بسم اللہ الرحمن الرحیم
بصائر السرور
علی حاشیہ ۱۳۱۲ھ
عبد الغفور
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ. فون: ۷۹۹۲۲۶۹۳

بسم الله الرحمن الرحيم إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
علی حاشیۃ عبد الغفور
ناشر
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ. فون: ۲۶۶۲۲۶۳

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد من كان له ضمير مجهوله ظاهرا ، فصار بستر المجهول وبارزه كليهما قاهرا ، ومن بفضله يكون لذنوب
عباده غافرا ، ويعطي رفع الدرجات من يعلم معنى كلامه باطنا وظاهرا ، وينصب يوم التناد لوزن العمل
ميزانا عادلا ، ويبصر الجر في الجر ظاهرا وساترا ، ويجعل كلمته عليا مكانها فوق الفوق حائزا ، ويصير
السماء المبني على الارض ليلا ونهارا دائرا ، ويجعل الخطاب فلا يكون شيئا غابرا ، ويجزي عامل الشر جزاء
لا يكون فيه فتيلا خاسرا ، ويعطي عامل الخير جزاء لا يخطر خاطرا ، ويبقي الملغاة عن ابراز كلامه ساهيا
باهرا ، ونصلي على من شرشر الكفر شرشرة غائرا ، وزلزل برضه قصر كسرى فصار لكاسرا ، ووصل بها
حقوق العبودية فلم يأت فيها قاصرا ، وكان سيف الحرف ببيان الكفر قاشرا ، وفضل فضل المعجزات فصار لها
ظاهرا ، واشتق اسمه من الحمد فحمد الحمد حمدا وافرا ، ولن يوجد الموصول اليه في الطوع جبلا ماهرا ، وقد
كان لبناء دين الاسلام بانيا وعامرا ، وعلى آله واصحابه الذين لم يكونوا في رضائه حينا ما فاترا ، وكانوا في
الايصال اليه تعالى نبراسا ناضرا ، اما بعد فيقول ذو البضاعة الكاسدة ، وذو التجارة البائرة ، الذي
ليس له من الادراك شمس بازغة ، كان جبلت له طبيعة وقريحة زائغة ، الموسوم بعبد الله بن ابرار
ادخلهما الله في زمرة الاخيار ، الكاكاخيلي منسبا ، والحنفي مشربا ، والفشاوري موطنا ، والمزيارتي مولدا
ومسكنا ، انه لما خطر في خاطري الخاسر ، والمسرود في بالي الخادر ، اوان قراءة حاشية فخر العلماء الشهوني
ذكاوة وفطانة ودراية المسمى بعبد الغفور ، اعطاه الله تعالى موجبات الفهم والسرور ، وابعد بهما عن
احزان الهموم والحزون ، على الفوائد الضيائية للحبر النحرير ، فريد دهره الماهر الطرير ، اللهم اعطه قصورا
ورهنية جنانا وحورا ، لدى من احرز قصبات السبق عن الاقران ، وشار في دهره في محافل العلماء بالبنان ،
وبذل جهده في تحصيل العلوم الدينية لرضاء الخالق المنان ، فصار في زمرة العلماء كالانسان للانسان وكانت
بينه وبين والدي نسبة الاخوة ، اللهم اعطهما في دار السلام سلوة ، ان اظهر ما خفت استار جمالها
، واذكر ما لم يكن فيها مصرحة ومذكورة ، وافصل مجملاتها ، والخص معضلاتها ، لكن قصور باعي ، وقلة

له منزل يقول ١٢ منه
ع متعلق بالقراءة ١٢ منه
مع متعلق الفوائد ١٢ منه

بضاعتی وھو فی عن الاقامة فی ھذا المیدان ومن الاقبال الی ھذا الامر العظیم الشان الا انی
لما رأیت کتب المتقدمین غیر خالیة عن شکوک المتأخرین فتحرک بالی علی اسعاف ذلک المطلوب و
اعلی السلوة فی فضل ذلک الامر المذکور بان لو صار مکتوبک هدفا لاسهم شکوک الماء اصرین فلا باس
لانه علی هذه المثابة جمیع کتب المصنفین ومن اجل تلاطم امواج العلائق وتراکم الحوادث والعوائق
مضت برهة لم اسعف فیها المرام ولم یأت جرم حصول النیل بالالتیام حتی اغتنمت فلتة من الدهر ووجدت
فرصة من العصر فشرعت فی تحریر ما هو المطلوب وتقریر ما هو المرغوب اخذا من الحواشی السابقة مع
ما لاح من الخطرات الفائقة ولما اقتصرت همم الطلبة علی قراءة تلک الحاشیة الی بحث الموضوعات فاقتصرت
علی شرح معضلات هذا القدر المقرو والمشکلات فجاء للشروح بحمد الله کتابا عدیم النظیر وجموعا کان کل
تلک الحاشیة مبین وما ابرئ نفسی ان النفس لامارة بالسوء وسمیته بمصباح السرور علی حاشیة
عبد الغفور اللهم اجعله من بین حواشیها انور اعلی نور والمرجو ممن لا یضع القدم فی طریق الاعتساف
ان یکون الخطائی بالاغلاف وینظر فیه بنظر الاعطاف وتوسلت به الی حضرة من نضر ریاض ملکه بمیاه
العدالة والانصاف ومحی عن وجه ارض الافغانستان رسوم الجور والاعتساف وصار بلدة الکابل
لا فلتت فیها احسن البلاد اللهم ابق ولایته الی یوم التناد ونصر الشریعة والملة والدین واقتفی علی آثار
سید الانبیاء والمرسلین وخضع جباه الامراء والرؤسا دون سرادقات جلاله واکتحل اعین العلماء والفضلاء
من تراب ساحة کماله وسد تدبیره جنود یاجوج الطغیان وزال عدله عن الآفاق ظلمة العدوان وجعل
یدیه مبسوطتین فینفق کیف یشاء فکاد انفاقه یصیب الی اوج الجوزا ولنعم ما قیل شعر ما نوال الغمام
وقت ربیع کنوال الامیر یوم سخاء فنوال الامیر بدرة عین ونوال الغمام قطرة ماء واعز العلم بحیث
لم یعززه قبله انس ولا جان واعطی العلماء ما لا اعین رأت ولا اذان سمعت ولا خطرت فی الاذهان حتی
قطع کالبیغ دار الکفرة والالحاد وجاهد فی سبیل الله تعالی حق الجهاد وینطبع فی سیفه صور الفتح و
الظفر ویزیل رعبه الکلف من وجه القمر الامیر ابن الامیر ابن الامیر امیر عبد الرحمن لا زال سمت
ارادته الصائبة موافقة لقضاء القادر الدیان لان المطالب الخفیة بالنسبة الی فکره الصائب بینة ولان
العلیة بالنظر الی عطائه الغالب هینة فحضرته بتلک المجموع احری واولی وما توفیقی الا بالله هو
حسبی ونعم الوکیل ونعم المولی ونعم النصیر **قال الشارح** قدس سره بسم الله الرحمن الرحیم افتتح الکتاب
بالتسمیة والتحمید تیمنا عالقول الرسول السعید وتبرکا علی فضل الصحابی فی القران المجید اما الثانی فظاهر
واما الاول فلما قال النبی صلی الله علیه وسلم من کل امر ذی بال لم یبدأ فیه باسم الله فهو اجزم وایضا قال کل امر
ذی بال لم یبدأ فیه بحمد الله فهو اجزم فان قیل ان الحدیث الاول یقتضی البدأ بالتسمیة والثانی یقتضی البدأ
بالتحمید والبدأ بشیئین ممتنع کما هو الظاهر علی الکل قلنا المراد بالبدأ فی الحدیث الاول البدأ الحقیقی

تقديم الشئ على جميع ما عداه ولذا قدمت التسمية على كل ما عداها من التحميد وغيره والمراد بالبدأ في الثاني البدأ الاضافي اعني تقديم الشئ على بعض ما عداه كالمقصود والقرينة على هذا فعل عثمان رضي الله عنه في كتاب الله تعالى ويمكن ان يجاب بان المراد بالبدأ في الحديثين البدأ العرفي وهو ذكر الشئ قبل المقصود والبدأ بهذا المعنى ما يتصور بالامور المتعددة فان قيل ان المأمور به في الحديث الاول البدأ بما هو اسم الله تعالى والابتداء ههنا ليس الا بلفظ الاسم بل بالباء والاسم ليس من اسمائه تعالى قلنا ان لفظ الاسم مقحم اي زائد كما في قول الشاعر ثم اسم السلام عليكما فكان الابتداء بلفظ الله وهو من اسمائه تعالى كما هو الظاهر ثم اعلم ان الباء في البسملة اما متعلقة بالابتداء نظرا الى ان المامور به هو الابتداء باسم الله فالتقدير ابتدأ او ابتدائي باسم الله الخ والثاني موافق لنظام قوله الحمد لوليه والاول موافق لاصله واما متعلقة بالتبرك نظرا الى انه هو الادخل في التنظيم متم حصول المقصود الذي هو الابتداء باسم الله تعالى فالتقدير اتبرك او تبركي بسم الله والامر في الواقعة مثل ما مر سابقا فان قلت لم ترك العاطف بين البسملة والحمدلة قلنا لان قوله الحمد مفعول لقائل المحذوف الذي هو حال من ضمير ابتدأ او ابتدائي او من ضمير اتبرك او تبركي وايراد العاطف بين العامل والمعمول غير صحيح ثم اعلم ان الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واعترض على هذا بوجهين احدهما ان هذا التعريف لا يصدق على حمده تعالى في مقابلة صفاته الذاتية لانها ليست اختيارية له تعالى لان كل ما هو مسبوق بالعدم وعلى هذا يلزم نسبة الجهل وعدم القدرة وغير ذلك من الامور التي تعالى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا اليه تعالى وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على الاخبار عن اتصاف الفاعل المختار بالجميل على الجميل الاختياري مع انهم صرحوا بان الحمد من قبيل الانشاء والجواب عن الاول بوجوه الاول ان المراد بالجميل الاختياري ما يكون فاعله مستقلا فيه وان صدر عنه بالايجاب والله تعالى مستقل في صدور الصفات عنه تعالى غير محتاج الى الغير والا لا يكون واجبا بل ممكنا وان كان هذا الصدور صدورا بالايجاب وصدور الصفات عنه تعالى بطريق الايجاب ليس بنقص كما تقرر في مقره والثاني ان المراد بالاختياري المختاري اي المنسوب الى المختار ولو في غير هذا الجميل والثالث ان الحمد الواقع في مقابلة صفاته الذاتية واقع في مقابلة افعالها حقيقة وافعالها اختيارية له تعالى والجواب عن الثاني ان التعريف بالاعم جائز اذا كان الغرض امتياز المعرف عن بعض ما عداه والمقصود فيما نحن فيه امتياز الحمد عن الذم والمدح المحض وهو حاصل بهذا التعريف وعرفا هو الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وبين المعنيين عموم من وجه وهو الشكر لغة وكلاهما محتمل ههنا الا ان جعله صدر الحمد راس الشكر لكونه من مورده الاصل والعمدة في البيان والاظهار يقتضي حمل الحمد على الاول واما عموم متعلق الحمد فيعارضه عموم مورد الشكر فيتساقطا وههنا اظهر وجه اختيار لفظ الحمد على لفظ الشكر واما وجه ايثار لفظ الحمد على لفظ المدح فهو دلالته على اختيارية وليه المستدعية لاتصافه بالصفات الاربعة اعني القدرة والارادة والعلم والحيوة كذا افيد من قول الفاضل المدقق قوله الحمد الخ ضمير قوله راجع الى الشارح فان قلت لا بد من ذكر المرجع

قبل الضمير والذكر ههنا منتف قلت لما اراد المحشي شرح كلامه فكانه كان مذكورا ويمكن ان يرجع الضمير الى
القائل وهو مفهوم من لفظ القول فكانه مذكور ضمنا وهذا القدر يكفي والاحتمال الاول باعتبار الاجمال والثاني
باعتبار ذكر المرجع ضمنا في اللفظ قال الفاضل المدقق ان قول المحشي قوله مبتدأ وقوله الحمد بدل منه وخبر
المبتدأ محذوف وهو اقول في شانه وقوله مصدر للعلوم خبر مبتدأ محذوف وهو معنى هذا المبتدأ والخبر الى
هذه الحاشية مقول اقول انتهى بحاصله واكثير اما يخطر بالبال ان القول اما بالمعنى المصدري الذي يعبر عنه
في الفارسية بگفتن او بعض للقول وعلى الاول لا يصح الابدال لان ما له الحمد مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى
الثاني وان صح الابدال لكن فيه خدشتين اخريين الاولى ان المراد اما الحمد فقط او مع قوله لولية فان كان
الاول فلا يصح لان المقول لا يكون الا جملة والحمد جزء منها لا عينها وعلى الثاني لا يصح افراد شرح هذا القول وشرح
قوله لولية بقوله قوله كما فعله المحشي وثانيتهما ان المقول لا بد له من القول سابقا وهو ههنا منتف الا ان يقال الجواب عن
الشق الثاني لكن القول ههنا ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي هو يذكر بعد القول ويكون جملة بل بالمعنى اللغوي الذي
يعبر عنه بالفارسية بگفته شده فلا يرد شيء مما ذكر والله اعلم بالصواب قوله مصدر للعلوم اي مصدر الفعل
الفاعل المعلوم اي المعلوم من اللفظ ففي العبارة حذف الموصوف والمضاف وكذا الحال في مصدر المجهول اي مصدر
فعل الفاعل المجهول اي غير المعلوم من اللفظ كذا افيد من قول الفاضل المدقق وههنا شك وهو ان المناسب للفاضل
المحشي ان يقدم قوله واللام للجنس او للاستغراق على قوله مصدر للعلوم ليطابق الشرح والمشروح الا ان يقال نظر
الفاضل المحشي الى ان الحمد معروض واللام عارض له ومرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلهذا قدم الفاضل
المحشي شرح المعروض على شرح العارض آخرا واولا ان المشهور ان المصدر قسمان مصدر المعلوم والمجهول ويسمى
بالمصدر المعلوم والمجهول والمبني للفاعل والمفعول وبيانه انه اذا احدث الفاعل فعلا فيحصل صفة الايجاد
للفاعل صفة القبول وكل منهما لا يخلو عن ثلث احتمالات لان الاول اما ان يعتبر معه الاضافة الى الفاعل فيسمى بالمصدر
المبني للفاعل ويعبر عنه بصيغة اسم الفاعل مع الياء المصدرية كالضاربية اولا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك
الاضافة فيسمى بمصدر المعلوم اولا فيسمى بالحاصل بالمصدر المعلوم وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قيام الحدث
بالمصدر بالفاعل والمآل واحد والثاني اما ان يعتبر معه الاضافة الى المفعول فيسمى بالمصدر المبني للمفعول
ويعبر عنه بصيغة اسم المفعول مع الياء المصدرية كالمضروبية اولا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة
فيسمى بمصدر المجهول اولا فيسمى بالحاصل بالمصدر المجهول وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد وقوع المعنى المصدري
على المفعول والمآل واحد فيعبر عن معنى الحمد على التقادير الاول في الفارسية بستودن زيد وعلى الثاني بستودن
وعلى الثالث بسپاس وستائش وعلى الرابع بستوده شدن عمرو وعلى الخامس بستوده شدن وعلى السادس بستودگی
شدگی هكذا قال مولانا ظهور الله وثانيا ان ارادة كل واحد من هذه المعاني صحيحة في هذا المقام كما يفهم من
الحواشي على حاشية الزاهد على شرح التهذيب وتوجه عدم تعرض الفاضل لذكر بعضها الذكر ان شاء الله تعالى

فانتظم وثالثها ان فى تقديم ذلك الاحتمال اشارة الى ترجيحه بوجوه منها انه اظهر لان قوله الحمد لوليه معناه
من حمد بمعنى الولية بحذف الفاعل والفعل معرفا واعتبار صلاحية نسبة المصدر اعنى الحمد الى الفاعل وتبديل
النصب بالرفع وادخال الالف واللام عليه لعهدية الابتدائية والباعث على العدول فصل الدوام والاستمرار ومنها
انه اكثر بحسب الاستعمال ومنها انه اشمل لانه يجيئ من اللازم والمتعدى بخلاف مصدر المجهول لانه لا يجيئ من
اللازم ومنها انه اوفق بقوله والصلوة على نبيه لانه مصدر معلوم كما لا يخفى والله اعلم **قوله** واللام للجنس او
الاستغراق اى لتعريف الجنس او الاستغراق وبالتقييد يدفع ما يتوهم من العبارة من كون الجنس او الاستغراق
موضوعا للام والامر ليس كذلك فان قيل ههنا شك وهو ان كون اللام للجنس او الاستغراق لا يخلو اما ان يكون على
جميع الاحتمالات الصحيحة المرادة ههنا من لفظ الحمد او يكون على احتمال كونه مصدرا معلوما والاول لا يصح لان الحمد
اذا كان مصدرا مبنيا للفاعل فحينئذ لو كان اللام للجنس او الاستغراق لكان المعنى ان جنس الحامدية او كل فرد منه
مختص بولى الحمد ويفهم منه كون ولى الحمد حامدا لا محمودا وهو لا يناسب مقام المدح بل اللام على هذا التقدير
يكون للعهد الخارجى والمشار الفرد الكامل من الحامدية وهو حامدية تعالى لنفسه كما صرح بهذا مولانا الهداد
فى حاشيته على الحاشية الجلالية حيث قال وعلى هذا التقدير يكون اللام للعهد الخارجى وفيه اشارة الى الحامدية
الكاملة وهى حامدية تعالى لذاته انتهى والثانى ايضا كما ترى لانه لا يعلم على هذا حال الاحتمالات الاخر وهذا
لا يناسب والجواب باختيار الشق الاول لكن المراد من الاحتمالات غير الاحتمال المذكور والقرينة ظهور عدم مناسبة
كون اللام على هذا التقدير للجنس والاستغراق وفيه انه ليس فى هذا فرق بين كون الحمد مصدرا مبنيا للفاعل
او مصدرا معلوما لانه اذا كان مصدرا معلوما ويكون اللام للجنس والاستغراق فايضا يفهم منه كون ولى الحمد
حامدا لا محمودا لان معنى قوله الحمد لوليه ان الحمد قائم بوليه وصادر منه كما يقال الضرب لزيد والسخاوة لعمرو يعنى
انهما قائمان بهما فعلى هذا ينبغى ان يكون اللام للعهد الخارجى ايضا وايضا انه لو كان اللام للجنس والاستغراق
على جميع الاحتمالات فالمناسب ذكر هذا القول بعد ذكر جميعها كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان اللام للاختصاص
وهو اعم من ان يكون بالقيام والصدور او الوقوع والمتعارف فى هذا القول المعنى الاخير سيما فى لسان الشرع بخلاف
غيره من الفاظ المصادر كالضرب والسخاوة فانه لم يظهر فيه عرف الجمهور واهل الشرع على المعنى الاخير وعن الثانى
ان الاكتفاء فى الالحق بالذكر ههنا اتفاقا ثم فيما بينهم هذا ما ظهر لى فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله**
اى كل حمد الخ فى حين احسن مما ان كون اللام للجنس غير ملائم من وجهين الاول انه يعلم من عبارة الفاضل
المحشى بعيد هذا ان الاستغراق ملائم وغيره غير ملائم فلو كان الجنس ايضا ملائما للزم التناقض والثانى
تخلف الفرد عن الجنس بمعنى انه يختص الجنس بشئ ولا يختص الفرد به جائز وهذا التخلف لا يلائم مقام المدح وثانيا
والثانى ان كون اللام للاستغراق ايضا غير ملائم لما يتبادر الى الوهم من ان الاستغراق يحتاج الى القرينة ولا
قرينة ههنا فتحقق القرينة وهى ان هذا المقام مقام المدح واللائق به اثبات جميع المحامد الطبيعية ولا الزمنية

كان اوغير معين بل لاحتمال ارادة الاستغراق العرفي وهو غير ملائم وحاصل الدفع عن التوهم الاول من
الوجه الاول ان المراد من الجنس ههنا ليس معناه بل اللازم وهو اختصاص الافراد كلها ولا فرق بين هذا و
الاستغراق فلا يلزم التناقض ومن الوجه الثاني ان تخلف الفرع عن الجنس جائز اذا اريد به موضوع المهملة
القضائية اعني مطلق الشيء لاستناد احكام الافراد اليه فباختصاص بعض الافراد يختص الجنس ايضا واما اذا
اريد به موضوع الطبيعية اعني الشيء المطلق فلا لعدم صحة استناد احكام الافراد اليه فباختصاص البعض لا يختص
الجنس بل لا بد في اختصاصه من اختصاص الكل ومراد النحويين من لام الجنس ليس الا هذا لان الاعتبار الاول من
مخترعات الحكماء فاختصاص الافراد لازم للجنس المراد ههنا اللازم كما سبق وحاصل الدفع من التوهم الثاني
ان المراد من الاستغراق الحقيقي لا العرفي بقرينة المقام فيلائم وبما قررنا يعلم ان هذا التفسير يفتح على كلا
الوجهين وقال بهذا مولانا عبد الحكيم ومولانا المدقق ايضا وهذا التعميم مستفاد من اللام والله اعلم بحقيقة
المرام قوله من الازل الخ دفع ما يتوهم من ان افراد الحمد المختصة بولي الحمد اما الافراد الصادرة في الماضي كلها او
بعضها واما الصادرة في زمان الحال واما الصادرة في المستقبل الى الابد وعلى الاول يخرج الباقي وهكذا على
الباقي يخرج الباقي والخروج لا يناسب المدح وحاصل الدفع عن البيان جلي ان الازل ما يضيق العقل عن
تقدير بدايته من الازل وهو التحقيق والا يرما يتنافر القلب عن تقدير غايته من الابد وهو المفروض ان جعل
الازل مبدأ بالنظر الى الطرف المتصل بالحال والابد منتهاه بالنظر الى غاية الخ يلزم خروج المحامد الماضية و
المستقبلة وان جعل المبدأية والمنتهائية بالنظر الى الوسط فمع قطع النظر عن جهالته يلزم الاستحالة المذكورة
بالنظر الى البعض كما ان الاول باطل الى الاخر من جعل الازل مبدأ بالنظر الى الطرف الاخر والابد منتهى بالنظر اليه
ايضا فيلزم البداية وعدمها والنهاية وعدمها والجواب ان بداية الحمد من الازل كناية عن عدم انتهائه
في جانب الماضي وان انتهائه الى الابد كناية عن عدم انتهائه في جانب المستقبل ولا يلزم في الكناية تحقق المعنى
الحقيقي كما صرح به في المطول وهذا التعميم مستفاد من اسمية الجملة لانه لغصب الاستمرار والدوام والله
اعلم بحقيقة المرام قوله من اي حامد كان دفع ما يتوهم من ان الافراد الحمد المختصة بولي الحمد اما الافراد الصادرة
من الانسان وحده او من الجن وحده او من الملك وحده او من الاثنين او من الثلثة وعلى كل تقدير يلزم
خروج البعض وهو الباقي من المذكور والافراد الصادرة من الواجب سبحانه والخروج غير ملائم بيان الدفع
ظاهر قال مولانا عبد الحكيم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاغراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا
لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد انتهى قال عمي نور الله مرقده حاصله ان افراد الحمد على قسمين قسم
يختلف بحسب الحقيقة كالحمد زيد لعمرو بانه عالم شجاع حسن الوجه كريم الى غير ذلك وقسم يختلف بحسب
المحل كالحمد زيد وعمرو وبكر وغيرهم لخالد بانه عالم فلو كان تغاير الاعراض باعتبار المحل معتبرا في العرف
لاحتيج الى التعميم الثالث لانه مندرج في التعميم الاول انتهى وذهب الفاضل يحكم بان هذا التغاير لو كان

معتبرا في العرف لكن الاحتياج الى التعميم الثالث ثابت لدفع التوهم المذكور كما يظهر بالتأمل وهذا التعميم
مستفاد من ترك الفاعل لقصد العموم والله اعلم قوله او القدر المشترك وهو الذي لم يعتبر فيه النسبة الى
الفاعل او الى متعلق آخر كما يعلم من قول الشيخ الرضي حيث قال ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير
اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل ماخوذ في مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منتسب
الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبني للمفعول وان لم يعتبر شيء منهما فهو القدر
المشترك قال القاضي محمد مبارك في حاشيته على حاشية مولانا محمد زاهد على شرح التهذيب وليس بين المصدرين
ذاتي مشترك لانهما من مقولتين متباينتين وهما الفعل والانفعال انتهى يعني لو كان بينهما ذاتي مشترك لم يكن
المقولات اجناسا عالية متباينة وقد تقرر خلافه هذا الا ان يقال هذا اذا كان المراد من الفعل والانفعال المعنى
الاصطلاحي واما اذا كان المراد منهما المعنى اللغوي اعني التأثير والتأثر فيجوز ان يوجد معنى مشترك ذاتي بينهما
بلا اشكال فتأمل كذا قال بعض الافاضل قوله فان مقام الخ دفع ما يتوهم من ان ذكر كون الحمد مصدرا
معلوما كاف في حمده تعالى فلم ذكر الفاضل المحشي الاحتمالات الاخر بيان الدفع ان الملائم لمقام حمده تعالى
الاستيعاب اعني ارادة جميع محتملات اللفظ وهذا لا يحصل الا بذكر جميع الاحتمالات فلذا ذكرها لكن بقي
شيء وهو ان المناسب على هذا ذكر هذا القول بعد قوله ويحتمل ان يكون حاصلا بالمصدر الخ لان الاحتمالات
ذكرت متمة هناك الا ان يقال قد يجري حكم الكل على الاكثر فان قيل ان بذكر الفاضل المحشي لم يحصل الاستيعاب
لان من محتملات اللفظ كون الحمد مصدرا مبنيا للمفعول او للفاعل وحاصلا بالمصدر المجهول والفاضل
المحشي لم يذكرها قلنا ان ذكر المصدر المعلوم والمجهول بعينه ذكر المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول لان معنى
الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافتهما الى الفاعل والمفعول كما يدل على هذا قول مولانا محمد زاهد
حيث قال ومعنى الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافتهما الى الحامد والمحمود انتهى وذكر الحاصل بالمصدر
المعلوم هو بعينه ذكر الحاصل بالمصدر المجهول لانهما متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا لان الامر الحاصل بالمصدر
له اعتباران احدهما الترتب على الايقاع ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المعلوم وثانيهما الترتب على الانفعال
ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المجهول كذا يعلم هذا من قول مولانا محمد مبارك واذا عرفت هذا علمت
ان بذكر الفاضل المحشي حصل الاستيعاب اعلم ان قول الشارح الحمد لوليه على كل احتمال من الاحتمالات يحتمل
الانشاء والاخبار لكن الاول اوفق بالحديث وهو قوله عم كل امر ذي بال الحديث لان مضمونه ان يبتدئ في امر ذي
بال بحمد الله والابتداء بالشيء احداثه وانشاؤه في الاول فمن جعل قول الحمد لوليه كلاما انشائيا بان يكون
منقولا اليه من الاخبار كالفاظ العقود نحو اشتريت وبعت يحصل الامتثال بالحديث صراحة بخلاف ما اذا
جعل اخبارا فلذا لكونه ملزوما للانشاء لان الاخبار عن الحمد حمد يحصل فيه الامتثال بالحديث لكن ضمنا فالاول
اوفق بالحديث موافقة كما لا يخفى والله اعلم قوله من الضمير راجع الى الله تعالى لكونه متصورا في الضمير او لشهرته

على الالسنة او الذكر في التسمية قوله سبحانه الظاهر انه اسم بمعنى التسبيح ومنصوب بفعل مضمر
وهو سبحت فالمعنى سبحت سبحانا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول والتسبيح
التنزيه وهو التبري عن السوء فالمعنى تنزهته تنزيها عن السوء قوله ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
قال مولانا عبد الحكيم المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر
الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد
الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب انتهى حاصله ان المعنى المصدري داخل تحت مقولة
الفعل وهو التأثير التجددي او مقولة الانفعال وهو التأثر التجددي اي قبول الاثر من غيره شيئا فشيئا يعني
ان المصدر معنى مركب من الجنس والفصل وجنسه العالي الفعل او الانفعال وفصله التجددي يعني غير
هو امر غير قار الذات اي غير مجتمع الاجزاء في آن واحد على سبيل الاجتماع وان كانت موجودة على
سبيل الاجتماع بحسب مجموع ازمنتها والحاصل بهيئة قارة مجتمعة الاجزاء مترتبة عليه وليس ترتبه
كترتب الالم الذي هو اثر الضرب عليه لان الالم الذي يحصل بعد الضرب مغاير له ذاتا وصدقا والحاصل
المترتب على المصدر حينئذ ذاتا وصدقا فليس التغاير بينهما الا باعتبار الاطلاق والتقييد اي اعتبار
حيثية التلبس في المصدر وعدمه في الحاصل وبينهما علاقة مخصوصة يستنبط احدهما عن الاخر
والله اعلم قوله سپاس وستايش اقول وبالله التوفيق الاوجه لتعرض الفاضل المحشي لتفسير
هذا الاحتمال دون الاحتمالات الاخر فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال الشارح قدس سره
لوليه اللام فيه ليست متعلقة بالحمد حتى يكون خبره محذوفا بعد قوله لوليه لانه على هذا يلزم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده بل متعلقة بمحذوف وهو ثابت وهو الخبر وبعد الحذف اقيم المتعلق مقامه
قوله اي الحري دفع ما يتوهم من ان الولي اما بمعنى الناصر المحب او متولي امر الخلائق كما قال في مجمع
الحقائق في شرح المشارق في شرح الاسماء الحسنى الولي المحب والناصر وقيل معناه متولي امر الخلائق انتهى
وارادة كل من هذه المعاني مما يأباه الذوق السليم لان تفسير الولي بهذه المعاني يوجب التصريح بـ
الصفتين على ان تفسير الولي بالمعنى الثالث يلزمه اضافته اليه نوع اباء فلا يصح قول الشارح لوليه
بيان الدفع ان عدم الصحة ثابت اذا كان الولي بمعنى من المعاني المذكورة اما اذا كان الولي بمعنى
فلا كما هو الظاهر والولي ههنا بهذا المعنى واعترض عليه بوجهين احدهما ان الولي بمعنى الحري لم يوجد في
كتب اللغة نعم يفهم من الصحاح وشمس العلوم كونه بمعنى احرى حيث قال في شمس العلوم الولي الاسم
اذا صار اولى به وفي الصحاح وهو اولى به واحرى ولا يخفى من التفاوت بين الحري والاحرى والثاني ان
الولي بمعنى الحري ليس من اسمائه تعالى فاطلاقه عليه تعالى غير صحيح لان اسمائه تعالى توقيفية اي موقوفة
على السمع والجواب عن الاول ان الولي بمعنى الحري موجود في كتب اللغة حيث قال في كتاب الخلاص

بالدستور ولى بادان دوم ونشر اواردفما قال المعترض من انه لم يوجد فى كتب اللغة ليس بعجيب وعن
الثانى ان تفسيره بالحرى مبنى على قصد المعنى الوصفى دون ذاته تعالى بخصوصه وان كان منحصرا
فى ذاته المقدسة بخصوصها ادعاء ومثل هذا الاطلاق لا يتوقف على السمع نقله العلامة الدوانى فى
حواشى المطالع عن الامام الرازى على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كاف فيه والله اعلم قوله بجنس
الحمد فى زيادة لفظ الجنس اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ضمير لوليه راجع الى الحمد وفيه احتمالان احتمال
الجنسية على تقدير كون اللام للجنس واحتمال الاستغراقية على تقدير كونها للاستغراق ومآل كلا التقديرين
واحد وهو الاستغراق كما يرشدك اليه قول الفاضل المحشى فى الحاشية السابقة اى كل حمد لكن فى
الاول بطريق الكناية وفى الثانى بطريق الصراحة فالحاصل ان كل فرد من افراد الحمد مختص باللائق لكل
فرد من افراده وهذا المفهوم وان كان مفهوما عاما فى الظاهر لكنه مختص بالواجب تعالى بحسب الادعاء
بل بحسب نفس الامر فيفهم من ظاهره ان الواجب تعالى لا يثبت كل فرد من افراد الحمد وغيره تعالى ليس كذلك و
هذا يتصور بوجهين احدهما ان لا يثبت فرد من افراد الحمد فى غيره تعالى والثانى ان يثبت البعض ولا يثبت
البعض الآخر وهذا ينافى المقصود لان المقصود السلب الكلى من الغير لا السلب الجزئى فى بيان الدفع ان الضمير
فيه راجع الى الحمد الذى اريد به الجنس المستعمل فى المعنى الحقيقى لا فى الكنائى فالحاصل ان الواجب تعالى
لائق بجنس الحمد ويفهم من هذا ان اللياقة بجنس الحمد منتف فى غيره تعالى وهذا عين المقصود لان هذا
لا يتصور الا بوجه واحد هو السلب الكلى لانه لو وجد فرد واحد من الحمد فى غيره تعالى لم يختص الجنس بالواجب
ويوجد الجنس فى ذلك الفرد والمفروض خلافه لا يقال ان الشئ الصالح للمرجعية اعم من ان يراد به الجنس
او الاستغراق فينبغى ان يكون الراجع ايضا اعم لانا نقول عموم المرجع لا يدل على عموم الراجع كما فى قوله تعالى
وبعولتهن احق بردهن فان الشئ الصالح للمرجعية اعم من ان يكون مطلقات بالطلاق الرجعى او البائن و
الضمير راجع الى المطلقات بالطلاق الرجعى لان الرد لا يكون الا فى هذا النوع كما قال به المفسرون هكذا ينبغى
ان يفهم هذا المقام والله اعلم قوله ولا يخفى الخ دفع ما يتوهم من ان الشائع المشهور فيما بين القوم ان يقولوا
الحمد لله فلم عدل الشارح عنه وقال الحمد لوليه وحاصل الدفع ان العدول لنكات اشار الفاضل المحشى
الى النكتة الاولى بقوله من اظهار الخ بيانها ان فى الحمد لوليه اظهار العظمة والجلال بترك التصريح باسمه
تعالى وكلما هذا شانه فيكون هو اولى مما ليس بهذه الشاكلة كالحمد لله مثلا فينتج من الشكل الاول ان الحمد لوليه
اولى ولما اعتقاد العظمة والجلال بترك التصريح باسمه تعالى وكلما هذا شانه الخ فالعظمة والجلال على التقدير
الاول يكون من قبيل مثل ضربته تأديبا وعلى الثانى يكون من قبيل قعدت عن الحرب جبنا قوله برعاية التعظيم
الخ قيل ان اضافة الترك الى التصريح استغراقية فيفهم من هذا ان فى كل عبارة ترك التصريح باسمه تعالى
فيها فيكون النكات المذكورة موجودة فيها والامر ليس كذلك لان فى الحمد لمن قهر على العليين التعليق المذكور

منتف والحال ان ذلك الترك واقع فيه قلنا ان الاضافة عهدية والمراد الترك الواقع في الحمد لوليه ان قيل لم
لم يقل ولا يخفى ما في ترك اسمه تعالى ويزاد لفظ التصريح قلنا انه لو لم يزد التصريح لزم الكذب لان اسمه تعالى
ليس بمتروك مطلقا اى سواء كان صراحة او ايماء لان الولى من اسمائه تعالى وان لم يكن منها بالمعنى المراد
ههنا وهو المهدى كما علمت سابقا قوله باسمه تعالى سبحانه آه قيل ان الباء لا تقع صلة الترك فكيف يصح
باسمه قلنا ان الباء صلة التصريح لا الترك قوله من التعظيم والاجلال آه قيل لم زاد لفظ الاجلال عقيب
التعظيم قلنا ان العظمة على قسمين عظمة الجمال وعظمة الجلال والموجب للاعراض عن التصريح بالاسم
عظمة الجلال لا العظمة مطلقا كما لا يخفى فالزيادة ضروري قوله وادعاء التعين اشارة الى النكتة الثانية
بيانها ان في الحمد لوليه ادعاء تعين ذاته المقدسة في نفس الامر وعند السامع لان تكون ما صدق عليه
المهدى بجنس الحمد وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالحمد لوليه اولى منه قوله ودون الوهم
قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى للتعين انتهى ولكن يرد عليه ان هذه العبارة اذا كانت تفسيرا
فالمراد بالمفسر والمفسر يكون معنى واحدا وهو اما التعين النفس الامرى او التعين عند السامع وكل
واحد منهما لا يصلح نكتة للترك لان احد التعينين لو وجد ولم يوجد الآخر فالمناسب التصريح اما بالنظر
الى نفس الامر كما اذا وجد التعين عند السامع او بالنظر الى السامع كما اذا وجد التعين في نفس الامر فاجيب
عن ذلك الفاضل المدقق وقال ما حاصله ان المراد بالتعين في المعطوف هو الذي يكون عند السامع وفي
المعطوف عليه هو الذي يكون في نفس الامر فالنكتة ادعاء التعينين آه قيل لا يلزم من تعين الشيء في نفس
الامر وعند السامع بوصف او بذاته ان يتعين بجميع الاوصاف فكيف يصح ان يتعين الواجب تعالى في نفس
الامر وعند السامع بوصف ولا يتعين بثبوت كل افراد الحمد له تعالى قلنا ان المراد من التعين المضاف اليه الاسم
ليس مطلقه بل الذي يكون ما صدق عليه المهدى بجنس الحمد فلا يرد ما قاله المعترض والله اعلم قوله وتعليق
الحمد آه اشارة الى النكتة الثالثة بيانها ان في الحمد لوليه تعليق الحمد بما يشعر بالعلية وكلما هذا شانه
فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالحمد لوليه اولى منه قوله صريحا آه قيل لم زاد الفاضل المحشي لفظ الصريح
ولم يقل تعليق الحمد بما يشعر بالعلية قلنا انه لو قال كذلك لما كانت هذه النكتة مفيدة لترجيح الحمد
لوليه على الحمد لله لان التعليق المذكور ثابت فيه ايضا لان اسم الجلالة علم للذات المستجمع لجميع صفات
الكمال فالتعليق به في قوة التعليق بالمستجمع والاستجماع علة الحمد آه قيل لو قال الشارح الحمد لله الولي
لحصل التعليق المذكور ايضا فلم قال ما قاله قلنا ان المراد من التعليق المذكور ليس مطلقه اعني اعم
من ان يكون في المرتبة الاولى او الثانية بل في المرتبة الاولى وذلك منتف في العبارة المذكورة كما هو
الظاهر والله اعلم قوله وغرابة الاسلوب الاسلوب بالضم بمعنى الطريق كما يفهم من منتخب اللغات
وهذه العبارة اشارة الى النكتة الرابعة بيانها ان في الحمد لوليه غرابة الاسلوب وكلما هذا شانه فهو

اولى مما ليس بهذه المثابة فينتج ان الحمد لوليه اولى مما ليس بهذه المثابة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلان كل ما فيه غرابة الاسلوب فهو جديد وكل جديد لذيذ فينتج ان كل ما فيه غرابة الاسلوب فهو لذيذ
وههنا مقدمة صادقة وهي كل لذيذ اولى من الغير فنضمها كبرى لتلك النتيجة هكذا كل ما فيه غرابة الاسلوب
فهو لذيذ وكل لذيذ اولى من الغير فينتج كل ما فيه غرابة الاسلوب يكون اولى من الغير وههنا هذا الاطلاق
وبما قررنا ظهر ان قول الفاضل المحشي لكون الجديد لذيذا اشارة الى كبرى القياس الذي هو دليل كبرى
القياس الاول وقوله التي تجلب الطباع اليه اشارة الى دفع منع يرد على كبرى القياس الاول بان من الاساليب
الغريبة ما تكون مشتملة على التطويل او الايجاز او التعقيد او غير ذلك والحال انه لا يوجد الاولوية فيها
بيان الدفع ان المراد من الاساليب الغريبة ما لا تكون مشتملة على تلك الصفات بل تكون جالبة الطبيعة
الى نفسها ولا شك في تحقق الاولوية في هذا القسم من الاساليب الغريبة والتقييد لا ينافي كلية الكبرى و
تكرار الحد الاوسط لان التقييد راجع الى الحكم كما قال صاحب القطبي في قولهم التضمن والالتزام متابعان
والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع فتأمل ثم هذا ما ظهر لي في هذا المقام ولا يخفى ان هذه
الوجوه كلها يفيد ترجيح الحمد لوليه على الحمد لله لا على العبارات الاخر كلها لاحتمال وجدان كل هذه الامور
في العبارة الاخرى ايضا فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره والصلوة على
نبيه ان قيل لم زيد الصلوة ولم اوردت متصلا بالحمد قلنا اما الاول فلوجهين احدهما ما قال القاضي
عياض في شفائه من ان من مواطن الصلوة التي مضى عليها الامة ولم ينكرها احد الصلوة على النبي صلعم
وعلى آله في الرسائل وثانيهما ما ورد في رواية ابي موسى المدني على ما في مفتاح الحصن انه قال النبي صلعم
كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل بركة لا خير فيه واما الثاني فايضا من وجهين الاول
ان الحمد نسبة بين الحامد وبينه تعالى والصلوة نسبة بين المصلي وبين نبيه تعالى فالمناسب جعلها
متصلا به والثاني انه لما كانت الافادة والاستفادة موقوفة على المناسبة ولا مناسبة بين المبدأ
المنزه غاية التنزه والنفس المكدرة غاية الكدورة لا جرم وجب التوسل من متوسط ذي جهتين وكان
احسن الوسائل الوسيلة بالصلوة على النبي صلعم فلذا شاع بين المصنفين التوسل بايراد الصلوة
بعد التحميد ثم اعلم انه ان كان المراد بالصلوة عليه التي امرنا الله تعالى بها في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اظهار شرفه وتعظيمه كما ذهب اليه بعض المفسرين يكون قوله والصلوة على
نبيه جملة خبرية والصلوة حاصلة بها كما ان قوله الحمد لوليه جملة خبرية والحمد حاصل به فيكون عطف
الخبرية عليها وان كان المراد بها طلب نزول افاضة الخير يكون قوله والصلوة الخ مستعملا في معنى اللهم
صل على نبيه كناية ومجازا اي تكون جملة انشائية بعلاقة ان معنى هذا القول ملزوم لانزال الصلوة على
نبيه كما ان قوله الحمد لوليه مستعمل في الحمد الحاصل به كناية او مجازا فيكون عطف الانشائية عليها

وان كانتا مختلفتين في الطلبية وغيره ان قيل قال النبي صلعم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد
الجذماء فلم لم يورده الشارح ههنا قلنا لعل الشارح حمل الخطبة على الخطبة المنبرية المتعارفة في زمن
صلعم او اشار الى ان هذا الحديث ضعيف وان رواه ابو داود والترمذي كما قيل فلم يجب العمل به فان قيل
ان الضمير في نبيه لا يخلو اما ان يرجع الى الولي او الى الحمد فان كان الاول فيلزم الانتشار في الضمائر وهو
غير مستحسن وان كان الثاني فهو ظاهر البطلان لان النبي ليس الا لله واحمد ليس من اسمائه قلنا انا نختار
الشق الاول وانتشار الضمائر في الخطب جائز بل واقع كما يظهر على المتامل فيها والله اعلم **قوله** اي الرحمة
دفع ما يتوهم من ان المراد من الصلوة اما صلوة الملائكة او صلوة العباد او صلوة الوحوش وعلى كل تقدير
يلزم المخالفة عن المامور به وبيانه انه لما وردت اية يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الاية سئلت الصحابة
عن النبي صلعم كيف نصلي عليك يا نبي الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد والصلوة في هذا الحكم
منسوب الى الله تعالى كما هو الظاهر فكان المامور به هذه الصلوة فالصرف الى الغير يكون مخالفة عنه بلا مرية
ويلزم ان صلوة المذكورين على الجناب الاحمدي صلعم كما يقتضيه كلمة على وهذا خلاف الواقع وحاصل
الدفع ان المراد من الصلوة صلوة الله تعالى فلا يلزم المحذور وان قيل من اي وجه يعلم من عبارة الكتاب
المحشي ان المراد من الصلوة صلوة الله تعالى قلنا من التفسير بمعنى الرحمة لان من المشهور ان صلوة الملائكة
الاستغفار والعباد الدعاء والوحوش التسبيح والله تعالى الرحمة **قوله** وافاضة الخير دفع ما يتوهم من ان
معنى الرحمة رقة القلب والله تعالى منزه من القلب فكيف يجوز تفسير الصلوة بالرحمة وحاصل الدفع ان المراد
من الرحمة افاضة الخير مجازا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله** نازلة دفع ما يتوهم من ان كلمة
على متعلقة بالصلوة فيكون خبرها محذوفا وفاصلا بين قوله على نبيه فيلزم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
ويكون مخلا بالمقصود لان المقصود الاخبار عن نزول الصلوة على نبيه او طلبه لا الاخبار عن ثبوت الصلوة
عليه او طلبه وحاصل الدفع ظاهر اعترض عليه ان النزول هو الحركة من العالي الى السافل وهو من خواص
الجواهر والافاضة من المعاني المصدرية الاعتبارية الانتزاعية فكيف يصح اسناد النزول اليها واجيب عنه
بوجوه احدها ان هذه العبارة مثل قولهم في تعريف العلم حصول صورة الشيء فكما ان المراد هناك
الصورة الحاصلة ليوافق المذهب المنصور من كون العلم من مقولة الكيف كذلك المراد ههنا الخير النازل
او الخير العالي الذي هو الاثر والتي من الجواهر فصح الاسناد وثانيها ان المضاف الى الضمير محذوف وهي الاثار
وهي عبارة عن الانوار وهي لكونها جواهر يصح اتصافها بالنزول وثالثها ان الاسناد الى الضمير مجاز عقلي
باعتبار المحل والله اعلم قال الشارح على نبيه اعلم ان النبي اما ماخوذ من النباء متحركة بمعنى الاخبار
وعلى هذا يكون النبي مهموز اللام في الاصل وضع لانسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ لانه ادى اخبارا
عن الله تعالى او من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون ناقصا واويا ثم وضع للمعنى المذكور لانه

شائنه اوهو منقول من النبي بمعنى الطريق ثم وضع للمعنى المذكور لانه طريق الیه تعالی قوله من النبوة بمعنى الرفعة بكسر الراء وهو الارتفاع كما في منتخب اللغات رفعة بالكسر بلندی بلند قدر شدن ان قيل هل جاء النبوة بمعنى الارتفاع في كتاب من كتب اللغة قلنا نعم لانه قال في شمس العلوم النبوة الارتفاع ان قيل قال في الصحاح والقاموس النبوة والنبأة وهما ارتفع من الارض اى الارض المرتفعة وايضا قال في المنتخب نبوة خبر دادن وزمين بلند و هوادف بنادة فلم قيد المحشي النبوة بمعنى الرفعة ولم يتركه على الاطلاق حتى يكون النبي مشتقا من النبوة بكلا المعنيين قلنا لئلا يحتاج الى مؤنة الاشتقاق بالواسطة لان النبوة اذا كان بمعنى ما ارتفع من الارض يكون اشتقاق النبي منه بالواسطة بان يقال نقل النبوة من هذا المعنى الى معنى الرفعة اوالى معنى الارتفاع ثم اشتق النبي منه ان قيل ان في اشتقاق النبي ثلثة احتمالات كما علمت فلم اختار المحشي احدها وترك الباقيين قلنا اما ترك كون النبي مشتقا من النبأ فلو رود الاعتراض عليه وهو انه لا يصح جمعه على هذا بانبياء وهو ثابت وان اجيب بان الهمزة لما ابدلت بالياء والزم الابدال جمع ما لامه حرف علة كعيد واعياد واما ترك كون النبي منقولا من النبي بمعنى الطريق لاحتياجه مؤنة النقل كما يدل على ان في الاحتمال الثالث نقلا دون الاولين قول جلال الملة والدين في شرح العقائد ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه ان قيل ان النقل في الاولين ايضا موجود غاية انه من العام الى الخاص اعني من الخبر المطلق او المرتفع المطلق الى الخاصين قلنا ليس في الاولين نقل لان المراد ان النبي مشتق من النبأ بمعنى الاخبار او من النبوة بمعنى الارتفاع ثم وضع للمعنى المذكور فليس ههنا نقل وليس المراد انه اشتق النبي بمعنى الخبر اذا كان النبأ بمعنى الاخبار او بمعنى الارتفاع اذا كان من النبوة بمعنى الارتفاع ثم نقل عنه الى المعنى المذكور ونظيره كما يقال ان الناس مشتق من الانس فليس المراد ان الناس وضع لمعنى الانس اولا ثم نقل الى المعنى المشهور فما وهم المعترض انه لا مخلص عن النقل في الاولين ايضا غايته انه من العام الى الخاص فبعيد نعم ان النقل من المعنى اللغوي الاصلي الى العرفي الاصطلاحي متحقق في المعاني الثلثة ولا كلام فيه وانما الكلام في المعنى الذي وضع له هذا اللفظ بخصوصه او نقل منه الى الاصطلاحي فانه غير ثابت من الاشتقاق كذا فيد من الاعلام والله اعلم بحقيقة المرام قوله

وهو الخ ان قيل ان الضمير لا يخلو اما ان يرجع الى النبي الخاص المراد ههنا وهو خاتم النبيين او الى النبي مطلقا والاول يستلزم عموم المعرف بالكسر من المعرف بالفتح مع انه لا بد فيهما من المساوات وعلى الثاني يكون التعريف بالاخص مع انهما لا بد فيهما من المساوات لان من النبيين من بعثه الله تعالى لكمال نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل قلنا انا نختار الشق الاول والمراد بالعباد كلهم والنبي مبعوث الى الكل سيما خاتم النبيين فحصل المساوات وقيل في الجواب ان التعريف بالاعم جائز كما قال صاحب السلم والحق جوازه بالاعم وغيره من العلماء ايضا صرحوا على ان التعريف بالاعم جائز وانا نقول

له قال الجوهري ... فهو التعبير الجمع للنبوة لان ... العيد ... بالابدال ... والزم الابدال ... اعياد كذا ... الرازق منه

الشق الثانی ونقول ان المبعوث الیہ اعم من ان یکون مغایرا حقیقیا عن المبعوث او اعتباریا والثانی
موجود فیمن بعثہ اللہ تعالیٰ لتکمیل نفسہ لانہ من حیث انہ مبعوث مغایر عن نفسہ من حیث انہ مبعوث علیہ
واللہ اعلم **قولہ** فی الشرع ای فی اصطلاح اہل الشرع فلا یرد ما یرد فافہم **قولہ** عبارۃ ای معتبرۃ بہا فلا
یرد ما یرد فافہم **قولہ** انسان اعلم ان التخصیص بالانسان اما لان الکلام فی نبوۃ الانسان او لانہ یثبت نبوۃ
للملک واما الجن فنفی النبوۃ عنہم متفق علیہ کذا فی الحاشیۃ الکمالیۃ ثم لا یذہب علیک ان عدم نبوۃ
الملک انما ہی المتفق المذکور وانما الرسالۃ والسفارۃ فثابتۃ فی الملک بلا ریب کجبرائیل رسول اللہ الی الجنبیۃ صلعم وغیرہ من الانبیاء
ومن اجل ذلک صرح انہ یلزم من ہذا فضیلۃ الملک علی النبی لان الملک علی ہذا یکون سیدا والنبی تبعا والمطر انما ہو من الشیطان فادون للمتکلم
لہ تعالیٰ والملک انما ہو مبلغ واللہ تعالیٰ افضل من النبی وثانیا انہ قال القرطبی وقع الاختلاف فی نبوۃ
اربع نساء مریم وآسیہ وسارہ وہاجرہ وزاد العلامۃ المتقن السراج بن الملقن فی شرحہ المسمی بعمدۃ
الاحکام حوا وامرأۃ موسی وذہب اہل التحقیق ان الذکورۃ شرط للنبوۃ خلافا لابی الحسن الاشعری واستدلوا
علیہ بقولہ تعالیٰ وما ارسلنا من قبلک الا رجالا نوحی الیہم وبان النساء ناقصات العقل والدین والنبی یکون
اعقل زمانہ واکمل اقرانہ وبان الانوثۃ تنافی الدعوۃ والاشتہار فہذہ النساء علی القول الراجح من اولیاء
اللہ تعالیٰ وقد صرح بہ فی فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت وشرح فقہ الاکبر وان دریت ہذا فاعلم ان اختیار
لفظ الانسان علی الرجل لانہما سیان فی الغرض فجعلہما اخذ حرم دینہ رمزا الی انہ لو ثبت نبوۃ المرأۃ لکان ہذا
التعریف شاملا لہا ایضا علی ان لفظ الانسان ینبئ عن التعظیم فان قیل ان الاولی رجل بدل الانسان اذا
لا یکون الا رجلا کذا ذکرہ مولانا عبد الحکیم فی حل المعاقد واللہ اعلم **قولہ** علی عبادہ اعلم ان البعث بمعنی
الارسال وتصلتہ اللام دون علی فاللائق لعبادہ لعبادہ قلنا ذکر فی منتخب اللغات بعث بالفتح برانگیختن
وفرستادن وبیدار کردن وسکر والمناسب للمعنی الاول علی کما ان المناسب الثانی اللام والمراد ہہنا ہو الاول
فلا محذور **قولہ** للتبلیغ اللام عوض عن المضاف الیہ ای لتبلیغ ما اوحی الیہ واللام للنفع والحکمۃ لا
للغرض فان الاشاعرۃ قالوا لا یجوز تعلیل افعالہ بشیء من الاغراض فالمعنی ان المصلحۃ فی بعثۃ الانبیاء
ہو ہذا التبلیغ وان لم یترتب فی البعض لمصالح لا یعلمہا الا ہو کما نقل ان بعض بنی اسرائیل ماتوا قبل
الوصول الی من ارسل الیہم وہہنا شبہۃ تقریرہا ان المراد بالوحی اما المعنی الاصطلاحی الشرعی وہو
کلام اللہ تعالیٰ المنزل علی نبی من انبیائہ فیلزم اخذ المحدود فی الحد وہو لاستلزامہ الدور باطل او المعنی
اللغوی وہو الالقاء فی القلب وہذا ایضا کما تری لان ذلک الالقاء لیس بمخصوص بالنبی فلا فائدۃ فی اقحامہ
والجواب عنہا بوجہین الاول باختیار الشق الثانی والاختصاص مستفاد من السابق فان البعث للتبلیغ
مخصوص بالنبی والثانی باختیار الشق الاول ویقال ان تصور الوحی الشرعی یتوقف علی تعقل النبی بوجہ
ما لا بعنوان النبوۃ فلا یلزم الدور ثم اعلم انہ لما قصد ادخل بقولہ الیہ فلا یتحمل من امر بتبلیغ ما اوحی لا الیہ

بل الى غيره كالهارون في بني هاشم صلى نبينا وعليهم السلام انه كان مأمورا بتبليغ ما اوحى الى موسى عليه السلام مع
انه نبي آخر فهم الا ان يقال ان ما اوحى الى غيره اوحى اليه ايضا فدخل فيما اوحى بعد التقييد بقيد الثبوت الآن فافهم قوله
ويظهر مما ذكرنا الجواب عما يرد على الشارح من ان المشهور فيما بين القوم في هذا المقام التصريح باسمه صلى
الله عليه وسلم مثل محمد فلم لم يصرح الشارح باسمه صلى الله عليه وسلم وقال والصلوة على نبيه دون والصلوة على محمد صلى الله
عليه وسلم وحاصل الدفع ان عدم التصريح لنكات الاولى ان في عدم التصريح اظهار العظمة والجلالة او
اعتقادهما وكلما هذا شأنه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثانية ان فيه ادعاء تعين
ذاته الشريفة لان تكون ما صدق عليه النبي الذي يصلى عليه في نفس الامر وعند السامع وكلما هذا شأنه
فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثالثة ان فيه تعليق الصلوة صريحا واولا بما يشعر بالعلية
وكلما هذا شأنه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الرابعة ان فيه غرابة الاسلوب وكلما
هذا شأنه فهو اولى من غيره فعدم التصريح اولى الخامسة ان فيه حسن الموافقة مع فقرة الحمد وكلما هذا شأنه
فهو اولى فعدم التصريح اولى آن قيل لو قال الشارح والصلوة على رسوله لحصلت النكات المذكورة ايضا فلم
اختار الشارح ذلك على هذا قلنا ان في هذه العبارة لا يحصل تلك النكات لان منها النكتة الخامسة
وهي لا يحصل فيها كما هو الظاهر على ان في عبارة الشارح اشارة الى صلوح الرسالة للعلية ايضا ولو قال
والصلوة على رسوله لا يحصل تلك الاشارة لان الرسالة فوق النبوة ومن علية الفوق لا يحصل علية التحت
بخلاف العكس كما لا يخفى هكذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هذا صحيح اذا فرق بين الرسول و
النبي ويكون الاول اخص من الثاني واما اذا لم يفرق بينهما بهذا الوجه بان يكونا مترادفين كما قيل او فرق
بينهما بكون الثاني اخص من الاول كما قيل ايضا فلا يصح ولا يخفى ان هذا الوجه كما يفيد الترجيح بالنظر الى
العبارة المشهورة التي هي والصلوة على محمد لا بالنظر الى العبارات كلها لامكان حصول تلك النكات في العبارة
الاخرى ايضا **قوله** في الفقرة السابقة في المنتخب فقره بالفتح استخوان مهرهٔ پشت و زیوری که بصورت
استخوان پشت سازند و پارهٔ از نثر بمنزله مصراع بيت انتهى والمراد ههنا هو الثالث فان قيل ان الفقرة
السابقة عبارة عن الحمد لوليه وهو قول الشارح لا الفاضل المحشي فلا يصح قوله ما ذكرنا وان سلم ان هذا
القول قول الفاضل المحشي باعتبار المزج كما هو عادة المصنفين فلا نسلم ان ما ذكره يعلم وجه تركه اه
لان ما ذكره فيهما هو الالف واللام والحمد واللام والولي والضمير ولا يعلم التوجيه من شيء منها قلنا ان
العبارة بحذف المضاف وهو المشهور فالتقدير ما ذكرنا في شرح الفقرة الاولى فلا يلزم المحذور فتأمل **قوله**
باسمه الباء صلة التصريح كما هو المتبادر وانما قال ذلك لان فيها ايماء الى اسمه صلى الله عليه وسلم لانه
جاء لفظ النبي في اسمائه الشريفة لكن لا بالمعنى اللغوي **قوله** حسن الموافقة الاضافة بيانية والالف
واللام في الموافقة بدل عن المضاف اليه والمعنى ان فيه موافقة فقرة الصلوة بفقرة الحمد في عدم التصريح

باسمہما قصد تعلیق الحمد والصلوٰۃ بہ قال الشارح قدس سرہ وعلی آلہ ان قیل قال النبی صلی اللہ علیہ
وسلم من فصل بینی وبین آلی بعلی لم ینل شفاعتی فالمناسب للشارح ان یقول وآلہ لئلا یکون غافلا
عن الحدیث ومحروما عن الشفاعۃ قلنا ان الظاہر ان ہذا الحدیث موضوع فان فی اکثر الاحادیث الصحیحۃ
المذکورۃ فیہا الصلوٰۃ علی النبی وآلہ ادخلت کلمۃ علی علی آلہ کما لا یخفی علی من تتبع الاحادیث ولو سلم فیجاب
بان معنی الحدیث من فرق بینی وبین آلی بعلی بان لم یصل الآل علی کلمۃ علی لم ینل شفاعتی واللہ اعلم قولہ
ای اہل بیتہ زعم ما یرد علی الشارح من انہ قال صلی اللہ علیہ وسلم من صلی صلوٰۃ ولم یصل علیّ وعلی اہل بیتی
لم یقبل رواہ ابو جعفر عن مسعود فالمناسب للشارح ان یقول والصلوٰۃ علی نبیہ واہل بیتہ لئلا یکون غافلا
عن الحدیث وبعیدا عن القبول وحاصل الدفع ان الآل بمعنی اہل البیت فلا یکون غافلا ولا بعیدا عن القبول
واہل البیت عبارۃ عن اولادہ وازواجہ وخدمہ قال الشارح قدس سرہ واصحابہ ان قیل لم عدل عن
لفظ الصحابۃ الی الاصحاب مع ان الاول غالب الاستعمال فی اصحاب الرسول صلی اللہ علیہ وسلم قلنا لئلا
یحتاج فی اضافتہا الی الضمیر الی التجرید لان لفظ الصحابۃ بسبب غلبۃ الاستعمال فی اصحاب الرسول علیہ الصلوٰۃ
والسلام کالعلم لہم فلو قال وصحابتہ لاحتاج الی التجرید وایضا فیہ موافقۃ مع الآل فی ترک التصریح باسمہم
ثم فی جمع الآل والاصحاب فی صلوٰۃ جمع بین رد الخوارج والروافض الاول بالاول والثانی بالثانی قولہ کطاہر
واطہار خبر مبتدا محذوف ای ہم کطاہر واطہار والاولی تقدیم الثانی علی الاول لیلائم التمثیل لہ الا ان یقال
نظر الفاضل المحشی ہہنا الی الاصل الذی ہو تقدیم المفرد علی الجمع ان قیل لا نسلم الاستشہاد لانہ یحتمل ان یکون
الاطہار جمع طہر بمعنی طاہر کما قیل بہ فی شرح الکشاف قلنا لیس المقصود الاستشہاد لان المقام مقام خطابی یکفی
فیہ الاحتمال وہو ہہنا موجود او نجیب بان ہذا تنظیر لا استشہاد قولہ مخفف صاحب متعلق بالاخیر والتخفیف
باعتبار حذف الالف او متعلق بالاول ایضا والتخفیف باعتبار الحذف او تبدیل الکسرۃ بالسکون قولہ بناء
مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدیر بنینا بناء فہو متعلق بکلیہما ولا ادری وجہا قویا لترک الفاضل المحشی
لتعریف النبی وعدم تعرضہ لتعریف الصحابی وہو من رأی النبی صلی اللہ علیہ وسلم مؤمنا بہ ومات علی الایمان و
یکون من الثقلین فالملئکۃ لیست من الاصحاب وکذا من رآہ ولم یؤمن بہ حال حیوتہ او امن وارتد ومات علیہ
لا یکون من الاصحاب والرؤیۃ اعم من الحقیقۃ والحکمی لیشمل الصحابی الاعمی کعبد اللہ بن مکتوم کذا افاد البرجندی
فتأمل لعل اللہ یحدث بعد ذلک امرا قولہ علی ما قیل فی ہذا التعبیر اشارۃ الی الضعف ووجہ ما اشار الیہ
مولانا جلال الدین حیث قال الفاعل یجمع علی افعال کما صرح بہ سیبویہ ومثل بصاحب واصحاب وارتضاہ الزمخشری
والرضی فالقول بانہ جمع صحب بالسکون او صحب بالکسر اسم جمع مخفف صاحب انما نشأ من عدم التفحص ہکذا ذکرہ
القہستانی فی شرح المختصر انتہی عبارتہ قال الشارح قدس سرہ للتادبین باداہ قال مولانا جلال الدین فی بعض
وصفہم بتادبہم حیث تادبوا بتادیبہ صلی اللہ علیہ وسلم کما قال صلی اللہ علیہ وسلم ادبنی ربی فاحسن تادیبی

ثم قوله للمتأدبين بآدابه إما صفة للأصحاب أو للآل أو المجموع والمراد بالآداب إما آداب نفس النبي صلى الله عليه وسلم أو آداب درسه والمراد بآداب درسه تبليغ الكتاب والأحكام هكذا قال مولانا عبد الرحمن **قوله**

الآداب نگاه داشتن حد هر چیزی آن قیل إن كان المراد حصر معنى الأدب في المذكور فهو غير مسلم لأنه ذكر في المنتخب ادب بفتحتين طور پسندیده و فرهنگ و دانش و دم از نیکو خواندن و شگفت و نگاه داشتن حد هر چیزی انتهى وإن لم يكن الحصر مراداً فلم لم يذكر الفاضل المحشي معانيه الباقية قلنا نختار الشق الثاني وعدم ذكر معانيه الباقية لعدم ملاءمتها ههنا كما هو الظاهر إن قيل فعلى هذا لا يصح قول الشارح للمتأدبين بآدابه لأن الآداب جمع وهو يقتضي تعدد الأفراد وتعددها ممتنع في الأدب بهذا المعنى كما لا يخفى قلنا الألف واللام عوض عن المضاف إليه والتقدير أدب كل شيء نگاه داشتن حد هر چیزی وأما أدب شيء فنگاه داشتن حد چیزی والله أعلم بالصواب **قوله** أي الذين ثبت إلخ دفع ما يرد على الشارح من أن توصيف الآل والأصحاب أو المجموع بقوله المتأدبين بآدابه لا يخلو إما أن يكون توصيف صحيح أو توصيف تفصيل فعلى الأول يلزم أن يكون كل من الآل والأصحاب أو المجموع متأدباً بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم لما تقرر أن الجمع المعرف والمضاف للاستغراق إذا لم يكن قرينة العهد الخارجي فيفهم أن كل واحد من الآل أو الأصحاب أو المجموع متصف بكل من آداب النبي صلى الله عليه وسلم بناء على ما تقرر أن الجمع إذا قابل الجمع يكون كل من أفراد الجمع الثاني في كل من أفراد الجمع الأول وذلك باطل في نفسه كما هو الظاهر ومستلزم لاستواء جميع الآل أو الأصحاب أو المجموع في المرتبة والفضل وهذا باطل ويلزم أن يكون واحد منهم متأدباً بأدب واحد وآخر بآخر لما تقرر أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد وهو مع قطع النظر عن عدم حصول به استواء كل الآل أو الأصحاب أو المجموع مع الآداب باطل كما هو الظاهر وعلى الثاني فمع قطع النظر عن خروج بعض الأصحاب أو الآل عن الصلاة وعن الاستحالتين المذكورتين في الشق الأول يلزم الكذب لأنه ليس فرد من الآل أو الأصحاب أو المجموع غير متأدب بأدب النبي صلى الله عليه وسلم لأن من الآداب الإسلام وهو متحقق في الكل وحاصل الدفع أنا نختار الشق الأول ولا يلزم المحذور لأن الجمع الأول باق على حاله والإسناد مجاز من قبيل قولهم بنو فلان قتلوا زيداً والجمع الثاني مأول بتأويل الجنس يرشد إلى بقاء الجمع الأول على حاله وكون الإسناد مجازياً قول الفاضل المحشي أي الذين إلخ وإلى تأويل الجمع الثاني قوله الانصباغ نصب حيث أورد صيغة المفرد ويكون حاصل المعنى أن جنس أدب النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فيما بين الآل أو الأصحاب أو المجموع ولا شك في ذلك واعترض ههنا أنه إذا كان الإسناد مجازياً فما الحاجة إلى تأويل الجمع الثاني بالجنس إلا أن يقال إن من الآداب الآداب التي هي مختصة بذات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى الآل والأصحاب فلو اكتفى بالمجاز ولم يؤول لتوهم أن ذلك الأدب أيضاً ثبت بينهما وهو خلاف الواقع نعم لو قرر الاعتراض بطريق العكس لورد ولا يندفع فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً **قوله** نقش إلخ دفع ما يتوهم من أن الانصباغ

بصبغ الغير محال لان الصبغ من الاعراض وقيام العرض بمحلين محال على تقدير عدم انتقال ذلك الصبغ
من ذلك الغير وانتقال العرض على تقدير انتقال ذلك العرض من ذلك الغير من الممتنعات وحاصل الدفع
انهم رضي الله عنهم لكمال العشق بالنبي صلى الله عليه وسلم فانون في ذاته صلى الله عليه وسلم فصبغناه صلى
الله عليه وسلم صبغناتهم رضي الله عنهم لا يقال كيف يصح قول الفاضل المحشي في ذاته صلى الله عليه وسلم لان الفناء
في الله وفي النبي وفي الشيخ في اصطلاح الصوفية عبارة عن تبدل الصفات دون الذات لانا نقول هذا
مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح وتفصيل ذلك الوحدة مذكور في كتب علماء التصوف لا نطول
الكلام بذكره والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قال** الشارح قدس سره وبعد الخ هذا من الظروف
الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم واذا حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا واذا
كان منكرا يكون منصوبا على الظرفية اي وبعد [illegible] الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتاليف فنقول هذه فالفاء
في هذه التفصيلة للجزاء بناء على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم اما او تقديرها احسن من التوهين
وتقديرها مشروط بكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضي هكذا ذكره
القهستاني في شرح المختصر وقال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو ربك فكبر وثيابك فطهر وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر له فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا اضربته
بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح على كلامين عند سيبويه وعلى
زيادة الفاء عند الاخفش انتهى هكذا ذكره مولانا جمال الدين قدس سره **قوله** اي ما سيتلى عليك دفع
ما يرد على الشارح من ان هذه من اسماء الاشارة فاما ان يشار بها الى الالفاظ التي اوردها الشارح في الفوائد
الضيائية وحدها او المعاني وحدها او النقوش وحدها او المركب من اثنين اثنين او المركب من الثلثة وكل منها
لا يصح لان ضمير سميتها راجع الى المشار بهذا او الى الفوائد وعلى كلا التقديرين يفهم من هذا ان الفوائد
الضيائية اسم للالفاظ وحدها مطلقة سواء كانت مرتبة بترتيب الشارح اولا او للمعاني وحدها مطلقة
سواء كانت مرتبة بهذا الترتيب اولا او للباقي مطلقا وهو خلاف الواقع لان تلك الالفاظ والمعاني او
الباقي لو كانت مرتبة بغير الترتيب الذي رتبها الشارح به لم يكن الفوائد الضيائية اسما لها كما هو الظاهر
ويتوهم ان الفوائد الضيائية اسم لواحد من تلك الاحتمالات السبعة المذكورة الذي قام بمحل مخصوص
كذهن الشارح او كاتب او لسان القارئ [illegible] فاذا لم يكن الاسم المذكور اسما له وهو خلاف الواقع او كان الاسم
المذكور مشتركا بين هذا الشخص وذلك الشخص او كان من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص وكلاهما
خلاف الاصل وحاصل الدفع ان المشار اليه بهذه اما تلك الالفاظ وحدها او المعاني وحدها او المجموع لكن
لا مطلقة بل من حيث التلو والتلاوة الا المرتبة بالترتيب الخاص الذي صدر من الشارح ولما جاء قول
المحشي بصيغة المجهول فظهر ان خصوصية المحل ليس معتبرا في اسامي الكتب حتى يلزم المحذور المذكور

فان قيل ان الاحتمالات ههنا سبعة كما ذكرت فلو فسرت كلمة ما التى فى عبارة الفاضل المحشى بالثلاثة
من تلك الاحتمالات ولم يفسر بالباقى منها ايضا قلنا ان احتمال النقوش وحدها او مع غيرها ساقط من البين
عند المحققين لعدم قصد التدوين به كما يدل عليه قول مولانا محمد حسن فى شرح السلم حيث قال واحتمال النقوش
ساقط من البين لعدم قصد التدوين بها انتهى ؕ واعترض ههنا بوجهين الاول ان تفسير كلمة ما التى فى عبارة
الفاضل المحشى بالمعانى او المركب منها ومن الالفاظ لا يصح لان التلو صفة الالفاظ وحدها لا المعانى كما هو
الظاهر ؕ الثانى ان الاشارة بهذه التى فى كلام الشارح الى الالفاظ وحدها او المركب منها ومن المعانى لا يصح
لان الشارح حمل الفرائد على هذا والفوائد صفة المعانى وحدها كما هو الظاهر ؕ ويمكن ان يجاب عن الاول
بان التلو اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ؕ والثانى موجود فى المعانى كما يفهم من الكتب ؕ وعن الثانى
بان العبارة على ذينك الاحتمالين من قبيل حذف المضاف والتقدير دوال فوائد فلا يرد ما يرد فان قيل
الاشارة بهذه الى الالفاظ وحدها او المعانى او المجموع لا يصح لان هذه اسم اشارة وضع للمشار اليه الموجود
المحسوس بالحس الظاهر وكل منها ليس بمحسوس بالحس الظاهر على ان المعانى ليست بموجودة قلنا انها
نزلت منزلة المبصر لكمال امتيازها وحضورها نصب العين كالمشاهد ؕ والمعانى موجودة بوجود الالفاظ
ان كانت الخطبة خطبة الحاقية وبالوجود الذهنى ان كانت ابتدائية ؕ والاستقبال على الاول بالنظر
الى المخاطب وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ينتفع
الخبرة ههنا ان هذه العبارة اما ان يكون تفسير المفيد بفتح الفاء الذى هو المصدر او الفائدة وكلاهما لا يصح
اما الاول فلان المفيد مصدر وهو موضوع للحدث وهو فى هذا المقام ما يعبر عنه فى الفارسية بگرفتن
ودادن از دانش ومال لا انچه گرفته وداده شود الخ ؕ واما الثانى فلان الفائدة صيغة اسم الفاعل المؤنث
فهو موضوع للحدث والذات ونسبة الاول الى الثانى فمعناه على هذا آن كسى كه دادن وگرفتن ميكند
از دانش ومال لا ما ذكره الفاضل المحشى كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثانى ولا يلزم
المحذور لانه لم لا يجوز ان يكون المعنى المذكور فى كلام الفاضل المحشى معنى لفظ الفائدة بعد نقلها من المعنى
الوصفى اليه ان قيل ان الفائدة بالمعنى المذكور لم يوجد فى كتب اللغة لانه قال فى التاج الفيد زيادة
شدن ومنه الفائدة وفى القاموس فادت له فائدة اى حصلت قلنا ان ما ذكره الفاضل المحشى موافق
لما ذكره فى الصراح حيث قال الفائدة آنچه داده وگرفته شود از مال ودانش انتهى اقول وبالله التوفيق ان
هذه العبارة محتملة لمعنيين الاول ان الفائدة الشئ الذى اخذ من الغير واعطى للآخر فذلك الشئ الغير
كما يقتضيه تقديم قوله گرفته على قوله داده ؕ الثانى ان الفائدة الشئ الذى اعطى للغير واخذ هذا الغير
ذلك الشئ كما يقتضيه عبارة الصراح بعينها والموافقة للمشهور من ان الفائدة ما استفيد من الغير
مطلقا سواء افاد الغير اولا وعلى كلا المعنيين يكون الاخذ من الغير لازما فى الفائدة اما على الاول

فظاهر وَ اما على الثانی فبالنظر الى الغير مع ان ما ذكره الشارح يحتمل ان يكون بعضه ماخوذا من الغاية
وبعضه من خواص طبعه فلا يلائم الاول ويحتمل ان يفهمه الغير بطبعه الخاص به فلا يلائم الثانی فلا
يلائم ايراد لفظ الفوائد ههنا الا ان يقال ان الشارح سمی الكل فوائد بالنسبة الى المستفيدين من كلامه
لا بالنسبة اليه نفسه اعلم ان المعنى اللغوی للفائدة ما ذكره الفاضل المحشی و اما المعنى العرفی فما يترتب على
الفعل سواء فعل ذلك الفعل لاجله اولا كالاستظلال بالسرير الذی يصنع للجلوس عليه بخلاف الغرض
لانه عبارة عما فعل الفعل لاجله ترتب عليه او لا فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتامل و الظاهر
ان المراد ههنا هو المعنى اللغوی ای معان مستفادة من مطالعة كتب القوم والافكار والحمل على المعنى العرفی
لا يخلو عن خفاء اذ لا يوجد ههنا ما يترتب عليه هذه المعانی المذكورة فی الشرح الا ان يقال ان هذا
الشئ الفكر والمطالعة والله تعالى اعلم قال الشارح قدس سره حل مشكلات الكافية فان قيل ان
بعضا من مواضع الكافية من المشكلات ولم يتعرض الشارح لشرحها فضلا عن الاحلال كما يظهر من مطالعة
شرحها فكيف يصح قوله وافية قلنا ان المراد من المشكلات المشكلات التی فی نظر الشارح قدس سره
فيصح قوله هكذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين فی هذا المقام اقول وبالله التوفيق وكذا الحال فی قوله
وافية فتامل قوله بمعنى الاشباه يرد فی حل المقام ان هذه العبارة اما بفتح الهمزة وسكون الشين بدون
التاء جمع شبه كما وجدت فی نسخته او بكسر الهمزة مع التاء مصدر باب الافتعال كما وجدت فی نسخة اخرى
وكلتاهما لا تصح اما الاولى فلانه على هذا اما ان يقرأ مدخول كلمة من بكسر الهمزة او بفتحها وعلى الاول ان صح
قوله المشكل من الاشكال بكسر الهمزة لكن لا يصح قوله بمعنى الاشباه بفتح الهمزة لان الاشكال الذی هو
مصدر بمعنى الدخول فی الشكل كما يعلم من كلام صاحب بحر الفوائد حيث قال وَ اما المشكل فهو الداخل فی
اشكاله جمع شكل بفتحتين وهو المثل والشبه انتهى وَ على الثانی وان صح قوله بمعنى الاشباه لكن لا يصح قوله
المشكل من الاشكال بفتح الهمزة لان المشكل صيغة اسم الفاعل وهو يشتق من المصدر لا من غيره كما هو
المقرر فی علم الصرف والمصدر بكسر الهمزة لا بفتحها وَ اما الثانية فلان الاشكال سواء كان بكسر الهمزة او
بفتحها لم يوجد بمعنى الاشتباه بل بمعنى الدخول فی الشكل كما يعلم من عبارة بحر الفوائد المذكورة قبيل
هذا فلا يصح قوله بمعنى الاشتباه وعلى تقدير الفتح لا يصح المشكل من الاشكال ايضا ويمكن ان يجاب عن
هذا الايراد بان كلتا النسختين صحيحتان اما الاولى فلان المراد من الاشتقاق الاشتقاق بالواسطة و
كون الاشكال بفتح الهمزة مشتقا منه للمشكل ثابت لانه مشتق من الاشكال بكسر الهمزة وهو الدخول فی
الاشكال والاشباه فالاشكال بفتح الهمزة جزء للاشكال بكسر الهمزة واشتقاق الشئ من الكل اشتقاق
بالواسطة من الاجزاء وعلى هذا يصح قراءة مدخول من بفتح الهمزة او لان المراد من المعنى المعنى التضمنی
وكون الاشباه معنى تضمنيا للاشكال بكسر الهمزة ثابت كما يعلم من كلام بحر الفوائد وعلى هذا يصح قراءة

مدخول من بكسر الهمزة اما الثانية فلان المراد من المعنى اعم من ان يكون معنى اصليا يعنى قبل النقل او فرعيا يعنى بعده والاشتباه معنى فرعى بلا اشكال كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم رحمه الله الرحمن الرحيم **قوله** لانه يشبه الباطل اى يدخل فى الشبه الذى هو الباطل على النسخة الاولى او يشبه بالباطل على النسخة الثانية فحصل المطابقة فان قيل ان المشابهة بين الباطل والحق الخفى فى جواز الارادة من العبارة او فى جواز التبوت فى نفس الامر كما يعلم من عبارة الفاضل المدقق والحال ان بعد شرح الشارح يعلم ان الحق الخفى مراد فى هذا الكلام دون الباطل وبعد النظر الصحيح يعلم ان الحق الخفى ثابت فى نفس الامر لا الباطل فلا يصح المشابهة فى هذين الامرين بين ذينك الامرين لان وجه الشبه يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به وهذان الامران لا يوجدان فى الباطل كما علم من السابق قلنا ان هذين الامرين يكونان وجهى الشبه قبل شرح الشارح وقبل النظر الصحيح واما بعدهما فلا يتحقق هذين الامرين فى الباطل بل ذينك الامرين موجود كما هو الظاهر **قوله** والتلقى الكافية هذا الشارح الى دفع ما يرد فى هذا المقام وهو ان الكافية علم الكتاب المخصوص وهو مذكر فالملائم من مقولة العلم حتى يطابق العلم لما هو علم له فحاصل الدفع انا لا نسلم ان التاء فى لفظ الكافية للتانيث حتى يلزم المخالفة فيلزم عدم الملائمة بل التاء فيه للمبالغة او للنقل وان سلم ان التاء فيه للتانيث فلا نسلم انه علم للكتاب بل هو علم للرسالة المخصوصة ولفظ الرسالة مؤنث كما هو الظاهر اقول وبتوفيق الله تعالى ان الايراد ثابتة ولو كان لفظ الكافية علما للكتاب لانه عبارة عن الالفاظ وحدها او المعانى وحدها او المجموع فهو مؤنث باعتبار المعنى وان كان مذكرا باعتبار اللفظ والله اعلم بالصواب **قوله** مبالغة بيان الترديد فى الاحتمالات الثلثة ان لفظ الكافية فى الاصل صيغة اسم فاعل مؤنث ثم جعل علما فان اعتبر زيادة التاء حين النقل فهى اما للمبالغة فى الكفاية فى الغرض الشارع فيه لان زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى غالبا او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبرت سابقة عليه فهى اما للمبالغة المذكورة او للتانيث ما هو علم له ومعنى كون التاء للنقل انهم اذا نقلوا الكلمة من الوصفية الى الاسمية ادخلوا التاء فيه كالحقيقة والذبيحة وجعلنا كون النقل امرا ثانويا كالتانيث ثم الظاهر ان اعتبار النقل يجوز لزيادة التاء لا موجب لها والمتن دخل فى اسود ونعم كذا قال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق **قوله** باعتبار الرسالة او الطائفة فان كل كتاب طائفة من الالفاظ او المعانى او المجموع فان قيل لم وسط احتمال النقل وقدم احتمال المبالغة واخر احتمال التانيث قلنا ان النقل جهتين عدم جزالة المعنى وعدم الحاجة الى الاعتبار الزائد فبالجهة الاولى تكون اخس من المبالغة لان فيها جزالة المعنى وعدم الحاجة الى زيادة الاعتبار وبالجهة الثانية تكون اشرف من التانيث لان الحاجة فيه ثابتة والجزالة فيه منفية فالتانيث اخس من النقل والمبالغة فلذا اخرعنهما والنقل اخس من المبالغة فقط فلذا اخر عنه فقط لكن افهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه تقديم احتمال المبالغة والنقل على احتمال التانيث انهما اشارتان الى الجواب بعدم التسليم وهو اشارة الى الجواب بالتسليم

كما علمت ومن المتقرر في مقره ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فكذا ما هو اشارة الى الجواب الاول يكون مقدما على ما هو اشارة الى الجواب الثاني وأما وجه تقديم المبالغة على النقل فهو ان المبالغة محتملة في حال اعتبار زيادة التاء حين النقل وقبله بخلاف النقل لانه محتمل في حال اعتبار زيادة النقل لا قبله كما علمت ايضا وبهذا الوجه ظهر وجه تقديم المبالغة على التانيث ايضا هذا ما ظهر لي حين تسويد هذه الحواشي والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره العلامة قال مولانا جلال الدين صفة الكافية بتقدير الكتاب **قوله** تاء المبالغة دفع ما يرد على الشارح من ان التاء في لفظ العلامة اما ان تكون للمبالغة او النقل او التانيث وكلها لا يصح أما الاول فلانه على هذا يلزم ان يطلق هذا الاسم على اصحابها لانه جرى بالمبالغة في العلم والحال انه لا يطلق على الله سبحانه وأما الثاني فلانه على هذا يلزم ان يكون هذا الاسم علما للمصنف لان النقل فرع الاسمية والحال ان العلمية له غير ثابتة وأما الثالث فهو الظاهر من ان يكون بالاسناد لان حاصل الدفع ان التاء فيه للمبالغة وعدم الاطلاق على الله سبحانه لانه موهم التانيث والله سبحانه منزه عنه ومن نزهه كما هو الظاهر قال الفاضل السهارنفوري ان المناسب ان يحمل عدم الاطلاق بعنوانا العلم ورود الشرع به لا لتوهم التذكير قائم في تلك التاء ايضا وهو مما يجب تنزيه الله تعالى عنه انتهى وقيل في الجواب ان التذكير قياس التانيث فاطلاق لفظه عن التعظيم اولى من اطلاق لفظ ينبئ عن النقصان وهذا الجواب مما لا يرضى به الذهن السليم والرجوع الى المستقيم والله العالم الكريم فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله بما ذكره المحشي من ان التاء في لفظ العلامة للمبالغة دفع ما يخطر بالبال ان الواجب على الشارح المشهور بالتاء لانه صفة العلامة وهو مؤنث فيجب ان يكون صفة ايضا مؤنثا لان التطابق بين الصفة والموصوف واجب **قوله** كناية الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان المشارق جمع مشرق وهو بمعنى طلوع الشمس لانه ماخوذ من الشروق بمعنى طلوع الشمس والمغارب جمع مغرب وهو بمعنى محل الغروب سواء كان الشمس او القمر وهذا ان الهلال خبر ان لغات الشمس في ذلك الفن اشتهار المصنف في هذين المحلين غير معلوم فيلزم الاطراء في المدح وهو باطل كما تقرر وحاصل الدفع ان المراد بالمشارق والمغارب ليس معناهما الحقيقيين حتى يلزم الاطراء بل المعنيان الكنائيان وهما جميع الارض والعلاقة بينهما ملزومية الاول في الحقيقي وتبعية لانه قد صح النقل في خلق السموات بانها خلقت من دخان وهو من الارض فلا يلزم الاطراء فان قيل ان الاطراء يلزم على هذا ايضا لان من جميع الارض ما فيها واشتهار المصنف فيها غير معلوم قلنا ان العبارة بحذف المضاف وهو الوجه فالمعنى كناية عن جميع وجه الارض فان قيل ان الاطراء يلزم على هذا ايضا لان من وجه الارض مالا يسكن فيه اهل العلم واشتهار المصنف في ذلك المكان غير معلوم قلنا ان المراد من جميع وجه الارض الوجه الذي يسكن فيها اهل العلم بعد ظهوره الى يوم الشارح لا مطلقا حتى يلزم الاطراء ولا يخفى على المتأمل نكتة هذين القيدين فان قيل لم جعل المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض

ولم يجعل الاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار في جميع الارض قلنا لانه لا علاقة بين الاشتهارين فرب
مشتهر في العالم الاسفل غير مشتهر في العالم الاعلى وبالعكس هذا ما لخصت من قول الفاضل المدقق في
هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كما في قوله تعالى دفع ما يتوهم من ان ذكر المشارق والمغارب
وارادة جميع الارض ليس بواقع في كلام الفصيح فتوجيه عبارة الشارح بمثل هذا التوجيه غير ملائم وحاصل
الدفع انه واقع في كلام الله سبحانه حيث قال رب المشارق والمغارب واراد جميع الارض ولا افصح منه فكيف
لا يلائم توجيه عبارة الشارح بذلك التوجيه بقي وجه ارادة جميع الارض من المشارق والمغارب المذكورين في
كلامه سبحانه وهو ان المقصود من كلامه سبحانه رب المشارق والمغارب اظهار كمال القدرة على التبديل
يدل عليه ما بعده من انا لقادرون على ان نبدل خيرا منهم والاظهار المذكور انما يظهر بجعل المشارق والمغارب
كناية عن جميع الارض لانهما بالمعنيين الحقيقيين قليلان من جميع الارض وفي تبديل الاكثر اظهار الكمال
الذي ليس في تبديل الاقل كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان المشارق والمغارب
مجازا عن جميع فلك الشمس وفلك القمر لعلاقة الجزئية والكلية لظهر كمال القدرة ايضا بل هو اعلى
مما سبق لاعظمية الفلك من الارض كما تقرر في موضعه الا ان يقال ان الفلك تابع والارض اصل كما يعلم
من النقل المذكور في الحاشية السابقة بلا فصل وبعموم القدرة بتبديل الاصل يعلم القدرة بتبديل الفرع
ايضا بخلاف العكس فلذا جعل المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض لا عن الفلكين ثم اعلم ان هذه
الكناية يحتمل احتمالين الاول ان يجعل المشارق كناية عن نصف وجه الارض الشرقي ويجعل المغارب كناية
عن نصف وجه الارض الغربي الثاني ان يعطف المغارب على المشارق اولا ثم يجعل مجموع المعطوفين
كناية عن جميع وجه الارض والله سبحانه اعلم **قوله** وتوجيه الجمع الخ فيه دفع ما يتوهم من ان ذكر المشارق
والمغارب وارادة جميع الارض منهما على طريق الكناية لا يصح لان امكان المعنى الحقيقي شرط في المجاز و
الكناية والمعنى الحقيقي ههنا ليس بممكن لان المشرق واحد وهو الطرف الذي اذا قام الشخص متوجها الى الكعبة
في بلادنا يكون خلفه والمعلوم من الجمع المنقول ههنا تعدده وهكذا حال المغرب اعني انه واحد وهو الطرف
الذي يكون قدام الشخص اذا كان بالهيئة المذكورة في بلادنا والمعلوم من الجمع المنقول ههنا تعدده وحاصل
الدفع غني عن البيان قال الفاضل المدقق واعلم انه قد تقرر في الاصول انه لا يشترط في الكناية والمجاز امكان
المعنى الحقيقي فلا حاجة الى توجيه الجمع في لفظ المشارق والمغارب كما فعله المحشي انتهى اقول وبالله التوفيق
ان الامكان المذكور وان لم يشترط عند الكل لكنه امر مستحسن كما ان وجه التسمية ليس بشرط ومع ذلك هو
امر مستحسن فلعل التوجيه يكون للاستحسان لا للوجوب وهو العالم بالقلوب او مبنى الفاضل المحشي كلامه
على مذهب صاحبي ابي حنيفة رضي الله عنهم فانهما شرطا امكان المعنى الحقيقي في المجاز كما هو المثبت في
الاصول **قوله** من اول السرطان الخ بحث ههنا ان كلمة من وضعت لابتداء الغاية والى لانتهائها فالكلمتان

اما تتعلقان بالاستغراق المجموعی او بالاستغراق الافرادی وکلاهما لا یصحان اما الاول فلانه علی هذا
یکون المعنی ان مجموع مطالع الشمس مبتدأة من اول السرطان ومنتهیة الی اول الجدی وهذا المعنی وان
کان صحیحا لان ابتداء المجموع باعتبار الجزء الاول وانتهائه باعتبار الجزء الاخر فی الجزئیین المذکورین یصح
الابتداء والانتهاء من المکانین المخصوصین لکن الاستغراق المجموعی لیس بمذکور ههنا حتی یصح تعلق
هذین الحرفین به واما الثانی فلانه لا یصح المعنی علی هذا التقدیر لانه یکون المعنی علی هذا ان کل واحد من
مطالع الشمس مبتدأة من اول السرطان ومنتهیة الی اول الجدی وهذا المعنی غیر صحیح کما هو الظاهر وان صح
التعلق به لذکره وقد یمکن ان یجاب عنه بان هذان الحرفان متعلقان بالاستغراق المجموعی وهو وان لم یکن
مذکورا صریحا لکنه مذکور فی ضمن الاستغراق الافرادی الذی دل علیه قول الفاضل المحشی فی کل یوم
وهذا القدر کاف فی التعلق والسرطان غایة القرب من القطب الشمالی والجدی غایة القرب من القطب
الجنوبی **قوله** وهی الضمیر عاید الی المطالع المدلول علیها بقوله مطلعا وکلام الفاضل المحشی بیان للسنة
الکلیة لا الجزئیة لانها الشمس من خلق الدنیا الی فنائها فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** مائة واثنان وثمانون
قال الفاضل اللکنوی قال الامام الرازی فی اسرار التنزیل واما قوله تعالی رب المشارق والمغارب فیحتمل ان الاول ان المراد منها مطالع الشمس
والقمر والنجوم والثانی ان المراد منها مطالع الشمس ومغاربها وذلک لان الشمس من اول الیوم الذی یکون فیه النقطة من السرطان وهو
الیوم الاول من الصیف الی ان تحصل فی النقطة الاولی من الجدی وهو یوم الاول من الشتاء ومجموعها
ستة اشهر کل یوم تطلع من مطلع اخر وذلک مائة وثمانون مطلعا ثم انها فی اول الشتاء الی اول الصیف
وهو ایضا ستة اشهر ترجع وتعود وتطلع من تلک المطالع باعیانها ولما کان للشمس مائة وثمانون
مشرقا ومائة وثمانون مغربا کان المراد من قوله رب المشارق والمغارب هذه المشارق وهذه المغارب
وعلی هذا الاوجه لفظ اثنان الواقع فی کلام الفاضل المحشی والله سبحانه اعلم **قوله** ثم تعود عطف
ما سبق بحسب المعنی کانه قیل تطلع من اول السرطان الی اول الجدی ثم تعود **قوله** کذلک اشار الی
انها تمکث فی الموضع حیث تمکث فی الذهاب ولا تمکث فیه حیث لا تمکث فیه **قوله** وفیه تنبیه یحتمل
ان یکون هذا ارتقاء فی دفع التوهم الذی یتوهم عند قول المحشی کما فی قوله تعالی رب المشارق والمغارب
وبیناه سابقا فتذکر **قوله** کنایة عن جمیع الارض وهذه الکنایة متعینة للاحتمال الاول من الاحتمالین
المذکورین فی کنایة قوله تعالی رب المشارق ولا یجری ههنا الاحتمال الثانی لان تخلل المرء یمنعه کما هو
الظاهر ولا ادری وجه لم ههنا للعدول عن المعنی الحقیقی الی المعنی الکنائی الی الان بخلاف ما سبق فان
القرینة علی الکنایة موجودة وهی قوله تعالی انا لقادرون الایة کما مر تقریره فافهم لعل الله یحدث بعد
ذلک امرا **قوله** مشرقی الذهاب الخ او علی ارادة مشرقی الصیف والشتاء ومغربیهما کما فی المدارک و
الکشاف **قوله** للکل ای لکل المطالع **قوله** خارجه دفع ما یرد علی الشارح من ان هذا المقام مقام توجیه

المصنف وللشيخ معان يعبر عنها فى الفارسية به پير وانكه سن پيرى در وظاهر شود وانكه از پنجاه
سال گذشته باشد وبهشتاد نرسيده يا به آخر عمر ولايليق فى الشيخ بهذه المعانى وصف كثير للعالم
وحاصل الدفع ان الشيخ ههنا بمعنى خواجه وهو بمعنى المعظم والمراد من التعظيم التعظيم بحسب العلم فيه
ولا شك ان فى الشيخ بهذا المعنى وصفا كثيرا للمصنف فلا يرد ما قلت فان قلت ان الشيخ بمعنى خواجه
جاء فى كتب اللغة ام لا قلنا انه جاء لانه قال فى المنتخب شيخ بالفتح پير وخواجه وانكه سن پيرى
در وظاهر شود وانكه از پنجاه سال گذشته باشد وبهشتاد نرسيده باشد يا به آخر عمر انتهى اعلم انه
يفهم من عبارة الفاضل المدقق طريق السؤال بالطريق الآخر الذى يرد عليه ما اوردنا ولو قرب بالتقرير
الذى ذكرنا فلا يرد عليه ما اوردنا فتأمل فى عبارته حتى يظهر لك تقرير السؤال والايراد الذى اوردنا
وعدم الايراد بهذا التقرير والله سبحانه اعلم قوله قدس سره الخ ثم ما يرد على الاصل من ان التغ
بمعنى الغرق لا الرحمة كما يعلم من كتب اللغة فالمناسب ان يقال تغمده الله فى غفرانه لان صلة الغرق
كلمة فى لا كلمة الباء وحاصل الدفع ان التغمد ههنا بمعنى الستر وصلته كلمة الباء لا كلمة فى وهو ايضا
من معانيه كما قال فى منتخب اللغات ان شئت الاطلاع فارجع اليه قوله يعنى ستر الله الخ دفع لما يرد على
قول الشارح فى الحاشية ههنا من ان التغمد اذا كان بمعنى الستر فاما ان يحذف المضاف وهو الذنب
ضمير المفعول يعنى تغمد ذنبه بغفرانه اولا فان كان الاول يلزم سببية الشئ لنفسه اذا كانت الباء
للسببية او آلية الشئ لنفسه اذا كانت للآلة او مصاحبة الشئ لنفسه اذا كانت للمصاحبة بناء على ان
الغفران ستر الذنب وكل منها باطل لان كلا منها نسبة يقتضى تغاير الطرفين وليس فيما بين الشئ و
نفسه تغاير وان كان الثانى فيلزم ان يكون الغفران سببا لستر نفس المغفور او آلة لها او مصاحبا له لا
لذنبه وهو خلاف الواقع لان الغفران ستر ذنب المغفور لا ستر نفسه وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول
ولا يلزم واحد من المحذورات الثلثة لان المراد من الغفران ليس مطلقه بل الغفران الخاص وهو اللائق
بجنابه او الناشى من محض فضله فيلزم سببية الخاص للعام على الاحتمال الاول او آليته له على الثانى
او مصاحبته له على الثالث وكل واحد منها جائز لان الخاص والعام متغايران او نختار الشق الثانى ولا يلزم
المحذور لان التغمد ههنا ليس بمعناه بل بمعنى الاحاطة مجازا بعلاقة اللزوم لان الستر تابع وملزوم
للاحاطة فيكون حاصل المعنى احاطه الله بغفرانه يعنى جعل الله غفرانه شاملا للمصنف ولا يخفى ان هذا
المعنى قدح وكل الدفع باختيار الشق الاول اشار الفاضل المحشى بقوله يعنى ستر الى قوله من غير سابقة
عمل وباختيار الشق الثانى اشار بقوله ويجوز الى قوله شاملا له قال الفاضل المدقق يمكن ان يدفع باختيار
الشق الثانى بوجه آخر وهو ان يجعل الباء بمعنى اللام والمعنى ستره الله لاجل ستر ذنبه كما ورد فى الحديث
ان الله تعالى يدنى المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول اتعرف ذنب كذا فيقول نعم اى رب حتى قرره

بذنوبه ورای فی نفسه انه هلك فقال الله تعالى سترتها عليك في الدنيا وانا اغفرها لك اليوم فيعطي كتاب حسناته انتهى اقول وبالله التوفيق يمكن ان يدفع باختيار الشق الاول بوجه آخر بان البلغاء والغفران بمعنى الامر يريدان فيكون المعنى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنة بغفرانه ولا شبهة في صحة ذلك المعنى كذا افهم من بعض اجلة الدين ويمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه آخر ايضا وهو ان يجعل ستر ذنب المغفور ستره مجازا وتوسعا وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ما كان منه كلمة ما عبارة عن الذنوب فتذكير الضمير في الفعل الذي بعدها باعتبار اللفظ والا فاعتبار معناه يقتضي التانيث كما هو الظاهر **قوله** جنابه في القاموس الجناب الفناء الى الصراح جناب بالفتح درگاه والعرب اذا ارادات يذكروا اسم احد من العظماء تعظيما ولاحترام اضافوا الجناب اليه كان لا يمكن ذكر اسمه لعلو قدره الا بذكر اسم جنابه وعتبة كذا ذكره شيخ عبد الحق في شرح المشكوة **قوله** او الناشي الخ فان قيل ان الغفران انما هو من محض فضل الله سبحانه جميعه اللائق بجنابه تعالى لا يصح الترديد بينهما لانه يمكن بين المتغايرين وههنا احدهما قلنا ان التغاير بينهما ثابت بان الاول اعم من الثاني لان غفران الذنوب مع جزائها بالحسنات المضاعفة مع سبق عمل لائق بجنابه وليس ناشيا من محض فضله بالمعنى الذي كما هو الظاهر ولا شك في الترديد لا بين العام والخاص جائز **قوله** سابقة السابقة والسابقية والسبق بمعنى واحد كما يفهم من الكتب فالمعنى من غير سبق عمل فان قيل ان الغفران الناشي من محض فضله يشمل الغفران الذي مع سبق عمل والغفران الذي مع محو عوض فلم خصصه المحشي بالنوع الاول قلنا لعدم صلوح الثاني لشانه تعالى كما هو الظاهر لمن له ادنى تامل وتميز **قوله** قال في التاج الخ يحتمل ان يكون في هذه العبارة اشارة الى التعريض على ما قال الشارح في الحاشية بان ما ذكرت من ان معنى التغمد الستر المطلق مخالف لما ذكر في التاج من التغمد ستر الذنوب فيمكن ان يجاب عن قبل الشارح لا نسلم المخالفة لانه بل يشفعه من اهل اللغة كذا ويحتمل ان يكون الستر المطلق ايضا معنى التغمد في كتاب ثقة من ثقات اهل اللغة ونقل الشارح منه **قوله** فلابد حينئذ من التجريد دفع ما يتوهم من ان التغمد اذا كان ستر الذنب يلزم سببية الشيء لنفسه او التبعية له او مصاحبة له على الاحتمالات الثلاثة في الباء بناء على ان الغفران ايضا ستر الذنب وكل واحد من هذه الامور باطل وحاصل الدفع ان المتعلق من الغفران ليس مطلقه بل الغفران الخاص وهو اللائق بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقة عمل ولو لم يقصد بهذا المعنى فلابد حينئذ من التجريد في التغمد عن بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا او جعله كناية من الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزمه ان يكون محاطا به لا ستر ذاته كذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم قال الفاضل المدقق ما حاصله ان المراد من التجريد

من بعض معناه وهو الذنب والمعنى ستر الله ذنوبه بستره بكنفه كما ورد في الحديث فلا تجريد في التمهل لان
بمجرد التجريد فيه لا يصح الكلام كما لا يخفى بل لا بد على هذا من ان يكون الستر كناية عن الاحاطة وقول الفاضل
المحشي كما في قوله تعالى الخ بيان نظير التجريد انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان بمجرد التجريد في الغفران
ايضا لا يصح الكلام كما لا يخفى على المتأمل بل لا بد من التقييد للستر بقيد الكنف كما قيده الفاضل المذكور نفسه
فالتجريدان سيان في عدم صحة الكلام بمجردهما وعلى الاولى اي التجريد في التمهل يلزم حمل العبارة على ما هو الظاهر
من كون قول الفاضل المحشي كما في قوله تعالى الخ مثالا للتجريد في الاول بقرينة الثاني بخلاف الثاني اي التجريد
في الغفران لانه على هذا لا يكون مثالا بل نظيرا لان التجريد في قوله تعالى تجريد في الاول بقرينة الثاني و
هذا خلاف الظاهر فما قاله مولانا عبد الحكيم اظهر فلم يقل بالتجريد في التمهل فيما اذا كان التمهل عبارة عن الستر
المطلق وحذف المضاف ولم يقصد بالغفران الغفران الخاص لانه يلزم الجمع فيه بين الامور الثلثة التي
كل واحد منها خلاف الاصل حذف المضاف والتجريد والكناية والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله**
كما في قوله تعالى الخ بتمثيل التجريد في الاول بقرينة الثاني اما وجه التجريد في قوله تعالى فهو ان الليل مأخوذ في مفهوم
السرى لان السير في الليل مجرد عن الليل وكان بمعنى السير مطلقا **قوله** قال قدس سره الخ غرض الفاضل المحشي
دفع الاعتراض الذي يرد على قول الشارح في الحاشية ههنا ولقد نبهنا ان لفظه منتظر وما عرض الشارح فيما
لفظ معنى البحبوحة **قوله** يعني جعل الله الخ اشارة الى دفع الاعتراضات الثلثة واحد منها يرد على قول
الشارح في الحاشية واثنان منها يردان على قوله في الاصل اما الاول فهو ان الواو في قوله وهو من كل شئ الخ
اما للتفسير او العطف وعلى الاول يكون الحاصل ان البحبوحة معنى واحد وهو وسط كل شئ وخياره وعلى الثاني
يكون الحاصل ان البحبوحة معنيين احدهما وسط الدار بخصوصه اعم من ان يكون هذا الوسط خيارها او لا
وثانيهما وسط كل شئ لكن لا مطلقا بل خيارها لا سبيل الى الاول لان بين مفهومي هاتين العبارتين عموم و
خصوص من وجه كما يظهر على المتأمل وتفسير واحد من العام والخاص من وجه بالآخر مما لا يعرف نظيره
في الكتب ولكن لا سبيل الى الثاني لانه على هذا ينبغي الشارح ان يذكر العبارة الثانية لان المناسب له ان
المعنى المراد في هذا المقام لا مطلق المعنى والمراد ههنا المعنى الثاني كما يظهر على المتأمل واما الثانيان اي
اللذان يردان على الاصل فاحدهما ان قوله اسكن مشتق من الاسكان وهو مصدر باب الافعال وهمزته
يجئ للسلب فيكون المعنى ان لا يسكنه الله تعالى في وسط الجنة وهذا دعاء عليه عليه السلام من جانب الشارح
وهذا لا يناسب منصبه وثانيهما ان اسكن مشتق من السكون الذي هو ضد الحركة فعلى هذا يكون المعنى
ان يجعله الله تعالى في وسط الجنة ساكنا لا متحركا وهذا ايضا دعاء عليه لا يناسب للشارح في حق المصنف
لان الحركة في الجنة ايضا من النعم كما هو الظاهر وحاصل الدفع عن الاعتراض الذي يرد على الحاشية
انا نختار الشق الاول وليس بين هذين المفهومين عموم وخصوص من وجه بل مساوات لان اضافة

البحبوحة الى الدار فى المبالغة الاولى بطريق التمثيل للافادة ان لا يستعمل البحبوحة الا فى الدار كما
توهم المعترض والمراد بالوسط ليس مطلقه بل الخيار بناء على ان الاضافة عهدية فيحصل المساواة وتفسير
احد المتساويين بالآخر شائع فيما بين القوم اذا كان فى المفسر نوع خفاء وهو ههنا متحقق كما هو الظاهر
وعن الاعتراض الاول الذى يرد على الاصل ان همزة باب الافعال كما يجئ للسلب كذلك يجئ للصيرورة
كما هو المثبت فى علم الصرف فههنا للصيرورة فيستقيم المعنى بلا خلل وعن الاعتراض الثانى الذى يرد على
الاصل ان اسكن مشتق من السكنى لا من السكون والشخص الذى له السكنى فى مكان قد يتحرك فيه وقد
يسكن فلا يكون حصاره عليه والدفع الاول يعلم من قوله خلد جنانه والثانى يعلم من ايراد المفعول الثانى بالجعل
لانه فى حال ذكر المفعول الثانى يكون بمعنى الصيرورة كما انه حال عدم الذكر يكون بمعنى الخلق كما تقرر فى
محله ولا يستفاد الصيرورة من قول الشارح اسكنه بحبوحة الخ الا من الهمزة فتكون للصيرورة والثالث
يعلم من قوله سكونه له هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره تطنبنا الضمير
راجع الى الفوائد اولى ما اشير اليه بهذا والمآل واحد كما لا يخفى واعلم ان هذه الجملة والجملة الآتية
المعبرة عنها بقوله وسميتها جملتان مستانفتان واقعتان فى جواب سوالين الاول ما الباعث على نظم الفوائد
فى سلك التقرير وسمط التحرير والثانى ما اسمها فالجملة الاولى جواب السوال الاول والثانية جواب السوال
الثانى وبهذا يظهر ان الاثبات فى الجملة الاولى متوجه الى قوله المولد العزيز **قوله** النظم در رشته
كردن مهرها لآلى الجواهر لا مطلقا كما يدل على هذا قول صاحب المنتخب نظم بهم پيوستن در كشيدن جواهر
برشته ومعنى را وزن وترتيب دادن وشعر و رشته مرواريد وگروه ملخ ونام رشته كوكب انجوزا انتهى يرد
فى هذا المقام ان مراد الفاضل المحشى ان كان حصر معنى النظم فى المذكور فهو لا يصح لما علم من المنتخب من
ان له معانى اخر ايضا وان كان بيان المعنى المراد ههنا فالمناسب ان يذكر المعنى المذكور ثانيا فى المنتخب
ههنا ايضا لا الاول فايضا حصته فى هذا المقام كما يظهر على التأمل ويمكن ان يجاب عنهما باختيار الشق
الثانى ولا يلزم المحذور لان الاشارة الى ان بساط كلامه كالدرر ايضا مقصود وذا لا يحصل الا بارادة المعنى
الاول دون الثانى كما لا يخفى على الماهر كذا والله اعلم بالصواب **قوله** استعير الخ اعلم ان الاستعارة عبارة
عن اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الحقيقى كاطلاق لفظ الاسد على زيد باعتبار مشاركتهما فى وصف
الشجاعة وهى على اربعة انحاء احدها الاستعارة بالكناية وهو اضمار التشبيه فى النفس وترك جميع اركانه
سوى المشبه وثانيها التخييل وهو اثبات لازم المشبه به المتروك للمشبه المذكور وثالثها التصريح وهو ذكر
المشبه به وارادة المشبه بالقرينة اللفظية ورابعها الترشيح وهو ان يذكر ملائم المستعار منه فيثبت
للمستعار والمراد من الاستعارة ههنا الاستعارة المصرحة لانه شبه التاليف بالنظم فى حصول اجتماع
المتفرقات بها فذكر المشبه به وهو النظم واراد المشبه وهو التأليف بالقرينة اللفظية وهو لفظ التفر

فان قيل انه يعلم من عبارة الفاضل المحشي ان التاليف معنى مجازي للنظم لان الاستعارة قسم من اقسام
المجاز ويعلم من المنتخب انه معنى حقيقي له لانه بعينه هو المعنى الثاني المذكور فيه لان التاليف
والترتيب متحدان كما هو المذهب الراجح قلنا يعلم من عبارة المنتخب ان ترتيب الكلام مطلقا سواء كان
مرتب المعاني اولا متناسقة الدلالة اولا معنى حقيقي للنظم ويعلم من عبارة الفاضل المحشي ان ترتيب الكلام
المرتب المعاني المتناسق الدلالة معنى مجازي للنظم وربما يكون للمعنى العام معنى حقيقيا وللخاص معنى مجازيا
كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد واما فائدة هذا القيد فظاهرة لا تحتاج الى البيان والله اعلم **قوله**
بسائط كلامه كلمات كانت تلك البسائط او جملا لان المراد بالبسيط البسيط الاضافي وهو الذي لا يكون
له اجزاء او يكون لكن اقل من اجزاء المضاف اليه يعني بالنسبة الى مجموع كلامه لا ما لا جزء له اصلا
والمراد من الكلام الكلام الواضح عليه النظم ههنا لا مطلقا **قوله** المترتبة المعاني بان يلاحظ لكل ما يناسب
بحسب المقامات يلاحظ سابقا مثلا يناسب بحافظ المسند في مقام القصر قبل المسند اليه وقس
على هذا **قوله** المتناسقة الدلالات بان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيد لا ان يكون جميعها
في مرتبة واحدة من مراتب الوضوح حتى يرد ما يرد فتامل **قوله** وفي هذه الاستعارة الخ دفع لما يتوهم
من انه ما الباعث على الشارح في اختيار هذه الاستعارة وحاصل الدفع ان الباعث الاشارة الى
ان بسائط كلامه كالدرر فيحصل ترغيب الطلبة الى كتابه تماما وجه الاشارة فهو استعمال النظم في الدرر
قوله في الصفاء والغلاء قال الفاضل المدقق ان كلمة في بمعنى الباء التي هي السببية وليست داخلة
على وجه الشبه لان ما دخلت هي عليه مختص بالدرر ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه
والمشبه به انتهى بعبارته اقول وبالله التوفيق قال في منتخب اللغات صفا بالفتح والمد و بفتح شدن
وسنگ سخت بزرگ ونام كوهي است انتهى وايضا قال فيه غلا بالفتح گران شدن نرخ كالاوما هو اسم
گرانی وما نكه نوبه برابد بدانند از دو دیدی كه در فتن بلند شدن دو ددود در انتهى ولا يعلم من هاتين العبارتين
تخصيص الصفاء والغلاء بالدرر كما قال به الفاضل المدقق فالاحسن ان يجعل كلمة في داخلة على وجه
الشبه لان الصفاء والغلاء مشتركان بين المشبه والمشبه به ولعل كلامه رحما وان لم احصله **قوله**
ترغيبا للطلبة دفع ما يتوهم من ان مدح هذا الكتاب لا يليق بجناب الشارح قدس سره وحاصل الدفع
غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره في سلك التقرير وسمط التحرير اقول وبالله التوفيق ان هذه
العبارة ظرف لغو متعلقة بنظمتها سواء كان النظم بمعنى التاليف المذكور كما اختاره الفاضل المحشي او
بالمعنى اللغوي مع التجريد عن در رشته وجواهر وكلا ادرج جهلا كما قاله الفاضل المدقق ان النظم اذا
كان مستعملا في التاليف يكون قوله في سلك اه ظرفا مستقرا والتقدير منخرطة في سلك اه وان جعل
مستعملا في المعنى اللغوي مع التجريد عن در رشته وجواهر يكون القول المذكور ظرفا لغوا انتهى فان

قیل ما السر فی ایراد الشارح السلک مع التقریر والسمط مع التحریر ولم یفعل العکس قلنا لما کان نفاسة
المعانی مستفادة من قوله وافیه بجل الخ ونفاسة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها لم یورد فی جانب التقریر
الذی له تعلق باللفظ والمعنی اللفظ الذی یدل علی النفاسة وهو السمط لانه عبارة عن الخیط الذی فیه
الجواهر او اللآلی او الخوارز یا جرأن لعدم الاحتیاج الیه بل اورد السلک الذی هو عبارة عن الخیط الذی
لیس فیه شیء ولما لم یکن نفاسة النقوش مستفادة مما سبق اورد فی جانب التحریر الذی له تعلق بالنقش اللفظ
الذی یدل علی النفاسة وهو السمط لما ذکر للاحتیاج الیه کذا افهم من قول الفاضل المدقق **قوله** السلک
ای السلک الذی بکسر السین بهذا المعنی لا مطلقا سواء کان بالفتح او بالضم لانه اذا کان بالفتح او الضم کان
بمعنیین آخرین قال فی منتخب اللغات سلک بالکسر رشته وبالفتح کشیدن چیزی بچیزی وبالضم وفتح لام
بچه کبک انتهی ولعدم ملائمة المعنیین الذین احدهما علی تقدیر الفتح والآخر علی تقدیر الضم فی هذا المقام
کما لا یخفی علی المتأمل اختار الفاضل المحشی المعنی المذکور علی تقدیر الکسر لانه ملائم فی هذا المقام والله اعلم
بحقیقة المرام **قوله** والتقریر عبارة الخ فالتقریر متعلق المعلوم والتحریر متعلق المجهول والمعنی جمعت کلامی
الفاظ هذا الکتاب متوجها بالتقریر لمعناه فی ذهن السامع ومضبوطا بقید الکتابة **قوله** والاضافة دفع ما یتوهم
من ان الاضافة علی ثلثة اقسام اضافة بمعنی من کما فی خاتم فضة واضافة بمعنی فی کما فی ضرب الیوم واضافة
بمعنی اللام کما فی غلام زید وواحد منها لا یصح فی هذا المقام کما لا یخفی علی المتأمل وحاصل الدفع ان الاضافة
من قبیل اضافة المشبه به الی المشبه کما فی لجین الماء وهذه الاضافة بیانیة او لامیة کما صرح به مولانا عصام الدین
فی شرح خطبة الهدایة ووجه التشبیه انه کما یجمع اللآلی فی السلک کذلک یجمع الالفاظ فی التقریر والتحریر والله
اعلم بالضمیر **قوله** بکسر السین انما قال بکسر السین لانه بالفتح والضم جاء بمعان اخر کل منها لا یراد ههنا قال فی
منتخب اللغات سمط بالفتح دور کردن موی بره وبزغاله باب گرم برای بریان کردن وآویختن چیزی وتیز کردن نکاح
در فتن حلاوت شیر ومزه نکردن انیدن وخاموش بودن مرد ومرد سبک وبردن خشت پخته وبه ونظائری
بالضم جامه ایست از صوف انتهی **قوله** شبه یعنی حزره **قوله** والمراد الکتابة بعد ما لیس المراد به نقش خط
بهکر فتن بهم نقش الخط حقیقة ای الجهات واصل له بل الکتابة فلا یرد ما یرد فتأمل **قوله** والاضافة کاضافة
الخ وههنا سوال وجواب علی طبق ما مر فی حاشیة قوله والاضافة من باب اه فافهم حتی یظهر لک **قال**
الشارح قدس سره الولد متعلق بنظمت ای نظمتها لاجل نفع الولد وقرائته کذا قال مولانا جمال الدین وقد
سبق منا الاشارة الیه فتذکر والنظم لاجل نفع شخص لا ینافی ترتب نفع الغیر علی المنظوم فلا یرد ما یرد فافهم
قوله ارجمند گرامی قال مولانا لو الحسن العزیز هو الغالب القوی واصل العز القوة والغلبة وهو المراد بوصفه
جل شانه بالعزیز وقد یکون بمعنی نفاسة القدر وهو المناسب ههنا کما اشار الیه الفاضل المحشی بالاقتصار
علی هذا المعنی حیث قال وههنا ارجمند گرامی یعنی عزیز یاب انتهی **قوله** کضیاء البیت دفع ما یتوهم من ان ضیاء الدین

لقب لولد الشارح واللقب عبارة عما يشعر بالمدح او الذم والثانی غیر مناسب فی هذا المقام والاول غیر موجہ
لان اضافة الضیاء الی الدین من قبیل اضافة الضوء الی المضیئ کضوء الشمس ولیس فی هذه الاضافة
مدح کما لا یخفی علی من له فکر صائب فی العلوم وحاصل الدفع انا لا نسلم ان اضافة الضیاء الی الدین من قبیل
الاضافة المذکورة بل من قبیل اضافة الضیاء الی ما یهتدی به الیه ان کان الضیاء محمولا علی معناه کما فی ضیاء
البیت او من قبیل اضافة المضیئ الی ما یهتدی به الیه ان کان الضیاء بمعنی المضیئ کما فی سراج البیت ووجہ
المدح علی هذین التقدیرین من الاضافة مما لا یخفی علی المتامل **قوله** کانه ضیاء یهتدی الخ الظاهر ان هذا
معنی ضیاء الدین علی تقدیر ان یکون مثل ضیاء البیت ویحتمل ان یکون هذا معنی له علی کلا التقدیرین علی
سبیل البدلیة لان الضیاء المذکور فی کلام الفاضل المحشی ان کان بمعناه کان هذا معنی ضیاء الدین اذا کان
مثل ضیاء البیت وان کان بمعنی المضیئ کان هذا معنی له اذا کان مثل سراج البیت والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره من موجبات الحزن قیل لم زاد الشارح لفظ الموجبات ولم یقل حفظه الله تعالی عن التلهف والتاسف
مع ان بزیادة هذا اللفظ یطول الفقرة الثانیة علی الاولی بکثیر قلنا انه لو لم یزد الشارح لفظ الموجبات لکان
المعنی حفظه الله تعالی عن التلهف والتاسف سواء تحققت موجباتهما او لا وهذا المعنی غیر صحیح لان الحفظ عنهما
مع تحقق موجباتهما غیر معقول عن الکل فضلا عن هو حدیث السن کالولد العزیز لان الموجبات عبارة عن الاشیاء
والحال ووجوه المطلوبات والسبب اسمها مما صرح به کما تقرر فی مقره فلهذا زاد الشارح لفظ الموجبات فان قیل فعلی هذا
یلزم تطویل الفقرة الثانیة علی الاولی وهو غیر جائز قلنا لا نسلم عدم الجواز لانه واقع فی کلام الباری تعالی حیث
قال لقد جئتم شیئا ادا تکاد السموات یتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الفقرة الثانیة اطول
عن الاولی کما هو المصرح فی کلام العلامة التفتازانی فی بحث البدیع وکلام نحو منه تعالی فعلم ان المساواة لیس
بشرط والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب **قوله** التلهف رنج خوردن دفع ما یرد علی الشارح من ان
التلهف والتاسف کلیهما بمعنی واحد وهو الحزن فجمعهما غیر حسن بل یکفی احدهما وحاصل الدفع انا لا نسلم
انهما بمعنی واحد بل الاول موضوع لمعنی والاخر موضوع لاخر ویمکن ان یجاب عنه علی تقدیر التسلیم بان
ایراد الالفاظ المترادفة فی الخطب جائز بل یورث حسنا کما تقرر فی مقره فان قیل ان مولانا عبد الحکیم فرق علی
قول الفاضل المحشی هذا ان التلهف هو الحزن الحاصل علی فوات المطلوب والتاسف الحزن الحاصل علی نزول
المکروه حیث قال فالتلهف الحسرة والحزن علی فوات المطلوب والتاسف الحسرة والحزن علی نزول المکروه
انتهی وهذا التفریع لیس بصحیح لانه لا یعلم من عبارة الفاضل المحشی هذا الفرق کما هو الظاهر طجیب عنه بانه
اندوهگین شدن یقال فی العرف فی الغایت ورنج خوردن فی النازل فیصح التفریع لان الفاضل المحشی ذکر
اندوهگین شدن فی التلهف ورنج خوردن ذکر فی التاسف کذا فهم من قول الفاضل المدقق آخوند عبد الله
الذی یحق انه علی هذا ایضا لا یصح التفریع المذکور لان الفاضل المحشی ذکر رنج خوردن ایضا فی التلهف فعلی هذا

يستعمل التلهف في الحزن الحاصل بسبب فوات امرا ونزوله لا في الحزن الحاصل بسبب فوات امر فقط كما
قاله المفرع بصيغة اسم الفاعل الا ان يقال دريغ خوردن يستعمل اصطلاحا في الغايات ايضا وفيه نظر وهو انه على
هذا يلزم ان يكون التأسف مستعملا في الحزن الحاصل بسبب فوات امر او نزوله لا في الحزن الحاصل بسبب
فوات امر فقط لان دريغ خوردن ايضا من معانيه كما يعلم من عطف كلمه درد على دريغ في كلام الفاضل المحشي
فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره وسميتها ان قيل ان ضمير سميتها اما راجع الى الفوائد
او الى المشار اليه بهذه كما نظمتها وكل منهما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن قول الشارح اعلم الى اخر الكتاب او عن
قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه الى اخر الكتاب فان كان الاول يلزم خروج الخطبة من المسمى بالفوائد
الضيائية وهو خلاف الظاهر اذ المتقرر ان الخطبة داخلة في مسمى الكتاب وان كان الثاني يلزم دخول البسملة
والاخبار عن التسمية ووجهها في المسمى وهو باطل كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قلنا انا نختار الشق الثاني لكن
قيد الفوائد الضيائية مراد ههنا والبسملة وذات الاخبار ووجه التسمية ليست بضيائية لان يدخل في المسمى
فلا يرد الايراد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قال** الشارح قدس سره بالفوائد الضيائية اي
بالفوائد التي لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله لا يقال ان التركيب الاضافي اذا نسب فانما ينسب
الى الجزء الاخير وهو المضاف اليه فكيف نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء ولم ينسب الى الجزء الاخير
وهو الدين لانا نقول انما ينسب التركيب الاضافي الى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه ذلك واما اذا كان
المقصود فيه هو المضاف ينسب حينئذ اليه والمقصود ههنا هو هذا فان المقصود انه ضياء الدين كذا قال
مولانا عبد الرحمن **قال** الشارح قدس سره لانه لهذا الجمع الخ قيل الاولى ترك لفظ الجمع لانه لا فائدة فيه
الا اخراج المفرقتين من المساواة انتهى وفيه بحث من وجوه ثلثة الاول ان قول هذا القائل مشعر بجواز
تركه مع انه ليس كذلك كما لا يخفى والثاني ان نسبة الاخراج عن المساواة الى لفظ الجمع غير متعين بل
وارد بينه وبين لفظ التأليف بل المناسب ان ينسب اليه والثالث انه لو ترك واحد من لفظ الجمع والتأليف
لتوهم ان مراد الشارح باسم الاشارة جمعها في سمط التحرير لقربه باعتبار الاخر فلم يعلم كون الى الكاملة
الغائية جمعها في سلك التقرير بخلاف ما لو اتى بهما فان المراد بواحد منهما جمعها في سلك التقرير وبالاخر
جمعها في سمط التحرير واما حال عدم المساواة بين المفرقتين فقد عرفت والله سبحانه اعلم بحقيقة التحرير
والتقرير **قوله** اي لانه في التسبب الخ دفع ما يتوهم من ان الكاف للتشبيه ولا تشبيه بين ضياء الدين
والعلة الغائية في امر لان الاول من الاعيان والثاني من المعاني فلا يصح ايراد الكاف ههنا وحاصل الدفع
ان التشبيه بينهما موجود في التسبب اي كما ان العلة الغائية سبب المعلول كذلك ضياء الدين سبب لهذا
الجمع فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون ضياء الدين عين العلة الغائية لاشتمالها باقتران العلية بينهما
منتفية لان ضياء الدين مقدم على هذا الجمع في الوجود الخارجي بخلاف العلة الغائية لانه متأخر عن معلوله

فی ذلک الوجود ومقدم فی الوجود الذهنی کالجلوس علی السریر **قوله** والبعث فیه دفع ما یتوهم من المنافاة بین ضیاء الدین والعلة الغائیة فی التسبیب لیست بموجودة لان السبب ما یکون منه التاثیر ولیس للعلة الغائیة تاثیر کما تقرر وحاصل الدفع ان المراد من التسبیب البعث والباعثیة للعلة الغائیة موجودة کما هو الظاهر **قوله** التی تکون باعثة فیه اشارة الی تحقق وجه الشبه وهو البعث فی المشبه به وهی العلة الغائیة **قوله** ای الباعث المحرک انما وصف الباعث بالمحرک لیخرج العلة الفاعلیة فانه لا یقال له المحرک وان کانت باعثة **قال** الشارح قدس سره وصانه للمستدین قال مولانا عبد الرحمن الصائن بمعنی الباقی ویحتمل ان یکون بمعنی التجیم فیه وجعل فیه ضیاء الدین یوسف ایضا فحینئذ یکون قسیما بمعنی تخصیص انتهی **قال** الشارح قدس سره من اصحاب التحصیل ای تحصیل العلوم باللغة العربیة فهو احتراز عن اصحاب الصنائع وعن اصحاب تحصیل العلوم باللغة الغیر العربیة فلا یرد ما یرد ههنا فتامل **قال** الشارح قدس سره وما توفیقی الخ الواو اعتراضیة فلما کان اسناد هذا النظم اللطیف والتالیف الشریف الی نفسه سببا لتبجح النفس وعجبها عقب الاسناد المذکور بهذا القول لدفع ذلک ومعنی هذا القول ما کون موفقا الا بمعونة تعالی وما اعتمادی فی امر علی احد الا علیه تعالی وما رجوعی الی احد الا الیه تعالی وما قیل ان الغرض وما توفیقی الا من اصعد واستقر اهل اللسان نسبة الفعل او شبهه الی الفاعل بالباء الا اندخل الالة فلا یحسن ضربت بزید فمدفوع ولان الحصر ممنوع وکفی فی رده قوله تعالی کفی بالله شهیدا **قوله** التوفیق الخ هذا معناه اللغوی واما معناه العرفی فعند المتکلمین الدعوة الی الطاعة وعند بعضهم خلق القدرة علیها وعند بعضهم جعل الاسباب موافقة المطلوب الخیر کذا افاده السید ابو الفتح وقاضی ارتضی علیخان فی حاشیتیهما علی شرح التهذیب ان شئت الاطلاع فلیرجع الیهما ومما قال الفاضل المحشی فی هذه الخطبة بیان المعانی اللغویة للالفاظ دون العرفی فلذا اعرض المعنی اللغوی دون العرفی ولا فائدة تامة صحیحة فی هذا المقام فالمناسب التعرض لهما والله اعلم **قوله** المطلوب قال الفاضل المدقق ای ما ینبغی ان یطلبه العقل السلیمة وهو لا یکون الا خیرا فلا یرد انه یشترط فی التوفیق ان یکون المطلوب خیرا فانه اذا کان شرا یقال له الخذلان انتهی اقول حاصل ما فی التوفیق انه لو کان مراد الفاضل المحشی بیان المعنی العرفی له فالمناسب ان یحمل قوله المطلوب علی المطلوب الخیر کما فعله الفاضل المذکور لاشتراط خیریة المطلوب فی المعنی العرفی للتوفیق ولو کان بیان المعنی اللغوی له کما هو دأب الفاضل المحشی فی هذه الخطبة فلا حاجة الی ذلک الحمل لعدم اشتراط خیریة المطلوب فی المعنی اللغوی للتوفیق کما علمت فی الحاشیة السابقة ولا فضل هذا ما یخطر بالبال والله اعلم بحقیقة الحال **قوله** الحسب بفتحتین الخ دفع ما یتوهم من ان الحسب علی ما قال فی القاموس بمعنی ما تعده من مفاخر الآباء او المال او الدین او الشرف فی الفعل وکل منها لا یستقیم فی هذا الموضع کما لا یخفی وحاصل الدفع ظاهر اعلم ان قول الفاضل المحشی بیان المعنی المراد فی هذا المقام ولم یتعرض لجعله بمعنی اسم الفاعل کالمحذوف ذو لدفع توهم عدم صحة الحمل لان الحسب اذا کان بمعنی اسم الفاعل او من ذو کان المجاز مجازا فی الحذف الذی هو عبارة عن استعمال الکلمة فی غیر ما وضعت له مع القرینة کالخلق

بمعنى المخلوق ومجازا بالحذف وكذا كان بمعناه كما ضبطه الفاضل المحشي كان المجاز مجازا في النسبة الذي
هو عبارة عن اسناد فعل او معناه الى ملابس له غير الفاعل والمفعول به مع نصب قرينة مانعة عن اسناده الى
ما هو له كزيد عدل وتالمجاز في النسبة ابلغ من ذينك المجازين اعني المجاز في الطرف والمجاز بالحذف كما تقرر
في مقره فلاجل تحصيل البلاغة لم يتعرض لجعل الحسب بمعنى اسم الفاعل او حذف ذو والله اعلم قوله والجملة
عطف الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان جملة نعم الوكيل اما ان تكون معطوفة على جملة وهو حسبي او على حسبي
فان كان الاول فلا يصح لان الجملة الثانية انشائية لان افعال المدح وضعت لانشاء مدح والجملة الاولى وهي
وهو حسبي جملة اخبارية كما هو الظاهر ولا يجوز عطف الانشائية على الخبرية لكمال الانقطاع بينهما وان كان الثاني
فهو ايضا لا يصح لانه اما باعتبار تضمن حسبي معنى يحسبني او بدونه فان كان الاول فلا يصح للوجه المذكور سابقا
في الشق الاول وان كان الثاني فلا يصح ايضا لانه مستلزم لعطف الجملة على المفرد وهو غير جائز لما مر من كمال
الانقطاع بينهما وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولا يلزم ما قاله المعترض لان المخصوص بالمدح محذوف وان
المتكلم بمالك ان هذا لا يدفع الاعتراض لان نعم الوكيل جملة انشائية بعد حذف المخصوص ايضا فالاولى ان يراد
الفاضل المحشي من حذف المخصوص بالمدح حذفه بتقدير لفظ هو ليكون وهو مبتدأ ونعم الوكيل خبره لما تقرر ان
المخصوص لما كان مقدرا يكون متعينا للابتدائية او صح تجويز الكون على مذهب من جعله مبتدأ وما قبله خبرا وان
كان المخصوص مبتدأ على ان تقديره وكان نعم الوكيل خبرا يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على الخبرية لا
من قبيل عطف الانشائية على الخبرية وفيه انه بعد تقدير المبتدأ مقدما او مؤخرا ايضا لا يخرج نعم الوكيل
يعقل في حقه ذلك يكون الجملة ايضا انشائية اذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما هو الحق جعلها
خبرية بحسب اللفظ كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في ان مدلول كليهما النسبة الغير المحتملة
للصدق والكذب وبعد التأويل لا يكون المعطوف جملة نعم الوكيل بل جملة متعلق خبرها نعم الوكيل وهو غير
المعترض انما هو في عطف نعم الوكيل على انه بعد التأويل يفوت انشاء المدح العام الذي وضع فعل المدح لانشائه
بل يصير الاخبار بالمدح الخاص وهو انه يقال في حقه نعم الوكيل وانا نختار الشق الاول من الشق الثاني ولا يرد
ما قلتم لان هذه الجملة جملة خبرية لها محل من الاعراب وعطف الانشائية على الخبرية التي لها محل من الاعراب
جائز كما قيل في قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وههنا اعتراض وجواب اما الاول فهو ان الموجب لمنع العطف
كمال الانقطاع وهو باق في صورة يكون الجملة الخبرية فيها لها محل من الاعراب فما الوجه في جوازه واما الثاني فهو ان
الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصودة بالذات فلا التفات الى الاختلاف في
بالانشائية والاخبارية بل هذه الجمل في حكم المفردات التي وقعت موقعها فيجري في عطف تلك الجمل بعضها على
بعض كالمفردات ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا العطف من قبيل عطف القصة على القصة
معناه على ما بينه السيد قدس سره نقلا عن صاحب الكشاف ان يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة

لغرض آخر للمناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل خبرية او انشائية وفيه ان المفهوم من هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة في ذلك العطف وهذا الكون مفقود ههنا فكيف يصح هذا الجواب الآن يقال قد يراد بعطف القصة على القصة عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ وقال بهذا اصحاب شروح التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن ولا يبعد ان يجاب عن اصل الاعتراض بان الجملة الاولى وان كانت خبرية صورة لكنها واقعة في محل الدعاء والمقصود منه انشاء الكفاية لا الاخبار بانه تعالى كاف في نفس الامر وهو ظاهر واجيب ايضا عن اصل الاعتراض باختيار الشق الثاني من الترديد الثاني ولا يلزم المحذور وهو عطف الجملة على المفرد لان الجمل التي لها محل من الاعراب سواء كانت انشائية او اخبارية يجوز عطفها على المفردات كما صرح به السيد السند وفيه ان كون نعم الوكيل من الجملة التي لها محل من الاعراب موقوف على عطفه على حسبي كما لا يخفى فكيف يكون عطفها على المفرد معللا بكونها من الجمل التي لها محل من الاعراب والله اعلم **قوله** لتضمنه معنى الفعل فان قلت يلزم التدافع بين كلامي الفاضل المحشي لانه يعلم من العبارة السابقة ان الحسب بمعناه والمجاز مجاز في النسبة ويعلم من هذه العبارة ان الحسب بمعنى محسبي والمجاز مجاز في الطرف وهل هذا الا التدافع قلت ان المعلوم من العبارة الاولى لا الاشارة الى ما هو المختار فيما بينهم في مثل هذا المقام والمعلوم من العبارة الثانية الاشارة الى الجواز ويدل على ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر في قول الخنساء انما هي اقبال وادبار من ان جعلهما بمعنى اسم الفاعل او حذف المضاف اخرج للكلام الى الامر الضئيل اي القبيح **قال** الشارح قدس سره اعلم ان الخ فهو دفع ما يرد على المصنف من ان التقرر فيما بينهم ان المخالفة عن قول السلف وفعلهم في قوة المخالفة بل عينه فلم خالف المصنف عنهم وذلك لان من عادتهم كتابة الحمد في اوائل الكتب والمصنف لم يكتب الحمد في اول كتابه وحاصل الدفع ان هذه المخالفة مخالفة لنكتة وهي الهضم والمخالفة لنكتة عن قول السلف وفعلهم جائزة **قال** الشارح قدس سره رسالته هذه اتى بقيد هذه لان الرسالة المسماة بمختصر الاصول للمصنف ما صدرها المصنف بالحمد **قال** الشارح قدس سره بان جعل جزءا منها يحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انا لا نسلم ان المصنف لم يصدر رسالته هذه بالحمد لان قوله الحمد لله وغير الى حمد لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل يكون حمدا لكونه منبئا عن التعظيم ومظهرا عن الصفات الكمالية له تعالى لان الحمد اظهار صفات الكمال له تعالى فكلما يكون مظهرا ومنبئا عن التعظيم يكون حمدا والمصنف اورد التسمية في اول كتابه ولا خفاء في اظهار الصفات الكمالية له تعالى في ضمن التسمية فيكون المصنف آتيا بالحمد في اول رسالته هذه وحاصل الدفع ان المراد من التصدير التصدير على وجه الجزئية فان قلت ان هذا التصدير حصل في ضمن التسمية قلت لعل المصنف لم يكتب التسمية في اول رسالته هذه فضلا عن ان يجعلها جزءا على التقدير

المذكور وان اختلج ببالك انه على تقدير عدم كتابة التسمية لا يحصل العمل بالسنة وهو كل امر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم فازله بان العمل بالسنة يكفى فيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على قصد التبرك من غير ان يجعله جزأ من الكتاب كذا افهم من قول جمال الدين ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على ما قاله بعض الشارحين لم يبدأ بالحمد له هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على سننهم وليس ابكل حتى يكون بترك الحمد اقطع انتهى من ان الابتداء بالحمد مما ورد به الشرع والتزمه السلف وترك ما ورد به الشرع والتزمه السلف للهضم ما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلى احد هضما لنفسه بتخييل انه ليس فى سلك العقلاء البالغين وحاصل الدفع ان المراد بعدم التصدير هو على وجه الجزئية وهو ليس ما ورد به الشرع لان المامور به فى الحديث الابتداء بالحمد مطلقا كما سيعلم من عبارة الشارح واما التزام السلف التصدير على وجه الجزئية فلا يعلمونه الا للاستحباب وترك المستحب للهضم جائز كذا فهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم بالحق **قوله** اى تركه اه دفع ما يرد على الشارح من ان قوله هضما اما مفعول له ليصدر او للمنفى لا سبيل الى الاول لانه يلزم على هذا بناء على ان النفى اذا دخل على كلام يكون فيه قيد يتوجه ذلك النفى الى هذا القيد واما القيد فيبقى على حاله ان الشيخ لم يفعل التصدير الذى للهضم واما مطلقه اى الذى ليس للهضم او لنكتة اخرى ففعل وهذا المفهوم غير مطابق للمقصود وغير صحيح فى نفسه لان مطلقه منفى اى لم يفعل لان المراد التصدير على وجه الجزئية وكذا لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يكون المعنى الحرفى معللا وقد تقرر ان المعانى الحرفية لعدم استقلالها ليست باهل للتعليل وحاصل الدفع ان هضما مفعول له للفعل المستفاد من الفعل المنفى بلا من حيث انه منفى وذلك المستفاد تركه فان قيل ما السر فى التعبير عن ذلك الفعل المستفاد بتركه لا بانتفى قلت ليتحقق شرط انتصاب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله عند الجمهور وعلى تقدير التعبير بانتفى لا يحصل هذا الشرط لان فاعل انتفى هاهنا هو التصدير وفاعل الهضم هاهنا الشيخ بخلاف ما اذا عبر عن الفعل المستفاد بترك لان فاعل الترك والهضم كليهما هاهنا الشيخ كما هو الظاهر كذا افهم من حاشية مولانا المدقق ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان توجه النفى الى القيد وان كان متبادرا لكن قد يقع الاستعمال على خلافه نحو قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور ولا تطع كل حلاف مهين فان النفى هاهنا توجه الى المقيد والقيد كليهما والا يلزم محبة المختال الغير الفخور وعدم النهى عن اطاعة الحلاف الغير المهين وكل من هذين الامرين مما لا يخفى فساده ويمكن ان يقال فى الجواب عن اصل الاعتراض بان توجه النفى الى القيد انما يكون فى موضع يصلح ذلك القيد فيه لكونه علة للفعل فى حال الاثبات كما فى ضربته تأديبا وهاهنا لا يوجد هذا لان الهضم لا يصلح ان يكون علة للتصدير بل يكون علة لعدم التصدير كما هو الظاهر من امثال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق **قوله** وذلك لكسر الخ

له لا بعين ان يكون على وجه الجزئية كلا ... على وجه الجزئية ... لا يخفى ... من ... على النفى والنفى ... واصل الجواب ... [illegible]

اشار الى ان قوله بتحميل ظرف لغو متعلق بهما وليس ظرفا مستقرا صفة للنفس **قوله** من حيث انه
اشارة الى دفع ما يرد من ان عبارة الشارح من حيث انه كتاب لدفع ما يختلج بالبال من ان كتاب المصنف مساو
كتب السلف بل هو ذو اثر عليها كما لا يخفى وجهه فالمناسب التصدير والحال ان ذلك المختلج لا يندفع بتلك
الحيثية لان هذه الحيثية حيثية اطلاقية لان ما قبلها وما بعدها امر واحد ومفاد الحيثية والمحيث في تلك
الحيثية امر واحد فكما لا يندفع ذلك المختلج بالمحيث كذلك لا يندفع بالحيثية وحاصل الدفع ان هذه الحيثية
حيثية تقييدية بجعل الاضافة فيما قبل الحيثية على الاطلاق وفيما بعد الحيثية على الاختصاص باعتبار
المصنوعية وحكم الحيثية والمحيث في الحيثية التقييدية مغاير فيجوز ان لا يحصل الدفع بالمحيث ويحصل
بالحيثية والله اعلم وههنا بحث وهو ان السلف استحسنوا تصدير الرسائل بالحمد من حيث الاشتمال على
المسائل لا من حيث انها من مصنوعات الانام الكملة الا ترى انهم لا يكتبون الحمد في المكاتبات وان كانت من
مكتوبات الرجال العظام والاشتمال على المسائل في كتاب الشيخ موجود فلا ينفع التفصيل الذي ذكر في محل التصدير
المأمور وتوضيح جواب هذا البحث من قول الفاضل المدقق وهو ان الشيخ خيل ان الابتداء بالحمد استحسنوا في
كتاب مصنوع لرجل كامل واما الذي يكون لرجل غير كامل كما نحن فيه فالتصدير فيه ليس بمستحسن وفيه ان في هذا
التفصيل اتصاف السلف بن تيمية العجب الذي هو بريء منه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله**
فانهم انما الخ والدليل عليه انهم يتركون التصدير فيما لا يعتنون بشانه كالمكاتبات والامور الخسيسة وتقييد
الامر في الحديث بذي بال **قوله** لكن بقي توهم الخ آن قيل لم يعتبر بالتوهم ولم يقل لكن بقي اعتراض الخ
قلنا لانه قد اندفع هذا الاعتراض سابقا بقول الشارح بان جعله جزء فلم يبق الا التوهم وسبقت الاشارة
منا الى ذلك او نقول ان هذا الاعتراض مبني على جعل الباء صلة للابتداء في الحديث فيفيد كون الحمد جزء
للمبتدأ وهذا الجعل توهم اذ لا يعتد بذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ المأمور به في الحديث الابتداء بالحمد
في كل امر ذي بال سواء كان من قبيل الالفاظ او لا بل الباء للملابسة الشاملة للاخطار بالبال فيكون المعنى
بملابسة امر ذي بال بالحمد سواء كان مع التلفظ او لا والتلفظ اعم من ان يكون مع الكتابة او لا والاول
اعم من ان يكون في ضمن التسمية او لا والاعم من ان يكون بطريق الجزئية او لا في ضمن التسمية او بقصد التبرك
من غير ان يجعله جزء لكنا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم من زيادة من المذنب القاصر والعجب من
الفاضل المدقق في هذا المقام انه قال سابقا في شرح قول الشارح بان يجعله جزء ان اعتراض ترك
الامتثال بالحديث الوارد على الشيخ مندفع بقول الشارح هذا ويقول في هذا المقام ان ذلك الاعتراض
ليس بمندفع بالقول السابق بل بقول الشارح ولا يلزم وادرج التعبير بالتوهم وجها بان النفس المعتادة
مستلذة بالحمد في اوائل الكتب من لفظ الحمد وما اشتق منه ونحوه بعد البسملة توهمت وجزمت بخبر له غير
مطابق بانه ترك الامتثال بالحديث انتهى والله اعلم **قوله** اي اقطع فيه اشارة الى ان قول الشارح اقطع

نفس الاجذم الواقع في الحديث **قوله** لا يتم اشارة الى ان المراد انتفاء البركة لا قطع الجسة **قوله**
ان المأمور به الخ اشارة الى ان الحديث المذكور جملة جزئية وضعا مستعملة في معنى الامر فكانه قال عليه
السلام ابتدؤا في كل امر ذي بال بحمد الله بطريق الكناية **قوله** التلفظ ان قيل انا لا نسلم ان المأمور
به التلفظ بالحمد بل المأمور به الملابسة به سواء كانت مع التلفظ اولا كما تقرر
سابقا فلا يعوق بل الفاضل المحشي المأمور به التلفظ قلنا انه مبني على التنزل عن كون المأمور به مطلق
الملابسة الشاملة للاخطار بالبال كذا افهم من قول الفاضل المدقق **قوله** ترك الاول الخ الاول التصنيف
مع الكتابة والثاني هو مع عدم الكتابة ولا يلزم من ترك ذلك ترك هذا لجواز ان يقول الشيخ بالحمد ولا
يكتبه فيحصل الامتثال بالحديث فلا يرد الاعتراض **قال** الشارح قدس سره بتخييل الخ ان قلت ان
التقيد من المسكات وتركها من شهوات النفس فكيف تنهضم النفس به قلت ان الهضم في تخييل ان كتابته
ليس ككتب السلف لا في نفس ترك التقيد على ان النفس ربما تشتهي الى العبادة ويكون حظها في مباشرتها
اكثر منه في تركها لما يحصل من قبول الخلق والاشتهار فيما بينهم بالصفات الحميدة وغيرها لذلك كذا قال مولانا
في الحق قال مولانا جمال الدين يمكن ان يقال التحميد وان كان عبادة الا انه من حيث انه يبتدأ به
امر غير ذي بال ليس بعبادة لان اتيانه محقر كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة
الا انه من حيث انه غصب حرام انتهى قال الفاضل المدقق فيه ان الهضم وان كان حاصلا بالتخييل
المذكور لكن لا نسلم مدخلية الهضم في ترك التصدير المذكور فان التخييل المسطور يقتضي الترك المذكور
مع قطع النظر عن حصول الهضم فان النفس اطوع للخيالات انتهى اقول وبالله التوفيق ان الامر كما قال
ذلك الفاضل يعني ان عدم التصدير حاصل من ذلك التخييل لا ان الهضم لازم لذلك التخييل كما
هو الظاهر واسناد المعلول الى لازم العلة شائع فيما بينهم كما ان اسناده الى العلة شائع والله اعلم
بالصواب **قال** الشارح قدس سره لجواز اتيانه الخ بان يخطر بالبال حال التصنيف او يقول باللسان
استقلالا او في ضمن التسمية ولم يكتب او يقول باللسان لكن في ضمن التسمية ان قيل ان شمول قول الفاضل
للشق الاول والثاني مسلم لكن لا نسلم للشق الثالث لان قول الشارح بعيد هذا وهو من غير ان يجعل جزءا
ابعد عنه لان الحمد اذا كان حاصلا في ضمن التسمية المكتوب بها فكيف لا يحصل الجزئية قلنا انهم اجمعوا و
اتفقوا على ان التسمية خارجة ليست بجزء من الكتاب فالحمد اذا كان حاصلا في ضمن التسمية المكتوب بها
لا يكون هذا مستلزما بالجزئية الحمد من الكتاب فلا يجد الاباء لذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين
اقول وبالله التوفيق ان الاتفاق المذكور في كلامه غير مسلم لانه ذكر في مصباح الدجى في لواء الهدى ان
الجمهور على ان التسمية جزءا من الكتاب كما ان الحمد جزءا منه واختار صدر الشريعة في تنقيح الاصول خروجها
من الكتاب ومال اليه العلامة سعد الملة والدين التفتازاني في شرح تلخيص المعاني انتهى وتعليمها

من هذه العبارة ان خروج التسمية من الكتاب غير متفق عليه بل مخالف لقول الجمهور فالحق ان قول الشارح بجواز اتيانه بالحمد الخ شامل للشق الاول والثانی کما قال به الفاضل المدقق والله اعلم بالصواب

قال الشارح قدس سره وبدأ بتعریف الخ دفع ما یتوهم من انه لم قدم المصنف تعریف الکلمة والکلام علی مباحث الاسم والفعل والحرف ولم یقدم تعریف غیرهما علیها وحاصل الدفع ان المصنف یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما لا عن احوال غیرهما لان حروف الکلام احوال الکلمة والکلام فلذا قدم تعریفهما فقط لان البحث عن احوالهما یتوقف علیه واما الاعتراض علی توقف البحث علی التعریف والجواب عنه فسیأتی فی کلام الفاضل المحشی ان قیل ان بدأ مشتق من البدأ وهو والابتداء معناهما التصدیر یقال بدأت الکتاب بکذا ای جعلته فی اوله وهو لا یتصور بامرین فکیف یصح قول الشارح وبدأ بتعریف الخ فایضا لا نسلم ان المصنف بدأ بتعریف الکلمة والکلام لتأخر تعریفهما عن التسمیة قلنا ان المراد من البدء البدأ العرفی وهو ذکر الشئ قبل المقصود والابتداء بهذا المعنی یمکن بامور متعددة ولا ینافی التأخر عما لا یکون مقصودا والله اعلم **قال الشارح** قدس سره فی هذا الکتاب ان قیل ان البحث عن احوال الکلمة والکلام لیس یختص بهذا الکتاب بل فی جمیع علم النحو فالمناسب للشارح ان یقول لانه یبحث فی علم النحو لئلا یتوهم التخصیص قلنا علی تقدیر کون هذه العبارة موهمة التخصیص ان الشارح لو قال فی علم النحو لاحتاج هذا الوجه الی مقدمة خارجة وهی ان هذا الکتاب فی علم النحو بخلاف ما اذا قیل فی هذا الکتاب لانه لا یحتاج الی مقدمة خارجة کما هو الظاهر والمحتاج الی الخارج اخس من غیره فلهذا قال هذا دون ذلک والله اعلم **قوله** وبدأ بتقسیمها الخ دفع ما یتوهم من ان البدأ بتعریف الکلمة والکلام کان للوجه المذکور فی الشرح لکن البدأ بتقسیمها لای وجه کان وحاصل الدفع ان تقسیمهما من تتمة تعریفهما والشئ اذا ذکر مع تتمة یوضح ایضاحا کاملا فلاجل حصول هذه الفائدة بدأ بتقسیمها ایضا وانما کان تقسیم الشئ تتمة لتعریفه لان التعریف تصویر الشئ من حیث مفهومه والتقسیم تصویره من حیث صدقه علی الافراد کذا قال الفاضل المدقق ان قیل لم یتعرض الشارح لوجه البدأ بتقسیمهما قلنا من المتعارف فیما بینهم ان ذکر وجه البدایة بالشئ فوق ذکر وجهها بتتمة فاحال الشارح وجه البدایة بتقسیمها علی الطالب المتفکر والله اعلم **قوله** او تفصیل الخ فیه اشارة الی الدفع الثانی للتوهم المدفوع بقول الفاضل المحشی وبدأ الخ وحاصل هذا الدفع ان البحث فی هذا العلم قد یکون عن احوال الکلمة والکلام انفسهما کما یقال الکلمة اما معربة او مبنیة والکلام اما ثقیل او خفیف وقد یکون عن احوال اقسامهما کما یقال الحروف مبنیة والثقیل اما ملائی او توصیفی فمتی لم یقسمهما کیف یبحث عن احوال اقسامهما والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما المراد بالبحث عن احوالهما حملها علیهما کقولهم الکلمة اما معربة او مبنیة **قوله** ای عن احوال الخ دفع ما

على الشارح من انه ان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام فقط لا عن احوال غيرهما فلا نسلم هذا
المقدمة لانه كما يبحث فى هذا العلم عن احوالهما كقولهم الكلمة منقسمة الى الاقسام الثلثة والكلام منقسم الى
المركب من اسمين او اسم وفعل كذلك يبحث عن احوال انواعهما كقولهم الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور
والكلام الخبرى قد يقع جملة اسمية وكذلك يبحث عن احوال انواع انواعهما كقولهم المرفوع منه الفاعل
الكلام الذى يكون الخبر فيه جملة لابد فيه من عائد وكذلك يبحث عن احوال الاعراض الذاتية لهما وانواعهما وانواع
انواعهما كما لا يخفى وان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام مع الغير فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى خاص
وهو البحث عن تعريف الكلمة والكلام والدليل عام يقتضى البحث عنهما وعن غيرهما فحاصل الدفع انا نختار
الشق الاول ولا يرد ما ذكره المعترض لان المراد من الاحوال احوال المنسوبة الى الكلمة والكلام واحوال انواعهما واحوال انواع
انواعهما واحوال الاعراض الذاتية لهما واحوال انواعهما واحوال انواع انواعهما وان لم تكن منسوبة اليهما من حيث الانفراد
لكنها منسوبة اليهما مع المتقيدات مثلا اذا اخذ المحمول فى مسئلة الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور وضم مقابله
وموضوع هذا المفهوم المردد يكون من احوال الكلمة وهكذا القياس **قوله** من حيث انها اه دفع ما يرد من ان تلك
الاحوال الخمسة ترجع الى احوال الكلمة والكلام بملاحظة تلك الحيثية لكن يحتمل ان يكون البحث عن تلك الاحوال
بل من حيث انها احوال انواع الكلمة والكلام انفسهما واحوال انفس انواع انواعهما واحوال انفس الاعراض
الذاتية لهما واحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لهما واحوال انفس انواع انواع الاعراض الذاتية لهما
فيرجع الاشكال وهو عموم الدليل وخصوص المدعى وحاصل الدفع ان البحث فى هذا العلم عن تلك الاحوال
المنسوبة الى الكلمة والكلام من حيث انها منسوبة اليهما ولا يبحث فى هذا العلم عن تلك الاحوال من حيث
انها من منسوبات غيرهما وهى انواعهما وانواع انواعهما واعراضهما الذاتية وانواع اعراضهما الذاتية وانواع انواع
اعراضهما الذاتية فاندفع الاشكال هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال وقيد الحيثية يستفاد من جعل
الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او مما تقرر ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب قيد الحيثية فيها كذا
قال مولانا عبد الحكيم **قوله** سواء ثبتت اه فان قيل المناسب للفاضل المحشى ان يقول سواء ثبتت لانفسهما
او اقسامهما او انواع اقسامهما او اعراضهما الذاتية او انواع اعراضهما الذاتية او انواع انواع اعراضهما الذاتية كان
البحث فى هذا العلم يكون على هذا النمط والطريق كما لا يخفى فلم ادرج قسمين من هذه الاقسام وترك الباقى منها قلنا
ان الباقى مندرج فى القسم الثانى لان الكلمة والكلام مع انواع اقسامهما او مع العرض الذاتى لهما قسم من
الذاتى لهما او مع نوع نوع العرض الذاتى لهما قسم من مطلق الكلمة والكلام فكان الفاضل المحشى لم يترك شيئا
من تلك الاقسام واما ما قاله الفاضل المدقق من قوله ولما كان البحث فى علم النحو اما عن العوارض الذاتية
لهما او عن العوارض الذاتية لاقسامهما اكتفى الفاضل الجامى بذكر القسمين انتهى بجملة [illegible] كان عاما [illegible]
مسلما عندهم والله اعلم بالصواب **قوله** من حيث انها اقسامهما يتعلق لا من حيث انفسهما فان اثبات تلك

الاحوال لاقسامهما من حيث انفسهما لا يصلح ان يكون قسيما البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها
منسوبة اليهما هكذا قال الفاضل المدقق اقول هذا تصريح بما علم ضمنا من الحيثية السابقة فتامل **قوله**
وفيه اشارة اه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول لانه يبحث عن احوالهما من حيث
انه يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقما لانه اذا قال لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فعلم ان
موضوع علم النحو الكلمة والكلام ولما كان التصريف والمعاني والبيان والبديع ايضا موضوعها الكلمة والكلام
فلابد من اعتبار قيد الحيثية حتى يتميز موضوعه عن موضوعاتها وحاصل الدفع ان المقصود بالذات للشارح ليس بيان
الموضوعية حتى لابد من التقييد بل مقصوده بالذات بيان وجه البدأة بتعريفهما واما بيان الموضوعية فلا
بطريق الاشارة فلا احتياج الى التقييد فان قيل لا يحصل الاشارة في هذه العبارة الى كونهما موضوعي علم النحو
لان الموضوع ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ومن هذه العبارة يعلم البحث عنهما في هذا الكتاب لا في العلم
قلنا انه يحصل الاشارة من هذه العبارة بملاحظة المقدمة الخارجية وهي ان هذا الكتاب في علم النحو ولذا جعل
وجه التعبير بالاشارة التي هي الدلالة الخفية والله اعلم بالصواب **قوله** ردا يعني الشارح ردا على من قال اه و
المصرح وجه البدأة بتعريف الكلمة والكلام **قوله** الكلمة او الكلام يعني احدهما لا مجموعهما احترازا عن لزوم تعدد
الموضوع للعلم الواحد الذي كما لا يخفى كه العقل اذ التعدد لا يخلو اما ان يعتبر معه جهة وحدة اولا وعلى الثاني يكون
كل واحد علما واحدا كعلم المنطق وعلم الحساب علما واحدا وعلى الاول لا يخلو اما ان يجعل ذلك المتعدد
موضوعا ويلاحظ فيه جهة الوحدة او يجعل المفهوم الواحد الماخوذ من تلك الجهة الواحدة موضوعا للعلم ويجعل
ذلك المتعدد من افراده وعلى الاول يشهد العقل انه يجوز ان يكون سوى المتعدد امر اخر داخل في تلك الجهة
فيزيد الموضوع على ما فرض موضوعا وعلى الثاني يكون الموضوع امرا واحدا لا متعددا هذا خلف ويمكن الجواب
باختيار الشق الاول من الترديد الثاني بانا لما تتبعنا الفن الذي يكون الموضوع فيه متعددا ولوحظ الجهة وحدة
ما وجدنا امرا اخر يصدق عليه ان يكون له دخل في تلك الجهة التي اعتبرت معه فما زاد الموضوع حينئذ على قدر ما فرض
باحتمال ان يكون امرا اخر كذلك على ان الاحتمال لا يمنع كون المتعدد الملحوظ بتلك الجهة موضوعا للفن هكذا قال
مولانا ظهور الله في حاشيته على حاشية الزاهد على شرح التهذيب والله اعلم **قوله** لعدم اختصاص اه وجه
الرد على من قال اه وحاصله ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وفي النحو يبحث عن احوال الكلمة
والكلام كليهما لا عن احدهما فكون موضوع علم النحو احدهما تحكم ودعوى بلا دليل **قوله** وجعل البحث اه دفع
ما يتوهم من ان لا نسلم ان المبحوث عنه في علم النحو كلاهما لكن البحث عن احدهما راجع الى البحث عن الاخر مثلا احوال
الكلمة راجعة الى الكلام باعتبار انها اجزاؤه ومن المقرر ان احوال الجزء ترجع الى احوال الكل فيكون الموضوع
احدهما لا كلاهما وحاصل الدفع ان في جعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلفا كثيرا لان كلا منهما مبحوث عنه
في العلم بطريق الكثرة ويعلم منهما معرفة كيفية التركيب العربي فجعل البحث عن احدهما تابعا للاخر تكلف بلا ضرورة واما

البحث عن احوال المركب الخبري الاسنادي فالمثلة ليس على هذه المثابة فجعل البحث عنه راجعا الى البحث عن
اسمها لا يلزم مثل ذلك التكلف ولاجل هذا لم يعد قسما برأسه عن الموضوع بل ارجعها الى اسمها **قال**
الشارح قدس سره فمتى لم يعرفا آه هذه العبارة اشارة الى وجه الكبرى المطوية للصغرى المعبرة عنها بقوله
لانه يبحث عن احوالهما في هذا الكتاب وتقرير الاستدلال ان الكلمة والكلام مما يبحث عن احوالهما في هذا
الكتاب وكلما يبحث عن احواله في هذا الكتاب يكون سبب معرفته مقدما على البحث عنه فيكون الكلمة والكلام
يكون سبب معرفتهما مقدما على البحث عنه وهذا بعينه معنى قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام فثبت المطلوب
والصغرى من هذا الدليل ظاهرة والكبرى خفية فاشار الشارح الى اثباتها بقوله فمتى لم يعرفا آه وحاصله
ان البحث عن احوال الكلمة والكلام موقوف على سبب معرفتهما وكلما هو موقوف على سبب معرفتهما يكون متأخرا
عنه ينتج ان البحث عن احوالهما يكون متأخرا عن سبب معرفتهما وهذا معنى الكبرى هذا ما ظهر لي وقت هذا
التسويد في تقرير الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** اي لم يتصورا آه فيه اشارة الى دفع ما يرد
على الشارح من ان مدلول لفظ يعرفا المعرفة لكونه مشتقا من المعرفة لا من التعريف لا سبيل الى كل واحد
منهما اما الاول فلانه على هذا وان يتم الملازمة لان البحث موقوف على المعرفة لكن لا يتم التقريب وهو سوق
الدليل على وجه يستلزم المدعى لان المدعى البدأ بتعريف الكلمة والكلام وهذا لا يلزم من الدليل بل اللازم
منه البدأ بما هو سبب معرفتهما سواء كان تعريفا او غيره وعلى فرض كونه تعريفا اعم من التعريفين الذين ذكرهما
المصنف للكلمة والكلام لان تعريفهما ليسا بمنحصرين فيما ذكره المصنف واما الثاني فلانه على هذا لا يتم الملازمة
لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول و
التقريب تام لان المراد من التعريف المذكور في كلام الشارح ههنا ليس معناه الاصطلاحي بل ما يكون سببا
للمعرفة بطريق ذكر الخاص وارادة العام فيكون حاصل عبارة الشارح وبدأ بسبب معرفة الكلمة والكلام لانه
الخ فيتم الملازمة والتقريب كلاهما ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويتم الملازمة لان المراد من البحث
المذكور في قول الشارح كيف يبحث عن احوالهما البحث على وجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة لا يحصل الا
بالتعريف فتتم الملازمة هكذا قال الفاضل المدقق اقول وفيه بحث وهو انا سلمنا ان البحث على وجه البصيرة
لا يحصل الا بالتعريف لكن توقف البحث على خصوص التعريف الذي ذكره المصنف غير مسلم والله اعلم **قوله** لم
يعرفا بحث آه فيه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان متى من كلم المجازاة كما يدل عليه عبارة المصنف في
بحث الفعل وهي تدخل على الفعلين يسمى اولهما شرطا والثاني جزاء وكيف من الالفاظ الموضوعة للاستفهام
كما يدل عليه عبارة تلخيص المفتاح في بحث الانشاء وعبارة الكافية ايضا حيث قال فيها وكيف للحال استفهاما
والاستفهام قسم من الانشاء والانشاء لا يصلح الجزائية كما تقرر عند السيد السند من انه لابد في الجزاء الواقع انشاء
من التاويل فتحصل هذا من قول مولانا عبد الحكيم المتعلق بقول الفاضل المحشي هنا بحث لم الذي ذكره قبل قول الشارح

فمعنى لم يعرف فاكيف اه لانه يستلزم لكون الانشاء اخبارا وحاصل الدفع انا نسلم ان كيف من الفاظ
الاستفهام لكنه ليس ههنا بمعناه وهو طلب حصول صورة الشئ فى الذهن بل بمعنى الانكار وهو على هذا
لا يكون من الانشاء كما يدل عليه عبارة تلخيص المفتاح ايضا ان تشتت الاطلاع عليه فلتراجع اليه والمراد من
الانكار عدم الامكان فيكون معنى قول الشارح فمتى لم يعرف الخ فمتى لم يعرف فلم يصح البحث عنهما فيكون صحيحا
بلا ريب ولعل هذا الدفع يكون على التسليم والا فعند المحقق التفتازانى والشارح الرضى يصح وقوع الجزاء
انشاء بلا تأويل كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم فى ذلك المقام والله اعلم **قوله** عن الاحوال المنسوبة
الخ قد عرفت وجه زيادة قيد النسبة وقيد الحيثية فتذكر **قوله** ولما ثبت الخ دفع ما يرد من انا سلمنا
تتميم الملازمة والتقريب على تقديم ارادة سبب المعرفة من التعريف المذكور فى كلام الشارح لكن يرد
انه ما السر فى ايراد هذين التعريفين الذين ذكرهما المصنف للكلمة والكلام مع ان الواجب هو المعرفة
كما يحصل بهما يحصل بغيرهما ايضا وحاصل الدفع انا نسلم انه ليس مقتضى الدليل هذين التعريفين بخصوصهما
لكن المصنف ذكرهما لتحصيل ما هو الواجب ولما كان من المقرر فيما بين المتكلمين ان الفاعل المختار ان
يرجح احد المتساويين على الآخر بمجرد ارادته يجوز للمصنف ان يختار هذين الطريقين وان مساوى لهما
غيرهما فانه غرض ان تحصيل ما هو الواجب كما يحصل التعريفين الذين ذكرهما المصنف كذلك يحصل بغيرهما
والله اعلم **قوله** ان قيل اه منع للملازمة المدلول له بقوله ولما ثبت الخ حاصله انا لا نسلم انه اذا كان
الواجب التصور عرفا التحصيل ما هو الواجب لان ما هو الواجب وهو التصور بوجه ما حاصل قبل التعريف لان
تعريف كل شئ موقوف على تصور ذلك الشئ كيلا يلزم التوجه الى نحو المجهول المطلق فلو كان ما هو الواجب
حاصلا بالتعريف يكون التعريف سببا له والسبب ليس بموقوف على المسبب بل الامر بالعكس قال مولانا
عبد الحكيم لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة من حيث انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه ما اولا
ليتمكن من اثبات الاحوال المخصوصة لها والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا يرد لهذا البحث بعد
اعتبار قيد الحيثية فى قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث
الذى تكلف فى دفعه باعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق انتهى اقول وبالله التوفيق ان فى توقف
البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انهما كذلك على تصورهما بوجه ما ولا مطلقا مجال طلب التنبيه
او الدليل فان ثبت باحدهما يكون مسلما والا فلا وايضا ان الترديد بين اسقاط هذا البحث واسقاط قيد
الحيثية ليس فى موضعه لان قيد الحيثية لو اسقط وقيل فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما لورد الاعتراض بانه
لو اريد ان احوال انواع الكلمة والكلام واحوال انواع انواعهما واحوال اعراضهما الذاتية واحوال انواع اعراضهما الذاتية
واحوال انواع انواع اعراضهما الذاتية من احوالهما كما سبق مع انه لا بد فى اثبات تلك الاحوال للانواع ولانواع
الانواع وللاعراض الذاتية ولانواع الاعراض الذاتية ولانواع انواعها من تصورها لا من تصور الكلمة والكلام هذا

التعريفين

على الاول بالنظر الى كونه سببا بعينه والثانى بالنظر الى كونه اشارة ۱۲ منه

ما ظهر لی فی هذا المقام والله اعلم بحقیقة المرام **قوله** اجیب الخ حاصله اثبات الملازمة بزیادة فهل
علی المتعلم فیکون المعنی واذا ثبت وجوب تعلمهما عرفا تحصیل ما هو الواجب علی المتعلم وآما قال المعترض ان
تعریف کل شئ موقوف علی تصوره فنقول ان هذا التوقف توقف بالقیاس الی المعلم دون المتعلم **قوله**
فاذن لا الخ دفع دخل وهو ان التعریف علی هذا یکون بالنظر الی السامع مفیدا وبالنظر الی المخاطب غیر مفید
وهل هذا الا خرق الاجماع وحاصل الدفع ان التعریف مفید بالنظر الیهما لکن بالنظر الی احدهما افاد اصل
المعرفة وهو السامع وبالنظر الی الآخر وهو المخاطب افاد زیادة المعرفة **قوله** اصل المعرفة قال مولانا زاہد الحق
وفیه ان السامع اذا سمع لفظ المحدود فان لم یفهمه بوجه من الوجوه فکیف یستفید مما القی الیه من الحد وان
فهمه وقوله انه شئ ما او اراد به حصل فهمه بوجه قبل الحد وایضا المتعلم ان کان متوجها الی ما یفیده المعلم
فیلزم علمه به بوجه من الوجوه تحرزا عن لزوم التوجه نحو المجهول المطلق والا فلو یحصل له علم لاشتغال
الذهن الی ما یصغی الیه فی کسب العلوم فتأمل انتهی **قال** الشارح قدس سره وقدم الکلمة الخ دفع ما یرد
من ان الکلمة والکلام اذا کانا مبحوثین عنهما فی هذا الکتاب علی السواء ای من غیر ان یکون البحث عن
احدهما مثل البحث عن الاسناد الجزئی ای اقل ما سبق فما الوجه فی تقدیم الکلمة علی الکلام مع ان کون الکلام
مفیدا وکون الکلمة غیر مفیدة یقتضی تقدیمه علیها وحاصل الدفع ان الکلمة جزء بالنظر الی الافراد و
المفهوم من الکلام بالنظر الی افراده ومفهوم الاول من الاول والثانی من الثانی والجزء یکون مقدما علی
الکل بالطبع فقدمت الکلمة علی الکلام فی الوضع لیوافق الوضع الطبع اقول وبالله التوفیق انه لا ورود
لهذا الاعتراض لان المثبتات فیما بین المتکلمین ان الفاعل المختار ترجیح احد المتساویین علی الآخر بمجرد
الارادة الا ان یقال ان الشارح مبنی کلامه هذا علی مذهب الحکماء وهو امتناع ترجیح احد المتساویین بمجرد
الارادة من غیر مرجح فاجاب بما اجاب به لکن فیه ان وجه الترجیح موجودة فی کل من الکلمة والکلام اما فی
الکلمة فما ذکره الشارح واما فی الکلام فکونه مفیدا دون الکلمة فیکونان متساویین والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره لکون افرادها الخ وههنا شك وهو ان جزئیة افراد الکلمة مثل زید وعمرو من افرادها الکلام مثل
جاء زید وذهب عمرو مسلم لکن جزئیة مفهوم الکلمة وهو لفظ وضع لمعنی مفرد علی ما ذکره المصنف من
مفهوم الکلام وهو ما تضمن کلمتین بالاسناد علی ما ذکره ایضا غیر مسلم لان الجزء ما یکون موجودا فی الکل
والمفهوم الاول لیس بموجود فی المفهوم الثانی کما هو الظاهر وحله ان للمفهوم علی نوعین اجمالی وهو ما
یعبر به عن امور متعددة بلفظ واحد وتفصیلی وهو یعبر به عن امور متعددة بالفاظ متعددة والمراد
من المفهوم المضاف الی ضمیر الکلمة المفهوم الاجمالی ومن المضاف الی ضمیر الکلام المفهوم التفصیلی و
لا شك ان المفهوم الاجمالی للکلمة جزء من المفهوم التفصیلی للکلام لاخذ لفظ الکلمتین الذی هو تثنیة الکلمة
فی المفهوم التفصیلی للکلام فان قیل ان الکلمة ثنیت فی تعریف الکلام والمفهوم الاجمالی لکونه امرا کلیا

واحد لا يثنى ولا يجمع فمراد الكلمة المأخوذة في تعريف الكلام لا خفاء في انه ليس مفهوما اجماليا او كليا
جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام بذلك الطريق ايضا فعاد الاشكال قلنا ان للمفهوم الاجمالي اعتبارين
اعتبار من حيث هو واعتباره من حيث انطباقه على الافراد وعلى الاول لا يثنى ولا يجمع وعلى الثاني يثنى ويجمع
على قياس سائر الكليات وَالمراد ههنا الثاني هكذا فهم من قول الفاضل المدقق قال مولانا جمال الدين في
دفع الشك ما حاصله ان معنى عبارة الشارح ان افراد الكلمة الكلية جزء من افراد الكلام الكلي ومفهوم الكلمة
الجزئية كزيد مثلا مفهوم جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد قائم مثلا بطريق صنعة الاستخدام ولا يخفى
صحة هذا المعنى على من له ادنى لب والله اعلم قوله اي سواء نظر الخ دفع ما يرد على الشارح من ان المراد بتقديم
الكلمة على الكلام اما تقديم تعريفها على تعريفه فقط كما هو المناسب لقوله دبأ بتعريف الكلمة الخ او تقديم
تعريفها مع تقسيمها على تعريفه مع تقسيمه كما هو المناسب لما صدر من المصنف كما لا يخفى فان كان الاول
فالمعطوف والمعطوف عليه لا يخلو اما ان يكون كل منهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول
يرد ان الدليل الاول المذكور بقول الشارح لكون افرادها جزء من افراده لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام لان جزئية افراد شيء من افراد شيء اخر لا يقتضي تقديم تعريف الشيء الاول على تعريف
الاول الشيء الثاني كما ان افراد المفرد اجزاء لافراد المركب مع ان تعريف المركب يكون مقدما على تعريف المفرد كما يرى
في كتب صناعة الميزان وعلى الثاني يلزم استدراك الجزء الاول من الدليل بعين الدليل الذي ذكرنا انفا وان
كان الثاني فايضا نقول ان المعطوف والمعطوف عليه اما ان يكون كلا منهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما
دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان كلا من الدليلين لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف الكلمة وتقسيمها على
تعريف الكلام وتقسيمه بل يثبت جزئيها الدليل الاول يثبت الجزء الثاني اعني تقديم التقسيم لان التقسيم
يكون بالنظر الى الافراد والدليل الثاني يثبت الجزء الاول اعني تقديم التعريف لان التعريف يكون بالنظر
الى المفهوم وعلى الثاني يرد ان المناسب للشارح على هذا ان يقول لكون مفهومها جزء من مفهومه وافرادها
جزء من افراده لان التطابق في هذا الطريق لان تقدير العبارة على هذا هكذا وقدم تعريف الكلمة وتقسيمها
على تعريف الكلام وتقسيمه وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول من الشق الاول لكن المراد من الدليل
ليس الدليل الموجب حتى يرد ما ذكره المعترض بل اعم من ان يكون موجبا او مصححا فالدليل الاول مصحح والثاني
موجب ولا شك في مصححية الاول والشاهد على هذا تقديم صاحب ايساغوجي المفرد على المركب ويمكن ان يجاب
باختيار الشق الثاني من الشق الثاني ولا ايراد لان النشر على غير ترتيب اللف ايضا شائع فيما بينهم هذا ما فهم
من الحواشي المكتوبة في هذا المقام اقول وبالله التوفيق ان الدليل الاول اذا كان مصححا والثاني موجبا يكون
مجموع الدليلين دليلا واحدا لان المصحح لا يكفي في وجود الشيء بل لا بد في وجوده من المرجح فيكون ذلك الجواب
جوابا باختيار الشق الثاني من الشق الاول في الواقع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله لا يخفى ان

المتقدم الخ قال الفاضل المدقق يريد ان الكلمة بالنظر الى الافراد متقدمة بحسب الوجود الخارجي على الكلام بالنظر الى الافراد وبالنظر الى المفهوم متقدمة بحسب الوجود الذهني على الكلام بالنظر اليه فما بالنظر الى الاول يحصل من تقديمها فى الكتابة توافق الوجودات الاربعة اعنى الكتبي واللفظي والذهني والخارجي فى التقدم اما الخارجي والكتبي فتوافقهما ظاهر واما اللفظي والذهني فلان التلفظ بالمكتوب من النقوش يكون على ترتيب الكتابة غالبا وهو لا يكون الا بالوجود الذهني على ترتيبه وبالنظر الى الثاني يحصل من تقديمها فى الكتابة توافق الوجودات ما عدا الوجود الخارجي انتهى وعلى هذا يكون هذه العبارة من الفاضل المحشي اشارة الى وجه اختيار الشارح طريقة اللف والنشر الغير المرتب حيث قال لكون افرادها الخ ولم يقل لكون مفهومها جزأ من مفهومه وافرادها جزأ من افراده ومن هذا ينقدح ان المختار عند الفاضل المحشي ان مدعى الشارح بيان وجه البداية بتعريف الكلمة مع تقسيمها لا بيان وجه البداية بتعريفها فقط كما هو الظاهر لان الصادر من المصنف ذلك لا هذا فالمناسب للشارح بيان وجه ذلك لا بيان وجه هذا هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال المصنف قدس سره الكلمة لفظ ههنا شك وهو ان الكلمة فى قوله مبتدأ ولفظ خبره ومن المتقرر ان المطابقة بينهما شرط فى التذكير والتانيث وغير ذلك وههنا لم يوجد كما لا يخفى وحله ان للمطابقة بينهما مشروطة بشروط وهى لم يوجد ههنا فلا ضير فى عدم المطابقة وان اردت استيفاء شرائط المطابقة فاستمع لما نقول ان شرائطها بين المبتداء والخبر على سبيل الاستقراء خمسة على الاجمال وسبعة على سبيل التفصيل اثنان منها عدميان فى جانب المبتداء واثنان منها عدميان فى جانب الخبر اما فى جانب المبتداء فاحدهما ان لا يكون ضميرا اذ فى الضمير قد يراعى المرجع وقد يراعى الخبر وان كان هذا اولى وثانيهما ان لا يكون جملة كقوله لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة اذ الجملة كالاسم المفرد فى عدم الاعتبار للتذكير والتانيث ولا يكون اسما او مصدرا (؟) عسى وكان الامر كذا او لم يكن فان قولك كان الامر كذا او لم يكن جملة وقعت مبتدأ وسواء خبره واما فى جانب الخبر فاحدهما ان لا يكون ما يستوى فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى المفعول او الفعول بمعنى الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستويا فيه التذكير والتانيث بعارض كافعل من وهذان الشرطان ما يؤديان بعبارة واحدة وهى ان لا يستوى فيه التذكير والتانيث فيكونان بمنزلة شرط واحد والثلثة منها وجودية وهى كلها فى جانب الخبر احدها ان يكون الخبر مشتقا وما فى حكمه وهو الاسم المنسوب لانه فى حكم المشتق فى اقتضائه المرفوع وكون جملة بدون واسطة فى اخذ ولوله كالمشتق وثانيها ان يكون حاملا للضمير وثالثها ان يكون الضمير راجعا الى المبتداء وهذان الشرطان ايضا يؤديان بعبارة واحدة وهى ان يكون حاملا للضمير الراجع فيصدان شرطا واحدا فشرائط المطابقة التى فى جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التنزل فاللفظ مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث وتراعى للقاعدة الاختصار فيه هذا كله ما وجدته فى بعض الحواشى قال الشارح قدس سره قيل هى والكلام الخ فى هذه العبارة اشارة الى الاختلاف فى اشتقاق لفظى الكلمة والكلام ووجه اشتقاقهما وفى ايراد لفظ قيل اشارة الى ضعف وجه الاشتقاق كما سيجيئ ان قيل انهما مذكوران فى كلام الشارح

كما اذا نظر الى الكلام على تقسيم المبتدأ كما فى تقسيم الا المبتدأ لانه لا من لا لا يكون جملة لانه البعض عن العوامل اللفظية ١٢ منه

فلوم يقل قيل هما مشتقان الخ قلنا ان الشارح نظر الى عبارة المصنف لا الى عبارته فالمذكور فى كلام المصنف الكلمة فقط فلذا اضمرت والكلام ليس بمذكور فى عبارته ههنا فلهذا اظهرا ثم ان الاشتقاق على نوعين صغير وعلى اما العلمى فما ذكره الفاضل المحشى فى شرح هذا القول بقوله الاشتقاق ان تجد الخ وسيأتى ما اوردنا عليه فى شرح كلامه ان شاء الله تعالى واما العملى فما ذكره الفاضل السمرقندى فى حواشى التلويح من ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى حروفه الاصول مرتبة كانت اولا فصاعدا والاعلى معنى يناسبه فالمأخوذ مشتق والمأخوذ منه مشتق منه ولا بد لمعرفتنا من علامة وهى التناسب المذكور مع رد احدهما الى الاخر ولا يخفى ان الموجود ههنا من القسمين العلمى دون العملى كما قاله الفاضل المدقق **قوله** الاشتقاق ان تجد الخ فقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله فى احد الدلالات الثلاثة بمنزلة الفصل يخرج اللفظين الذين بينهما تناسب فى جميع الحروف الاصلية دون احد الدلالات الثلاثة كالبرد بفتح الباء والراء والبرد بالضم لان الاول يعبر عن معناه بالفارسية بتگرگ والثانى يعبر عن معناه بالفارسية بجامه مخطط وبال ملخ وكالضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال ان احدهما مشتق من الاخر وقوله واشتراكا فى جميع الحروف الاصلية بمنزلة الفصل الاخر يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة فى المعنى دون اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال لاحدهما انه مشتق من الاخر لفقدان المناسبة بينهما فى الحروف الاصلية واعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان الاشتقاق بين الكلمة والكلام والكلم اشتقاق علمى فلنا ان يعرف الاول دون الثانى كما هو الظاهر والثانى ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجدان المناسبة صفة المخاطب فكيف يعرف ما هو صفة اللفظ بما هو صفة المخاطب لان بين المعرف لا بد من الاتحاد ولا اتحاد بين وصفى الشيئين المتغايرين والثالث ان هذا التعريف يصدق على كل من الضارب والمضروب فى الحمل المشترك بالنسبة الى الاخر مع انه ليس احدهما مشتقا من الاخر والرابع ان التعريف لا يكون للتنويع وكلمة او للشك والابهام فلا يناسب ايرادها ههنا والخامس ان هذا التعريف يصدق على المقتل الذى هو صيغة ميم بالنسبة الى القتل مع انه ليس بمشتق منه ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها اما عن الاول فهو ان الناظم المهتدى معرفة الاشتقاق العلمى دون العملى لان العمل من افعال المنتهى دون المبتدى فلذا عرف الفاضل المحشى الاول دون الثانى وان وجد ههنا ادون ذلك واما عن الثانى فهو ان العبارة بحذف المتعلق المضاف الى الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد الخ او بحذف المبتدأ الثانى المضاف الى ضمير الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد الخ ولا شك فى صحة المعنى على كلا التقديرين كما لا يخفى على المتأمل واما عن الثالث فهو ان قيد رد احدهما الى الاخر ان يتفاء اخذ احدهما من الاخر لعلاقته مراد ههنا لكنه ترك لشهرته او للاشارة الى انه ليس بداخل فى التعريف بل هو لبيان تعيين المشتق والمشتق منه لان المردود مشتق والمردود اليه مشتق منه وكل من هذين الامرين غير موجود فى ولدة

له كما قال الناظم الحكيم ومن عرفه الاعراض منه

النقص كما يعلم من عدم قول قائل بالاشتقاق بين تلك الالفاظ المعلوم بالاستقراء واما عن الرابع فهو ان كلمتنا وههنا لبيان انواع المحدود الصغير والكبير والاكبر لا للشك والابهام والمنافى للتعريف كلمة او هذا الاتلاف الى الاول اشار بقوله الاشتقاق ان تجد الى قوله مرتبا والى الثانى بقوله او غيرمرتب والى الثالث بقوله او اشتراكا فى اكثر الحروف واما عن الخامس فهو ان قيد مع نوع من التغاير فى المعنى مراد ههنا الا انه ترك لشهرته وهو مفقود بين للقتل والقتل الآ اما قاله مولانا عبد الحكيم من ان قيد التغاير مفهوم من لفظ تناسبا فمخدوش بان دلالته لفظ التناسب على التغاير التزامى وهو مهجور فى العلوم فضلا عن التعريفات والله اعلم بالصواب **قوله** فى احد المدلولات الثلثة اى فى المدلول المطابقى بان يكون المدلول المطابقى للمشتق مناسبا للمدلول المطابقى او التضمنى او الالتزامى للمشتق منه او فى المدلول التضمنى بان يكون هذا المدلول للمشتق مناسبا لواحد من المدلولات الثلثة للمشتق منه او فى المدلول الالتزامى بان يكون هذا المدلول للمشتق مناسبا لواحد من المدلولات الثلثة للمشتق منه هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كنعق من نهق الاول صوت الغراب والثانى صوت الحمار **قوله** وقد اشار الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه لم ترك اسم قايل هذا القول وقال قيل هى والكلام الخ وحاصل الدفع ان هذا القول ضعيف ومن المتعارف انه اذا يشار الى ضعف قول فلا يصرح باسم قايله فلاجل الاشارة الى ضعف هذا القول ترك الشارح التصريح باسم قايل هذا القول وقال ما قاله **قوله** الى بعد هذا الاشتقاق الخ ان قيل ان الخدشة فى الدليل لا يستلزم الخدشة فى المدعى لجواز ثبوتها بدليل آخر كما هو المتقرر فيما بين العلماء والشارح ضعف دليل الاشتقاق فلم لا يجوز ان لا يكون القول بالاشتقاق ضعيفا وان كان الدليل الذى ذكره الشارح لضعيفا لجواز ثبوته بدليل آخر غير ضعيف كما يعلم من استدلال الفاضل المحشى على ذلك الاشتقاق بالدليل الآخر فحينئذ فلا يناسب للشارح ان يشير الى ضعف القول بالاشتقاق بقوله قيل الخ قلنا انه ليس مراد الشارح الاشارة الى ضعف القول بذلك الاشتقاق مطلقا اى سواء كان من الوجه الذى ذكره الشارح او غيره بل المراد الاشارة الى ضعف ذلك الاشتقاق من الوجه الذى ذكره الشارح ولا شك فى ضعفه من هذا الوجه كما بين الفاضل المحشى وهذا الجواب ينطبق على تقدير كون الوجه المذكور فى الشرح من كلام القايل لا من الشارح ولا من غيره غير القائل بذلك الاشتقاق والا فلا وجه لنسبة الضعف الى قول القائل بذلك الاشتقاق فافهم والله اعلم **قوله** وذلك لان الخ حاصل ما ذكره الشارح فى بيان وجه التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام والكلم بقوله لتاثير الخ ان المدلول الالتزامى لها وهو تاثير معانى تراكيبها شيئه بالمدلول المطابقى للكلم فى كون كلمتها قرم التاثير فلذا اشتقاقه منه واما ترك بيان التناسب فى الحروف وان كان لا بد منه فى الاشتقاق فلظهوره وحاصل وجه البعد الذى ذكره الفاضل المحشى ان

المراد من الصغير والكبير والاكبر ما يتناول الصغير مع التناسب فى الترتيب منه

ههنا امور ثلثة احدها تاثير معاني افراد الكلمة والكلام مطلقا اي سواء كان يعقبه الالم او يعقبه اللذة
وثانيهما تاثير يعقبه اللذة وثالثها تاثير يعقبه الالم فان كان التشبيه بين الاول من هذه الامور الثلثة
والجرح فهو لا يصح لان التاثير المطلق قد يعقبه الالم وقد يعقبه اللذة فتشبيهه بالجرح الذي يعقب
الالم دائما ترجيح بلا مرجح كما هو الظاهر وان كان بين الثاني من هذه الامور والجرح فهو ايضا لا يصح لان
تشبيه التاثير الذي يعقبه اللذة بالجرح مع قطع النظر عن بعده عن الفهم لانه باعتبار ما يترتب على
معاني بعض افرادهما وعن عدم لزومه لشيء من معانيهما فان تاثير المعاني باللذة يختلف بحسب الاشخاص
والاوقات ايضا ترجيح بلا مرجح بل المناسب تشبيهه بالفرح كما لا يخفى وان كان بين الثالث من هذه الامور
والجرح فهذا التشبيه بعيد عن الفهم لانه باعتبار ما يترتب على معاني بعض افرادهما غير لازمة لشيء من
معانيهما فان تاثيرها بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاحوال والله اعلم بحقيقة الحال قوله مع ان
المناسب الخ حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في بيان التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام والكلم انه
المناسب ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام بالنظر الى انفسهما لا بالنظر الى معاني افرادهما الذي هو
تاثير قرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان مشترك مع المدلول الالتزامي للكلم الذي هو تاثير القرع
والنقش في كون كل من التاثيرين من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم التي هي
اشتق الكلمة والكلام من الكلم ان قيل اذا كان المدلول الالتزامي لهذه الالفاظ الثلثة مشتركا في كونه من
مستتبعات القوة فالسر في اشتقاقهما منه دون اشتقاقه منهما قلنا ان اشتمالهما على الزيادة من حيث الحروف
والسكنات سبب اشتقاقهما منه دون اشتقاقه منهما فافهم من قول مولانا المدقق ويخطر بالبال ان كون
كون تاثير لهذه الالفاظ الثلثة بالنظر الى انفسها من مستتبعات القوة مخالف للواقع لوجدان تاثير
القرع والنقش في الالفاظ التي ليس في جوهر حروفها دلالة على القوة كزيد وعمرو كما هو الظاهر لمن له ادنى
تامل ويمكن ان يقال ان معنى قول الفاضل المحشي من مستتبعات القوة من لوازمها واللازم كما يكون
مساويا كذلك قد يكون اعم كما هو المتعارف فوجدان تاثير القرع والنقش في الالفاظ التي ليس في جوهر
حروفها دلالة على القوة مما لا يضر وعدم الاشتقاق بين تلك الالفاظ لاجل فوات المناسبة اللفظية والله
اعلم قوله ان تاثير انفسهما وجدت ههنا نسختان احديهما انفسهما بضمير التثنية والثانية انفسها بضمير
الواحد المؤنث ومآل كلتا النسختين الى امر واحد هو ارادة نفس هذه الالفاظ الثلثة لانه على الاولى
يكون الكلمة والكلام على طرف واحد والكلم على طرف آخر فيصح التعبير عنها بضمير التثنية وعلى الثانية
يرجع الضمير الى المجموع وهو بتأويل الجماعة واحد مؤنث قوله بقرع الاسماع الباء للبيان والقرع
والنقش مصدر المعلوم وما يترتب آه معطوف على تاثير انفسهما كذا قال مولانا المدقق قوله نقش
الصور الخ اي صورها وانما قلنا على مذهب من قال ان ارتسام الصور مطلقا سواء كانت الكليات

او الجزئيات فى الاذهان دون الحواس والافضل مذهب من قال ان ارتسام صور الجزئيات فى الحواس يكون صور هذه الالفاظ الثلثة لكونها من الجزئيات فى الحواس دون الاذهان هذا ما ظهر لى والله اعلم

قوله من الافعال هى جذب الملايمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام وغير ذلك قوله والانفعالات هى التالم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله على اى وجه كانت اى نفس هذه الالفاظ الثلثة من تقديم الكاف على اللام وبالعكس والميم على اللام وبالعكس وهكذا فى الكاف والميم قوله من مستتبعات خواص قوله التى هى مدلولاتها والمراد من المدلول المدلول الالتزامى كما ان القوة من المدلولات الالتزامية لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف المجهورة وهذا اجتماعها يحصل القوة كما هو الظاهر قوله فان تقاليبها الخ وهى الكلمات بتقديم اللام على الميم ثم الكاف والملك بتقديم الميم على اللام ثم الكاف والكمل بتقديم الكاف على الميم ثم اللام والمكل بتقديم الميم على الكاف ثم اللام والكلم بتقديم الكاف على اللام ثم الميم ولا شك فى تحقق القوة فى معانى هذه الالفاظ فان الاول جلاء يكتحل به العين والاكتحال يوجب قوة البصر والثانى سخت كردن خبر فيحصل القوة والثالث بمعنى التمام ووجود القوة فيه ظاهر والرابع بمعنى قلة ماء البير وقلة مائها لا يبقى الا من قوتها او عدم رخاوتها والخامس بمعنى مشت زدن ولا يبقى هذا الا من القوة كذا فهم والله اعلم قوله فالكلمة الخ فذلكة وحاصل لما سبق قوله متساوية الاقدام اشارة الى ان بين التاثيرين تشابها وكلام صاحب القيل لا يقبل ارجاعه الى هذا الوجه لكونه نصا فى التشبيه فلا يكون على هذا متساوية الاقدام لان المشبه به يكون اقوى من المشبه اللهم الا ان يجعل المعطوف مع العاطف بعد قوله كالجرح وهو قوله بالعكس وايضا لفظ معانيهما ربما لا يلائم الارجاع الى هذا الوجه اللهم الا ان يراد بمعانيهما انفسهما اى هذين اللفظين بعلاقة الدالية والمدلولية قوله وقد يجر الخ لا يلائم هذا الارجاع لان التعبير المذكور يقتضى تشبيه تاثير معانى افرادهما الذى يحصل به الالم والمراد بقوله تاثير معانيهما عند الارجاع يكون تاثير القرح والنقش فلا يحصل التاثير الا ان يقال وجه التاثير ان الشاعر لما شبه بعض تاثيرات معانيهما افرادهما بالجرح فلا اعتبار تشبيه تاثير القسم الآخر المذكور بالجرح مساغ وبالجملة الارجاع وان كان بعيدا من اللفظ الا ان جزالة المعنى يقتضيه وصوله السيد السند قدس سره فى حواشى المطول فقال راع جزالة المعنى وان احوجك الى تكلفات كثيرة والله اعلم هكذا قال الفاضل المدقق مع نوع تغير قوله الجرح بفتح الجيم الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه يعلم من قوله لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح ان الجرح تاثيرا مثل تاثير الكلمة والكلام والحال ان الجرح بمعنى خستگى وزخم وليس لهذين المعنيين تاثير بل هما امران مرتبان على التاثير وهو خسته كردن كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الجرح ههنا بفتح الجيم وهو بمعنى خسته كردن لا بضمها حتى يكون بمعنى خستگى او زخم كما قال فى المنتخب جرح بالفتح خسته كردن وطعن كردن در گواهى وصالحات وكسب كردن وبالضم خستگى وزخم جراح جمع منتهى قال الشارح قدس سره

لان الاول لا يستعمل
بدون زيادة الواو
فيقال الكمال وضده

لتاثير الخ العبارة بحذف المضاف اى معانى افرادهما واعترض عليه بعض الافاضل بانه لا يكون لمعانى افراد الكلمة والكلام تاثير فى النفوس بل لمعانى افراد الكلام فقط لانه لا يكون لمعانى افرادهما تاثير فى النفوس بدون النسبة التامة واذا انسبت الكلمة الى الاخرى نسبة تامة فلا يحصل الا الكلام واجيب عنه بانا لا نسلم عدم التاثير بدون النسبة الا ترى الى المحترقين بنار عشقه تعالى ووجدهم وانقباضهم عن التوجه الى الاغيار انهم يرقصون عند سماع اسمه تعالى والى المظلوم غاية الظلم انه ينقبض عند سماع اسم ظالمه وان سلمنا فنقول ان التاثير فى النفوس اعم من ان يكون بطريق الاصالة او بطريق التبعية ولا شك فى وجود الثانى فى معانى افراد الكلمة كما لا يخفى على من له ادنى لب فى العلوم لان تأثير الكل يستلزم تاثير الاجزاء والله اعلم قال الشارح قدس سره وقد عبر الخ ان قيل قال الشارح الكافى وفى ان قايل هذا الشعر امير المؤمنين على بن ابى طالب كرم الله وجهه فالواجب على الشارح ان يقول قال على كرم الله وجهه لان التعبير عنه رضى الله عنه ببعض الشعراء تخفيف له رض وتخفيف الصحابة رض ذنب عظيم قلنا لعل هذا لم يبلغ الى الشارح فلذا قال ما قاله كذا فهم من قول مولانا عصام الدين وقد يجئ التعبير بلفظ البعض للتعظيم ايضا كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما تقرر فى علم المعانى فلم لا يجوز ان يكون هذا التعبير من هذا القبيل واما جواز انشاد الشعر وصحته فمذكور فى التفاسير بل فى قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاوون الاية فى سورة الشعراء ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها قوله بعنوان ذلك الخ دفع ما يرد على الشارح من ان الغرض من قوله لتاثير معانيهما بيان التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام وهو قد تم بقوله كالجرح فلا حاجة الى قوله وقد عبر بعض الخ فلم ذكره وحاصل الدفع ان هذا البيان تقوية الكلام السابق وتاكيد له لانه يعلم منه ان هذا التشبيه علاقة معتبرة بين الفصحاء لا انه مجرد احتمال عقلى قوله علاقة معتبرة ان قيل ان التشبيه لغة واصطلاحا عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى خاص مطلقا بالكاف ونحوه والعلاقة بين المستعار والمستعار منه المشابهة التى هى عبارة عن المشاركة المذكورة فكيف يصح حمل العلاقة على التشبيه قلنا لعله اراد بالتشبيه المشابهة من قبيل ذكر لفظ الدال واراد المدلول عليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله جمع جراحة دفع ما يرد من ان الجرح لا يجمع على الجراحات بل على الجروح كما علمت من قول صاحب منتخب اللغات المذكور سابقا ويعلم من قول المصنف فى الشافية ايضا فى بحث الجمع فكيف يصح قول الشاعر جراحات الخ وحاصل الدفع غنى عن البيان قال الشارح قدس سره ولا يلتام فى الاصل يلتئم من لئم مهموز العين فقلبت الهمزة الفاعلة خلاف القياس كذا قال مولانا عصمت الله وفى المنتخب التيام باہم يكديگر پيوسته شدن وبہم آمدن واستوار كردن سر زخم را انتهى وقصده قول ما جرح اللسان ما اثره ما اثره اللسان على طريقة الاستعارة التبعية بان شبه التاثير بالجرح واشتق من لفظ الجرح الذى هو بمعنى التاثير لفظ الفعل اعنى جرح ولفظ لا يلتام ملائم للمشبه به فهو ترشيح قال الشارح قدس سره والكلم جنس لما اشار الى الاختلاف فى اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بتسكين اللام اشار الى الاختلاف فى كون لفظ الكلم

مفرد الكلم بكسر اللام ويعلم من الاختلاف ما قاله الشارح لان كون الكلم جنسا مستلزم لعدم كون لفظ
الكلمة مفرد الكلم وكونه جمعا مستلزم لكون لفظ الكلمة مفرد الكلم واعلم ان كلا من الفريقين قائل بان الكلم
جمع معنوي لا مفرد ولا مثنى ولا اسم جمع اما عدم كونه اسم جمع فلان من المتقرر انه يفرق بينه وبين واحده
بالتاء واسم الجمع لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء فينتج الى ان الكلم لا يكون اسم جمع واما عدم كونه مفردا
ومثنى فلعدم استعماله في معناهما وهو الواحد والاثنان ولعدم كونه مثنى دليل آخر ايضا وهو عدم لحوق علامة
التثنية في آخره مع كونه من الاسماء المتمكنة واما كونه جمعا معنويا فلانه لا يستعمل الا فيما فوق الاثنين نعم
ان الكلم هل هو جمع صيغي اي اصطلاحي وهو ما لا يكون اسم جمع ويكون موضوعا لما فوق الاثنين او
جنس وهو ما يكون موضوعا للماهية المعراة عن الوحدة والكثرة بحيث يجوز اطلاقه على الواحد والاثنين وعلى
ما فوقهما فذهب الجمهور الى الاول وذهب صاحب الصحاح واللباب الى الثاني قوله لكن لم يستعمل الخ استدراك
لما يتوهم من انه كيف يكون الكلم جنسا والحال انه يطلق على الواحد والكثير والكلم لا يطلق الا على ما فوق الاثنين
وحاصله فهمان الاطلاق على الواحد والكثير في الجنس بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال ايضا فكلا
وتخصيص اطلاق الكلم بما فوق الاثنين ليس الا في الاستعمال واما بالنظر الى اصل الوضع فيجوز ان يطلق
على الواحد والاثنين وبالجملة ان تخصيص اطلاق الكلم بما فوق الاثنين لا يضر الجنسية والله اعلم قوله الا
فيما فوق الاثنين لا مخالفة بين كلامي الشارح والفاضل المحشي لا في اللفظ والتوافق في اللفظ غير لازم لان
مآل ما فوق الاثنين والثلثة فصاعدا واحد لان المراد بالفوقية اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
كما يظهر على من له ادنى تامل فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لا جمع انما عقب
الجنس بقوله لا جمع ليحصل التقابل بقول صاحب الصحاح واللباب بطريق الصراحة لانه قال بجنسية
الكلم صراحة وان استلزم الجنسية عدم الجمعية والجمعية عدم الجنسية قال الشارح قدس سره
كتمر وتمرة متعلق بالمنفي لا بالنفي لان التمر جمع والتمرة مفرده كما يدل عليه عبارة صاحب المنتخب في باب الميم
مع الراء ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها او متعلق بالنفي لان التمر ليس بجمع كما يفهم من قول المصنف
في بحث الجمع من هذا الكتاب حيث قال نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ويخطر بالبال ان المناسب للشارح
ان يورد المثال المتيقن للجمعية ان كان مراده تمثيل المنفي والمتيقن للجنسية ان كان مراده تمثيل النفي لان
التوضيح في هذا الطريق وان كان التفطن في ما فضله والله اعلم قال الشارح قدس سره اليه يصعد الخ
الضمير راجع الى الله تعالى لانه هو المذكور سابقا حيث قال الله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة جميعا واما
ما قيل الضمير راجع الى العرش فليس بسديد لعدم ذكره سابقا والمراد من الكلم كلمة التوحيد وقيل الكلم الطيب
يعني والذكر والدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء فحيا بها وجه الرحمن فاذا لم يكن له عمل صالح لم يقبل اه مختصر

الكلام المراد منه الاول وانما قال لا يكاد في كلام الشارح فلا يتوجه ما يتوهم ويمكن ان يكون مراده الفوقية بالذات من فرق ه منه

ههنا الاول ان الصعود الحركة من السافل الى العالى فيعلم من هذا ان تعالى لواجب فى جهة العلو تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا الثانى ان اضافة الصعود الى الكلم لا يصح لانه يختص بالجواهر وهو ليس منها و
اجيب عن الاول بأن الصعود الى الله مجاز عن قبوله تعالى اياه وليس بالمعنى الحقيقى حتى يفهم منه
اثبات الجهة وبان العبارة بحذف المضاف من الضمير المتقدم والى محل عرض الاعمال عليه تعالى يصعد
الخ وعن الثانى بان العبارة بحذف المضاف وهو الصحيفة والتقدير واليه يصعد صحيفة الكلم ولا
شك فى جوهريتها هذا كله ما فهم من قول القاضى البيضاوى فى تفسير هذه الاية مع نوع زيادة وتغير والله
اعلم قوله فانه لو كان جمعا الخ اشارة الى وجه الاستدلال بهذه الاية على جنسية الكلم وحاصله انه
لو كان جمعا لوجب تانيث صفته ولو وجب هذا التانيث لم يذكر صفته فينتج ان الكلم لو كان جمعا لم يذكر صفته
ويحصل هذه النتيجة مع قولنا والتالى باطل قياسا استثنائيا منتجا لنقيض المقدم الذى هو المطلوب اما الكبرى
من القياس الاول فظاهرة واما الصغرى منه فلان الطيب صفة الكلم والمطابقة بين الصفة والموصوف
ضرورى فى التذكير والتانيث والكلم على تقدير جمعية يكون مؤنثا فوجب تانيث صفته واما الصغرى من
القياس الثانى فظاهرة واما الكبرى منه فلقوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب هذا ما فهم من حاشية المدقق
المدقق ويختلج بالبال ان الكلم مؤنث على تقدير تاويله بالجماعة واما على تقدير تاويله بالجمع فلا وهذا
ايضا يفعل فيه كما يخفى والله اعلم قوله وبدليل انه ليس اه تقرير الاستدلال انه لو كان جمعا صيغيا لكان
من اوزان الجمع والتالى باطل فالمقدم مثله وههنا ادلة اخر احدها انه لو كان جمعا لم يكن جمع قلة لان
اوزانها محصورة والكلم ليس منها بل يكون على تقدير جمعية جمع كثرة ومن المتقرر ان جمع الكثرة لا يصغر
على لفظه بل يرد فى حال التصغير الى الواحد والكلم فى حال التصغير لا يرد الى الواحد فلا يكون جمع كثرة ولما لم يكن
جمع قلة ايضا فلا يكون جمعا وثانيها ان الكلم لو كان جمعا لكلمة لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل فالمقدم
مثله والثالث انه لو كان جمعا لزم فى النسبة الى الواحد والتالى باطل فالمقدم مثله هذا ما نقل مولانا جمال الدين
عن الرضى واعترض ههنا ان هذه الادلة كلها ينفى الجمعية ولا يثبت الجنسية والمطلوب هذا دون ذلك
واجيب عنه بان اثبات الجنسية مستفاد من انتفاء الواسطة المعلوم مما سبق فتذكر قوله الا انه مذهب
صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة قال الشارح قدس سره حيث
لا يقع اه ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع كيف وجاز ان يكون عدم الوقوع من حيث
الاستعمال كما صرح به الشارح الرضى فى مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد كذا
قال مولانا جمال الدين قال الشارح قدس سره فضا عن اذكر فى بعض الحواشى ان صاعدا حال و
عامله محذوف وتقدير الكلام لانه لا يقع الا على الثلث فزاد ما يقع هو عليه صاعدا انتهى كذا قاله
الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره والكلم الطيب مأول اه يحتمل ان يكون معناه ان لفظ البعض

مقدر في نظم الآية ويحتمل ان يكون معناه ان الكلم مأول ببعض الكلم واياما كان ان كان هذا
القول منعا لمقدمته من دليل الخصم فيدفع هذا المنع بان الظاهر هو ما ذكره الخصم من كون الكلم
جنسا والحمل عليه متعين ما لم يوجد صارف والصارف غير موجود ههنا وان كان جوابا عما قيل ليفيد القول
بانه جمع مع تذكير الوصف فيرد عليه ان ترك الظاهر وهو كون الطيب صفة للكلم ولا داعي الى صرفه وهو كونه صفة
لبعض لابد له من دليل حتى يتم وما قيل في الدليل ان الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب
لجميعها فلابد من اعتبار حذف المضاف وتقدير البعض فهو صفة للمضاف المحذوف ليس بتام لانه ان اراد
ان الصاعد هو الطيب لجميع الكلم من الخبيث والطيب فلابد من التقدير قلنا الآية الكريمة لا تدل على صعود
الجميع حتى يكون ما ذكره مليك من التقدير كيف والمنصوص عليه بالصريح ههنا الكلم الطيب لا مطلقه سواء
كان طيبا او خبيثا وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطيب لجميعه فالتقدير ح بعض ليفيد صعود
بعضه فبطل التنكير قلنا ان الامر ليس كذلك لان الطيب حينئذ صفة البعض ولا فرق بين ان يقال اليه
يصعد الكلم الطيب او اليه يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب
التقدير كما يفيد ما لا حاجة اليه يرتكب فارتكابه مما لا حاصل له فضلا من ان يكون ضروريا ثابتا بالدليل كذا افاد
مولانا جمال الدين **قوله** فان الصاعد الخ غرض الفاضل المحشي ابطال الدليل على ترك الظاهر في امثال خلافه
المعلومين في الحاشية السابقة وتوجيه انه ان اراد بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه
اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد به بعض الكلم الطيب
كما يذكر الرحمة ويراد منه الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في باعث التاويل والتشبيه المذكورين
لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح وان اراد بيان القرينة على التاويل الواجب فاذكر غير
تام كما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا كذا قال مولانا جمال الدين **قوله** الى الحمل الخ
في زيادة هذه العبارة اشارة الى دفع الاعتراض المذكور سابقا في حاشية قول الشارح اليه يصعد الكلم الخ
فتذكر **قوله** ككلمة التوحيد ان قيل كيف يصح تمثيل بعض الكلم بكلمة التوحيد لانها جملة والكلمة لا تكون جملة كما
هو الظاهر والكلم جمع كلمة قلنا ان الكلم ليس جمع كلمة بالمعنى الاصطلاحي بل بالمعنى اللغوي والكلمة بالمعنى اللغوي يطلق
على الكلام كما قال صاحب الالفية واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم **قوله** تأويل الرحمة الخ هذا
التاويل لاجل ان المخبر عنه من اسماء الذين ما اذا وصل بينهما مخبر في التذكير والتانيث والمطابقة لازمة بينهما في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فكذا في ما بين اسم ان وخبرها ولاجل عدم صحته اضافة الرحمة الى الله تعالى
لانه رقة القلب وهو تعالى منزه عنه القلب ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بدون التاويل بانه قيل في
الرضي بان فعيل بمعنى فاعل محمول على فعيل بمعنى مفعول فيحذف منه التاء كما يحذف في تقديره لكونه بمعنى مفعول
قال الشارح قدس سره واللام فيها للجنس وحذف اللام وحده دون الالف سيأتي في كلام الشارح نفسه

تحت قول المصنف ومن خواصه دخول اللام اعلم ان اللام على قسمين اسمی وحرفی فالاسمی ما يدخل على اسم الفاعل واسم المفعول والحرفی ما بخلافه ثم الحرفی على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هو الذی لا يحصل النقص فی المعنی بسقوطه عن اللفظ كما فی قول علی كرم الله وجهه لقد امرّ على اللئيم يسبنی ۔ فمضيت ثمة فقلت لا يعنينی وغير الزائد ما بخلافه ثم الزائد على قسمين لازم وغير لازم كلاهما اما عوض وغيره فالزائد اللازم العوض كاللام فی لفظ الله اما زيادتها فلان التعريف حصل بالعلمية واما لزومها فلانها جزء من العلم والاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان واما عوضيتها فلانها عوض عن الهمزة لانه فی الاصل اله ثم حذفت الهمزة وعوضت عنها اللام ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله والزائد اللازم الغير العوض كاللام فی لفظ النجم والصعق والثريا اما وجه الزيادة واللزوم فمثل ما ذكر فی لام لفظ الله واما وجه عدم العوضية فظاهر والزائد الغير اللازم العوض كاللام فی الناس فی يا ايها الناس اما زيادتها فلان التعريف حصل بحرف النداء واما عدم لزومها فلانها ليست جزء من الكلمة اذ يقال فی سعة الكلام ناس واما عوضيتها فلانها عوض عن الهمزة لانه فی الاصل اناس والزائد الغير اللازم الغير اللازم كاللام فی الغلامان فی قول الشاعر ۔ فيا الغلامان اللذان فرا ۔ اياكما ان تكسبان شرا ۔ اما زيادتها فلان التعريف حصل بحرف النداء واما عدم لزومها فلانها لم تصر جزء من العلم واما عدم عوضيتها فلانه لم يحذف عن هذا اللفظ شیء وغير الزائد على انواع اربعة جنسية وهی التی يشار بها الی ماهية الشیء مع قطع النظر عن الافراد كاللام فی الرجل فی الرجل خير من المرأة واستغراقية وهی التی يشار بها الی ماهية الشیء باعتبار تحققها فی جميع افرادها كاللام فی الانسان فی قوله تعالی ان الانسان لفی خسر الآية وعهدية ذهنية وهی التی يشار بها الی الفرد المعلوم فی ذهن المتكلم كاللام فی الذئب فی قوله تعالی انی اخاف ان ياكله الذئب وعهدية خارجية وهی التی يشار بها الی الفرد المعلوم بين المتكلم والمخاطب كاللام فی الرسول فی قوله تعالی فعصی فرعون الرسول واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح واللام للجنس اه دفع ما يرد على المصنف من ان اللام الداخلة على الكلمة ليست مندرجة تحت شیء من اقسام اللام فكيف يصح ايرادها ههنا اما الاسمی فلانها لا تدخل الا على اسم الفاعل والمفعول ولفظ الكلمة ليس شيئا منهما كما هو الظاهر واما الحرفی الزائد فلانها هی التی لا تحصل بسقوطها النقص وههنا يحصل لانه تنكير المبتدا واذا انتفی المقسم انتفی اقسامه واما الحرفی الغير الزائد فلان الجنسی والاستغراقی منه لزوم الكثرة والتاء للوحدة وبينهما منافات وعلى الثانی يحصل التعريف للافراد وهو مخالف للواقع لان التعريف انما يكون للماهية واما العهد الذهنی فهو مستلزم لتنكير المبتدا لانه فی حكم النكرة كما تقرر مع الاستحالة المذكورة وهی عدم تعريف الماهية واما العهد الخارجی فمنتف لاستدعائه سبق المعهود وهو منتف ههنا مع الاستحالة المذكورة وحاصل الدفع ان اللام حرف غير زائد جنسی ولا منافات بين الجنس والوحدة كما سيجیء والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله هذا الوجه الخ اشارة الی دفع ما يرد ههنا من ان ههنا احتمالان كما ذكرها الشارح فقسه بل احتمالات ثلثة كون اللام للجنس وكونه للعهد الخارجی وكونه للاستغراق فما الوجه فی تقديم الجنس وحاصل الدفع ان احتمال الجنس مختار و

كلما هو مختار يناسب تقديمه فيتوان احتمال الجنسية يناسب تقديمه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان احتمال الجنسية مناسب لمقتضى المقام وكلما هو مناسب لمقتضى المقام يكون مختارا فاحتمال الجنسية يكون مختارا والكبرى من هذا القياس ظاهرة واما الصغرى منه فاشار الفاضل المحشى الى اثباتها بقوله لان الخ وسنذكر حاصله انشاء الله تعالى **قوله** لان المقام الخ والمراد من المقام مقام البداية بتعريف الكلمة والكلام بالمعنى المصطلح عليهما لانه يبحث فى هذا الكتاب من احوالهما بالمعنى المصطلح عليهما لا بالمعنى اللغوى ولا مطلقا **قوله** لا تعريف الفرد الخ حاصل هذا الدليل الموعود سابقا ان اللام فى الكلمة اذا كانت للعهد الخارجي بارادة الكلمة الجارية على السنة النحاة فاما ان يكون الكلمة بالمعنى المصطلح او بالمعنى اللغوى وهو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا كما قال مولانا جامى او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ فان كان الاول فلا يتم كون اللام للعهد الخارجي لان المعهود الخارجي يجب ان يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست حصة من مفهومها بل عين مفهومها كما هو الظاهر وان كان الثانى والثالث فيتم كون اللام للعهد الخارجي لان الكلمة الجارية على السنة النحاة قسم من الكلمة بالمعنى اللغوى او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ لكنه مخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه كما مر واذا كانت للاستغراق فاما ان يراد ان كل الافراد معرفته او يراد ان المعرف هو الماهية لكن اخذت لام الاستغراق عليه ليفيد بيان الجمعية كما يدخل لفظ الكل او ما يؤدى مؤداه على المعرف لبيان منعيه فان كان الاول فلا يتم كون اللام للاستغراق لان التعريف لا يكون للافراد ولا بها بل للماهية وبها كما تقرر وان كان الثانى فيتم لان التعريف قد كان للماهية لكنه مخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه مطلقا سواء كان مع ذكر ما يفيد الجمعية او لا بخلاف لام الجنس لانه موافق لمقتضى المقام فيكون مختارا بقى شئ فى بالى وهو ان لام العهد الخارجي ولام الاستغراق اذا كانتا سيان فى الصحة والمخالفة من مقتضى المقام فما السر فى تعرض الشارح للاول دون الثانى فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لام العهد اضافة اللام الى العهد للخاص للعهد الخارجي اشارة الى لام الكلمة **قوله** والتعريف الخ عطف على المقام والغرض من هذه العبارة الرمز الى دفع ما يتوهم من ان مختاريته الجنس من العهد الخارجي والاستغراق مسلم لما ذكر لكنه مختاريته من لام العهد الذهنى غير مسلم فلم لا يجوز ان يراد من الكلمة المعنى المصطلح عليه ويشار بلامها الى فرد غير معين من مفهومها بناء على المعنى فيوافق مقتضى المقام ويكون اللام للعهد الذهنى دون الجنس وحاصل الدفع ان كون اللام للعهد الذهنى ههنا باطل لان الاشارة بها الى فرد غير معين عند المخاطب والتعريف لا يكون للفرد مطلقا اعم من ان يكون معينا او غيره بل يكون للطبيعة ان قيل فعلى هذا لا يتم كون اللام للعهد الخارجي ايضا لان الاشارة بها ايضا الى فرد لكن معين بل هى بعدم الصحة اولى لاخذ التعين فى المشار بها مع انك قلت انها صحيحة لكنها مخالفة لمقتضى المقام

هذا القول كالشبح الحاصل لضعيف البصر وهذا لا يصح ان يكون فى نفسه الا لما كان من اشخاص الانسان بل من الحقيقة انسانية او غيره ثم يصح عند العقل ان يكون ذا آمنهم على سبيل الاشتراك والتجويز الذهنى من حيث انه غير مطابق التعيين كذا قال قاضى محمد مبارك فى حاشية على حاشية الزاهد على شرح المواقف **قوله** وليس التاء آه فيه اشارة الى الرد على الفاضل الهندى حيث منع التجريد فى التاء من معنى الوحدة بدليل ان التاء لصفة فى الوحدة **قوله** بدليل كلمتين حاصل الدليل ان التاء لو كانت نصه فى الوحدة لما جاء كلمتين وتمرتين لان مدلوليهما الاثنية ومدلول التاء على هذا يكون الوحدة وبينهما منافات كما هو الظاهر قال الفاضل الثلاثة فيه نظر وهو ان دلالتها على الوحدة نصوصية التاء فى الوحدة على تقدير ان يكون الوحدة التى لولته التاء بشرط لا اما اذا كانت لا بشرط شئ كما هو الظاهر من كون الوحدة التى لولته نكرة لا بشرط شئ فلا انتهى ويمكن ان يجاب من هذا النظر بان احداث هذا الاعتبارات من وظايف الفلاسفة دون الادباء فالظاهر من كون الوحدة مدلول التاء هو عدم وجود شئ آخر معه والله اعلم ويمكن ان يرد قول الفاضل الهندى بوجه آخر بانه لو كانت التاء نصه فى الوحدة لما جاء كماة للجنس وكماة للواحد كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** هذا جواب الخ دفع ما يتوهم من انه لما كان ههنا منع كون التاء للوحدة على تقدير التسليم منع الوحدة منه من التاء فلو لم يجب الشارح بهذا الطريق وحاصل الدفع ان جواب الشارح جواب على تقدير التنزل والتسليم فكانه اجاب الشارح بذلك الطريق ايضا آمكو ان قوله واللام للجنس آه دفع اعتراض يرد على المصنف وقررناه سابقا وتحقيق المقام ودفع القدح فى كون اللام للجنس والتاء للوحدة بقوله ولا منافات الخ فعلى الاول يصح قول الفاضل المحشى هذا جواب الخ لان لهذا الاعتراض اجوبة ثلثة وعلى الثانى لا يصح لانه ليس للقدح فى كون اللام للجنس والتاء للوحدة بعد الحكم بان التاء للوحدة الا الجواب الاحد وهو الجواب بعدم المنافات الآن يقال ان الظاهر هو الاحتمال الاول لان دأب الشارح فى هذا الكتاب دفع الاعتراضات الواردة على المصنف بعبارة مختصرة فلذا حمل الفاضل المحشى على الاحتمال الاول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لم لا اتصاف المراد من الاتصاف الاخبار لان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فلا يلزم التدافع بين عبارتى الشارح تماصيه التدافع وهو انه يجب على الشارح ان يقول الجنس الواحد والواحد الجنس بلا اتصاف فاذا قال بالاخبار يلزم التدافع **قوله** طبعية كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يتصف الجنس بالواحد لانه اخذ الكثرة فى مفهومه معموما يتشابه اجزاؤه مع الكل فى الاسم حتى يكون اسم الكل الاجزاء واحدا فكما يطلق هذا الاسم على الكل فكذلك يطلق على كل جزء منه كالماء فانه يطلق على البحر وعلى كل قطرة منه حاصل الدفع ان المراد من الوحدة اعم من ان يكون طبعية او صناعية والاول وان لم يتحقق فى الجنس لكن الثانى متحقق فيه والوحدة الطبعية ما يكون خلقية اى من غير مدخلية فعل العباد والصناعية ما يكون بمدخلية فعل العباد كالسرير وكالمفهومات الاصطلاحية المعبرة بها عن امور متعددة وبما ذكرنا ظهر ان قول الفاضل المحشى او غيرها اشارة الى تقسيم آخر للوحدة لكونها حقيقية اى لا كثرة فى معروضها بوجه من الوجوه

او اعتبارية كاعتبار العسكر واحدا كذا قال مولانا فخر الحق والله اعلم بالحق **قوله** فيه نظر الخ حاصل النظر ان المراد
من الوحدة في قول الشارح لجواز اتصاف الخ اما الوحدة الفردية التي هي مدلول التاء او الوحدة الجنسية فان كان الاول
فلا نسلم الاتصاف لان معروض تلك الوحدة الشخص والجنس ليس بشخص كما هو الظاهر وان كان الثاني فالاتصاف
مسلم لكن لا يستلزم المدعى وهو عدم المنافاة بين الجنس والوحدة التي هي مدلول التاء اعني الوحدة الفردية
قوله هذه الوحدة اي الوحدة التي يتصف الجنس بها **قوله** مدلول التاء عبّر عن التاء بالهاء لانها تصير هاء في حال
الوقف هاء كما تقرر في مقره **قوله** فانها اي الوحدة التي هي مدلول التاء **قوله** لا جنسية والوحدة التي وصفت
الجنس جنسية **قوله** ويمكن ان يجاب الخ حاصل الجواب انا نختار الشق الثاني والوحدة الجنسية وان لم تكن مدلول
التاء بحسب اصل اللغة لكنها مدلول التاء ههنا بحسب الاصطلاح لان الكلمة نقلت من المعنى اللغوي الذي
هو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مع الوحدة الشخصية الى المعنى الاصطلاحي الذي هو لفظ وضع الخ فيكون التاء
ايضا منقولة من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية والا لزم نقل الكلمة معا واذا تقرر هذا فيندفع الدليل الثاني
قوله الغاة جمع لاغ بمعنى ما لغا كقضاة جمع قاض ودعاة جمع داع **قوله** ويلزم من ذلك الخ اشارة الى ضعف
هذا الجواب بان الشارح قال فيما سبق ان نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر ويلزم من هذا الجواب ان
لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر لان الوحدة في التمرة وحدة فردية بخلاف وحدة الكلمة على
هذا لان الوحدة فيها جنسية ولعل وجه التمريض المشار بقوله يمكن هذا اقول لا يخفى ضعف هذا التضعيف لانا
لا نسلم ان مراد الشارح بالتشبيه تشبيه الكلمة الاصطلاحية بالتمرة لانه لم لا يجوز ان يكون المراد به تشبيه الكلمة
اللغوية والوحدة فيها شخصية كما عرفت وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان المراد بالتشبيه التشبيه في كل الوجوه حتى
يلزم عدم تمام التشبيه بل في الفرق بالتاء وعدمه وهو ثابت ولعل وجه ضعف هذا الجواب ان هذا الجواب يعلم
منه ان التاء ملحقة بلفظ الكلمة قبل النقل وهو لم يثبت الى الآن ثم لا يجوز ان تكون ملحقة بها بعده **قوله** يعني
ان بين الخ فيه اشارة الى دفع التوهمين اللذين يردان على كلام الشارح الاول ان هذا القول اعني الواحد بالجنسية
غير مناسب في هذا المقام بوجهين الاول عدم الحاجة اليه لانه يكفي لاثبات المدعى اتصاف الجنس بالوحدة
والثاني عدم التطابق لما سبق لان المطابق له والوحدة بالجنس كما هو الظاهر لمن له ادنى مسكة والثاني ان الشاهد
الذي صدره الشارح بقوله يقال الخ مخالف لما هو شاهد له ايضا بوجهين الاول ان المذكور فيما هو شاهد له لفظ
الوحدة والجنسية والمذكور في الشاهد لفظ الواحد والجنس وبينهما تغاير كما لا يخفى والثاني ان المذكور فيما هو شاهد
له لفظ الاتصاف المثبت في الشاهد الصدق وبينهما ايضا تغاير وحاصل الدفع ان مراد الشارح ان بينهما تلازما
والمراد من الوحدة الواحد من قبيل ذكر المبدأ وارادة المشتق ومن الجنسية الجنس بجعل الياء للنسبة
والتاء للتانيث والنسبة من قبيل نسبة المسمى الى الاسم فالتقدير بالماهية المسماة بلفظ الجنس وعبر بالاتصاف في
الصدق لان الاوصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف وعليك بتطبيق هذا الدفع [illegible]

ولا يخفى انه اذا كان المراد من الاتصاف الصدق فيكون قول الشارح يقال من قبيل اللف والنشر الغير المرتب ومثل
الطريق ايضا متعارف عندهم فافهم فانه من سوانح الوقت **قوله** اصلا اى موضوعا **قوله** وضعا اى محلا **قال**
الشارح قدس سره اللفظ فى اللغة الرمى دفع ما يرد على المصنف من ان حمل اللفظ على الكلمة غير صحيح لتمام
حمل المصدر اما على المصدر الذى هو مرادفه كما فى قولك القعود جلوس او على المصدر الذى هو حصة كما فى
قولك الضرب الشديد ضرب والكلمة ليست مرادفة اللفظ كما هو الظاهر ولا حصة منه لانها حصة الملفوظ
كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان للفظ معنيين معنى فى اللغة ومعنى فى العرف والاصطلاح ومصدريته
بالاعتبار الاول لا باعتبار الثانى والمراد ههنا الثانى لا الاول فتامل **قوله** ورمى الشئ آه اشارة الى التعريض
على الشارح بان للفظ معان ثلثة فى اللغة فلم ذكر الشارح المعنى الواحد منها وترك الباقيين الآخرين مع حصول
تحقق المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه على تقديرهما ويمكن ان يجاب من قبل الشارح بما افاده مولانا عبد الحكيم
نور الله مرقده الرحيم وحاصله ان لفظ اللفظ موضوع للرمى المطلق دون رمى الشئ من الفم حرفا وصوتا او دون
رمى الحرف من الفم وهو التكلم فلذا قال الشارح اللفظ فى اللغة الرمى اما وجه عدم وضعه لهذين المقيدين
فهو انه ان وضع لهما فيكون استعماله فى المطلق كما ثبت من اللغة اما بطريق الاشتراك بان كان موضوعا له
ايضا او بطريق المجاز بان لم يوضع له ويستعمل فيه بعلاقة الاطلاق والتقييد وكلاهما خلاف الاصل
بالنظر الى الحقيقة لانهما محتاجان الى القرينة وان اختلفا فى امر الاحتياج لان احتياج المشترك الى القرينة
لتعيين المراد بخلاف احتياج المجاز لانه للفهم كما تقرر بخلاف الحقيقة فانه غير محتاج الى القرينة وكلما
هو محتاج الى شئ فهو خلاف الاصل فوضع لفظ اللفظ لذينك المقيدين يكون خلاف الاصل فلا يكون موجودا
لان وجدان خلاف الاصل من العقلاء غير معقول واما اذا كان موضوعا للمطلق فلا يكون استعماله فى ذينك
المقيدين بطريق الاشتراك او المجاز لان استعمال المطلق فى المقيد حقيقة انتهى ولا يذهب عليك ان استعمال
المطلق فى المقيد حقيقة اذا لوحظ المقيد من حيث انه مطلق واما اذا لوحظ المقيد من حيث انه مقيد كما
هو المناسب للمقيد فلا فوقع القرار على ما عنه الفرار وبما قال الفاضل المدقق ادام الله فيوضه وحاصله
ان لفظ اللفظ استعمل فى اللغة فى المعانى الثلثة ولم يعلم انه لاى معنى وضع ومن المتقرر ان اللفظ اذا دار بين
الاشتراك والمجاز فحمله على الحقيقة والمجاز اولى لانه علم بالاستقراء غلبته ورجحان المجاز على الاشتراك
والمظنون الحاق الشئ بالاعم الاغلب فعلم بمعونة تينك المقدمتين ان الواحد فى تلك المعانى الثلثة حقيقى
معنى والباقى معنى مجازى والمناسب لحقيقته المطلق لمناسبة لها فى كثرة اللوازم يعنى كما ان موارد الحقيقة
تكون اكثر بسبب وضع اللفظ له كذلك مواد تحقق المطلق اكثر بسبب قلة موانعه بالنظر الى الخاص لان
موانع العام موانع الخاص مع الزيادة كما تقرر فيكون المطلق من بين تلك المعانى الثلثة وهو الرمى معنى حقيقيا
فلذا قال الشارح اللفظ فى اللغة الرمى انتهى آه لا يخفى عليك ان وجه المواد ليس بلازم الحقيقة فلا عبرة بها

كما ترى فى المجازات المتروكة الحقايق فاذا عرفت هذا فلا يحصل المناسبة بين المطلق والحقيقة حتى يتعين
المطلق لحقيقته من بين تلك المعانى الثلثة كما قال ذلك الفاضل المدقق وبما يفهم من كلام مولانا ابو البقاء
طيب الله مضجعه صاحب الجود والعطاء من ان معنى اللفظ فى اصل اللغة الرمى المطلق واما المقيد ان المذكوران ظاهراً
بمعنيين له فى اصل اللغة بل بعد النقل ومراد الشارح ههنا بيان معنى لفظ اللفظ فى اصل اللغة فلا نقل اللفظ
فى اللغة الرمى انتهى ولا يخطر ببالك ان من شروط النقل الهجران فى المعنى الاول وهو ليس بموجود ههنا اذ لفظ
اللفظ يستعمل فى المطلق ايضا فكيف يكون ذلك المقيدان معنيين للفظ اللفظ بعد النقل كما يفهم من قول المولى لان
ان هذا الشرط فى النقل الى الاصطلاح وايضا قد تقرر ان النقل لا يكون من اللغة الى اللغة وبما اقول لان مقصود
الشارح ههنا ليس بيان المعانى اللغوية للفظ اللفظ قصداً حتى يتم تعريض الفاضل المحشى عليه بل مقصوده دفع
الايراد الذى قررناه فى الحاشية السابقة بلا فصل من المصنف ويكفى فيه بيان المعنى الواحد اما بيان وجه هذا
المعنى اى المطلق بخصوصه دون واحد من مقيديه فهو الشرافته لكثرة الموارد فتامل وانصف بعين مجانبة التقليد
عن الحق لان الرجال يعرفون ببيان الحق لا الحق ببيان الرجال **قوله** الشئ سواء كان حرفا او غيره **قوله** والكلم
اى الحرف من الفم فهى من هذه المعانى تعميم وتخصيص على سبيل التدريج كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره
الكلمة الخ دليل كون اللفظ بمعنى الرمى المطلق **قال** الشارح قدس سره اى تسميتها اى من الفم وغيره **قوله** المفهوم
من كلام الخ الغرض من هذا العبارة الاشارة الى الاعتراض على الشارح بمنع النقل فى عرف النحاة مستندا بالمفهوم
من كلام الشيخ الرضى **قوله** ثم استعمل آه لا يخفى عليك ان سياق هذا العبارة يحكى على ان استعمال اللفظ لغة فى
الملفوظ به ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز كما يشهد به الوجدان السليم كيف لا ولو كان الملفوظ به معنى
حقيقيا للفظ لكان فى قول الفاضل المحشى وهو الشئ من الفم الخ تصوّر فى معرض التعريض على الشارح بالقصور
وهو بعيد عن شان كل عاقل فضلا من مثل الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** هو المراد ههنا لعدم صحة حمل
اللفظ على الكلمة على تقدير كونه بمعنى التكلم وان خطر ببالك ان الملفوظ به معنى مجازى للفظ كما ثبت آنفا واخذه
فى التعريف شنيع فكيف يكون مرادا ههنا فادفعه بان اخذ المجاز فى التعريف ليس بشنيع مطلقا بل مع عدم القرينة
وههنا وجدت وهى الحمل من البليغ والله اعلم **قوله** فعلى هذا اى على المفهوم من كلام الشيخ الرضى **قوله** لا يكون
فيه نقل لا فى اللغة ولا فى عرف النحاة فلا وجه للتخصيص بالثانى الواقع فى كلام الفاضل المدقق اما الاول فلما
تقرر من ان درجة المنقول تكون احط من درجة المنقول عنه لا مساوية معها ولا زائدة عليها ولو وجد نقل اللفظ
من المعنى الحقيقى الى المعنى اللغوى الآخر كانت درجتهما مساوية وهو خلاف ما تقرر واما الثانى فلعدم الحاجة اليه
لان كلما هو داخل فى ما يتلفظ به الانسان الخ فهو داخل فى الملفوظ به الذى يستعمل اللفظ فيه لغة فاى حاجة
الى النقل ان قيل ان وجه التخصيص بالثانى ان المقصود من هذا القول منع النقل المثبت فى كلام الشارح واما منع
النقل فى عرف النحاة قلنا ان منع ذلك النقل يثبت بمنع المطلق بالطريق الاولى فلا حاجة الى التخصيص والنقل

قوله لا يقال آه اثبات للمقدمة الممنوعة وحاصله ان نقل اللفظ في عرف النحاة موجود وعند ايكا انه لو لم ينقل الى
ما يتلفظ لخرج المنوى عن تعريف الكلمة لانه ليس بملفوظ به لغة لان الملفوظ به في اللغة هو الملفوظ به الحقيقي و
المنوى داخل في الكلمة اتفاقا فيكون خروجه منها خلاف المجمع عليه فيكون باطلا فيحتاج الى النقل قوله لانا نقول آه
حاصله ان كان في ما يتلفظ به الانسان تعميما من الحقيقي والحكمي به يدخل المنوى كذلك في الملفوظ به تعميم من الحقيقي
والحكمي وبه يدخل المنوى فهما سيان في الدخول على تقدير وعدمه على تقدير آخر فاى حاجة الى النقل قال مولانا الحكيم
نور الله مرقده الرحيم ما حاصله ان ارادة العام من الملفوظ به اما على تقدير المجاز او على تقدير النقل لا سبيل الى الاول لان
اخذ المجاز في التعريفات شنيع وقبيح فتعين الثاني فثبت القول بالنقل الممنوع واجاب عن هذا الفاضل المدقق قدس
الله روحه بما حاصله لا نختار الشق الاول والشناعة عند عدم وجود القرينة وهي موجودة ههنا وهو اتفاق
على ان المنوى كلمة ويختلج بالبال بان الملفوظ به كان معنى مجازيا للفظ اللفظ كما مر سابقا واذا كان ارادة العام منه
بطريق المجاز كما فهم من قول هذا الفاضل المدقق كان للمجاز مجاز وهو خلاف ما تقرر عند الكل ويمكن ان يجاب عن هذا
الاحتمال بما يخطر بالبال ايضا من انه لا يكون للمجاز مجاز اذا لم يكن الاول مشهورا بمنزلة الحقيقة واما اذا كان
مشهورا فيكون له مجاز كما ترى في الصلوة المنسوبة الى الله تعالى لانه بمعنى الرحمة مجاز لان الصلوة في الاصل الدعاء
ثم صارت الرحمة مجازا من الاحسان هذا ما يختلج في ذهن القاصر في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله
المراد باللفظ اى باللفظ الذى هو بمعنى الملفوظ به قوله قطعا اى ملفوظا به قوله ولعل الخ اشارة الى جواب منع
باثبات المقدمة الممنوعة بان اللفظ اذا ذكر في محاورات النحاة لم يفهم منه في عرفهم الا المعنى الشامل للملفوظ به
الحقيقي والحكمي دون غيره وهل هذا الا معنى النقل فوجد النقل في اللفظ فلذا قال الشارح ثم نقل الخ قوله النقل
اى نقل اللفظ في عرف النحاة لانه هو المتنازع قوله النحاة اشارة الى ان اهل اللغة اذا ذكروا اللفظ في محاوراتهم فهم
منه هذا المعنى اى المعنى الشامل والآخر ايضا فلا يوجد النقل في اصطلاحهم كما لا يخفى ووجه عدم الصحة قد
ذكر سابقا قال الشارح قد سمع ابتداء منصوب على انه مفعول مطلق لنقل فان قلت ان هو اشتراك المنصوب
اشتمال معنى الفعل عليه هذا ههنا ليس بموجود كما هو الظاهر فكيف ينصب قلت انه مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموضوع فالمحذوف وهو النقل والاشتمال عليه موجود ثم يأول بالمنسوب وبالمشتق ليصح توصيف النقل به
وهذه المعاملة مثل المعاملة في قول المصنف وقد يحذف جوازا وغير ذلك قوله فيكون الخ الضمير راجع الى
التسمية المفهومة من النقل المفهوم من قول الشارح ثم نقل اما اللازم الثاني فظاهر واما اللازم الاول فلان اللفظ
اذا نقل من معنى الى معنى آخر يكون المعنى الآخر مسمى به كما ان المعنى الاول مسمى به اولا وبهذا اندفع ما يخطر بالبال
من ان ضمير يكون ما الذى يكون راجعا الى الابتداء او الى النقل لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا سبيل الى الثاني لان
التسمية ليست بنفسه النقل والله اعلم قوله من قبيل آه اى من جملة تسمية الخ فلا يرد ما يفهم قوله تسمية
المسبب الخ لان الرمى المطلق باعتبار بعض الافراد الذى هو التلفظ سبب لحصول ما يتلفظ به باعتبار بعض افراده

وهو الحقیقی فان قلت ان السبب لحصول ما یتلفظ به الخ لیس الا التلفظ وهو فرد من افراد الرمی المطلق ولا یستند احکام الافراد للشیء المطلق المأخوذ ههنا بل الی مطلق الشیء الغیر المأخوذ ههنا کما تقرر فکیف یستند النسبة الی الرمی المطلق حتی یکون من قبیل تسمیة المسبب باسم السبب قلنا ان هذا تدقیق فلسفی غیر معتبر عند الادباء بل عندهم الشیء المطلق والاخر الشیء سیان فی استناد احکام الافراد الیهما ومن اجل عدم اعتبار التدقیق الفلسفی عند الادباء صارت اقسام الدلالة عندهم اربعة والا فاقسام الدلالة خمسة کما هو المثبت فی مقره ولا یخفی فی قلق ما فی حاشیة مولانا عبد الحکیم نور الله مرقده الرحیم ههنا لان التلفظ لیس بمنقول عنه حتی یحتاج الی اثبات سببیة الآن یقال ان اثبات سببیة اثبات سببیة مطلقة الذی هو الرمی المطلق کما ثبت فی الکتاب هذا ما یخطر فی الفؤاد والله اعلم بحقیقة المراد **قوله** او من قبیل اطلاق الرمی المطلق متعلق بکسر اللام وهو ما یتلفظ به باعتبار بعض افراده وهو الحقیقی لان المراد من التعلق فی عرفهم تعلق الفعل او شبهه بغیر الفاعل وهو ههنا موجود لان الرمی مصدر وهو شبه الفعل وما یتلفظ مفعول به وتعلق المصدر بالمفعول امر ثبت وههنا سوال وجواب علی طبق ما مر فتامل قال الفاضل المدقق ادام الله فیوضه ما حاصله ان من المتقرر فیما بینهم ان المفعول شرط للمصدر المتعدی وهو مشروط به فیکون من قبیل تسمیة الشرط باعتبار بعض افراده باسم المشروط ایضا اذ ا اختلفا جهة التوقف لان المفعول من حیث التحقق مسبب عن المصدر ههنا ومن حیث الذات شرط لم یثبت الدور لانه توقف کل واحد من الشیئین علی الآخر من جهته ولمة وههنا ایضا سوال الجواب علی طبق ما مر فتامل ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** فلیس فیه آه بخلاف الوجه الثانی فان فیه نقلا من اللفظ الی الملفوظ ومنه الی ما یتلفظ ولا یخفی ان استعمال اللفظ فی الملفوظ لیس الا بطریق المجاز کما یعلم من عبارة الشارح او بعد جعله الخ لانه لو کان بطریق النقل لکان المناسب له ان یقول او بعد نقله الی الملفوظ فالوجهان سیان فی عدم مؤنة تعدد النقل فیهما فان قلت انه اذا کان استعمال اللفظ فی الملفوظ بطریق المجاز فکیف یصح النقل الثانی لان المعنی المجازی غیر قابل لان یکون منقولا عنه قلت اذا اشتهر المعنی المجازی فیصح النقل عنه کما یصح المجاز منه فیکفی الاشتهار لان المقام ظنی فیکفی فیه الاحتمال واذا کان من المتقرر ان النقل لا یکون طاریا الا علی اللغة فکیف یصح القول بان اللفظ نقل اصطلاحیا من المعنی المصدری الی الملفوظ ونقل اصطلاحیا منه الی ما یتلفظ لانه علی هذا یکون النقل الثانی واردا علی الاصطلاح لان احتمال کون الملفوظ معنی لغویا یوجب النقل من اللغة الی اللغة وهو خلاف ما ثبت فی مقره من کل ما نقل فنقله عن ینعقد علیه الاتامل الآن یراد من النقل المعنی اللغوی فتامل فان الحق احق بالقبول وان لم یساعده قول الفحول **قال** الشارح قدس سره او بعد الخ ای بعد جعل الملفوظ الذی هو بمعنی المرمی باللفظ الذی هو بمعنی الرمی اولا ثم بما یتلفظ به الخ باللفظ والتسمیة الاولی من قبیل تسمیة المسبب باسم السبب ومن قبیل تسمیة المتعلق باسم المتعلق او من قبیل تسمیة الشرط باسم المشروط **قوله** فیکون الخ ای فیکون تسمیة ما یتلفظ به الخ باللفظ من قبیل تسمیة الخاص باسم العام والمراد من العام والخاص العام والخاص من وجه لان بین الملفوظ الذی هو بمعنی المرمی وبین ما یتلفظ به الخ عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع اللفظ الحقیقی کزید ومادة افتراق الاول عن الثانی النواة الملقاة من الفم او غیره ومادة

افتراق الثانی من الاول اللفظ الحکمی ای المنوی قولہ وھذا اقرب آہ ای تسمیۃ الخاص باسم العام اقرب من تسمیۃ السبب باسم السبب او المتعلق باسم المتعلق وکذا من تسمیۃ الشرط باسم المشروط لان المحل الذی ھو مقتضی الاتحاد یوجد بین العام والخاص لا بین الامور الاخر المذکورۃ فعلم ھذا ان بین الاولین علاقۃ لیست فی کل واحد من الاخریین وھی علاقۃ الاتحاد من وجہ فلذا تکون ھذہ العلاقۃ اقرب فیکون لکل واحد من الاحتمالین وجہ ترجیح ومرجوحیۃ اما وجہ الترجیح فی الاول فھو عدم تعدد النقل واما وجہ مرجوحیتہ فھو بعد العلاقۃ واما وجہ الترجیح فی الثانی فھو قرب العلاقۃ واما وجہ مرجوحیتہ فھو تعدد النقل واللہ اعلم قولہ بمعنی الرمی الباء للتلبس ای اللفظ المتلبس بمعنی الرمی من الفم وبمعنی التکلم تلبس الموضوع بالموضوع لہ ولا وجہ لتفسیر الفاضل المدقق ھھنا بقولہ ای معنی اللفظ المتلبس بمعنی الرمی من الفم وبمعنی التکلم تلبس الموضوع بالموضوع لہ انتھی لان معنی اللفظ لیس بموضوع بل الموضوع ھو اللفظ واللہ اعلم قولہ ابتداء او بواسطۃ والعلاقات فی الاحتمال الاول من کلا المعنیین وفی الثانی منھما ھی العلاقات المذکورۃ سابقا فی الکتاب والحاشیۃ الا ان فی الاحتمال الثانی من المعنی الثانی المراد من العام والخاص العام والخاص مطلقا لان التکلم باخص مطلقا مما یتلفظ بہ الخ لشمولہ المنوی بخلافہ فیکون التسمیۃ علی ھذا من قبیل تسمیۃ العام المطلق باسم الخاص المطلق فتدبر حتی ینکشف لک الامر قولہ التلفظ کلفظ اعلم ان فیما بین القوم عدۃ مقدمات تلقاھا المحققون بالقبول احدھا ان معرفۃ المعرَّف بفتح الراء موقوف علی معرفۃ المعرِّف بکسرھا وثانیھا ان معرفۃ المعرِّف موقوف علی معرفۃ اجزائہ ان کان لہ اجزاء وثالثھا ان معرفۃ المزید موقوف علی معرفۃ المجرد ورابعھا ان الموقوف علی موقوف الشیء موقوف علی ذلک الشیء وان کان بوسائط کثیرۃ وخامسھا ان معرفۃ المشتقات موقوف علی معرفۃ المبادی واذا انتقشت ھذہ المقدمات علی صفحۃ الخاطر فاستمع لما یلقی الیک من ان عبارۃ الفاضل المحشی ھذہ دفع ما یرد فی ھذا المقام من انہ لا یصح نقل اللفظ الی ما یتلفظ بہ الخ لانہ مستلزم للدور وھو محال کما تقرر فالمستلزم لہ ایضا یکون محالا کما ثبت ایضا فی مقرہ ووجہ الاستلزام ان معرفۃ اللفظ علی ھذا یکون موقوفا علی معرفۃ ما یتلفظ الخ ومعرفتہ موقوف علی معرفۃ اجزائہ ومنھا یتلفظ ومعرفتہ موقوف علی معرفۃ التلفظ ومعرفتہ موقوف علی معرفۃ اللفظ فتوقف معرفۃ اللفظ علی اللفظ وعلی ھذا الا الدور وحاصل الدفع انا نسلم المقدمات کلھا لکن نقول التلفظ مزید اللفظ بالمعنی اللغوی الخاص اعنی کلفظ لا الاصطلاحی فمعرفۃ اللفظ یکون موقوفا علی اللفظ بالمعنی اللغوی والموقوف علی التلفظ ھو اللفظ بالمعنی الاصطلاحی فلا یحصل الدور لتغایر الموقوف

والمادة في حيزها والله اعلم **قوله** والباء للتعدية دفع ما يتوهم من ان الباء في ما يتلفظ به ان كانت للسببية فيكون اظهار ما في الضمير لفظا لانه السبب للتلفظ وان كانت للآلة فيلزم ان يكون اللسان لفظا لانه الآلة للتلفظ وان كانت للمصاحبة فيلزم ان يكون تحريك اللسان مثلا لفظا لانه يصاحب التلفظ وكل من هذه الامور ليس بلفظ فلا يكون تعريف اللفظ مانعا عن دخول الاغيار ولا جامعا لافراد المعرف وحاصل الدفع ان الباء للتعدية ليست للسببية ولا للمصاحبة ولا للآلة فلا يلزم المحذور كما لا يخفى على من له وجدان سليم وفهم مستقيم اعلم ان التعدية معنيين احدهما جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله وثانيهما ايصال الفعل الى معموله بتوسط حرف الجر والمراد ههنا الثاني **قوله** وليس فيه الخ ان قيل لا حاجة الى هذه العبارة لانه علم مفاده مما سبق يعني التلفظ كفتي قلنا ان فيه تصريحا بما علم ضمنا وهو شائع فيما بينهم لنكتة وهي رعاية طبائع المستفيدين لان الذكي يعلم ما سبق والمتوسط يعلم من هذه العبارة والغبي يعلم من قوله لان التلفظ الخ واسما علم **قوله** دور وهو توقف الشيء على نفسه اما بواسطة او لا كما اذا توقف أ على ب و ب على أ وهو الدور المصرح او بوسائط كما اذا توقف أ على ب و ب على ج و ج على أ وهو الدور المضمر وقد هذا القدر كاف في هذا المقام **قوله** الذي هو الخ يخطر بالبال ان المعلوم مما سبق ومن كتب اللغة عدم وجدان هذا المعنى للفظ اللغة فكيف قال الفاضل المحشي الذي هو الكلام او الحرف الا ان يقال ان هذه العبارة من قبيل اقامة الشرط مقام المشروط يعني ان التكلم معنى لغوي للفظ وهو واقع على الكلام والحرف فهو مفعوله وللمفعول شرط المصدر كما تقرر فاقام الفاضل المحشي للمفعول مقام المصدر والله اعلم **قوله** اعلم انه الخ الغرض من هذه العبارة ان تعريف المصنف على مذهب من قال ان الحركة الاعرابية من الكلمة كالرضي ومن تبعه صحيح واما على مذهب من لم يعدها منها فغير صحيح لعدم كونه مانعا عن دخول الغير وهو الحركة الاعرابية وذهن القاصر يحكم على ان الامر بالعكس لانه لما اعتبر في التلفظ التعلق بالكلام او الحرف فيخرج بقيد اللفظ عن تعريف الكلمة ما ليس بكلام وحرف كالحركة الاعرابية فلا يكون التعريف جامعا لافراده لخروج الحركة الاعرابية والجواب الآتي من الفاضل المحشي ليس جيد كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى **قوله** اختلفوا آه ومنشاء هذا الاختلاف في الخلاف آخر وهو اعتبار وضع الحركة الاعرابية للفاعلية والمفعولية والاضافة وعدمه فمن ذهب الى الاول كالرضي ومن تبعه ذهب الى انها من الكلمة ومن ذهب الى الثاني وقال ان الموضوع للفاعلية مثلا هو اللفظ الموصوف بالحركة الاعرابية لا هي فذهب الى انها ليست من الكلمة لعدم الوضع فيها المأخوذ في تعريف الكلمة **قوله** في ان الحركة في العبارة تحذف والتقدير في اختيار احد شقي ان الحركة الخ والمراد ان احد جانبي المختلف فيه اذا كان هذا الترديد فاي الجانب الآخر **قوله** الكلمة

الخ حاصل الاشکال ان هذا التعریف علی هذا المذهب غیر مانع من دخول الغیر لانه یدخل فی الحرکة
الاعرابیة لکونها لفظا وضع لمعنی مفرد مع انها لیست بکلمة علی هذا المذهب وآورد بعضهم ان ورود هذا
الاشکال مشکل لان صاحب هذا المذهب لا یسلم الوضع فی الحرکة الاعرابیة کما علم مما سبق فکیف یصدق
التعریف علیها ویمکن ان یجاب بان المراد من الوضع للمعنی المأخوذ فی تعریف الکلمة اعم من ان یکون وضعه
او وضع موصوفه والثانی متحقق فی الحرکة الاعرابیة کما یعم الوضع المأخوذ فی تعریف الدلالة المطابقیة من
وضع جملة بعینه او وضع اجزائه لاجزائه بحیث یطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنی لیدخل دلالة المرکب
فی المطابقة او یجاب بان ورود الاشکال مبنی علی شهرة الامر بینهم ان وضع الحرکة الاعرابیة للمعانی امر
مشهور فیما بینهم فبالنظر الی هذه الشهرة اورد الفاضل المحشی الاشکال والله اعلم بحقیقة الحال **قوله** قد
یجیب الخ حاصل الجواب ان التعریف غیر صادق علی الحرکة الاعرابیة لخروجها بقید اللفظ لانه لا بد فیه
من التعلق بالکلام او الحرف والحرکة لیست شیئا منها **قوله** وفیه بحث آه حاصل البحث ان خروج الحرکة
الاعرابیة بقید اللفظ ممنوع لان المراد من اللفظ اعم من ان یکون حقیقیا او حکمیا کما یدل علیه قول الشارح
والثانی فیما یشارکه اللفظ الحقیقی فی الاحوال والحرکة الاعرابیة مشارکة له فی الدلالة التی هی حال من
الاحوال فکیف تخرج بقید اللفظ **قوله** اذ کلامه الخ انما قال ظاهرا لان باطن قوله او حکما لا یدخلها لان المراد
من اللفظ الحکمی للشارح لفظ الحقیقی فی احواله المختصة به والدلالة لیست من الاحوال المختصة اللفظ
فی الدوال الاربع او المشارکة له فی الحکم النحوی کالاسناد والمؤکدیة وکونه معطوفا علیه وکونه
ذا حال وغیر ذلک وشیء منها لیس بموجود فی الحرکة الاعرابیة کما هو الظاهر ویخطر بالبال والله
اعلم بحقیقة الحال انه کما لا یدخل باطن **قوله** او حکما کذلک لا یدخل ظاهرا لان الحکمی والحقیقی
من اقسام التلفظ والمعتبر فیه علی الاطلاق التعلق بالکلام او الحرف کما علم من تحقیق الفاضل
المحشی سابقا والحرکة الاعرابیة لیست شیئا منها فخرج عن المقسم فکیف یدخل فی القسم لان قسمه
من المقسوم مستقل لا نعم ان ثبت الاعتبار المذکور فی الحقیقی فقط فیکون بحث الفاضل المحشی
وجه لکنه لم یثبت بعد وهذا هو الموعود سابقا **قوله** انما قیده الخ دفع لما یرد علی الشارح من ان
اخذ قید الانسان فی تعریف اللفظ غیر سدید لانه به یخرج کلمات الله تعالی والملیکة والجن من اللفظ
مع انها منه کما هو المقرر ومعلوم من الشرح ایضا وحاصل الدفع ان ذلک القید لیس للاحتراز بل
للتقریب تصویر اللفظ ای حصول ماهیته علی وجه الاقرب فی الذهن لا لغة الناس بینهم وههنا شک
وهو انه لا حاجة الی هذا الدفع لان الشارح نفسه دفع هذا الوهم بقوله وکلمات الله تعالی آه
وحله ان جواب الشارح علی تقدیر عدم التسلیم یعنی انا لا نسلم ان کلمات الله تعالی والملیکة
والجن لیست مما یتلفظ بها الانسان وجواب الفاضل المحشی علی تقدیر التسلیم یعنی ان سلم عدم کونها

ما يتلفظ به الخ فاقول ان قيد الانسان ليس للاحتراز بل للتقريب او لقول ان جواب الشارح للاعتراض الذي يرد على قيد يتلفظ بان التلفظ مختص بما يخرج من الفم كما قال الرضی فيخرج كلمات الله تعالى لتنزهه عن الفم وجواب الفاضل المحشي للاعتراض الذي منشائه قيد الانسان وتقريره منكور ههنا مذ اما يخطر ببال هذ المستهان لاجل حزم جنود اهل الطغيان **قال** الشارح قدس سره حقيقة اوحكما دفع ما يتوهم من ان المتبادر من التلفظ الحقيقي وحمل التعريفات على ما هو المتبادر منها واجب فيخرج عن اللفظ الضمائر المنوية لعدم التلفظ بها حقيقة وهل هذا الا خلاف المتقرر وحاصل الدفع ان حمل التعريف على المتبادر واجب اذا لم يوجد الصارف والصارف ههنا موجود وهو المخالفة عن المتقرر فيترك على اطلاقه وتعميمه من الحقيقي والحكمي اعلم ان تسمية الملفوظ به الحقيقي بما يتلفظ به الخ بطريق الحقيقة وتسمية الملفوظ به الحكمي بما يتلفظ به الخ بطريق المجاز باعتبار مشاركته في الاحكام والاحوال من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به كتسمية الهيكل المخصوص باسم الاسد بطريق الحقيقة والرجل الشجاع به بطريق المجاز فاورد عليه ان المراد ما يتلفظ الخ اما ما يتلفظ به بطريق الحقيقة او بطريق المجاز او كليهما والاول لا يصح لخروج الملفوظ به الحكمي والثاني لا يصح لخروج الملفوظ به الحقيقي والثالث لا يصح للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان المراد منه ما يصدق عليه هذا المفهوم بطريق عموم المجاز اعم من ان يكون الصدق بطريق الحقيقة كما في الحقيقي او بطريق المجاز كما في الحكمي هذا ما يفهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** اي تلفظا حكميا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان نصب حقيقة اوحكما لا يخلو اما ان يكون بالظرفية او بالحالية او بالمصدرية وكل منها لا يصح اما الاول فلما تقرر من ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا وحقيقة وحكما ليسا بشیء منهما واما الثاني فلان الحالية ههنا لا يكون الا من الانسان او من الضمير الراجع الى ما وهو ضعيف بنظر الى ان الحال لا يكون الا من الفاعل او المفعول وكل منهما لا يصح لان المعتبر في الحال هو صحة حمله على ذي الحال وهو ههنا غير صحيح كما لا يخفى واما الثالث فلعدم وجدان شرط نصبه ههنا وهو اشتمال معنى الفعل على المصدر وحاصل الدفع انا نختار الشق الثالث لكن ليس كل واحد من حقيقة اوحكما مفعولا مطلقا باعتبار نفسه حتى يشترط فيه ذلك الاشتمال بل باعتبار موصوفه وهو ههنا التلفظ فيشترط اشتمال معنى الفعل على هذا الموصوف وهو ههنا موجود لان المعنى يتلفظ مشتمل على معنى التلفظ كما هو الظاهر فلا يرد انه لا يصح توصيف التلفظ بالحقيقة والحكم لان المعتبر بين الموصوف والصفة هو صحة الحمل وهو ههنا غير موجود كما هو الظاهر اول الفاضل المحشي الحكم بالحكمي هذا ولكنه يظهر لي وجه تخصيص هذه الحاشية بقوله اوحكما والحال ان اللازم على الفاضل المحشي الاشارة الى تاويل حقيقة اوحكما كليهما او الاشارة الى التأويل في الاول اكتفاء عن الثاني به لان الاكتفاء عن

اللفظ شیئ فی الثانی بنکرة فی الاول شائع بخلاف العکس **قوله** حقیقة ای بطریق الحقیقة **قوله**
فی الاحوال کالاسناد الیه والمؤکدیة وکونه معطوفا علیه وکونه ذا الحال وغیر ذلک **قال**
الشارح قدس سره مهملا کان او موضوعا دفع ما یرد علی المصنف من انه لا حاجة الی قید
الوضع فی تعریف الکلمة لانه یجوز ان یکون المراد من اللفظ هو اللفظ الموضوع وحاصل الدفع
ان المراد من اللفظ مطلق لان الشیئ اذا ذکر مطلقا فقد یتراءى علی اطلاقه کما تقرر فی علم
الاصول وانما قدم المهمل علی الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع فی الکلمة لان المقصود
من التعمیم ههنا ادخال المهمل فی اللفظ اذ لا تردد فی ادخال الموضوع فیه فذکره اهم ولتقدیم مرتبة
الاهمال علی الوضع لان اللفظ اولا یکون غیر موضوع ثم یوضع لمعنی هذا ما قاله مولانا عصمت الله **قوله**
قال قدس سره الخ غرض الفاضل المحشی من نقل هذه الحاشیة رفع الاعتراض الوارد علی آخرها کما سیظهر
ان شاء الله تعالی واما غرض الشارح قدس سره منها فبیان وجه العدول عن العبارة المشهورة وهو مهملا
کان او مستعملا **قوله** ولا یلزم الخ لان اللفظ الذی وضع لمعنی ولم یستعمل فیه لیس بمهمل کما هو [illegible]
ولا بمستعمل لان معناه هو المستعمل بالفعل او الاستعمال بالفعل لیس بموجود فیه کما هو المفروض **قال**
الفاضل المدقق فی بیان الاستحالة الثانی فی لزوم الواسطة فلم یکن هذا التقسیم مثل التقسیمین الاخیرین
فی الانحصار انتهی اقول وبالله التوفیق فی بیان الاستحالة انه یلزم خروج هذا اللفظ عن الکلمة لانه
وان دخل فی اللفظ بالتعمیم الاول لکنه یخرج عنه بالتعمیم الثانی لان المراد من الاستعمال لیس
استعمال اللفظ بل استعماله فی المعنی وهو خلاف المفروض واذا خرج عن اللفظ فکیف یدخل فی الکلمة
لان اللفظ جنسها واذا خرج الشیئ عن الجنس ولا یدخل فی النوع کما تقرر مع ان ذلک اللفظ من
الکلمة کما یشعر به اشتراط المصنف الوضع فی تعریف الکلمة لا الاستعمال والله اعلم **قوله** فقوله الخ ثم
الی دفع ما یرد علی قول الشارح فی الحاشیة قبل ان یستعمل من ان الاستعمال اما بمعنی کاربردن
کما قال به الفاضل المدقق او جعل اللفظ معمولا وتعیینا للمعنی کما قال به الفاضل الکوهستانی
وکل منهما لا یصح ههنا اما الاول فلمعنی لفظ ما بکاربردن لفظ فی ارادة المعنی منه بل وضع له سواء اراد
منه او لا ایضا بکاربردن لفظ فیلزم الکذب فی معنی العبارة کما لا یخفی وعدم الواسطة لان هذا اللفظ
ایضا مستعمل لانه بکاربرده شده ولا خفاء فی صدق هذا المفهوم علی هذا اللفظ واما الثانی فلان
الاستعمال بهذا المعنی عین الوضع فیلزم الاستحالتان المذکورتان سابقا من الکذب فی معنی العبارة
وعدم الواسطة کما لا یخفی وحاصل الدفع ان الاستعمال ههنا بالمعنی الثالث وهو اطلاق اللفظ
وارادة المعنی منه فلا یلزم الکذب وعدم الواسطة هذا ما یفهم من حاشیة الفاضل المدقق
والفاضل الکوهستانی هذا هو الموعود سابقا والله اعلم **قوله** فالمستعمل فی عباراتهم الخ

الفاء فمهملة وهذا بيان ارادة الموضوع من المستعمل يعنى ان المراد بالمستعمل فى كلامهم ما يصح
استعماله على طريق المجاز المرسل بعلاقة الشرطية لان صحة الاستعمال شرط الاستعمال بالفعل او
بعلاقة الاول والرجوع كما فى من قتل قتيلا فله سلبه لان صحة الاستعمال تؤول وترجع الى الاستعمال
بالفعل **قوله** ما يصح استعماله ان قلت يلزم التدافع بين كلام الشارح فى الحاشية وكلام الفاضل المحشى
لان الشارح قال ان المراد بالمستعمل الموضوع والفاضل المحشى قال ان المراد ما يصح استعماله قلت
لا تدافع لان مراد الشارح بارادة الموضوع من المستعمل ما يتناول ارادة ما يساويه وتساوى
ما يصح استعماله للموضوع معلوم هذا يفهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** تسمية العام الخ
اى العام من وجه وهو الموضوع باسم الخاص من وجه وهو المستعمل ان كان المراد من الوضع
الوضع الشخصى لانه على هذا يكون بين الموضوع والمستعمل عموما من وجه مادة الاجتماع
اللفظ الموضوع الذى اطلق واريد منه المعنى ومادة الافتراق من جانب الموضوع اللفظ الذى
وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ومادة الافتراق من جانب المستعمل اللفظ الذى استعمل فى المعنى
المجازى لعدم تحقق الوضع الشخصى فيه او مطلقا ان كان المراد من الوضع اعم من ان يكون
شخصيا او نوعيا لانه على هذا يكون النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا لعدم افتراق المستعمل
من الموضوع كما لا يخفى هذا ما عن لى وقت المطالعة الآن قلت ان تسمية العام باسم الخاص
ليست بموجودة ههنا لان المستعمل ليس باسم الموضوع كما هو الظاهر قلت ان المراد
بالتسمية ههنا اطلاق الاسم لا وضع الاسم هذا ما يفهم من قول الفاضل المدقق **قال الشارح**
قدس سره مفردا كان او مركبا دفع ما يرد على المصنف من انه لا حاجة الى قيد الافراد فى التعريف
الكلمة لخروج ما يخرج به بقيد الافراد لان الظاهر منه المفرد وحاصل الدفع ان الشئ قد يذكر
ويراد منه مطلقا على ما تقرر فى علم الاصول فبناء على هذا اريد من اللفظ مطلقه اى سواء
كان مفردا او مركبا اعلم ان كلمة او فى تعريف اللفظ للتعميم لا للشك فلا يرد ما يرد فافهم **قوله**
قيل انما الغرض صاحب هذا القول دفع ما يرد على الشارح من انه لا يصح اطلاق اللفظ
على المركب من حرفين او احرف والمركب من الكلمتين او الكلمات بل يصدق على الذى لا جزء له كهمزة
الاستفهام لان اللفظ اسم جنس وقع منكرا مفردا واسم الجنس اذا وقع منكرا مفردا موضوع
للواحد من جنسه وهو ليس الا الذى لا جزء له لان الذى له جزءان او اكثر آحاد لا واحد كما
هو الظاهر فلا يصدق الا عليه وحاصل الدفع ان اللفظ مصدر ولا فرق بين الواحد والكثير
فيه لانه موضوع للحدث المطلق فكما يصدق على الذى لا جزء له كذلك يصدق على الذى له
جزءان او اكثر واما غرض المحشى من نقل هذا القول فهو الاشارة الى تمريضه وجرحه

فالعام مطلقا هو الموضوع والخاص مطلقا هو المستعمل منه

قوله المراد من الجميع المذكور فى قول الفاضل المحشى جميع اللغوى والعبارة بخلاف المعطوف ۱۲

الاول ما قال الفاضل المدقق والفاضل الكوهستانى ايضا قال بعضهم وحاصله انه يعلم من قول
هذا القائل ان المعنى المصدرى للفظ مراد ههنا وملحوظ مع ان الامر ليس كذلك لان اللفظ
ههنا بالمعنى المصطلح وهو ما يتلفظ به الانسان الخ ولا خفاء فى استواء صدق هذا المفهوم
على المفرد والمركب فلا حاجة الى لحاظ المعنى المصدرى اقول وبالله التوفيق انه لا يعلم من
قول هذا القائل ان المعنى المصدرى للفظ مراد ههنا بل يعلم منه خلافه لانه قال فى الاصل
وجوابه جواب على تقدير التسليم يعنى لا نسلم اولا ان اللفظ ههنا اسم الجنس لانه ههنا
ما يتلفظ به الخ وهو ليس باسم جنس ولا خفاء فى صدق ما يتلفظ به الخ على المركب وان
سلم فنقول ان اللفظ فى الاصل مصدر والواحد والكثير فى المصدر مستويان الثانى
ما قاله الفاضل مولانا نور الحق من ان الجنس الواقع فى التعريف يخرج عن معنى الوحدة
فلا اشكال فكانه اشار الى هذا بقوله قيل انتهى ويخطر بالبال ان هذا الكلام جواب
عن اصل الاعتراض لا بيان خدشة فى قول ذلك القائل حتى يعرض به كما لا يخفى الثالث
ما سنح به خاطرى وهو انه اذا اخذ المعنى المصدرى وان كان على سبيل الفرض والتسليم
فلا يصح اطلاقه لا على الذى لا جزء له ولا على الذى له جزءان او اكثر لان حمل المعانى
المصدرية على الذوات غير متعارف عندهم فتامل لعل الحق لا يتجاوز عنه وتظهر فى فوائد
هذه التسمية لاجل هزم جنود اهل الطغيان جواب آخر عن اصل الاعتراض وهو ان اللفظ
من المشترك فى الكل انه كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين من افراده
فمجموع الحرفين او الحروف او الكلمتين او الكلمات لفظ كما ان الحرف الواحد لفظ والتفتيش فى هذا
المتفرع مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه
من مزال الاقدام قوله اى الملفوظ الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
وهو كزيد وضرب للممثل له وهو اللفظ لان المعتبر فى المثال صدق الممثل له عليه لكونه
من افراده والصدق ههنا منتف لان اللفظ مصدر وحمل المصادر على الذوات غير متعارف
وحاصل الدفع ان اللفظ ههنا ليس بالمعنى المصدرى بل بمعنى الملفوظ ولا خفاء فى
صدقه لكونه مشتقا وهكذا المراد من اللفظ الحكمى الملفوظ به الحكمى لاجل دفع هذا التوهم
ولا امرى وجها قويا لما قاله مولانا عبد الحكيم وتبع لمضمونه الفاضل الكوهستانى
حيث قال فسر بذلك ليصح مقابلته بالحكمى والا فكلاهما لفظ حقيقى لكونهما فردين له انتهى
لانه مخالف لصريح كلام الشارح قدس سره حيث قال فكان لفظا حكما لا حقيقة واما
قوله لكونهما الخ فايضا مما لا يصح لان الافراد على قسمين متعارفة وغير متعارفة والحمل فى

الکل والمقسم انما یکون بحسب الحقیقة علی الافراد المتعارفة واما علی الافراد الغیر المتعارفة فلا کما لا یخفی علی من له ادنی مهارة فی علم المیزان آلا ان یقال ان ههنا امران اللفظ والملفوظ والمنوی لفظ حقیقة ملفوظ حکما والظاهر لفظ وملفوظ حقیقة کما هو المتقرر عند النحاة ولفظا فی قول الشارح فکان لفظا حکما بمعنی ملفوظ فالمعنی فکان ملفوظا حکما لا حقیقة فلا مخالفة والله اعلم **قال الشارح** قدس سره کزید وضرب یرد ههنا ان المناسب للشارح ان یذکر مثال الحرف ایضا او یکتفی علی المثال الواحد قیل فی الجواب ترک مثال الحرف اکتفاء بالکاف والواو فی کزید وضرب ولا یخفی بعد هذا الجواب لان ذکر الکاف والواو لیس بعنوان التمثیل فکیف یفهم منه مثال الحرف واجاب عن اصل الاعتراض مولانا عصمت الله بقوله ویمکن ان یقال لیس مقصوده ذکر جمیع اقسام الکلمة حتی یجب علیه ان یذکر مثال الحرف ایضا بل المراد ان یذکر مثال اللفظ الحقیقی والحکمی انتهی ولا یخفی بعده ایضا لانه لما لم یکن مقصوده ذکر جمیع الاقسام فالمناسب الاکتفاء بالواحد اقول وبالله التوفیق ان المقصود للشارح قدس سره تمثیل اللفظ الحقیقی الذی یکون عمدة فی الکلام بالاصالة والحرف لا یقع عمدة فیه لا مسندا ولا مسندا الیه کما هو المتقرر فلذا لم یذکر مثاله والله اعلم بالصواب **قال الشارح** قدس سره اذ لیس من مقولة الخ هذا اسم المعطوف علیه وهو قوله واجروا علیه الخ تعلیل لکون المنوی لفظا غیر حقیقی وکونه لفظا حکمیا اعلم ان المدعی ههنا مرکب من جزئین احدهما المنوی لیس لفظا حقیقیا وثانیهما انه لفظ حکمی والی اثبات الاول اشار بقوله اذ لیس الخ بطریق الشکل الثانی الذی لا یشترط فیه ایجاب الصغری بل اختلاف المقدمتین فی الکیف وکلیة الکبری وتقریره لیس المنوی من مقولة الحرف والصوت وکل لفظ حقیقی من مقولتها فینتج لیس المنوی بلفظ حقیقی وهل هذا الا الجزء الاول ویمکن اثباته بطریق الشکل الاول بالتزام جعل هذه القضیة موجبة سالبة المحمول وتقدیر الموضوع فی عبارة الشارح هکذا المنوی لیس من مقولة الحرف والصوت وکلما لیس من مقولتها لا یکون لفظا حقیقیا فالمنوی لا یکون لفظا حقیقیا والی الجزء الثانی اشار بقوله واجروا الخ بطریق الشکل الاول الذی یشترط فیه ایجاب الصغری وکلیة الکبری وتقریره ان المنوی اجروا علیه احکام اللفظ وکلما اجروا علیه احکام اللفظ فهو لفظ حکمی فکان المنوی لفظا حکمیا وهل هذا الا الجزء الثانی وعلیک باثبات المقدمات فی الشکلین ان خفیت علیک **قوله** الذی هو اشارة الی دفع ما یتوهم من ان الصوت

ویعلم منه ان [illegible] مقولة الحرف والصوت مأخوذ فی محمول الصغری وموضوع الکبری [illegible]

ان الصوت والحرف متحدان فما الفائدة في ذكر الاول بعد الثاني وحاصل الدفع انا لا نسلم الاتحاد الصوت اعم ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم وفي اللفظ الحكمي لا بد من نفيهما ان قلت لم لم يكتف الشارح قدس سره بنفي الصوت فقط مع انه يوافق المقصود لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قلت ان اسلوب الشارح مفيد للمبالغة لان نفي الاعم بعد نفي الاخص يفيد المبالغة كما تقرر فلاجل افادة تلك المبالغة سلك الشارح ذلك الاسلوب **قوله** اعم من الخ اعلم اولا ان المراد من العموم العموم المقيد بقيد الاطلاق اعني العموم المطلق لا المقيد بقيد من وجه اعني العموم من وجه ولا الاعم من قيد الاطلاق ومن قيد من وجه اعني مطلق العموم من الشقين الاخيرين اما الاول فلمخالفة الواقع كما لا يخفى واما الثاني فلانه وان كان يصدق باعتبار فرد وهو العموم المطلق لكن يتوهم صدقه باعتبار فرد آخر وهو العموم من وجه وهو مخالف للواقع فلاجل هذا التوهم لا يكون مرادا وثانيا ان المراد من العموم العموم بحسب الصدق والوجود كليهما ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج وبحسب الوجود فقط ان فسر الحرف بكيفية عارضة للصوت واما الاول فلانه كلما يصدق عليه الحرف وكلما يوجد فيه الحرف يصدق عليه الصوت ويوجد الصوت فيه لكون الصوت جنسا او عرضا عاما للحرف وماخوذا فيه ولا عكس بطريق الكلية اعني لا يلزم ان كلما يصدق عليه الصوت او يوجد الصوت فيه يصدق عليه الحرف او يوجد الحرف فيه الا ترى الى نهيق الحمار مثلا فان الصوت يصدق عليه ويوجد فيه ايضا مع ان الحرف لا يصدق عليه ولا يوجد فيه واما الثاني فلان المراد من الكيفية الكيفية المعتمدة على المخارج العارضة للصوت لا الكيفية مطلقة والكيفية المعتمدة الخ لا توجد بدون الصوت ولا عكس كما في نهيق الحمار مثلا ولا عموم على هذا بحسب الصدق لان الصوت على هذا يكون معروضا للكيفية التي هي الحروف وحمل المعروض غير متعارف بل الامر بالعكس وبما قررنا ظهر انه فاع ما يختلج بالبال من ان العموم بحسب الصدق وبحسب الوجود على التفسير الاول مسلم واما العموم بحسب الوجود على التفسير الثاني فغير مسلم لان الكيفية لازمة للصوت كما هو الظاهر على من له ادنى مسكة وجه الاندفاع تقييد الكيفية بالمعتمدة على المخارج لا منافيت بلازمة للصوت فتامل فان الحق احق بالقبول وان لم يساعده قول الفحول **قوله** ولا ادري الخ هذا انكار عن قول الشارح اذ ليس منه آه في صورة عدم العلم بانه راجح المنوي تحت اللفظ لتا المغنية لا في صورة عدم العلم مطلقا وقوله قال المصنف تائيد له فنعم من الفاضل المحشي من هذه العبارة الرد على

له وقيل عليه ان التشكيك منه متعلقا بالعرف والصوت مرادف والصغرى مسلم الصغرى والكبرى فلا موضوع الكبرى فافهم ١٢ منه بيد وما يرد

له الاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني ١٢ منه

الشارح قدس سرہ وحاصله ان المنوی مندرجة تحت مقولة من المقولات لان المصنف قال فی الایضاح ان المنوی هو المحذوف والمحذوف مندرج تحت المقوله فکذا المنوی لکن اندراجه تحت المقولة المعینة ۰۰ لا ادری فلا وجه لقول الشارح اذ لیس مقولة الحرف والصوت وما یجاب عن قبل الشارح قدس سرہ بان المنوی لا یکون مندرجا تحت المقولة لان المقولات اقسام الموجود الخارجی والمنوی لیس بموجود خارجی فکیف یصح اندراجه تحت واحد منها فغیر سدید لان المذهب التحقیق ان المقولات اقسام الموجود النفس الامری لا الموجود الخارجی کما لا یخفی علی من له مهارة فی العلوم الحکمیة ولا خفاء فی الوجود النفس الامری للمنوی کیف وانه اعتبر تعلق الوضع به والاتصال بالفعل کما قاله مولانا عبد الحکیم وهذان الامران فی المعدوم المعرف من المستبعدات والاکتفاء فی هذا المقام بهذا القدر من الکلام اولی لئلا یخل بالمرام **قوله** قال المصنف آہ فی الایضاح لما کان باب المفعول باعتبار مفعولیته حکمه الحذف من غیر تقیید قیل عند عدم التلفظ به محذوف فی کل موضع ولما کان الفاعل باعتبار فاعلیته حکمه الوجود فعند عدم التلفظ به یحکم بانه موجود الا فالضمیر فی قولک زید ضرب فی الاحتیاج الیه کالضمیر فی قوله تعالی ولکم فیها ما تشتهی الانفس وان کان احدهما فاعلا والآخر مفعولا انتهی اقول وبالله التوفیق ومنه الوصول الی التحقیق ان هذه العبارة داله علی ما قاله المحشی من غیر خفاء بل بطریق صراحة کما لا یخفی علی من تامل فی هذه العبارة ولعل الذی ~~بیّن~~ [سهو] مراد المصنف من هذه العبارة بطریق یوافق کلام القوم علم هذا البیان بطریق الکشف والله اعلم **قال** الشارح قدس سرہ اصلا ای لا بنفسه کزید ولا باعتبار لفظ دال علیه کمعنی زید والواو فی قوله وله یوضع آہ للتعلیل ای لتعلیل ان المنوی لیس من مقولة الحرف والصوت باعتبار لفظ دال علیه وحاصله انه لیس المنوی من مقولة الحرف والصوت باعتبار لفظ دال علیه لانه لم یوضع له لفظ دال علیه وکلما لم یوضع له اللفظ الدال علیه فلا یکون هو من مقولة الحرف والصوت باعتبار اللفظ الدال علیه فالمنوی لا یکون من مقولتهما باعتبار اللفظ الدال علیه وهل هذا الا المطلوب ویرد ههنا انه لا حاجة فی اثبات عدم کون المنوی لفظا حقیقیا الی انتفاء مقولة الحرف والصوت عنه باعتبار اللفظ الدال علیه لان اللفظ الحقیقی یکون من مقولتهما باعتبار نفسه لا باعتبار اللفظ الدال علیه والا لکانت المعانی ایضا الفاظا حقیقیة ثم لا یخفی ولم یبحث هذا من احد الی الآن ویمکن ان یجاب بانا نسلم ان المقصود یتم بالذی قاله المورد لکن الشارح قصد المبالغة فلذا نفی کونه من مقولتهما باعتبار اللفظ الدال علیه هذا ما ظهر لی فی هذا المقال والله اعلم بحقیقة الحال

لـه مولانا عبد الحکیم ۱۲ منه

قوله خاص اشارة الى دفع مایرد علی قول الشارح ولم یوضع له لفظ من ان لفظ الضمیر موضوع له فلا یصح هذا القول وحاصل الدفع ان المراد لیس نفی اللفظ له مطلقا بل نفی اللفظ الخاص به والضمیر لیس خاصا به لوضعه للباب ایضا قال الفاضل المدقق انما قید به لانه وضع له لفظ بوضع عام کلفظ الضمیر انتهی اقول لم یقل الفاضل المحشی بوضع خاص حتی یکون قوله موافقا لقوله **قوله** فکما لا یکون آه فذلکة ونتیجة لقوله الشارح ولما کان عدم کون المنوی من مقولة الحرف والصوت باعتبار نفسه اظهر جعله شبها به والا فالتقدیر فلا یکون الخ **قوله** لکن جعلوا الخ اشارة الی دفع ما یرد ههنا من ان القوم یقولون ان المنوی فی زید ضرب هو وفی اِضْرِبْ انت وفی اَضْرِبُ انا وفی نضرب نحن فان کان مرادهم ان انفس هذه الالفاظ منویة فیرد المنع علی المشبه به وان کان مرادهم ان معان هذه الالفاظ منویة فیرد المنع علی المشبه وحاصل الدفع انا نختار الشق الثانی ولا یرد المنع علی المشبه لان المراد بالعبارة الخاصة العبارة الخاصة بطریق الملکیة وتلک الالفاظ عبارات له بطریق العاریة فلا ورود وههنا شک وهو انه لا حاجة الی هذا الدفع لان الشارح نفسه قد رفع هذا الایراد بقوله وانما عبروا الخ اللهم الا ان یقال ان هذا لینبه علی الغفلته والاغماض والله اعلم **قوله** مثلا هو ای انا ونحن **قوله** کنایة عنه ای تعبیرا بعلاقته المشارکة فی المرفوعیة **قوله** فهو عاریته تفریع علی المقدر ای کنایته عنه بطریق الاستعارة فهو عاریة فلا یرد ما یرد فتامل **قوله** عطف علی الخ اشارة الی دفع مایتوهم من ان قول الشارح واجروا علیه اما ان یکون معطوفا علی قوله وانما عبروا الخ او یکون معطوفا علی قوله ولم یوضع وعلی کلا التقدیرین یکون من تتمة قوله اذ لیس من الخ وهذا القول تعلیل کون المنوی غیر لفظ حقیقی کما سبق کما سبق فیکون قول الشارح واجروا ایضا من تتمته فیبقی تعلیل کون المنوی لفظا حکمیا فلا یصح التفریع الذی بعید هذا وحاصل الدفع انه معطوف علی قول الشارح لیس من الخ فیکون من داخل اذ والمعطوف علیه علة کون المنوی غیر لفظ حقیقی والمعطوف علیه کون المنوی لفظا حکمیا وسبق تقریرهما فتذکر فلا یوجد البقاء المذکور ولا عدم صحة التفریع المذکور فتامل **قوله** والمراد باحکامه الخ اشارة الی دفع ما یرد من ان الدوال الاربع متشارکة مع اللفظ الحقیقی فی الدلالة فتکون الفاظا حکمیة مع انه لم یقل احد بذلک وحاصل الدفع ان المراد من الاحکام الاحکام النحویة بقرینة البحث والدلالة لیست منها فلا تکون تلک الدوال الفاظا حکمیة **قال** الشارح قدس سره فکان لفظا تفریع علی سبیل اللف والنشر الغیر المرتب واختار هذا الطریق اشارة الی ان المقصود الاصلی ههنا اثبات کون المنوی لفظا حکمیا واما نفی کونه لفظا حقیقیا فتبعی او لان یحصل الاتصال بین المتفرع

والمتفرع عليه بقدر الامكان والله اعلم **قال** والمحذوف لفظا انما قال ذلك لئلا يتوهم انه اراد المحذوف فى المنوى **قوله** اذ على تقدير شرط كان يرد على قول الشارح لانه قد يتلفظ به الخ ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى كون المحذوف مطلقا اى اعم من ان يكون محذوفا بالحذف الواجب او الحذف الجائز لفظا حقيقة والا لم يكن المحذوف بالحذف الواجب من الكلمة وهل هذا الا خرق الاجماع والدليل يثبت كون المحذوف بالحذف الجائز لفظا حقيقة لانه مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان واما المحذوف بالحذف الواجب فليس مما يتلفظ به الانسان والا لم يكن محذوفا بالحذف الواجب فلا يكون لفظا حقيقة فلا يكون الدليل مثبتا للمدعى بل لجزئه اشار الفاضل المحشى الى دفعه بقوله اذ على تقدير الخ وحاصل الدفع ان الالف واللام فى قول الشارح الاحيان بدل من المضاف اليه وهو الوجود لكن الوجود اعم من ان يكون على سبيل التحقيق كما فى المحذوف الذى يخرج من كتم العدم الى وطن الوجود او على سبيل التقدير كما فى المحذوف الذى لا يخرج من صفحة الليس الى بقعة الايس والمحذوف بالحذف الواجب وان لم يكن مما يتلفظ به الانسان فى بعض احيان وجوده على سبيل التحقيق لكن مما يتلفظ به الانسان فى بعض احيان وجوده على سبيل التقدير فيكون الدليل مثبتا للمدعى والله اعلم **قوله** وجوده فى الخارج الخ قال مولانا نور الحق وفيه انه لا معنى لوجوده فى الخارج الا التلفظ به فالمعنى قوله على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان الكهم الا ان يراد على تقدير قصد ايجاده فى الخارج انتهى والمراد من وجوده فى الخارج وجوده من عالم البشر اذ على تقدير وجوده فى الخارج لا من عالم البشر لا يتلفظ به الانسان كذا قال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره فى بعض الاحيان يرد ههنا ان لفظ بعض الاحيان مستدرك لان قد التى للتحقيق مع التقليل يفيد معناه ويمكن ان يجاب بان كلمة قد ههنا لمجرد التحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم الله وبلا تحقيق بعض الاحيان بيان لفظة قد ولما لم يكن التقليل مرادا لا فى الفاعل ولا فى المفعول ولا فى الفعل فرثيت الاعراض عن الاجوبة الثلثة التى ذكرت فى حاشية مولانا عبد الحكيم احرى واولى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكلمات الله تعالى الخ لما كان يرد ههنا ان تعريف الكلمة غير جامع لافرادها لان من افرادها كلمات الله تعالى والتعريف لا يصدق عليها لاخذ اللفظ فيه وهو على ما قاله الرضى مختص بما يخرج من الفم[له] والله تعالى منزه عن الفم اشار الشارح الى دفعه بقوله وكلمات الله تعالى الخ وهذا الدفع يقرر بثلثة تقريرات الاول ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون فى كل الاوقات او فى بعضها وتلك الكلمات وان لم تكن متلفظة اى خارجة من الفم فى كل الاوقات لكنها متلفظة فى بعضها وهو اوقات الوصول الى الانسان فيصدق التعريف عليها

[له] لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان والتلفظ مختص بما يخرج من الفم ولكن اللفظ و لا يجاب هنا بان الله تعالى يتكلم به ولا يقال تلفظ الله به ۱۲ منه

والثانی ان المراد من التلفظ اعم من ان یکون بالفعل او ما من شانہ ان یتلفظ بہ الانسان وتلک الکلمات وان لم تکن مما یتلفظ بہا ای مما یخرج من الفم بالفعل لکن من شانہا ان یتلفظ بہا الانسان فان قیل ان کلمات اللہ تعالی لیست من جنس الحروف والاصوات والتلفظ لا یکون بدونہما فکیف یکون من شان تلک الکلمات تلفظ الانسان بہا قلت ھبْ لکن من شان نوعہا التلفظ بہا وھذا القدر کاف او یبنی الکلام علی مذھب الحنابلۃ والکرامیۃ وجوّز بیان ھذین المذھبین والثالث ان المراد من التلفظ اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کما فی المشارک للمتلفظ الحقیقی فی الاحکام والاول وان لم یوجد فی تلک الکلمات لکن الثانی موجود فیہا کما لا یخفی علی الاولی النہی والی ھذہ التقریرات اشار الفاضل المحشی ولما لم یکن فی قول الشارح قدس سرہ قید یدل علی اختیاریتہ لواحد من التقریرات الثلثۃ المذکورۃ بل یحتاج کل واحد منہا الی التقدیر فحمل کلام الشارح علی کل من ھذہ التقریرات اولی اعلم ان ھذا اذا لم یوجد قید فی بعض الاحیان فی نسخۃ الشارح کما انہ غیر موجود فی نسخۃ التی عندی واما اذا وجد کما یعلم من حاشیۃ مولانا عبد الحکیم فیکون قول الشارح حینئذ مشیرا الی اختیاریتہ التقریر الاول فیحتاج حینئذ الی ما قالہ مولانا عبد الحکیم فی ترک تعرض الشارح الی التقریرین الاخرین واللہ اعلم **قولہ** ای فی اللفظ اشارۃ الی رفع ما یتوہم من ان المناسب للشارح ان یقول وکلمات اللہ تعالی داخلۃ فیہا ای فی الکلمۃ لان الاعتراض علی خروج تلک الکلمات من الکلمۃ لا من اللفظ وحاصل الدفع ان منشاء خروج تلک الکلمات من الکلمۃ ھو اللفظ لاختصاصہ بما یخرج من الفم کما سبق فلذا قال الشارح وکلمات اللہ داخلۃ فیہ لا فیہا واللہ اعلم **قولہ** بمقتضی ھذا التعریف ای ما یتلفظ بہ الانسان وھذہ العبارۃ اشارۃ الی دفع ما یتوہم من انہ لا حاجۃ الی التکلفات المذکورۃ فی دفع خروج کلمات اللہ تعالی من الکلمۃ لان اللفظ اذا کان بمعنی ما یتکلم بہ فلا یرد الاعتراض لعدم اختصاص التکلم بما یخرج عن الفم کما ان التلفظ مختص بہ آن قلت ان عدم ورود الاعتراض غیر مسلم لان التکلم مطلقا وان لم تکن مختصۃ بما یخرج من الفم لکن تکلم الانسان مختصۃ بہ کما ھو الظاھر والماخوذ ھہنا ھو الثانی دون الاول قلت لیس المراد من الاعتراض مطلقہ بل الاعتراض الذی یرد بدون قید الانسان وھو فی ما یتلفظ بہ موجود دون ما یتکلم بہ کما لا یخفی وحاصل الدفع ان جواب الشارح علی تعریف اللفظ بما یتلفظ بہ لا مطلقا وھو مختص بما یخرج من الفم فاحتیج الی ما فعلہ الشارح واللہ اعلم **قولہ** لانہا مما یتلفظ بہا وسبق حاصل ھذا فی الحاشیۃ المتعلقۃ بقول وکلمات اللہ وکذا حاصل نظیریہ فلا مفیدا **قولہ** الانسان اورد ھذا لاتمام التعریف لا لان لہ دخلا فی الجواب لان الاعتراض بقید التلفظ فالجواب

بالتصرف فيه بالتعبيات الثلثه والله اعلم **قوله** فی بعض الاحیان وهی احیان الوصول الی الانسان **قوله** وان کانت بالقیاس الخ لا یقال یصدق علیها بالقیاس الیه سبحانه انهما یتلفظ بها الانسان علی تقدیر وجودها من البشر من تلک الحیثیة لانا نقول وجودها من عالم البشر من تلک الحیثیة محال کما لا یخفی والمراد من التقدیر التقدیر الممکن کذا قال الفاضل المدقق **قوله** وعلی هذا القیاس الخ ان قیل کیف یقاس کلمات الملئکة والجن علی کلمات الله تعالی لان الاولین لا یرد الاعتراض علیهما بقید التلفظ لانهما[له] خارجان من الفم بخلاف کلمات الله تعالی قلنا ان المراد بالقیاس هو القیاس فی اجراء الوجوه الثلثة لا فی ورود الاعتراض الذی منشأه قید التلفظ کذا فهم من حاشیة الفاضل المدقق اقول وبالله التوفیق هکذا الحال فی قول الشارح وعلی هذا القیاس کلمات الخ والله اعلم **قوله** لا یقال آه حاصله ان الممکن لما کان مغایرا عن الواجب فالکلمات التی تکون قائمة به ومتلفظة له تکون مغایرة عن الکلمات التی تکون قائمة به تعالی ومتکلمة له تعالی فکیف یصدق علی کلمات الله انها متلفظة فی بعض الاحیان او من شانها ان یتلفظ وحاصل الدفع ان المحل والمکان سیان فی عدم تغایر الحال والتمکن بتغایرهما عند الادباء کما انه لا یختلف المتمکن باختلاف المکان عند الفلاسفة فیصدق علی الکلمات التی تکون متکلمة له تعالی انها متلفظة فی بعض الاحیان او من شانها ان یتلفظ بها اقول وبالله التوفیق اولا ان عدم تغایر کلمات الانسان وکلمات الله تعالی فی حیز الخفاء بل فی حیز الامتناع لتفاوتهما بالحدوث والقدم وکون الاول جنس الحروف والاصوات بخلاف الثانی وغیر ذلک الا ان یقال ان بناء کلام الشارح علی ثبوت القیام لکلمات الله سبحانه تعالی به کما ذهب الیه الحنابلة کما سیعلم من کلام الفاضل المحشی وثانیا انه یعلم من قول الفاضل المحشی قبیل هذا ان عدم صدق التعریف علی الکلمات التی تکون مغیبة الیه سبحانه لا یضر واذا کان الامر کذلک فاین الحاجة الی الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** الاولین قال الفاضل المدقق وجه التخصیص بهما انه لا ورود لهذا الاعتراض علی الوجه الثالث لان ما تکلم به الحق سبحانه ما تلفظ به الانسان حکما انتهی اقول وبالله التوفیق ان التلفظ الحکمی یجئ فیما هو مشارک للملفوظ به الحقیقی فی الاحکام من الاسناد الیه والعطف علیه والتاکید وکونه فاعلا والابدال وغیر ذلک کما قال الفاضل المحشی وتلک الامور ان منتفیة فی الکلمات التی تکون متکلمة له تعالی لما تقرر انه لیس فی الازل الا امر واحد بسیط ینقسم الی الاخبار والامر والنهی والاستفهام والنداء بحسب التعلقات الحادثة کما لا یخفی علی من طالع کتب العقاید فکیف تکون متلفظة حکما الا ان یبنی کلام الشارح علی مذهب الحنابلة

[له] واما تقیید الانسان فیرد لا یرد علیهما فیجاب بالوجوه الثلثة ان کان قید الانسان فی التعریف للاحتراز ولما اذا کان لتعمیم یعم کما قال الفاضل المحشی فلا حاجة الی الجواب ۱۲ منه

والكناية والله اعلم **قوله** ثم لا يخفى الخ فيه اشارة الى التحقيق **قوله** هذا الاعتذار اى

الاحتمال لدخول كلمات الله تعالى في تعريف الكلمة بالتعميمات الثلثة **قوله** اذ اثبت ان آه لما

ذهب اليه الحنابلة لانهم يقولون ان كلمات الله تعالى هي هذه الكلمات المتلوة والالفاظ

المذكورة وكما منعوا جواز قيام الحوادث بذاته تعالى قالوا بقدمها وان كان مخالفا للبداهة

والكرامية لانهم يقولون ان كلام الله تعالى هو المكتوب في صحايفنا والمقرو بالسنتنا وجوّزوا

قيام الحوادث بذاته تعالى وان كان مخالفا للبرهان وللتحقيق مقام آخر ان شئت الاطلاع

عليه فارجع اليه **قوله** ما عليه المحققون من ان القايم بذاته تعالى مدلول هذه الالفاظ

المذكورة بهذا الترتيب وهو قديم وهذه الالفاظ حادثة قايمة بغيره سبحانه وتعالى

وعلى ما ذهب اليه المحققون لا حاجة الى الاحتيال لعدم ورود الاعتراض على القايم

به تعالى لعدم شمول المفسر له لانه مدلول الكلمات لا هي **قوله** او نقض الخ فيكون المراد من

كلمات الله هي الكلمات المعلومة له تعالى لا لغيره بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها

من الفم وان كان النقض بما في علم غيره من صاحب الفم ولا حاجة الى الاحتيال ايضا لانها كما تكون

كلمات تكون متلفظة **قوله** او بما يظهر آه عطف على بما في علمه اى نقض بما يظهر في غير صاحب

الفم بانها كلمات وليست متلفظة لعدم خروجها من الفم ويكون المراد من كلمات الله ح ع

الكلمات التي صدرت لا نها من صفات الله تعالى الظاهرة في غير صاحب الفم مثل الجمادات والجوانب

كما نقل وان كان النقض بما يظهر من صاحب الفم فلا حاجة الى الاحتياج لانها كما تكون كلمات

تكون متلفظة اى خارجة من الفم والله اعلم وجه الاحتياج الى الاعتذار عن هذه

الامور ان الظاهر من عدم تقييد الكلمة المعرّفة بغير القايمة بذاته تعالى والمعلومة

خاصة له تعالى او الظاهرة في غير الانسان ان المعرّف مطلق الكلمة الشاملة لها ايضا وكون

تدوين النحو لمعرفة احوال الالفاظ التي يتلفظ بها الانسان لا يمنع ذلك على ان اخذ الكلم

مطلقا في تعريف النحو يدل على ان الغرض منه احوال الالفاظ مطلقا اى مع قطع النظر عن

قيامها بالانسان والتخصيص خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة والله سبحانه اعلم كذا

قال الفاضل المدقق قال الفاضل الكوهستاني ما حاصله ان المراد بالاعتذار هو الاعتذار

الذى صدر من الفاضل المحشي بقوله لانا نقول الخ يعني ان هذا الاعتراض انما يرد اذا

ثبت احد الامرين اما قيام الكلمات بالله تعالى او النقض بما يقوم بمحل هو في علم الله تعالى

وغير معلومة لنا او بمحل هو غيرنا لكن معلومة لنا اذ على كل تقدير من هذه التقادير يلزم

اختلاف المحل فيرد الاعتراض فيحتاج الى الاعتذار انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق

له ولا يخفى فانه منه القيد ١٢ منه

انه يعلم من قوله انه على عدم هذه التقادير لا يحتاج الى هذا الاعتذار وان احتاج الى الاعتذار الذى صدر من الشارح بقوله وكلمات الله الخ والامر ليس كذلك كما بيناه فلا تغفل ولا تكن من المقلدين فان التقليد جهل عند المحققين **قال** الشارح قدس سره والدوال الاربع اعلم اولا انه لما كان المفهوم من كلام الرضى ان المعترض اورد قيد اللفظ للاحتراز عن الدوال الاربع لانها دالة بالوضع على معانيها فلو لم يورد قيد اللفظ فى تعريف الكلمة لكان التعريف غير مانع لصدقه على تلك الدوال مع انها ليست من الكلمة وكجاب عن الاعتراض الوارد عليه بان لفظ اللفظ فى الكلمة جنس والاحتراز بالجنس غير متعارف فيما بين العلماء لان ايراده لا يكون الا للشمول بان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه يجوز الاحتراز بالجنس وههنا كذلك لوجود اللفظ والوضع لمعنى فى اللفظ الموضوع لمعنى وافتراق الاول عن الثانى فى اللفظ المهمل وافتراق الثانى عن الاول فى الوضع الغير اللفظى اشار الشارح قدس سره الى رد هذا القول وحاصله ان تعسف جعل الجنس فصلا فى صورة جواز كون النسبة بينهما عموما من وجه مستغنى عنه لان اللفظ جزء اول من اجزاء التعريف والدوال الاربع غير داخلة فيه فلا حاجة فى صلاحيته ما لفته التعريف الى اعتبار اخراجها بقيد اللفظ لان ما لفته التعريف على ما قاله الفاضل المدقق عبارة عن عدم صدق التعريف على اغيار المعرَّف وهذا كما يحصل باعتبار اخراج الاغيار بقيوده فكذلك يحصل باشتماله على قيد لا يدخل الاغيار فيه وان لم يعبر باخراجها به والثانى ههنا موجود فاين الاحتياج وفيه انه على هذا لا حاجة الى اعتبار الاخراج بالفصول لان الاغيار لا تدخل فيها ايضا مع انه صادر عن الكل الا ان يقال بان هذا نكتة بعد الوقوع فان قلت اذا كانت الدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلا معنى لاخراجها به لان الاخراج يقتضى سبق الدخول فالمناسب للشارح ان يقول فى الرد فلا معنى لاخراجها به لا انه لا حاجة اليه وان يحصل الرد به ايضا لانه يوهم ان الاخراج صحيح لكن لا احتياج اليه والامر ليس كذلك كما سبق آنفا قلت ان الاخراج صحيح ههنا لانه بين الجنس والفصل ههنا عموم من وجه وفى هذه الصورة يمكن تقدير المقدم مؤخرا والمؤخر مقدما فالدخول موجود وان كان على سبيل التقدير والدخول الذى هو مقتضى الاخراج اعم من ان يكون حقيقة كلام الشارح والدوال الاربع آه بان لفظ الدوال اما جمع الدال او الدالة وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الجمعية وان كانت صحيحة على هذا التقدير لكن ايراد الصفة المؤنثة وهى دالة غير صحيح لان جمعه موصوفها مذكر وهو الخط والعقد اجيب عنه بوجهين الاول انا اخترنا الشق الاول اعنى ان لفظ الدوال جمع دال وقاعدة اذا كان صفة بغير ذوى العقول كما ههنا يجمع على هذا الجمع اعنى فواعل كراتب على رواتب نص عليه الفاضل الجلبى فى حاشيته على المطول

والثانی انا نختار الشق الثانی اعنی ان لفظ الدوال جمع دالة وایراد الصفة المؤنثة باعتبار تغلیب
الموصوف المؤنث وهی النصبة والاشارة علی الموصوف المذکر وهو ما عداهما والمذکر وان کانت
اصلا لکنه فرع فی استعمال صیغته جمع المؤنث فیه نص علیه الفاضل الهداد فی حاشیة المتعلقة
بهذا المقام والثالث ان موصوف لفظ دالة هی الجموع اعنی الخطوط وکذا نظائرها لا المفردات کما
یدل علیه هذا التفسیر الشارح بالجموع فالجمعیته وایراد الصفة المؤنثة کلاهما صحیحان وهذا
الجواب ایضا باختیار الشق الثانی وثالثا انه اعترض علی کلام الشارح والدوال آه بان حکم عدم
الاحتیاج الی اعتبار الاخراج غیر مختص بالدوال الاربع بل جار فی کل موضوع لمعنی غیر لفظ
کالعقود التی تعقد لحفظ المقصود ومعنا العقود المذکورة فی کلام الشارح یعنی فانتظر وما
وجه التخصیص واجیب عنه بان العبارة بحذف العاطف والمعطوف والتقدیر والدوال الاربع
وکذا امثاله اقول وبالله التوفیق ویمکن ان یکون العبارة بحذف المضاف ای وامثال الدوال
الاربع الخ ویمکن ان یقال مقصود الشارح الرد علی الرضی کما عرفت وفیه ذکر الدوال الاربع فقط
فلذا الشارح بها فقط لکن بقی مسامحة طلب الوجه للرضی فافهم واحفظ هذا التقریر الانیق لعلک
لا تجده فی غیر هذا التعلیق ولا تمل بالاطناب فی هذا المقام لانه من مزال الاقدام **قال**
الشارح قدس سره الخطوط وهی النقوش التی فی الاوراق وهی موضوعة للالفاظ **قال**
الشارح قدس سره والعقود والمراد منها هی العقود التی یحصل بانضمام بعض الاصابع ببعض وهی موضوعة
لمراتب الاعداد ودالة علیها مثلا اذا انضم راس السبابة براس الابهامة فتدل علی عشرة واذا انضم بوجه
ظفرها فتدل علی عشرین واذا انضم راس الابهامة بالمفصل الاول من جانب الراس من السبابة فتدل علی
عشرها وهکذا اخیر ذلک من الانضمامات تدل علی مراتب الاعداد کما تقرر **قوله** جمع نصبة لا ادری لما
قوله تعرض الفاضل المحشی لبیان جمعیة النصب وتفسیرة للنصبة وترکه لبیان الثلث الاخر من الدوال الا
ربع فاظهر لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **قوله** الذی هو اول آه اشارة الی دفع ما یتوهم من ان تفریع عدم
الاحتیاج علی عدم دخول الدوال الاربع فی اللفظ کما صدر من الشارح لا یصح لان اللفظ لو کان متاخرا و
الوضع متقدما بان قال الکلمة هی الموضوعة لمعنی مفرد لفظا لاحتاج الی اخراجها بقید اللفظ یکون التعریف
مانعا وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ لیس مطلقه بل الذی هو اول اجزاء التعریف فذلک التفریع علی
دخولها فی الجزء الاول صحیح کما سبق منا الاشارة الیه فی الحاشیة المتعلقة بقول الشارح والدوال الاربع
فتذکر فان قلت لم ترک الشارح هذا الوصف قلت للظهور والله اعلم **قوله** فیه ای فی اللفظ الموصوف
بالصفة المذکورة لیعم کونه لم یعتبر تالیا للمقدم المذکور **قوله** فی تعمیم التعریف یحتمل ان یکون فی هذا
اشارة الی دفع ما یتوهم من انا لا نسلم ان الدوال الاربع اذا کانت غیر داخلة فی اللفظ الذی هو اول اجزاء التعریف

لم يحتج الى اعتبار اخراجها به لانه لم لا يجوز ان يكون هذا الاعتبار محتاجا اليه فى فهم المبتدى المتعلم لانه لا يفهم
الا بان يقول له ان هذا احتراز عن هذا الشئ وذلك احتراز عن ذلك الشئ وحاصل الدفع ان المراد من النفى الا
الاحتياج ليس النفى مطلقا بل فى صلاحية التعريف وهى غير محتاجة الى اعتبار ذلك وان كان المتعلم محتاجا اليه
والمراد من التصحيح ليس الا التصحيح بطريق المانعية لان الاعتراض ليس الا بهذا الطريق والظهور عدم يحتج بجا
القيد والله اعلم **قوله** الى اعتبار اخراجها ان قلت ما الفايدة فى عدول الفاضل المحشى عما قاله الشارح حيث قال
الى اعتبار اخراجه ولم يقل فلا حاجة الى قيد يخرجها كما قاله الشارح قلت فائدة العدول تنصيص الترجيح على
معنى الاحتراز لان الصادر منه اعتبار الاخراج باللفظ لا الاخراج به فى نفس الامر فيكون فى عبارة الشارح
حذف المضاف وهو الاعتبار **قوله** الى اخراجه ان قيل ان الضمير راجع الى الدوال الاربع فالاولى ان يقول
الى اخراجها لان الدوال جمع والجمع بتاويل الجماعة مؤنث قلنا ان الضمير ليس براجع الى الدوال بل الى
كل واحد من الخط والعقد والنصبة والاشارة وفيه ان هذا التوجيه فى الاولين يتم لمذكريتهما واما فى
الثانيين فلا لمؤنثيتهما الا ان يقال ان من المقرر انما بالتاء اذا لم يستعمل بدونها جاز التذكير والتانيث فى
وصفه فكذا فى ضميره او يقال فى الجواب من اصل الاعتراض ان الضمير راجع الى الدوال باعتبار تاويلها بالمذكور
باعتبار تاويلها بالجمع والجمع بهذا التاويل مذكر كما نص عليه الرضى فيصح ارجاع ضمير المذكر اليه **قوله** هذا
تعسف والتعسف من وجهين الاول ان الوضع لفظ مفرد وان كان اعم من اللفظ بالعموم من وجه فى نفس الامر
لكنه ليس ههنا اعم منه لان هذا الوضع فى هذا التعريف وقع وصفا للفظ كما هو شان كل فصل فالوصف[له]
المذكور فى هذا التعريف فى مقام الفصل اما ان يكون مباينا مع جنسه او اعم منه من وجه او اعم منه مطلقا
او مساويا له او اخص منه مطلقا والاربعة الاول لا يخفى فسادها اما الاول ففساده اظهر من البيان واما
الثاني فلان الفصل اذا وقع صفة للجنس كان الجنس مأخوذا فيه فكيف يتصور العموم من وجه واما الثالث
ففساده ايضا ظاهر واما الرابع فلان التركيب من امرين متساويين غير واقع بل غير ممكن كما تقرر فى محله
فبقى الاحتمال الخامس وهو مستلزم للمطلوب الثاني ان الاحتراز بالجنس فى هذه الصورة لا يتصور الا
بجعل اعتبار الجنس فصلا والفصل جنسا وهو غير صحيح لانهما متغايران من حيث المفهوم والاحكام كما لا يخفى
فكيف يكون الشئ الواحد بالنظر الى الشئ الواحد جنسا وفصلا كما هو مقتضى هذا الجواز والى الان لم
يتيسر لى العلم بالوجه المنقول من السلف فى التعسف فلذا كتبت ما مر به خاطرى فلا تسرع بالرد والتغليط
لان هذا من افعال الفرد[له] **قال** الشارح قدس سره وانما قال لفظه اه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف
اخذ كتابه من المفصل والموافقة بين المأخوذ والمأخوذ منه امر مستحسن عند المصنفين والمخالفة
منه فى قوة الخطأ عند المحققين فلم خالف المحكى عن المفصل حيث قال لفظة والمصنف قال لفظ وحاصل
الدفع ان الموافقة بين المأخوذ والمأخوذ منه مستحسن اذا كان مقصود مصنفيهما واحدا وههنا ليس كذلك

له ولا يخفى فساده فى الشق اما الاول فلان الوضع فى بعض المواضع قد يكون مساويا فلا يكون محذورا اللفظ والمذكور كى الخلف فلا نسلم به مساوات الصفة مع الموصوف الذى هو جزء من التعريف فلا يكون فيه خفاء ۱۲
له اى عن الفرد عنه ۱۲ منه

لان المصنف لم یرد الوحدة فی الکلمة فادخل عبد الله فیها بخلاف صاحب المفصل حیث اراد الوحدة فاخرجه عنها وآن لم آخف من تشویش ذهن المبتدی لاوردت مثال المخالفة بین المأخوذ والمأخوذ منه لاجل اختلاف المقصد ممن یحقد علیه الا فاضل والله اعلم **قوله** اما لان الخ تقریر هذا الدلیل ان المصنف لم یقصد الوحدة لان مثل عبد الله علماً داخل فی الکلمة عنده فلو قصد وحدة اللفظ فی تعریف الکلمة لکان خارجاً عنها فلم یکن التعریف جامعاً آن قلت ان دخوله علماً فیها مرتب علی عدم ارادة الوحدة فیها کما لا یخفی علی المتأمل فکیف یکون ذلک دلیلاً علی هذا قلت ان الاستدلال کما یکون من جانب العلة علی المعلول کما یقال هذا محموم لانه متعفن الاخلاط وکلما هو متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فکذا یکون من جانب المعلول علی العلة کما یقال هذا متعفن الاخلاط لانه محموم وکلما هو محموم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فلم لا یجوز ان یکون هذا الاستدلال من هذا القبیل والله اعلم **قوله** عند من قال ای صاحب المفصل ولا بد له من قصد الوحدة بذکر اللفظة کیلا یبطل منع التعریف **قوله** واما لما سیأتی فی حاشیة قوله فانه لا یقال له لفظة واحدة تقریر هذا الدلیل انه علی ارادة الوحدة یرد الاعتراض وکلما یرد علیه الاعتراض فلا بد ان یحترز عنه فارادة الوحدة لا بد ان یحترز عنها فلذا قال المصنف لفظ ولم یقل لفظة وآما ذلک الاعتراض فمشروح فی قول المحشی هناک بطریق الوضاحة فلا نذکره ههنا آن قلت ان هذا الدلیل دلیل من جانب العلة علی المعلول کما یخفی والاصل فی الدلیل هذا القسم کما تقرر فی مقره فالمناسب للفاضل المحشی تقدیمه فلم اخره قلت اخره للاشارة الی ضعف هذا الدلیل لان الاعتراض وان کان وارداً علی ارادة الوحدة لکنه مندفع کما سیأتی من الفاضل المحشی نفسه فانتظره او للاشارة الی قوة هذا الدلیل لان من دأب بعض المصنفین ان الدلیل القوی یذکر مؤخراً کصاحب الهدایة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمطابقة فیهما لانه الخ اشارة الی دفع ما یتوهم من ان من المتقررات فیما بینهم ان المطابقة بین المبتدأ والخبر لازم فی التذکیر والتانیث فالواجب علی المصنف ان یقول الکلمة لفظة فحصل التطابق وعدم قصد الوحدة ایضاً فی هذا القول لاحتمال ان یستعمل فی التانیث فقط ای بدون الوحدة وحاصل الدفع ان المطابقة مشروطة بالشروط وهی منتفیة ههنا کما سیأتی وجهه فلذا قال لفظ **قوله** بیان الخبر او الاستیناف والجملة الاستینافیة وقعت جواب سوال سائل کانه قال ان المطابقة مختصة بشرط الاشتقاق ام بما وراءه وفی ضمن هذا الجواب تعریض علی الشارح بان شروط المطابقة ثلثة فلم خص الشارح واحداً منها بالذکر اجاب عنه الفاضل المدقق بان انتفاء الاشتقاق ملزوم لانتفاء الباقیین وهو الاسناد وعدم التساوی بخلاف واحد من هذین الباقیین فانه لیس بملزوم لانتفاء ما سواه فلاجل هذا اللزوم خص الشارح نفی الاشتقاق من بین الشروط انتهی اقول

له وهو قطب الملة والدین الرازی حیث خالف عن صاحب المطالع [illegible] فی دلیل المطارحات فی دلیل یبطلون تعریفاتهم العلمیة مما یکون علیه مقیمة من قوله ان شئت الاطلاع فارجع الی التعلیقة ۱۲ منه

و بالله التوفيق ان ملزومية نفي الاشتقاق لنفي الاسناد مسلم واما لنفي عدم تساوي التذكير والتانيث فغير
مسلم لانه لم لا يجوز ان يكون غير مشتق بل جامدا ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كلفظ رجل والجواب عن
ذلك التعريض الفاضل الكوهستاني بان مقصود الشارح منع لزوم المطابقة وهو يحصل بانتفاء شرائطه
وفيه انه على هذا يطلب وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكر ويمكن ان يجاب عن اصل التعريض بان في عبارة
الشارح حذف العاطف فيما بين المتعاطفين والتقدير لعدم الاشتقاق والاسناد وعدم التساوي والقرينة
على حذف فيما شهرة اشتراط المطابقة بهذه الامور الثلثة واما وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكر فهو استلزامه
لنفي الاسناد هذا ما ظهر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وما في حكمه الواو العاطفة بمعنى او الفاصلة
وما في حكمه هو المنسوب والمراد من نفي الاشتقاق في كلام الشارح اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا **قوله**
وقد انتفت ههنا الثلثة اما الاول فلان اللفظ مشتق منه وليس بمشتق كما هو الظاهر واما الباقيان فلانه
مصدر ومن المتقرر فيه انه لا يضمر فيه ويستوي فيه المذكر والمؤنث **قال** الشارح قدس سره مع كون
اللفظ اخصر دليل آخر لعدم قول المصنف لفظة آه قلت لما كان هذا دليلا آخر فلم لم يورد الشارح بعنوانه
حيث لم يقل لكون اللفظ اخصر قلت لدخليته ما سبق وهو عدم قصد الوحدة مع عدم لزوم المطابقة
في هذا الدليل وحاصله ان المصنف غير قاصد للوحدة والمطابقة غير لازمة واللفظ اخصر من اللفظة
وبناء المتن على الاختصار فلذا قال لفظ واما ما سبق فيكفي وحده في تعليل عدم القول باللفظة والله اعلم
قال الشارح قدس سره الوضع آه آه قيل ان غرض الشارحين من التفسيرات بمواجزاء التعريفات هو
معرفتها لانها موقوفة على معرفة الاجزاء والمأخوذ في التعريف ههنا هو وضع بصيغة الفعل فالمناسب
للشارح ان يفسر ذلك الفعل لا مبدأه قلنا ان الفعل مشتق ومعرفة المشتق لا يحصل الا بمعرفة المبدأ فلذا
فسر الشارح المبدأ والله اعلم **قوله** في نفسه آه اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب له ان يفعل
ههنا مثل ما فعل في اللفظ من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي كليهما وتخصيص شيء آه ليس الحصر لمعناها
كما يخفى على من طالع كتب اللغة ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون المعنى اللغوي للوضع مشهورا في
زمان الشارح فللشهرة تركه لا ان الترك لاجل الشهرة شايع **قوله** في حيزه في المنتخب حيز بالفتح وتشديد
ياء مكسورة گرانه هر چيز ومكان والمراد ههنا هو الثاني **قوله** فكان الواضع آه اشارة الى بيان وجه المناسبة
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وحاصله ان المعنى مشبه بالحيز في الاستقرار يعني كما ان الشيء مستقر في
المكان كذلك اللفظ مستقر في المعنى فتخصيص اللفظ بالمعنى مشبه بجعل الشيء في الحيز والمكان فلاجل هذه
المشابهة استعمل اللفظ الموضوع للجعل المذكور وهو الوضع في التعيين المسطور وانما اورد هذه العلاقة
بصيغة التمريض وهي كان لان الاظهر والاوضح ان يجعل اللفظ مشبها بالحيز لان الحيز كما انه غير مقصود
كذلك اللفظ غير مقصود وكما ان المتحيز مستور فيه كذلك المعنى مستور فيه ومن هذا يقال ان الالفاظ

قوالب المعاني لا العكس وأما الاستقرار فليس بمختص به لانه كما ان اللفظ مستقر في المعنى كذلك المعنى مستقر فيه واسماء علم **قوله** متعينه اى بسبب التعين الخاص وهو التخصيص المذكور فالاضافة للعهد آنما عبّر عنه به اشارة الى ان الاولى الشارح ان يقول تعين شئ لشئ ليظهر تعلق قوله لمعنى بوضع كما قال مولانا عصام الدين **قال** الشارح قدس سره شئ بشئ المراد من الشئ الاول الدال والمراد من الثاني المدلول والمعنى ولم يقل تخصيص لفظ لان الوضع غير مختص به كما تقرر آن فيل ان الوضع مختص بالمعنى فلم لم يقل تخصيص شئ بالمعنى قلنا لاجل حصول المشاكلة **قوله** ملحوظ بخصوصه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المتبادر من تخصيص شئ بالمعنى هو التخصيص الذى لا يكون باعتبار الامر الاعم اى الوضع الخاص وحمل التعريف لا يكون الا على ما هو المتبادر فيخرج منه وضع المشتقات كضارب مثلا لانه لم يوضع للذات قام به الضرب بخصوصه بل باعتبار ملاحظة بامر عام وهو كل لفظ على وزن فاعل فى مادة متصرفة وحاصل الدفع ان الشئ كما يحمل على ما هو المتبادر منه فكذلك قد يترك على الاطلاق وهو المراد ههنا فلا يلزم محذور الخروج وهكذا القول فى قول الفاضل المحشى بعيد هذا سواء كان آه لكن بادنى تغير يعنى ان هذا القول ايضا لدفع ما يتوهم من ان المتبادر من المعنى هو المعنى بخصوصه اعنى ما لا يكون ملحوظا باعتبار الامر فيخرج وضع المضمرات لان المعنى فيها ملحوظ باعتبار الامر الاعم على المذهب المنصور هو وضعها للجزئيات لكن باعتبار لحاظها بمفهومات كلية وبيان الدفع ظاهر اعلم انه قد يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا ايضا كوضع زيد للذات المخصوصة وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسماء الاشارة مثلا فان الواضع لاحظ اولا الامر الكلى لكن لا لان يوضع اللفظ له بل لاجل ان يلاحظ جزئياته بواسطة ووضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحته وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلى كما قيل والحق انه داخل فى القسم الاول هكذا قال صاحب السلم فى المنهيه ولا يخفى اشارة الفاضل المحشى الى تلك الاقسام الاربعة على الفطن العارف والله اعلم بالصواب **قوله** كهيئة المفردات الخ يحتمل ان يكون المراد بالمفردات المشتقات لان هيئتها ملحوظة بعمومها فيكون كلا المثالين للقسم الثانى ويحتمل ان يكون المراد بها ما سوى المشتقات لكن اذا كان استعمالها بطريق الحقيقة كزيد لان هيئة ملحوظة بخصوصها فيكون الاول مثالا للاول والثانى للثانى هكذا قال الفاضل الكوهستانى وايراد المثال لكل نوع مرجح للاحتمال الثانى والقرب مرجح للاول والمسئول من العزيز العلام ان يحصل لى العلم على وجه ايراد الفاضل المحشى المثال لهذين النوعين او نوع وتركه للاخرين **قوله** ولا يدخل الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الكلمة غير مانع من دخول الاغيار لانه صادق على المحرفات مثل قلف وطلف ونحلت محرفات قتل وطفل ونخلة لانها الفاظ وضعت لمعان مفردة مع انها ليست بكلمات كما هو الظاهر وكما هو المتعارف الخ

انما غيرداخلته فى للوضع الذى هو ماخوذ فى الكلمة لان الوضع جعل الدال للمعنى بطريق الحقيقة وهذا
الجعل منتف فيها لان المحرف الاول لم يقصد جعلها للمعنى بل قصد بها بتوهم انها مجعولة للمعنى واذا كانت
خارجة عن الوضع فلا يصدق التعريف عليها فيكون مانعا ويحتمل ان يكون فى هذه العبارة رد على الفاضل
الرومى حيث اورد قيد التواطؤ لاخراج المحرفات بانه لاحاجة الى هذا القيد لانتفاء الجعل فيها والله
اعلم بما فى صدق عبارته **قوله** ان قلت الخ حاصل السوال ان الشئ الاول عبارة عن الدال والثانى عبارة
عن المدلول فالباء ان كان داخلا على المقصور فيلزم حصر المدلول فى الدال فيخرج عن هذا التعريف وضع
المرادف لعدم انحصار المدلول فى داله لوجوده فى دال آخر وان كان داخلا على المقصور عليه فيلزم حصر الدال
فى المدلول فيخرج منه وضع المشترك لعدم انحصاره فى مدلوله لوجوده فى مدلول آخر اعلم اولا ان
مبنى هذا السؤال على القول بوجود المرادف والمشترك ولو قال بعدمهما كما ذهب اليه البعض فلا يرد
السوال راسا وثانيا انه لما كانت الارادة مرجحة فى المتساويين بدون الاحتياج الى امر آخر كما هو المقرر
عند المتكلمين جاز للفاضل المحشى ان يقدر مشتق الدخول على المقصور لان دخول الباء على المقصور والمقصور
عليه متساويان وهذا لانا ان نظرنا الى لفظ التخصيص فيكون الباء داخلة على المقصور عليه وان نظرنا الى
الاستعمال الاكثر فيكون الباء داخلة على المقصور فلكل وجهة والله اعلم **قوله** على المقصور آه ان
قيل ان القصر عند علماء البيان منحصر فى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وليس
شئ من الدوال والمدلول صفة للآخر فكيف يكون احدهما مقصورا على الآخر قلت ان المراد من قصر
المعنى على الدال قصره على مدلوليته هذا الدال اعنى ان هذا المعنى لا يكون مدلولا لدال آخر ومن قصر
الدال على المعنى قصره على كونه دالا على هذا المعنى اعنى لا يكون هذا الدال دالا على معنى آخر ولا شك ان
المدلولية وكونه دالا صفتان للمعنى والدال الاول للاول والثانى للثانى فيكون كلا القصرين مندرجين
فى قصر الموصوف على الصفة كذا فهم من قول الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قوله** فى واحد اى فى مدلولية
واحد بخلاف المضاف ليكون داخلا فى قصر الموصوف على الصفة كما سبق **قوله** لوجوده فى كليهما اى لوجود
مدلوليته فى كليهما وهذا ايضا بحذف المضاف للفائدة المذكورة **قوله** فى شئ من المعنيين اى فى دلالته
شئ من المعنيين **قوله** لوجوده فى كليهما اى لوجود دلالته اللفظ المشترك على كلا المعنيين **قوله** والحاصل
ان الخ الغرض من هذا الحاصل بيان معلومية مورد الايراد بخصوصه لئلا يتوهم وروده على الجزء الايجابى
لكونه اسبق جزئى التخصيص او على كليهما او على القدر المشترك بينهما فيلزم خلاف الحق كما هو الظاهر
قوله لا يوجد فى كل وضع ان قيل لا نسلم عدم وجدان الجزء السلبى فى كل وضع لوجود الجزء السلبى
الذى يفيده التخصيص فى وضع غير المرادف والمشترك كما لا يخفى قلت ان مفاد قوله لا يوجد الخ رفع الايجاب
الكلى وهو لا ينافى الايجاب الجزئى وليس معناه السلب الكلى الذى ينافى الايجاب الجزئى كما لا يخفى على من له ادنى مهارة

له هذا هو الفرق بين كلام السيد قدس سره والفاضل المحقق الدوانى على ما تفهمه غبية مولانا عبد الحكيم ١٢ منه

فى كتب الميزان فلا يرد الاعتراض **قوله** يمكن الخ قال الفاضل المدقق تصدير هذه الاجوبة بلفظ الامكان يدل على انها تفيد صحة اتيان لفظ التخصيص لا رجحانه على لفظ التعيين انتهى **قوله** بتجريد التخصيص الخ حاصل هذا الجواب ان القصر غير مراد ههنا لان المفيد له هو الجزء السلبى فى التخصيص وهو عدم الوجدان فى شئ آخر والتخصيص ههنا مجرد عنه ومستعمل فى الجزء الايجابى فقط وهو وجدان شئ فى شئ ولا ريب فى تحقيق الجزء الايجابى فى وضع الالفاظ كلها سواء كان وضع المرادف او المشترك او غير ذلك فلا يلزم خروج المرادف على تقدير وا المشترك على تقدير آخر وهذا الجواب باختيار الشق الثالث بعد مراعاة القصر حتى يكون الباء داخلة على المقصور والمقصور عليه **قوله** وان التخصيص الخ اشارة الى الجواب الثانى وحاصل هذا الجواب ان القصر مراد لكن باعتبار الجعل وقطع عنه ولا شك ان قصر الله تعالى لفظا واحدا او اللفظ على معنى واحد فى المرادف والمشترك حين الجعل موجود لان الاوضاع فيهما مرتبة فلا يكون فى زمان واحد لمعنى واحد الا لفظ واحد وكذا لا يكون للفظ واحد فى زمان واحد الا معنى واحد والتعدد حاصل فى زمان آخر فلا يقدح فى القصر المراد ههنا وهذا جواب باختيار كل من الشقين كما لا يخفى **قوله** حسب الجعل اى الوضع **قوله** لا بحسب الحكم اى الاثر المترتب عليه وهو الاستعمال **قوله** ولما كانت الاوضاع الخ من مقدمات الجواب الثانى وقد تقرر ان مقدم هذه الشرطية وهو كون الاوضاع فى المشترك والمرادف مرتبة ممنوع لانه لم لا يجوز ان يوضع الالفاظ المتعددة كالالفاظ المترادفة لمعنى واحد فى آن واحد وان يوضع اللفظ الواحد كاللفظ المشترك لمعان فى آن واحد ومما قاله الفاضل الكوهستانى فى اثبات هذا المقدم من ان ترتب الاوضاع فى المرادف مبنى والمشترك على تقدير كون الواضع عبدا فلما تقرر من ان النفس فى آن واحد لا تتوجه الى شيئين فكيف يجوز وضع اللفظين لمعنى واحد واللفظ الواحد لمعان فى آن واحد لانه لا يتصور الا بالتوجه الى شيئين فى آن واحد وهو باطل والمستلزم للباطل باطل وعلى تقدير كون الواضع واجبا سبحانه فلان الحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية هو التفهيم والالفاظ زائد ان على القسمين والعيان عند ان بالافهام فامتنانه تعالى علينا اولا بوضع لفظ واحد لمعنى واحد ثم الفوائد وضع اللفظين لمعنى واحد ووضع اللفظ الواحد لمعان وهل هذا الا الترتيب فلا يخفى سخافته وركاكته اما سخافته الاول فلان مكث توجه النفس فى آن واحد الى شيئين جزاف مشهورى عند الفطاء هو الحق كما قال به الامام الرازى فى المباحث المشرقية وانقل علامة محب البهارى فى تعليقاته على حاشية الزاهد فى بحث الادراكات ان شئت الاطلاع فارجع اليه واما الثانى فلان الفوائد تلك لاجلها وضع الله اللفظ المرادف والمشترك اما ان يكون معلومة له تعالى حين الجعل الاول اولا لا سبيل الى الثانى لان علمه تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة شئ من الاشياء فكيف يعزب عن علمه تعالى تلك الفوائد ولا سبيل الى الاول فلان تلك الفوائد لما ان تحصل موجبة له لزوم الزيادة على المقصود والاخلال بالافهام اولا ان كان الثانى فيلزم

له متعلق بكليهما ١٢ منه

عله اى ان تكون تلك الفوائد مقاصد ضرورية له ١٢ منه

ان لا یوجد المرادف والمشترک فی الزمان الثانی ایضاً للزوم وهما فی هذا الزمان ایضاً وان کان الاول فیلزم وجودهما
فی الزمان الاول ایضاً لرعایته تلک الفواید فلا یحصل الترتیب الذی ادعاه ذلک الفاضل وههنا وجه آخر
التزییف قول ذلک الفاضل بان الحصر المستفاد من قوله غیر صحیح لانه لم لا یجوز ان یکون الواضع من العباد
المتعددة وعدم الترتیب علی هذا ظاهر غیر خفی علی من له ادنی مسکة ویمکن ان یجاب عن الاعتراض
بان کذب المقدم لا یؤثر فی کذب الشرطیة کما تقرر فی کتب صناعة المیزان بل مدار صدقها علی اللزوم
وهو ههنا موجود لانه لو کانت الاوضاع فی المرادف والمشترک مترتبة فلا خفاء فی انه علی هذا التقدیر
لا یتحقق فی زمان الجعل الاول والثانی الا مجعول واحد ومجعول له واحد اما فی الاول فظاهر واما فی الثانی
فلان الجعل من الافعال وبقاؤها ممتنع کما تقرر والله اعلم بالصواب **قوله** وبان التخصیص الخ اشارة الی الجواب
الثالث وحاصله تسلیم ارادة القصر فی زمان الاستعمال یعنی انا نسلم ان القصر مراد فی زمان الاستعمال لکن
القصر اضافی لا حقیقی ولا خفاء فی ان القصر الاضافی متحقق فی المرادف والمشترک اما فی الاول فلان المعنی
مقصور علی کل من اللفظین بالنسبة الی اللفظ الذی لم یوضع له واما فی الثانی فلان اللفظ مقصور علی کل
معنی من المعانی بالنسبة الی المعنی الذی لم یوضع له هذا اللفظ وهذا ایضاً جواب باختیار کل من الشقین والله
اعلم **قوله** وبان معنی آه اشارة الی الجواب الرابع وحاصله انا سلمنا ارادة القصر حین الاستعمال بطریق
الحقیقة لکن الحیثیة مرادة سواء کانت الباء داخلة علی المقصور او المقصور علیه فان کان الاول فرجع
التعریف مقصوریة المعنی علی اللفظ من حیث المدلولیة ای من حیث انه مدلول هذا اللفظ وان کان
الثانی فرجعه قصر اللفظ علی المعنی من حیث الدالیة ای من حیث انه دال علی هذا المعنی ولا شک فی وجود
القصر الحیثی بالحیثیة فی المرادف والمشترک اما الاول فلان مدلولیة المعنی من لفظ غیر مدلولیة من
لفظ آخر لانه نسبة وتغایرها بتغایر المنتسبین کما تقرر واذا تغایرا فوجد القصر واما الثانی فلان دالیة لفظ
علی معنی غیر دالیة علی معنی آخر بعین ما ذکرناه آنفاً واذا تغایرا فوجد القصر وما ذکرنا من حواصل الاجوبة
یظهر وجه الترتیب بینها لمن له ادنی مهارة فی علم المناظرة لان المتقرر فیها ان جواب عدم التسلیم یکون مقدماً
علی جواب التسلیم **قوله** فیما کان وضعه الخ ظرف مستقر وقع صفة للشبهة وکلمة ما مصدریة
والعبارة بحذف المضاف والتقدیر عن الشبهة الواردة فی صورة کون الاضع الخ وتقریرها ان وضع
الخ وتقریرها ان وضع المبهمات یخرج عن تعریف الوضع سواء کانت الباء داخلة علی المقصور او المقصور
علیه اما الاول فلعدم قصر معانیها علیها لوجود الفاظ اخر بازائها کمعنی زید مثلاً فانه وضع له لفظ زید
ولفظ هو مثلاً اذا ارجع الیه واما الثانی فلعدم قصرها علی واحد من المعانی لان الجزئیات المتکثرة کلها
معانیها علی المذهب المنصور وغرض الفاضل المحشی من قوله وما ذکرنا الخ ان الاجوبة المذکورة سابقاً
والمندفعة الشبهة ایضاً اتی قیل ان من الاجوبة جواباً باختیار الشق الثانی فی الجواب الثانی یعنی کون الباء داخلة

ای لزوم الزیادة
آه الزیادة فی المرادف
والاختلال بالعموم فی
المشترک ۱۲ منہ

على المقصور عليه وهو غير جار في هذه المادة لان الواضع وضع لفظ هو مثلا بوضع واحد الجزئيات المتكثرة فاحتمال الترتيب ساقط حتى يقال ان القمر في زمان الجهل موجود فكيف يصح قول الفاضل المحشي وما ذكرناه قلنا ليس المراد مما ذكرنا مطلقه بل هو الذي يجري في هذه المادة فعدم اجراء البعض واجراء الباقي لا يضر والله اعلم **قوله** اى حال كون الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الباء للسببية فيكون مفاد هذه العبارة سببية مفهوم هذه الشرطية اعني لزوم فهم الشيء الثاني لاطلاق الشيء الاول او احساسه للتخصيص وهل هذا الا خلاف الواقع لان اللزوم بسببه كما هو الظاهر لمن له فكر صائب وحاصل الدفع ان الباء ليست للسببية بل للملابسة وقعت مع مدخوله حالا باعتبار المتعلق عن الشيء الاول فيكون تقدير الكلام حين ما ذكر في كلام الفاضل المحشي فلا يرد ما توهم ولم يجعله حالا عن التخصيص لانه ليس بفاعل ولا مفعول والحال لا يجيء الا منهما اما تقديره عن الشيء الثاني لانه مفعول بالواسطة بخلاف الشيء الاول لانه مفعول بالذات كما هو الظاهر فهو بكمالياته اولى واحرى والله اعلم **قوله** وبه يخرج اى بقيد الحيثية **قوله** يخرج تخصيص الخ يعني لو لم يذكر الشارح هذه الحيثية لكانت حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب لوجدان تخصيص شيء بشيء فيها والامر ليس كذلك لان الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع وهي ليست بموجودة فيها كما هو الظاهر فلو كانت موضوعة لوجد الملزوم بدون اللازم وهو محال وبذكر هذا القيد خرجت تلك الحروف عن الوضع لعدم وجدان فهم غرض التركيب عنها حق المطلق كما لا يخفى فان قيل ان كلام الشارح يدل على تحقق الوضع فيها لانها يخرج من الكلمة بقيد المعنى واخراج المخرج قبيح عند المحققين قلنا انه وارد مبني على التنزل وتسليم كونها موضوعة والا فعدم تحقق الوضع فيها ظاهر للوجه الذي ذكرته آنفا **قوله** وسمع اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لزوم فهم الشيء الثاني للاطلاق في كل الاوقات كما هو مفاد كلمة متى غير صحيح لان من الاوقات الاوقات المجتمعة مع عدم السمع والفهم فيها ليس بموجود لان السمع من شرط الفهم ووجود المشروط بدون الشرط غير صحيح وحاصل الدفع ان العبارة بحذف المعطوف مع العاطف اعني قوله وسمع وانما حذف لاجل ظهور ان الفهم بدون السمع باطل فاندفع ما توهم **قوله** بغير السمع اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاحساس اعم من السمع لشموله للبصر والشم والذوق واللمس وفي مقابلة العام بالخاص بكلمته او غيرها متعارف عند المحصلين فلا يصح التعريف لاشتماله على الامر الغير المتعارف وحاصل الدفع ان الاحساس مقيد بقيد عدم السمع لان العام اذا قوبل بالخاص فيكون المراد منه ما سوى هذا الخاص كما تقرر **قوله** وفيه تنبيه الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان حاصل هذه الشرطية لزوم فهم الشيء الثاني لاحساس الشيء الاول فما الفائدة في ارتكاب هذه التكلفات وعدم القول بالاحساس فقط وحاصل الدفع ان فيما اختاره الشارح تنبيها على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره **قوله** والا الخ اى وان لم يكن المقصود التنبيه على قسمي الموضوع **قوله** فان قلت الخ حاصل هذا السؤال ان تعريف الوضع غير صادق على شيء من افراده

لان الشرطيته الكليته التي اخذت فيه لا يصدق الا اذا انضم العلم بالتخصيص للتقدم والانضمام ليس
بموجود كما هو الظاهر فالصدق غير متحقق واذا لم يصدق الشرطيته فلا يصدق التعريف على شئ لكفاية
كذب الجزأ في كذب الكل ووجه صدق عدم الشرطيته الا اذا انضم الخ ان متى لعموم الاوقات ومن
اوقات الاطلاق هي الاوقات التي لم يعلم السامع بالتخصيص فيها ولا يحصل الفهم فيها لان العلم بالتخصيص
من شروط الفهم كما ان السمع من شروطه فلا يصدق الا بالانضمام وهو المدعى **قوله** قلنا الخ وحاصل هذا
الجواب ان الانضمام وان لم يكن في اللفظ لكنه مراد في المعنى فوجد ما هو شرط صدق الشرطية فيحصل
صدق التعريف لعدم موجب كذبه **قوله** كل البعد ان كان بعيدا في الجملة لان التعريف آبٍ من الحذف
لانه للوضاحته وفي ارادة الحذ وفات اخلال بالفهم **قوله** ان التخصيص الخ وههنا شك من وجهين الاول
انا لا نسلم ان العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقته بما يثبت الدلالة بل هي ظاهرة في انه علاقته بما يثبت
فهم الشئ الثاني من الاول واين الدلالة من الفهم لانه اما صفة الدال او السامع بخلاف الفهم فانه
صفته المعنى لان المراد منه الانفهام كما تقرر وثانيا في ان التخصيص موجود في حروف الهجاء والدلالة
غير موجودة فيها كما فهم من قول الفاضل المحشي سابقا فكيف يكون التخصيص علاقته بما يثبت
الدلالة والجواب عن الاول ان الدلالة مفسرة بالتفسيرات الثلثة احدها كون الشئ بحالة يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر وعلى هذا يكون صفته الدال والثاني فهم السامع المعنى من اللفظ وعلى هذا يكون
صفة للسامع والثالث فهم المعنى من اللفظ اي انفهامه وعلى هذا يكون صفة للمعنى والمراد منها ههنا
هو الثالث وهو متحد مع الفهم فلا يرد ما ورد وعن الثاني ان الالف واللام في التخصيص للعهد والمعهود
التخصيص الحيث بالحيثية المذكورة في الشرح وهو ليس بموجود في حروف الهجاء كما علم سابقا فلا يرد
الايراد والله اعلم **قوله** فكانه الخ انما اورد بكلمة الشك لعدم قول الشارح به ظاهرا **قوله** متى اطلق
وسمع **قوله** او احس بغير السمع **قوله** وعلم ذلك التخصيص ان قيل كيف ينظم العلم بالتخصيص الى
الشرط لانه على هذا يكون موقوفا عليه لفهم المعنى وهو موقوف عليه للعلم بالتخصيص لانه نسبة والعلم
بها لا يحصل الا اذا علم المنتسبين فيلزم الدور قلنا ان فهم المعنى من الدال موقوف على العلم بالتخصيص
وهو موقوف على فهم المعنى مطلقا فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف والموقوف عليه **قوله** انه لم يكن مفهوما
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الوضع لا يصدق على شئ من افراده لان متى لعموم الاوقات
ومن اوقات الاطلاق هي التي يكون الشئ الثاني فيها مفهوما وحاصلا وفي هذه الاوقات لا يمكن الفهم
لاستلزامه تحصيل الحاصل وحاصل الدفع ان قيد عدم فهم الشئ الثاني مراد في جانب المقدم فلا اعتراض
وفيه ان قيد العلم بالتخصيص ايضا مراد في جانب المقدم كما علم آنفا وهو موقوف على العلم بالشئ الثاني
وفهمه فكيف يجامع المقدم الممكن مع عدم العلم بالشئ الثاني لانه مستلزم لمجامعته الشئ الممكن للتعميز

يعنی العلم بالشیٔ الثانی وعدم العلم به فافهم لعل الله یحدث بعد ذلك امرا **قوله** او فهم منه فهم اه اشارة
الی الجواب الاخر عن التوهم المذکور وحاصله ان الفهم لیس بمعناه وهو حصول الصورة من الشیٔ عند العقل
بل بمعنی الالتفات فلا یقال انه اذا کان المعنی مفهوما قبل الاطلاق فمهما لو فهم یلزم تحصیل الحاصل
الحاصل بل یقال انه یلزم الالتفات الی الحاصل ولا شك فی جوازه فان قیل ان من الاوقات الاوقات
التی یکون المعنی فیها ملتفتا الیه ففی هذه الاوقات لا یمکن الالتفات الیه لانه یستلزم الالتفات الی
الملتفت فلا یصدق تعریف الوضع علی شیٔ من افراده قلنا ان الشدة والضعف یجریان فی الالتفات
فبالالتفات الثانی یحصل الشدة ویزول الضعف ولا شبهته فی الجواز بهذا النحو ویمکن ان یجاب عنه
بان الشیٔ الثانی عند الاطلاق فی حالة الالتفات ملتفت بالتفات جدید لا بالالتفات الحاصل والتفات
الملتفت بالالتفات الجدید جائز کما تقرر وفیه انه من الاوقات الاوقات التی تکون الالتفات فیها
الی الشیٔ الثانی متصفته بالشدة وفی هذه الاوقات لا یمکن ان یلتفت بالالتفات الشدید فلا یصدق التعریف
علی فرد الا ان یقال ان مراتب الشدة غیر واقفة عند حد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فقیل
یخرج عنه الخ الغرض من هذا القول الاعتراض علی التعریف بانه غیر جامع لافراده لان منها وضع الحرف
وهو لیس بحیث متی اطلق وسمع او احس بغیر السمع وعلم التخصیص ولم یکن المعنی مفهوما یفهم منه المعنی
لان کلمة متی لعموم الاوقات ومن الاوقات الاوقات التی لم یذکر ضمیمة الحرف معها وفی هذه الاوقات
لا یمکن الفهم لان ضم الضمیمة من شروط الفهم ووجود المشروط بدون الشرط کما تری فلا یکون التعریف
جامعا لافراده وحاصل الجواب الذی صرح الشارح بقوله اجیب الخ ان المراد من الاطلاق لیس مطلقه
بل المقید بالضمیمة واطلاق الحرف بدون الضمیمة لیس بصحیح فعدم فهم المعنی لا یضر فی هذه الاوقات
لعدم شمول المقسم لها لا یقال اذا قلنا من حرف جر او مرکب من حرفین یکون الاطلاق اطلاقا صحیحا
مع انه لا یفهم معنی من منه فی هذا الاطلاق فبقی الاشکال بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الصحیح الاطلاق
الصحیح الذی لاجل ارادة المعنی الحرفی والاطلاق المذکور لیس کذلك بل هو لاجل ارادة لفظه ولذا صح
وقوعه محکوما علیه والله اعلم **قوله** وکذا وضع الفعل اشارة الی التعریض بان الاعتراض کما یرد علی
وضع الحرف فکذلك یرد علی وضع الفعل والاسماء المتضمنة لمعنی الحرف وما کان وضعه عاما وما
وضع له خاصا لان الشرطیة الکلیة التی اخذت فی التعریف لا تصدق علی هذه الاشیاء لان متی لعموم
الاوقات ومن الاوقات الاوقات التی لم یذکر الفاعل مع الفعل والضمیمة مع الاسماء التی تکون
متضمنة لمعنی الحرف وکذا لم یوجد الاشارة فی اسماء الاشارة التی کان وضعها عاما وما وضعت له خاصا
فیها وفی هذه الاوقات لا یفهم معانی هذه الاشیاء منها لعدم وجود شرط[1] الفهم اما عدم فهم معنی
الفعل فلان المأخوذ فیه النسبة الی فاعل معین ای معین کان ولا شك ان هذه النسبة لا یفهم

[1] وهو ذکر الفاعل فی الفعل والضمیمة فی الاسماء التی تکون متضمنة لمعنی الحرف وبیان الاشارة فی اسماء الاشارة بعض

بدون ذكر الفاعل وكذا معانى الاسماء المتضمنة للحرف فلانها اذا كانت متضمنة اليه تكون كالحرف فلا تفهم بدون الضميمة واما معانى اسماء الاشارة فعدم فهم تلك المعانى منها بدون الاشارة فظاهر ويمكن ان يجاب بان هذه الاشياء مثل الحرف فى السوال والجواب فمن السوال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن الى السوال على تلك الاشياء والجواب عنه ولم يعكس الامر لان الحرف كالعلم فى الاحتياج الى الغير بالنسبة اليها ولى هذا الجواب اشار الفاضل المحشى حيث قال باعتبار الدلالة على النسبة كالحرف وقال والجواب عنها كالجواب عن الحرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره متى اطلق الخ لا يقال حق العبارة ان يقول متى اطلق او لاحسن لان الاطلاق ايضا معتبر فى العلوم لانا نقول قيد احسن لتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من الموضوعات اللفظية التى قيد اطلق لتناولها فلا حاجة فى الحرف الى قيد احسن كما لا يخفى كذا قال مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس سره بل اذا اطلق قال مولانا عصام الدين الاولى متى اطلق مع ضميمة ضم اليها اقول وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه ما قاله التفنن فى العبارة **قوله** ولا يجاب الخ هذا جواب آخر عن النقض بالحرف وحاصله ان اللازم لفهم الشئ الاول سواء كان من طريق الاطلاق والسمع او الاحساس من غير السمع هو فهم الشئ الثانى لكن لا بالوجه الذى يكون معنى له به بل بالوجه الذى يكون ملحوظا به حالة الوضع ولا شك فى ان ملحوظية معانى الحروف حالة الوضع لها باعتبار الامور الكلية لعدم انضباط خصوصياتها وعدم وجدان بعضها فى زمان الواضع مثلا معنى من هو الابتداء الخاص الذى بين السير والبصرة وغيرها لكن اذا لوحظ بالامر الكلى اعنى الابتداء المطلق للعلة المذكورة وهذه الامور الكلية لا تحتاج الى الضميمة لاستقلالها فيكون معنى الحرف بالوجه الملحوظ حالة الوضع مفهوما قبل انضمام الضميمة وحاصل الرد كما اشار الفاضل المحشى اليه بقوله لان قوله الخ ان متى اطلق آه فى تعريف الوضع اشارة الى الغاية وفهم معانى الحروف بالوجوه الملحوظة حالة الوضع ليس غاية لجعلها لان غرض الواضع من وضع الحروف لمعانيها هو فهمها بخصوصها لا فهمها بالامور الكلية كما لا يخفى ويحتمل ان يكون هذا الجواب جوابا للنقوض المذكورة فى قول الفاضل المحشى ايضا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولا يبعد الخ جواب آخر عن النقض بالحرف وفى ضمنه يحصل الرد على الجواب الاول وحاصله ان المراد بالاطلاق هو الاطلاق الذى يكون فى المحاورات ومن الاطلاق للحرف لا يكون بدون الضميمة فخرج اطلاق الحرف بدونها لا يضر **قوله** يعنى انه لا حاجة الخ اشارة الى الفرق بين الجوابين بان الاول مشتمل على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد بخلاف الثانى **قوله** لان المتبادر الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ان كان التقييد مطلقا غير محتاج اليه فالجواب الاول والثانى سيان فى الاشتمال على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد لان الجواب الثانى ايضا مشتمل على التقييد لان مآله الى ان المراد من الاطلاق الاطلاق فى محاوراتهم وان كان التقييد بالاطلاق الصحيح غير محتاج اليه لاحتياجه الى البيان وهو منتف وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولكن قلت ان الجوابين مشتملان على التقييد فيكون

له بل يفهم بعض الاجزاء كما سبقت منا ١٢ منه
له بانه مشتمل على الامر الغير المحتاج اليه ١٢ منه

سيان فنقول انه لاتقييد فى الجواب الثانى لان الاستعمال فى المقاصد متبادر من الاطلاق والتبادر علامة يكون
ذالك معنى هذا فكيف يكون تقييدا بخلاف الاطلاق فى التعميم لانه ليس بمتبادر من الاطلاق فلا يكون ذالك معنى
هذا فيكون تقييدا والله اعلم **قوله** والاستعمال فيها الخ فيها الخ اشارة الى ان الكبرى محذوفة فى كلام الشارح
قدس سره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يقصد الخ الغرض من هذه العبارة الى قوله ولما كان الخ
بيان المعنيين للفظ المعنى ليوضح المعرف لان وضاحته بوضاحة معرفه ووضاحته بوضاحة اجزائه فان
قيل المناسب تقديم المعنى اللغوى المشار اليه بقوله فهو ما مفعل الخ على المعنى الاصطلاحى المرموز بقوله
المعنى ما يقصد بشئ لتقدم اللغة على الاصطلاح قلنا ان الشارح نظر الى التطويل وعدمه والاول متحقق
فى المعنى اللغوى والثانى فى الاصطلاحى وتقديم غير المطول على المطول شائع فيما بينهم وان كان الامر بالعكس
فى نفس الامر ههنا والله اعلم **قوله** ويراد به صريحا الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف المعنى من ان
الظاهر من قصد الشئ هو القصد الذى لا يكون فى ضمن شئ آخر وبتبعية فيخرج المعنى التضمنى والالتزامى
مع انهما معدودان من المعنى والدفع ظاهر من البيان **قوله** سواء كان الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
الظاهر من القصد القصد الذى يكون بواسطة الوضع فيخرج المعنى الطبعى والعقلى لعدم الوضع فيهما
مع انهما معدودان من المعنى والدفع ظاهر من البيان **قوله** وغيرها من المعانى الطبعية كوجع الصدر
لاح اح والعقلية كوجود اللافظ الذى يفهم من وراء الجدار **قوله** كما اذا سمعت من السعال بحيث فى
كونه مثال للمعنى العقلى ولعل وجه ترك مثال المعنى الطبعى من غير اللفظى وجود الاختلاف فى وجوده
كما تقرر فى صناعة الميزان وبايراد مثال العقلى من غير اللفظى اشار الى تعميم الشئ المأخوذ فى تعريف المعنى
من اللفظ وغيره فلا يرد ان الطبعى من غير اللفظى وان كان مختلفا فيه لكنه من اللفظى متفق عليه فلم يورد
المثال له ويمكن ان يجاب بانه على هذا التقدير ان اورد المثال العقلى باللفظى فلا يحصل الاشارة المذكورة
وان اورده من غير اللفظى فيحصل التشويش والله اعلم **قوله** واردت به حضوره الخ اشارة الى دفع ما يرد
من ان دلالة السعال على الحضور ليس بعقلى لانه هو الانتقال من الاثر الى المؤثر وبالعكس كما تقرر وليس
شئ منها بموجود ههنا وحاصل الدفع ان السعال وان لم يكن علة للحضور فى نفس الامر لكن معه لا على تقدير
الارادة به **قوله** وقال بعضهم الخ محصل غرض هذا البعض من زيادة لفظ الصحة دفع الاعتراض الوارد على
الشارح بان الظاهر من القصد القصد الذى يكون بالفعل فيخرج عنه المجازات المتروكة الحقائق كالمنقول
واسماء الاشارة على مذهب ولسهولة الامر فى عبارة الشارح بالتعميم ضعف الفاضل المحشى قول هذا
البعض مع التعبير بلفظ البعض بقى شئ فى هذا المقام وهو انه اذا كان المراد التعميم كما هو مراد الشارح ومعرح
قول البعض ينبغى ان يكون الجدار معنى للفظ زيد لانه يصح ان يراد به مع انه لا قائل به لاحد من العالمين
فضلا عن العالمين ويمكن ان يجاب بان المراد من الصحة الصحة التى تكون بسبب العلاقة المعتبرة عندهم

وهی الوضع والطبع والعقل وکل منها منتف فی الصورة المذکورة کما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره
اسم مکان قال مولانا عصام الدین ما حاصله انه لا وجه لتخصیص الشارح بجعل المعنی اسم مکان لانه کما یصح
ان یکون اسم مکان کذلک لا مانع من ان یکون اسم زمان الا ان یقال ان الشارح ذکر الخاص واراد العام ای
الظرف اعم من ان یکون زمانا او مکانا فلا تخصیص فی کلامه فان قیل کیف یصح کون المعنی اسم مکان او اسم
زمان والحال انه لا علاقة بین ما یقصد بشیء ومکان القاصدیته او زمانه علی تقدیر ان یشتق الظرف
من المصدر المعلوم وبین ما یقصد بشیء ومکان المقصودیته وزمانه علی تقدیر ان یشتق الظرف من
المصدر المجهول والعلاقة مما لا بد منها ههنا لانه یوجد النقل من المعنی اللغوی الی الاصطلاحی والنقل
موقوف علی العلاقة قلنا ان العلاقة ههنا موجودة وهی تعلق القصد بهما **قوله** من المصدر المعلوم
معناه علی الاول مکان القاصدیته وعلی الثانی مکان المقصودیته **قال** الشارح قدس سره او مصدر
میمی ان قیل ان عطف المصدر المیمی علی قوله مفعل بکلمة او لا یصح لان او للتردید ولفظ المعنی علی
تقدیر کونه مصدرا میمیا ایضا مفعل کما هو الظاهر قلنا انا لا نسلم انه عطف علی المفعل بل عطف علی اسم
المکان ولفظ المعنی علی تقدیر کونه مصدرا میمیا لیس باسم المکان کما هو الظاهر فیصح التردید فان قیل انه علی
هذا یلزم الانتشار فی المعطوفات لان قوله او بخفف الخ عطف علی قوله اما مفعل وقوله مصدر میمی یکون
معطوفا علی قوله اسم مکان ویلزم المخالفة من الطریق المتعارف وهو تصدیر المعطوف علیه بکلمة اما و
بلفظة اما قلنا ان الانتشار شائع کما فعل الشارح نفسه فی قول المصنف ومن خواصه دخول اللام الخ
کما لا یخفی وعدم التصدیر ایضا متعارف کما یعلم من عبارة المصنف حیث قال واما قبل العطوف علیه
لازمته مع اما جائزة مع او **قوله** المصدر المعلوم او المجهول علی الاول یکون بمعنی القاصدیته ای کون
الشیء قاصدا وعلی الثانی یکون بمعنی المقصودیته ای کون الشیء مقصودا **قال** الشارح قدس سره بمعنی
المفعول ان قیل ان کون المعنی علی تقدیر کونه مصدرا میمیا بمعنی المقصود لا یخلو اما ان یکون فی اللغة
او فی الاصطلاح وکلاهما لا یصح اما الاول فلان المصدر موضوع للحدث لا للذات وقد ذلک الحدث علیه
الذی هو معنی المفعول واما الثانی فلان لفظ المعنی فی الاصطلاح موضوع للمقصود من الشیء لا للمقصود
مطلقا کما علمت آنفا من قول الشارح قلنا ان المقصود معنی لفظ المعنی بعد النقل لا فی اصل اللغة ولا فی
الاصطلاح **قوله** یجوز ان لا یعتبر الخ اشارة الی التعریض علی الشارح بان فی لفظ المعنی علی تقدیر کونه
مصدرا میمیا احتمالین کما فی لفظا علی کونه منقولا من المعنی المصدری الی ما یقصد لشیء ابتداء او بعد
کونه بمعنی المفعول فلم اختار الشارح احد هذین الاحتمالین مع ان فی مختاره تعدد النقل ویمکن ان
یجاب من قبل الشارح بانه لم یرد قید فقط حتی یتیقن النقل الی المقصود ثم منه الی ما یقصد بشیء
بل قال بمعنی المفعول فیحتمل ان یقدر المتعلق وهو من شیء فیحصل الاحتمال الاول ویحتمل ان لا یقدره

فيحصل الاحتمال الثانى ويلوح درّ الشارح حيث أدّى الاحتمالين بعبارة واحدة هذا ما سنح لى بعون الملك العلام
قوله بمؤنته النقل اى مؤنته تعدد النقل فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره او مخفف معنى
عطف على قوله اما مفعل فى التخفيف بحذف احدى اليائين وقلب الكسرة فتحة واليا الفا **قوله** تخفيفا
غير قياسى اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المعنى بالتشديد كالمرمى بالتشديد فلا جاز فى المشدد الاول
التخفيف فلم لا يجوز فى الثانى وحاصل الدفع ان التخفيف غير قياسى فلا يقاس عليه شئ آخر **قوله** والذى جرأه
اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على ذكر الشارح هذا الاحتمال مع انه مشتمل على التخفيف الغير
القياسى وحاصل الدفع ان الباعث عليه فى ذكره هو الميل الى جانب المعنى لانه حينئذ يكون منقولا عن العام
المطلق المحمول بحسب[1] المواطاة الى الخاص كذلك بلا مؤنته تعدد النقل بخلاف الاحتمالين الاولين فان
النقل فى اولهما من احد المتباينين المتشاركين فى تعلق القصد الى الآخر وفى الاحتمال الثانى فى احدهما تعدد
النقل وفى الآخر نقل من العام المطلق المحمول بحسب[2] الاشتقاق الى الخاص كذلك ولا شك فى حسن العلاقة
الاولى من العلاقتين الثانيتين ومن ثمه تعدد النقل لا يقال على تقدير ان يكون المعنى اسم مكان من مصدر
المجهول يكون بمعنى محل المقصودية فيكون نقله منه الى المعنى الاصطلاحى بعينه النقل المذكور فى الصدر
لانا نقول على ذلك التقدير يكون بمعنى مكان المقصودية لا بمعنى محل المقصودية وشتان بينهما فان
محلهما من قام به فهو صادق على المقصود بخلاف مكانها فانه غير صادق عليه هكذا قال الفاضل المدقق
قوله واستعمال آه عطف على قوله الميل الى جانب المعنى وفيه اشارة الى الباعث الآخر على ذكر هذا
الاحتمال يعنى ان استعمال المشدد بمعنى المخفف كثير واقع فيقال معنى الكلام ومعناه واحد فيحتمل ان
يكون المعنى المخفف بمعنى اسم مفعول **قال** الشارح قدس سره ولما كان المعنى مأخوذا الخ اعلم ان فى هذه
العبارة دفع سؤال يرد ههنا وله تقرير ان احدهما ان المعنى مأخوذ فى الوضع فذكره بعده مستدرك لا حاجة
اليه وثانيهما انه لا يصح ارتباط المعنى بالوضع لانه انما يقتضى مفعولا واحدا بواسطة حرف الجر وهذا
المفعول داخل فى مفهومه فكيف يرتبط قوله لمعنى بقوله وضع وحاصل الدفع ان كلا من هذين الامرين
انما يثبت اذا لم يجرد الوضع من قيد المعنى واما اذا جرد منه فلا يلزم شئ منهما وثانيا ان التقرير الاول
مخدوش من وجوه احدها انه لو كان الداعى والباعث على الشارح بالقول بالتجريد عدم الحاجة للزوم
الدور لكان ذكر المعنى على هذا التقدير يتوقف على التجريد المتوقف على ذكر المعنى بعده وثانيها ان ذلك
يندفع بادنى التفات لانه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى بعده للتصريح بما علم ضمنا والنكتة التصريح بالقيد
الاحترازى على الاستقلال وثالثها ان التعليل بعدم الاحتياج مع صحته بعدم امكان الارتباط لا يغنى
عن ضعف لقوة الثانى وضعف الاول ورابعها ان ذلك مشعر عرفا بصحته ولا صحة له فى الواقع وثالثا
انه اعترض على الشارح ههنا بان المأخوذ فى الوضع الشئ لا المعنى فكيف يقال لما كان المعنى مأخوذا الخ

[1] اى بلا واسطة
زوال حمل الاشتقاق
كذلك ١٢ منه

[2] وان حمل المعانى
المصدرية على ما
يكون صحيحا لعدم
بحسب الاشتقاق
فتأمل ١٢ منه

قلنا فی جوابه لیس المراد من الاخذ الاخذ اللفظی بل اعم منه ومن المعنوی والمعنی وان لم یؤخذ فی الوضع لفظا لکنه ماخوذ فیه معنی لان الشیء الثانی المذکور فی مفهوم الوضع عبارة عن المعنی کما لا یخفی اما وجه التعبیر عن المعنی بالشیء فقد مرّ ورآنفا انه قال مولانا عصام الدین ما حاصله ان المعنی کما هو ماخوذ فی الوضع فذکره بعده مبنی علی التجرید فکذلک اللفظ ماخوذ فیه فاسناده الیه مبنی علیه ایضا فلم لم یتعرض الشارح الیه واجاب عن ذلک مولانا جمال الدین بان التجرید هناک ایضا مراد لکن الشارح احاله علی المقایسة فلنا ترکه فان قلت فلم لم یعکس الامر قلت لیس مقصود الشارح بیان التجرید فقط بل المقصود جعل قوله لمعنی قیدا احترازیا فتعرض لتجرید ماله دخل فی الاحتراز واحال التجرید علی المقایسة فیما لیس له دخل فی ذلک واجاب عن اعتراض مولانا عصام الدین مولانا عبد الحکیم وردّ علی مولانا جمال الدین بان التجرید فی اسناد الوضع الی ضمیر اللفظ لیس بمتصور بحیث لان التجرید انما یجیء اذا ذکر الماخوذ بعد ذکر الماخوذ فیه بدون افادة شیء آخر وههنا افاده وهو التعین بکونه لفظا ساان ذکر الفاعل بعد الفعل لیس مبنیا علی التجرید لان الماخوذ فی الفعل فاعل معین ایّ معین کان والمذکور معین انتهی اقول وبالله التوفیق ان قول مولانا عبد الحکیم لا یخلو عن حزازة من وجهین احدهما ان الشیء الاول الماخوذ فی الوضع کما انه عام من اللفظ وغیره وباسناد الوضع الی ضمیر اللفظ خص به فکذلک الشیء الثانی الماخوذ فی الوضع عام من المعنی وغیره کغرض التركيب فی حروف الهجاء وبذکر المعنی بعده خص به فان لم یکن فی اسناد الوضع الی ضمیر اللفظ تجرید فکذلک لا یکون فی ذکر المعنی بعده تجرید وثانیهما ان الماخوذ فی الفعل النسبة الی الفاعل لا الفاعل فکیف قال مولانا عبد الحکیم ان الماخوذ فی الفعل فاعل معین ایّ معین کان لانه لو کان الفاعل ماخوذا فی الفعل فاما ان یؤخذ معه النسبة اولا والاول باطل لانه یزید علی هذه الاجزاء مفهوم الفعل علی ثلثه وهذا خرق الاجماع والثانی ایضا باطل لانه یکون المعنی المطابقی للفعل علی هذا التقدیر مستقلا لان عدم استقلاله لیس الا باخذ النسبة فیه ولیس فلیس وهل ذلک الا تهافت خامسا انه یرد ههنا ان التجرید خلاف الاصل وخلاف الاصل لا یرتکب بدون النکتة فما هی ههنا قلنا هی تکثیر الفایدة وهی جعل قوله معنی صفة اللفظ والمعنی هذا ما لخص من الاسفار مع زیادة والله اعلم بحقیقة الاسرار **قوله** حتی یکون المراد آه دفع ما یرد من ان المحال لازم علی تقدیر التجرید ایضا لاخذ الشرطیة فی الوضع والمعنی ماخوذ فیها حتی کانت الشرطیة موجودة فی الوضعین والمحال وهو عدم الحاجة او عدم الارتباط وحاصل الدفع ان المراد بالتجرید لیس التجرید عن المعنی فقط بل التجرید عنه حال کونه مشتملا التجرید عن الشرطیة ایضا **قوله** لانها قید دفع ما یرد من انه اذا کان المراد التجرید عن الشرطیة ایضا فلم لم یتعرض الشارح الیه وحاصل الدفع ان التجرید عن المعنی مستلزم للتجرید عن الشرطیة لانها قید

بالنظر الیہ فہذا ترکہ وما سبق من الفاضل المحشی من کون بحیث الخ حالا عن الشیء الاول ہو بحیث مع الشرطیۃ وہہنا قیدیۃ الشرطیۃ فقط فلا یرد ما یتوہم من التدافع **قولہ** مقیس الی الشیء المتروک لان الحکم فی الشرطیۃ ثابت فی الجزاء عند الادباء والنحاۃ والجزاء قولہ فہم منہ الشیء الثانی ولحاظ الشیء الثانی الذی ہو الشیء المتروک کاین فی ہذا القول اولا لانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ فہم فالجدیر والاحق ان یکون الشرطیۃ قیدا لہ اولا ان قولہ بحیث متی اطلق الخ صفۃ للشیء الثانی باعتبار التعلق الاول والثانی وان کان الشیأن معتبرین فیہ ولا یتوہم تعلق قولہ بحیث بالتخصیص لانہ علی ہذا یلزم تعلق الحرفین من جنس واحد بشیء واحد وہو من المستقبحات عندہم واذا کان ذلک القول صفۃ للشیء الثانی یکون قیدا لہ والوجہ الثانی ما سنح بخاطری واللہ اعلم **قولہ** فترکہ مستلزم الخ ان قیل ان الضمیر فی ترکہ راجع الی الشیء المتروک فیکون المعنی فترک الشیء المتروک وہل ہذا الا ترک المتروک وہو من المتروک فیما بینہم قلنا ان ترک المتروک اذا کان بترک مغایر للترک الاول واما اذا کان بہذا الترک فلیس بمتروک بل واقع وہذا کما یقال فی تحصیل الحاصل والتفات الملتفت فافہم **قولہ** وبذکر المعنی الخ دفع ما یرد من ان القول بالتجرید مضر لان المأخوذ فی تعریف الکلمۃ ہو الوضع بجمیع معناہ لا ببعض معناہ وحاصل الدفع انہ اذا کان المعنی مذکورا بعد الوضع فعاد معنی الوضع وبیّن الفاضل المحشی وجہ العود بنفسہ فافہم **قولہ** لان تخصیص شیء الخ ان قیل ان تخصیص شیء بشیء فقط لیس معنی الوضع لان الشرطیۃ المذکورۃ فی کلام الشارح ایضا مأخوذۃ فیہ فلا یصح قول الفاضل المحشی لان تخصیص شیء بشیء ہو الوضع قلنا لیس المراد من التخصیص التخصیص الذی بدون الشرطیۃ بل معہا لکن لم یتعرضہا لان ذکر القید الذی تکون الشرطیۃ مقیسۃ بالنظر الیہ وہو المعنی مستلزم لذکرہا کما ان ترکہ مستلزم لترکہا ویرد ہہنا ان تخصیص شیء بشیء مع الشرطیۃ موجود فی المجازات لان لفظ الاسد مثلا خص للرجل الشجاع بحیث متی اطلق مع القرینۃ الصارفۃ عن معناہ وہو الحیوان المفترس فہم منہ الرجل الشجاع مع ان الوضع مفقود فیہا واجیب عنہ بان المراد من فہم الشیء الثانی منہ باطلاق الشیء الاول الفہم الذی یکون من ہذا التخصیص لا غیرہ والفہم ہہنا من القرینۃ لا من التخصیص واللہ اعلم **قولہ** ای بما یقصد الخ دفع ما یرد من انہ اذا کان الوضع تخصیص شیء بشیء یخرج عن الوضع تخصیص لفظ بلفظ وحاصل الدفع ان المعنی ما یقصد بشیء سواء کان لفظا او غیرہ ولیس المراد من القصد ما یکون بالفعل بل صحتہ لئلا یخرج الحقایق المتروکۃ کما فی المجازات المتروکۃ الحقایق واللہ اعلم **قولہ** وانما قید بالتجرید الخ غرض ہذہ العبارۃ الرد علی من قال الباحث علی الشارح بالقول بالتجرید عدم الحاجۃ لقولہ لمعنی لاشتمال الوضع علیہ وحاصل الرد ان الباحث عدم الارتباط بین قولہ لمعنی وقولہ وضع لا عدم الحاجۃ وبیان وجہ کون الباحث ذلک لا ہذا قد سبق منا فی الحاشیۃ المتعلقۃ بقول الشارح ولما کان المعنی الخ فتذکر **قولہ** لاشتمالہ علیہ الخ یرد ہہنا

ان اشتمال شئ على شئ وذكره بعده لا يقتضي التجريد الا ترى الى الفعل والفاعل حيث لا تقتضي ذكر
الفاعل بعد الفعل التجريد مع ان الفعل مشتمل على الفاعل وأجيب عنه بان اشتمال شئ على شئ وذكره
بعده من غير افادة شئ آخر يقتضي التجريد وذكر الفاعل بعد الفعل ليس بهذه المثابة لانه يفيد التعيين
والتمييز شئ آخر لان المعتبر في الفعل فاعل معين اى معين كان وفيه ما سبق من ان المعتبر في الفعل النسبة
الى الفاعل لا نفس الفاعل لانه لو كان معتبرا في الفعل فاما ان يعتبر معه النسبة اولا فعلى الاول يزيد
الاجزاء على الثلثة وعلى الثاني يكون للمعنى المطابق مستقلا وكلاهما في الفعل خلاف ما تقرر فيه والله
اعلم **قوله** وارتكاب التجريد الخ دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض الوارد على المصنف الذي يقرر بتقرير
ما سبق بيانهما منا في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ بوجهين احدهما التجريد وثانيهما
جعل الوضع بمعنى الصوغ بعلاقة اللزوم فلم اختار الشارح التجريد ولم يتعرض للآخر وحاصل الدفع
ان ارتكاب التجريد اقرب من كون الوضع بمعنى الصوغ وكلما هو اقرب فالتعرض اليه يكون مختارا فلذا
اختار الشارح التجريد اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلوجوه احدها ان التجريد قريب الى الحقيقة لكون
مدلول لفظ الوضع على هذا جزأ من المدلول المطابقي له وكلما هو قريب الى الحقيقة يكون اقرب فالتجريد
يكون اقرب وثانيها انه[1] في امثال هذا المقام شيوع التجريد وكلما هو شايع فهو اقرب وثالثها ان التجريد
فيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع لانه خرج بالتخصيص المهملات و..... الدال بالطبع والعقل
وبالمعنى حروف الهجاء بخلاف جعل الوضع بمعنى الصوغ لانه لا يحصل الاحتراز به عن شئ وكلما فيه
كشف الاحتراز بالجزئين فهو اقرب ورابعها انه لا فائدة في ذكر الوضع على هذا التقدير لان الصوغ يفهم
من اللفظ كما لا يخفى فلا يكون فيه فائدة الاشتقاق قول المعنى به واما الوضع على تقدير التجريد ففيه هذه
الفائدة مع الاحتراز فيكون التجريد اقرب لحصول الفائدتين به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
خرجت المهملات وههنا ابحاث الاول ان المناسب ذكر هذه العبارة بعد شرح قول المصنف وضع قبل
شرح قوله لمعنى لانه لا دخل لقيد المعنى في خروج المهملات لانها تخرج بقيد الوضع كما هو الظاهر والثاني
انه لا حاجة الى قول الشارح والالفاظ الدالة بالطبع بعد قوله المهملات لان هذه الالفاظ مهملات لان
المهمل ما لا يكون دالا بالوضع على معنى والثالث انه يلزم التدافع بين قولي الشارح لانه قال ههنا خرجت
المهملات وقال بعيد هذا المقام وبقيت حروف الهجاء والحال انها مهملات على ما عرفت من تعريف المهمل
والجواب عن الاول انا نسلم ان المناسب كما قاله الباحث لكن الشارح اورد هذه العبارة في هذا المقام
اشارة الى ان الوضع مفقود في المهملات والالفاظ الدالة بالطبع مطلقا اى سواء كان وضعا
مجردا عن الشئ الثاني اولا وهذه الاشارة لا يحصل على تقدير ايراد تلك العبارة بعد شرح قوله وضع
والجواب عن الثاني ايضا بطريق التسليم لكن صرح بذلك القول لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان

[1] اى ان التجريد شايع فى امثال هذا المقام ۱۲ منه

فيها من بين التباس بالكلمة لانها دالة مثل الكلمة وعن الثالث ان قول الشارح فخرجت المهملات قضية مهملة وهي في قوة القضية الجزئية لا الكلية كما تقرر فلا يلزم التدافع اقول وبالله التوفيق ان المهمل لو كان معرفا بالتعريف المذكور فكان الجواب من البحث الثالث ما ذكره المجيب وان كان معرفا بما لا يكون موضوعا كما هو المشهور فكان الجواب عن ذلك البحث بعد تسليم كون حروف الهجاء مهملة لان الوضع موجود في هذه الحروف لانها موضوعة لغرض التركيب والله اعلم **قوله** كذا الالفاظ الخ دفع ما يرد من انه كما يخرج الالفاظ الدالة بالطبع فكذلك يخرج الالفاظ الدالة بالعقل فلم لم يتعرض الشارح الى خروجها وحاصل الدفع ان المعطوف مع العاطف مقدر في كلام الشارح آه قيل ان التقدير لا بد له من قرينة لانه خلاف الوصل فاتيت القرينة في هذا المقام قلنا ان القرينة الدليل لانه عام يجري في الالفاظ الدالة بالطبع والالفاظ الدالة بالعقل كليهما واشار الفاضل المحشي الى هذا السوال والجواب بقوله كما يدل عليه الدليل والله اعلم **قوله** فقط اي من غير مدخلية شئ آخر من الوضع والطبع وانما زاد قيد فقط ليصح اخراجها من الكلمة وتقابلها بالالفاظ الدالة بالطبع واما اذا لم يزد ذلك القيد فلا يصح كلا الامران لان الالفاظ الدالة بالوضع الفاظ دالة بالعقل ايضا بمعنى ان للعقل دخلا في دلالتها فلا يصح الاخراج وكذا الالفاظ الدالة بالطبع دالة بالعقل ايضا بذلك المعنى فلا يصح المقابلة كما لا يخفى على من هو من اهل النهى **قوله** ولك ان تجعل الطبع آه دفع آخر للتوهم المذكور بقول الشارح وكذا الالفاظ الخ وحاصل الجواب ان المراد بالطبع ليس ما هو المشهور اعني المقابل للوضع والعقل كليهما بل المقابل للاول فقط والالفاظ الدالة بالطبع على هذا المعنى شاملة للالفاظ الدالة بالعقل **قال** الشارح قدس سره وتخصيص الخ في تعقيب الوضع بالتخصيص اشارة الى ان انتفاء الوضع فيها لانتفاء التخصيص لا لانتفاء الشرطية فقط فيها **قوله** اي حروف آه اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يصح اضافة الحروف الى الهجاء لان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى مِنْ واضافة بمعنى في واضافة بمعنى اللام وانتفاء الاولين في حروف الهجاء ظاهر واما الثالث فهو ايضا منتف فيه لان من لوازمه التخصيص وتلك الحروف مختصة بغرض التركيب لا بالهجاء وحاصل الدفع ان الهجاء هو العد باسمائها وهذا العد يجري في هذه الحروف فبهذه الملابسة اضيفت اليه فيكون الاضافة بمعنى اللام كما في ملابسة **قوله** تعدادها باسمائها ان قيل ان الهجاء العد مطلقا اي سواء كان باسمائها او لا كما قال في الاساس الهجاء تعداد الحروف مطلقا فالمناسب ترك قوله باسمائها قلنا ان الفاضل المحشي بنى كلامه على كلام الطيبي لانه قال الهجاء تعداد الحروف باسمائها **قوله** وهي حروف المباني دفع ما يرد من ان المشهور ان الحروف على نوعين احدهما حروف المباني وثانيهما حروف المعاني وحروف الهجاء خارج عنهما وهل هذا الا خرق للمشهور الذي هو في قوة المتظافر وحاصل الدفع ان حروف الهجاء ليس بخارج

من ذينك القسمين لانها مندرجة في حروف المباني بل عينها فلا يكون هذا الا تغير الاسماء وليس فيه شئ من الخطاء والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اذ اوضعها لغرض التركيب وههنا شك من وجهين احدهما ان كثيرا من حروف الهجاء موضوعة لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجارة وواو القسم وياء ه وتاءه وغيرها فكيف يصح الاحتراز عنها وثانيها انها اذا كانت موضوعة لغرض التركيب فيكون موضوعا فلا يصح الاحتراز عنها والجواب عن الاول انه ليس المراد من اخراج حروف الهجاء اخراج كلها بل اخراج بعضها الذى لا يكون موضوعا لمعنى كما يدل عليه توصيفها بقوله الموضوعة لغرض التركيب قبيل هذا وعن الثانى ان غرض الشئ لا يكون معناه لان المعنى ما يقصد بشئ لا ما لاجله الشئ والا لكان حروف الهجاء كلها مترادفة ولا قايل به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فان قلت الخ ايراد على جامعية التعريف حاصله ان تعريف الكلمة غير جامع لانه يخرج عنه الكلمة التى وضعت بازاء لفظ لا بازاء معنى كلفظ الاسم فانه موضوع لزيد مثلا وكلفظ الفعل فانه موضوع لضرب مثلا وكلفظ الحرف فانه موضوع لمن مثلا وحاصل الجواب ان المراد من المعنى ليس ما هو مقابل اللفظ كما يتوهم من اكثر العبارات بل هو اعم منه لان المعنى عبارة عما يقصد من الشئ سواء كان ذلك المقصود لفظا او غيره ويرد ههنا ان المخل لجامعية التعريف هو وضع الكلمات بازاء الالفاظ لا وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فالمناسب للشارح ان يقول بعض الكلمات بدل بعض الالفاظ والجواب عنه بان المراد من الالفاظ الكلمات بطريق ذكر العام وارادة الخاص او بطريق ان اللام فيها للعهد اشارة الى الالفاظ الموضوعة لمعنى مفرد **قوله** فيه تسامح الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بالشئ وكلمة ما عامة يتناول اللفظ وغيره فالمعترض اما يسلم العموم اولا فان كان الاول فكيف يعترض وان كان الثانى فكيف يسلم الجواب بالعموم وحاصل الدفع ان المعترض يسلم العموم لكنه اغمض عنه فاعترض ان قيل ما الباعث على الاغماض قلنا الباعث التنبيه على ان تقابل اللفظ والمعنى الذى يتوهم من قول المصنف لفظ وضع لمعنى ومن اقوال غيره تقابل وهمى لا يقدح فى كون اللفظ من افراد المعنى ولا يكون ذلك التقابل قرينة على تخصيص ما الموصولة فى تعريف المعنى بما عدا اللفظ واما ما قاله مولانا عبد الحكيم فى تقرير الدفع من ان الاعتراض مبنى على الاغماض من العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ الخ فلا يخلو عن شئ لان الجواب اعادة العموم والاغماض بذلك الحمل يستلزم عدم تسليمه هذا ما فهمو والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يتعلق الخ وههنا ايرادان احدهما ان حمل ما يتعلق به القصد على المعنى لا يخلو اما ان يكون حملا اوليا او حملا شايعا والاول باطل لانه يقتضى اتحاد مفهومى الموضوع والمحمول وهذا منتف ههنا لان مفهوم المعنى ما يقصد بشئ ومفهوم ما يتعلق به القصد اعم منه لانه شامل لمكان القصد فالتمثيل

وما يقصد بشيء وما يقصد بنفسه لا بشيء وأما الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون من قبيل حمل المساوي على
المساوي كما في قولنا الانسان ناطق او من قبيل حمل العام على الخاص كما في قولنا الانسان حيوان والاول
باطل لما عرفت من انتفاء المساوات بين ذينك المفهومين والثاني مسلم لكن لا يلزم من عموم ما يتعلق به
القصد عموم المعنى كما لا يلزم من عموم الحيوان عموم الانسان وثانيهما ان قول الشارح المعنى ما يتعلق
به القصد اشارة الى صغرى القياس وقوله وهو اعم اشارة الى كبراه كما لا يخفى والحال ان هذه القضية
طبعية لان العموم من اللفظ وغيره من محمولات طبيعته ما يتعلق به القصد وعوارضه لا من
محمولات افراده ومن المتقرر ان الطبعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول فكيف ينتج ذلك القياس
الى قولنا المعنى اعم من ان يكون لفظا وغيره والجواب عن الايراد الاول باختيار الشق الاول من
الشق الثاني بان اللام في لفظ القصد للعهد والمعنى ما يتعلق به القصد بشيء فيحصل المساوات
فان قيل ان المساوات لا يحصل باخذ قيد بشيء فيما يتعلق به القصد لان عمومه ليس بترك
هذا القيد فقط حتى يحصل باخذه المساوات بل بشموله مكان القصد وآلته بخلاف ما يقصد
بشيء كما سبق قلنا ان عموم ما يتعلق به القصد من ما يقصد بشيء باعتبار شمول ذلك لذينك
الامرين بخلاف هذا اذا لم يقيد ذلك المفهوم بقيد بشيء واما اذا قيد به فلا كما لا يخفى وجهه
والجواب عن الايراد الثاني بمنع كون قول الشارح وهو اعم قضية طبعية لان موضوعه كلمة هو
وهو من الضماير والضماير داخلة في الجزئي على المذهب التحقيق كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة
في علم الميزان فيكون هذه القضية شخصية والقضية الشخصية تنتج في كبرى الشكل الاول كما
يقال هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان ولتحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق
قال الشارح قدس سره فان قلت[١] الخ اعتراض على جامعية التعريف بانه يخرج عن تعريف
الكلمة الكلمة التي وضعت بازاء معنى مركب كلفظ الجملة والخبر فانهما موضوعان لزيد قائم
مثلا مع كونهما موضوعة للفظ مفرد وحاصل الجواب ان المعاني المركبة التي وضعت الكلمة كلفظ
الجملة بازائها لها اعتباران[١] اعتبار بالنظر الى معانيها واعتبار[٢] بالنظر الى اللفظ الموضوع بازائها
وتلك المعاني باعتبار الاول خارجة من التعريف وبالاعتبار الثاني مفردة داخلة في التعريف
لعدم دلالة جزء اللفظ الموضوع بازائها على جزئها كما لا يخفى ولا شناعة في كون الشيء الواحد
مفردا ومركبا بالاعتبارين الا ترى الى لفظ عبد الله فانه مفرد بالنظر الى الوضع العلمي ومركب بالنظر
الى الوضع التركيبي فان قلت ان محل ورود هذا الاعتراض قول المصنف مفرد فالمناسب ايراده
بعد شرح قوله مفرد لا ههنا قلت اورده الشارح ههنا بوجهين احدهما الاشتراك في الجواب الذي
عبر عنه الشارح بقوله وقد اجيب الخ للايراد الذي ذكره مناسب ههنا وثانيهما ان هذا السوال نشأ

[١] اعلم ان الحاصل منه الشبهة انها يكون اذا كان تعبير الاعتراض فيما يصطلح الالفاظ المصطلحة الصحيحة بعيد الالفاظ واما اذا كان الاعتراض في المفظ بالاعتبار في المذكور بعينه فلا يرد لان لفظ الجملة والخبر مفرد ١٢ منه

من الجواب للاعتراض الاول لانه اذا احمر المعنى من اللفظ وغيره توهم ان لفظ زيد قايم مثلا يعنى لفظ
الجزء مثلا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمات للمفردة ان قيل ان ذكر المفردة بعد ذكر الكلمات
مستدرك لان الكلمات لا تكون الا مفردة قلت ذكر لفظ المفردة تصريح بما علم ضمنا وان قلت لا بد في
هذا التصريح من النكتة فاين هي ههنا قلت النكتة الاشارة الى ان هذا النقض باعتبار قيد الافراد كما
ان النقض الاول باعتبار قيد المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد اجيب عن الاشكالين
الخ جواب آخر وحاصله انا لا نسلم ان لفظ الاسم والفعل والحرف والجزء والجملة والقياس والعكس
والقضية مثلا موضوع لزيد مثله وضرب ومن وزيد قايم والعالم متغير وكل متغير حادث وبعض الحيوان
ناطق بل تلك الالفاظ موضوعة لمعان ومفاهيم كلية مثل كلمة دلت على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
لا تدل على معنى في نفسه وما يحتمل الصدق والكذب وقول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول
آخر وتبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع مع بقاء الصدق في حاله وقول يقال للقايل انه صادق
فيما او كاذب مثلا فلا يتحقق مادة النقض ولا بد للنقض من المادة المحققة وان عاد المعترض ويقول
ان هذه المفاهيم ايضا الفاظ مركبة فوجدت مادة النقض فيقال في جوابه ان المفهوم ما حصل في
العقل من الشيء فهو صورة بسيطة غير مركبة واما ما ذكر فهو تعبير عنها ويرادهها ان من المتقرر في
علم المناظرة ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فالمناسب للشارح ان يذكر
هذا الجواب قبل الجوابين السابقين ويمكن ان يجاب عنه بان تقديم جواب عدم التسليم اذا كان
مختصا باعتراض واما اذا كان مشتركا بين اعتراضين ولهما جوابان يختصان بهما فالمتعارف في ذكر
ذلك الجواب بعد هذين الجوابين والله اعلم **قوله** اى في مقام الخ دفع ما يتوهم من ان المشار اليه
بلفظ ههنا ليس الا الاشكالين وعدم وجدان لفظ موضوع بازاء لفظ سواء كان مفردا او مركبا فيها
لا يدل على عدمه في نفس الامر والا لم فهو خفي عن البيان **قوله** بالالفاظ والكلمات ان قيل لا نقض
بالالفاظ والكلمات لتعريف الكلمة فكيف يصح قول الفاضل المحشي قلنا ان المراد بالالفاظ الالفاظ التي
وضعت بازاء الفاظ وبالكلمات الكلمات التي وضعت بازاء الفاظ مركبة بحمل اللام فيهما على العهد
والنقض بهما موجود فيصح قول الفاضل المحشي وايراد للمفردة بعد الكلمات للتصريح بما علم ضمنا كما سبق
قال الشارح قدس سره ولا يخفى الخ ايراد على الجواب المشترك وحاصله ان الوضع بازاء الالفاظ
وان لم تكن موجودة في الالفاظ المذكورة سابقا لكنها موجودة في الضماير اذا رجعت الى الفاظ مخصوصة
سواء كانت مفردة او مركبة او الى الفاظ مركبة وللموصولات اذا عبرت بها عن الالفاظ واسماء الاشارة
والمعرف باللام اذا اشرت بها الى الفاظ اشارة حسية او اشارة ذهنية لانها اذا رجعت الى الفاظ

له لعنّ وتشعط الترتيب ١٢ منه
٢ كه عليها ما سبق ١٢ منه

او عبرت بها عنها او اشرت بها اليها يكون هي موضوعته بازاء تلك الالفاظ فيتحقق مادة النقض ويمكن ان يجاب بانه يحتمل ان يكون الجواب المذكور مبنيا على ما ذهب اليه البعض من ان الضماير وامثالها موضوعة لمفاهيم كلية بشرط استعمالها في الجزئيات فلا يتحقق مادة النقض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره مخصوصة او مركبة في بعض النسخ الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة وفي بعضها الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة والظاهر ان النسختين الاخيرتين من تصحيفات الناسخين لان هذا العبارة اشارة الى الاعتراضين المذكورين في الشرح الذين بناء اولهما على كون الالفاظ موضوعته اليها مطلقا اى سواء كانت مفردة او مركبة وبناء ثانيهما على كون الالفاظ موضوعته اليها حال كونها مركبة وعلى هاتين النسختين لا يحصل الاشارة اليهما كما هو الظاهر نعم لو وجد مركبة مكان الكانت لهذا النسخة وجه هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اى مشخصة دفع ما يتوهم من ان المراد بقوله مخصوصة المفردة لان التقابل بين المفرد والمركبة فاذا وقع المخصصة في مقابلة المركبة كان المراد من المخصصة المفردة فالسر في ترك الشارح لفظ المفردة وايراد لفظ المخصوصة بدله مع ان الظاهر في تقابل التركيب هو المذكور لا تقابل المذكور مع المذكور وحاصل الدفع انه ليس المراد بقوله مخصوصة المفردة لان هذه العبارة اشارة الى النقض الاول وهو غير موقوف على الافراد بل كما يرد حال كون الالفاظ الموضوعة اليها مفردة كذلك يرد حال كونها مركبة وبالجملة اذ منظور الشارح ههنا ليس ذكر المتقابلين بل الاشارة الى النقضين المذكورين في كلام الشارح ههنا وان لم يحصل التقابل وغرضه بايراد مخصوصة لا مفردة لان الخصوص اعم من الافراد والتركيب هذا ما خطر بالبال ويعلم من كلام مولانا المدقق ان هذا القول من الفاضل المحشي لدفع ما يرد من انه كيف يصح توصيف الالفاظ بالمخصوصة والحال انها ليست لها الماهيات الكلية بيان الدفع انه لم يرد بالخصوص الخصوص النوعي حتى ينفي ينفي الماهية بل الخصوص الشخصي وهو موجود للالفاظ لانها هي الهويات الشخصية انتهى وهذا ليس بخال من القلق لان وجود الخصوصيات بدون الماهية الكلية من المستبعدات كما تقرر في مقره فالاصل في جواب الايراد منع عدم وجدان الماهية النوعية للالفاظ والله اعلم **قوله** من حيث انها مشخصة الحيثية اطلاقية او وجه للتاكيد المورد لدفع توهم ارادة المفردة من المخصصة المقابلة بالمركبة بقرينة التقابل بين المفردة والمركبة **قوله** لان النقض الخ استدلال على ارادة المشخصة من المخصوصة تقريره ان الاشارة الى النقض الاول كاينة بلفظ مخصوصة وذا لا يحصل الا بتفسيرها بالمشخصة فالاشارة الى النقض الاول لا يحصل الا بتفسير المخصوصة بالمشخصة اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانه لو لم يفسر المخصوصة بالمشخصة بل يفسر بالمفردة لكان للافراد دخل في النقض الاول والامر ليس كذلك **قوله** اى في مقام الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تفريع عدم المفهوم الكلي على كون الوضع في الضماير وامثالها عاما والموضوع له خاصا غير ظاهر لان الضماير مثلا كما يجي

الى الالفاظ فكذلك يرجع الى المفهوم الكلى وتوجده فى هذا الحين ظاهر وحاصل الدفع ان تفريع الحد المذكور على الكون الذى يوهم ليس مطلقا بل انما يرجع الى الفاظ مخصوصة ام مركبة وعدم الوجدان فى هذه الصورة ظاهر **قال الشارح قدس سره** فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان المفهوم الكلى الموضوع له مجازا باعتبار تحقق الوضع لجزئياته موجود كما يقال ان هو موضوع لما تقدم مذكرا **قال الشارح قدس سره** وهو اما مجهول قد مرهنا الاحتمال على الاحتمالين الاخيرين نظرا الى قرب المفرد لما هو قيد له والا فالظاهر تقديم الاحتمال المتوسط لان المشهور كون الافراد والتركيب من صفات الالفاظ **قال الشارح قدس سره** ومعناه مالا يدل الخ ههنا اعتراضات ثلثة احدها ان صاحب المتوسط عرف المعنى المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه والشارح خالف عنه حيث ترك لفظ المعنى وقال على جزئه فما الباعث فى ذلك وثانيهما ان التعريف غير جامع لافراده اذ يخرج عنه معنى ضرب مثلا الذى هو الحدث والنسبة والزمان لان لفظ ضرب مركب من المادة والصورة والاول دال على الحدث والثانى دال على الزمان والنسبة فيدل جزء اللفظ على جزئه وثالثها ان التعريف غير مانع اذ يدخل فيه مدلول الدال العقلى والطبعى لانه لا يدل جزء الدال على جزئه كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان العدول والمخالفة لورود الاعتراض على صاحب المتوسط وهو لزوم المعنى للمعنى لان الضمير فى معناه راجع الى المعنى وعن الثانى ان المراد بالجزء الجزء الذى يكون مرتبا فى السمع والمادة بالنظر الى الهيئة ليست بهذه المثابة والطريق وعن الثالث ان المراد بجزء اللفظ جزء اللفظ الموضوع بجعل الاضافة للعهد اى ما لا يدل جزء لفظه الدال بالوضع لا بالعقل او الطبع او اعم من الاقسام الثلثة والجواب عن صاحب المتوسط بجعل اضافة المعنى الى ضميره من قبيل اضافة الوجود الى الوجود اعنى الاضافة البيانية **قوله** من حيث انه جزء لفظه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص انسانى يكون معناه مفردا كما تقرر وكذا الحال ان تعريف المعنى المفرد لا يصدق عليه لان جزء هذا اللفظ يعنى الحيوان مثلا دال على معناه وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزء من الشخص الانسانى الذى فرض معنى لفظ الحيوان الناطق لان الشخص الانسانى مركب من الانسان والتشخص والانسان مركب من الحيوان والناطق فيكون الشخص الانسانى الذى فرض معنى لفظ الحيوان الناطق مركبا من الحيوان والناطق والتشخص لان جزء الجزء جزء وهكذا الحال فى الناطق فيكون جزء اللفظ المعنى دالا على جزئه فلا يصدق تعريف المعنى المفرد على معنى الحيوان الناطق فى ذلك الفرض مع انه من افراده وحاصل الدفع ان قيد الحيثية مراد ههنا بقرينة شيوع ارادته فى التعريفات فيكون حاصل التعريف عدم دلالة جزء اللفظ المعنى من حيث انه جزئه على جزئه وكون معنى الحيوان الناطق الذى هو الشخص الانسانى فرض معنى مفرد ليس الا باعتبار الوضع العلمى وبهذا الاعتبار لا يدل جزء لفظه كالحيوان مثلا على جزئه

لان ذلك الجزء لو دل على جزئية بهذا الاعتبار لانتفى دلالته بانتفاء ذلك الاعتبار والامر ليس
كذلك لان دلالته موجودة حين التركيب التوصيفي ايضا ويمكن ان يجاب بان المراد من الدلالة
الدلالة القصدية وهي منتفية في الحيوان الناطق حال كونه علما لشخص انساني كما لا يخفى بوجه
على من له مهارة في علم الميزان **قوله** علما لشخص انساني قيّد بالقيد الاول لان معنى الحيوان
الناطق حين عدم علميته ليس بمعنى مفرد فلو دل جزء اللفظ على جزئه لم يكن مفردا وقيد بالقيد الثاني
لانه لو كان علما لحجر معين مثلا لم يدل جزء اللفظ على جزء معناه وهو الحجر المعين كما لا يخفى ولعلك
دريت من هذا ان قيد الانسان ليس بضروري بل الاعتراض بالحيوان يرد بالنظر الى جميع افراد
الحيوان سواء كان انسانا او فرسا او غيرهما من افراد الحيوان نعم قيد الانسان ضروري
بالنظر الى الاعتراض بالناطق فافهم **قوله** وذلك لان تلك آه اعلم انه قيل في تقرير اعتراض الشارح
ان من المتقررات فيما بينهم ان الشيء المتصف بصفة اذا تعلق به معنى مصدري يفهم منه ان
تلك الصفة تكون حاصلة لذلك الشيء قبل المعنى المصدري المتعلق بذلك الشيء فيفهم
ههنا بمقتضى تلك القاعدة ان الافراد حاصل للمعنى قبل الوضع والامر ليس كذلك لان الوضع
مقدم على الافراد كما صرح به الشارح بعيد هذا ولا يخفى ان جواب الشارح يوافق هذا التقرير
لكن لما يرد عليه ان القبلية ليس بمنساق الى الفهم بل هو باطل لان قولنا جاء في الرجل الراكب لا يدل
في العرف على ان الركوب مقدم على المجيء ذاتا وزمانا بل يدل على ان الرجل متصف بالركوب
حال المجيء فعدل الفاضل المحشي عن ذلك التقرير وقال في تقرير الاعتراض وذلك آه يعني ان من
المتبادرات فيما بينهم ان اذا اعتبرت من شيء اعني المعنى ههنا بما فيه معنى الوصفية اعني الافراد
ههنا وعلقت به معنى مصدريا اعني الوضع ههنا يفهم منه في العرف ان ذلك الشيء اعني
المعنى موصوف بتلك الصفة اعني الافراد حال تعلق ذلك المعنى المصدري اعني الوضع
لا بسببه والامر ههنا ليس كذلك لان الوضع سبب الافراد فان قيل ان هذا التقرير لا يطابق
كلام الشارح لانه يدعي القبلية كما ينادي عبارته على هذا اما على نداء نعم لو ادعى ان الاتصاف
حاصل حين الوضع لا بسببه فيطابق ذلك التقرير كلام الشارح وليس فليس قلنا ان قول الشارح
قبل الوضع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان اتصاف المعنى بالافراد في الزمان المتقدم
على الوضع كما قال به الشارح ظاهرا يستلزم كون ذلك الاتصاف لا بسبب الوضع لانه
لو كان بسببه لما تقدم عليه لان المسبب لا يتقدم على السبب وقوله المتصف صيغة اسم فاعل
وهو قد يكون للحال وهو المراد ههنا وليس المراد به زمان التكلم كما هو الظاهر فيراد بحال
تعلق ذلك المعنى به فيكون معنى عبارة الشارح انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف

بالافراد والتركيب حال تعلق الوضع به لا ان الوضع سلب ذلك الاتصاف فلا تمسك للاحتجاج على سببية الوضع للافراد وعدمه فيطابق ذلك التقرير اى تقرير الفاضل المحشي كلام الشارح فان قيل لا يطابق جواب الشارح لهذا التقرير لانه يفهم منه ان اتصاف المعنى بالافراد حين الوضع ليس بحسب الحقيقة بل بحسب المشارفة والقرب كما في من قتل قتيلا فله سلبه والحال ان زمان الوضع والافراد متحد كما قاله الشارح حيث قال لكنه مقارن له بحسب الزمان قلنا ان زمان الوضع امر ممتد اذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المسمى وضمه له وكون المعنى متصفا بالافراد باعتبار المشارفة والقرب باعتبار الجزء الاول الذى هو تصور اللفظ ومقارنة الوضع والافراد باعتبار الجزء الآخر من زمان الوضع ولا مناقشة في هذا اذ المقارنة بين الشيئين في الزمان عبارة عن ان يكون زمان احدهما بعينه زمان الآخر او جزأ من زمانه فلا مخالفة واجيب عن المخالفة بين ما ادعاه الشارح من القبلية وما يفهم من كلام الفاضل المحشي بان كون الشيء المتصف بصفة حال تعلق المعنى المصدرى به لا بسببه يحتمل احتمالين احدهما ان تكون تلك الصفة حاصلة لذلك الشيء قبل تعلق المعنى المصدرى وممتدة الى ذلك التعلق وثانيهما ان تكون تلك الصفة حاصلة له بعد التعلق ذلك لكن ابتدأ حصولها من ذلك التعلق فيحمل عبارة الفاضل المحشي على الاحتمال الاول فيحصل القبلية التى ادعاها الشارح والمقارنة التى ادعاها الفاضل المحشي وعلى هذا يكون لفظ قبل في عبارة الشارح على معناه فان قيل فعلى هذا يكون مقتضى القاعدة توهم تقدم الافراد على الوضع فلا يطابق معه قول الفاضل المحشي حيث قال لظهور المراد في وجه ايراد يوهم اذ يفهم من قوله ان مقتضى القاعدة القبلية لا بسببه امر بين لكن لظهور المراد وهو كون الافراد بعد الوضع وبسببه صار وهميا قلنا ان هذا القول صدر من الفاضل المحشي بطريق التنزل والتسليم يعني لا نسلم اولا ان القاعدة يقتضي ذلك الامر اقتضاء بينا بل يقتضي اقتضاء وهميا وان سلم فنقول قال يوهم بظهور المراد فاحفظ هذا التقرير الذى هو من خواص مولائى دعى في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** اذا عبرت الخ يرد ههنا ان هذا التعبير لا يخلو اما ان يكون من قبيل تعبير المعنى باللفظ او يكون بمعنى الاخبار وكلاهما باطلان ههنا اما الاول فلانه يستلزم ان يكون المعبر عنه متروكا والمعبر به موجودا وههنا كلاهما موجودان وهما المعنى والمفرد كما هو الظاهر واما الثانى فلان الموجود ههنا الاتصاف دون الاخبار كما هو الظاهر ايضا ويفهم من كلام الفاضل المدقق جواب هذا الايراد بان المراد بالتعبير ما يشتمل التوصيف والاستعمال ويخطر بالبال ان المراد الاخبار وهو ههنا موجود

اذ الاوصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف والاخبار لا يوجد بدون
الاخبار ههنا وان كان فعلوا الله اعلم **قوله** او غيرها من المشتقات والمصدر **قوله** انما
قال آه دفع ما يرد من ان القاعدة اذا اقتضت امرا يكون ذلك الامر مدلولا ومقتضى لها
فالمناسب للشارح ان يقول وفيه انه يدل او وفيه انه يقتضى بدل يوهم وحاصل الدفع انه
قال الشارح يوهم لان ارادة المعنى المجازى يعنى اتصاف المعنى بالافراد باعتبار المشارفة
والقرب ظاهرة ههنا بحسب المقام فكأنّ المعنى الحقيقى المدلول والمقتضى للقاعدة ههنا
امر وهمى لا يتبادر اليه الذهن ونظيره هذا المجاز المتعارف بالنظر الى الحقيقة المتروكة والله
اعلم **قال** الشارح قدس سره فينبغى الخ اشارة الى دفع الاعتراض الذى ذكره الشارح
بقوله وفيه انه يوهم الخ وحاصل الدفع ان قبلية الاتصاف على الوضع او معيته معه لا يسبب
يعلم من هذه العبارة اذا كانت على المعنى الحقيقى واما اذا اريد منها المعنى المجازى فلا
يعلم منها ذلك فى المراد ههنا المعنى المجازى وايراد ينبغى بالنظر الى هذا الوجه المخصوص والا
فالالزام يقتضى يجب بدل فينبغى لان التصحيح واجب فلا يرد ما يرد فتأمل **قوله** وهو
مجاز بطريق المشارفة دفع ما يتوهم من ان المجاز المركب فى مثل مَنْ قَتَلَ قَتِيْلًا فَلَهُ سَلَبُهٗ
المجاز باعتبار ما يؤل وهو لا يتصور ههنا لانه عبارة عن اطلاق الشئ الذى يوجد لشئ
آخر بعد تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر مع المهلة فى زمان ذلك التعلق على
ذلك الشئ الآخر والافراد لا يوجد للمعنى بعد الوضع مع المهلة لان زمان الوضع و
الافراد واحد نعم الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات وحاصل الدفع ان المجاز
المركب فى مثل مَنْ قَتَلَ الخ مجاز بطريق المشارفة وهو عبارة عن اطلاق الشئ الذى يوجد
لشئ آخر بسبب تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر بلا مهلة فان قيل فعلى هذا
يبطل الحصر للمجاز المرسل فى اربعة وعشرين نوعا كما نطق به الكتب لوجود قسم آخر وهو
المجاز بطريق المشارفة قلنا انه قسم من المجاز باعتبار ما يؤل وقيد مع مهلة فيه ممنوع
بل هو اعم من ان يكون فيه مهلة اولا فافهم فانه من سوانح الوقت لكن الاشارة اليه موجودة فى
حاشية مولانا نور الحق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره على انه صفة اللفظ يرد عليه
ان الرفع كما يتصور بكون الاسم صفة اللفظ فكذلك يتصور بكونه جزء مبتدأ محذوف وهو لفظ فلم
لم يتعرض الشارح اليه واجيب عنه بانه محتاج الى الحذف وهو خلاف الاصل فلذا لم يتعرض اليه واقول وبالله
التوفيق ان الاحتياج للحذف لا يصلح ان يكون وجها لعدم التعرض لان الحذف كثيرا ما يفعل كما لا يخفى على
من ينظر فى الكتب بل الوجه ان مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلثة فى المفرد ذكر احتمالين منها على

ناظر الى التعريض الاول لاعتراضه والثانى نه

وجه يفيد كون المفرد قيد اللفظ فقط او المعنى فقط وذكر احتمال الاخر منه على وجه يفيد كون المفرد محتملا لهما اى اللفظ والمعنى وعلى تقدير تصوير الرفع بكون المفرد جزء مبتداء محذوف وهو هو لا يحصل فائدة المقصود لان هو يحتمل ان يكون راجعا الى اللفظ ويحتمل ان يكون راجعا الى المعنى وانما كان ذلك مقصود الشارح لانه على هذا الطريق يحصل التفنن وهو الموافقة فى صفة الوحدة بخلاف ما اذا تعرض الشارح لرفع مفرد على كونه جزء مبتدا محذوف لانه على هذا لا يحصل الموافقة فى صفة الوحدة لانه على هذا لا يكون لكون المفرد قيد اللفظ او المعنى احتمال لان فافهم ولا تسرع بالرد والقبول لان عدم السرعة من اعمال العقول **قال** الشارح قدس سره ما لا يدل جزئه التام يقول جزء اللفظ لانه يلزم على هذا ان يكون اللفظ لفظا لان ضمير لفظه راجع الى ما وهو عبارة عن اللفظ وما قيل ان ذلك الكون جائز بل واقع الا ترى ان اللفظ هو اذا رجع الى اللفظ مفردا كان او مركبا يقع ذلك الكون فغير سديد لان الجواز للذكور فيما اذا وقع كون اللفظ الثانى معنى اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لانه لو كان كذلك لاستدرك لفظ المعنى فى قوله على معناه بل يضر لانه يصدق على زيد قائم حين رجع لفظه هو اليه انه لفظ لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون مفردا وهل هذا الاخرق الاجماع هذا ما حصل لى حين تسويد هذا البياض **قوله** من حيث انه مناسب الخ وبيان دفعه على الحق ما مر الا ان السؤال فيما مر من جانب المعنى وههنا من جانب اللفظ فتأمل والظاهر انه لا حاجة للفظ لا يدل فى اخذ الحيثية **قوله** على جزء معناه متعلق بلحوق لا يدل فى الحيث والحيثية **قوله** للفهوم غرض الفاضل المحشى من هذه العبارة الايراد على الرضى بانه يفهم من كلامه ان الافراد والتركيب من صفات المعنى فى عرف النحاة والمشهور ليس كذلك واجاب عن هذا الايراد مولانا عبد الحكيم بان قول الرضى هذا ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ غريبة بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى ولا يدل هذه العبارة على ان الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النحاة لانه لم يتعرض للاصطلاح النحاة ففهم ذلك عن كلامه افتراء عليه ويمكن ان يجاب من جانب الفاضل المحشى بان الرضى وان لم يتعرض للاصطلاح النحاة صريحا لكن يفهم من قيد عند المنطقيين ان الحكم عند غيرهم من النحاة ونحوهم والفاضل المحشى ما ادعى الصراحة بل ادعى الفهم كما ينادى به على نداء على هذا عبارته وفى الفهم ذلك القدر كاف ومقصود الرضى من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بانه جعل الافراد صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد والجواب من جانب المصنف اولا بانا لا نسلم ان جعل الافراد صفة للمعنى خلاف للمتعارف ومخل بالغرض من الحد لان المعلوم من كلامه كما سبق آنفا ان الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النحاة والمصنف نحوى فيتكلم باصطلاحهم ولئن سلمنا ان جعل فى هذا الاصطلاح خلاف للمتعارف كما هو المعلوم من كلام الرضى فلا يكون مخلا بالغرض من الحد

قوله لانه يصدق على لفظ الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص انسانى انه لم يدل بجزئه على جزء معناه ولا يكون مفردا مع اندراجه فى هذا التعريف من المفرد ١٢ منه

وثانیا بانا لو سلمنا ان ذلک الجعل خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد بناء علی احتمال توافق اصطلاح النحاة مع اصطلاح المنطقیین فنقول ان المص لم یجعل الافراد صفة للمعنی لانہ یحتمل ان یکون صفة للفظ هذا ما ظهر واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ من بیان نکتة لان التکلم بهذا الکلام بلیغ کما هو المعلوم من اقواله والدایر بالسنة الخواص والعوام فلا یظن بہ ان یخلو اختیارہ هذہ الخصوصیة من نکتة کذا فی حاشیة مولانا عصام الدین مع زیادة **قال** الشارح قدس سرہ جملة فعلیة فعلها ماض فلا یرد ما یرد فتأمل **قوله** وکانہ النکتة اشارة الی دفع ما یرد علی المصنف من ان تقدیم المفرد علی الجملة فیما اذا کانا نعتین لشیء واحد واجب کما صرح بہ مولانا المدقق فاللازم علی المصنف ان یقول لفظ مفرد وضع لمعنی وحاصل الدفع ان وجوب تقدیم النعت المفرد علی النعت الجملة فیما اذا خلا تقدیم الجملة عن النکتة واما اذا کان فی تقدیمها نکتة فلیس تقدیم المفرد بواجب والنکتة ههنا موجودة وهی الاشارة الی تقدم الوضع علی الافراد **قوله** ایضا ای کما انہ نکتة فی اختیار کون احد الوصفین جملة فعلیة فعلها ماض والآخر مفردا **قوله** فی تقدیم الوضع آہ ان قیل ان تقدیم الوضع لیس خلاف الاصل حتی یحتاج الی نکتة بل ایرادہ فی عنوان الجملة مع تاخیر المفرد خلاف الاصل محتاج الی النکتة قلنا ان المراد من الوضع هو الذی یکون فی قالب الفعل مع الفاعل مقدما علی المفرد فیکون جملة مقدمة علی المفرد واللہ اعلم **قوله** اوکانہ الخ یعنی اوکان النکتة فی تقدیم الوضع علی الافراد عدم اعتبار حسنہ بدون الوضع والضمیر راجع الی النکتة لانها تستعمل بدون التاء وما هذا شانہ یستوی فیہ المذکر والمؤنث وفی الترجیان لعلهما یکونان من توجیهات الفاضل المحشی فیکون ایراد لفظ کان الموجب للشک فی الموضعین بناء علی عادة المصنفین من تصدیر الوجوہ المورد من عند انفسهم بکلمة الشک والترجی هضما لنفسہ ویحتمل ان یکون کلمة کانّ للقطع والیقین لان هذہ الکلمة تجیء بهذا المعنی ایضا کما لا یخفی علی من زاول الکتب ولا یخفی ان الدلیل الاول اشارة الی الدلیل الانی والثانی الی الدلیل اللمی واللہ اعلم **قوله** فاستعیر آہ اشارة الی دفع ما یرد علی الشارح من ان الوضع لیس بمقدم علی الافراد فی الزمان الذی هو مدلول الماضی فکیف یکون هذہ النکتة مطابقة للواقع وحاصل الدفع ان اللفظ الماضی مستعار من السبقة الزمانیة الی السبقة الرتبیة وهی موجودة ههنا لان الوضع سبب الافراد کما سبق بقی شیء وهو ان التکلم المستعار من الماضی لیس بالنسبة الی زمان التکلم لا زمانا ولا رتبیا والا لزم خروج الکلمات الموضوعة لمعنی مفرد بعد تکلم المصنف بهذا التعریف لانہ لم یوضع شیء من الکلمات المفردة مقدما علی تکلم المصنف بوضع لمعنی مفرد لا زمانا ولا رتبة الا ان یقال ان السبقیة الرتبیة لیست بالنسبة الی زمان التکلم بل بالنسبة الی ما یقارنہ وهو الافراد ولا شک فی تحقق السبقیة الرتبیة بالنسبة الیہ واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ واما نصبہ الخ عطف علی مقدر تقدیرہ والمفرد اما مجرور او مرفوع

او منصوب اما جره فعلى انه صفة للمعنى واما رفعه فعلى انه صفة للفظ واما نصبه فعلى انه الخ والظاهر انه يقع
او منصوب لكن غير الاسلوب اشارة الى مرجوحية احتمال النصب لعدم موافقة رسم الخط واما عدم الصحة
بالنظر الى الظاهر فكل الاحتمالات فيه متساوية الاقدام كما لا يخفى **قوله** فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان من
المتقررات فيما بينهم كون الحال بجنب الفاعل الذى فرض كونه ذا حال له فما هو صالح للحالية عن الفاعل والمفعول
فالالتزام على تقدير ارادة كون المفرد حالا عن الضمير المستكن فى وضع ان يقول الكلمة لفظ وضع مفرد
المعنى واذا لم يقل كذلك فعلم انه ليس بحال عنه فذلك التوجيه للنصب توجيه قول القائل بما لا يرضى
واشتراط ذلك الكون لدفع الالتباس **قوله** قلنا الخ جواب لذلك الاعتراض بعدم التسليم حاصله
انا لا نسلم اشتراط كون الحال بجنب الفاعل فى المادة المذكورة عند كل النحاة فان عند البعض نحو يجوز
ذكر الحال بجنب المفعول فى المادة المذكورة لان رتبة الحال التاخر عن الفاعل والمفعول وان كان حالا
عن الفاعل واما الالتباس فيرتفع بالقرينة سواء كانت حالية او مقالية والقرينة ههنا كون الافراد و
التركيب من صفات اللفظ كما هو المشهور بين المنطقيين كما قال به الشارح الرضى كما سبق والظاهر
توافق الاصطلاحين واذا عرفت هذا فلم لا يجوز ان يكون توجيه النصب من الشارح لذلك التوجيه مبنيا على
قول ذلك البعض والله اعلم **قوله** ولئن سلم الخ جواب آخر لذلك الاعتراض بطريق التسليم يعنى انا لو
سلمنا اشتراط ذلك الكون حين عدم تحقق قرينة معلومية ذى الحال وههنا تحققت كما ذكر الفاضل
المحشى او حين تغير المعنى بجعله حالا عن القريب اعنى المفعول والتغير ههنا منتف كما قال به الفاضل
المحشى ايضا لان المقصود دفع الالتباس هو حاصل فى الاول اعنى تحقق القرينة والالتباس ليس بموجود فى
الثانى اعنى سقام التغير لرجوعهما الى شئ واحد والتسليم بناء على عدم الاعتداد بقول ذلك البعض لعدم صحة
هذا القول حين عدم تحقق القرينة والله اعلم **قوله** صفة اللفظ اى عند النحاة **قوله** او اذا الخ كلمة او
ههنا اعنى احد الامرين لان كلا من المعطوف والمعطوف عليه كاف فى الاشتراط المذكور فى الصورة
المسطورة فكون او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة ليس بسديد وان صدر من الفاضل المدقق والله اعلم
قال الشارح قدس سره ايضا من المعنى عطف على قوله من المستكن وانما اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على وضع
فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** تبع الشارحين الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كيف يكون المفرد حالا عن المعنى
والحال ان المعنى نكرة والحال عن النكرة مشروط بشروط ذكرها الشارح فى بحث الحال وكل منتف منها
ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع ان الشارح ترك ههنا مذهبه تبع الشارحين الآخرين والحال وقوعه عن النكرة
عندهم غير مشروط بل صحيح مطلقا **قوله** سيذكره من كون النكرة موصوفة او معنية عنها المعرفة لكونها
او واقعة فى حيز استفهام او واقعة قبل الا الداخلة على الحال او مقدما عليها الحال واما بينه الفاضل
المدقق وان كان صحيحا فى نفسه لكن ليس ما ذكره الشارح كما لا يخفى على من طالع بحث الحال والله اعلم **قوله**

نكرة آہ قيل ان تقديم الحال على ذي الحال النكرة ليس بواجب عندهم لصحة قولنا جاءني رجل ابوه قائم راكبا
اتفاقا فكيف يصح هذا التعليل قلنا ان المراد من النكرة النكرة المحضة اي الغير المخصصة والنكرة في المثال المذكور
ليست بنكرة محضة فلذا جاز ذلك المثال آہ قيل ان التقديم على النكرة المحضة ايضا ليس بواجب عندهم لصحة
قولنا جاءني زيد ورجل على راكبين اتفاقا قلنا ان المراد من النكرة النكرة التي لا تكون مشاركة مع المعرفة في
الحال وهذا ليس بموجود في المثال المذكور كما لا يخفى فلذا جاز والله اعلم **قوله** هذا اي وجوب تقديم
الحال على صاحبها **قوله** مطلقا يعني سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرورا بحرف الجر وسواء كان معرفة
او نكرة **قال** الشارح قدس سره فانه مفعول آہ دفع ما يتوهم من ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
والمعنى ليس بشيء منهما فكيف يصح حالية المفرد عنه وحاصل الدفع غني عن البيان **قوله** واللام واسطة
دفع ما يتوهم من تعلق قول الشارح بواسطة اللام بقوله على انه حال لان الحالية بالواسطة غير معلوم بانه
متعلق بقوله فانه مفعول **قوله** ومفعولا له تعميم بعد تخصيص والنكتة فيه الاشارة الى ان دفع مثل
ذلك الاعتراض موقوف على اثبات المفعولية على الاطلاق لا المفعولية على الخصوص **قوله** فاتحد عامله آہ
فاندفع ما قيل من ان العامل في المعنى هو اللام الجارة وعامل الحال لا يكون الا فعلا او شبهه او معناه
على ما تقرر ومن شرط صحة الحالية اتحاد العامل لان الاتحاد ههنا موجود لان المعنى مفعول للوضع الذي هو عامل
في الحال ايضا **قال** الشارح قدس سره وجه صحة دفع ما يتوهم من ان المفرد لا يكون حالا من المستكن
في وضع او من المعنى لان الوضع مقدم على الافراد ومن شروط صحة الحالية المقارنة بين عامل ذي الحال
والحال بيان الدفع ظاهر **قوله** فان المركبات آہ دفع ما يرد من ان الشارح لا يخلو اما ان يريد بالمركبات
الالفاظ المركبة او المعاني المركبة والاول خارجة بقيد الوضع لعدم الوضع فيها والثاني لا يشمله الجنس
وهو اللفظ كما هو الظاهر فاسناد خروج المركبات الى قيد المفرد كما وقع من الشارح لا يخلو عن شيء لانه على
الاول يلزم اخراج المخرج وعلى الثاني اخراج ما لم يشمله الجنس مع ان الفصل يخرج ما يشمله الجنس حاصل
الدفع ان المراد من المركبات الالفاظ المركبة وخروجها بقيد الوضع غير مسلم لان المراد من الوضع المأخوذ
في التعريف اعم من ان يكون شخصيا اي بلا واسطة امر كلي كوضع زيد للمعنى او نوعيا اي بواسطة امر كلي كوضع
المشتقات ولا خفاء في وجود الوضع النوعي في الالفاظ المركبة والله اعلم **قوله** كما اشرنا اليه انما لم
يقل كما صرحنا عليه لان المعلوم فيما سبق اي في حاشية التصحيح كون هيئة المركبات موضوعة بالوضع
النوعي وهي جزء المركب لا عينه لكن فيه اشارة خفية الى كون المركب موضوعا بالوضع النوعي لان ملاحظة
الكل بلا واسطة بدون ملاحظة الجزء بلا واسطة محال بل اذا لوحظ الجزء بواسطة الامر الكلي لوحظ
الكل كذلك فان قلت اذا كانت الهيئة جزءا من المركب فلا يكون لفظا لان الهيئة ليست بلفظ والمركب
من اللفظ وغيره لا يكون لفظا فلا يشمله اللفظ الذي هو الجنس فكيف يخرج بقيد المفرد كما قال الشارح

قلت لا نسلم ان الهيئة ليست بلفظ لانه ما يتلفظ به اما بنفسه او بجزء وضعه والهيئة داخلة في الشق
الثاني والله اعلم **قوله** ومثل رجل بالتنوين اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مثل الرجل وقائمة وبصري
اللفظ الذي يكون مركبا من الكلمتين اللتين لهما وجود في الخط والتلفظ لكن يعد لشدة الامتزاج
لفظا واحدا فعلى هذا لا يدخل اللفظ الذي يكون مركبا من المنون والتنوين في هذا المثل لعدم الوجود
الخطي لاحد جزئيه وهو التنوين فلا يكون خارجا عن تعريف الكلمة وهذا خلاف المتقرر وحاصل
الدفع ان في العبارة تقديرا للمعطوف مع العاطف فلا محذور والله اعلم **قوله** لان لام الخ ناظر
الى المذكور في الشرح اولا **قوله** والتنوين ناظر الى المذكور في كلام الفاضل المحشي المقدر في كلام الشارح
قوله واما تاء التانيث ناظر الى المسطور في الشرح ثانيا وثالثا لكن مع الزيادة على المصرح **قوله** والف
راجع الى التانيث يعني الالف المقصورة والممدودة لكن لا يظهر وجه لعدم ايراد مثال مع ايراد مثال
لعلامة التثنية والجمع **قوله** فذهب الشيخ واستدلال الفريقين لعله يكون مذكورا في المبسوطات
او دليل الشارح الرضي وهو ذوبان معانيها مما يعلم ههنا ايضا فافهم **قوله** ايضا كما ان اللام والتنوين
من حروف المعاني **قوله** على المعنى المقصود من التانيث والنسبة والتثنية والجمعية **قوله** الا انه الخ
دفع ما يتوهم من ان نسبة هذه المعاني الى تلك الحروف بطريق الدلالة ثابت فيما بينهم ولم يكن
هذه الحروف موضوعة بازائها لما نسبت الدلالة اليها وحاصل الدفع ان هذه النسبة من قبيل نسبة
الشيء الى السبب **قوله** كما نسب الطلب اه مع ان الدال على الطلب والمطاوعة مجموع الصيغة ايضا
والمطاوعة عبارة عن حصول اثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله كما في قطعته فانقطع **قال الشارح**
قدس سره وامثالها يرد ههنا ان ذكر الامثال مستدرك لان المثل ذكر سابقا ويخطر بالبال ان
هذا الايراد انما يرد اذا كان لفظ الامثال معطوفا مثلا على الرجل وقائمة وبصري واما اذا كان
اذا كان مرفوعا مبتدءا وما بعده خبره ويكون هذه الجملة مستانفة لبيان مثل الاشياء المتقدمة فلا
يرد ذلك الايراد نعم يرد ان المناسب ذكر هو بدل امثالها لتقدم المرجع الا ان الشارح وضع الظاهر موضع
المضمر لئلا يتوهم تخصيص بيان مثل الرجل فقط واما ايراد لفظه وارجاعه الى الامثال المفهوم من
لفظ المثل فغير ظاهر هذا ان لم يقرع سمعك نكتة لعل الحق لا يتجاوزه فاحفظ ولا تلتفت الى ما
قيل او يقال فان كله لا يغني من جوع **قال الشارح** قدس سره جزء اللفظ جرى الشارح ههنا على ما هو
المشهور في تعريفي المفرد والمركب وفي السابق جرى على ما هو الحق عنده فلا يرد ان الظاهر ان يقول
جزء لفظه كما هو المناسب لما مر في تفسير اللفظ المفرد والله اعلم **قوله** كان المراد بالاعراب الخ دفع لما يرد
على الشارح من انه يعلم من عبارته انه لولا الامتزاج بين كلمتي رجل والرجل وقائمة وبصري وغير
ذلك مما هو مثلها لكانتا معربتين باعرابين والامر ليس كذلك لان احدى الكلمتين في تلك الالفاظ

مستحقة للبناء فلولا الامتزاج لكانتا مكيفتين بكيفية البناء والاعراب وحاصل الدفع ان المراد من
الاعراب ليس معناه بل المعنى الاعم الشامل للاعراب والبناء اعنى الكيفية مثلا فمعنى قول الشارح
واعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة ولا شك فى صحة هذا لانه لولا الامتزاج لزمت الكيفيتان
لتينك الكلمتين اعنى جزئى تلك الكلمات وقد يجاب عن ذلك الايراد بانه انما يرد اذا كان لفظ الواحد
صفة الاعراب واما اذا كان مضافا اليه للاعراب فلا وههنا مضاف اليه ولا يخفى انه على هذا يفهم
من العبارة انه لولا الامتزاج لاعرب باعراب لفظين وهذا مما لا يتم ههنا فتامل **قوله** لكانه
لانه الخ دفع ما يرد من ان ارادة الكيفية من الاعراب مما لا تنفع لانه على هذا لا يصح لقول الشارح
باعراب واحد معنى لان تلك الالفاظ متكيفة بكيفيتين كما لا يخفى والمستفاد من العبارة اعطى هنا
كونها متكيفة بكيفية واحدة وحاصل الدفع ان المراد من التكيف بكيفية واحدة كما هو المستفاد
من كلام الشارح عدم اعطاء الحال اللائق بتينك الكلمتين اعنى جزئى تلك الكلمات لان هذا من
لوازم ذلك كما لا يخفى وهذا العدم موجود فى تلك الالفاظ والكلمات كما لا يخفى فصح عبارة الشارح
قوله فان الحرف الخ دليل عدم الاعتبار وحاصله ان الجزأ الاخير فى قائمة مثلا اعنى التاء مستحق
البناء ولم يعط البناء له وان الجزأ الاول اعنى قائم مستحق للاعراب ولم يعط له بل فعل بالعكس فلم يعط
حاله اللائق بكل من جزئى قائمة والله اعلم **قوله** ولا يخفى الخ ايراد على الحاصل وحاصله ان عدم
الاعطاء الاعتبار المذكور انما يجرى فى بعض تلك الكلمات كقائمة واما فى البعض الاخرى كالرجل
والمثنى والمجموع فلا لانه اعطى لكل من جزئيها حاله اللائق به لان المستحق للاعراب فى لفظ
الرجل الجزأ الاخير والاعراب اعطى له والجزأ الاول منه اعنى الالف واللام مستحق للبناء وهو
اعطى لهذا الجزأ وكذلك فى رجل الا ان المستحق فيه للاعراب الجزأ الاول والبناء الجزأ الثانى وكذا
المثنى والمجموع لان المستحق للاعراب فيهما مفردهما الذى هو الجزأ الاول لهما والاعراب يعطى لهما لانهما
علامتى التثنية والجمع وهاتان العلامتان اعطيناه كما لا يخفى والمستحق للبناء فيهما علامتيهما التين هما
الجزآن الاخيران لهما واعطاء البناء لهما ظاهر فوجد اعطاء الحال اللائق لكل جزء من جزئى تلك الكلمات
فى بعض تلك الكلمات فكيف يصح انه لم يعط لكل من الجزئين حاله اللائق به فى تلك الكلمات كما هو المعلوم من
العبارة والله اعلم **قوله** هذا اى عدم اعتبار الحال اللائق بكل من الجزئين **قوله** وفيه تامل قال الفاضل
المدقق ما حاصله ان هذا الايراد انما يرد اذا كان عدم الاعتبار المذكور مرادا فى كل من الالفاظ وهو غير
مقطوع به لم لا يجوز ان يكون المراد ان هذا العدم موجود فيما بين تلك الالفاظ كما يقال بنو فلان قتلوا
زيدا يعنى ان قتله ثابت فيما بينهم لا ان كلا قاتله وهو غير مناف لعدم وجدان ذلك العدم فى بعض تلك
الالفاظ ولا يخفى انه لا يحسم مادة الاشكال عن مقال الشارح ويحتمل ان يكون فى تلك العبارة اشارة الى ان الترك

فی حد ما اعطاء الحال اللائق بکل من الجزئین بین قلیة وبصریة وحلی وحمراء وبین الرجل وجل والمثنی والمجموع
غیر سدید لان الاعراب الموجود فی النوع الثانی اعراب المجموع لا اعراب جزء منه فیخلو کل من جزئیہ عن حالة اللائق
به وهی کونه متکیفا بکیفیة براسه لا فی ضمن شیء آخر هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** ان قلت آه اعتراض
علی کون عبد الله حال العلمیة معربا باعرابین بانه فی هذه الحالة کلمة واحدة وجه منه فیما کان لازما من ان
الکلمة الواحدة لا یتعدد فیها الاعراب فعبد الله فی هذه الحالة لا یتعدد فیها الاعراب اما الصغری فظاهر فلم
یتعرض لاثباتها الفاضل المحشی واما الکبری فلان تعدد الاعراب لا یتحقق الا بتعدد المقتضی لانه اثره ومعلوله وتعدد
المقتضی فی الکلمة الواحدة فی الحالة الواحدة من المستحیلات لانه یفضی الی توارد العلل علی المعلول الواحد فتعدد الاعراب
فی الکلمة الواحدة من المستحیلات فثبت الکبری بمقدمتیها والی صغری دلیل الکبری اشار بقوله وتعدد المقتضی والی کبراه
اشار بقوله ولا تعدد آه هذا اظهر لی فی تطبیق کلام الفاضل المحشی بقانون الاستدلال والله اعلم بحقیقة الحال
قوله ما توجیه الخ کلمة ما نافیة او استفهامیة انکاریة وکلا الی امر واحد وهو من مرکون عبد الله فی حال العلمیة
معربا باعرابین **قوله** ولا تعدد الخ ولعدم کون الاضافة مرادة فی حال العلمیة خرج المضاف عن المقتضی فلا یرد علیه
فافهم **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب انا لا نسلم کون عبد الله فی حال العلمیة کلمة واحدة لانه فی هذه الحالة
علم والعلم یعتبر فیه حال الوضع السابق وعبد الله فی حال العلمیة یعتبر فیه حال الوضع السابق وهو فی الوضع
السابق کلمتان فلا خدشة فی کونه معربا باعرابین ومعنی قول الشارح علی هذا التقدیر انه اعرب باعرابین احدهما
باعتبار الوضع الاضافی والآخر باعتبار الوضع العلمی **قوله** وقال صاحب الخ اشارة الی الجواب الآخر من الاعتراض
المسک بقوله فان قلت آه علی طریق التسلیم یعنی انا سلمنا ان عبد الله حال العلمیة کلمة واحدة لکن الباطل
فی الکلمة الواحدة اعرابان علی الاصالة واما اذا کان احدهما بطریق الاصالة والآخر بطریق الحکایة کما نحن فیه فلیس
بباطل واما وجه اختیار الآخر للاعراب الحکائی فهو کونه علی هیئة الوضع السابق لان التغییر فیه لا یوجد کما لا یوجد
الآن ومعنی قول الشارح علی هذا انه اعرب باعرابین احدهما اصلی والآخر حکائی **قوله** لما کان الخ اعتذار عما یفهم من ظاهر القال
من ان محل الاعراب هو الآخر فالمجری فی الوسط بانه المتعین **قوله** کما اظهر اعراب غیر آه دفع ما یتوهم من ان توجیه
اجراء الاعراب فی الوسط باشتغال الآخر بالحرکة انما یسلم اذا ثبت له مثال ولم یثبت له مثال فلا یسلم وحاصل الدفع
ان المثال له ثابت وهو اظهار اعراب غیر ونحوها اضیف الیه غیر بل ما نحن فیه اولی لان هذا اجراء اعراب الکل علی الجزء وثمة
فی المثال اجراء اعراب المضاف الیه علی المضاف ولا یخفی تفاوت العلاقتین **قوله** فلیس لعبد الله الخ تفریع علی قول صاحب
اللباب والمراد من الاعراب الواحد بطریق الاصالة **قوله** اعلم ان الخ الغرض من هذه العبارة بیان غرض علم النحو
المعلم انه ینبغی عکس ما فعله المصنف کما قاله الشارح یعنی ان غرض علم النحو بیان معرفة احوال اللفظ وتعیین
اعرابه فالائق به ادخال ما کان لفظه واحدا واعرابه ایضا واحدا فی تعریف الکلمة سواء کان وحدته علی سبیل
الحقیقة او من شدة الامتزاج واخراج ما کان لفظه متعددا او اعرابه ایضا متعددا اخراج ما یعد لشدة الامتزاج

لفظا واحدا ويكون معناه متعددا كما هو الظاهر عن تعريف الكلمة وادخال ما يكون لفظه متعددا ومعناه واحدا كعبد الله مثلا فى تعريف الكلمة كما فعله المصنف اهمال لجانب اللفظ وميل لجانب المعنى فلا يتأتى بذلك الغرض والله اعلم **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على الشارح بان اخراج كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا عن تعريف الكلمة ليس باهمال لجانب اللفظ لانه قسمان احدهما ما لا يكون كل من جزئيه متكيفا بالكيفية اللائقة به كتابة ومثله وثانيهما ما يكون كل من جزئيه متكيفا بالكيفية اللائقة به ورعاية جانب اللفظ تقتضى خروج القسم الثانى لانه متكيف بالكيفيتين اللتين اقتضاهما فى الزمان السابق بخلاف القسم الاول لانه اذا كان كل من جزئيه غير متكيف بالكيفية التى كانت له من قبل يكون الكل متكيفا بالكيفية الواحدة فلذا ادخاله فيكون اخراجه اهمالا لجانب اللفظ ولا يذهب عليك ان الفرق بين القسمين ليس بجسيم كما بيّنا سابقا بل كل منهما سواء سيان فى عدم كون كل من جزئيه متكيفا بكيفيته والله اعلم **قال** الشارح قدس سره العارف بالغرض الخ المراد من العارف المصدق والا فكيف يصح تعديته بواسطة الباء لانه متعد بنفسه ولا يخفى تعديته المصدق بواسطة الباء **قال** الشارح قدس سره وما دل جزء الخ كلمته ما مبتدأ وجزء فمثل عبد الله خرج عنه والفاء لاجل كونه اسما موصولا بفعل وهو دل وكلمة حيث حكاية وفى الغرض من هذه العبارة ان عبارة المفصل حسن بالنظر الى عبارة المصنف لان هذا مشتمل على قبحين بخلاف ذلك وان لم يكن حسنا فى نفسه لاشتماله على قبح واحد **قوله** وفيه انه الخ اعتراض على خروج عبد الله بقيد اللفظة من التعريف وحاصله ان المراد من اللفظة لا يخلو اما ما لا يكون له جزء اصلا كهمزة الاستفهام واما ما يكون له نوع وحدة سواء كانت حقيقية او اعتبارية واما ما يكون له وحدة خاصة كالوحدة من حيث الاعراب وكل منها غير مفيد اما الاول فلانه على هذا يخرج كثير من افراد المعرف عنه كما هو الظاهر واما الثانى فلانه على هذا لا يخرج عبد الله لان فيه ايضا وحدة وهى الوحدة الاعتبارية باعتبار كونه علما لشخص واحد واما الثالث فلعدم وجود القرينة على هذه الارادة ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق الثالث بارادة الوحدة العرفية والقرينة التبادر لان المتبادر من الوحدة فى الاصطلاح هى الوحدة العرفية ولا شك ان هذه الوحدة ليست بموجودة فى عبد الله بخلاف سائر افراد المعرّف والله اعلم **قوله** نذر بالنون والذال المعجمة بمعنى النادر **قوله** ان قلت الخ جواب باختيار الشق الثالث وحاصله ان المراد من اللفظة ما له خصوص وحدة بان يتكلم بدفعة والقرينة لفظ اللفظة لانه المرة ولا يخفى ان التكلم بعبد الله بدفعتين لا بدفعة واحدة فيخرج عن التعريف **قوله** قلت آه رد ذلك الجواب وحاصله ان لعبد الله حالين حال الاضافة وحال العلمية وهو فى الحال الثانى يجب ان يتكلم به دفعة واحدة لان المراد مما يتكلم به دفعتان ان لا يذكر جزء منه لمعنى والآخر لمعنى آخر لا ما يتكلم به آنا واحدا والا لخرج كثير من افراد المعرّف عنه ولا شك فى تحقق هذا المعنى المراد فى عبد الله حال العلمية **قوله** اللهم

الخ رده ذلك الرد واثبات الجواب المصنف بقوله ان قلت اه وحاصل الرد ان المراد من اللفظة التى
للمرة ما يتكلم به دفعة لكن لا مطلقا بل مع عدم وجود مصحح التكلم به على سبيل الدفعتين وفى عبد
الله لما وجد هذا المصحح عام وهو الوضع الاول فلا رد ولعدم القرينة على هذا القيد صدر
رد الرد بلفظ الوهم المشعر بالضعف واما ما قاله الفاضل المدقق فى وجه ايراد الوهم من انه
على تقدير حمل لفظ اللفظة التى للمرة على هذا المعنى يلزم توجه النفى الى المقيد لا القيد والشائع هذا
لا ذاك فيه انه ليست احصله لان القيد فى الواقع التاء التى للوحدة والمقيد اللفظ والواحدة تاكيد
الوحدة التى تدل عليها التاء وللنفى فى عبد الله الوحدة لا اللفظ حتى يرجع النفى الى المقيد واساسه
قوله اى مسامحة دفع ايراد مقرر بتقريرين احدهما انه كيف يتصور بقاء قائمة وبصرى داخلا فى تعريف
الكلمة والحال ان كل واحدة منهما مركبة من كلمتين فيكون لفظا لا لفظة واحدة والمأخوذ فى التعريف
هذا وثانيهما ان البقاء على سبيل الدخول يقتضى سبق الدخول ولا شيء قبل اللفظة حتى يدخل فيه ويبقى
فيها وحاصل الدفع على التقرير الاول ان كل واحدة من تلك الكلمتين امتزجا امتزاجا شديدا فصارتا
كالكلمة الواحدة فيتصور الدخول باعتبار هذه المسامحة وهذا المجاز وحاصل الدفع على التقرير الثانى ان لفظ
اللفظة مركب من جزئين اللفظ والتاء فكل واحد من ذينك اللفظين داخل فى الجزء الاول وباق فى الجزء
الثانى باعتبار ارادة الواحدة الاعم من الحقيقية والامتزاجية فنسب بقاء الدخول فى الجزء الى
الكل مسامحة ومجازا وهكذا الحال فى قول الشارح فمثل عبد الله خرج عنه لان الخروج يقتضى سبق
الدخول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فاخرجه بقيد الافراد آه قيل ان اخراج صاحب المفصل
قائمة وبصرى بقيد الافراد ممنوع لانه لم لا يجوز ان يكون الافراد فى كلامه صفة لكونه قيدا للفظ كما فى
عبارة المصنف وعلى هذا لا يخرج لان افراد اللفظ متحقق فى مثل قائمة قلنا ان الوحدة باعتبار تعميمها
من الحقيقية والامتزاجية متحققة فيه واما الافراد فلا لان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى موجودة فيه ومع
هذا كيف يتحقق الافراد وايضا لفظ المفرد فى كلام صاحب المفصل لا يجوز ان يكون قيدا للفظ لان اللفظة
الذى قاله صاحب المفصل مؤنث والمفرد مذكر فلا يحصل التطابق على تقدير كونه قيد اللفظة ولان
لفظ اللفظة فى كلامه معرف والمفرد فيه منكر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بتركه الضمير راجع
الى قيد الافراد والمراد من الترك الترك الذى يكون مع لحاظ جامعية التعريف ومانعيته فلا يرد انه
لو ترك قيد الافراد لدخل فى التعريف المركبات التامة التى تعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة كضربت
وضربوا وضربا والتالى باطل فالمقدم مثله واما ما قاله الفاضل المدقق فى تمثيل الترك الذى مع لحاظ جامعية
التعريف ومانعيته من هو اللفظة الدالة على معنى بالوضع الغير المشتمل على الاسناد ففيه انه على هذا يخرج
الفعل من التعريف لانه مشتمل على الاسناد الا ان يقال ان المراد من الاشتمال الاشتمال الذى يكون

قوله لان القيد الخ فيه انه لا يقال للفظ واحد ١٢ منه

كلمة من بيانية ١٢ منه

عدم ذكر المسند والمسند اليه في هذه اللفظ وعدم ذلك الاشتمال متحقق في الفعل كما لا يخفى هذا ما ظهر لي
والله اعلم بمراد العباد **قال** الشارح قدس سره واعلم الخ اشارة الى دفع الايراد تقريره انه يلزم احد
الامرين في التعريفين اما القصور واما الزيادة لان الدلالة ان كانت معتبرة في الكلمة لكان تعريفا لصنف
قاصرا لعدم ذكرها في تعريفها وان لم يكن معتبرة فيكون تعريف صاحب المفصل مشتملا على الزيادة لذكره
الدلالة فيه وحاصل الدفع ان الدلالة معتبرة في الكلمة ولا يلزم القصور في تعريف المصنف لانه ذكر الوضع
والوضع يستلزم الدلالة فذكره كانه ذكرها بخلاف صاحب المفصل لانه ذكر الدلالة اولا وهي لا تستلزم
الوضع فلا بد من ذكرها ثانيا فان قيل ان الافراد يستلزم الوضع كما ذكره الشارح من ان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فالمناسب الاكتفاء بقيد الافراد فجوابه ان مراد الشارح قدس سره
فيما ذكره ان اتصاف المعنى الموضوع له بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لا ان اتصاف المعنى مطلقا
كذلك هكذا قال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره لان الدلالة الخ تقرير كلام الشارح على قانون
الاستدلال ان المتصلة اللزومية التي هي مفاد قوله ان الوضع يستلزم الدلالة وهي متى تحقق الوضع
تحققت الدلالة صادقة لانه متى تحقق الوضع تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر ومتى تحقق كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء آخر تحققت الدلالة فينتج متى تحقق الوضع تحققت الدلالة اما الصغرى فلان الوضع
تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني كما قاله الشارح وهذا الفهم
وذلك الكون متلازمان فلزم من وجود احدهما الشيء بعينه لزوم الآخر له واما الكبرى فلان الدلالة الخ مذكور
في قول الشارح لان الخ دليل لكبرى القياس المطوي وقوله فمتى تحقق الوضع نتيجة ذلك القياس قال الفاضل
المدقق ما حاصله ان في تعريف الدلالة قيدين آخرين وهما قيد بحيث اذا علم وقيد عند العلم بالعلاقة
لكنه تركهما لظهورهما والتقدير كون الشيء بحيث اذا علم يفهم منه شيء آخر عند العلم بالعلاقة اقول
وبالله التوفيق لا حاجة الى ذكر هذين القيدين لان كون الشيء متعينا بقيد فهم شيء آخر منه يستلزم
تحقيق ما يتوقف الفهم عليه سواء كان علما بالشيء الاول او علما بالعلاقة او غيرهما والله اعلم **قوله**
وهي ثلثة اقسام الغرض من هذا القول الاشارة الى وجه استلزام الوضع الدلالة دون العكس لان الدلالة
منقسمة الى الوضعية وغيرها فيكون اعم منها وهي تكون اخص منه واستلزام الاخص للاعم بدون
العكس ظاهر **قوله** بسبب جعل جاعل اي وضع الواضع الدال بازاء المدلول وليس المراد من
الوضع الوضع بعينه والا لخرج دلالة المركبات والمشتقات عن الاقسام فلا يكون التقسيم حاصرا
لانتفاء القسمين الاخيرين فيهما بل اعم منه سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا او الوضع الاعم
موجود فيهما كما هو المقرر في مقره **قوله** وطبعية كدلالة اح اح على السعال ويمكن ان يكون مثا
المدن **قوله** بهذه المعاني المذكورة من الجعل والمصدر فلا يرد ان فيما سبق شيئين وذلك من السماء

الاشارة المفردة **قال الشارح** قدس سره فبعد ذكر الوضع الخ فان قيل ان للمفهوم ما سبق فى الشرح ان الوضع فى التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة فلا يصح ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة قلنا ان الوضع المذكور فى التعريف هو الوضع للمعنى المطلق والمذكور يغنى عن الدلالة كفاية ومثله **قال الشارح** قدس سره لكن الدلالة استدراك لما يتوهم من استلزام الوضع والدلالة يكون من الجانبين فكما انه لا حاجة الى الجمع فى هذا الكتاب كذلك لا احتياج فى المفصل فيكون حشوا مشتملا على الزيادة المغنية عنها لا انه جمع بينهما وحاصل الاستدراك غنى عن البيان **قال الشارح** قدس سره كدلالة لفظ ديز الخ انما ادرج اللفظ المهمل فى مثال العقلى المحض فهو وجودا الافظ بالدلالة العقلية بخلاف الموضوعة بخلاف ما يكون اللفظ الدال معنى فانه يدل دلالة وضعية على ذلك المعنى فيكون هناك دلالتان وان كان مدلول كل من الدلالتين مغاير المدلول الآخر **قوله** او لم يدل الخ اى لم يدل لفظ ديز فى هذه المثال على وجود اللافظ بالدلالة العقلية واما مطلق الدلالة فثابتة فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** كما قال السيد قدس سره الخ قال مولانا جمال الدين ما حاصله ان حوالة عدم اظهار الدلالة او عدمها على السيد السند كما صدر من الفاضل المحشى ليس على ما ينبغى لان عبارته فى حاشية شرح الشمسية وفى حاشية شرح المطالع وفى حاشية على شرح التلخيص منادية باعلى ندائها على عدم الظهور لا عدم الدلالة كما لا يخفى على من طالعها اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشى ادعى ههنا امرين عدم اظهار الدلالة وعدمها فلعله قوى الامر الاول بقول السيد قدس سره واثبت الامر الثانى بقوله فان وجود الخ فيكون قوله كما قال السيد قدس سره الخ متعلقا بقوله لم يظهر وقوله فان الخ متعلقا بقوله لم يدل لا كما قال الفاضل المدقق ان قوله فان الخ علة لاستلزام السماع المذكور لاحدهما الخ لانه يحتاج الى تقدير لفظ الوجود فى قوله لا من اللفظ كما فعله ذلك المدقق والتقدير خلاف الظاهر وبناء قول السيد على عدم المنافاة بين طريقين لشئ واحد ومبناء قول الفاضل المحشى فان الخ على التنافى لان الطرق علل وتوارد هما من المستحيلات كما تقرر والله بما فى صدور العباد ومنه المبدأ واليه المعاد **قال الشارح** قدس سره اى الكلمة اشارة الى دفع ما يتوهم من رجوع الضمير فى هى الى لفظ ذلك الخ اعنى المفهوم التفصيلى للكلمة باعتبار قربه بالنظر الى الجزء الاخير فيرد انه على هذا لا يحصل التطابق بين الراجع والمرجع لتذكيره ولا تصح الحمل لان المفهوم التفصيلى مركب ولا شئ من المركب باسم وفعل وحرف وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الكلمة اعنى المفهوم الاجمالى فيحصل المطابقة ويصح الحمل ان قلت ان الكلمة اسم باعتبار دخول اللام عليها فيلغو حمل الاسم عليها ولا يصح حمل الفعل والحرف عليها قلت ان التقسيم ليس للكلمة باعتبار لفظها بل باعتبار مصداق مفهومها والاقسام الثلثة فيه متحققة بل واقعة **قال الشارح** قدس سره اى منقسمة دفع ما يرد من ان هى مبتداء واسم جنس

اعاقال لعل لان هذا التوجيه مخالف لظاهر عبارة الفاضل المحشى لكن لما كان لاجل التوجيه وجه لامى منه

وفعل وحرف عطف عليه وهذا استلزم لحمل الخاص على العام وهو كما ترى بيان الدفع ان ذلك المحذور يلزم اذا كان الربط مقدما على العطف وههنا العطف مقدم على الربط فالجزء الاول قوله اسم وفعل وحرف وان اختلج ببالك انه على هذا كيف يصح العطف لان المعطوف ما قصد بالنسبة مع متبوعه وههنا لم ينسب المطبوع الى الشيء على ذلك التقدير وكيف يصح اجراء الرفع على كل من الاسم والفعل والحرف والمنقول من المصنف في هذا المقام اجراء الرفع عليهم فلزم له بان الاسم جزء في الظاهر وهذا كاف في عطف الفعل والحرف عليه وكاف ايضا في اجراء الرفع على كل من الاسم والفعل والحرف اقول وبالله التوفيق ان حمل الخاص على العام ثابت كما في القضية المهملة كقولنا الانسان زيد فاللازم ان يبين وجه مدة صحة حمل الاسم وكذا الفعل والحرف على الكلمة بوجه آخر والله اعلم بالصواب **قوله** الشارح في تثليث آه دفع ما يرد ههنا من ان المراد من التقسيم لا يخلو اما ان يكون الى الاقسام الاولية او اعم منها ومن الثانوية وكلاهما لا يصحان اما الاول فلان الاقسام الاولية للكلمة اثنان كما يرشدك اليه عبارة المصنف حيث قال لانها اما الخ فكيف يصح قول الشارح الى هذه الاقسام الثلثة واما الثاني فبيان بطلانه ظاهر لعدم انحصار الاعم في الثلثة وحاصل الدفع ان المراد من التقسيم التقسيم الى الاقسام التي تكون احوالها متباينة من غير لحاظ كونها اولية او ثانوية والاقسام التي احوالها متباينة ثلثة فلذا ثلث القسمة اي جعل الاقسام ثلثة ان قيل ان احوال القسم الثاني متباينة ايضا فلم لم يدخل اقسامه في القسمة وكذا اقسام القسم الاول والقسم الثاني قلنا ان المراد من التقسيم ليس التقسيم الى الاقسام التي تكون احوالها متباينة فقط بل مع قيد تخالف هذه الاشياء مادة وصورة للكلام وليس هذا الا فيما بين الاقسام الثلثة فثلث القسمة اما تباين الاسم والفعل والحرف مادة للكلام فهو باعتبار ان الاسم يصلح ان يقع كلا مادتيها اعني مسند او مسند اليه وان الفعل يقع احد مادتيه اعني مسند لا مسند اليه وان الحرف لا يصح ان يقع مادة له اصلا واما تباين هذه الاشياء صورة للكلام فهو باعتبار ان الحرف يتصور فيه ان يكون صورة الكلام كما في صورة الاعراب بالحرف على مذهب من يجعله من الروابط بخلاف اخويه فانه لا يتصور فيهما ذلك الكون ان قيل ان الرابط قد يكون اسما كما في زيد هو قائم وقد يكون فعلا كما في زيد كان قائما فيكون ذلك الكون في اخوي الحرف ايضا متصورا قلنا ان بناء الكلام على مذهب من يجعل الاعراب رابطا ومع هذا كيف يسلم كون هو وكان من الرابط وعلى تقدير تسليم كونهما من الروابط فلا نسلم ان هو على هذا التقدير وكان ايضا على اسم وفعل بل هو على ذلك التقدير وكان عليها ايضا في قالب الاسم والفعل كما تقرر في محله فلا يتصور ذلك الكون في اخوي الحرف

لکن لا یحصل الفرق فی هذا الوصف بین هذین الاخوین هذا ما ظهر لی والله اعلم **قوله** تثلیث القسمة اضافة التثلیث الی القسمة باعتبار الاقسام الحاصلة من القسمة لا باعتبار نفسها والا لکان لانها واحدة کما هو الظاهر فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** یفهم من الخ دفع ما یرد من انه لا بد فی تقدیر شیٔ من القرینة واین القرینة ههنا علی تقدیر لفظ منحصرة وحاصل الدفع ان القرینة علی تقدیر هذا اللفظ السکوت فی معرض البیان یعنی ان المصنف سکت ولم یبین قسما آخر للکلمة والحال ان هذا الموضع موضع بیان اقسامها فعلم ان القسم الآخر غیر موجود والکلمة منحصرة فی الاسم والفعل والحرف بقی شیٔ وهو انه علی تقدیر لفظ منقسمة ایضا لا بد من القرینة لانه ایضا تقدیر فما هی وما وجه عدم تعرض الفاضل المحشی الی قرینة تقدیره الا ان یقال ان القرینة ثمه موجودة لان من عادات المصنفین ان یوردوا التقسیم بعد التعریف لوضاحة المعرف فعلی هذه العادة یذهب الذهن الی ان قول المصنف وهی اسم وفعل وحرف تقسیم للکلمة لانه بعد تعریفها ولعل وجه ترک الفاضل المحشی التعرض له یکون هو الظهور کما ان المصنف ترک اداة التقسیم وهی کلمة اما واو باعتبار ان کون الاسم والفعل والحرف اقساما للکلمة امر ظاهر فلا حاجة الی ایراد ما هو مشعر علی کونها اقساما بینها والله اعلم **قوله** ویتعلق به الخ ای بالحصر المفهوم من السکوت والغرض من هذه العبارة الاشارة الی دفع ما یرد من ان دفع الاعتراض المقرر سابقا من عبارة المصنف قد حصل بتقدیر لفظ منقسمة فما الحاجة الی تقدیر لفظ منحصرة وما الفایدة فیه وحاصل الدفع ان فایدة ذلک التقدیر صحة تعلق قول المصنف لانها اما ان تدل الخ به لان هذا القول لا یصح تعلقه بلفظ منقسمة المقدر لان هذا القول دلیل والدلیل لا یکون الا التصدیق والتقسیم لکونه عبارة عن احداث الکثرة فی الوحدة من قبیل التصور بخلاف ما اذا قدر منحصرة لانه علی هذا یصح تعلق ذلک القول بهذا اللفظ المقدر لان الحصر لکونه عبارة عن اثبات شیٔ لشیٔ مع نفی ما عداه عنه من قبیل التصدیق وان اختلج فی ذهنک ان المناسب للشارح ان یقدر لفظ منحصرة ابتداء بدون تقدیر لفظ منقسمة لان ذلک التقدیر کاف فی دفع هذا الاعتراض والاعتراض السابق المدفوع بقوله منقسمة فادفعه بان الحصر لا یتعقل بدون التقسیم کما لا یخفی علی من یرجع الی وجدانه فیکون تقدیر منقسمة ضروریا ویمکن ان یدفع ذلک الاختلاج بان تقدیر لفظ منحصرة فی اول الوهلة من قبیل نزع الخف قبل الوصول الی الماء لانه یرد علی قول المصنف وهی اسم وفعل وحرف الا الاعتراض الذی یدفع بتقدیر منقسمة کما قرر سابقا لا الاعتراض الذی یدفع بتقدیر منحصرة لانه یرد حین یقال لانها

مما شاع الدخول فی مثل هذا الکلام من التکلم ای اذا کلمة او لا کلمة الاقسام الباء للمصنف ای تعلیلوجی اسم او فعل او حرف ۱۲ منه

لانها اما ان الخ فدفعه قبل الورود ولا يكون الا من القبيل المذكور والله اعلم بما فى الصدور **قوله** هذا الحصر عقلى اعلم ان الحصر على اقسام عقلى وقطعى واستقرائى وجعلى اما الاول فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من مجرد ملاحظة مفهومات الاقسام اى من غير الاستعانة بامر آخر بان يكون دائرا بين النفى والاثبات ولا يكون اقسامه زايدا على الاثنين واما الثانى فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من الدليل[1] غير التتبع واما الثالث فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من الدليل الذى هو التتبع والاستقراء واما الرابع فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من ملاحظة قاسمه فكانك اعتبرها القاسم بين الاقسام **قوله** وتوجيه الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يصح كون هذا الحصر عقليا لان المتقرر فيه عدم زيادة الاقسام على اثنين والدوران بين النفى والاثبات وكلا الامران منتفيان ههنا وحاصل الدفع ان يكون هذا الحصر عقليا ليس باعتبار نفسه بل باعتبار ما يكون هذا الحصر فى قوته وهو الحاصل من التقسيمين مضمونهما ان الكلمة اما مستقل او ليس بمستقل وثانيهما ان ما ليس بمستقل اما مستقل او ليس بمستقل بطريق آخر وهو ان الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسه اولا وما كانت دالة على معنى فى نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا وكلا الامران لعوض الدوران بين النفى والاثبات وعدم الزيادة على قسمين موجودان فيما كان هذا الحصر فى قوته فلا عذر فى كون هذا الحصر عقليا باعتبار افادة ذلك[2] الاعتبار والله اعلم **قوله** الدليل اى دليل الحصر الذى ذكره المصنف بقوله لانها اما ان تدل الخ **قوله** وان ابيت الخ منشاء الاباء عدم كون القسم الثانى من التقسيم الثانى منحصرا فى الحرف لانه مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف وعدم[2] كون القسم الثانى من التقسيم الاول وكذا القسم الثانى من التقسيم الثانى منحصرا فى الحرف والاسم للعلة المذكورة فافهم **قوله** فالظاهر انه قطعى لاستفادة الجزم بالانحصار فيه من دليل غير التتبع وهو قول المصنف لانها الخ وانما قال الظاهر لان هذا الحصر فى الحقيقة استقرائى لان التقسيمين المذكورين فى وجه الحصر وان كان دائرين بين النفى والاثبات نظرا الى الظاهر الا ان القسم الثانى من التقسيم الاول مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف وكذا الثانى من التقسيم الثانى مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الاسم فلا يكون ذلك الدليل دالا على عدم وجدان القسم الآخر ولا يدفع هذا الكلام بقول الفاضل المحشى اذ ليس الخ لانه يفيد حصر هذه الاقسام الثلثة بالمفهومات الحاصلة من التقسيمين لا حصرها فيها هذا ما ظهر لى والله اعلم **قوله** اذ ليس الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يكون هذا الحصر قطعيا لان كونه قطعيا على تقدير استفادته من قول المصنف لانها الخ لان الظاهر عدم وجه ان الدليل الاخر عليه هذا[illegible] الاستفادة غير ثابتة لان المفهوم من ذلك القول

---

[1] اى بدليل يدل عليها حصرا قطعيا منتج

[2] ناظر الى الاطلاق الكلى كما ان الاول ناظر الى الاول ١٢

الحصر بين كلمة دلت على معنى في غيرها وكلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلثة
وكلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلثة لا بين الاسم والفعل والحرف فحاصل
الدفع ان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لتلك المفهومات الثلثة في عرف النحاة وليست لها
مفهومات اخر فالحصر بين تلك المفهومات حصر بينها فيكون هذا الحصر مستفادا من قول المصنف
لانها اما ان تدل الخ فيكون قطعيا **قال** الشارح قدس سره لما كانت الخ فيه اشارة الى دفع
ما يرد ههنا من انه لا يصح قول المصنف في وجه الحصر الثاني الحرف لان الثاني عبارة عن كلمة
لا تدل على معنى في نفسها وهذا المفهوم يصدق على امرين احدهما ما لا يدل على معنى
اصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى في نفسها بل في غيرها والامر الثاني وان
كان حرفا لكن الامر الاول ليس بحرف كما هو الظاهر فلا يصح قول المصنف الثاني الحرف وحاصل الدفع
ان هذا المفهوم وان صدق على ذينك الامرين في الواقع لكن لا يصدق ههنا الا على الثاني منهما لان
الكلمة يعتبر فيها الوضع وكلما يعتبر فيه الوضع يعتبر فيه الدلالة فيثبت ان الكلمة يعتبر فيها
الدلالة وعليك باثبات المقدمتين واذا كان الامر كذلك فكيف يكون الحرف عبارة عما لا يدل
على معنى اصلا الذي هو الامر الاول لانه قسم من الكلمة **قال** الشارح قدس سره فهي اما ان
قيل لا يصح ايراد الفاء في جزاء لما كما هو المتقرر فكيف اورده الشارح في جزائها قلنا ان المتقرر
عدم ايراد الفاء في جزاء لما اذا كانت ماضيا لفظا ومعنى واما اذا كانت جملة اسمية فتكون
مقرونة باذا او الفاء كما ذكره السيد السند في حواشي شرح المفتاح والجزاء ههنا جملة اسمية
فلذا اصدرها الشارح بالفاء ويمكن ان يجاب بان الجزاء محذوفة والتقدير لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة فيها وقوله في جزاء شرط محذوف اي اذا كان
الامر كذلك فهي اما الخ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من صفتها اشارة الى دفع ما يرد من ان
المتقرر فيما بينهم ان يكون جزآ محمولا على اسمها لانهما في الاصل مبتداء وخبر والخبر يكون محمولا
على مبتدائه وههنا لا يصح الحمل لانه مستلزم لحمل حرف الوصف على الذات لانه يؤل كلمة تدل
بواسطة ان المصدرية الداخلة عليها بالدلالة التي هو حرف الوصف وحاصل الدفع ان
في العبارة تقديرا وفي حال التقدير يلزم حمل الجملة على الذات ولعدم وجود صفة الكلمة في
الدلالة وحدها اورد الشارح كلمة من والحاجة اليها لان الدفع يحصل بتقدير الصفة كما لا يخفى
والله اعلم **قوله** قيل التقدير الخ غرض القائل من ذلك التقدير دفع الاعتراض المقرر انفا من
جانب المصنف تقدير هذا القائل تقدير المضاف اما في جانب اسم ان كما في التقديرين الاولين
او في جانب جزءها كما في التقدير الثالث وغرض الفاضل المحشي من نقل هذا القول بيان تزييفه وشناعته

قوله ان تقدير الشرح وهو التلفظ يبقى جانب جزء آخر لان الجار والمجرور مع معموله وهو ان تدل او ميتدائه وهو ايضا ان تدل جزء آخر **قوله** فلا يناسب الخ لان المقصود تقسيم الكلمة وعلى تقدير تقدير الحال او الدلالة يكون المقصود تقسيمها لا تقسيم الكلمة ويمكن ان يجاب عن جانب القايل بان تقسيم حال الشئ او الدلالة يستلزم تقسيمه كما لا يخفى بل المقصود ههنا تقسيم الكلمة لكن لا باعتبار نفسها بل باعتبار صفة من صفات وحال من الاحوال فقول القايل مستلزم للمقصود ومشير اليه والله اعلم **قوله** ولا القول الخ من الثاني على هذا التقدير يكون عبارة عن عدم الدلالة وهو ليس بمعروف كما هو الظاهر والاول على خلافه التقدير يكون عبارة عن الدلالة وهو ليس باسم حين عدم الاقتران بفصل حين الاقتران كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد من الثاني عدم الدلالة بنفسه بل باعتبار شئ يكون عدم الدلالة حالا له ولا شك في كون الشئ الذي يكون عدم الدلالة حالا لاحق وكذا الحال في الاول والله اعلم **قوله** ويستدعي عطف على قوله لا يناسب **قوله** من الاولى وهي تقدير الحال **قوله** بانه ليس المراد من الحال الحال المقابل للحال التي يحصل بها اختلاف الاقسام لانه وصورة للكلام ولا شك في انحصارها في الدلالة على معنى في نفسه وعدمها كما فهم ما سبق والله اعلم **قوله** ودلالتها الخ علته قوله عدم صحة الحمل ويمكن ان يجاب بانه لا شك في استحالة حمل عدم الدلالة مطلقا على الدلالة واما حمل عدم الدلالة الخاص على الدلالة كما فيما نحن فيه فلا استحالة فيه كما يقال وجود شئ اما وجود في الخارج او ليس بموجود فيه او يقال الحيوان اما حيوان ابيض او ليس بحيوان بيض هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** مع ان الضرورة الخ وجه آخر لبطلان تقدير المضاف في جانب الاسم سواء كان تقدير الحال او الدلالة ويمكن ان يجاب بان تهيوء النفس لدفع الشرين بد والامر ايضا من المستحسنات **قوله** واما تقدير الذات الخ عطف على قوله واما تقدير الحال **قوله** فيخالف الخ لان زيادة ان المصدرية على الفعل انما يكون لان يجعل ذلك الفعل نصا في المعنى الحدثي المتجدد ويصرح ذلك المعنى الحدثي في صفتها بخصوصها ومن فرض تقدير الذات يكون الصفة للكلمة الحاصل بالمصدر الغير المتجدد الثابت في ذات الكلمة كما لا يخفى على من له ذوق سليم فيحصل المنافات اقول العبارة التوفيق بان المنافات انما يحصل اذا كان صفتية الفعل الداخلة عليها كلمة ان ثابتة لشئ فيقتضي الذات بعد ثبوت تلك الصفتية واما اذا كان التقدير لتصحيح الصفتية فليس بمناف لعدم وجود شئ آخر سابقا حتى ينافيه والله اعلم **قوله** وكذا اجعل الخ عطف على قوله تقدير الذات والتقدير لاجل ان تدل بمعنى الدال فيخالف ما اقتضاه زيادة ان مثل المخالفة في تقدير الذات وذلك لحصول الكم الاعتراض المدفوع بقول الشارح قدس سره من صفتها قال المولانا عبد الحكيم في بيان المنافات وحاصله ان الزيادة يجعل الفعل نصا في الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت وفيه نظر ظاهر ومانعض

له والانسب ان يقال
عدم الدلالة على
معنى في نفسه
الدلالة ١٢ منه

الحدوث معتبر فی اسم الفاعل کما یدل علیہ عبارۃ المصنف فیما بعد فکیف یدل علی الثبوت فالاحسن
ما قالہ الفاضل المدقق فی وجہ المنافات من ان زیادۃ اَنْ یدل علی عدم قصد المتکلم لاثبات حالۃ الی اسم
اَنْ والا تکون ایراد تدل کما لا یخفی واللہ اعلم **قولہ** قال السید الخ غرض السید قدس سرہ الاعتراض علی
المقدرین بان التقدیر مستغنی عنہ والجواب عن الاعتراض الوارد ههنا بانہ لا یلزم حمل معنی الوصف
علی الذات لان الفعل المدخول علیہ کلمۃ اَنْ لیس بمصدر حقیقۃ وغرض الفاضل المحشی من نقل
کلام السید الرد علیہ بقولہ ولا یخلو عن خدشۃ کما سیجئ بیانہ **قولہ** اذ لیس فی الخ لان النسبۃ التامۃ
معتبرۃ فی الفعل علی سبیل الجزئیۃ بخلاف المصدر لانہا لیست جزأ منہ وقد تعتبر معہ علی سبیل
التقیید کما ہو الظاہر **قولہ** ولا یخلو عن الخ لان الفعل المدخول کلمۃ اَنْ یصح وقوعہ مسندا الیہ
ومع[1] اعتبار النسبۃ التامۃ فیہ کیف یکون مسندا الیہ **قال** الشارح قدس سرہ کاَنَّ اشارۃ الی دفع
ما یتوہم من ان کلمۃ فی فی قول المصنف فی نفسہا متعلقۃ بکلمۃ تدل فیفید کون الدلالۃ مظروفۃ
فی الکلمۃ والامر لیس کذلک اذ الدلالۃ نسبۃ بینہما وبین المعنی ولیست مظروفۃ فی شئ منہما
وحاصل الدفع انہا متعلقۃ بمحذوف وہو کائن مثلا وہذا المحذوف اما صفۃ المعنی او حال منہ فانہ
مفعول بہ بواسطۃ حرف الجر لا یقال ان الحال من المنصوبات والقاعدۃ فی کتابتہا رسم الالف بعدہا
اذا لم یکن فی آخرہا تاء او ہمزۃ بعد الالف کما فی سواء والالف ههنا لیست بمکتوبۃ فی آخر الکائن مع عدم
وجدان التاء والہمزۃ فی آخرہ فکیف یصح کونہ حالا لانا نقول ان ہذہ القاعدۃ فی المنصوبات المتیقنۃ
واما المنصوبات المحتملۃ فلیست تلک القاعدۃ فی کتابتہا فلا یضر عدم کتابۃ الالف بعد الکائن لکونہ حالا
کما فی لفظ المفرد الواقع فی عبارۃ المصنف فی تعریف الکلمۃ حیث قال الشارح بحالیتہ مع کتابۃ الالف
فی آخرہ واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ والمراد الخ دفع ما یتوہم من ان کلمۃ فی تجعل مدخولہا
ظرفا لما قبلہا کما ہو الظاہر المتقرر وههنا لا یصح الظرفیۃ لان مدخولہا ههنا باعتبار[2] المآل ہو الکلمۃ
والکلمۃ لیست بظرف زمان ولا مکان والظرف منحصر فیہما وحاصل الدفع ان الظرف علی نوعین حقیقی
ومجازی والکلمۃ وان لم تکن ظرفا حقیقیا لانحصارہ فی الزمان والمکان والکلمۃ لیست شیئا منہما لکنہا
ظرف مجازی ای مشابہۃ بالظرف الحقیقی فی عدم الاحتیاج الی شئ آخر یعنی کما ان الظرف غیر محتاج فی
حق الاشتمال علی المظروف الی شئ آخر فکذلک الکلمۃ لا تحتاج فی حق الدلالۃ علی المعنی الی شئ آخر فیصح
ادخال کلمۃ فی علی الکلمۃ اَنْ قلت لا یصح تفسیر کون المعنی بان تدل علیہ لان کون المعنی صفۃ المعنی ومعنی
ان تدل الکلمۃ الخ دلالۃ الکلمۃ صفۃ الکلمۃ وتفسیر صفۃ احد الشیئین بصفۃ الشئ الآخر لا یعقل
قلت ان کون المعنی مطلقا صفۃ المعنی واما کون المعنی فی نفس الکلمۃ کما ههنا فہو صفۃ الکلمۃ فیصح التفسیر
وبطریق آخر وہو ان دلالۃ الکلمۃ مطلقۃ صفۃ الکلمۃ واما دلالۃ الکلمۃ علی المعنی کما ههنا فہی صفۃ المعنی فیصح التفسیر

---

[1] ای علی سبیل التفصیل واما علی سبیل الاجمال فلیس بمانع وقوعہ مسندا الیہ ۱۲ منہ

[2] واما باعتبار الظاہر فلفظ النفس المضاف الی الضمیر الکلمۃ تکونہا ای بمعنی الشئ ونفسہ اتحاد الکائن بالمدلول فی عین الکلمۃ ۱۲ منہ

كل ذلك فهم من كلام السيد السند فى شرح الايساغوجى فى بحث الدلالة واللّٰه اعلم **قوله** او مركب
اشارة الى دفع ما يرد من ان بعض الحروف كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل وغيرهما يخرج عن
القسم الثانى ويدخل فى القسم الاول لان مدار الاحتياج الى الكلمة موجود فيهما لانهما محتاجة الى المركب
وحاصل الدفع ان فى العبارة حذف العاطف مع المعطوف ويمكن ان يراد من انضمام كلمة ههنا اعم
من انضمامها بواسطة او فى ضمن المركب فح لاحاجة الى انضمام او مركب كذا قال الفاضل السمرقندى
ويمكن ان يجاب بان الشارح اكتفى ههنا بالقدر الاقل كذا قال مولانا عصام الدين واللّٰه اعلم **قوله**
اليها متعلق بالانضمام **قال** الشارح قدس سره لا فيه اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان كلمة او وكلمة
لا كليتهما من الحروف العاطفة فيلزم اجتماع حرفى العطف على معطوف واحد بل لا معطوف فى عبارة
المصنف وحاصل الدفع ان كلمة لا خرجت ههنا من كونها حرف عطف وجعلت جزأ من المحمول كما فى
زيد لا حجر وكلمة او لعطف كلمة لا مع مدخولها المقدر وهو تدل على تدل فيكون التقدير او ان لا تدل
ولعدم صحة الحمل ههنا ايضا قدّر الشارح قوله من شانها ههنا ايضا ضم الحمل وهكذا الحال فى قوله او
لا يقترن واللّٰه اعلم **قوله** استيناف آه اشارة الى دفع ما يرد من انه لا وجه لايراد حرف العطف فى
بيان حال المقابل الاول من التحديد الاول والثانى وعدم ايراده فى الثانى منهما وحاصل الدفع ان الترجيح
موجود وهو ان الجملة التى فى بيان حال المقابل الثانى من التحديدين مستانفة فلذا لم يصدرها بحرف
العطف واما الجملة التى فى بيان حال المقابل الاول منهما فمعطوفة على الجملة الاستينافية فلذا صدرها
بحرف العطف واللّٰه اعلم **قوله** معطوفا على الخ فالجامع على هذا التقدير كون كل من المعطوف والمعطوف عليه
جوابا من سوال مقابل ويخطر بالبال ان السائل ليس سوى اما ان يجعل قوله ما الاول وما الثانى سوالا
واحدا او يجعل سوالين فان كان الاول فلا يصح وقوع الجملة المستانفة جوابا وكذا المعطوفة عليها لانه
على هذا التقدير يكون كل منهما جوابا والحال انه لا يبين فى كل منهما الا جزأ السوال لا كله كما لا يخفى على
من له ادنى بصيرة وان كان الثانى فلم يصح العطف لان قوله الثانى الحرف جواب لسوال الثانى ويحكم
العطف يكون قوله والاول آه ايضا جوابا له وفساد هذا مما لا يخفى على كل احد اللّٰهم الا ان يثبت المخالفة بين
المعطوف والمعطوف عليه فى كون احدهما جوابا بالسوال والآخر لا فتدبر واللّٰه اعلم **قوله** ولك ان آه اى لك
ان تجعل قوله الثانى الحرف والاول اما كذا او كذا بمجموعه جوابا عن السوال بان يكون الجواب مؤخرا عن
العطف اى عطف قوله والاول اما كذا او كذا على الجملة الاستينافية والجامع على هذا كون كل من
المعطوف والمعطوف عليه جزأ الجواب **قال** الشارح قدس سره اعنى الابتداء ويرد ههنا ان تفسير معنى
من والى بالابتداء والانتهاء لا يصح لانهما معنيان اسميان مستقلان كما تقرر ومعنى الحرف غير مستقل واجيب
بان المراد من الابتداء والانتهاء خصوصياتهما التى تصورها تبعا لا اصالة لا نحو على هذا يكونان نوعا من المعانى

قوله اى على تقدير الاستيناف ١٢ منه

الاسمية لكن جرت العادة على تقسيم معاني الحروف بامثال ماذكر تسهيلا على المتعلمين كذا فهم من حاشية
مولانا جمال الدين **قال** الشارح وانما سمى الخ ان قيل ان الحرف اذا كان في الجانب المقابل للاسم
والفعل فكذلك الاسم والفعل يكونان في الجانب المقابل للحرف فينبغي تسميتهما ايضا بالحرف قلنا ان
مدار اطراد وجه التسمية من الامور الشايعة فيما بينهم فكيف يثبت من الانتفاء **قوله** يقال الخ الغرض من
هذا القول ايراد الشاهد على كون الحرف موضوعا للطرف فقول الفاضل المحشي اى طرفه يكون من اجزاء
المقول لا من عند نفسه والا فلا يفيد الاشهاد كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو في طرف
فهذا الاطلاق يكون من قبيل اطلاق اسم الظرف على المظروف **قوله** لانه قد يقع الخ قال الفاضل
السهارنفوري اقول لفظة قد ههنا غير واقعة موقعها لانه يكون جزأ منه البتة لان الكلام عند المصنف
ما تضمن كلمتين بالاسناد ولان الجانب المقابل للكلام هو جانب الكلمة والاسم والفعل والحرف متساوية
الاقدام في وقوع كل واحد منها في ذلك الجانب انتهى قال مولانا نور الحق وفيه ان وقوعها جزأ فيه لا ينافي
المقابلة بل المقابلة بالكلام التام فانه يفيد فائدة تامة والحرف ابعد من الافادة التامة انتهى اقول وبالله
التوفيق انا لا نسلم كون الحرف جزأ من الكلام البتة لانه يحتمل ان يكون قيد فقط مرادا في عبارة المصنف كما
يشعر به عبارة الشارح قدس سره بعيد هذا حيث قال ظاهر عبارة المصنف وان سلم فيحتمل ان يكون لفظ
قد للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله لا للتعليل حتى ينافي كون الحرف جزأ من الكلام البتة واما الجواب
من الاعتراض الثاني فهو ان الفاضل المحشي لم يقل اى في جانب مقابل بل قال اى في جانب والاسم
والفعل لكونهما من اجزاء الكلام ليسا في جانبه كما هو الظاهر ومن هذا علم جواب اعتراض مولانا
نور الحق بان وقوعها جزأ ينافي المجانبة وان لم ينافي المقابلة والمقول ههنا ذا الاولى هذا والله اعلم
بالصواب في كل الابواب **قال** الشارح قدس سره ذلك المعنى ﻫ فهم مايرد من ان ضمير يقترن راجع الى
القسم الاول وهو عبارة عن اللفظ وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة كما هو الظاهر فكيف يصح عبارة
المصنف وحاصل الدفع انا سلمنا ان ضمير يقترن راجع الى القسم الاول الذي هو عبارة عن اللفظ لكن المراد
من اقترانه باحد الازمنة الثلاثة ليس اقترانه به بنفسه بل باعتبار معناه وكذلك في اقترانه به **قوله**
لما اعتبر الخ غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان فوائد القيود الثلاثة التي ذكرها المصنف واحد منها وهو
الاقتران وذكر الشارح اثنين منها احدهما قيد في الفهم وقيد عنهما بانه لو لم يعتبر في حد الفعل هذا القيد لما كان
حد الفعل مانعا اما على تقدير عدم اعتبار الاقتران الذي ذكره المصنف فلانه يصدق على مثل ضارب فضاربا
اسم لانه شيء يدل على معنى في نفسه متلبس باحد الازمنة الثلاثة كما لا يخفى مع انه ليس بفعل واذا اعتبر
الاقتران فلا يصدق هذا على ذلك لان الموجود فيه التلبس لا الاقتران كما لا يخفى واما على تقدير عدم اعتبار
قيد في الفهم فلانه يصدق على ضرب مصدرا لانه معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في التحقق مع انه ليس بفعل

ﻫ والمنقول ان القسم
الاول لما انه ليس
بملتبس باحد الازمنة الثلاثة
١٢ منه

كما هو الظاهر وخروجه على تقدير اعتبار ذلك القيد ظاهر واما على تقدير عدم اعتبار قيد عنها فلانه يصدق
عليه ضارب اذا اقترن مع فهم معناه فهم الزمان ان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم كما لا يخفى مع انه
ليس الفعل لكن ذلك الاقتران ليس اقترانا من تلك الكلمة لانه لو كان كذلك لوجد معه في كل الاوقات
والامر ليس كذلك فباعتبار هذا القيد خرج عن تعريف الفعل هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي اقول
وبالله التوفيق لا وجه لما لم يتعرض الفاضل المحشي لفائدة قيد هو بين تلك القيود وهو قيد ذلك المعنى
والتعرض الى ما هو مقدم عليه وهو الاقتران والى ما هو مؤخر عنه وهو قيد في الفهم وقيد عنها فقط ما لعل
يحث بعض ذلك امرا وطريق الترتيب وعدمه في النشر متعارف فلا يرد ما قيل ولو اخر الاول عن الثاني لكان
اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف انتهى والله اعلم **قال** المصنف قدس سره الازمنة الثلثة اعترض
ههنا بان موصوف اسماء الاعداد ومبتدأتها وذي حالها بمنزلة تمييزها كما تقرر والمتقرر في الصرف الذي
هو من الثلثة الى العشرة انه يذكر اذا كان تمييزه مؤنثا ويؤنث اذا كان تمييزه مذكرا وموصوف الثلثة
الذي هو بمنزلة تمييزه ههنا لكونه جمعا مؤنث لان الجمع بتأويل الجماعة مؤنث فالاحرى ان يقول الازمنة
الثلث بغير التاء واجيب بان من المتقرر ان التمييز اذا كان جمعا فينظر في تذكيره وتانيثه الى مفرده فان كان
مذكرا فيورد ذلك العدد مؤنثا له وان كان مؤنثا فيورد ذلك العدد مذكرا له كما نص على هذا مولانا عبد الحكيم
في حاشية على شرح المواقف ومفرد الازمنة وهو الزمان مذكر فلاجل هذا اورد لفظ الثلثة بالتاء اقول
وبالله التوفيق ان تانيث الجمع باعتبار تاويله بالجماعة وهذا التاويل تارة وبل غير لازم لانه قد يأول
بالجمع فيكون الجمع على هذا مذكرا كما لا يخفى على من ينظر في الكتب اخاء ربيت هذا اعلمت ان تانيث الثلثة
لو كان لهذا الوجه لكان له ايضا مسلك والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي حين الخ بيان لحاصل المعنى لعدم
الزيادة على ما سبق وما قاله مولانا عبد الرحمن هذه العبارة لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي الخ
من المقارنة في قوله مقارنا له هو مقارنة الجزء الكل وفهم احد الازمنة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية
لا الجزئية انتهى ففيه انه لا يعلم ارادة مقارنة الجزء الكل في قوله مقارنا من قول الشارح حتى يدفع به
الاعتراض المذكور نعم ان فهم منه بطريق التصوف فله وجه **قال** الشارح قدس سره مأخوذا من السمو
بحركات السين وسكون الميم وتخفيف الواو واما ما قال مولانا عبد الحكيم بضمتين وتشديد الواو ففيه نظر
الوجه الاول انه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل المحشي لاخذ الاسم عنه لانه الحاجة على هذا الى نقل
حركة السين الى الميم لصحة الوقف لانه متحرك بنفسه الثاني انه لم يذكر على هذا من اخذ الشد ومن التفرقة هو
غير موجود الثالث ان هذا القول منه مناقض لما قاله في حاشية التفسير البيضاوي بضم السين وكسرها وسكون
الميم انتهى فلا يتم الاعتماد عليه والله اعلم **قوله** اي جعل سماه فهم ما يتوهم من ان الظاهر ان نصب مأخوذا على
الحالية وهذا لا يتم لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والاسم ههنا ليس بشيء منهما لانه جعلنا

وهو قوله الثاني وحاصل الدفع انه مفعول ثان لسمي المستفاد من المقام والتقدير سمي الثاني اسماً حال كونه
مأخوذاً من السمو **قوله** واصله اه بيان طريق اخذ الاسم من السمو **قوله** بحركات السين اي الضمة والفتحة
والكسرة قال مولانا عبد الحكيم معترضاً على الفاضل المحشي ولا يجوز ان يكون اصل اسم سَمْواً بفتح السين
لان فعلاً بفتح الفاء اذا كان صحيح العين يجمع على افعل وفعول كفلس وافلس وفلوس انتهى يعني ان جمع
الاسم هو اسماء اي افعال لا افعل وفعول فكيف يصح ان يكون بفتح الفاء ويمكن ان يجاب عنه بانه يعلم
من عبارة المصنف في الشافية ان الغالب في جمع فعل بفتح الفاء افعل وفعول كما لا يخفى على من طالعها فلا
انحصار فلم لا يجوز ان يجيء افعال فيه ايضاً على طريق القلة ولم ينظر الفاضل المحشي الى القلة والكثرة فقال
بحركات السين والله اعلم **قوله** حذفت الواو ان قيل ان الواو ههنا غير محذوفة لانها لو حذفت لما اجرى
الاعراب على الميم لان المحذوف كالملفوظ فعلى تقدير الاعراب اجراء على الميم يلزم اجرائه على الوسط قلنا ان
هذا في المحذوف بالحذف القياسي واما المحذوف على خلاف القياس لاجل التخفيف فليس كالملفوظ فلا
يلزم من اجراء الاعراب عليه ما يلزم اجرائه على الوسط **قوله** الوقف لانه يستدعي الحركة كما ثبت في محله
قوله وكانه يرفع المسمى وجه ثان لتسمية القسم الثاني باسم الاسم وحاصله ان من الاولى ان يوجد
المعنى اللغوي للاسم في مسماه والمعنى اللغوي للاسم الرفعة وهي موجودة في مسمى القسم الثاني دون
مسمى الفعل والحرف لاستقلال معناه المطابقي بخلاف معنيهما كما لا يخفى فلذا سمي القسم الثاني بلفظ
الاسم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حيث يتركب منه الخ ان قيل كيف يتركب الكلام من الاسم وحده
والحال ان الكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما امران متغايران لا يصح ان يكون شيء واحد عيناً منهما قلنا
ليس المراد انه يتركب الكلام من الاسم وحده بدون شيء آخر بل المراد انه يتركب منه بدون الاحتياج الى الفعل
والحرف بخلاف تركيبه من الفعل فانه لا يوجد بدون الاحتياج الى الاسم والمراد من الكلام اعم من ان
يكون مفيداً او لا فيحصل الكلام من تكرار الاسم بشخصه كما في الانسان انسان او زيد زيد فلا حاجة الى ما قاله
مولانا عبد الرحمن اي من نوع الاسم انتهى نعم لو قيد الكلام بالمفيد كما هو الظاهر لزم الاحتياج اليه والله اعلم **قال**
الشارح قدس سره وقيل من الوسم حذفت الواو لكثرة الاستعمال ثم عوضت عنها الهمزة ونوقش فيه بان ابدال
همزة الوصل عوضاً من الحرف التي حذفت من اول الكلمة لم يعهد في كلام العرب **قوله** ويدفعه الخ الغرض من
هذه العبارة بيان ضعف هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح بقوله قيل وتمريضاً انه غني عن البيان
قوله وارتكاب الخ دفع ما يرد من ان اشتقاق سمي ومجيء جمع الاسم على اسماء لا يدل كل منهما على ضعف
المذهب الثاني لانه يحتمل ان يكون اصل اسم وسم لكن لاجل قصد التخفيف بالحذف انتقل فاء الى اللام
لانها موضع الحذف ثم صار هذا النقل نسياً منسياً وورثت هذه الواو في موضع اللام اذ حذفها من ذلك المكان
وحاصل الدفع ان هذا النقل بعيد عن الفهم لعدم انسياق الذهن اليه لكونه خلاف الاصل فلا يرتكب **اقول**

وبالجملة التوفيق ان يراد بلفظ القلب ههنا غير مناسب لانه نقل شيء الى موضع شيء منقول هذا الشيء الى موضع
ذلك الشيء وههنا لم ينقل الى فاء الكلمة لامها وان انتقل فاءها الى لامها الآن يقال ان المراد من القلب النقل
قال الشارح قدس سره لتضمنه الخ آن قيل ان ما تضمن الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم
بكسر الفاء يعني ان ما تضمنه الفعل الاصطلاحي ليس باسم وما هو الاسم فليس الفعل الاصطلاحي
بمتضمن له فكيف يصح قول الشارح لتضمنه الخ قلنا ان الفعل بكسر الفاء مصدر ايضا يدل عليه قوله تعالى
واوحينا اليهم فعل الخيرات الآية ويعلم من كلام صاحب المنتهى ان الفعل بكسر الفاء اسم وبفتح الفاء مصدر
والله اعلم قوله باعتبار المدلول المراد من المدلول المدلول التضمني فلا يرد ان مدلول الفعل الاصطلاحي
الزمان والنسبة والحدث والفعل ليس اسم هذا المجموع كما هو الظاهر قال المصنف قدس سره
دقة علم الخ انما قال علم ولم يقل عرف لانه جرى العادة على استعمال العلم في ادراك الكليات والمركب
والمعرفة في ادراك الجزئيات والبسيط وههنا ادراك المركب لان الحد وههنا مركبة من الجنس والفصل
قوله الواو للاعتراض اشارة الى دفع ما يرد من كلمة الواو للعطف والمذكور فيما سبق لا يصلح شيء منه
لكونه معطوفا عليه كما لا يخفى على من له وجدان سليم وحاصل الدفع ان هذه الواو للاعتراض لا للعطف
فلا يقتضي المعطوف عليه ان قيل كيف يصح كون هذه الواو للاعتراض والحال انه يشترط في الجملة
ان تكون بين كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى وكلاهما منتف ههنا كما لا يخفى قلنا هذا الشرط غير
متفق عليه لان الزمخشري قال بجواز وقوع واو الاعتراض لا بين كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى
لانه حكم بكون الواو للاعتراض في قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر لي وآدم ومن دونه الحديث فلم
لا يجوز ان يكون قول الفاضل المحشي مبنيا على قول الزمخشري والله اعلم قوله لتنبيه الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان الاعتراض لا يكون الا لنكتة وهي مفقودة ههنا وحاصل الدفع ان النكتة
موجودة ههنا وهي التنبيه في حق من لا ينتفع بالاشارة لان طبائع الناس مختلفة بعضها يعلم
الحد ومن مجرد وجه الحصر وبعضها يعلم منه اذا نبه له بان الحد ويعلم منه وبعضها يعلمون
التصريح بما افهم لجعل من ينتفع بالاشارة ويمكن ان تكون النكتة في ايراد ذلك القول التنبيه
على مدح وجه الحصر ترغيبا للطالبين في تعلمه والله اعلم بما في صدور العباد قوله او للعطف الخ دفع
ثان للايراد المندفع بقوله الواو للاعتراض وحاصل هذا الدفع ان هذه الواو للعطف لكن لا على المذكور
بل على متعلق اللام في قول المحشي لانها الخ والتقدير انحصر الكلمة في الاقسام الثلثة لانها الخ وقد علم
بذلك الخ او على جملة علم انحصار الكلمة المستفادة من الدليل والتقدير علم انحصار الكلمة وقد علم
بذلك والجامع بين الجملتين على التقديرين انهما وقعتا في جواب سؤال السائل الذي نشأ من السابق اما
على الاول فلانه لما قال وهي اسم الخ سأل سائل لم كانت الكلمة منحصرة في الاقسام الثلثة

والخفى سيتضا ومن السكوت فى معرض البيان كما سبق فانه دفع ما يختلج ان المصنف لم يورد ادلة الحصر فى
ذلك القول فمن اين نشاء ذلك السوال فقال انحصرت الكلمة فى تلك الاقسام لانها اما الخ وانما
اورد الدليل على الحصر سأل سايل أيعلم من هذا الدليل حدود الاقسام الثلثة ام لا فقال فقد علم
الخ فلما اوردنا معلومية الحد مع ايراد الدليل كما يخفى كان ذلك الايراد منشاء لذلك السوال واما
على الثانى فلانه ينشاء من ايراد الدليل سوالان احدهما أيعلم الانحصار من هذا الدليل ام لا فاجاب
بانه يعلم انحصار الكلمة منه وثانيهما أيعلم الحدود من هذا الدليل ام لا فاجاب بانه يعلم من ذلك الخ
وفيه ان عطف شئ على ما يكون جوابا لسوال يقتضى ان يكون ذلك الشئ جوابا لذلك السوال ايضا
وهذا لا يصح ههنا كما لا يخفى الا ان يقال ان اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه انما هو فى الاحكام الحقيقية
الحاصلة للمعطوف عليه من السابق لا فى كل الاحكام والله اعلم **قوله** وعلى هذا التقدير الخ لان المقارنة
التى هى من شروط صحة الحالية متحققة بين العلمين لا بين نفس الانحصار وعلم الحد وبهذا التقرير
قوله الباء للاستعانة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان الحد لاجل انعدام الحكم فيها كما هو المتقرر من
قبيل التصور والمشار اليه بذلك وجه الحصر وهو من قبيل التصديق لوجود الحكم فيه وعدم معلومية
التصور من التصديق من المشهورات فيما بينهم فكيف يصح قول المصنف وقد علم بذلك الخ وحاصل
الدفع ان الباء فى قوله بذلك للاستعانة لا للسببية ومعلومية التصور من التصديق بان يكون
التصديق سببا له خلاف ما هو المشهور واما اذا كانت تلك المعلومية باستعانة التصديق فليس
يخالف عما هو المشهور ويمكن ان يجاب بان الدليل القاطع على امتناع اكتساب التصديق من التصور
وبالعكس لم يقم الى الآن كما تقرر فى صناعة الميزان فيجوز ان تكون الباء للسببية والله اعلم ويمكن ان يجاب بان
المشار اليه بذلك التقسيم[له] لا دليل الحصر وهو من قبيل التصورات **قوله** ووضع اسم الخ فيه اشارة الى
دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون من المحسوسات بالبصر ودليل الحصر امر معقول غير محسوس بالبصر
فلا يصح استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد الضمير بدله وبيان الدفع ظاهر **قوله** واختارة الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون بعيدا ودليل الحصر قريب فلا يصح استعمال ذلك فيه بل المناسب
ايراد هذا بدله وحاصل الدفع ان البعد على قسمين مكانى ورتبى والرتبى موجود ههنا كما لا يخفى **قوله** اضافة
الحد الخ الغرض من هذه العبارة الى آخرها ان قول المصنف فى بعضه بيان الواقع وفى بعضه ازالة الخفاء
كما فى قوله كل واحد لانه يشك ههنا ان اضافة كل الى واحد لا يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى
فى وكل منها لا يستقيم فى هذا المقام اما الثالث فلانه يقتضى ظرفية المضاف اليه للمضاف وانتفائها ظاهر
واما الثانى فلانه يقتضى صحة حمل المضاف اليه على المضاف وعدم صحة الحمل ههنا ايضا ظاهر اذ لا يصح ان
يقال الكل احد واما الاول فلانه يقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وظهور اللزوم بينهما وكلا الامرين

[له] اى التقسيم الذى لا يعتنى به المصنف ١٢ منه

منتقان ههنا اما الثانی فلان کلمة کل لازمة الاضافة وعلی تقدیر اظهار اللام یقطع عن الاضافة کما
هو الظاهر واما الاول فلان الکل عبارة عن المضاف الیه وحاصل ازالة الخفاء ان الاضافة بمعنی اللام
واشتراط ظهورها فیه ممنوع کما حققه الشارح قدس سره فی بحث المجرورات بل من شرائطها افادة الاختصاص
وهی موجودة ههنا واما التغایر فثابت ههنا لان کلمة کل لاحاطة جزئیات ما اضیفت الیه وافراده
والتغایر بین الافراد والکل بما لا یخفی علی من له ادنی بصیرة ولا یتوهم انه علی هذا یصح الحمل لان الکل یکون
محمولا علی جزئیاته فیکون الاضافة بمعنی من لا بمعنی اللام ولان الحمل علی ما یکون الکل لاحاطته لانه الجزئی
لما اضیف الیه کل لا علی الکل الذی هو المضاف ههنا والحمل فی الاضافة بمعنی من یکون من المضاف الیه
علی المضاف وفیه ان الکل ههنا اذا کان عبارة عن جزئی الواحد لانه لاحاطته یکون عینه فالحمل علی
هذا الجزئی حمل علی الکل والله اعلم قوله للتبعیض بقرینته دخولها علی ضمیر الجمع لان الدخول علی ضمیر
الجمع بعینه دخول علی الجمع والدخول علی الجمع قرینة کون من للتبعیض کما سیاتی من الفاضل المحشی
ذیل قول المصنف ومن خواصه دخول اللام قال الشارح قدس سره لکنه مقترن انما یرد ههنا
ان کلمة لکن لدفع توهم ناش مما سبق وههنا لم ینشاء مما سبق ان الفعل کلمة دالة علی معنی فی نفسه
غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة حتی یدفع بکلمته لکن واجیب بان التوهم المذکور وان لم ینشاء
مما سبق لکن التوهم الاخر ناش عنه وهو کفاتة الدلالة علی معنی فی نفسه فی الفعل لانه لما ذکر فی
مقابلته الحرف التی کفی فیها عدم الدلالة علی معنی فی نفسه فتوهم ان الدلالة علی معنی فی نفسه کونه
کافیا فی الفعل فدفع هذا التوهم بقوله لکنه مقترن یعنی ان ذلک الدلالة فقط لیس بکاف فی
کون الکلمة فعلا والله اعلم قال الشارح قدس سره فالکلمة مشترکة لما کان الغالب فی الحد انضمام
الممیز الی المشترک بل الواجب عند المتاخرین القائلین بعدم جواز التعریف بالممیز وحده تعرض الشارح
قدس سره للامر المشترک والممیز کلیهما فی حدود الاقسام الثلثة للکلمة فلا یرد ما قیل ان الحد لیس
بموقوف علی المشترک والممیز وانضمامه الیه بل یکفی فیه الممیز وحده فتعرض الشارح للامر المشترک
والممیز کلیهما مستغنی عنه والله اعلم قال الشارح قدس سره والاسم ممتاز الخ یرد ههنا انه لما قال
والحرف ممتاز عن اخویه بعدم الاستقلال فی الدلالة فهم منه ان الفعل والاسم مستقلان فلا حاجة
الی قوله والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال والی قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وکذلک
لما قال وعن الاسم بالاقتران فهم منه ان الاسم غیر مقترن فلا حاجة الی قوله وعن الفعل بعدم
الاقتران واجیب بان المقصود ههنا تحصیل المفاهیم لکل من الاقسام الثلثة والاولی من قوله والحرف ممتاز
الخ ومن قوله وعن الاسم بالاقتران لیس الا کون الاستقلال معتبرا فی اصل الاسم والفعل وکون
عدم الاقتران معتبرا فی اصل الاسم لا فی مفهومیهما والله اعلم قال الشارح قدس سره ولیس المراد الاشارة

له ناظر الی المعقول الاول ۱۲ منه
له ناظر الی المعقول الثانی ۱۲ منه

الى دفع ما يرد فى هذا المقام من ان حكم المصنف بمعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلثة منه دليل
الحصر ليس بصحيح اذ المستفاد منه لكل واحد منها ليس الاما به الاشتراك وما به الامتياز ولا يكون صفحة ولا يلزم
ان يكون حدا بل جاز ان يكون حدًّا وجاز ان يكون رسما فالمعلوم بالقطع ليس الا الاعم منهما وهو المعرف
فلا يصح قول المصنف وقد علم بذلك حد كل واحد منها وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحد فى علم النحو ما
هو مصطلح المنطقيين بل مصطلح النحاة وهو عبارة عن معرف جامع مانع سواء كان بالذاتيات او
بالعرضيات ولا مناقشة فى مخالف الاصطلاحين فصح قول المصنف وقد علم الخ لان كتابه لما كان فى
علم النحو يكون عباداته على مصطلحات هذا العلم اوانه ليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
على سبيل المجاز من قبيل ذكر الخاص وارادة العام لا المعنى الحقيقى اعنى ما يكون بالذاتيات ويمكن ان
يجاب بان الحكم بمعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلثة فى هذا المقام بالمعنى الذى هو مصطلح
المنطقيين صحيح لان هذه الاقسام الثلثة امور اصطلاحية والقاعدة فيها ان تحصل مفهوماتها اولا
ثم يوضع اساميها بازائها فلا يكون لها ماهيات وحقائق سوى مفهوماتها والتحقيق موضع آخر والله اعلم
قوله اى فى هذا المقام الغرض من هذه العبارة ان كلمة ههنا فى كلام الشارح يحتمل احتمالين احدهما ان
يكون اشارة الى علم النحو وثانيهما ان يكون اشارة الى هذا المقام والفرق بينهما ان ذكر الحد ههنا على الاحتمال
الاول يكون على سبيل الحقيقة الاصطلاحية وعلى الثانى على سبيل المجاز **قوله** لان المركبات تعليل
ايراد قيد ههنا اعم من ان يكون مشيرا الى هذا الفن او الى هذا المقام **قال** الشارح قدس سره ولله دره الخ
كلمة يمدح بها العرب شخصا اذا رأوا منه امرا عجيبا وعظيما ومدح المصنف ههنا بانه راعى جانب الذكي بالاشارة
وجانب المتوسط بالتنبيه وجانب الغبي بالتصريح وهذا امر عجيب حيث لم يهمل منه رعاية طبيعته من الطبائع
ولا يخلو واحد عن الاستفادة من كلامه وهذه الرعاية هى النكتة فى اتيان المصنف بالامور الثلثة
فلا يرد ان بناء المتون على الاختصار فلم جمع المصنف بين الامور الثلثة والله اعلم **قوله** الدر فى اللغة
الخ لما كان فى المعنى اللغوى للدر خفاء تعرض الفاضل المحشى لذلك المعنى لكن فى تعرضه لكون اللبن
معنى لغويا للدر وعدم تعرضه لكون المطر معنى لغويا له مع مجيئه بهذا المعنى ايضا كما قال الشارح الرضى
الدر ما يدر اى ينزل من الضرع من اللبن او من السحاب من المطر اشكال لانه كما لا يصح استعمال الدر ههنا
بمعنى اللبن لعدم وجوده للمصنف بل يراد منه المعنى المجازى هو الخير الكثير فكذلك لا يصح استعمال الدر ههنا
بمعنى المطر وارادة ذلك المعنى المجازى منه صحيح ايضا بل هذه الارادة منه اولى لان كثرة خيريته غير مختص
بقوم دون قوم بخلاف كثرة خيرية الدر بمعنى اللبن لانه مختص بالعرب مثلا فينبغى ان يكون الدر بمعنى المطر
كما يجوز ان يكون بمعنى اللبن ويراد منه الخير الكثير على كلا التقديرين فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله**
وفيه خير كثير الخ دفع ما يتوهم من ان اضافته الدر بمعنى اللبن الى المصنف كما وقع من الشارح قدس سره

له الحد ما هو مركب من الذاتيات والرسم ما هو مركب من العرضيات كما هو مشهور له بيان ما هو المتبادر منه سه بيان ما ينزل من السحاب ١٢ منه

لا يصح لان اللبن ليس بموجود للمصنف كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الدر ههنا المعنى المجازي وهو الخير
الكثير والعلاقة بين اللبن والخير الكثير لزوم هذا لذاك بالنسبة الى العرب اذ به معاشهم وليس المراد
الدر ههنا المعنى الحقيقي حتى لا يصح الاضافة وصحة اضافة الدر بالمعنى المجازي الى المصنف مما لا يخفى
قوله الخير اي الخير الكثير كما يدل عليه قوله وفيه خير كثير ولان الخير الكثير هو الذي يتعجب منه فيضاف الى
الله تعالى باعتبار انه هو المنشئ للعجائب **قوله** مجازا ولم يتعرض الفاضل المحشي لاحتمال كونه منقولا لغويا
لانه مخالف عما تقرر من ان اللفظ اذا دار بين المجاز والنقل فحمله على المجاز اولى فما قاله مولانا عبد الحكيم
هو منقول لغويا فيكون لغة طارية انتهى خلاف الاولى والله اعلم **قوله** اي لاكثير خيرا ففي الاول تجريد
من الخير وفي الثاني من الكثرة هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** وذلك لان الخ دفع ما يتوهم من ان الخير الكثير
اذا كان من المصنف فيكون ثابتا له لا لله تعالى فلا يصح قول الشارح ولله در المصنف وحاصل الدفع ان هذا
الاثبات على سبيل عادة العرب لان من عاداتهم انهم اذا رأوا شيئا عجيبا من شخص يثبتون هذا الشيء الى الله
تعالى اشعارا على ان غير الله تعالى لا يقدر على اصدار مثل هذا الامر العجيب فصدوره منه لاقداره تعالى له عليه
قوله وقد يقال اللام للتعجب وحكي ان هذا الوجه ضعيف لانه على هذا لا يظهر وجه دخول اللام على لفظ الله
لانه ليس بمتعجب ولا متعجب منه كما هو الظاهر ولام التعجب يدخل على احدهما والله اعلم **قوله** الصفات
الكائنة من الفصاحة والبلاغة **قال** المصنف الكلام ما تضمن الخ اللام في الكلام للجنس اي جنس الكلام
ما تضمن الخ او للعهد اي الكلام المصطلح بين النحاة واختار تضمن على تركب من وجوه احدها ما هو مختار
الشيخ الرضي انه اخصر لاستغنائه عن صلة من وترد عليه ان المصطلح عليه لفظ الافراد والتركيب دون التضمن
والاولى التلفظ بالمصطلح عليه وايضا تركب اخصر لان الاكتفاء عن قوله كلمتين به بان يقول ما تركب
بالاسناد صحيح بخلاف تضمن لان الاكتفاء به عنه غير صحيح وثانيها ان تضمن يشمل لمثل اضرب ولا تضرب دون
تركب لان المركب منه لا يكون الا ملفوظا حقيقته وثالثها ان التركيب يستعمل حقيقة في الاجسام والتضمن
في غير الاجسام فهو اليق ههنا من تركب لان الكلمتين غير الاجسام والتضمن حقيقته فيه فان قيل لو قال
الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر قلت في هذا توهم صدق الكلام على جزئه لان الاسناد
صفة يتعلق بكل جزء وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يكن الحد مانعا لوجود
النسبة في التركيب الاضافي والتوصيفي وليس شيء منهما كلاما كذا في حاشية مولانا عبد الرحمن **قوله** لم يعطف
دفع ما يتوهم من ان المناسبة بين الكلام والكلمة موجودة وهي كونهما موضوعي علم النحو فالمناسب ان يعطف
الكلام على الكلمة ويقول والكلام وحاصل الدفع ان هذا فصل آخر من الكلام فالمناسب قطعه عما سبق
فلذا قطعه فان قيل لما كان هذا فصلا آخر من الكلام فالمناسب ان يعنون بعنوان الفصل كما هو الدأب في
الكتب قلنا ان المصنف جرى ههنا على عادته في هذا الكتاب وهو ترك الباب والفصل في صدر المباحث

ولا مناقشة لان لكل وجهة هو موليها والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في اللغة الخ دفع ما يتوهم من ان تعريف
الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد غير صحيح لان زيد كلام لانه عبارة عما يتكلم به مع انه ليس بمتضمن للكلمتين
بالاسناد كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان للكلام معنيين احدهما لغوي والآخر اصطلاحي والمقصود ههنا بيان
الكلام بالمعنى الاصطلاحي فلا ضير في عدم صدق تعريف المتضمن الخ على زيد لانه كلام بالمعنى اللغوي **فان قيل**
لم لم يتعرض الشارح قدس سره للمعنى اللغوي للكلمة وتعرض للمعنى اللغوي للكلام قلنا ان التعرض لمعناها اللغوي
من الشارح قدس سره قد وجد لان معناها اللغوي يعلم من بيان اشتقاقها من الكلم بتسكين اللام بمعنى الجرح
وهذا البيان موجود منه قدس سره كما هو الظاهر لكن يخطر بالبال ان من بيان الاشتقاق كما يعلم معناها اللغوي
كذلك يعلم معناه اللغوي فما السر في الاكتفاء عن ذكر معناها اللغوي ببيان الاشتقاق وعدم الاكتفاء عن ذكر
معناه اللغوي بذلك البيان الا ان يقال انه قد يكتفى من السابق بالذكر في اللاحق فيجوز ان يكتفي الشارح عن
بيان المعنى اللغوي للكلمة ببيان المعنى اللغوي للكلام وهذا على تقدير مجيء الكلمة بمعنى ما يتكلم به في اللغة مثل
الكلام ولو لم تجئ الكلمة بذلك المعنى في اللغة فالاولى ان يقال ان الشارح قدس سره قد اكتفى عن ذكر المعنى
اللغوي المعلوم من خلال الاشتقاق في الكلمة والكلام كليهما ببيان الاشتقاق سابقا وتعرض للمعنى اللغوي
الآخر للكلام ههنا لان المعنى اللغوي الآخر موجود له دون الكلمة والله اعلم **قوله** ثم استعمل الخ دفع ما يتوهم من
ان كون الكلام في اللغة بمعنى ما يتكلم به غير صحيح لانه يقال كلمته كلاما حال كون الكلام مفعولا مطلقا ولو كان
ما يتكلم به لم يصح كون كلاما مفعولا مطلقا كما لا يخفى على من له بصيرة وحاصل الدفع ان مقصود الشارح ان الكلام
في اصل اللغة بمعنى ما يتكلم به وان عرض له في الاستعمال كون بمعنى المصدر والقول المذكور مبني على الاستعمال
قوله كاعطى عطاء اي كالعطاء في اعطى عطاء فلا يرد ما يرد فافهم والمقصود من هذه العبارة الاستشهاد على
وضع لفظ في اصل اللغة لمعنى ثم وضعه في الاستعمال لمعنى آخر **قال** الشارح قدس سره اي لفظ دفع ما يرد
من ان تعريف الكلام يصدق على ظرف الكلمات لان كلمة ما عبارة عن الشيء لانتفاء قرينة الخصوص وذلك
الظرف شيء تضمن كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن اللفظ وذلك
الظرف ليس بلفظ فلا صدق والقرينة اشتهار كون الكلمة والكلام من اقسام اللفظ والايراد المذكور بناء
التفسير على المشهور بان التعريف يصدق على الجدار الذي كتب فيه زيد قائم لانه شيء تضمن كلمتين بالاسناد
لكن بعض الاخلاء قال لي ان في الجدار نقش الكلمتين لا الكلمتين فكيف يصدق التعريف عليه فغيرت
لذلك الايراد عن التقرير المشهور الى ما قررته لك سابقا لاجل تطييب نفسه وان كان للتقرير المشهور وجه
وهو اجراء حكم الدال على المدلول مسامحة او يقال ان هذا اي عدم وجدان الكلمتين في الجدار جواب آخر للايراد
ونقل وجه عدم بناء الشارح بيانه لا لقطع مادة الاشكال كما لا يخفى من العلماء الماهرين الا ترى ان القرآن عند
علماء الاصول وهو الصحيح عبارة عن النظم والمعنى جميعا والحال انهم يذكرون في تعريفه المكتوب في المصاحف

وكتابة النظر في المصاحف ليس باعتبار نفسه بل باعتبار اداء هو التفسير او يقال ان هذا اى عدم وجدان الكلمتين في الجملة
جواب لطفل الايراد ولعل وجهه عدم اخذ الشارح به انه لا يعلم مادة الاشتمال كما لا يخفى ولا يخفى هذا لانه واقع والله اعلم قال
الشارح قدس سره تضمن ذكر الشارح تضمن مع ان مفهوم نفسه واللفظ لانه يعني ذكر الموصوف دون الصفة من المكرمات فلا
يرد ما يتوهم قوله تضمن الكل الخ دفع دخل مقرر بتقريرين احدهما ان المراد من التضمن تضمن الكلي لجزئياته كما يقال الانسان
متضمن لزيد وعمرو وغيرهما من جزئياته فلزم ان يصدق الكلام على كل واحد من الكلمتين لان صدق الكلي على جزئياته لازم وعدم الصدق
مستغن كما هو الظاهر وثانيهما ان التعريف يصدق على نعم في جواب من قال اقام زيد فانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد تضمن المفيد الفائدة
انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان المراد من التضمن ههنا تضمن الكل لاجزائه وهذا ليس بموجود في كلمة نعم المقول في جواب
من قال اقام زيد كما هو الظاهر والحمل لا يوجد في هذا التضمن كما لا يخفى فاندفع التقريران والله اعلم قال
الشارح قدس سره حقيقة او حكما اى تضمن كلمتين حقيقة بان تكون الكلمتان اللتان تضمنهما ذلك اللفظ
كلمتين حقيقيتين او تضمن كلمتين حكما بان لا تكون تانك الكلمتان كلمتين حقيقيتين سواء كانتا حكميتين
او احديهما حقيقية والاخرى حكمية والكلمة الحكمية عبارة عما يصح التعبير عنه بالكلمة الحقيقية والغرض
من هذه العبارة دفع ما يتوهم من انه يخرج عن التعريف مثل قولهم زيد قائم ابوه فانه زيد ليس بقائم ومثل
قولهم زيد ابوه قائم ومثل قولهم جسق مهمل لان كلا منها ليس بمتضمن للكلمتين لان الاول متضمن للجملة
والثاني للجملة والكلمة والثالث للمهمل والكلمة والتغاير بين الجملة والمهمل والكلمة مما لا يخفى على احد مع ان كلا منها
من افراد الكلام وحاصل الدفع ان المراد من تضمن اللفظ الذي كلمته عبارة عنه لكلمتين اعم من ان تكون
تضمنه لهما حقيقة او حكما بالمعنيين الذين ذكرا فالاول وان لم يوجد في تلك الصور الثلث لكن الثاني موجود فيها
لانه يصح التعبير عن طرف الاول بالكلمة الحقيقية بان يقال هذا ذاك او هو هو وعن الطرف الواحد في الثاني
والثالث بالكلمة الحقيقية بان يقال زيد او هذا مهمل فيوجد تضمن اللفظ لكلمتين في تلك الصور حكما وربما
يتوهم ههنا بان مثل ضربت زيدا في الدار تاديبا بجميعه كلام مع انه ليس بمتضمن لكلمتين لانه تضمن الكلمات
كما هو الظاهر فالتعريف لا يكون جامعا والجواب ان المصنف اكتفى بالقدر الاقل ولم يدع ان اجزاء الكلام لا يكون
زائدا على كلمتين وايضا لما تضمن الكلمات صدق انه تضمن كلمتين لان كلمتين موجودتان في الكلام كما هو الظاهر
وايضا يمكن ان يقال ان الكلام في مثل ضربت زيدا في الدار تاديبا هو ضربت وما بقي خارج عن الكلام والله اعلم
قال الشارح قدس سره اى يكون اشارة الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان الكلام عبارة عن الكلمتين بالاسناد
فتفسيره بما تضمن كلمتين بالاسناد مما لا يصح لانه يستلزم اتحاد المتضمن بصيغة اسم الفاعل والمتضمن بصيغة اسم
المفعول وحاصل الدفع ان الكلام عبارة عن مجموع الكلمتين بالاسناد لا عن كل واحد واحد والمتضمن بصيغة اسم المفعول
كل واحد واحد فلا يلزم الاتحاد قوله فان التثنية اختصارا آه دفع ما يتوهم من ان اعتبار واحد واحد في جانب المتضمن
بصيغة المفعول مما لا دليل عليه بل الدليل على اعتبار المجموع فيه لان المصنف اداه بلفظ واحد ولم يورد فيه

الاجتماع لكان المناسب اتيانه بلفظين وحاصل الدفع ان المصنف ادى المتضمن بصيغة اسم المفعول على صيغة
التثنية ومن المتقرر ان صيغة التثنية مختصرة العطف فكانه قال ما تضمن كلمة وكلمة وقد تقرر ان الحكم في المعطوف يكون
على كل واحد واحد مع قطع النظر عن الآخر فكذا فيما هو مختصر عنه فيوجد الدليل على اعتبار واحد واحد في جانب المتضمن
بصيغة اسم المفعول والله اعلم **قوله** قيل ولو الخ قائل هذا القول السيد السند في حواشيه على الرضي ولعل غرض
الفاضل المحشي من نقل هذا القول بيان وجه عدول الشارح عنه بقوله لا يخفى آه وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى
ولعل غرض ذلك القائل الرد على من اوّل في عبارة المصنف بمثل التأويل الذي كتب الشارح قدس سره ههنا لدفع ايراد
اتحاد المتضمن والمتضمن في تفسير الكلام بما تضمن الخ بان لزوم اتحاد المتضمن والمتضمن لا يخلو اما ان يكون مبنيا
على كون الباء في قول المصنف بالاسناد للاستعانة او يكون مبنيا على كونها للمصاحبة اى بمعنى مع فان كان
الاول يكون فعل ذلك المأول الدافع مستغنى عنه لانه لا يلزم على هذا التقدير اتحاد المتضمن والمتضمن
حتى يحتاج الى الدفع بفعل التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد لان المتضمن بالاستعانة
لا يكون بدونه والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط وان كان الثاني يكون عبارة المصنف محتاجا الى التأويل
لكن لا الى التأويل الذي ذكره ذلك المأول بل الى ان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلثة اعني
الكلمتين والاسناد الذي هو الهيئة والمتضمن بالفتح كل واحد من تلك الاجزاء الثلثة كما لا يخفى وبيان وجه
العدول سيجيء عن قريب ان شاء الله تعالى **قوله** الى هذا التأويل الاولى اسقاط لفظ هذا **قوله** لا الهيئة التي هي
الاسناد لانه هو المدخول لكلمة الباء فيلزم على تقدير كونها بمعنى مع معية الاسناد مع الكلمتين لا معية الهيئة
الاجتماعية لان الباء التي فرض كونها بمعنى مع ليست بداخلة على تلك الهيئة ويؤيد تلك الارادة ما وقع في
بعض النسخ لفظ الاسناد بدل الهيئة فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** ولا يخفى الخ اشارة الى وجه عدول الشارح
عن قول ذلك القائل بيانه ان قول ذلك القائل مبني على جعل الهيئة يعني الاسناد جزءا من الكلام سواء
كانت الباء للاستعانة او للمصاحبة وهذا الجعل مستلزم لمحذور وهو كون الكلام لفظا مجازا لا حقيقة لانه
على هذا يكون مركبا من اللفظ وغيره لان الاسناد ليس بلفظ كما لا يخفى فاعرض الشارح عن كلام ذلك القائل لوجه
كلامه على عدم كونه جزءا منه فاحتيج الى التأويل الذي ذكره في الشرح سواء كانت الباء للاستعانة كما هو المذكور
في الشرح لان السببية فرع الاستعانة او للمصاحبة اى بمعنى مع لان معية الشيء مع الشيء لا يدل على الجزئية
قوله لا يكون الكلام آه لان الاسناد ليس بلفظ والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا **قوله** بلا مسامحة
باعتبار ان كل اجزائه الفاظ **قوله** فيما اذا تركب آه اشارة الى الرد على من قال ان اتحاد المتضمن والمتضمن
يلزم في جميع افراد الكلام اى سواء كان مركبا من كلمتين او اكثر لان الكل عبارة عن الاجزاء سواء كانت
قليلة او كثيرة فاذا قيل انه متضمن لها يلزم الاتحاد في الكلام المركب من كلمتين والكلام المركب من اكثر منهما
وحاصل الرد ان لزوم الاتحاد في صورة واحدة وهي ما كان الكلام مركبا من كلمتين لان الكلام اذا كان

كان مركبا من اكثر منهما لا يلزم الاتحاد ذلك لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل يكون هو الاكثر والمتضمن بصيغة
اسم المفعول يكون كلمتان نعم لو قال المصنف الكلام ما تضمن ما فيه الاسناد لكان الاتحاد كذلك لازما في
جميع افراد الكلام كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم فان قيل ان الكلام فيما كان مركبا
من اكثر من كلمتين هو الكلمتان وما بقي خارج عنه كما تقرر فيلزم ذلك الاتحاد في جميع الافراد قلنا
مسلم على ان الكلام عند المصنف في الصورة المذكورة هو المجموع لا الكلمتان فقط فلا يلزم ذلك الاتحاد
في جميع الافراد هذا من مفتوحات طبيعتي الكاسدة حين تسويد هذا البياض والله اعلم قال الشارح قدس
سره اى تضمنا آه اشارة الى احداث احتمال آخر وهو كون قول المصنف بالاسناد مفعولا مطلقا للتضمن
باقامة الموصوف للمحذوف وهو التضمن مقابل لما هو الظاهر من عبارته وهو تعلق قوله بالاسناد
بقوله تضمن والله اعلم قوله ويجوز ان يكون الخ اعترض على هذا القول بانه على هذا ينتقض تعريف
الكلام على غلام زيد في غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين حال كونه ملابسا
بالاسناد مع انه لكونه مركبا اضافيا ليس من افراد الكلام ويخطر بالبال ان هذا النقض مندفع
لان المراد من الاسناد الاسناد الذي يكون بين الكلمتين اللتين تضمن لهما الكلام وهاتان الكلمتان
في المثال المذكور غلام زيد وقائم لا غلام وزيد لانه ليس بينهما اسناد والله اعلم قوله اى ضم آه
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهما ليسا من صفات الالفاظ
والا لكان قولهم زيد قائم كاذبا في جميع الاوقات لعدم ثبوت لفظ قائم لفظ زيد كما هو الظاهر
فلا يصح اضافتها الى احدى الكلمتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من النسبة المعنى اللغوي
وهو الضم والضم من صفات الالفاظ فيصح اضافتها الى احدى الكلمتين وعلى هذا الاطلاق المنسوب
والمنسوب اليه على الالفاظ بطريق الحقيقة وعلى المعاني بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال
او ان العبارة بحذف المضاف وهو المدلول والتقدير نسبة مدلول احدى الكلمتين ولا شك
في صفتها النسبة للمعنى والمدلول فيصح الاضافة وعلى هذا التقدير اطلاق المنسوب والمنسوب
اليه على المعاني بطريق الحقيقة وعلى الالفاظ بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال قوله الكلمة
الحكمية لما كان معنى الكلمة الحكمية خفيا فسره الفاضل المحشي لازالة خفائه قوله لا يقال آه حاصله
ان تعريف الاسناد غير جامع لانه يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان طرفيها غير كلمتين لان
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهما ليسا من الالفاظ التي وضعت لمعنى مفرد لا بالفعل ولا بالقوة اما
انتفاء الاول فظاهر واما انتفاء الثاني فلان المفرد بالقوة ما يصح التعبير عنه بالمفرد لكن مع بقاء نوع اى الحكم
السابق اعني ان كان حمليا فيكون بعد التعبير ايضا حمليا وان كان شرطيا فبعد التعبير ايضا يكون شرطيا وهذا
الامر منتف في طرفي الشرطية لان الحكم بعد التعبير بالمفرد يصير حمليا وكان في السابق شرطيا كما لا يخفى خذه

متعلق احتمال ممنوع

بان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ۱۲ منه

يصدق على اسناد الشرطية انه نسبة احدى الكلمتين الخ وآما ما قاله مولانا عبد الحكيم فى وجه الاخراج لكونه
اسنادا بين الجملتين الخ فغير صحيح لان ادوات الشرط تخرج المقدم والتالى عن كونهما جملتين بل هذا غير لازم
فى الشرطية لا قبل دخول الادوات ولا بعد دخولها كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة فى صناعة الميزان ويخطر
بالبال ان هذا الاعتراض كما يرد على تعريف الاسناد بعد كونه جامعا كذلك يرد على تعريف الكلام بانه غير جامع
لافراده لانه يخرج عنه الكلام الشرطى لانه ليس بتضمن للكلمتين بعين ما ذكرنا سابقا ويمكن الجواب عن هذا
الاعتراض فى كلا المقامين بانه ليس المقصود تعريف الاسناد والكلام مطلقا بل تعريف الكلام الحملى والاسناد
الذى يقع فى الحمليات نظرا الى ما هو الغالب والله اعلم **قوله** لان الشرط الخ جواب لاعتراض المصنف بقوله لا يقال
فيكون اللام متعلقة بلا يقال آه وحاصله ان المتقرر فيما بين النحاة ان الحكم فى الشرطية كائن فى الجزاء والشرط
قيد له بمنزلة الظرف او بمنزلة الحال للمسند فيه فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ان النهار
موجود وقت طلوع الشمس او حال كون الشمس طالعة واطراف الجزاء من الكلمات اما حقيقة كما اذا كان
الجزاء مركبا من المفردات بالفعل او حكما كما اذا كان مركبا من المفردات بالقوة فيصدق التعريف على الاسناد
فى الشرطية والباعث على النحاة فى هذا الحكم ان الحكم لو كان فى الشرطية بين المقدم والتالى كما يقوله المنطقيون
للزم كون الانشاء محكوما به فى مثل قولهم ان جاءك زيد فاكرمه وهذا اللازم باطل عند النحاة بل عند الكل كما
صرح به مولانا عبد الله والجواب عن قبل المنطقيين ان مثل هذا القول مؤول بان جاءك زيد فيستحق
الاكرام وغير ذلك من التأويلات **قوله** على زعمهم انما قال على زعمهم لان الميزانيين قالوا ان الحكم بين
المقدم والتالى قال السيد السند فى حواشى شرح التلخيص لا خلاف بين الميزانيين واهل العربية كيف
وقد صرح النحويون بان كلم المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى وفيه اشارة الى ان المقصود
هو الارتباط بين الشرط والجزاء ففى القضية الشرطية الحكم بين المقدم والتالى بالاتفاق انتهى بتصرف
فلا يصح قول الفاضل المحشى على زعمهم وان شئت توجيه عبارته فعليك بحاشية مولانا عبد الله على حواشيها
فى باب التصديقات من متن سلم العلوم لانه يعلم توجيه عبارته منها ولا نذكره لافضائه الى التطويل
والتشويش فى المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** ولذا قالوا الخ ولو كان الحكم بين المقدم والتالى لم
يصح القولان المذكوران لان الاسم والفعل من اقسام الكلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد واطراف الشرطية
ليست من الالفاظ المفردة كما هو الظاهر فيكون المسند اليه على هذا التقدير غير اسم ويكون الكلام
مركبا لا من اسمين ولا من اسم وفعل وفى قول مولانا عبد الحكيم ههنا مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر **قوله**
ولو جعل الرابط فيه اشارة الى ان الايراد بخروج الاسناد الذى فى الجملة الشرطية عن تعريفه على مذهب
الميزانيين وارد غير مندفع فاقول وبالله التوفيق ان هذا الايراد يرد عليهم اذا كانوا يعبرون عن الاسناد
بما ذكر واما اذا لم يعبروا به بل عبروا بنسبة امر الى آخر ايجابا او سلبا كما قاله صاحب ميزان المنطق وغيره

فلا يرد ذلك الايراد عليهم كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** اذ لا يصح الخ اشارة الى دفع ما يقال ان طرفي الشرطية وان لم تكونا كلمتين حقيقة لكنهما كلمتان حكما لان الكلمة الحكمية ما يصح التعبير عنها بمفرد ويصح وقوعه موقعها والتعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية صحيح كما يقال هذا اى الشمس طالعة مثلا ذاك اى ملزوم النهار موجود مثلا وتعميم الكلمة من الحقيقية والحكمية مراد كما ذهب اليه عبارة الشارح قدس سره حقيقة او حكما كما قرر هنالك فيصدق التعريف على الاسناد الذى فى الجزء الشرطية فكيف يخرج وحاصل الدفع ان التعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية غير صحيح لانه ليس المراد بالتعبير التعبير مطلقا بل مع بقاء نوعية الحكم وههنا لا يبقى نوعيته بعد التعبير لان الحكم قبل التعبير كان بطريق التعليق وبعد التعبير بطريق البت والحمل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** والدليل على آه حاصله ان من المتقرر ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق التالى بل على العلاقة بين المقدم والتالى فلو كان الحكم فى الجزاء والشرط قيد المسند فيه اما بمنزلة الحال او الظرف كما هو مزعوم اهل العربية لزم صدق المقيد مع كذب مطلقه وهو من المستحيلات مثلا قولنا ان ضربتنى ضربتك صادق مع عدم وجود ضرب المتكلم للمخاطب ايضا اى كما يصدق عند وجود هذا الضرب ففى وقت عدم وجود ذلك الضرب اذا قيل هذا القول ويكون الحكم فى الجزاء كما هو مزعوم اهل العربية يكون تقدير هذا القول ضربتك وقت ضربك اياى وهذا التقدير يستلزم لصدق المقيد مع كذب مطلقه اما صدق المقيد فلانه معنى ان ضربتنى ضربتك وهذا صادق فكذا ما هو معناه واما كذب مطلقه وهو ضربتك فلفرض عدم صدور ضرب المتكلم ووجوده للمخاطب هذا والتحقيق موضع آخر واما الدليل على ان الحكم فى الجزاء فقد مر ذكره فتذكر **قال** الشارح قدس سره الى الاخرى يرد ههنا ان تعميم الكلمة من الحقيقية والحكمية كما هو مراد فى جانب المنسوب كذلك مراد فى جانب المنسوب اليه فالاظهر للشارح ان يقول نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى كذلك ويمكن ان يجاب بان ذلك التعميم مراد فى جانب الاخرى اعنى المنسوب اليه ايضا الا انه اكتفى من ذكره ههنا بذكره قبيله والاكتفاء عن ذكر شيئ بسبب ذكره سابقا شايع فيما بينهم فكيف لا يكون الاكتفاء بالذكر سابقا بمسافة قليلة جائزا والله اعلم **قوله** اى من شانه اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه يخرج عن تعريف الاسناد الاسناد الذى فى الجمل الواقعة اخبارا وصفاتا او صلات لان ذلك الاسناد لا يفيد المخاطب لانه ليس هذا المقصود بالافادة بل المفيد والمقصود بالافادة الاسناد الذى بينها وبين مبتدأتها والاسناد الذى فى الجمل المعلومة للمخاطب لان هذا الاسناد ايضا لا يفيد المخاطب لان الافادة تحصيل العلم للغير اذا كان حاصلا له فلا معنى للتحصيل له وحاصل الدفع ان المراد بالافادة اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة والمراد المتفرعة بها كل منها مفيدة بالقوة

بالقوة اما المادة الاولى فهي مفيدة على تقدير كون اسنادها مقصود الذاتها واما المادة الثانية فمفيدة على تقدير عدم علم المخاطب بها وان ساعلم **قوله** الصفة اشارة الى دفع ما يتوهم من ان من الصفات قولنا جسق مهمل وزيد قايم جسق لان موضوعية المركب يكون بموضوعية جميع اجزائه او بعض الاجزاء في هذين التركيبين مهمل فيكونان من المهمل وما كلامان الا ان الثاني مشتمل على حشو فخروج المهملات يستلزم خروج فرد الشيء منه وهذا من المستحيلات وحاصل الدفع ان المراد بالمهملات الخارجة المهملات الصرفة وهي التي لا تكون فيها لفظ موضوع والمهملان المذكوران ليسا بمهملين صرفين لوجود اللفظ الموضوع فيهما فلا يكونان خارجين واذا عرفت هذا عرفت ان في عبارة الفاضل المحشي تقديرا وهو واما المركب من كلمتين ومهمل فلم يخرج وكذا المركب من كلمة ومهمل ولعل وجه عدم الذكر الاكتفاء بقول الشارح قدس سره فيما بعد لانه ذكر ان جسق مهمل كلام لانه بمنزلة هذا اللفظ مهمل والله اعلم وبان الصدق واليه مرجع الامور **قوله** فلم يخرج لانه يصدق قطعا على هذا المركب انه تضمن كلمتين بالاسناد اما التضمن لكلمتين فظاهر لوجود زيد وقايم الذين هما كلمتان فيه واما بالاسناد فلان زيد قايم متضمن للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وهو جزء من هذا المركب فبسبب حصول الجزء اعني الاسناد ههنا لان الباء للسببية سبب حصول الكل كما هو المتقرر فاذا كان الجزء اعني زيد قايم بالاسناد يكون الكل اعني ذلك المركب بالاسناد ايضا والله اعلم **قوله** اي محكية بها آه قيل لم عدل الفاضل المحشي عن التعريف المشهور للخبر والانشاء اعني ما يحتمل الصدق والكذب وما لا يحتملهما الاول فالاول والثاني للثاني مع ان المشهور بالاتيان اولى قلنا ان المشهور يكون اولى بالاتيان اذا كان خاليا عن الخدشة والمشهور ههنا ليس بخال عنها لوجهين الاول انه يخرج عن تعريف الخبر قولنا الله واحد والسماء فوقنا والارض تحتنا والكل اعظم من الجزء وغير ذلك من الاقوال التي لا تحتمل الكذب والثاني ان هذا التعريف دوري لان الصدق عبارة عن مطابقة الخبر الواقع فقط فاخذ الخبر في تعريف الخبر فلذا عدل الفاضل المحشي عن التعريف المشهور واما توجيه المشهور فاما عن الخدشة الاولى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب باعتبار نفس المفهوم وهو ثبوت شيء لشيء مع قطع النظر عن خصوصية الطرفين واحتمال تلك الاقوال بالنظر الى نفس مفهوماتها معها للصدق والكذب كليهما ثابت كما لا يخفى واما عن الثانية فلانا لا نسلم ان الصدق عبارة عما ذكر بل هو عبارة عن مطابقة الحكم للواقع ويمكن ان يجاب عن الاول بان الواو الواصلة في التعريف بمعنى او الفاصلة فلا يضر عدم احتمال تلك الاقوال الكذب والله اعلم

قال الشارح قدس سره وحيث آه اي هنا لما اشار اليه سابقا بقوله حقيقة او حكما وكلمة حيث للشرط وقوله دخل جزاء الشرط لكن استعمال حيث للشرط بدون كلمة ما قليل او زمانية ظرف لقوله دخل وحمل هذا ان تكون الواو في المعنى داخلة على دخل والتقدير ودخل في التعريف الاشياء المذكورة

وقت كون الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما او مكانية او تعليلية وهو اولى كما لا يخفى وجهه والله اعلم
قال الشارح قدس سره في التعريف اعلم انه يرد على تعريف الكلام انه يخرج عنه ما كان المسند
فيه جملة او شبهها لعدم كونه متضمنا لكلمتين بل لكلمة وجملة وكذلك يرد على تعريف الاسناد انه
يخرج عنه الاسناد الذي يكون في كلام يكون مسنده جملة لعدم كونه نسبة الكلمة بل نسبة الجملة
وبالتعميم يندفع كلا النقضين كما هو الظاهر والظاهر من كلام الشارح انه اراد دفع النقض بالاول
حيث قال مثل زيد ابوه قائم ولم يقل مثل الاسناد في زيد ابو قائم وكذلك ساير عباراته فظهر ان
قال الفاضل المدقق ههنا من قوله اي في تعريف الاسناد اسناد مثل الخ يعني اسناد ابوه قائم الى آخره
وهكذا الى البواقي فاندفع ان دخول مثل زيد ابوه قائم في تعريف الكلام لا يتوقف على تعميم الكلمتين
اذ هو مشتمل على كلمتين حقيقتين بينهما اسناد انتهى غير مناسب عن مثل هذا الشخص العظيم شانه
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمة المفردة قيد واقعي وليس باحترازي لان الكلمة لا تكون
الا مفردة **قوله** جملة يرد ههنا ان الاجمال يقتضي التعدد والنسبة امر واحد بسيط فكيف
يصدق عليها انها جملة في تلك القضايا اقول وبالله التوفيق اخبار تلك المركبات مشتملة على النسبة
كما هو الظاهر فيوجد علاقة الجزئية والكلية بين تلك الاخبار والنسبة فلم لا يجوز ان يكون المراد
من النسبة ههنا الجزء واطلاق الكل على الجزء لاجل تركيبه مما قد يتوهم فيكون الحاصل ان الاخبار في
تلك المركبات جملة والمراد من تلك المركبات مجموع زيد ابوه قائم والله اعلم **قوله** وهو المفرد
ومما يدل على ذلك قول صاحب سلم العلوم حيث قال اي الرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل
اصلا والجملة تحقق قضية احادية وان شئت التفصيل فارجع اليه مع شروحه **قال** يعني
قائم الاب يرد ههنا ان قائم الاب ايضا مركب فيلزم الفرار على ما عنه الفرار اجيب عنه بان
المراد القائم المضاف اي بحيثية الاضافة لانه ليس المقصود ههنا القائم مطلقا لا المضاف والمضاف
اليه جميعا فان قيل قد ثبت في مقره ان الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول اذا ارتفع ما بعدها
فلا ضمير فيها واما اذا نصب وجر بالاضافة ففيها ضمير ففي قائم المضاف الى الاب يكون ضمير راجعا
الى زيد فيكون مركبا وان خرج عنه المضاف اليه قلنا ان اضمار الضمير في الصفة في الحالين المذكورين
انما يكون وقت دلالته صفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه واما اذا لم يدل
فلا ضمير فيها كما هو المتقرر ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة
المسبب كما هو الظاهر فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف اليه عنه والله اعلم **قوله** اوذا
اشارة الى ان التاويل ليس بمختص بالمذكور بل يكون بغيره ايضا بل هو الاولى لعدم ورود اعتراض
عود التركيب عليه **قوله** ولا يصح القول الخ الغرض من هذه العبارة الرد على من قال معترضا على الخ

انہ لا حاجۃ فی ادخال جسق مہمل ودیز مقلوب زید الی تأویل المسند الیہ فیہما بہذا اللفظ لانہ من المتقررات ان اللفظ اذا ارید بہ نفسہ یکون علما لہا فیکون موضوعا وحاصل الرد انا لا نسلم اتحاد الدال علی انفسہا لان الدلالۃ نسبۃ یقتضی التغایر بین الدال والمدلول علیہ والتغایر منتف بین الشیء ونفسہ اولا ان وجدان کل متلفظ بلفظ مراد نفسہ شاہد بعدم قصدہ دلالتہ علی نفسہ بل مقصودہ احضارہ لا بواسطۃ دال واذا انتفت الدلالۃ بناء علی ان التغایر الاعتباری یکفی فی طرفی النسبۃ وہذا التغایر متصور ہہنا لان اللفظ من حیث التلفظ بہ دال ومن حیث کونہ حاصلا فی الذہن مدلول وان دعوی البداہۃ فی موضع الخلاف غیر مسموع فنقول ان ہذا الدلالۃ لیست بالوضع فلا یکون جسق ودیز کلمۃ فیحتاج فی الادخال الی التأویل ویرد ہہنا ان دلالۃ اللفظ علی نفسہ اذا لم تکن بالوضع کما ذکرت والحال انہا لیست بالعقل ولا بالطبع فیختل الحصر العقلی فی الاقسام الثلثۃ اما انتفاء الاول فلانہا منحصرۃ فی دلالۃ الاثر علی المؤثر او بالعکس ولا تاثیر ہہنا واما انتفاء الثانی فلعدم مدخلیۃ الطبع ہہنا ویمکن ان یجاب بان ہذہ الدلالۃ مندرجۃ فی العقلیۃ لانہا فی الحقیقۃ دلالۃ اللفظ علی الاعتبار الذی بسببہ التغایر وہو حال من احوالہ واثر من آثارہ ہذا خلاصۃ ما ذکر فی ہذا المقام **قولہ** حتی لا یحتاج متعلق بالنفی **قولہ** لا حقیقۃ متعلق بالنفی **قولہ** بل ہی الخ دفع ما یتوہم من ان اللفظ اذا کانت غیر دالۃ علی انفسہا کانت انفسہا مجہولۃ فینبغی ان لا یصح الحکم علیہا مع ان الحکم علیہا بالاحوال العارضۃ لہا صحیح کما یقال زید کذا وغیر ذلک وحاصل الدفع ان الحکم یقتضی الحضور فی الذہن المحکوم علیہ مطلقا سواء کان باعتبار دالہ او باعتبار نفسہ والاول وان لم یوجد ہہنا لکن الثانی موجود فیصح الحکم بہذا الاعتبار واللہ اعلم **قولہ** ودعوی آہ دفع ما یتوہم من ان ثبوت ہذہ الدلالۃ فی الالفاظ المہملۃ لا ینافی مہملیتہا لان مہملیتہا بالنظر الی المعنی وہذہ الدلالۃ بالنظر الی نفسہا وحاصل الدفع ان ثبوت ہذہ الدلالۃ وان کان بالنظر الی نفسہا لکنہ یستلزم موضوعیتہا لانفسہا وہذا مخالف لما ہو المفہوم من مقالاتہم فی مباحث الالفاظ فلا یسمع تلک الدعوی **قولہ** فی مباحث الالفاظ فانہم عرفوا وضع اللفظ فی تلک المباحث بانہ جعل اللفظ بازاء المعنی لا بازاء شیء **قولہ** لم تکن اسماء لان الاسم قسم من الکلمۃ وہی لفظ وضع لمعنی مفرد **قولہ** فکیف آہ لان ہذہ الاشیاء من خواص الاسم **قولہ** قلنا آہ حاصل الجواب ان ہذہ الخواص خواص الاسم لکن اعم من ان یکون اسما حقیقۃ او اسما تاویلا وہذہ الالفاظ اسماء تأویلیۃ لان وقوع الاسم موقعہا صحیح کما لا یخفی فلذا قلت تلک الالفاظ خواص الاسم **قولہ** او ان الاخبار الخ ای عن الالفاظ المطلقۃ فیکون ہذا الکلام من قبیل قول المصنف ومن خواص الاسم الاسناد الی الشیء والغرض

من هذه العبارة ذكر الجواب الثاني وحاصله ان هذه الخواص خواص اضافية للاسم بالنظر الى غيره
اذا كان هذا الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه فلا يقدح وجودها في المهملات لعدم الوضع فيها
وفي الالفاظ التي تكون موضوعة لمعنى لكن لم تستعمل فيه لانه اريد بها انفسها كالفعل والحرف
الذين اريد بهما انفسهما لا معانيهما في كون تلك الخواص خواصا للاسم **قال** الشارح قدس سره
اعلم ان كلام آه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان كلامه مأخوذ من
المفصل والمتقرر ان المأخوذ لا يكون مخالفا عما مأخوذ منه في المعنى والمفهوم وههنا معنى عبارة المصنف
مخالف عن مفهوم عبارة المفصل لان المفهوم من ظاهر عبارة المصنف ان ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام لانه يصدق على هذا المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد بخلاف عبارة المفصل لانه قال
في تعريفه هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى والمتبادر من هذه العبارة ان
الكلام لا يكون مشتملا على امر سوى تينك الكلمتين فيصدق التعريف على ضربت فقط ويمكن
ان يجاب بان المراد من الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقيتين او حكميتين كما هو المثبت والمذكور هنا
فيصدق تعريف المفصل على مجموع ضربت زيدا قائما لان الشيء مع متعلقاته امر واحد حكما او بان
يقيد فقط مراد في عبارة المصنف فتعريفه ايضا لا يصدق الا على ضربت فقط والله اعلم **قوله**
لا يخفى عليك آه ايراد على المصنف بانه يلزم على مذهبه القول بتحقق افراد الكلام في فرد واحد
منه وهو ضربت زيدا قائما احدها ضربت لانه تضمن كلمتين بالاسناد والآخر ضربت زيدا لانه
يصدق عليه ايضا انه تضمن كلمتين بالاسناد والثالث ضربت زيدا قائما للعلة المذكورة وتحقق
الافراد في الفرد الواحد مع وحدة الاسناد من المستبعدات ولا يلزم هذا على صاحب المفصل
لان الكلام في كل من هذه الصور هو ضربت عنده ويمكن ان يجاب عن قبل المصنف بانا لا نسلم
وحدة الاسناد في الصورة المذكورة لان الاسناد في ضربت زيدا قائما مغاير عن الاسناد في ضربت
زيدا والاسناد في هذا مغاير عن الاسناد في ضربت لان للمتعلقات دخلا في تحصيل تغاير الحكم
الذي هو الاسناد ولذا يعتبر اتحاد الوحدات الثمانية المشهورة في التناقض وقولهم ضربت
اقوم رجلا وهو قائم ليس بمجموعه كلاما واحدا عند صاحب المفصل حتى يلزم فيه تحقق افراد
الكلام بل كلامات متعددة لتعدد الاسناد فظهر سخافة ما قاله مولانا عبد الحكيم فافهم والله اعلم
قال الشارح قدس سره اعلم ان صاحب آه لعل الغرض من هذه العبارة يكون اشارة الى حسن
عبارة المصنف حيث ينطبق على كلا المذهبين في الكلام والجملة من الترادف والعموم والخصوص
لان اللام في قوله بالاسناد ان كان للجنس فيكون المعنى ما تضمن كلمتين بجنس الاسناد سواء كان
مقصودا لذاته او لا انطبق الحد على مذهب الترادف وان كان للعهد وكان المعهود الاسناد

للمقصود لذاته انطبق على مذهب العموم والخصوص لكن حمله على المذهب الثاني بعيد كل البعد لوجوه الاول ان القرينة على كون المعهود باللام الاسناد المقصود لذاته مفقودة وبدون القرينة كيف يشار باللام الى هذا الاسناد والثاني ان المصنف قال في بحث حرف الاستفهام ولها صدر الكلام والحال ان قول زيد اقام ابوه صحيح فيما بينهم مع ان قام ابوه في هذا التركيب على هذا لا يكون كلاما لان الاسناد فيه ليس بمقصود لذاته بل المقصود اسناده الى زيد والثالث ان حروف الشرط لها صدر الكلام مع ان الشرط ليس بكلام عند النحويين بل الكلام عندهم الجزاء كما قاله المحشي هذا ما ظهر لي والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اخبارا او اوصافا او صلات او احوالا **قوله** او جملة قسمية دفع ما يتوهم من ان المعلوم من عبارة الشارح نظرا الى بيانه لما صدق عليه الجملة بالجمل التي محل لها من الاعراب ان ما صدق عليه الجملة منحصر في الجمل التي لها محل من الاعراب والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان بيان الشارح لمصداق الجملة بتلك الجمل وقصره عليها ليس لخصائصها بل لاجل ان التعرض في مقام التمثيل لما فوق الاثنين لا يليق بهذا الشرح لان بيانه على الايجاز كذا يفهم من الحاشيتين المشهورتين اقول وبالله التوفيق ان الشارح قدس سره لو اورد في بيان ما صدق عليه الجملة نوعا من الجمل التي لها محل من الاعراب ونوعا من الجمل التي لا يكون لها محل من الاعراب لكان احسن والله اعلم **قوله** وهو الجزاء على زعمهم والدليل من جانب النحويين على ان الحكم في الجزاء ان الحكم لو كان بين الشرط والجزاء لزم كون الجزاء انشاء في مثل ان جئت زيدا فاكرمه وكون الجزاء كاذبا كما سبق والدليل من جانب اهل التحقيق انه لو كان الحكم في الجزاء والشرط قيدا له لا ظرفا كما يقوله من يقول ان الحكم في الجزاء لزم صدق المقيد مع كذب مطلقه في مثل قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا كما لا يخفى على من رأى كتب الميزان واستقصاء هذا المطلب بايراد الدلائل من الجانبين مع اجوبة كل منها مما لا يليق بهذا المقام **قوله** من الشرط والجزاء فيرد على هذا التقدير ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منها الكلام الشرطي لانه ليس بمتضمن الكلمتين كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان هذا التعريف تعريف الكلام الخبري لا الكلام مطلقا سواء كان حمليا او شرطيا او بان في العبارة حذفا والتقدير ما تضمن كلمتين او غير مفردين بالاسناد **قال الشارح** قدس سره اي لا يحصل الاشارة الى دفع ما يرد في هذا المقام من ان الاتيان صفة ذوات الروح والكلام ليس منها فايراده في هذا المقام غير مناسب وحاصل الدفع ان المراد من الاتيان الحصول مجازا بعلاقة اللزوم **قال الشارح** قدس سره اي الكلام دفع ما يرد من ان المشار اليه في هذا المقام هو الكلام وهو قريب فالمناسب ايراد هذا الموضوع القريب لا ذلك الموضوع للبعيد وحاصل ان المشار اليه الكلام لا الاسناد والكلام بعيد فايراد ذلك مناسب **قوله** اشار بذلك اي اشار الشارح

٢ فتقيد وان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود النهار موجود صح لكون الشمس طالعة او وقت كونها طالعة لان زيد ناطق [illegible] صدق المطلق كاذب كي مما العلم [illegible] فتكون [illegible] هو المقيد ماخوذ كي لا يخفى ١٢ منه

بذلك الواقع في عبارة المصنف ولا حاجة الى ما ارتكبه الفاضل المدقق لان كون اسم الاشارة من كلام
المشير ليس بشرط في اشارته به الى شيء كما لا يخفى وفي هذا المقام اشارة الى دفع ما يقال من انه لم لم يشر الشارح
قدس سره بذلك الواقع في عبارة المصنف الى تعريف الكلام او الى التضمن او الى الاسناد وحاصل الدفع
ان الشارح قدس سره لم يجعل ذلك اشارة الى احد الامور الثلثة المذكورة لوجوه احدها ان الكلام
المصنف من قوله الكلام الخ الى قوله الاسم آه مسوق لبيان الكلام فالاشارة الى ما سبق الكلام لاجله
اولى وثانيها ان ذلك موضوع للاشارة الى بعيد والكلام اي لفظه بعيد في هذه الامور الاربعة
فالاشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف اشارة الى تقسيم الكلمة
بعد تعريفها فرعايته هذا الاسلوب يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا الكلام مثل
الكلام السابق والله اعلم **قوله** ولبعده الخ قال مولانا نور الحق وهو ليس بوجه تام اذ الموصول و
التضمن ايضا بعيدان والابعدية ليست بشرط في الاشارة بذلك انتهى اقول وبالله التوفيق ان البعد
في الابعد موجود وهذه العلة علة مصححة لا مرجحة بخلاف الآخرين فلا يرد ما اورده فافهم **قوله**
والمناسب آه دفع لما يرد في هذا المقام من انه لم خالف المصنف في تقسيم الكلام عن تقسيم الكلمة حيث
اورد اداة الحصر في تقسيم الكلام ولم يورده في تقسيم الكلمة وحاصل الدفع ان المفهوم من تعريف
الكلام انه يكون مركبا من كلمتين والتركيب من الكلمتين يتصور على انحاء ستة كما لا يخفى وكل من الانحاء
الستة ليس بكلام بل الكلام منها الاثنان فلدفع وهم كون كل من الانحاء الستة كلاما كما يوهم من تعريفه
اعتنى المصنف بشان الحصر فاورد اداته في تقسيم الكلام بخلاف تعريف الكلمة ومما يورد ههنا ان
المخالفة بين تقسيم الكلام وتقسيم الكلمة ثابتة من وجه آخر وهو ان المصنف اورد دليل الحصر لتقسيم
الكلمة ولم يورده لتقسيم الكلام فما السر في هذا واجاب عن هذا الايراد مولانا نور الحق بقوله ولم
يورد دليل الحصر تنبيها على بداهته حيث يظهر بادنى تأمل في تعريف الكلام المعتبر فيه الاسناد المقتضي
للمسند والمسند اليه انتهى اقول وبالله التوفيق انه ان نظر الى الاسناد الذي هو مأخوذ في تعريف
الكلام لكن ذلك النظر في دفع كون الانحاء الاربعة كلاما فلا يحتاج الى ايراد اداة الحصر في تقسيمه بل
الحق في الجواب عندي ان المصنف اكتفى عن ذكر دليل الحصر ههنا حوالة على طبيعة الذكي وذكر دليل
الحصر في تعريف الكلمة نظرا الى غير الذكي ورعاية الطبائع من عادة المصنف كما لا يخفى والله اعلم
بما في صدور العباد واليه المرجع يوم المبدأ والمعاد **قال** الشارح قدس سره في ضمن دفع ما يرد من
ان الاشارة بلفظ ذلك الى الكلام لا يصح لان الاسمين اما الاسم والفعل ليس الا عين الكلام فيلزم اتيان
الشيء في نفسه وهذا غير معقول لان الاتيان يقتضي تغاير الطرفين والشيء ونفسه متحدان وحاصل
الدفع على ما يفهم من حاشية الفاضل المحشي ان الكلام عام وكل واحد من الاسمين اما الاسم والفعل

خاص والمغايرة بين الخاص والعام مما لا يخفى فيتصور ايتان الكلام بين الاسمين او الاسم والفعل **قوله** حقيقة او حكما اشارة الى دفع ما يرد من ان حصر ايتان الكلام في الاسمين او الاسم والفعل كما فعل المصنف غير صحيح لان قولنا زيد قايم نقيضه زيد ليس بقايم كلام مع انه مركب من غير الاسمين وغير الاسم والفعل وحاصل الدفع ان المراد من الاسم اعم من ان يكون اسما حقيقة او اسما حكما بان يؤول بالاسم والقسم الاول وان لم يكن موجودا ههنا لكن الثاني موجود لانه يؤول زيد قايم بهذا ويؤول نقيضه زيد ليس بقايم بذلك فيقال هذا ذاك فهذا الكلام يكون مركبا من اسمين والله اعلم **قوله** وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقدير لفظ الضمن لا يدفع المحذور لانه كما يستحيل ايتان الشيء في نفسه كذلك يستحيل ايتان الشيء في ضمن نفسه كما لا يخفى على من له ذهن سليم وحاصل الدفع ان لفظ الضمن يستعمل بحسب العرف فيما بين العام والخاص فاذا قدر الشارح لفظ الضمن فكانه قال ان ايتان الكلام في الاسمين مثلا ايتان الشيء في خاصه وهذا ليس بمستحيل كما عرفت وجهه وثم بما يورد ههنا ان ادخال كلمة في على الاسمين يوجب كون الاسمين ظرفا للكلام وكذا ادخالها على الاسم والفعل وطريقة الخاص العام يصح اذا كان الخاص خاصا مطلقا ولا يصح اذا كان الخاص خاصا من وجه لان الاحاطة على المظروف لازمة للظرف والاحاطة تحصل في الخاص المطلق لا في الخاص من وجه كما لا يخفى والاسمان وكذا الاسم والفعل خاص من وجه من الكلام مادة الاجتماع زيد قايم وضرب زيد ومادة افتراق الكلام عن الاسمين في المثال الثاني وعن الاسم والفعل في المثال الاول كما هو الظاهر ومادة افتراق الاسمين عن الكلام في مقول زيد قايم اذا كان على سبيل التعداد والاسم والفعل عن الكلام في مقول زيد ضرب اذا كانا على سبيل التعداد فكيف يصح ايراد كلمة في ههنا واجيب بان المراد من الاسمين الاسمان اللذان يكون بينهما اسناد تام لا مطلق الاسمين والمراد من الاسم والفعل الاسم والفعل اللذان يكون بينهما اسناد ومع هذا القيد يكون كل واحد من القسمين خاصا مطلقا من الكلام كما لا يخفى فيصح ادخال كلمة في عليه والله اعلم **قوله** وانما قدم دفع لما يرد من ان المصنف بليغ كما هو الدائر على الالسنة وصرح به مولانا عصام الدين ايضا كما نقلت لك سابقا وفعل البليغ لا يخلو عن نكتة فما هي في تقديم الكلام الماتي في ضمن الاسمين على الكلام الماتي في ضمن الاسم والفعل وحاصل الدفع ان النكتة في التقديم المفعول استحقاق جزئي ذلك الكلام للتقديم بخلاف جزئي هذا الكلام لان المستحق فيه للتقديم هو احد الجزئين وهو الاسم بخلاف الجزء الآخر واستحقاق الاسم للتقديم باعتبار انه يقع مسندا او مسندا اليه بخلاف الفعل لانه لا يقع الا مسندا والله اعلم **قوله** انما قدم الاسم الخ دفع لما يرد من ان قول المصنف او اسم وفعل اشارة الى الجملة الفعلية كما ان قوله الا في اسمين اشارة الى الجملة الاسمية والفعل مقدم في الجملة

الفعلية كما هو الظاهر فالمناسب للمصنف ان يقدم الفعل فى ذلك القول ليوافق الوضع الطبع وحاصل الدفع ان للمصنف نظرًا الى ان الاسم وان كان متأخرًا عن الفعل فى الذكر فى الجملة الفعلية لكنه مقدم عليه فى الرتبة لكونه مسند اليه فقدم فى الذكر فى ذلك القول لاجل ذلك النظر والله اعلم **قوله** واما تقديم الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه تقديم الفعل على الاسم كما وقع فى النسخة الاخرى فى بيان القسم الثانى للكلام ليعم كلتا النسختين **قوله** الذكر اى ذكر المتن **قوله** الواقع اى الواقع فى الامثلة **قوله** لتقدم آه اى فى الذكر فى الامثلة **قال** الشارح قدس سره فان التركيب الخ دفع لما يرد من ان ايراد اداة الحصر غير محتاج اليه بل لا يصح لان الحصر انما يكون للمنكر عن الحكم او الشاك فيه والسامع خالى الذهن عن اتيان الكلام فى ضمن الاسمين او اسم وفعل لعدم دليل انكاره وشكه فى الحكم وحاصل الدفع ان دليل الانكار والشك موجود ههنا وهو ان تعريف الكلام يقتضى تحققه فى اثنين من اقسام وتركيبه منها وهو يتصور على الستة فكيف يكون الكلام موجودا فى الاثنين من هذه الانحاء الستة فقط كما هو الدائر على الالسنة فلذا اورد للمصنف اداة الحصر وحاصل الكلام انه ربما ينزل غير المنكر منزلته فيتكلم معهم مثل التكلم مع المنكر اقول وبالله التوفيق انه لو كان الاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام واقتضائه للمسند والمسند اليه وعدم كون الحرف لا مسندا ولا مسندا اليه وعدم كون الفعل مسندا اليه فى نظر السامع لم يوجد له دليل الانكار والشك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وربما يورد ههنا ان الكلام قد يحصل فى الزائد من الاثنين من الاسمين او الاسم والفعل فيبطل الحصر اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاسمين اعم من ان يكونا اسمين حقيقيين او حكميين بان يصح التعبير عنهما بلفظين مفردين كما سبق والزائد على المسند والمسند اليه فى الكلام المركب من الزائد من اثنين ان كان من متعلقات واحد منهما فيصح التعبير هناك عن المتعلِق والمتعلَّق بلفظ واحد فيكون اجزاء ذلك الكلام فى الواقع اثنين لا زايدا وان لم يكن كذلك فهو حشو لا اعتبار له والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المسند اليه مفقود والمراد من المسند اليه ذاته لا ذاته مع هذا الوصف وذات المسند اليه بدون هذا الوصف لا يستلزم المسند فلا يرد ان فى هذا القسم كما ان المسند اليه مفقود كذلك المسند مفقود لكونهما متضايفين كما لا يخفى وهكذا الحال فى قوله احدهما مفقود **قال** الشارح قدس سره ونحو يا زيدا آه اشارة الى دفع ما يرد من ان يا زيد كلام عندهم كما هو المتقرر والحال انه مركب من اسم وحرف كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ وحاصل الدفع ان هذا الكلام متضمن بادعو زيدا او ادعو فعل فيكون مركبا من الاسم والفعل ولكن كان يرد عليه ان الاسم فى الكلام الذى يكون مركبا منه ومن الفعل يكون مسندا اليه وزيد ليس فى هذا الكلام

بیان الجوابین

مسند اليه فكيف يكون هذا الكلام مركبا من اسم وفعل اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله الذي
هو المنوي في ادعو زيدا يرد ههنا ان قوله من حرف كلام وهو مركب من حرف وهو من واسم وهي
حرف واجيب عنه بان كلمة من التي وقعت في هذا التركيب علم لمن التي تكون في التراكيب فيكون اسما
فلا ايراد والله اعلم **قوله** المنقول الى الانشاء دفع ما يرد من انه كيف يكون يا زيد بتقدير ادعو الذي
هو المركب التام الخبري والحال انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب لان ادعو الذي فرض
كون يا زيد بتقديره محتمل لهما ولكان هذا الكلام خطابا مع ثالث اعني سوى المنادى لان ادعو زيدا كذلك
مع كما لا يخفى على صاحب القريحة السليمة واللازمان باطلان فالملزوم مثلهما وحاصل الدفع انه يلزم
هذان الامران اذا كان يا زيد بمعنى ادعو زيدا الذي هو المركب التام الخبري والامر ليس كذلك لان
يا زيد بمعنى ادعو زيدا الذي نقل من الاخبار الى الانشاء قبل التعبير بيا او بعده او حينه وعلم من
هذا ان في عبارة الفاضل المحشي قصورا والله اعلم بما في الصدور **قال** الشارح قدس سره اي كلمة
دفع ما يرد من ان كلمة ما الواقعة ههنا عبارة عن الشيء لانتفاء قرينة كونها عبارة عن الشيء الخاص فيكون
مرجع تعريف الاسم الى ان الاسم شيء يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهذا
يصدق على كل من الدوال الاربع والمركب كما لا يخفى والحال انه ليس باسم فلا يكون التعريف مانعا
وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والقرينة كون الاسم قسما منها ويرد على الشارح ان كلمة ما
مشتركة بين الموصولة والموصوفة وغير ذلك ومن المتقرر ان ارادة احد المعاني من المشترك بلا
قرينة غير صحيح فمن اي قرينة فسر الشارح كلمة ما بالموصوفة حيث فسرها بالنكرة التي هي معنى الموصوفة
واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق بقوله ولما كان الموصول مجهول المراد والصلة تفسره والمجهول
لا افراد له كان المراد هو ذلك الشيء من الابتداء فلا يعم جنسا بالنسبة الى المفسر بخلاف الموصوف
فان الصفة يغيره من العموم الى الخصوص ويقصره على بعض افراده بعد ما تناول الكل فيصلح جنسا باعتبار
التناول ويصلح الصفة فصلا باعتبار قصره على البعض فسرها بالنكرة احترازا عن لزوم الاقتصار على
الفصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان هذا الكلام مخدوش من وجوه احدها ان محذور
الاقتصار على الفصل كما ينبئ عنه ذلك الكلام غير مسلم الا ترى ان احد انحاء الحد الناقص هو التعريف بالفصل
وحده كما لا يخفى على من راى كتب صناعة الميزان وثانيها ان الجنس لا غير في هذا التعريف هو قوله المعرف
نفسه وقوله غير مقترن كما صرح الشارح به بعيد هذا بقوله فالصفة الاولى الخ لا قوله دل على معنى
بل هو فقط واذا دريت هذا فنقول انا نسلم ان الموصول لا يصلح للجنسية لكن بالنظر الى الصلة ولا
نسلم ان الموصول والصلة كليهما معا لا يصلح للجنسية بالنظر الى شيء آخر فما هو الجنس وغيره لازم وما هو
اللازم غير محذور وثالثها ان كون الصفة مغيرة للموصوف من العموم الى الخصوص ومقصرة له على بعض

لانه ليس بالنظر الى ان صلة في الحقيقة بل ١٢ منه

ارادة في الصفة المطلقة غير مسلم الا ترى الى الصلة في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العلمين وغير ذلك بل هذه القاعدة في الصفة المخصصة والصفة ههنا اعني قوله دل على معنى بل فقط ليست بمخصصة لان الدلالة على معنى معتبرة في الكلمة مطلقا كما لا يخفى فلا فرق بين الموصولة والموصوفة في عدم صحة الجنسية بالنظر الى الصلة والصفة ويمكن ان يقال من جانب ذلك الفاضل انه نظر الى ان المتعلق بكسر اللام من تمام المتعلق بفتحها فيكون قوله في نفسه وقوله غير مقترن من متممات دل على معنى فاذا كان صلة يلزم القصر على الفصل وحده واذا كان صفة فلا يلزم فيحصل الجواب عن الاخير واما الجواب عن الاول فهو انه لعل الكلام مبني على مذهب من لم يجوز التعريف بالفصل وحده كما قال مولانا عبد الحكيم والتعريف بالفصل وحده مذهب خداج والعجب من الفاضل المدقق مجيب زاهد على ذلك انه قال بعيد هذا القول في تلك الحاشية ثم المراد بها لفظ الكلمة من حيث الدلالة على معناها لا معناها والا يلزم الاقتصار على الفصل لان الجنس قسم الكلي الذي هو قسم المفرد انتهى لوجهين احدهما ان الكلي قسم المفهوم المفرد بل المفهوم لا اللفظ المفرد وان ذهب اليه البعض كما ايسلفوي كما لا يخفى على من له مسكة في صناعة الميزان فالمناسب على هذا ان يراد من الكلمة معناها لا لفظها وثانيهما انه على تقدير ارادة لفظ الكلمة لا يصح الحكم لان الاسم ليس معرفا فالمفظ الكلمة الدالة على معنى الخ والا يلزم اقتصار الاسم في لفظ الكلمة الا ان يقال في الجواب عن الاول ان اطلاق الكلي على معنى الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن الخ كمعنى الانسان وعلى لفظها كالانسان كليهما موجود كما لم فلا خفاء في ارادة لفظ تلك الكلمة كما وقع من ذلك الفاضل وعن الثاني ان مراده ان الاسم عبارة عن لفظ الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير الخ كلفظ زيد وعمرو وبكر وغير ذلك وليس مراده ان الاسم عبارة عن لفظ الكلمة المركب من هذه الحروف حتى يلزم الاقتصار والله اعلم **قوله** والانفصال الخ بيان الايراد الذي اشير الى دفعه بقوله اي كلمة وقد مر لك سابقا في صدر الحاشية السابقة بيان **قوله** والقرينة دفع توهم نشأ عن البيان **قال الشارح** قدس سره كان اشارة الى دفع ما يرد من ان قوله في نفسه اما ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل او ظرفا مستقرا حالا عن ضمير دل باعتبار المتعلق وهو كاين او غيره وكلاهما لا يصح اما الاول فلان كلمة في على هذا اما ان يكون بمعنى الباء فيكون مآل التعريف الى ان الاسم كلمة دلت على معنى بنفسها اي من غير حاجة الى شيء آخر وهذا المعنى وان كان صحيحا لكن ان ادعى كون كلمة في بمعنى الباء بطريق الحقيقة فهذا خلاف المذهب المختار من ان الباء معنى مجازي لكلمة في وان ادعى كونها بمعنى في بطريق المجاز فيلزم اخذ المجاز الغير المشهور في التعريف واما ان يكون بمعنى الظرفية المجازية يعني ان الكلمة لما كانت دالة على المعنى من غير حاجة الى شيء آخر فكانت كالظرف للمعنى لانه لا يكون محتاجا في حق الاشتمال على المظروف الى شيء آخر فيكون حاصل التعريف

على هذا ان الاسم كلمة دلت على معنى فى حد ذاتها من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى غير صحيح لان الدلالة ليست للكلمة فى حد ذاتها بل بالقياس الى الوضع كما هو الظاهر واما ان يكون بمعنى الظرفية الحقيقية وانتفائها اظهر من البيان لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست بشيئ منهما واما الثانى وهو شق الحالية فلانه على هذا ايضا يكون قيد للدلالة لما تقرر ان الحال يكون قيد العامل ذى الحال فيرد عليه ما يرد على الثانى اى الظرفية المجازية وحاصل الدفع انه ظرف مستقر متعلق بكاين لكنه ليس حالا من ضمير دل حتى يرد عليه ما ورد بل هو صفة للمعنى فان قيل من اين يعلم ان الشارح جعل قول المصنف فى نفسه باعتبار المتعلق صفة المعنى لا حالا عن ضمير دل قلنا انه يعلم من قاعدة الخط لانه لو جعل حالا لكان اللازم ان يكتب مالا لف لان كتابة المنصوب بالالف فان قيل من اين يعلم انه جعل صفة للمعنى والحال انه يجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف وهو هو قلنا ان هذا محتاج الى المحذوف والحذف خلاف الاصل اعلم انه لو جعل قوله فى نفسه باعتبار المتعلق حالا عن المعنى لم يرد عليه ايضا شيئ لكن الشارح لم يرتكبه ليحصل التطابق بين قيدى المعنى بان يكون صفتين له هذا البعض فهو من حاشية الفاضل المحشى وبعض هذا اتمم به خاطرى والله اعلم

قوله جعله الخ دفع ما يرد من ان عبارة المصنف وهى قوله فى نفسه محتملة لاحتمالات ثلثة هى كونه فى نفسه ظرفا لغوا متعلقا بدل وكونه حالا باعتبار المتعلق عن ضمير دل وكونه باعتبار المتعلق صفة المعنى فلم اختار الشارح الاحتمال الاخير ولم يتعرض الى الاولين وحاصل الدفع ان فى الاحتمالين الاولين ورود المحذور فلذا لم يتعرض لهما وبيان ورود المحذور فى الاحتمالين الاولين وبيان وجه جعل الشارح عبارة المصنف اعنى قوله فى نفسه صفة المعنى قد ذكرها فى الحاشية السابقة بلا فصل فتذكرها

قوله ما دل بنفسه اى من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى على تقدير كون كلمة فى فى قول المصنف فى نفسه بمعنى الباء **قوله** او فى حد ذاته هذا على تقدير كون كلمة فى فى قول المصنف فى نفسه مستعملة فى الظرفية المجازية بان يشبه الكلمة الغير المحتاجة فى حق الدلالة على معنى الى شيئ آخر بالظرف الغير المحتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فى عدم الاحتياج ولم يتعرض لكون كلمة فى فى ذلك القول مستعملة فى الظرفية الحقيقية لظهور فساده لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست شيئا منهما كما هو الظاهر **قوله** معتبرا فى حد ذاته اقول وبالله التوفيق انه كما يجيئ احتمال استعمال كلمة فى فى الظرفية المجازية على تقرير الحالية كما ذكره الفاضل المحشى فكذلك يجيئ احتمال كون كلمة فى بمعنى الباء على هذا التقدير فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى حال كونها مستعينة بنفسها فالمناسب ان يتعرض الفاضل المحشى لهذا الاحتمال ايضا وان يبين وجه عدم صحته على هذا التقدير الا ان يقال وجه عدم التعرض له الظهور والله اعلم **قوله** المذهب المختار ان ادنى كون كلمة فى

البعض الاول تقرير السوال والبعض الاخر ما اورده عليه ١٢ منه

بل تحمتہ کی بیان فی الحاشية السابقة ١٢ منه

بمعنى المجاز حقيقة لان المذهب المختار للمصنف ان كلمة في موضوعة للظرفية الحقيقية والموارد التي حكم فيها يكون كلمة في بمعنى الباء او على او اللام من موارد الظرفية المجازية كما ينطق به كلام الرضي فكون الباء معنى مجازيا للكلمة في لا معنى حقيقيا **قوله** او مجازا غير مشهور ان ادعى كون كلمة في بمعنى الباء مجازا اقول وبالله التوفيق يعلم من قول الفاضل المحشي هذا وجه استحالة الشق المتروك في احتمال كون **قوله** في نفسه حالا وهو كون في بمعنى الباء خفاء مل **قوله** وان الدلالة عطف على قوله ان في الخ فيكون داخلا تحت اللام التعليلية اقول وبالله التوفيق هذا القول بظاهره وجه لبطلان الشق الثاني من الشق الاول وهو استعمال كلمة في في الظرفية المجازية لذكر عبارة في حد ذاته في ذلك القول والشق المذكور من الشق الثاني وهو بعينه الاحتمال المذكور آنفا وفي الواقع وجه لبطلان الكل لان الدلالة اذا كانت ثابتة للكلمة بالقياس الى الوضع فلا يكون دلالتها بنفسها كما في الشق الاول من الاول ولا معتبرة بنفسها كما في الشق المتروك من الثاني لان معناها ان تكون الدلالة بمحض الكلمة وخلوصها من غير مدخلية الغير قال مولانا عبد الحكيم لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون الكلمة دالة على معنى من ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه وفي التعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها في افراده لا للماهية من حيث طبيعتها انتهى **قوله** مع الخ وجه آخر لبطلان الاحتمالين بكلا شقيه وحاصله ان قوله في نفسه على تقدير ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل سواء كانت كلمة في بمعنى الباء او مستعملة في الظرفية المجازية وعلى تقدير ان يكون ظرفا مستقرا حالا من ضمير دل بالتعميم المذكور يكون من متعلقات الدلالة اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان الحال من قيود عامل ذي الحال كما هو المتفق فيه وهو ان دلالة الحرف على المعنى ليست بنفسها ولا في حد ذاتها وكذا ليست معتبرة في حد ذاتها او معتبرة بنفسها لان القيد المخرج للحرف ليس الا هذا القيد والشيء انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه فيهم ان الحرف قاصر في الدلالة والحال ان القصور في دلالة الحرف ليس بموجود لان الدلالة الوضعية تابعة للوضع والاسم والفعل والحرف كلها متساوية الاقدام في الوضع كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مبنية على الخ اقول اما التوفيق ان صحة تلك المعاني مبنية على القصور المذكور مع ملاحظة كون كل من المعاني المذكورة فيها لخرجها الحرف من الاسم والا فلا فتامل **قوله** ولا قصور الخ الواو للحال **قوله** وذلك الاحتياج آه دفع ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يكون احتياج المعنى الحرفي الى الغير في القصور في التصور والالتفات مستلزما لاحتياج الدلالة فيكون قاصرا والدفع غني عن البيان **قوله** وبالوضع الخ دفع ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يثبت بالوضع حاجة اخرى تكون هي مستلزمة لاحتياج الدلالة والدفع غني عن البيان **قوله** بالذات انما قال بالذات لان

ای مدلولہ الکلمۃ ۱۲ منہ

احتیاج المعنی فی التصور والالتفات الی الغیر ینسب الی احتیاج الدلالة لکن بالعرض لا بالذات **قوله**
ولا یلزم الخ اقول وباللہ التوفیق ان ھذا القول عطف علی قوله وذلک الاحتیاج آہ فیکون دفعا آخر
للتوھم المندفع بھذا القول وحاصله ان احتیاج المعنی فی التصور الی الغیر لا یستلزم لاحتیاج الدلالة
والا لکان القصور فی الدلالة موجودا فی کثیر من الاسماء لتوقف معانیھا فی الفھم علی الغیر فلا یکون التعریف
جامعا لکن بقی شیٔ وھو طلب الفرق بین المعانی الاسمیة الموقوفة فھمھا علی شیٔ آخر والحرفیة ایضا
کذلک الا ان یقال ان الفرق بینھما موجود وھو ان الغیر فی المعانی الحرفیة ذو الآلة والمعنی الحرفی
آلة لتعرف حاله بخلاف الغیر فی تلک المعانی الاسمیة فانه لیس بھذه المثابة کما ستعلم واللہ اعلم
قوله فان کثیرا الخ کمعنی العمی فان فھمه یتوقف علی تصور الغیر وکالابوة فان فھمھا موقوف علی النبوة
وکالنبوة فان فھمھا موقوف علی الابوة وغیر ذلک **قوله** کتقدم آہ ای کالمرجع للمتقدم **قوله** لفظا
کالمرجع المتقدم فی ضمیر الغائب والضمیمة فی الحرف **قوله** او غیرہ کالبصر فی العمی والخطاب فی الضمیر
المخاطب والتکلم فی المضمر المتکلم والاشارة فی اسم الاشارة والنبوة فی الابوة وبالعکس **قوله** ذلک
القصور منحل مستلزم وفاعله ما بعدہ **قال** الشارح قدس سرہ ای فی نفس آہ دفع ما یرد من
ان ضمیر فی نفسه لا یخلو اما ان یرجع الی الاسم او الی کلمتھا او الی ما ھی تعبیر عنه وھو الکلمة او الی المعنی
وکل منھا لا یصح اما الاول فلانه مستلزم للدور لانه علی ھذا یکون للمعرف ماخوذا فی المعرف
کما ھو الظاھر واما الثانی فلوجھین احدھما انه یلزم التکرار فی التعریف وھو شنیع اما الشناعة
فظاھر واما اللزوم فلان المفھوم من قوله ما دل علی معنی مدلولیة المعنی لھا واذا کان الضمیر راجعا
الیھا یلزم مدلولیة المعنی لما ایضا لان من قواعدھم ان المعنی اذا نسب الی شیٔ بواسطة کلمة فی
یکون للمنسوب مدلولا وللمنسوب الیه دالا وثانیھما ان ذلک مستلزم لکون الکلمة ظرفا وھذا
باطل لانحصار الظرف فی الزمان والمکان والکلمة لیست واحدة منھما واما الثالث فلوجوہ ثلثة الثانی
منھا ما ذکرنا آنفا والثالث انه علی ھذا یلزم المخالفة بین الراجع والمرجع فی التذکیر والتانیث والمواضعة
بینھما من الشرائط واما الرابع فلانه مستلزم للزوم ظرفیة الشیٔ لنفسه مع قطع النظر عن عدم صحة
ظرفیة المعنی مطلقا ای سواء کان لنفسه او لغیرہ للانحصار المذکور وحاصل الدفع ان الضمیر راجع الی
ولا یلزم التکرار لان المدلولیة التی فھمت من قوله ما دل علی معنی المدلولیة المطلقة من قید فی نفسه
او فی غیرہ والمدلولیة التی فھمت من قوله علی معنی فی نفسه المدلولیة المقیدة بقید فی نفسه وخلط القید
مع المطلق لا یعد من التکرار واما لزوم الظرفیة فھو ایضا مندفع لانه لیس المراد بالظرفیة الظرفیة
الحقیقیة بل المجازیة کما سبقت الاشارة الیه من الشارح فی شرح دلیل الحصر والی الجزء الاول من
الحاصل اشار الشارح قدس سرہ بزیادة لفظ النفس فی التفسیر والی الجزء الثانی لم یشر لذکرہ فیما

فيما سبق هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره يعني الكلمة دفع ما يرد من انه كيف يرجع ضمير في نفسه الى ما دل والحال ان ما دل امر ان كما لا يخفى والضمير مفرد وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى ما وذكر دل استطرادي لكونه وصفا لما وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم **قال** الشارح قدس سره وتذكير الضمير الخ الفاء بمعنى الواو والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انه كيف يرجع ضمير في نفسه الى ما التي هي عبارة عن الكلمة لانه على هذا لا يحصل التوافق بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث وحاصل الدفع ان تذكير الضمير باعتبار لفظ ما ولفظه مذكر وان كان معناه ههنا مونثا **قال** الشارح قدس سره الموصول يرد ههنا انه علم مما سبق ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت فيه بالنكرة ويفهم من هذه العبارة انها موصولة حيث صرح بلفظ الموصول فيلزم التدافع واجيب عنه بوجوه الاول ان تصريح الشارح ههنا بلفظ الموصول اشارة الى انه يصح كون كلمة ما ههنا موصولة كما يصح كونها موصوفة وبالجملة ان هذه العبارة اشارة الى الاحتمال الآخر ومثل هذا لا يعد تدافعا وثانيها ان اطلاق لفظ الموصول على كلمة ما صحيح بالنظر الى المقامات الاخر وان لم يجعل ههنا موصولة وثالثها ان الشارح لم يجعل كلمة ما موصوفة والتفسير بالنكرة لا يدل على هذا لان الموصول كالمعرف باللام يجيئ للعهد الذهني ايضا اقول وبالله التوفيق انه على هذا ليس الحاجة الى اختيار كون ما ههنا موصولة كما ينبئ عن هذا قول الشارح الموصول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فان المصنف الخ فيه اشارة الى احداث احتمال آخر في ضمير قول المصنف في نفسه وهو ارجاعه الى المعنى يرد ههنا انه على هذا يلزم ظرفية الشيئ لنفسه كما هو الظاهر ويلزم كون المعنى مدلولا ودالا لانه يفهم من ما دل على معنى مدلولية المعنى كما هو الظاهر ويفهم من قوله على معنى كائن في نفسه كون المعنى دالا لان من المتقررات فيما بينهم ان المعنى اذا نسب الى شيئ بواسطة في يكون المنسوب دالا والمنسوب اليه مدلولا والمنسوب اليه على تقدير ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى هو المعنى لا غير بل يلزم التكرار ايضا لانه فهم مدلولية المعنى مرتين كما لا يخفى وجهه والجواب عن الكل ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية لا الظرفية الحقيقية والمعنى اذا لم يحتج في المفهومية عن الكلمة الى شيئ آخر يكون كالظرف في عدم الاحتياج في حق الاشتمال على المظروف لنفسه المتقرر المذكور انما يصح اذا كانت كلمة في مطلقة اي سواء كانت للظرفية الحقيقية او المجازية بل في التي تكون للظرفية الحقيقية اقول وبالله التوفيق ان كلمة في موضوعة للظرفية فاذا كانت مستعملة في الظرفية المجازية سواء كان على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى كما مر آنفا او الى الكلمة كما سبق يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو من الشنايع الا ان يبنى هذا على مذهب من قال ان كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة وان لم يكن هذا المذهب مختار المصنف هذا ما ظهر لي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي ما دل على معنى الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان قول المصنف في نفسه ظرف مستقر متعلق بكائن مثلا كما سبق والظاهر من الكون الكون الخارجي

کلمة بل للانتقالیة والاضراب ۱۲ منه

فاذا كان الضمير راجعا الى المعنى فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى غير محتاج فى الكون الخارجى الى شيئ آخر فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب سبحانه لثبوت عدم الاحتياج الى شيئ آخر فى الكون الخارجى فى معانى تلك الاسماء دون اسماء الاشياء الأُخر لان معانى كل هذه الاسماء محتاجة فى ذلك الكون الى شيئ آخر وهو الواجب سبحانه و الامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد من الكون الاعتبارى وهو المفهومية من اللفظ فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلت على معنى غير محتاج فى المفهومية من اللفظ الى شيئ آخر ولاشك فى حصول هذا فى اسماء الاشياء الأُخر ايضا هذا ما ظهر لى من حاشية المدقق مع نحو تغير والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وبالنظر اليه دفع ما يرد من ان الاعتبار يكون بمعنى رعاية الحال كما فى قوله تعالى فاعتبروا يا اولى الابصار ولكن هذا المعنى ليس بمناسب فى هذا المقام كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** على ملحوظ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتبار اذا كان مفسرا ههنا بالنظر فلا يكون تعريف الاسم جامعا لان الظاهر من النظر النظر البصرى وهذا غير موجود فى معانى اسماء الاشياء كلها لان من الاسماء العنقاء مثلا والنظر البصرى الى معناه ليس بموجود كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من النظر الذى فسر الاعتبار به هو الملاحظة والملاحظة مما يثبت فى معانى الاسماء كلها فلا نقض ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح قدس سره بانه لو جعل قوله فى نفسه ظرفا مستقرا متعلقا بملحوظ لكفى عن مؤنة زيادة الاعتبار اولا ثم تغيره بقوله وبالنظر اليه والله اعلم **قوله** فى حد ذاته اشارة الى دفع ما يرد من انه على تقدير ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى يلزم ظرفية الشيئ لنفسه سواء كان قول المصنف فى نفسه ظرفا مستقرا متعلقا بكائن بتقدير الاعتبار وفسر قول الشارح وبالنظر اليه او متعلقا بملحوظ وحاصل الدفع ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية حيث شبه المعنى المفهوم من الكلمة من غير حاجة الى شيئ آخر بالظرف الغير المحتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فى عدم الاحتياج لكن يلزم اخذ المجاز فى التعريف الا ان يبنى الكلام على مذهب من جعل كلمة فى موضوعة للظرفية المطلقة كما سبق فتذكر **قوله** لا فى ضمن غيره اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر من قوله على معنى ملحوظ فى حد ذاته ان لا يكون هذا المعنى محتاجا فى ملحوظية الى الغير راسا فلا يكون التعريف جامعا لانه يخرج منه الاسماء التى توقفت معانيها على الغير كما سبق من الفاضل المحشى امثلتها وحاصل الدفع ان المراد من عدم الاحتياج فى الملحوظية الى الغير عدم الاحتياج الى الغير فى الملحوظية احتياج الآلة الى ذى الآلة وهذا الاحتياج مفقود فى معانى تلك الاسماء فلا نقض والقرينة على هذا قوله كما فى مقابله لان المراد من المقابل الحرف والمعنى فيه آلة لملاحظة حال الغير كما لا يخفى على من له بصيرة والله اعلم **قوله** كما فى مقابله اى مقابل على معنى فى نفسه وهو الحرف لا مقابل الاسم فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اى الدال الملحوظة اشارة الى ملاحظة

احتمالات ثلثة فی قول المصنف فی نفسها احدها الصفتیة للدار باعتبار المتعلق وثانیها کونه حالا عن الدار
مبتدأ بلا تأویل کما هو مذهب ابن المالک النحوی من جواز الحال عن المبتدأ بلا تاویل کما هو مذهب الجمهور
وثالثها کونه ظرفا للفعل المستفاد من نسبة الجزء الی المبتدأ الاول للاول والثانی للثانی والثالث
للثالث والله اعلم **قوله** لا باعتبار امر خارج تفسیر لقوله فی حد ذاتها سواء کان فی الاحتمال الاول
او فی الثانی او فی الثالث اقول وبالله التوفیق لو قال الفاضل المحشی لا فی ضمن الغیر لکان مع اختصاره
اسبق واسلم والله اعلم **قوله** واعترض الخ حاصل هذا الاعتراض ان المصنف صرح بان قولهم علی معنی
فی نفسه مشابه بقولهم الدار فی نفسها وهذه المشابهة لیست بتامة لانه یقال فی مقابلة الاول
علی معنی فی غیره ولا یقال فی مقابلة الثانی الدار فی غیرها **قوله** نقیض قولهم یرد ههنا ان نقیض
کل شیء رفعه فنقیض الانسان اللاانسان کما تقرر فی مقره وقولهم علی معنی فی غیره لیس رفعا لقولهم
علی معنی فی نفسه کما هو الظاهر فکیف یکون نقیضا له واجیب عنه بان المراد من النقیض ههنا المنافی
مطلقا لا المعنی العرفی عند المنطقیین کما یدل علیه قول الفاضل المحشی حیث قال ولا یقال فی مقابلة
قولك الخ والله اعلم **قوله** فی الموضعین احدهما ما دل علی معنی فی نفسه والثانی الدار فی نفسها **قوله**
والمعنی الحق یلزم الاسناد الی الغیر بکلمة فی فی مقابلیهما **قوله** ذلك ای الاتحاد فی المؤدی **قوله**
ملحوظا فی نفسه ای مع کونه مرأة لملاحظة حال الغیر **قوله** وملحوظا فی غیره ای کونه مرأة لملاحظة حال
الغیر **قوله** مع کونه ای کون ذلك الغیر **قوله** لحکمها ای لتفاوت حکمها **قوله** وکذا حکمها ای
الحکم اینما غیر قابل لان ینسب الی الغیر بکلمة فی **قوله** بل المقصود آه کلمة بل هذه للاضراب کما ان
کلمة بل فی السابق للترقی وحاصل الجواب انه لیس المقصود التشبیه فی کل الامور بل فی اعتبار الامر الخارج
معها تارة وعدمه اخری وان کان فی اعتبار الامر الخارج معهما فرق لان اعتبار الغیر فی المعنی من وجه
کونه آلة له واعتباره فی الدار من وجه دخله فی زیادة القیمة ونقصانه والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره ولذلك قیل الخ ای لاجل التفصیل المذکور لتعریف الاسم قیل فی تعریف الحرف وتفسیره
تباینا یعنی لما عرف الاسم بقوله ما دل علی معنی فی نفسه وفسر بالتفسیر المذکور الذی مآله الی
کون هذا المعنی آلة لشیء آخر عرف الحرف المقابل له بقوله ما دل علی معنی فی غیره وفسر بالتفسیر الآتی
الذی مآله الی کون هذا المعنی آلة لشیء آخر **قال الشارح** قدس سره ای حاصل فیه فم کون قوله
فی غیره ظرفا لغوا متعلقا بدل **قال الشارح** قدس سره ای باعتبار الخ دفع ما یتوهم من انه لا یحصل
لحصول معنی شیء فی غیر ذلك الشیء وبیان الدفع ان المعنی الحرفی لما کان باعتبار الغیر من جهة کونه
آلة له فیکون ذلك الغیر مشتملا علی ذلك المعنی فکانه فیه لا ان المقصود یکون مشتملا علی ما هو
وسیلة وآلة له لانه ینتفی بانتفائه کما ینتفی المشتمل علیه بانتفاء المشتمل اقول وبالله التوفیق ان

الشارح لو قال ای باعتباره فی متعلقه لا باعتبار نفسه لکان موافقا لما سبق کما لا یخفی علی المتامل
الصائب **قال** الشارح قدس سره ومحصوله الخ اشارة الی دفع ما یرد من ان الظاهر عدم اعتبار
الامر الخارج مع المعنی الاسمی اصلا واعتباره مع المعنی الحرفی کما ینادی علی الاول قوله باعتبار امر
خارج وعلی الثانی قوله ای باعتبار متعلقه فلا یکون تعریف الاسم جامعا وتعریف الحرف مانعا
لان الامر الخارج معتبر فی کثیر من المعانی الاسمیة کتقدم المرجع فی ضمیر الغائب والتکلم فی ضمیر المتکلم
وغیر ذلک وحاصل الدفع ان المراد من اعتبار الامر الخارج مع المعنی الحرفی کونه آلة لذلک الامر الخارج
ومن عدم اعتباره مع المعنی الاسمی عدم کونه آلة له سواء لم یعتبر اصلا او اعتبر لکن لا یکون المعنی الاسمی
آلة له والله اعلم **قوله** ای کما ان الموجود الخ لعل الغرض من هذه العبارة دفع سوالین احدهما
ان قول الشارح فی الخارج متعلق بقوله موجودا فیکون هذا القول من متعلقات اسم أنّ فاللازم
ان یقول قائم بذاته بالرفع لیکون خبر أنّ لا بالنصب کما هو المثبت فی الشرح والثانی ان القیام بالغیر
ما یتصور والقیام بنفسه مما لا یتصور لان القیام نسبة لا یتصور الا بین شیئین متغایرین والشیئ
ونفسه متحدان فکیف یصح قول الشارح قائما بنفسه بیان الدفع عن الاول ان فی الخارج متعلق
بموجود فهو من متعلقات اسم أنّ واما قول الشارح قائما بذاته بالنصب فهو خبر لیکون المقدر
ههنا وهو مع اسمه وهو الضمیر المستتر فیه وجزء خبر أنّ والتقدیر کما ان موجودا فی الخارج یکون
قائما بذاته کالجواهر وقائما بغیره کالاعراض الخ فصح نصب قائما بذاته کما هو المثبت فی الشرح
وبیان الدفع عن الثانی ان المراد بقیام الشیئ بالغیر کونه وصفا له وتابعا له فی الوجود کالبیاض
والثوب والمراد بقیام الشیئ بنفسه عدم کونه تابعا للغیر فی الوجود کالجسم فلا یرد ما اورد فالمتبادر
ههنا ان المناسب للفاضل المحشی ان یقول ای کما ان الموجود الخارجی قد لا یکون وصفا لامر
تابعا له وقد یکون الخ لان المطابقة بین الحاشیة والشرح یحصل بهذا الطریق ثم یجیب بان الشارح
نظر الی شرافة القائم بنفسه فقدمه والفاضل المحشی نظر الی عدمیته فاخره والله سبحانه اعلم **قوله**
فی الملاحظة زاد هذه العبارة لان المعنی الحرفی لیس بتابع فی الوجود للغیر لان لهما صورتین فی
الذهن علی الاستقلال کما لا یخفی **قوله** وفیه تشبیه الخ بیان الواقع والمراد من المعقول المعنی
الاسمی والمعنی الحرفی والمراد من المحسوس الجوهر والعرض لانهما محسوسان لکن احدهما بالذات والآخر
بالواسطة کما لا یخفی علی من له بصیرة فی العلوم الحکمیة **قوله** ونظرا ء اشارة الی دفع لصحة
استعمال کلمة فی ههنا لان نفس المعنی لیس ظرفا لا لنفسه ولا لشیئ آخر لان الظرف اما زمان ومکان
ونفس المعنی لیس شیئا منهما والغیر اعنی المتعلق لیس بظرف لمعنی الحرف واستعمال کلمة فی یکون
فی الظرف وحاصل الدفع ان المعنی الحرفی مشابه بالعرض فی اصل التبعیة لشیئ آخر وان کان یقع

التبعيتين فرق لان الاول تبعية فى الملاحظة والثانى تبعية فى الوجود فيصح ان ينسب ذلك للمعنى الحرفى لمثل ذلك الشئ بكلمة فى كما ينسب العرض التابع للجوهر الى الجوهر بكلمة فى والمعنى الاسمى شبيه بالجوهر فى عدم التبعية لشئ آخر فيصح ان ينسب الى نفسه بكلمة فى كما ينسب الجواهر الى نفسه بتلك الكلمة ولئن احتيلج ببالك انه لا معنى لانتساب الشئ الى نفسه بكلمة فى لان هذا يقتضى ظرفية الشئ لنفسه والشئ لا يكون ظرفا لنفسه كما هو الظاهر فاز هم بان مرجع نسبة الشئ الى نفسه بكلمة فى عدم قيامه بغيره وعدم كونه آلة لشئ آخر والله اعلم **قوله** آخر سوى ما فهم مما سبق وهو انه لما كان المعنى الاسمى مفهوما من الكلمة من غير حاجة الى شئ آخر فيشبه الظرف فى عدم الاحتياج لانه فى حق الاشتمال على المظروف لا يكون محتاجا الى شئ آخر فيصح استعمال كلمة فى فيه لانه يكون ظرفا مجازا ولما كان المعنى الحرفى آلة لشئ آخر وهو ذو الآلة يكون محيطا ومشتملا عليه احاطة المقصود على غيره وهى الاحاطة المجازية من حيث انتفاعه باستفادة كما هو المتقرر فى المحيط والمحاط فيصح استعمال كلمة فى فى ذلك الشئ الآخر وجعله ظرفا للمعنى الحرفى وههنا كلمات أخر لا نذكرها خوفا للاطناب والله اعلم بالصواب **قوله** بهذا المعنى المشار اليه بهذا كون المعنى الحرفى مشابها بالعرض وكون الغير مشابها بالجوهر كما هو المذكور فيما سبق والغرض من هذه العبارة دفع ما يورد من ان كلا من الامرين المترتبين على كون المعنى الحرفى آلة من عدم صلاحيته لكونه محكوما عليه وبه ومن ذكر المتعلق بخصوصه غير صحيح اما الاول فلان المحكوم عليه فى قولنا كل رجل كذا آلة لملاحظة افراد الرجل من زيد وعمرو وبكر وغير ذلك واما الثانى فلان ذكر هذه الافراد بخصوصها غير لازم معه وحاصل الدفع ان المراد بآلية المعنى الحرفى وتبعية للغير تبعية مثل تبعية العرض للجوهر يعنى كما ان العرض والجوهر موجودان فى انفسهما لكن وجود احدهما تابع لوجود الآخر فكذلك يجب ان يكون المعنى الحرفى والغير حاصلان فى الذهن بصورتين فى انفسهما لكن يكون صورة احدهما تابعة لصورة الآخر وفى مادة النقض ليس الحاصل فى الذهن الا صورة واحدة فان كان هذا الحاصل محكوما عليه لم يجب معه ذكر ما هو آلة له فلا يقدح فى ما ذكر والله اعلم **قوله** والمراد بالغير دفع ما يتوهم من ان المراد بالغير الحال بقرينة ما سيأتى فى قول الشارح قدس سره وجعله آلة لتعرف حالهما الخ فيلزم كون المعنى الحرفى آلة لحال نفسه وهو خلاف الواقع والدفع غنى عن البيان فان قيل انه يلزم التدافع بين الحاشية وقول الشارح بل بين قوليه لانه ذكر فيها ان المعنى الحرفى آلة لملاحظة المتعلق نفسه وذكر فيه انه آلة لملاحظة حاله لا نفسه قلنا ان التدافع ليس بلازم لان ملاحظة المتعلق يكون على طريقين احدهما بنفسه والآخر باعتبار حاله فالمراد فى الحاشية الطريق الثانى لا الاول **قوله** ملتفت بالذات يرد ههنا انه لا فرق لزوم الالتفات فى المحكوم عليه والمحكوم به

بل اللازم فيهما الحصول بالذات الا ترى الى ان المحكوم عليه فى القضية المحصورة هو الطبيعة على المذهب
التحقيق مع انها غير ملتفتة بالذات وقد عوى البداهية غير مسموعة ويمكن ان يجاب عن ذلك بان المراد
بان الحصول بالذات ايضا منتف فى المعنى الحرفى لان حصوله تابع لحصول المتعلق هذا ما ظهر لى ثم
قال الفاضل المدقق ثم المراد بالصلاحية المثبتة والمنفية الذاتية كما يحقق فى كلامه قدس سره فلا يرد
النقض بالحدث الذى دل عليه الفعل لانه مدرك له قصدا وملحوظ فى ذاته ولم يصلح لان يحكم عليه و
ذلك لانه يقتضى صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ فى حد ذاته وان لم يقع محكوما عليها اذا اخذ مع انه
الواضع ان يكون مسندا اليه لئلا يلزم خلاف وضعه وكذا الضمائر المرفوعة المتصلة لانها لا تصلح
لان يحكم بها ووجه عدم ورود النقض مستفاد مما سلف آنفا على انه يمكن ان يقال الواو فى قوله
وبه بمعنى او فلا نقض والله سبحانه اعلم انتهى **قوله** تفسير لقوله آه اشارة الى دفع ما يرد من
ان المقصود يتفرع على قوله مستقلا بالمفهومية فلو زاد الشارح ملحوظا فى ذاته والدفع غنى عن البيان
لكن بقى شىء وهو ان مقتضى البلاغة وجود النكتة فى ايراد التفسير فاقول بتوفيق الله تعالى فى بيانها
ان الشارح اذا قال مستقلا بالمفهومية فتوهم ان المراد بالمفهومية المفهومية من اللفظ وهذا لا يصح لان
الكلمات كلها متساوية الاقدام فى ذلك كما سبق فقال لدفع هذا الوهم ملحوظا فى ذاته يعنى
ان المراد من الاستقلال بالمفهومية الملحوظية فى ذاته والله اعلم **قال الشارح** قدس سره
ولزمه تعقل آه دفع ما يرد من ان الملحوظ فى ذاته لا يحتاج الى شىء آخر ولا يلزمه تعقل غيره والابتداء
ليس كذلك لانه يلزمه تعقل المتعلق وهو ما منه الابتداء والابتداء محتاج اليه دون لاحظ المتعلق
قصدا وبالذات فكيف يكون الابتداء مستقلا بالمفهومية وملحوظا فى ذاته وحاصل الدفع ان
تعقل ما منه الابتداء على نحوين احدهما على سبيل الاجمال والآخر على سبيل التفصيل والمنافى
للاستقلال هو الثانى واللازم للابتداء هو الاول والله اعلم **قوله** لان المتعلق آه دفع ما يرد من ان
قول الشارح من غير حاجة الى ذكر متعلقه غير صحيح لان الابتداء اذا لزمه تعقل متعلقه وان كان اجمالا
فيحتاج الى ذكره بلفظه لان تعقل الشىء يكون من لفظه وحاصل الدفع ان المتعلق الاجمالى مفهوم من
لفظ الابتداء فما الحاجة الى ذكره بلفظه نعم لو لم يفهم من لفظ الابتداء لكانت الحاجة الى ذكره بلفظه
ماسة للزومه له **قوله** ولما كان دفع ما يرد من ان فهم المتعلق من لفظ الابتداء ضمنى ومن لفظه صريحى
والصريح اولى من الضمنيات فلم لا يذكر بلفظه ويكتفى بفهمه ضمنا وحاصل الدفع ان التفات المتعلق
فى هذه الملاحظة اعنى ملاحظة الابتداء قصدا وبالذات تبعى فيكتفى بفهمه تبعا ايضا **قوله**
لو كان اى المتعلق ايضا **قوله** لا بد منه آه اى لفهم هذا المتعلق **قوله** ذكر متعلقه قال الفاضل
المدقق وضع الظاهر موضع الضمير احترازا عن توهم رجوع الضمير الى لفظ الابتداء فان كون المتعلق

ملحوظا بالذات لا يقتضي ذكر لفظ الابتداء بل ذكر المتعلق بضم كلمة اخرى الى لفظ الابتداء انتهى أقول
وبالله التوفيق انه لو اريد من المتعلق الابتداء ويكون الباء بمعنى مع ويكون المراد من الكلمة الاخرى
الكلمة الدالة على المتعلق لكان له ايضا وجه وَوضع الظاهر موضع المضمر على هذا يكون لبعد
المرجع والله اعلم قوله ليدل عليه الضمير راجع الى الكلمة بتاويلها بالمضموم فلا يرد ما يرد عليه فافهم
قال الشارح قدس سره فقط كلمة قط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه
جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله
معنى من فاَن قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى
كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون
مدلول مِنَ اما المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وَقوله لا حاجة في الدلالة
الخ بيان له قوله من حمله على كذا قيل ما حاصله ان في هذه العبارة اشارة الى دفع ما يرد من ان الدلالة
صفة اللفظ فيكون للمعنى ولا حاجة للفظ الابتداء في دلالته على المعنى اذ الاحظه العقل قصدا و
بالذات الى ضم كلمة اخرى دالة على متعلقه وَيفهم من هذا ان الابتداء اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة
بين السير والبصرة كان اللفظ الدال عليه محتاجا الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على معناه
وَحل هذا الا القصور في دلالة الحرف والمتقرر خلاف ذلك لان الدلالة تابعة للوضع وَالالفاظ
كلها متساوية الاقدام في الوضع وحاصل الدفع ان الدلالة في قوله ولا حاجة في الدلالة صفة المتكلم
فيكون المعنى ولا حاجة للمتكلم حين افادته للسامع في دلالته لفظ الابتداء على معناه المقصود بالذات
الى لفظ آخر وَيفهم من هذا ان المتكلم محتاج حين الافادة في دلالة اللفظ الموضوع للابتداء الملحوظ
حالة بين السير والبصرة الى كلمة اخرى ولا غبار عليه قال الفاضل المدقق اراد على هذا القول ولمتجه
بل ما ذكره هذا القايل لا يعين كون الدلالة صفة المتكلم لجواز كون الدلالة عليه مصدرا مبنيا
صفة للمعنى ايضا ولا غبار عليه لان احتياج المعنى تصورا والتفاتا الى الغير يستلزم احتياجه فهما من
اللفظ الى ذلك الغير فتدبر انتهى أقول وبالله التوفيق ان مقصود القايل دفع الايراد وبيان عرض المحشي
لا حصر الدفع في هذا الطريق فقط والله اعلم قال الشارح قدس سره وَهذا الخ اى استقلال
المعنى بالمفهومية وملاحظته بالذات بمعنى انه اذا انتقلت الكلمة الموضوعة بازاء المعنى الى الذهن السامع
انتقل معناها اليه من غير حاجة الى شيئ آخر فيكون الكلمة كالظرف للمعنى وَهذا المعنى وان كان
معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعاني باعتبار انها مما منها صادت كلمة في مجاز
متعارف فيه فيجوز استعمالها في التعريف كذا قال مولانا عبد الحكيم قوله يعني انه ليس الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان الحصر انما يكون لدفع احتمال آخر والاحتمال الآخر ههنا ليس بموجود فكيف يستقيم

الحصر المنصوص بقول الشارح وهذا هو المراد الخ وحاصل الدفع ان الاحتمال الآخر موجود ههنا
فالحصر يكون فى محله **قوله** حتى يخلو اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاحتمال الآخر اذا كان موجودا
فلم لا يجوز ان يراد ذلك الاحتمال وحاصل الدفع ان من ارادة ذلك الاحتمال يلزم المحذور ان كما
بينهما الفاضل المحشى بنفسه فيكون الحصر المذكور فى الشرح مستقيما واسامد **قوله** الكلام قال
مولانا عبد الحكيم لم يقل حتى يلزم استدراك **قوله** فى نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو قلم التعريف
عن الفائدة اذ كون المعنى لو لا للاسم يفهم من كلمة ما انتهى ولعل وجهه ان كلمة ما عبارة عن
الكلمة والدلالة على المعنى معتبرة فى مفهومها وهذه الدلالة مستلزمة لذلك الكون وفيه ان من
اجزاء التعريف كلمة ما وهى على هذا لا يخلو عن الجدوى قال مولانا المدقق ما حاصله ان الكلام
عبارة عن توصيف ما يدل على معنى فى نفسه لان كل كلمة دالة على معنى بالوضع انتهى وفيه ان الكلام
من الكلام المنظر بل هو المأخوذ فى تعريفه والتوصيف ليس بلفظ ويحتمل ان يكون المراد من الكلام
الكلام الذى يكون كون المعنى فى نفس الكلمة مضمونا له وهو فى نفسه لانه فى الاصل كائن فى
فى نفسها ومضمون هذا ليس الا الكون فى نفس الكلمة والله اعلم **قوله** الجدوى اى الفائدة
الجديدة لان فائدة فى نفسه على ذلك التقدير كون معلومة مما دل على معنى **قوله** ويدخل
الحرف لعدم وجود القيد المخرج له على ذلك التقدير فى تعريف الاسم **قوله** انها الضمير راجع الى الكلمة
التى نسب المعنى اليها بكلمة فى يعنى كلمة الاسم والفعل لا الى الكلمة مطلقة حتى يرد ما يرد فافهم **قوله**
تنتقل معها يعنى بعد العلم بالوضع **قوله** كظرف اى ظرف ملو **قوله** فهذا اى تشبيه الكلمة بالظرف
فى الانتقال **قوله** فمعناه انه وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير لانه لا يخفى بطلانه **قوله**
لم ينتقل معها الضمير راجع الى الحرف بتأويل الكلمة اقول وبالله التوفيق انه اذا لم ينتقل المعنى مع
الحرف الى ذهن السامع بل يكون الانتقال حين ذكر الغير يلزم القصور فى دلالة الحرف والمذكور
فيما سبق انه لا قصور فى دلالة الحرف فيلزم التدافع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله**
لا من حيث هو هو اشارة الى دفع ما يرد من ان الضمير فى لاحظه راجع الى الابتداء المخصوص
كما سيظهر لك والحالية بين السير والبصرة مثلا لازمة له فما الحاجة الى قول الشارح من حيث
هو حالة بين السير والبصرة وحاصل الدفع ان الحالية بينهما مثلا وان كانت لازمة له فى نفس الامر
لكن يمكن اعتبار من حيث هو هو فى الابتداء الخاص ايضا فلا بد من اعتبار كونه حالة بين السير
والبصرة ليخرج ذلك الاعتبار لان الابتداء الخاص فى ذلك الاعتبار معنى اسمى والله اعلم **قوله**
وهو معنى قائم آه قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى
قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة

قوله ... الابتداء الخاص من حيث انه مفهوم من المفهومات ومعنى من الاشياء ۱۲ منه

ملحوظة تبعا اى باعتبار انها ناظرة بينهما ملحوظة تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم
به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة
للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانها حينئذ يكون
مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها انتهى
اقول وبالله التوفيق ان مراده ان مجموع الاعتبارين فى الابتداء الخاص الذين يكون باحدهما معنى
اسميا وبالآخر معنى حرفيا فلا خدشة عليه لكن من اين يعلم ان عبارة معنى قائم بالسير بالقياس
الى البصرة يفهم منه الاعتبار الذى يكون الابتداء الخاص به معنى اسميا حتى يكون عطفا تفسيريا
لقوله من حيث هو هو بل المعلوم من العبارة فى استشهاده وضع هذه العبارة للاعتبار الذى
يكون الابتداء الخاص به معنى حرفيا لان النسبة التى كانت مدلولة اسمية مدلولة لقولنا النسبة
التى بين الطرفين بذكر بين دون القيام والنسبة التى كانت مدلولة حرفية النسبة فى حال قيامها
بالطرفين بذكر القيام دون البين وان كان مراده وضع هذه العبارة اى معنى قائم بالسير بالقياس
الى البصرة للاعتبار الاستقلالى فى الابتداء الخاص فهذا امر آخر لا بد له من الاثبات فالاولى ان يراد
الفاضل المحشى من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المناسب لك ان تقول واذا لاحظ العقل
من حيث انه معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة لان ذكر لفظ القيام متعارف فى الاعتبار الغير الاستقلالى
وذكر لفظ بين متعارف فى الاستقلالى كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم فى بيان استقلال النسبة
وعدمها هذا ما ظهر لى حين تسويد هذا الحاشية والله اعلم **قوله** اى لتعرف آه اشارة الى دفع
ما يرد من ان المعلوم من عبارة الشارح ان بين الابتداء الخاص وحال السير والبصرة تغايرا لانه
جعل آلة له وآلة الشئ يكون مغايرا له والامر ههنا ليس كذلك لان الحال ههنا ليس الا الابتداء كما
يخفى وحاصل الدفع ان المراد بالحال ليس الا الابتداء وترد ههنا امران الاول انه اذا اريد من الحال
الابتداء فما فائدة اضافة الحال الى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح قدس سره حيث قال بحالها
والثانى انه يلزم آلية الشئ لنفسه وهذا من المستحيلات والجواب عن الاول ان المقصود ليس آلية
الابتداء لنفسه من حيث ذاته بل من حيث كونه حالة للطرفين فظهر فائدة الاضافة وعن الثانى ان الابتداء
الخاص باعتبار الوجود العقلى آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين فحصل التغاير وان كان اعتبارا
فلا يلزم آلية الشئ لنفسه الى الاول اشار الفاضل المحشى بقوله لا من حيث هو هو والى الثانى
بقوله بل من حيث هو الخ قال الفاضل المدقق اى لتعرف حقيقته وهو الابتداء المطلق عبر عنه
بنفسه لان الحصة عبارة عن الحصة الكلية والخصوصية خارجة عنها انتهى اقول وبالله التوفيق
ان التغاير بين الحصة والطبيعة وان كان اعتباريا امر ثبت فيه عندهم فارادة الطبيعة من الحصة

من غير ضرورة داعية غير سديدة آه قيل ان الضرورة ههنا داعية وهو لزوم التقدم الشيئ لنفسه قلنا
هذه لا يندفع بتلك الارادة لان الفاضل المحشي يقول بعيد هذا بل من حيث انه حال الطرفين والمفهوم
منه ليس الا الآلية المحضة والله اعلم **قوله** ومن منسوبا تهما اشارة الى دفع ما يرد من ان
حال الشيئ ما يكون قائما به والابتداء ليس قائما بالسير والبصرة فكيف يكون حالهما وحاصل الدفع
ان المراد من الحال المنسوب والمنسوبية في الابتداء الى السير والبصرة بجعل الملحوظ منه عليهما وهو
المبتدء والمبتدى منه **قوله** اي بعض الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد بالمفهومية المفهومية من
اللفظ واذا كان غير مستقل فيه بل يحتاج الى شيئ آخر يلزمه القصور في الدلالة والدفع غني عن البيان
ولم يفسره بغير الملحوظ في ذاته وان اقتضت المقابلة التفسير به لشموله الفعل ايضا **قوله** اي لا يمكن
اشارة الى دفع ما يرد من ان تعقل الابتداء الخاص لا يتوقف على ذكر اللفظ الموضوع بازائه فضلا عن ان
يتوقف على ذكر متعلقه لان تعقل الشيئ هو حصوله في العقل وهو لا يتوقف على الالفاظ التي يعبر عنه
بها كما لا يخفى ومن انه لا حاجة الى قول الشارح ولا ان يدل عليه لان مفاد العبارتين واحد وحاصل
الدفع انه ليس المراد تعقل المتكلم بل تعقل السامع اللفظ الموضوع بازائه الابتداء الخاص توقف تعقل
بهذه الحيثية على ذكر المتعلق مما لا يخفى على احد واذا اريد هذا فلا يلزم التكرار ايضا لان مفاد الاول
امتناع انه يتعقل بدون ذكر متعلقه ومفاد الثاني امتناع افهامه بدون ضمه **قوله** وبذلك التعقل اشا
ر بذلك الى تعقل المتعلق الذي يتوقف عليه تعقل الابتداء الخاص بالنظر الى السامع **قوله** لكونه
ملتفتا بالذات علة لقوله صريحا يعني لو كان المتعلق ملتفتا بالتبع لكفت دلالة الابتداء عليه كما ذكره
الفاضل المحشي سابقا واما وجه كونه ملتفتا بالذات لان الابتداء في هذه الالفاظ ملتفت بتبعه فلو كان
هو ايضا ملتفتا بالتبع لزم وجودهما بالعرض بدون ما بالذات والله اعلم **قوله** ولعموم الخ عطف
على قوله لكونه ملتفتا الخ فيكون الغرض من هذه العبارة ذكر الدليل الآخر لقوله صريحا وحاصله ان
وضع كلمة من مثلا بعين بواسطة الامر الكلي والموضوع له خاص وهو الجزئيات وخصوصية الوضع
له لا يستفاد فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا بدون الضميمة فلا بد من ذكر المتعلق ليكون
ضميمة والفرق بين الدليلين مذكور في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع
اليها اما كون هذا الوضع عاما فلان كونه خاصا يستلزم تصور الموضع حين الوضع امورا لا تتناهى
وهذا باطل سواء كانت النفس قديمة او حادثة لوجود مرتبة العقل الهيولاني وقيل ان ثبوت هذا التقرير
على تقدير حدوث النفس واما على تقدير قدمها فلا كما لا يخفى على من له بصيرة في صناعة الميزان **قوله**
لكنها لا تستعمل الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه من اين يعلم وضع كلمة من للجزئيات لم لا يجوز ان تكون
موضوعة للمفهوم الكلي مع انه يلزم من وضعها للجزئيات اشتراكها والقول بالاشتراك فيما ليس

بعاد من احد وحاصل الدفع ان كلمة من مستعملة فى الجزئيات ولا يستعمل فى المفهوم الكلى فالاستعمال
دليل الوضع وآما القول بالاشتراك فليس بصحيح لان تعدد الوضع من شرائط الاشتراك والوضع ههنا
واحد كما لا يخفى آن قيل ان الاستعمال لو كان دليل الوضع لكان المعنى المجازى ايضا موضوعا له
لتحقق الاستعمال فيه والامر ليس كذلك قلنا ان الاستعمال على قسمين احدهما بلا قرينة والآخر
معها ودليل الوضع هو الاول الموجود ههنا وفى المجازات الثانى الذى ليس بدليل الوضع والله اعلم
قوله والقول الخ دفع ما يرد من ان المجازات المتروكة الحقائق من المجازات عندهم فلم لا يجوز ان تكون
كلمة من موضوعة للمفهوم الكلى ولا تستعمل فيه اصلا وحاصل الدفع ان القول بتلك المجاز يوجب
فى مادة نص الوضع بوضع لفظ لمعنى لم يستعمل هذا اللفظ فى هذا المعنى اصلا فيها ونص الوضع
على وضع كلمة من للمفهوم الكلى لم ينقل من احد فيكون القول بهذا الاحتمال مما لا ضرورة اليه بدون
الضرورة لا يصح هذا القول قال الفاضل المدقق فى وجه عدم الضرورة فى هذا الاحتمال هذا
لانه لم يرد من الواضع نص على وضعه لمعنى كلى كذلك ولم يستعمل فيه ولا يثبت الوضع الا باحدهما
انتهى اقول وبالله التوفيق انه لا حاجة الى قوله ولم يستعمل فيه بل كيف يذهب الوهم اليه لانه لا يكون
على تقدير الاستعمال مجازا متروك الحقيقة والله اعلم **قوله** ثم الظاهر الخ اشارة الى دفع ما يرد
من انه يلزم المخالفة بين الحاصل والمحصول لانه يعلم من الثانى انه لا فرق بين الموضوع له لفظ الابتداء
والموضوع له لكلمة من الا بالالفاظ كما لا يخفى والمفهوم من الاول ان الموضوع له لفظ الابتداء معنى
كلى والموضوع له لكلمة من معنى جزئى ولا يخفى ما بين الكلى والجزئى من المغايرة وهل هذا الا المخالفة
وحاصل الدفع ان المغايرة بينهما من المسلمات فيما بينهم لكن اذا كان الجزئى جزئيا حقيقيا والجزئى ههنا
جزئى اضافى فلا مغايرة بين الكلى والجزئى الاضافى الا فى العنوان والمراد من الاضافية الاعتبارية **قوله**
لانها حصص آه هذا دليل لكون تلك الجزئيات اضافية اى اعتبارية وحاصله ان تلك الجزئيات
جزئيات الابتداء كما هو الظاهر وكلما هى جزئيات الابتداء تكون حصصا لان الابتداء معنى مصدرى
لا جزئيات له الا الحصص كما تقرر فى مقره فينتج القياس الاول الا ان تلك الجزئيات حصص وكلما
هو حصص فهى جزئيات اعتبارية لان الحصة عبارة عن الطبيعة المقيدة بقيد يكون القيد خارجا عنها
والتقيد داخلا فيها فينتج الى ان تلك الجزئيات جزئيات اعتبارية وهل هذا الا المطلوب والله اعلم **قوله**
وخلطت تبعا بيان الواقع ولا دخل له فى الاستدلال والله اعلم **قوله** واثبات الافراد آه اى الافراد
الحقيقية فلا يرد ما يرد من التدافع فى العبارة بان المحشى اثبت الافراد له آنفا **قوله** والظاهر ايضا آه
اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان قيد المتعقلة من حيث انها الخ مما لا حاجة اليه لان تلك الجزئيات
فى انفسها تأبى عن الالتفات قصدا وحاصل الدفع انا لا نسلم الاباء بل الظاهر الجواز لان من المتقررات

اى استعمال الالفاظ الموضوعة بازائها فيها لا نفسها فلا يتجه ما يرد

ان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعاً يمكن ان يلاحظه قصداً **قوله** لكن الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
الملاحظة القصدية لما كان جايزاً فى تلك الجزئيات فما الباعث على الشارح فى ايراد هذا القول وحاصل
الدفع ان فى صورة الملاحظة القصدية يخرج تلك الجزئيات عن كونها من المعانى الحرفية والشارح ههنا
فى صدد بيان المعانى الحرفية **قوله** قيل ان معنى الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول الاشارة
الى التعريض على الظاهر الاول بانا لا نسلم كون معنى من جزئيات الابتداء فضلاً عن ان تكون من الجزئيات
الاضافية لانه لو كان من جزئياته لكان الابتداء محمولاً عليه وهو باطل لان معنى من لا يصلح لان يكون محكوماً
عليه ويمكن الجواب بان استحالة حمل الابتداء على معنى من اذا كان فى لباس من المسلمات واما انه لا
يكن فى لباسها فغير مسلمة لانه يقال الابتداء الخاص ابتداء **قوله** بل الابتداء من لوازمه يعنى
بالبال ان كون شئ لازماً لشئ آخر لا ينافى كون الشئ الثانى من افراد الشئ الاول لان الكلى منقسم الى الذاتى
والعرضى والعرضى منقسم الى اللازم والمفارق ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من اللوازم اللوازم الغير المحمولة
بالحمل المواطاتى وبين اللازم الغير المحمول بذلك لشئ وفرديته له منافات كما لا يخفى على من طالع كتب
الميزان **قوله** واما فى نفسها الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول التعريض على الظاهر الثانى والجواب عنه
مثل الجواب الاول **قال** الشارح قدس سره واذا عرفت هذا الخ اعلم ان ههنا علوم اربعة علم ان
المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وعلم ان المراد بكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وعلم ان المراد من كينونة المعنى فى غيره عدم الاستقلال
بالمفهومية وعلم ان المراد من كينونة المعنى فى غير الكلمة عدم دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها وكل منها مستفاد مما سبق اما الاول فمما قاله المصنف مع محصوله الى قول الشارح واذا
لاحظه العقل واما الثانى فمن قوله واذا لاحظه العقل الى قوله وهذا هو المراد بقولهم الخ وكذا افهم
من حاشية الفاضل المدقق **قوله** وعلمت الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كما يعلم مما سبق ان المراد
بكينونة المعنى الخ كذلك يعلم مما سبق ان المراد بكينونة المعنى فى غيره عدم الاستقلال وبكينونة المعنى
فى غير الكلمة عدم الدلالة فلم لم يقل الشارح قدس سره وعلمت ان المراد بكينونة المعنى فى غيره الخ على
قياس ما قاله مع نحو تغير وحاصل الدفع ان فى العبارة تقدير العاطف مع المعطوف وانما قدره لان
المعطوف خلوها عن الحال مع الضد الآخر والله اعلم **قوله** من المعانى او فى الخ قال مولانا عبد الحكيم
معترضاً على الفاضل المحشى بان قوله من المعانى وقوله او فى كلمة اخرى بيان للضمير الا ان الاول على تقدير
رجع الضمير الى المعنى والثانى على تقدير رجع الضمير الى ما التى هى عبارة عن الكلمة فما الوجه فى ايراد كلمة من
فى المبين الاول وكلمة فى فى المبين الثانى وكذلك ما الوجه فى تعريف المبين الاول وتنكير الثانى والجواب
الفاضل المدقق عن اعتراضه بان قول الفاضل المحشى او فى كلمة اخرى عطف على قوله فى غيره وليس عطفاً

على من المعانی حتی یکون بیانا للغیر کالمعطوف علیه فلا یرد ما یرد نقضا علی تعریفه ومن قوله من المعانی بطریق الاشارة الی ان الضمیر اذا رجع الی المعنی یکون المعنی موصوف الغیر ومن قوله او فی کلمة اخری بطریق الاشارة الی ان الضمیر اذا رجع الی الکلمة یکون الکلمة موصوفة للغیر اقول وبالله التوفیق ان استعمال احد حرفی الجارة موضع الآخر شایع فیما بینهم وکون النکرة الموصوفة فی حکم المعرفة ایضا شایع فیحتمل ان یکون کلمة فی بمعنی من فلا یوجد المخالفة بین المبینین فی المعنی وان کان مناسب للفاضل المحشی ان ینکر مآل العلم الرابع ایضا لان المذکور مآل العلم الثالث کما سبق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا هو الظاهر یرد ههنا ان وجه ظهور عبارة المفصل فی ارجاع ضمیر فی نفسه الی المعنی کما هو المفهوم من المصنف لا یخلو اما ان یکون عدم المسبوقیة بوجه الحصر کما هو الظاهر من عبارة الشارح واما ان یکون قرب المرجع ورد العبارة الی ما هو المشهور وحمل العبارة علی ما هو مدار امتیاز الحرف عن اخویه کما قال بها الفاضل المحشی فان کان الثانی فلا فرق فی عبارة المصنف وعبارة المفصل لجریان تلک الوجوه فی عبارة المصنف ایضا فلو کانت عبارته ظاهرة فی ارجاع الضمیر الی کلمة ما وعبارة المفصل ظاهرة فی ارجاع الضمیر الی المعنی وان کان الاول فلا نسلم الاستلزام لان العدم المذکور یدل علی عدم ظهور ارجاع الضمیر الی کلمة ما لا علی ظهور ارجاع الضمیر الی المعنی وبینهما من التفاوت ما لا یخفی واجیب عن الشق الثانی بان یقال انا نسلم جریان هذه الوجوه فی عبارة المصنف ایضا لکن ههنا شیء آخر وهو الموافقة مع ما سبق بخلاف عبارة المفصل لعدم وجدانه هناک والموافقة مع ما سبق امر مرجح بهذا التقریر ظهر ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقیتها آه لیس علة الظهور کما سیصرح به الفاضل المحشی والله اعلم **قوله** الی ما هو المشهور فان الشایع عندهم الشیء فی نفسه لا الشیء فی نفس دالة **قوله** وجعلها الخ المراد من الحمل الحمل بطریق الصراحة والا فقد سبق من الشارح قدس سره ان مآل الاحتمالین واحد وهو الاستقلال بالمفهومیة فی المعنی الاسمی والفعلی وعدم الاستقلال فی المعنی الحرفی فکیف یقال علی احتمال رجع الضمیر الی المعنی یحصل الحمل علی ما هو مدار الامتیاز وعلی احتمال رجع الضمیر الی کلمة ما لا یحصل الحمل المذکور هذا ما ظهر لی والله اعلم **قوله** ای لم یعبر الخ اشارة الی دفع ما یرد علی الشارح بان الظاهر من قوله لعدم مسبوقیتها الخ انه تعلیل لظهور عبارة المفصل فی ارجاع ضمیر فی نفسه الی المعنی وهو غیر مستلزم له لان العدم المذکور یدل علی عدم ظهور کون ما مرجعا الیها لا ظهور کون المعنی مرجعا الیه کما لا یخفی علی المتأمل الصایب وحاصل الدفع ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقیتها لیس علة للظهور المذکور بل علة لعدم العدول عن الظاهر المقدر ههنا اقول وبالله التوفیق لو فهم عدم ظهوریة کون ما مرجعا الیها من هذا التعلیل وظهوریة کون المعنی مرجعا الیه من عدم القول بالفصل لکان لتعلق قول الشارح لعدم الخ بقوله

ظاهرة ایضا وجه قال مولانا عبد الحکیم ولا یخفی ان المناسب ان یکون مناط هذه الحاشیة قوله لعدم مسبوقیتها انتهی ویعلم من قول الفاضل المدقق ان المناسبة مع هذا القول موجه ایضا لانه تقدیر الجزء الآخر هو المذکور فی هذا القول والتقدیر وهو ای معنی الاخیر غیر مصروف عن الظاهر لعدم مسبوقیتها الخ اقول وبالله التوفیق ان عدم الصرف عن الظاهر موجود فی عبارة المفصل لا فی هو ای المعنی الاخیر فالمناسب ان یکون غیر مصروف عن الظاهر خبرا لعبارة المفصل ویکون التقدیر وعبارة المفصل غیر مصروف الخ لا لقوله وهو فالجواب عن اعتراض مولانا عبد الحکیم باحداث احتمال کون تعلق هذه الحاشیة بقوله وارجاع الضمیر الخ من اعمال الناصحین **قال** الشارح قدس سره وبما سبق الخ اشارة الی دفع ما یرد علی تعریف الاسم جمعا وتعریف الحرف منعا لان فوق وقدام وخلف ونحت الی غیر ذلک من الاسماء اللازمة للاضافة اسماء مع ان معانیها متعلقة بالنظر الی غیرها الذی هو المضاف الیه لا بالنظر الی نفسها فتخرج عن الاسم وتدخل فی الحرف وحاصل الدفع ان حالها کحال الابتداء المطلق فکما ان لزوم تعلق المتعلق الاجمالی فیه غیر مضر لاستقلاله کما سبق کذلك لزوم تعقل المتعلق الکلی الاجمالی لها غیر مضر لاستقلالیتها واسمیتها **قوله** کذلك المشار الیه بکذلك الاستقلال بالمفهومیة اذ لا دخل فی صحة الاخبار عن شیء وبه لکون ذلك الشیء کلیا اذ الاخبار عن الجزئیات اذا کانت مستقلة ایضا واقع کذا فهم من الحاشیتین اقول وبالله التوفیق ان من المتقررات فیما بینهم ان حکم المجموع یکون غیر حکم الاجزاء فلو جعل المشار الیه بکذلك مجموع کون معانیها کلیة ومستقلة بالمفهومیة لکان له ایضا وجه لانه لا شك فی ترتب صحة الاخبار علی هذا المجموع وان لم یکن لکل واحد من الاجزاء دخل فی الترتب **قوله** لازمة الظرفیة ای لا تستعمل الا مفعولا فیه **قوله** لانا نقول الخ وحاصل الدفع ان الاستقلال یقتضی صحة الحکم بالنظر الی الذات فامتناع الحکم بالنظر الی العارض لا یضر الاستقلال والموجود ههنا الامتناع بالنظر الی العارض لا بالنظر الی الذات **قوله** المفهوم المستقل اقول وبالله التوفیق یعلم من ههنا ان المشار الیه بکذلك السابق الاستقلال فقط فاعلم **قوله** ذلك العارض المراد من العارض ما یمتنع انفکاکه سواء کان داخلا او خارجا لا الخارج الممتنع الانفکاك کما هو المشهور فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** کمتی فانه موضوع للزمان الذی فعل فیه من حیث انه فعل فیه **قوله** او خارجها لازما فی الاستعمال **قوله** کالظروف المذکورة فان قدام مثلا موضوع للمکان المتقدم مطلقا الا انه لا یستعمل فیه الا اذا فعل فیه من حیث انه فعل فیه **قال** الشارح قدس سره لکن لما جرت العادة الخ لما یتوهم من ان ذکر المتعلق اذا کان غیر واجب فی تلك الاسماء تکون معانیها مفهومات کلیة مستقلة بالمفهومیة فیم یکون المضاف الیه لازما علینا لها کما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذکر المتعلق فی

یعنی ان تعقل المتعلق لازم لها ای اجمالا وتبعا منتج عنها حاجة الی الکلمة ١٢ منه

حاشیة مولانا عبد الحکیم وحاشیة مولانا المدقق ١٢ منه

ای الفرق بین الاسماء الازمنة الاضافیة و الحروف ۱۲ منہ

ای اللائق بالثبات ۱۲ منہ

الیہ لازمہا علینا لہا کما ہو للتقریر وحاصل الدفع ان لزوم ذکر المضاف الیہ فی العادة لفہم الخصوصیة لا لفہم اصل المعنی **قولہ** یعنی ان العادة الخ دفع ما یتوہم من ان التقریر المذکور جار فی الحروف ایضا بان یقال لم لا یجوز ان تکون الحروف موضوعة لمعان کلیة مستقلة بالمفہومیة لکن العادة جرت فی استعمالہا فی متعلقات خاصة لانہا الغرض من وضعہا فذکر المتعلق لفہم الخصوصیة لا لفہم اصل المعنی فلا فرق بین تلک الاسماء الازمنة الاضافیة والحروف بکون الاول مستقلة والثانی غیر مستقلة وحاصل الدفع ان جریان العادة فی الاسماء اللازمة الاضافة ثابت بانہا تستعمل فی المفہومات الکلیة ویستفاد الخصوصیة من ذکر المضاف الیہ وجریان العادة بہذہ النحو فی الحروف غیر محقق ولا لصح الاخبار عنہا کما فی قولنا ابتداء سیر البصرة موجود لان الابتداء فی ہذا القول مستعمل فی المعنی الکلی والخصوصیة مستفادة من ذکر المضاف الیہ فالاخبار عنہ صحیح والاخبار عنہا لیس بصحیح **قولہ** فتامل اشارة الی انہ لم لا یجوز ان یکون امتناع الاخبار عنہا بالنظر الی العارض لا بالنظر الی الذات کما فی ثالث الاسماء اللازمة الاضافة وبینہا فلا فرق بین تلک الاسماء والحروف واللہ اعلم

قال الشارح قدس سرہ ولما کان الفعل الخ اشارة الی دفع ما یرد ہہنا من ان قولہ غیر مقترن الخ مما لا حاجة الیہ لان ارادة لا اخراجہ لان معنی الفعل مرکب من النسبة وہی غیر مستقلة والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل فلا یدل علی معنی فی نفسہ لان المراد منہ المعنی المستقل وحاصل الدفع ان المراد من المعنی فی قولہ علی معنی فی نفسہ المعنی التضمنی ولا شک فی استقلال المعنی التضمنی للفعل کما لا یخفی فلا یکون القید الاول المذکور فی التعریف مخرجا الفعل فمست الحاجة الی اخراجہ بالقید الآخر وہہنا بحث وہو ان تعریف الاسم غیر مانع لدخول الفعل فیہ لانہ یدل علی معنی تضمنی مستقل غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة وہو الزمان لان اقتران الشیء بنفسہ غیر معقول ویمکن ان یجاب بان قولہ غیر مقترن الا فی حد الاسم فی قوة السلب الکلی فالاقتران الماخوذ فی الفعل یکون فی قوة الایجاب الجزئی لانہ نقیضہ فمعنی تعریف الاسم انہ کلمة دلت علی معنی تضمنی مستقل لا یکون فرد من افرادہ مقترنا باحد الازمنة الثلثة وہذا لا یصدق علی الفعل لان معناہ التضمنی الذی ہو الزمان وان کان غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة لکن المعنی التضمنی الآخر الذی ہو الحدث مقترن بذلک الاحد فلا یصدق **قولہ** یعنی انہ الخ الغرض من ہذہ العبارة علی ما یخطر بالبال تقریر الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما کان الخ وتقریر جوابہ لکن مع ادنی تغیر وہو الذی اشار الیہ بقولہ ما یشتمل المعنی التضمنی **قولہ** ما یشتمل ایماء الی دفع ما یرد ہہنا من انہ اذا ارید بالمعنی فی قول المصنف علی معنی فی نفسہ المعنی التضمنی کما ہو ظاہر کلام الشارح قدس سرہ فیخرج کثیر من الاسماء عن حد الاسم وہی الاسماء التی تکون معانیہا بسیطة لعدم وجود المعنی التضمنی لتلک الاسماء وحاصل الدفع ان

مقصود الشارح من قوله ولما كان الخ عدم ارادة خصوص المعنى المطابقي من المعنى في قول المصنف
على معنى في نفسه لا تخصيصه بالمعنى التضمني كما هو المتوهم من ظاهر عبارة الشارح قدس سره
اعلم ان استلزام الدلالة التضمنية وكذا الالتزامية للمطابقية امر مثبت فيما بين المنطقيين وغير
مثبت عند الاصوليين واهل العربية لان الدلالة المطلقة تابعة عند هؤلاء للارادة ولا استلزام
بين ارادة المعنى التضمني وارادة المعنى المطابقي كما لا يخفى على من له بصيرة بخلاف المنطقيين فان
الدلالة المطابقية وحدها تابعة للارادة واذا دريت هذا علمت ان التطويل الذي ذكره الشارح في الحاشية
المشهورة تين مستغنى عنه وفي ذلك التطويل كلمات أخر لكن ترك التعرض لها لاجل افضائه الى
التطويل اولى والله اعلم **قوله** لان المعنى المطابقي اقول وبالله التوفيق رأيت في بعض الكتب ان
المعنى المطابقي للفعل امر واحد اجمالي يحلله العقل الى الزمان والحدث والنسبة الى فاعل ولا يخفى
ان هذا الامر الواحد الاجمالي امر مستقل فلو اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه المعنى المطابقي لكان
يحق له ايضا وجه والله اعلم **قال الشارح** قدس سره في الفهم فايدة القيدين قد مرت فتذكر
قال المصنف باحد الازمنة الثلثة اعلم انه ينظر في تانيث المعدود وتذكيره اذا كان جمعا الى
مفرده فان كان مذكرا فيؤنث العدد له وان كان مؤنثا فيذكر العدد له والمفرد ههنا مذكر وهو الزمان
فلا بعد ان الواجب ان يقول باحد الازمنة الثلث بدون التاء لان القاعدة في اسماء الاعداد من
الثلث الى العشر ايراد المذكر للمؤنث والمؤنث للمذكر والله اعلم **قوله** زمانا انت فيه اشارة الى
دفع ما يرد ههنا من ان قد ويت الاسرعيه جامع لافراده لخروج نحو القتل والضرب والصبوح
والغبوق عنه لاقترانه باحد الازمنة الثلثة الذي هو زمان وقوع الفعل في الاولين والصباح
والمساء في الثانيين وحاصل الدفع ان المراد باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال
ولا اقتران باحدها في هذه الاسماء في الفهم كما لا يخفى فلا نقض والله اعلم **قوله** وشهرة
الخ دفع ما يتوهم من ان المراد بالازمنة الثلثة اذا كان الماضي والحال والاستقبال فالمناسب
ان يفسر الشارح قدس سره بها فلم لم يفسرها بها وان الدفع غنى عن البيان **اقول** وبالله التوفيق
ان الشارح قدس سره فرحلما يتلبه ما فعل عدم التفسير ههنا الاكتفاء بما سبق في وجه الحصر **قوله**
وهو بعيد لوجهين احدهما انه هذا يكون فيما الله لا النعط ما هو قاعدة الحال فيتمر ان لعدم الاقتران
تاثيرا في الدلالة على المعنى والامر ليس كذلك كما لا يخفى وثانيهما انه على هذا يكون ذلك القيد مغنيا
عن القيد الاول بناء على ما اختاره الشارح وهذا من الركاكات عند من قال مركز تامل الحق في
وجه البعد لان الاصل في الحال الانتفاء فيوهم ان معنى في نفسه قد لا يكون مقترنا باحد الازمنة الثلثة
وقد يكون والاسم هو الكلمة الدالة على المعنى في الحال الاول ومنا كا ترى انتهى ولا ادري

وفي حاشية الناصر على حاشية المرافق منه

وفي حاشية ... الفعل الدال على ... الثلثة اذا ... زمان وقوع الفعل ... لا ... الوقوع ... وقوع ... منه

وفي حاشية ... احد الازمنة الثلثة اذا فسرناها ... منه

له وجها لان الاشتغال يكون في الحال من ذي الحال الاول والاسم ههنا ليس بذي الحال والله اعلم
قال الشارح قدس سره والمراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الاسم وكذا تعريف الفعل غير جامع لافراده وغير مانع عن دخول اغياره لان الاسماء الافعال من الاسماء مع ان تعريف الفعل يصدق عليها لاقترانها بالزمان والافعال المنسلخة عن الزمان من الافعال مع ان تعريف الاسم يصدق عليها لعدم اقترانها بالزمان وحاصل الدفع ان المراد بعدم الاقتران المأخوذ في الاسم والاقتران المأخوذ في الفعل الاقتران وعدمه بحسب الوضع الاول ولا شك في تحقق عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في اسماء الافعال وفي تحقق الاقتران بحسب الوضع الاول في الافعال المنسلخة فلا يختل جمع التعريفين وكذا منعهما والله اعلم **قوله** اى المراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع اعتراضات ثلثة ترد ههنا الاول ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى مطلقا اعني الاعم من ان يكون مستقلا اولا والدليل على ذلك ان الاستقلال في المعنى يفهم من قول المصنف في نفسه وهو صفة عليحدة لقوله معنى فيصدق تعريف الاسم على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو المعنى المطابق له اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه والا لزم اقتران الشيء بنفسه لان الجزء موجود في الكل فاذا كان الكل مقترنا بجزء ففي ضمنه يكون الجزء الذي هو عين الجزء المقترن به مقترنا ايضا بذلك الجزء وهل هذا الا اقتران الشيء بنفسه والثاني ان الاول يقتضي الثاني لانهما متضايفان فعلى هذا اى اذا اخذ عدم الاقتران بالنظر الى الوضع الاول يلزم تعدد الوضع في كل اسم فيخرج كثير من افراد المعرف التي لا تعدد فيها عن التعريف والثالث ان الظاهر من الوضع الاول وضع الاسم فيخرج عن تعريف الاسم اسم الفعل الذي يكون الوضع السابق فيه وضع الجار والمجرور مثل عليك او وضع المركب ويخرج يزيد ويشكرون لان الوضع الاول فيهما وضع الفعل لانهما في الاصل مضارعان من زاد يزيد وشكر يشكر بيان الدفع عن الاول ان الضمير في غير مقترن راجع الى معنى في نفسه اعني المعنى الموصوف بصفة في نفسها اعني المعنى المستقل لا الى مطلق المعنى بقرينة ما سبق في شرح وجه الحصر حيث فسر المستكن في يقترن بذلك المدلول عليه بنفسها وقدره بعد قول المصنف اولا قوله يقترن ذلك المعنى والمعنى في نفسه في الفعل وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يصدق تعريف الاسم على الفعل وبيان الدفع عن الثاني ان المراد بالاول ليس معناه حتى يقتضي الثاني بل المراد منه الغير المسبوق والاول بهذا المعنى لا يقتضي الثاني فيكون التعريف جامعا وبيان الدفع عن الثالث ان المراد من الوضع الاول اعم من ان يكون وضع الفعل او وضع الاسم او المركب او الجار والمجرور فيدخل اسماء الافعال ويزيد ويشكرون في تعريف الاسم والى الدفع الاول اشار بقوله المعنى المستقل والى الثاني بقوله اى الوضع

الغير المسبوق آه والى الثالث بقوله سواء كان الخ هذا ما لخص عن الكتب حين سفر الجبال واعلم
بحقيقة الحال **قوله** المعنى المستقل اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشي ان يقول
اى المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل وبالوضع الاول الوضع الغير المسبوق ليكون
ظاهرا فى المقصود فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** فيدخل فيه الخ متفرع على تقسيم
الوضع الاول بحيث يشمل الوضع الفعلى كذا فى حاشية الفاضل المدقق **قوله** غير مقترن
لان الاقتران فى الفهم فرع وجود المقترن به وهو المعنى العلمى ولا وجود لمعناه العلمى بحسب الوضع
الاول ويرد ههنا ان المعنى الاسمى العلمى كما لا يكون متصفا بالاقتران بالنظر الى الوضع الاول لعدم
وجوده فيه كذلك لا يكون متصفا بعدمه للعلة المذكورة بينهما لان اتصاف شيء بشيء اعم من
ان يكون وجوديا او عدميا يقتضى وجود الموصوف فكيف يكون تعريف الاسم صادقا على يزيد
ويشكر بالنظر الى الوضع العلمى اجيب عنه بان المراد من قوله غير مقترن سلب الاقتران لا ثبوت
عدمه على ان كلمة غير للسلب لا للعدول فالقضية المنعقدة منه سالبة بسيطة لا موجبة معدولة
والسالبة البسيطة لا تقتضى وجود الموضوع بل يصدق عند عدمه ايضا فيصدق التعريف عليهما
قوله ودخل فيه الخ متفرع على تقسيم الوضع الاول بحيث يشمل وضع اسم وبعض مركب
اضافى او جار ومجرور **قوله** وفيه بحث آه حاصله ان معانى الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
الا نسلاخ انشائية كما تقرر وتصدق على هذا المعانى الانشائية انها غير مقترنة بحسب الوضع الاول
بالزمان لعدم وجودها فيه كما ان المعنى العلمى ليزيد ويشكر غير مقترن بالزمان بحسب ذلك الوضع
لعدم وجوده فيه فدخلت هذه الافعال فى الاسم والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد
من اقتران المعنى اقتران المعنى المستقل كما سبق والمعنى المستقل فى الافعال المنسلخة عن الزمان
ليس الا ما يقارنه صفة الانشاء الذى هو الحدث الذى هو المقارن به ههنا ولا شك فى وجود
هذا المعنى الحدثى فى الوضع الاول واقترانه بالزمان بحسبه فخرجت هذه الافعال عن الاسم و
دخلت فى الفعل والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ اى فى دفع الاعتراض الوارد على تعريف الاسم
بانه غير جامع لا فادة خروج نحو يزيد ويشكر علمين واسماء الافعال عنه لاقترانها بالزمان وفهما
عن دخول الغير لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان فيه لعدم الاقتران بالزمان وحاصل الدفع ان
المراد بعدم الاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك ان يزيد ويشكر علمين غير مقترنين بالزمان
بحسب الوضع وهو الوضع العلمى وان اسماء الافعال غير مقترنة به بحسب الوضع لعدم وضعها
للمعانى الفعلية وان الافعال المنسلخة عن الزمان مقترنة به بحسب الوضع الذى هو الوضع الفعلى
الفعل لعدم وضعها بازاء المعانى الانشائية اقول وبالله التوفيق ان يزيد ويشكر كما يصدق عليهما

انما غير مقترنين بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع العلمي كذلك يصدق عليهما انهما مقترنين
بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الفعلي السابق فيصدق عليهما ما قرب من الفعل كما يصدق
عليهما ما قرب من الاسم الا ان يقال لا بعد ورد في استعمال الامرين المتنافيين في شيء واحد بالنظر الى الحيثيتين
كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اصل الوضع يرد ههنا ان الظاهر من قوله اصل الوضع هو الوضع المتقدم
لانه يكون اصلا بالنظر الى الوضع المؤخر فلا يصح تفريع دخول نزال وشتان في الاسم لانهما
في الوضع المتقدم مقترنان بالزمان اجيب عنه بان اضافة الاصل الى الوضع اضافة بيانية و
التقدير بحسب الاصل الذي هو الوضع وان الحاجة بيان ما الفائدة في زيادة لفظ الاصل فانه
بانه لو قال بحسب الوضع لم يصح تفريع دخول اسماء الافعال لان استعمالها في المعاني الفعلية [illegible]
عليه الوضع ايضا لكنه طار ليس باصل كن افهم والله اعلم **قوله** اذ لا وضع لها بل المجوز الاستعمال
الشائع الذي هو بمنزلة الوضع **قوله** وحينئذ يكون الخ دفع ما يتوهم من ان اسماء الافعال كيف
تدخل في الاسم بحسب الوضع الاول والحال ان بعض تلك الاسماء بحسب ذلك الوضع مركبات
والاسم من اقسام المفرد وحاصل الدفع ان الحكم باسميتها باعتبار التغليب اعلم ان هذا الوهم
والدفع يردان في جواب الشارح ايضا ولعل وجه الترك هو الاعتماد على التذكر والله اعلم **قوله**
فيها [illegible] المطابقي للوجود الاستعمال الشائع الذي هو بمنزلة الحقيقة **قوله** فلما كان الخ دفع لما
من التصحيح عبارة المتن اذا كان ممكنا بهذا الطريق فلم لم يسلك به الشارح والدفع غني عن البيان **قوله**
يعني الا ان المعاني الفعلية اذا كانت متبادرة من اسماء الافعال وتكون هي مستعملة فيها بلا قرينة
والمعاني الانشائية اذا كانت متبادرة من الافعال المنسلخة عن الزمان وتكون هي مستعملة فيها بلا
قرينة تكون كل واحد منها موضوعة لها لوجود شيئين ان التبادر والاستعمال بلا قرينة من اقوى
علامات الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر الخ حيث قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي
وقال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم وقال افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه واما ما قال ظاهر عبارته الخ لانه يحتمل ان يكون المراد بالاول ما كان مستعملا
بمعنى الامر او الماضي كالبدل المستعمل بالمستعمل فيه لا تلبس الموضوع بالموضوع له وان يكون اللام
في الثاني والثالث للعاقبة لا لصلة الوضع كذا ذكر في حاشية الفاضل المدقق **قوله** ولهذا اي
لاجل ان [illegible] وعدم رضاء المصنف به موجب لترك ذلك الشيء لم يجب الشارح قدس سره
عن شبهة اسماء الافعال بالطريقين الآخرين **قوله** بمعنى المصادر فاضافة الاسماء الى الافعال
للملابسة لان الافعال ملحوظة مع معانيها **قوله** قال الشيخ الخ وجه آخر لعدم اختيار الشارح
قدس سره الجواب الاخير كذا قال الفاضل المدقق **قوله** الذي جعله آه دفع ما يتوهم من ان الخ

الافعال اذا كانت مؤدية لمعاني الافعال فلم لم تكن افعالا وحاصل الدفع ان الباعث على عدم كونها افعالا مخالفتها لصيغ الافعال وعدم التصرف فيها كالتصرف في الافعال وقبولها لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا في الاصل والمراد من قبول اسماء الافعال لما لا يقبل الافعال قبول بعضها فلا بعد ان اكثرها لا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل اللام قال الشارح الهندي في بحث اسماء الافعال ما حاصله ان الباعث على عدم كون اسماء الافعال افعالا انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فلا تكون افعالا ولكن وضعها لالفاظ الافعال مختار احد الفاضل المحشي كما يدل عليه نقل كلام الشارح الرضي في الحاشية السابقة الدال على تزييف كلام الشارح الهندي لم يسلك الفاضل المحشي بذلك الطريق والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لان جميعها آه دليل كون اسماء الافعال داخلة في حد الاسم وحاصله ان كلها في الوضع الاول اما مصادر اصلية او نقلية او ظروف او جار ومجرور وكل منها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قال الشارح** قدس سره الاصلية المراد من الاصلية اعم من ان تكون حقيقة او حكما فلا يرد ان حكم رويد من المصادر الاصلية ليس بصحيح لانها ليست من المصادر في الاصل والمراد من النقل الصريحي ان يثبت استعماله في المعنى المصدري ومن النقل الغير الصريحي ان لا يثبت استعماله مصدرا الا انه شبيه به بان يكون على وزنه نحو هيهات على وزن قوقاة يرد ههنا ان الاستعمال في المعنى المنقول عنه ينافي النقل لان من شرائط النقل هجران الاستعمال في المعنى الاول كما تقرر ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون هذا الاستعمال من غير الناقل وما هو من شرائط النقل فهو هجران الناقل لا مطلقا كما لا يخفى اعلم انه لو كان المراد من الاستعمال الاستعمال الذي يكون قبل النقل لم يكن لهذا السؤال والجواب مساغ لانه من ضروريات النقل وان كان المراد الاستعمال الذي يكون بعد النقل فيكون لهما مساغ والله اعلم **قوله** وهو مصغر ارواد دفع ما يتوهم من ان رويد ان كان مصدرا لا يصح للمستعمل والحال ان مصدر باب الافعال قياسي وليس رويد منه وحاصل الدفع ان رويد مصغر مصدر وهو مصغر المصدر مصدر ايضا كما تقرر **قوله** تصغير ترخيم دفع ما يتوهم من ان رويد كيف يكون مصغر ارواد والحال ان في التصغير يكون زيادة على ما يصغر وفي رويد نقصان من ارواد وحاصل الدفع ان هذا التصغير تصغير ترخيم وهو ان يحذف الزوائد اولا ثم يصغر فنقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه **قوله** اى ارفق رفقا يخطر بالبال ان الفاضل المحشي قال آنفا في تفسير رود اى ارفق فقوله ثانيا اى ارفق يلزم التكرار ويمكن ان يدفع بانه ليس المقصود من هذه العبارة تفسيرا وحتى يلزم التكرار بل المقصود منه تقدير العامل في رويد زيد فعلى هذا يكون التنوين في رفقا عوضا عن المضاف اليه والله اعلم **قوله** ولو كان الخ

قوله حلها في الاصل بكونها اصواتا ثم نقلت الى المصادر ١٢ منه

وهٰهنا شك وهو ان هذا الملحق اى قوله ارفق رفقا اما ان يكون معنى المكبر او يكون معنى المصغر وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لا وجه لقوله صغيرا على هذا التقدير كما هو الظاهر واما الثانى فلانه لا يصح على هذا ايراد كلمة لو كما لا يخفى على العارف على استعمالها ويمكن ان يجاب عنه بان هذا ملحق الباب مع قطع النظر عن خصوصية المكبرية والمصغرية وان اختلج فى صدرك انه على هذا اما الحاجة الى الايراد **قوله** ولو كان الخ فان له بانه اورد لدفع توهم ان الرفق الصغير لا يكون معنى الباب كما هو المتبادر من الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو هٰهنا غير الصغير وانما دفع توهم ان الصغر والكبر من خواص الاجسام والرفق ليس منها فسر الفاضل المحشى قوله صغيرا بقوله قليلا والله اعلم **قوله** اى لم يثبت الخ دفع ما يتوهم من ان الظاهر من النقل الغير الصريح ان يكون منقولا لكن يكون فى نقله خفاء ولا بد للنقل من المنقول عنه الذى هو المعنى المصدرى هٰهنا وهو منتف فى هذا القسم فكيف يكون منقولا عنه الى المعنى الفعلى وحاصل الدفع انا نسلم لزوم المنقول عنه للنقل لكن اعم من ان يكون حقيقة او حكما والمعنى المصدرى الحكمى موجود هٰهنا وان انتفى الحقيقى كما لا يخفى **قوله** لكنه يشبه استدراك لما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعمال المصدر فكيف يصح النقل منه وحاصل الدفع ان المنفى هو المصدر الحقيقى واللازم للنقل اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثانى موجود ومعنى قوله يشبه يقرب ويظن **قوله** لانه قام الخ دفع ما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدرا فما القرينة اولا على نقله من شئ الى المعنى الفعلى وثانيا على نقله من المعنى المصدرى اليه وحاصل الدفع ان القرينة على كلا الامرين موجودة اما الاول فعلى فهى ان صيغ هذا القسم مخالفة من صيغ الافعال فلا بد ان يكون منقولا الى المعنى الفعلى عن شئ واما على الثانى فهى ان الاشبه والمظنون ان يكون الشئ الذى نقل هذا القسم منه الى المعنى الفعلى مصدرا للمناسبة بين هذا القسم من اسم الفعل والمصدر وزنا ولان اخت هذا القسم مصدر فالمظنون ان يكون هو مصدرا ايضا **قوله** فاصل آه دفع ما يتوهم من انه كيف يكون هيهات على زنة قوقات مع ان الالف فى الثانى عوض عن الياء وفى مقابلة اللام الثانية فتكون اصلية والف الاول زائدة وحاصل الدفع ان الالف فى هيهات ايضا عوض عن الياء فى مقابلة اللام الثانية فتكون على وزنه **قوله** على فعل اى ماضى هذا الباب فى مصادره لا مطلق صيغه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اى تقدم بمعنى قدم الذى هو متعد فلا يرد انه اذا كان امامك بمعنى تقدم فلا وجه لنصب زيد بعده لانه لازم **قال الشارح** قدس سره واخره الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف الاسم يصدق على المضارع مثل يضرب لانه كلمة تدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مشترك بين زمانى الحال والاستقبال فيكون مقترنا بزمانين لا بواحد وحاصل الدفع انا

لا نسلم او لا انه مشترك بين ذينك الزمانين بل هو موضوع لاحدهما وفى الآخر مجاز فيكون
مقترنا بحسب الوضع بواحد ولو سلم الاشتراك لقلنا ان الاقتران بالزمان الواحد المأخوذ فى
الفعل اعم من ان يكون بالاصالة او فى ضمن الآخر والمعتبر فى الاسم نفى هذا الاعم والاقتران
بواحد من الازمنة ههنا موجود فى المضارع على تقدير الاشتراك وان لم يكن الاقتران بواحد
موجودا فى المضارع على هذا التقدير يرد ههنا انه كيف يتصور الاشتراك فى المضارع بين زمنى
الحال والاستقبال لان الاشتراك يقتضى الوضع ولا وضع للمضارع بل انهما اتفاقا واجيب عنه
بانه ليس المراد من اشتراكه بينهما اشتراكه بينهما فقط بل اشتراكه بينهما مع النسبة والحدث ولعدم
تعلق الغرض بذكرهما مع شهرة اخذهما فيه لم يتعرض لذكرهما والله اعلم **قوله** وهو الراجح
الغرض بيان الرجحان فى احتمالات المضارع اقول وبالله التوفيق ان من المتقرر ان اللفظ اذا دار بين
الاشتراك والحقيقة والمجاز يحمل على الثانى لا على الاول لكثرة الثانى بالنظر الى الاول فكيف يكون
احتمال الاشتراك راجحا على احتمال الحقيقة والمجاز كما قال الفاضل المحشى وبفهم عن علة المؤلف
قدس سره مرجوحية احتمال الاشتراك ايضا كما لا يخفى فانتظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
ثم كونه حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال هو الظاهر لان المضارع اذا خلى عن القرائن يحمل على
الحال ولا يتبادر الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة فى الاستقبال
مجاز فى الحال لخفائه حتى اختلف فيه كذا فى حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** جزء مقدم
الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله من خواصها اما ان يكون مبتدأ وقوله دخول اللام خبره
او يكون الامر بالعكس وكلا الاحتمالين باطلان اما الاول فللزوم كون المبتدأ حرفا لان كلمة من حرف
واما الثانى فللزوم تقديم الشئ الذى حقه التاخير من غير نكتة وهو من المستقبحات وحاصل الدفع
انه جزء والنكتة فى تقديم الخبر الاهتمام بشان هذا الحكم او افادة هذا القصر او صحة ابتدائه بتاويل كلمة
من بلفظ البعض واورد ههنا ايرادات الاول ان الاهتمام بشان شئ لا يقتضى تقديمه ما لم
يبين وجهه وههنا ما هو الثانى ان القصر مستفاد من لفظ الخواص فما الحاجة الى افادة القصر
بتقديم ما حقه التاخير الثالث ان كون من مبتدأ باعتبار تاويله بلفظ البعض غير شايع وحمل
العبارة على غير الشايع من المستقبحات واجيب عن الاول بان الاهتمام بشان هذا الجزء من وجوه احدها
كون الكلام فى الخواص والثانى كون قوله من خواصه محط الفائدة لانه الجزء وثالثها التنبيه من اول الامر
على ان المسند خبر لا نعت ورابعها التشويق الى ذكر المسند اليه وعن الثانى بان فى العبارة حينئذ حمل القصر
على الافادة تاكيد القصر وجها لازالة توهم التردد الحاصل من توهم وجود الخواص سوى الثلثة
فى الفعل والحرف على ما بين فى محله وعن الثالث ان الكون المذكور وان كان غير شايع لكنه واقع

من نص عليه الاماثل كالزمخشري في قوله تعالى ومن الناس من الآية قال ثمرة ابهام الذين وليس
للقصد كما قيل وآلا الافادان دخول اللام وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع
من يزعم انه كل خواصه وليس قليل انتهى اقول وبالله التوفيق ان افادة البعضية واجبة على تقدير
كون قوله ومن خواصه مبتدا وامّا على تقدير كونه جزا فغير واجب فكيف يكون كلام المصنف
ومن خواصه الخ كلاما مع من يزعم انه كل خواصه وفيه ان دخول كلمة من على الجمع قرينة كونها
تبعيضية وهذا الدخول في كلا الاحتمالين موجود فافادة البعضية من هذه العبارة في كلا الاحتمالين
ثابت على ان المفهوم من كلام الشارح ومن كلام الفاضل المحشي ارادة البعضية على تقدير كونه جزا
ايضا حيث جعلا كلمة من تبعيضية على الاطلاق هذا ما لخص وتصرف والله اعلم **قوله** ولا يبعد ان
الخ لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى ترجيح احتمال كون كلمة من مبتداءة بانه يفهم منه فايدة هي
ان الخواص المذكورة الا يسر قليلة من المتروكة لان كلمة مِنْ على هذا الاحتمال يكون ماوّلة بلفظ البعض
والمتعارف في لفظ البعض المضاف الى الكل ان يكون مصداقه اقل مما بقي في المضاف اليه وامّا اذا جعل
خبرا فلا يفهم من تلك الكلمة ذلك لعدم التأويل بلفظ البعض اقول وبالله التوفيق ان البعضية على
احتمال كونها جزا ايضا كما استفاد من كلام الشارح قدس سره ومن كلام الفاضل المحشي فيما سيأتي
حيث جعلا كلمة من تبعيضية على الاطلاق فافادة هذه الفايدة من هذه العبارة على احتمال و
عدمها على آخر تحكم الا ان يقال ان القاعدة المذكورة في لفظ البعض وعلى تقدير الابتداء
تكون تلك الكلمة ماوّلة بلفظ البعض بخلاف تقدير الجزئية نعم لو خصت القاعدة المذكورة بلفظ
البعض ولا تكون في المؤوّل به لم يحصل الترجيح بذلك والله اعلم ويرد ههنا ان هذه الفايدة مستفادة
من ذكر لفظ الخواص وبيانها بخمسة منها كما سيعلم فلا يحصل الترجيح فيما بين الاحتمالين بافادة
احدهما لتلك الفايدة دون الآخر أجيب عن ذلك الايراد بان المراد من الافادة الافادة من
اول الوهلة وهي لا تحصل الا على احتمال كون كلمة من مبتداءة كما لا يخفى **قال الشارح** قدس سره
منها بصيغة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه جمع المصنف بين جمع الكثرة وكلمة مِن ولم يقل
وخواصه بعدم ذكر كلمة من وكذا لم يقل وخاصته بعدم ايراد جمع الكثرة وكلمة مِن وكذا
ومن خاصته بايراد كلمة مِن وعدم ايراد جمع الكثرة وحاصل الدفع ان في ايراد جمع الكثرة تنبيها
على كثرة الخواص بحيث يجاوز العشرة وهذا التنبيه لا يحصل بالاحتمالين الاخيرين لعدم وجود
جمع الكثرة فيهما وفي ايراد مِن الاشارة الى ان المذكور بعض من هذه الخواص لا كلها وهذا
التنبيه لا يحصل بالاحتمال الاول في السوال وآورد ههنا بعض الفضلاء بان التنبيه على كون
المذكور بعضا من الخواص يستفاد من ذكر جمع الكثرة وبيانها باقل مما وضعت له وهو احد

ويمكن هذا الاحتمال ... كثيرة منها ...

عشر خصاصاً لان المذكور فى الكتاب خمسة واجيب عن هذا الايراد بان المراد من التنبيه التنبيه من اول الوهلة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة وفى حاشية الفاضل المدقق كلمات أخر لدفع هذا الايراد لا نذكرها لمخافة التشويش والله اعلم **قوله** التى تجاوز العشرة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكثرة تطلق على الجمع مطلقا سواء كان جمع قلة او كثرة فكيف يكون هذا التنبيه باعتناء على ايراد صيغة جمع الكثرة بخصوصه وحاصل الدفع ان المراد من الكثرة التى تجاوز العشرة وهى لا تستفاد من ايراد جمع القلة كما لا يخفى **قوله** قال انها آه اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم وجود الخواص زائدة على ما ذكر والدفع غنى عن البيان **قوله** قريبا من ثلثين ان شئت الاطلاع على التفصيل فارجع الى حاشية مولانا عبد الحكيم **قوله** بقرينة دخولها اشارة الى دفع ما يتوهم من انه من اين يعلم ان من هذه تبعيضية لم لا يجوز ان تكون للتبيين وغيره من معانيها والدفع غنى عن البيان ويرد ههنا انه يفهم من هذا الكلام انه كلما دخلت كلمة مِنْ على الجمع فتكون تبعيضية والامر ليس كذلك لانها مع دخولها على الجمع قد تكون للتبيين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويمكن ان يقال لا نسلم ان المراد من الاوثان معنى الجمعية بل المراد به جنس الوثن بدليل دخول لام الجنس عليه صرح به مولانا عبد الرحمن فى حاشية شرح قول المصنف والتبيين فى بحث الحروف وايضا المدعى وهو كون من للتبعيض ظنى لاحتمال كونها للتبيين بان يستعمل جمع الكثرة فى معنى جمع القلة فيكفى له الدليل الظنى وهو دخولها على الجمع لانه يفيد الظن على كون من للتبعيض وان لم يفد القطع والله اعلم **قوله** فلو دخلت على الخ الفاء لتعليل كون الدخول على الجمع قرينة كون من للتبعيض يرد ههنا انه يفهم منه ان كلمة مِنْ كلما دخلت على المفرد لكانت ابتدائية اتصالية وليس كذلك كما لا يخفى على من تتبع مواقع استعمال كلمة من اجيب عنه بان الكلية ليست مرادة بل المراد ان كلمة من لو دخلت على المفرد ههنا بان يقال ومن خاصته لكانت ابتدائية اتصالية كما سيظهر لك آنفا اعلم اولاً ان من الابتدائية على قسمين احدهما ما يكون اتصالية وهى ما كان مجرورها مبدأ الشئ باعتبار اتصاله به كما فى قوله عليه السلام انت منى بمنزلة هارون من موسى وثانيهما ما يكون غير اتصالية وهى ما كان مجرورها مبدأ الشئ بغير الاتصال كما فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لان الله تعالى مبدأ لصدور النعمة بالمخاطبين من غير الاتصال بينهما وثانيا انه لو قيل ههنا ومن خاصته دخول اللام لكانت ابتدائية اتصالية لعدم استقامة المعانى الأخر اما انتفاء التبيين وابتداء الغاية فظاهر واما انتفاء التبعيض فلعدم كون الفرد اى دخول اللام وامثاله بعض الكل اى الخاصة واما انتفاء الغير الاتصالية لانها قسم من الابتدائية والمبدئية فيها لازمة وعدم كون الكل مبدأ لوجود الفرد من المثبتات فيما بين القوم لان المثبت فيما بينهم عكس ذلك اى كون الفرد مبدأ الكل والفرد اتصال بالكل فيكون ابتدائية اتصالية هذا ما لخص والله اعلم **قوله**

يشهد عليه آه اى على كون كلمة من للتبعيض على تقدير دخولها على الجمع والابتدائية الاتصالية على تقدير دخولها على المفرد فى بعض المواضع ووجه الشهادة ان كلمة من فى القول الاول للتبعيض لان للمتبعضية ان يكون المذكور قبل المجرور بها او بعده بعض المجرور وفيه كذلك وليس فيه الا الدخول على الجمع فتكون من فيه للتبعيض وكلمة من فى القول الثانى ابتدائية اتصالية لانها لا تصلح للتبيين ولا للغاية وهذا ظاهر ولا للتبعيض لعدم كون المفرد بعض الكل ولا لكونها غير اتصالية لعدم كون الكل مبدأ لوجود الغير بل الامر بالعكس وللمفرد اتصال بالكل ولم يوجد فيه الا الدخول على المفرد فتكون من فيه ابتدائية اتصالية كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق واسما علم بالحق **قوله** لا يقال الخ اعتراض على قول الشارح ومن التبعيضية الخ بيانه مفهوم من الذكور دهنا ان بناء هذا الاعتراض اما ان يكون على المذهب المشهور من الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة فى جانب القلة وكلا الاحتمالين باطلان اما بطلان الثانى فظاهر لان مرتبة اقل جمع الكثرة على هذا ثلثة كما ان مرتبة اقل جمع القلة هنا العدد فلا يصح قوله لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة واما بطلان الاول فلان المشهور ان اقل جمع الكثرة احد عشر لا عشرة وصرح الشارح بهذا فى بحث الجمع ايضا فلا يصح قوله عشرة ويفهم من حاشية الفاضل المدقق جواب هذا الايراد بانا نختار الشق الاول ونقول ان اضافة المرتبة الى لفظ الاقل لادنى ملابسة اى مرتبة قبيل اقل جمع الكثرة عشرة ولا شك فى صحة هذا القول كما لا يخفى على المتأمل ونظير هذه الاضافة قول الفقهاء كره الصلوة وقت الزوال اى قبيل الزوال وهكذا الحال فى قوله فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة هذا ملخص واسما علم **قوله** عشرة والمذكور نسخة فكيف يصح **قوله** وخواصه الخ **قوله** لانا نقول الخ اشارة الى الاجوبة الثلثة الاول انا لا نسلم انه يفهم من عبارة الشارح انه لو لم يأت بكلمة من لكان الحكم صحيحا لكنه يكون عاريا عن التنبيه المذكور مستندين بان التنبيه لا ينافى لان يكون لاتيانه بها سببا آخر كصحة الحكم فلا يفهم انه لو لم يذكر لصح الحكم والثانى انا نسلم الفهم المذكور بناء على ان السكوت فى موضع البيان يفيد القصر لكن يحتمل ان يكون بناء عبارة المصنف على تقدير عدم ايراد من على مذهب البعض من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة فى جانب القلة فيصح قول المصنف على هذا وخواصه دخول اللام لان المذكور ليس باقل من ثلثة وهى المرتبة الاقلة على هذا الجمع مطلقا والثالث انا نسلم الفرق المذكور بين جمع القلة والكثرة فى جانب القلة بناء على انه التحقيق المثبت فيما بينهم لكن يحتمل ان يكون المراد من هذا الجمع الكثرة جمع القلة لان استعمال كل منهما مقام الآخر كثير **قوله** فذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان استعمال جمع الكثرة مقام جمع القلة مجاز وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه وحاصل الدفع ان المجاز على قسمين احدهما المجاز الغير المتعارف وهو خلاف الاصل لا يصار اليه وثانيهما المجاز المتعارف وهو ليس بخلاف الاصل لا محذور فى المصير اليه

بعضها ان هذا لسر ضم بيان علة الابد كلمة من فى قول المصنف ومن خواصه فلابد الى بيانه وجه آخر غير التنبيه على ان المذكور بعض ما قل جمع القلة فيه ومنه

بل بمنزلة الحقيقة والمجاز ههنا من قبيل القسم الثاني فلا محذور واذا دريت هذا علمت ان المجاز الغير الغير
هو المجاز المتعارف والله اعلم **قوله** تفسير لما يتضمنه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاختصاص
عبارة عن الوجدان في شيء وعدم وجدانه في غير ذلك الشيء فيكون قوله ولا يوجد في غيره مأخوذا في معنى
قوله ما يختص به فذكره بعده مستدرك وحاصل الدفع ان هذا من قبيل التصريح على ما علم ضمنا وهو
من الشائعات فيما بينهم ويرد ههنا ان التصريح بما علم ضمنا يكون لنكتة فما هي ههنا واجيب عنه بان النكتة
ههنا دفع توهم عدم الجزء السلبي الذي يعبر عنه بقوله ولا يوجد في غيره في الاختصاص بناء[أ] على دخول
الباء في قوله ما يختص به على المقصور كما هو الشائع في استعمال كلمتها بان الباء[ب] داخلة على المقصور
عليه والجزء السلبي مأخوذ في الاختصاص كالثبوتي قال[أ] الفاضل المدقق وانما لم يجعل الفاضل المرزي
قوله ولا يوجد في غيره تفسيرا لكلا جزئي معنى ما يختص به بناء على ان كلمة النفي في ولا يوجد في غيره يكون
متوجها الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فيكون معنى ولا يوجد في غيره ان يوجد فيه ولا يوجد
في غيره لان الجزء الثبوتي لا يحتاج الى التفسير فان الجزء الثبوتي على تقدير دخول الباء على المقصور و
الجزء الثبوتي على تقدير دخول الباء على المقصور عليه متلازمان بخلاف الجزئين السلبيين على
التقديرين انتهى اقول وبالله التوفيق ان النفي اذا توجه الى القيد ونفيه بقي مطلقه كما لا يخفى على من
له بصيرة وهو ههنا الوجود لا الوجود فيه فكيف يكون معنى قوله ولا يوجد في غيره على تقدير توجه النفي
الى القيد الذي هو في الغير ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما قال ذلك الفاضل المدقق والله اعلم **قوله**
وانما لم يقل الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان المناسب للشارح قدس سره ان يفسر الخاصة بما
يوجد في شيء ولا يوجد في غيره لتوهم الدور فيما قاله لان قوله يختص مشتق من الاختصاص وهو مأخوذ
من الخصوص او الخصوصية او التخصيص وهذه الالفاظ الثلثة كما في الصراح بمعنى خاصة كردن
فيتوقف معرفة المعرّف على معرفة المعرّف وهل هذا الا الدور وان كان هذا الدور يندفع بان
الخاصة المعرفة التامة التي تكون بالمعنى الاصطلاحي والمأخوذة في التعريف الخاصة التي تكون
بالمعنى اللغوي والاستدراك[ج] وان يندفع بما قاله الفاضل المحشي قبيل هذا بلا فصل وحاصل
الدفع ان الاشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ثابت فيما قاله الشارح بخلاف
التعريف الذي لم يقله وهذه الاشارة من الامور التي تراعى فيما بين القوم فلذا قال ما قاله ولم يقل
ما لم يقله **قوله** باخذه فيه الباء متعلقة بالاشارة ويحتمل ان تكون متعلقة بالمناسبة فيكون
على هذا متعلق الاشارة محذوفا والضمير الاول وهو الذي في قوله مأخذه راجع الى اللغوي والضمير
الثاني وهو الذي في قوله فيه راجع الى العرفي وحاصله ان المعنى اللغوي للخاصة مأخوذ في المعنى العرفي
لها لانها بالمعنى الاول ضد العامة شاملة للذاتي والعرضي وبالمعنى الثاني عبارة عن الامر الخارج المحمول

[أ] متعلق بالدفع ١٢ منه

[ب] لانه اذا دخلت الباء على المقصور الذي هو ذو الخاصة لان الضمير يرجع اليه يكون هو مقصورا على الخاصة والعكس يكون مسكوتا عنه فيحتمل العموم ١٢ منه

[ج] اي استدراك قوله ولا يوجد في غيره ١٢ منه

الذى يوجد فى شيئ ولا يوجد فى غيره كما هو عرف اهل الميزان او الخارج الذى يوجد الخ كما هو عرف النحاة وفى كلا العرفين اشتهرا امرا ايد على المعنى اللغوى هو الخروج اما مكمل كما فى الاول او بعموم كما فى الثانى فيكون صدق المعنى مامنا من كلا العرفين وماخوذا فى كليهما وكذا المعنى العرفى الثانى يكون ماخوذا فى المعنى العرفى الاول مامنا منه كما لا يخفى فهمنا الفرق بين تخصيص بكونه صدق كثيرة وما صدق فيه ولا يوجد فى غيره فى وجود الاشارة الى اخذ المعنى اللغوى فى الاصطلاحى الاول وعدمه فى الثانى لان كلمة ما لو كانت عبارة عن الخارج المحمول الخ او الخارج الذى الخ فى كلا التعريفين لكان كل واحد منهما تعريفا بالمساوى، وخاصا عن المعنى اللغوى ثم ان كانت عامة بحيث يتناول الداخل والخارج والمحمول وغيره لكان كل منهما تعريفا بالعام وعينا السعة الكون فالفرق تحكم اللهم الا ان ينظر الى الالفاظ فيحصل الفرق **قوله** ولم يتحاش آه اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما فى التعريف عامة لعدم القرينة على الخصوص فيصدق التعريف على الناطق بالنسبة الى الانسان مع انه ليس من الخاصة لا فى عرف النحاة ولا فى عرف اهل الميزان لاعتبار الخروج فيهما على ما صح كلا التعريفين كما سبق فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وحاصل الدفع ان شمول التعريف لما ليس من الخاصة كالناطق ليس بمضر لانه على هذا يكون التعريف تعريفا بالاعم وهذا جائز اذا كان المقصود الامتياز عن بعض ما عداه وههنا كذلك لان المقصود ههنا تمييز الخاصة عن الجنس والعرض العام وهو حاصل والله اعلم **قوله** وذلك ان تخصيص آه اشارة الى الجواب الآخر عن الاعتراض المدفوع بقوله ولم يتحاش آه وحاصله ان كلمة ما فى التعريف عبارة عن الخارج المحمول والقرينة ههنا المثال وهو قول الشارح كالكاتب وشهادة الامثلة على الاحكام غير عزيزة فيما بينهم والناطق ليس بخارج عن الانسان فكيف يصدق التعريف عليه **قوله** ولا يخفى الخ اعلم ان الشارح الهندى قال فى شرح قول المصنف ومن خواصه هو جمع خاصة وهى كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة قولا عرضيا وغيره من الشراح الذين تبعوه سلكوا مسلكه ايضا فاورد عليهم ان عد ما ذكره المصنف فى الكتاب من الخواص غير صحيح لان الخاصة اذا كانت كلية تكون محمولة بالمواطاة على ما هى خاصة له لان المعتبر فى الكلى هو الحمل بالمواطاة كما هو المتقرر فى علم صناعة الميزان والمذكورات ليست بمحمولة على الاسم بهذا الحمل كما هو الظاهر فلدفع هذا الايراد قال الفاضل المحشى ولا يخفى وحاصله ان ذكر الخواص المذكورة فى كتاب المصنف من قبيل ذكر المبدا وارادة المشتق ومشتقات تلك المذكورات محمولة على الاسم بالمواطاة كما لا يخفى وهذا المجاز شايع مشهور لا شناعة فى اختياره هذا ما فهم من الحواشى اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحشى من المعنى العرفى اما المعنى الذى لاهل الميزان كما هو ظاهر عبارته لانه يرتكب التجوز على هذا التقدير فلا يتم قوله كما هو ظاهر الامر لان الظاهر لكل انسان ان يتكلم على اصطلاحه لا على اصطلاح غيره فكيف يكون مراد المصنف بالخاصة الخاصة

من كل قيد يكون مخصصا الاول على تقدير ان يكون المراد بالخاصة المعنى العرفى الخاص والثانى لاهل الميزان والثانى على تقدير كون المراد الخاصة المصطلحة للنحاة ١٢ منه

اى انهم انما يجعل الخاصة خاصة باصطلاح الميزان ١٢ منه

التی تکون عند اھل المیزان وقولہ والطباق الشارح علیہ لان منھم الشارح الرضی ولم یتعرض ھو للمعنی العرفی لاھل المیزان وقولہ ویؤیدہ لفظ الحد لان لفظ الحد ھھنا لیس بالمعنی المصطلح لاھل المیزان بل المراد بہ المعرف الجامع المانع کما سبق من الشارح قدس سرہ او المعنی العرفی للنحاۃ وعلی ھذا ان یصح قولہ کما ھو ظاھر الامر وقولہ ویؤیدہ لفظ الحد لکن لا یصح قولہ لکان عدّ المذکورات الخ لان الحمل لیس بماخوذ فی الخاصۃ فی عرف النحاۃ بل ھی عبارۃ عن الخارج الذی یوجد فی شیئ ولا یوجد فی غیرہ کما سبق فما الحاجۃ الی ارتکاب المسامحۃ بذکر المبدأ وارادۃ المشتق ولعمری ان کلام الفاضل المحشی ھھنا لا یخلو عن الاضطراب واللہ اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سرہ وھی اما شاملۃ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان عدّ المذکورات من الخواص غیر صحیح لان الظاھر من الخاصۃ ان تکون شاملۃ لجمیع افراد ذی الخاصۃ وشیئ من ھذہ المذکورات لیس بھذہ المثابۃ بالنظر الی الاسم کما لا یخفی والدفع غنی عن البیان **قال** الشارح قدس سرہ کالکتابۃ آہ یرد ھھنا ان القوۃ عبارۃ عن استعداد حصول شیئ مع عدم حصولہ بالفعل فلا یجامع الفعل فکیف یکون شاملۃ لجمیع افراد الانسان لان منھا ما تکون کاتبۃ بالفعل واجیب عنہ بان المراد بالقوۃ ھھنا الامکان لا المعنی المذکور والامکان لیس بمناف للفعل کما لا یخفی فتکون شاملۃ لجمیع افراد الانسان **قولہ** ای اللام الخ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان المتقرر خروج المضاف الیہ عن الحکم المتعلق بالمضاف مثل غلام زید فالظاھر المستفاد من عبارۃ المصنف بناء علی ذلک المتقرر ان تکون اللام خارجۃ من الخواص ویکون الدخول منھا وحل ھذا الاخوق الاجماع لان الاجماع منعقد علی ان الثلثۃ الاول من الخواص اللفظیۃ والدخول لیس منھا کما لا یخفی وحاصل الدفع ان اضافۃ الدخول الی اللام من قبیل اضافۃ الصفۃ الی الموصوف والتقدیر ومن خواصہ اللام الداخلۃ یعنی اللام لکن باعتبار دخولہا علی الاسم وھذا مثل ما یقال فی حصول صورۃ الشیئ فی العقل المنقول فی تعریف العلم لانہ یرد علی ھذا ان تعریف العلم بھذا التعریف غیر صحیح لان العلم من مقولۃ الکیف والحصول لیس من ھذہ المقولۃ فاجیب بان اضافۃ الحصول الی الصورۃ من قبیل اضافۃ الصفۃ الی الموصوف والتقدیر الصورۃ الحاصلۃ یعنی الصورۃ باعتبار حصولہا والصورۃ من مقولۃ الکیف ولما کان الغرض الموافقۃ مع ذلک الاجماع المذکور عدّ اللام من الخواص وفسر الفاضل المحشی بالتفسیر الذی فعلہ والا فکون دخول اللام من الخواص مستلزم لکون اللام منھا ایضا لان اللام لا یوجد فی شیئ بدون الدخول واذا کان الدخول خاصۃ للاسم فکیف یوجد اللام فی غیرہ فلم یحتج الی التفسیر بل الحسن عدمہ لانہ علی ھذا یکون متضمنا الخاصتین واللہ اعلم **قولہ** وانما قال ذلک آہ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان المراد اذا کان کون اللام من الخواص فلم لم یقل المصنف ومن خواصہ اللام مع ان بناء المتون علی الاختصار فحاصل

واما قولہ والطباق الشارح علیہ فلا یصح ھھنا لان لا یرضی الشارح الرضی المعنی العرفی وھو لم یتعرض خاصۃ المعنی العرفی للنحاۃ ١٢ منہ

اعنی انما یکون الغرض الموافقۃ بالاجماع ١٢ منہ

معناہ ومن خواصہ دخول اللام من خواصہ ١٢ منہ

الدفع ان ذات اللام ليس بوصف للاسم بل هو وصف له باعتبار الدخول والمتبادر من الحكم بكون الشيء
خاصة لشيء ان يكون الشيء الاول وصفا للشيء الثاني وذات اللام ليس وصفا للاسم فذكر الدخول لما
لا بد منه فان قيل ان الحاجة اليه اذا كان ذكر الدخول واللام كليهما فلم لم يقل المصنف ومن خواص الاسم
المداخلة مع ان المقصود يحصل به ايضا قلنا قال ما قاله لان فيه اشعارا لما هو سبب النعتية من
دخول الاسم بخلاف ما لم يقله فيكون ذلك اولى من هذا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي لام التعريف
اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان عد اللام من الخواص غير صحيح لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد
في غيره واللام يوجد في الفعل ايضا نحو ليقوم وليضرب وحاصل الدفع ان المراد من اللام لام
التعريف والموجود في الفعل لام الامر او لام الابتداء او لام التاكيد فما هو الخاصة غير موجود
في غير الاسم وما هو الموجود فيه ليس بخاصة للاسم يرد ههنا ان المصنف ذكر اللام مطلقا فمن اين
يراد منه لام التعريف اجيب عنه بوجوه الاول ان اللام في اللام عوض عن المضاف اليه والتقدير
دخول لام التعريف وفيه انه لا يلائم القرائن من الجر والتنوين وغيرهما لان اللام فيها ليست عوضا
عن المضاف اليه ويحتاج الى قرينة خصوص المضاف اليه الذي هو التعريف والثاني ان اللام في اللام
للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف استعمال اللام المطلق فيه وهو لام التعريف بخلاف
ما عداه فانه يستعمل بالاضافة كما يقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم وفيه ان كون لام
التعريف شايعا فيما بينهم من مطلق اللام بحيث يتبادر منه هو لا غيره ممنوع ولو سلم فلا حاجة الى التفسير
بلام التعريف والثالث ان اللام فيها للعهد الذهني اشارة الى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير
الشارح قدس سره يكون بيانا للواقع لا بيانا للمستعمل فيه اللفظ فانه على هذا يكون مستعملا في الفرد المبهم
والاحسن ان يقال دخول الالف واللام ويجعل اللام فيها للجنس كما هو في قرائنها لانه على هذا
يخرج لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد عنها بقيد الالف لانها ليست معها ويتناول لام التعريف
ولام الموصول والالف واللام الزائدتين كما في الحارث مثلا والالف واللام التي هي جزء الكلمة
كما في النجم والالف واللام التي هي عوض كما في الله وهذا التناول موجب الحسن لان كلها من خواص
الاسم وقد يقال ان التناول للام الموصولة مضر لانها لا تدخل الا على الفعل في صورة الاسم كالضارب
في مضمر ويؤيد هذا تقييد الشارح الرضي بقيد الحرفية بعد ما قيدها بكونها للتعريف احترازا
عن اللام الموصولة فكيف يكون التناول لهذه اللام موجب الحسن الا ان يقال ان الاسم الذي هو
في هذه الخاصة اعم من ان يكون اسما صورة فقط او صورة ومعنى كليهما فعلى هذا يكون اللام الموصولة
ايضا من خواص الاسم لانها لا تدخل الا على الفعل في صورة الاسم هذا ما الحسن والله اعلم **قوله** بدله
الخ قد مر كما ذكره في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكر **قوله** او للعهد الخارجي فيه ايضا ما مر في

السابقة فتذكر **قوله** والتفسير متعلق بالاحتمال الاخير **قوله** لا بيان لما الا لان اللفظ على هذا

يستعمل في الفرد المبهم **قال** الشارح قدس سره ولو **قال** الخ اشارة الى التعريض على المصنف وبيانه

اظهر والجواب عن جانب المصنف انه ليس بقاصد لذكر جميع الخواص ومن مؤيدات هذا ايراده من التبعيضية

في قوله ومن خواصه آه فعدم الشمول لا يضره وفيه ان عدم الضرر وان كان ثابتا ومسلما لكن في ذكر الخواص

بلفظ واحد حسنا لا يخفى وللمناسب للمصنف البليغ ان يذكر ما هو الحسن هذا ما ظهر لي آه وان القريحة والله

اعلم **قال** الشارح قدس سره لكان الخ اي لكان مدخول الدخول شاملا للميم او لكان بيان الخواص شاملا

لاختصاص الميم كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان التعبير في كان راجعا الى القول المفهوم من

قال لصح الكلام ايضا **قوله** في لغة حمير اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يكون حرف التعريف شاملا

للميم لانها لم تجئ للتعريف وحاصل الدفع انها جاءت للتعريف في لغة حمير وان لم تجئ له في لغة غيرهم وحمير

بالكسر وسكون ميم وفتح ياء قبيلة اليست از قبائل كذا في الرشيدي **قوله** وشاملا ايضا عطف على قوله لكان

شاملا وهذا العطف مبني على الامتزاج الذي من عادات الشارحين مع عبارة المتون والمحشين مع

عبارة الشرح فلا يرد ما يرد فافهم والغرض من هذه القول بيان الوجه الآخر لترجيح قول حرف التعريف

على قول دخول اللام وههنا سوال وجواب على طبق ما مر في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولو قال

الخ **قوله** لكنه لم يتعرض الخ اشارة الى استدراك ما يتوهم من ان الشمول آه اذا حصل لحرف النداء

بقول حرف التعريف فلم لم يتعرض الشارح في وجه ترجيح هذا القول على قول المصنف لهذا الوجه مع انه

في صدد بيان وجهه وحاصل الاستدراك ان اختصاص حرف النداء بالاسم لازم بحسب العقل

فمفهومية هذا الاختصاص من قوله لا يصير داعيا الى ترجيح هذا القول على القول الذي لا يفهم منه ذلك

الاختصاص والمراد من الشمول الشمول الصريحي وهو لا يثبت على تقدير القول المفروض لانه تعرض للاعم

صريحا وهو ليس تعرض للاخص صريحا كما لا يخفى هذا ما لخص والله اعلم **قوله** فان القابل الخ اما ان

ان الفعل والحرف غير قابل للنداء فلان المطلوب به اقبال المعنى قصدي ولا شيء من معنى الفعل والحرف

بملحوظ قصدي واما ان قبول النداء غير شامل لجميع معاني الاسماء فلان منها غير قابل للاقبال كما لا يخفى

فلا يكون قابلا للنداء كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاقبال المأخوذ في

تعريف المنادى اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان ينزل منزلة من له صلاحية الاقبال كما لا يخفى

فلا يبقى في معاني الاسماء ما لا يقبل نعم بعض الالفاظ كالمعرف باللام لا يقبل دخول حرف النداء

بالنظر الى القواعد النحوية مثلا في ذلك البعض يلزم على تقدير دخول حرف النداء عليها اجتماع

آلتي التعريف فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** في جواب الخ اشارة الى دفع ما يتوهم

من ان مجئ الميم للتعريف انما هو في لغة الحمير والنبي عليه الصلوة والسلام لم يكن من هذه القبيلة

لی حصل الحرف للیم ۱۲ منہ

وهو دخول الحرف التعریف ۱۲ منہ

فكيف استعمل الميم للتعريف والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره لعدم شهرته لا يقال
من عدم الشهرة لا يكون سببا للترك بل قد يجعل سببا للبيان كما اذا قصد بلوغ غير المشهور الى حد الشهرة لانه
بالبيان يبلغ الى حد الاشتهار والشهرة قد تجعل سببا للترك لان المشهور باعتبار شهرته غير محتاج
الى البيان لانا نقول مثل هذه التصنعات يكون المبتدى لا المنتهى وما هو المشهور يكون اسهل للمبتدى
فايراده فيه اولى والله اعلم **قوله** لاختصاصه وجه آخر لعدم التعرض وفي العطف كلام مثل ما سبق
فتذكر وهكذا الامر في قوله ويجوز ان يقال الخ فافهم **قال** الشارح قدس سره وفي اختياره اللام الخ
هذه العبارة محتملة لاحتمالين احدهما ان هذه العبارة جملة مستانفة وقعت في جواب سوال سائل
تقريره ان علة اختصاص اللام بالاسم كونها اداة التعريف وهي في المشهور الالف واللام كلتاهما
لا اللام وحدها فلم لم يقل المصنف دخول الالف واللام فحاصل الدفع ان في اداة التعريف خلافا
فالمختار مذهب سيبويه وان اداة التعريف على مذهبه اللام وحدها لا الالف واللام وثانيهما
ان هذه العبارة عطف على قوله لعدم شهرته وكلمة في بمعنى اللام لانها قد تجيء بهذا المعنى كما لا
يخفى فالتقدير ولاختياره الخ فتكون هذه العبارة على هذا نكتة اخرى لعدم التعرض للميم بقوله
دخول حرف التعريف كما ان عدم شهرة الميم للتعريف نكتة لعدم التعرض لها والله اعلم **قوله** اي
وضعنا والغرض من هذه الحاشية ان عبارة الشارح قدس سره وفي اختياره الخ محتملة للاحتمالين المذكورين
في الحاشية السابقة بلا فصل لان لفظ الاختيار لا بد له من الصلة فان قدرت صلته قول على حرف
التعريف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور ثانيا من ذينك الاحتمالين وان قدرت صلته قول على الالف
واللام او قول على الالف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور اولا قال الفاضل المدقق ما حاصله ان الاولى
ان تقدر صلة الاختيار قوله على حرف التعريف وقوله على الالف واللام وقوله على الالف جميعا
لانه لو جعلت الصلة احدها بقي وجه الآخر وهو ايضا هذه الاشارة والاحالة على المقايسة خلاف
الاصل اقول وبالله التوفيق ان بقاء وجه الآخر غير مضر لان الشارح ما اراد استيفاء جميع نكات
المصنف الا ترى ان الشارح ترك وجه اختياره لهذه الخواص المذكورة من بين الخواص وبينه
الفاضل المحشي كما سيجيء وامثال ذلك لا يعد ولا يحصى والاحالة على المقايسة غير غريبة ايضا بل واقعة في
كتاب المصنف في مواضع كما لا يخفى ولا ادري وجه الزيادة لفظ الضمن في الاول وتركه في الثاني فتامل
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** على الالف واللام ولعدم الاعتداد على مذهب المبرد لظهور
ضعفه لم يقل الشارح قدس سره وعلى الالف فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره اي اللام
وحدها لكونها مع قيد السكون كما يعلم مما يجيء هذا والحصر المستفاد من هذه العبارة اضافي اي
ليست الهمزة او مجموع الهمزة واللام فلا يرد ان حرف النداء ايضا يكون اداة التعريف كذا في الصحاح

ويمكن ان هذا العطف
مبني على الاحتمال الثاني
من العبارة ١٢ منه

في الحاشية السابقة
بلا فصل ١٢ منه

قوله لان نقيض الخ خلاصة الدليل ان من المستحسنات توافق دليلي النقيضين في الاوصاف كما تريد دال التنكير الذي هو نقيض التعريف حرف واحد وهو التنوين لا اثنان وساكن لا متحرك فالمستحسن ان يكون دال التعريف ايضا حرفا واحدا لا اثنين فيبطل مذهب الخليل وساكنا لا متحركا فيبطل مذهب المبرد اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل يثبت مذهب سيبويه من بين المذاهب الثلثة المذكورة في الشرح في اداة التعريف ولا يثبت نص مذهب سيبويه مع قطع النظر عن ذلك لان الاستحسان المذكور يدل على كون دال التعريف حرفا ساكنا اي حرف ساكن كان اي لاما او غيرها لا خصوص اللام والله اعلم قوله حرف اي حرف واحد ليس كلمتين لا متحرك وهو التنوين قوله في الدال اي في صفات الدال وهي الوحدة والسكون في نفسه فلا يرد ما توهم انهم قوله ويتوافق تصريحا بما علم ضمنا قال الشارح قدس سره لتعذر الابتداء قال الفاضل ابو البقا انت تعلم ان تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لانه يندفع بالتحريك ايضا الا ان يجاب عنه بان دفعه بالتحريك ههنا لا يجوز اذ لو حرك بالكسرة لالتبس بلام الجارة ولو حرك بالفتحة لالتبس بلام الابتداء ولو حرك بالضمة لزم الثقل لان الضمة في غاية الثقل فلا بد من زيادة الهمزة لكونها من حروف الزوايد واقواها اقول وبالله التوفيق ان هذا منقوض بلام الامر ولام الاستغاثة فان الالتباس فيهما بلام الجارة ولام الابتداء موجود اللهم الا ان يجعل المجيب موجها لا مستدلا لان النقض لا يرد على المستدل كما هو قانون اهل المناظرة كذا قال مولانا حافظ دراز واسطا علم قوله مفتوحة رمز الى دفع ما يتوهم من الاعتداء بالهمزة كيف تكون همزة وصل لانها تكون مكسورة وهذه الهمزة مفتوحة وحاصل الدفع انا نسلم كسرتها في الاصل لكنها جعلت مفتوحة للخفة لانها كثيرة الاستعمال فالخفة تناسبها قوله مكسورة اي مع عدم المانع فلا يرد النقض بانصر لان كون العين مضمومة مانع من كسرة الهمزة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقديرها لان الساكن كالميت فلا اعتبار له ولم يجعل فتح العين مانعا لعدم اللزوم المذكور ولئلا يلتبس بالهمزة القطعية كذا قيل والله اعلم قال الشارح قدس سره فقد ذهب آه اي ذهب الخليل الى ان اداة التعريف كلمة أل على وزن هل همزتها في الاصل قطعية جعلت وصلية للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها آه ويقال ان الحذف مع المذكور وهو اللام الزيد مع الهمزة كما فهم من حاشية مولانا عصام الدين فهمزتها الهمزة القطعية لانه كلا حذف والله اعلم قوله وايضا لو لم يكن الخ في هذا المقام تقديره والتقدير فقد ذهب الخليل الى انها أل كبل لان الاصل في الحروف عدم التغير والتصرف وايضا لو لم يكن الكلمة حرفين الدليل الاول للظهور ومثل هذا او اتم في كلام الله تعالى وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اعتراض يرد على هذا المذهب ان اداة التعريف لو كانت أل كهل لما لم الحذف لكن لا كمذهب المبرد لان حذف الجزء لكثرة الاستعمال اخف من حذف الكل

لاجل تلك الكثرة **قوله** وفيه ان مذهبه آه وهو انه العلم يكسر لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها
قوله بضعفه ولم يكل ويجله لان العلة في شايع لا واجب يدل عليه شيوع حذفها **قوله** والعلامة
آه وتقدير الكلام هكذا لانها علامة التعريف والعلامة لا تحذف الا انه كثير الحذف في الصغرى لكونها
صلة الموصول **قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ يرد ههنا ان المناسب ان يقول وانما اختص
حرف اللام لان المصنف اختصه بالاسم لا مطلق حرف التعريف واجيب عنه بان اختصاص الاعم
بشيء من وجه يستلزم اختصاص الاخص به من ذلك الوجه كما تقرر فلا منافات **قوله** سمعت من
آه الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره من وجهين الاول انه يفهم من كلامه ان اللام مطلقة
لتعيين المعنى المستقل واللام ليس كذلك الا ترى ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به نفسه
كالمعرف بالتعريف اللفظي ليست لتعيين فضلا من ان يكون لتعيين المعنى المستقل لان اللفظ فيه حضر
في التلفظ من غير احتمال الشركة فلا حاجة الى التعيين الثاني ان المصرح في كلام الشارح ان اللام لتعيين
المعنى المستقل المدلول عليه مطابقة واللام ليس كذلك الا ترى ان الصفات يدخل عليها اللام مع
ان المعنى المستقل فيها ليس مدلولا مطابقيا لها كما لا يخفى والاعتراض بالوجه الثاني يفهم من منع تقييد
المعنى المستقل بالمطابقي في كلام الفاضل المحشي المنقول عن البعض اقول وبالله التوفيق يمكن الجواب
عن الوجه الاول بان الشارح قدس سره قال ان حرف التعريف الخ فالمفهوم من كلامه ان اللام
التي تكون للتعريف تكون موضوعة لتعيين المعنى المستقل واللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به
نفسه ليست للتعريف كما صرح به ذلك الفاضل الذي نقل الفاضل المحشي كلامه فكيف يكون كلامه
منافيا لكلام الشارح قدس سره ويمكن الثاني بان المعنى المطابقي للصفات معنى مستقل لان النسبة فيها ملحوظة
فيها اجمالا والنسبة بهذه الملاحظة لا تنافي الاستقلال قال السيد قدس سره في حاشية على المطول ان النسبة
في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الاجمال والمركب من المستقل وغيره غير اذا كانت النسبة
بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كانت بطريق الاجمال انتهى مع اذني تغير آحفظ واغتنم هذا التقرير
لعلك لا تجد في غير هذا التحرير **قوله** الذي الخ صفة المتعبر والمراد به الفعل **قوله** ان اللام
آه قال مولانا عبد الحكيم بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية
ولذا ادخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف انتهى اقول وبالله التوفيق يحتمل ان تكون
تلك الكلمة بفتح الهمزة لكونها مفعول سمعت ويكون مفعول النقل محذوفا واما معلومية الكسر
من ادخال الفاء في الخبر فليست مما لا اصل له وجها لان المكسورة ملحقة بليت ولعل عند سيبويه
في منع دخول الفاء على الخبر واما عند غيره فدخول الفاء في خبره جائز فكيف يكون قرينة في منع
دخول الفاء على ان المفتوحة كما وقع من البعض غير مثبت كما يعلم من كلام الشارح قدس سره

تائيد لكون المعنى المطابقي للصفات مستقلا ١٢ منه

فيما بعد نعم لو ثبت من الفاضل المحشي الكسر فلا وجه الا ما قاله ولا يجوز ان يتنازع السمع والقول في قوله
ان اللام الخ لانه على تقدير قراءة الكسر لا يكون مفعولا للسمع وعلى تقدير قراءة الفتح لا يكون مفعولا
للقول وشرط صحة التنازع كون الاسم معمولا لكلا الفعلين بلا تغير كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اريد به
معناه الخ المراد من المعنى المعنى الذي يصلح للتعين لا مطلقة فلا يرد النقض باللام الداخلة على العلم
كالعباس فانها لو كانت للتعين لزم تعين المعين وهو من المستحيلات **قوله** منحصرة في الجنس الخ
هنا ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه اذا كانت للتعين فكيف يكون منحصرة في الجنس
والعهد لان التعين انما يتصور على ما هو المشهور على اقسام اربعة مشهورة الجنس والاستغراق والعهد
الخارجي والعهد الذهني ويمكن ان يجاب بان اطلاق الجنس على معنى اعم من الجنس المشهور والاستغراق
والعهد الذهني ايضا ثابت فيما بينهم فيمكن ان يراد من الجنس هنا المعنى الاعم وهو الماهية سواء كانت من
حيث هي مع قطع النظر عن الافراد او من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد او من حيث تحققها في ضمن فرد غير
معين ومن العهد العهد الخارجي فيصح الحصر بلا ريب **قوله** على اللفظ الالف واللام في اللفظ عهدية
اشارة الى اللفظ الذي اريد به نفسه المفهوم مما سبق بطريق المفهوم المخالف ولا شك في قلة هذا القسم
فلا يرد ان دخول اللام لا يكون الا على اللفظ فلا معنى لقوله فانها قد تدخل على اللفظ هذا من سوانح الوقت
والله اعلم **قوله** ولا تعين فيه الخ يعني انه لا حاجة في اللفظ الى التعين لانه حاضر بالتلفظ من غير احتمال
الاشتراك فلا يرد ان نفي التعين وسلبه عن اللفظ غير صحيح لانه متعين كما لا يخفى هذا ايضا من سوانح
الوقت والله اعلم **قوله** بالتعريف اللفظي وهو تعريف مفهوم اللفظ وتبيينه بلفظ اشهر منه كقولنا
الغضنفر الاسد هذا عند من يقول بان المقصود بالتعريف اللفظي افادة التصديق بالموضوعة فان المراد
بالمعرف اللفظي عنده اللفظ فمعنى الغضنفر الاسد ان لفظ الغضنفر موضوع لمعنى الاسد واللفظ قد
حضر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فلا تعين واما عند من يقول بان المقصود منه التصوير فلا لان المراد
بالمعرف اللفظي عنده مدلوله فيجوز ان يعرف بلام الحقيقة كذا في حاشية الفاضل المدقق **قوله** هكذا
قالوا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح قدس سره ان يثبت اختصاص حرف التعريف بالاسم
لا ضعف فيه وهذا الوجه لا يخلو عن الضعف لورود الاعتراضات عليه وان كانت مدفوعة وحاصل
الدفع ان مقصود الشارح وغرضه اثبات المدعى بالطريق المنقول الذي يعتمد عليها لا تأمل كالرضي ومن بعده
وحده ولا وان كان ضعيفا لان النقل يوجب الشهرة وكثيرا ما يعتبر المشهور الضعيف اولى من القوي
الغير المشهور والله اعلم **قوله** وفيه الخ الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره بان المراد
من لفظ بقة المذكور في كلامه اما معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له او غيره
وهو دلالة اللفظ على المعنى المقصود سواء كان موضوعا له او غيره وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يوجب

قوله اشارة الى ان التعين على المشهور لا على ما اخترعه ... [illegible] ١٢ منه

لعدم دخول اللام على اللفظ الذی استعمل فی المعنی المجازی وهو خلاف المثبت فیما بینهم لانه یقال یا ایت
الاسد الرامی ولا یصح واما الثانی فلانه یوجب دخول اللام علی الفعل الذی جُرِّدَ عن الزمان والنسبة
واستعمل فی الحدث فقط علی سبیل القیاس وهذا لم یثبت ویمکن ان یجاب باختیار الشق الاول بان المتبادر
المراد المعنی المتحقق من لفظ المطابقة لعدم دخول اللام علی اللفظ الذی ارید به المعنی المجازی غیر مسلم
لانه ایضا لفظ مطابق لان الوضع المأخوذ فی تعریف المطابقة اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا والاول وان لم
یتحقق فی المعنی المجازی لکن الثانی تحقق فیه وهذا القدر یکفی ههنا والتحقیق مقام آخر وقد ثبت فی بعض الحواشی
ان بین تجرید الفعل عن النسبة واستعماله فی الحدث تناقضا لان الحدث لیس عبارة عن المعنی المطلق
بل عبارة عن الامر المنسوب الی الفاعل فیکون النسبة مأخوذة فیه اقول وبالله التوفیق ان هذه
المؤاخذة لفظیة لا تلیق بشان المحصلین لان المعترض ان یقول علی الفعل المجرد عن الحدث والنسبة
واستعماله فی الزمان والله اعلم **قوله** معناه الخ تذکیر الضمیر بناء علی تأویل المطابقة باللفظ او علی
النظر الی انه مصدر یستوی فیه المذکر والمؤنث **قوله** ولیس کذلک لانه یقال یا ایها الاسد الرامی
قوله المجرد الخ ذکر هذه التجرید علی سبیل التمثیل لانه کما یرد الاعتراض علی الفعل المذکور کذلک یرد
علی الفعل المجرد عن النسبة والحدث المستعمل فی الزمان فقط بل عن النسبة فقط وجوابه جوابه **قوله**
قیاسا انما قال قیاسا لانه لا مانع من سماع دخول اللام علی الفعل المجرد من الزمان والنسبة المستعمل فی
الحدث فقط او المجرد عن النسبة والحدث المستعمل فی الزمان فقط وان لم یسمع کما لا یخفی **قوله** اللهم الخ
ای لا مخلص من هذا الاعتراض فی وقت من الاوقات الا فی ان یقال الخ وحاصله الجواب باختیار الشق
الثانی بانا نسلم جواز دخول اللام علی الفعل المجرد عن النسبة قیاسا بالنظر الی هذه الحالة لکن نمنع هذا
الدخول علیه بالنظر الی وضعه السابق والحالة الاولی وتوجیه التعریف المشار الیه بقوله اللهم انه مما یتعقل
لان رعایة الحالة الاولی وعدم رعایة الحالة الثانیة بعیدة لکن مع هذا واقعة فی اسماء الافعال والافعال
المنسلخة عن الزمان فافهم **قوله** وضعه ای الوضع السابق والا فالوضع ثابت فی حالة التجرید ایضا
لانه مجاز والوضع النوعی فیه موجود کما تقرر **قوله** او یقال الخ عطف علی قوله ان یقال فیکون جوابا
ثالثا وحاصله ان فرض تجرید الفعل عن النسبة فرض عقلی محض غیر صحیح فی الاستعمال ومادة النقض یجب
ان تکون متحققة کذا قال مولانا عبد الحکیم **قال** الشارح قدس سره وهذه الخاصة لما بین الشارح سابقا
ان الخاصة علی قسمین شاملة وغیر شاملة اراد ان یبین حال اللام بل کل الخواص المذکورة فی المتن دفعا
لتوهم اندراجها فیما لیست مندرجة تحته **قال** الشارح قدس سره فان حرف التعریف الخ یرد
ههنا ان حرف النداء او مدخوله حرف التعریف کما هو الظاهر مع انه یدخل علی الضمیر المنفصل کما فی یا انت
وعلی اسم الاشارة کما فی یا هذا الرجل وعلی الموصول کما فی من اجلک یا التی فکیف یصح قول الشارح

ولهذا استعیر مستقل … کما لا یخفی علیه … مطابق … بعضا المعنی المجازی … منه … ما قاله … فاقول … منه … الناقص … ولعله الامر … ما نقل … قول الفاضل … لیس علیه … عن النسبة … قال تجرید الفعل من النسبة … فقط منه

فان حرف الخ ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من حرف التعريف ههنا اللام بقرينة المقام او يقال ان
حرف الندا ليس من جملة حرف التعريف مطلقا بل اذا قصد به التعريف كما تقرر والمراد من حرف
التعريف ههنا ما هو للتعريف مطلقا وقيل في الاعتراض ان اللام تدخل على الموصولات مثل الذي
والتي فانهما في الاصل لذي ولتي الا ان يقال ان هذا ليس بمتفق عليه بل مما ذهب اليه البعض قال الشيخ
قدس سره وكذا العلم معنى مثل اللام في انها غير شاملة الخواص الباقية لا في انها لا تتحقق في الضمائر
وامثالها فلا يرد ما يرد فافهم وقيل ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم لو اريد صلاحية الاسناد
وفيه ان بعض الاسماء لا يصلح للاسناد اليه وان كان الاسناد بالقوة كاسماء الافعال والساير بمعنى
الباقي والاضافة بمعنى اللام فلا يرد ما يتوهم من ان الساير بمعنى الجميع والاضافة بمعنى من فيلزم تشبيه الشيء
بنفسه وبطلان لفظ الخمس الاول بالنظر الى التوهم الاول والثاني بالنظر الى الثاني فافهم ولا تسرع
بالرد والقبول **قوله** اعلم الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اكثر ما ذكر في المتن من الخواص ليس بصحيح
لان الخاصة ما يوجد في ذي الخاصة ولا يوجد في غيرها واكثر المذكورات موجودة في غير الاسم اما
الاسناد اليه فكما في الجسق في قولهم الجسق مهمل واما الجر والتنوين فكما في الجسق في قولهم حكمنا بجسقٍ
بانه مهمل وحاصل الدفع ان الخاصة كما انها منقسمة الى الشاملة وغيرها كذلك منقسمة الى الحقيقية
والاضافية والمذكورات خواص اضافية للاسم بمعنى انها لا توجد في غير الاسم الذي اريد به معناه فلم
غير الاسم الذي لم يرد به معناه سواء لم يكن له معنى كالمهمل او كان لكن لم يرد منه بل اريد به نفس اللفظ
فوجودها فيه غير مضر وبالجملة ان وجدان الخاصة في غير ذي الخاصة مضر للخاصة الحقيقية لا الخاصة
الاضافية والمراد ههنا هذا الا ذاك **قوله** ثم آه تقرير وتصديق لما سبق وما بعده جملة مستانفة
وقعت جوابا لسوال مقدر وهو ان تلك الخواص اذا كانت موجودة في غير الاسم فمن اي جهة
تعد من الخواص **قوله** ولذلك طرد آه الظاهر ان ضمير طرد راجع الى الشارح والا المراد ان يقال
كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم والانعكاس ان يقول كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم
يرد ههنا ان دعوى الاطراد مبني على عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية ودعوى الانعكاس مبني على عدم
كونها خواص شاملة فالمناسب الفاضل المحشي ان يقول ولذلك طرد الانعكاس من غير زيادة الاطراد
لان عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية غير مذكور في كلام الشارح فكيف يشير الفاضل المحشي
بذلك الواقع في كلامه اليه ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان ضمير طرد راجع الى الشارح بل الضمير
راجع الى الفاضل المحشي بجعله نفسه غايبا للاحتراز عن نسبة الفعل الى نفسه صراحة لانه الموجب
للتعجب وان انتلي بالك انه على هذا يلزم عدم التعرض للانعكاس لان طرده مبني على عدم كون تلك
الخواص خواص شاملة وهذا غير مذكور في كلام الفاضل المحشي بل مذكور في كلام الشارح

فالاولى ان يقول ولذلك طوى الاطراد من غير زيادة الانعكاس فاعترض له بان الفاضل المحشي جعل
كلام الشارح كلامه بناء على الامتزاج الذي هو من العادات فلذلك ذكر الاطراد والانعكاس
كليهما وان قيل ان المناسب على هذا ان يقول ولذينك بالتثنية لان المشار اليه امران لا امر واحد
قلنا ان الفاضل المحشي أوّل ذينك الامرين بالمذكور ويحتمل ان يكون كلمة طوى على صيغة المجهول فاندفع
فانه من سيائم الوقت واسلم **قوله** ثم اعلم الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان خواص الاسم كثيرة
فما السر في اختيار المصنف هذه الخواص الخمس وترك ما بقي منها وحاصل الدفع ان ذكر هذه الخواص
مشتمل على فائدة ليست في غيرها وهي تضمن كل واحد الخواص الاخر الكثيرة كما سيعلم لك فيكون ذكرها
اولى لان القليل الكثير الفوائد اولى من الكثير القليل الفوائد كما لا يخفى **قوله** لان كلا منها الخ في العبارة
حذف مضاف في مواضع والتقدير لان اختصاص كل منها متضمن لاختصاص خواص كثيرة فان اختصاص
اللام متضمن لاختصاص انواع التعريف وهكذا الحال فيما بعد ووجه تضمن اختصاص اللام لاختصاص
انواع التعريف ان اختصاص اللام لا يتم الا باختصاص معناه كما لا يخفى وهو التعريف واختصاصه
مستلزم لاختصاص انواعه من تعريف العلم وتعريف الاضافة وتعريف النداء وتعريف الميم
في لغة وتعريف اللام وتعريف المبهم لانه لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف يرد ههنا ان اختصاص
اللام كما هو متضمن لاختصاص انواعه المذكورة كذلك متضمن لاختصاص اصنافه من لام الجنس
والاستغراق والعهد الخارجي فالمناسب للفاضل المحشي ان يقول لانواع التعريف واصنافه
ويمكن ان يجاب عنه بان الالف واللام في قوله دخول اللام للجنس المندرج فيه جميع اصناف اللام
المذكورة وليست اشارة الى صنف معين لعدم القرينة عليه فيكون قول المصنف دخول اللام
متضمنا لجميع اصنافه بطريق العبارة فيكون زيادة قوله واصنافه مستدركة بل يكون مخلا واسلم
قوله والجر الخ عطف على اللام وفي ان اختصاص الجر متضمن لاختصاص حروف الجر لان الجر اثر
حرف الجر فلو اختص الجر بالاسم ولم يختص حرف الجر به لزم وجود الاثر بدون المؤثر وهو من
المستبعدات يرد ههنا ان اختصاص الجر كما هو متضمن لاختصاص حروف الجر بالوجه المذكور كذلك
اختصاص حروف الجر متضمن لاختصاص الجر بالوجه المذكور بعينه لانه لا مؤثر في الجر سوى حرف الجر
فكيف يكون هذا التضمن وجه اختيار ذكر الجر على ما عداه من الخواص واجيب عنه بانا لا نسلم انحصار
مؤثر الجر في حرف الجر كما يعلم من عبارة الشارح قدس سره واما الاضافة اللفظية فلا يكون اختصاص
حروف الجر متضمنا لاختصاص الجر لذلك الوجه بعينه اقول وبالله التوفيق انا سلمنا انحصار مؤثر
الجر في حرف الجر وتضمن الثاني لاختصاص الاول لكن نقول اختصاص الجر اولى بالذكر لانه يكون
متضمنا لخواص كثيرة وهي حروف الجر بخلاف اختصاص حروف الجر لانه يكون متضمنا لاختصاص

اى كليهما احتيج اليه من قوله الجر والتنوين والاضافة والاسناد ١٢ منه

حتى لو اشير الى صنف معين لا يكون متضمنا لاختصاص جميع الاصناف فيكون في عبارة الفاضل المحشي تصحيح بترك في اختصاص اصنافه ١٢ منه

خاصة ولعدة دهى الجر والله اعلم قوله اصنافه الخ المراد باصناف التنوين ليست جميعها لان تنوين الترنم من اصناف التنوين وهى ليست بمختصة بالاسم بل تجئ فيه وفيما عداه كما لا يخفى فلا بد ثمها من حذف ولعل المراد باصناف التنوين تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة والمراد بمعانيها التمكن والتنكير والعوضية والمقابلة ويخطر بالبال ان الالف واللام فى قوله التنوين للجنس المندرج تحته جميع اصنافه سوى الترنم كاللام فى قوله الالام كما سبق وليست اللام فى قوله التنوين اشارة الى صنف معين لعدم القرينة عليه كما لا يخفى فيكون التنوين باصنافه مذكورا بطريق العبارة فلا حاجة الى قول الفاضل المحشى لاختصاص اصنافه الا ان يقال ان المراد باصناف التنوين ليست نفسها بل معانيها كما يدل على هذا زيادة الفاضل المحشى قوله ومعانيها والفرق بين الاصناف والمعانى قد سبق ويمكن ان يجاب بان المقصود من ذكر اختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافه بيان وجه اختياره على ما سواه من الخواص المتروكة مما ليس تحته اصناف كحرف تاء التانيث المتحركة لا بيان وجه اختياره على اصنافه حتى يقال ان جميعها مذكورة بطريق العبارة فكيف يصح ذلك الاختيار لكن فيه بحث وهو ان مثل هذا الكلام يجرى فيما سبق فالمناسب للفاضل المحشى زيادة قوله لاصنافه هناك ايضا لا الاكتفاء بقوله لانواع التعريف الا ان يقال ان هذه نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تسرع بالرد والتهور لان هذا التسرع حين احترات قلبه بنار البعد والهجران عن الاولاد والاقارب والافتراق فلعله لا يخلو عن الخطاء والذلل والله اعلم قوله كونه موصوفا قال مولانا عبد الحكيم فان الموصول ذا الحال فى الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول مسند اليه للفعل المبنى للمفعول والتميز عن النسبة منقول عن الفاعل او المفعول فلا يصلح لشئ منها الا ما يصلح ان يكون مسندا اليه انتهى قوله وايضا الخ دفع آخر للتوهم المدفوع بقوله اعلم آه وبيانه ظاهر ولا نطيل الكلام بذكر المزايا الكثيرة المبينة فى علم المعانى لتلك الخواص لئلا يورث التشويش وان شئت الاطلاع عليها فارجع الى متن التلخيص المصنف فى ذلك العلم قوله اراد بالجر الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان تقدير الشارح قدس سره بدخول لاجل صحة كون الجر معطوفا على اللام مستغنى عنه لان الجر جاء مصدرا مجهولا ايضا فيكون المعنى على هذا كون الشئ مجرورا ولا شك فى صحة حمل العبارة ومن خواص الاسم كونه مجرورا وآما الكلام فى ان الحكم بكون الاسم مجرورا من خواص الاسم لا لما يلحقه فينبغى بيانه في قوله الاسناد اليه بادنى تغير فانتظره وحاصل الدفع انا نسلم ان الجر جاء مصدرا مجهولا ايضا لكن ارادة الحركة والحرف منه اظهر فلاجل هذا الظهور اراد الشارح قدس سره منه الجر الحركة والحرف فقدر لفظ الدخول لان المتبادر من الحكم باختصاص شئ الى شئ ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بنفسهما المرادين من الجر والله اعلم قوله حرف الجر

اى فى قوله فان الاعلام آه بان يقال ان الالف واللام فى قوله ومنها التنوين كان للجنس المندرج فيه جميع اصنافه فكان المقصود من ذكر اختصاص الاسم يتضمن اختصاص اصنافه بيان وجه اختياره علىٰ ما سواه من الخواص المتروكة مما ليس تحته اصناف لا بيان وجه اختياره على اصنافه ١٢ منه

اليه اى نسبة شيء الى ما وجد الجر فيه وليس المراد من الاضافة الاضافة النحوية فافهم **قوله** لفظا او محله خلاصة الكلام ان عبارة المصنف والجر اما مجرور او مرفوع اما جره فليس الا من وجه واحد وهو عطف على لفظ اللام واما رفعه فمن وجهين احدهما العطف على محل اللام وهو الفاعلية للدخول وثانيهما العطف على دخول اللام **قوله** وقس عليه يعني ان التنوين جاء على معنيين ايضا احدهما نون ساكنة يتبع حركة آخر الكلمة وثانيهما كون الشيء منونا وعلى الاول يكون عطفا على اللام لفظا او محلا تحت الدخول لان نفس النون لا تصح ان تعد من الخواص لما سبق وعلى الثاني يكون عطفا على دخول اللام لكن المعنى الاول اظهر فلذا حمل الشارح عليه وزاد قيد الدخول والله اعلم **قوله** وانما قدم آه دفع ما يتوهم من ان بين اللام والتنوين تقابلا واحد المتقابلين يكون اقرب خطورا بالبال مع المقابل الآخر فالانسب للمصنف ان يقدم التنوين على الجر ويورد بعد اللام ووجه التقابل بين التنوين واللام اما كون اللام علامة للتعريف وكون التنوين علامة للتنكير واما عدم اجتماعهما في كلمة واحدة واما كون الصدر محل اللام والآخر محل التنوين وحاصل الدفع ان التنوين والجر اذا وجدا في الكلمة يكون التنوين مؤخرا عن الجر كما لا يخفى ومناسبة الوضع بالطبع يصير من المهمات فيما بينهم فلاجل تحصيل هذه المناسبة قدم الجر على التنوين اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي لو قدم بيان وجه تقديم اللام وآخر وجه تقديم غيرها لكان احسن واوفق فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ولتضمنه خواص كثيرة يخطر بالبال انه يعلم من عبارة الفاضل المحشي للذكي سلمها ان تضمن الاضافة لخواص كثيرة وتضمن الاسناد اليه لخواص قليلة لانه بين فيهما ان الخواص التي يتضمن لها الاضافة خمسة والتي يتضمن لها الاسناد اليه اربعة فكيف يصح ما قاله ولعل لكلامه وجها وان لم احصله الآن والله اعلم بما في صدور عباده **قال** الشارح قدس وانما اختص دخول الجر اى الجر باعتبار الدخول لئلا يرد ما يرد على قول المصنف دخول اللام وقد مر منا فتذكر وهكذا الحال في قوله دخول حرف الجر والله اعلم **قوله** اى حرف آه اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافة الحرف الى الجر لا تصح لان الحرف المضاف اما ان يكون من جملة حروف المباني او من جملة حروف المعاني والاول لا يصح لان الجر ليس غرض حرف من حروف المباني حتى يضاف اليه والثاني ايضا لا يصح لان الجر ليس معنى حرف من حروف المعاني حتى يضاف اليه وحاصل الدفع ان اضافة الحرف الى الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ان كان المراد من الجر المعنى الاسمي الذي هو الحركة او الحرف او من قبيل اضافة المؤثر الى تأثيره ان كان المراد منه المعنى المصدري وهو الافضاء ولا يخفى ما بين الاثر والتأثير من الفرق والله اعلم **قوله** ويعضد الاول اى يقويه لعل وجه تقويته قولهم حرف الجزم للاحتمال الاول في قولهم حرف الجر اشتهار لفظ الجزم في المعنى الاسمي وعدم

اشتمارہ فی المعنی المصدری واللہ اعلم واما بینہ الفاضل المدقق فی وجہ تقریبہ من القول
باحتمال الاول فی فتوتہ بہ حرف الجر فلا یخلو عن خدشۃ لان الجزم لو کان بمعنی الاسکان کما ہو
من معانیہ کما قال فی المنتخب جزم بالفتح بریدن وعلجزو ببریدن شدن وساکن کردن حرف را وحینئذ
اضافۃ الحروف الی الجزم من قبیل اضافۃ المؤثر الی التاثیر لم یرد علیہ شیئ کما لا یخفی **قال** الشارح
قدس سرہ فالجار ای اعلم ان المجرور فی ہم ما یدل الی حرف الجر وقولہ لفظا وتقدیرا قید النفی
ولا یجوز ان یکون قید المجرور لانہ لا ینحصر فی اللفظی والتقدیری اذ قد یکون المجرور مجرورا محلیا **قال**
الشارح قدس سرہ کما فی الاضافۃ آورد التمثیل بالاضافۃ المعنویۃ دون اللفظیۃ ودون کلیہما
لان تقدیر حرف الجر فی الاضافۃ المعنویۃ متفق علیہ بخلاف اللفظیۃ علی ما لا یخفی والتمثیل
بالمتفق اولی **قال** الشارح قدس سرہ ودخول حرف الجر آہ لما کان ظاہر عبارۃ الشارح غیر
مفید للمدعی علی قانون الاستدلال لانہ لو جعل قولہ لانہ اثر حرف الجر صغری وقولہ ودخول
حرف الجر کبری لکان منتجا الی ان الجر اثر مختص بالاسم وقد مر کون ہذا الامر مدعی ظاہر فاقول بتوفیق
اللہ تعالی فی تقریر کلام الشارح ان قولہ لانہ اثر حرف الجر صغری القیاس وکبراہ محذوف وتقدیرہ الکلام
لان الجر اثر حرف الجر وکلما ہو اثر حرف الجر یکون مختصا بالاسم فینتج الی ان الجر یکون مختصا بالاسم اما
الصغری فظاہرۃ واما الکبری فلان اثر حرف الجر لو لم یکن مختصا بالاسم لوجد الاثر بدون المؤثر
واللازم محال فالملزوم مثلہ ولما کان یرد علی الملازمۃ المذکورۃ فی القیاس الاستثنائی انہ لا یلزم
من عدم اختصاص اثر حرف الجر بالاسم وجود الاثر بدون المؤثر لانہ یجوز ان لا یکون المؤثر الذی
ہو حرف الجر مختصا بالاسم فاشار الشارح قدس الی دفعہ بقولہ ودخول حرف الجر مختص الخ
ہذا القول منہ قدس سرہ اشارۃ الی اثبات الملازمۃ المذکورۃ فی دلیل کبری المطویۃ ہہنا ختلنا
غایۃ وسعی فی تصحیح کلام الشارح علی قانون الاستدلال واللہ اعلم بحقیقۃ الحال یرد علی القول المذ
لکن وجود الاثر آہ ان المراد من معیۃ الاثر مع المؤثر اما المعیۃ الزمانیۃ او المعیۃ المکانیۃ لا سبیل
الی الثانی لان الشمس المؤثر فی الضیاء موجودۃ فی السماء والضیاء الذی ہو اثرہا یوجد فی الارض
ولا سبیل الی الاول لانہ لا ینافی وجود الجر فی الفعل والحرف کما لا یخفی والجواب ان المعتبر ہو الاول
لکن حرف الجر مؤثر ضعیف لا یؤثر مع اختلاف المکان بینہ وبین اثرہ بخلاف الشمس واللہ اعلم
قال الشارح قدس سرہ واما الاضافۃ الخ دفع ما یرد من ان الضمیر فی قولہ لانہ اثر الخ اما ان یکون
راجعا الی الجر المطلق او الی الجر الذی فیما سوی الاضافۃ اللفظیۃ فان کان الاول فلا نسلم ان الجر
المطلق ہو اثر حرف الجر لانہ موجود فی الاضافۃ اللفظیۃ وحرف الجر لیس بموجود فیہ لا لفظا ولا
تقدیرا وان کان الثانی فلا یطابق الدلیل المدعی لان المدعی اختصاص الجر المطلق والدلیل یفید

بقولہ علی ان تکون الاوسط جمیع الجر اثرہ یلزم خبثہ فی الانتاج وا لاوسط لعدم تکرار الاوسط کما ہو المعلوم للشارح ومعنی قولنا لان اثر حرف الجر لو لم یکن ای الخ ۱۲ منہ

ای لا یتعقل ان یعمل حرف الجر علی اسم فی زمان ووجد اثرہ فی الاخر کا فی الفعل او الحرف ۱۲ منہ

اختصاص الجر الخاص وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الجر الخاص الذى هو فيما سوى الاضافة اللفظية والدليل المذكور ليس دليلا لكل المدعى بل لجزئه وجزءه الآخر اعنى الجر الذى ليس اثر حرف الجر يثبت اختصاصه من دليل آخر وحاصل هذا ان ذلك الجر مختص بالاضافة اللفظية والاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية المختصة بالاسم ومخالفة الفرع من الاصل بان لا يختص بالاسم بل يختص بمقام اويعم من المحالات يرد ههنا ان اللام مقدرة فى الاضافة اللفظية ايضا عند المصنف كما يعلم من كلامه فى المجرورات فلا حاجة الى هذا الجواب لان الجر المطلق اثر حرف الجر على مذهبه ويمكن ان يجاب عنه بان هذا الجواب على تقدير التنزل والتسليم لا مطلقا يرد ههنا ان كلمة اما للتفصيل كما هو المتقرر والتفصيل يقتضى التعدد كما هو الظاهر فاللازم على الشارح ان يذكر كلمة اما هذه مدبلة اخرى ليحصل التعدد اجيب بانا نسلم اقتضاء كلمة اما التعدد لكن اعم من ان يكون ظاهرا اومقدرا فالاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود لان تقدير عبارة الشارح هكذا ومن خواص الاسم دخول الجر مطلقا اما الجر فيما سوى الاضافة اللفظية فلانه اثر الخ واما الجر الذى فى الاضافة اللفظية فلانها الخ هذا ما لخص من الحواشى والله اعلم **قوله** اى اما الجر الخ دفع ما يتوهم من ان كلمة اما التفصيل ما اجمله المتكلم واجمال الاضافة كما يعلم من كلام الشارح واما الاضافة الخ غير ثابت لا من المصنف ولا من الشارح كما لا يخفى فكيف يصح قوله واما الاضافة الخ وحاصل الدفع ان عبارة الشارح غير محمولة على ظاهرها بل فيه تقدير اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة الخ واجمال الجر ثابت بقوله ومنها دخول الجر **قوله** كما فى الاضافة يرد ههنا ان الظاهر من الكاف التمثيل والظاهر منه عدم انحصار الممثل فيه والامر ههنا ليس كذلك لان الجر الذى ليس اثر حرف الجر مختص بالاضافة اللفظية اجيب عنه بان هذا من قبيل قوله تعالى واذكروا الله كما هداكم اى على ما هداكم كذا قال عمى واستاذى نور الله مرقده والله اعلم **قوله** او لانه لا يكون الخ علة اخرى لاختصاص الجر الذى ليس اثر حرف الجر بالاسم وحاصله ان هذا القسم من الجر لا يكون الا فى الفاعل او المفعول والحرف والفعل ليسا بصالحين لكليهما اما عدم كونهما صالحين للفاعل لانه مسند اليه للفعل ولا شئ منهما يسند اليه كما هو الظاهر واما عدم كونهما صالحين للمفعول لانه يصح ان يسند اليه كما اذا نقل الفعل المعلوم بالمجهول ولا شئ منهما بصالح للمسند اليه كما لا يخفى والله اعلم **قوله** بيان للمخالفة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح قدس سره بل يختص غير صحيح لان الظاهر منه ان هذا بيان لعدم المخالفة وهذا العدم لا يثبت منه كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان **قوله** متصورة اشارة الى ان كلمة او فى قول الشارح او يزيد عليه لانفصال

الحقيقي **قوله** بتفسير لما في قوله بما يخالف **قوله** مقابل دفع ما يتوهم من ان تفسير الشارح قدس سره لقوله ما يخالف بقوله اعني الفعل وجعل قوله ان يزيد عليه الخ مقابلا لقوله بان يختص آه كلاهما باطلان لان الفرع لو اختص بشيء اعم من الاسم والفعل فانما يصدق عليه انه مختص بما يخالف ما يختص به الاصل لان بين العام والخاص مخالفة من وجه وحاصل الدفع ان المراد من المخالفة في قول الشارح المقابلة وهي منتفية بين العام والخاص على ما لا يخفى فلا يصدق على الصورة المفروضة انه مختص بما يخالفه اي بما يقابل ما يختص به الاصل والله اعلم **قوله** الاسم بيان ما في قوله ما يختص به والواو في قوله وهو الذي آه للتعليل اي لتعليل تفسير ما في ما يختص به بالاسم **قوله** الاضافة المعنوية اشار به الى ان المراد بالاصل المذكور في الشرح الاضافة المعنوية **قوله** ذلك القسم اشارة الى ان قوله اعني الفعل تفسير لكلمة ما في ما يخالف الخ **قوله** لعدم استقلال الخ قد مر وجه كون معنى الفعل مستقلا ومعنى الحرف غير مستقل في تعريف الاسم فتذكر فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** على الاصل اشار بهذا الى ان الضمير المستتر في يزيد راجع الى الفرع والضمير المجرور في عليه راجع الى الاصل الذي هو الاضافة المعنوية **قوله** بان يدخله والفعل يرد ههنا ان الدخول هو الذكر في الاول او الطرق بالآخر وكلاهما غير متصوران ههنا اي في الاضافة اللفظية الذي هو الفرع لكونه امرا مصدريا انتزاعيا فكيف يصح قوله بان يدخله لان الضمير المستتر راجع الى الفرع الذي هو الاضافة اللفظية ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من دخول الفرع دخول ما هو فيه اعني الجر لا نفسه والدخول يتصور في الجر على ما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره باقسامه اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد من التنوين اما ان يكون التنوين بجميع اقسامه او التنوين ببعض اقسامه وكلا الشقين باطلان اما الاول فلان من جملتها تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم كما هو الظاهر واما الثاني فلانه لا قرينة على تعين ذلك البعض وحاصل الدفع انا نختار الشق الثاني اعني ان المراد من التنوين بعض اقسامه وهو ما سوى تنوين الترنم والقرينة موجودة وهي ذكر تنوين الترنم في آخر الكتاب على وجه يظهر منه وجه عدم اختصاص هذا التنوين بالاسم وجعل اللاحق قرينة على السابق مما قد يفعل فيما بينهم ولا يخفى ما في عبارة الشارح رحمه الله في قوله وسيجيء الخ من الرمز الى هذه القرينة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تعريفه وهو نون ساكنة يتبع آخر الكلمة **قوله**

[illegible] ١٢ منه

وبيان اقسامه وهي تنوين الترنم وتنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين التنكير **قال** الشارح قدس سره يظهر من الاظهار ويحتمل ان يكون من الظهور لكن العائد على هذا يكون محذوفا وهو منه **قال** الشارح قدس سره وجهة اختصاص وهي ان تنوين التمكن دال على كون الاسم منصرفا وتنوين العوض عبارة عما لحق آخر الاسم عوضا عن المضاف اليه وتنوين التنكير يفرق بين المعرفة والنكرة وتنوين المقابلة عبارة عما يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يخفى على من له ادنى بصيرة عدم وجود اشكل من هذه الامور المذكورة في غير الاسم **قال** الشارح قدس سره وجهة عدم الخ وهي ان تنوين الترنم عبارة عما لحق آخر المصاريع وآخر الابيات اعم من ان يكون هذا الآخر اسما او غيره **قال** الشارح قدس سره بالرفع دفع ما يتوهم من ان قول المصنف الاسناد اليه اما يكون بالجر للعطف على لفظ اللام او بالرفع للعطف على محله وكل منهما لا يصح لانه على كلا التقديرين يكون ذلك القول اعني الاسناد اليه مما اضيف اي نسب اليه الدخول واضافة الدخول الى الاسناد اليه لا يصح لان الدخول عبارة عن التحكك في الاول او الفرق بالآخر وانتفاء كليهما في الاسناد اليه ظاهر وحاصل الدفع ان ذلك القول بالرفع لكنه معطوف على الدخول لا على محل اللام حتى يكون مما نسب اليه الدخول **قال** الشارح قدس سره لان الخ قيل ان غير المتبادر من الدخول كون الشيء موجودا في شيء آخر قطع النظر عن التحكك الاول والفرق في الآخر واذا حمل عليه فجاز عطف الاسناد اليه على محل الدخول وهو اللام تامل لكن اقتال مولاي عصمت الله **قال** الشارح قدس سره في الاسناد وفي بعض النسخ الاسناد اليه وهذا اولى لان من انتفاء التحكك في الاول والفرق بالآخر في الاسناد الذي هو نسبة بين الطرفين لا يلزم انتفاءهما في الاسناد اليه الذي هو في احد الطرفين والمدعى هو هذا دون ذلك اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاسناد الواقع في بعض النسخ الاسناد الذي هو في المتن وهو متقيد بقيد اليه لا مطلق فمآل كلتا النسختين واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكذا في الاضافة يعني مثل عطف الاسناد اليه العطف في الاضافة يعني ان قول المصنف الاضافة معطوف على الدخول لا على محل مجرور له **قال** الشارح قدس سره والمراد به كون الخ اشارة الى دفع ما يرد في هذا المقام من ان الضمير في اليه راجع الى الاسم لان ان الكلام مسوق لذكر خواصه فمعنى قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ومن خواص الاسم الاسناد

الى الاسم وهذا ان حمل وترك على الظاهر فهو باطل لان الاسناد الى الاسم يوجد فى الفعل بل يكون فيه دايما وان كان المراد منه كون الاسم مسند اليه بناء على ان هذا من لوازم الاسناد الى الاسم كما لا يخفى لخلا الحكم بمن خواص الاسم على الاشارة اليه بهذا المعنى عن الفايدة لان ذلك فى غاية الظهور كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الاسم والمراد من الاسناد الى الاسم كون الاسم مسند اليه ولا يلزم خلو ذلك الحكم عن الفايدة لانه كثيرا ما يذكر شيء بخصوصه ويراد الحكم على نوعه والاعم منه كما يقال زيد ملزوم للضاحك بالذات لانه ذكر زيد وهو امر خاص واريد منه الامر الاعم منه وهو الانسان لانه الملزوم بالذات للضاحك كما لا يخفى فلم لا يجوز ان يذكر ههنا كون الاسم مسند اليه ويراد منه كون الشيء الذى اضيف اليه الكون ليس الا الاسم فى نفس الامر كما لا يخفى وجهه فكما يخلو ذلك الحكم عن الفايدة بذكر الاسم كذلك يخلو بارادة الشيء من الاسم لاتحاد المآل فى نفس الامر فاز له بان الشيء قد يكون له اعتبار ان يكون الحكم بشيء عليه باعتبار مفيد او باعتبار آخر لغوا كما ترى فى الانسان لانه اذا اخذ من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بالحيوانية مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان يكون ذلك الحكم عليه لغوا فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل بل منه وقد اجيب عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان الضمير راجع الى الاسم بل الى الشيء فلا يخلو ذلك الحكم عن الفايدة وفيه ان هذا بعيد لعدم ذكر الشيء فى الكلام ومخالف لما سيق اليه الكلام كما هو الظاهر ومما ذكر ظهر ان ما كتب فى بعض الحواشى المتعلقة بهذا الكلام من ان حاصل جواب الشارح ان الضمير راجع الى الشيء لا يخلو عن شيء والله اعلم بكل شيء واليه مرجع كل شيء **قوله** كما يقتضيه متعلق بالمنفى لا بالنفى كما لا يخفى **قوله** سياق الكلام فان الكلام مسوق لبيان خواص الاسم **قوله** والا اى وان لم يرد كون الشيء مسند اليه **قوله** لخلا الحكم ان اريد من الاسناد كون الاسم مسند اليه من قبيل ذكر احد المتلازمين وارادة الآخر منه كما لا يخفى او بطل ان ترك على الظاهر وهو الاسناد الى الاسم كما سبق ولعل وجه ترك الفاضل المحشى شق البطلان عدم سبق الذهن اليه لظهور بطلانه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وتوجيه ذلك دفع ما يتوهم من ان الضمير اذا رجع الى الاسم فيكون معنى عبارة المصنف كون الاسم مسند اليه فباى طريق اريد منه كون الشيء مسند اليه وحاصل الدفع ان لهذه الارادة طريقا شايعا بينهم الاول انه كثيرا ما يذكر الخاص لاجل الحكم عليه

وعنوان كون الشيء مسند اليه يتحقق الا فى الاسم ۱۲ منه

بشئ ويراد الحكم على ما هو اعم منه كما فى المثال المذكور والثانى انه كثيرا ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاف قبل الاضافة والنسبة ثم يعتبر الاضافة والنسبة اعلم ان الحكم ههنا قول المصنف ومن خواصه المضاف قوله الاسناد والمضاف اليه ضمير الاسم واذا اعتبر تعلق هذا الحكم بذلك المضاف قبل اضافته يفيد قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ان من خواص الاسم الاسناد الى الشئ لان الاسناد اذا لم يقيد بقيد الى الاسم يكون مقيدا بقيد الى الشئ لانه لا بد له من الصلة وغيره غير سالم فواحد من هذين الطريقين يراد من قول المصنف الاسناد الى الاسم يعنى كون الاسم مسندا اليه كون الشئ مسندا اليه اسما علم **قوله** ومطلقه الذى هو الشئ او اللفظ الموضوع لمعنى **قوله** وفايدة الخ دفع ما يرد من انه لم يقل المصنف ومن خواصه كون الشئ مسندا اليه فيخلو عن تكلف ارادة كون الاسم مسندا اليه من الاسم اليه عن تكلف ارادة كون الشئ مسندا اليه من كون الاسم مسندا اليه والدفع غنى عن البيان **قوله** وان لا تعرض آه عطف على قوله انه اخصر فيكون هذا دفعا آخر للايراد المذكور فى الحاشية السابقة بلا فصل والمراد من التعرض المنفى التعرض الصريحى والله اعلم **قوله** وهو الشئ او اللفظ الموضوع لمعنى **قوله** او ان الحكم الخ عطف على قوله ان الخاص فيكون اشارة الى التوجيه الآخر **قوله** كما يقال الخ اعلم ان الباحث عليهم فى القول بتقدير الحكم المتعلق بالمضاف على الاضافة فى المثل المشهور انه لو ترك على حاله للزم الدور فيه لان معرفة لحية الرجل متاخرة عن معرفة الرجل ضرورة تاخر معرفة المضاف من حيث انه مضاف عن معرفة المضاف اليه فلو كانت اللحية علامة للرجل لكانت معرفتها متقدمة على معرفته لان علامة الشئ تعرف اولا ثم ذلك الشئ فيلزم تقدم معرفة الرجل على نفسه وهل هذا الا الدور واذا قطع النظر عن اضافة اللحية الى الرجل لم يكن معرفتها متاخرة عن معرفته والله اعلم **قوله** ان معناه الخ رأيت فى بعض الحواشى معترضا صاحبه على الفاضل المحشى ان المثل المشهور من قبيل قولهم على التمرة مثلها زبدا فى ان فى جانب المبتداء الذى هو قوله لحيته ضميرا الى متعلق الخبر الذى هو الرجل فعلى هذا المناسب للفاضل المحشى ان يقول ان لحية الرجل علامة وتلك العلامة علامة الرجل كما لا يخفى على المتامل اقول وبالله التوفيق ان المناسب على ذلك التقدير بعينه ما قال الفاضل المحشى لان التجريد عن الاضافة يكون فى جانب المبتداء نعم لو كان علامة الرجل مبتداء ولحية خبرا لكان المناسب ما فى وان اختلج فى قلبك انه كيف يصح كون لحيته مبتداء وعلامة الرجل خبرا له مع ان من المتقرر ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين يجب تقدم المبتداء على الخبر فازله بان المبتداء ههنا نكرة لان لحاظ الاضافة بعد الحكم نعم لو قال الفاضل المحشى ان معناه علامة الرجل لحيته لكان احسن **قوله** وبالجملة الباء زائدة واللام عوض عن المضاف اليه وقوله يجب بعد فان كان

اعم ويراد يحكم ومر المضاف عليه بالذات ١٢ منه

لما كان ضميرا اليه راجعا الى الاسم كان الاسناد اليه بمنزلة الاسناد الى الاسم فيكون هذا قول المصنف فلا يرد ما يرد فافهم ١٢ منه

لان معرفة الرجل متقدمة على معرفة اللحية بحكم التقدم الاول ومعرفتها متقدمة على معرفة الرجل بحكم التقدمة الثانية و التقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ على ما تقرر ١٢ منه

اى ان قوله اللحية مبتداء وعلامة الرجل خبره قدم عليه تقديما واجبا ١٢ منه

اى على تقدير كون اللحية مبتداء وعلامة الرجل خبره ١٢ منه

فی تسمع بالمعیدی الخ والتقدیر و محصل الکلام انہ الخ **قوله** قبل النظر کما فی الوجه الثانی **قوله**
او بعده کما فی الوجه الاول **قوله** المذکور آه اعلم ان ههنا نسختین احدیهما ذکور و ثانیتهما مذکور اما
الاولی فظاهرة واما الثانیة ففیه صحیحه بظاهرها لان الذکر لا یکون فی الطبایع الا ان یکون مشتقا
من الذکر بضم الذال لا من الذکر بالکسر علی ما لا یخفی و توصیف الشیٔ لدفع الاضمار قبل الذکر
علی تقدیر رجوع الضمیر الی الشیٔ **قوله** بعید لانه مخالف للسوق واما ما قال نور الحق فی وجه
البعد لعدم ذکره فی الکلام فغیر سدید لان الذکر فیه لیس بشرط للارجاع کما لا یخفی
قال الشارح قدس سره وانما اختص الخ یرد ههنا ان کون الشیٔ مسند الیه لیس خاصة للاسم
لوجوده فی الفعل الذی ارید به معناه کما فی قول الشاعر تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه لان قوله
تسمع مبتداء وخیر خبره وهو فعل واجیب عنه بانهما اول بالمصدر بتقدیر ان والتقدیر سمعك
بالمعیدی خیر وان اختلج فی صدرك ان مواضع تقدیر ان عدها المصنف فی کتابه وهذا لیس
منها فکیف یقدر ان فیه فان له بان المصنف ذکر المواضع القیاسیة لتقدیر ان وهذا سماعی لیس
بقیاسی فعدم اندراجه تحتها غیر مضر وبان المعدود فی الکتاب هو المشهور من المواضع وهذا
من المواضع الغیر المشهورة والله اعلم **قوله** یعنی ان العرب الخ دفع ما یرد علی الشارح من انه
ان اراد ان الفعل وضع لکون المذکور فهو باطل لان الکون المذکور خارج عما وضع له کما یعلم
من کلامهم بمجرد السمع وان اراد ان الفعل وضع لمعناه والغرض من وضعه لمعناه افادة هذا
الکون فممنوع وکیف وان کل شیٔ موضوع لمعناه لافادته لا لافادة شیٔ آخر کما هو الظاهر فکیف
یکون الغرض من وضع الفعل لمعناه افادة ذلك الکون مع کونه موضوعا له وحاصل الدفع ان
المضاف الی الفعل وهو لفظ المعنی محذوف والمراد من الوضع الفاظ لانه لا نزاع له والمراد من
المسند المنساق الی الخبر والمرتبط به للعلاقة المذکورة والتقدیر لان معنی الفعل لو حظ ابدا بانه
منساق ومرتبط بشیٔ آخر فلو جعل الشیٔ الآخر منساقا ومرتبطا بالفعل للزم خلاف ما هو المثبت
فیه ابدا والّلازم باطل فالملزوم مثله ولما کان الاختلاف لمعانی الکلمات العربیة العرب
لا غیر هو مراد الفاضل المحشی لفظ العرب وقال یعنی ان العرب آه والا فالالفاظ غیر مختص بالعرب
ولا یرد ان ما ذکره الشارح لیس دلیلا علی المدعی وهو اختصاص الاسناد الیه بالاسم لانه
یلزم منه عدم وجدانه فی الفعل لا فی الحرف ایضا وهو ایضا من المدعی لانه قد مر من
الشارح فی الحاصل والمحصول ان معنی الحرف آلی غیر مستقل وکلما هذا شانه لا یصلح لان
یکون محکوما علیه ومحکوما به فلا حاجة الی اقامة الدلیل علی عدم کون الحرف مسندا الیه
لانه هو المحکوم علیه والله اعلم **قوله** منساق الی الشیٔ اعنی ابدا وکذا الحال فی منساق الیه

قوله الاول عما آه اعنی الملاحظة ومستقلة فانه معنی اداتی لها او غیر ملحوظ ومتعلقة بها ۱۲ منه

بل مجرد یقولون ان الافعال وضع للزمان والنسبة والحدث ۱۲ منه

فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره اى كون الشئ آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
المراد بالاضافة اما المعنى الذى وضع لفظ الاضافة له على الظاهر وهو النسبة وآما كون الشئ
مضافا واما كون الشئ مضافا اليه بعلاقة ان المضاف والمضاف اليه طرفا النسبة التى وضع لفظ
الاضافة لها على الظاهر وكل منها لا يصح آما الاول فبطلانه ظاهر لا يخفى على العاقل وآما الثانى والثالث
فلانهما يوجدان فى الفعل مثل مررت بزيد ويوم ينفع الصادقين الآية الاول للاول والثانى
للثانى وحاصل الدفع ان المراد من الاضافة كون الشئ مضافا لكن لا مطلقا بل بتقدير حرف الجر
ليس بخاصة وما هى الخاصة فلا يوجد فى الفعل وآن اختلج فى صدرك ان ارادة هذا القيد اى
قيد بتقدير الحرف من لفظ الاضافة ارادة من غير قرينة لانه لا قرينة فى لفظ الاضافة
على هذا القيد فكيف يراد كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر والشيوع من اقوى القراين
فافهم[2] **قال** الشارح قدس سره ووجه اختصاصها الخ حاصل هذا الوجه ان لوازم الاضافة مختصة
بالاسم كما سيجئ بيان هذا الاختصاص فلو لم يختص الاضافة به لوجد الملزوم بدون اللازم فهذا
باطل لان المتقرر فى اللازم ان يكون مساويا[3] للملزوم او اعم[4] منه وتحقق احد المتساويين
بدون الآخر وتحقق الاخص بدون الاعم باطل كل منهما كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره من التعريف الخ آما وجه اختصاص التعريف بالاسم فهو انه على اقسام معدودة
مشهورة سلب كل منها عن الفعل والحرف مما لا يخفى على العاقل وآما وجه اختصاص التخصيص
بالاسم فهو انه عبارة عن قلة الافراد وهذا لا يتصور فى الفعل والحرف اما فى الاول فلانه
لا يراد منه الا الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد ولا بد فى التخصيص الذى هو عبارة عن قلة الافراد
من النظر اليها كما هو الظاهر وآما فى الثانى فلان معناه جزئى مشخص غير قابل لشركة الافراد على
ما لا يخفى فكيف يقبل قلتها وآما وجه اختصاص التخفيف بالاسم فهو انه لا يكون الا بحذف التنوين
او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع او بحذف الضمير بتعويض اللام عنه وكل من
من هذه الامور لا يتصور فى غير الاسم على ما لا يخفى فالتخفيف[5] بها لا يتصور فيه ايضا والله
اعلم **قوله** المراد بالتخصيص الخ دفع ما يرد من ان الحكم باختصاص التخصيص بالاسم كما
صدر من الشارح غير صحيح لانه عبارة عن التقييد وتقليل الجهات وهذا يوجد فى الفعل كما
فى صورة تقييده بالمفعول والظرف والحال وحاصل الدفع ان التخصيص اذا عُدّ فى فوائد
الاضافة يكون عبارة عن تقليل اشتراك الافراد لا عن التقييد وتقليل الجهات وتقليل
اشتراك الافراد لا يتصور فى الفعل لان المراد به الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد وهو
بهذه الحيثية غير صالح لتقليل الافراد كما هو الظاهر وبما ذكر ظهر ان الواو فى قوله

---

[1] اعنى ان المثال الاول مثال لكون الفعل مضافا وهو اول وفى المثال الثانى مثال لكون الشئ مضافا اليه والمثال الثالث كون الشئ مضافا فى الفعل وهو ثان منه

[2] اشارة الى عدم تسليم الشيوع ١٢ منه

[3] بأن يكون اللازم مساويا ١٢ منه

[4] بأن يكون اللازم اعم من الملزوم ١٢ منه

[5] سواء كان بالحذف او بالتعويض ١٢ منه

الفاضل المحشی ولا یراد الخ بمعنی اللام التعلیلیة فیکون ذلک القول تعلیلا للمقدمة المقدرة وهو قولنا و تقلیل اشتراک الافراد لا یتصور فی الفعل و لظهور عدم تصور ذلک التقلیل فی الحرف او لتطبیق الجواب بالسوال لم یتعرض الفاضل المحشی لعدم تصور ذلک التقلیل فی الحرف قال مولانا جمال الدین فی دفع اصل الاعتراض اعلم ان التخفیف بحذف النون و نون التثنیة والجمع و بحذف الضمیر و تعویض اللام منه لازم الاضافة اللفظیة والتعریف مع التخفیف والتخصیص معه لازم الاضافة المعنویة فالموجود فی الفعل و هو التخصیص فقط لیس من لوازم الاضافة وما هو من لوازم الاضافة فلیس بموجود فی الفعل فالایراد بعدم اختصاص التخصیص بالاسم لیس علی ما ینبغی انتهی والله اعلم

قوله ولا یراد بالفعل الخ یرد ههنا ان المراد بالطبیعة لیس الا الحدث و الفعل موضوع له و للزمان و للنسبة کما هو المشهور فکیف یصح قول الفاضل المحشی بانه لا یراد من الفعل الا الطبیعة اجیب بان معنی العبارة ان لا یراد بالفعل الا معنا المشتمل علی الطبیعة من حیث هو مع قطع النظر عن الافراد و لا خدشة فی هذا المعنی والله اعلم **قوله** فلا یقبل التخصیص لانه لا بد له من النظر الی الافراد التی قطعت النظر عنها فی المعنی المراد من الفعل **قوله** فیه تامل الغرض من هذا القول الاشارة الی الایراد علی المذکور سابقا من ان المراد بالتخصیص المعدود فی فواید الاضافة تقلیل اشتراک الافراد بان هذه الارادة مستلزمة لعدم صحة قولهم ضرب یوم یرید یرید به نفس الطبیعة مع قطع النظر عن الافراد لان الاضافة فی هذا القول اضافة معنویة الی النکرة والاضافة المعنویة الی النکرة تفید التخصیص علی ما تقرر والتخصیص بمعنی تقلیل اشتراک الافراد لا یوجد فی القول المذکور علی الغرض المذکور لان ذلک التقلیل یقتضی النظر الی الافراد فی القول المذکور علی الغرض المذکور قطع النظر عن الافراد واللازم باطل لجواز القول المذکور علی الغرض المذکور فالملزوم وهو ارادة تقلیل اشتراک الافراد من التخصیص المعدود فی فواید الاضافة مثله فعلم ان المراد بالتخصیص المعدود فی فواید الاضافة معنی اعم من تقلیل الافراد والتقیید ولما کان للمتوهم ان یتوهم ان بطلان تلک الارادة من التخصیص المعدود فی فواید الاضافة لا یضر المطلوب الذی هو کون التخصیص الذی هو من لوازم الاضافة من خواص الاسم منه یجوز ان یکون التخصیص بالمعنی الاعم من تقلیل الافراد والتقیید من خواص الاسم والمقصود اثبات المطلوب فدفع الفاضل المحشی ذلک التوهم بان ذلک البطلان

وهو التخصیص مع التخفیف ۱۲ منه

البطلان بضرورة تلك المطلوب لان التخصيص بالمعنى الاعم من التقليل والتقييد يوجد فى الفعل باعتبار
بعض الافراد وهو التقييد وبما ذكرنا ظهر ان قول الفاضل المحشى لجواز ان الخ اشارة الى بطلان اللازم
وقوله ولا شبهة آه اشارة الى وجه الملازمة المقدرة ههنا وكلمة من فى قوله ان هذا النوع من
التخصيص بيانية والتقدير ولا يخفى ان هذا التخصيص الخ والمشار اليه بهذا هو التخصيص بالمعنى
الاعم المعلوم ههنا هذا ما ظهر لى حين او المشار اليه بهذا هو تخصيص الضمير **قوله** مريدا به نفس الخ اى مع
قطع النظر اى ان الضرب الذى علم ماهيته فى الضمير الافراد واحترز بهذا القيد عن ان يريد من الضرب معنى الضارب
فى قولهم ضرب يوما او المضروب لانه على هذا يكون اضافة لفظية مفيدة للتخفيف فلو لم
يوجد التخصيص بمعنى تقليل الافراد فيه لم يثبت الملازمة المقدرة وعن ان يريد من الضرب
الطبيعة من حيث تحققها فى الافراد لانه على هذا لا يثبت الملازمة المقدرة ايضا كما لا يخفى
قوله ان قلت الخ الغرض منه الرد على قوله ولا يخفى آه وتقوية التوهم المدفوع بهذا
القول فى الحاشية السابقة وحاصله ان التخصيص الجارى فى الفعل باعتبار بعض افراده
الذى هو التقييد ليس باعتبار معناه المطابقى كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمنى الذى
هو الحدث ولا شك انه معنى اسمى فلم يوجد التخصيص فى غير الاسم **قوله** قلت المعنى الخ
وحاصل الجواب انا نسلم ان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل باعتبار المعنى المصدرى
لكن لا نسلم التفريع وهو قوله فلم يوجد الخ لانه انما يتم لو كان المعنى المصدرى قابلا للتخصيص
فى قالب المصدر فقط والامر ليس كذلك لان المعنى المصدرى فى قالب الفعل مقيد بالزمان
الذى هو مدلول تضمنى للفعل كما هو الظاهر ولا فرق بين تقييد وتقييد فاذا جاز تقييده
بالزمان المدلول عليه للفعل جاز تقييده بالمفعول وللظرف والحال فى قالب الفعل ايضا
فلم يكن التخصيص مطلقا من خواص الاسم **قوله** وايضا آه جواب آخر لاعتراض المصدر
بقوله ان قلت الخ وحاصله ان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل باعتبار معناه التضمنى
الذى هو الحدث لو كان غير مضر لعدّية التخصيص مطلقا من خواص الاسم لم يصح النقض الآتى
من الشارح المقرر فيما بين القوم على كون الاضافة من خواص الاسم بانه واقع فى الفعل
كما فى قولهم مررت بزيد لان للمخصصين ان يقولوا ان الاضافة ليس للفعل اعنى مررت
باعتبار معناه المطابقى كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمنى الذى هو المرور وهو معنى
اسمى فلم يوجد الاضافة فى غير الاسم واللازم اعنى عدم صحة النقض باطل لانه يتكلف
فى دفعه ولو كان باطلا لم يتكلف فى دفعه فالملزوم مثله فثبت ان جريان التخصيص فى
الفعل وان كان باعتبار معناه التضمنى الاسمى مضر لعدّية التخصيص مطلقا من خواص الاسم اراحة

له واشار الى معلومية بقوله فعلم ١٢ منه
ثم اعنى بعلمه الضمير ١٢ منه

والتخصيص الخاص الذى هو تقليل الافراد باطل كما بينه الفاضل المحشى بنفسه فثبت الاعتراض فلا جواب الا ما علم من قول مولانا جمال الذين المذكور سابقا فتذكروا فهم قوله الا بين لدرو واللود معنا اسمى فلم يوجد الاضافة الا فى الاسم قوله وذلك آه الغرض من هذه العبارة بيان وجه اختصاص التخفيف بالاسم بيانه ظاهر والمراد ما يقوم مقامه نونا التثنية والجمع لانه كما تتم الكلمة بالتنوين كذلك تتم بهما ويرد ههنا على ما يخطر بالبال ان المذكور فى بحث الاضافة ان التخفيف قد يكون فى المضاف ويحذف التنوين او ما يقوم مقامه منه وقد يكون فى المضاف اليه وهو بحذف الضمير عنه واستتاره فى الصفة المضاف وقد يكون فى كليهما وهو بكلا الامرين المذكورين وعبارة الفاضل المحشى ههنا يخالف عن ذلك المذكور حيث جعل التخفيف مطلقا بحذف التنوين او ما يقوم مقامه والجواب انه لا مخالفة لان الاضافة ههنا مفسرة بكون الشئ مضافا فالتخفيف اللازم للاضافة بهذا المعنى هو تخفيف المضاف لا المطلق وذلك ليس الا بحذف التنوين او ما يقوم مقامه منه كما يعلم من بحث الاضافة بعينه فتأمل لعل الحق لا يجاوزه **قوله** واما الحسن الوجه اشارة الى دفع ما يرد من ان عدّ التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من لوازم الاضافة بمعنى كون الشئ مضافا غير صحيح لان كون الشئ مضافا موجود فى الحسن الوجه وكل من لوازمه المذكورة منتفية فيه اما الاولان فلانهما من لوازم كون الشئ مضافا بالاضافة المعنوية والاضافة فى الحسن الوجه اضافة لفظية واما الثالث فلان سقوط التنوين من الحسن ليس الا باللام كما تقرر وحاصل الدفع ان يكون الشئ مضافا فى الاضافة اللفظية الآخر غير منفك عن التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ففى مثل الحسن الوجه وان لم يوجد التخفيف المذكور لكنه حمل على نظايره من الاضافات اللفظية الآخر طردا للباب فكانه وجد التخفيف فيه ايضا وبالتقرير المذكور ظهر انه ما يخطر بالبال من انه لا حاجة فى مثل الحسن الوجه الى الحمل على طرد الباب لان التخفيف بحذف الضمير عن المضاف اليه استتاره فى الحسن موجود كما لا يخفى هذا ما ظهر لى آوان تحرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** لا بمعنى ناعت وهو النسبة التى يعبر عنها باخذ بعث المضاف والمضاف اليه من نفسها وهو المنسوب والمنسوب اليه الاول للاول والثانى للثانى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على الشارح من ان ايراد كلمة انما التى هى للحصر غير مناسب ههنا لانها انما تورد فى المحتمل لامرين لان بايرادها ينفى احدهما ويثبت الآخر وقول المصنف والاضافة لا يحتمل الا احتمالا واحدا وهو ارادة كون الشئ مضافا لان ارادة كون الشئ مضافا اليه منه يحتاج الى تقدير اليه ولا قرينة عليه وحاصل الدفع ان الحصر ليس بالنسبة الى تفسير الاضافة بكون الشئ مضافا اليه بل بالنسبة الى تفسيرها بالامر الذى بين المضاف

ــه الذى ملازمته ان المراد من التخصيص العددى فى نحو الاسم اما تقليل الافراد او رفع عمومه ومن التقليل والاول باطل لانه مستلزم لبطلان ما هو مستقر فى اذهانهم وهو غريب البحر لم تقريره فى الكتاب والثانى غير مختص بوجود فى الفعل كما فى ضربت ضربا بالفعل والظرف والحال ١٢ منه

ــه وهو ان المراد من التخصيص العددى فى نحو الاسم باعتبار الامر كى رفعها بالعموم تخفيف والتخصيص فى الفعل التخصيص رفعا فاتجه تخصيصه بمعنى من اللوازم والعلة بتخصيصه ١٢ منه ويجوز ان يراد بكون الاول من باطلة ١٢ منه

والمضاف اليه وبذلك القول يحتمل ان فهم المصرع بما انه اذا كان الحصر بالنسبة الى تفسير الاضافة بالنسبة
اليهما التقريب لانه لايلزم من مجئ الفعل او الجملة مضافا اليه بمعنى الاضافة بمعنى النسبة فيهما التغاير الظاهر
بينه وبين المضاف اليه الا ان يقال ان معنى اختصاص النسبة بالاسم ان واحدا من طرفيها يكون الا اسما
كما صرح به مولانا عصام الدين فاذا كان كون الشئ مضافا اليه موجودا الى الفعل والجملة لم يكن النسبة
مختصة بالاسم فيتم التقريب والاظهر الموافق مع ما في حاشية مولانا عصام الدين ان الحصر في مقابلة
كون الشئ مضافا اليه ولما كان الاكتفاء عن ذكر الشئ في اللاحق بسبب ذكره في السابق كثيرا شايعا
فيما بينهم فلم لا يجوز ان تكون كلمة اليه مقدرة ههنا بقرينة ذكرها في قول المصنف الاسناد اليه
وان اختلج ببالك انه على تقدير تقدير اليه لا يحتمل العبارة الاحتمال كون الشئ مضافا فازله بان
احتمالها هذا الاحتمال ثابت باعتبار ان ارادة الجزء من الكل امر شايع والله اعلم **قوله** انما الخ اشارة
الى الاعتراض الذى مر تقريره في الحاشية السابقة بلا فصل المدفوع بقوله لا يجنى ناعت **قوله**
اذ لا دليل متعلق بالنفي ودليل لعدم الجعل وقد مر منا الدليل فتذكر **قوله** العطف على الخ اشارة
الى جواب مايرد من ان الدليل على تقدير كلمة اليه موجود وهو العطف على الاسناد لان كلمة اليه على
هذا يكون متعلقا بهما وحاصل الدفع ان هذا العطف بعيد من وجهين احدهما ان الظاهر على هذا تاخير
كلمة اليه عنهما وثانيهما انه مخالف من السياق لان سوق الكلام على عطف خاصة على خاصة والاسناد
والاسناد بدون اليه ليس بخاصة كما لا يخفى **قوله** ولقوله الخ عطف على قوله اذ لا دليل فيكون دليلا
ثانيا لعدم الجعل المذكور وحاصله انه لو كان الحصر بالنسبة الى كون الشئ مضافا اليه ايضا لا يليق بالشارح
قدس سره عن هذا ان يقول فالاضافة بمعنى كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم اقول بعبارة التوضيح
ان قوله فالاضافة الخ ليس تفريعا على قوله وقد يقال انه فقط حتى يكون المناسب للشارح ما ذكره
الموجه بل هو تفريع على مجموع ما سبق من اختصاص كون الشئ مضافا بالاسم وكون الشئ مضافا
اليه به لان المراد ما هو بتقدير حرف الجر وان الواقع في الفعل والجملة بتاويل المصدر اولا
للاول والثاني للثاني والله اعلم **قوله** ولان المصنف الخ عطف اذ لا دليل ايضا او عطف على قوله
قدس الخ وعلى كلا التقديرين يكون هذا القول وجها ثالثا لعدم الجعل المذكور وحاصله ان
المصنف ردد عبارة المفصل بين تفسير الاضافة بكون الشئ مضافا وبين تفسيره بمعنى ناعت
المضاف والمضاف اليه وهو النسبة كما يظهر من نقل الفاضل المحشي كلام المصنف على المتكلم ههنا
فالمناسب للشارح ان يردد عبارة المصنف فيما ردد فيه بنفسه وهو ليس الا كون الشئ مضافا
او المعنى الناعت ليكون توجيها لكلام الشخص على ما ينوي به ولي ههنا ايضا كلام لكن لا نذكر
نحن في مجادلة اهل العصر وان كانت غير معتبرة عند العقلاء واسماعيل **قوله** او اراد الجميع

اى الكونين المذكورين آنفا **قوله** ان قلت الخ اعتراض على قول المصنف اواراد الجميع بان الاضافة لفظ واحد والكونان المذكوران معناه وارادة المعنيين من اللفظ الواحد فى اطلاق واحد غير جائز عندهم فكيف يراد الجميع من لفظ الاضافة **قوله** قلنا الخ وحاصل الجواب ان ارادة المعنيين من لفظ واحد غير جائز اذا كانت على سبيل الاستقلال وآما اذا كانت تلك الارادة بان يراد من اللفظ معنى يشمل ذينك المعنيين سواء كان المعنى معنى حقيقيا كما فى الادعاء الاول او معنى مجازيا كما فى الادعاء الثانى فلا ضير فيه بل هو واقع وههنا كذلك اعنى ان ارادة المعنيين من لفظ الاضافة ليست على سبيل الاستقلال بل فى ضمن معنى آخر لان المراد من الاضافة الحالة التى بينهما وهى النسبة اما على سبيل الحقيقة بان يدعى وضع لفظ الاضافة لها او على سبيل المجاز وهذه الحالة شاملة للمضاف والمضاف اليه لانها قد تقاس الى الاول فيعبر عنها بكون الشئ مضافا وقد تقاس الى الثانى فيفسر بكون الشئ مضافا اليه[1] من اعتراض الفاضل المحشى وجوابه هذين ظهر ان الترديد الواقع فى عبارة المصنف انما اراد المضاف او اراد الجميع هو الترديد بين كون الشئ مضافا وبين المعنى الناعت لان الفاضل المحشى لم يثبت ارادة الجميع من لفظ الاضافة الا بارادة النسبة منها وما هى الا المعنى الناعت ولو حمل عبارة المصنف على مذهب من جوز عموم المشترك لم يفهم الترديد بين كون الشئ مضافا وبين المعنى الناعت والله اعلم **قوله** يدعى انما قال يدعى لان وضع لفظ الاضافة للنسبة غير معلوم فالادعاء بالنسبة الى المعطوف وهو قوله وان لفظ الاضافة آه لا بالنسبة الى المعطوف عليه وهو قوله انما يجوزه **قوله** او يدعى انما قال يدعى ههنا لان صرف اللفظ عن معناه الحقيقى بلا قرينة **قوله** وحمل الخ اشارة الى دفع ما اجيب عن الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ بان ارادة الجميع اى كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه من لفظ الاضافة تكون محالة اذا كانت على سبيل الاجتماع وآما اذا كانت على سبيل البدل فلا استحالة فيه كما تقرر فى مقره بان ارادة[2] الارادة على سبيل البدل بعيدة لا يساعد لفظ الجميع **قوله** اشارة الخ دفع ما يتوهم من ان الشارح لا يخلو اما ان يتبع المصنف فالمناسب له ان يقول لان الفعل لان المضاف اليه على زعم[3] الفاضل المحشى عند المصنف فى مثل يوم ينفع الصادقين هو الفعل او يتبع غيره فالمناسب له ان يقول لان الجملة لانها المضافة اليها فى القول المذكور عند هذا الغير فالجملة الترديد غير مناسب وحاصل الدفع ان مقصود الشارح الاشارة الى اختلاف القولين لا بيان حال نفسه وهى لا يحصل الا بالترديد والمراد بالاختلاف الوجود فالمعنى اشارة الى وجود القولين كما سيجئ فى حاشية الفاضل المحشى **قوله** ذهب المصنف آه اقول وبالله التوفيق ان عبارة المصنف فى الايضاح شرح المفصل المنقول ههنا بظاهرها يدل على ان المضاف اليه عنده هو الفعل كما لا يخفى وعبارته فى متن الكافية

---

[1] بل يفهم الترديد بين كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا ومضافا اليه وهذه المقابلة نظير المقابلة بين العام والخاص كما لا يخفى وقد تقرر انه اذا قوبل العام بالخاص يراد منه خاص غير ذلك الخاص من المقابل الثانى فههنا كون الشئ مضافا اليه فقد تردد بين كون الشئ مضافا و بين كون الشئ مضافا اليه ١٢ منه

[2] اى ارادة الارادة المعانى ١٢ منه

[3] اشارة الى ما فيه على ما سيأتى ١٢ منه

يدل على ان المختار عنده ان المضاف اليه هو الجملة حيث قال والظروف المضافة الى الجملة الخ فمن اى
وجه نسب الفاضل المحشي عبارة الايضاح شرح المفصل على عبارة الكافية وحكم بأن المختار عند المصنف
ان المضاف اليه هو الفعل مع[له] ان ارجاع عبارة الايضاح شرح المفصل الى عبارة الكافية ممكن بالوجه
الغير المتبادر لان اطلاق الفعل على مجموع الفعل والفاعل شايع فيما بينهم فيحتمل ان يراد من الفعل
الواقع فى عبارة الايضاح هو مع الفاعل لا وحده وليس هذا الا الجملة فتأمل لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا **قوله** كما نقلناه من عبارة الايضاح فى الحاشية السابقة بلا فصل **قوله** قال الشيخ
الرضى آه لعل الغرض من هذا القول تأييد القول الثاني **قوله** الظاهر آه اقول وبالله التوفيق
الظاهر ان المضاف اليه فى قولهم اتيتك يوم قدم زيد هو الفعل ولو نظر الشيخ الرضى الى ان الفاعل
بمنزلته الجزء من الفعل وهو غير تام بدون الفاعل والشئ لا يثبت له حكم من الاحكام قبل تمامه
لكان له وجه والله اعلم **قوله** كما ان الاسمية آه اقول وبالله التوفيق انما جعل وقوع الجملة الاسمية
مشتبها به لانه لو جعل جزأه اعنى المبتداء مضافا اليه فقط لكان اللازم اجراء حكم المضاف اليه وهو
الجر على ذلك الجزء واللازم باطل كما هو الظاهر فكذا الملزوم ولكان وقوع الجملة الاسمية مضافا
اليها امرا ظاهرا **قوله** اليه الزمان الضمير فى اليه راجع الى الالف واللام والزمان مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله مضافا والتقدير فالمصدر الذى اضيف اليه الزمان **قال** الشارح قدس سره هذا الخ يرد ههنا
ان هذا اسم اشارة مفرد والمذكور فى السابق شيئان فكيف يشار بهذا اليهما واجيب عنه بان الاشارة
الى قوله يوم ينفع او الى احد الامرين **قوله** ينبغى آه الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح
بان المعلوم من كلامه ضعف القول بالتاويل فى صورة اضافة اسم الزمان الى الفعل او الجملة
كما يشعر به لفظ قد يقال والامر ليس كذلك اعنى ان التاويل فى الصورة المذكورة ليس بضعيف
بل قوى لوجوه ثلثة احدها انه لو لم يأول لوجد كون الشئ مضافا اليه فى غير الاسم كما هو الظاهر
فيوجد الجر فيه ايضا لانه من لوازم الاضافة اليه على ما تقرر فيخالف السابق من اختصاص الجر
بالاسم قال مولانا عبد الحكيم فى تضعيف هذا الوجه ما حاصله انا لا نسلم المخالفة على تقدير
وجود الجر فى غير الاسم اعنى الفعل او الجملة لان المختص الجر اللفظى او التقديرى والموجود فى
ذلك الغير الجر المحلى فالموجود غير المختص والمختص غير الموجود قال الفاضل المدقق فى تزييف
ذلك التضعيف ما حاصله ان المختص بالاسم مطلق الجر لان دليل الاختصاص مقتض لاختصاص
مطلق الجر لا الجر الخاص كما لا يخفى مع ان مراد الفاضل المحشي المخالفة عن ظاهر السابق ولا شك
فى لزومه وثانيها انه لو لم يأول الفعل او الجملة بالمصدر للزم المخالفة من قول المصنف الواقع فى
بحث المجرورات فى تعريف المضاف اليه حيث قال المضاف اليه كل اسم الخ قال مولانا عبد الحكيم

له وهذا الارجاع يدفع التناقض بين عبارتى المصنف فى الكافية والايضاح شرح المفصل ١٢ منه

عه وان اختلف الروايات انه يجوز كون المبتداء مجرورا على الاضافة وان لم يأت مجرور الا بجره الا مراتب العربية فى الاسماء العربية وعلى هذا القول يكون مبنيا على مذهبه ١٢ منه

ملخا مله انه لا يلزم المخالفة لان المعرف فيما سياتي ليس مطلق المضاف اليه بل الذى هو قسم من المعرب بقرينة ان المصنف فى صدد المجرورات التى تكون من اقسام المعرب والمضاف اليه فى مثل ينفع الصادقين ليس من اقسام المعرب نعم كونه اسما ليس بمخالفة كما لا يخفى اقول وبالله التوفيق ان المضاف اليه فى ذلك القول لو كان فعلا للزم المخالفة قطعا لان الفعل الواقع فيما عنى للمضارع معرب ولو اراد الفاضل المحشى المخالفة عن ظاهر كلام المصنف فيما سياتى لكن يتوجه اليه قول مولانا عبد الحكيم لان الظاهر تقسيم مطلق المضاف اليه وثالثها انه لو لم يوجد ذلك التاويل للزم المخالفة عما هو مقتضى معنى الفعل ما بالنظر الى الذات والمخالفة تلك من المستحيلات اما بطلان اللازم فظاهر واما الملازمة فلان معنى الفعل يقتضى بالنظر الى الذات ان يكون منسوبا الى شئ كما تقرر ومر ايضا فلو جعل محكوما عليه لكان منسوبا اليه وهل هذا الا المخالفة قال مولانا عبد الحكيم وان معنى الفعل اعنى الحدث فطالما يدل عن كونه مضافا اليه لاعتباره فى الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد نسبته الى الفاعل الانسب اباءه عنه كيف ويقع مسندا اليه فى قولك تسمع بالمعيدى الخ انتهى بعبارته قال الفاضل المدقق لما علم ان عبارة المصنف فى اماليه يدل على ان ذاته مطلقا مقتض لان يكون منسوبا الى شئ اخرج هذا المثال المذكور فقد قيل ان الفعل فيه مستعمل فى المعنى المصدرى كما ان الفعل فى قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مستعمل فى المعنى المصدرى فالفرق اختراع انتهى اقول وبالله التوفيق ان الوجه الثالث يثبت تاويل الفعل الواقع مضافا اليه بالمصدر لا الجملة والمدعى عام فتدبر بما سبق ثبت اعتراض الفاضل المحشى على الشارح فالجواب ما قال مولانا عصام الدين نور الله مرقده بقوله ان الشارح لا ينازع فى ترجيح التاويل واشار بكلمة يقال الى ضعف ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة يدعو اليه فانه لم يلتزم ذكر استيفاء الخواص فليحمل على ما هو الظاهر اهتماما انتهى اغتنم هذا التقدير الانيق لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق قوله قال الشيخ الرضى آه اقول وبالله التوفيق لعل غرض الفاضل المحشى من نقل كلامه الاشارة الى ان القول بالتاويل ضعيف لان الدليل المصدر بقوله قيل القول لاثباته رد عليه من ينعقد عليه الانامل وهو الشيخ الرضى بقوله واما انا الخ فيكون هذا القول فى المعنى معارضة مع قول الفاضل المحشى ينبغى آه والله اعلم قوله والدليل الخ حاصله ان المتقرر فيما بينهم ان اكتساب تعريف المضاف من تعريف المضاف اليه فلو كان المضاف اليه فى مثل ينفع الصادقين آه الفعل وحده او هو مع الفاعل لم يكن المضاف معرفا لان الفعل فقط او مع الفاعل من التعريف واللازم باطل لجرى صفة مثل هذا المضاف معرفة كما فى اتيتك

له الا ان يقال ان مراده من المعرب الاسم المعرب بقرينة انه جعل القرينة كون المصنف فى صدد المجرورات ويكون الا الاسماء ١٢ منه

له حاصل قوله ان اقتضاء ذات معنى الفعل للنسبة الى شئ آخر مسلم فيما اذا لم يكن منسوبا الى الفاعل واما اذا كان منسوبا اليه فلا الا ترى الى صحة وقوعه مسندا اليه فى مثل تسمع بالمعيدى الخ فلو وقع مضافا اليه بعد اعتبار نسبته الى الفاعل لم يلزم المخالفة من اقتضاء معنى الفعل ١٢ منه

بہ مر قد مرئین الحمار اوالبارح فالمقدم مثله فعدوان المضاف اليه في مثل هذا القول هو المصنف والشيخ الرضي رد عليهما اى على ذلك الدليل بقوله واما انا الخ حاصله ان هذا المثال مصنوع غير مسموع عن العرب فلا يصح الاستشهاد به والشاهد لابد له من الصحة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره قسمان اشارة الى دفع مايرد من ان هو مبتدأ ومعرب جزء ومبنى عطف عليه وهذا مستلزم لحمل الخاص على العام لان المعرب خاص من الاسم كما هو الظاهر وذلك غير جائز لان ذلك الحمل اما ان يكون حملا اوليا اويكون حملا شايعا وانتفاء الاول لوجود التغاير فيما بين الخاص والعام ظاهر واما انتفاء الثاني فلان اللازم فيه ان يكون الموضوع فرد المحمول او يكون افراد الموضوع افراد المحمول كما تقرر والعام بالنظر الى الخاص ليس كذلك بيان الدفع ان الخبر مجموع قول المصنف معرب ومبنى لا معرب فقط اعنى ان العطف مقدم على الربط لا الربط على العطف ومآل ذلك الى ان الاسم قسمان وان اختلج ببالك انه على هذا كيف يصح العطف اى عطف مبنى على معرب لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وههنا لم ينسب المتبوع الى شئ وكيف يصح اجراء الرفع على كل واحد من معرب ومبنى لانه لا يكون جزاما مع ان المقول من المصنف فيه الرفع فاذله بان معرب جز في الظاهر وهذا كاف في عطف شئ وهو مبنى عليه وكذا كاف في اجراء الرفع عليه والله اعلم **قوله** من الاعراب الخ اشارة الى دفع مايرد من ان المعرب بضم الاول وفتح ما قبل الآخر لحن من القول وغلط لان هذا الوزن لا يشتق الا من الافعال بكسر الهمزة وهو ههنا ليس الا الاعراب وهذا ليس بصالح لان يشتق منه شئ لانه اما عبارة عن الحركة او الحرف كما ذهب اليه المصنف او عبارة عن اختلاف الآخر كما ذهب اليه غيره وهذان المعنيان ليسا بصالحين لان يشتق منهما شئ اما الاول فلانه جامد كما هو الظاهر والجامد لا يشتق منه شئ واما الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا لكنه ليس بصالح للاشتقاق لان الاشتقاق من المعنى المصدري يكون اما بطريق القيام او بطريق الوقوع وكل منهما غير موجود في الاختلاف اما الاول فلانه قائم بجزء المعرب لا به واما الثاني فلانه صفة لازمة لا متعدية كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق فلا يصح اشتقاق لفظ المعرب باى معنى يأخذ من الاعراب وان اختلج ببالك ان الاشتقاق من الجوامد باعتبار نسبة التحقيق واقع فيما بينهم كما في قولهم ليل مقمر فلم لا يجوز ان يكون لفظ المعرب من هذا القبيل فاذله بان القياس على هذا كسرة ما قبل الآخر لا فتحته كما يشهد به الشاهد المذكور بعينه وبالجملة ان لفظ المعرب بضم الاول وفتح ما قبل الآخر لحن من القول وحاصل الدفع انا نسلم اختصاص اشتقاق هذا الوزن بالافعال الذي هو الاعراب ههنا لكن كونه بالمعنيين المذكورين فقط غير مسلم بل له معان ثلثة اخرايضا واشتقاق لفظ المعرب منه باعتبار هذه المعاني احدها الاظهار وثانيها ازالة الفساد

ك اى لكى يكون اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب باعتبار الوسم انه متحقق في المعرب ۱۲ منه

ک وكلاهما صالحة لان يشتق منه شئ

ک لان من المعاني المصدرية الصالحة للاشتقاق كما لا يخفى ۱۲ منه

ك حيث اشتق لفظ المقمر من القمر باعتبار نسبة التحقق اى باعتبار القمر متحقق في الليل ۱۲ منه

وثالثها جعل الاعراب بمعنی الحرکة او الحرف فی الکلمة ولفظ المعرب ان اشتق من الاعراب بالمعنیین
الاولین من هذه الثلثة یکون اسم مکان والعلاقة موجودة لان الاسم المعرب محل اظهار المعانی المقتضیة
للاعراب کالفاعلیة والمفعولیة والاضافة ومحل ازالة فساد الالتباس بین بعض المعانی مع بعض وان
اشتق من الاعراب بالمعنی الثالث یکون اسم مفعول معناه مجعول فیه الاعراب ولا شک ان الاسم
المعرب ما یجعل فیه الاعراب وان اختار ذی بال ان معنی الاعراب الظهور والفساد لا الاظهار وازالة
الفساد کما یقال عرب الرجل اذا بیّن ووضح وعربت معدته اذا فسدت فازلة بان همزة باب الافعال قد
یکون للتعدیة وقد یکون للازالة کما فی اشکیته والظهور اذا کان متعدیا یکون الاظهار والفساد
اذا کان زایلا یتحقق فیه ازالة الفساد فعلم ان الهمزة فی الاعراب بالمعنی الاول للتعدیة وبالمعنی
الثانی للازالة یرد ههنا ان اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب بهذه المعانی لا یصح لان هذه المعانی تقتضی[له]
وجود الاعراب بالفعل فی الاسم المعرب علی ما لا یخفی علی المتامل وذلک الوجود لیس بلازم فی ذلک
الاسم اصلا کما یقال لم تقرب الکلمة وهی معربة وسیجیء من الشارح التصریح بهذا ویمکن ان یجاب
بان المراد من الاظهار وازالة الفساد وجعل الاعراب فی الکلمة اعم من ان یکون بالفعل او بالقوة ولا شک
ان الاسم المعرب محل الاولین من هذه الامور الثلثة بالقوة مطلقا سواء اجری الاعراب علیه او لا
وصالح لجعل الاعراب فیه ایضا وهذا ولا تنقبض عن التطویل لانه مع الفائدة لا یخلو عن التفصیل
قوله لا من الاعراب ولم یتعرض لشق الاشتقاق من الاعراب العرفی باعتبار نفسه لظهور بطلانه
وتفصیل شق الاشتقاق من المعنی العرفی بکلا شقیه اعنی باعتبار نفسه وباعتبار نسبة التحقق
قد مرّ فلا حاجة الی الاعادة **قوله** وفیه انه لو جاز الخ لعل الغرض من هذا القول الاشارة الی ما
یراد علی قول المصنف الا یضلم لان القیاس معرب بکسر الراء وحاصله ان اشتقاق لفظ المعرب من
الاعراب بالمعنی المصطلح باعتبار نسبة التحقق اذا کان جایزا کما قال فلا نسلم ان القیاس کسر الراء
لانه لم لا یجوز ان یکون اسم مکان بفتح الراء والحال ان معناه صحیح لان الاسم المعرب مکان تحقق
الاعراب الاصطلاحی کما هو الظاهر اللهم الا ان یدعی ان القیاس فی الاشتقاق من الجوامد باعتبار
نسبة التحقق صیغة الصفة وهی بکسر الراء والشاهد علی تلک الدعوی وجدان لفظ المعرب صیغة
الصفة لا بصیغة اسم المکان مع ان معناه صحیح فی هذا الصیغة ایضا علی ما لا یخفی هذا من سوانح
الوقت والله اعلم **قوله** من البناء لعل الغرض من هذه العبارة دفع توهم کون لفظ المبنی بضم الاول
وفتح ما قبل الآخر ماخوذا من الابناء وهو الافعال بقرینة ان مقابله وهو المعرب بهذه الصفة
لان المقروء علی الالسنة بخلاف ذلک کما لا یخفی **قوله** المقصود فیه دفع ما یتوهم من ان المعنی الحقیقی
للفظ البناء ما یعبر عنه فی الفارسیة به برآوردن ولا مناسبة بین المبنی المصطلح والبناء

[له] اما اقتضاء المعنی الثالث فظاهر واما اقتضاء الاولین فلان اظهار المعانی المقتضیة للاعراب وازالة الفساد لا یتحققان الا باجراء الاعراب واجرائه لیس الا وجوده ۱۲ منه

لانه قد يكون للقرار وقد يكون بعدمه كما لا يخفى وعدم القرار لا يوجد فى المبنى المصطلح والدفع عن
البيان **قوله** وذلك لم يرد مهنا ان المبنى اذا كان ماخوذا من البناء بمعنى برآوردن فالصواب للفاضل المحشى
ان يقول لانه شبه بالبناء فى قصد القرار وعدم التغير لان يترك زيادة صوغه فى قالب الخ لانه يوهم
المخالفة لانه يفهم من القول الاول اعنى من البناء ان لفظ المبنى ماخوذ من البناء بمعنى برآوردن ويفهم
من القول الثانى اعنى صوغه فى قالب الخ انه ماخوذ من البناء بمعنى صوغ اللفظ فى قالب هيئة لا تتغير
واجيب بان مقصود الفاضل المحشى ان لفظ المبنى ماخوذ من البناء بمعنى برآوردن المقصود منه قرار
المبنى وعدم تغيره لكن لا مطلقا بل بعد النقل منه الى صوغ اللفظ فى قالب هيئة لا تتغير بالاضافات
كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** صوغه اى صوغ مادته فلا يرد ان الضمير راجع
الى المبنى وهو مركب من المادة والهيئة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه على ما لا يخفى **قوله** الفاء للتفسير
دفع ما يرد من ان المناسب ترك الفاء لانه يقتضى الشرط سابقا وهو منتف مهنا وحاصل الدفع
ان المقتضى للشرط الفاء الجزائية وهذه الفاء فاء تفسيرية فالموجود غير مقتض للشرط والمقتضى
غير موجود **قوله** والمعنى الخ دفع ما يرد من ان الفاء فى الحقيقة للتعقيب مع الوصل وبين المفسر والمفسر
اتحاد على ما لا يخفى فما الوجه المصحح لدخول الفاء على المفسر وحاصل ان الاتحاد بينهما بالذات وهذا
الاتحاد لا ينافى بعدية المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح فى الذكر والمصحح لذلك الدخول هذا البعدية
قوله ذلك المفسر قال مولانا عبد الحكيم ثم انه وقع فى النسخ التى لدينا ما كون ذكر ذلك المفسر لا يظهر
فائدة زيادة اسم الاشارة انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الفاضل المحشى لو كان بيان مصحح
دخول الفاء فى هذا المقام واحالة بيانه فى المقامات الاخر على فهم المتعلم لظهر لايراده وجه كما لا يخفى
على الفهم وان اختلج ببالك ان المناسب على هذا لفظ هذا دون ذلك لان المفسر قريب فاد فعه بان المفسر
للاعتناء بشانه صار كانه بعيد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الذى هو الخ اشارة الى دفع ما يرد
من ان تعريف المعرب بالمركب الذى لم يشبه الخ غير صحيح لان من المعربات المضارع والتعريف لا يصدق عليه
لان موصوف المركب الاسم كما ستعلم وجهه والاسم المركب لا يصدق على المضارع وحاصل الدفع انه ليس المراد
بالمعرب المعرب مطلقا بل الذى هو قسم من الاسم وهو الاسم المعرب والمضارع ليس على هذا المثابة فعدم
شمول التعريف له غير مضر لان المعرف خاص غير متناول له **قوله** يعنى ان اللام ولما كان يتوهم من ظاهر
عبارة الشارح تقدير الصفة التى هو قوله الذى هو قسم من الاسم والحال ان التقدير خلاف الاصل دفع
الفاضل المحشى بان مقصود الشارح جعل اللام الداخلة على لفظ المعرب للعهد ليس حاصله التقدير حتى
يقال انه خلاف الاصل ومن هذا المقام يعلم جواب ما يرد على قول المصنف وهو معرب ومبنى من ان
المقصود من هذا القول تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى وهذا باطل لان كلا منهما عام من الاسم

له ثبت فى بعض النسخ بعد ذكر المفسر بدون اسم الاشارة فتدبر

موجود فی الفعل کما هو الظاهر ثم قسم الشیٔ لا یکون ملما من القسم فهو ای الجواب ان المعرب والمبنی قید القسمین لا انفسهما او عموم قید القسم من القسم فهو باطل کما یقال الحیوان اما حیوان ابیض او حیوان غیر ابیض والتقدیر هو اسم معرب واسم مبنی ولا خدشة فی هذا والله اعلم **قوله** لانه لو لم یکن اللام الداخلة علی لفظ المعرب للعهد والاشارة الی قسم الاسم الذی هو الاسم المعرب لزم الخروج عن البحث وایضا لزم عدم کون التعریف جامعا ثم تقریره فی الحاشیة المتعلقة بقوله الشارح فتذکر **قوله** بقرینة المقام دفع ما یتوهم من ان المرکب مقتض لتقدیر الموصوف العام لا الخاص فتقدیر الموصوف الخاص للمرکب هو الاسم کما وقع من الشارح غیر ملائم وحاصل الدفع ان عدم الملائمة فیما کان تقدیر الخاص بلا قرینة واما مع القرینة فلا یکون غیر ملائم بل یکون اولی وملائما والقرینة علی تقدیر الموصوف الخاص ههنا موجودة وهی کون المقام مقام بیان احوال الاسم واقسامه **قوله** وبه قدم به الخ دفع ما یتوهم من ان القرینة ههنا تعم تقدیر الاسم لا انها ترجحه کما لا یخفی ولا بد فی وجود الشیٔ من المصحح والمرجح کلیهما والثانی منتف ههنا وحاصل الدفع ان المرجح ایضا موجود وهو انه لو لم یقدر الاسم لکان التعریف غیر مانع لدخول مبنی الاصل فیه لانه یصدق علیها انه شیٔ مرکب لم یشبه مبنی الاصل کما بین الفاضل المحشی رحمه الله فی بنفسه اقول وبالله التوفیق ان تقدیر الموصوف الخاص للمرکب کما یدفع بطلان الطرد بدخول مبنی الاصل کذلک یدفع بدخول زید قائم مثلا وبدخول المضارع المرکب مع الغیر لانه یصدق علی کل واحد منهما انه مرکب لم یشبه مبنی الاصل کما هو الظاهر وکذلک یدفع الاعتراض المشهور وان اخذ المقسم فی تعریف الاقسام مما لا بد منه والمعرب قسم من الاسم فلم یوخذ الاسم فی تعریفه بان الاخذ اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا والثانی موجود ههنا ولتقدیر الموصوف الخاص فوائد اخر لا یخفی علی المتامل ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشی الیها ظهورها والله اعلم **قوله** وکما یندفع الخ رمز الی التعریض علی الشارح بان جعل الدفع للاعتراض المذکور بتقدیر الاسم من مرجحاته لیس بصحیح لانه یحصل بالقید الآخر الذی لا بد منه ههنا ایضا وهو ترکیب یتحقق معه عامله والی جواب هذا الاعتراض اشار بقوله فذکر الاسم الخ **قوله** اذ لا عامل لمبنی الاصل لعل مراد الفاضل المحشی من العامل العامل الذی له تاثیر فی اللفظ او فی التقدیر لا مطلق العامل والا فیرد الاعتراض علی مبنی ان ضرب زید فافهم **قوله** وقیل فیه الخ وحاصل هذا الدفع ان التعریف مطرد لا یصدق علی مبنی الاصل بان لها فرد ثالثة بعضها یشبه بعضا فلا یصدق علیها انه لم یشبه مبنی الاصل وفی الحقیقة فی هذا الدفع ایضا اشارة الی التعریض علی الشارح بان تقدیر الاسم لدفع بطلان الطرد المذکور

لہ ای دفع بطلان الطرد بدخول مبنی الاصل ۱۲ منہ

لہ لان بعضها مشابہ بنفسہ حقیقۃ ومشابہۃ الشیٔ بنفسہ ۱۲ منہ

ولا حاجة اليه بعد صدق التعريف على مبنى الاصل **قوله** وفيه بحث الغرض منه توضيح ذلك الجواب وحاصله ان المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب ليس مطلقها والا لم يصدق تعريف المعرب على فرد من المتمكن لان له مشابهة بمبنى الاصل اعنى الامر والماضى فى وجود الفرعيتين مع انه من افراده بل لا يصدق على فرد من افراده لان لكلها مشابهة بمبنى الاصل فى القسمية من الكلمة كما هو الظاهر بل المشابهة التى تكون مؤثرة وموجبة للبناء على ما فصل صاحب المفصل وسيجئ فى بحث المبنيات فلو كان بعض اقسام مبنى الاصل مشابها ببعضه بتلك المشابهة فاما ان لا يكون مبنيا بل معربا او مبنيا ولم يكن بناء كل من اقسام مبنى الاصل بنفسه بل يكون بعارض المشابهة والاول باطل والثانى خلاف الفرض فيصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فلا بد من اخذ قيد الاسم ليدفع بطلان الطرد **قوله** والا لزم الدور بيانه انه موقوف على مقدمة مسلمة تلقيها العقول بالقبول وهى ان الموقوف على موقوف الشئ موقوف على ذلك الشئ فلو كان بناء الماضى مثلا موقوفا على بناء الحرف مثلا وبناء الحرف يكون موقوفا على بناء الامر مثلا وبناء الامر يكون موقوفا على بناء الماضى لكان بناء الماضى يكون موقوفا على بناء الماضى وهذا الا الدور وثبوت الدور فى غير هذه الصورة ظاهر غير خفى ولذا لم يتعرض اليه **قال** الشارح الذى ركب الخ اشارة الى ان الالف واللام فى لفظ المركب اسمى بمعنى الذى والى دفع توهم مقرر بتقريرين احدهما ان توصيف الاسم بالمركب غير صحيح لان المركب مقابل الاسم كما لا يخفى واحد المتقابلين لا يكون صفة للآخر على ما هو الظاهر وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على مثل بعلبك لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل مع انه ليس بمعرب عند المصنف كما قال مولانا عبد الحكيم وحاصل الدفع ان المراد من المركب المركب مع الغير لا من الغير فمقابل الاسم والصادق على مثل بعلبك هو الثانى لا الاول فلا خدشة فى التوصيف ولا نقض بالتعريف **قوله** المركب يطلق الخ الغرض من هذه العبارة التمهيد الى الاعتراض المحصل بقوله واعترض عليه الخ والمراد من الاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة والمجاز اعنى كون المركب فى احد المعنيين حقيقة وفى الآخر مجازا بناء على ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل يحمل على الاول على ما هو المثبت فيما بين القوم والفاضل المحشى اشار الى ذلك ايضا حيث حكم فى الاعتراض بان المتبادر للمعنى الثانى لان التبادر علامة الحقيقة فيعلم منه ان المعنى الثانى حقيقة والاول مجاز والله اعلم **قوله** على المعنيين الخ من قوله المجرد **قوله** كما يقال الخ تنظير فى صورة معينة لا فى استبعاد كون اسم الجزء او الكل واحدا **قوله** واعترض الخ حاصل الاعتراض ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه مثل بعلبك مع انه ليس بمعرب لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان المتبادر من المركب المركب من الغير وهو صادق على مثل بعلبك كما هو الظاهر والالفاظ فى التعريفات يحمل على المتبادر وكذا يرد عليه ان توصيف الاسم بالمركب لا يصح لان المراد

---

١ وجه وبيان انه مشابه بالحرف وهكذا فى الباقى ١٢ منه

٢ وهو انه يكون بناء الماضى موقوفا على بناء الحرف وبناء الحرف يكون موقوفا على بناء الماضى وان كان بناء الماضى يكون موقوفا على بناء الامر وبناء الامر يكون موقوفا على بناء الماضى ١٢ منه

٣ صحيح بما عطف عليه ١٢ منه

٤ وتحريره ان ارادة المعنى الغير المتبادر من لفظ المركب ١٢ منه

منه هو الذی رکب من الغیر المتبادر وهو من مقابلات الاسم فکیف یوصف الاسم به وکذا یرد علیہ ان التعریف لایکون جامعا لخروج زید فی جاءنی زید لانه لیس مرکبا من الغیر والمتبادر هو هذا والجواب ان تبادر المعنی الثانی من لفظ المرکب وحمل الالفاظ علی ما هو المتبادر فی التعریف مسلم لکن اذا لم یوجد القرینة الصارفة عن ارادة هذا المعنی المتبادر فیه واما اذا وجدت تلک القرینة فغیر مسلم وههنا وجدت وهی حمل المرکب علی المعرب لمن ینعقد علیه الا تامل **قوله** علی مثل بعلبک المراد من مثل بعلبک هو الاسم المرکب من کلمتین الذی لم یناسب مبنی الاصل مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب اقول وبالله التوفیق ان فی بعلبک لغات ثلثة احدها وهو الافصح بناء الجزء الاول واعراب الجزء الثانی مع عدم الانصراف وثانیها اعراب الجزئین مع اضافة الجزء الاول الی الثانی وعدم انصرافه وثالثها اعراب الجزئین مع اضافة الجزء الاول الی الثانی وانصرافه وان اردت الاطلاع علی وجوه هذه اللغات فارجع الی بحث المرکب واذا عرفت هذا فاعلم ان مورد الاعتراض هی اللغة الاولی لان بعلبک علی اللغتین الاخیرتین من افراد المعرب فصدق التعریف علیه غیر مضر لکن بقی شیء وهو انه اذا رکب مع الغیر مثلا ان یقال هذا بعلبک یلزم ان یکون معربا لانه یصدق علیه انه مرکب مع الغیر ولم یشبه مبنی الاصل والامر لیس کذلک فانتظر لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **قال** الشارح قدس سره ترکیبا یتحقق الخ دفع ما یتوهم من ان التعریف غیر مانع لدخول غلام فی غلام زید بسکون المیم لانه مرکب مع الغیر ولم یشبه مبنی الاصل وحاصل الدفع ان المراد من الترکیب مع الغیر لیس مطلقا بل الذی یتحقق معه عامله وهذا منتف فی مادة النقض کما هو الظاهر فلا یرد النقض به قال مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا القید لیس مما وجدت علیه القرینة ولیس مما یسبقه الذهن فکیف یعتبر فی التعریف اقول وبالله التوفیق ان الذهن السلیم یحکم علی ان فی ترکیب شیء مع شیء لا بد من العلاقة اما بان یکون احدهما عاملا فی الآخر او بان یکون معمولا امر ثالث لئلا یکون الترکیب کوضع الحجر فی جنب الانسان یعنی لا یکون ترکیبا واقعیا بل اعتباریا فلا یسبق الذهن الی ارادة الترکیب المطلق من قوله المرکب بل الی الخاص الذی هو مع العامل فلذا اخذ الشارح قید ترکیبا یتحقق معه عامله فی التعریف والله اعلم **قوله** لم یقل ترکیبا الخ دفع ما یتوهم من ان قول الشارح ترکیبا یتحقق معه الخ لدفع النقض علی غلام فی غلام زید وهو یحصل بان یقول ترکیبا معه عامله فلو لم یقله مع انه اخصر والاخصر المفید لفائدة اولی من الاطول المفید لها وحاصل الدفع ان قول ترکیبا معه عامله وان یصح الطرد لکن یبطل العکس لانه یخرج علی هذا القول المعرب الذی یکون عامله معنویا لانه لا ترکیب للفظ مع المعنی بخلاف قول ترکیبا یتحقق معه عامله لانه یصح الطرد والعکس فیکون هو اولی بل یکون واجبا علی ما لا یخفی **قوله** ویبعد الخ دفع ما یتوهم من ان قول ترکیبا مع عامله یصح العکس ایضا لانه یمکن ان یراد من الترکیب مع العامل انضمامه معه بمعنی تحقق العامل معه

قوله وهذا عامله ... صاحب عن الحل فافهم ١٢ منه

قوله لانه یعلم من هذا الحمل انه لیس المراد من المرکب المرکب من الغیر لانه لا یصح حمله علی المعرب الذی هو قسم من الاسم الذی هو قسم من الکلمة التی قسمت علی المفرد وضم لفظ علی ما لا یخفی ١٢ منه

قوله لا نقیض فی النقض عن غلام فی غلام زید ١٢ منه

قوله کما یصح الطرد ١٢ منه

معه فلا يعرفهما عامله معنىً وحاصل الدفع ان هذه الارادة بعيدة لان المتبادر من التركيب مع العامل
الفعل معه بان يذكر في التركيب لا بمعنى تحقق العامل معه ولانه ربما يدعو الى تفسير المركب بلفظ
يكون فهم المراد منه بعيدا **قوله** فسر الاشتباه اشارة الى دفع ما يرد من ان بيان مراد شخص من كلامه من غير
قرينة التصريح منه على ارادة ذلك المراد ومن غير معلوميته من الكلام الآخر له غير مناسب فلم فعله
الشارح وحاصل الدفع ان التصريح من المصنف على ارادة المناسبة من المشابهة موجود فلذا فسر الشارح
قوله لم يشبه بقوله اى لم يناسب الخ **قوله** بالمناسبة اللام للعهد اى بالمناسبة المؤثرة في منع الاعراب
قوله الت هي امور لتحقق المناسبة المؤثرة في منع الاعراب في الوجوه الخمسة التي هي غير المشابهة كما لا يخفى
وفي هذا القول رمز الى وجه ارادة المناسبة من المشابهة وهو علاقة العموم بينهما **قوله** في ذلك الخ اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان المصنف لم فسر المشابهة المأخوذة على طريق السلب في تعريف المعرب بالمناسبة ولم ترك
على معناها وتبع الشارح المصنف ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو ترك المشابهة على حالها لدخل في تعريف
المعرب ما يكون متضمنا المبني الاصل كاين وما يكون واقعا موقعه كنزال وما يكون مشابها للواقع
موقعه كفجار وما يكون واقعا موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وما يكون مضافا اليه كغلامي لو كان كل
من هذه الامور مركب مع الغير لم يشبه مبني الاصل كما لا يخفى مع انها كانت محسوبة من المبنيات ولما
المناسبة متحققة في كلها فبتفسير المشابهة بالمناسبة يخرج هذه الامور عن تعريف المعرب فاعلم
قوله لذا اى لاجل ان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول **قال** الشارح قدس سره مناسبة الخ
اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر في مقره ان الاعدام تعرف بالملكات والملكة ههنا المناسبة ووجوهها
ليست بمرادة والا لم يصدق التعريف على فرد من افراد المعرب لان كلها مناسبة لمبني الاصل في وجه
من الوجوه بل المراد نوع المناسبة وهو لم يعلم فيلزم الجهالة في التعريف وحاصل الدفع انا نسلم ان المراد
نوع المناسبة وهو المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فلا يلزم الجهالة في التعريف **قوله** مبنية في الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان تقييد الشارح لا ينفي الجهالة لان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير معلوم فيلزم
القرار على ما عنه الفرار وحاصل الدفع ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير مجهول لانها بينت في بحث
المبنيات وان لم يتبين ههنا والبيان غير ضروري في محل التعريف فتأمل **قوله** فلا يلزم الخ تفريع
على قول الشارح مناسبة مؤثرة لكن بعد تقييد القول الفاضل المحشي مبنية في الخ **قوله** لم تتبين وان
وان بين بان يقول المراد بالمناسبة القوية ما يكون باحد الوجوه البينة في كلام صاحب المفصل فلا يوجد في
الجهالة في التعريف على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى **قوله** فان القوة علة لقوله يلتزم **قوله** رضا واسعا لان
القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة
الى ما دونه قويا **قوله** وليس بعمومه الخ والا لا ينتقض التعريف طردا وعكسا فافهم **قال** الشارح

لم اشار الى ان الكافية في بحث المبنيات بوافق المصنف لبيب بالنظر الى الجهالة عما يتعدد ان يقولوا لهم

ا- مشمر كمة احدها التضمن كمبنى الاصل كاين والثاني الوقوع موقعه كنزال والثالث المشاكلة للواقع موقعه كفجار والرابع وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم والخامس الاضافة اليه كغلامي منه عفى عنه ادب يوم مراد مراد منه

قدس سره اى المبنى اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اضافة المبنى الى الاصل اما ان يكون من قبيل زيد
مضروب الغلام يعنى اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله او يكون من زيد مضروب الدار
يعنى اضافة اسم المفعول الى الظرف او يكون زيد مضروب لما ديب يعنى اضافة اسم المفعول الى
علته وعلى هذا يكون الاصل بمعنى القانون لانه لا معنى لعلية اصل الشئ بالمعنى الظاهر لبناء ذلك
الشئ كما لا يخفى وكل منها غير صحيح اما الاول فلانه يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا بنفسه بل
يكون اصله مبنيا وفساده لا يخفى لان الحرف لا اصل له واما الماضى والامر وان وجد لهما الاصل فهو
المصدر لكنه ليس بمبنى واما الثانى فلانه يقتضى ان لا يكون مبنيا الآن بل يكون مبنيا فى الاصل وفيه
ايضا فساد لانه مبنى الآن كما هو الظاهر واما الثالث فلانه يقتضى ان يكون بناء مبنى الاصل لاجل القاعدة
والقانون وذلك غير مسلم ولئن سلم فلا وجه للتخصيص بهذه الامور الثلثة لانه لا شئ من المبنى الا وبنائه
مبنى على القاعدة وحاصل الدفع انا نختار شقا ثالثا وهو ان اضافة المبنى الاصل اضافة بيانية والتقدير
لم يشبه مبنيا هو الاصل فى البناء فلا يرد شئ مما ذكر فان اختلج فى قلبك ان المعلوم من تفسير الشارح ان المضاف
اليه للمبنى هو الاصل المقيد بقيد فى البناء وعلى ذلك التقدير كيف يكون اضافة المبنى الى الاصل اضافة
بيانية لان من شرطها العموم والخصوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه وهو على المفهوم من كلام
الشارح منتف لان الاصل فى البناء لم يوجد غير مبنى حتى يتحقق مادتى الافتراق ومادة الاجتماع فاذ له
بان الشارح لم يرد ان الاصل قبل الاضافة مقيد بقيد فى البناء حتى يرد ما ذكر بل اراد ان الاصل قبل
الاضافة مطلق وبعد اضافة المبنى اليه يصير قيدا بقوله فى البناء وبين الاصل المطلق والمبنى
عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى هذا ما استفيد من الحواشى بعون الملك الوهاب وهو اعلم بالصواب
قوله لم يفسر الخ دفع ما يتوهم من ان الشارح لم خالف الشارح الرضى حيث فسر قول المصنف مبنى الاصل
بما اصله البناء والشارح فسر المبنى الذى هو الاصل فى البناء وحاصل الدفع ان المخالفة لاجل ورود الامرين
الذين سيأتى حاصلهما على ذلك التفسير **قوله** لانه بهذا الخ هذه العبارة اشارة الى احد الامرين الذين يردان
على تفسير الشارح الرضى حاصله انه لو فسر عبارة المصنف بما اصله البناء لزم عدم انحصار مبنى الاصل فى الثلثة
الامر والماضى والحرف بل يتناول جميع الافعال لان اصل كلها البناء عند البصريين الذين بناء اكثر مسائل
هذا المتن على مذهبهم وفى عدم الانحصار فساد ان احدهما خرق الاجماع لانه منعقد على تفسيرهم مبنى الاصل
بالامور الثلثة بل بالاربعة الرابع الجملة وثانيهما النقض على جمع التعريف باسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر وجميع باب غير المنصرف فافهم **قوله** لان فيه الخ هذه العبارة اشارة الى ثانى الامرين الذين يردان على تفسير
الشارح الرضى حاصله ان من المتقرر فى مقره ان اطلاق المشتقات على ما هو متصف بمبدأ الاشتقاق بالفعل
على سبيل الحقيقة وعلى ما من شأنه ان يتصف به على سبيل المجاز وخلاف الظاهر فلو فسر عبارة المصنف الذى

له لان كلا من هذه الامور مناسب بالقانون الذى هو مبنى الاصل بهذا المعنى كما لا يخفى منه

يتبادر منه بناء على تلك القاعدة اطلاق مبنى الاصل على ما هو مبنى بالفعل بحسب الاصالة بما اصل البناء فلزم حمل العبارة على خلاف الظاهر لان المتبادر من هذا التفسير اطلاق المبنى على ما اصله ان يبنى سواء كان مبنيا بالفعل اولا وهذا المعنى خلاف الظاهر من عبارة المصنف كما هو الظاهر ولا ضرورة داعية الى حمل العبارة على خلاف الظاهر لوجود التفسير الموافق له كما فعله الشارح والله اعلم **قوله** كما زعم المصنف اشارة الى دفع ما يرد من ان تفسير الشارح لمبنى الاصل بالماضي والامر والحرف غير صحيح لان من جملته الجملة فلا بد ان يزيدها الشارح وحاصل الدفع انه زعم المصنف ان الجملة على مذهبه ليست من جملة مبنى الاصل فلذا تركها **قوله** من حيث هي هي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الجملة معربة عند الكل لانها واقعة موقع المفرد فلا يصح عدها من جملة مبنى الاصل وحاصل الدفع ان في الجملة اعتبارين احدهما اعتبارها انها واقعة موقع المفرد وثانيهما اعتبارها من حيث هي هي والاعراب على الاعتبار الاول والعد من جملة مبنى الاصل على الاعتبار الثاني فلا استحالة **قال** الشارح قدس سره وليس الغرض اشارة الى دفع ما يرد من ان هذا القول باعراب الاسماء المعدودة من صاحب الكشاف غير معقول لان المعرب ما اجرى عليه الاعراب فسلب جريان الاعراب عن تلك الاسماء ظاهر فالدفع غني عن البيان **قوله** يعني ان الخ اشارة الى دفع اعتراضات اربعة ترد على عبارة الشارح احدها انه يلزم بناء على ما يفهم من عبارة الشارح على العلامة الذي ان لا يكون الاسماء الجاري عليها الاعراب بالفعل معربة لعدم تحقق ما هو شرط الاعراب وهو مجرد الصلاحية عنده في تلك الاسماء لان الموجود في تلك الاسماء الصلاحية مع الجريان بالفعل لا مجرد الصلاحية وثانيهما ان المعرب عنده ما يشبه مبنى الاصل سواء ركب مع الغير اولا وسواء تحقق معه عامله اولا لا ما صلح لاستحقاق الاعراب بعد التركيب فمن اين يعلم ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا كما وهم الشارح وثالثها ان الصلاحية عبارة عن استعداد حصول الشيء مع عدم حصوله بالفعل فباعتبارها في كون الشيء معربا يلزم ان لا يكون الاسماء الجاري عليها الاعراب بالفعل معربة لانتفاء الصلاحية فيها كما لا يخفى ورابعها ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سزاوار بودن وهذا المعنى هو الصلاحية بعينه فيستفاد من العبارة انه اعتبر الصلاحية لصلاحية الاعراب ولا معنى لهذه العبارة وحاصل الدفع عن الاول المشار اليه بلفظ الكافي ان اعتبار مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا عند العلامة ليس بطريق الشرطية حتى يلزم المحذور بل بطريق الاكتفاء يعني انه لو لم يوجد شيء آخر سوى هذه الصلاحية لكان وجوده ايضا كافيا في كون الشيء معربا فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثاني المشار اليه بلفظ المحقق ان اعتبار الصلاحية ليس في مفهوم المعرب حتى يلزم على العلامة على هذا الاعتبار ان يعرف المعرب بما يصلح لاستحقاق الاعراب بل في تحقق المعرب والتفسير المذكور سابقا للمعرب لا ينافي اعتبار الصلاحية في مصداقه فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثالث المشار اليه بلفظ القابل ان الصلاحية ليس بمعنى الاستعداد

حتی لا یجامع الفعل فیلزم المحذور بل بمعنی الامکان والقبول وھو لا ینافی الفعلیۃ کما ھو المتقرر فی مقرہ فلا
یلزم المحذور وحاصل الدفع عن الرابع المشار الیہ بلفظ اسباب الاعراب انہ لیس المراد من الاستحقاق معناہ
حتی یلزم المحذور بل ما بہ الاستحقاق للاعراب وھو اسباب الاعراب من قبیل ذکر المسبب وارادۃ
السبب فیکون التقدیر فاعتبر العلامۃ مجرد الصلاحیۃ لاسباب الاعراب ولا مناقشۃ فی معنی ھذہ
العبارۃ فلا یلزم المحذور وھذا ما لخص عن الحواشی واللہ اعلم **قولہ** اسباب الاعراب وھی الترکیب وتحقق
العامل وعدم المشابہۃ مبنی الاصل ویرد ھھنا بناء علی ان اضافۃ الاسباب الی الاعراب للجنس وھو
یتحقق بتحقق فرد ما انہ یلزم ان یکون مبنی الاصل معربا لکونہ قابلا لعدم المشابہۃ مبنی الاصل الذی
ھو من جملۃ اسباب الاعراب وان یکون ھؤلاء مثلا ایضا معربا لکونہ قابلا[1] للترکیب وتحقق العامل الذین
ھما من جملۃ اسباب الاعراب وکل من الامرین خلاف المتقرر کما ھو الظاھر واجیب بان المثبت فیما بینھم
ان الجمع المضاف الی المعرفۃ یتعین للاستغراق اذا لم یکن قرینۃ خلافہ والقرینۃ ھھنا منتفیۃ فمعناہ
ان الاعراب یتحقق بکون الشیٔ قابلا لجمیع اسباب الاعراب والقبول لجمیع منتف فی مبنی الاصل[2]
وھؤلاء لعدم وجود العامل ووجود المناسبۃ الاول فی الاول والثانی فی الثانی فافہم **قولہ** سواء
وجدت الخ ای کل اسباب الاعراب بطریق الایجاب الکلی فعلی ھذا معنی قولہ او لم تکن الخ رفع ذلک
الایجاب وھو لا ینافی الایجاب الجزئی کما تقرر فلا یرد ان کل الاسباب لیس[3] بمنتف فی زید فی حال
التعداد لانہ وجد فیہ عدم المناسبۃ مبنی الاصل الذی من جملۃ اسباب الاعراب **قولہ** کزید حیث تحقق
الترکیب والعامل وعدم المناسبۃ **قال** الشارح قدس سرہ واعتبر المصنف الصلاحیۃ **قال** مولانا
عصمت اللہ لا حاجۃ ھھنا الی ذکر الصلاحیۃ اذ الاستحقاق بالفعل لا یتحقق بدون الصلاحیۃ
قال مولانا عبد الحکیم فی دفع ھذا الاعتراض ما حاصلہ ان فایدۃ اعتبار الاستحقاق
بعد الصلاحیۃ التصریح علی ان مقابلہ منقسم الی قسمین احدھما ما انتفی فیہ الصلاحیۃ
بمعنی القابلیۃ کھؤلاء وثانیھما ما انتفی فیہ الاستحقاق بمعنی ما بہ یستحق الاعراب الذی ھی
اسباب الاعراب کالاسماء[4] المعدودۃ واخراج کل منھما عن المعرب قصدا فتامل **قال**
الشارح قدس سرہ ولھذا اخذ الخ اقول وباللہ التوفیق ان المراد بالترکیب الترکیب مع العامل
کما اشار الیہ الشارح سابقا ومع قید عدم المشابہۃ مبنی الاصل کما ھو المصرح فی عبارۃ
المصنف فلا یرد ما یختلج بالبال من ان اعتبار المصنف حصول الاستحقاق بالفعل بمعنی ما بہ
یستحق الاعراب مع الصلاحیۃ لا یقتضی اخذ الترکیب فقط فی تعریف المعرب بل ھو مع
السببین الاخیرین کما لا یخفی **قال** الشارح قدس سرہ واما وجود الاعراب بالفعل
الخ دفع ما یتوھم من ان المصنف کما اعتبر وجود الاسباب مع الصلاحیۃ فکذلک یعتبر وجود

---

[1] علی ما سبق ۱۲ منہ
[1] ای وجود العامل فی مبنی الاصل ووجود المناسبۃ فی مثل ھؤلاء ۱۲ منہ
[2] بطریق السلب الکلی ۱۲ منہ
[3] لانہ لیس ھناک عدم المناسبۃ الذی ھو من جملۃ اسباب الاعراب لوجود المناسبۃ فیہ وان لم یتحقق العامل والترکیب معہ ۱۲ منہ
[4] لانتفاء العامل والترکیب فیھما وان وجد فیھا عدم المناسبۃ ۱۲ منہ
[5] لانہ بعد من جملۃ اسباب الاعراب ۱۲ منہ

وجود الاعراب بالفعل فيكون الشيء معربا بالتلازم الواقع بين اسباب الاعراب ومسببها الذی هو
الاعراب فيلزم ان لا يكون زيد فی جاءنی زيد بالسكون علی الوقف معربا لعدم وجود الاعراب بالفعل
فيه كما هو الظاهر والدفع غنی عن البيان لكن بقی شیء وهو ان اعتبار وجود الاسباب مع الصلاحية فی كون
الشیء معربا مع عدم اعتبار مسببها الذی هو الاعراب فی هذا الكون مما لا يليق بشان العاقل خصوصا المصنف
لان المسبب يكون ملازما للسبب بحيث لا يخالفه اصلا ومن ههنا يقال انه لا معرب عند المصنف
الا وقد يكون الاعراب فيه لفظا وتقديرا الا ان يقال ان مراد الشارح الاعراب الخاص فيكون تقدير
كلامه واما وجود الاعراب اللفظی بالفعل فی كون الشیء معربا فلم يعتبره احد فلا يرد المحذور لان
اعتبار الوجود بلا يقتضی الاعراب اللفظی بل الاعراب مطلقا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
لم تعرب اللفظ ای لم يجر الاعراب اللفظی علی الكلمة والحال انها معربة ای مما يصلح اجراء الاعراب اللفظی عليه
ولو اعتبر وجود الاعراب اللفظی فی كون الشیء معربا لم يكن الحكم المذكور فی قوله وهی معربة صحيحا
فافهم **قال** الشارح قدس سره وانما عدله الخ اشارة الی دفع ما يرد علی المصنف من ان المشهور عند
الجمهور فی تعريف المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل والمخالفة عن السواد الاعظم فی قوة
الخطاء فلو خالفهم المصنف وحاصل الدفع ان المخالفة بلا نكتة فی قوة الخطاء واما المخالفة مع
النكتة كما سيجیء بيانها فهی عين الصواب فلذا خالفهم **قوله** كانهم قصدوا الخ غرضه من هذا بيان
بيان منشاء غلط الجمهور **قوله** فی ذلك ای فی تعريف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل ومن
ههنا يعلم انه لا حاجة الی قول الفاضل المحشی فتوهموا الخ لان التوهم المذكور بعينه الوقوع فی الغلط
كما لا يخفی بل ايراده موجب التشويش والله اعلم **قوله** من لفظ المعرب حيث زعموا انه مشتق
ومأخوذ من قولهم اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها فيكون معنی لفظ المعرب علی هذا ما جعل فيه
الاعراب وهو عبارة عن اختلاف آخر الاسم او ما به الاختلاف علی اختلاف المذهبين فيكون المعنی ما جعل
فيه الاختلاف ومفاد هذا المعنی ما يختلف آخره واحد علی ما لا يخفی فوقعوا فيما وقعوا والله اعلم
قوله ووجود الاعراب عطف علی قوله لفظ المعرب فيكون داخلا تحت كلمة من دليلا للوقوع
كما ان المعطوف عليه دليل له وحاصل هذا الدليل ان الجمهور لما وجدوا الاعراب بمعنی الاختلاف او ما به
الاختلاف علی الاختلاف فی افراد المعرب فتوهموا ان المعرب ما وجد فيه الاختلاف لان الاعراب
الاختلاف ومفاده ومفاد ما يختلف الخ واحد فوقعوا فيما وقعوا آنفا ولولا ان الفاضل المحشی ... لكان
كان المشرع بالشك لان المعلوم من لفظ المعرب علی زعم الجمهور الذی مر ذكره فی الحاشية المتعلقة بقول
الفاضل المحشی من لفظ المعرب ومن وجود الاعراب فی افراد المعرب كونه ما يختلف آخره لا كونه ما يختلف
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفی علی من له ذهن وقاد بل الجمهور وقعوا فی الثانی لا الاول فلا يكون الامر

الاضافة بيانية منه

بل مبنی على اعتبار اختلاف المذهبين منه

ان المذكوران منشائين قطعيين وثانيا ان المراد من الاعراب اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا وهو متحقق
في كل افراد للمعرب كما هو المتقرر فلا حاجة الى تقييد الافراد بالكثيرة كما وقع من مولانا عبد الحكيم كلام
المدقق وثالثا ان ما وقع من مولانا المدقق تعريضا على مولانا عبد الحكيم الذي حاصله ان للمعلول المقطوع عليه
كل منها دليل واحد لا دليلان مستقلان واثبت المدعي بما اثبته لا يخلو عن اختلال لان المدعى الوقوع
المشكوك كما ينطق بكلمة كان وكل منها مستقل لافادة هذا المدعي وكيل تقريره منا لا الوقوع المقطوع
حتى لا يكون مستقلا بل لا يكون المجموع على هذا التقدير ايضا دليلا مثبتا له فافهم وبعد قلادة التقليد
لان الجبال يعرفون الحق بالرجال **قوله** ولم يعرفوا الخ اى لم يعرفوا ان الاختلاف من العوارض المفارقة
المعرب وارجاع الضمير الى الاختلاف باعتبار كونه مفهوما من الكلام قال الفاضلان في وجه كون الاختلاف
من العوارض المفارقة انه يقال لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما لم تعرب الكلمة اى لم تختلف وهو مرة
اى ما يختلف ولو كان من العوارض اللازمة لم يصح نفى الاعراب عن الكلمة الذي وقع في هذا القول اقول
وبالله التوفيق ان هذا القول مؤيد كون الاختلاف من العوارض اللازمة لان مقبولية هذا القول في
حق ذلك القائل من اهل القدح عليه ونسبة الخطية اليه ولو كان الاختلاف من العوارض المفارقة
في الواقع لم يوجد للقدح ونسبة الخطية معنى كما لا يخفى فالوجه في عدم كون الاختلاف من العوارض
اللازمة انه قد يتركب الاسم ابتداء مع العامل وهو كذلك لان الاختلاف لم يوجد في الصورة المذكورة
بل الموجود فيه حدوث الاعراب كما سيجيئ من الشارح نفسه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
لان الغرض الخ هذا وجه العدول بيانه موقوف على عدة مقدمات مسلمة عند العقول السليمة احدها
ان الغرض من قواعد علم النحو معرفة احوال اواخر الكلم الجزئية الواقعة في التراكيب بجعلها كبريات الصغريات
سهلة الحصول مثلا احوال آخر زيد في جاء في زيد رفع وهذا يعرف من قاعدة نحوية وهي كل فاعل مرفوع بجعلها
كبرى الصغرى سهلة الحصول هكذا زيد في جاء في زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وثانيها ان الغرض
من تعريفات موضوعات هذه القواعد معرفتها بوجه صالح لان يكون وسط الحكم الذي هو محمول تلك القاعدة
بالاكبر على الاصغر الذي هو موضوع صغرى سهلة الحصول مثلا الغرض من تعريف موضوع قولهم كل
فاعل مرفوع وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به معرفة الفاعل الذي هو الموضوع
على وجه صالح لان يكون وسط الحكم بالاكبر على الاصغر فيقال زيد في جاء في زيد فاعل اى ما اسند الخ
وكل فاعل اى ما اسند الخ فهو مرفوع فزيد مرفوع وثالثها ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة
احكام المعرب وكل معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل من قواعد علم النحو واذا عرفت هذا فاعلم
ان الغرض من قولهم كل معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل الذي هو من جملة قواعد النحو بناء على
المقدمة الثالثة معرفة احكام الكلم الجزئية الواقعة في التراكيب بناء على المقدمة الاولى بان يقال

لحصول اللفظ العربي ثانيهما وجود الاعراب ۱۲ منه

اى بيان السبب المشكوك دون تعريفهما وهو ظاهر لانه لا يعرف في التعريف الحقيقة ان يكون جامعا لفظ المعرف وان يكون مانعا يصدق افراده من غير ان يكون على حقيقته ۱۲ منه

هذا ای زید فی جاء فی زید مثلا معرب وکل معرب ما اختلف العوامل فهذا ما اختلف آخره باختلاف
العوامل وان الغرض من تعریف المعرب معرفته بوجه صالح لان یجعله وسط الحکم الاکبر الذی هو
الاختلاف علی الاصغر الذی هو هذا او آذا اعلمت هذا فاعلم ان تعریف الجمهور للمعرب لا یحقق
فیه ذلک الغرض لانه لیس بوجه صالح للجعل المذکور لانه لو کان المعرب بالتعریف المذکور لهم
وسط الحکم الاکبر الذی هو الاختلاف علی الاصغر الذی هو هذا الکان الحسن للقول المذکور هذا
معرب ای ما اختلف آخره باختلاف العوامل وکل معرب ای ما اختلف آخره باختلاف العوامل
ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهذا ما اختلف آخره باختلاف العوامل فیلزم اتحاد
النتیجة والصغری فیلزم تقدم الشیء علی نفسه لان المتقرر تقدیم الصغری علی النتیجة بخلاف تعریف
المصنف للمعرب لانه یتصور فیه ذلک الغرض لانه یرجع الحاصل الی هذا معرب ای مرکب
لم یشبه مبنی الاصل وکل معرب ای لم یشبه مبنی الاصل ما اختلف آخره باختلاف العوامل
فهذا ما اختلف آخره باختلاف العوامل ولا استحالة فی ذلک کما لا یخفی فلذلک عدل المصنف
عن تعریف الجمهور هذا ما ظهر لی آوان هذا التحریر فی بیان حاصل قول الشارح والله اعلم قوله
ای معرفة تتبع آہ لما ورد علی الشارح ههنا امور الاول ان المشار الیه بکذلک معرفة عدم
التتبع المفهوم من شرط قوله ممن لم یتتبع ومعرفة عدم السماع المفهوم من قوله ولم یعرف آہ
فیکون المعنی فان العارف باحکامها معرفة عدم التتبع ومعرفة عدم السماع مستغن عن النحو
ولا خفاء فی فساد هذا المعنی لان معرفة عدم التتبع وعدم السماع لا یکون الا بالنحو فکیف یتصور
الاستغناء الثانی ان حصر غرض النحو الذی هو معرفة احوال اواخر الکلم بالنسبة الی من تتبع
لغة العرب وبالنسبة الی من لم یعرف احکامها بالسماع منهم کما وقع من الشارح غیر صحیح
لان من تتبع لغة العرب لم یعرف احکامها ایضا محتاج الی تعلم النحو الثالث ان المفهوم بطریق
المفهوم المخالف من قول الشارح فان العارف الخ ان من لم یعرف الاحکام بالتتبع وبالسماع
فهو محتاج الی النحو ولا یخفی ما فیه من ان نفس النحو لیس بمحتاج الیه بل المحتاج الیه تعلمه کما هو
الظاهر الرابع ان احتیاج غیر العارف بالتتبع والسماع واستغناء العارف بهذین السببین
لیس کلاهما الا الی التصدیقات بالمسائل الکلیة والقواعد المدونة فقط اعنی من غیر احتیاج الی
الدلائل وهی حکایة عن علم النحو لا نفسه کما تقرر من ان العلم عبارة عن التصدیقات بالمسائل لکن
عن ادلتها وآملهم لا عن ادلتها فهی حکایة عن العلم لا نفسه فذکر النحو لیس بمناسب فحصل المعنی
کلام الشارح بحیث یندفع عنه تلک الامور فحاصل دفع الامر الاول ان المشار الیه بکذلک
معرفة التتبع ومعرفة السماع لا معرفة عدم التتبع وعدم السماع فیکون المعنی فان العارف باحکامها

معرفة تتبع وسماع مستغن الخ ولا خفاء فی صحة هذا المعنی وحاصل دفع الامر الثانی ان المقصود من قول الشارح من لم یتتبع لغة العرب آه من لم یعرف احکامها بالتتبع اما بان لم یتتبع او تتبع ولم یعرف بقرینة مقابله وعدیله وهو قوله ولم یعرف آه فلا یلزم المحذور وهو بطلان الحصر وحاصل دفع الامر الثالث ان فی العبارة تقدیر المضاف فیکون المعنی فان العارف باحکامها کذلک مستغن عن تعلم علم النحو فالمفهوم منه ان غیر العارف محتاج الی تعلم النحو فلا یلزم المحذور وهو اثبات الاحتیاج الی نفس النحو وحاصل دفع الامر الرابع ان التصدیقات بالمسائل المدونة اما ان تکون مع الدلائل او من غیرها فان کان الاول فهی علم النحو وتعلمه تعلمه علی سبیل الاتفاق وان کان الثانی فهی ایضا علم النحو علی مذهب من تعلمه تعلمه علی ذلک المذهب فلا یلزم المحذور وهو فی ذکر النحو فاحفظ هذا التقریر لعلک لا تجد فی غیر هذا التقریر والله اعلم **قوله** ما جمعه المدون اشارة الی ان النحو عبارة عن المسائل المدونة والقواعد المرتبة بل عن التصدیق بها کما لا یخفی **قوله** بخلاف من لم آه اما تلک بخلاف من لم یعرف الاحکام بالسماع مع انه لا بد منه ایضا لانه ایضا محتاج الی تعلم المدون لان المقصود الفاضل المحشی تفسیر عبارة الشارح وهو من یتتبع فلا یرد علیه بطلان الحصر کما مر تقریره منا لا بیان استیفاء من هو محتاج حتی یلزم علیه ذکر بخلاف من لم یعرف الخ والله اعلم **قوله** علم النحو ای تعلم علم النحو علی حذف المضاف وهکذا فیما سیاتی **قال الشارح** قدس سرہ ولا فایدة الخ اشارة الی دفع ما یرد من ان العارف بالاحکام من التتبع والسماع لا یستغنی عن النحو لانه یعرف فیه مصطلحات اهل النحو مثل الفاعل والمبتداء والخبر لما هو مرفوع والمفعول والحال والتمییز لما هو منصوب غیر ذلک وآ الدفع غنی عن البیان **قوله** فیه اشارة الخ فیه دفع ما یرد علی الشارح من ان ههنا فسادان احدهما فی نفس التعریف کما قیل ان معرفة اختلاف الآخر یتوقف علی معرفة المعرب لان الالف واللام فی الآخر عوض عن المضاف الیه وهو المعرب فلو عرف المعرب بذلک الاختلاف للزم الدور والثانی فی المقصود من التعریف کما قال الشارح ومر منا تقریره فلم اختار الشارح بیان فساد الثانی وترک بیان فساد الاول مع کون الثانی شنیعا والاول اشنع کما لا یخفی وحاصل الدفع ان الاول فی نفس التعریف لعدم توقف معرفة الاختلاف علی معرفة المعرب لموقوف علی معرفة الاختلاف علی تعریف المعرب به لانه یمکن ان یعلم الاختلاف من استعمال العرب قبل ان یعلم المعرب فقد حصل منه فساد الآخر فاختار الشارح بیان الفساد المقصود وآن قیل ان معرفة الاختلاف وان لم یتوقف علی معرفة المعرب بالنظر الی المتتبع لکنه موقوف علیه بالنظر الی غیر المتتبع والمتتبع الغیر العارف وتدوین النحو له فالفساد الاصلی لازم مرفوع علی الشارح ما ورد فقلنا فی دفعه ان التصدیق بتحقق الاختلاف فی افراد المعرب موقوف علی التصدیق بانها معربة بالنظر الی غیر

المتهم لا تصور الاختلاف على تصور المعرب الذي هو موقوف على تصور الاختلاف فعلى تقدير
التعريف به كما لا يخفى فلا يلزم الفساد في اصل التعريف فلم يرد على الشارح ما ورد والله اعلم **قوله**
من تعريف المعرب الخ لان المعرب من جملة موضوعات مسائل علم النحو والمتقرر فيما بين القوم ان الغرض
من تعريفات موضوعات المسائل ان يعلم الموضوعات بوجوه صالحة لتعدية احكام المسائل الى جزئيات
تلك الموضوعات بضم صغريات سهلة الحصول الى تلك المسائل فالمقصود من تعريف المعرب ليس الا
هذه التعدية مثلا الفاعل موضوع مسئلة علم النحو وهي قول علماء هذا العلم كل فاعل مرفوع فالمقصود من تعريفه
ان يحصل وسيلة لاثبات حكم هذه المسئلة الذي هو الرفع لجزئيات الفاعل الذي هو موضوع تلك المسئلة به
ضم صغرى سهلة الحصول اليها هكذا زيد فاعل اي ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به وكل فاعل
مرفوع فهذا مرفوع فتعريف الفاعل بما هو مرفوع لا يصح لانه لا يتصور منه تحصيل ذلك الغرض كما لا يخفى **قوله**
بل هذه او ذلك مما آه هذا اذا كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة احكام مسائل علم النحو وان جعل
قولنا كل معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل من مسائل علم النحو والا فلا يلزم ان يكون الغرض من تعريف
المعرب معلوميته بوجه صالح لتعدية حكم الاختلاف الى جزئياته لان المتقرر كون الغرض من تعريفات الموضوعات
بوجوه صالحة لاحكام المسائل لا من كل شيء ولا لكل شيء كما مر والله اعلم **قوله** وكل معرب الخ اي كل ما
يشبه مبني الاصل **قوله** للزوم الخ اما بمرتبتين ان كان التقدم متحققا في ضمن الدور الذي يتحقق ههنا
على تقدير او بمرتبة ان كان في ضمن غير الدور كما لا يخفى **قوله** اما في ضمن قال الفاضل المدقق الاول على
تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى والكبرى وهيئة التأليف بالواسطة
كما هو الظاهر وعلى كل من هذه الثلثة بالذات وما توقف لها بالنسبة الى المجموع كما هو الظاهر ايضا والثاني التوقف
على المجموع بعد توقفها على كل من هذه الثلثة ويكون المقصود في الصغرى الحكم بمفهوم الاختلاف من حيث الاجمال والثالث
على تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على كل من هذه الثلثة ويكون الحكم في الصغرى الحكم بنفس مفهوم الاختلاف
كما في الكبرى انتهى ملخصا وقيل في بعض الحواشي المكتوبة على حاشية ذلك الفاضل هذا الكلام يوهم
انه على هذا التقدير يكون النتيجة متوقفة على الصغرى بالذات وبالواسطة والصغرى ايضا تكون متوقفة على
النتيجة لان مفهوم الاختلاف من حيث الاجمال الذي هو المراد في الصغرى مقيد ومفهوم الاختلاف الذي هو مراد
في النتيجة مطلق والمقيد موقوف على المطلق جزما فح اذا كان الحكم في الصغرى بنفس مفهوم الاختلاف فلانه
حينئذ يكون النتيجة موقوفة على الصغرى ولا وجه لتوقف شيء من اجزاء الصغرى على النتيجة فلا يلزم الدور فتأمل **قوله**
وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان المتقرر في صغرى ان الدور عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف على
ذلك الشيء فان كان بمرتبة واحدة كما اذا توقف آ على ب وب على آ فهو دور مصرح يلزم فيه تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين وان كان بمرتبتين او ازيد كما ... فهو دور مضمر يلزم فيه تقدم الشيء على نفسه بثلث مراتب او ما

فوقها كما اذا توقف آ على ب و ب على ج و ج على آ و يعلم من هذا التقرير ان الدرجة لا تنهدم في الدور مطلقا و اذا عرفت هذا فاعلم ان النتيجة ان كانت موقوفة على الدليل الذي هو موقوف على اجزائه التي من جملتها الصغرى التي هي عين النتيجة ههنا فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور المصرح وان كانت موقوفة على الصغرى التي هي عينها فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن غير الدور لعدم تحقق الدرجة التي لا تنهدم في الدور مطلقا وان تاملت حق التامل وانصفت حق الانصاف و بعدت قلادة التقليد عن العنق ظهر لك انما قال الفاضل المدقق ههنا غير لائق بشانه و تدقيقه والله اعلم **قوله** وكل معرب اي كل ما اختلف آخره باختلاف العوامل **قوله** لزم ان يكون الخ يرد ههنا انه يلزم ايضا ان لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط والموضوع نفس مفهوم الاكبر والمحمول و اجاب عن هذا الايراد الفاضل المشهور بانه يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد والمحدود **قوله** ابتداء اي بلا واسطة ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الصغرى والكبرى وهيئة التاليف من غير توقف على المجموع الذي هو الدليل **قوله** او بواسطة الدليل يعني ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى وهيئة التاليف بالواسطة يكون النتيجة متاخرة عن الصغرى بالواسطة **قوله** وقد اشار الخ الغرض من هذه العبارة تطبيق كلام الشارح على البناء الذي ذكره الفاضل المحشي ودفع الايراد الذي ورد على كلامه من انه ان اراد بمعرفة المعرب معرفة مفهوم المعرب فلا يصح ارجاع ضمير انه اليه لظهور عدم كونه مختلف الآخر وان اراد بها معرفة ما صدق عليه هذا المفهوم لا يتم التقريب اذ الكلام في تعريف المعرب مفهومه ولا يصح كلام الشارح اذ لا يلزم ان يكون المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب انه مما يختلف آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم وبيان الدفع بان غرض الشارح اختيار الشق الثاني و التقريب تام اذ المراد معرفة ما صدق عليه مفهوم المعرب من حيث انه معرب هو معرفة ان هذا و ذاك معرب هذا لا يحصل بدون معرفة المعرب وكذا كلامه صحيح لان الحيثية اذا كانت مرادة فيكون المقصود من معرفة المصداق كونه مما يختلف آخره باختلاف العوامل على ما لا يخفى والله اعلم **قوله** والى الوسط المراد بالوسط الوسط الغرضي فلا يرد ان الاختلاف ليس بوسط لانه يلزم على تقدير كونه وسطا تقدم الشيء على نفسه والله اعلم **قوله** اي بسبب اشارة الى ان الباء في قول الشارح بمعرفة هذا الخ للسببية **قوله** فان التصديق الخ دفع ما يتوهم من ان المعرفة المتقدمة متحققا من معرفة ان هذا او ذاك معرب كما سبق وهذه المعرفة علم تصديقي كما لا يخفى واكتساب المجهول التصديقي كما تقرر فكيف يحصل من معرفة الاختلاف الذي هو علم تصوري وحاصل الدفع ان المراد من الحصول التوقف ولا شك ان التصديق بهذا معرب موقوف على تصور المعرب لانه اما شطره او شرطه و توقف الشيء على كل منهما ظاهر اما الاول على مذهب الامام في التصديق والثاني على مذهب الحكماء فيه كما لا يخفى على من له ادنى مهارة في علم الميزان

وكذلك على الكبرى و هيئة التاليف ١٢ منه

ودعويها انه يعرف بعض المعرب بخصوصه بالعمل بما يختلف آخره باختلاف العوامل ١٢ منه

وغرض القول بهذا الى معلومية وقتية الحيثية من قول الفاضل المحشي في فهم ١٢ منه

فالمحال وهو الاكتساب غير مراد وما هو المراد وهو التوقف غير محال والله اعلم **قوله** لا يقال الخ
هذا جواب عن حاصله المحصول بان تعريفهم المعرب بما يختلف آخره باختلاف العوامل لا يعتذر فيه لانه وان كان
يلزم على تقديره اتحاد الصغرى والنتيجة فيلزم تقدم الشيء على نفسه كما مر تقريره لكن لا استحالة
فيه لان بينهما فرقا بحسب الاجمال والتفصيل لان الصغرى عبر فيها عما يختلف آخره آه بلفظ المعرب الذي يدل على
ذلك اجمالا لان دلالة الحد على المحدود اجمالي كما تقرر والنتيجة عبر فيها عن معنى ما يختلف آخره الخ بلفظ
ما يختلف آخره فيكون دلالته هنا على ذلك دلالة تفصيلية لان دلالة لفظ الحد على معناه تفصيلي كما
تقرر ايضا فيكون الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة وهذا القدر يكفي في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه
والله اعلم **قوله** لانا نقول الخ حاصله ان الشيء المتغاير بالاجمال والتفصيل ههنا غير مفيد نعم لو كان
التفصيل في التعريف لكان مفيدا لكن الامر ههنا ليس كذلك لان الحكم نفس مفهوم الاختلاف على
هذا وذلك الذي هو مفهوم النتيجة اعم من ان يعبر عنه بلفظ المعرب او بلفظ ما يختلف الخ موقوف
على كلية الكبرى وايجاب الصغرى وهما اي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل اي
في الصغرى والنتيجة فمن توقف النتيجة على الصغرى يلزم تقدم الشيء على نفسه من غير شبهة **قال**
الشارح قدس سره اي من جملة احكامه دفع ما يرد من ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب للاستغراق
فمفاد العبارة ان كل حكم للمعرب الاختلاف والامر ليس كذلك لان حكم الاسماء المعدودة بعلة
اولا حدوث الاعراب لا الاختلاف كما سيجيء من الشارح قدس سره وحاصل الدفع ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب
للجنس لا للاستغراق فمن وجود الاختلاف في بعض الافراد لا يضر ومن ههنا يعلم ان ما سيجيء من الشارح
بقوله فان قلت الخ مبني على الاغماض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والآثار دفع ما يتوهم من ان
الاحكام جمع الحكم وهو عبارة عن النسبة التامة الخبرية او عن التصديق او عن المحكوم عليه او عن المحكوم
به وارادة كل منها في هذا المقام غير ملائم كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الحكم ههنا الآثار
والاختلاف منها كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره المترتبة عليه يرد ههنا ان الاختلاف اثر العامل
يترتب الا عليه لان اثر الشيء لا يترتب الا على ما هو مؤثر فيه فكيف يصح قوله المترتبة عليه لانه يفيد ترتب الاختلاف على
المعرب وهو ليس بمؤثر فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان كلمة على بمعنى في متعلقة بمحذوف وهو لفظ الموجودة
وكلمة على التي هي صلة لفظ المترتبة محذوفة والتقدير والآثار المترتبة على العامل الموجودة في المعرب ولا يخفى استقامته ومن
ههنا يعلم ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب اضافة بمعنى في والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
من حيث هو معرب دفع ما يرد من ان عد الاختلاف من احكام ذات المعرب ليس بصحيح لان ذاته
ليس الا الهوية الشخصية الخارجية والاختلاف باختلاف العوامل لا يتصور فيه كما هو الظاهر
فكيف يكون الاختلاف حكما له وحاصل الدفع ان الاختلاف حكم المعرب من جهة كونه معربا لا من

بجهة كونه هوية خارجية وغيرذلك ويرد ههنا ان التعريف ليس الا للاسم المعرب فلكنا ان
يقال من حيث هو اسم معرب لا معرب مطلقا ويمكن ان يقال ان هذا الحكم لما كان موجودا في
المعرب مطلقا قال الشارح من حيث هو معرب بخلاف التعريف لانه وان كان بحسب الظاهر
عام موجود في المعرب مطلقا لكن لو ترك على عمومه للزم المحذور كما مر فتذكر **قال** الشارح
قدس سره اي الحرف دفع مايرد من ان هذا الحكم ليس بشامل للمثنى والمجموع احد من الخمسة
آخرهما الذي هو النون كما هو الظاهر مع ان المتقرر شمول هذا الحكم لهما ايضا وحاصل
الدفع ان المراد اختلاف الحرف الذي هو آخر المعرب والنون فيهما ليس آخره بل هو حرف
مستقل كالتنوين فعدم الاختلاف فيه لا يضر **قال** الشارح قدس سره ذاتا اشارة الى دفع
دخل وهو ان الحرف الآخر في زيد هو الدال وهو لا يختلف باختلاف العوامل كما هو الظاهر
وحاصل الدفع ان الاختلاف اعم من ان يكون ذاتا او صفة والاول وان لم يوجد لكن الثاني
موجود كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما والمراد من الحقيقي والحكمي في كل من
المتقابلين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فيكون الاختلاف على ثمانية وجوه الاختلاف ذاتي لفظي
حقيقي نحو جاء في اخوك ورأيت اخاك ومررت باخيك والاختلاف ذاتي لفظي حكمي نحو جاء في
مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين والاختلاف ذاتي تقديري حقيقي مثل جاء في ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم والاختلاف ذاتي تقديري حكمي نحو جاء في صالحو القوم ورأيت
صالحي القوم ومررت بصالحي القوم والاختلاف صفتي لفظي حقيقي نحو جاء في زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد والاختلاف صفتي لفظي حكمي نحو جاء في احمد ورأيت احمد ومررت باحمد والاختلاف
صفتي تقديري حقيقي نحو جاء في فتى ورأيت فتى ومررت بفتى والاختلاف صفتي تقديري حكمي
نحو جاء في حبلى ورأيت حبلى ومررت بحبلى فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** المراد بالتبدل لعل الغرض
من هذه العبارة التعريض على الشارح بانه لو قال اي آخر المعرب حقيقة او حكما لكفى لان
المراد باختلاف آخر المعرب حقيقة وتبدله تبدل ذات الدال على المعاني المعتورة سواء كان
ذلك الدال حرفا او حركة الاول فيجاء في ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك والثاني في جاء في زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وباختلاف آخر المعرب حكما وتبدله تبدل دلالة الدال على المعاني
المعتورة مع بقاء ذاته سواء كان ذلك الدال حرفا او حركة الاول في رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين جمعا وتثنية لان الدلالة في هذين المثالين متبدلة وذات الدال باقية لان الدلالة
المقصودة في اول هذين المثالين دلالة على المفعولية وفي الثاني منهما دلالته على الاضافة كما هو
الظاهر والثاني في رأيت احمد ومررت باحمد فتفصيل الشارح من ايراد التعميم من الحقيقي والحكمي

لانه يتوهم منه ان الحكم ايضا للاسم المعرب ١٢ منه

وكذا يلزم من تركه على العموم محذور ١٢ منه

فی للقامین تفصیل لا طایل تحته الا ان یقال ان التشابہ لاحظ ههنا جانب غیر الذکی والفائدۃ بالنسبۃ
الیه متحققة بلا ریب واللہ اعلم **قوله** تبدل دلالته یرد ههنا انه لا حاجة الی قوله مع بقاء الذات
فی تفسیر التبدل الحکمی لا تمام تعریفه فلم قال واجیب عنه بان تبدل الدلالة موجودة فی تبدل الحقیقی
ایضا لان تبدل الذات مستلزم لتبدل الدلالة فلو اکتفی فی تعریف التبدل الحکمی بتبدل الدلالة
لتوهم عدم المقابلة بینهما وهی من المثبتات والتاکید بقید المقصودة احترازا عن دلالته علی لاحظه
لانه لو کان التبدل الحکمی عبارۃ عن هذا التبدل وحده او مع تبدل دلالته المقصودة ایضا للزم
ان لا یکون فی رایت مسلمین ومررت بمسلمین اذا کان صادرا عن شخص واحد تبدل حکمی وهذا باطل
کذا فهم من حاشیة مولانا المدقق قدس اللہ اعلم **قوله** ای حالة الخ دفع ما یرد من ان اطلاق لفظ الصفة
ههنا غیر مناسب لانه عبارۃ ههنا عن الحرکة وهو لیس بصفة للحرف لانها لیست قائمة بالحرف وحاصل
الدفع ان المراد بالصفة المعنی المجازی وهو التابع ولا شک فی ان الحرکة تابع للحرف لانها لا توجد الا
بعده کما لا یخفی لا المعنی الحقیقی وهو القائم بالموصوف حتی یرد ما یرد **قوله** لا تقوم بالحرف اه لوجهین
احدهما ما قال مولانا عبد الحکیم بقوله لکونها متأخرۃ عنه فی التلفظ ولذا یتلفظ بالحروف حالة الوقف
من غیر الحرکة انتهی وثانیهما ما قاله الفاضل المدقق بقوله والا لزم قیام العرض بالعرض وهو باطل
انتهی **قوله** ما یقوم به الحرف وهو المتکلم فی متعارف العرف والهواء المتموج فی الخارج فی التحقیق
کذا قال مولانا عبد الحکیم **قال** المصنف باختلاف العوامل یرد ههنا ان عدّ هذا الحکم من احکام المعرب
لیس بصحیح لانه لیس بموجود فی فرد من افراده لان وجوده فیه یقتضی دخول العوامل الثلثة علیه لانها
اقل افراد الجمع المستعمل ههنا وهذا باطل اجیب بان اللام فی لفظ العوامل للجنس واللام الجنسی اذا دخل
علی الجمع یبطل معنی الجمعیة کما تقرر فمفاد عبارۃ المصنف وحکمه ان یختلف آخره باختلاف العامل فلا
ایراد واللہ اعلم **قوله** اجیب بانه مسلم لسما حاصل الجواب ان العامل وان کان بحسب الظاهر صفة لکم
یجعل فی التعریف اسما لما به یتقوم المعنی الخ فلا ضیر فی جمعیته بالعوامل قال مولانا عبد الحکیم قیل فی الجواب
انه یجوز ان یکون عوامل جمع عاملة کما فی قوله علیه السلام لیس فی العوامل والحوامل صدقة لان العامل
قل ما یکون غیر کلمة لکن عدم مجیٔ عاملة فی کلام النحاۃ یرفع هذا الاحتمال انتهی وفیه نظر لا یخفی علی المتتبع
لکلام النحاۃ کیف وقع فی کلام المصنف فی بحث الاستثناء حیث قال فلبقاء الاسم العاملة هی لا بجمله
قوله یخرج الخ الغرض من هذه العبارۃ ان مقصود الشارح من قوله الداخلة علیه دفع ما یرد
علی المصنف من ان الاختلاف منتف فی قول السایل عن من زید فجاء فی زید وهو منونہ زید ومنا فی له عن
عمرو فی رأیت عمرا وهو منا عمرا ومبنی فی قوله عن بکر فی مررت ببکر من منی بکر لاختلاف باختلاف العوامل
مع ان الکلمة منها لیست بمعربة فکیف یصح عد الاختلاف بالاختلاف من جملة احکام المعرب بان العامل

ولم یعد مثنة وجمعیة وزن فاعلة لفاعل کما ۱۲ منه
وجمع ما نسبهم من ان ذلک لا یضر الجمعیة وان کانت جمعیة علی هذا الکلام لا یصح التوصیف ۱۲ منه

من العوامل العوامل الداخلة على المختلف وفي الصورة المذكورة دخول العوامل بالمستفهم عنه بكلمة من لا بها ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما ورد على المصنف من ان آخر المستفهم عنه بكلمة مَن في جاءني زيد مَنُ زيدٌ ورأيت زيدا مَنًا زيدا ومررت بزيد مَنٍ زيدٍ يختلف باختلاف العوامل مع ان المتقرر ان هذه الحركات حركات حكائية لا حركات اعرابية وتوجيه الدفع ظاهر وقيل ان تقييد قول المصنف بقيد الداخلة عليه مضر لانه يخرج اختلاف آخر المبتداء والخبر لانه ليس باختلاف العوامل الداخلة عليه لان الدخول عبارة عن الورود بالاولى والآخر وهو لا يتصور في العامل المعنوي كما هو الظاهر قال الفاضل المدقق ويمكن ان يجاب بان المراد بالدخول ما يشمل الحكمي انتهى قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ملخصا حاصله ان تركيب المبتداء والخبر ان كان ابتدائيا يعني بلا سبقية دخول العوامل اللفظية عليهما فعدم وجود الاختلاف باختلاف العوامل الداخلة عليه فيهما ليس بمضر كما لا يخفى لان الموجود فيهما على هذا التقدير وجد وثانيا وان كان بعد دخول العوامل اللفظية عليهما فذكر الدخول على هذا التقدير مبني على تغليب العامل اللفظي بالعامل المعنوي والله اعلم **قوله** اختلاف منوآة اورد ههنا ايرادان الاول ان اخراج الاختلاف منوو منا ومني بقيد الداخلة عليه اخراج المخرج لان ضمير آخره المذكور في قول المصنف وحكمه ان يختلف آخره راجع الى المعرب كلمة من ليست بمعرب والثاني ان اجراء اعراب المستفهم عنه على كلمة من يكون في صورة كونه نكرة كما هو المعلوم من كلام الرضي فكيف يصح **قوله** كجاءني زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر لانها اعلام **قال** مولانا عبد الحكيم في دفع الاول المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل بنوعه انتهى ويمكن ان يقال ان هذا القول صدر من الفاضل المحشي بطريق الاغماض عن ارجاع ضمير آخره الى المعرب وهو من الامور التي يعمل فيما بينهم كما لا يخفى قال الفاضل المدقق في جواب الثاني ان ايراد الاعلام الثلثة في الامثلة مبني على تنكيرها بتأويلها بالمسمى بها واكتب على ذلك الاشارة الى ان التنكير المأخوذ في القاعدة شامل للتأويلي ايضا انتهى ومولانا عبد الحكيم قال ما قال ذلك الفاضل في دفع الثاني **قوله** كما ينبئ عنه الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لم يقيد بقيد في العمل فلم قيده الشارح وحاصل الدفع ان القرينة موجودة وهي لفظ العوامل لانه جمع العامل وهو وان كان اسما في العرف لما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب لكن فيه معنى الوصفية الاصلية فهو باعتبارها ينبئ وقرينة على الحيثية التي مفادها بعينه مفاد قيد في العمل كانه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره نصب النصب على المنصوب كالخلق بمعنى المخلوق خبر مبتدأ محذوف والتقدير كل واحد منهما منصوب على التمييز او على المصدرية ويحتمل ان يكون على صيغة الماضي المجهول والغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم

قوله ويمكن ان الضمير راجع الى مطلق المعرب المختلف بالاختلاف والمعرب الا انه لا يلزم التكرار على ما عند العلامة كما لا يخفى ١٢ منه

على المصنف من ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل العوامل اما بجعل كل منهما تميزا عن نسبة الاختلاف
الى لفظ العوامل او يكون كل منهما باعتبار الموصوف مفعولا مطلقا وهذا لا يصح لان العوامل
ليست منحصرة فى اللفظى والتقديرى لانها قد تكون معنوية كما فى المبتدأ والخبر والمضارع فى حالة
الرفع ولانه يخالف السابق واللاحق اما الاول فلان المقصود بيان احكام المعرب لا بيان احكام
العوامل واما الثانى فلان الظاهر من قوله الآتى وهو التقدير فيما تعذر واللفظى فيما عداه انه اشارة
الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقديرا وهو ليس تفصيلا للعوامل فلو جعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا له للزم المخالفة كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا لا نسلم ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل
للعوامل بل تفصيل لآخر المعرب اما بجعل كل منهما تميزا عن نسبة يختلف الى لفظ الآخر او يكون
كل منهما مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحذوف فلا يرد المحذور ولما كان من الامور المثبتة
فى التميز جعله فاعلا معنويا اذا كان عن نسبة الى الفاعل ومن الامور المثبتة فى المفعول المطلق اشتمال
معنى الفعل عليه قال فى شق التميز اى يختلف لفظ آخره الخ وفى شق المصدرية اى يختلف اختلاف
لفظ هذا اولا ثم اعلم **قوله** اى صورة آخره دفع ما يرد من ان الواجب على الشارح ان يقول اى
يختلف لفظ آخره بجعل آخره بدلا عن لفظا او عطف بيان له لان اللفظ الذى هو التميز من ما انتصب عنه
الذى هو آخره لا من متعلقاته والمقرر فى التميز اذا كان عينا لما انتصب عنه فاذا رد الى اصله يجعل
المنتصب عنه بدلا عنه او عطف بيان له كما قال شارح الرضى فان قصدت ان ترد التميز فى هذه الامثلة
كلها الى اصله حيث كان منسوبا اليه الفعل او شبهه وترد الاسم الذى انتصب عنه التميز الى مكره
الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان نفسه بدلا منه او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وكفى
زيد رجلا وطاب اب زيد فطاب زيد ابا وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا او غيره
اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابو زيد وطاب زيد ابا وامره ونفسا اذ جعلنا النفس
المتعلقة حيث هو اضافتها اليه انتهى وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ هنا جزئه الذى هو الكلمة
المادة والكلمة حتى يكون عينا لآخره واذا اريد الكلمة الذى هو جزء آخر المعرب من اللفظ الذى هو عينه يكون
التميز من متعلقات المنتصب عنه فيما قضاء التميز الى ان يرد الى مكره الاصلى هنا ما فهم من
الحاشيتين المشهورتين ولكن هنا لا مر وهو ان نقش الاضافة وعطف البيان والابدال هنا واحد كما لا يخفى
فمن اين يعلم ارادة الشارح بالاضافة حتى يرد السؤال فى جانب المحمكا واسلم **قوله** اختلف آخره لزمنا
امرين احدهما التعميم المصحح بقوله سواء كان تغيره الخ تنبيه بتقديره المذكور بقوله اى اختلف آخره فلا دفع
الدفع ما يرد ههنا من انه يخرج من التعريف المحكى لاختلاف اللفظ والتقديرى باختلاف عصا وقاض والثانى التنبيه على
ان المختلف لفظ الآخر فهذه فلا اسما كما اطلقا فظهر تقديرا الآخر فيها لان آخر المعرب فى الاخيرين

هذا ناظر الى حل الدفع
١٢ منه

منہا لیس الا الحرف والحرف لیس مختلف فیہما ولان الظاہر من تقدیر الآخران یکون ہو مختلفا فقط واختلافہ
الحرف فقط منتف فی الاولین منہا اعنی قاض وعصا وحاصل الدفع ان المراد بالاختلاف تقدیر الآخر اعم من
ان یکون بحسب تقدیر نفسہ فقط او بحسبہ مع تقدیر صفتہ او بحسب تقدیر صفتہ فالاضافۃ الاولی لادنی ملابسۃ
والثانی لدفع توہم تقسیم الشئ الی نفسہ والی غیرہ فی التعمیم المذکور بان المنقسم التقدیر المطلق لا التقدیر
الآخر ہذا ما لخص عن حاشیۃ الفاضل المدقق مع بعض ما سنح بخاطری واللہ اعلم **قولہ** کما فی مسلمی
اعاد رفعا بانہ قدر فیہ ان الیاء المدغمۃ عین الواو التی ہو الاعراب اللفظی **قولہ** کما فی عصا وقاض الاول
مطلقا ای فی الاحوال الثلث والثانی رفعا وجرا فانہ قدر ان اصل الاول فی الاحوال کلہا عصو مع الحرف
والحرکۃ واصل الثانی فی الحالین قاضی مع الحرف والحرکۃ **قولہ** کما فی حبلی وغلامی فانہ قدر فیہما
تلبس آخرہا بالحرکۃ من غیر تقدیر حرف اما فی غلامی فظاہر واما فی حبلی فلان المقصورۃ فیہما زائدۃ
غیر منقلبۃ من الواو والیاء **قولہ** فان آخرہا الخ اشارۃ الی دفع ما یرد ہہنا من ان عد حبلی وغلامی
من اقسام الاختلاف بحسب التقدیر غیر صحیح لانہ من اقسام الاختلاف وہو عبارۃ عن الاعراب ووجودہ
فیہما ممتنع اما فی الاول فلاشتغال محل الاعراب فیہ بالسکون اللازم واما فی الثانی فلاشتغال محل
الاعراب فیہ بالحرکۃ وحاصل الدفع ان التقدیر بمعنی الفرض فالاختلاف بحسب التقدیر بمعنی الاختلاف
بحسب الفرض ولا منع من ہذا فیہما لان فرض الممتنع جایز کما تقرر فان قیل اذا کان فرض الممتنع جائزا
فلیفرض الاختلاف فی مثل ہولاء ویکون من المعرب وہو خلاف المتقرر قلنا ان فرض الاختلاف فی مثل
ہؤلاء فرض ممتنع بالتوصیف لوجود المانع من ہذا الفرض فیہ وہو المشابہۃ بمبنی الاصل بخلاف
فرض الاختلاف فی حبلی وغلامی لانہ فیہما فرض ممتنع بالاضافۃ لعدم المانع من الفرض فیہما وان وجد المانع
من قبول الاعراب فیہما ولا یخفی من الفرق ما بین ہذین الامرین فلا شک فی کون احدہما ممتنعا والآخر
جایزا ونظیر ذلک فی فرض الجزئی صادقا علی کثیرین وفرض الکلیات الفرضیۃ کاللاشئ صادقۃ علی کثیرین
واللہ اعلم **قولہ** ای اختلافا آہ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان اضافۃ الاختلاف الی اللفظ والتقدیر غیر صحیح
لان الظاہر من نسبۃ الاختلاف الی الشئ ان یکون ہو من آثارہ واللفظ والتقدیر لیسا بمؤثرین فی الاختلاف حتی
یکون ہو من آثارہما وحاصل الدفع ان الاضافۃ لادنی ملابسۃ وہی وقوع الاختلاف فی اللفظ والتقدیر و
ذوق الفاضل یحکم بعدم جریان وجہ تاویل اللفظ بالصورۃ المذکور فیما سبق فی ہذا المقام کما لا یخفی
فلعل وجہ التاویل ہہنا الموافقۃ مع ما سبق واللہ اعلم **قولہ** والعامل یفعل الخ دفع ما یرد من ان
المقصود من ہذا القول ای یختلف الخ تعمیم کونہ لفظا وتقدیرا منصوبین علی المصدریۃ وہو یحصل
ایضا بان یقول ای یختلف اختلافا ملفوظا او مقدرا بدون الموصوف فلم اختار الشارح ما اختار مع کونہ
مخالفا للظاہر کما مرّ وجہہ فی الحاشیۃ السابقۃ بلا فصل وحاصل الدفع ان ہذا القول وان کان یصح

فی الحاشیۃ: عصا وغیرہ وکون التقدیر ومصدرہ لیس بمعنی التقدیر ولیس فی حبلی وغلامی بحاجۃ الی الصحیح ۱۲ منہ

المصدرية لكن فيه مجازا لان الاختلاف امر معنوى ليس يتصف بالملفوظية والمقدرية الا باعتبار سببه
وهو الحركة او الحرف بناء على مذهب فى الاول بخلاف الوجهين المذكورين فى الشرح لانه لا مجاز فيهما
كما لا يخفى وذهن القاصر يحكم بجد وشية هذا الاحتمال من وجه آخر وهو انه محتاج الى تأويل اللفظ
والتقدير بالملفوظ والمقدر بخلاف ماذكره الشارح لانه لا حاجة فيه الى تأويل اللفظ بالحركة فى نفسه
وان احتيج بالنظر الى الموافقة مع ماسبق واما تقدير الاختلاف فهو مشترك بين هذا الوجه والوجه
الذى ذكره الشارح فى شق للمصدرية والله اعلم **قوله** ملفوظ وكذا امغيره مجاز لان الامر المعنوى
كما لا يتصف بكونه ملفوظا كذلك لا يتصف بكونه مقدرا كما يعلم من قول الفاضل المحشى فى هذا الحاشية
ولعل وجه الترك الاكتفاء بمعلوميته مما سبق لكن فيه ما فيه فافهم **قوله** لوجعلت الخ دفع مايرد لان
كون الاختلاف ملفوظا باعتبار سببه على الاطلاق غير صحيح لان سبب الاختلاف قد يكون حركة وهى ليست
ملفوظة لان اللفظ عبارة عن صوت يعتمد على المخارج من حروف فصاعدا والحركات ابعاض حروف المد
فلا تكون من الالفاظ وحاصل الدفع ان فى كون الحركة من الالفاظ خلافا والحكم المذكور على مذهب كونها
من الالفاظ وتفسير اللفظ على هذا ما يتلفظ به والله اعلم **قوله** ولم يجعل الخ اشارة الى دفع مايرد من ان
الاقرب لقوله لفظا وتقديرا العوامل والتعميم منهما ثابت فيها ايضا فلم اختار الشارح كونه لفظا و
تقديرا تفصيلا لآخر المعرب ولم يجعل تفصيلا للعوامل وحاصل الدفع انه لوجعل لفظا او تقديرا تفصيلا
للعوامل للزم القصور فى التعميم ولزمت المخالفة من الكلام الآتى وهو قوله التقدير الخ كما لا يخفى وتركه
والله الموفق ومن زينك الوجهين بينهما لم يجعل لفظا او تقديرا تفصيلا لاختلاف العوامل ولعل
وجه عدم تعرض الفاضل المحشى الى هذا الاحتمال الاحالة على فهم المتعلم من ذكر زينك الوجهين هناك
هذا الاحتمال او كون هذا الاحتمال بعد وشامن الوجه الآخر الذى هو معلوم مما سبق ايضا وهو كون
الاختلاف ملفوظا باعتبار سببه وهو العوامل ههنا والله اعلم **قوله** اى سواء كانت الخ بيان حاصل
المعنى او الاشارة الى ان قول المصنف لفظا او تقديرا على تقدير كونه تفصيلا للعوامل خبر كان المحذوف
مع اسمها **قوله** لانه قد يكون معنويا الغرض من هذه العبارة بيان علة عدم انحصار العامل فى اللفظ
والمقدر قال مولانا عبد الحكيم تعريضا على الفاضل المحشى هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف
كما هو الشايع فى استعماله مقابلا بالملفوظ واما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا فيشمل المعنوى
ايضا لكنه خلاف الظاهر انتهى قال الفاضل المدقق فى ترديده **قوله** ان المتوكر انحل فى المقدر بالمعنيين
اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان العامل المعنوى الذى هو التجرد مثلا والصفات المبهمة له
سبحانه ولا يقال انها مفروضة انتهى والله اعلم **قوله** ولانه لا يلائم الخ وجه آخر لعدم جعل قول
المصنف لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل وحاصله ان قوله الآتى التقدير فيما تعذر واللفظ الخ

ومن جعل ... حركة لفظا او ... لفظا او ... تقديرا ... المصدرية ... ١٢ منه
اشارة الى ان التقصير ... كان الاكتفاء ... ان يكتفى ... ايضا لانه يعلم ... ايضا الا ان يقال ... ١٢ منه

بيان اقسام الاعراب التي هي الاعراب اللفظي والاعراب التقديري فلو جعل قوله لفظا او تقديرا ههنا
تفصيلا لاختلاف الآخر لفهم منه انواع الاعراب فيكون هذا الكلام موافقا ملائما لما بعده
ولو جعل تفصيلا للعوامل لزم عدم الملائمة لان هذا القول لا يكون عين اللاحق ولا ما يفهم منه
اللاحق منه ومن هذا يعلم وجه قول الفاضل المحشي اشارة الى ما نشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله**
وذلك لان الظاهر وجه الظهور كمال اتصال الكلام اللاحق بالكلام السابق واما ما قاله مولانا عبد الحكيم في
وجه الظهور بناء على ان الاصل في اللام للعهد فلا يخلو عن اختلال لانه لو كان اللام في القول الاول للعهد
لكان المناسب للفاضل المحشي ان يقول اشارة الى قوله لفظا او تقديرا والله اعلم **قوله** ورأيت حبلى
الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب ان يورد مثال الاختلاف التقديري الحكمي في الحركة بالحركة
وبالحرف بان ذكر مع قوله رأيت احمد قوله رأيت حبلى ومررت بحبلى ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم لكنه انتقل الى مقصود الشارح الامتحان على المتعلم فاورد مثال الاختلاف اللفظي الحكمي في الاعراب
بالحركة والاعراب بالحرف واحال على فهمه مثال الاختلاف التقديري الحكمي في الاعراب بالحركة والاعراب
بالحرف ومن ما ذكرنا يعلم ان في تعريض الفاضل المحشي على الشارح بالقصور قصورا كما لا يخفى على المتأمل
قوله اي مدلول هاتين آه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعلق قول الشارح متناولا جميع مسلمين
في رأيت مسلمين وكذا به في مررت بمسلمين كما هو المراد ههنا غير صحيح لانه ان قرأ بصيغة التثنية فلا يعم
فلا يتناول الجمع وان قرأ بصيغة الجمع فيهما فلا يتناول التثنية كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد
به في الموضعين مدلول نقش مسلمين وهو محتمل لكليهما كما لا يخفى وشيوع هذا التأويل فيما بينهم اظهر
من الشمس وابين من الامس وههنا وجه آخر ذكره مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه
قوله اي علامة هي آه اشارة الى دفع ما يرد من ان الفتحة اذا كانت علامة النصب كما هو الظاهر من
عبارة علامة النصب يثبت العلامة للعلامة لان النصب علامة المفعولية وبطلان هذا لا يخفى على اهل
العقل وحاصل الدفع ان المحذور يلزم اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واما اذا كانت بيانية فلا ولما كانت الاضافة
ههنا بيانية فلما جعلت الاضافة بيانية يكون النصب علامة ولا بد لها من ذي العلامة فوضع
الفاضل المحشي النصب بقوله الذي دل الخ والله اعلم **قوله** وقس عليه آه في ورود الشبهة
والجواب المذكورين في الحاشية السابقة بلا فصل **قال** الشارح قدس سره فان قلت آه هذا الاعتراض
مبني على الاغماض عن قوله اي من تتمة احكامه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** فان قلت الظاهر من هذا
القول جواب اعتراض الشارح المصنف بقوله فان قلت آه وحاصله ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل
حكم لازم لها لا يخرج عن افراد المعرب اما في صورة التركيب مع العامل ثانيا فظاهر واما في صورة
التركيب مع العامل ابتداء فلانه يذكر في ذلك التركيب مسبوقا بتحقق العامل المعنوي في التركيب الآخر

وهو قوله هذا اشارة الى قوله لفظا او تقديرا منه

اشارة الى ان اللفظ المحل لا يختص بعدم ظهور الحكم لا يتصور [illegible] اصلا كما في [illegible] الاشارة [illegible] مولانا عبد الحكيم [illegible] منه

وأن احتمل في صدد بيان ان المعترض اعترض بصورة تركيب المعرب مع العامل ابتداء وفي صورة الجواز
المذكور كيف يكون التركيب ابتداء فاشار له بان في تلك الصورة تركيبا مع العامل ابتداء لان التركيب
في الصورة الاولى منتف لانه لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي كما لا يخفى ويرد ههنا ان سبق
عمل التركيب ابتداء بتركيب يتحقق معه عامله امر احتمالي والجواب بالامر الاحتمالي غير متعارف والجواب
بان الجواب اذا كان بطريق المنع فيكفي فيه الاحتمال والجواز وههنا كذلك لان المعترض بقوله فان
قلت الخ كان ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل
ابتداء فيكفي في الجواب منع عدم الشمول مستندا بالجواز المذكور هذا ما الهمني الله تعالى والله اعلم **قوله**
بالتركيب الذي الخ يرد عليه ههنا ان الواجب ان يقول بالتركيبين الذين يتحقق معه عاملان
معنويان لما لا ان تحقق العاملين المعنويين في تركيب واحد معه من المستحيلات واجيب عنه
بان اللام للجنس فلا حاجة الى التثنية والله اعلم **قوله** عاملان معنويان تنظر بالبال الى الكثرة
الى ارادة التثنية لان الاختلاف يتحقق بكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بتركيب يتحقق
مع ذلك المعرب عامل معنوي واحد كما لا يخفى الا ان يقال نظر الفاضل المحشي الى ظاهر لفظ العوامل
فافهم **قوله** وذلك لا يستلزم الخ الحمد لله على وجدان ما خطر ببالي ههنا في حاشية مولانا عبد الحكيم
من ان قول الفاضل المحشي وذلك الخ ممنوع كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا
بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب يتحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون
اما منصوبا او مجرورا فيتحقق اختلاف العامل واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيهما اختلاف العامل
لا العامل لان العاملين المعنويين من حيث وحدة اثرهما في حكم عامل واحد قلت المراد اختلاف
جنس العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متيقن اذ يحتمل ان يكون العامل اللفظي الثاني ايضا رافعا
الا ان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل المحشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما
اذا كان الاسم المركب مع عامله ابتداء مسبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح ولعمري ان الفاضل
المحشي لم يأت ههنا بما هو مناسب بحاله والله اعلم **قوله** لان عمل الخ لان العامل المعنوي عند
ما عليه السواد الاعظم عامل المبتدا والخبر وعامل المضارع اذا تجرد عن النواصب والجوازم و
كلاهما لا يعملان الا عمل الرفع كما ان الظاهر فالمعنوي لا يعمل الا عمل الرفع وبالتقييد المذكور يكون
الذي هو في حاشية مولانا عبد الحكيم مستغنى عنه **قال** الشارح قدس سره قلت هذا الخ ويعلم
من حاشية مولانا الفاضل المدقق جوابا آخر لاعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت الخ وهو انه
يجوز ان يكون المعرب الذي ركب مع العامل ابتداء في كلام شخص مركبا مع العامل الآخر ايضا
ابتداء في كلام شخص آخر ومع عامل آخر كذلك في كلام شخص آخر ويكون زمان الثلث واحدا

وعلى هذا لا شك في شمول الحكم المذكور لكل افراد المعرب والله اعلم **قوله** لا زماله وشامل لجميع
ازمنه **قوله** ان قلت الخ الغرض من هذا القول جواب الاعتراض للمصنف بقوله فان قلت المذكور في
الشرح وحاصله ان المعرب يقال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل في كل الاوقات حتى ينتقض بالصور المذكورة
بل المطلق فيحتمل ان يريد ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة
حكم المعرب ولا شك في شمول هذا الحكم المراد للصورة المنتقضة فلا نقض بها **قوله** قلنا الخ الغرض
من هذا القول تزييف هذا الجواب وحاصله ان في هذا التوجيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة وهو من
المستقبحات غاية ما يرد ههنا ان في هذا التوجيه حمل الكلام على الظاهر لا الصرف عنه لان المتقرر في
مقره ان القضية اذا كانت خالية عن الجهات يكون المتبادر منها فعلية النسبة وكونها في وقت ما ايجيب
بانا نسلم ان المتبادر من القضية الخالية فعلية النسبة لكن بالمعنى المقابل للامكان لا بالمعنى المقابل للدوام
العام في ذلك التوجيه فما هو المراد ليس بمتبادر وما هو المتبادر ليس بمراد والله اعلم **قوله** مع
انه بعد ذلك التقييد الخ اشارة الى تزييف آخر لذلك الجواب وحاصله ان الاختلاف بالاختلاف
وان قيد بوقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكنه لا يكون شاملا لكل فرد من افراد المعرب
على سبيل القطع لانه يجوز ان يتحقق معرب لا يتحقق معه عوامل في وقت من الازمنة ووقت من
الاوقات اما بان يتحقق معه عامل واحد او تحقق معه اثنان لان الاختلاف باختلاف العوامل
يتحقق بوجود الثلث والله اعلم **قوله** نعم قابليته الخ تقرير لما سبق من عدم شمول الحكم المذكور
مع التقييد المسطور وما بعده جملة مستانفة وقع جوابا لسوال سائل كانه قيل هل يمكن جعل الحكم
المذكور شاملا لكل فرد من افراد المعرب فاجاب بانه لو اريد بالاختلاف قابليته لكان شاملا ولازما **قوله**
ولما كان المتبادر الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاختلاف اذا كان شاملا على تقدير ارادة
القابلية فلم لم يتعرض الشارح في الجواب لهذا الطريق وحاصل الدفع ان في هذا التوجيه صرف الكلام
عن المتبادر من غير ضرورة لان المتبادر من القضية الخالية عن الجهات فعلية النسبة لا قابليتها وامكانها
كما تقرر في مقره **قوله** قيل المراد الخ الغرض من هذا القول جواب الاعتراض الذي ذكر في الشرح بقوله
فان قلت الخ وحاصله ان الحكم الذي ذكره المصنف للمعرب عام شامل للصورة المذكورة ايضا لان
المراد بالاختلاف الذي ذكر في مختلف التغير والتبديل سواء كان من الحال التي في الحال الاعرابي او من الحال
الاعرابي الى الحال الاعرابي وبالاختلاف الذي ذكر صراحة الوجود بطريق التجريد لان الاختلاف عوامل
مع التغير عن الحال الثاني بالعوامل الجنس بقرينة وصول الاعراب عليه فيكون مرجع عبارة المصنف الى هذا
وحكمه ان يتغير آخر المعرب بوجود العامل ولا شك في وجود هذا في الصورة المنقوضة فلا نقض **قوله** ثم
تعبيره الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لو كان المراد بالاختلاف الوجود فما الباعث في ذكر الاختلاف وارادة الوجود عنه

بطريق التوريد وحاصل الدفع ان الباعث صنعة المشاكلة التي قد تكون هي اهتم في عبارة البلغاء الذين من
جملتهم المصنف **قوله** فان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان ارادة الجنس بالعوامل مستلزم لجمع
المتنافيين لان العوامل جمع والجمع ملزوم الكثرة والجنس يطلق على القليل والكثير فلا يكون ملزوم
الكثرة وبين ملزومية الكثرة وعدمه منافات كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الجمعية ههنا
بطل بواسطة اللام نعم لو كانت الجمعية باقية واريد الجنس للزم جمع المتنافيين **قوله** ولا يخفى
بعد ذلك الخ اي المذكور من الامور الثلثة اما الاول فلان المتبادر من قول المصنف ان يختلف آخره
اي آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معربا فالمتبادر من الاختلاف التغير من الحال الاعرابي الى الحال
الاعرابي الآخر لا من حال الى حال مطلقا واما الثاني فلانه ارتكاب مجاز بلا ضرورة واما الثالث فلان
نسبة الاختلاف الى العوامل ينادي باعلى ندائه على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه وذهن
القاصر يحكم بان الامر الثالث من المذكورة الامور في قول ذلك القائل حق بلا مرية لانه لو اريد الجمع
لزم كل فرد من المعرف لان المراد من العوامل العوامل الداخلة على المعرب وهو مجموع ما فوق الواحد على
المعرب الواحد من المستقبل كما مر في الحاشية المتعلقة بقول المصنف باختلاف العوامل **قوله**
اي من خواصه الخ دفع ما يتوهم من كون هذا الحكم من الخواص الحقيقية الغير الشاملة للاسم المعرب
والامر ليس كذلك لوجوده في المضارع ايضا وحاصل الدفع ان المراد من قول الشارح ان هذا الحكم
ليس الخ ان هذا الحكم من الخواص الاضافية للاسم المعرب بالقياس الى المبني فوجوده في المضارع لا يضر
لكن ههنا شئ وهو انه لا يحصل على هذا تطابق هذا الكلام باطلاق الشارح فانه في شمول هذا الحكم وعدمه
لا في كونه حقيقيا او اضافيا الا ان يقال ان العبارة بحذف الصفة الاخرى الخواص والتقدير اي من
خواصه الشاملة الاضافية فلا يلزم المحذور وههنا شئ آخر وهو ان هذا الحكم حكم المعرب مطلقا
لا حكم الاسم المعرب كما ينادي عليه قول الشارح من حيث هو معرب حيث لم يقل من حيث هو اسم معرب
ولا شك في كون هذا الحكم خاصة حقيقية للمعرب وان لم يكن للاسم المعرب اذا عرفت هذا فيكون
تنبيه الفاضل المحشي مستغنى عنه والله اعلم **قوله** ولذلك قال الخ اي ولاجل كون الحكم المذكور خاصة
اضافية غير شاملة قال الخ يرد ههنا ان كون الحكم المذكور من الخواص الاضافية الغير الشاملة لا يقتضي
العدول عن ذكر لفظ الخاصة ههنا الى ذكر الحكم لاحتمال ان يذكر الخاصة ويراد منها الخاصة الاضافية الغير
الشاملة كما ان المصنف ذكر فيما سبق لفظ الخواص واراد به الخواص الغير الشاملة بل الخواص الغير الشاملة
الاضافية بالنظر الى الاكثر لان كل ما ذكر في الكتاب من الخواص الغير الشاملة كما سبق من الشارح
نفسه واكثرها من الخواص الاضافية كما سبق من الفاضل المحشي ويعلم من حاشية مولانا الملا في جواب
هذا الايراد بان كون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة الاضافية يقتضي العدول من ذكر لفظ الخا

المذكور لفظ الحكم لانه ان قال المصنف ههنا وخاصته فاما ان ينظر الى الفرد الكامل وهو الخاصة الحقيقية الشاملة او يترك على الاطلاق لا سبيل الى الاول لعدم كون الحكم المذكور من ذلك القبيل كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثاني لانه يستلزم تحقق المطلق في الفرض الا نقص وهو الخاصة الغير الشاملة الاضافية بخلاف ما سبق من قوله ومن خواصه لانه لو اترك على اطلاقه لا يلزم المحذور المذكور لان بعض ما ذكر في السابق من الخواص الشاملة كالاسناد اليه فيحتمل ان يتحقق المطلق باعتبار اتم بحاصله ويخطر ببالي ان هذا القول منه مخالف عن صريح عبارة الشارح وهو قوله وكذلك من الخواص فالاولى في الجواب ان يقال ان الكون المذكور يقتضي العدول المسطور لانه لو قال ههنا وخاصته لاوجب التشويش والاختلال بالفهم لان الظاهر من الخاصة الخاصة الخاصة الحقيقية مطلقا لكن بقي شيء وهو انه على هذا يكون المناسب فيما سبق العدول من لفظ الخواص الى لفظ الاحكام ايضا الا ان يقال ان هذا الطريق من المصنف اشارة الى جواز الطريقين في مثل ذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام

قوله ولا يخفى ان الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان الحكم على سبيل القطع والجزم بكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة غير صحيح لانه لو ثبت تحقق العوامل في الصورة المفروضة للنحوي في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة وكان معنى عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة لكل فرد من افراد المعرب كما هو الظاهر ومما قررنا ظهر ان في عبارة الفاضل المحشي تقدير المعطوف على قوله اذ لو تحقق الخ وهو قولنا وكان معنى الخ لعدم اتمام المقصود بدون تقديره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة لكن بقي شيء آخر وهو ان حكم الشارح على سبيل القطع والجزم بكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة كما انه غير صحيح لما ذكر الفاضل المحشي كذلك غير صحيح لو كان التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان او يكون المراد بالاختلاف الاول التغير وبالاختلاف الثاني الوجود وبالعوامل الجنس لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة ان ما ذكره الفاضل المحشي ومما ذكرنا في التعريض على الشارح كلها جوابات لاعتراض الشارح الذي ذكره بقوله فان قلت الخ وذكر الفاضل المحشي كلها وذكر فيما سبق في تعرضه الى واحد منها في التعريض على الشارح وعدم تعرضه الى الاخيرين فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لكنها الخ دفع توهم شمول تلك الخاصة لكل وقت واشارة الى توجيه الحكم المذكور بانه لم يرد بالخاصة الشاملة الشاملة لكل فرد كما هو المعرف في اللفظ بل الشاملة لكل وقت **قال** الشارح قدس سره اي حركة او حرف اشارة الى دفع ما يرد عليه من ان تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل والمعنى المقتضي للاعراب لان كلا منهما بحيث يختلف آخره به والدفع عنه على ما يتبادر ههنا انه على هذا يلزم ارادة امرين متغايرين من لفظ واحد

ومن خواصه مولانا للتنوين ان تقسيم خواصه الى الاسناد اليه من الخواص الشاملة ومن الاخرى كونه من تتعلق الحقيقية وما هو المذكور متعلق بالاول ١٢ منه

وهوما فى الملاق ولعنه هو من المستحيلات أجيب بأن المراد من كلمة ما ههنا هو الحركة لكن على حذف
المعطوف والعاطف اعنى او حرف وكلمة او التنويع والتقسيم فلا يرد ان كلمة او للشك او التشكيك
وكل منهما ينافى التعريف **قوله** كان القرينة الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما عامة وارادة
الخاص من العام يحتاج الى القرينة لانه مجاز والمجاز لا يكون بدون القرينة وكذا الحذف خلاف الاصل
يحتاج الى القرينة والقرينة على ارادة الحركة من كلمة ما وكذا على حذف او حرف منتفية فكيف يصح هذه
الارادة وهذا الحذف وحاصل الدفع ان القرينة بكلا قسميها اعنى الحالية والمقالية على كلا الامرين
المذكورين موجود اما الحالية فهى شهرة كون الاعراب من قبيل الحركة او الحرف واما المقالية فهى
ما سيذكره المصنف فى بيان ضبط اعراب الاسماء من ان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب
بالحرف واذا وجدت القرينة فصحت تلك الارادة وذلك الحذف يرد ههنا ان المتقرر تقديم
القرينة المقالية على الحالية فلم قدم الفاضل المحشى ههنا الحالية على المقالية أجيب بان تقدم
المقالية على الحالية مسلم اذا لم تكن المقالية بعيدة مطلقا والمقالية ههنا بعيدة كما اشار
الفاضل المحشى الى بعديتها بقوله ولا يخفى بعده **قوله** ولا يخفى بعده لان المذكور فيما سيأتى
تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فى الحقيقة فلو كان ذلك المذكور قرينة
على ما فى التعريف من تلك الارادة وذلك الحذف للزم توقف التعريف على التقسيم وهو فى
المتعارف فيما بينهم من كون التقسيم موقوفا على التعريف **قوله** اعترض عليه الخ حاصله ان تعريف
الاعراب غير جامع لخروج اعراب المثنى والمجموع عنه لعدم صدق ما اختلف آخره به الذى هو
التعريف عليه لان آخرهما النون كما هو الظاهر وهو غير مختلف بل المختلف الحرف السابق عليه
وحاصل الجواب ان النون مشابه بالتنوين فى كون كل منهما مما تتم به الكلمة ويسقط عند الاضافة
والتنوين لاجل كونه كلمة براسها يعتبر اختلاف الحرف الذى يكون قبله لا اختلاف نفسه فكذا
يعتبر اختلاف الحرف الذى يكون قبل النون لا اختلاف نفسه وذلك متحقق فى المثنى والمجموع
فلا يلزم الحذور **قوله** ولعلهم ارادوا الخ اشارة الى دفع ايرادين يرد ان على جوابهم احدهما
ان المشابهة بين التنوين والنون مستلزم للمحال وهو الجمع بين الالف واللام والتنوين فى المثنى
والمجموع المعرفين باللام لان النون فيهما على تقدير المشابهة يكون بمنزلة التنوين والمستلزم للمحال
محال فلا يصح الجواب المبنى على المشابهة بين النون والتنوين وثانيهما ان النون فى المثنى والمجموع
علامة التثنية والجمع وعلامة الشئ يكون من متممات فيكون هو آخرهما فكيف يعتبر اختلاف الحرف
الذى يكون مقدما عليه وحاصل الدفع عن الاول ان المراد من المشابهة بين النون والتنوين للمشابهة
فى بعض الاوقات هو وقت خلو المثنى والمجموع من الالف واللام لا فى كل الاوقات فلا يستلزم تلك

المشابهة الحال وعن الثانی ان فی النون جهتین جهة المشابهة وجهة کونه علامة واعتبارها لاختلاف
الحرف الذی هو قبله بالجهة الاولی لا بالجهة الثانیة ولا مطلقا والله اعلم **قوله** لامتناع الخ دلیل
لقوله وذلک الخ وتقدیره انه لو کان النون فی الصورتین المذکورتین بمنزلة التنوین فی اللفظ لزم اجتماع
اللام والتنوین التنزیلی **قال** الشارح قدس سره ای آخر المعرب دفع توهم ارجاع ضمیر آخره الی
المعرب علیه بان کلمة ما عبارة عن الحرکة والآخر لها معد ومرکما هو الظاهر فکیف یصح قول المصنف **قال**
الشارح قدس سره من حیث هو معرب انما قید بهذه الحیثیة لان آخر المعرب من حیث ذاته
لا یختلف بالحرکة او الحرف ولما قاله الشارح بعید هذا افافهم **قال** الشارح قدس سره فاما
او صفة منصوبا علی التمیز من نسبة اختلف الی آخره او علی المصدریة فان قیل آخر المعرب فی
صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذی هو الاعراب فیلزم سببیة الشیٔ لنفسه قلت المغایرة
موجودة لان آخر المعرب ان کان فی نفس الامر عبارة عن الحرف الآخر الذی هو الاعراب لکنه
بحسب الظاهر اعم بخلاف الحرف الآخر الذی هو الاعراب لانه اخص والله اعلم **قوله** اما الخ
لا آخر الخ الغرض من هذه العبارة بیان مثالی الاختلاف الذاتی والصفتی لیتضح الاقسام **قوله**
ای تحوله الخ قال الفاضل المدقق فسر الاختلاف بالتحول لان فاعل الاختلاف لا بد ان یکون متعددا و
الآخر واحد بخلاف التحول وهو التغیر وهو من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم انتهی اقول وبالله
التوفیق ان هذا الفاضل ان اراد ان فاعل الاختلاف لا بد ان یکون متعددا بحسب اللفظ فهو غیر مسلم
کیف ویقال اختلف زید من الصحة الی المرض مع ان زید لیس بمتعدد بحسب اللفظ وان اراد انه
لازم فاعل الاختلاف بان یکون فیه وجوه صالحة للتعدد فهذا مسلم لکنه موجود ههنا لان آخر المعرب
له صفات الرفع والنصب والجر مثلا کما انه لزید صفات الصحة والمرض مثلا فکما یصح ان یقال زید اختلف
زید من حال الصحة الی حال المرض فکذلک یصح ان یقال اختلف الآخر من الرفع الی النصب ومن النصب
الی الجر فالاولی ان یقال فسر الاختلاف بالتحول لئلا یرد علیه ان لا یکون حرکة زید فی الترکیب الا بتدائی
اعرابا لعدم تحقق الاختلاف فیه بخلاف التحول الذی هو التغیر لانه لاجل عمومه من ان یکون من الحرکة
ومن السکون الی الحرکة یوجد فی تلک الحرکة ولو فسر الفاضل المحشی الاختلاف بالتحول فی الحاشیة
السابقة لکان انسب **قوله** وکذا وصف الخ اشارة الی دفع ما یتوهم من ان فی العبارة قصورا لان الاعراب
کما یتوجه بالعامل المقتضی فکذلک یتوجه بوصف کونه معربا وبالمتکلم وبالتکلم لان کلا منها من الاشیاء
التی تختلف آخر المعرب به وحاصل الدفع ان فی العبارة حذف للمعطوف مع العاطف فلا قصور وعبارة
الفاضل المحشی ایضا قاصرا فافهم **قوله** قال قدس سره یرد ههنا اشکال وهو ان الشارح
انما یضع ان الحاشیة اذا کانت مخالفة لما تکون هی حاشیة له فلا اعتداد بها والمخالفة ههنا موجود

لان الشرح يدل على ان تخصيص كلمة ما بالحركة امر راجح وابقائها على العموم مرجوح بل ممتنع لان كلمة
لو للامتناع والحاشية تدل على العكس كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بان تمريره عدم الاعتداد بالحاشية
المخالفة مسلم فيما اذا لم يكن احد القولين بطريق النقل والاخر من عند نفسه واما اذا كان كذلك
فهو غير مسلم وههنا كذلك لان القول المذكور في الشرح بطريق النقل من كلام الشارح الهندي والمذكور
في الحاشية على اختياره كذا افهم والله اعلم **قوله** لكنه يشكل اجيب عن هذا الاشكال بوجوه اما
ان المراد من الحرف حرف العلة الساكنة والباء ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر وثانيها ان المراد
من الحرف حرف الاخر والباء ليست في الاخر كما لا يخفى وثالثها ان المراد من الحرف حرف من حروف
المباني والباء ليست من تلك الحروف بل من حروف المعاني كما لا يخفى وبجال الجرح واسع مذكور
في حاشية مولنا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها **قوله** حرفا واحدا انما كان التنوين في
في لفظ الحرف المحذوف بعد تفسير كلمة ما في عبارة الشارح للوحدة فلاجل ذلك وصف الفاضل
المحشي الحرف بالوحدة والله اعلم **قوله** فالاولى الخ انما قال فالاولى دون فالصواب لان
لاحتمال التخصيص ايضا وجها كما عرفت اولا لان احتمال التعميم ايضا ضعيف لاجل ورود الاعتراضات
التي سيذكرها الفاضل المحشي على هذا الاحتمال فلا تكونوا **قوله** الا السببية القريبة الخ لا يرد
عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب البعيد لا يطلق عليه اسم القريبة
كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف الجدار او السقف والله اعلم **قوله** المفهومة صفة
السببية من غير لحاظ وصفه الذي هو لفظ القريبة لان الباء ليس لها دخل في فهم القرب منها
هذا ما خطر ببالي والله اعلم **قوله** الموصولة يرد ههنا ان المفهوم من الشرح ان كلمة ما موصوفة
حيث فسرت بالنكرة والمفهوم من الحاشية انها موصولة كما هو المصرح فيلزم المخالفة بين الشرح
والحاشية اجيب بان حكم الموصول حكم الالف واللام وهما قد يكونان للعهد الذهني فيفسران
بالنكرة فكذلك قد يكون الموصول للعهد الذهني فيفسر بالنكرة فلا يعلم من التفسير بها كون كلمة
ما موصوفة وههنا كلمات اخر مذكورة فيما سبق فتذكر **قوله** ولك ان تجعل الخ اشارة الى دفع الاعتراض
الذي دفعه الشارح بقوله اي حركة او حرف ومر تقريره وحاصل الدفع ان حرف الباء الواقعة في
ما اختلف الخ للالة والعامل والمعنى المقتضي ليسا بالتين اما الاول فلانه في عرف النحاة بمنزلة
العلة المؤثرة ولذا يسمونه عاملا والفرق بين العلة المؤثرة والالة غير خفي على العاقل واما الثاني
فلما تقرر من ان الة الشيء يكون سببا قريبا لذلك الشيء والمعنى المقتضي ليس سببا قريبا للاختلاف لان
الاعراب واسطة بينه وبين ذلك الاختلاف وهذا الجواب كما يدفع الاعتراض الوارد بالعامل
والمعنى المقتضي فكذلك يدفع الاعتراض الوارد على المتكلم لكونه علة مؤثرة لا الة والله اعلم

قوله اما خروج العامل الخ على تقدير جعل الباء للآلة تقريرا لاستدلال ان العامل بمنزلة العلة المؤثرة وكلما هذا شانه لا يكون آلة فالعامل لا يكون آلة اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فبينها الفاضل المحشي بقوله فان النحاة قوله وليس علة آه الغرض منه بيان وجه زيادة لفظ المنزلة في قوله فان النحاة الخ قوله واما خروج المقتضي الخ اي على تقدير جعل الباء للآلة تقريرا لاستدلال ان آلة الشيء سبب قريب له ولا شيء من المقتضي بسبب قريب فلا شيء من الآلة بمقتضي قوله فان قيل الخ حاصله انه لو كان المراد من السبب المفهوم من الباء السبب القريب لزم ان لا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لصدقه على العلة التامة للاختلاف مع انه ليس باعراب اما الثاني فلان العلة التامة مركبة من الاعراب وغيره وكل ما هذا شانه لا يكون اعرابا فالعلة التامة لا يكون اعرابا واما الاول فلان السبب القريب ما لا يوجد الواسطة بينه وبين مسببه والعلة التامة للاختلاف بهذه المثابة كما لا يخفى ويخطر بالبال ان هذا الاعتراض ليس بوارد لان مادة النقض لا بد لها من الوجود والعلة التامة ليست بموجودة في الخارج لتركيبه من الشرائط ورفع الموانع وغيرها فتكون مركبة من الوجودي والعدمي وكل ما هو مركب منهما يكون عدميا والاعدام ليست بموجودة فيه كما هو المقرر قوله ليس الخ وحاصل الدفع ان اطلاق السبب القريب على العلة التامة ليس بصحيح لانه لا سببية الا سببية اجزائها واجزائها مركبة من القريب والبعيد اي القريب والبعيد متحققان فيها فالعلة التامة ليست في نفسها قريبة ولا بعيدة بل قريبة باعتبار الجزء الذي هو سبب قريب بعيدة باعتبار الجزء الذي هو سبب بعيد فيكون التعريف مانعا عن دخول الاغيار اقول وبالله التوفيق ان اتصاف العلة التامة بالسببية نفسها باعتبار سببية اجزائها واما اتصافها بوصف السببية من القرب والبعد فلم لا يجوز ان يكون باعتبار حال نفسها كما ان اتصاف العلة التامة بالعلية باعتبار علية الاجزاء واما اتصافها بوصف العلية من الاتمام والنقصان فباعتبار حال نفسها والا يلزم ان لا يكون العلة التامة موصوفة بالاتمام لان كلا من الاجزاء متصف بصفة النقصان والله اعلم قوله نعم لو ثبت الخ تقريرها وما بعده جواب لما يقال هل هناك مادة يصح النقض بها على تعريف الاعراب ام لا وحاصل الجواب انه لو ثبت السبب القريب سوى الاعراب لصح النقض به يرد ههنا ان استعمال كلمة لو ههنا غير مناسب لانها تدل على الامتناع ولا امتناع ههنا لوجود السبب القريب ههنا سوى الاعراب كالتكلم واجيب عنه بوجهين الاول ما قاله مولانا عبد الحكيم واما التكلم فالظاهر انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول التكلم الى المعرب انتهى والثاني ما قاله الفاضل المدقق والتكلم بالاعراب ايجاد للاعراب الذي هو سبب للاختلاف انتهى قوله لا يقال لو كان الخ حاصله ان ارادة السببية القريبة من السببية المفهومة من الباء في قول المصنف بغير صحيح كما قال الشارح

قدس سرہ لانہ مستلزم لعدم صدق التعریف علی المعرف اعنی الاعراب لانہ لیس بسبب قریب للاختلاف لان المتقرر فی هذا السبب انہ یکون مستلزما للمسبب والاعراب لیس بمستلزم للاختلاف لان الاسم اذا رکب مع العامل ابتداء فیوجد الاعراب فی هذہ الصورة ولا یوجد الاختلاف کما هو الظاهر فکیف الاستلزام **قولہ** لانا نقول الخ حاصلہ انا لا نسلم الاستلزام بین السبب القریب للشئ وبین ذلک الشئ لان السبب القریب للشئ ما انعقد علاقة العلیة بینہ وبین ذلک الشئ ولا یخفی ان هذا المفهوم لا یقتضی الاستلزام فیجوز ان یکون الاعراب سببا قریبا للاختلاف ولا یکون مستلزما لہ فصحت ارادة السببیة القریبة ولعمری ان کلام الفاضل المحشی ههنا لا یخلو عن اغلاق لانہ یفهم من قولہ لا بینہ وبین سببہ بقرینة المقابلة انہ لو کان السبب القریب للشئ ما انعقد علاقة العلیة بینہ وبین سببہ لفهم منہ الاستلزام ولا یخفی ان هذا المفهوم ایضا لا یقتضی الاستلزام بل هو اولی بعدم اقتضاء الاستلزام الخ لان المراد بالعلاقة المذکورة فی تفسیر السبب القریب اما العلاقة التی بها یستصحب السبب القریب مع سببہ او اعم وعلی الاول یکون ذلک المفهوم مقتضیا للاستلزام وعلی الثانی یکون کل من العامل والمقتضی ایضا سببا قریبا لانعقاد علاقة العلیة بینہ وبین الاختلاف فیعود اصل الاشکال الا ان یقال ان معنی قول الفاضل المحشی لا بینہ وبین سببہ انہ لا یتخلل الواسطة بین ذلک الشئ وبین سببہ فیکون هذہ العبارة من تتمة التعریف لا تعریفا آخر مستقلا فلا یرد ما یرد کذا افهم من حاشیة مولانا عبد الحکیم الا ان هذا الخلاف مذاق العبارة ومقتضی التعریف من التوضیح لکنہ مقام التوجیہ واللہ اعلم **قولہ** لا یقال آہ حاصلہ ان صیغة الماضی الصادر من المصنف ههنا غیر صحیحة لانها تدل علی تقدم الاختلاف علی الاعراب وهو فاسد لان الاختلاف اما متأخر عن الاعراب او مقارن لہ فلا یصدق التعریف علی فرد منہ قال مولانا عبد الحکیم فی توجیہ ایراد الفاء ما حاصلہ انہ لما کان هذا السؤال متفرعا ومترتبا علی ما سبق من عدم استلزام السبب القریب للمسبب ادرج کلمة الفاء ویرد ههنا ان السبب القریب اعنی الاعراب لو کان مستلزما للمسبب اعنی الاختلاف فایضا الصیغة فی العبارة ما یختلف الخ بدل ما اختلف آہ لان الاختلاف لا یتقدم علی الاعراب ان کان مستلزما له فی الحکم فالاصل فی توجیہ الفاء انها لمجرد التعقیب فی الذکر لکن یبقی شئ وهو انہ اذا قیل بهکذا آہ یفهم منہ تأخر الاختلاف عن الاعراب مع انهما قد یکونان متقارنین وانہ اذا کان الوجہ لایراد الفاء الاینان بمجرد التعقیب فلا یظهر وجہ ایراد الفاء فی الاعتراض الذی وقع فی الوسط واللہ اعلم **قولہ** ان قیل الخ هذا جواب الاعتراض المعنون بقولہ لا یقال اولا وحاصلہ انا لا نسلم عدم صدق التعریف علی المعرف لو کان الاعراب سببا قریبا وانما یلزم ذلک لو کان الحاصل

من الاختلاف التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه والامر ليس كذلك لان المراد من الاختلاف اعم منه ومن المذكور على وجه التفصيل فى قول الفاضل المحشى بعينه وفى صورة التركيب بتداء وان لم يوجد الاختلاف بالمعنى الخاص لكنه موجود بالمعنى الاعم كما لا يخفى **قوله** ومن التحول من جهة مراء قال مولانا عبد الحكيم فى الجيم اقسام الاختلاف استطرادًا ولا دخل له فى الجواب انتهى وفيه انه لو قيد الاسم الذى يركب مع العامل ابتداء بكونه معربا بالحركة او الحرف فى السابق لكان الامر كما قاله ولو لم يتقيد بالقيد المذكور لذلك لدخل لجميع ما ذكر فى دفع الاعتراض لورود على الكل والله اعلم **قوله** ومن علامة الى آه فان الياء فيهما علامة المفعولية نصبًا والاضافة جرًا يرد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون الف التثنية واو الجمع ههنا فى هذا الشق بان يكون الالف قبل التركيب علامة التثنية وبعد علامة الاعراب كذا الواو واجيب بان هذا الجواز غير صحيح لانه مستلزم لحذف علامة التثنية والجمع ومن المتقرر ان العلامة لا تحذف **قوله** قلنا هذا الجواب حاصله انا نسلم صدق التعريف على المعرف لو فسر الاختلاف بمطلق التحول لكن يلزم على هذا التوجيه قول القايل بما لا يرضى بقايله وحمل العبارة على ما هو خلاف المتبادر اما الاول فلان الاختلاف عند المصنف التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه كما سيجئ بعيد هذا واما الثانى فلان من المتقرر انه اذا علق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به كان متصفا بمفهوم تلك الصفة قبل تعلق هذا المتعلق فمعنى هذا انه يفهم ان طرو الاختلاف فى الاسم بعد كونه معربا فتقدم الاعراب لا يتصور الا اذا فسر الاختلاف بالتحول الخاص والله اعلم قال الشارح قدس سره وبتقييد الحيثية الخ الغرض من هذه العبارة بيان فايدة قيد الحيثية كما اشرنا اليه سابقا ايضا **قوله** وان تحول الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان اخراج حركة نحو غلامى بقيد الحيثية مما لا يناسب لان الاختلاف فيه ثم موجود وسيجئ بيانه وبيان الدفع ان الاختلاف اى التحول من الحركة الاعرابية الى الكسرة وان كان موجودا فيه بهذه الحركة لكن ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم ولذا كانت هذه الكسرة موجودة فيه قبل التركيب والمعتبر فى الاعراب اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب فاخراج تلك الحركة بقيد الحيثية مما لا بد منه بيانا وجه التحول من الحركة الاعرابية الى الكسرة فى نحو غلامى ان الكلام ليس فيه حال عدم تركيبه مع العامل لان فيه فى هذه الحال تحولا من السكون الى الكسرة اعلى من الحال الثانى فيخرج بضمير آخره الراجع الى المعرب بل الكلام فيه فى حال تركيبه مع العامل وتحته فى هذه الحال ان يعرب بالاعراب اللفظى لعدم كونه متشابه بمبنى الاصل ومقصور لكن لما اشتغل محل الاعراب بالكسرة تحول اعرابه اللفظى الى الكسرة وان اختلفا بالذات اى الكسرة فى نحو غلامى موجودة

قبل تركيبه مع العامل فكيف يقول لا عرابه اللفظي اليها فاز له بان المراد من تحول الاعراب اللفظي الى الحكم بقائها على ما كانت قبل التركيب عليه آه رد ههنا ان ايراد ان الوصلية ههنا ليس بجيد لان المتقرر فيما ان الحكم يكون في نقيض مدخولها بالطريق الاولوية وههنا ليس كذلك لان حركة نحو غلامى اذا لم يكن التحول من الحركة الاعرابية موجودا فيه بسبب تلك الحركة يكون التحول من السكون فخروج بضمير آخره الراجع الى المعرب لا بقيد الحيثية واجاب الفاضل المدقق من هذا الايراد بان ان الوصلية ههنا متعلقة بخروج حركة نحو غلامى لا بخروجها بقيد الحيثية ولا شك في اولوية خروج حركة نحو غلامى على تقدير عدم وجود التحول المذكور فيه واسلم **قوله** وكذا خرج آه تعريض على الشارح بانه قصر في ذكر فايدة قيد الحيثية لانه كما يخرج بها حركة نحو غلامى كذلك يخرج بها جر الجوار كجر احجكم بسبب وقوعه في جوار مسكم فانه تحول من النصب بسبب اشتغاله لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار لمسكم واشارة الى ان في عبارة الشارح تقدير المعطوف مع العاطف لدفع ذلك الاعتراض وعلى الاول الجواب من قبل الشارح ان مقصوده عدم كون ما ذكر في التعريف بلا فايدة وهذا يحصل بذكر الفايدة الواحدة له ليس مقصوده استيفاء ذكر الفوايد حتى يكون التعريض وجيه والله اعلم **قوله** واما حركات الخ دفع ما يتوهم من ان ياء المتكلم وتاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع كما انها متساوية في اقتضاء كسر ما قبلها كذلك تكون متساوية في القيد المخرج فلم خصص خروج حركة نحو غلامى بقيد الحيثية والدفع غني عن البيان **قوله** ليست معربة الضمير راجع الى ما باعتبار المعنى ووجه عدم الاعراب عدم وجود العامل فيما لحقته تلك الادوات كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضي المنقول في حاشية مولانا عبد الحكيم ههنا **قوله** وان ابيت الخ لعل منشاء الاباء ارادة المعرب في الصلة وما قبل هذه الادوات وان لم تكن معربة قبل لحوقها لعدم وجود العامل لكنها معربة بعد لحوقها لوجود العامل حينئذ **قال** الشارح قدس سره لانه معرب الخ دفع ما يرد من ان حركة نحو غلامى خارج بضمير آخره لانه راجع الى المعرب وغلامى ليس بمعرب بل هو مبني لكسبه البناء من المضاف اليه وبيان الدفع ان ذلك المضاف بعد التركيب مع العامل معرب عند المصنف وان كان مبنيا عند البعض ومن هذا ظهر فايدة زيادة قيد على اختيار المصنف ههنا كما يفهم من حاشية مولانا عصمة الله ومعنى اختلاف هذه الحركة اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة **قوله** لوجوده آه الغرض من هذه العبارة اثبات كون اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة بحيثية كونه قبل ياء المتكلم لا بحيثية كونه معربا وحاصله ان هذا الاختلاف لو كان من جهة كونه معربا للزم تقدم على

العامل والثاني باطل كما هو الظاهر فالمتقدم مثله يرد ههنا ان الامر اللازم في هذا الاثبات اثبات
القبلية بالنظر الى مطلق العامل فما النكتة في تعرض الفاضل المحشي لاثبات القبلية بالنظر الى العامل
الخاص اولاً واضرابه عنه وتعرضه الى مطلق العامل ثانيا والجواب عنه انه لما ذهب بعض القوم
الى ان اعراب نحو غلامي في حالة الجر لفظي فيتوهم ان اخراج حركة نحو غلامي مطلقا عنها بالنظر الى
الاحوال الثلث ليس بمناسب فاراد الرد على ذلك البعض ودفع ذلك التوهم فعل ما فعل فاسمع
قوله وكذا الحال في الصور آه يعني حركات ما قبل تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع
والمعنى انها خارجة بقيد الحيثية لان هذه الحركات لما كانت موجودة قبل العوامل فلم يكن الاختلاف في
هذه الحركات من حيث الاعراب بل من حيث الكون قبل هذه الاداوات وهذا القول من الفاضل
المحشي على تقدير الاباء المذكور فلا يرد ما اوردناه مثل **قال** الشارح قدس سره وبهذا القدر الخ
دفع ما يرد من ان قوله ليدل آه اما ان يكون داخلا في الحد بان لا يتم الحد بدونه او لا يكون داخلا
فان كان الاول فيلزم التدافع في كلام المص لانه قال في الامالي ليس هذا من تمام الحد ويلزم ايضا ان يصح
هذا القيد لان القيود في التعريفات تكون للاحتراز وهو غير موجود كما لا يخفى وان كان الثاني فلا بد من
فائدة بيانه مع هذا القول للتعريف والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره اختلاف فضم آه
اي اختلاف ما اخذ في وضع الاعراب اي مفهومه وهو ما اختلف آخره به كذا قال مولانا جمال الدين
قوله جمع معنى اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقدمين فيما بينهم ان في هذه العبارة تعريضا الى وجه جعل الاعراب
في آخر الاسم ولا يفهم وجه هذا الجعل منها لان المعاني جمع المعنى ومعناه ما يقصد بشيء وهذا لا يكون
متأخرا عنه بيانا للدفع ان المعاني جمع المعنى بمعنى ههنا ما يقوم بالشيء فيستفاد منها صفتيته والا
انسب بحال الصفة ان يكون متأخرا عن دال الموصوف فيعلم منها وجه جعل الاعراب في آخر الاسم
وان اطلق المعاني بمعنى المعنى ما يقصد بشيء فكيف يراد منه ما يقوم بشيء فان له بان اطلاقه عليه
موجود كما يقال الصفة ما تدل على ذات باعتبار معنى قائم به **قوله** معطوف الخ اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان قوله والامر في ليدل جملة مستانفة مستقلة موجبة التدافع مع السابق واللاحق
اما الثاني فلانه قال فيما سيأتي فاللام فيه متعلق بقوله اختلف الخ واما الاول فلانه اذا كان مقتضى
المصنف التنبيه المذكور فيفهم منه تعلق اللام بقوله اختلف كما لا يخفى وحاصل الدفع منع
كون هذا القول جملة مستانفة بل هو داخل تحت النفي المصرح بقوله لا انه الخ **قوله** على اسم
ان آه اما على المحل القريب فيكون اللام منصوبا او على المحل البعيد فيكون مرفوعا وعلى الثاني
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة **قوله** اي وضع الاعراب آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
تعلق اللام بالوضع مما لا يعقل لان وضع الاعراب ليس للدلالة على المعاني المعتورة كما لا يخفى

على من نظر الى اعراب المضارع وحاصل الدفع ان المراد من وضع الاعراب وضعه في الاسماء لا وضعه مطلقا وذلك ليس بمتخلف عن الدلالة كما لا يخفى ومثل هذا الاعتراض والجواب وارد على تقدير تعلق اللام بالاختلاف ايضا والله اعلم **قوله** ويتفرع به المقاصد الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المعاني المعتورة تعلم من العامل ومن القرينة فلا يتم تعليل وضع الاعراب بكون الاختلاف بالدلالة على المعاني وحاصل الدفع ان المراد بالدلالة الدلالة القوية يعني الدلالة التي لا يحتاج الاستعانة العامل والقرينة لا الدلالة مطلقا **قوله** وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان وضوح المعاني في انفس الاسماء ليس بمقصود فمن اين يثبت الاحتياج الى الدلالة القوية وحاصل الدفع ان انتظام المعاش والمعاد بافادة المعاني واستفادتها فاتضاح تلك المعاني في الاسماء يكون معتنى بشانه فثبتت الحاجة الى الدلالة القوية على تلك المعاني **قال** الشارح قدس سره الفهم من فحوى الكلام فيه دفع لنفي تعلق اللام بالوضع لعدم ذكره **قال** الشارح قدس سره فلته بعيد والمنظور بالي في وجه البعد والله اعلم بما في بال الشارح انه اذا كانت اللام متعلقة بالوضع فيفهم منه كون الدلالة على المعاني موضوعا له للاعراب وهو كما ترى لان الرفع والنصب والجر التي هي الاعراب موضوعة للفاعلية والمفعولية والاضافة لا للدلالة عليها **قوله** لا اشتباه ولا اتجاه قال الفاضل المدقق اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ليس في التعريف ام ليستتبع اعتباره معنى وكثيرا ما يخطر في ذهني القاصر مع عدم النظر التام في الوضع متشبثا بان الجيد ان ما ذكره ماخوذ من المفهوم من تلك العبارة ان الاعراب موضوع لهذا المفهوم وعبارة الشارح المفهوم من فحوى الكلام ايضا يقويه الا ان يقال ان هنا وضعين وضع نفس الاعراب ووضع الجزئيات والمتعلق للام في قوله ليدل الخ هو الثاني لا الاول لان المعاني المتصفة بصفة الاعتوار ليست مدلولة لها لنفس الاعراب بل لجزئياتها كما سيظهر من الشرح وحاشية الفاضل المحشي بعيد هذا فالمفهوم غير متعلق والمتعلق غير مفهوم والله اعلم **قوله** فيه ان الاختلاف الخ حاصل الاعتراض ان ارجاع الضمير في قوله ليدل الى الاختلاف كما صدر من الشارح توجيه قول المصنف بما لا يرضى به لان المعلوم من عبارته ان الاعراب ما به الاختلاف لا الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين وعلى تقدير الارجاع المذكور يكون الاعراب عبارة عن الاختلاف عند المصنف ايضا للاتفاق على ان الدال على المعاني هو الاعراب **قوله** اللهم الا ان يقال الخ حاصل الجواب ان نسبة الدلالة الى الاختلاف على تقدير ارجاع الضمير اليه ليس بطريق الحقيقة حتى يلزم المحذور المذكور بل بطريق المسامحة والمجاز فلا يلزم المحذور المذكور لان المتبادر الدال على المعاني في الاعراب هو الدال على سبيل الحقيقة ولما كان الظاهر من النسبة النسبة بطريق الحقيقة صدر هذا الجواب بكلمة اللهم المشعر بالضعف والله اعلم **قوله** ووجه ذلك

الخ الغرض من هذه العبارة تفسير المسامحة ضرب لانه يحتمل احتمالات كثيرة كما لا يخفى يعني ان نسبة الاعراب
الى الاختلاف من قبيل نسبة الشيء الى شرطه لان شرط كون الاعراب دالا على المعاني المختلفة هو اختلافه
لان نفسه دال على تغير المعاني **قوله** قال المصنف الغرض من نقل قول المصنف بيان وجه العدول
عن تعريف بعض المتأخرين الى ما قاله المصنف بوجوه الاول ما ذكر بقوله لان الاختلاف الخ والثاني
بقوله ولان الاختلاف الخ والثالث بقوله ويمكن ان يقال الخ تقرير الوجه الاول ان الاعراب علامة
للمعاني المعتورة على المعرب في العلامة تكون موجودة لانها اذا كانت موجودة يظهر دلالتها على ذي العلامة
فيثبت ان الاعراب يكون موجودا ولا شيء من الاختلاف بموجود لكونه من المعاني المصدرية التي لا وجود
لها الا في الذهن كما تقرر فيثبت الى لا شيء من الاعراب باختلاف وهو المقصود **قوله** ولان الاختلاف
الخ وجه ثان للعدول وحاصله ان تفسير الاعراب بالاختلاف لا يصح لانه مستلزم لعدم تحقق
الاعراب في الاسم الذي ركب اولا مع العامل لان الاختلاف هو انتقال من حركة او حرف الى
غيره وهو مفقود في الصورة المفروضة كذلك لا يصدق على الحركة والحرف الموجودين فيها انهما ما به
الاختلاف بمعنى التحول بالمعنى المذكور كما لا يخفى على من له ادنى تأمل وبالجملة ان تعريف المصنف
وبعض المتأخرين سواسيان في الشمول وعدمه للصورة المفروضة **قوله** ويمكن ان يقال الخ وجه
ثالث للعدول وحاصله ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي للشيء امر مهتم فيما بينهم وهو لا يحصل
على تقدير كون الاعراب عبارة عن الاختلاف لان الاعراب في اللغة اما بمعنى الاظهار والوضاحة او
بمعنى ازالة الفساد ولا شيء من الاختلاف بموضح مزيل بالذات بخلاف ما به الاختلاف من الحركات
والحروف فكون الاعراب عبارة عن ما به الاختلاف اولى من الاختلاف والفرق بين الوجوه الثلث
ان الاول والثالث يوجبان عدم مناسبة جعل الاختلاف اعرابا والثاني يوجب عدم صحته كما قال الفاضل
المدقق وفيه ما فيه فتذكر **قوله** قال الشيخ الرضي الخ حاصل قوله الاستدلال على كون الاعراب
عبارة عن الاختلاف بيان ان المتقرر فيما بينهم ان الضد المتقابلين اذا فسر شيء يكون المقابل الآخر مقابل تفسير
ذلك الشيء وههنا البناء المقابل للاعراب عبارة عن عدم الاختلاف فيعلم من ذلك المتقرر يكون الاعراب
عبارة عن الاختلاف لا عن ما به الاختلاف وغرض الفاضل المحشي من نقل هذا القول تزييفه والله
اعلم **قوله** وفيه نظر الخ هذا رد كلام الشيخ الرضي وحاصله ان المتقرر المذكور فيما بين المتقابلين
لكن اذا لم يمنع مانع وهو ههنا موجود كما سبق بيانه فلهذا جعل المصنف الاعراب ما به
الاختلاف ولم يفسره بالاختلاف **قوله** لئلا يلزم عدم المناسبة بالنظر الى الوجه الاول والثالث
وعدم الصحة بالنظر الى الوجه الثاني وقد مر ما فيه مني فتذكره **قوله** واما المبني الخ دفع ما يرد
من ان كان المعرب شاهده الاختلاف وسببه لذلك فالمبني شيآن عدم الاختلاف وسببه

من قبيل نسبة الشيء اي نسبة الى اللازم او الى الشرط او الى السبب ... كما لا يخفى ... ١٢ منه

... الى الاول ... كون الجمع فيه ... من الحركة ١٢ منه

... الا ان الاختلاف في تسمية بعض المتأخرين معنى التحول الناشي والاختلاف في تعريف المصنف بمعنى ما به التخالف ... والله اعلم ١٢ منه

الحرکة والسکون فی آخرہ فاذا فسر الاعراب بسبب الاختلاف فلم لم یفسر البناء بسبب عدم الاختلاف
مع ان العمل بالتقریر المذکور بین المتقابلین یحصل علی هذا کما لا یخفی بیان الدفع ان سبب عدم
الاختلاف غیر موجود فی المبنی واللہ اعلم **قوله** ای البقاء آه دفع ما یرد من ان التقریر فیما بینهم
ان البناء من الوجودیات وعلی هذا یکون من العدمیات بیان الدفع ان التفسیر تفسیر باللازم **قوله**
اذ لا حاجة دفع ما یرد من ان وجود شیء من الممکنات بدون السبب من المستحیلات فکیف یوجد
عدم الاختلاف الذی من الممکنات بدون السبب کما هو المفهوم من الحصر بیان الدفع ان الممکن
من قسمین وجودی وعدمی ووجوب وجود السبب علی الاستقلال للاول واما الثانی فیکفی فیه
عدم علة الوجود کما تقرر فی العلوم الحکمیة وعدم الاختلاف عدمی بالنظر الی نفسه وان کان
وجودیا بالنظر الی تفسیره بالبقاء علی حاله واحدة **قوله** ولیس الحرکة الخ لان عدم الاختلاف
لا یقتضی السبب اقول وباللہ التوفیق ان الفاضل المحشی لو بدل الواو بالفاء وقال فلیس الحرکة لکان
احسن لان عدم کون الحرکة والسکون سببا لعدم الاختلاف فهم مما سبق الا ان یقال قصد المحشی
بهذه العبارة جواب قول الشارح الرضی ولا یطلق البناء الخ صراحة بان عدم اطلاق العامل
علی الحرکات والسکون لیس من عدم کونها بسببی عدم الاختلاف بخلاف الحرکات فی المعرب
فانها اسباب الاختلاف واللہ اعلم **قوله** علی الحرکات اقول وباللہ التوفیق لو زاد او السکنات
لکان الحق کلامه موافقا بسابقه واللہ اعلم **قوله** والتقابل الخ دفع ما یتوهم من ان الاعراب
اذا کان مفسرا بسبب الاختلاف والبناء مفسرا بعدم الاختلاف فینتفی المقابلة بین الاعراب والبناء
والمقابلة بینهما من المقررات والدفع غنی عن البیان **قال** الشارح قدس سره یعنی الفاعلیة الغرض من
هذه العبارة رد کلام الشارح الرضی حیث فسر المعانی المعتورة بکون الاسم عمدة وفضلة بلا
بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه الرد انه علی تفسیره یلزم المخالفة بین کلامی المصنف لانه یعلم من کلامه
ههنا علی هذه ان تلک المعانی عبارة عن الکونین المذکورین ویفهم من کلامه بعد هذا فالمفهوم من علم
الفاعلیة ان تلک المعانی عبارة عن الفاعلیة والمفعولیة والاضافة ویمکن ان یجاب عن قبل الشارح الرضی
بانه لو جعلت الیاء فی الفاعلیة والمفعولیة للنسبة والتاء لتانیث الموصوف وهو الخصلة لکان تفسیر
الرضی موافقا بقول المصنف کذا افهم من حاشیة الفاضل المدقق **قوله قال** الشارح الرضی
لعل غرض الفاضل المحشی من نقل کلام الشارح الرضی التعریض علی الشارح بان المعانی المعتورة
مفسرة فی کلام الرضی بکون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه التعریض
ان بهذا التفسیر لا احتیاج الی تعمیم الفاعل والمفعول من الحقیقی والحکمی بخلاف ما فعل الشارح
فی الفاعلیة فی العدل آه الا ان یقال لا نفایة فیه للموافقة مع ظاهر الکلام الآتی کما سبق واللہ اعلم

قال الشارح قدس سره على صيغة اسم الفاعل الغرض من هذه العبارة على كلام الفاضل الهندي
حيث اختار صيغة اسم المفعول في لفظ المعتورة توضيح وجه الرد يأتي في توضيح رد الفاضل المحشي على
الكلام المردود فانتظره قوله كما توهم الخ كلمة كما وحتى متعلقتان بالمنفي وحاصله ان لفظ
لو قرأ على صيغة اسم الفاعل لفهم منه كون المعاني آخذة للاسماء وطارية عليها على سبيل المناوبة
ولو قرأ على صيغة اسم المفعول لفهم كون الاسماء آخذة وطارية على المعاني وكونها مطرودة عليها او
وكلا الامرين ظاهران والمراد من الاخذ في قوله تأخذها التعلق لعدم تصور الاخذ في الاسماء والله اعلم
قوله وذلك الخ رد على الكلام المنفي ببيانه ان الدلالة على المعاني المعتورة علة غائية لاختلاف
كما ينادي عليه عبارة المصنف ويفهم من تقييد المعاني بالمعتورة في العلة الغائية ان للاعتوار دخلا في
اختلاف الاعراب بل كونه علة له لان محط الفائدة في الكلام المقيد هو القيد كما تقرر في مقره والاعتوار
على تقدير كونه مبنيا للفاعل يصلح للدخلية بل العلية وعلى تقدير كونه مبنيا للمفعول لا
يصلح للعلية لان طرو المعاني على الاسماء الذي هو العلة للاعراب يفهم من الاعتوار على تقدير
كونه مبنيا للفاعل بخلاف كونه مبنيا للمفعول لانه يفهم منه على هذا كون المعاني مطروا عليها
فالمتعين صيغة اسم الفاعل لا المفعول لكن بقي شيء وهو انه ما الثمرة فان طريان المعاني على
الاسماء مقتض للاعراب وطريان الاسماء على المعاني غير مقتض له فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
قوله يقتضي الاعراب العبارة بحذف المضاف اي يقتضي اختلاف الاعراب فلا يرد ان
للمعاني المشعر بالاختلاف مقتض لاختلاف الاعراب لا نفسه قوله ويوافقه الرواية رد الى
الرد الآخر على متوهم صيغة اسم المفعول بانه مخالف عن المروي عن المصنف قوله الى ما ذكرنا
من ان علة اختلاف الاعراب هو اعتوار المعاني بمعنى كونها طارية لا بمعنى كونها مطروا عليها ووجه
الارشاد انه يفهم من الكلام الشارح الرضي وجوب العلامة للطاري لا المطرو عليه قوله في الكلمة
الظاهر ان كلمة في متعلقة بعضه وهو الكائنة اي المعاني الكائنة في الكلمة قد يطرأ الخ ويحتمل ان يكون
متعلقة بيطرأ اي المعاني يطرأ في الكلمة بعضها على بعض والله اعلم قوله قد يطرأ قال الفاضل المحقق
في كلمة قد اشارة الى قسم آخر وهو ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طار احدهما على الآخر كما في
الكلم المشتركة ومثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لا رجحان لاحد
المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضم العلامة لاحدهما
انتهى ومضمون ذلك في حاشية مولانا عبد الحكيم ايضا موجود اقول وبالله التوفيق ان الوجدان
السليم يحكم على ان لزوم العلامة لارادة احد المعاني الطارية على سبيل التعين من بينها لا يشك
ان ارادة احد معاني الكلم المشتركة على سبيل التعين محتاج الى العلامة فالظاهر ان كلمة قد

كما في قوله تعالى فقد يعلم الله **قوله** على بعض الخ اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من هذا الكلام ان المعاني
بعضها طارية وبعضها مطروة عليها والعلامة لا بد للطاري ليكون ميزانا من المطرو عليه لا للمطرو عليه
اما الحكم الاول فلان الطاري لطريانه لا ينتقل الذهن من نفس الكلمة اليه فلا بد له من علامة واما الحكم
الثاني فلان المطرو عليه لاصالته مفهوم من نفس الكلمة فلا حاجة في افهامه منها الى علامة اخرى وهذا الامر
مخالف لما في نفس الامر لانه لم يوجد معنى مطرو عليه غير محتاج الى العلامة في الفاعلية والمفعولية والاضافة
والتصغير والتكبير لان العلامة لازمة لكل منها كما لا يخفى فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ومن
ثم المراد اي من اجل ان الطاري لا بد له من العلامة يحتاج المجاز الى القرينة اي العلامة دون الحقيقة لكونه
مطروا عليه اقول وبالله التوفيق ان عبارة صاحب سلم العلوم يدل على ان الحقيقة له علامة ايضا حيث
قال وعلامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة انتهى فافهم **قوله** والطاري الخ اقول وبالله
التوفيق لو قال الشارح الرضي فالطاري بايراد الفاء لكان احسن لان هذا مقام التفصيل والثابت
فيه ايراد الفاء لا سيما اذا كان بعد الاجمال والله اعلم **قوله** لا يلزم ان الخ لانه اذا كان غير لازم
فلو كان علامته ثقيلة للزم الثقل ايضا **قوله** كما في المثنى وكذا في المجموع وغيرها **قوله** على معنى
في المضاف من التعريف وقت كون المضاف اليه معرفة والتخصيص وقت كونه نكرة والتخفيف وقت كون
الاضافة لفظية وعلى هذا يكون المراد من المضاف لامر ضمنا او لفظه ولو كان المراد منه المعنى فقط
كان تقسيم المعنى في المضاف بالاولين من تلك الثلاثة فقط والله اعلم **قوله** وان كان الخ عطف على الشق
المفهوم مما سبق يعني ان كان الطاري غير لازم فحاله ما عرفت وان كان لازما فان الخ **قوله** لانها تطلب
الخفة لا الثقل في الصورة المفروضة لوحدة الطاري فيها **قوله** بالحكمة اي العدالة والانصاف **قوله** ا
علامة والبنية فيكون العلامة اخف وثابتة في جوهر الكلمة ولازمة هو لزوم الطاري لان اللزوم
يقتضي الامور الثلاثة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** لازمة صفة بعد صفة لعلامة **قوله**
في الاسم لانه اذا وقع في الكلام يعرض له معان هو كونه عمدة تارة وفضلة اخرى وكونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه وغير ذلك **قوله** ابعاض حروف المد اي الفتحة والضمة والكسرة لما اشتهر ان الواو
مركب من الضمتين والالف من الفتحتين والياء من الكسرتين **قوله** التوهم تجديد ما يرد من انه اذا
كانت العلامة في البعض حروف المد يكون ثقيلة لا خفيفة فكيف يكون اخف وبيان الدفع انها اذا لم
تقلب من المخارج يكون الثقل مجبورا والله اعلم **قوله** ومن هذا التقرير الخ وهو ان المقتضي للاعراب
هو كون المعنى الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء وهذا لا يوجد الا في الاسم لان المعنى الطاري
اللازم في الفعل وهو كونه عمدة واحد فلا حاجة الى العلامة وكذا في الحرف **قال** الشارح
قدس سره موقف بين الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان الاعتوار هو عقد بنفسه كما يقال الخ

لان الاعراب بالحرف ثقيل من الاعراب بالحركة كما هو الظاهر ١٢ منه

لان المعنى الطاري اللازم فيه امر واحد هو كونه عمدة ١٢ منه

والشئ وتعاوره فكيف يصح **قوله** للعتورة عليه بيان للدفع ان ايراد كلمة على مبنى على تضمين الاعتوار معنى الاستيلاء والورود وهما يتعديان بعلى كما لا يخفى قال العلامة التفتازانى فى حاشية الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بفعل معناه الحقيقى مع معنى فعل آخر مناسب له وطريق الارادة ان يجعل المتضمن فى مكانه والمتضمن حالا او بالعكس فالتقدير ههنا على الاول ليدل على المعانى المعتورة واردة ومستولية عليه وعلى الثانى ليدل على المعانى الواردة والمستولية عليه حال كونها معتورة **قوله** فان اخذ الشئ دفع ما يقال من انه فى التضمين لا بد من المناسبة بين المتضمن والمتضمن وهى ههنا مفقود وتبيان الدفع ان المناسبة ههنا موجودة لان معنى الاعتوار الذى هو المتضمن هو الاخذ فى الاصل ومناسبة معنى الاستيلاء مع الاخذ امر ظاهر لكن بقى شئ وهو ان اللازم على الفاضل المحشى ان يبين المناسبة بين الاخذ والورود ايضا الا ان يقال ان العلاقة بينهما لاجل ظهورها متروكة والله اعلم **قوله** ومثله الطريان اى مثل معنى الورود والاستيلاء الطريان فى التعدية بعلى فيجوز ارادة الطريان من الاعتوار فالغرض من هذا النقل بيان مثل معنى الورود والاستيلاء **قال الشارح** قدس سره يقال اعتوروا الشئ الغرض من هذه العبارة بيان المعنى اللغوى للاعتوار والرمز الى الباعث على التضمين فافهم **قوله** الاعتوار ههنا الخ يرد ههنا ان هذا التفسير مفهوم من كلام الشارح بل مصرح فيه كما لا يخفى فما الفائدة الا ان يقال ان فيه رعاية من لا مهارة له فى الكلام العربى مع مهارته فى الكلام الفارسى والله اعلم **قوله** وقد جعل ههنا الخ دفع ما يقال من ان المتقرر فيما بينهم ان فى التضمين لا يترك المعنى الحقيقى كما سبق وارادة المعنى الحقيقى للاعتوار ههنا غير صحيح كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف على المعانى المعتورة وحاصل الدفع ان الاعتوار مستعمل للتعلق على سبيل المناوبة ان لوحظ تشبيه المستعار له بالمستعار منه فى صفة خاصة وهى المناوبة او مجاز مرسل ان لوحظ لزوم المناوبة للاعتوار فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فتامل **قوله** اى جعل آه دفع ما يرد من ان المفهوم من قول الشارح ان الاعراب يحصل فى آخر الاسم والامر ليس كذلك لان من الاعراب بالحروف الاعراب وهو نفس الآخر كما هو الظاهر بوجوه ثلثة حاصل الاول ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لانه الاصل لا مطلقة ولا شك فى جعل ذلك فى الآخر وحاصل الثانى ان الاعراب مطلقا فى الآخر لان المراد من الجعل اعم من ان يكون جعل الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او جعل الكلى فى ضمن الجزئيات كما فى الاعراب بالحروف لان للاعراب بالحروف اى لتحققه بحسب المفهوم جزئيات وهى الاول والواسط والآخر فاذا جعل فى الآخر جعل الكلى فى ضمن جزئيه وحاصل الثالث ان العبارة بحذف المضاف وهو الجانب فى لا شك فى جعل الاعراب مطلقا فى جانب الآخر والله اعلم **قوله** وذلك بناء الخ دفع ما يرد من ان الاعراب ليس بدال على صفة المسمى والمدلول لانه

دال على الفاعلية والمفعولية والاضافة وهي عبارة عن كون الشيء عمدة او فضلة وهما من صفة الدال
فلا يصح قول الشارح والاعراب على صفة وحاصل الدفع ان في الفاعلية ومقابليها احتمالين فانه
انهما من صفات المدلول او من صفات الدال وقول الشارح مبني على الاول **قوله** فتعين جعل
الاعراب الخ دفع ما يتوهم من ان دليل جعل الاعراب في آخر الاسم واحد وعلى تقدير كون
الفاعلية ومقابليها من صفات الدال يلغو حديث المدلول والمسمى في الدليل كما هو الظاهر و
حاصل الدفع انا لا نسلم ان الدليل على كلا التقديرين واحد **قوله** لان الدال على الخ قال
الفاضل المدقق يعني اذا ذكر الموصوف والدال على وصفه ينبغي ان يذكر الدال على وصفه بعد ذكر الموصوف
رعاية لبعدية مدلوله هذا اقول وبالله التوفيق ان الحكم بالانبغاء المشعر بالقلة مطلقا غير صحيح
لان المراد بالوصف لو كان الوصف القوي فالبعدية واجبة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** فان قيل
الخ حاصله انه يفهم من قول الشارح ان الدال على صفة المسمى الذي هو الاعراب متأخر عن
دال المسمى والامر ليس كذلك لان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب بالحروف والاول
مع الآخر والثاني نفس الآخر فلا يتحقق التأخر **قوله** لا يجاب الخ جزاء لقوله فان قيل وقوله
بل يجاب معطوف عليه وحاصل الجواب ان مقصود الشارح بيان حال الاعراب بالحركة لانه
الاصل لا بحل كونه خفيفا ومراده من التأخر في قوله ان يكون الدال عليه متأخرا التأخر الذاتي
الذي هو عبارة عن نفيه شيء لشيء آخر واحتياجه له ولا شك في تحقق التأخر الذاتي في الاعراب
بالحركة لتبعيته في الوجود للحرف **قوله** لانا نقول الخ رد الجواب المصدر بقوله لا يجاب الخ
حاصله انا اذا كان المراد من التأخر التأخر الذاتي فلو جعل الاعراب في الحرف الاول او الوسط
لتحقق في التأخر الذاتي ايضا كما هو الظاهر فلا يتعين الآخر للاعراب الذي فيه ان تأخر الحركة
انما هو بالنظر الى الحرف الذي يتبعه وهذا لا يختلف في صورة كون الحرف المتبوع اولا او وسطا او
آخرا وعلم بالبيان ان تلك الحركة بالنظر الى الحرف المتبوع وان كان لا يختلف لكن التأخر بالنظر الى
الاسم الذي هو المقصود ههنا يختلف لان الاعراب اذا كان في الحرف الآخر من الاسم يكون متأخرا
عن جميع اجزائه وهذا استلزم التأخر عن الاسم بخلاف ما اذا كان في الاول والوسط كما لا يخفى
قوله بل يجاب الخ حاصله ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لكونه اصلا والمراد
من التأخر التأخر الزماني كما هو الظاهر ولا شك في تأخر الحركة بالزمان عن الحرف لان الحركات ابعاض
حروف المد كما هو الاولى من كلام الشارح الرضي ولو كان هناك بعد الحرف الآخر حرف لكان هذا
الحرف متأخرا عن ذلك بالتأخر الزماني فكذا هذه ويخطر بالبال ان حكم الجزء بانه حرف قد يكون
مختلفا كما ترى في الجبل المركب من الاشارة فلا يجوز ان يكون هذه الصورة من ذلك القبيل **قوله**

بل من الآخر فقط
اما من الوسط و
ما اما من الوسط والآخر
الاول فلا يكون الحرف الآخر
متأخرا عنها والتأخر
من متأخر الشيء متأخر
عنه ١٢ منه
الزماني

واذا اشبعتها الخ الغرض منه تاكيد كون الحركة بعد الحرف حاصله ان المتحقق من التاخر في صورة الاشباع لا يزيد شيئ بل هو تلفظ بالحركة مستقلا بالتلفظ بمرتين او اكثر والتاخر في صورة الاشمام موجود فكذا في صورة عدمه لكن من اجل الاتصال الشديد وكونه بعض الحرف يتوهم المعية والله اعلم **قوله** ويمكن ان يجاب الخ هذه العبارة اشارة الى الجوابين الآخرين والفرق بينهما ان في الاول تقييد التاخر بقيد قدر الامكان والبقاء الدال على حاله وفي الثاني تقييد الدال بقيد البقاء التاخر على حاله كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** بقدر الامكان والقدر الممكن في تاخر الحركة عن الدال على تسليم ان تكون متلفظة مع جزئه الاخير لان الحركة ليست متلفظة بالاستقلال **قوله** فان التاخر الخ دفع ما يرد من ان المراد من التاخر ان كان التاخر عن الحرف الاخير فكيف يصح قول الشارح فالانسب ان يكون الدال عليهما متاخرا عن الدال عليه الدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره من اعربت الخ وضعا نقلا الاصطلاحي ماخوذ منه كما مر به بعضا وهو ما هو الاعراب بمعنى الاظهار اي منقول منه للعلاقة وتحقيق التقريب انه لما يقال ان هذا يدل على اشتقاق المصدر من الفعل وهذا ليس ما ذهب اليه البصريون بل ذهب اليه الكوفيون وهذا مذهب غير مختار كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين آقول وبالله التوفيق انه يعلم من تقريره اشتقاق المصدر من المصدر وهذا مما لم يذهب اليه احد فالاصل في الجواب عن اصله لا مشاحة في ان يقال ان بين الاشتقاق والاخذ فرقا والمراد ههنا الثاني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي انواع الاعراب دفع ما يرد من ان الضمير في قول المصنف وانواعه راجع الى الاختلاف ولا اختلاف فليس منحصرا في الرفع والنصب والجر كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الاعراب لا الى الاختلاف **قال** الشارح قدس سره الاسم الخ دفع ما يرد من ان انواع الاعراب ايضا ليست بمنحصرة في الرفع والنصب والجر لان الجزم ايضا من انواعه وحاصل الدفع ان المراد من انواع الاعراب انواع اعراب الاسم بقرينة البحث ولا شك في انحصارها في الثلثة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ثلثة دفع ما يرد من ان الظاهر من عبارة المصنف ان قوله وانواعه مبتداء وقوله رفع خبره وقوله نصب معطوف عليه وقوله جر اما معطوف على قوله نصبا او على قوله رفع وبالجملة ان كل واحد من هذه الالفاظ الثلثة محمول على قوله وانواعه وهذا الحمل غير صحيح لاستلزامه حمل الفرد على الجمع حاصل الدفع ان العطف مقدم على الربط في تلك العبارة فيكون خبر انواعه في الواقع مجموع تلك الالفاظ الثلثة الذي يعبر عنه بلفظ الثلثة وما يحذو حذوه لا كل واحد كما هو المتبادر في الظاهر **قوله** اشار به الخ بيان فائدة زيادة لفظ الثلثة **قوله** ان مجموع الخ ههنا اشكال مشهور وهو ان الجزء اذا كان مجموع الالفاظ الثلثة فالمستحق لاعراب الرفع على

قوله التردد يعني ان حصول السكنات بين الاشمام والحركات الثلث والاشمام يحتمل ان يكون مقدار حركة او اكثر بعدها مقدار ... فيما سيأتي ۱۲ منه

على الجزئية هو المجموع لا كل واحد من تلك الالفاظ الثلثة فلم كان هذا مرفوعا كما هو المروى عن
المصنف ويفهم من حاشية مولانا المدقق دفع ذلك الاشكال بانا نسلم ان المستحق للاعراب الرفع
هو المجموع لكن لما لم يصلح لاجراء الاعراب عليه ولجريانه على بعض الاجزاء يستلزم الترجيح
بلا مرجح اجرى الاعراب على كل واحد من اجزائه الذى هو كل واحد من تلك الالفاظ الثلثة و
الله اعلم **قوله** فيكون العطف آه يرد ههنا ان تقديم العطف فرع صحته والصحة ههنا منتفية
لان الخبر اذا كان هو المجموع فالمنسوب ليس الا هو لا قول المصنف د فم فلا يصح عطف نصب
عليه لان المعطوف مفسر بما قصد بالنسبة مع متبوعه وليس فليس وهكذا الكلام فى قول المصنف
وجر الا ان يقال النسبة فى تعريف المعطوف اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى
وان كان مفقودا ههنا لكن الثانى موجود **قال الشارح** قدس سره هذه الاسماء الخ دفع ما يرد من
ان اللازم على المصنف ان يقول ومنها ما رفع ونصب وجر بواو والف وياء ووجه الدفع ان هذه
الاسماء كما يطلق على الحركات كذلك يطلق على الحروف **قوله** اعلم ان الخ الظاهر منه تائيد
قول الشارح والله اعلم **قوله** اعرابية كانت الخ يرد ههنا ان قول الفاضل المحشى اعرابية كانت
الخ اما ان يكون تعميما لقوله فيهما ثانية كما هو الظاهر للقريب اما ان يكون تعميما ثانيا للحركات كما
ان قوله سواء كانت تعميما اول لها والاول لا يصح لانه يلزم على هذا عموم القسم من المقسم لشمول
الحركات الاعرابية للبنائية ايضا والثانى كما ترى لانه يستلزم خلو هذا التعميم من الفائدة لان معناهما
واحد كما لا يخفى والجواب باختيار الشق الاول ان يقال ان القسم فى الواقع غير البنائى الغير الاعرابى
لا غير الاعرابى مطلقا كما يقال الحيوان اما ابيض او غيره مع ان القسم الحيوان الابيض لا الابيض
مطلقا وباختيار الشق الثانى ان يقال ان الفائدة فى التقسيم الثانى التعميم فى التصريح بهما علم
قوله لكنها اذا اطلقت الخ هذا الاستثناء ما سبق فيكون الكلام ان الخبر مطرد ومنه
والاعتراض على الكلام الغير التام ليس بدقيق وان كان صادرا من المدقق فظهر ان ما فى حاشية
الفاضل المدقق من الاعتراض والجواب تطويل بلا طائل والله اعلم **قوله** ولا يختص بها الخ
دفع ما يرد من ان اسماء الرفع والنصب والجر اذا كانت مختصة بالحركات الاعرابية فيلزم التشكيك
فى بيان انواع اعراب الاسم فى عبارة المصنف كما هو الظاهر وسبق منا بيانه وحاصل الدفع ان
الاختصاص من جانب الحركات الاعرابية بهذه الاسامى موجود لان التعبير عنها بالضمة والفتحة
والكسرة بقرينة واما الاختصاص من جانب هذه الاسامى فليس بموجود بل هى اعم من الحركات
والحروف والفائدة فى زيادة لفظ المعنى فى قوله بل معناها الاشارة الى كون هذه الاسامى
مشتركة معنوية **قوله** مع من وجه قال الفاضل المدقق مادة الاجتماع حركات الاولين

والاوساط ومادة افتراق الرفع واخويه الحروف الاعرابية انتهى هذا حال النسبة بين الضمة والرفع واما بيان النسبة بين الضمة والضم فهو ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فانهما يجتمعان في الحركات البنائية ويصدق الضمة على الحركات الاعرابية دون الضم واما بيان النسبة بين الضم والرفع فهو ان بينهما نسبة المباينة لاختصاص احدهما بالحركات البنائية بخلاف الآخر لانه لا يطلق على تلك الحركات هذا اما هو المشهور والله اعلم **قوله** بتلك الاسامي الخ الظاهر ان المراد من تلك الاسامي الرفع والنصب والجر ولله در الفاضل المحشي حيث اورد وجه تسمية الحركات الثلث بالرفع واخويه بحيث يعلم منه وجه تسميتها بالضم والفتح والكسر بل بالضمة والفتحة والكسرة ولو ذكر الكسرة قبل الجر بان يقول والثالثة بكسر الفك الاسفل ويتبعه جره وخفضه لكان اوفق بما سبق فافهم لان كل ذلك من سوانح الوقت **قوله** ويتبعه رفعهما اى يلزمه رفعهما من مكانهما لزوم الموقوف عليه للموقوف **قوله** وفي الجزم قطع الخ اى الجزم الاصطلاحي الذي هو قطع الحركة يرد ههنا ان الجزم اذا كان بمعنى قطع الحركة فلا نظر فيه المقيد بمطلق وفي العبارة حذف العاطف مع المعطوف والتقدير وفي الجزم قطع الحركة والحرف لان الجازم كما قد يقطع الحركة كذلك قد يقطع الحرف **قوله** والاخير بالبناء اقول وبالله التوفيق انه يلزم على هذا اطلاق السكون الذي في الوسط اى في وسط الكلمة من الاسم وهو خلاف شان اللسان العربي ولو عمم السكون من البنائي لم يلزم ذلك **قال** الشارح قدس سره ولا تطلق على الحركات الخ تاكيد النفي المفهوم من قوله مختصة بالحركات او اشارة الى الاختصاص لا اضافي **قوله** هذا عند البصرية دفع ما يرد من ان عدم اطلاق الرفع والنصب الجر على الحركات البنائية غير صحيح عند اهل الكوفة فلا يصح حكم الشارح بعدم الاطلاق مطلقا وحاصل الدفع ان مراد الشارح من عدم الاطلاق عدمه عند البصرية لا مطلقا وهو صحيح **قوله** فاللام في الالف واللام في كليهما عوض عن المضاف اليه وهو الاسماء والحركات الاول في الاول والثاني في الثاني والتقدير فكل الاسماء من الضمة والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسر والرفع والنصب والجر يستعمل في كل الحركات سواء كانت في الاوائل او الاوساط او الاواخر اعم من ان يكون من جهة العامل اولا **قوله** بل في الحركات الخ دفع ما يرد من ان الضمة والفتحة والكسرة اذا كانت مستعملة في الحركات البنائية بطريق الغلبة فكانت حركات اوائل الكلم واوساطها من الاسماء لا تخلو استعمال الضم والفتح والكسر والرفع والنصب الجر فيها حاصل الدفع ان المراد من الحركات البنائية الحركات الغير الاعرابية من قبيل ذكر الخاص وارادة العام والله اعلم **قوله** بالقرينة دفع ما يرد من انه يفهم من كلام الشارح استعمال الضمة والفتحة والكسرة

اشارة الى ان ههنا قولا آخر وهو الذي يعزى في اللباب الى المصنف والمقام الخ من عدم الفرق بين الضم والضمة كما لا يخفى على من له ادنى تامل وفي بعض النسخ المصححة وخفضه بدل الكسرة من معانيها واستعمالاتها ۱۲ منه

بحث الضم كقولهم عن القيد منه ۱۲ منه

فی الحرکات الاعرابیة من غیر قرینة تکن علی سبیل القلة والامر لیس کذلک لان الاستعمال بدون القرینة غیر موجود فیہا لا علی سبیل القلة ولا علی سبیل الکثرة کما لا یخفی وحاصل الدفع ان فی العبارة تقدیرا واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ ای علامة آہ دفع ما یرد من ان کون الرفع علم الفاعلیة لا یصح لان علم الشیٔ یکون محمولا علی ذلک الشیٔ والرفع لیس بمحمول علی الفاعلیة کما هو الظاهر حاصل الدفع ان العلم ههنا بمعنی العلامة لا بالمعنی الذی اراده المورد **قال** الشارح قدس سرہ کون الشیٔ الخ اختار کون الیاء مصدریة لانه توجیه لا غبار علیه بخلاف جعل الیاء للنسبة فانه لا یخلو عن خدشة اذ یصیر المعنی هکذا الرفع علامة الاشیاء المنسوبة الی الفاعل ففیه محذوران احدهما کون الرفع علامة لذوات الاشیاء وثانیهما ان لا یکون الرفع علامة للفاعل ویمکن الدفع بان یقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الی الفاعل وهی کونه فاعلا حقیقة او حکما وکونه فاعلا منسوب الی الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران **قال** الشارح قدس سرہ حقیقة او حکما دفع ما یرد من ان الرفع موجود فی غیر الفاعل کالمبتداء والخبر وغیر ذلک فکیف یکون علامة له حاصل الدفع ان المراد من الفاعل لیس نفسه بل ما یکون عمدة فی الکلام فلا یلزم المحذور واقول وباللہ التوفیق هذا الجواب مبنی علی تسلیم المساوات بین العلامة وذی العلامة والا فالعلامة قد یکون اعم کما تری فی الشمس والضیاء والنار والحرارة فلا یضر وجود الرفع فی غیر الفاعل واللہ اعلم **قوله** وذلک اذا کان الخ دفع ما یرد من ان التعمیم لا یفید لان الفاعل حکما عبارة عما اسند الیه حکم الفاعل من عدم جواز الحذف فالمبتداء والخبر لیسا بهذه المثابة کما هو الظاهر حاصل الدفع ان المراد من الفاعل الحکمی ما یکون عمدة فی الکلام وملحقات الفاعل من المبتداء والخبر وغیرهما کلها عمدة لان کون الشیٔ عمدة لا یتصور الا اذا کان مسندا او مسندا الیه ولا شک فی وجود هذین الامرین فی تلک الملحقات فالتعمیم یکون مفیدا لکن بقی شیٔ وهو ان تفسیر الفاعلیة بکون الاسم عمدة علی ما یعلم من هذا المقام مخالف عن قول الشارح والاعراب علی صفته ای علی صفة المسمی لان کون الاسم عمدة من صفات الدال کما فهم من قول الفاضل المحشی سابقا الا ان یقال ان هذا التفسیر من الفاضل المحشی مبنی علی قول الشیخ الرضی من کون الفاعلیة من صفات الدال واللہ اعلم بحقیقة الحال **قوله** وهذا الوصف آہ دفع ما یرد من ان الفاعلیة اذا کانت مفسرة بکون الاسم عمدة کما یعلم من هذا المقام فیکون هذا الوصف مقتضیا للرفع والامر لیس کذلک لانه لو کان مقتضیا لما تخلف الرفع عنه وهو موجود کما تری فی اسم ان وخبر کان وخبر ما ولا المشبهتین بلیس واسم لا التی لنفی الجنس حاصل الدفع ان الاقتضاء مسلم لکن قید عدم وجدان المانع واستحالة ذلک التخلف وعدمه لوجود المانع وهو المشابهة بالفضلة کما ستعلم واللہ اعلم **قوله** ولا یخفی ان الخ دفع ما یرد من ان انما النکتة فی عدول الشارح عن جواب الاعتراض

لہ المراد من الاعتراض الاعتراض الوارد مما قال الشارح المرفوع حقیقة او حکما وقد مر بیانہ فی الحاشیہ ۱۲ منہ

الوارد على قول المصنف فالرفع علم الفاعلية بان وجوده فى غير الفاعل بطريق الاستعارة فلا يصح
فى كون الرفع علم الفاعلية الى الجواب المصدر بقوله حقيقة او حكما حاصل الدفع ان الاصل فى
علامة كل شئ ان يكون علامة له بطريق الاصالة وعلى ذلك الجواب يكون الرفع علامة الفاعل
بطريق الاصالة وعلامة الملحقات بطريق الاستعارة فيلزم خلاف الاصل بخلاف جواب الشارح
لان العلامة التى هى الرفع ههنا باعتبار ذلك الجواب يكون فى كل المواضع علامة بطريق الاصالة
كما لا يخفى والله اعلم **قوله** ثم الرفع الخ تصديق لما سبق وما بعده جملة مستانفة وقعت جواب
السؤال مقدر كانه قيل لهذا القول منشاء وفى بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة هكذا فى حاشية
مولانا عبد الحكيم **قوله** احق لان العمدية فى الفاعل والفضلية فى المفعول كاملان كما هو الظاهر
قوله ومن جعل الخ دفع ما يرد من انه قد يجاب عن الاعتراض الوارد على قول المصنف فالرفع علم
الفاعلية بان الياء للنسبة والعبارة بحذف الموصوف والتقدير فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل
وهى كون الاسم عمدة وهو لا يجد ورى فى ذلك لان ملحقات الفاعل ايضا عمدة فما النكتة فى العدول حاصل
الدفع انه لا مخالفة بين هذين الجوابين فى المعنى وتوجيه الشارح اقرب لعدم احتياجه الى التقدير
فلذلك اختار ما قال والله اعلم **قوله** اقرب قال الفاضل المدقق لانه لا يحتاج الى التقدير بخلاف
توجيهه ولا يذهب عليك ان توجيه الشارح يحتاج الى التعميم الذى لا ينتقل الذهن اليه بسهولة
بخلاف توجيهه انتهى اقول وبالله التوفيق ان شيوع التقدير كالتعميم فى امثال هذا المقام
يوجب مساوات التوجيهين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دفع ما يرد من
ان النصب يكون موجودا فى غير المفعول ايضا فكيف يصح قول المصنف والنصب علم المفعولية بيان
الدفع ان المراد من المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون فضلة فى الكلام وكون الاسم
الذى يوجد النصب فيه فضلة ظاهر **قوله** وذلك فيما اذا كان الخ دفع ما يتوهم من ان المفعول
الحكمى عبارة عن الاسم الذى يسند اليه حكم المفعول الحقيقى والاسم الموصوف بهذه الصفة غير
موجود لان للمفعول الحقيقى له اقساما كثيرة ولكل منها احكام عليحدة متغايرة عن احكام الآخر فكيف
يوجد فى الاسم الواحد حاصل الدفع ان لنا حكما واحدا مشتركا بين جميع اقسام المفعول الحقيقى وهو
كون الشئ فضلة فاذا كان هذا الحكم موجودا فى اسم يكون مفعولا حكميا والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره اى كون الشئ مضافا اليه دفع ما يرد من ان الاضافة لا يخلو اما ان يكون بمعنى النسبة
او بمعنى كون الشئ مضافا او بمعنى كون الشئ مضافا اليه والكل غير صحيح اما الاول فلان الظاهر ان علامة
كل شئ يكون فى اللفظ الموضوع له وهو منتف فى الاضافة بمعنى النسبة فكيف يكون الجر علامة له
واما الثانى فلانه على هذا لا يصح المقابلة لان الملحقات يكون فاعلا وقد يكون مفعولا واما الثالث

قوله الحكم من كونه علامة له بطريق الاصالة والحقيقة ١٢ منه

قوله المراد منه ما قلنا سابقا ١٢ منه

فلانه محتاج الى تقدير اليه والتقدير بلا قرينة مما لا يفعل حاصل الدفع انا نختار الشق الثانى المفهوم التوهم
على التقدير موجود وهو المقابلة واعلم **قوله** بقرينة المقابلة دفع ما يرد من ان ارادة كون الشئ
مضافا اليه من لفظ الاضافة لا يصح لانه محتاج الى التقدير ولا قرينة عليه وتوجيهها لا يصح وحاصل الدفع
ظاهر **قوله** لا كون الشئ مضافا فان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا **قوله**
واعلم يقال الخ دفع ما يرد من انه لا اعتراض بعدم مساوات العلامة كما يرد فى الفاعلية المتعلقة
كذلك يرد فى الاضافة لوجود الجر فى غير المضاف اليه وهو المبتدأ فى بحسبك زيد وجاء الفاعل فى كفى
بالله فلم لم يعترض الشارح فى هذا المقام ايضا وان كان مقصوده الاكتفاء فى اللاحق بسبب النكتة
السابق فالمناسب ان لا يعترض فى الفاعلية ايضا والدفع بوجهين بيان الاول ان المراد من الجر
هو الجر الذى يكون اعرابا وهو لا يكون الا من العامل الذى له تأثير فى المعنى وفى صورتى النقض
المذكورتين الجار زائد غير مؤثر فى المعنى فلا نقض لانه لم يكن الجر الذى حصل اعرابا وبيان الثانى
المراد من الجر الجر الذى يكون لتحصيل الفائدة والجر الموجود فى تينك الصورتين لزيادة غير مفيد
واعلم **قوله** مبنى آه تعريض على الشارح بانه يفهم من كلامه فى هذا المقام ان الرفع فى الفاعل على
طريق الاصالة وفى ملحقاته بطريق الاستعارة والتشبيه لان تعليل قلة الفاعل بالوحدة لا يصح
الا بان يراد من الفاعل الفاعل الحقيقى كما هو الظاهر والمفهوم من كلامه السابق ان الرفع فى الفاعل
وملحقاته كليهما بطريق الاصالة فيلزم التدافع الا ان يقال لما كان هذا الكلام من [illegible]
النحاة فلم لا يجوز ان يكون الكلام السابق من الشارح اشارة الى احدهما والكلام اللاحق منه [illegible]
الى آخرهما فلا تدافع واعلم **قوله** بحسب الاقسام لان اقسام الفاعل الاعم من الحقيقى والحكمى
ثمانية كما لا يخفى واقسام المفعول الاعم من الحقيقى والحكمى اثنا عشر كما هو الظاهر [illegible]
[illegible] فى علم النحو ولما كانت النكات المذكورة فى هذا العلم اكثرها نكات بعد الوقوع فاندفع ما
فى حاشية مولانا عبد الحكيم فافهم **قوله** ولكن الكلام الخ فان تعليل تخصيص النصب بالمفعول
على هذه العلة يعطى اصالة النصب فى المفعول ولو ترك قول لانها عنه وقال والمفعول حقيقة او
حكما اكثر بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها كذا فى حاشية مولانا المدقق **قوله** وذلك ان تقول الخ
اشارة الى الوجه الآخر لاختصاص الرفع بالفاعل **قوله** فناسب العدة لقوتها **قوله** اى جعل
دفع ما يرد من ان الاعطاء يتعدى الى المفعول الثانى بلا واسطة حرف الجر فلا يصح دخول اللام
على القليل والدفع متقرر بتقريرين الاول ان القليل مفعول ثان باعتبار المتعلق الذى هو الجعل
المفهوم من الاعطاء لا باعتبار نفسه حتى يرد ما يرد وان اختلج ببالك ان الجعل ليس الا التقليل
والمفعول الثانى من باب الاعطاء يكون مغايرا عن الاول فكيف يكون الجعل مفعولا ثانيا فانه

بان محيط الفائدة هو وصفها المجعولية لا ذات المجعول والمتقدم مع التقبل هذا لا ذاك والثانی ان الاعطاء متضمن للجعل والمفعول الثانی للاعطاء عند وف والتقدیر اعطی الثقیل القلیل حال کونه ای الثقیل مجعولا للقلیل وفی کلا التقریرین نظر وهو ان الجعل مثل الاعطاء فی التعدیة لمفعولین بنفسه وما قیل فی الجواب عن اصل الاعتراض ان اللام لتقویة زیدت العمل فمدفوع بان من المتقرر ان لام التقویة انما تدخل عند تقدم المعمول لا نه علی هذا یخرج عن سلك المعمولیة ولا تقدم ههنا واسم الامر **قوله** ولذا ای للتعامل **قوله** او ضعیف هذا اشارة الی الوجه الاخر لاختصاص النصب بالمفعول مقابل لقوله اولا ولك ان تقول الخ **قوله** انما احتیج آه دفع ما یرد من ان المفعولیة اذا کانت عبارة عن کون الشیئ فضلة کما هو المفهوم مما سبق فالنصب یکون علامة للمضاف الیه ایضا لکونه فضلة کالمفعول فجعل الجر علامة للمضاف الیه کما صدر ههنا وتبعهم المصنف لغو بیان الدفع انا نسلم کون المضاف الیه فضلة لکنه فضلة بواسطة الحرف بخلاف المفعول فانه فضلة لا بواسطة الحرف والمراد من المفعول الفضلة لا بواسطة الحرف بقرینة قول المصنف والجر علم المضاف الیه فلا یکون ذلك الجعل لغوا والله اعلم **قوله** فلانه اقتضاء الخ المراد من الاقتضاء التعلق کاقتضاء المسند الیه المسند وبالعکس لعدم کون هذا القسم من الاقتضاء موجودا فیما بین الفعل والمضاف الیه کما هو الظاهر **قوله** ولیس عمدة ای لیس مسندا ولا مسندا الیه وکلما کان کذلك فهو فضلة **قوله** ولما کانت الخ دفع ما یرد من ان اقتضاء الفعل للمضاف الیه غیر صحیح لانه یلزم علی هذا وجود المؤثرین الذین هما الفعل والحرف علی متأثر واحد وهو المضاف الیه بیان الدفع ان المضاف الیه له جهتان جهة اللفظ وجهة المحل فلو کان عمل ذینك المؤثرین فی اللفظ فقط او فی المحل فقط لکان محالا واما لو کان عمل احدهما فی اللفظ والاخر فی المحل کما فیما نحن فیه فلا یکون محالا **قوله** ففی ظاهره لعدم الفصل بینه وبین الحرف **قوله** ففی محله للفصل بینه وبین الفعل بذلك الحرف ویحتمل ان یکون وجه عمل الحرف فی اللفظ والفعل فی المحل ضعف الحرف وقوة الفعل **قوله** ویظهر الخ ای یظهر فی اللفظ نصبه المحلی فی صورة حذف الخافض کما فی قوله تعالی واختار موسی قومه ای من قومه **قوله** ثم یخرج آه رمز الی وجه عدول المصنف عن قوله والجر علم الفضلة بواسطة بان الجر قد یخرج من علامة الفضلة ویکون علامة للمضاف الیه فقط کما فی الصورة التی ذکرها الفاضل المحشی ویعلم من هذا وما بعده ان النسبة بین الفضلة بواسطة والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه **قوله** ویبقی علما للمضاف الیه قال الفاضل المدقق ای دالا علی کونه مضافا الیه فی الاصل فاندفع انه قد سبق ان المضاف الیه فضلة بواسطة الحرف فبین الخروج المذکور والبقاء المسطور منافات انتهی اقول وبالله التوفیق انه یعلم من کلام الفاضل المدقق ان ربما فی

مادة الاجتماع مررت بزید ومادة الافتراق من جانب المضاف الیه غلام زید ومادة الافتراق من جانب الفضلة بواسطة ضربت زیدا والمفعول معه ١٢ منه

غلام زيد مضاف اليه فى الاصل فى الحال وهو خلاف ما تقرر واشتهر فالاصل فى الجواب ان القول السابق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف قضية مهملة ليست بكلية فلخروج المذكور والبقاء المسطور لا يكون من المنافات المذبور والله اعلم بالصدور **قوله** فان الفعل الخ دفع ما يرد من ان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فيكون المتعلق بزيد مع عدم كونه عمدة موجودا ولا معنى للفضلة الا هذا فكيف يخرج هذا الجر عن كونه علما للفضلة حاصل الدفع انا نسلم ان الاصل هكذا لكن صار نسيا منسيا فلا يوجد معنى الفضلة **قوله** كرب زيد على بناء الماضى المجهول لان زيدا مضاف اليه لكونه اسما نسب اليه الفعل بواسطة الحرف وليس بفضلة لانه نايب مناب الفاعل وان كان فى الاصل فضلة **قوله** وكان قياس الخ دفع ما يرد من ان المفهوم مما سبق ان الجر علامة الفضلة بواسطة الحرف والامر ليس كذلك لان المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه فضلتان بواسطة الحرف كما هو الظاهر وليسا بمجرورين حاصل الدفع انا نسلم المفهوم لكن قيدا ذا لم يمنع مانع فى كون الجر علامة للفضلة بواسطة الحرف مراد والمانع فى تينك الصورتين موجود كما قاله الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** اذا كان غير مفرغ لان المفرغ ليس بمنصوب على الاطلاق بل يكون معربا على حسب العوامل كما هو المشهور **قوله** لانهما اى كل واحد منهما وان المبتدا ضميرو لا يشترط المطابقة فى هذه الصورة كما تقرر فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** غير مختص ولو عمل الواو على الجر لكانت مختصة بالجر لعدم وجود الجر فى غير الاسم **قوله** وكان الا آه ولو عملت الجر لكان دخولها على الفضلة لازما **قوله** ما بعدهما منصوبا لان النصب اعراب الفضلة فلا يرد ان عدم اعمالهما لا يقتضى كون ما بعدهما منصوبا لانه لم لا يجوز ان يكون مرفوعا **قوله** احتيج الى الخ دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بين القوم ان الجزء يعنى تعريف شئ اذا كانت مجهولة تعرف فيما بعد يحصل معرفة ذلك التعريف والعامل ليس بجزء من تعريف المعرب فلم عرف بيان الدفع ان العامل وان لم يكن جزأ من تعريف الاعراب لكنه جزأ من حكم المعرب بل من تعريفه ايضا لان المراد من المركب المذكور فى تعريفه المركب الذى ركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله كما فى الشرح نفسه فثبت الحاجة الى تعريف العامل **قوله** منكرا الخ التذكر ناظر الى الحكم والارادة ناظرة الى التعريف كما هو الظاهر **قوله** وانما اخره الخ دفع ما يتوهم من ان اخذ العامل فى حكم المعرب وتعريفه يقتضى ذكر تعريف العامل عقيب بيان ذينك الامرين متصلا فلم اخره عن تعريف الاعراب بيان الدفع ان المقصود ههنا بيان الاختلاف لانه حكم للمعرب والعامل سبب بعيد له والاعراب سبب قريب له والمتقرر ان السبب القريب يكون واسطة بين المسبب والسبب البعيد فلاجل الموافقة مع ذلك المتقرر وسط الاعراب واخر العامل فى التعريف فالاخذ المذكور بالاتصال ممنوع لابد فى اثباته من دليل **قوله** لانه سبب ناظر الى الاحتياج بيان الحكم لان احتياج التعريف ليس بالنظر الى الاختلاف حتى يكون كون العامل سببا بعيدا له مقتضيا

فلتأخرعن الاعراب كما لا يخفى ولو نظر الى حال وجود السبب البعيد والقريب لحكم بأولوية تقديم بيان العامل على الاعراب لان الاول مقدم على الثانى فى الوجود كما هو الواضح على الذهن الثاقب فافهم لان لكل وجهة هو موليها ولم يتعرض الفاضل المحشى لوجه تأخير العامل عن الاعراب على تقدير احتياج تعريف المعرب اليه ولعلم ان الاعراب مبدأ المعرب الذى هو مذكور اولا والعامل مأخوذ فى التعريف الذى ذكر مؤخرا عن المعرب هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** العلل للاختلاف **قوله** كما تقول اى كون ذكر العلل الاربع مقصودا ويؤيد ذلك ما وقع فى عبارة اللباب ان شئت الاطلاع فارجع اليه **قوله** فان المعرب الخ ليس المراد بالمادة المادة الحقيقية وكذا ليس المراد بالصورة الصورة الحقيقية بل التنزيلية فلا يرد ان الاختلاف عبارة عن الانتقال من حالة الى حالة من المعلوم ان كلا من المعرب والاعراب خارج عن الانتقال فكيف يكون مادة وصورة له كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** تأخيرا اى وجه تأخير الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان استيفاء ذكر العلل الاربع للاختلاف يحصل بغير هذا الترتيب الخاص ايضا فلم اختاره حاصل الدفع انا نسلم حصول الاستيفاء المذكور بغيره من الاحتمالات التى يمكن فيه لكن فيه يلزم المخالفة بين الوضع والطبع فان قيل لزوم المخالفة فى صورة تقديم العامل الذى هو فاعل على الاختلاف على مادة وصورته مسلم لانهما موجدان لماهية الشئ بخلاف الفاعل لانه موجد لوجود الشئ والماهية تكون مقدمة على الوجود وفى صورة تقديم العامل على الغاية لا يلزم المخالفة بل الموافقة فيه لان غاية الشئ تكون مؤخرة فى الوجود عن ذلك الشئ بخلاف فاعله قلنا ان ذكر الغاية ههنا بتبع ذكر صورة الاختلاف لا قصدا فلزوم المخالفة فى الصورة لزوم فى الغاية نعم لو اريد ذكر الغاية قصدا لكان الامر كما قاله المعترض والله اعلم **قوله** اولانها الخ وجه ثان لتأخير بيان العامل عن الغاية بانها مقصودة بالذات من الاختلاف بخلاف فاعله فالمناسب ان يقدم الغاية على الفاعل والعجب من الفاضل المدقق ههنا حيث قال ههنا ما يشعر بتقديم الغاية على الاختلاف لا العامل مع ان سوق الكلام اليه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** والمراد بيان الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المضارع عنه لان المعانى المقتضية مختصة بالاسم حاصل الدفع ان مراد المصنف ليس تعريفا لعامل مطلقا بل تعريف عامل الاسم فلا يضر خروج عامل المضارع وان اختصاص المعانى المقتضية بالاسم لا ينافى **قوله** وينبغى الخ الباعث على هذا الكلام ازالة تحير السامع لانه لما كان التعريف المذكور فى المتن تعريفا للعامل الخاص على تقدير فتحير السامع فى ان تعريف مطلق العامل ماذا والله اعلم **قوله** مما اقتضاه الخ الاقتضاء فى الاسم والشبه فى الفعل المضارع **قوله** وايضا المراد الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل لا يصدق على العامل فى مثل قولنا بحسبك زيد فانه لم يحصل بسببه المعنى المقتضى ما الفاعلية والمفعولية واما الاضافة فلان حسبك ليس مضافا اليه والدفع غنى عن البيان ويمكن ان يقال ان الاضافة وان لم تكن

موجودة فيه حقيقة لكنها موجودة فيه حكما حيث اجرى حكم المضاف اليه عليه وهو الجر كذا في حاشية
مولانا عصمت الله **قوله** تقديم الجار الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قوله به من متعلقات
يتقوم فالمناسب تأخيره عنه والدفع غني عن البيان وفي ضمن هذا الغرض رد على من قال ان التقديم للحصر **قوله**
للاهتمام اقول وبالله التوفيق ان الامر خلاف ما يفهم من الحاشيتين المشهورتين من ان الاهتمام ليس بمعنى الاعتناء
بشانه لانه لا يصير وجها للتقديم ما لم يبين وجهه بل بمعنى كونه نصب عين المتكلم انتهى بالحاصل لان الاعتناء
بالشان كما لا يصير وجها للتقديم ما لم يبين وجهه فكذلك كونه نصب العين لا يصلح وجها له ما لم يبين وجهه
كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة بل يؤيده اقتناعهم بما وقع في تينك الحاشيتين حيث قال مولانا عبد الحكيم
في وجه كونه نصب العين لكونه مقصودا بالبيان وقال مولانا المدقق في وجه ذلك لان الفعل تم بهذا الامر
ارادة ما هو المشهور من الاهتمام وتعيين وجهه بما هو مذكور في تينك الحاشيتين في وجه نصب العين و
الله اعلم **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف قال مولانا عبد الحكيم في وجه عدم دخل الحصر في التعريف
لان المقصود منه تصوير المفهوم وتنقيحه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا
كان او اضافيا انتهى بالمقصود ورد عليه الفاضل المدقق بقوله وفيه ان في التعريف احكاما ضمنية فيجوز
ان يكون الحصر بالنظر اليها والقول بان الحصر يقتضي الحكم القصدي غير مسلم والمختار في وجه العدم ان
الحصر ليس بذاتي للعامل ولا يتوقف عليه امتيازه عن غيره لان جعل الباء للآلة كافية في الامتياز انتهى
بالحاصل اقول وبالله التوفيق اما اولا فان هذا الحصر ليس بالنسبة الى الاحكام الضمنية التي في التعريف
كما لا يخفى وجهه واما ثانيا فان الحصر كما هو ليس بذاتي وموقوف عليه للامتياز فكذلك الاهتمام كما لا
يخفى على من له وجدان سليم وفهم مستقيم فترجيح وجه التقديم بالاهتمام على الحصر لا يكون سديدا
فانظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت الخ حاصله ان الظاهر من الباء السببية ولا
شك ان كلا من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما والمركب من العامل واحد الامور المذكورة
سببية في الجملة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضي فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير **قوله** واحد
الامور اقول وبالله التوفيق يبقى ههنا شق آخر وهو التركيب من العامل ومجموع الامور المذكورة
من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما والله اعلم **قوله** قلنا الباء للآلة حاصل الجواب
ان الباء في به للآلة ولا شك ان كلا من الصور المذكورة ليس بآلة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضي فلا
خلل في التعريف **قوله** اي ما عدوه آلة دفع ما يرد من انه على تقدير كون الباء للآلة لا يصدق
التعريف على شيء من افراد المعرف لان العامل في عرف النحاة مؤثر لا آلة وحاصل الدفع ان المراد
من الآلة ليس ما هو المسمى به حتى يرد ما ذكر بل المراد من الآلة ما عدوه آلة لتأثير المتكلم واحداثه
المعاني المذكورة في الاسم وان لم يسموه آلة بل مؤثرا الغرض من الاعتراض ولا شك في كون العامل

من هذا القبيل والله اعلم **قوله** لا يقال الخ ترد الجواب بان المراد من الآلة اذا كان ما يعد ونه آلة
ويتقد ون انه الة فيتوقف التعريف على تتبع اللغة ليعلم المحدود من الآلة وغيره كما هو الظاهر
وذلك التوقف محال لانه مفوت للغرض من تدوين علم النحو ومبطل ما قيل في عدول المصنف عن
تعريف الجمهور للمعرب اما الاول فلان الغرض من التدوين تحصيل ما يعرف به احوال اواخر الكلم في
التراكيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم واما الثاني فلان تعريف المصنف
يتوقف على معرفة العامل لكونه ماخوذا في المراد بالمركب الماخوذ في تعريفه وهي متوقفة حينئذ على
جميع ما عدوه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتتبع لغة العرب **قوله**
ماخوذ اي مراد فلا يرد ما يرد فتامل **قوله** لانا نقول الخ تقوية للجواب المردود بقوله لا يقال آه
حاصله ان المدونين حصروا العوامل وضبطوها وهذا الحصر والضبط كفى من التتبع فلا يتوقف
التعريف عليه فلا يلزم المحذور **قوله** لا يخفى الخ اعتراض على المصنف بانه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي
للاعراب لم يرد عليه الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ لان مناط الجواب عن ذلك الاعتراض كون العامل آلة وهذا
الكون منصوص في القول المتروك الذي فرض مقوليته مع حصول الاختصار الذي هو من مقاصد اهل المتون **قوله** لا
نعم الخ يرد هنا ان كون العبارة نصا في الآلة مسلم اذا اريد بالمقوم المقوم المجازي واما اذا اريد بالمقوم المقوم الحقيقي
الذي هو المتكلم فممنوع والسند عدم تسمية المقوم الحقيقي بالآلة الا ان يقال عدم وجدان تسمية المتكلم
بالعامل في اصطلاح النحاة قرينة ظاهرة على ان المراد بالمقوم المقوم المجازي والجواب عن نحو المصنف عن القول
المتروك توهم كون المتكلم عاملا لانه هو المقوم الحقيقي واسطة **قوله** علم الخ لعل التعرض من هذه العبارة تزييف الجواب المصدر بلا
قلنا الباء للآلة وكذا تزييف **قوله** ولا يخفى آه بان الباء في قوله به في تعريف العامل اذا كانت
للآلة وبان يقال العامل ما يقوم آه يفهم منه ان العامل يقال له آلة في كل الاوقات والامر ليس
كذلك لانه قد يقال فيما بينهم ان العامل علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ والله اعلم **قوله** ويتفرع
عليه الخ لما ذكر ان فيما بين النحاة قد يقال له آلة وقد يقال له علامة ففرع عليه ما تقرر واشتهر
في العامل من كونه مقدما على المعمول رتبة ومن كونه لفظيا بطريق الاصالة ومن عدم كونهما
للمعمولية من جهة واحدة واما ما ذكر في الحاشيتين المشهورتين لغرض الفاضل المحشي من قوله
اعلم الخ ففيه خدشة وهي ان الكلام السابق في كون العامل آلة فالمناسب ان يذكر في ذيل قوله
اعلم آه ما يكون للآلية دخل فيه ولا يذكر قوله وقد يقال انه علامة ولا قوله ومن كونه علامة
الخ فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** من ان رتبة الخ وقد يتأخر لغرض الاغراض على ما
بين في مقره **قوله** من حيث الخ وان لم يكن من حقها التقدم من جهة اخرى كما لا يخفى على من تفكر
في علامات الاشياء **قوله** ومن كونه علامة الخ يعني ان كون العامل لفظيا بطريق الاصالة

قوله لان الغرض من التدوين معرفة من لم يتتبع لغة العرب العجم بوجه من الوجوه ان يكون دون تعريف المصنف لانه دون تعريف الجمهور كما لا يخفى ١٢ منه

قوله انما قال توهم لانه لم يكن قائلا به احد كما هو الظاهر ١٢ منه

يتفرع على كون العامل علامة لا على كونه آلة لان العلامة دالة على الشئ والاصل فى الدال ان
يكون ظاهرا بخلاف الآلة **قوله** ايضا اى كما يظهر منه التقدم فى الرتبة **قوله** لا يتصور الخ
لان الاعراب دال على صحة مدلول المعرب سماد كما هو المفهوم من عبارة الشارح او على صفة
لفظه كما هو المفهوم من قول الشيخ الرضى وايا ما كان فله فقط اتصال بالمعرب فلا يتخلل بينهما
من العامل وغيره وان تأملت فى الحاشيتين المشهورتين ظهرت الاختلال فى عبارتهما فافهم
قوله يعنى الخ دفع ما يرد من انه اذا امتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين
فلا يوجد العامل والمعمول وهو خلاف الواقع والدفع غنى عن البيان **قوله** التقدم الخ فيلزم
تقدم الشئ على نفسه كما لا يخفى **قوله** الا بجهتين استثناء من الامتناع **قوله** كما فى كلمة
الخ يرد ههنا ان كلمة الشرط يطلق على حرف الشرط وهو غير صالح للمعمولية وان الشرط
يطلق عليه ايضا فلا يوجد ههنا شيئآن وبالجملة ان المثال غير مطابق للممثل الا ان يقال ان المراد
من كلمة الشرط اسم الشرط والمراد من الشرط فعل الشرط فيوجد الصالح للمعمولية والشيئآن
فلا يلزم المحذور ولعل الفاضل المحشى اكتفى بالمثال فى دفع المحذور والله اعلم بالصدور **قوله**
التعليق اى تعليق الجزاء بالشرط **قوله** عاملا وعلامة على سقوط النون من كلمة تدعون
قوله الفعل اى الدعوة والضمير فى عليه راجع الى واحد من اسمائه **قوله** بجهتين اى
جهة العاملية من جهة تضمنه معنى ان وجهة المعمولية من جهة وقوع الفعل عليه والله اعلم
قال الشارح قدس سره اى يحصل الخ دفع ما يرد من ان الباء للتعدية ويتقوم مشتق من
التقوم بمعنى القيام بالغير فيفيد ان العامل ما يقوم به المعنى المقتضى للاعراب فلا يصدق
التعريف على شئ من افراد العامل لان المعنى المقتضى قائم بالمعرب لا بهم وحاصل الدفع انا لا
نسلم ان يتقوم مشتق من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء للتعدية بل هو مشتق من التقوم
بمعنى الحصول والباء ليست للتعدية فلا يلزم المحذور والله اعلم **قوله** فسر التقوم دفع ما
يرد من ان عبارة المصنف محتملة لامرين احدهما كون يتقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام
بالغير وجعل الباء للتعدية وثانيهما كونه مشتقا من التقوم بمعنى الحصول وجعل الباء للآلة فلم
اختار الشارح الثانى وترك الاول مع انه هو الظاهر وحاصل الدفع انه لو فسر الشارح عبارة المصنف
بالاحتمال الاول لفهم منه قيام المعنى المقتضى بالعامل والامر ليس كذلك فلذا اختاره اقول وبالله
التوفيق انه لو كان يتقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء المذكورة فى به للآلة وباء
التعدية تكون مقدرة لكان ايضا لعبارة المصنف وجه والله اعلم **قوله** لا بالقيام بالغير
وكناية بالقيمة ولكن لظهور عدم مناسبة ههنا لم يتعرض الفاضل المحشى لهذا الاحتمال ههنا

ان الفاضل المحشي حكم في السابق بان الملزوم لا آلة وبعد لحاظ ذلك لا يذهب الذهن الى اشتقاق يتقوم
من التقوم بمعنى القيام بالغير كما لا يخفى وجهه فلا حاجة الى نفي هذا الاحتمال الا ان يقال ان الفاضل
المحشي اغمض عن ذلك المقام فقال ما قال له والله اعلم **قوله** كما يقتضيه اصل اللغة يرد ههنا ان القيام
بالغير معنى التقوم في العرف لا في اللغة فكيف يصح قول الفاضل المحشي كما يقتضيه اصل اللغة ولجاب مولانا
المدقق عن هذا الايراد بان من المتقرر في علم الاصول ان العرف قاض وراجح على اللغة في صورة المعارضة
بينهما فبهذه الجهة يكون العرف اصل اللغة فيصح تعليل الفاضل المحشي اقول وبالله التوفيق ان عدم علم
شخص بشيء لا يستلزم عدم وجود ذلك الشيء كما تقرر فيما بين العقلاء فلم لا يجوز ان يكون معنى التقوم
الذي هو القيام بالغير يكون موجودا في اللغة وعلم الفاضل المحشي به ولم يصل ذلك الى المورد والله اعلم
قوله لاشتقاقه متعلق بقوله يقتضيه **قوله** ليس قائما ولو فسر بذلك التفسير لفهم منه
ذلك فيكون قوله وذلك اشارة الى وجه النفي **قال** الشارح قدس سره اي معنى الخ دفع ما يرد
من ان الظاهر من اللام هو التعريف والتعيين فيحتمل التعريف لان ماهية العامل لا يقتضي المعنى المعين
من المعاني المقتضية للاعراب كما هو الظاهر حاصل الدفع ان اللام للعهد الذهني وهو في حكم النكرة
فيكون المعنى العامل ما به يتقوم معنى من المعاني المقتضية للاعراب لا معين فيه في هذا **قوله** انما قيد
الخ دفع ما يرد من ان مقصود الشارح بالتفسير الذي يشعر عليه كلمة اي التفسيرية الاشارة الى كون
اللام ههنا للعهد الذهني وهو حصل بقوله معنى من المعاني فما الفائدة في زيادة لفظ المعتورة حاصل
الدفع ان المقصود من زيادة هذا اللفظ الاشارة الى علة اقتضاء المعاني الاعراب لان نفسها ليست
مقتضية له كما لا يخفى والمراد من التقييد التقييد الضمني لان التقييد الصريحي للمعاني لا للمعنى والضمير في له
راجع الى لفظ المعتورة هذا ما سنح بخاطري والله اعلم **قوله** كما ذكرناه اي في حاشية قول المصنف
المعتورة **قوله** لان له استدعاء الخ لانه مسند والكلام لا يتم بدون المسند اليه **قوله** اي
بالفعل دفع ما يرد من ان الضمير في به راجع الى رايت فيعلم منه ان مجموع الفعل والفاعل عامل وهو
خلاف مذهب القوم حاصل الدفع ان الضمير راجع الى الفعل الذي في رايت لا الى مجموع رايت او
الى المجموع وكون مجموع الفعل والفاعل عاملا وان كان خلاف مذهب البصرية لكن مما ذهب
اليه الكوفية فلا يكون خلاف مذهب كل القوم والله اعلم **قوله** لانه ما الخ اما على الفعل فلما مر
ان الفضلة هو الذي تعلق به الفعل ولا يكون مسندا ولا مسندا اليه واما على الفاعل فلانه لو
وجب اقامة ذلك الاسم مقامه لان الكلام لا يتم بدون ذكر المسند والمسند اليه والفعل
مسند يرد ههنا ان ضميره فضلة بمجموع الفعل والفاعل لا يقتضي كونه معمولا فلا يتم التقريب اجيب
بان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وهو في المفعول المفعولية وهو كون الاسم فضلة بلا واسطة

والنكتة في الاعادة بيان ان قول المصنف على الشرح ١٢ منه

حرف فباثبات كونه فضلة يثبت المفعولية فيتم التقريب **قوله** اى فى لفظه دفع ما يرد من ان المتقرر فيما سبق ان المجرور مفعول بواسطة حرف الجر والعامل فيه الفعل ويعلم من هذا المقام ان العامل فيه حرف الجر فيلزم التدافع حاصل الدفع ان التدافع معدوم لان عاملية الفعل المعلوم مما سبق فى محل المجرور وعاملية حرف الجر المعلوم من هذا المقام فى لفظ المجرور **قوله** هذا اى كون الحرف الجار عاملا فى لفظ المجرور **قوله** وجاز اعمال الخ دفع استبعاد كون المقدر عاملا **قوله** لوقوعه فى الخ يعنى ان المضاف اذا وقع موقع حرف الجر المقدر فيكون ملفوظا بالنظر اليه فلا استبعاد فى كونه عاملا كما ان نصب المضارع بان المقدرة ضعيف كما تقرر واذا وقعت فاء السببية او واو الجمع موقعها جاز النصب بها مطردا **قوله** ولذا يكتب آه يعنى ان المتقرر فيما بين القوم ان المضاف يكتسب التعريف والتخصيص من المضاف اليه المعرفة والنكرة الاول من الاول والثانى من الثانى وهذا يدل على ان حرف الجر المقدر ما صارت نسيا منسيا لانها لو لم تكن نسيا منسيا لم يكتسب فيك الامرين من ذلك المضاف اليه كما فى صورة الاظهار واذا كانت نسيا منسيا فكيف تكون عاملة والله اعلم **قوله** المذكور الخ دفع ما يرد من ان الفاء من حروف العطف للجمع مع الترتيب بلا مهلة فيستفاد منها الترتيب بين كون العامل معرفا بما به يتقوم الخ وكون المفرد المنصرف والجمع الخ وسخافته هذا مما لا يخفى بيانه الدفع ان هذه الفاء بيانية اقسام انواع الاعراب فى جملة تلك الاقسام وتفصيلها الا ان لكل من انواعه اقساما مثلا للرفع الضمة والواو والالف ولكل من تلك الاقسام محلة مثلا للضمة المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والجمع مع الترتيب بلا مهلة يتحقق بين المبين والمبين فيصح ايراد الفاء بينهما لكن بقى شئ وهو انه على هذا يكون هذا الكلام معطوفا على قول المصنف وانواعه رفع الخ لان الفاء البيانية والتفصيلية لعطف المبين والمفصل على المجمل كما يعلم من المغنى فلو لم يفصل بين فيك الكلامين بقوله العامل ما به يتقوم الخ لكان احسن الا ان يقال انه على هذا يلزم التشويش فى بيانا استيعاب العلل للاختلاف الذى هو من جملة المقاصد كما سبق لان هذا البيان طويل الذيل فالم يعد **قوله** اقسام الرفع ثلثة الضمة فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والواو فى الاسماء الستة والالف فى المثنى وللنصب اربعة الفتحة فى المنصرف والجمع المكسر المنصرف والكسرة فى الجمع المؤنث السالم والالف فى الاسماء الستة والياء فى المثنى والجمع وللجر ثلثة الكسرة فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والمثنى والجمع **قوله** بما لعلك تامل فى الحاشية السابقة ظهرت لك الامثلة **قال الشارح** قدس سره الذى لم يكن الخ دفع ما يرد ههنا من انه لو نظر الى الكلام السابق للمصنف من تعريف الكلمة لكان المراد من المفرد المذكور ههنا لفظه ما لا يكون مركبا ولو نظر الى الكلام اللاحق الواقع فى المنادى بحث المبحث القريب لكان المراد من المفرد ما

بيان الكلام والمرادِ المفرد

١٢ منه

يقابل المضاف او ما يقابل الجملة آلاول بالنظر الى الاول والثانى بالنظر الى الثانى وكل من هذه المراد آ
لا يصح ههنا لان كلا من المثنى والمجموع مثله مفرد بهذه المعانى عند جماعة كما سبق مع انه ليس بمعرب
بالحركة بيان الدفع ان للمفرد معنى آخر ايضا وهو ما لا يكون مثنى ولا مجموعا والمراد ههنا هذا المعنى
ولله در المصنف حيث اتى بمعانى المفرد كلها فى مواضع متركنا به **قوله** المفرد الخ دفع ما يتوهم
من انه لا معنى للمفرد الا ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فما الاحتياج الى تفسير الشارح والدفع غنى عن
البيان **قوله** ما يقابل المركب الاول فى تعريف الكلمة والثانى فى بحث التميز والثالث فى بحث المثنى
كما لا يخفى على من رأى عبارة الكافية ولو اخر الفاضل المحشى الثانى وقدم الثالث لكان اوفق بعبارة
للمصنف **قوله** والمراد ههنا الخ دفع ما يتوهم من ان المفرد اذا جاء بالمعانى الاربعة فيكون مشترك
لفظا بالعموم فلا يناسب للمصنف ايراده بيان الدفع ان الاخلال عند وجود عدم قرينة ارادة المعنى
المعين والقرينة على تلك الارادة وهى المقابلة ههنا موجودة فلا اخلال **قوله** ان قيل الخ حاصل
هذا الاعتراض ان المفرد اذا اريد به ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فيشمل الاسماء الستة وما الحق
بالمثنى والمجموع فيجب ان يقيد بقيد غير الاسماء الستة وغير ما الحق بالمثنى والمجموع لانهما معربان
بالحروف فاذا لم يقيد كان حكم المصنف باطلا اجيب بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه والصورتان
المنقوض بهما لا منبائهما عن التعدد ليستا بمفردتين من كل وجه والله اعلم **قوله** فلا يجاب الخ حاصل
الجواب الاول ان قول المصنف فالمفرد المنصرف الخ قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية كما تقرر فلا يضر
خروج بعض افراد موضوعها عن محمولها والسر فى عدم الضرر ان الحكم لا يكون على ذلك البعض
بل على البعض الآخر وحاصل الجواب الثانى المشار اليه بقوله او ان الاسماء الخ ان قول المصنف الخ
قضية كلية كما هو الظاهر ولا يضر خروج الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع من الحكم المذكور
للمفرد لان شمول الحكم لجميع افراد الموضوع الذى هو من مقتضى القضية الكلية موجود فيهما لان
الاسماء الستة فى حال عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمثنى وهو كلا فى حال الاضافة الى المظهر
معربان بالحركة لكن فى الاول لفظى وفى الثانى تقديرى وان اختلج فى بالك ان الحكم المذكور للمفرد
لا يشملهما فى غير تينك الصورتين فكيف يصح كون قول المصنف ذلك قضية كلية فازله بان مقتضى
كلية القضية الشمول لجميع افراد الموضوع مطلقا اى سواء كان فى كل الاوقات او بعضها لا الشمول
فى كل الاوقات والله اعلم **قوله** وبعض ما الحق الخ انما قال بعض ما الحق لان البعض الآخر
منه وهو اثنان واثنتان وثنتان وجميع ما الحق بالجمع وهو اولو وعشرون ولنحواتها لخارجة عن
الحكم قطعا ففى هذه العبارة اشارة الى تزييف هذا الجواب **قوله** لان مقام الخ تعليل النفى
يعنى ان التوجيهين المذكورين وان كان صحيحين بالنظر الى نفس عبارة المصنف لكن النظر الى المقام

ضبط اقسام انواع الاعراب في محالها يابى عن ذينك التوجيهين لان الظاهر على هذا مساوات الحكم للموضوع
وللمساوات ينافى الاهمال وعدم الشمول فى بعض الاوقات والله اعلم **قوله** مر ان ذكره اشارة
الى تزييف الجواب الثانى وحاصله ان غير المنصرف فى حال الاضافة والتعريف باللام اعرابه كاعراب
المفرد المنصرف كما لا يخفى واذا لم يكن مقتضى الكلية شمول الحكم لافراد الموضوع فى جميع الاوقات يكون
قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف الذى لا يكون مضافا ولا معرفا باللام لا لاخراج غير المنصرف
المطلق لانه قد يكون معربا باعراب المفرد المنصرف كما اذا كان مضافا او معرفا باللام والتكلم المتبادر
ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق اعترض بعض المشتغلين بقرءة حاشية الفاضل
المحشى لدى على بان اى محذور فى كون قيد الانصراف لاخراج بعض اقسام غير المنصرف بل المحذور
فى كون قيد الانصراف لاخراج الغير المنصرف المطلق لانه يفهم من العبارة على هذا ان غير المنصرف
المطلق لا يكون معربا باعراب المفرد المنصرف والامر ليس كذلك لانه وقت كونه مضافا او معرفا باللام
معرب كاعراب المفرد المنصرف كما لا يخفى فلا يصح العلاوة فقلت بعون الله تعالى وتوفيقه ان
صحة تلك العلاوة بالنظر الى ظاهر عبارة المصنف كما يشعر عليه قول الفاضل المحشى كما هو الظاهر
ولا شك ان الظاهر من عبارة المصنف ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لا بالنظر الى نفس
الامر لان قيد الانصراف بالنظر الى نفس الامر لاخراج بعض اقسام غير المنصرف وهو ما لا يكون مضافا
ولا معرفا باللام وان اختلج بالبال ان البعض الغير المخرج من اقسام غير المنصرف لا يطلق عليه المنصرف
فكيف لا يكون قيد المنصرف مخرجا لذلك البعض فاذا له بان المراد من المنصرف ههنا ما هو منصرف
حكما او ما لا يكون فيه علتان الخ والمنصرف بهذا المعنى يصدق على ذلك البعض والله اعلم **قوله**
بل يجاب الخ حاصل هذا الجواب ان موضوع قول المصنف فالمفرد الخ وهو المفرد وان كان شاملا
للاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع فلا بد من قيد يخرجها لعدم شمول الحكم لها لكن ذكر حكمها
فيما بعد منادى باعلى نداء على ان المراد بالمفرد ما سواها على طريقة التخصيص او النسخ والله اعلم **قوله**
ان قيل الخ ردّ الجواب للمصنف بقوله بل يجاب بانه اذا اكتفى عن القيد المخرج للاسماء الستة وما
الحق بالمثنى والمجموع بذكر حكمها فيما بعد فلو يورد للمصنف القيد المخرج لها فلو لم يكتف بذكر حكم غير
المنصرف فيما بعد بان ترك قيد الانصراف المخرج لغير المنصرف مع ان الاختصار المطلوب للمصنف
في هذا الطريق **قوله** اجيب الخ حاصل الجواب ان غير المنصرف كثير الافراد بالنظر الى الاسماء
الستة وما الحق بالمثنى والمجموع كما هو الظاهر فلو اكتفى في الاحتراز عنه بذكر حكمه فيما بعد يوقع
الغلط والتشويش في الكلام الكثير بخلاف ما لو اكتفى في الاحتراز عن الاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والمجموع بذكر حكمهما فيما بعد لان هذا الاكتفاء موجب لوقوع الغلط والتشويش في الكلام القليل

ع قوله بالنصب حالة الرفع والنصب حالة النصب والكسر حالة الجر ١٢ منه

ص قوله بعض المشتغلين هو مولانا... ١٢ منه

ص قوله اعنى ان شرط الاختصاص... مذهب الحنفية... التخصيص عند الشافعية... العام على بعض ما تناوله... بكلام مستقل... كون تلك العلة... طريقة النسخ... شرط الاتصال... التخصيص... الشافعية... قصر العام على بعض المسميات... بمعنى تلك الارادة... طريقة التخصيص... والعام بعد... ما يفهم ١٢ منه

وبينهما من التفاوت ما لا يخفى **قوله** مع ان الخ علاوة فى الرد وتقريرها ان مطلوب المصنف الاختصار
فى العبارة فلاجل هذا اكتفى فى الاحتراز عن الأمر القليل وهو الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والجمع
بذكر حكمه فى اللاحق ولو لم يكن مطلوبه الاختصار لكان اللازم عليه التصريح بالقيد المخرج لذلك
الامر ايضا **قوله** واعلم يقل الخ دفع ما يرد من ان قيد الانصراف لما كان مرادا فى المحلين فلم لم يقل
فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فانه مع ان حصول الاختصار الذى هو مطلوب المصنف فى هذا
الطريق والدفع عن هذا الايراد بوجوه ثلثة لكن كلها مخدوشة كما ستعلم منها الاول ان مطلوب المصنف
فى هذا المقام ذكر اعلة اقسام انواع الاعراب باسماء مختصة بها يعنى لا يشترك معها فيها غيرها وهذا
المطلوب يحصل بالقول المذكور ولا يحصل بالقول المتروك اقول وبالله التوفيق ان الاشتراك فى كل
اجزاء الاسم مفقود فى العبارتين وفى جزئه الذى هو الانصراف موجود فيهما فالفرق ليس بفرق
والله اعلم ومنها الثانى انه لو قال المصنف فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان لزم الفصل بين الصفة وهو
قوله منصرف وبين موصوفه وهو مجموع المفرد والجمع بما ليس بصفة لذلك الموصوف وهو المكسر لانه صفة
الجمع وحده والفصل بين الموصوف والصفة بما ليس بصفة من القبائح قال الفاضل المدقق وفيه
ان المنصرف يجوز ان يكون صفة لمجموع المفرد والجمع المكسر فحينئذ يكون المكسر من تتمة الموصوف انتهى
اقول وبالله التوفيق لما كان المكسر صفة لجزء الموصوف فلم يكن اجنبيا عنه من كل الوجه فلم لا يجوز
ان يكون هذا الفصل غير قبيح ومنها الثالث انه لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان لتوهم ان واحدا
من المفرد والجمع غير منصرف لكن المصنف عبر عنه بالمنصرف لاجل تغليبه على ذلك وهذا غير مراد
بخلاف ما قاله فانه صريح فى ان قيد الانصراف مراد فيهما فيرافق المراد قال مولانا عبد الحكيم فى بيان
توهم التغليب حاصله ان توهم التغليب موجود فى القول المذكور بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى
المنصرف وغير المنصرف وكذا عن الجمع المنقسم اليهما بالمنصرف تغليبا فاحفظ هذا التقرير لانه غير
موجود فى غير هذا التحرير **قوله** نوع تلقيب اعاد لفظ النوع لان التلقيب الحقيقى لا يتصور
بدون ذكر اللقب الحقيقى وهو معلوم الانتفاء ههنا **قوله** وهو بعيد جدا الغرض من هذا القول
تزييف الوجه الثالث بان هذا الوجه لا يرجح القول المذكور على القول المتروك لانه ان نظر الى مقام
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف فى حكم الاعراب فلا يبقى لتوهم التغليب مجال كما هو الظاهر على
من له ذهن مستقيم وان لم ينظر الى مقام الفرق فكما ان فى المتروك توهم التغليب فكذا فى المذكور توهم
المشاكلة يعنى ان الانصراف فى المفرد او الجمع غير مراد وفى احدهما مراد لكن المصنف قال به فيهما
للمشاكلة والله اعلم **قوله** فيكون الخ يعنى ان الضمير فى ساءت راجع الى النار وهى غير صالحة لكونها
متفقا لان الارتفاق عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة وانتفاء الاستراحة فى النار

ك: بالنسبة الى غير المقصود ١٢ منه

ع: اى كما ان اللازم عليه التصريح بالقيد المخرج لغير المنصرف فى الكتاب فهو غير المنصرف ١٢ منه

معلوم لكن الله تعالى ذكر الارتفاق لمشاكلة قوله وحسنت مرتفقا **قوله** الاظهر الخ تعريض على الشارح لكن فى عنوان يسكت منه ان تفسير الشارح له وجاء بنا اما بيان التعريض فهو ان تفسير الشارح الجمع المكسر غير جامع ومانع اما الاول فلخروج ذلك عنه لان بناء الواحد فيه سالم لان واحده ليس الا هو واما الثانى فلانه يدخل فيه سنون وثبون وضربات لان بناء الواحد فيما ليس بسالم كما اشتهر واما بيان وجه كلام الشارح فهو ان المراد من عدم السلامة عدم السلامة فى حال الجمع واعم من ان يكون حقيقة او تقديرا ولا شك فى تحقق عدم السلامة تقديرا فى ذلك كما اشتهر فيما بين القوم من ان ضمة ان اعتبرت مثل ضمة اسد كان جميعا وان اعتبرت مثل ضمة قفل كان مفردا وعدم عدم السلامة فى سنين وثبين وضربات لان التغيرات الواقعة فيهما ليس فى حال الجمعية بل بعدها قال الفاضل المدقق فى وجه خروج سنين وثبين وضربات عن تفسير الشارح اما الاول فلان كون بناء الواحد فيه سالما ملزوم لكون آخر واحده ملحوقا للواو والنون او الالف والتاء فذكر الملزوم واراد اللازم انتهى اقول وبالله التوفيق ان المذكور فى تفسير الشارح عدم سلامة بناء الواحد وملزوميته لكون آخر واحده ملحوقا للواو والنون او الالف والتاء ممنوع لا سلامة بناء الواحد وبالجملة ان المذكور غير ملزوم والملزوم غير مذكور فتدبر اعلم **قوله** لخفتها يعنى ان الاعراب علامة فالاحق فى العلامة ان يكون اخف والحركة اخف بالنظر الى الحروف فالحركة يكون اصلا فى كونها علامة فيكون اصلا فى كونها اعرابا لكن بقى وجه طلب الاخفية فى العلامة ولعله ان العلامة لما كانت مقصودة لاجل ما هى علامة له لا لاجل نفسها فالاحق فيها ان تكون حقيقة **قوله** ولانها ابعاض يعنى ان الحركات ابعاض ومقومات الحروف وهى متقومة بها والمتقوم يكون اصلا بالنظر الى المتقوم فالحركة تكون اصلا بالنظر الى الحروف **قوله** وفيه الخ رد على الوجه الثانى المقول لاصالة الاعراب بالحركة بالنظر الى الاعراب بالحروف وحاصله ان المراد بالبعضية اما البعضية الحقيقية او اعم من ان تكون حقيقية او وهمية فان كان الاول فبعد تسليمه يقتضى الاصالة بالنظر الى الذات لا فى كونها علامة وان كان الثانى فلا نسلم ان البعضية الوهمية تقتضى الاصالة اقول وبالله التوفيق انه لو قال الفاضل المحشى فى دفع ذلك الوجه وفيه ان البعضية اعم من ان تكون حقيقية او وهمية يقتضى الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة لكان اولى لان الابعاض ايضا يقتضى الاصالة بالنظر الى الذات لكن بحسب التوهم لا بحسب الواقع ويمكن ان يجاب بان الاصالة اذا ثبت فى شئ من جهة فالمظنون فيه اثبات الاصالة من جهة اخرى ايضا ما لم يوجد مانع ووجوده ههنا غير ظاهر للناظر فلا يمكن بهذا القدر فافهم ولا تقرح بالرد والقبول لان هذا البيان

عه لانه عبر عنه بصيغة التفصيل ١٢ منه

عه الاول جمع سنة بفتح السين والثانى جمع ثبة بضم الثاء وتخفيف الباء والثالث جمع ضربة ويكون الراء ساكنا ١٢ منه

عه الان يقال نظر الفاضل المدقق الى ما هو منقول عن الرضى بلا واسطة ١٢ منه

عه اى حقيقة ١٢ منه

اهمال القول **قوله** قال قدس سره غرضه لفاضل المحشي من نقل كلام الحاشية توضيحه **قوله**
هذا التركيب الخ هذه العبارة اشارة الى سوال وجواب اما السوال فهو ان فى هذا التركيب يلزم
عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد وجواز هذا من المستحيلات
فكيف يصح عبارة المصنف واما الجواب فهو ان استحالة ذلك العطف مطلقا يعني ان المجرور سواء
كان مقدما او لا ليس مما ذهب اليها المصنف بل ذهب الى استحالة ذلك العطف اذا لم يكن المجرور
مقدما والمجرور ههنا مقدم فيصح عبارته على مذهبه **قوله** وذلك الخ لما كان وجود العاملين
ههنا غير ظاهر لان المذكور ثمه احد العاملين اعني الباء احتاج كلام الحاشية الى بيانه وتوضيحه فتكلم
الفاضل المحشي في بيانه وذلك الخ **قوله** والعامل الخ فيكون المجرور مقدما **قوله** والعامل
فيه هو الاعراب الاحتمال الاول والثالث جاريان على الاحتمالات الثلثة في قول المصنف رفعا
ونصبا وجرا وآما الاحتمال الثاني فجار على الاحتمالين الظرفية والحالية في ذلك القول لان كفاية العامل
العامل المفهوم الملحوظ في فيك الاحتمالين بخلاف المصدرية كما تقرر **قوله** والقرينة عليها
الخ دفع ما يتوهم انه من اين يعلم الاعراب حتى يكون مقدرا فيكون عاملا والدفع غني عن البيان
قوله في الظرف المستقر قال الفاضل المدقق وهو قوله بالضمة وعامله كائنان الواقع خبرا عن المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة الفاضل المحشي ينادي باعلى ندائه
على ان الاعراب المقدر ليس بعامل في الظرف المستقر ثم انه لو كان معنى عبارة المصنف اعرب
المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة حالة الرفع او حال كونهما مرفوعين او اعراب رفع
يكون الاعراب المقدر عاملا في الظرف ايضا كما يحكم به من له ذهن سليم نعم لو كان معنى عبارة
المصنف فاعراب هذين القسمين كائن بالضمة فلم يكن الاعراب المقدر عاملا في الظرف الا ان
يقال ان عبارة الفاضل المحشي محمول على الظاهر من المقابلة بين عاملية الاعراب المقدر بصيغة المصدر
الا اعون ان يكون في قالب المقابلة وفي قالب الفعل وعاملية عامل الظرف ولا شك في تحقق المقابلة
بين هذين الامرين هذا ما سنح بخاطري والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره اي ذا
الرفع دفع ما يرد ههنا من ان نصب رفعا ونصبا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او على الحالية او
على المصدرية وكلها لا يصح اما الاول فلان الظرف على قسمين زمان ومكان والرفع والنصب والجر
ليس بواحد منهما كما هو الظاهر واما الثاني فلانه يقتضي الفاعل والمفعول والحال على ذي الحال له
وكلا الامرين ههنا منتفيان اما الاول فلان المفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر مبتدأ ولا فاعل ولا مفعول
واما الثاني فلعدم صحة الحمل بين المفرد المنصرف والرفع ومدخوليه كما هو الظاهر وكذا بين الجمع المكسر
والرفع ومدخوليه واما الثالث فلان من شروط اشتمال معنى عامله عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا

يعني ان قوله رفعا ونصبا وجرا سواء كان تمييزا او ظرفا او مصدرا فالعاملية للاعراب المقدر لا ينافي عاملية عامل الظروف فيها بوجه المقدر حيث يصح الاعتبار ولا يصح عامل المفعول المطلق ان يكون ملفوظا ومقدرا ١٢ منه

في حاشية المصنف اصله التعلق لم الظرف لا يخلو عن ان يكون من متعلقات المبتدا او متعلقات الخبر لعدم وجود الجملة ١٢ منه

وفيه انه ظاهر ههنا وحاصل الجواب ان الشقوق كلها صحيحة لكن عبارة المصنف ليست على ظاهرها
اما على الاول فيقدر المضاف وهو الحالة مثلا فيكون الرفع وكذا النصب في الجزء الظرف باعتبار المضاف
واما على الثاني فيقدر أُعرِبَ او نحوه فيكون المفرد المنصرف وكذا ما عطف عليه مفعولا لم يسم
فاعله له ويؤول الرفع بالمرفوع والنصب بالمنصوب والجر بالمجرور ليصح الحمل واما على الثالث فيقدر
مرجع الاعراب فالتقدير اعرابه المفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر المنصرف بالضمة اعرابه رفع والفتحة
اعرابه نصب والكسرة اعرابه جر فيكون الرفع مفعولا مطلقا باعتبار المضاف المقدر لاعرب
المقدر وكذا ما بعده **قوله** قال قدس سره الغرض من نقل الحاشية بيان غرض الشارح منها
وهو الاشارة الى ملاحظة معنى الاعراب ههنا **قوله** على معنى انه اعرب الخ الغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد من ان النصب على الحالية او المصدرية لا يصح لان كلا منهما مقتض لوجود العامل وهو ههنا
غير موجود فبيان الدفع انه بقرينة المقام يقدر اعرب ههنا فيوجد العامل **قوله** مرفوعين أوّل
الرفع بالمرفوع ليصح الحمل على ذي حالة **قوله** اعراب رفع قدّر الاعراب لتحقق الاشتمال الذي
هو من شروط كون اللفظ مفعولا مطلقا **قوله** وقد اشار بقوله اما الاشارة الى ملاحظة
الاعراب في شق الحالية بقوله على معنى آه فظاهر حيث قيد به واما الاشارة الى ملاحظة الاعراب
في شق المصدرية فلان قوله او اعرب باعطف على اعرب هذان فيكون تحت قوله على معنى ايضا لكن
بقي شيء وهو ان عبارة الحاشية على معنى الخ مقتض لملاحظة الاعراب ههنا أعم من ان يكون في قالب
المصدر او قالب الفعل وأعم من ان يكون مقدرا في نظم الكلام او لم يقدر كما قال الفاضل المحشي
نفسه وهذا الملاحظ كاف في شق الحالية لا في شق المصدرية كما لا يخفى الا ان يقال ان مقتضى ما
قلت لكن يعلم التقدير في شق المصدرية من خارج هذا ما خطر بالبال والله اعلم **قوله** ولا يخفى
الخ اعتراض على الشارح بان عبارة المصنف على شق المصدرية وحدها يفيد من غير مقدمة خارجية
فيد كون الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا بخلاف تلك العبارة على شق الحالية والظرفية لانه
لا بد ان يتطرق اليها مقدمة خارجية وهي ان الملابسة ههنا ملابسة العام بالخاص لا يفيد ذلك
فالمناسب تقدير شق المصدرية على مقابلية والله اعلم **قوله** لا المصدرية يعني ان عبارة
المصنف على شق المصدرية يفيد الكون المذكور واما على شق الظرفية والحالية فلا يفيدا واورد
مولانا عبد الحكيم لافادة شق المصدرية الكون المذكور وجها ورد عليه الفاضل المدقق فاورد
عن نفسه لتلك الافادة وجها ان شئت الاطلاع على ذلك فارجع الى حاشيتيهما ولو تأملت فيهما
وجدت قلادة التقليل عن العنق لظهر لك ان الاحتمالات كلها متساوية الاقدام في افادة الكون
المذكور بهم المقدمة الخارجية وعدمها بعدمها والله اعلم **قوله** اذا كان متلبسا قوله اسما

اي و في شق المصدرية لانه لو قدر المضاف فيكون قد يرد اعرابه المفرد التقدير اعراب الجمع المكسر المنصرف اعرابه بالرفع التي هي اعرابه بالضمة وهو متلبس بالضمة بالرفع ثبت ان اعراب الرفع اعم من الضمة لوجوده في الواو مثلا ايضا فلو كان هذا التلبس تلبس العام بالخاص لم يفد اتحاد الرفع والضمة والا فلا ١٢ منه

التوفيق انه يعلم من هذا ان لحاظ التلبس ضروری لكنه اعم من ان يكون تلبس العام او الخاص فحينئذ
فان كان الاول فيفيد كون الحركات الثلث عين الرفع والنصب والجر وان كان غيره فلا يفيد مع ان
الاعراب لو قدر ههنا في قالب الفعل فلا احتياج الى لحاظ التلبس بل يكون قوله بالضمة[له] متعلقا به
وان قدر في قالب المصدر فيكون لحاظ التلبس ونحوه محتاجا اليه لكن يفهم من العبارة على هذا
تلبس الاعراب حالة الرفع او حال مرفوعية المفرد والجمع بالضمة لا تلبس الرفع الا ان يقال ان هذا
القول من الفاضل المحشي مبني على تقدير الاعراب في قالب المصدر وعلى الاتحاد بين الاعراب والرفع
بناء على ان ذلك العام متحقق في ضمن هذا الخاص كما اشار اليه بقوله الذي هو الرفع واسامحه
قوله قدمه الخ دفع ما يرد من ان الجمع المؤنث السالم كما انه معرب بالحركتين كذلك غير المنصرف
معرب بالحركتين مع ان حركتي غير المنصرف اخف من حركتي ذلك الجمع كما لا يخفى فالمناسب تقديم
غير المنصرف على ذلك الجمع حاصل الدفع ان الامر كما قلت لكن ههنا وجوه اخر فلاجلها افضل
المصنف ما فعله الاول ان المصنف بصدد بيان اعراب اقسام الاسم المعرب وغير المنصرف لاجل
المشابهة بالفعل في الفرعيتين كما تقرر منحط عن درجتها فلذا اخر وفيه ان هذا الوجه يقتضي
تاخير ذكر غير المنصرف من كل الاقسام مع انه قدم على البعض كما ترى الا ان يقال من جهة كونه
معربا بالحركة قدم على ما هو معرب بالحروف والثاني ان الاصل في باب الاعراب ما هو معرب
بالحركات الثلث مع التنوين في الاحوال الثلث ومخالفة غير المنصرف معه اكثر من مخالفة الجمع
المؤنث السالم كما ذكر الفاضل المحشي بنفسه فيكون ذلك منحطا في الدرجة من هذا فلذا اخر
عنه والثالث ان في الجمع السالم ارتباط المقابلة والملابسة كليهما مع القسمين الاولين[له] لانه
بالنظر الى الجزء الاول من الاول والجزء الثاني من الثاني والثاني باعتبار الجزء الاول من الثاني بخلاف
غير المنصرف فان فيه ارتباط المقابلة فقط مع القسمين الاولين باعتبار الجزئين الثانيين منهما
لتقدير الجمع مقابل بالمفرد وغير المنصرف مقابل بالمنصرف والمفرد مقدم على المنصرف اعلم
ان الوجوهات الثلث الاول من قبيل قصد تهذيب الحروب حينا والوجه الرابع من قبيل مقدمة
تاديبا واما وجه تقديم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على كل الاقسام فكونهما معربا
بالحركات بالثلث في الاحوال الثلث ولعل لاجل الظهور ترك فاحفظ هذا التحقيق لا يتيسر لك
لا تجد في غير هذا التعليق **قوله** بخلاف جمع المؤنث فانه لم يترك فيه التنوين وان ترك فيه
احدى الحركات وفيه ان تنوين الاصل هو تنوين التمكن كما انه متروك في غير المنصرف فكذلك
متروك في الجمع المؤنث السالم لان التنوين فيه ليس تنوين التمكن كما تقرر فلا يفيد هذا الوجه
ترجيح الجمع المؤنث السالم على غير المنصرف الا ان يقال ان تنوين الجمع مشابه بتنوين الاصل

[له] يمكن ان يقال ان تعلق قوله بالضمة بالاعراب المقدر في قالب الفعل ههنا في لحاظ التلبس كما لا يخفى فيكون ههنا ما اعلم ١٢ منه

فى الصورة وان اختلفا فى الصفة **قوله** باعتبار الجزء الاول متعلق بمقابل ومناسب على

التنازع **قوله** باعتبار الجزء الثانى اى الواقع فى غير الموضع الاول اقول وبالله التوفيق انه

قوله باعتبار الجزء الثانى لو كان قيد الثانى ويكون المقابلة بين تمام جمع المؤنث السالم وبين الجزء

الثانى الجمع المكسر لكان لعبارة الفاضل المحشى ايضا وجه **قوله** قال قدس سره لعل غرض

الفاضل المحشى من نقل الحاشية دفع ما يرد عليها كما سيأتى فانتظر **قوله** السالم قوله الخ

دفع ما يرد من ان السالم صفة المؤنث كما هو الظاهر وهو خلاف مصطلح النحاة حيث

وصفوا الجمع بالمكسر والسالم لا غيرهما والدفع غنى عن البيان **قوله** حتى يكون المعنى و

هذا اللفظ وان لم يوجب الخلل فيه لكن خلاف مصطلح النحاة **قوله** اذا جمع الخ انما قيد به

لان عدم التغير فى الاحوال كلها غير مراد كما ترى التغير فى حال التصغير وغيره ولئلا يدخل فيه

مثل سنون وامثاله لان التغير الواقع فيه ليس فى حال الجمعية بل بعدها كما سبق لكن افهم من

الحاشيتين المشهورتين والله **قوله** وجاز توصيف الخ دفع ما يرد ههنا من انه كيف صح توصيف

الجمع بالسالم مع انه معرف باللام والجمع مضاف الى المعرف باللام فيكون فى درجة التعريف

المنقص عنه لان تعريفه من اجل الاكتساب عنه ونقصان الموصوف من الصفة من المستقبحات

عند النحاة لما تقرر ان الموصوف اخص او مساو وحاصل الدفع ان نقصان مرتبة المكتسب

من المكتسب عنه مذهب المبرد لا مذهب الجمهور وكلام الحاشية مبنى على مذهبهم لا على

مذهبه واما على مذهبه فمثل هذا الكلام يحمل على البدل والله اعلم **قال** الشارح قدس

سره وهو ما يكون بالالف والتاء دفع ما يرد على المصنف من ان سجلات وعرفات مع

بالضمة رفعا والكسرة جرا مع انهما ليسا من جمع المؤنث السالم اما الاول فلانتفاء جمعية

المؤنث لانه جمع سجل وهو مذكر واما الثانى فلانتفاء الجمعية فيه لانه علم الجبل الذى عليه

وقوف الحاجين وان نحو سنين ليس بمعرب بالضمة حالة الرفع والكسرة حالة النصب والجر

كما هو الظاهر مع انه من جمع المؤنث السالم لانه جمع المؤنث سالم عن التغير لان المراد من

التغير حال الجمعية كما سبق والتغير فيها بعد الجمعية وحاصل الدفع ان المراد من جمع المؤنث

السالم ما يكون بالالف والتاء فى اصطلاح النحاة وان كان الامر كما قال المعترض بحسب اللغة

فلا يلزم المحذور ان **قوله** سواء كان الخ دفع ما يرد من ان مراد الشارح كون جمع المؤنث

بالالف والتاء بعد كونه جمعا لمؤنث فيخرج سجلات وعرفات عن حكمه مع ان الامر ليس كذلك

والدفع غنى عن البيان **قوله** سجل على وزن قمطر يعنى فرد **قوله** عرفات فانه كان فى الاصل

جمع عرفة ثم صار علما للجبل الذى عليه وقوف الحاجين **قوله** ولا يخفى الخ لعل الغرض من

اشارة الى الوجه الآخر لان للوجه فيما هو هذا وهو ان سنين خارج عن جمع المؤنث السالم كما فى قول الفاضل المحشى فيجعله يكون مضمرا ١٢ منه

هذه العبارة **قوله** من قال فی دفع الاعتراض الوارد علی المصنف بان سنین جمع للمؤنث
السالم کما هو الظاهر مع انه معرب بالحروف بان فی العبارة تقدیر مضاف والتقدیر صیغة جمع
المؤنث السالم بالضمة ولا شك ان نحو سنین وان کان جمعا للمؤنث سالم عن التغیر کما علمت لکن صیغته
لیست صیغة جمع المؤنث السالم لانها ما تکون بالالف والتاء لا بالواو والنون بان تفسیر الشارح
لجمع المؤنث السالم کاف فی دفع ذلك الاعتراض کما انه کاف فی دفع الاعتراضین الآخرین فلا
حاجة الی القول بالتقدیر مع انه خلاف الاصل والله اعلم **قوله** بحسب العرف ای یکون
معنی جمع المؤنث السالم فی عرف النحاة ما یکون بالالف والتاء وان کان معناه فی اللغة ما یکون
جمعا فی الحال لمؤنث سالم عن التغیر اذا جمع **قوله** او بحسب عموم المجاز وهو عبارة عن ان یراد
من اللفظ معنی مجازی یکون المعنی الحقیقی فردا منه ویخطر ببالی ان بین المعنی الحقیقی لجمع المؤنث السالم
وهو ما یکون جمعا فی الحال لمؤنث سالم عن التغیر اذا جمع والمعنی المراد ههنا عموم وخصوص من وجه
مادة الاجتماع مسلمات ومادة الافتراق من جانب المعنی الحقیقی سنین ومادة الافتراق من جانب
من جانب المعنی المراد سجلات فان کان المراد من الفردیة المأخوذ فی معنی عموم المجاز الفردیة التی تشمل
الفردیة الاخص من وجه فیجوز لعبارة الفاضل المحشی وجه وان حمل علی الظاهر من کون فرد الشیء اخص
مطلقا منه فلا یجیء له وجه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وهو صیغة الخ فیکون
التقدیر صیغة الجمع المؤنث السالم **قوله** او معطوف الخ فیکون التقدیر جمع المؤنث السالم وما
علی صیغته بالضمة الخ **قوله** ای تقدیر المضاف انما لم یقل او حذف معطوف لان الاول هو ان یکون
المعطوف اعنی ما کان علی صیغته یخرج الثانی فانه باطل لانه وان کان لا یتناوله هذا المعطوف لکن
یتناوله جمع المؤنث السالم کذا فی حاشیة الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره ولحقه
ای بالسالم ویحتمل ان یرجع الضمیر الی جمع المؤنث السالم وقدر الاسم المعرب فی العبارة حتی یکون
التقدیر بالاسم المعرب الذی هو جمع المؤنث السالم بالضمة آه فلا یرد ان الاحتیاج فی الدخول
فی قبل الجمع المؤنث السالم حتی یدخل فیه کذا افهم من حاشیة مولانا عصمت الله **قال** الشارح
قدس سره فانه قد علم الخ ای المنصرف المذکور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحرکات الثلث
فالعلم یستند الی المکسر باعتبار حکمه لا الیه بنفسه واما المکسر الغیر المنصرف فهو داخل فی غیر
المنصرف فاندفع ما قیل الاحتراز لیس لانه علم وسیعلم بل لانه لا یشارکه فی هذا الحکم علی
ان یعلم المکسر المقابل المنصرف کذا افاد مولانا جمال الدین **قوله** ای لتخطی وطعنه دفع ما یرد
من ان غیر المنصرف قد یکسر فی حالة الجر فکیف یعم غیر المنصرف بالضمة والفتحة وحاصل الدفع
ان مراد المصنف ان غیر المنصرف مع قطع النظر عن العوارض معرب بالضمة والفتحة وهذا

متعلق بالرحم ۱۰ صفحہ

عمهم لان انكسارة فی سالة العوارض ومتعلق بحذف الواو بجمع مع والتقدير ای اذا خلی من العوارض ضمومتر اسم مع طبعه فيكون من قبيل قوله تعالیٰ انتهوا خيرا لكم **قال** الشارح قدس سره فاعراب هذه الاسماء آه يعلم من اكثر الحواشی المتعلقة بهذا المقام ان هذه العبارة من الشارح لدفع ما يورد على المصنف بان المعلوم منه ان الحكم على الجزئيات وهو مع قطع النظر عن عدم المناسبة يلغو بالنظر الى الواو وبالنظر الى قوله مضافة لاشتمال تلك الجزئيات عليها وكونها مضافة الى غير ياء المتكلم الاول للاول والثانی للثانی ويمتنع بالنظر الى الالف والياء لامتناع وجودهما فی تلك الاسماء حال وجود الواو فيها كما هو الظاهر لكن عبارة المصنف من قبيل ذكر الجزئی وارادة الكلی يعنی ان مقصود المصنف الحكم على الاسماء الستة بلا لحاظ اشتمالها على الواو واضافتها الى غير ياء المتكلم ولا شك فی صحة هذا الحكم وافادته ولو تاملت تامل الانصاف لظهر لك ان هذه العبارة من الشارح لا يدفع ذلك الايراد لان الشارح اورد اسم الاشارة فيكون اشارة الى الاسماء الستة المذكورة فی عبارة المصنف فيكون هذه العبارة من الشارح مورد الاعتراض كعبارة المصنف بلا فرق نعم لو قال الشارح ههنا فاعراب الاسماء الستة لكان المعلوم من الحواشی وجه هذا ما ظهر لی حين تسويد هذا البياض والله اعلم فالاولى فی بيان غرض الشارح من هذا التقدير بيان وجه حالية قول المصنف مضافة آه من اخوك آه والله اعلم **قوله** ای لا بخصوصها دفع ما يرد من ان كلمة هذه اشارة الى الاسماء التی ذكرت فی المتن وهو مشتملة على الواو والاضافة الى غير ياء المتكلم كما هو الظاهر فيلغو الحكم عليها بالواو وكذا التقييد بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم ويمتنع الحكم عليها بالالف والياء وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن كثيرا ما يحكم على شخص ويراد منه الحكم على نوعه ومطلقه وههنا كذلك فههنا حكم على شخص اخوك آه واريد النوع والمطلق ای الاسماء الستة فيكون معنى عبارة المصنف اعراب الاسماء الستة بالواو ولا شك فی صحة هذا المعنى والله اعلم **قوله** قيل فی توجيهه آه لما كان فی ذكر الخاص وارادة العام منه بعد وجه تلك الارادة لدفع ذلك الاستبعاد ولما كان هذا الوجه غير مرضی للفاضل المحشی كما يعلم من قوله وفيه ما مر عنون بلفظ قيل **قوله** وفيما مر ای فی بحث الكلام فی الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه فی حكم هذا اللفظ **قوله** او بالحركة التقديرية دفع ما يرد من ان المنقول عن سيبويه كون الاسماء الستة معربة بالحركات التقديرية والمنقول عن الكوفيين كونها معربة بالحركات التی هی قبل حروف المد وما قاله المصنف مخالف عن كليهما آه المخالفة من السواد الاعظم من غير الباعث فی قوة الخطاء وحاصل الدفع ان الباعث ههنا موجود وهو العدول الى ما هو خلاف الاصل فی ذينك القولين وهی

التقدير فى الاول ولزوم الاعراب فى الوسط فى الثانى فلاجل ذلك اجابت بما الف المستقر
عن كليهما والله اعلم **قوله** للزوم الخ نشر على غير ترتيب اللف **قوله** مع التغير متعلق باللزوم
والعدول على سبيل التنازع **قوله** اى ما يصغر منها دفع ما يتوهم من ان اضافة صيغة
المصغرات الى ضمير الاسماء الستة للاستغراق فيفيد ان كل واحد منها يصغر والامر ليس
كذلك لان ذو لا يصغر كما تقرر فى مقره وحاصل الدفع ان الاضافة للجنس وهو يتحقق فى
فرد ما فلا يضر عدم تصغير ذو واذا كان التصغير موجودا فى بعض الاسماء الستة والله اعلم
قوله عينه ولامه الضميران عايدان الى ما يصغر فلا يرد ان اللايق ان يقول عينها ولامها
لان الضمير راجع الى المصغرات وذهب القاصر عبكر على ان ذكر عينه لاستطرادى لادخل
له فى المقصود وهو تحريك اللام فى مصغرات الاسماء الستة **قوله** ليتم وزن فعيل اشار الى ان
العلة الاصلية فى تحريك العين واللام فى المصغر الاحتراز عن التقاء الساكنين لان من التقاء
ياء التصغير الساكنة فيما بين العين واللام من صيغته والله اعلم **قوله** يجب سكونه لان السكون و
الحركة لا يجتمعان فى حرف واحد فلا يمكن جعل المصغر منها معربا بالحرف **قوله** لتشابه حركة
الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل السكون والحاصل ان الاصل فى الاعراب
الاعراب بالحركة كما تقرر فلو كان فى مادة بالحرف لاجل جهة فيجب ان يكون ذلك الحرف
مشابها الحركة والحرف المشابه بالحركة ليس الا الحرف الساكن لانهما متصفان بالحرف
الساكن بالنظر الى المتحرك والحركة بالنظر الى الحرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وانما لم
يصرح الخ دفع لما يرد من ان اعراب الاسماء الستة اذا لم يكن بالواو والالف والياء مطلقا بل
حال كونها مكبرة وموحدة فلم لم يصرح المصنف بهذين القيدين بان يقول اخوك الى آخر الاسماء
الستة مكبرة وموحدة بالواو والالف والياء وحاصل الدفع ان المصنف اكتفى عن ذكر ذينك
القيدين بالمثال حيث اوردها فيه مكبرة وموحدة ويختلج بالبال ان المصنف لو قال الاسماء
الستة بالواو والالف والياء مثل جاءنى اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وهكذا لكان لما
قاله الشارح وجه واما على ما قاله المصنف فليس لقول الشارح وجه لانتفاء الامثلة كما لا يخفى
الا ان يقال ليس المراد من الامثلة ما كانت معنونة بعنوان المثال بل ما كانت صالحة للتمثيل والله
اعلم وان اختلج فى قلبك انه لم لم يذكر المصنف الاسماء الستة مقطوعة عن الاضافة ولم لم يقل
الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم فاقول له بانه لو ذكرها مقطوعة عن الاضافة
لتوهم استعمال ذو غير مضاف وهو خلاف للمنقول ولو قال الاسماء لطالت العبارة عن فائدة
اشتمالها بالمثال وان كان فى حال الرفع وعن فائدة جزئية المستعملة للاعراب فهو بالواو

قوله يجب السكون فى بعض الخ ... ١٢ منه

قوله عدم دخله اى الاضافة لازمة فى ذو وحينئذ للعلم منه وما يفيد الاضافة نفسه فيكون تكرارا هذا على ما قال المصنف فى بحث المجرورات ذو لا يضاف الى مضمر ١٢ منه

والالف والياء لانه لا يهتدى اليه بنفسه كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره و
مضافة عطف على قوله موحدة وهذا القيد بالنظر الى فذو للتحقيق وبالنظر الى البواقي للاحتراز
كما لا يخفى **قوله** فيه تغيير لنظم الخ تعريض على الشارح بان فى كلامه تغيير نظم المتن وهو ليس
من داب الشارح والمراد من النظم النظم الذى وجد فى اكثر النسخ لاحتمال وجدان نسخة فيه
تقدم قوله مضافة عن قوله بالواو عند الشارح فنقلها كما فى حاشية مولانا عصام الدين **قوله**
وذلك آه اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور بان تغيير نظم المتن من الشارح لاجل علة
ليس بعزيز لانه واقع فى كلام الشارحين كما لا يخفى على من يطالع كتبهم والعلة ههنا موجودة
وهى ان قول المصنف مضافة حال من المستتر فى الظرف الذى هو معه وهو من جملة العامل
المعنوى عند الجمهور وتقديم الحال على العامل المعنوى من المستقبحات عند سيبويه
فلاجل تلك العلة قدم الشارح الظرف الذى اخره المصنف ليصح عبارته والله اعلم
قوله فى الظرف بان يكون فعله بالواو متعلقة بكاينة وينتقل الضمير بعد حذفها الى ذلك
القول **قوله** وحينئذ يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة توجيه عبارة المتن بان عبارته مبنية
على التقديم الذى هو من سهو الناسخين والتاخير الذى هو ايضا بطريق السهو والغفلة فيكون
هذا القول علة معترضة بين الجواب المذكور وتفريعه بقوله فلذا قدمه ما اخره ومن هذا الباب
مضافة ما فى الحاشيتين من ان التقديم فى المتن لرعاية اتصال القيود لان التقدير اذا كان ممتنعا
فكيف يصح لتلك الرعاية والله اعلم **قوله** التقديم والتاخير اى التقديم والتاخير بطريق السهو
والغفلة **قوله** فلذا اى لاجل ان قوله مضافة حال من المستتر فى الظرف الذى هو من جملة
العامل المعنوى وتقديم الحال على العامل المعنوى ممتنع قدم قوله بالواو على قوله مضافة
قوله او لان الشارح آه اشارة الى الجواب الآخر عن التعريض المذكور على تقدير تسليم جواز
تقديم الحال على العامل المعنوى الذى هو الظرف وحاصله ان عبارة المصنف وان كانت صحيحة
لكن للشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب فى كل منها موجودة ههنا
اما الاول فلان العناية بذكر محال الاعراب واقسامه اكثر من عناية بشرطها فى مقام بيان محال
الاعراب واقسامه واما الثانى فان حسن الموقع يقتضى ذكر شرط الاعراب معا واما الثالث
فان موافقة الاسلوب السابق يقتضى كون الجزء متصلا بالمبتدا **قوله** ولا يخفى الخ لعل
الغرض من هذه العبارة الرد على الجواب الاول للتعريض المذكور بانه لا حاجة الى حمل كلام
المصنف على التقديم والتاخير لانه يحتمل ان يكون قوله مضافة حالا من معمول الاعراب المقدم
من القيام او المقدم فى نظم الكلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولم يكتف الخ اشارة

الى دفع مايرد من ان المصنف اذ اكتفى عن قيد المكبرية والموحدية بذكر المثال فلم لم يكتف عن قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم به ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو اكتفى عنه به لما نشأ التوهم ان تخصيص اعراب الاسماء الستة بالواو والالف والياء بحال اضافتها الى ضمير المخاطب المذكر الواحد او المؤنث الواحد او لفظ مثل المال لانها المذكور في المثال وهذا التوهم غير مطابق لما في نفس الامر كما لا يخفى قوله تفصيله الخ اشارة الى دفع مايرد من ان المذكور في المتن كما هو مشتمل على خصوصية المضاف اليه فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ياء المتكلم فلم لا يجوز ان يفهم منه الثاني فيصح الاكتفاء من هذا القيد بالمثال ايضا وحاصل الدفع ان المذكور كما هو مشتمل على عدم تلك الاضافة فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ضمير الغائب والمتكلم واسم الظاهر فقصد العدم الاول من المثال في غاية الخفاء والله اعلم قوله خصوصية المضاف اليه يعلم من الحاشيتين تفسيرها بضمير المخاطب المذكر الواحد وهو خلاف ما هو الظاهر لان الحم مضاف الى ضمير المخاطب المؤنث وذو ومضاف الى لفظ المال والله اعلم قوله وليس لاحتراز الخ اشارة الى الفرق يعني ان بين المكبرية والمصغرية وكذا بين الموحدية والمثنية والمجموعية علاقة التضاد والانتقال من الضد الى نفي ما يضاده في غاية القرب قوله ولان الحرف الخ اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل من الفاضل المحشي يفيد ما افاده قول الشارح لانها المحل الى قوله وانما اختارها الخ يعني ان هذين الدليلين كليهما لا يفيد المدعى بدون ليا المقدمات الاتية في كلام الشارح ويحتمل الكلام ان كليهما ليسا بدليلين مستقلين لاثبات المدعى بل هما جزآه ومن هذا يعلم سخافة ما في حاشية مولانا عبد الرحمن ان شئت الاطلاع عليها فارجع اليه قوله كحركتين او اكثر هذا الترديد مبني على ان حصول المدات باشباع الحركات اشباع والاشباع يحتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر قوله ان يستبد المثنى اي يستقل ويا الكراهة اذ فيه يلزم مزية الفرع على الاصل قال الشارح قدس سره لمشابهتها المثنى الخ يرد ههنا ان الانباء عن التعدد في المثنى غير الانباء في الاسماء الستة لان طرفي التعدد في المثنى جزئي المعنى بخلافهما في الاسماء الستة لان معناها واحد ووجه الشبه لا بد ان يكون مشتركا والجواب ان وجه الشبه هو الانباء عن التعدد سواء كان طرفاه جزئي المعنى او يكون المعنى احد الطرفين الاول في المثنى والثاني في الاسماء الستة فان قلت لما كان اعراب تلك الاسماء لشبه المثنى وجب ان لا يستوفي الحروف الثلث لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوفي الحروف الثلث بناء على اصالتها لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى ثم قوله بالواو والالف والياء محمول على الاستمرار

له الاول فيما مر وظاهر وورد الثاني في الصحيح والثالث لتخفيف ذو والعشر لانه اعرابها بالواو والالف والياء سواء كانت مضافة الى ضمير المخاطب او الى ضمير الغائب او الى ضمير المتكلم او الى الاسم الظاهر ١٢ منه

عه وهو كون بعض الاسماء معربة بالحروف ١٢ منه

العام وهو قضية موجبة فمفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب
اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فيتناول الوجوب كما في ابوك واخوك وذو مال
والجواز كما في فوك وهنوك وحموك كذا في حاشية مولانا المدقق ويعلم من حاشية مولانا
عبد الحكيم والفاضل المدقق ان الشارح لو لم يزد لفظ المعاني وقال لمشابهتها المثنى في كونها
منبئة عن تعدد لكانت الاسماء الستة من قبيل الملحقات بالمثنى ككلا اقول وبالله التوفيق
انه يعلم من هذا ان الانباء في الملحقات بالمثنى بالمعاني وكلا لفظا كليهما بخلاف الاسماء الستة
اذ فيها اعتبار الاول فقط والامر ليس كذلك لان لفظ كلا ليس بمنبئ عن التعدد لا من جهة
المادة ولا من جهة الصورة لوجود مادة وصورة في الكامل انتفاء التعدد فيه كما لا يخفى
فالاصل في توجيه زيادة لفظ المعاني بيان الواقع لا الاحتراز ولاجل الفرق بين انباء هذه
هذه الاسماء الستة وبين انباء كلا كما يفهم من الملحقات وتوجيه الانباء عن التعدد في
الاسماء الستة ان الاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المرأة او زوجها والفم الذي
عن صاحبه او زوجها والهن عن الصاحب ما يصلحه ولم يقل الشارح في كون معانيها مستلزمة
التعدد لان الثياب يوهم استلزام الانفكاك في التعقل وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم
كونهما مقتضية الاضافة كذا فهم من الحواشي المكتوبة في هذا المقام والله اعلم بحقيقته
قوله دون فم اي حال كون تلك الاسماء متجاوزة عن فم لانه وان كان في آخره حرف
صالح للاعراب لان اصله فوه وحذف الواو بلا عوض كما في الصحاح لكن معناه غير
منبئ عن التعدد اقول وبالله التوفيق ان الاخ كما يقتضي الاخ والاب الابن فكذلك الفم يقتضي
صاحبه الذي هو فيه والله اعلم **قوله** ويظهر الخ دفع لما يرد من ان علة كون الاسماء الستة
بالحروف اذا كانت المشابهة بالمثنى في الانباء عن التعدد فالمناسب ان يكون تلك الاسماء معربة
بتلك الاعراب حال القطع عن الاضافة ايضا لوجود العلة وهو الانباء في تلك الاسماء في تلك
الحالة ايضا وحاصل الدفع ان وجود الانباء في حال عدم الاضافة مسلم في تلك الاسماء لكنه
غير ظاهر وفي حال الاضافة ظاهر والشئ الغير الظاهر بمنزلة العدم فلذلك خص الاعراب
بالحروف بحال الاضافة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولهذا الخ وفيه اشكال ان الاخ
يجئ مع والاخ ايضا والغرض من هذا القول دفع ما يرد في هذا المقام من وجهين الاول
ان الانباء عن التعدد موجود في الاسماء الاخر ايضا كالوالد والولد والعم وغير ذلك فما
الوجه في اختيار تلك الاسماء الستة والثاني ان هذه الاسماء الستة لو جعلت معربة بالحركات
المستعملة لا يحتاج الى تكلف الحروف الاجنبية من الكلمة الاحتراز عن الثقل

يعلم من قبيل المشار
في بحث الملحقات
ان الاولى كما ان الاسماء
بالنظر الى نفسها
وبالنظر الى الغير ان الاسماء
اعلم ١٢ منه

يعلم ما يرد من ان الا
وقع في الاسماء
بانها اذا كان كلا وكليهما
الستة ولم يعلم
ان ما ذكرنا الاسماء من
تلك الاسماء كلها
الملحقات لكون انه
الدفع ان يعلم ان
جنس المثنى فكلا
والشئ كليهما في الملحقات
تحت كلا ومن
الشئ بجنس تلك الاسماء
الستة فلم يكن ملحقة
١٢ منه

من المهمات فيما بينهم وحاصل الدفع عن الوجه الاول ان فى الاسماء الاخر التى هى منبئة عن التعم تكلف اجتلاب الحروف للاعراب من الخارج لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب فى اواخرها بخلاف الاسماء الستة والاحتراز عن التكلف مهم لهم فلذا لم يجعل تلك الاسماء معربة بالحروف وعن الوجه الثانى أن الحرف الصالح للاعراب وان لم يوجد فى الاسماء الستة بحسب الظاهر لكنه موجود فيها بحسب الاصل كما لا يخفى فلا يوجد فيها تكلف الاجتلاب من خارج على تقدير كونها معربة بالحروف فجعلت معربة بالحروف والله اعلم **قوله** فاستراحوا يعنى انها اذا وجدت الحروف الصالحة للاعراب فى اواخر الاسماء الستة وجعل تلك الحروف اعرابا فاستراحوا الخ **قوله** حروف اجنبية فى هذه العبارة رمز الى ان الاستراحة من كلفة الحروف التى هى اواخر الاسماء الستة ليست بحاصلة لانها كانت محذوفة نسيا منسيا كما سيصرح الفاضل المحشى به فى هذه الحاشية فلو اكتفى عن العنية المشيرة اليها بقوله مع ان اللام الخ بهذه العبارة لكان ادق والله اعلم **قوله** مع ان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان الاستراحة من ذلك التكلف موجبة للمخالفة عن اصل الاعراب بالحروف وهو الاعراب بالحركة لان فيه تكلف الاجتلاب كما لا يخفى وحاصل الدفع ان تكلف الاجتلاب كانه موجود فى اكثر الاسماء الستة وهو ما سوى ذو ولان لامها لما كانت محذوفة فى الاربعة الاول من تلك الاسماء ومبدلة بالميم فى واحد منها وهو فم فاتى بها لاجل اجراء الاعراب عليها ليس الا تكلف الاجتلاب والله اعلم **قوله** لانها كانت مبدلة فى الصحاح واذا افرد وما لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما وقالوا فم وفمان وفمون ولو كان الميم عوضا من الواو لما اجتمعتا انتهى وهذا القول ينادى باعلى ندائه على خلاف ما قاله الفاضل المحشى الا ان يقال ان الواو التى اجتمعت مع الميم ليست ما هى عوض منها بل لا فللمناسبات بتقدم الواو على الميم فى الجمع بل تلك الواو واو اخرى زيدت فى الجمع على خلاف القياس هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضى الخ لما كان بينهما خلاف فى ان الواو التى فى اواخر الاسماء الستة فى حالة الرفع هى الواو التى هى لام الكلمة او الواو الاخرى بدل عن لام الكلمة اوعينها اشار الفاضل المحشى الى ذلك الخلاف وزعامة بالقول الثانى من ذينك القولين حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على المصنف المذاهب الى ذلك القول والله اعلم **قوله** والعين فى الباقيين اى ذو وفم اقول رد بالتوضيح انه لما قيل فى ذو بان اصله ذَوَوٌ وحذفت الضمة من الواو الثانى الثقل ثم حذفت تلك الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين ثم سكنت الواو الاول ليتم بعدها اعرابا ثم ابدلت

خص الخلاف بالياء لانه تحقق فى كون الالف والياء بدلين ١٢ منه

الفتحة بالضمة للمناسبة ثم حذفت التنوين لكان اللفظ العين فی لفظ ذو وجه وآما اذا قيل
كلمة ثنية مكتوبا بان اصل ذو ذوَوٌ وجعلت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسكنت
الواو الثانية استثقالا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين ثم ابدلت
الفتحة بالضمة فقيل ذو فلا يبقى اللفظ العين فی ذو وجه كما لا يخفى والله اعلم **قوله**
كونها اى بالالف والواو وقوله من لام الكلمة اى فى الاربعة الاول **قوله** وعينها فى الاخيرين
قوله وجعل ما قبلها الضمير فى قبلها ومن جنسها راجع الى حروف الاعراب يعنى ان الفتحة
التى قبل اللام والعين فى الاصل ابدلت بالضمة والكسرة تخفيف **قوله** لان دليل الاعراب
الاضافة بيانية والمعنى لان دليل المعانى المعتورة الذى هو الاعراب او الاعراب بمعنى كون
الكلمة معربة فالمعنى لان دليل كون الكلمة معربة فلا يرد ان الظاهر من الاضافة كونها بمعنى
اللام وهى لا يصح ههنا لعدم الدليل للاعراب وحاصل الدليل ان الاعراب دال على وصف
للمعنى كما سبق والدال على وصف الشیء يكون متأخرا عنه فلا يكون الاعراب من سنخ
الكلمة لان سنخ الشیء لا يتأخر عنه **قوله** سنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة
الاصل **قوله** بدلا من سنخ الكلمة وهو لام الكلمة فى الاربعة الاول وعينها فى الباقيين **قوله**
وهو الاعراب اى مرفوعية الكلمة ومنصوبيتها ومجروريتها **قوله** كالتاء فى بنت لانها عوض
عن الواو لان اصل بنت بنو وهى لا يفيد التانيث **قوله** ولا يبقى الخ دفع ما يرد من ان اللام
والعين بعدما كانتا حذفتا وقعتا من لفظ ذو و فوك فبقيتا على حرف واحد والاسم على الحرف
الواحد ليس بموجود فى كلام العرب والدفع غنى عن البيان **قوله** واعترض عليه الخ اى
على ما قال المصنف بيان الاعتراض ظاهر قال مولانا عبد الحكيم فيه ان التخفيف حاصل
بالابدال ايضا اقول وبالله التوفيق حصول التخفيف فى ابدال الواو والتى هى اصل كل الاسماء
الستة بالالف ظاهر واما فى صورة ابدالها بالواو والياء فغير ظاهر والله اعلم وللفاضل
المدقق فى تزييف قول مولانا عبد الحكيم كلام ان شئت الاطلاع عليه فارجع الى حاشية
قوله وله ان الخ اى للمصنف فى الجواب عن اعتراض الشيخ الرضى ان يقول وحاصل
الجواب ان قياس لام الاسماء الستة على علامتى المثنى والمجموع قياس مع الفارق كان تينك
العلامتين من حروف المعانى الحقتا بالمفرد للدلالة على التثنية والجمع بخلاف لامات الاسماء
لانها لا تدل على شیء من اجزاء المعنى قال مولانا جمال الدين اقول فيه بحث لان كونهما من حروف
المعانى ممنوع لانه لم لا يجوز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لان تلك الدلالة
ممنوعة ولو سلم فكونهما من حروف المعانى ما نعا من كونهما من سنخ الكلمة على الاطلاق

ممنوع كيف وياء التصغير والف الجمع وللفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح به الرضي وتمنع كونها من سنخ الكلمة بديهي البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعاني ليس الا اختلافا فيه فيكفي له ان يقول اي بعد دره في جعل الالف من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخهما ولو عند البعض انتهى **قال** الشارح قدس سره وما يلحق به تعريض على المصنف بان المناسب له ان يقول المثنى وما يلحق به لان الاشتغال المطلوب للمصنفين يحصل به وقد يمكن ان يجاب من جانب المصنف بان هذا القول موهم كون اعراب كلا وكلتا كالمثنى في حال الاضافة الى المظهر لو لم يذكر قيد مضافا الى المضمر وكون اعراب اثنين واثنتين كالمثنى مقيدا بحال الاضافة الى المضمر لو ذكر قيد مضافا الى مضمر والله اعلم لكون اعراب كلا بالحركة في حال الاضافة الى المظهر وان كان تقديم قد مر للمصنف كلا على اثنان والا فالمناسب عكس الترتيب لان مناسبة الاثنين بالمثنى اقوى من مناسبة كلا به كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمثنى الضمير راجع الى كلا اعرض ان يكون مع المثنى او بعد وتها فلا يرد انه لا حاجة الى قول الفاضل المحشي قال الله تعالى الخ والغرض من هذا القول دفع ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يكون كلا من المثنى لا من ملحقاته وان اختلج في قلبك ان تعريف المثنى لا يصدق على كلا لعدم وجدان النون في آخره الذي اخذ في تعريف المثنى فكيف ذهب الذهن الى ذلك التوهم فازله بانه يمكن صدق التعريف على كلا بانه يمكن ان يقال ان النون موجودة في آخره في الاصل لكن من جهة لزوم الاضافة فيه التزم حذف نونه وحاصل الدفع ان كون كلا من المثنى غير صحيح لوجوه الاول ما اشار بقوله لانه لم يثبت الخ وحاصله ان المثنى لا بد له من مفرد كما يشهد به تعريفه ومفرد كلا لو كان لكان كل وهو لم يثبت **قوله** و لجواز رجوع الخ هذا وجه ثان لعدم كون كلا من المثنى وحاصله انه لو كان منه للزم ارجاع ضمير التثنية اليه والامر ليس كذلك كما يشهد به الشاهدان المذكوران في كلام الفاضل المحشي **قوله** ضمير الواحد اليه مؤنثا كان او مذكرا والشاهد على الاول القول الثاني و على الثاني الاول ولاجل هذه النكتة اورد الفاضل المحشي شاهدين والا فيه اولى الاكتفاء **قوله** وللزوم الالف الخ هذا وجه ثالث لعدم ما مر ذكره وحاصله ان القاعدة في المثنى تبديل الفه بالياء في حال النصب والجر كما هو المتعارف والف كلا لا يبدل في حال الاضافة الى المظهر فلا يكون من المثنى **قوله** ولجواز امالته هذا وجه رابع لعدم المسطور فيما سلف ان الامالة في الف المثنى لا يجوز لانه علامة والعلامة لا تتغير الف كلا يمال فلا يكون

من المثنى **قوله** فان المثنى الخ علة لعلية جواز الامالة للعدم المذكور **قوله** والفه الخ
هذا الكلام اشارة الى الاختلاف الواقع بين النحاة فى الف كلا بانه بدل من الواو او الياء ولا
دخل لهذا الكلام فى اثبات عدم كون كلا من المثنى فيكون هذا الكلام عطفا على قوله وهو
ليس بمثنى **قوله** لابدال التاء الخ بيانه ان مؤنث هذا اللفظ كلتا كما هو المتقرر والتاء فيه
لا يخلو اما ان تكون بدلا من الواو او من الياء او لمجرد التانيث لا سبيل الى الثالث لانه على
هذا يلزم كون تاء التانيث وسطا وكون وزنه فعتل وكلا الامرين خلاف ما تقرر وكذا
لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يلزم ابدال التاء من الياء فى غير لفظ الاثنين وهو خلاف
ما تقرر فلم يبق الا الاحتمال الاول فلذا كانت التاء بدلا من الواو فيكون لام كلا الذى هو
مذكر كلتا واوا فالف كلا يكون بدلا من الواو **قوله** ولم يبدل الخ المراد من عدم التبديل
هو الذى يكون فى موضع اللام وبطريق الاتفاق فلا يرد التبديل فى كيت وذيت لانه
اختلافى ولكن لا يرد التبديل فى موضع الفاء ان شئت التفصيل فارجع الى حاشية
مولانا عبد الحكيم **قوله** اسماء الخ فوائد القيود الثلثة ظاهرة وان شئت التصريح بها
فارجع الى الحاشيتين المشهورتين لانها مذكورة فيهما على التفصيل **قوله** على وزنه
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الف كلتا هى الالف التى كانت فى كلا والتاء فيه زيدت
للتانيث فيلزم توسيط علامة التانيث وكون وزنه فعتل وكلاهما خلاف الواقع و
حاصل الدفع انا لا نسلم ان الالف فى كلتا هى الالف فى كلا وعلامة التانيث فيه التاء حتى
يلزم المحذور بل التاء فيه بدل من الواو التى ابدلت منها الالف فى كلا والالف فيه
للتانيث فيكون وزنه فعلى ويكون علامة التانيث فى الآخر فلا يلزم المخالفة من الواقع
قوله كالالف فى كلا اى الالف التى وقعت فى مقام لام الكلمة والتشبيه فى مجعولية الالف
فقط لا فيه من التانيث لان الف كلا ليست للتانيث كما لا يخفى **قوله** وانما جيئ الخ
اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لما زيدت التاء فى كلتا فما الحاجة الى زيادة الالف بعدها
كيف والاشعار بالتانيث الذى هو المقصود يحصل بالتاء ايضا وحاصل الدفع ان زيادة
التاء لو كانت للاشعار بالتانيث لكان الامر كما قاله المورد لكن التاء ههنا بدل من الف كلا
وليست متمحضة للتانيث فيحتاج الى علامة يحصل الاشعار به **قوله** لكونها بدلا من لام
لقوله لم تتمحض وهو اى عدم التمحض علة لجواز التوسيط **قوله** ولهذا الخ غرضه ههنا ان
المذكور فيما سبق عدم كون تاء كلتا للتانيث ولابد الهاء من الالف التى وقعت فى مقام لام
الكلمة ولا دخل له فى عدم انقلاب تاء اخت وبنت هاء فى حالة الوقف كما لا يخفى فكيف

يعم قول الفاضل المحشي ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء والجواب ان المشار اليه بهذا هو
المذكور الاول والابدال مطلقا اعم من ان يكون في كلتا او غيره فيعم التعريفان وان اختلج
في قلبك ان المذكور فيما سبق هو الخاص فكيف يشار بهذا الى العام فاتل له بان العام يفهم من
الخاص والفهم كاف في الاشارة **قوله** لم ينفتح ما قبلها مع انه يجب انفتاح ما قبل تاء التانيث
قوله ولم ينقلب الخ مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولانها الخ الظاهر ان الجار
متعلق بقوله جاز الجمع قدم عليه للاهتمام والتقدير وجاز الجمع بين الالف والتاء في كلتا لانهما
ليستا متمحضتين في التانيث فيكون الواو لعطف جاز المتاخر على جاز المتقدم فالعلة في جواز الجمع
هو عدم كون التاء متمحضة للتانيث وتبعه ذكر الفاضل المحشي في المعطوف والا فذكر هذه
العلة في المعطوف عليه كاف والله اعلم **قوله** لانها تتغير حيث ينقلب ياء في حالتي النصب والجر
والالف المتمحضة للتانيث لا تتغير لان التغير في العلامة مما لا يعهد ويندفع بهذا ايضا ان الانسب
كتابة هذه الالف بالياء لانها للتانيث **قوله** والحاق الخ هذه جملة مستانفة اشارة الى
الاختلاف الواقع بينهم في ان كلا اذا اضيف الى المؤنث هل يلحق التاء به ام لا **قوله**
وفي قوله اي الشارح الرضي لان هذا القول يعني فلذا جاز توسيطها واقع في كلامه ولا خدشة
في ارجاع الضمير اليه مع عدم ذكره لان شهرته يغني عن الذكر بيان الخ ان المفهوم من كلام المصنف
حيث ذكر التانيث مطلقا ان ما فيه شائبة التانيث او تمحضه لا يجوز توسيطه مع ان تاء كلتا فيها
رائحة التانيث كما هو الاظهر وسطت فعلم ان عدم جواز التوسيط فيما كان لمحض التانيث كما هو
المفهوم من كلام الشارح الرضي حيث نفى التانيث الخاص لا فيما فيه شائبة التانيث وتمحضه كما
هو المفهوم من كلام المصنف ولا يخفى انه لو كان المراد من التانيث المذكور في كلام المصنف
حتى يكون معنى عبارته انها ليست لمحض التانيث لا يجيء الرد على المصنف بهذا الكلام وجه
والله اعلم **قوله** ويجب الخ هذه جملة مستانفة ايضا اشارة الى حكم آخر لكلا وكلتا **قوله**
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين **قوله** يجب ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب بالحرف
هو الاصل اذا كان في حال الاضافة الى المظهر الذي هو الاصل ايضا فالمناسب ان يشترط
في المظهر المضاف اليه التنكير الذي هو الاصل ايضا ليوافق الاصول الثلثة وحاصل الدفع ان
المناسب كذلك لكنه ترك هذا المناسب لئلا يلزم المخالفة من وضع كلا ويلزم المخالفة على
تقدير اشتراط التنكير في المضاف اليه لان وضعه للتاكيد المعنوي والنكرة لا تؤكد به والله اعلم
قال الشارح قدس سره يسقط الخ قال الفاضل السمرقندي لا دخل لهذا القول في اثبات
تقديرية الاعراب لان كون آخره الفا مستقل في كون اعرابه تقديريا انتهى اقول وبالله

التوفيق لعل غرض الشارح من هذا القول دفع ما يظن بحسب الظاهر من عدم وجود الالف
في آخر كلا حال الاضافة بأن الالف موجودة فيه بحسب الاصل لكنها ساقطة لاجل التقاء
الساكنين **قوله** قيل الخ اي في بيان تخصيص الاعراب بالحروف في كلا وكلتا بحال الاضافة
الى المضمر والاعراب بالحركة فيهما بحال الاضافة الى المظهر فيكون هذا القول وجها آخر تفيد
المصنف بقوله مضافا الى مضمر **قوله** فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له كما يقال
جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وانما قال فالاغلب لانه جاز ان يقال كلاهما
جاء بعد ذكر شخصين وح لا يكون تاكيدا بل مبتدأ **قوله** وهو موافق لعل الغرض من
هذا القول الاشعار على ان الجريان على المثنى لا يكفي في كون الجاري معربا باعرابه كما ترى في قولهم
جاءني الرجلان زيد وعمرو بل لا بد من الموافقة بالمثنى مع ذلك الجريان والله اعلم **قوله** لفظا
ومعنى اما معنى فظاهر لكون معناه معنى المثنى واما لفظا فلان آخره وان كان واوا او ياء في
الاصل لكنهما ابدلتا بالالف فوجدت الالف في آخره كما في المثنى وعدم وجدان النون في
آخره لا يقدح في الموافقة اللفظية لانه لما كان لازم الاضافة فيوهم ان عدم النون للزوم الاضافة
لان النون غير موجود فيه في الاصل والله اعلم **قوله** ان يكون معربا بما تقرر ان الاصل في
الاسماء الاعراب كما ان الاصل في الافعال البناء **قوله** موافقا للمتبوع فيكون اعراب كلا و
كلتا في حال الاضافة الى المضمر بالحرفين كاعراب المثنى **قوله** ثم اطرد الخ دفع ما يتوهم من
ان كلا قد لا يكون تابعا للمثنى المعرب كقولك جئنا كلانا وجئتما كلاكما فلاي وجه اعراب
بالحرفين في تلك الصورة وحاصل الدفع ان الوجه هو اطراد الباب والله اعلم **قوله** المثنى
المعرب المراد من المثنى ما هو مثنى معنى لا ما هو مثنى معنى ولفظا فلا يرد ان المفهوم من
هذه العبارة اطلاق المثنى على الضمير والظاهر من المثنى المثنى لفظا ومعنى فيكون مفهوم
هذه العبارة مخالفا لما فهم من السابق من ان الضماير مثنى معنى فقط والله اعلم **قوله** فلما
لا يجري اذ لا يقال جاءني الرجلان كلا اخويك لانه موضع الاضمار فبقي مفردا منصرفا غير منقوص
فيكون معربا بالحركات الثلث تقديرا **قوله** قال الشيخ الرضي آه غرض الفاضل المحشي من
نقل كلام الشارح الرضي الاعتراض على المصنف بيانه ان في عبارته قصورا وهو ان المناسب له
ان يذكر مذروان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة بمعنى طرف القعد اي طرفا الاليتين
في ملحقات المثنى لانه ليس منه اذ لم يستعمل مفرده مع انه معرب باعراب المثنى وان اجيب
عن جانب المصنف من ذلك الاعتراض بان المفرد المعتبر في المثنى اعم من ان يكون محققا او
مقدرا والثاني موجود ههنا يعني انه كان بحسب التقدير مذرى بمعنى طرف الالية ثم ثني لطرف

الا ليتين فمع قطع عن ان المناسب على هذ منه يان بالياء لا من ان بالواو ولان من المتقرر
ان الاسم المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال غير وارد على المجيب انه على هذا يكون
المناسب للمصنف ان يذكر فى الملحقات ثنايان لانه ليس بمثنى مع انه معرب باعرابه اما الثانى
فظاهر واما الاول فلان مفرده وهو ثنا لو كان بحسب التقدير والفرض لكان بمعنى طرف الحبل
لان ثنايان بمعنى طرفى الحبل والثناء لا يوجد فيه معنى الثنى الذى اشتق ذلك منه لانه بمعنى
ود وتاكرون كما فى المنتخب مد مروجدان هذا المعنى فى الطرف الواحد من الحبل غير خفى على من له
ذهن سليم وفهم مستقيم فالجواب عن جانب المصنف ان هذا المعنى وان لم يوجد فى الطرف الواحد
من الحبل بمعنى الدخول لكنه موجود فيه بحسب العروض وهذا القدر يكفى فى الاشتقاق فيكون
ثنايان معدودا من المثنى فلا قصور فى عبارة المصنف هذه الخلاصة الحواشى والله اعلم بالصواب
قوله اذ ليس فى المفرد لان الثنى فى اللغة بمعنى العطف الذى هو بمعنى دوتا كردن كما فى المنتخب
كما سبق وتقدم وجدان هذا المعنى فى المفرد مما لا يخفى قوله فالثنايان علة لقوله وليس فى
الطرف الواحد معنى الثنى قوله الثنى على وزن فرقى بمعنى دوتا كرده شده قال الشارح
قدس سره والمراد به الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مثل سنون وارضون يعرب بالواو حالة
الرفع والياء حالة النصب والجر مع انهما ليسا من الجمع المذكر السالم لانه مفسر بما لا يكون مفرده
بالتاء مع سلامته وهذا التعريف لا يصدق عليهما كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الجمع
المذكر السالم ما يسمى به بحسب الاصطلاح وهو ما جمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء
سواء كان الواحد فيه مذكرا او مؤنثا وسواء كان الواحد فيه سالما او غيره وهذا المعنى يصدق
عليهما وعلم من هذا ان فى عبارة الشارح بالواو والنون حذف العاطف مع المعطوف والله اعلم
قال الشارح قدس سره وما الحق به غرض الشارح من هذه العبارة مثل الغرض الذى بيّنا فى
قوله هذا فى بحث المثنى قال المصنف والواو آن قيل قالوا لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره
واو قبله ضمة والو كذلك قلنا الواو فى معرض التغير فلا يعتد بها او يقال الواو مما قامت مقام
الضمة فكانها ليست بواو ووجه تقديم الواو على عشرين واخواتها انه مشارك مع الجمع المذكر
السالم فى اصل الجمعية وخفيف واقل بالنسبة الى عشرين واخواته كذا فهم من حاشية مولانا
عصمت الله مع منهية والله اعلم قال الشارح قدس سره بجمع ذو لا عن لفظه دفع ما يرد من
ان مثل اولو من ملحقات الجمع المذكر السالم غير صحيح لانه كما سبق مفسر بما جمع بالواو والنون وهنا
التعريف يصدق على اولو لانه يحتمل ان يكون عدم النون لاجل سقوطها لاجل الاضافة الملازمة
فيه وحاصل الدفع ان وجود المفرد من لفظ الجمع المذكر السالم شرط فيه ومفرد اولو من لفظ غير

موجود لانه جمع ذو فلذلك عدّ من الملحقات لكن المناسب للشارح ان يذكر هذا الشرط في السابق الا ان يقال ترك لشهرته والله اعلم **قوله** فلا يكون جمعا سالما النفي راجع الى وصف السلامة بناء على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على شيء مقيد بقيد يكون ذلك النفي راجعا الى هذا القيد وبناء على ان الجمعية المطلقة ليست بمنفية عن اولو كما هو الظاهر **قوله** وكذا اولات تعريض على المصنف بان المناسب له ان يذكر ملحق جمع المؤنث السالم وهو اولات جمع ذات لانه ليس منه بناء على ان وجود المفرد من لفظ الجمع كما هو شرط في الجمع المذكر السالم فكذلك شرط في الجمع المؤنث السالم وهذا الشرط غير موجود ههنا كما لا يخفى مع انه معرب باعراب الجمع المؤنث السالم الا ان يفرق بينه وبين الجمع المذكر السالم باشتراط قيد وجود المفرد من اللفظ في الثاني وعدم اشتراطه في الاول بل يكتفي فيه بما جمع بالالف والتاء فيكون اولات على هذا من الجمع المؤنث السالم لكن ملحقاته فعدم الذكر لا يكون مضرا والله اعلم **قوله** فلا يكون جمع الخ يرد ههنا ان المناسب بما سبق ان يقول فلا يكون جمعا سالما فزادة نكتة زاد قيد المؤنث اجيب بان النكتة في ذكر المؤنث ههنا وعدم ذكر المذكر فيما سبق هي الاشعار على ان النفي في كلا المقامين هو وصف السلامة المجردة عن حلية التذكير والتانيث لذكر السلامة في كلا المقامين على نحو واحد والله اعلم **قوله** واماذو بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث والغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان اولو كما انه من الملحقات فكذلك يكون ذوو منها فالمناسب ذكره فيها ايضا والدفع غني عن البيان وان اختلج في قلبك ان النون شرط في الجمع المذكر السالم وهي غير موجودة في ذوو فكيف يكون منه فازله بانه يمكن ان يقال ان النون موجودة في ذوو في الاصل الا انه لاجل لزوم اضافته اذا استعمل في المحاورات سقطت منه **قوله** ولا يدل الخ يرد ههنا ان الجمعية وعدم الدلالة على عدد معين كانهما شيئان متضادان لان عدم الدلالة على عدد معين من لوازم الجمع وخواصه فالمناسب للفاضل المحشي ان يكتفي باحدهما في بيان وجه تقديم اولو على عشرين اقول وبالله التوفيق ان هذين الامرين وان كانا كشيئين متحدين لكن كل واحد منهما بدون لحاظ الآخر كاف في بيان وجه التقديم فلاجل ذلك اللحاظ ذكرهما بيان كفاية الاول ان اولو جمع وعشرون ليس بجمع لانه لو كان جمعا لكان المناسب ان يطلق على ثلثين بل على ازيد منه كما لا يخفى فيكون اولو مناسبا بالجمع فقدم على ما ليس بجمع كعشرين واخواته وبيان كفاية الثاني ان اولو لا يدل على عدد معين وعشرون يدل على عدد معين وكلما لا يدل على عدد معين يكون مناسبا بالجمع لان عدم الدلالة على عدد معين من مقتضى الجمع فيكون اولو مناسبا بالجمع فقدم على ما ليس بجمع كعشرين واخواته والله اعلم **قوله** كما هو مقتضى آه متعلق بالنفي لا بالمنفي **قال** الشارح قدس سره وا

قوله ان يلاحظ منه عدم الدلالة على عدد معين ۱۲ منه

قوله ان يلاحظ منه الجمعية ۱۲ منه

والا يعود آه وايضا لو كان جمعا للزم ان يقال عشرون بفتح العين وهذا ايضا لم يسمع وايضا لو كان جمعا لكان جمعا بالواو والنون وهذا الجمع لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلاء وعشرون ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون واخواتها على مافوق العشرة بل عليها وعلى الاقل على ماهو الاصل في جمع القلة كذا افهم **قال** الشارح قدس سره ملحقاته قال مولانا عصام الدين الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن بيانه في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية انتهى قال مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا ليس بداخل في المدعى بل ذكر لكمال الكشف للمرام ولا يبالي بامثال هذه التصريحات في الشروح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وفي آخرهما آه زيادة هذه المقدمة للاشعار على ان الفرعية للمفرد وحدها غير كافية في كون الشيء معربا بالحروف والا فيشكل بالجمع المؤنث السالم **قال** الشارح قدس سره وهو علامة آه دفع ما يتوهم من كون اعراب التثنية والجمع بحرف النون لانه هو آخرهما وحاصل الدفع ان المراد بالآخر هو علامة التثنية والجمع لا الآخر الحقيقي الذي هو النون لانه لسقوطه بالاضافة لا اعتبار له والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضي آه قال الفاضل المدقق المقصود من هذا النقل دفع توهم ان الياء علامة التثنية والجمع انتهى بما هو المقصود وحاصل الدفع ان علامة التثنية والجمع هي الالف والواو لا الياء لان الاطراد في جميع المثنى والجمع لا يحصل الا بهذا الطريق لان الالف والواو موجودان في كل افراد المثنى والجمع بخلاف الياء كما لا يخفى فيكون علامة التثنية والجمع الالف والواو دون الياء لكن بقي شيء وهو ان من المتقرر فيما بين القوم ان العلامة لا تتغير واذا كانت الالف والواو علامة التثنية والجمع فكيف يبدلان بالياء في حالة النصب والجر الا ان يكون غرض الشارح الرضي من جعل الالف علامة للتثنية والواو علامة الجمع هو الجعل في حالة الرفع لا مطلقا فيكون علامة التثنية والجمع هو احد الامرين من الالف والياء او الواو والياء والله اعلم **قوله** لقلة عدد الخ اللام في كلا الموضعين اي لقلته ولكثرته متعلقة بالمناسبة ووجه المناسبة ان القلة الذي في المثنى يوجب الخفة كما ان الكثرة الذي في الجمع يوجب الثقل فالالف لخفتها تناسب المثنى الذي هو خفيف والواو لثقله يناسب الجمع الذي هو ثقيل **قوله** وهذا الحكم اي الجعل المذكور اما مطلقا كما هو ظاهر العبارة او في حالة الرفع كما هو المناسب على ماسبق **قوله** في جميع الخ اي سواء كانا مظهرين كما في زيدان وزيدون او مضمرين متصلين مستترين كما في ضاربان وضاربون او بارزين كما في ضربا وضربوا او منفصلين كما في انتما وانتم وهما وهم وكما وكم ووجدان الواو في هذه الثلثة

له لان الفرعية في الملحقات غير موجودة لانها ليست تثنية ولا جمعا للمفرد ۱۲ منه

له لان الالف والواو في آخر الملحقات ليسا علامتي التثنية والجمع ۱۲ منه

له وايضا يعلم من قول الشارح ان علامة التثنية والجمع هي الاعراب فيهما واذا كانت هي الالف والواو فيجوز جعلهما معربين بالياء في حالة النصب والجر كما علمت ۱۲ منه

له او الا ان يكون المراد من الالف والواو اعم من ان يكونا بعينهما او يكون ما يقوم مقامهما الذي هو الياء فحينئذ لا يكون الياء معدودة منها لانه والواو وما هو الياء

بحسب الاصل لانها غير موجودة فى الاستعمال كما لا يخفى ويعلم من هذا ان فى عبارة الفاضل المحشى قصورا حيث ترك مثال المستتر وكذا مثالى المظهرين على نسخة والله اعلم **قوله** ولا كلا الخ وجه آخر لتخصيص الالف بالمثنى فى حالة الرفع والواو بالجمع فى تلك الحالة والياء بهما فى حالة النصب والجر وهى موقوفة على ثلثة مقدمات الاولى ان الالف فى المثنى والواو فى الجمع موجودان فيهما قبل الاعراب لانهما جزآهما وهما مقدمان على الاعراب لانهما موصوفان والاعراب صفتهما والموصوف يكون مقدما على الصفة فكذلك يكون مقدما ما هو جزء هما والثانية انه لا حاجة فى كون المثنى والمجموع معربين بالحروف الى اجتلاب حرف خارج عنهما بل الحرف الآخر فيهما كاف كما تقرر والثالثة ان الاسبق فى انواع الاعراب اعراب الرفع لانه علامة العمدة فحاصل هذا الوجه ان الالف فى المثنى وكذا الواو فى الجمع موجود انفيهما قبل حالة الاعراب بحكم المقدمة الاولى وكلما هو موجود فيهما قبل حالة الاعراب فالمناسب ان يجعل علامة بحكم المقدمة الثانية فينتج ان الالف والواو ناسبا ان يجعل علامة الاعراب لكن الاسبق منه الرفع بحكم المقدمة الثالثة فجعلا من علامة الرفع هذا غاية وسعى فى تطبيق الكلام بفقرات الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال لكن بقى شيء وهو ان التقدير كما انه ثابت للالف والواو فكذلك ثابت للياء فلا بد من تخصيصهما بالاعراب السابق الذى هو الرفع دون الياء من مخصص فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ولم يبق الخ اشارة الى الجزء الآخر من المدعى وهو تخصيص الياء فى المثنى والمجموع بحالة النصب والجر **قوله** اطلى لحصول حرف اللين من اشباع الحركات وتشبيهها بها فى الخفة **قوله** والجر اولى بها الغرض من هذه العبارة بيان ان النصب فى المثنى والجمع تابع للجر ووجه الاولوية ان الياء حاصلة من اشباع الكسرة التى هى الاصل فى الجر **قوله** فاتبع اى جعل النصب تابعا للجر **قوله** لكونها علة لتبعية النصب الجر دون الرفع **قوله** قال الشيخ الرضى ترك الخ لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان قوله فتحوا ينادى باعلى ندائه على ان الفتحة غير موجودة فى المثنى قبل الاعراب والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فالمناسب له ان يقول وابقوا الفتح ومما يؤيد هذا التصريح الشارح الرضى بالبقاء الا ان يقال ان مراد الشارح من قوله فتحوا ابقوا لاحد ثواو يحتمل ان يكون هذه العبارة اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسرها كما قال مولانا عبد الحكيم والله اعلم والمراد من الترك الواقع فى كلام الرضى الترك على حالها والضمير فى له فى كلامه راجع الى ما قبل الياء **قوله** قبل اعراب المثنى وجه القبلية ان الالف المقتضية لفتحة ما قبلها داخلة فى بناء المثنى وهو مقدم على الاعراب

قوله قوله غير محرج منه الكافية فى نسخة الرضى ١٢ منه

كما سبق فيكون الالف للقضية ايضا مقدما على الاعراب الله اعلم **قوله** مع عدم الخ اشارة
الى عدم المانع من الابقاء المذكور كما انه موجود فى الجمع **قوله** واما الضم الخ دفع مايرد من
ان الفرق الذى هو المقصود بين المثنى والمجموع يحصل بابقاء الضم الذى هو فى الجمع قبل لحاق
الاعراب فلم ابدل بالكسر فحاصل الدفع انا نسلم حصول الفرق على ذلك التقدير لكن يلزم
فى الابقاء محذور آخر وهو الاستثقال لو بقيت الياء على حالها والتباس حالة الرفع بحالة
النصب والجر وبطلان السعى اى سعى تبديل الواو بالياء فى حالة الجر والنصب لو قلبت الياء
بالواو ولان من المتقرر تبديل الياء الساكنة التى قبلها ضمة بالواو **قوله** مع ان تغيرا الخ اشارة
الى وجه آخر لتبديل الضم بالكسر فى الجمع وحاصله ان الضم لو بقيت على حالها لكان المناسب
تبديل الياء بالواو للقاعدة المذكورة لكن التبديل موجب للعسرة لان تغير الحركة اسهل من
تغير الحرف فابقاء الضم موجب للعسرة فبدلت بالكسرة التى هى المناسب بالياء **قوله** لان
من فتح الخ هذا التفصيل دفع مايتراءى من انه لا حاجة الى الفرق بفتح ماقبل الآخر وكسره لحصول
الفرق بكسر النون وفتحها وآله دفع خفى عن البيان **قوله** وكسر النون الخ اشارة الى وجه آخر
للفرق بين المثنى والمجموع حال عدم الاضافة وبيانه ان النون فى المثنى مكسورة وفى الجمع مفتوحة
بيان كسر النون فى المثنى ان هذه النون تنوين فى الاصل لكون مفرد المثنى والجمع منصرفا مشتملا
على التنوين التى تدل على امكنية الاسم فتكون ساكنة كما ان اصلها ساكن واذا الحق الالف بآخر
المفرد ببناء المثنى والواو الساكن به ببناء الجمع فيلزم التقاء الساكنين فمست الحاجة الى التحريك
ومن المتقرر ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فكسرت النون فى المثنى وان اختلج ببالك ان اللازم
من هذا كسرة النون اعم من ان تكون فى المثنى او المجموع لا كسرتها فى المثنى والمطلوب هذا لا
ذاك فازله بان المثنى مقدم فى الوجود على الجمع فيلزم التقاء الساكنين فى المثنى اولا فاحتاج الى
دفعه فيه اولا فكسرت نونه وبيان الفتح فى الجمع انه لما كسرت النون فى المثنى فتحت فى الجمع ليحصل
الفرق بينهما وان اختلج ببالك ان الفرق يحصل بضمها ايضا فلم اختير الفتح فازله بان فى الفتح خفة
كما لا يخفى فتكون اولى **قوله** واما الياء الخ دفع مايرد من ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع
فلا يحصل الاعتدال بالفتح فى المثنى والكسر فى الجمع فى حالتى النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء
طارية للاعراب فلا اعتبار للطارى بخلاف الالف والواو فانهما لحصول البناء كذا فى حاشية
مولانا المدقق **قال الشارح** قدس سره تقسيم الاعراب المراد من التقسيم التقسيم بطريق
الاشارة لا بطريق الصراحة ومن البين البينا بطريق الصراحة فلا يرد ان المصنف لم يقسم الاعراب
الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فكيف يصح قول الشارح لما فرغ من تقسيم الاعراب

له تفصيل لهذه التقسيم فى رفع الايراد لانها اذا وردت لبيان ترجمة زيادة البيان الخفى فى قول الشارح ١٢ منه

لان المصنف وان لم يقسم بطريق الصراحة لكن قسم[٥] فی تعریف الاعراب بطریق الاشارة وصرح
الشارح ثم بذلك التقسيم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فيما سبق من تقسيم الاختلاف
الى الاختلاف اللفظی والتقدیری فی بیان حکم المعرب فی بحث الاشارة ان الاعراب عبارة عند
الشارح بل عند المصنف عن ما به الاختلاف كما ينادى بأعلى نداء على هذا جعل كلمة ما فی تعریف
الاعراب موصوفة لا مصدرية وتقسيم[٦] الاختلاف الى اللفظی والتقدیری ليس الا من جهة
تقسيم ما به الاختلاف الى هذين القسمين فيعلم من ذلك التقسيم هذه لكن بطريق الاشارة
قوله ای فی ضمن ما سبق دفع ما يرد من المتقرر على ما ذكره الفاضل الچلپی فی لفظ الاشارة
انه اذا لم يكن فی مقابلة التصريح فيراد منه مطلق الدلالة والظاهر منع الدلالة بطريق الصراحة
فيعلم من قول الشارح ان تقسيم الاعراب الى اللفظی والتقديری مصرح به فی الكلام السابق
والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الظاهر من مطلق الدلالة الدلالة بطريق الصراحة
لكن اذا كانت ارادته صحيحة وههنا لا تصح ارادة الدلالة بطريق الصراحة فالمراد من الاشارة
الدلالة بطريق الخفاء وهی موجودة على ما مر بيانه كذا فهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم
قوله وانما قال ذلك الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على ايراد الشارح لهذه المقدمة
مع ان الظاهر تركها بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله فيصح آه وحاصله ان مراد الشارح تفسير
قول المصنف التقدير واللفظی بتقدير[٧] الاعراب ولفظيته وهذا التفسير لا يسوغ الا بكون اللام
الموجودة فی ذلك القول للعهد الخارجی ومن شرطه تقدم المشار اليه اما صراحة او ضمنا
فاورد الشارح هذه المقدمة ليعلم التقدم فيصح كونها للعهد الخارجی فيصح التفسير المراد لكن بقی
شیء وهو انه لم حمل الشارح اللام فی ذلك القول على العهد الخارجی ولم يحمل على باقی اقسام اللام
من الاستغراق والجنس والعهد الذهنی الا ان يقال لو حملت على الاولين للزم كون تقدير العامل
فيما تعدد واستثقل لانه ايضا ما يقدر ولو حملت على الثالث للزم الجهالة كذا فهم والله اعلم
قوله المعرب الظاهر ان يقول المعربين الا ان يرجع الضمير الى كل واحد **قوله** كما بين ووقعت
هذه الصيغة فی نسخة على صيغة الماضی وفی اخرى على صيغة المستقبل الاول بالنظر الى تقديم
الشرح على حاشية الفاضل المحشی والثانی بالنظر الى ارادة الشارح **قوله** وليتصل الخ هذا هو
الوجه الثانی لبيان الباعث على ايراد الشارح تلك المقدمة فی البين وبيانه ان الشارح لو لم يورد
تلك المقدمة لتوهم ان هذا القول من المصنف اشارة الى نفس الاعراب اللفظی والتقديری لا الى
اطلاقهما لان ههنا الامثلة للاشياء فرع بيان انفسها فلا يحصل الاتصال بين الكلام السابق الى التقسيم
المنصرف الى ههنا واللاحق ای قول المصنف التقدير واذا قال الشارح الذين اشار آه فلا يتوهم

[٥] حيث جعل كلمة ما التی هی عبارة عنه موصوفة لا مصدرية ١٢ منه

[٦] ويؤيد ما ذكرنا عبارة المحشی التفتازانی حيث قال فانا قلنا انما يحصل الاختلاف فيهما باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما انتهى ١٢ منه

[٧] يعنی ان احدهما بتقدير المضاف اليه وفی الآخر بتقدير الموصوف ١٢ منه

ذلك لان التصريح بعد العلم ليس من داب المصنف فی الکافیة فی اکثر المواضع بل یتیقن ان
هذه العبارة بیان اصالة الاعرف التقدیری واللفظی فیصل الاتصال واللہ اعلم **قوله** سهل
الضبط اشار بزیادة هذا القول الی علة استلزام القلة للتقدیم **قوله** والا لکان الخ هذا بیان
الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما کان التقدیری الخ وحاصله ان المتقرر فی العلامة بحسب الا
حقیة ان تکون ظاهرة فیکون الاعراب اللفظی اصلا والتقدیری فرعا فالمناسب تقدیم اللفظی
علی التقدیری فلم فعل المصنف العکس لکن یرد ههنا انه علی هذا وجدت النکتة للتقدیم
فی کل من اللفظی والتقدیری فلا بد لاختیار نکتة تقدیم الاعراب التقدیری علی اللفظی من نکتة
الا ان یقال ان النکتة فی التقدیری نکتة عارضیة والنکتة فی اللفظی ذاتیة ومن المتقرر ترجیح
العارضی علی الذاتی علی ان فی رعایة الاولی یحصل الاتصال بین کل من خلاف الاصل الذی هو
الاعراب بالحرف والاعراب التقدیری کذا فهموا واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سره ای
تقدیر الخ قدر المضاف الیه ولم یقدر الموصوف لانه یحتاج تقدیر الموصوف الی جعل التقدیر
بمعنی المقدر او حذف یاء النسبة **قال** الشارح قدس سره ای فی الاسم فیه اشارة الی ان ما
موصولة وهو المختار وانما فسر بالاسم المعرب لا بالاسم المطلق لان الاعراب التقدیری لا یکون
الا فی الاسم المعرب فان فی الاسم المبنی یکون الاعراب محلیا ولم یجعل ما کنایة عن الحرف
الآخر لان تقدیر الاعراب کما یتاتی فی الاعراب بالحرکة فکذلك یتاتی فی الاعراب بالحرف وهذا
الجعل لا یصح فیه کما لا یخفی **قوله** اشار به الخ حیث لم یتصرف فی تعذر بتاویله بالمصدر **قوله**
وذلك الخ ای عدم کون ما مصدریة ثابت لان کلمة ما لو کانت مصدریة لکان الظاهر اما جعل فی
بمعنی اللام او تقدیر الوقت او نحوه فیکون المعنی تقدیر الاعراب للتعذر او فی وقت التعذر
وکلاهما خلاف الاصل وبزیادة قید الظهور اندفع ما قاله الفاضل المدقق وهو ممنوع
لجواز ان یجعل فی للظرفیة المجازیة وهو ظرفیة السبب للمسبب انتهی لانخفاء فی ظهور احد
الامرین المذکورین علی ذلك التقدیر **قوله** والی لزوم الخ اشارة الی محذوشیة احتمال کون
ما مصدریة من وجه آخر وبیانه ان کلمة ما لو کانت مصدریة لکان الظاهر فی الامثلة تقدیر
التعذر او الاستثقال لان الظاهر من التمثیل تمثیل نفس التعذر لا محله والامثلة المذکورة فی
المتن لیست من افراد التعذر او الاستثقال والتقدیر خلاف الاصل وبزیادة قید الظهور
ههنا ایضا اندفع ما قاله الفاضل المدقق واللزوم المذکور ایضا ممنوع لجواز ان یکون المقصود
تمثیل محل التعذر او الاستثقال المفهومین من التعذر والاستثقال انتهی **قوله** ولفوات
الملایمة الخ اشارة الی محذوشیة احتمال المصدریة من وجه آخر وبیانه ان کلمة لو کانت مصـ

انما قال فی اکثر لانه صرح بعد العلم فی تعریفات اقسام الکلمة ۱۲ منه

لفاتت الملايمة بين الكلامين لان الكلام السابق الذى هو قوله فالمفرد المنصرف الخ لبيان محلة الاعراب بالحركة والحرف وهٰهنا القول على ذلك التقدير لا يكون لبيان محلة الاعراب التقديرى واللفظى لان محلهما ليس الا الاسم المعرب ولا تعرض له على ذلك التقدير لا بلفظه ولا بما هو كناية يكون عنه اعنى كلمة ما والملايمة امر مهم عندهم **قوله** ولان فى آه اى لفظة فى فى قول المصنف واللفظ الخ هذا اشارة الى وجه آخر لعدم تشبيه احتمال المصدرية وبيانه ان كلمة ما لو كانت مصدرية للزمت المخالفة مع عديل هذا القول وهو قوله واللفظ فيما عداه لان الظاهر على تقدير المصدرية كون فى بمعنى اللام لان فى البقاء كلمة فى على الظاهر يلزم الاحتياج الى تقدير الوقت ونفس التقدير خلاف الاصل بخلاف جعل فى بمعنى اللام لان استعمال احد الحروف الجارة مقام الاخرى مما هو شايع كما تقرر والكون المذكور اعنى كون فى بمعنى اللام فى ذلك العديل غير صحيح مطلقا اى على تقدير مصدرية ما فيه وعدمه فيه لان المعنى على تقدير المصدرية يكون هكذا واللفظ لاجل عدم التعذر او الاستثقال ولا يخفى فساد هذا المعنى لان الاعراب اللفظى لاجل العامل مع ذلك العدم ولا لاجل العدم فقط وعلى تقدير عدم المصدرية يكون المعنى واللفظ لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساد هذا المعنى كما سيجئ ولعل الفاضل المحشى ترك الاحتمال الاول لاجل الظهور وههنا خدشة ظاهرة وهى ان احتمال المصدرية كما انه محوج الى تقدير الوقت او جعل فى بمعنى اللام او مستلزم الى غيرهما فكذلك احتمال الموصولية محوج الى حذف العايد الذى هو خلاف الاصل ايضا الا ان يقال ان كلا من الوجوه المذكورة معهم احتمال الموصولية واما الوجه المرجح له فهو الاحتياج الى التقدير او الجعل المذكور او المخالفة من العديل المسطور مع فوات الملايمة مما سبق هذا ما ظهر لى فى تقرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ولا يخفى الخ اذ الاعراب اللفظى لاجل العامل مع انتفاء التعذر والاستثقال لا لاجل كل ما يغاير عن التعذر او الاستثقال **قال** الشارح قدس سره الاعراب فيه دفع ما يرد فى هذا المقام من ان كلمة ما اذا كانت موصولة كناية عن الاسم المعرب فالضمير فى تعذر لا يخلو اما ان يرجع الى كلمة ما او يرجع الى الاعراب الذى كانت الالف واللام فى لفظ التقدير اشارة اليه لا سبيل الى الاول لان الاسم المعرب اذا كان متعذرا فكيف يقدر الاعراب فيه كما هو الظاهر ولكن لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يخلو الصلة عن العايد واشتمالها عليه من الضروريات كما تقرر وحاصل الدفع انا نختار الشق الثانى ونسلم اشتمال الصلة على العايد لكن اعم من ان يكون ظاهرا او مقدرا والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود وقد علم ان الاعراب فى عصا ممتنع والتعذر مبنى عن امكانه لانه عبارة عن مشوار شديد كان

ولو جعلت الصلة ... الظاهر خلاف الظاهر ... ابقاء فى على حالها ... تقدير الوقت لا يلزم ... الفائقة لانه لا يخفى ... فى صحة معنى واللفظ ... فى وقت التعذر والتعاقب ... عند التعذر والاستثقال ... والله اعلم

كما فى المنتخب فقال اى امتنع يعنى ان المراد من التعذر الامتناع ولما يرد ان الاعراب اذا كان ممتنعا فكيف يقدر فقال ظهوره يعنى ان المراد من الامتناع امتناع ظهوره لا امتناع نفسه والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ فى الجواب الآخر عن الاعتراض الوارد على المصنف الذى مر تقريره بيانه انا نختار الشق الاول ولا يرد الحذور المذكور فيه لان هذا الضمير فى الواقع مضاف اليه للمضاف المحذوف الذى اقيم ذلك المضاف اليه مقامه فيكون المعنى التقدير فى الاسم المعرب الذى تعذر اعرابه ولا خدشة فى هذا المعنى وهذا الجواب من مختارات الفاضل الرضى وذكر افاضل المتبحرين ان فى وجه عدم تعرض الشارح الى هذا الجواب انه على هذا يلزم حذف العمدة وحذف الفضلة الذى يلزم على مختار الشارح اهون من ذلك اقول وبالله التوفيق انه اذا اقيم المضاف اليه مقام المضاف الذى هو العمدة فكيف يلزم حذفه فالوجه فى اختيار ما ذكره على ما تركه هو الترجيح بنفس الارادة على مذهب الكلابية من ان نفس ارادة المريد مرجحة فى اختيار الامرين المتساويين وعدم التعرض الى كليهما لعدم ارادة الاستيعاب والله اعلم بحقيقة الباب **قوله** اى فى موضع آه دفع ما يرد من ان آخر الاسم المعرب ليس الا الالف المقصورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وحاصل الدفع ان العبارة بحذف المضاف والتقدير اى فى موضع آخره فالظرف هو الموضع وهو مغاير للالف المقصورة كما لا يخفى **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الدفع الآخر وبيانه ان الالف المقصورة التى هى آخر الكلمة خاص مطلقا من آخر الاسم لانه يكون غير ذلك الالف ايضا كما هو الظاهر وظرفية العام المطلق للخاص المطلق مما لا يخفى جوازه باعتبار قيام الشمول العمومى مقام الشمول الظرفى **قوله** والالف الالف واللام فى الالف للعهد اشارة الى الالف المقصورة التى هى آخر الكلمة لا اليها مطلقة وليست اللام للجنس ايضا لان الالف المقصورة مطلقة وكذا لجنس الالف خاص من وجه من آخر الاسم وظرفية الخاص من وجه للعام كذلك مما لا يعهد ولا يعرف وبما ذكرنا ظهر سخافة ما فى حاشية مولانا المدقق فافهم **قوله** لانها منع الخ يعنى ان القصر بمعنى ترك المد وهو موجود فى الالف المقصورة كما هو الظاهر فسميت باسم المقصورة **قوله** او لانها الخ وجه آخر للتسمية وبيانها ان القصر بمعنى المنع والمنع موجود فى الالف المقصورة لانها ممنوعة عن الحركات الثلث على ما هو الظاهر فلذلك سميت باسم المقصورة وان اختلج فى قلبك ان وجه التسمية يحصل بوجود المنع فى الالف عن واحدة من الحركات الثلث فلم زيد قيد الاطلاق فى وجه التسمية فازله بانه لو لم يزد ذلك القيد لورد الاعتراض بياء قاض بان المنع عن الحركتين الرفع والجر موجود فيها

لـه وفيه نظر بعد لان آخر الاسم ههنا عبارة عن الالف المقصورة فيكون المعنى فى موضع الالف المقصورة وهذا المحذور كما ترى واجيب عنه بان هذا المحذور انما كان اذا عبر عن آخره بالالف المقصورة لكن اذا عبر عنه بلفظ آخره فيفيد كما مر فى الامثلة اليه مثلا ۱۲ منه

ايضا فالمناسب ان يسمى بالمقصورة وان كان هذا الاعتراض مدفوعا بانه لا يشترط الاطراد في وجه التسمية والله اعلم **قوله** اولى لم يقل الصواب لان المقابلة بالممدودة لا يوجب التسمية بالمقصورة بل يرجحه وكذا عدم اختصاص المنع لا يوجب عدم التسمية بالمقصورة لعدم لزوم الاطراد في وجه التسمية على ما تقرر **قوله** في ميم غلامي على المذهب المشهور واما على مذهب البعض فالمنع مطلقا مختص بالالف المقصورة غير موجود في ميم غلامي لانه في حال الجر معرب بالاعراب اللفظي على مذهب ذلك البعض **قوله** وهي في حكم الثابت دفع مايتوهم من ان الالف اذا كانت محذوفة فيكون من قبيل الاسماء المحذوفة الاعجاز بعضها يكون معربة بالاعراب اللفظي كيد ودم وحاصل الدفع ان آخر عصا في حكم الثابت بخلاف آخر الاسماء المحذوفة الاعجاز لانه صار نسيا منسيا ويدل على هذا عدم سماع اعرابها عند الاعراب كما سبق من الشارح فيجري الاعراب على ما قبله في الاصل لانه آخر في الحال واما ههنا فآخره وسط على ما كان فلو اجرى الاعراب عليه لاجرى على وسط الكلمة وهو خلاف المتعارف والله اعلم **قوله** ولخفاء هذا القسم آه دفع مايرد من ان الحكم اذا كان واحدا في صورة حذف الالف ووجودها فلم لم يورد المصنف مثالا لهما[1] او مثالا وجود الالف مع ان هذا هو الظاهر في تقديرية الاعراب وحاصل الدفع ان ما ذكر مسلم لكن الخفي لو ترك للمحركين معلوما والظاهر يكون معلوما وان لم يذكر فلاجل ذلك الحاظ وقصد الاختصار ذكر ما ذكر وترك ما ترك والله اعلم **قال** المصنف كعصا وغلامي مثل بمثالين لان التقدير للتعذر لا يكون الا من جهة كون الآخر غير قابل الاعراب وهذا لا يوجد الا بوجهين لانه اما باعتبار ذاته لكونه موضوعا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة المناسبة كغلامي وحركة الحكاية مثل تأبط شرا فذكر المصنف مثالين للاشارة الى النوعين كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق ان المناسب زيادة مثال ثالث ايضا لان الاقسام ثلثة كما علمت والله اعلم **قوله** خبر مبتداء الظاهر ان المراد من الخبرية وكذا من الصفتية الخبرية والصفتية باعتبار المتعلق[2] لانه لو كان المراد منهما ما هو باعتبار نفس الكاف فلم يصح المقابلة بين هذه العبارة وعبارة وان جعلت الكاف اسمية لانه على ذلك يكون الكاف اسمية ايضا كما لا يخفى والله اعلم **قوله** عصا وامثاله آه اختلج في قلبك ان الفاضل المحشي اما ان يكتفي بالاجمال او يقصد التفصيل والتوضيح فان كان الاول فالمناسب له ان يقول هو اي ما تعذر كعصا وغلامي وان كان الثاني فالمناسب له ان يقول هو اي ما تعذر ثابت كعصا وغلامي فانه له بان غرضه الاجمال لبيان المتروك من المبتداء فقط لكن على وجه يكون الحكم شاملا لعصا

[1] اي ولم يذكر الى مثال للالف والثاني وجود الالف و مثال الجر بالهما اي امثال ... الالف وصلة ۱۲ منه

[2] اي متعلق الكاف اي عصا المجرورة في باعتبار الظاهر في غلامي باعتبار المحل ۱۲ منه

وغلامی فازاله بان غرضه الاجمال یعنی التعرض للمبتداء فقط لکن علی وجه یکون الحکم شاملا لعصا وغلامی وامثالهما بطریق الظهور وهذا لا یحصل لو قال هو ای ما تعذر کعصا وغلامی کما لا یخفی **قوله** مصدر محذوف فیکون فی محل النصب کما انه علی الاول یکون فی محل الرفع والاضافة فی قوله کتعذر عصا لادنی ملابسة والتقدیر کتعذر الاعراب فی عصا وغلامی **قوله** وان جعلت الخ علق جواز البدلیة والبیانیة بجعل الکاف اسمیة لانه لا یجوز ابدال الحرف من الاسم ولا بیان الاسم **قوله** جاز ان یکون الخ وکذا جاز ان یکون علی هذا التقدیر خبر او صفة ولعل وجه الترک الظهور وکذا یحتمل ان یکون تفسیرا بتقدیر اعنی **قوله** بلا بکون فی محل الجر **قوله** من معنی التمثیل کانه قیل هو مشابه او مماثل بعصا وغلامی مطلقا ای غیر مقید بحال من الاحوال اقول وبالله التوفیق لو قال الفاضل المحشی والعامل فیه متعلق الکاف لکان اظهر **قوله** او تقدیر الاعراب کانه قیل قدر الاعراب فی عصا وغلامی مطلقا **قوله** اضیف الیه لانه فاعل التعذر ویجوز ان یکون حالا عن التعذر المحذوف یرشدک الیه قوله فیما سیجیء تعذر مطلقا والله سبحانه اعلم **قوله** والمعنی ای علی تقدیر الظرفیة والمصدریة لا علی تقدیر الحالیة ایضا **قوله** من قوله کعصا ای من الکاف التی بمعنی المثل فلما کان مثل عصا بدلا من ما فی **قوله** فیما تعذر کان مفعولا لعامل الظرف المستقر فیعم الحال عنه کذا افهم من حاشیة مولانا عبد الحکیم **قوله** فی الظرف المستقر وهو ثابت مثلا والتقدیر بناء علی البدلیة ثابت فی مثل عصا وغلامی حال کونهما مطلقین **قوله** او ظرف والتقدیر التقدیر ثابت فی عصا وغلامی فی زمان اطلاقهما ای عدم تقییدهما بحال من احوال الاعراب **قوله** ما دامت الف ادفع ما یرد من ان الهمزة فی قائل الف فی الاصل مع انها قبلت الکسرة وحاصل الدفع ان المراد من عدم القبول عدمه فی حالة کون الالف الفا والالف فی مادة النقض لیست الفا بل بدلت بالهمزة کما هو الظاهر **قوله** لم یقل الخ دفع ما یرد فی هذا المقام من ان غلامی کما انه اسم معرب بالحرکة مضاف الی یاء المتکلم فکذلک هو مفرد فلم لم یتعرض لوصف افراده بان قال وکما فی الاسم المفرد المعرب بالحرکة المضاف الی یاء المتکلم نحو غلامی بیان الدفع انه لو قال کذلک لخرج الجمع المکسر والجمع المؤنث المضافین الی یاء المتکلم مثل رجالی ومسلماتی مع انهما معربان بالاعراب التقدیری للتعذر **قوله** ولو قیل الخ تعریض علی الشارح بان عصای اسم معرب بالحرکة مضاف الی یاء المتکلم مع انه لیس بمعرب بالاعراب التقدیری للتعذر لاجل الاضافة لان اعلال المقصور مقدم علی الاضافة فالمناسب ان یقول بالحرکة لفظا لیخرج مثل عصای اه وان یقال ان هذا القید مراد لکنه ترک لاجل الظهور والله اعلم بالصدور **قوله** واعلم ان اکثر الخ دفع ما یرد

على المعم من ان تقديرالاعراب فى الاسم فرع كونه معربا كما هو الظاهر وغلامى على ما ذهب اليه النحاة كما ذكره الرضى مبنى فكيف يكون مما قدر فيه الاعراب للتعذر وحاصل الدفع ان بناء غلامى ليس مما ذهب اليه كل النحاة حتى يكون اعرابه اختراعا بل مما ذهب اليه اكثر النحاة والمخالفة عنهم لنكتة ليس بغريب بل المخالفة عن الكل لاجل نكتة ايضا كذلك والموجود ههنا الثانى اى المخالفة عن الكل لان البعض الذاهبين الى اعراب غلامى لا يقول بتقديره فيه فى الاحوال الثلث بل فى حال الرفع والنصب والمصنف يقول بتقدير الاعراب فيه مطلقا فيكون مخالفا عن الكل كما لا يخفى لكن لما كان لنكتة فلا حزازة والله اعلم **قوله** لان غلاما اى هذا الدليل لمخالفة المصنف من الذاهبين الى بناء غلامى لوجه الاضافة الى المبنى وبيان ان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء والا فالمناسب بناء غلاما اى لوجود تلك العلة فيه كما هو الظاهر لكن بناءه مفقود بدليل ثبوت الالف فى حال الرفع وانقلابها ياء حال النصب والجر كما لا يخفى فالمقدم من وجوب الاضافة الى المبنى البناء مثله وان تاملت فى هذا التقرير يظهر لك عدم اتجاه ما ذكر فى حاشية مولانا عبد الحكيم عن جانب الخصم والله اعلم **قوله** ولان الاضافة آه هذا دليل آخر لمخالفة المصنف عن اكثر النحاة الذاهبين الى بناء غلامى وبيانه ان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء مطلقا بل على شرط وهو كون الاضافة بمنزلة العدم لانه على هذا يكون مشابها بالحرف فى الاحتياج وعدم ابدال الشئ من المضاف اليه لانه لو ابدل لكان المضاف اليه باعتبار البدل موجودا فلم يشبه الحرف فى الاحتياج مثال الجزء الاول من الشرط الاضافة الى الجملة اذ الاضافة اليها فى الحقيقة اضافة الى مصدرها الغير الموجود ومثال الجزء الثانى قبل وبعد بالتنوين وكلا الامرين مفقودان فى غلامى فكيف يوجب هذه الاضافة البناء والله اعلم **قوله** لان الكسرة الخ هذا اشارة الى وجه ما يستفاد من الشرح من ان كسرة الميم فى غلامى قبل دخول العامل عليه وبيانه ان العامل لا يدخل على الاسم الا بعد تمامه لان دخوله عليه ليس الا لاحداث الاثر فيه ايراد الاثر فى الشئ قبل التمام ليس من المعقولات على ما لا يخفى والتمام للاسم فى الاسم المضاف ليس الا الاضافة فينتج ان العامل يدخل على غلامى بعد الاضافة واذا كان كذلك يكون كسرة الميم سابقة على العامل لان علتها التى هى الياء تكون موجودة قبله وغرض دعوى القبلية المستفادة من كلام الشارح ظاهر غير خفى لا نطيل الكلام بذكره والله اعلم **قوله** وهو ههنا آه اى الاسم الثابت فى نفسه يعنى التام فى الاضافة مضاف الى الياء ولو قال الفاضل المحشى هو ههنا بكونه مضافا لكان اظهر فى افادة هذا المعنى والله اعلم **قوله** تفريع الخ دفع ما يرد من ان عدم الرضاء بمذهب البعض لا يعلم الا من تحقق الامتناع الذى لا يحصل الا على كون

قوله فالوضعى ای ما ذهب اليه النحاة ان مذهب بعض النحاة بناء غلامى وهذا الفهو المصنف ۱۲ منه

قوله اما عند الاكثر فلانه مبنى واما عند البعض فلانه ما اول تقدير الاعراب فى البعض ... مطلقا ۱۲ منه

الاشتغال محققا على ما لا يخفى والمفهوم من كلام الشارح تعليق هذا الامتناع بالاشتغال في التعليق
لا يستلزم التحقق كما لا يخفى على من له مهارة في صناعة الميزان فكيف يصح التفريع وحاصل الدفع
ان كلمة لما مذكورة في الشرح وهي موضوعة للتعليق واستثناء المقدم لا للاول فقط كانه قيل
اذا اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل
في خلا هي فامتنع فتفرع عليه ما فرع وان اختلج في قلبك ان المدخل في التفريع كما هو للمقدمة
الاستثنائية فكذلك للشرطية على ما لا يخفى فلم قال الفاضل المحشي تفريع على المقدمة الخ فالجواب
بان التفريع على المجموع لكن اذا كان وضع المقدم الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية
جزأ اخيرا من ذلك المجموع اسند الفاضل المحشي التفريع اليه كذا فهم والله اعلم **قوله** وتوضيح
الخ دفع ما يرد ههنا من ان تفريع عدم مرضية مذهب البعض على المقدمة الاستثنائية غير صحيح
لانها تدل على امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء بعد دخول العامل على تقدير اشتغاله
عليها قبله وهذا غير لازم في مذهب البعض لانه لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة
ما قبل الياء في حال الجر هي كسرة الملائمة بعينها لا ان الكسرة الاخرى تدخل عليه حين ورود
العامل حتى يلزم اجتماع الحركتين ولو حكما في حرف واحد على مذهب ذلك البعض فيكون
غير مرضي وحاصل الدفع ان احتمال العينية بين كسرة الملائمة وكسرة الاعراب التي يوجد
بعد العامل مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب لتقدم الاولى على الثانية بمراتب كما بينه
الفاضل المحشي بنفسه فكيف يذهب ذلك البعض اليه والله اعلم **قوله** ان قلت الخ اعتراض
على الشارح بان عدم مرضية مذهب البعض لا يعلم من امتناع دخول الكسرة على ما قبل
الياء على تقدير اشتغاله عليها قبل دخول العامل لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض
ان كسرة الملائمة تزول اذا جاءت كسرة الاعراب في هذا الاحتمال مما لا خدشة فيه لانه لا
يستلزم وجود الحركتين ولو حكما على حرف واحد كما هو المفهوم من الشرح ولا القول بالعينية
بين المتقدم والمتأخر كما هو المفهوم من التوضيح **قوله** قلنا لا وجه لزوالها الخ وحاصل الجواب
ان هذا الاحتمال وان لم يستلزم ذينك المحذورين لكن فيه محذورات اخر فهذا الاحتمال ايضا
ايضا مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب فكيف يذهب اليه ذلك البعض المحذور الاول ان
سبب كسرة الملائمة الياء وهي موجودة ووجود المسبب عند وجود السبب من المتقررات
فالقول بزوال الكسرة التي هي المسبب مع بقاء الياء التي هي السبب من خلاف المتقررات
المحذور الثاني ان القول بزوال الكسرة خلاف الاصل لان الاصل ابقاء الشئ على ما كان وكل
ما هو خلاف الاصل فهو في قوة الخطاء المحذور الثالث ان القول بزوال كسرة الملائمة وبقاء

كسرة الاعراب بخلاف المعقول لان سبب الاولى وهو الياء كالجزء من الكلمة لشدة امتزاجهما بينهما كما هو الظاهر بخلاف سبب الثانية الذى هو العامل لانه ليس كالجزء فالمناسب ان يكون العناية بالكسرة الاولى اكثر من العناية بالكسرة الثانية وزوال ما هذا شانه لا شك في كونه خلاف المعقول قوله خصوصا اشارة الى محذورية العقول بالزوال وبيانه ان المتقرر في مقره ان الاعمال من وجه اولى من الاهمال من كل وجه ويلزم من ذلك القول اهمال رعاية الياء من كل وجه الى بخلاف لوقدر الاعراب لانه فيه رعاية الياء من كل وجه بخلاف لوقدر الاعراب لانه فيه رعاية العامل والياء على ما لا يخفى والله اعلم قوله ارتقت الخ اعتراض آخر على الشارح بان ما ذكره لا يدل على عدم مرضية مذهب البعض لانه لم لا يجوز ان يكون مراده ان كسرة الملابسة تكون كسرة الاعراب ايضا بعد دخول العامل ونظير هذا علامتا التثنية والجمع لانهما قبل دخول العامل علامتان فقط وبعده تدل على الاعراب ايضا فلم لا يجوز ان يكون كسرة الملابسة ايضا كذلك قوله فتلجيب الخ وحاصله ان قياس كسرة الملابسة على علامتي التثنية والجمع قياس مع الفارق فلا يصح جعل كسرة الملابسة دالة على الاعراب بمثل الحكم في جعل علامتي التثنية والجمع دالتين على الاعراب ثم المصنف بيان الحكم الاول ان كل واحد من الياء والعامل مؤثر اصطلاحا في الكسرة والمؤثر الحقيقي فيها المتكلم بخلاف صورتي التثنية والجمع لان المؤثر في اعرابيهما اصطلاحا هو العامل واما المؤثر في علامتيهما الذى هو قصد المتكلم فليس بمؤثر حقيقة وبيان الحكم الثاني انه لو جعل كسرة الملابسة دالة على الاعراب للزم توارد العلتين اصطلاحا على اثر واحد وهو كتوارد العلتين حقيقة على معلول واحد على انه محال ولو جعل علامتا التثنية والجمع دالتين على الاعراب لا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لا اصطلاحا لان المؤثر في الاعراب هو العامل لا غير ولا حقيقة لان المؤثر الحقيقي هو قصد المتكلم لا غير هذا ما فهم والله اعلم

قال المصنف كقاض خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اى ما استثقل قاض وامثاله او صفة مصدر محذوف اى استثقالا كاستثقال قاض وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كقاض بدلا من قوله ما استثقل او بيانا له هذا نظير ما قاله الفاضل المحشي من الطرق الثلثة في قول المصنف كعصا وغلامي والله اعلم قوله يعني ان الخ دفع توهم كون قول المصنف في الجر ظرفا لاستعمال قاض وثبوته لانه غير سديد لان قاض كما هو مستعمل في تينك الحالتين لكنه مستعمل في حال النصب بان ذلك القول ظرف لاستثقال قاض المقدر في هذا المقام لا لاستعماله لا شك في تقييد استثقاله بتينك الحالين ومطروقيته فيهما والله اعلم قوله وقت مر توجيه التفسير الاول على تقدير كون المصدر مصدرا مجهولا والثاني على

---

١ وكون الاعراب في غلامي في حال الجر تقديريا ١٢ منه

٢ وعنوان القياس مع الفارق ١٢ منه

٣ يعني ان كل واحد من العامل وقصد المتكلم ليس مؤثرا اصطلاحا بل احدهما اصطلاحي والآخر حقيقي ١٢ منه

تقدیر کونہ مصدرا معلوما **قوله** وذلک ان تجعل مصدرا ای مفعولا مطلقا باعتبار المضاف من الاستثقال المقدر والمعنی کاستثقال قاض استثقال رفع وجر **قوله** او حالا مما الخ وهو فاعل للاستثقال المقدر والمعنی کاستثقال قاض حال کونہ مرفوعا ومجرورا **قوله** الی غیر ذلک الخ احدها کون قوله رفعا وجرا حالا من مدخول الکاف والعامل فیه ما یتضمنه الکاف من معنی التمثیل کانہ قیل مثلت ما استثقل بقاض حال کونہ مرفوعا ومجرورا اما یفهم من الکلام من الاستثقال کانہ قیل استثقل الاعراب فی قاض حال کونہ مرفوعا ومجرورا او تقدیر الاعراب کانہ قیل قدر الاعراب فی قاض حال کونہ مرفوعا ومجرورا وثانیها ان یکون قوله رفعا وجرا حالا من قوله کقاض والعامل فیه ما هو عامل فی الظرف المستقر او ظرف فان ذلک العامل وان تأملت ظهر لک ان الاحتمالات المذکورة فی الشرح والحاشیة بناء علی الاحتمال الثانی فی قوله کقاض وفی الاحتمال الاول المذکور فی هذا التعلیق بناء علی الاحتمال الاول المذکور فی ذلک القول والثانی المذکور فیه بناء علی الاحتمال الثالث المذکور فی ذلک القول والله اعلم **قوله** المکسور ما قبلها دفع ما یرد من ان الکسرة والضمة علی الیاء مطلقة لیستا بثقیلتین کما هو الظاهر علی من ینظر فی کلمات العرب والدفع غنی عن البیان **قوله** قال الشیخ الخ الغرض من هذا النقل اثبات الاستعمال وبیان فائدة زیادة قوله المکسورة ما قبلها **قال الشارح** قدس سره عطف الخ دفع ما یرد من ان لفظ نحو مستدرک لان قوله مسلمی عطف علی قوله قاض فیکون تحت کاف التمثیل فلا حاجة الی زیادة النحو وحاصل الدفع انا لا نسلم انہ عطف علی قاض بل معطوف علی کقاض فلا یکون داخلا تحت الکاف فلا بد مما یفید التمثیل وینفی التخصیص کلفظ نحو مثلا ولما کان یرد علی ذلک ان بناء المتون علی الاختصار فلای نکتة ترک المصنف العطف علی قاض وزاد لفظ النحو واختار العطف علی کقاض دفع الشارح هذا الایراد بقوله یعنی الخ بیان الدفع انہ زاد لفظ النحو لیعلم ان قاض ومسلمی مندرجان تحت نوعی الاستثقال فی الحرکة والاستثقال فی الحرف لکن بقی شیء وهو ان عصا وغلامی ایضا مندرجان تحت نوعی التعذر التعذر من جهة الذات والتعذر من جهة الغیر کما سبق فالمناسب ان یزاد فیه ایضا لفظ النحو الا ان یقال ان الیاء شدة الامتزاج کانها لیست بعارضة کما سیأتی من الفاضل المحشی **قوله** مرفوعا ومنصوبا ناظرا الی المعطوف علیه فالمعنی ان نحو مسلمی عطف علی کقاض حال کونه مرفوعا ومنصوبا وفی اعراب المعطوف احالة علی فهم المتعلم او الی المعطوف فالمعنی ان نحو مسلمی عطف علی کقاض حال کون لفظ النحو مرفوعا او منصوبا علی قیاس اعراب المعطوف علیه وترک هذا الوجه الذی لکن فیه شیء وهو ان الاحتمالات فی المعطوف علیه ثلثة الرفع بناء علی کونه خبر مبتدأ محذوف

وفتحه بناء على كونه صفة مصدر محذوف والجر بناء على كون الكاف اسمية وكون كقاض بدلا
او عطف بيان لما استثقل عليه ما سبق في عبارة الفاضل المحشي قصور الا ان يقال ادخل الجر في
النصب والله اعلم **قوله** لا على قوله قاض عنز زقود الشارح عطف على كقاض **قوله** اذ
قصد الخ الغرض من هذه العبارة بيان محذوشية احتمال عطف قوله ونحو مسلمي على قوله
قاض ليتم احتراز الشارح عنه وتقريره ان المراد من لفظ النحو على ذلك التقدير لا يخلو ا
ما ان يكون المراد افادة تمثيل تقدير الاعراب بسبب الاشتغال او افادة ان المثال لذلك
التقدير غير مختص بمسلمي خاصة بل شامل لكل جمع سالم بالواو والنون مضاف الى ياء المتكلم
لا سبيل الى الاول لانه يكفي في تلك الافادة لفظ الكاف المقدرة بحكم العطف كما لا يخفى وكذا
لا سبيل الى الثاني لان توهم الاختصاص لو كان معتبرا عندهم لكان الشايع بين القوم في ايراد
التمثيلات الجمع بين الكاف ولفظ النحو مثلا والامر ليس كذلك كما ترى فلا اعتبار لذلك التوهم
حتى يزاد لدفعه لفظ النحو والله اعلم **قوله** واضرابها اى امثالها وفي بعض النسخ واخواتها
قوله ونحوها اى نحو الكاف ما يؤدى مؤداها كلفظ نحو ومثل في سائر التمثيلات **قوله**
قال الفاضل الخ الغرض من نقل كلام هذا الفاضل الاشارة الى الاعتراض والجواب الواردين
في هذا المقام بيان الاول انه لا فرق بين عصا ومسلمي لان الاعراب فيهما قبل الاعلال مستثقل
وبعده متعذر اما الاستثقال في عصا قبل الاعلال فلان اصله عصو بالواو والواو صالحة
للاعراب لكن مع الثقل كما هو الظاهر وفي مسلمي فلان اصله مسلموى فتكون الواو التي
هي اعراب الجمع المذكر السالم موجودة فيه لكن لاجل اجتماعها مع الياء فيه صار التلفظ بها
ثقيلا كما لا يخفى واما التعذر في عصا بعد الاعلال فلان الموجود فيه بعده الالف وهي لا
يقبل الحركة وفي مسلمي فلان التلفظ بالواو بعد انقلابها ياء مما لا يخفى تعذره فلاى وجه
عد المصنف عصا في ما تعذر ومسلمي في ما استثقل بيان الثاني ان الامر كذلك لكن المؤثر
في تقدير الاعراب في عصا التعذر لا الاستثقال وفي مسلمي هذا الاذا فلذا فعل المصنف
ما فعل اما الاول فلان اعراب عصا بالحركة كما هو الظاهر واجراء الحركة على الواو التي
يكون ما قبلها متحركا ثقيل كما لا يخفى فلاجل هذا الثقل وجب ابدال الواو بالالف وهذا
الابدال ليس تقدير الحركة حتى لو كانت الالف قابلة للحركة لكان الاعراب في عصا لفظيا
بل يحكم بالتقدير بعد الاعلال لاجل امتناع الالف عن قبول الحركة وتعذر اجرائها على
الالف فيكون التقدير لاجل التعذر واما الثاني فلان اعراب مسلمي بالواو كما تقرر واجتماعها
مع الياء ثقيل فلذلك الثقل اوجب ابدال الواو بالياء وهذا بعينه تقدير الواو فيكون التقدير

عـ يعني ان الكاف في مثلهم للتمثيل ولفظ النحو لتحقيق تقدير الاعراب بسبب الاستثقال بلفظ مسلمي خاصة فلا يلزم الاستدراك ١٢ منه

عـ اي اختصاص امر المثال اي المثال المذكور بمسلمي ونحوه ١٢ منه

لاجل الثقل والله اعلم **قوله** لا الاسكان فيه رمز الى الفرق بين عصا وقاض بان ثقل ظهور
الاعراب في الثاني في حالة الرفع والجر يوجب اسكان الياء وهو تقدير الحركة فعلة تقدير
الاعراب فيه الاستثقال بخلاف الاول لان الثقل فيه يوجب الابدال وهو ليس بتقدير الحركة
الحركة كما سبق بيانه فعلة التقدير فيه التعذر والله اعلم **قوله** وذلك الامتناع الخ دفع لما يتوهم
من ان التفريع لا يصح لانه لا يجوز ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الاعراب
كما ان الكسرة المنقلبة عن الفتح في جمع المؤنث السالم بدل عنها في الدلالة على الاعراب حاصل
الدفع ان قياس الياء على الكسرة قياس مع الفارق لان الواو زائلة بالاعلال بخلاف الفتحة
فلو جعلت الياء بدلا عن الواو في الدلالة كالكسرة عن الفتحة للزم وجود الاعرابين في كلمة
واحدة لان الزائل بحكم الاعلال في حكم الثابت **قوله** باقية على سكونها دفع ما يتوهم
من ان كون الياء المدغمة ياء لا يقتضي لفظية الاعراب في مسلمي حالة النصب والجر لاشتراط
السكون في ياء الاعراب في يحتمل ان يكون الياء متحركة في صورة الادغام والدفع غني عن التوضيح
قوله او بعضها تعريض على الشارح بان غرضه من قوله وقد يكون الاعراب الخ تعريض
المصنف بان في بيان الاعراب اللفظي او التقديري قصور لانه قد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث مع انه لا يعلم من عبارته والحال ان في بيان التعريض الصادر من الشارح
على المصنف ايضا قصور لانه كما يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث فكذلك يكون
تقديريا في بعض الاحوال مع ان هذا لا يعلم من عبارة الشارح ومغايرة هذا البعض البعض
الذي تعرض المصنف له مما لا يخفى كما يعلم من الجواب فمثال الاعراب بالحروف الذي يكون
تقديريا في الاحوال الثلث جاء في ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ومثال تقدير
الاعراب في بعض الاحوال المثنى في حال الرفع نحو جاء في غلاما القوم بخلاف حال النصب والجر
لان الاعراب فيه في تينك الحالين لفظي لان الدال على المحذوف لالتقاء الساكنين يوجد فيه
حال الرفع لكون حركة ما قبل الالف من جنسها بخلاف حال النصب والجر لان حركة ما قبل
الياء في المثنى ليس من جنسها فلو حذفت للم يوجد الدال عليها الا ان يقال انه يعلم من
تقدير الاعراب بالحروف في جميع الاحوال تقديره في بعض الاحوال كما لا يخفى فلا يوجد في
تعريض الشارح قصور والله اعلم **قوله** فيما كان آه يرد ههنا ان من المتقرر استحالة تعلق
الحرفين من جنس واحد بفعل واحد وهذا يلزم ههنا لان في الاحوال الثلث وفيما كان كليهما
متعلقان بقوله يكون اجيب عنه بان قوله فيما كان متعلق بيكون لكن بعد تعلق في الاحوال
به وبالجملة ان الاول متعلق بالمتعلق والثاني بالمتقيد **قوله** ولا قاعدة الخ انما اشترط

والتفريع صحيح لان الاعلال تقديري ... علم
... الواو ... منه
... الياء والواو ... منه

لان فی هذه الصورة تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين وتدل حركة ما قبلها عليها فيصير
الاعراب بالحروف تقديريا **قوله** كما فی قوله تعالى الخ آمل ان فی هذا القول ثلث قراءات
احدها والمقيمی الصلوة باضافة الجزء الاول الی الثانی وثانيها والمقيمين الصلوة بنصب
الصلوة بناء علی الاصل والثالث والمقيمی الصلوة بنصب الصلوة وتقدير النون وهذا نهاية
الحسن ذكر فی التفسير الكبير فقول الفاضل المحشی مبنی علی هذا الا انه علی الاول لا يصح قوله علی
قراءة النصب علی الثانی لا يكون مثالا لتقدير الاعراب فافهم واغتنم هذا التحقيق لعلك
لا تجد فی غير هذا التعليق **قوله** لئلا ينتقض الخ بيان النقض ان مصطفوا فی مصطفو القوم
اسم اعرابه بالحروف لا فی آخره ساكنا مع ان الاعراب فيه ليس بتقديری **قوله** ولعله
انما يعد جواب للشارح عن جانب المصنف بان مقصوده بيان موضع الاعراب اللفظی و
التقديری الذين يوجد ان فی الاسم بالنظر الی الذات لا باعتبار العارض وتقدير الاعراب
فی الاسم الذی لم يذكره المعترض لاجل التقاء الساكنين لا لذاته فلذلك لم يذكره **قوله** وكان
الياء الخ دفع ما يتوهم من انه لو كان مراد المصنف ما ذكر لكان المناسب له ان لا يذكر مثل قاضی
ومسلمی لان تقدير الاعراب فيهما لاجل الياء بيان الدفع ظاهر **قوله** ان قلت الخ حاصله
ان تقدير الاعراب لاجل الياء اذا لم يكن ما ذكرتم مقصود المصنف فالمناسب له ان يعد
فی لان اعرابه حال الرفع تقديری لان اصله فوی فاجتمعت الواو والياء والاولی منهما ساكنة
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فی الياء كما فی مسلمی وعلی تقدير عدم العد يبطل قول المصنف
واللفظی فيما عداه كما لا يخفی **قوله** اجيب عنه الخ حاصله ان الاسماء الستة حال الاضافة
الی ياء المتكلم معربة بالحركات التقديرية فاصل فی فوی بكسر الواو فنقلت كسرتها الی ما
قبلها ثم قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء فی الياء فصار فی وكذا اشتغل ما قبل الياء بالكسرة
فجعل اعرابه فی الاحوال الثلث تقديريا فيكون مندرجا فی غلامی وبالجملة ان نوع منكور
وان لم يكن شخصه مذكورا **قوله** نعم يبقی الخ وان تأملت فيما سبق لظهر لك عدم بقاء
هذا الاشكال لان تقدير الاعراب فی الاعلام التی تحكی فی لغة الحجاز بعارض الاستفهام لا
مطلقا كما تقرر ويمكن ان يدفع بان مقصود المصنف بيان موضع الاعراب اللفظی والتقديری
الذين يكونان متفقين فيما بين اهل اللغة والمادة المذكورة ليست بمتفقة كما هو الظاهر
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ای الاعراب المتلفظ به انما غير الاسلوب حيث قدم
المضاف اليه وهو الاعراب فی القول الاول للمصنف وهو التقدير آه والموصوف فی القول
الثانی له وهو اللفظی آه لان هذا القول منه متلبس بهذه النسبة كما تری وايرادها بين المضاف

والمضاف اليه غير متعارف بخلاف القول الاول له لكن بقي شيء وهو انه لم يسلك المصنف على نسق واحد اللّٰهم الا ان يقال ان النكتة في تغير الاسلوب بملاحظة التفنن في العبارة والله اعلم

قال الشارح قدس سره يعني فيما عدا ما ذكره دفع ما يرد من ان المناسب للمصنف ان يقول واللفظ فيما عداهما لان المذكور في السابق امران التعذر والاستثقال وحاصل الدفع ان الضمير راجع اليهما بتاويلهما بالمذكور وهذا الجواب من الشارح على تقدير التسليم والا فههنا جواب آخر وهو ان يقال انا لا نسلم ان الضمير اذا كان راجعا الى امرين فيورد ذلك الضمير بصيغة التثنية مطلقا بل اذا كانا مذكورين سابقا بكلمة الواو واما اذا كانا مذكورين باو الفاصلة فيورد ذلك الضمير على صيغة المفرد كما تقرر والامران ذكرا ههنا باو الفاصلة كما ترى وايضا لا نسلم ان الضمير راجع الى التعذر والاستثقال بل الى التقدير وهو امر واحد كذا فهمت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولما ذكر الخ دفع من ان بيان موضع الاعراب اللفظي والتقديري قد تم فالمناسب للمصنف ان يشرع في المقصود وهو قوله المرفوعات فلم شرع في تعريف غير المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه ذكر في بيان انواع اعراب الاسم الذي اشار المصنف اليه بقوله فالمفرد المنصرف الخ المنصرف وغير المنصرف فالمناسب له التعرض الى تعريفهما ليتضح ذلك القول حق الاتضاح فلما ورد ان التعرض لتعريف غير المنصرف اذا كان لذلك الوجه فالمناسب له ان يتعرض لتعريف المنصرف ايضا فاشار الشارح لدفع هذا الايراد بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن تعريف المنصرف يعلم من تعريف غير المنصرف وعادة المصنفين جرت على الاختصار فلهذا اتعرض الى تعريف غير المنصرف فقط فلما ورد ان بين المنصرف وغير المنصرف نسبة التقابل ولا شك في ان من تعريف احد المتقابلين يعلم المقابل الآخر لان من المتقرر فيما بين القوم ان شيئا اذا اعتبر في احد المتقابلين يعتبر نقيضه ومنافيه في المقابل الآخر فكما يعلم المنصرف من تعريف غير المنصرف فكذا يعلم غير المنصرف من تعريف المنصرف فلاي وجه اختار المصنف تعريف غير المنصرف فاشار الشارح الى دفعه بقوله وكان غير المنصرف بيان الدفع ان غير المنصرف اقل افرادا من المنصرف بحسب الاستقراء وكل ما هو اقل افرادا فتعريفه اسهل لان مشتركه ومميزه يعلم بسهولة كما لا يخفى وكل ما هو اسهل يكون مختارا فلذا اختار المصنف ما اختاره هذا ما ظهر لي في تقرير هذه الكلمات والله اعلم بالمرادات **قوله** وانما حسن الاكتفاء الخ دفع ما يرد من ان الاكتفاء بتعريف غير المنصرف يكون حسنا اذا كان يعلم منه تعريف المنصرف وهو مبني على حصر المعرب فيهما لانه على هذا يوخذ في احدهما نقيض ما يوخذ في

الآخر كما لا يخفى وذلك الحصر غير صحيح عند النحاة لخروج ما اعرب بالحروف منهما كما سيأتي
فكيف يصح الاكتفاء وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن الحصر وان لم يثبت عند جمهور النحاة
لكنه ثابت عند المصنف ومما يدل على ذلك عدوله في تعريف المنصرف وغير المنصرف
عن تعريف النحاة لهما والله اعلم **قوله** ولهذا اى لانحصار المعرب عند المصنف في المنصرف
وغير المنصرف **قوله** ومثل ما سبق قال مولانا المدقق الظاهر ومثل ما سبق لان كلا منهما وجه
مستقل انتهى اقول وبالله التوفيق ان كلمة او ههنا مضرة لانها لاحد الامرين كما تقرر والامران
ههنا علتان فالمناسب الواو التي للجمع والله اعلم والمراد مما سبق بيان وجه عدول المصنف
عن تعريف النحاة للمعرب **قوله** وذلك الخ اى العدول للانحصار ولمثل ما سبق ثابت
للاستلزام وعدم الانحصار الاول بالنظر الى قوله ومثل ما سبق والثاني بالنظر الى قوله
ولهذا بيان الاستلزام ان المقصود من تعريف غير المنصرف بيان معرفة حال آخره
من سلب الجر والتنوين عنه كما ان المقصود من تعريف المعرب معرفة حال آخره من كونه
مختلفا باختلاف العوامل فلو عرف غير المنصرف بما سلب عنه الجر والتنوين كما فعله النحاة
لزم توقف الشيء على نفسه كما لا يخفى مثلا اذا قلنا احمد غير منصرف اى ما سلب عنه الجر
والتنوين وكل ما هو غير منصرف اى ما سلب عنه الجر والتنوين ما يسلب عنه الجر والتنوين
فينتج ان هذا ما يسلب عنه الجر والتنوين ومن هذا المثال يتضح لزوم تقدم الشيء على نفسه على
من له ادنى دراية واما بيان عدم الانحصار فهو ان ما اعرب بالحروف ليس بمنصرف لانه ليس
مما يدخله الحركات الثلث والتنوين ولا غير منصرف لانه وان سلب عنه الجر والتنوين
لكنه ليس بمتحرك بالفتح كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** مثلا انما قال مثلا لانه يخرج
عنه ايضا ما اعرب بالضمة والكسرة كالجمع المؤنث السالم **قوله** المنصرف الخ الغرض من
هذه العبارة بيان مأخذ المنصرف وغير المنصرف ليعلم وجه التسمية **قوله** وهو
الفضل كما يقال لما بين الدرهمين صرف فضل اي وقيل المنصرف مشتق من الصرف بمعنى
الصوت وفي آخر الاسم المنصرف يوجد الصوت وهو التنوين وقيل من الصرف بمعنى اللبن
الخالص والاسم المنصرف ايضا خالص من مشابهة الفعل وههنا اقوال أخر تركناها لاجل
الافضاء ذكرها الى التطويل **قوله** اعني علامته يعلم من الحواشي المكتوبة ههنا ان الضمير في
علامته راجع الى المنصرف ويحتمل ان يكون لفظ العلامة منونا والمآل واحد **قوله** تمكنه
اى قوته في الاسمية لعدم شبهه بالفعل وعدم منع الجر والتنوين الذين هما من خواص
الاسم عنه **قوله** ولما عرفنا الخ ولا يخفى وجه المناسبة ايضا في غير المنصرف على تقدير

القولين الآخرين المذكورين فى السابق بل على القول الاخير **قال** الشارح قدس سره اى اسم
دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يصدق على ضربت لوجود الوصفية والتانيث فيه مع
انه ليس بغير منصرف وحاصل الدفع ان المراد من كلمة ما الاسم وضربت ليس باسم فهو خارج
عن الجنس الذى يكون فى التعريف **قال** الشارح قدس سره معرب دفع ما يرد من ان تعريف
غير المنصرف يصدق على حبلى وطار لوجود العلتين فيهما وهما العلمية والتانيث مع انهما
ليسا بغير منصرفين وحاصل الدفع ان المراد بالاسم الذى هو جنس غير المنصرف الاسم
المعرب وهما من المبنيات فهما خارجان من الجنس **قوله** جعل ما موصوفة آه دفع ما يرد من
ان الشايع فى امثال هذا المقام جعل كلمة ما موصولة والتعبير عنها بالمعرفة فلاى نكتة جعلها
موصوفة وعبر بالنكرة وحاصل الدفع ان لفظ غير المنصرف ههنا مبتداء وقوله ما فيه علتان
خبره والاصل فى الخبر التنكير كما ان الاصل فى المبتداء التعريف كما تقرر فلذلك الاصل جعل
كلمة ما موصوفة وعبر عنها بالنكرة **قوله** ولئلا يلزم الخ هذا اشارة الى وجه آخر لهذا الذكر
والتعبير المسطور بيانه ان المبتداء ههنا وهو لفظ غير المنصرف نكرة فلو جعلت كلمة ما موصولة
وعبرت عنها بالمعرفة للزم تعريف الخبر مع تنكير المبتداء وهو من المستقبحات عندهم فلما
ورد ان كلمة غير مضاف الى المنصرف والاضافة للتعريف فكيف يكون المبتداء نكرة دفع
بقوله لان غير الخ وحاصله ان كلمة غير لتوغلها فى الابهام لا تتعرف بالاضافة وفيه ان عدم
التعريف اذا لم يكن لما اضيف اليه كلمة غير ضد واحد مشهور واما اذا كان كذلك كما فى مانحن
فيه وعليك بالحركة غير السكون فيتعرف اما وجود الضد الواحد فى المثال الثانى فظاهر و
فى المثال الاول فلان الاسم الذى لا يدخله الجر مع التنوين مشهور بمغايرته للمنصرف الذى
اضيف اليه غير ويماذكرنا ظهر مضافه ما فى حاشية مولانا عبد الحكيم من منع الضد الواحد المشهور
قوله وفيه ان الخ تزييف للوجه الثانى للقول بلزوم تنكير المبتداء وتعريف الخبر بان المحذور
المذكور انما يلزم اذا اريد المعنى التركيبى الاضافى من لفظ غير المنصرف لان معنى المغايرة على
هذا يكون ملحوظا فيكون مبهما بابهام الغير واما اذا اريد منه المعنى العرفى الذى هو مفهوم
ما فيه علتان الخ فلا يلزم المحذور المذكور لان معنى المغايرة لا يلاحظ فيه حتى يكون مبهما
بل هو مفهوم محصل معين لا ابهام فيه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وله ان يقول تزييف
التزييف المذكور بيانه ان لفظ غير المنصرف اذا اريد منه المفهوم الكلى فهو ايضا نكرة فيلزم
تنكير المبتداء وتعريف الخبر لان اللفظ الموضوع للمفهوم الكلى يكون معرفة اذا من العلامة
اذا كان من قبيل اعلام الاجناس واما اذا كان من قبيل اسماء الاجناس فلا والظاهر هو

الثانی لان الاول فرضی یفرض فی اللفظ الذی یجری علیه احکام المعارف فی لغة العرب ولفظ غیر
المنصرف لیس من ذلك القبیل فیکون من قبیل اسم الجنس فیکون نکرة وفیه ان اسم الجنس
یکون فی حکم النکرة اذا ارید منه فرد من افراده واما اذا ارید منه المفهوم فی ضمن ای فرد کان فلا
کما تقرر والله اعلم **قوله** والقول بانه الخ لما کان یرد علی کلا الوجهین بجعل کلمة ما موصوفة لا
موصولة انه لم یجوز ان تکون کلمة ما مبتداء ولفظ غیر المنصرف خبره قدم علیه فالمناسب جعل
موصولة دفع الفاضل المحشی هذا الایراد بانه مخالف للاسلوب الشایع والقاعدة المحفوظة
اما الاول فلان الشایع جعل المعرب بفتح الراء مبتدأ لا المعرف بکسر الراء کما لا یخفی واما الثانی
فلان المتقرر والمثبت فیما بین القوم ان المعلوم متعین لابتدائیة ولفظ غیر المنصرف معلوم
فی السابق وان کان بوجه الاعراب بخلاف ما فیه علتان لانه غیر مذکور والله اعلم **قوله** علی تقدیر
الظرف اما اذا قدر الظرف بالفعل فظاهر واما اذا قدر باسم الفاعل فلانه اعتمد علی الموصوف
فی حاشیة الفاضل المدقق ههنا لا یخلو عن اختلال حیث ترك الاشارة الی احتمال تقدیر
الظرف بالفعل الذی هو من جملة محتملاته وزاد احتمال کون ما موصولة وهو المزیف کما علم
آنفا والله اعلم **قوله** العلة الخ لعل الغرض من هذه العبارة الی قوله فعلی هذا الاشارة
الی الایراد علی المصنف بان العلة فی اصطلاح النحاة ما ینبغی ان یختار المتکلم عند حصوله
امرا یناسبه ولا شك ان المتکلم لا ینبغی له ان یختار عدم دخول الکسرة والتنوین عند واحد
واحد من هذه الامور التسعة فلا یصح تسمیة کل واحد منها بعلة بل ینبغی له ان یختار
العدم المذکور عند حصول اثنین اثنین منها فیکون العلة اثنین منها والی جواب هذا الایراد
اشار بقوله فعلی هذا وبیانه ان تسمیة واحد واحد منها بعلة من قبیل اطلاق اسم الکل الذی
هو اثنان منها علی الجزء یعنی ان الاطلاق مجازی وباب المجاز غیر منسد والله اعلم **قوله** غیر
طبعی احترز بهذا القید عن العارض الطبعی کالصحة وبالقید الثانی احترز عما لا یستلزم
امالة کحمرة الخجل وصفرة الوجل وبالقید الثالث احترز عن الکیفیة الحادثة من شرب الدواء
للصحة کذا افهم والله **قوله** لیست بمعنی الموجب قال الفاضل المدقق لان الموجب لتغیر آخر
الکلمة لیس الا المتکلم اقول وبالله التوفیق ان الموجب الواقعی وان کان المتکلم لکن لم لا یجوز
ان یراد من الموجب ما هو الموجب بحسب الاصطلاح کالعامل لانه مؤثر فی الاصطلاح لا
فی الواقع فلم لا یجوز ان یکون العلة بمعنی الموجب والله اعلم **قوله** ما ینبغی ان یختار الخ اراد
ینبغی لان المتکلم قد یترك الامر المناسب عند حصول علته لنکتة کترك عدم دخول الکسر
والتنوین ههنا للضرورة او للتناسب کذا فی الحاشیتین وذهنی القاصر یحکم بعدم الانتهاء

اسم الجنس ما وضع للمفهوم الکلی لا من حیث التعلق بمعلومیته للسامع و علم الجنس ما وضع له من حیث التعلق بمعلومیته للسامع ١٢ منه

له قوله لاعتماده وهو قوله علی الموصول او الموصوف ١٢ منه

علم المسموع من کلام الفاضل المحشی واعلم مفصلا ان هذا الظرف مقدر بالفعل لانه علی هذا یکون جملة ١٢ منه

سم النظام ... هذا ١٢ منه

فی صورۃ الترک لنکتۃ لانہا اذا وجدت فالمناسب الترک کما لایخفی علی من لہ ذہن سلیم وفہم مستقیم واللہ اعلم قولہ لکن صریح آہ ایراد علی الجواب الذی صدر بقولہ فعلی ہذا بان ہذا التوجیہ لکلام المصنف بما لا یرضی بہ لان المعلوم من الایضاح مصنف المصنف ان اطلاق العلۃ علی کل واحد من العلل حقیقۃ الا ان یقال ان للعلۃ فی اصطلاحہم معنیین احدہما ماینبغی ان یختار المتکلم عند حصولہ امرا یناسبہ وثانیہما ماینبغی ان یختار المتکلم عند حصولہ او حصول کلہ امرا یناسبہ فلم لایجوز اذ یکون منظور المصنف المعنی الثانی ومنظور المجیب المعنی الاول او التوجیہ بما لا یرضی انما یلزم لو کان منظورہما واحدا واللہ اعلم قولہ ذلک ای عکس کلامہ یعنی ان المصنف صرح بالاطلاق الحقیقی نظرا الی ان صاحب المفصل ثنی السبب فی تعریف غیر المنصرف حیث قال ما فیہ سببان فیلزم اطلاق السبب علی کل واحد واحد من الامور التسعۃ والاصل فی الاطلاق الحقیقۃ فلذلک الوجہ صرح المصنف بالاطلاق الحقیقی واللہ اعلم قولہ ہذا الوجہ ای الاستدلال بالتثنیۃ الذی ذکرہ فی السبب جار فی العلتین ایضا بان المصنف ثنی العلتین فی تعریف غیر المنصرف فی الکافیۃ کما لایخفی فیلزم اطلاق العلۃ علی کل واحد من الامور التسعۃ والاصل فی الاطلاق الحقیقۃ فیعلم الاطلاق الحقیقی من کتاب الکافیۃ کما علم من کتاب الایضاح فتوجیہ کلام المصنف بکون الاطلاق مجازیا مما لا یرضی بہ المصنف اعلم قولہ عندہ ای عند المصنف بالنظر الی کتاب الکافیۃ قولہ ایضا ای کما فی الایضاح قال الشارح قدس سرہ تؤثران باجتماعہما لعل الغرض من ہذہ العبارۃ دفع ما یرد من ان دخل العلتان فی شیئ واحد بحکم واحد من المستقبحات بل من المستحیلات عندہم فکیف یصح تعریف غیر المنصرف بما فیہ علتان وحاصل الدفع ان المراد من العلتین العلتان اللتان تؤثران فی الحکم بطریق الاجتماع یعنی اذا اجتمعتا والعلتان اللتان تکونان بہذہ المثابۃ تکون جزئی العلۃ التامۃ ودخل الجزئین من العلۃ التامۃ لیس من المستقبحات بل من الواجبات ورأیت فی الحواشی المکتوبۃ فی ہذا المقام فواید اخر لہذہ العبارۃ لکن الفاضل المحشی اختار فایدۃ لقولہ واستجماع شرایطہما لا یتیسر الا بالطریق الذی ذکرنا فلذا اخترت ما اخترتہ فافہم قولہ انما قال ذلک آہ فیہ اشارۃ الی ان قول الشارح واستجماع شرایطہما لدفع ایرادین احدہما ان العلتین اللتین تؤثران باجتماعہما موجودتان فی نوح وہند اذا اصر فالصرف فالاولی العجمۃ والتانیث الاولی فی الاول والثانیۃ فی الثانی واخرہما العلمیۃ مع انہما منصرفان کما ہو المفروض وثانیہما ان ما مثلہ اللام کالاحمر وما اضیف کاحمرکم یصدق علیہما انہما علتان تؤثران باجتماعہما مع انہما منصرفان علی مذہب کما ہو المتقرر فیبطل منع التعریف ایضا وحاصل الدفع ان المراد بالعلتین لیس مطلقیتہما بل ما تکونان مع الشرائط ورفع الموانع

لہ ای وترک الامر المناسب لہ

لہ ان ہندین السببین لا تؤثران باجتماعہما فی ابراہیم ونحو زینب ۱۲ منہ

والشرايط مفقودة في مادة النقض التي ذكرت اولا كما لا يخفى ورفع الموانع مفقود في مادة
النقض التي ذكرت ثانيا كما لا يخفى ايضا والله اعلم **قوله** او اضيف ولو قال واضيف بكلمة الواو
بدل كلمة او لكان اظهر لان الورود ليس على احد الامرين **قوله** فانه منصرف اي على مذهب
لا عند كل النحاة كما يظهر لك من الشرح نفسه فيما سيأتي في آخر بحث غير المنصرف **قوله** لان
من شرايط ورود هذا النقض بهذا انه لم يصرف بان المعارض لتأثير السببين موجود فيه مع
حصول عدم الانصراف لان شرط تأثير التناسب المعنوي احد الامور الثلثة كما يجيء في المتن
وهو مفقود في هذا كما هو الظاهر كذا في حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد
من المعارض لا يخلو اما ان يكون ما يكون معارضا لتأثير السببين على سبيل التحتم والوجوب او
ما يكون معارضا لتأثيرهما على سبيل الجواز فان كان الاول فوجوده في هذا مسلم لكن مراد
الفاضل المحشي من قوله لان من آه ان من شرائط تأثير السببين على سبيل الوجوب انتفاء المعارض
المذكور والموجود في هذا التأثير على سبيل الجواز فوجود المعارض لا يضره وان كان الثاني
فلا نسلم وجوده في هذا لان المعارض بالمعنى المذكور عدم السببين وهو غير موجود في هذا
قوله يعارض احد الخ اي مثله **قوله** يعارض السببين معارضة السببين في الصورة التي
وجدت الاضافة او اللام فيها مع السبب الذي يكون العلمية شرطا فيه ومعارضة احد
السببين في الصورة التي وجد احدهما مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطا فيه كما يجيء
في الشرح نفسه في آخر البحث **قوله** بالاسم فبدخول اللام او الاضافة يتقوى جهة الاسمية
ويضعف جهة الفعلية فيكون الاسم منصرفا او في حكم المنصرف على تقديرهما لا غير منصرف
لا يحصل بجهة المشابهة بالفعل في الفرعيتين وقد ضعف قال الفاضل المدقق وانما لم يعتبر
السببين في اللام والاضافة دون سكون الاوسط لزيادة ارتباطهما بالاسم بحيث صارا
مختصين به دون سكون الاوسط لتحققه في الفعل ايضا نحو قيل وخاف انتهى **قوله** ان قلت
آه قال الفاضل المدقق لا بقاء لهذا النقض بعد ادخال انتفاء المعارض في شرايط تأثير العلتين
لان الضرورة والتناسب يعارضها فقوله لصدق التعريف عليه ممنوع انتهى ويفهم من حاشية
مولانا عبد الحكيم جواب هذا الايراد بان المراد من الشرايط الشرايط التي ذكرت في بيان العلل
وبالنظر اليها يتصور البقاء لان الضرورة والتناسب ليسا من جملتها انتهى بحاصله اقول وبالله
التوفيق لا فرق بين معارضة اللام او الاضافة مع السببين او احدهما ومعارضة الضرورة
والتناسب معهما الا انهما ليسا بمذكورين في المتن بعنوان الشرايط وتفصيلهما المدرك في الشرح
يعلم منه صراحة حيث قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب وجميع الباب باللام او

ـه لان مثله لان جهة تعليليته الاوسط الجهة ... النقادة ... هذا الشرط ... التانيث ١٢ منه

ـع لان من موانع علم ... الانصراف الاضافة واللام ولكن خاصة ... الاسم ومحل الاصل ١٢ منه

الاضافة يتغير بالكسر فلا يتصور بقاء النقض الا ان يكون بناء هذا اعتراض على الاغماض مما
سبق من دخول انتفاء المعارض فى الشرايط والاغماض ليس بعزيز فى كلامهم والله اعلم **قوله**
ثم انه منصرف عنده اقول وبالله التوفيق ان عبارة الشارح فى شرح قوله ويجوز صرفه
ينادى باعلى نداء على ان ما دخله الكسرة والتنوين ليس بمنصرف عند المصنف بل هو فى حكم
المنصرف فكما ان تعريف غير المنصرف يصدق عليه فكذلك هو غير منصرف فكيف يتصور
النقض **قوله** ويصدق التعريف عليه لان فيه علتين التعريف والتانيث مع شرايطهما **قوله**
لدخول الكسرة فى هذا التعليل نظر لانه لا يعلم من دخول الكسرة والتنوين على شيء انصرافه لان غير
المنصرف عند المصنف معرف بما لا يدخله الكسر والتنوين بل بما فيه علتان الخ **قوله** اجيب
عن الاول الخ المراد مما سيجيء تفسير الصرف فى قوله المصنف ويجوز صرفه بالجعل فى حكم المنصرف
آه او تفسيره بالمعنى اللغوى وارجاع الضمير الى الحكم لان مآل كلا التوجيهين راجع الى ان ما دخل
والتنوين غير منصرف عند المصنف فلا نقض لانه كما يصدق التعريف المذكور الذى عند المصنف
عليه فلذلك هو من افراده عنده واما الاحتمال الآخر المذكور فى قول مولانا عبد الحكيم فى قوله
المصنف ويجوز صرفه من ان الحكم بالانصراف الواقع منه ليس على مذهبه بل على مذهب
القدماء من النحاة فذلك وان كان يصلح للجواب عن ذلك النقض الا انه لما كان بعيدا عند الفاضل
المحشى كما سيجيء فى كلامه فلا ينبغى ان يراد مما سيجيء اقول وبالله التوفيق لما كان ارادة خلاف
الظاهر من عبارة المصنف وهى ويجوز صرفه آه متيقنة ظاهرا فلا وجه لايراد هذا السوال فيه
من مثل الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** بان يمنع وجود الخ حاصله ان للمصنف ان يقول لا نقض
لان وجود السببين المستجمعين لشرايطهما فيه ممنوع لان السبب المؤثر فى منع الصرف اما التانيث
اللفظى او التانيث المعنوى اى التقديرى لا سبيل الى الاول لان التاء الموجودة فيه ليست لمحض
التانيث بل لا لتها على الجمعية ايضا والمعد ومن اسباب منع الصرف التانيث بالتاء التى
لمحض التانيث وكذا لا سبيل الى الثانى لان التاء الظاهرة الموجودة فيه مانعة عن تقدير تاء
اخرى فيه اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشى ان يقول وعن الثانى بان يمنع وجود
السببين لان شرط التانيث العلمية وشرط التعريف ايضا العلمية وهى غير ممنوعة بل الكلام
ههنا فى نفس التانيث كما عرفت فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** او ان يقول عطف
على ان يمنع وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف عند المصنف كما يصدق
على مسلمات فكذلك هو من افراده وان اختلج فى قلبك انه كيف تكون مسلمات من افراد غير
المنصرف والحال انه يدخل عليه الكسر والتنوين فانه له بان الممنوع من غير المنصرف سوى

قوله لانه يعلم منها ايضا ان ما يدخله الكسر والتنوين غير منصرف عند المصنف ١٢ منه

قوله لانه فيه لزم ان يراد بما هو المزيد عنده لا ادا ٢ رفع توجيه كون التاء بما هو عنبين عنده بجده و ١٢ منه ١٢

التمكن لا مطلق التنوين والتنوين الموجود فی مسلمات تنوين المقابلة والممنوع منه الكسرة المختصة
بحال الجر لا مطلق الكسرة والموجودة فی مسلمات ليست مختصة بحال الجر بل يوجد فی حال النصب
ايضا **قوله** او ان يحذف الخ عطف علی ان يمنع او ان يقول علی ما هو المتعارف فی صورة تعدد
المعطوفات وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف كما يصدق علی مسلمات
فكذلك هو من افراده واجراء الكسر والتنوين عليه ليس بثبت اتفاقا قال مولانا المدقق ولا يخفی
انه يرد قوله تعالی من عرفات بالكسر والتنوين انتهی اقول وبالله التوفيق ان ورود قراءة القرآن
ليس علی المتفق من اللغات علی ما لا يخفی فلم لا يجوز ان يكون اجراء الكسر والتنوين علی عرفات
علی لغة المثبتين لهما فی الجمع المؤنث لا علی لغة النافين نعم ورود القرآن علی افصح اللغات
ثابت وهو لا يدل علی النفی فكيف الرد بتلك الآية علی الجواب الثالث والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره اثر اسيجیٔ ذكره اشار بذلك الی ان المراد بالاثر المفهوم من قوله تؤثران ليس مطلق
الاثر والا فيكفی وجود مطلق العلتين فی منع الصرف لانهما يؤثران منشيا ثيما وجدا فيه لان وجود
العلة والمؤثر بدون الاثر من المستحيلات والله اعلم **قوله** ببينة بقوله الخ دفع ما يرد من
ان التعريف يكون للتوضيح وهو لا يوجد ههنا لتحقق الابهام فی القسم الذی اورده المصنف
لرفع ابهام العلتين كما لا يخفی وحاصل الدفع ان لا ابهام فی القسم مسلم لكن البيان من المصنف
له موجود بلا فصل فلا يخل ذلك الابهام بالتوضيح المقصود من التعريف والله اعلم **قوله**
فلا حاجة اذن الخ الغرض من هذه العبارة الرد علی من اجاب عن ذلك الايراد بان المراد من
العلتين ليس مطلقيهما بل المانعتين من الصرف وهما موجودتان فی القسم المبنية لهما بلا تعين
فيهما فلا ابهام فهو التعريف بيان الرد ان المنع من الصرف يساوی غير المنصرف فی المعرفة
والجهالة فالعلتان المانعتان من الصرف مساويتان لغير المنصرف ومن شروط التعريف
ان يكون اجلی كما تقرر والله اعلم **قوله** والحصر فيها ای فی العلل التسع استقرائی ومعنی
الاستقرائی ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشی ان يؤخر شرح هذا القول
يعنی من تسع شرح قوله من علل تسع لان المقصود فی القول الثانی شرح تقدير لفظ العلل
وهو مقدم علی لفظ التسع كما لا يخفی علی من رأی عبارة الشرح فتأمل لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره من علل تسع دفع ما يرد من ان التسع من اسماء الاعداد
التی يطلب المميز ولا قرينة علی تعيينه فيكون مميزه الاشياء فيرجع معنی العبارة الی ان غير
المنصرف ما فيه علتان من اشياء تسع او تسع اشياء فيوهم كون من ظرفا مستقرا متعلقا
بمركبة فيؤول المعنی الی ان غير المنصرف ما فيه علتان مركبتان من اشياء تسع بان يكون احدهما

مركبة من خمسة اشياء والآخر مركبة من اربعتها او يكون كل منهما مركبة من تسعتها او غير ذلك وهذا خلاف ما قصد واراد واكما هو الظاهر وحاصل الدفع ان لفظ علتان قرينة كون مميز التسع العلل فيرجع المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من علل تسع او تسع علل وتركيب العلتين من العلل التسع غير ظاهر فيدل العبارة على كون من للتبعيض وهو موافق للمراد واهذا ما ظهر من حاشية مولانا المدقق مع ادنى تغير والله اعلم **قوله** او من تسع الخ الغرض من هذا التقدير بيان مميز لفظ التسع بعنوان الصفة او بعنوان للمضاف اليه كما ان التقدير المذكور في الشرح بيان المميز بعنوان الموصوف وفي كل من شقي الصفة والمضاف اليه خدشة اما في الاول فلان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد بعنوان الصفة واما في الثاني فلان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض فيه شكل الكل لا نعاظ على ما ذكر في الرضي الا ان يقال ان التخصيص غير مسلم لان التنوين في ايا ما تدعوا جعل عوضا عن المضاف اليه كما ذكر في المكمل مع انه ليس بلفظ كل وبعض وتعريف التنوين العوضي ايضا لا يدل على التخصيص وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كما ذكر في الايضاح كذا فهم والله اعلم **قوله** والاول اوفق لان قوله واحدة صفة على القلم يقتضي للموصوف لانه لا يميز واحد ولا اثنان **قوله** وبما في اول الخ حيث قدم المعدود على العدد فيه كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اى العلل الخ دفع ما يرد من ان الضمير في هي لا يخلو اما ان يرجع الى العلة الواحدة التي يقوم مقام سببين او الى التسع لا سبيل الى الثاني لعدم صحة الحمل ان قدم الربط على العطف كما لا يخفى وجهه ولعدم صحة الرفع المنقول من الشيخ في عدل ووصف وهكذا ان قدم العطف على الربط لان الجزء الذي يقتضي الرفع على هذا هو المجموع لا كل واحد وعلى هذا لا يصح العطف ايضا لان العطف ما قصد بالنسبة الى شيء او نسبة شيء اليه ولا يوجد هذا المعنى في وصف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الاول لان العدل ليس مما يقوم مقام سببين على ما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى التسع وجزء مجموع ما في هذين البيتين لا كل واحد ما ذكر فيهما يعني ان العطف مقدم على الربط والله اعلم **قوله** وذلك باعتبار الخ ظاهر هذا القول ينادي باعلى نداء على ان مراد الشارح من قوله اي العلل التسع جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثاني من الاحتمال الثاني وهو لا يناسب لان الاستحالة المذكورة على ذلك الشق مثل عدم الوجه للرفع في عدل ووصف وعدم صحة العطف ولا تعرض لدفع هاتين الاستحالتين لا في كلام الشارح ولا في كلام المحشي الاصلاحية ولا ضمنا الا ان يقال ان غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان القرينة على الخبر

محشی یعنی المولوی ١٢ منه

وآما وجه صحة الرفع فى مذكور وصف وهكذا وجه العطف فكون عدل خبرا فى الظاهر ولعل
الشارح والمحشى لم يتعرضا الى ذلك للاعتماد على فهم المتعلم والله اعلم **قوله** فما النفى
كلمة ما نافية والتصويب النزول او النسبة الى الصواب **قال الشارح** قدس سره والعدول فى
عطف دفع ما يرد من ان كلمة ثم للتراخى فى زمان كما تقرر فى ثبوت العلية للجمع ليس بمتأخر عن ثبوتها
للجمعية ولكن الجمع اولى فى التركيب فيناسب ايراد الواو بدل ثم مع انه حصول الاختصار فيكون ذكر العلل
على نسق واحد يحصل بايراد الواو وحاصل الدفع انا نسلم حصول الفوائد المذكورة على تقدير
ايراد الواو ولكن المحافظة على الوزن لا يحصل بايرادها كما لا يخفى فاورد ثم بدل الواو وههنا نكتة
جليلة اخرى ذكرها مولانا عصام الدين وهى ان كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد يستعار للتراخى فى الرتبة
فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى وهذا الامر موجود ههنا لان الجمع اعلى رتبة من الجهة و
التركيب حيث يؤثر وحدها فى منع الصرف والله اعلم **قوله** مجردة عن الخ دفع ما يرد من ان
استقامة الوزن يحصل على تقدير ثم لكن الاستحالة المذكورة فى ايرادها كما علمت سابقا من
انها للتراخى وهو غير موجود ههنا باقية على حالها فكيف يستقيم ايراد كلمة ثم وحاصل الدفع
انها مجردة عن التراخى واريد بها مجرد المشاركة كما فى الواو **قوله** وذلك الخ الغرض من هذه
العبارة بيان الباعث على التعريف ثم **قوله** فيه مساهلة بجعل جزء العلة الذى هو المجموع
شرطا للعلة التى جعلها المصنف علة اعنى النون وهذه المساهلة لضرورة وزن الشعر **قوله**
او صفة موصوف الخ الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان فى كلامه فى بيان اعراب
زائدة قصورا لان ههنا احتمالات اخر الا ان يقال ليس غرض الشارح الاستيعاب حتى يلزم
عليه ذكر جميع الاحتمالات **قوله** بتقدير اعنى فالتقدير والنون اعنى نونا زائدة **قوله** لان
النون الخ دفع ما يتوهم من ان النصب بتقدير اعنى يكون فى موضع الابهام والاحتياج الى التعيين
المراد **قوله** لان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان المطابقة بين الصفة والموصوف فى التعريف و
التنكير شرط كما تقرر والنون معرف باللام وزائدة منكر فكيف يجوز توصيفه به وحاصل
الدفع ان اللام فى النون للعهد الذهنى وهو فى حكم النكرة كما هو المثبت عندهم فيجوز
التوصيف **قوله** زيدت الغرض من هذه العبارة بيان فائدة زيادة اللام التى هى للعهد الذهنى
قوله يدل عليه الخ الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على كون اللام فى النون للعهد الذهنى و
المراد من البواقى ما سوى وزن الفعل او كله ان كانت الاضافة فيه ايضا للعهد الذهنى او لم يكن
الاضافة فيه مقصودة فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** او بدل عطف على صفة النون
والتقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه بدل بحذف الموصوف انما زاد هذه العبارة لان البدلية

باعتبار حال نفسها غير متصور لعدم الاتحاد كما لا يخفى **قوله** او جزء مبتدأ عطف على صفة
النون او على بدل فيكون التقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف **قوله**
والجملة معترضة بين الجزء اعني قوله والنون ومتعلقه اعني قوله من قبلها الخ او بين جزء الجزاء
اعني قوله والنون ومتعلقه اعني قوله من قبلها الخ الاحتمال الاول بالنظر الى اللفظ لانه اجرى
الاعراب على النون فيكون جزءا والاحتمال الثاني بالنظر الى المعنى والواقع لان الجزء في الواقع المجموع
لا كل واحد والنكتة في ايراد الجملة المعترضة بيان حال النون وهي الزيادة لانها مدار منع الاسم
المشتمل عليها والله اعلم **قوله** قال الشارح قدس سره اذ المعنى الخ دفع ما يرد من ان المتقرر فيما
بين القوم ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به والنون ههنا جزء مبتدأ فكيف يصح نصب
قوله زائدة بناء على الحالية عن النون وحاصل الدفع ان النون وان لم يكن فاعلا او مفعولا لفعل
مذكور او مقدر في الكلام بل هو خبر مبتدأ في الظاهر لكنه في الاصل فاعل للفعل المفهوم من المقام
وهذا القدر يكفي في الانتصاب بالحالية والله اعلم **قوله** وذلك لعل الغرض من هذه العبارة
بيان القرينة على فعل معين من هذا المقام لان تقدير الفعل الخاص بلا قرينة غير معهود وبيانها ان
قوله عدل ووصف الخ اذا كان تعدد الموانع من الصرف فيفهم المنع منه بالفهم الظاهر **قوله** لانه
خبر مبتدأ محذوف قال الفاضل المدقق اي في كلام الاسنادي واما في كلام ابن الحاجب فهو خبر
لقوله وهي الراجع الى العلل التسع يبين الموانع للصرف انتهى والدال على هذا التقييد الصادر
من الفاضل المدقق ذكر المبتدأ في كلام ابن الحاجب هو هي ولفظ الموانع لان غرض الفاضل
المحشي ان كان بيان الاعراب في قول ابن الحاجب فالمناسب له ان يقول تعداد للعلل كما لا يخفى
قوله اي تلك التسع الخ والايراد المشهور يرد ههنا ايضا بان يقال يلزم عدم صحة الحمل على
تقدير وعدم صحة الرفع في عدل وهكذا على تقدير والجواب هو الجواب المشهور ايضا **قوله**
المفهوم من المقام فعامل الحال ههنا يكون معنويا واشار الشارح الى هذا بقوله اذ المعنى الخ **قوله**
من غير تقدير لانه لو قدر في نظم الكلام لاختل بالانتظام كما لا يخفى **قوله** قيل الخ غرض صاحب
القول جواب الاعتراض الوارد على الشارح الذي مر تقريره بان النون مفعول للفعل المفهوم من
الكلام كانه قيل اعرفت النون حال كونها زائدة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وفيه ان تقييد
التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد النون انتهى يعني ان الحال يكون قيد العامل
فيكون الزيادة على هذا قيد التعريف وهو خلاف المقصود ومثل هذا يفهم من كلام الفاضل
المدقق اقول وبالله التوفيق ان الحال لا يكون قيد النفس العامل بل له مع المتعلقات كما لا
يخفى في جاءني زيد قائما حيث كان القيام قيد المجيء زيد للتكلم لا له مطلقا وعلى هذا يكون

الزيادة قيد النقص بينهما من موانع العهد ولا خفاء فى مطابقة هذا التقييد مع المقصود والله اعلم

قوله كما قيل الخ يعنى انه قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته ان جميعا حال من الارض والعامل فيه التعريف المستفاد من اللام والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ما حاصله ان عامل الحال فى الآية هو انتساب قبضة الى الارض لانه لم يوجد الشاهد فى الآية لصاحب القيل على ذلك التقييد والله اعلم **قوله** الجملة حال الغرض من هذه العبارة بيان ارتباط قوله من قبلها الخ مع قوله والنون زائدة ودفع ما يرد من ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل فكيف يصح رفع الفاعل الظاهر عنه لان من شرط عمله الاعتماد وهو لم يوجد بان الاعتماد على ذى الحال او الموصوف موجود ههنا والله اعلم **قوله** او صفة للنون لان اللام فيه للعهد الذهنى التى فى حكم النكرة فلا يرد ان المتقرر ان الجملة تكون صفة للنكرة والنون ههنا معرف باللام فكيف توصيفها بالجملة **قال** الشارح قدس سره ولا يخفى الخ تزييف للتوجيه السابق فى عبارة المتن بانه لا يفهم من ذلك التوجيه زيادة الالف وهى ايضا من المقاصد كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح اذا قدر متعلق الظرف عاما اعنى من الافعال العامة واما اذا قدر من الافعال الخاصة مثلا زايدة فيفهم زيادة الالف ايضا بلا شبهة الا ان يقال ان الفعل العام متعين لمتعلقية الظرف عند عدم وجود القرينة القرينة على الفعل الخاص وفيه ان القرينة موجودة وهو لفظ زايدة المذكور فى المتن والله اعلم **قوله** الفرق بين الخ دفع ما يتوهم من انه ما الحاجة الى كون الظرف متعلقا بالزيادة والحال انه يجوز ان يكون قوله من قبلها متعلق بكاين حال من الالف فى حاصل الدفع انه على هذا لا يفهم زيادة النون لانه على هذا يكون المعنى والنون حال زيادة الالف الثانية من قبلها بخلاف ما اذا جعل الظرف متعلقا بالزيادة لانه على هذا يكون المعنى والنون حال زيادة الالف الزايدة قبل النون لانه يفهم على هذا التقدير زيادتهما لان السابق على شئ فى وصف يقتضى ان يكون المسبوق شريكا له فى ذلك الوصف كما لا يخفى **قوله** للزيادة او لنفس الخ يختلج بالبال ان هذه المقابلة لا تصح لان فى الزايد النسبة والمبتدا او الذات والصالح للمتعلقية ليس الا المبتدا الذى هو الزيادة ههنا فلا فرق بين ان يكون الظرف متعلقا بالزيادة او بالزايد الا ان يقال ان المراد بالزايد ليس لفظه بل مصداقه الذى ههنا هو الالف والمراد من جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا ان يكون ذلك الظرف متعلقا بكاين مثلا وجعل حالا منه والله اعلم **قوله** الاولى اعنى الالف لانها الاولى فى الذكر حين اجتماعها مع النون او فى كلام الشارح **قال** الشارح قدس سره يعنى ان الخ الضمير فى راجع الى المصنف ولفظ به مقدر وانما احتيج الى التقدير لان قول الشارح وقوله مبتدا وقوله وهذا القول تقريب بدل منه وقوله يعنى خبره والجملة اذا وقعت

ع الضمير على الحالية بالنظر الى كلام الشارح والا فالاحتمالات الاخر ايضا جارية فى قوله زايدة كما ستبين من الفاضل المحشى منه

جزالا بد فيهما من الرابط وليس بموجود بحسب الظاهر **قوله** من فسر الخ لما فسر التقريب في بعض
الشروح بالاقرب حيث قيل فيه ما حاصله ان يراد العلل والاسباب بصورة النظم اقرب الى
الحفظ واورد عليه بان التقريب جعل الشيء قريبا والاقرب عبارة عن المصنف بزيادة القرب وبينهما
من البعد ما لا يخفى فكيف يصح تفسير التقريب بالاقرب وجه الفاضل المحشي كلام ذلك البعض بانه فسر
الزيادة من حمل المصدر لان حمله لا يكون الا للمبالغة كما في زيد عدل او من نقله صيغة لان صيغة
التقريب صيغة تفعيل وهو يجيء للتكثير **قوله** وفيه انه الخ اعتراض على الوجه الثاني بيانه ان التفعيل على
قسمين لازم ومتعد اما الاول فيجيء لتكثير نفس الفعل نحو جولت وطوفت ولتكثير الفاعل نحو موتت
المال واما الثاني فيجيء لتكثير المفعول كما في غلقت الابواب والتقريب متعد يدل عليه قوله
تعالى وقربناه نجيا فيكون لتكثير المفعول الا ان يقال ان تكثيره يستلزم تكثير الفعل ايضا كما في غلقت
الابواب لان الابواب كما هي متعددة ثمة فكذلك الغلق هناك متعدد فيفهم من التقريب المبالغة
والتكثير في القرب ايضا والله اعلم **قوله** لا ظهر ان الخ ايراد على الشارح بان المناسب الاليق لان
يفسر قول المصنف وهذا القول الخ بتفسير يجري في كلام الناظر والعلة ليس بموجود في كلامه
فالاليق تبديل العلة بالمانع لكن الامر سهل لان علة منع الانصراف مانع عن الصرف فهو المراد
المانع من العلة او يقال ان هذين البيتين لما ذكرهما المصنف في كلامه فكانهما من كلامه والعلة
موجودة في كلامه **قوله** مع ان الظاهر الخ اشارة الى الايراد الآخر على الشارح بان هذا التفسير مخالف لعله
لراى المصنف لان تسمية كل واحد من العلل التسعة بعلة تحقيقي عند المصنف لا مجازي على ما سبق ولو
بدل العلة بالمانع وكان هذا تفسيرا لقوله وهذا القول في كلام الاباني لكان موافقا لراى
قوله كلما اجتمعت ثنتان الخ قرينة ظاهرة على ان تسمية كل واحد بالمانع مجازي لكن الامر فيه ايضا
سهل لانه يحتمل ان يكون المراد من التحقيقي الواقع في كلام الشارح التحقيقي الواقعي لا التحقيقي
عند المصنف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقريبي هذا حاصل المعنى وليس اشارة الى ان يا
النسبة محذوفة لان حذف ياء النسبة غير ثابت كما صرح به مولانا عصام الدين في بحث المصدر
قال الشارح قدس سره اثنان منها الخ المراد من الاثنين اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين والثاني موجود
في الجمع والف التانيث كما لا يخفى فلا يرد ما يرد فتامل **قال** الشارح قدس سره لان في عددها اختلافا
اه اعلم ان في هذا المقام اختلافا فقال بعضهم ان الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهي المذكورة في بيتي الاباني
وقال بعضهم انها اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انها عشرة التسعة في بيتي الاباني والعاشر
شبه الف التانيث المقصورة اذا سمي به سواء كانت للالحاق كارطى او للتكثير كقبعثرى وقال بعضهم
انها احد عشر العشرة ما ذكر والحادي عشر ما اما الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها

ثلثة عشر الزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع واذا عرفت هذا فنقول حيث ان المناسب للشارح ان
يتعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا لانه لوكان ملحوظ حضرته المذاهب فالمناسب ان لا
يتعرض لما سوى المذهب الاول لان ذالك محض وش كما سياتى ولوكان ملحوظا الاستيفاب لكان المناسب
له التعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا فهو نعلل به يعد بعد خلك امر قوله لعله اراد انه
دفع ما يتوهم من ان هذا المذهب مما ينبغى ان لا يذهب اليه الوهم فضلا عن العقل لان سبب منع
الصرف اذا كان منحصرا فى الاثنين فالمناسب ان لا يحصل بدونهما وآلامر ليس كذلك لانه يحصل
بالتانيث والعلمية مثلا وحاصل الدفع ان مراد صاحب هذا المذهب منع الصرف يعنى انه لا يقول
بالسببين ما سوى الاسباب التسعة بل يندرجها فى ذينك الاثنين قال مولانا عبد الحكيم فيه انه لو اراد
منع الصرف لادرج ايضا وزن الفعل فى التركيب اوليس اعتبار التركيب فيه اكثر تعسفا من اعتباره
فى البواقى انتهى قال مولانا المدقق فى جوابه ان مراد القايل تقليل الانتشار ولا شك فى التقليل على
طريق هذا المذهب انتهى لكن بقى شئ وهو ان منشاء النكتة على هذا فى عدم ادخاله الجزء ان الفعل على
الخصوص انه يحصل تقليل الانتشار بعدم كانه اجر واحد من البواقى ايضا والله اعلم بالصدق
واليه مرجع الامور قوله والاثنان الحكاية الغرض من هذه العبارة بيان الاثنين وتعيينهما بحيث
يندرج الاسباب التسعة فيهما قوله كاعلم فمنع صرف اعلم ويشكر للوصفية فى الاول والعلمية فى الثانى
والحكاية الفعلية فيهما فكما لا يدخل الكسر والتنوين عليهما قبل النقل فكذلك لا يدخلان عليهما
بعد قوله ولا يخفى الخ حاصله ان المتقرر فيما بين القوم ان افعل اذا سمى به كان غير منصرف
كذلك اعلم واحمر وانتفاء التركيب فى هذه الثلثة ظاهر فلا يكون الا من جهة الحكاية الفعلية
والعلمية والوصفية ولما فسرت الحكاية بالنقل من الفعل الى الاسم فينتفى فيها ايضا اما فى الاول
فلعدم سبق الفعل منه واما فى الثانى والثالث فلان كل واحد من صيغة افعل التفضيل وافعل
الصفة صيغة برأسها غير منقولة عن الفعل كما تقرر الا ان يقال ان المراد من النقل اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والاول وان لم يوجد فيها لكن الثانى موجود فيها لان هذا الوزن اذا كان مما يوجد فى الفعل
فكانها انتقلت من الفعل وبهذا الوصمة الشنيعة التى لم توجد فيها كلمة لا فى لا يتناول والله اعلم قوله
فى البواقى كتركيب العدل مع المعدول عنه وتركيب الوصف مع الموصوف وتركيب التانيث
مع التاء الظاهرة او المقدرة او الالف وتركيب المعرفة مع العلمية وتركيب العجمة مع العلمية
او تكررها فى العجمى والعربى وتركيب الجمع مع الجمع لان الجمعية فى صيغة منتهى الجموع متكررة
اما حقيقة او حكما وتركيب التركيب مع الاسمين وتركيب الالف والنون المزيدتين مع العلمية
وجه التكلف ظاهر لان التركيب المعتبر فى منع الصرف هو بين الكلمتين لا مطلق التركيب

له على صيغة الماضى اى لم يحصل منه

له على صيغة التفضيل والصفة المشبهة ١٢ منه

واللہ اعلم **قوله** هذه التسعة دفع ما يتوهم من ان الاثنين الزائدين على التسعة فی قول ذلك
البعض لحكاية والتركيب بيان الدفع ان الاثنين الزائد من مراعاة الاصل وشبه الف التانيث
المقصورة لا الحكاية والتركيب لانهما ليسا مغايرين عن التسعة بل عينهما كما عرفت **قوله** المنقـ
قال مولانا المدقق صفة شبه الف التانيث يدل عليه قوله الآتی واما الف الالحاق الممدودة فا
الممدودة فيه صفة الالف المقابل للشبه المذكور انتهى مع الاختصار اقول وبالله التوفيق يعلم
من كلام الفاضل المحشی حيث ارجع ضمير المذكر فی قوله وهو كل الخ الی لفظ الشبه ان هذا اللفظ
مذكر فكيف يصح توصيفه بالمقصورة لان المطابقة بين الموصوف والصفة فی التذكير والتانيث
لازمة الا ان يقال ان لفظ الشبه مما يذكر ويؤنث ويعلم تانيثه ايضا من كلام الفاضل المحشی حيث
قال لانها بالعلمية الخ حيث ارجع ضمير المؤنث اليه والله اعلم **قوله** سواء كانت الخ اعلم ان معنی
الالحاق ان توجد حروف ناقصة من حروف بنية اخری فی الاصول فيزاد علی الناقص حرف
ليصير مثله فی الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة وليس فی الاصول ما ثل لها كما ذكر
ايضاح المفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المحشی لالف الالحاق بارطی غير متيقن لانهم
يقولون اديم مرطی[١] وكذلك يقولون اديم مارط وعلی الاول لا يكون الفه للالحاق لان
اثبات الياء يدل علی اصالتها وانتفاء الاصالة[٢] شرط فی الالحاق وعلی الثانی يكون للالحاق اذ
حذف الالف من المفعول يدل علی ذيادتها فالمناسب ترك هذا المثال وايراد مثال آخر متيقن
الا ان يقال ان الاحتمال فی المثال ايضا كاف كما لا يخفی علی من طالع الكتب علی تقدير كون الالف
فيه للالحاق الحاقة بجعفر **قوله** او لا كقبعثری[٣] وجه عدم كون الالف فيه للالحاق انه ليس
فی الاصول سداسی حتی يلحق به ولو لم يشترط فی الملحق بكونه من الاصول كما يعلم من عبارة
المكمل لكان لكون الالف فی قبعثری للالحاق ايضا وجه كما وقع فی كلام الجوهری فتأمل **قوله**
لانها بالعلمية ای شبه الف التانيث بسبب علمية الاسم المشتمل عليها ممتنع من التاء كالف
التانيث المقصورة ممتنعة من التاء ووجه الشبه كون كل منهما الفا مقصورة ممتنعة من التاء
وان كان المنع فی احدهما من جهة العلمية وفی الاخری من جهة الف التانيث فلا يرد ان المنع
من التاء اذا كان فی شبه الف التانيث من جهة العلمية فلا يتم المشابهة لان المنع فی الف التانيث
من جهتها لا من جهة العلمية والله اعلم **قوله** فلم يلحق الخ لان الالف الممدودة التی للتانيث اعنی
الهمزة ليست اصلا فيه كما تقرر فلو اعتبر شبهها ايضا لكان هذا الاعتبار من قبيل اعتبار شبه
الشبه وهو من المستكرهات والله اعلم **قوله** ولعل المصنف الخ اشارة الی جواب من قال
ان لا سبب للمنع العرف احد عشر من جانب المصنف القائل بكونها تسعة بيانه ان المصنف اعتبر الوصفية

[١] ای نحو من اشجار الجبل يدبغ به ١٢ منه

[٢] وانتفاء الاصالة شرط فی الالحاق عنه ١٢

[٣] مختری العظيم الشديد ١٢ منه

الاصلية كما ينادى عليه عبارته بأعلى نداء وفي مراعات الاصل يكون مندرجا في الوصف فلا حاجة
الى اعتباره براسه وأما شبه الف التانيث المقصورة فلم يذكره لان عدم الانصراف به غير ثابت
عند المصنف وان كان القياس يقتضيه كما بينه الفاضل المحشي وفيه ان هذا لا يقتضي كون القول
بالتسمية مقربا الى الصواب لان المراد بالمقربية المقربية في نفس الامر لا عند المصنف وذا لا يثبت
منه لان عدم الانصراف بشبه الف التانيث المقصورة وان لم يثبت عند المصنف لكنه ثابت
عند غيره فالاولى ان يقال من جانب المصنف ان مشابه الشئ داخل في ذالك الشئ فاذا اعتبر
الف التانيث فلا حاجة الى اعتبار شبهها لكن على هذا يرد ان الالف والنون ايضا كذلك فلنا
عدم اعتبارها على الاستقلال الا ان يقال ان النكتة للفارق لا للفارق هذا ما لخص مع زيادة والله
اعلم **قوله** لانه اشبه نشابهتها لفظا وامتناعا عن التاء بخلاف الالف والنون الزيد تين
لوجود الثاني فيه كما هو الظاهر ومن هذا يعلم جواب الاعتراض الباقي في الحاشية النقشا
بلا فصل والله اعلم **قال الشارح** قدس سره تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب
الثلثة بل من المذاهب الخمسة لان المذاهب خمسة كما سبق اما وجه كونه صوابا بالنظر الى
المذهب الثاني فهو ان الحكاية لا يتناول الفكل بل نحو اعلم وان ما ذكر في معنى التركيب تكلف محض
كما سبق وأما وجه كونه صوابا بالنظر الى المذهب الثالث وكذا بالنظر الى الرابع والخامس
فهو ان شبه الشئ داخل في حكم الشئ فلا حاجة الى اعتباره براسه وان مراعات الاصل داخل
في حكم الوصف وان لزوم التانيث وصف له ووصف الشئ ملحق به وكذا لزوم الجمع لكن في دخول
شبه الف التانيث فيه نظر وجواب مر ذكرهما فتذكر **قال الشارح** قدس سره ثم انه الخ الغرض
من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف في اختيار الترتيب الحاصل الذي ذكره في بيان امثلة
العلل **قال الشارح** قدس سره وفي ايراد الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف
في اختيار المثال الخاص الذي ذكره للمعرفة من بين امثلتها مع ان الظاهر ايراد مثالها على وجه لا يكون
فيه سبب آخر كما لا يخفى **قوله** يعني ان التانيث الخ دفع ما يرد من ان الاشارة الى قسمي التانيث
مخالف لما سبق الكلام له وهو بيان امثلة العلل المعتبرة في عدم الانصراف فكيف يكون هذه
الاشارة باعثة على ايراد زينب بعد طلحة وحاصل الدفع انه ليس المراد من الاشارة الاشارة الى قسمي التانيث
من حيث هو هو بل من حيث اعتبارهما في منع الصرف ولا شك في موافقة تلك الاشارة من هذه
الحيثية مع سوق الكلام اقول وبالله التوفيق ان في ضمن تفصيل الفاضل المحشي يظهر الباعث على
ايراد طلحة مثالا للتانيث مع ان الظاهر ايراد ما هو خال عن التذكير والله اعلم **قوله** وان كان
الخ في ايراد ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن مع التذكير الحقيقي او مع التذكير والتانيث

---

[١] المراد من الثاني والثالث والرابع والخامس ما هي مذكور في حاشية الشارح لا ما في مدونها النحو ١٢ منه

[٢] ناظر الى الثالث قوله وان مراعات الخ ناظر الى المذهب الرابع قوله وان لزوم الخ ناظر الى المذهب الخامس

[٣] وجوابه انه على هذا عدم عدّ الالف والنون المزيدتين سببا براسه يكون مناسبا ١٢ منه

الحقيقيين فاعتباره يكون اولى ولا شك فى الاولية **قوله** معه اى مع التذكير الحقيقى فى المؤنث اللفظى **قوله** الذى خفى فيه آه فى التوصيف رمز الى انه ليس المراد من التانيث المعنوى ما يكون تانيثه من حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا والا يخرج كثير من الاسماء المؤنثة منه على ما لا يخفى بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرة **قال** الشارح قدس سره اى حكم غير المنصرف دفع ما يرد ان الضمير فى وحكمه راجع الى احمد لانه هو القريب فيستفاد ان حكم احمد ان لا كسرة فيه ولا تنوين وهذا وان كان صحيحا لكن خلاف الاليق لان هذا الحكم غير مختص باحمد بل هو شامل لما عداه ايضا والدفع غنى عن البيان ولو رجع الضمير الى احمد ويراد منه الحكم على نوعه اعنى غير المنصرف لكان ايضا صحيحا هذا ما ظهر لى حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والاثر المترتب عليه دفع ما يرد من ان الحكم اما بمعنى خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وجوبا وتخييرا او بمعنى فراغ الذمة عما وجب ما دامه او بمعنى النسبة التامة الجزئية لا سبيل الى الاول والثانى كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لانه باعتبار ملابسة الجزئية يضاف الى القضية وما بمعناها كالجزء والكلام وباعتبار ملابسة الصدور يضاف الى الحاكم والقائل وغير المنصرف ليس بشئ منها كما هو الظاهر فلا يصح اضافة الحكم الى ضمير الصادر من المصنف وبيان الدفع ان الحكم كما يجئ بالمعانى المذكورة فكذلك يجئ بمعنى الاثر المترتب والحكم ههنا بهذا المعنى والله اعلم **قوله** انما قال كذلك آه الغرض من هذه العبارة بيان فائدة زيادة الشارح قوله من حيث اشتماله الخ وبيانها انه لما كان يرد على الشارح انه اذا جعل الحكم بمعنى الاثر المترتب فعاد اعتراض عدم صحة الاضافة لان الحكم بمعنى الاثر المترتب لا يضاف الا الى علة وذات غير المنصرف ليس بعلة لعدم الكسرة والتنوين والا لا نعدما فى الاسماء المعربة كلها والامر ليس كذلك فزاد قوله من حيث اشتماله آه لدفع ذلك الايراد وبيان الدفع ان اضافة الحكم لضمير غير المنصرف لادنى ملابسة وهى ان عدم الكسرة والتنوين اذا كان بجهة العلتين او واحدة تقوم مقامهما من العلل التسع وغير المنصرف مشتمل على واحد منها فاضيف الحكم اليه باعتبار تلك الملابسة والمناسبة **قوله** ورجع الضمير الخ الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الرد على ما يجاب عن الاعتراض المدفوع بقول الشارح من حيث اشتماله على علتين بان الضمير فى قول المصنف وحكمه راجع الى وجود احد الامرين من العلتين او ما يقوم مقامهما المفهوم من المقام لا الى غير المنصرف ولا شك ان وجود المذكور علة للحكم وبيان الدفع ان الارجاع المذكور مخالف لما يتساق الى الفهم من هذا المقام على ما لا يخفى وقد يرد ههنا ان الارجاع المذكور كما انه مخالف لما يتسابق الى الفهم فكذلك اضافة الحكم

الى مافيه العلة مخالف لما هو الظاهر فى اضافته وهو الاضافة الى العلة فمن اى وجه رجح هذا على ذلك واجيب عنه بان فى الارجاع المذكور مخالفة للنشا والسوق لان الكلام سيق لبيان غير المنصرف لا لبيان وجود احد الامرين بخلاف الاضافة الى مافيه العلة لان فيه شيئا واحدا وهو مخالفة الظاهر والله اعلم **قال** المصنف ان لا يكسرة ولا تنوين جزلا مقدر كما ينادى عليه عبارة الشارح والجملة اى لا مع الاسم والجر خبران وضمير اسمه مستتر فيه راجع الى الشارح فكلمة ان مخففة من المثقلة ولا حاجة الى العايد لان هذا عينه قل هو الله احد اى يكون الخبر تفسير المبتدء **قوله** انما ذكر الكسرة الخ دفع مايرد من ان انتفاء الكسرة وعدمها فى غير المنصرف علم من قول المصنف سابقا غير المنصرف بالضمة والفتحة فلم تعرض اليه ثانيا مع ان الاختصار المطلوب للمصنف يحصل فى تركه وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه اراد المصنف الجمع بين الحكمين فلذا تعرض اليه ثانيا والباعث عليه فى ارادة الجمع بينهما الاقربية فى الضبط **قوله** لا يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان الحكم الذى ذكره غير شامل لجميع افراد غير المنصرف لخروج المثنى وجمع المذكر السالم علمين له لمؤنث عنه لان النون فيهما ليست للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسرة ايضا لان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب وصرح الشارح الرضى بهذين الوجهين واجيب عنه بان مذهب البعض فيهما جعلهما معربين مثل اعراب المفرد وعلى هذا يكون فيهما تنوين التمكن فيحذف فيتبع الكسرة الى هذا الجواب اشار الفاضل المحشى بقوله الا اذا الخ اقول وبالله التوفيق انه لا يلزم فى حكم الشئ ان يكون شاملا لجميع افراد ما هو حكم له كما علم مما سبق فى بيان حكم المعرب فلم لا يجوز عدم كون هذا الحكم شاملا للمثنى والجمع علمين لمؤنث وان عدم الكسرة والتنوين موجود فيهما اما عدم الكسرة فى الجمع المذكر السالم فهو ظاهر واما عدم التنوين فيهما فلان التنوين المراد فى له هو النون الساكنة لا المتحركة وهى فيهما متحركة واما عدم الكسرة فى المثنى فلان الممنوع من غير المنصرف الكسرة التى هى الاعراب والكسرة الموجودة فى المثنى ليست باعراب كما هو الظاهر ومنه الوصول الى سبيل الرشاد ومنه المبدأ والمعاد **قوله** اعلم الخ فيه اشارة الى دفع مايتوهم من ان المراد من الفرعية اما ما يكون فرعية الموقوف للموقوف عليه كما فى الوصف والموصوف وغيره فيخرج فرعية العدل للمعدول عنه لانه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى كونه خلاف الاصل والمطابق له او يكون اعم فلا ينحصر فيما ذكر بل يشتمل غيرها ككون الاسم مثنى مثلا فالمناسب ان يعتبر مع سبب آخر ويجعل الاسم غير منصرف به ايضا وبيان الدفع ان المراد ما هو اعم لكن النحاة لم يعتبروا ماسوى المذكور فى جعل الاسم غير منصرف فلو

له انما قيد بهما ليكون العلتان فيهما غير منصرف فتدبر منه

يجعل الاسم غير منصرف به لذلك والله اعلم **قوله** ولم يعلم وجه لعل الغرض من هذه العبارة
ردّ هذا الجواب بان المعتبر هو الاعتبار الذى يظهر وجهه وهذا الاعتبار مما لا يظهر وجهه فكيف
يعتبر ولم يجعل الاسم غير منصرف بالفرعية التى سوى ما ذكر فى الشرح والجواب ان قواعد النحاة
كانت بعد الوقوع فلما تتبعوا ووجدوا بعض الاسماء غير منصرفة تكلفوا الاسباب والفرعية فيه
ما ذكر فلذا اعتبر ولم يعتبر ما سوى ذلك والله اعلم **قوله** لم يقتنع الخ اشارة الى دفع ما يرد من
ان منع الكسرة والتنوين من غير المنصرف اذا كان من جهة المشابهة بالفعل التى يحصل بوجود الفرعية
الواحدة فلو لم يكتف فى المنع المذكور بوجود الفرعية الواحدة مع ان تلك المشابهة يحصل بها
ايضا وحاصل الدفع انا لا نسلم حصول المشابهة بالفرعية الواحدة لان المتقرر فى وجه الشبه
ان يكون مختصا واشتد ارتباطها بالمشبه به والفرعية الواحدة ليست من الخصائص الظاهرة
للفعل وكذا من الخصائص القوية اما الاول فلانه يحتاج فى اثباتها فى الفعل الى تكلف وهو جعل
فرعية الافادة والجزئية للكلام للاسم فرعية الفعل لان الفرعية فى الاصل لافادة وجزئيته
من الكلام لا لنفس الفعل وجعل الفرعية عند البعض جعلا عند الكل لان فرعية الفعل
فى الاشتقاق عند البصريين لا عند الكل واما الثانى فلان الفرعية متحققة فى الاسم ايضا
كاسم الفاعل لانه فرع الفعل فى العمل ومن هذا التقرير علم ان قول الفاضل المحشى اذ الفرعية
المقولة تكلف علة لقوله غير ظاهرة واما علة قوله ولا قوة فمتروكة ولعل وجه الترك الاعتماد
على فهم المحصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان الفرعية الواحدة اذا لم
تكن من الخصائص الظاهرة للفعل فما بال الفرعيتين يعنى انهما لا يكونان من تلك الخصائص
بالطريق الاولى فكيف يشبه الاسم بالفعل فى وجود الفرعيتين فيه وان الفرعية فى الفعل اذا
كانت مفسرة بالاحتياج الى الفاعل كما فعله الشارح فلا يحتاج اثباتها فى الفعل الى تكلف
لان نفس الفعل محتاجة الى الفاعل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا اثبات الخ يعنى
ان المتقرر فى وجه الشبه ان يكون ظاهرا فى المشبه واثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه
العلل خفى ويشهد على الخفاء بيان الفرعية بسبب هذه العلل فى الكتب لان الفرعية لو كانت
ظاهرة فما الحاجة الى البيان ولى كلام ههنا مثل ما سبق فافهم **قوله** ولم يكتف الخ يرد ههنا
ان معنى ولم يقتنع بعينه معنى ولم يكتف فما الحاجة الى التكرار لانه ذكر سابقا اجيب عنه
بوجهين احدهما انه ذكر ثانيا للاتصال بين الاستثناء والمستثنى منه وثانيهما ان المذكور
اولا بطريق المدعى والمذكور ثانيا بطريق النتيجة وهذا شايع فيما بينهم فلا قدح اقول وبالله
التوفيق ان المناسب على هذا تبديل الواو بالفاء لان الشايع فى ايراد النتيجة بعد الدليل

له اى عدم اعتبار النحاة ١٢ منه

له اى انه كان اثبات الفرعية الواحدة فى الاسم بسبب واحد من هذه العلل خفيا كان اثبات الفرعيتين فيه خفيا بالطريق الاولى فيجوز المشابهة ١٢ منه

له ويؤيد ما قلته ان الفاء بدل الواو فى بعض النسخ ١٢ منه

تقدیرهما بالفاء کما لا یخفی **قوله** اعلم الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما یرد من انه ما الوجه
فی ان الاسم قد یشبه بالفعل فیعمل ویبنی کاسم الفعل وقد یشبه فیعمل فقط ولا یبنی کاسم الفاعل
وقد یشبه فلا یعمل ولا یبنی لکن یمنع منه الاعراب المختص بالاسم کغیر المنصرف وحاصل الدفع
ان هذه الامور الثلثة باعتبار قوة المشابهة وضعفها وتوسطها فاذا کانت المشابهة قویة
کما بین اسم الفعل والفعل لانه فی مقام المعنی یعطی العمل والبناء کلاهما المشابه بالفعل لانهما
من خواص الفعل هو مشبه به وان کان بینهما فرق کما سیجیئ واذا ضعفت المشابهة کما بین
غیر المنصرف والفعل لانها الوجه بعید فلا یعطی کما هو مشابه بالفعل شیئ من خواصه لکن یمنع
منه الاعراب المختص بالاسم لئلا یفوت رعایة المشابهة بالکلیة واذا توسطت المشابهة کما بین
اسم الفاعل والفعل لانه فی جزء المعنی الذی هو الحدث وفی الحروف الاصلیة فیعطی المشابه
بالفعل بعض خواص الفعل اعنی العمل لان البناء وان کان من خواصه لکنه لیس بمثابة العمل
الا تری ان الفعل لا یخلو عن العمل ویخلو عن البناء کالمضارع والله اعلم **قوله** اصل الاسم
الاعراب لان اعتوار المعانی واختلافها علی الاسم فیحتاج الی القرینة التی هی الاعراب بخلاف
الفعل کما سبق من الفاضل المحشی فی شرح کلام المصنف المعتورة فتذکر **قوله** ولهذا الخ
ای ولاجل ضعف امر الفعل فی البناء یعرب المضارع **قوله** او ینزع ان اشارة الی الخلاف
الواقع فیما بینهم کما سیأتی **قال** الشارح قدس سره فمنع منه الاعراب الخ لما کان الجر
والتنوین زیادة الاختصاص بالاسم من بین خواصه لوجودهما فی اکثر الاسماء خصهما بالمنع وقال
او ما یرده فتأمل کذا افهم من حاشیة مولانا جمال الدین **قوله** وفی تقدیم الکسرة الخ اشارة
الی دفع ما یرد من المناسب للشارح ان یقول فمنع منه التنوین والاعراب المختص بالاسم الخ
لان منع التنوین بطریق الاصالة ومنع الجر بطریق التبعیة فالمناسب ذکر الاول اولاً وکذا الثانی
ثانیاً وحاصل الدفع ان کون منع الجر بطریق التبعیة امر مختلف فیه کما عرفت الاشارة الی
الاختلاف من الفاضل المحشی قبیل هذا الکلام فلاشارة الی مذهب کون منع الجر بطریق
الاصالة مثل منع التنوین قال الشارح ما قاله وقدم ما قدمه ولعله هذا یکون بعینه وجها
لتقدیم المصنف الکسرة علی التنوین ولما کان المراد من الجر الواقع فی کلام الشارح الکسرة التی
لا توجد فی غیر المنصرف الا انه علی صورة الفتحة فلا یرد ان الشارح لم یتعرض لکسرة تحت
من التنکیر وظهر مما قررنا ان المشار الیه بذلک قول الفاضل المحشی فی الحاشیة السابقة او ینزع
معاً لکن لو قال الفاضل المحشی او ینزع ان وفی تقدیم الکسرة علی التنوین اشارة الی هذا قوله
فمنع الخ او منع آه لکان اوفق والله اعلم **قوله** او منع التنوین اولاً لما کان من علامات

المحشين والشارحين من كلام الشارح والمتن من عبارتهم عطف الفاضل كلامهم او منع التنوين
على كلام الشارح فمنع منه الاعراب ولعل الغرض من زيادة هذا القول التمهيد الى ما
بعده ولا فذكره مستدرك لانه علم مما سبق واشار المصنف والشارح الى المذهب الآخر
والله اعلم قوله وقد يجوز اه دفع ما يتوهم من ان القول بالاختلاف ههنا مفهوم من كلام الفاضل
المحشي يكون من غير عادة فلا يكون معتدا به والدفع غني عن البيان قوله لم يجعل الشراح اه مبني
على ان منع الكسرة من غير المنصرف من جهة منع التنوين منه وبيانه ان من المتقرر فيما بينهم ان
اذا مست الضرورة الى عود التنوين كما في امد ذكره نعمان لنا الشعر[له] يجيء الكسرة معها ايضا ولو لم
يكن الضرورة الى عوده اصالة ولو كان منع الكسرة بطريق الاصالة للزم تعدد منع التنوين عند
عدم مساس الحاجة الى عودها لان المتروك والممنوع من قبل لا يعاد الا ضرورة كما تقرر قوله
وانما تبع الكسرة الخ اشارة الى بيان الباعث على التبعية وبيانه ان الحذف التنوين ومنعه
من الاسم اسبابا اخر من الوقف واللام والاضافة كما تقرر فلو اكتفى بمنع التنوين من غير المنصرف
لم يعلم من اول الامر ان هذا المنع لاجل المشابهة بالفعل او لجهة اخرى بخلاف ما اذا اتبع
الكسرة للتنوين لانه على هذا يعلم من اول الامر لان الكسرة مقدمة على التنوين ان منع التنوين
لاجل المشابهة بالفعل لان الكسرة منافية للفعل لا للاسباب الاخر التي تسقط التنوين
لاجلها والله اعلم قوله صورة الكسرة انما زاد لفظ الصورة لان الكسرة بصورة الحقيقة
قوله لا تدخل الفعل الا ترى انه اذا وجد المقتضي للكسرة في آخر الفعل يؤتى بنون الصيانة
نحو ضربني قوله وقال المصنف الخ بيان الباعث الآخر على التبعية قوله يعني انه دفع ما يرد
من ان ملازمة الكسرة للتنوين غير مسلمة لان التنوين موجود فيهما في زيد ورأيت زيدا و
الكسرة ليست بموجودة فيهما كما هو الظاهر والدفع غني عن البيان قال الشارح قدس سره والتنوين
علامة على الاعراب قوله الذي هو علامة الخ لدفع ما يرد من ان التنوين غير ممنوع من غير
المنصرف لان عرفات مثلا غير منصرف والتنوين موجود فيه بيان الدفع ان المراد من التنوين
الممنوع تنوين التمكن لا مطلق التنوين والموجود في عرفات تنوين المقابلة ووجه منع تنوين التمكن
انه لما منع من غير المنصرف اعراب الجر فلم يكن له امكنية جميع انواع الاعراب الاعراب فلا وجه
لا دخال تنوين التمكن التي هي الدلالة على تمكنية الاسم للاعرابات الثلثة كذا فهم من الحواشي
فافهم وبالله التوفيق ثم يعلم من هذا الوجه ان منع التنوين من غير المنصرف لاجل منع الجر
منه لا بطريق الاصالة وهذا خلاف الاجماع والله اعلم قوله لان الاصل اه يعني ان
الصد ولده يبقى على حاصلة الا شيء وكلما لم يبق على حاصله الا على يكون فرعا لما يبقى على حاله

له أي قول الشعر لا يكون الا كذا ١٢ منه

الاصل الذي هو المعدول عنه فينتج ان المعدول يكون فرعا للمعدول عنه ولما اعتبر الفاضل
المحشي البقاء وخصوصية اللفظ علم ان المراد من العدل المعدول لا كون الاسم معدولا واسقط
قوله لتوقف معناه الخ بيانه ان الوصف يتوقف فهم معناه على ما يقوم به الذي هو
الموصوف يكون موقوفا له فيكون الوصف فرعا له وزاد الفاضل المحشي لفظ المعنى ليكون
نصا في ان المراد من الوصف هو اللفظ كاحمر مثلا لا كون اللفظ دالا على ذات الخ فيكون مطابقا
للمعدل وهكذا الحال في البواقي والله اعلم **قوله** فهو فرع له لفظا اشارة الى التعريض على
الشارح بان المفهوم من كلامه هو الفرعية اللفظية فقط يعني لا المعنوية والفرعية اللفظية
فقط غير كافية والى دفع التعريض اشار بقوله ولما غلب آه يعني ان الفرعية المعنوية متحققة
ولعل وجه عدم التعرض ظهورها والله اعلم **قوله** ولما غلب المذكر الخ اي من جهة الرتبة
ايضا كما قال الله تعالى وللرجال عليهن درجة وايضا قال الرجال قوامون على النساء لا من حيث
الاكثرية لان الغلبة من هذه الجهة غير معلومة والله اعلم **قوله** وفيه بحث الخ اعتراض على
فرعية المؤنث للمذكر بحسب اللفظ المستفاد من قول الشارح لانك تقول الخ بيانه ان الفرعية
اللفظية انما تثبت اذا كان التانيث طاريا على التذكير والامر ليس كذلك لان قيد التجريد عن
علامة التانيث معتبر فيه ومع اعتبار ذلك القيد لا يصح ان يكون علامة التانيث طارية
عليه لانه مستلزم لاجتماع النقيضين على ما لا يخفى بل معروض التانيث هو المطلق اي مرتبة
لا بشرط شيء فيكون التانيث فرعا له لا للتذكير الذي هو بشرط لا شيء وتحصل من حاشية
مولانا جمال الدين جواب ذلك البحث بانه ليس مراد الشارح ان التانيث طار على التذكير
حتى يرد ما يرد بل مراده ان المذكر مجرد اذ المذكر عبارة عما ليس فيه علامة التانيث و
المؤنث مزيد اذ المؤنث عبارة عما فيه علامة التانيث والمزيد فرع المجرد اقول وبيان الحق
ان فرعية المزيد للمجرد مطلقا ممنوع بل الثابت فرعية المزيد لجزء ذلك المزيد اي لما يكون طارئا
عليه وهنا ليس الا مرتبة الاطلاق بل الاولى في الجواب ان الفرق بين مرتبة لا بشرط شيء ومرتبة
بشرط لا شيء تدقيق فلسفي غير معهود للادباء ولما كان هذا المقام الجواب الذي يكون الاحتمال
فيه كافيا على ما تقرر فلا يرد ان عدم نظر الادباء الى التدقيقات الفلسفية باسرها غير ثابت
على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون ذلك الفرق من تلك التدقيقات التي ينظرون اليها هذا ما ظهر لي
حين كتابة هذه السطور والله اعلم بما في الصدور **قوله** يعني ان التعريف دفع ما يرد
على الشارح من وجهين الاول انه يفهم من قوله لانك تقول رجل آه ان التعريف طار على التنكير
والامر ليس كذلك لانه كثيرا ما يستعمل المعارف بدون سبق النكرة عليها كما لا يخفى على من له

بعد از تسليم فكيف يكون المعرفة طارية على النكرة الثاني انه يفهم من كلامه طريان المعرفة على النكرة والظاهر من طريان الشيء على الشيء تغايرهما يعني ان الطريان يكون بزيادة امر على المطرو عليه والنكرة والمعرفة قد يكونان لفظا واحدا كلفظ رجل اذا جعل علما لشخص فلا يوجد الطرو والثالث ان الطريان المستفاد من كلامه يفيد الفرعية اللفظية فقط وهي قاصرة فكيف تكون كافية بيان الدفع عن الاول ان مراد الشارح من الطرو الطرو بطريق الغلبة لا بطريق الكلية وللاغلب حكم الكل في ذلك وعن الثاني ان الطرو اعم من ان يكون بالزيادة او بشيء آخر كالوضع الجديد مثلا يعني ان التغاير بين الطارئ والمطرو عليه اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فلا بعد ان يوجد ان التغاير الاعتباري في الصورة المفروضة وعن الثالث ان الفرعية المعنوية ايضا متحققة لكن من وجه آخر وهو تقديم الجهالة التي هي مفاد النكرة على التعريف ولعل لظهور هذا الوجه يكون وجها لعدم تعرض الشارح اليه ويختلج بالبال ههنا بحث مثل البحث السابق وبيانه ان طريان التعريف على مرتبة الاطلاق لا على مرتبة التقييد والنكرة عبارة عن الثاني لانها معتبرة بما ليس فيه افادة التعريف ويجاب بمثل الجواب المذكور ولعل وجه ترك تعرض الفاضل المحشي اليه هو الاعتماد على فهم المتعلمين والله اعلم بما في صدور العالمين **قوله** بالف التانيث المراد بالف التانيث الهمزة المنقلبة عنها لانها هي التي للتانيث كما تقرر ويرد ههنا ان المتعارف فيما بين القوم اشتراك المشبه والمشبه به في وجه الشبه والاشتراك ههنا غير موجود لان لفظ كونهما زيدتا معا الخ يشعر بالاثنينية والف التانيث الممدودة واحدة والجواب منه ان في العبارة تقديرا والتقدير لمضارعتهما بالف التانيث الممدودة مع الالف اللازمة لها فيتحقق الاثنينية في جانب المشبه به هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** في امتناع التاء يعني كما ان تاء التانيث ممنوعة عن الاسم الذي فيه الف التانيث الممدودة فكذلك ممنوعة عن الاسم الذي فيه الف ونون زائدتان **قوله** كونهما يعني كما ان الف التانيث الممدودة والالف التي قبلها زيدتا معا في الكلمة واذا اخذ فاعلة تؤخذ فاعلة معا فكذلك الالف والنون المزيدتان زيدتا معا في الاسم واذا اخذ فاعلة تؤخذ فاعلة معا **قوله** كون ... يعني كما ان الاولى في الف التانيث مدة فكذلك الاولى في الالف والنون المزيدتين مدة والاخرى من كل منهما هي الهمزة في الاولى والنون في الثاني حرفا ثنيا بحروف العلة في كونهما من الحروف الزوائد وكونهما قابلين للحذف **قوله** ولا يخفى الخ هذا الكلام هو المقصود من هذه الحاشية يعني ان على هذا المذهب لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فان ثبتت تلك الفرعية يصح قول الشارح ان لكل علة فرعية وان لم تثبت لم يصح والله اعلم **قوله** يفيد فرعية الخ تعريض على الشارح بان الوجه الذي ذكره للفرعية وزن الفعل لوزن الاسم انما يفيد فرعية

القسم الاول من وزن الفعل لوجود الاختصاص فيه بخلاف القسم الثاني لعدم وجود الاختصاص
فيه كما ينادي عليه قول الشارح فيما بعد او يكون غير مختص واجيب عن ذلك التعريض في الحاشيتين[له]
المشهورتين بان الحرف الذي في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه اصلا للاسم الذي فيه زيادة لا لمعنى
لان الاصل في الالفاظ ان تكون موضوعة لمعان اقول وبالله التوفيق ان اعتراض الفاضل المحشي
على الوجه الذي ذكره الشارح بانه لا يفيد الفرعية في القسمين وما ذكر في تينك الحاشيتين يثبت
الفرعية في القسمين من وزن الفعل لكن لا بالوجه الذي ذكره الشارح بل من وجه آخر وهو فرعية
وزن الاسم لوزن الفعل فالاولى في الجواب عن ذلك التعريض ان يقال ان جريان وجه الفرعية
الذي ذكره الشارح في قسم من وزن الفعل دون قسم آخر لا يقدح في كون وزن الفعل بكلا قسميه
فرعا لوزن الاسم الا ترى الى التعريف والتنكير حيث يجري الوجه الذي ذكره الشارح لكون التعريف
فرعا للتنكير في الاغلب لا في الكل كما ينادي عليه قول الفاضل المحشي فالباء ان احتيج في قولك ان
عدم القدح في صورة التعريف والتنكير لاجل الغلبة يعني ان الوجه جار في الاغلب ان لم يجر
في الكل وههنا الغلبة غير موجودة لانه يجري في احد القسمين ولا يجري في الآخر قلنا لا نسلم بان الاختصاص
قد يوجد في القسم الآخر من وزن الفعل ايضا كما لا يخفى على من طالع كلام الفاضل المحشي في
بحث وزن الفعل فوجدت الغلبة ههنا ايضا **قوله** ولا يجوز عكسه دفع ما يرد على المصنف
بان الانسب له ان يقول ويجوز صرفه وعدم صرف المنصرف للضرورة الخ لان الضرورة
تغير الاشياء فغير المنصرف يغير الى المنصرف والمنصرف الى غير المنصرف بيان الدفع ان الضرورة
تغير الاشياء الى اصولها لا عن اصولها والاصل في الاسماء الصرف وعدم الانصراف خلاف الاصل
فالضرورة تغيرها الى الانصراف الذي هو الاصل لا الى عدم الانصراف الذي هو خلافه فكلام
المصنف مقتصر على ما ذكره وفيه ان القاصر يحكم بان تغيير الضرورة غير مختص بها الى الاصل
بل تغيير الضرورة عن الاصل ايضا قد يوجد كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مثل المقصور لانه اصل
والمدود فرع **قوله** بشرط العلمية **قال** مولانا عبد الحكيم دون غيرها من الاسباب لقوتها
لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا انتهى اقول وبالله التوفيق ان القوة والثقل
في التانيث حيث يقوم كل منهما مقام سببين بخلاف العلمية[له] فالاولى ان يقال في وجه التخصيص
ان جواز العكس غير مثبت ومنقول في غير العلمية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي لا
يمتنع دفع ما يرد من ان الجواز عبارة عن تساوي الطرفين والانصراف حقيقة او حكما وقع
الضرورة ضروري فكيف يصح قول المصنف ويجوز صرفه للضرورة بيان الدفع ان المراد
من الجواز عدم الامتناع وهو اعم من الوجوب وتساوي الطرفين كما لا يخفى فالضرورة توجب

له أي حاشية مولانا عبد الحكيم قدس الله سره

له أي [illegible] غير المنصرف ١٢

له إنما قال فالأولى لأنه يمكن أن يقال من طرف مولانا عبد الحكيم إنه أو غير تقدير بمعنى أن يكون [illegible] ثابتا في [illegible] الوجه [illegible] ١٢ منه

الاول والتناسب يفيد الثاني قوله الجواز فقد يراد ضم ما يرد من ان الجواز يراد به الامكان
الخاص وهو عبارة عن سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم فكيف يجامع الوجوب لان
فيه ضرورة احد الطرفين الذي هو الوجود فلا يصح تفسير الجواز بعدم الامتناع الشامل
للوجوب بيان الدفع ان الجواز كما قد يراد به الامكان الخاص فكذلك قد يراد به الامكان العام
وهذا لا ينافي الوجوب كما لا يخفى قوله ويقيد بجانب الخ دفع ما يرد من ان الامكان العام عبارة
عن سلب الضرورة عن احد الطرفين اي الوجود والعدم والمصنف ههنا لم يذكر الوجود حيث
لم يقل ويجوز وجود صرفه فيحتمل ان يكون بمعنى عبارة ويجوز عدم صرفه وعلى هذا لا يصح
الا ان على هذا يسلب الضرورة عن طرف وجود الصرف مع ان وجوده ضروري حين الضرورة
بيان الدفع ان المتقرر ان الحكم اذا كان بطريق الايجاب يكون الامكان قيد الوجوب واذا كان
بطريق السلب يكون قيد العدم والوجود ههنا هو الاول فيكون معناه سلب الضرورة
عن طرف العدم وهو اعم من ضرورة طرف الوجود كما في حالة الضرورة وعدمه كما في
حالة التناسب والله اعلم قال الشارح قدس سره اي جعله في حكم المنصرف دفع ما يرد
من ان تعريف غير المنصرف غير مانع من دخول الغير لان ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او
التناسب منصرف كما ينادي عليه قول المصنف ويجوز صرفه مع ان تعريف غير المنصرف
وهو ما فيه علتان او واحدة الخ يصدق عليه كما هو الظاهر بيان الدفع ان مراد المصنف
من قوله ويجوز صرفه ويجوز جعله في حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فالاسم الذي
دخله الكسرة والتنوين غير منصرف كما يصدق تعريفه عليه والله اعلم قوله فان ما لا يترتب الخ
دفع ما يرد من ان الاسم الذي دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب اذا كان غير منصرف
فلا يصح التعبير عنه بالصرف فكيف قول المصنف ويجوز صرفه بيان الدفع ان غير المنصرف
غاية حكمه هو عدم دخول الكسرة والتنوين واذا لم يترتب هذا الحكم على الاسم الذي يكون
غير منصرف فيكون عدم انصرافه كالعدم فيصح التعبير عنه بالصرف والله اعلم قوله والتوجيه
الاتي في الشرح وهو ارجاع ضمير صرفه الى الحكم وحمل الصرف على اللغوي قوله عدم مانعية
الخ قد مر ما يتعلق به في الحاشية المتعلقة بقول الشارح اي جعله الخ فتذكر قوله والقول الخ اشارة
الى جواب آخر عما يرد على قول المصنف ويجوز صرفه بان ذلك الاسم منصرف حقيقة ولا يصدق
عليه تعريف غير المنصرف الذي قال به القدماء وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان
يصدق عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق
عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما فيه علتان الخ وبالجملة ان المصنف مشى في هذه

ای بمعنی مصروف یعنی علی معنی عبارة لا تغیر صیغته ای ومادخله الکسر والتنوین ۱۲ منه

قوله یجری الکسر و التنوین علیه کما یجریان علی المنصرف ۱۲ منه

قوله وعلیه یراد معنی ذیل قول الشارح ای جعله ۱۲ منه

العبارة على مذهب القدماء لا على مذهبه والله اعلم قوله بعيد جدا الا ان تعريف القدماء غير
المنصرف مزيف عند المصنف حيث عدل عنه الى اختاره والمماشاة على المذهب المزيف
في عبارة بعيد بلا ريب وبالجملة ان عدم الانصراف ثابت لذلك الاسم فالقول بصرفه
بعيد قال الشارح قدس سره بادخال الكسر الخ يرد ههنا ان صرف غير المنصرف يحصل
بادخال واحد من الكسرة والتنوين فقط مثله كما في بيت على الشعر ولا حاجة فيه الى ادخالهما
عليه فكيف قال الشارح بادخال الكسرة آه الا ان يقال ان الواو الواصلة بمعنى او والفاصلة التي
لمنع الخلو ههنا قال الشارح قدس سره عند المصنف يرد ههنا ان المنصرف عند غير المصنف
ما يدخله التنوين والحركات الثلث فالصورة التي يدخل فيها الكسر فقط او التنوين فقط كيف
يكون منصرفا عند غير المنصرف فاي وجه لتخصيص الشارح أجيب بان ادخال واحد من الكسر
والتنوين على الاسم موجب جواز ادخال الآخر عليه فكان كل منهما موجودا في ذلك الاسم وسلم
قال الشارح قدس سره منهما اي عن العلتين يرد ههنا ان المراد من العلتين المأخوذ
في تعريف غير المنصرف العلتان المؤثرتان كما ينادي عليه قول الشارح فيما سبق والتأثير
ههنا ليس بموجود كما هو الظاهر فكان الاسم خاليا عن العلتين فلا يصح قول الشارح ويظهر
بالبداهة ان الامر كما قال المورد في نفسه لا مرا لا ان اطلاق العلة والسبب على غير المؤثر ايضا
شائع كما في قول المصنف او على سبب فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح من العلتين ذاتهما
فقط يعني وان لم تؤثرا قال الشارح قدس سره وقيل المراد الخ اشارة الى دفع آخر للمنع
المدفوع بقوله اي بجعله الخ بيانه ان المراد بالصرف المعنى اللغوي الذي هو التغيير وتغيير صرفه
في حكم غير المنصرف فحاصل عبارة المصنف على هذا ويجوز تغيير حكم غير المنصرف للضرورة
بان يدخل الكسر والتنوين عليه لاجل فوات العلة ولا خدشة في هذا المعنى يرد ههنا ان دفع
هذا الايراد يحصل بارادة المعنى اللغوي هو خلاف الظاهر من الصرف فما الحاجة الى ارتكاب
خلاف الظاهر الآخر الذي هو رجع الضمير الى حكم غير المنصرف أجيب عنه بان الامر كذلك
لكن هذه الحالة سبق فيما اختاره الشارح لان التغيير ليس في ذات غير المنصرف بل في حكمه وفي قول
الشارح وقيل اشارة الى ضعف ذلك الجواب ولعل وجهه ان هذه العبارة تكون على
هذا التقدير من احكام حكم غير المنصرف كما لا يخفى لا من احكام غير المنصرف الذي سيق
الكلام له والله اعلم قال الشارح قدس سره اي لضرورة آه دفع لما يرد من ان المراد من
الضرورة ضرورة وزن الشعر فيخرج غير المنصرف الذي دخله الكسر والتنوين لرعاية
القافية فهذا القصور في عبارة المصنف بيان الدفع ظاهر قال الشارح قدس سره

فكقوله صبت آه اما اولاً فان من البحور المعتبرة عند علماء العروض البحر الكامل وهو مهما
من ركن متفاعلن ست مرات ثلث فى المصراع الاول من الشعر وثلث فى الثانى منه ومن الزحا
فات التى تعرض على هذا البحر الاضمار وهو فى عرفهم عبارة عن سكون التاء فى متفاعلن فينقل
الى مستفعلن وثانيا ان بحر هذه القصيدة كما صرح به بحر كامل مجزوء التقطيع والانطباق
الذين هما معتبران فى ذلك العرف بمقابلة ساكن من اجزاء الشعر بساكن من اركان البحر والمتحرك
بازاء المتحرك بدون لحاظ الموافقة فى نوع الحركة يجدانها على مستفعلن من شطر مستفعلن
بيت اخذ من متفاعلن وهكذا وثالثا ان هاهنا لو لم يكن لخروج هذا البيت من البحر الكامل
الذى قرأت تلك القصيدة فيه لانه يكون على هذا مكفوفا والكف الذى فى ذلك العرف
عبارة عن اسقاط الحرف الرابع الساكن من الركن لا يعرض على البحر الكامل كما تقرر واسطعه
قوله الصب آه بيان المعنى اللغوى ليتضح المعنى ويحتمل ان يكون الغرض التعريض على صاحب
البيت بان الصب مختص بالماء فلا يناسب ذكره فى هذا المقام لكن الامر هين لانه يمكن ان يقال
انه شبه المصائب بالمياه فاستعمل الصب **قوله** قال قدس سره الغرض من نقل هذه الحاشية
الاشارة الى ان قول الشارح فى الكتاب فكقوله بتذكير الضمير ليس فى موضعه لان قائلة هذا
البيت فاطمة رضى الله عنها فالمناسب كقولها الا ان يقال ان علماء السير اختلفوا فى هذا البيت
فمنهم من يقولون ان هذا البيت مما انشده وقاله بعل فاطمة اى زوجها رضى الله عنهما ومنهم
من يقولون انه مما انشدته فاطمة رضى الله عنها فلم لا يجوز ان يكون قول الشارح فى الكتاب مبنيا
على قول وقوله فى الحاشية مبنيا على قول آخر والله اعلم **قوله** وفى حاشيتها اقول وبالله التوفيق
ان قول الشارح جمع غالية ان كان فى الحاشية على الحاشية فالمناسب ان يذكر لفظ انتهى بعد قوله
غواليا ليفيد انتهاء اصل الحاشية وان كان فى الحاشية فلا وجه لذكر قوله وفى حاشيتها بل
الانسب ان يقول بعد قوله غواليا جمع غالية فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** مرثية الغرض تحقيق
الالفاظ اللغوية ليتضح معنى الشعر والحاشية **قوله** ما الذى الخ هذا على تقدير ان يكون ما استفهامية وذا
موصولة بمعنى الذى لكن تفسير كلمة ما الاستفهامية على هذا يكون متروكا والتقدير اى شئ الذى **قوله** اى
شئ هذا على تقدير ان يكون ذا زائدة وما استفهامية **قوله** وقع الخ فيه اشارة الى ان الجار والمجرور فى قوله
على من متعلق بمحذوف وهو وقع **قوله** فى ان لا الخ فيه اشارة الى ان لا يشم منصوب بنزع الخافض وهو
كلمة فى والمعنى لا جرح على من شم تربة احمد فى تركه شم انواع الغالية لانها ما هى اعلى من تلك التربة فهو
انواع آه فيه اشارة الى وجه جمع غواليا باعتبار الانواع فلا يرد ما يخطر بالبال فتأمل **قال** الشارح قدس
سره واما الثانى فكقوله اعلم اولا ان من البحور المعتبرة عند علماء علم العروض البحر الطويل وهو فعولن

له هذا بالنظر الى المعنى اللغوية لانه من كرى او علمية لا فى الشعر ١٢ منه

مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين يعنى مرة فى المصراع الاول ومرة فى المصراع الثانى ومن الزحافات التى تعرض على هذا البحر القبض والكف الاول فى اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف الخامس الساكن نحو مفاعلن فى مفاعيلن والثانى فى اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف السابع الساكن نحو مفاعيل فى مفاعيلن كما سبق وثانيا ان بحر هذا البيت بحر طويل صورة التقطيع والانطباق ام دخله فعولن ولعلك تعلم ان فعولن ذكر هو مفاعلن وهكذا وثالثا ان فيه لو لم يزن الامر يخرج هذا البيت من البحر لانه على ذلك التقدير يلزم الكف كما لا يخفى وهو قد يوجد فى هذا البحر كما سبق لكن يخرج عن السلاسة كما لا يخفى والله اعلم

قوله استينافية فى جواب سوال مقدر كانه قيل ان الاعادة عبارة عن التكرار وهو امر شنيع فلا يهم الامر بالاعادة وبيان الدفع ظاهر **قوله** وهو الامر تفيد تعليل علة الامر بالاعادة **قوله** وانما لم يمثل الخ دفع ما يرد من ان المصنف مثل غير المنصرف الذى دخله التنوين لاجل التناسب بقوله سلاسلا واغلالا فلم لم يمثل لاجل الضرورة والدفع غنى عن البيان

قال الشارح قدس سره ولكن يفتهم الخ يعنى ان الاحتراز عن الزحاف يحصل باجراء التنوين فقط يعنى فما الحاجة الى اجراء الكسر الذى منع من غير المنصرف عليه كما لا يخفى وللمدعى اجراءهما عليه واجيب بان الكسر والتنوين متلازمتان فى المنع من غير المنصرف بالاجماع سواء كان امتناع الكسر لاجل امتناع التنوين او على الاصالة على الاختلاف كما عرفت سابقا فاذا لم يمتنع التنوين لم يمتنع الكسر **قال** الشارح قدس سره فان قلت الخ بيان الايراد ان المتقرر عند علماء العروض عدم القدح بورود الزحافات التى تجئ فى الابحار عليها مثلا لا يقدحون بمجئ القبض فى الشعر الذى قيل على البحر الطويل ومجيئه لا يضر الشعر الذى قيل على البحر لان هذين الزحافين يراد انه على زينة البحر كما تقرر وسبق واذا لم يوجب القدح فلم يكن الاحتراز عنه ضروريا فكيف يشمله قوله للضرورة **قال** الشارح قدس سره قلنا الخ بيان جواب ذلك الايراد ان الزحاف على قسمين زحاف يخرج الشعر عن السلاسة وزحاف لا يخرج عنها والاحتراز عن القسم الاول ضرورى عند الشعراء لان الخروج عن السلاسة بمنزلة الخروج عن البحر وما نحن فيه من القسم الاول كما يحكم به سلامة الطبع فيكون الاحتراز عنه ضروريا فيشمله قول المصنف للضرورة **قال** الشارح قدس سره اذا امكن الاحتراز فيه وضع الظاهر موضع المضمر دفعا لتوهم رجوع ضمير امكن الى بعض الزحافات فتدبر **قوله** فالمراد الخ دفع ما يرد من ان حمل الضرورة على الاحتراز عن بعض الزحافات كما وقع فى كلام الشارح غير صحيح لان الضرورة عبارة عن امتناع الانفكاك وهو لا يجرى فى ذلك الاحتراز لان عدم الاحتراز

ايضا قد يقع بيان الدفع ان المراد بالضرورة الضرورة التي مدحها الشعراء ضرورة وهو نسبة الخطية الى البيت على تقدير انتفاء ذلك الامر فيه ولا شك في نسبة الخطاء الى البيت على تقدير الاحتراز عن بعض الزحافات ولما كان هذا الايراد مندفعا بقول الشارح عند الشعراء صدر الفاضل المحشي هذا القول بالفاء التفريعيه والا فالاظهر ان يقول والمراد الخ بالواو والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اى يجوز صرفه آه دفع ما يرد ههنا من ان بناء قول المصنف على الاختصار فلم زاد اللام في قوله او للتناسب عطف على الضرورة ولم يترك اللام ليعطف على الضرورة بيان الدفع ان الضرورة والتناسب الذين هما علتان لتغيير حكم غير المنصرف ليست عليتهما من طريق واحد لان الاول من قبيل فعدت عن الحرب جبنا والثاني من قبيل ضربته تأديبا فلو ترك اللام لتوهم كون عليتهما من الطريق الواحد والامر ليس كذلك فلذا زاد اللام والله اعلم **قوله** ولهذا يقال آه يعني ان العرب يقولون مرائى لم ما يتهنالى كما يقال هناء في الشيء ومرائى ولو لم يلفظوا تلك الرعاية لقالوا هنأني الشيء وامرأني لان امرأ استعمال متفق فيما بين اهل اللغة بخلاف مرأن استعماله مختلف فيه والله اعلم **قوله** ثم قال يسر يعني ان اصله يسري بالياء الا انه لما كانت فواصل تلك السورة بالراء قال الله تعالى يسر بحذف الياء ولولم يكن التناسب امرا مهما لكان المناسب ان يقول يسري لانه الاصل وعلة حذف الياء غير موجود اقول وبالله التوفيق ان هذا القول يكون مثالا على مذهب نافع وابو عمرو من القراء حذف الياء من يسري عندهما لاجل رعاية الفواصل واما عند غيرهما فهذا القول لا يكون مثالا لان حذف الياء عنده منه لاجل التخفيف وعلى قرأة يسر بدون التنوين واما على قرائته بالتنوين فلا يكون مثالا كل ذلك غير خفي على من له ادنى مهارة في التفاسير والله اعلم **قوله** ويمال سجى الخ يعني ان الامالة مختصة قياسا بما يكون الف منقلبة عن الياء وههنا يمال سجي قياسا مع كون الف منقلبة عن الواو والمناسبة تلى الذي الف بدل عن الياء ولو لم يكن التناسب امرا مهما مرعيا لما صح الامالة في سجى قياسا لعدم وجود شرطها والله اعلم **قال الشارح** قدس سره وان لم يصل الخ فيه اشارة الى ان رعاية التناسب بين الكلمات لو كانت واصلة الى احد الضرورة لكان كونها مهمة بالطريق الاولى على ما هو القاعدة في ان الوصلية ولا شك في صحة ذلك المثال والعجب مما قاله مولانا عصمت الله ههنا فيه اشارة الى ان رعاية التناسب قد تصل الى حد الضرورة الى آخر ما قاله فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال المصنف مثل سلاسلا واغلالا اقول وبالله التوفيق ان هذا القول مثال على قراءة نافع والكسائى وابو بكر من القراء وابيا على قراءة غيرهم فليس بمثال لانهم لا يقولون سلاسلا بالتنوين ونصبه سلاسل في

فی المتن حکائی فلا یرد ان سلاسلا لوکان منصرفا لکان مجرورا فیہ لاضافۃ المثل الیہ قولہ
وقد ینصرف الخ دفع ما یتوہم من تخصیص انصراف غیر المنصرف لاجل تجنیۃ المنصرف الذی
یلیہ بقرینۃ المثال المذکور فی المتن بیان الدفع ان المراد عام وذکر المثال الخاص اتفاقی لا انہ
ضروری قولہ کقولہ تعالی قواریر الثانیۃ فی کلام اللہ تعالی عند نافع والکسائی وابوبکر والاولی
فیہ مع ابن کثیر قولہ اواخر الآی ای حالۃ عدم الوقف واما فی حال الوقف فلا یناسب التنوین
کما لا یخفی قولہ واما اذا فرئ الخ دفع ما یرد من ان تقیید قواریرا فی تمثیل انصراف غیر المنصرف
لرعایۃ المنصرف الذی یلیہ بقولہ علی قراءۃ التنوین لغو لانہ لو قرأ بالالف لکان مثالا لذلک
ایضا لان التنوین ینقلب بالالف حالۃ الوقف فلم لا یجوز ان تکون تلک الالف بدلا عن التنوین
بیان الدفع ان المثال علی ذلک التقدیر لا یکون یقینیا لان الالف کما یحتمل ذلک الاحتمال فکذلک
یحتمل الاطلاق ای الاشباع والاولی فی المثال کونہ یقینیا قولہ الظنونا فان اصلہ الظنون بدون
الالف ثم اشبعت فتحۃ النون فحدثت الالف فصار الظنونا قولہ اعلم ان غیر الفصیح الخ اقول
وباللہ التوفیق ان سلاسلا لو کان غیر فصیح من وجہ آخر سوی اجراء التنوین علی غیر المنصرف
لکان لقول الفاضل المحشی ہنا وجہ وہو دفع ما یرد من ان لفظ سلاسلا غیر فصیح فکیف
وقع فی القرآن بیان الدفع انا نسلم عدم فصاحتہ لکن کثیرا ما یکون اللفظ غیر فصیح فی نفسہ
ویصیر فصیحا اذا اتصل بلفظ آخر فصیح مثل اغلالا ہہنا فلم لا یجوز ان یکون لفظ السلاسل
من ذلک القبیل الا ان ذلک الوجہ لا یعلم فی الکتب ولو کان غیر فصیح لاجل اجراء التنوین
علی غیر المنصرف للتوجیہ لقول الفاضل المحشی ذلک وجہ لانہ یکون ہذا القول منہ بعینہ
تکرارا لما فی المتن واللہ اعلم قولہ وکذا یبدئ الخ یعنی ان یبدئ من الابداء غیر فصیح وبدلہ
من البدء افصح کما تقرر فی مقرہ مع ان الواقع فی الکلام الذی یجب الاحتراز فیہ عن وقوع
غیر الفصیح یبدئ من الابداء لانہ وان کان غیر فصیح فی نفسہ لکنہ صار فصیحا لاجل یعید لکونہ
من الاعادۃ قولہ روی فیہ استشہاد آخر علی ان اللفظ الغیر الفصیح قد یصیر فصیحا لاجل
انضمام الفصیح الآخر وتقریبہ ظاہر قولہ انعم ویبادی علی ہذا قول المصنف فی باب المنکر
والمذکر کما لا یخفی قولہ ان التناسب آہ یعنی تحصیل التناسب بین مار وحار بالفتح کما
ہو الظاہر یحسن حار بالضم وان کان الفصیح حار بالکسر قال الشارح قدس سرہ فقولہ
سلاسلا الخ دفع ما یرد من ان مثال الاسم الغیر المنصرف الذی صرف لاجل مناسبۃ الکلم
ہو لفظ السلاسل فالانسب للمصنف ان یکتفی بہ لان التطویل فی المتون لاسیما الکافیۃ غیر
متعارف فبیان الدفع ظاہر لکن لا بد من بیان النکتۃ فی تعرض المصنف لتمثیل غیر المنصرف

التنوین ہاہنا لکن غیر قابلہ ... ما یرد فافہم منہ

علم ان التناسب الزواج ... منہ

لانہ علی ہذا یکون تمثیلا علی ... قولہ وقع فیما ... سلاسلا والتنوین فیہ ... فکیف وقع فی القرآن بان اجراء التنوین علیہ وجعلہ فیہا للمناسبۃ لفظا ... وہذا استعمل فیہ ... من قبل النصر ... الکلام منہ

الذی صرف لاجل المنصرف وللمنصرف الذی صرف غیر المنصرف لاجله کلیهما مع ان
المقام یقتضی ایراد الاول فافہم لانہ من سوانح الوقت **قوله** لکان الانسب لان المثال ہو ہذا
قوله الاولی تقدیمه تعریض علی المصنف بیانه ان المصنف ابہم فی تعریف غیر المنصرف
حیث قال او واحدة تقوم مقامہا وجعل ہذا القول بیانا لرفع ذلک الابہام فیکون ہذا القول
من تتمة التعریف فالمناسب تقدیم ہذا القول علی قوله وحکمه ان لا کسرة الخ کما انه ابہم فی
التعریف حیث قال ما فیه علتان من تسع وجعل قوله وہی عدل بیانا لرفع ابہامه وقدم علی
قوله وحکمه ان لا کسرة الخ اقول وبالله التوفیق یحتمل ان یکون ہذا القول من المصنف اشارة الی
جواز تقدیم غیر المقصر الذی ہو الحکم علی المقصر علیه ایضا اذا کان مہتما بشانه والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره ای العلة الخ دفع ما یرد من ان ہذا القول من المصنف بیان رفع الابہام الذی صدر
منه فی تعریف غیر المنصرف بقوله او واحدة الخ وہہنا لا یحصل به لان الواحدة فیما سبق
مہملة عن العلة وکلمة ما ہہنا عامة بیان الدفع انہا ہہنا ایضا عبارة عن العلة فیکون ہذا
القول مفید الرفع الابہام **قال الشارح** قدس سره مقام علتین دفع توہم رجوع الضمیر
الی العدل والسلاسل او الی التناسب الضروریة لان کلا من ہذین الاحتمالین مما لا یصح کما
لا یخفی **قال الشارح** قدس سره علتان دفع ما یرد من ان العطف فی قول المصنف الجمع والفا
التانیث اما ان یکون مقدما علی الربط او یکون الربط مقدما علی العطف فان کان الاول فیکون
الخبر ہو المجموع لا کل واحد من الجمع والف التانیث فلا یصح جمعہما ولا یصح العطف وان کان الثانی
فلا یصح الحمل لان الحمل علی قسمین حمل اولی وحمل شایع وانتفاء الاول ظاہر واما انتفاء الثانی فلان
من لوازمه ان یکون الموضوع فرد المحمول او یکون افراد الموضوع افراده وکل من ہذین غیر
موجود بین الموضوع والمحمول ہہنا کما لا یخفی بیان الدفع انا نختار الاول یعنی ان الخبر ہو المجموع
وان اختلج ببالک انه علی ہذا لا یصح جمع الجمع والف التانیث والف التانیث ولا یصح عطف ہذا
علیه فازله بان صحة کلا الامرین بالنظر الی کون الجمع خبرا فی الظاہر ویمکن ان یقرر الدفع
بان الخبر ہہنا مقدر وقول المصنف الجمع خبر مبتدا محذوف وکذا ما بعده والتقدیر ما یقوم
مقامہما علتان احدہما الجمع وآخرہما الف التانیث والله اعلم **قال الشارح** قدس سره
مکررتان اشارة الی وجه قیام کل من الجمع والف التانیث مقام علتین وبیان التکرار فیہما
سیجیٔ انشاء الله تعالی **قال الشارح** قدس سره قامت آه دفع ما یتوہم من ارادة کون مجموع
الجمع والف التانیث قایما مقام علتین لانه علی ہذا لا یحصل الموافقة مع الخارج کما لا یخفی وما
ہو المتقرر عند الکل من ان الجمع وحده یقوم مقام علتین وکذا الف التانیث **قال الشارح**

له یعنی انه یعنی المقصر علی غیر المقصر وکذلک یعنی غیر المقصر علی المقصر ۱۲ منه

قدس سرہ البالغ الی آہ دفع ما یرد من ان مسلمین جمع وکذا اغترابٌ وضرّبٌ مع انها لیست
غیر منصرفة بیان الدفع ان المراد بالجمع بجمع البالغ الی وزن صیغة منتهی الجموع اعنی مفاعل
ومفاعیل والجموع المذکورة لیست من هذا القبیل کما هو الظاهر فلا ضیر **قوله** ای الجمع
الذی الخ دفع ما یرد فی هذا المقام من وجوه آحدها ان البلوغ نسبة یقتضی تغایر الطرفین
وههنا الجمع وصیغة منتهی الجموع متحدان فکیف یتخلل البلوغ بینهما وآلثانی ان الصیغة عبارة
عن الهیئة والمادة کلیهما کما تقرر فیفید العبارة التخصیص لان المادة لا تکون الا مخصوصة
الحرف فلا یتصور لها افراد حیث هو والمخصص اعنی مادة مساجد مثلا او مصابیح مثلا
غیر معلوم بل مضر لانه لو ارید هیئة مساجد حال کونها عارضة لتلک المادة لخرج ما
سواها وبطلان هذا مما لا یخفی فلا یستقیم معنی العبارة وآلثالث ان الظاهر من الجموع الجموع
المطلقة فیکون مفاد العبارة ان المراد من الجمع الجمع البالغ الی صیغة تکون هی منتهی الجموع
المطلقة یعنی لا یجمع بالجمع الآخر سواء کان سالما او مکسرا فیخرج مساجد ومصابیح مثلا
لعدم منع الجمع السالم فیهما وآلرابع ان صیغة الجموع جمع واقل افراده الثلثة فیستفاد من
العبارة تحقق افراد من ثلثة الجمع فی الجمع الذی یقوم مقام سببین وهو خلاف الواقع کما
هو الظاهر بیان الدفع عن الاول ان المضاف من ضمیر البالغ الراجع الی الجمع محذوف والتقدیر
البالغ جمعیته الی صیغة آہ والتغایر بین الجمعیة وتلک الصیغة امر ظاهر فلا محذور والی
هذا اشار الفاضل المحشی بقوله بجمع وعن الثانی ان المراد بالصیغة الوزن یعنی الهیئة
فمفاد العبارة التخصیص بالهیئة یعنی هیئة مفاعل او مفاعیل ولا شک فی صحة ارادة هذا
التخصیص لا التخصیص بالهیئة والمادة کلیهما حتی یلزم الاستحالة والی هذا رمز الفاضل
المحشی بقوله الی وزن وعن الثالث ان المراد بالجموع التکسیریة مطلقتها ولا السالمة فمفاد
العبارة منع جمع ذلک الوزن علی جمع التکسیر مرة اخری ولا خدشة فی ذلک کما هو الظاهر فلا
یلزم خروج مساجد مثلا والی هذا اشار الفاضل المحشی بقوله التکسیر وعن الرابع ان من
المتقرر فیما بین القوم ان الالف واللام اذا دخلا علی الجمع یبطلان جمعیة ذلک الجمع و
المراد ههنا علی لفظ الجموع الذی هو جمع فلا یستفاد من العبارة تحقق الافراد الثلثة من
الجمع فی کل جمع یقوم مقام سببین ویعلم هذا من قول الفاضل المحشی عن جمع بصیغة المفرد
فاحفظ هذا التقریر الانیق لعلک لا تجد فی غیر هذا التعلیق والله اعلم وبقی شیء وهو ان الکلام
الضمیر فی جمع راجع الی الجمع فیخرج مساجد لان لا انتهاء الی صیغة منتهی الجموع فیه لیس لجمعیة
الجمع بل لجمعیة المفرد کما هو الاظهر علی من له ادنی مس لکلمات النحاة الا ان یقال ان فی الکلام

تقديرا وحذ فاو التقدير اى الجمع الذى يجمع هذا الجمع او مفرده الى ان ينتهى اى يصل الى وزن
فيمتنع هذا الوزن او ذلك الجمع عن جمع التكسير مرة اخرى والله اعلم بما فى الصدور واليه
مرجع الامور **قوله** اعلم ان الخ دفع ما يرد من ان للعلوم من النحاة فى سبب قوة الجمع امور
ثلثة كونه نهاية جمع التكسير وكونه مكررا حقيقة او حكما وكونه لا نظير له فى الاحاد فما الوجه فى تعرض
الشارح احد هذه الامورات الثلثة اعنى التكرار وترك الباقيين وبيان الدفع ان الشارح تعرض التكرار
بتبعية المصنف والله اعلم **قوله** الى ان قوة آه الاولى ان يقول الى ان سبب قوة قيامه لان الاختلاف
ليس الا فى السبب كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى قبيل هذا اختلفوا فى سبب قوته **قوله** كونه
نهاية آه اذ بلوغ الشئ الى نهاية وكماله يوجب قوته **قوله** تكرر الجمعية اذ الشئ اذا تكرر تقرر
فقوى **قوله** حقيقة او حكما فايدة التعميم سيذكر فى التعليق بقول الشارح فانتظر **قوله** كونه
لا نظير له اذ هذا الكون ملزوم لعدم اشتباه الجمع بالمفرد والعربى فكان قويا فى الجمعية **قوله**
واما نحو ثمان آه فيه دفع ما يرد على مذهب الاكثرين بيان الايراد ان ثمانيا بالياء مفرد مع انه
موازن مساجد كما هو الظاهر فكيف يصح قولهم لا نظير الجمع الذى يقوم مقام السببين فى الاحاد
العربية بيان الدفع ان هذا اللفظ قليل وهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له **قوله** واما نحو الترا
آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب بيان الايراد ان تراى مصدر مفرد مع انه موازن مساجد
فكيف يصح قولهم لا نظير الجمع فى الاحاد العربية بيان الدفع انا لا نسلم ان تراى موازن مساجد لان
الميم فيه مضمومة بخلاف مساجد **قوله** واما نحو هوازن آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب
بيان الايراد هوازن اسم قبيلة من قيس مفرد مع انه موازن مساجد فلا يصح قول اكثر النحاة
من انه لا نظير الجمع فى الاحاد العربية بيان الدفع ان مراد هم من الاحاد العربية الاحاد العربية
التى لا تكون منقولة عن الجمع وهوازن منقول عنه فلا نقض **قوله** واما نحو يمان آه فيه دفع
ايراد آخر على ذلك المذهب بيانه ان يمانى وشآمى مفردان مع ان كلا منهما موازن مساجد فلا
يصح قولهم بيان الدفع ان مراد اكثر النحاة من عدم النظير عدمه فى الوزن الاصلى وهذا الوزن
عارضى لان اصلهما يمنى وشامى بالياء المشددة للنسبة الى اليمن والشام ثم عوض عن احدى يائى
النسبة الف فصار يمانى وشآمى فلا نقض **قوله** والالف آه عطف على احدى آه وحاصل الكلام
ان هذا الوزن بسبب ياء النسبة لكن ابقيت احد يائيها على حالها وابدلت اخرى بما يلائمها
النسبة عارضة لا يعتد بها فهذا الوزن بسبب عارضة لا يعتد بها وكل ما هذا شانه لا يعتد
به فهذا الوزن لا يعتد به وبما قررنا ظهر دفع ما يختلج بالبال فافهم **قوله** وكذا تهامٍ آه فيه دفع ا
الى دفع ايراد آخر على ذلك المذهب بيان الايراد ان تهاميا مفرد مع انه موازن مساجد فلا

[1] وجه قوة هذه الامور الثلثة يجيء فانتظر ١٢ منه

[2] وعدم تركيب الياء فى قول الفاضل المحشى لاجل سقوطها للتنوين ١٢ منه

[3] موصوف هذا الكلمة مقدر وهو ارضنا ١٢ منه

[4] مطلق سبحانك

[5] وهو لفظنا ١٢ منه

[6] الحشى ازيعقول واحدى ياء النسبة والالف الذى هو بدل عن آه ليظهر التكرار وان هذا العقل لا يجب اتصاله فى لانه يفيد عدم اعتبار العارض او الوزن و الله اعلم ١٢ منه

يصح قولهم بعدم النظير وبيان الدفع ان الالف فی ثمان عوض عن احدی یائی النسبة والاخری محذوفة لالتقاء الساکنین لان اصله ثمنی فهذا الوزن عارض لا یعتد به ومراد اکثر النحاة بعدم النظیر عدمه فی الاوزان الاصلیة فلا نقض **قوله** یعنی تهامة آه فیه دفع ما یرد من ان النسبة فی تهامی لیس الا البلدة وبلدة من البلاد ولیست بمعروفة بالسحر تهم وبیان الدفع ان التهم بمعنی التهامة **قوله** قال الجواری آه مقابل لقوله فی المنسوب الی تهم **قوله** لکن منعنا آه فیه دفع استدراک وهو انه کیف یصح النسبة الی تهامة مع ان یاء النسبة مشددة والیاء المنقولة فی هذا اللفظ مخففة وبیان الدفع غنی عن البیان **قوله** وانما لم یعد یاء آه فیه اشارة الی دفع ما یرد من ان یاء النسبة اذا کانت سببا لعروض الوزن وعدم الاعتداد به فلو اعتبر المواز نة الحاصلة بسبب تلک الیاء فی نحو عواری وجعلوه غیر منصرف وبیان الدفع ان یاء النسبة لسبب عروض الوزن لکن اذا کان عروضها واعتبارها فی الجمع دون مفرده یعنی لم یکن قبل جمعیة هذا الجمع موجودة واما اذا کانت موجودة قبل جمعیة الجمع علی متهار تلک الیاء فلیست سببا للعروض لانها اصلیة بالنسبة الی الجمع وان کانت عارضة بالنسبة الی الواحد وعواری من هذا القبیل لا من ذلک فلا خدشة **قوله** ان آه دفع آخر للایراد الذی یرد علی اکثر النحاة القائلین بعدم النظیر فی الاحاد العربیة للجمع الذی یقوم مقام السببین بثمان وقد تقرر وبیانه الدفع ان هذا الوزن عارض لا اعتداد به لانه حاصل بسبب یاء النسبة لان الیاء فی ثمان للنسبة الی جزءه الذی هو الثمن اصله ثمنی ابدلت احدی یاء النسبة بالالف فخففت المیم الساکنة وتسقط الاخری لالتقاء الساکنین وابدلت الضمة بالفتحة فصار ثمان **قوله** ولا یخفی آه اذ لا معنی لنسبة العدد الی جزءه کما لا یخفی **قوله** وقیل منسوب آه مقابل لقوله لانه منسوب الی جزءه وصاحب هذا القول الفاضل الرضی کما ان صاحب القول الاول السیرافی **قوله** ولیس الا آه یعنی لیس الثمانی الا العدد ودومثل هذه العبارة شایع **قوله** فاذن آه فیه رمز الی دفع ما یختلج بالبال من ان یاء ثمانیا کیف یکون للنسبة مع ان یاءها مشددة والمروی فی هذا اللفظ مخففة وبیان الدفع ان الالف الموجودة فی هذا اللفظ لیس الف المنسوب الیه یعنی ثمانیة بل هی بدل عن احدی یائی النسبة فلا یضر التخفیف لها **قوله** وکذلک آه فیه دفع ما یرد من ان الیاء فی ثمان لا یکون للنسبة الی ثمانیة لان یاء النسبة متلحق بالکلمة من خارج دتلک الیاء ویاء ثمانیة وبیان الدفع ان یاء ثمانیة محذوفة کما ان تاءها محذوفة ویاء ثمان ملحقة به من خارج **قوله** واما السراویل آه فیه دفع ایراد آخر علی من اکثر النحاة بان سراویل موازن مصابیح مع انه مفرد فکیف یصح القول بعدم النظیر وبیان الدفع

بوجوه الاول ان مرادهم بعدم النظير عدمه فی العربية كما ينادی عليه ما علی نداء عبارتهم فتذكر وسراويل من الآحاد العجمية فلا يضر وجوده الثانی ان ذلك اللفظ شاذ قليل كالمعدوم لا اعتبار له الثالث انا لا نسلم انه مفرد بل جمع غير منصرف الا ان احاده تقديرية **قوله** واما نحو آه فيه دفع ما يرد علی مذهب اكثر النحاة من ان سبب قوة الجمع الذی يفيد قيامه مقام السببين لو كان انعدام النظير فی الآحاد العربية فليعتبر اوزان نحو اكلب واجمال فی قيامه مقام السببين ايضاً لانه لم يوجد نظير هذا الوزن فی الآحاد العربية ايضاً وبيان الدفع ان هذين الوزنين مختصان بجمع القلة وهو فی حكم المفردات بدليل التصغير علی لفظه كما يقال اكيلب واجيمال ومرادهم بعدم النظير فی الآحاد عدم المشابهة بالمفردات لا وزنا ولا حكما والثانی منتفٍ فی هذين الوزنين فلذا لم يعتبر والله اعلم **قوله** فيهما ای فی عدم اعتبار قيامها مقام السببين **قوله** علی لفظ ای بلا رده الی مفرده **قوله** ولا يعبأ آه فيه تزييف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو اكلب فی قيامه مقام السببين لانه لا نظير له فی الآحاد العربية بان نظيره موجود كادرج وآجر وآنك فكيف يعتبر بيان التزييف ان نظير وزن اكلب غير موجود فی الآحاد العربية فی الاصل لان ادرجا فی الاصل جمع ليس بمفرد واستعماله فی اسم موضع ما طارئ فافراده المبنی علی ذلك الاستعمال ايضاً عارضی لا اعتبار له واما آجر وآنك وان كانا مفردين فی الاصل لكنهما من الآحاد العجمية لا من العربية والمعتبر نفی النظير فی الآحاد العربية والله اعلم وتردد ههنا ان فی نظير وزن اكلب ابلم فلم لم يتعرض الفاضل المحشی اليه والجواب ان ابلما بفتح الهمزة لغة رديئة والفصيح ضم الهمزة **قوله** ولان آنكاً آه تزييف الجواب المذكور فی آنك بوجه آخر وهو ان وزن آنك فاعل بضم العين لا افعل والكلام فی هذا دون ذلك **قوله** ولا باشد آه تزييف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو اكلب بان نظيره موجود كاشد فكيف يعتبر بيان التزييف ان اشداً ليس مفرداً بل هو جمع مفرد ليس بموجود او شاذ علی غير القياس **قوله** بدليل آه متعلق بجمعية الاشد مطلقاً لا بخصوصية احد الجمعين قال الشارح قدس سره فانه قد تكرر آه فيه اشارة الی دفع ما يرد من ان العلة الذی يقوم مقام السببين يشترط فيه التكرار كما ينادی عليه عبارة الشارح قبيل هذا وصيغة منتهی الجموع قد لا يوجد فيه التكرار كما فی مساجد فكيف يقوم الجمع مقام السببين وبيان الدفع انا نسلم اشتراط التكرار فی العلة الذی يقوم مقام السببين لكنا نعمم من ان يكون حقيقة او حكما والثانی موجود فی مثل مساجد والله اعلم قال قدس سره آه غرض الشارح من التعميم بيان التكرار الحقيقی فی اكالب اساور وانا عيم وغرض الفاضل المحشی فی نقلها بيان

يعنی وزن صيغه منتهی الجموع اعتبار فی قيام مقام السببين بجهة بيان نمايند ١٢ منه

للمعاني اللغوية للالفاظ التي خفيت معانيها ولو قال الفاضل المحشي قوله كالب آه لكان احسن فالمراد لعل اسمعيدث بعدذ لك ا مراقوله يارة دست بالمثناة الفوقانية والراء المهملة معناه في اللغة دست برنجن قوله في قراءة آه اعلم ان في هذه الآية ثلث قراءات احدها وهو قراءة حفص فلولا القي اساورة من ذهب وفي هذه الصورة يكون منصرفا قوله واكثر ما يقع آه كلمة ما مصدرية اي اكثر وقوع هذا الاسم على الابل قوله واردوا آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يرد من ان جمعية الجمع ان يكون اذا اريد الضروب والانواع المختلفة والابل وكذا السواد والذهب نوع واحد كما لا يخفى فكيف يصح الجمع فيه بيان الدفع ان الحصر ممنوع اذ جمعية الجمع كما يكون لاجل ارادة الانواع المختلفة كذلك يكون لاجل ارادة التكثير والمكاثرة والثاني ههنا موجود وان لم يوجد الاول والضمير في جمعه راجع الى الجمع لا الى صيغة منتهى الجموع بقرينة قوله كذا في الصراح لان الصراح لا يبحث عنه والله اعلم قوله انما جعل لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا القسم كما انه مشابه بالقسم السابق في الوزن كذلك مشابه بالجموع الاخر في الجمعية فلم جعل ملحقا بالقسم السابق ولم يجعل ملحقا بالجموع الاخر بيان الدفع ان التشابه بالقسم السابق اتم واكمل من المشابهة بالجموع الاخر لانه من وجوه ثلثة الجمعية والموازنة وامتناع الجمعية بجمع التكسير مرة اخرى قوله وقد اشار اليهما آه الى الثاني بقوله كالجموع والى الاول بقوله الموافقة لها في عدد الحروف والسكنات اقول وبالله التوفيق ان اشارة الشارح ليس الا لوجه الثالث لان امتناع الجمعية ليس الا لاجل موافقة هذا القسم بالقسم السابق في الوزن واما الوجه الاول والثاني فمصرح بهما في كلام الشارح فلا يناسب لفظ الاشارة ويفهم من شرح مولانا عبد الحكيم والفاضل المدقق ان المراد من الوزن الوزن العروضي لا الصرفي وهذا من الامور التي تظهر منافاتها على من له ادنى مهارة في العلوم لانه لو كان المراد الموافقة في الوزن العروضي فكيف يستقيم جواب الفاضل المحشي من نحو التراجي بان الاصل فيه ضم ما قبل الياء وكذا من آنك بانه يحتمل ان يكون فاعلا الا افعلا على ما سبق في كلامه وكذا جواب الفاضل الهندي من ابلوران الضيم فيه ضم الهمزة لا فتحها على ما سبق منا لان المخالفة في الحركة لا ينافي الوزن العروضي كما تقرر ههنا فيهم فان الحق احق بالقبول وان لم يصدر من الفحول والله اعلم قوله الجمع اي جمع التكسير لا الجمع مطلقا قال الشارح قدس سره وثانيهما التانيث فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف لم يعد الف التانيث من الاسباب التسعة في البيتين السابقين فكيف يصح قوله والفا التانيث ههنا وبيان الدفع ان المراد التانيث لكن لما لم يقم مطلقه سواء كان بالتاء او بالالف مقام السببين بل ما هو بالالف والمقصود ههنا ذكر السبب الذي يقوم مقام السببين

قوله فيما شاع فيما بينهم الى ان قال والطريقة المعقولة اليه حسن المراد وهو بعيد بجعل الفاضل العصام يحمل القول السابق على القول الاشارة الى ما ذكرنا ١٢ منه

قوله المراد من السببين يقوم مقام السببين هو السبب الذي يكون من العلل التسعة ١٢ منه

قدم الالف على التانيث **قوله** الهمزة فی آه لعل الغرض من هذا القول دفع مایرد من ان المد
دة لیست الا الالف التی قبل الهمزة کما لا یخفی وهی لیست للتانیث کما تقرر بل المتیقن انه هی الهمزة
التی ابدلت من الالف ای بهذه الحیثیة فالمناسب للمصؑ ان یقول والف التانیث وهمزة وبیان
الدفع ان الامر کما قلت لکن لما لم یغایر الهمزة من الالف والالف هنا فی صورة فرض المد جاز
نسبة التانیث الی مجموعهما وهذا مذهب سیبویه وعلیه الجمهور وقیل الهمزة بنفسها ای من غیر
حیثیة ابدالها عن الالف للتانیث وقیل الالف التی قبل الهمزة للتانیث زیدت الهمزة بعده
للفرق بین مونث افعل نحو حمراء وبین مونث فعلان نحو سکری وقیل الهمزة والالف معا
للتانیث کذا فهم من قول مولانا عبد الحکیم ذیل قول المصؑ وعلامة التانیث والالف مقصورة
او ممدودة وللایراد المذکور دفع آخر یعلم من قول الفاضل المحشی وهو ان الهمزة منقلبة عن
الالف ففی الاصل للتانیث الالف فبالنظر الی الاصل قال المصؑ الف التانیث والله اعلم **قوله**
دون الالف آه لانها زیدت لتحصیل زیادة المد لان الالف السابق لما کان بمنزلة لام الکلمة
فزیدت الالف قبلها للمد فاجتمع الفان ساکنان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا ولم
یحصل المد المراد المطلوب فقلبت ثانیتهما الی حرف یقبل الحرکة فاختیر الهمزة دون الواو والیاء
مع ان مناسبة حروف العلة بعضها ببعض اکثر اذ لو قلبت الی احدیهما لاحتیج الی قلبها الفا کما
فی کساء ورداء کما تقرر والله اعلم **قوله** نسبتا الی التانیث فقال الممدودة للتانیث ولما کانت
الممدودة مجموع الالفین فلا یتوهم ان نسبة الالفین الی التانیث لیس بموجود فی هذا القول **قال**
الشارح قدس سره لانهما لازمتان الغرض من ذلک القول بیان التکرار المشروط فی السبب الذی
یقوم مقام السببین **قوله** ای بنائها الغرض منه دفع مایرد من ان التاء قد یکون لازمة
للکلمة من غیر العلمیة کما فی حجارة وتجارة فلا یصح قول الشارح فانها لیست لازمة للکلمة
وبیان الدفع ان المراد من عدم اللزوم عدم لزوم التاء لبناء الکلمة وهیئتها والتاء لیست بلازمة
لهیئة حجارة وتجارة کما لا یخفی فلزومها فیهما لا یضر **قوله** الفاء لتفسیر آه فیه اشارة الی
دفع ما یتوهم من ان الفاء الداخلة علی قول المصؑ فالعدل آه تحکی للعطف وعدم صحته
الکون اظهر من البیان بیان الدفع ان هذه الفاء فاء تفسیریة وهی الفاء الداخلة علی التفصیل الذی
ذکر بعد الاجمال ولا شک فی کون هذه الفاء فاء التفسیر لان قول المصؑ فالعدل الخ تفصیل
للاجمال الذی ذکره بقوله وهی عدل ووصف آه **قوله** ای بانفس آه فیه اشارة الی دفع
ما یرد من ان المصؑ لم یفسر الاسباب کلها فی هذا الکتاب کما هو الظاهر فکیف یصح قول الفاضل المحشی
الفاء لتفسیر العدل واخواته وبیان الدفع ان المراد من التفسیر تفسیر نفس المفهوم او تفسیر شرط

لان البناء والوزن والصیغة هو الهیئة التی یمکن ان یشارکها فیما غیرها ١٢ منه

تأثيره فی منع الصرف ولا شك فی وجود هذا الامر الاعم بالنظر الی کل الاسباب فی کتاب الله
والله اعلم **قوله** وهو فی آه لعل الغرض من هذه العبارة الرمز الی التعریض علی المصنف بان
المناسب ان یفسر العدل بالاخراج بالخروج لانه فی اللغة الصرف وهو متعد فالمناسب تفسیره
بالمتعدی الا ان یقال توافق المعنی الاصطلاحی واللغوی فی اللزوم والتعدیة غیر لازم وان کان
امرا حسنا بل اللازم وجود العلاقة وهی موجودة ههنا لان الصرف یستلزم الخروج وتحقیق
کلام الرضی بحیث یظهر منه رد قول الفاضل المحشی هو فی الصفة کما قال مولانا عبد الحکیم
او قبوله کما قال الفاضل المدقق مفوض الی من ینظر فی کتاب الرضی والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره مبنی آه لعل الغرض منه دفع ما یرد من ان العدل لما فسر فی الفارسیة به بیرون
آوردن فیکون صفة المتکلم والخروج مفسر فیها به بیرون آمدن فیکون صفة اللفظ وتفسیر ما هو
صفة للمتکلم بما هو صفة اللفظ غیر صحیح فکیف یصح تفسیر العدل بالخروج ههنا وبیان
الدفع ان العدل مصدر مبنی للمفعول ای المعدولیة ای کون اللفظ معدولا فیکون صفة اللفظ
فیصح التفسیر **قوله** فیصح تفسیره آه لعل الغرض منه دفع ما یرد من ان الخروج المعتبر فی المعدول
ای المصدر المبنی للمفعول هو الخروج المستند الی اخراج المتکلم فیعتبر فی الحد وبیان الدفع ان الشارح
من الخروج وان کان الخروج بنفسه لکن مفهومه اعم من ان یکون مستندا الی الاخراج او لا
فالمراد ههنا هو الاول وبما ذکر ظهر ان الفاضل المحشی لو ادرج الواو بدل الفاء لکان اظهر فافهم
فانه من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** واعلم یفسر آه فیه اشارة الی دفع ما یرد من
ان مفهوم الخروج اذا کان اعم من المستند الی الاخراج وعدمه وارید ههنا الاول فلم لم
یفسر المتن العدل بالمصدر المعلوم الذی هو صفة المتکلم ایضا وبیان الدفع ان المصنف فسر العدل
بالمصدر المبنی للمفعول ولم یفسر بالمصدر المعلوم لان اسباب منع الصرف کالعدل ایضا الاسم لا المتکلم
والوصفیة للاسم یحصل بالتفسیر الاول دون الثانی کما لا یخفی والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره ای کون الاسم معدولا وتفسیرها یفسر به المصدر المبنی للمفعول هو المعنی
کما تقرر واختار الشارح تغییر التفسیر لان احتمال العموم من الاسم الذی هو غیر مراد ههنا
باق فی التفسیر والله اعلم **قال الشارح** قدس سره ای خروج الاسم الخ التفسیر الاول
تفسیر المضاف الیه والتفسیر الثانی تفسیر المضاف وغیر الاسلوب اللائق لتوقف التفسیر
الثانی علی الاول وارجاع الضمیر الی الاسم المعلوم من البحث لکون الکلام فی الاسم لان العدل
سبب منع الصرف وهو من خواص الاسم والله اعلم **قوله** ای خروج مادة فیه اشارة
الی دفع ما یرد من ان الشارح فسر الصیغة بالصورة لغرض سنذکره ان شاء الله تعالى ولا...

وهذا الدفع یعلم من قول الشارح فیما بعد حیث قال ای کون خروجها ولم یقل ای کونه خارجا ١٢ منه

عبارة عن المادة والصورة كليهما فالصورة جزء للاسم والاسم كله وخروج الكل عن الجزء محال
لان في خروج الشيء عن الشيء لا بد من اشتمال الشيء الثاني على الشيء الاول ولا بد من اشتمال الجزء
على الكل مما لا يخفى لانه مستلزم لاشتمال الشيء بنفسه لان ذلك الجزء موجود في الكل فثبت اللزوم ان في
العبارة حذف مضاف والتقدير خروج مادة الاسم عن صورته فلا يلزم خروج الكل
عن الجزء وان اختلج في قلبك انه على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو ايضا من المستحيلات
قلنا له بان استحالة هذا الخروج ايضا مسلم لكن اذا لم يكن الجزء مشتملا على الآخر واما اذا كان
كما في نحن فيه فلا استحالة لان الاشتمال الذي مما لا بد منه في الخروج موجود والله اعلم قال
الشارح قدس اي عن صورته لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الصيغة عبارة عن المادة والصورة
فخروج الاسم عنها يكون بالتغيير عن المادة والصورة كليهما فيلزم خروج عمر عن العدل لانه ليس ههنا
عن مادة عامر لان المادة عبارة عن الحروف الاصلية كما يدل عليه قول الشارح وان المتبادر من
الخ فانه لو حملت المادة على الحروف الشاملة للاصول والزوائد لم يتصور بقاء مادة عامر في
عمر كما هو الظاهر وبيان الدفع ان الصيغة كما يطلق على المعنى المذكور كذلك يطلق على الصورة
والمراد ههنا الثاني فالخروج عنها لا يكون الا بالتغيير منها وتغيير صورة عمر وعامر مما لا يخفى وههنا
شك اورده الفاضل المدقق وهو ان الضمير في صيغة لا يخلو اما ان يكون راجعا الى الاسم كما ان
ضمير خروجه راجع اليه او الى المادة المقدرة ههنا بتأويل الجزء المادي وكل منهما غير صحيح
اما الاول فللزوم خروج عمر عن العدل لان مادة عمر لم يخرج عن صورة عامر كما لا يخفى واما الثاني فلانه
لا يلزم خروج المشتقات بقيد الاضافة كما فعله الشارح لان صورة المشتقات صورة مادة
المصدر كما ان صورة المصدر صورة تلك المادة والخروج ما هو الا مسلم واجاب عنه الفاضل المذكور
ايضا بما حاصله انا نختار الشق الثاني ونقول ان في العبارة تقديرا واصله خروج مادة الاسم
عن صيغة نوع مادة الاسم يعني عن صيغة توجد في نوع مادة ذلك الاسم وصيغة نوع المصدر
ليست صيغة نوع المشتقات لان اداء معنى المصدر لا يكون بصيغة نوع المشتقات بخلاف
صيغة نوع عمر وعامر لانه واحد لان اداء معنى عمر كما يكون بصيغة نوع عمر كذلك يكون بنوع
عامر فاورد ذلك الفاضل ثانيا بان المصدر قد يكون على صيغة اسم الفاعل فاداء المعنى المصدري
يوجد بصيغة نوع المشتقات ايضا فاجاب بان المراد من المصدر المصدر الصالح للاشتقاق
وهو لا يكون بقالب المشتق كما لا يخفى فطالعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم
بحقيقة المرام قوله كانه اراد الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه يخرج عن التعريف نحو
عمر اذا اريد به عمر معين عن العمر المعرف باللام لان الخروج يستلزم المغايرة والمغايرة في

الصورتين مفقودة لان اللام كلمة براسها لا دخل لها فى صورة الكلمة بيان الدفع ان اللام
وان كانت كلمة براسها لكن من جهة عدم جواز الفصل بينها وبين مدخولها صارت له جزءا
فالصورة الحاصلة لها باللام صورة لها ايضا لكن حكما لا حقيقة والمراد من الصورة ههنا اعم
من ان يكون حقيقة او حكما والصورة الحكمية مغايرة كما لا يخفى فوجد الخروج وانما اورد كلمة
كأنّ المشعرة بالشك لعدم انقطاع مادة الاشكال لورود الاعتراض الذى سيلقى عليك
قوله ومع هذا ينبغى آه بيان الاشكال ان التعريف لا يصدق على خروج اسم التفضيل المجرد عن
الامور الثلثة من الصيغة بمن او الاضافة لان صورته فى الصورتين واحد غير مغاير بالتغاير حقيقة
وحكما كليهما لان كلمة من والمضاف اليه ليستا بمنزلة جزء الكلمة بقرينة جواز الفصل بين
اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن لو انصفت من الشمس والمضاف والمضاف اليه نحو بكذا
اصله بيدى ... والخروج لا بد له من المغايرة الا ان يقال ان المراد بالصورة الحكمية ما يحصل
بالامور اللازمة سواء كان جائز الفصل كهذين الامرين او لا كاللام فوجد التغاير فى الصورة
الحكمية فى هذه الصورة ايضا هذا ما فهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان قول
الفاضل المحشى ولا يرد على تفسير آه ينادى باعلى نداء على ان محط الفائدة جواز الفصل وعدمه
فالصورة الحكمية ما يكون بالامور التى لا يجوز الفصل بينها وبين الكلمة وان قوله للصورة الحاصلة
آه ينادى باعلى نداء على ان اسم التفضيل المجرد عن الامور الثلثة يحتمل فيه ان يكون معدولا
عما هو مضاف وعبارة الشارح فيما سيأتى خلاف ذلك الا ان يقال ان كلام الشارح فى اسم
التفضيل الذى هو مجرد عن التنوين والبناء والاضافة كآخر وكلام الفاضل المحشى فى المطلق
والله اعلم **قوله** من الصيغة آه بيان لما فى عما هو حقه من دخول الصورة المفروضة بقوله او
استلزام آه **قوله** معدولا عن آه لانه يصدق على خروج يوم الجمعة عن فى يوم الجمعة انه
خروج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهو كلمة فى معه الا ان يقال ان فى مع الظرف
غير مسلم لان الشائع فيه كلا الامران يعنى تركه فى وايرادها والله اعلم **قوله** بجواز آه قال مولانا
عبد الحكيم لم يعرف له مثال فى الكتب المتداولة **قوله** ويمكن ان آه جواب عن جانب التعريف
المصدر بالخروج عما هو حقه آه **قال** الشارح قدس سره الاصل والقاعدة وذلك لان الاصل و
القاعدة اما منع الصرف كما فى العدل التقديرى او غيره كما فى العدل التحقيقى كما سبق فلا
يرد ان التعريف لا يصدق على العدل التقديرى لعدم الاصل والقاعدة فيه **قال** الشارح
قدس سره وليست صيغة المشتقات المراد من المشتقات الاسماء المشتقة لان المشتقات التى
ليست باسماء كالماضى والمضارع والامر الحاضر خرجت بقيد الخروج لانه راجع الى الاسم

حاشية: ... المعروف ١٢ منه
حاشية: ... التعريف ... والقوم ١٢ منه
حاشية: ... التغاير ... التغاير ... البيان ١٢ منه
حاشية: ... هذا ... ١٢ منه

فلو اخرجت باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لزم اخراج المخرج فلا يرد ما يرد فافهم ويمكن ان
يقال ان الافعال المشتقة وان كانت تخرج بغير خروجه لكن اسناد اخراجها الى قيد اضافة
الصيغة الى ضمير الاسم اولى لوجود التشويش في تفريق المشتقات على ذلك التقدير واخراج المخرج
باطل اذا كان اخراجها قصديا واما اذا كان تبعيا فلا هذا كله ظاهر على من له ادنى حفظ لكتب
الميزان هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال الشارح** خرجت المشتقات اى خروجها لان
الاشتباه في خروجها وعدمه فلا يرد ما يرد فافهم **قال الشارح** قدس سره وان المتبادر
من آه عطف على ان الصيغة آه فيكون تحت قوله ولا يخفى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان تعريف العدل يصدق على خروج الاسماء المحذوفة الاعجاز مع ان العدل لا يوجد فيها
كيد ودم مثلا والصدق ظاهر لا يحتاج الى البيان وبيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم
عن صيغة الاصلية وقوع التغير في الصورة مع بقاء المادة بحالها والمادة في الاسماء المحذوفة
الاعجاز غير باقية كما هو الظاهر فلا صدق وان اختلج في قلبك ان كل المادة لم تبق في ثمرا يعرضه
وجود الالف فيه وبعضها موجود في تلك الاسماء ايضا فازله بان المادة عبارة عن الحروف
الاصول عندها مع الزوائد والالف من الزوائد والله اعلم **قال الشارح** قدس سره واخرى
آه هذا ايضا عطف على ان صيغة آه فيكون داخلا تحت قوله ولا يخفى آه والغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج المغيرات القياسية كرمى ومدعو و
ميزان ومقام عن اصولها كما لا يخفى مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع ان المتبادر
من خروج الاسم عن صيغة الاصلية ان يكون خارجا عن صيغة الاصلية وداخلا تحت صيغة
اخرى مغايرة للاولى بان لم يكن داخلا تحت القاعدة كما كان الاولى داخلا تحتها وفي المغيرات
القياسية كلا الصيغتان داخلتان تحت القاعدة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قيل لم تخل
آه لعل الغرض من هذا القول الاعتراض على من اخرج المغيرات القياسية بما هو المتبادر من خروج
عن صيغة الاصلية ببيانه انها خارجة بقيد الخروج لان المتبادر منه الخروج بنفسه كما يقال
خرج زيد الى بلد كذا وخروج المغيرات القياسية ليس بخروج بنفسه لانها مخرجة لا خارجة
لان فيها علة تخرجه عن صيغة الاصلية اقول وبالله التوفيق ان الخروج وان كان المتبادر منه
الخروج بنفسه لكن المراد ههنا اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج او لا كما ذكره الفاضل المحشي
سابقا فتكون المغيرات القياسية مخرجة ثانيا في قيد الخروج فلا بد من اخراجها بما هو المتبادر
والله اعلم **قوله** وفي دخول المعدولات آه الغرض منه الاعتراض على صاحب القول المتقدم
بان المخرجية اذا كانت منافية لقيد الخروج فلا يكون التعريف جامعا لفرد من افراد المعرف

لان كلها مخرجة لا خارجة ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم ومولانا الفاضل المدقق توجيه
هذا الاعتراض بان بيان مخرجية للمغيرات القياسية ومخرجية المعد ولا تعرض لها لان الاول لعلة
والثاني لا لعلة والمراد بالخروج الخروج لا لعلة سواء كان بنفسه او مستندا الى الاخراج فالمغيرات
القياسية لكون خارجة بقيد الخروج بخلاف المعد ولات اقول وبالله التوفيق ان الاخراج
في المعد ولات ايضا لعلة اما منع الصرف او غيره كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره واما المغيرات آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه اذا كان المتبادر من الخروج عن الصيغ
الاصلية دخوله في الصيغة الاخرى المغايرة للاولى في كونها غير داخلة تحت القاعدة فيصدق
التعريف على خروج المغيرات الشاذة مثل اقوس وايتب لانها خارجة عن الصيغ الاصلية مثل
مثل اقواس وابياب وغير داخلة تحت قاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها لان القاعدة في الاجوف
واويا كان او يائيا عدم الجمعية على افعل بل على افعال مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع
ان في العدل لابد من امرين احدهما وجود الاصل والآخر اعتبار الاخراج عنه وههنا وان وجد
الامر الاول لكن الامر الثاني غير موجود لانه لو وجد فلا يقال لها في لا استعمال الجموع الشاذة
والله اعلم **قوله** كالجموع والمصغرات لعل الغرض من هذا التمثيل الرد على ما يتوهم من تخصيص المغيرات الشاذة بالجموع
جريا على مثال الشارح فيها ودفع هذا التخصيص فعولا بان الامر في المصغرات الشاذة والمنسوبات الشاذة ايضا كذلك ولعل وجه التخصيص
ويمكن ان الغرض من دون التعميم جريا على كلام الشارح في الجموع وحدها بالتمثيل مثال المصغرات الشاذة كعريب
وعريبيس في تصغير عرب وعريس والاصل عريبة وعريسة مثال المنسوب الشاذ
خُرَيْبِيّ في النسبة الى خريبة والاصل خريبي كجهني كذا فهم من الشافية والله اعلم **قوله** اشارة
تمهيد لكل من الجموع والمصغرات والمنسوبات والشذوذ يحصل بالمخالفة عن القواعد المختبرة في
كل منها كما لا يخفى **قوله** واما القلب آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف العدل يصدق
على خروج آيس من يئس مثلا يعني الخروج الذي يكون بالقلب كما هو الظاهر ان العدل غير
موجود فيه كما هو المثبت فلا يكون التعريف مانعا وبيان الدفع ان الخروج عن الاصلية لم
يتحقق في تلك الصورة لان تبديل بعض الحروف على بعض لا يغير الصورة والهيئة فضلا عن
التقديم كما هو المتقرر في علم الصرف والله اعلم **قوله** فانه امر اعتباري يعني ان التقدير
من الامور الاعتبارية والنسبية فلو كان له دخل في الوزن والصورة لكان جزء منه والوزن
والصورة جزء من الكلمة فيكون التقدير الذي هو من الامور الاعتبارية جزء من الكلمة وكل ما
هذا شانه يكون اعتباريا غير موجود في الخارج فيكون الكلمة امرا اعتباريا غير موجود في الخارج
وهو خلاف المثبت فيما بين القوم ويرد ههنا ان الاول ان السكون الذي هو عدمي لا يكون جزء

من الوزن والصورة بعين ذلك الدليل وهو خلاف ما تقرر الثانی انا لا نسلم ان الصورة جزء من الكلمة لانه لم لا يجوز ان يكون شرطا لتحقق الكلمة كما هو مذهب المحققين فی الهيئة التركيبية فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله اما نحو فخذ وعنق آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج فخذ وعنق بسكون العين فيهما عن فخذ بكسر العين وعنق بضمها لان ذلك الخروج خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع ان العدل غير موجود فيه فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وبيان الدفع ان من المتقرر ان اللفظ اذا اطلق ينصرف الى الكامل فالمراد من الخروج الخروج التام لانه الكامل وهو عبارة عن عدم الاستعمال فی الصيغة الاصلية اصلا او على القلة وههنا استعمال فخذ وعنق فی الصيغة الاصلية اكثر كما لا يخفى والله اعلم قوله ولا يخفى آه فيه اشارة الى الجواب الاخر وبيانه ان تغير فخذ وعنق تغير قياسی فيخرج بما خرج به المغيرات القياسية والله اعلم قال الشارح قدس سره قال بعض الشارحين غرض صاحب القول الجواب عن الاعتراضات الواردة على تعريف العدل بالاسماء المحذوفة الاعجاز وبالمغيرات القياسية وبالمغيرات الشاذة وتقريره غنی عن البيان والتعريض على من اجاب عن تلك الاعتراضات بالتوجيهات التی ذكرها الشارح بان هذه تكلفات غير محتاجة اليها فی تتميم التعريف ولعل غرض الشارح من نقل هذا القول التعريض على صاحبه بان نسبة التكلف الى تلك التوجيهات كما صدر من هذا القول ليس كما ينبغی لان بعضها متبادرة وبعضها ظاهرة والله اعلم بما فی صدور العباد واليه المرجع والمآب قال نفعنا قدس سره اعلم ان آه لعل غرض الشارح من هذا القول الرد على ما هو المشهور من الفرق بين مثل وزفر وبين مثل ثلث ومثلث والخروجهم بان النحاة وقفوا وتنبهوا على اعتبار العدل فی الاول بدليل منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تقديری بخلاف الثانی فانهم وقفوا وتنبهوا على اعتباره فيه بدليل غير منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تحقيقی وبيان الرد انه لا فرق فی هذين القسمين فی ان الدليل على العدل فی احدهما منع الصرف وفی الآخر غيره بل الدليل على العدل فيهما منع الصرف الا ان وجود الاصل المحتاج اليه فی العدل فی القسم الثانی محقق فيكون تحقيقيا وفی القسم الاول تقديری فيكون العدل تقديريا والله اعلم قوله كان وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من امرين الاول ان المفهوم من كلام الشارح تقدم وجه حكم النحاة وعلمهم منع صرف هذه الامثلة على اعتبار الفرعيتين كما لا يخفى وهذا مما لا يخفى نكارته لان غير المنصرف معرف بما فيه الفرعيتين فيكون علمه مؤخرا عن العلم بالفرعيتين على ما هو القاعدة فی ما بين المعرف والمعرف الثانی ان كلام الشارح يدل على ان النحاة فتشوا عن حال

أي يحكي ١٢ منه / علم بوجود الفرعيتين ١٢ منه

تلك الامثلة بعد وجدانها غير منصرفة وهذا التفتيش مما يستغنى عنه كما لا يستتر على من له ذوق سليم الثالث ان كلام الشارح يدل على عدم وجدان السبب المغاير للوصفية والعلمية ولا يدل على وجودها كما لا يخفى على من نظر الى عبارة الشارح فعدم اعتبار العدل فى تلك الامثلة يوجب سبب واحد فيها فكيف تكون هى غير منصرفة وبيان الدفع عن الاول ان الامر كما قلت لكن هذا التقدم بالنظر نظر النحاة لان نظرهم فى تتبع الكلمات اولا الى اعراب الكلمة وبنائها لا الى الترقية فوجدان امر الامثلة والى هذا الدفع اشار الفاضل المحشى بقوله كان وجهه الى قوله منع الصرف وبيان الدفع عن الثانى ان هذا التفتيش لتحصيل تطابق هذه الامثلة مع الكلمات الاخر الغير المنصرفة التى تتبعوها ووجدوها غير خالية عن الفرعيتين والاحتياج الى التفتيش لتحصيل تلك الفائدة مما لا يخفى والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله ولما علموا الى قوله عن حال تلك الامثلة وبيان الدفع عن الثالث ان كلام الشارح بمفهومه الظاهر يدل على ما ذكر لكن بمفهومه المخالف يدل على وجدان العلمية والوصفية فى تلك الامثلة كما هو لا يخفى على من اعتبر المفهوم المخالف فى النصوص كما فى الروايات والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله فوجد فيها فرعية آه هذا ما ظهر فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام وما ذكر ظهر ان الضمير فى وجهه راجع الى المفهوم من كلام الشارح اعلم الى آخره **قوله** حقيقة او حكما لان غير المنصرف قسمان ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما من العلل التسع فالاول فى الاول والثانى فى الثانى **قوله** ولم يصلح آه وسيجئ وجهه فى تعليق كلام الشارح ولم يصلح للاعتبار الا العدل ان شاء الله تعالى **قوله** ثم فتشوا وهذا التفتيش لاجل عدم معقولية اعتبار العدد بدون المعدول عنه كما هو المتقرر **قوله** اى العدل آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان توصيف العدل بالتحقيق على هذا لا يصح لان المعلوم مما سبق كون العدل باعتبار القول وتقديره فى كل الالفاظ وبيان الدفع ان هذا وصف بحال المتعلق لا بحال نفسه **قوله** اى ثابت فى الخارج فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المحقق بمعنى الثابت والاصل ثابت فى القسم الثانى ايضا فكيف يكون الاول تحقيقيا والثانى تقديريا بيان الدفع ان المحقق بمعنى الثابت فى الخارج لا بمعنى الثابت مطلقا والاصل فى القسم الثانى ثابت لكن فى الذهن لا فى الخارج فيصح تسمية احدهما بالتحقيقى والآخر بالتقديرى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره غير الوصفية الوصفية فى ثلث الجمع والعلمية فى عمر اقول وبالله التوفيق ان الاولى للشارح ان يقول ولم يجدوا فيهما سببا غير الوصفية لانه يفهم من كلامه بناء على ان النفى اذا دخل على كلام مقيد يتوجه الى القيد ان النحاة وجدوا فى تلك الامثلة سببا غير الوصفية والعلمية لكن لا على وجه الظهور وفيه خفاء كما نص على هذا لا يحتاج الى اعتبار العدل

لان عدم الانصراف يقتضي وجود السبب الآخر مطلقا سواء كان على وجه الظهور اولا فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره ولم يصلح للاعتبار اى فى تلك الامثلة اما وجه عدم صلاحية التركيب فلانه يقتضي الكلمتين كما هو الظاهر وكل من تلك الامثلة كلمة واحدة واما وجه الجمع ووزن الفعل فلان لكل منهما وزن مخصوص كما لا يخفى وشئ من تلك الامثلة ليس من ذلك الوزن واما وجه نفي التانيث والالف والنون المزيدتين فلتحصلهما ووجوب الالف فيهما فى آخر الكلمة اما مع الهمزة او مع النون او وحدها ونفي وجود الالف فى آخر تلك الامثلة اظهر من البيان واما نفي العجمة فلان كل منها عربى كما لا يخفى واما وجه نفي الوصف فلانها فيه علمية وبينهما وبين الوصفية تضاد كما هو المتقرر وفي ثلث الى الجمع تحصيل الحاصل لان الوصفية فيها موجودة واما وجه نفي التانيث فهو انه على قسمين التانيث بالتاء والتانيث المعنوي فنفي الاول ظاهر لانه يقتضي التاء وهي مفقودة واما نفي الثاني ففي ثلث الى جمع ان من شروطه العلمية وهي ليست بموجودة فيها كما هو الاظهر واما فى عمر فلان العلمية وان كانت فيه موجودة لكن شرطه الذى هو الزيادة على الثلثة ليس بموجود هذا ما سنح بخاطري والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فاعتبروه فيها ويرد ههنا ان العدل على هذا يتوقف على عدم الانصراف وهو موقوف على العدل فيلزم الدور واجيب عنه بان عدم الانصراف موقوف على وجود السبب الآخر غير الوصفية والعلمية لا العدل بخصوصه وهو موقوف على عدم الانصراف بخصوصه فلا يلزم الدور ويخطر ببالي ان المفهوم من كلام الشارح توقف اعتبار العدل فى تلك الامثلة على وجه ان النحاة عدم انصراف تلك الامثلة وعدم وجدان السبب الآخر غير الوصفية والعلمية فيها وعدم صلاحية السبب الآخر للاعتبار لا على عدم الانصراف فقط كما لا يخفى على من له ادنى مهارة فكيف يتوهم الدور وان اختلج فى قلبك انه على هذا يتوقف اعتبار العدل ايضا على عدم الانصراف الا انه فى ضمن المجموع فيلزم الفرار على ما عنه الفرار فازجره بان التوقيف لا يثبت الدور والا لم يكن الشكل الاول منتجا فضلا عن ان يكون بديهي الانتاج وهذا ظاهر على من سمع كلمات اهل الميزان والله مفيد الايقان **قال** الشارح قدس سره ولكن لا بد فى آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر اذا كانت من سلكة وطريقة واحدة فان اعتبار العدل فى كلها لاجل وجدان النحاة منع صرفها فلو كانت الاول امثلة للعدل التحقيقي وعمر مثالا للعدل التقديري كما مر من المصنف وبيان الدفع انا نسلم انه لا فرق بين هذه الامثلة فيما ذكرت لكن الفرق من وجه آخر وهو وجدان الدليل على الاصل الذى هو غير منع الصرف ثابت بان فى ثلث واخواته يوجد الدليل فيه غيره كما سيجئ تشريحه فى الشرح

له يعنى شرط التانيث المعنوى فيما كان علما لمذكر يعتبر الزيادة على الثلثة وهى ليست بموجودة ۱۲ منه هذا السؤال والجواب منقول من حاشية مولانا عبد الرحمن جامى

لان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وهى موقوفة على النتيجة لكن لما كانت النتيجة فى الكبرى مجملا اى بطريق الاجمال فلا دور ۱۲ منه

وفی عمر ومثله لم یوجد غیره کما سیجیٔ ایضا بیانه فیه وتحقیقیة العدل وتقدیریة لیس الا باعتبار الاصل ففی مثال یکون الدلیل علی الاصل غیر منع الصرف یکون الاصل محققا ثابتا فی الخارج فیکون مثالا للعدل التحقیقی وفی مثال لم یوجد الدلیل علی هذا الطریق یکون الاصل مقدرا لانه لابد للعدل فیکون مثالا للعدل التقدیری فلا خدشة فی عبارة المصنف واللہ اعلم **قال الشارح** قدس سره احدهما وجود اصل آه اعم من ان یکون فی الخارج او فی اعتبار العقل وتقدیره فلا یرد انه علی هذا یخرج العدل التقدیری لعدم وجود الاصل له **قال الشارح** قدس سره ففی بعض کثلث ومثلث واُخر وجمع مثلا وبیان الوجدان مذکور فی الشرح نفسه غیر محتاج الی البیان **قال الشارح** قدس سره بلا شک آه ورد ههنا ان استعمال لفظ بلا شک ههنا غیر واقع فی موقعه لان مقدمات الدلیل یجوز ان تکون ظنیة فیفید الظن لا الیقین وهذا اللفظ یستعمل فی الیقین واجیب عنه بانا لا نسلم تخصیص استعمال هذا اللفظ فی الیقین بل قد یستعمل فی الظن ایضا لان الشک عبارة عن تساوی الطرفین فنفیه کما یصدق مع الیقین کذلک یصدق مع الظن الذی هو عبارة عن الطرف الراجح بل مع الوهم ایضا هذا ما فهم من حاشیة مولانا جمال الدین واللہ اعلم بما فی صدور العالمین **قال الشارح** قدس سره ففی بعضها الخ کعمر وزفر مثلا ورشیت کلام الشارح ههنا بالفاء والظاهر الواو فافهم ورد ههنا ان الدلیل علی وجود الاصل فی هذا القسم وجدان النحاة منع صرفه مع عدم وجدانهم غیر السبب الآخر الذی وجد فیه وهو فی عمر مثلا العلمیة ومع عدم صلاحیة السبب الآخر غیر العدل للاعتبار یعنی الدلیل المجموع المرکب من الامور الثلثة وهو مغایر لمنع الصرف فلا یصح قول الشارح لا دلیل غیر منع الصرف واجاب عن هذا الایراد مولانا جمال الدین بان مراد الشارح بالقرینة الغیریة بالذات والمجموع المرکب لیس بمغایر بالذات لمنع الصرف اقول وباللہ التوفیق ان البداهة شاهدة علی التغایر الذاتی بین المجموع وعدم الانصراف الذی هو جزء واحد منه لاعتبار الجزئین الآخرین فیه ایضا فالاولی فی الجواب ان یقول ان مراد الشارح ان الدلیل فی بعض الامثلة علی الاصل منع الصرف اما وحده او مع شیٔ آخر وفی بعضها لا دخل لمنع الصرف فی اثبات الاصل اصلا فیصح المقابلة ویصح کلام الشارح ایضا واللہ اعلم **قوله** المشهور آه لعل غرض الفاضل المحشی من نقل هذا الکلام الاشارة الی ان مراد الشارح من هذا الکلام الرد علی ما هو المشهور وسدد المصنف حیث اورد عبارة ینطبق علی المشهور کما هو ظاهر هذه العبارة وینطبق علی مختار الشارح کما تکلف فی انطباقه علیه فافهم **قوله** بعض الامثلة کثلث ومثلث واُخر وجمع مثلا **قوله**

بغير منع الصرف وبيان هذا الغير مذكور في الشرح **قوله** بعضها كعمر وزفر ومثلث **قوله** بعيد
منع آه المراد من التجريد التجريد عن الدليل على منع اعتبار العدل الذي ثبت مثلا في ثلث لا
التجرد عن كل ما سوى منع الصرف لان الداعي للعدل قد يكون ضرورة كما سيجيء حتى يرد ما قد يتوهم
قوله ولعل وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المشهور قول لا حاجة الى رده لانه لا وجه
له اصلا لان الدلايل الموجودة في بعض الامثلة كثلث مثلا غير ناظرة الى العدل بل الى اصول تلك
الامثلة كما لا يخفى على من يدبرها فكلام الشارح تطويل لا طائل تحته وبيان الدفع ان الوجه المشهور
موجود وهو ان المتقرر فيما بين القوم ان ما يثبت الاصل يثبت الفرع ايضا لكن للاول اصالة وللثاني
ضمنا فاذا اثبت الدلايل في بعض الامثلة اصولها فقد اثبتت ان تلك الامثلة فروع تلك الاصول
والمعلوم انه لا فرعية فيما بينها الا باعتبار عدلها واخراجها عنها فيكون الدلايل في بعض الامثلة
مثبتة وناظرة الى العدل ايضا لكن ضمنا والله اعلم **قوله** ان قلت آه بيانه انه اذا اثبت الدليل
على وجود العدل غير منع الصرف في بعض الامثلة فكيف يصح قول الشارح فلا دليل عليه الا منع
الصرف لانه يفيد الانحصار وبيان دفعه ان وجود الدليل على العدل غير منع الصرف في توجيه القول
المشهور لا ينافي الانحصار في مختار الشارح لان هذين القولين قولان متنافيان فما الحاجة الى الجواب
المصدر بقوله قلنا آه واجيب عنه بان غرض الفاضل المحشي اظهار ان الشارح المحقق مع علمه بتوجيه
القول المشهور خالفه ولعل وجه المخالفة ما ذكره الفاضل المحشي سابقا بقوله كان وجهه وليس
مخالفة لعدم اطلاعه على التوجيه المذكور هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله**
المراد آه بيانه ان مراد الشارح من الدليل في قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف الدليل المؤثر الثابت
من اول الامر لا اعم من ان يكون مثبتا من اول الامر او في المرتبة الثانية والدليل الثابت للعدل في
توجيه القول المشهور دليل في المرتبة الثانية وزاد الفاضل المحشي قوله في نظر النحاة لانه لم يظهر لي
على القدماء الدليل على العدل غير منع الصرف في نفس الامر الى الآن والله اعلم **قوله** او ضرورة
مثله فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان انحصار دليل العدل في منع الانصراف كما هو مصرح قول
الشارح غير صحيح لان العدل قد يعتبر لاجل تحصيل البناء كما في حضار وقطام كما قاله الشارح بنفسه
بعيد هذا وبيان الدفع ان مراد الشارح من عدم الانصراف[له] الامر الداعي للعدل على طريق ذكر
الخاص وارادة العام **قوله** واما ثبوت آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العدل قد يعتبر
من غير ضرورة كما في قطام فكيف يصح قوله ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله وبيان الدفع
ان الدليل المنحصر هو الدليل بالذات والدليل في الصورة المنقوضة هو الدليل بالعرض **قوله**
وصف بحال آه لعل غرض الفاضل المحشي من هذا القول الاعتراض على الشارح بان توجيه ترجيح

[له] لان عدم الانصراف ما كان خاصا بالعدل ۱۲ منه

قوله المصنف ما لا يعتنى به لان الاظهر فى وصف الشئ وهو الوصف بحال نفسه وهذا يتصور تحقيقاً وتقديراً على القول المشهور واما على توجيه الشارح فقوله تحقيق صفة لقوله خروجاً بحال متعلقه الذى هو الاصل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذلك المعنى اى خروج تقديراً اى خروجاً مقدراً **قوله** اى ذلك الخروج لعل هذا التفسير يكون تفسيراً على كلا الاحتمالين لان الحاجة الى تقدير لفظ الخروج ماسة فى كليهما والغرض من هذا التفسير دفع ما يرد من ان توصيف الخروج والبندية تثلث غير صحيح لان كلا منهما يقتضى الحمل ما اقتضاء الثانى فظاهر واما اقتضاء الاول فلما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبار والحمل بين الخروج وثلث منتفى لعدم الاتحاد كما هو الظاهر بيان الدفع ان فى العبارة تقديراً والله اعلم **قوله** وهذا اخصر آه وجه الاختصار ان الدليل الذى قاله الشارح مركب من مقدمات ثلثة احدها ان فى معنى ثلث ومثلث تكراراً وثانيها ان التكرار فى لفظيهما غير موجود وثالثها ان الاصل اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً مكرراً والدليل الذى اورده الرضى مركب من مقدمات خمسة احدها وجدان ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وثانيها ان فائدة ثلث وثلثة ثلثة تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين و ثالثها ان لفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام العرب مكرر ورابعها مطابقة لفظ العدد مع غيره فى كونه مكرراً وخامسها عدم وجدان لفظ مكرر بمعنى ثلث غير ثلثة ثلثة قال مولانا عبد الحكيم ما حاصله ان الدليل الذى اورده الرضى وان كان مطولاً لكنه مشتمل على فوائد احدها فائدة ذكره فى الكلام وثانيها بيان اشتماله على الوصفية وثالثها بيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية مثل قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ورابعها بيان فائدة كون الاصل فيه التكرار بوجه لا يجرى فى غير اسماء العدد المعدولة والدليل الذى اورده الشارح وان كان مختصراً لكنه يقتضى ان كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء العدد كلها معدولة مثلاً اثنين لكونه دالاً على معنى واحد واحد يكون معدولاً عن واحد و واحد وكذا ثلثة واربعة انتهى ما حاصله قال مولانا المدقق فى تزييف كلام الثانى انه لابد فى العدل من بقاء المادة بعينها وهو مفقود فى اثنين وثلثة واربعة فاللزوم المذكور باطل انتهى اقول وبالله التوفيق فى تزييف كلام الاول ان تلك الفوائد غير مهمة ومطلوبة فى هذا المقام فاشتمال الدليل عليها لا يوجب الحسن ومقصود الفاضل المحشى من هذا القول بيان توجيه عدول الشارح فى اثبات عدول ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عما اورده الرضى والله اعلم **قوله** ثلث آه الاولى ان يزاد ومثلث لان المقصود كلاهما **قوله** وفائدتهما اى فائدة ذكر ثلث وثلثة ثلثة فى الكلام **قوله** على هذا العدد آه يرد ههنا ان التقسيم يكون الاعلى للتعدد وهذا

قوله فالظاهر ان مراد المصنف هنا القسم الثانى من الوصف ١٢ منه

قوله وجيه على الاول ظاهر وعلى الثانى فتقرير ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار ١٢ منه

المعین امر واحد فکیف یکون فائدة ذکر ثلث وثلثة ثلثة فی الکلام تقسیم امر ذی اجزاء علیه ویمکن ان یجاب عنه بان هذا العدد المعین باعتبار عروضه للمعدودات المتغایرة او فی الکلام حذف مضاف والتقسیم یعطی افراد العدد المعین وهی متعددة فلا خدشة واللہ اعلم قوله مکرر ای علی سبیل الکلیة لان التکرار علی سبیل الجزئیة لا یفید المطلوب قوله جزء منصوب علی الحالیة من الکتاب کانه قیل مفصلا بهذا التفصیل قوله فی باب العدد آه لیس المراد من باب العدد اللفظ الموضوع له والا یلزم کون ثلث مثلا من اسماء العدد بل اللفظ المأخوذ فی مفهومه العدد قوله کذلك ای التکرار علی سبیل الکلیة قوله علم بالاستقراء یعنی انا لما استقرینا وجدنا لفظ العدد موافقا بغیر لفظ العدد فی الاحکام فاذا کان لفظ المقسوم علیه مکررا فی غیر العدد کان القیاس ذلك التکرار فی لفظ العدد ایضا لاجل العمل بذلك الاستقراء واللہ اعلم قوله للفرد المتنازع فیه وهو لفظ ثلث ومثلث حیث نوزع فیها بانها مکرر ای الاصل اولا قوله بالاعم الاغلب وهو لفظ المقسوم علیه فی غیر العدد قوله ثلث آه وکذا مثلث واللہ اعلم قوله بمعنی ثلث وکذا بمعنی مثلث قوله فقیل انه اصله الضمیر الاول راجع الی ثلثة ثلثة بتأویلهما بذلك اللفظ فلا یرد ما یرد فافهم قوله الضمیر الثانی راجع الی ثلث قال الشارح قدس سره وهو ثلثة ثلثة وفیه بحث من وجوه الاول انه لا یصح عدول ثلث ومثلث من ثلثة ثلثة لانهما تقعان صفة المؤنث کما فی قوله تعالی فانکحوا ما طاب لکم من النساء مثنی وثلث وربٰع وحکم موصوف اسماء الاعداد حکم غیرها وهو فیما فوق الثلثة للمذکر مؤنث وللمؤنث مذکر کما تقرر فعلم انها معدولة من ثلث ثلث بدون التاء الثانی ان ثلث وکذا مثنی وربٰع لو کانت معدولة عن ثلثة ثلثة واثنان اثنان واربعة اربعة لجاز نکاح ثمانی عشر امرءة علی تقدیر الواو الانفصالیة فی الآیة المذکورة او ثمانی نسوة لو حملت الواو علی او الانفصالیة مع انه لا یجوز نکاح ما فوق الاربعة الثالث انه لا یصح عدول ثلث من ثلثة ثلثة لان الثلث لفظ واحد وثلثة ثلثة لفظان ولا یمکن خروج اللفظ الواحد من الاثنین والجواب عن الاول ان لفظ النساء اسم جمع وهو مذکر لا مؤنث وعن الثانی بان اللفظ الثانی بدل عن الاول او تاکید له فیفید التاکید والتقریر للعدد وعن الثالث ان خروج اللفظ الواحد عن اللفظین ممکن اذا کان بین المخرج والمخرج عنه اتحاد فی المادة واما اذا لم یکن فلا وما نحن فیه من قبیل الاول وهذا حاصل حاصل ما رأیت فی بعض التعلیق المکتوب بخط عمی واستادی ومولائی نور اللہ مرقده ونفرح مضجعه واللہ اعلم قوله اراد بالی آه فیه اشارة الی دفع ما یرد من ان کلمة الی

دخول ثلث ومثلث الذی هو المشبہ بہ فی المشبہ بہ وھو مستحیل وبیان الدفع ان کلمۃ الی للتعیین الحد فتکون بمعنی مع فیکون تقدیر العبارۃ مع رباع ومربع ولا خدشۃ فی ذلک والمراد من الحد الحد علی الاتفاق لان مجئ خماس ومخمس وھکذا الثابت ایضا علی مذھب اللہ اعلم **قولہ** فالاظہر آہ لانہ یقتضی دخول المشبہ فی المشبہ بہ وھو مستحیل **قولہ** قال الشارح الرضی لعل غرض الفاضل المحشی من ھذہ العبارۃ التعریض علی الشارح بان المفہوم من کلام الرضی عدم سماع خماس الی تساع بدون الیاء وسماع عشار فقط والمفہوم من کلامہ سماع الکل الا ان یقال ان قول الشارح مبنی علی قول شارح التسہیل والموافقۃ مع الرضی لازم غیر آہ یقال ان الضمیر فی قول الشارح والصواب مجیئہا الی عشار ومعشر فقط سیما قال مولانا عصام الدین فلا مخالفۃ واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ والسبب الغرض من ھذہ العبارۃ الرمز الی راجحیۃ قول من قال بعدم انصراف ثلث ومثلث لاجل لعدل والوصفیۃ علی قول من قال بعدم انصرافہما لاجل تکرار العدل ولعل وجہ الراجحیۃ ان ھذا مستلزم لکون العدل قائما مقام السببین وھو خرق الاجماع کما لا یخفی **قولہ** عند سیبویہ والخلیل آہ غرض الفاضل المحشی من ھذہ العبارۃ تعیین صاحب القول الذی رجحہ الشارح وذکر صاحب القول المرجوح بطریق الاجمال **قولہ** لانہ عدل فیہ آہ فیہ دفع مایرد من ان العدل فی ثلث ومثلث واحد وھو العدل من اللفظ المکرر الی اللفظ الغیر المکرر فکیف یصح القول بالتکرار وبیان الدفع ان ھہنا اعتبارین احدہما اعتبار العدل من صیغۃ الی صیغۃ مع قطع النظر عن تکرارہ وعدم تکرارہا وثانیہما اعتبار العدل من الصیغۃ المکررۃ اعنی ثلثۃ ثلثۃ الی صیغۃ غیر مکررۃ اعنی ثلث او مثلث او اعتبار العدل من الاسمیۃ التی فی ثلثۃ ثلثۃ الی الوصفیۃ التی فی ثلث وبہذین الاعتبارین یتحقق التکرار واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ لان الوصفیۃ فیہ اشارۃ الی دفع مایرد من ان شرط الوصفیۃ فی منع الصرف ھو الاصلیۃ وھی منتفیۃ فی ثلثۃ ثلثۃ کما لا یخفی فکیف یؤثر ھذہ الوصفیۃ فی منع الصرف وبیان الدفع ان الامر کما قلت لکن الوصفیۃ العارضیۃ فی ثلثۃ ثلثۃ صارت اصلیۃ فی ثلث لاعتبارھا فی موضوعہ والمقصود عدم انصراف ھذا لا ذلک واللہ اعلم **قولہ** لا علم ان ثلثۃ آہ فیہ اشارۃ الی دفع مایرد من ان ثلثۃ من اسماء الاعداد موضوعۃ لمرتبۃ معینۃ منہ کما فلا یتحقق الوصفیۃ فیہ لا اصلیۃ ولا عارضیۃ فکیف یصح قول الشارح لان الوصفیۃ العرضیۃ التی کانت فی ثلثۃ آہ بیان الدفع ان الامر کما قلت لکن قد یستعمل لفظ الثلثۃ مجازا فی ما لہ الوحدات اعنی الذوات المتصفۃ بالثلثیۃ فبہذا الاعتبار تحقق

الوصفية العارضية فی لفظ الثلثة ولما وضع لفظ ثلث ومثلث لذلك المعنی الجاری صارت الوصفیة فیهما اصلیة وخرج من اسماء الاعداد واللہ اعلم **قوله** وتعاویل ان آه حاصله ان عارضیة الوصفیة فی لفظ ثلثة مسلم باعتبار الوضع الافرادی واما باعتبار الوضع الترکیبی فممنوع لانه لم لا یجوز ان یکون موضوعیة باعتبار هذا الوضع لماله الوحدات اقول وباللہ التوفیق ان هذه المنع وان لم یضر المقصود وهو کون الوصفیة فی ثلث اصلیة منه فلا انصراف اربع فی مررت بنسوة اربع بان هذا الاحتمال جار فیه ایضا فلو لم ینصرف **قوله** بشهادة آه دلیل آخر لکون آخر اسم تفضیل مقابل لقول الشارح لان معناه آه ورأیت فی بعض الحواشی کما انه لا یحتاج الی الدلیل لان اصل آخر أأخر علی وزن افعل اسم تفضیل قلبت الهمزة الثانیة بالالف الذی هو مناسب بحرکة ما قبلها وهی الفتحة انتهی اقول وباللہ التوفیق ان هذه العبارة یدل علی ان وزن افعل مختص باسم التفضیل کما لا یخفی وذا غیر مسلم کما هو الظاهر لمن طالع کتب الصرف والنحو واللہ اعلم **قوله** ای فی معنی من المعانی آه لما کان الحاکم مقتضیا بصلة ولا قرینة علی تخصیصها قال الفاضل المحشی ما قال واللہ اعلم **قوله** لا حمار آخر وامرأة اخری ترید ان الحمار والمرأة من جنس زید کما لا یخفی علی من درس کتب المیزان فما وجه النفی ویمکن ان یجاب بان المراد من الجنس الجنس الاصولی لا المنطقی ولما کان اکثر المنافع المقصودة من الحمار والمرأة غیر المنافع المقصودة من زید لم یکونا من جنس واحد واللہ اعلم **قوله** اذ قلت آه اعلم اولا ان حاصل کلام الشارح علی قانون الاستدلال ان آخر معدول عن المستعمل باحد الامور الثلثة لعدم اللام والاضافة ومن لانه اسم تفضیل وکل اسم تفضیل قیاسه ان یستعمل باحد الامور الثلثة فینتج ان آخر قیاسه ان یستعمل باحد الامور الثلثة وکلما قیاسه ان یستعمل باحد الامور الثلثة ولم یستعمل به یکون معدولا عن المستعمل فلم یکون معدولا عن المستعمل والی اثبات الصغری من الشکل الاول اشار الشارح بقوله جمع اخری مؤنث آخر وآخر اسم تفضیل والکبری منه مبنیة علی ما تقرر فی اسم التفضیل والکبری من الشکل الثانی ظاهرة وثانیا ان حاصل هذا الاعتراض المنع علی الصغری من الشکل الاول لو کان المراد من اسم التفضیل المستعمل فی معنی الزیادة والمنع علی الکبری من الشکل الاول لو کان المراد منه الموضوع للزیادة وان لم یستعمل وان اختلج فی قلبك انه لم لا یجوز ان یکون المراد منه فی الصغری الموضوع للزیادة وان لم یستعمل وفی الکبری المستعمل فی الزیادة فیکون کلا المقدمتین سالمتین من المنع فازحه بانه علی هذا لا یتکرر الحد الاوسط فکیف ینتج فاحفظ هذا التقریر فانك لا تجده فی غیر هذا التحریر واللہ اعلم **قوله** بمعنی الاغیار یختلج بالبال ان هذا

لہ یعنی ان هذا الاحتمال غیر معتد به والا لزم ان لا ینصرف اربع غیر منصرف فی نسوة اربع وذلك الاحتمال فیه ایضا ١٢ منه

لہ علم یعلم منه ان آخر مؤنث اسم تفضیل وکل مؤنث اسم تفضیل فاخری اسم تفضیل ١٢ منه

مخالف لقول الشارح حيث اثبت النقل الى معنى غير لا الى معنى الاغيار وهكذا غالفة قوله في الحاشية
المتقدمة الاان يقال مبنى قول الشارح وكلام المحشي في الحاشية المتقدمة ناظر الى آخر مذكرا اخرى وعبارة الفاضل المحشي
هنا ناظر الى اخر جمع اخرى والله اعلم **قوله** قلنا نختار الاول آه بيان الجواب ان المراد من
اسم التفضيل ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه والمراد من قياسية الاستعمال باحد الامور
الثلثة القياسية في الاصل ولا شك في صحته كما ذكره الشيخ الرضي ومن هنا البيان يظهر ان
كلمة ما في قوله ما ذكره الشيخ الرضي مفعول نقول والله اعلم **قوله** لكن عدل آه هذه
العبارة لا دخل له في الجواب بل ذكر لدفع توهم في كلام الرضي وهو ان القياس اذا كان في
اسم التفضيل الاستعمال باحد الامور الثلثة في الاصل فلم لم يذكر مع آخر والله اعلم
قوله ولما كان العدول آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان الدليل الذي
ذكره مستلزم للامرين احدهما العدول عن واحد من الامور الثلثة اعني الالف واللام
والاضافة ومن لا بعينه وثانيهما تغير التفسير الى خروجه عما هو حقه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى لعدم صدق التعريف على اخر على تقدير عدوله عن المستعمل بمن او الاضافة
على التعريف الذي ذكره المصنف لان من والاضافة لا دخل لهما في الصيغة لا حقيقة ولا حكما
بخلاف اللام كما ذكره الفاضل المحشي سابقا والاول من هذين الامرين ذكره الشارح والآخر
لم يذكره هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** يؤيد ما آه بيان التائيد على وجه الاستدلال
ان يقال ان اخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وكل اسم تفضيل
مطابق لم يستعمل باللام يكون معدولا عن المستعمل بها فآخر يكون معدولا عن المستعمل بها
ولا يظهر حكم غير المنصرف في المثنى والمجموع لكن لا ضير فيه كما سبق ثم يرد ههنا انه على ما قاله
الفاضل المحشي ان يقول ويدل عليه لان للمطابقة يكون حدا اوسط ويمكن ان يجاب عنه بان
النكتة مسلمة لكن وقت كون اسم التفضيل مستعملا في معنى الزيادة وههنا بمعنى غير فيكون
كسائر الصفات الجارية على موصوفها **قوله** قيل لكن يدفعه آه بيان الدفع ان الموافقة بين
المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير امر لازم وعلى تقدير كون آخر معدولا لا توجد
تلك الموافقة لان آخر نكرة كما يقال جاء في زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان اخران و
رجال آخرون والآخر معرفة **قوله** اجيب آه بيان الجواب ان عدول الاسم عن صيغة الاصلية
يجاوز لفظا ومعنى واذا جاز العدول معنى فكيف يلزم المطابقة بين المعدول والمعدول عنه
في التعريف والتنكير لان العدول معنى عبارة عن ترك بعض المعنى للمعدول عنه في المعدول
كالتعريف مثلا فخلاصة الجواب منع لزوم الموافقة والله اعلم **قوله** اذا ارادت به آه ويرد

ولم يكن تصحيح هذا الدليل موقوفا على هذا الجواب وهو مقتضى لمنع الامرين كما بينه الفاضل المحشي منه

ههنا ان السحر اذا اريد به التعين فيعرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا كما تقرر فيكون السحر المجرد غلطا غير مستعمل ويمكن ان يجاب ان المراد بالتعين التعين مع الظرفية كما في قولك جئتك يوم الجمعة بسحر وفي هذه الصورة اللام او الاضافة غير لازم هكذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** من لام العهد وحيث لم يوجد يكون معدولا عن المعرف باللام ويرد ههنا ان في عبارة الفاضل المحشي قصورا لان الرضي ذكر في بحث العلم ان اسم الجنس يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف هما اللام او الاضافة الا ان يقال ان في العبارة حذف المعطوف مع العاطف والتقدير من لام العهد او الاضافة والله اعلم **قوله** بني آه ويرد ههنا انه يلزم المخالفة بين عبارتي الفاضل المحشي لانه يفهم من هذا المقام ان معنى اللام وهو التعين غير محفوظ والمفهوم من الكلام السابق حفظه وارادته كما ينادي بانه على نداء عليه قوله اذا اردت به سحرا معينا الا ان يقال ان التعين كما انه معنى اللام كذلك معنى العلمية فحفظ المعلوم مما سبق لاجل العلمية كما ينادي عليه قوله فيما سيأتي وذلك بالعدل والعلمية المقدرة وعدم الحفظ المعلوم من هذا المقام هو لاجل اللام فلا مخالفة والله اعلم **قوله** في المشهور ومقابله قول بعض الافاضل من انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف ولعل احقاقا لحق يكون مذكورا في المبسوطات والله اعلم **قوله** العلمية المقدرة اي الفرضية كما يدل عليه اذا اردت وههنا تفسيران اخران مذكوران في الحاشيتين المشهورتين ان شئت الاطلاع فارجع اليهما **قوله** وكامس آه عطف على كما في سحر آه اعلم ان في لفظ امس اقوال ثلثة احدها ما نقل سيبويه عن بني تميم واختاره المحشي وذكره وهو الاعراب مع عدم الانصراف في حالة الرفع والبناء على الكسر في حالة النصب والجر ثانيها مذهب اهل الحجاز وهو اللغة العليا وهو البناء على الكسر في الاحوال الثلث وثالثها ما نقل الزمخشري عن بني تميم وهو الاعراب في جميع الاحوال ووجه ما ذكره الفاضل المحشي ان امس يمكن فيه اعتبار علة البناء وهو التضمن لمعنى اللام وعلة الاعراب مع عدم الانصراف وهو العدل عن المعرف باللام والعلمية المقدرة فعمل بالجهتين لان الاعمال من وجه اولى من الاهمال من كل وجه بان اعتبر الاعراب الذي هو اولى واشرف بالاسماء في الحالة التي هي اسبق انواع الاعراب واعتبر البناء في الحالتين الاخريين وسوى بينهما في الكسرة دون الفتحة والضمة لان الاول اعراب غير المنصرف فعلى هذا التقدير لم يتميز منه وعلى الثاني لم يتميز من الاعراب واما وجه القولين الاخيرين فلعله يكون مذكورا في المبسوطات والله اعلم **قوله** عند الجوهري فانه يقول ان ضحى اذا اردت به ضحى يومك يكون كسحر في عدم التنوين وفي العدول عن المعرف باللام **قوله** والقياس آه فيه اشارة الى التعريض على

لم ان في لفظ السحر ثلث لغات الظرفية فقط والتعين فقط والعلم وحكم الاول الصرف نحو قوله تعالى نجيناهم بسحر وحكم الثاني التعريف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا وحكم الثالث عدم الانصراف للعدل والعلمية

يجاب بانه ينتفي ان يكون صباح ومساء اذا اريد بهما صباح يوم ما ومساء يوم ما معدولين عن الصباح والمساء المعرفين باللام فيكونان غير منصرفين كسحر ان لم يكن معنى اللام محفوظا فيهما او مبنيين كامس ان كان معنى اللام محفوظا فيهما مع انهما معربان منصرفان ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان علة اعتبار العدل ليس الا منع الصرف او البناء ولما لم يوجدا في صباح ومساء فما الحاجة الى اعتبار العدل فيهما حتى يتفرع عليه ما فرع والله اعلم **قوله** يؤيده آه ولما كان المخالفة بين المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير ايضا جائزا على ما سبق كان على سبيل الندرة قال الفاضل المحشي يؤيده ولم يقل يدل عليه **قوله** لكن ينبو عنه البنوّ والتبرّ واپس جستن وبجاى قرار نا گرفتن وبيان اين آنكه آخر اسم تفضيل مطابق موصوف وكل اسم تفضيل مطابق لموصوفه لم يكن مستعملا بمن فآخر لم يكن مستعملا بها لكن كان احتمال انه يكون للمطابقة بحسب كونه صفة من الصفات باعتبار تجريده عن الزيادة باقيا على ما سبق قال الفاضل المحشي ينبو ولم يقل يبطل والله اعلم **قوله** وعدل لظهوره آه يعني ان آخران واخريان وآخرون واواخر واخرى معدولة من آخر المذكر وهو آخر من ولو كان مستعملا بمن لم يوجد هذا العدل لان اسم التفضيل المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما تقرر ولما كان هذا الحكم مختصا باسم التفضيل المستعمل في معنى الزيادة ولم يكن من هذا القبيل عطف هذا القول على لزوم المطابقة وجعل تحت قوله ينبو واعاد لفظ الظاهر في المقامين لانه لا عدول في معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لا تفاوت في المعنى بل ان الواحد يستوي فيه الجميع والله اعلم **قوله** ولا يخلو عن بعد قال في الحاشية اي لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها صيغ قياسية وان كان العدول فيها باعتبار يستلزم كلمة من انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من العدول باعتبار الاستلزام كما هو الظاهر فلا بعد والله اعلم **قوله** وعلى هذا آه لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى ترجيح احتمال كون آخر معدولا عن المعرف باللام على احتمال كونه معدولا عن المستعمل بمن بان العدول على الاول يتحقق في جميع التصاريف لان اللام لها دخل في الصورة على ما سبق بخلاف الاحتمال الثاني لان العدل على هذا التقدير يتحقق في التصاريف التي هي ما سوى آخر على صيغة الواحد المذكر لاجل وجود التغاير بين المعدول والمعدول عنه ولا يتحقق في آخر لعدم التغاير لان من لا دخل له في الصورة لا حقيقة ولا حكما على ما سبق بيانه وبالله التوفيق ان التصاريف لا تعدم على تقدير استعمال آخر بمن على تقرر ان اسم التفضيل المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فكيف يثبت العدل فكيف يصح قول الفاضل المحشي على هذا آه فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وعلى كلا التقديرين آه لعل الغرض من

هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف وهو ان العدل اذا كان موجودا فی ما سوی أخر يعنی صيغة جمع
المؤنث فلم اختارها المعترض بالذكر مع ان المفرد اولی ببيان الدفع ان اثر العدل وهو منع الصرف
لا يظهر الا فی هذه الصيغة بخلاف البواقی فان اثره لا يظهر فيها اما فی أُخری واخر لوجود
علة منع الصرف فيهما غيره وهی الالف المقصورة وصيغة منتهی الجموع الاول فی الاول والثانی
فی الثانی واما اخران واخرون فلكون اعرابهما بالحروف علی ما لا يخفی علی الماهر واما الاخريات فلتبعية النصب الكسرة فيه
بخلاف غير المنصرف والله اعلم **قال الشارح** قدس سره ما ذكره من انه لو كان معنی من غير
ملحوظ فی العدد لم يكن مبنيا فلا يرد انه لو كان معد ولا من آخر من لكان مبنيا لتضمنه معنی الحرف
والله اعلم **قوله** الحصر ممنوع آه الغرض من هذه العبارة التعريض علی الشارح بانه يفهم من
كلامه الحصر فی ايراد التنوين او البناء او الاضافة حين اسقاط المضاف اليه وهو غير مسلم الا
تری ان الخليل ذهب الی كون اجمع واكتع وابصع وابتع معرفات بالاضافة فاصل جاء القوم
اجمعون وقرءت الكتاب اجمع اجمعهم واجمعه وهكذا مع ان واحدا من تلك الامور الثلاثة غير
موجود فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب بان قول الشارح لعله مبنی علی مذهب غير الخليل
ولذا قال الفاضل المحشی فالاولی آه والله اعلم **قوله** ولا يجوز الظاهر ههنا لان المتفضل
هو لحاظ معنی الزيادة وهو ههنا منتف كما لا يخفی **قوله** فی المضاف اليه لعل الغرض من هذه
العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بالمماثلة المماثلة فی المضاف فعلی هذا لا يصح بين ذراع وجبهة
الاسد لتغاير المضافين فی هذا المثال مع ان صحة مثبت فيما بين القوم بيان الدفع غنی عن البيان
قوله تكرار الاول كما فی يا تيم تيم عدی **قوله** او لا كما فی بين ذراعی وجبهة الاسد **قوله**
تابعا للاول تاكيدا له او معطوفا عليه **قوله** ولذا ای لاجل اشتراط الكون المذكور **قوله**
تلك العبارة ای فی مقام قول الشارح او اضافة اخری مثلها **قوله** تابع مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله اضيف **قوله** عليه متعلق بقوله دلالة والضمير راجع الی المضاف اليه **قوله** الا علالة
او بداهة تمامه هذا الجزارة سابقة ولا نقاتل بالعصی ولا نرمی بالحجارة الا حرف استثناء متعلق
بما قبله والبداهة بالضم اول جری الفرس والعلالة بضم العين جريه بعد الجری الاول
والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف
الی الجزارة اضافة الصفة الی الفاعل والجزارة بضم الجيم والزاء المعجمة والراء المهملة المقتضی
من الجزار والمراد بها القوائم الاربع ولم يرد ان علی قوائمه لحما كثيرا وانما يريد به غلظ عظامها
وقوله لا نقاتل الخ يريد بان قومه ليسوا برمات ولا من السفلة الذين لا سلاح لهم فلذا
يقاتلون قاموا بالحجارة وتضاربوا بالعصی بل هم اصحاب حرب يقاتلون علی الخيل هكذا

لان المقتضی موجود والمانع مفقود فيها ١٢

فی حاشیة مولانا المدقق **قال** الشارح قدس سرہ جمع جمعاء آہ بیان العدل فی جمع علی قانون الاستدلال ان جُمَع جمع جمعاء وکلما ھو کذلک ولم یکن علی صیغة جمع او جماعی او جمعاوات یکون معدولا عن واحد منها فجمع یکون معدولا عن واحد منها اما الصغری فظاھرة واما الکبری فلما تقرر فی جمعاء من انه ان کان صفة یجمع علی فُعْل کحمراء وحمر وان کان اسما یجمع جمع التکسیر علی فعالی وجمع السالم علی فعلاوات واللہ اعلم **قوله** لا علی جمع فلا یکون جمع جمعاء وان کان فی الاصل صفة ان یجمع علی جمع اجیب عن ھذا الاعتراض فی الزبدة بان جمعه علی اجمعون شاذ وخلاف القیاس واما جمعه علی القیاس فھو لا یکون الا جمع فلا یراد **قال** الشارح قدس سرہ کصحراء لا یخفی ان صحراء لیس فعلاء افعل فھو تنظیر لا تمثیل ھکذا فی حاشیة الفاضل المدقق **قوله** وله ان یقول آہ وفیه بحث اذ الشرط کون الاسم علما لمذکر عاقل لا کونه علما مطلقا ھکذا فی حاشیة مولانا جمال الدین **قوله** انه علم جنس فانه وضع تاکید المعارف بلا علامة التعریف ولم یستعمل فی شخص معین فیکون علم جنس فعلی ھذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمیة **قال** الشارح قدس سرہ اما جمع وجماعی آہ یعنی ان نظر الی وصفیة جمعاء بحسب الاصل فیکون اصله جمع وان نظر الی اسمیة الغالبة فی باب التاکید یکون اصله جماعی او جمعاوات واللہ اعلم قال مولانا جمال الدین ولا یخفی انه ضم المعدول غیر وضع للمعدول عنه فلا خیر فی کون التکسیر معدولا عن السلامة بعد ما قیل لا یخفی ان القیاس فی جمع التکسیر الذی ھو جمع لیس جمعاوات فلا یحتمل ان یکون معدولا عنها انتھی **قال** الشارح قدس سرہ فی باب التاکید اسما لانه لیس المراد من اجمعون فی قولهم جاء نی القوم اجمعون الذوات المتصفة بالجمعیة حتی یتحقق الوصفیة فیه والا لم یفد التاکید کما لا یخفی بل المراد منه جماعة مخصوصة واللہ اعلم **قوله** واعترض علیه آہ حاصله ان وجود الوصفیة الاصلیة فی جمع غیر صحیح لان وجدانه فیه تابع لوجدانه فی اجمع وھو فیه غیر صحیح لان الوصفیة فیه ان کانت موجودة فاما ان یکون من قبیل افعل الصفة کاحمر مثلا او یکون من قبیل افعل التفضیل کافضل مثلا وکلاھما باطلان اما الاول فلانه اما ان ینظر الی اصله وھو الوصفیة او ینظر الی عارضه وھو غلبة الاسمیة فعلی کلا التقدیرین لا یصح جمعه علی اجمعون لان افعل الصفة یجمع علی فُعْل کحمر بالنظر الی الوصفیة وعلی افاعل کاساود بالنظر الی الاسمیة واما الثانی فلانه لا یصح کون مؤنثه علی جمعاء لان مؤنث افعل التفضیل علی وزن فعلی ککبری علی ما ھو المتقرر واللہ اعلم **قوله** واجاب عنه آہ بیان الجواب انا نختار الشق الثانی وھو کون اجمع من قبیل افعل التفضیل وکون مؤنثه جمعاء باعتبار مشابهة اجمع باحمر لفظا وھو

اما الاول فظاهر واما الثاني فلتجريده عن معنى الزيادة **قوله** انه اتم جمعا اي الكتاب اتم مجموعية باعتبار الالفاظ والحركات والسكنات في قرأتي من كل شئ نحن من المفصل عليه مع كلمة من بين هب نفس السامع كل مذهب ممكن كما في الله اكبر هكذا في حاشية المدقق **قوله** عن معنى الزيادة واستعمل بمعنى جمعية **قوله** اسم التفضيل كالاضافة واللام وكلمة من **قوله** نحو كآخر في التجريد والعدول المذكورين الا انه معرفة وآخر نكرة **قوله** كما يجيء حسنا آه الغرض من هذه العبارة الاستشهاد على مجئ مؤنث الاسم على وزن فعلاء لاجل مشابهة الافعل الصيغة و بيانه ان القياس في حسن وخشن ان يجئ مؤنثه على حسنة وخشنة لكونها صفة مشبهة باسم الفاعل ومؤنثه على القياس يجئ بالتاء لكن ترك هذا القياس لاجل مشابهتهما باحمر في الاشتمال على الوصف **قوله** وفيه بحث آه الغرض من هذه العبارة تزييف الجواب المذكور بيانه ان المصنف ذهب الى اسمية اجمع في باب التاكيد كما سبق وعلى هذا لم يكن فيه معنى الوصفية موجودا فكيف يكون في حكم احمر في الاشتمال على الوصفية حتى يصح مجئ مؤنثه على فعلاء بذلك لان الاعتبار بالالفاظ اللفظية فقط لا يكفي في تصحيح مجئ مؤنثه على فعلاء والا لكان مؤنث افعل الصفة وافعل التفضيل على السواء ويمكن ان يقال في تصحيح الجواب ان اجمع وان صارت اسما في باب التاكيد لكنه لم يجرد من معنى الوصفية بالكلية كما لا يخفى فيكون مثل اسود وارقم والله اعلم **قوله** من تفسير معنى الخروج آه فيه دفع ما يتوهم من ان المراد بما ذكرنا دليل كون جمع جمع في الاصل ادعائي او حقيقي بقرينة القرب ولا شك انه لا دخل لذلك الدليل في دفع الايراد على تعريف العدل بالخروج عن الشاذة فكيف يستقيم قول الشارح وبما ذكرنا لا يرد آه بيان الدفع ان المراد بكلمة ما تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة ولا شك في دخل ذلك التفسير في ذلك الدفع لان الشارح فسر الخروج بكونه مخرجا وهو يدل على الاخراج كما لا يخفى وهو منتف في المغيرات الشاذة والا لم يتحقق الشذوذ وان اختلج في قلبك ان الشارح اجاب عن ايراد المغيرات الشاذة اولا فيكون هذه العبارة تكرارا وهو شنيع فازحه بانه لا تكرار لان في السابق اجاب عن ذلك الايراد بمجرد المنع وههنا اجاب عن ذلك الايراد بالمنع المستند بقوله كيف ولو اعتبر آه وان اختلج في قلبك انه لم يذكر الشارح قوله فكيف آه عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يتوهم التكرار فازحه لوجهين احدهما ان نكات علم الادب نكات بعد الوقوع لا قبله فافهم وثانيهما ان النسيان والذهول وعدم العلم يعرض على الجاو الشارح منهم فلم لا يجوز ان نسى السند سابقا ولم يعلم ولم لم يمثل الشارح في الامثلة باعتبار الاخراج سوى مثال جمع كما لا يخفى على من نظر في عبارة الشارح فذهب القاصر بحكم بان الاولى الاكتفاء في تفسير كلمة ما بتفسير

له يعني انا لتفسير ودا لخروج ... ولم نخرجها عن معنى الوصفية ... اجمع وان صارت في باب التاكيد ... لم يجرد عن الوصفية بالكلية فيصح مجئ مؤنثه على فعلاء ... [illegible] ١٢ منه

صيغ الخروج لان الشارح بين فى الامثلة دلايل وجود الاصل ففرع عليها المعدولية وبمثل ذلك يمكن ان يقال فى الجموع الشاذة ايضا فافهم[ف] واحفظ لعلك لا تجد هذا التقرير فى غير هذا التحرير والله اعلم **قوله** اى لا ينقض آه النقض قد يكون بالطرد وقد يكون بالمنع والمراد ههنا الثانى ولو زاد لفظ المنع وقال اى لا ينقض منع التفسير بها لكان اظهر **قال** الشارح قدس سره ولو اعتبر ههنا لعل الضمير يكون راجعا الى القوس والناب المذكورين فى اقوس الانيب والله اعلم **قوله** يعنى ان اقوسا آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المشار اليه بهذه فى قول الشارح فلا شذوذ فى هذه الجمعية جمعية اقواس وانياب كما هو الاظهر والتوهم شذوذ هذه الجمعية فى غاية البعد فكيف يحتاج الى الرد بقوله فلا شذوذ فى هذه آه وبيان الدفع ان الظاهر وان كانت الاشارة الى جمعية اقواس وانياب لكن مراد الشارح بالاشارة[ع] الى جمعية اقوس وانيب هكذا افهم من حاشية المدقق وظهر بهذا التقرير عدم المخالفة بين كلام الشارح والفاضل المحشى كما قال به مولانا عبد الحكيم والله اعلم بالصدور واليه مرجع جميع الامور **قوله** لا سبيل الى الاول وهو نسبة الشذوذ الى اقوس وانيب من جهة انهما مجموعان الواحد على خلاف قاعدة الجموع وبيان الاستحالة ان هذه النسبة يقتضى الجمعية كما لا يخفى وهى منتفية فيهما لان الجمع مغير الواحد ابتداء كما تقرر ولا شئ[عه] من مغير الواحد ابتداء باقوس وانيب فلا شئ من الجمع باقوس وانيب وينعكس الى قولنا لا شئ من اقوس وانيب بجمع وهو المطلوب بتغير شئ وهو انه على هذا يخرج جمع[عه] الجمع من الجمع مع ان اطلاق الجمع عليه شايع وان حمل المفرد والواحد على الواحد الاعم من الحقيقى والتنزيلى فيرد ان اقواسا وانيابا ايضا مفردان تنزيلا هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضى آه لعل غرض الفاضل المحشى من نقل هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان المراد بمثل عمر ان كل ما هو على وزن فُعَل ولا شك فى استحالة لان صُرَدٌ امثلة فعل مع ان العدل فيه غير موجود كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف كعمر وبيان الدفع ان المراد بمثل عمر ما يكون على وزن فُعَل لكن اذا كان علما وجد شرطين احدهما ثبوت فاعل وعدم فُعَل قبل العلمية ولا شك فى ثبوت العدل فى هذا القسم وباقى الكلمات والاحكام مذكورة فى كلام الفاضل المحشى على وجه الظهور لا يحتاج الى البيان والله اعلم **قوله** اسم جنس وهو عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم الكلى مع قطع النظر عن المعهودية والمعلومية بين المتكلم والمخاطب فيجرى عليه احكام النكرة وعلم الجنس عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم الكلى مع لحاظ المعهودية بينهما فيجرى عليه احكام المعرفة كما تقرر وصفة عطف على اسم جنس لا على غير صفة كما يعلم من الرضى **قوله** فلا عدل فيه آه فضل الوجه فى الاستقراء

[ف] بان يقال ان فى اقوس وانيب دليل يدل على وجود الاصل وهو ان الاجوف وان كان الاولى فيه الاعلال ايضا فجمعه على افعل اولى فعلم انهما معدولان عن اقواس وانياب ١٢ منه

[ع] اذا لفرض منها نيما معلوم من اقواس وانياب لم يكن جمعا للواحد ١٢ منه

[عه] سوى مغير الجمع ابتداء كما هو الظاهر ١٢ منه

والله اعلم **قوله** فلا عدل فيه فيكون منصرفا حين تسمية المذكر به لان العلمية وحدها
لا يكفي في عدم الانصراف وغير منصرف حين تسمية المؤنث به لاجل العلمية والتانيث
لا للعدل والعلمية لعدم وجوده ولعل الوجه فيه ايضا الاستقراء **قوله** الا اخر وجمع
ويرد ههنا ان جمع جمع جمعاء لا جمع كما هو المعلوم من الشرح نفسه وقول الرضي ايضا فكيف
يصح قوله هذا والجواب عنه ان المختار عند الرضي ان جمع كأخر كما يدل عليه قوله ان شئت
الاطلاع فارجع اليه واما كونه جمع جمعاء كما هو المثبت في كلام الشارح والمذكور في كلام
الرضي اولا فهو مما شاع مع القوم ليس بمرضي له آن اختلج في قلبك ان جمع صار علما او سما
في باب التاكيد كما سبق فكيف يندرج تحت القسم الثاني وهو صفة فاوله بان المراد بالصفة
الصفة الاصلية ولا شك في وجودها في جمع والله اعلم **قوله** فلا عدل فيها لعل الوجه فيه
ايضا الاستقراء **قوله** سمي بها المذكر خص المذكر بالذكر لان فائدة اعتبار العدل وهو عدم
الانصراف يحصل في هذا الوقت اوما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة اعتباره لانه يمكن
ان يقال ان عدم الانصراف لا يحصل في هذا الوقت اما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة
اعتباره لانه يمكن ان يقال ان عدم الانصراف حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العدل
والعلمية والله اعلم **قوله** لا متمكن فيها يختلج بالبال ان هذا القسم مختص بالنداء فلا
يستعمل بدونه كما ينادي عليه باعلى نداء قول الفاضل المحشي واما ان يختص به وللنادي
حين عدم كونه مضافا يكون مبنيا فكيف يكون غير منصرف لان عدم الانصراف من خواص
المعرب وليت لي علما على ما قال الفاضل المدقق في دفع هذا الاختلاج اي على تقدير استعمالها
في غير صورة النداء الا ان ظاهره يفضي الى انه مناف بالاختصاص بالنداء كما هو لنا
على مرادي في فهم فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وتمسكوا آه بيان التمسك
على قانون الاستدلال ان فسق وفسق معدول ان من فاسق وفاسقة لانهما ناقصان في الاستعمال
عنهما مع كونهما للمبالغة فيهما وكلما هو ناقص في الاستعمال عن شيء مع كونه للمبالغة يكون معدولا
عن ذلك الشيء فينتج ان فسق وفساق يكونان معدولين عن فاسق وفاسقة اما الصغرى
فالجزء الثاني منها لما تقرر والجزء الاول منها لان فاسقا وفاسقة غير مختصين بالنداء
وفسق وفساق مختصان به فيكونان ناقصين ومورد المنع المذكور في قول الفاضل المحشي
الكبرى الا ان يقال ان فسق وفساق حين تسمية المذكر بهما لما وجدا غير منصرفين فطلبوا
النجاة لاجل ذلك الوجدان نكتة فبينوها بما ذكروا فيكون هذه النكتة نكتة بعد الوقوع
ويكفي فيها الاحتمال فعدم وجدان الدليل لا يضر والله اعلم **قوله** كون فعلاء للمكان منا

توهم رجوع الضمير الى أحد لوقال الفاضل المحشي لكثرة كونه غير منصرف لقربه فوضع الظاهر موضع للضمير لدفع ذلك التوهم **قوله** واضطرار ناجر آه عطف على الكثرة والتقدير لاضطرار ناسين كون فعل الجامع الشرطين غير منصرف وجه الاضطرار ان عدم الانصراف يقتضى وجود السببين والموجود ههنا العلمية فقط ولا يصلح للاعتبار ما سوى العدل والله اعلم **قوله** وعدم تقرر آه هذه الانحصار مما اختلف فيه فلعل المختار عند الفاضل المحشي العدم فلا يعجز الفتح عليه كما لم يشعر من عادتى حب الدنياء لاهلها وللناس فيما يعشقون مذاهب؛ والله اعلم **قوله** واذا اختل آه وهذا الاختلال اما بانتفاء الشرط الاول وهو عدم فاعل وعدم فعل قبل العلمية او بانتفاء الشرط الثانى وهو ثبوت فعل وثبوت فاعل واما بانتفاءهما وهو عدم فاعل وعدم فعل لان فى انتفاء الاثنين انتفاء الواحد متحقق وهو عدم فاعل اوثبوت فعل قبل العلمية مثال الاول والثالث غير متحقق ومثال الثانى ختم وخاتم والله اعلم **قوله** انصرف آه اما انصراف الاول والثالث فلعدم وجود المعدول عنه اللازم للعدل المقتضى لعدم الانصراف واما انصراف الثانى فلاحتمال النقل من فعل الجنسى وهذا الوجه يجرى فى الاحتمال الثالث ايضا **قوله** ان قلت آه بيان الاعتراض ان الشرط الثانى فى عمر وزفر منتفى لوجود عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبلها بمعنى السيد فينبغى ان ينصرف فلبيان الجواب ان كان فى الشرطية الاولى وهى قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين استثناء وهو قوله الا اذا ثبت آه كذلك فى هذه الشرطية يعنى واذا اختل آه استثناء مقدر وهو قوله الا اذا ثبت آه استعماله غير منصرف فلا محذور فافهم **قوله** ان قلت آه مورد هذا الاعتراض قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين بيان الاعتراض ان الشارح قال بعدم ثبوت المعدول عنه فى العدل التقديرى فكيف يكون ثبوت فاعل وهو المعدول عنه شرطا للعدل بيان الجواب ان فاعلا على قسمين احدهما فاعل علمى وثانيهما جنسى والمعدول عنه عند الشارح الفاعل العلمى هو غير موجود لا الفاعل الجنسى لموجود وهو غير معدول عنه فالذى شرط وجوده غير معدول عنه والذى هو معدول عنه غير موجود نعم يرد هذا الاعتراض على الفاضل الرضى حيث يقول يكون الفاعل الجنسى معدولا عنه ان شئت الاطلاع فارجع الى كتابه والله اعلم **قوله** قلنا آه ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بتقرير آخر وهو ان الشرط ثبوت فاعل لا من حيث كونه معدولا عنه والعدم المفهوم من قول الشارح هو عدم الفاعل من حيث كونه معدولا عنه والفرق بين فلا منافات هكذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين **قوله** هذا اشارة اليه قول السائل الشرط الاول **قوله** هو هذا اى المشهور ان الشايع الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه **قال** الشارح قدس سره ومثل له قطام وتقديره لفظ المثل للمشاكلة بقوله كمثل لا القصد للمعنى والا لكان مستغنى عنه لتطفيهم

كلمة الواو بمعنى مع ١٢ منه

على ما مر الاصل ١٢ منه

له تعريض على الفاضل المحشي ١٢ منه

من لفظ المثل يفهم من لفظ الباب فلا حاجة اليه **قال** الشارح قدس سره المعدولة عن فاطمة لما كان قطام اسم امرأة اورد الشارح المؤنث في المعدول عنه والا لكان المناسب ان يقول المعدولة عن قاطم[1] فلا يرد على المتن ما اورد الشارح عليه فيما سيأتي من ان ذكر باب قطام في غير موقعه لان عدم انصرافه لاجل التانيث والعلمية لا دخل للعدل فيه **قال** الشارح قدس سره واراد بها آه فيه دفع ما يرد من ان المراد بباب قطام كل اسم هو على وزن فعال وهذا الحكم من المتن غير صحيح لان فعال قد يكون بمعنى الامر وقد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الصفة وكلها مبنيات لا عدل فيها بيان الدفع ظاهر ومحترز قوله علما فعال صفة كفساق بمعنى فاسقة ومحترز قوله للاعيان ما كان علما للمعنى كفجار ومحترز قوله المؤنثة ما كان علما للاعيان المذكرة مثلا غلاب وكذا في محترز قوله من غير ذوات الراء ما كان منها كحضار وظفار قيل لما تقرر ان الالف واللام الداخلة على الجمع يبطل معنى الجمعية فلا يرد ان المناسب للشارح ان يقول كلما هو على فعال علما للعين من الاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء لان العلمية للاعيان غير موجودة والله اعلم **قوله** على زعم بعض آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان بني تميم لا يعرفون العدل فكيف يعتبرونه بيان الدفع ان المعتبرين للعدل النحاة لكن لما كان هذا الاعتبار متعلقا بلغتهم اسند الاعتبار اليهم مجازا ولفظ البعض الواقع في كلام الفاضل المحشي يشعر[2] على ان بعض النحاة لم يزعموا العدل في باب قطام في لغة بني تميم والله اعلم **قوله** اي بنصر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العدل ليس سببا للبناء والا لكان كلما كان فيه عدل من قبيل المبنيات والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فكيف يصح قول الشارح فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء بيان الدفع ان مراد الشارح باعتبار العدل لاجل تحصيل سبب البناء هو مع مناسبته لنزال في الوزن ولا شك ان هذين الامرين كليهما موجبان للبناء وان لم يكن كل واحد منهما على الانفراد بموجب كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لان مجرد المناسبة آه وكذا مجرد العدل لا يوجب البناء والا لبني مثل عمر وزفر وغير ذلك مما وجد فيه العدل ولعل وجه ترك الفاضل المحشي هذا الكلام الظهور والله اعلم بالصدور **قوله** وانما عنوا آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه ما الباعث على سبب البناء في ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مما هو على وزن فعال حتى يحتاج الى اعتبار العدل وبيان الدفع ان الباعث لفظها وحسنه لانه اذا كان مبنيا يبقى كسرها الآخر على حالها وهي مصححة[3] وهي مستحسنة كما تقرر والله اعلم **قوله** ولان الراء آه عطف على قوله ليحصل الكسر آه فيكون هذا القول وجها آخر لبيان الباعث وبيانه ظاهر **قوله** والبناء اخف لانه موجب لبقاء الكلمة على حالة واحدة فيكون الكلمة معتادة بخلاف الاعراب **قوله** فكانه ذكر آه جواب لايراد الشارح ولما كان هذا مفهوما من قول الشارح ولهذا اورد الفاضل المحشي الفاء ولم يقل وكانه **قوله** وفيه اشارة آه فيه دفع ما يرد من انه ما الفائدة في الذكر لا استطرادي بيان الدفع ظاهر **قوله** الا

له اي معتبر العدل فقط ١٢ منه

الانسب آه فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف بان فى الوصف خفاء لان له معان احدها النعت
والثانى الامر القايم بالغير والآخر اللفظ الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها والآخر
يكون مذكور والمراد ههنا الاخير فالمناسب للمصنف ان يفسر الوصف الا ان يقال ان المعرف فى
هذا الكتاب اختار عدم التفسير ان كان فيه خفاء فى سبب لم يخالف الجمهور فى التفسير فلذا
لم يفسره **قال** الشارح قدس سره وهو كون آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الوصف عبارة
عن اللفظ الدال على ذات مبهمة آه وهو عين الاسم لا وصفه فكيف يعد الوصف من اسباب منع
الصرف لانها اوصاف الاسم بيان الدفع ظاهر **قوله** لانه هو السبب آه لانه هو الوصف للاسم
بخلاف الدال لانه عينه **قوله** لم تتعين الا آه والى المخصوص منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف
يصدق على اسماء الزمان والمكان والآلة كمقام ومضرب مثلا لان كل واحد منها يدل على ذات
مبهمة وهى المكان والزمان والآلة ماخوذة مع بعض صفاتها كالقيام والضرب مثلا ما آن الدفع
ان الذات المأخوذة فى الوصف لا يتعين الا من جهة الوصف الذى اخذ معه كالضارب مثلا
فانه معناه شئ له الضرب والذات المأخوذة فى المكان والزمان والآلة كما تعين من ذلك الجهة
كذلك يتعين من جهة آخر وهى كونه مكانا وزمانا وآلة مثلا ولو كانت الاضافة فى قوله صفاتها
من قبيل اضافة الصفات الى موصوفاتها لم يحتج فى اخراج هذه الاسماء عن تعريف الوصف الى هذه
العناية لان القيام والضرب مثلا ليس صفة المكان والزمان والآلة هكذا فهم من حاشية الكاتب
والله اعلم **قوله** وفيه نظر آه بيان النظر ان المبادى قد يدل على الذوات المعينة كالفيض
مثلا لانه عبارة عن كثرة الماء فاذا اشتق منه الوصف كالفياض مثلا يدل ذلك الوصف
على الذوات المعينة وهى الماء فيخرج مثل هذا الوصف عن التعريف فلا يكون التعريف جامعا
واجيب عن هذا النظر بان التعين للمفهوم من جهة المبادى لا يضر الابهام المفهوم من جهة الهيئة
يعنى ان الابهام المعتبر فى الوصف هو الابهام بالنظر الى الهيئة ولا شك فى تحققه فى الفياض مثلا
هكذا فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** لان الاوصاف آه المراد من الاوصاف
صيغ المشتقات الدالة على المعانى القايمة بالغير كالضارب مثلا والمراد من الصفات المبادى
المطلوبة من الاشتقاق والمراد من القياس كون النسبة الذوات المعينة مأخوذة فى مفهومات
المبادى والله اعلم **قوله** فان الفياض المأخوذ آه قال مولانا جمال الدين ولا يشكل بالفياض
لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن امتلاء صرح به القاضى البيضاوى فى تفسير قوله تفيض
من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه ماله كثرة انصباب لا يقال يشكل بالفياض اذا
كان مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا يفهمونه الاختصاص

بالماء فمعنا ه شئ ماله والسيلان بطريق الكثرة ولو سلم فمعنا ه شئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ

في الواقع مأ لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا في مفهوم الغيض ولا يتضمن التصغير

لان المقصود تعريف صفة يكون نسبيا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك انتهى **قوله** فانه بعيد

لعدم سبقه الى الذهن وللماء الكثير متبادر اليه والله سبحانه اعلم **قوله** فالاولى انما قال فالاولى

لان ما قاله الشارح ايضا وجها كما سبق والله اعلم **قوله** منع طليحة آه لان الوصفية ينافي العلمية

كما تقرر فكيف يجتمعان **قوله** قلنا آه هذا الجواب التسليمي مبني على القول الظاهري واما على القول

التحقيقي فمنعه من جهة العلمية والتانيث ممنوع لانه عليه منعه من الصرف لاجل الوصفية والتانيث

هكذا افهم من قول الفاضل المدقق لكن يختلج بالبال ان شرط التانيث العلمية فكيف يصح منع

طليحة على القول التحقيقي بالوصفية والتانيث والله اعلم **قال** الشارح قدس سره سواء كانت آه

لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف غير جامع لانه يخرج عنه رحمن لانه لا يدل على ذات

مبهمة بل يدل على ذات معينة وهو الله تعالى الا ترى انه لا يصدق على غيره تعالى بيان الدفع ان المراد

من الدلالة على الذات المبهمة الدلالة عليها اعم من ان يكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال

ولفظ رحمن بحسب الوضع اعم يمكن صدقه على غيره تعالى بحسبه والله اعلم **قوله** القرينة على

آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الظاهر من الدلالة هي الدلالة الوصفية وحمل

التعريف على الظاهر واجب فكيف يكون المراد من الدلالة ما هي اعم من الوصفية والاستعمالية

بيان الدفع ان حمل التعريف على الظاهر واجب اذا لم يوجد القرينة على خلافه وههنا القرينة موجودة

وهي لفظة في قول المصنف وشرطها ان يكون في الاصل لو لم يحمل الدلالة على الدلالة الاعم لان الدلالة الوصفية

يكون على ذلك التقدير مأخوذ في التعريف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره التي هي الجواهر اذ

بعض المحققين لفظ النكرة ايضا والامر ليس كذلك بل لان الذوات ليست من الاوصاف التي يكون الالفاظ

معها مع الوصفية والا لكان مثل انسان وفرس وحيوان وصفا وهو خلاف ما تقرر هكذا فهم

من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره موصوفة بالاربعية قيل

الصواب متصفة ولعل وجهه ان النسوة متصفة بالاربعية في نفس الامر لا انه وصفهن احد بها

ولفظ موصوفة مشعر على هذا وقد يمكن ان يقال ان مآل كون الشئ موصوفا ومتصفا شئ واحد

اطلاق كل منهما على الآخر لانه قد اشتهر اطلاق الموصوف على من قام به المعنى بمعنى ما من شانه ان

يوصف سواء وصفه احد او لا والله اعلم **قوله** فانه في معروض آه علة لعلية عرضية لقوله

لا العرضي تبيانا للعلية على قانون الاستدلال لان السبب الرافع لما هو الاصل وهو الصرف في

الاسماء لا يكون الا راسخا ولا شئ من الراسخ بعرضي فلا شئ من السبب الرافع لما هو الاصل بعرضي

لم والكن بلفظ رحمن آه لفظ الرحيم يصدق على غيره تعالى ايضا كما قال الله تعالى في وصف الرسول صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين رؤف رحيم فظهر ان الفاضل عبد الرحمن المفتي عن الفرمان حيث اثبت التخصيص باستعمال لفظ رحمن ورحيم فيه اي تعالى منه غفر له لكاتبه عبد الله

قوله قال الشيخ الرضي آه لعل الغرض من نقل هذا القول التعريض على ما تقرر وذكر الشارح و
المصنف من عدم اعتبار الوصف العرضي في سببية منع الصرف **قوله** والاستدلال آه لعل الغرض
منه دفع ما يرد من ان الدليل على عدم اعتبار الوصف العرضي موجود على سبيل الشهرة وهو انصراف
اربع لانه لو اعتبر الوصف العرضي في سببية منع الصرف لكان اربع غير منصرف لان الوصفية العارضة
موجودة فيه فكيف يصح قول الشيخ الرضي لم يتعرض الى الآن آه بيان الدفع ان مراد الشيخ نفي الدليل
القاطع كما ينادي عليه عبارته وهذا الدليل ليس بقاطع لوجود الخلل فيه وهو جواز انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء كما ينادي عليه قول المصؒ غير قابل للتاء فقبوله
التاء **قوله** وما يقال آه لعل الغرض من هذا القول دفع الدخل المذكور بيانه انا لا نسلم انتفاء
شرط وزن الفعل في اربع حتى يجوز انصرافه لاجله لان شرطه عدم قبول التاء الطارئة ومطلقها
كما في يعمل ويعملة وهذه التاء ليست بطارئة لان اربعة مقدم على اربع لان المذكر مقدم على
المؤنث في الرتبة بل تحقق اربع حصل من اسقاط التاء نعم لو كان اربع المذكر اربعة المؤنث لكانت هذه التاء طارئة
وليس فليس **قوله** ليس بشيء جواب لقوله وما يقال آه الغرض بيان دفع الدخل المذكور بيانه ان المعتبر في وزن الفعل عن سببية
منع الصرف هو قبول التاء فاذا لم يعتد بوزن الفعل الذي لم يكن للخروج مرجوحا اليه بالفعل لكن يكون ممكنا كما في يعمل
فالمناسب ان لا يعتد بالوزن الذي يكون حاصلا من الوزن الذي يكون الخروج موجودا اليه بالفعل
كما في اربع كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان الشيء يضعف ويخاف حين رؤية العدو ويقوى حين يخف عنه
الخلاص منه كما تقرر فالمناسب ان لا يعتد بوزن يعمل لعروض المنافي عليه الذي هو يعملة و
يعتد بوزن اربع لخلاصه عن المنافي وهو اربعة لتأخر ذلك عن هذا فالمراد هذه النكتة لعلك لا
تصدق غير هذا التعليق والله اعلم بالتحقيق **قوله** مع كونه آه يعني ان نظر الى الاصل وقطع النظر
عن الاستعمال يكون اربع ويعمل من طريق واحد وهو امكان عروض الخروج على كليهما فيكون بينهما
ما بينهما من اشتراك الوزن نحو يعمل **قوله** ما قيل آه اي في دفع الدخل المذكور بيانه ظاهر **قوله**
لان قولك آه علة لقوله ليس بشيء بيانه ان هذه التاء للتانيث لان قولك اربعة رجال او زيدين
باعتبار الجماعة **قوله** والتذكير آه وما ورد على عدم شيئية ما قيل ان هذه التاء لو كانت للتانيث
فكيف صح قولهم اربعة للمذكر دفعه الفاضل المحشي بقوله والتذكير بيان الدفع ظاهر **قوله**
ما قاله آه الضمير البارز راجع الى الماضي قال السيد قدس سره بيان التانيث ان الانقلاب
علامة تاء التانيث فلو لم يكن هذه التاء تاء التانيث لما كان الانقلاب فيها **قوله** وعدم انصراف
آه عطف على قوله انقلاب التاء فيكون هذا التانيث آخر بيانه ان ربعة في قولهم ربعة
ضمنت ثمانية غير منصرف ولو وجد فيه الا التانيث والعلمية اما التانيث فظاهر واما العلمية

فلما تقرر من ان السماء الاعداد اعلام بدها الاعداد كانت اعلاما فلو لم تكن هذه التاء تاء التانيث لما كان لعدم الانصراف وجه والله اعلم **قوله** وقال المحشي في دفع الدخل المذكور بيانه الا انه انتفاء شرط وزن الفعل في اربع لان شرطه عدم قبول التاء قياسا وهذا موجود فيه كما هو الظاهر **قوله** الاولى ان يقول آه وجه الاولوية ورود الاعتراض على المصنف بمثل حائر على تقدير هذا القول بان مثل حائر يجب ان يكون غير منصرف لوجود السببين فيه احدهما الوصفية الاصلية والثاني العلمية مع انه منصرف **قوله** وكانه تركه آه فيه اشارة الى توجيه عبارة المصنف ولما كان له وجه اورد الفاضل المحشي لفظ اولى دون لفظ الصواب والله اعلم **قال الشارح** قدس سره فى سببية منع الصرف لا في تحققه لانه غير مشروط بهذا الشرط كما هو الظاهر **قال الشارح** قدس سره وصفا لعل الغرض من زيادة هذا القيد دفع توهم اشتراط كون ذات الوصف في الوضع شرطا لسببية منع الصرف وهذا التوهم فاسد لورود الاعتراض باللفظ الذي فيه الوصفية العارضة كاربع على ذلك التوهم لوجود ذاته الذي هو اربع في الوضع وان لم يكن مع الوصفية وحاصل الدفع ان تلك العبارة شرط كون الوصف وصفا في الاصل لا كون الوصف موجودا في الاصل مثلا ليفيد اشتراط كون ذات الوصف في الوضع مع قيد الوصفية فلا ورود لاعتراض وهذا لم يكن وجه منه علم بامثلة كالاول مطلق والثاني مقيد كما هو الظاهر **قال الشارح** قدس سره الذي هو الوضع فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاصل عبارة عن القاعدة والقانون والوصفية في اربع وصفية في القانون لان من القوانين قولهم كل عدد جار على معدود فيراد منه الذات المتصفة بمرتبة ذلك العدد فينبغي ان لا ينصرف لوجود الوصفية الاصلية ووزن الفعل فيه وحاصل الدفع ان المراد من الاصل الوضع والوصفية في اربع غير موجود في الوضع فلا ايراد والله اعلم **قوله** قال قدس سره في آه غرض الفاضل المحشي من نقل كلام الحاشية دفع ما يرد عليها كما ستعلم عن قريب وغرض الشارح من الحاشية دفع ما يرد على تفسير الاصل بالوضع كما فعله في الشرح بيانه ان الاصل وضع لما يبتنى عليه الشيء والقاعدة والقانون والوضع ليس بواحد منها فكيف يفسر الاصل به وبيان الدفع ان هذا التفسير ليس تفسيرا بالمعنى الحقيقي حتى يرد عليه ما اورد بل تفسير بالمعنى المجازي والجامع اي العلاقة بين المعنى الحقيقي اعني ما يبتنى عليه الشيء مثلا وبين المعنى المجازي التقدم والترتب يعني كما يترتب على الاصل الشيء الذي يكون ذلك الاصل له كذلك يترتب على الوضع الدلالات الثلث اعني المطابقة والتضمن والالتزام لكونها اقسامًا له ولو اورد الفاضل المحشي من هذه العبارة قوله الذي هو الوضع وبعده لو قال قال قدس سره في الحاشية لكان اظهر هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اي لتفرع آه الغرض من هذه العبارة دفع توهم ان [illegible]

يعني عن الاصل بالوضع كون المراد من الوضع كما سيأتي ۱۲ منه

[illegible] دفع ما يتوهم [illegible] فيه [illegible] ۱۲ منه

[illegible] وهو مطلق معتمد [illegible] الوصف [illegible] مستلزم لا [illegible] لان [illegible] هو [illegible] الى الوصف والاعتقاد ۱۲ منه

الدلالة العقلية والطبعية عن لفظ الدلالات بحمل الجمع على الجمع اللغوی اعنی ما فوق الواحد وتوهم
ارادة جميع الدلالات لاجل عدم ترتب ذینك الدلالتين وكن الجمع على الوضع وان اختلف فی
مسه ان الشارح وصف الدلالات بقيد المعتبرة فی الحاشية وهاتان الدلالتان لعدم
انضباطهما غير معتبرتين كما تقرر فكيف يتوهم ارادتهما حتى يحتاج الى الدفع فان له بان الاعتبار
المطلق الذی ذكر فی الحاشية موجود فی ذینك الدلالتين لانهما معتبران فی باب تقسيم الدلالة
وان لم يوجد الاعتبار فی باب الافادة والاستفادة فيهما وبيان الدفع ان المراد بالدلالات الثلث
المطابقية والتضمنية والالتزامية لا العقلية والطبعية لان المراد بالدلالات الدلالات الثلث
كما هو ظاهر الجمع وهما ليستا بثلث وتفرعها على الوضع ثابت كما مرّ والله اعلم **قوله** المعتبرة
فی باب آه يعلم من الحاشيتين المشهورتين ان اخراج الدلالة العقلية والطبعية بقيد المعتبرة
اقول وبالله التوفيق انما خرجا بقيد الثلث المفهوم من لفظ الدلالات وهذا القيد بيان للواقع
بل احتراز عن الواقع لان الدلالة الالتزامية بل التضمنية ليستا بمعتبرتين فی باب الافادة والاستفادة
فی العلوم كما هو الظاهر منهما كما لا يخفى على من له حفظ كتب الميزان الا ان يقال ان المراد من
الافادة والاستفادة هما اللتان تكونان فی المحاورات لا فی العلوم وهجران تينك الدلالتين
فی المحاورات غير مسلم والله اعلم **قوله** لان الاصل آه ای منشأه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله**
واذا كان الوضع آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاصل جعله المصنف ظرفا
بقرينة دخول كلمة فی عليه والوضع ليس بظرف لانه اما زمان او مكان وهو ليس بشیء منهما
كما هو الظاهر فكيف يفسر الاصل به كما فعله الشارح وبيان الدفع ان دخول كلمة فی على لفظ
الاصل لا يقتضی ان يكون مراد المصنف به الظرف الحقيقی لانه لم لا يجوز ان يكون مراده به الظرف المجازی
وهو صادق على الوضع لانه لما كان اصلا للدلالة ومشتملا عليه وهی يكون متفرعا عليه ومشتملا
عليه له يكون كالظرف فی الاشتمال يعنی كما ان الظرف مشتمل على المظروف كذلك الاصل يكون
مشتملا على الفرع فيصح تفسير الاصل بالوضع الذی هو اصل بالنسبة الى الدلالة لكن بقی شیء
وهو ان المصنف جعل الاصل المفسر بالوضع ظرفا بالنسبة الى الوصف لا بالنسبة الى الدلالة واما
بالنسبة اليها فليس ما ذكر فلا يكون ظرفا مجازيا بالنسبة اليه ايضا فكيف يصح دخول كلمة فی
عليه فی المتن وكيف يصح قول الفاضل المحشی مع نسبة الدلالة اليه لان مراده شرح عبارة المصنف
لا صحة نسبة الدلالة الى الوضع فی ای عبارة كان ويمكن ان يجاب عنه بان الوصف عبارة عن
الاسم على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فظرفية الاصل بالنسبة الى الوصف ظرفية
بالنسبة الى الدلالة وكون الاصل المفسر بالوضع ظرفا مجازيا بالنسبة الى الدلالة لكونه اياه

عه نظرا الى اقل مراتبه

عه ان الاصل مشتمل على الفرع ١٢ منه

عه ای كما انه لا يكون ظرفا ... منه

بالنسبة الى الوصف ملاحظة لا فى حقيقة للمتن ولا فى مجازه قاله الفاضل المحشى هكذا افهم والله اعلم
قوله ملك ان تقدره آه توجيه آخر بجعل المصنف الاصل ظرفا بالنسبة الى الوصف وبيانه ظاهر
والفرق بين التوجيهين ان الظرفية على الاولى مجازية وعلى الثانية حقيقية واما كلمة فى فان كانت
موضوعة لمطلق الظرفية يكون استعمالها بطريق الحقيقة فى التوجيهين وان كانت موضوعة للظرفية
الحقيقية يكون استعمالها على التوجيه الثانى بطريق الحقيقة وعلى الاول بطريق المجاز فافهم والله اعلم
قال الشارح قدس سره بان يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان
الوصفية فى الوضع يتحقق لعروضه فى الاستعمال بعد الوضع ايضا فينتقض باربع مع انه منصرف
وبيان الدفع ان المراد من الوصفية فى الوضع ان يكون وضعه على الوصفية ووضع اربع ليس على
الوصفية فلا ينتقض به قال الشارح قدس سره سواء آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع
ما يتوهم من ان الظاهر من وضع الاسم على الوصفية بقاؤه معه فى كل الاحوال فخرج النقض باسود
وارقم لخلوهما عن الوصفية مع ان كلا منهما غير منصرف وبيان الدفع ان المراد ههنا الاطلاق
او العموم لكن بقى شئ وهو ان المعلوم من ارادة الاطلاق ان الوصفية يؤثر فى منع الصرف وان كان
زائلا وهذا الحكم ليس بصحيح لان الوصفية اذا زالت بالعلمية لم يؤثر فى منع الصرف حال العلمية
كما هو بالاتفاق ولا بعد زوالها كما هو عند الاخفش كما سيجئ فكيف يصح قوله او زال عنه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد من الزوال الزوال الذى يكون من وجه والزوال فى الصورة العلمية زوال من
كل وجه فعدم تاثير الوصف الاصلى الزائل بالعلمية فى منع الصرف لا يضر والله اعلم قوله
الفاء للتفريع آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الفاء للعطف وعطف جملة
لا تضره الغلبة ليس مما ينبغى لا على جملة وشرطه ان يكون فى الاصل ولا على يكون فى الاصل كما لا
يخفى من له فهم مستقيم وذهن سليم وبيان الدفع ان الفاء للتفريع لا للعطف والتفريع انما كان
شرط الوصف كونه فى الاصل فلا تضره الغلبة والله اعلم قال الشارح قدس سره بان يخرجه
اشار به الى دفع ما يقال من ان الغلبة يخرجه عن الوصفية لانه يرفع الابهام الكثير الثابت فيه والدفع
غنى عن البيان قال الشارح قدس سره اى غلبة الاسمية آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما
يتوهم من ان المراد بالغلبة غلبة الاستعمال فى المعنى الوضعى ومضرة تلك الغلبة ليست بمتوهمة
حتى يحتاج الى دفعه بقوله فلا تضره الغلبة وبيان الدفع ان المراد من الغلبة غلبة الاسمية على
الوصفية ومضرة تلك الغلبة مما يتوهم لزوال الوصفية على ذلك التقدير فيحتاج الى الدفع بقوله
فلا تضره الغلبة ورأيت فى بعض الحواشى المتعلق بهذا القول اشارة الى ان المراد بالغلبة غلبة
الاسمية لا مطلق الغلبة اسمية كانت او علمية لان العلمية يضر آه قول وبالله التوفيق ان مراد

للمصنف لو كان نفى غلبة العلمية لكان المناسب له ان يترك قيد الغلبة لان العلمية نفسها يضر والله
اعلم **قوله** اى معنى غلبة الاسمية لعل الغرض الاصلى[عه] من هذه العبارة دفع ما يرد على كلام
الشارح من ان الظاهر من ضمير اختصاصه ارجاعه الى الوصفية وهو ليس بصحيح لانه على هذا لا يكون
المثال مطابقا للمثل لان الاسود ليس بوصفية وبيان الدفع ان الضمير راجع الى الوصفية لكن
بالنظر الى المعنى التضمنى وهو الاسم الدال على المعنى الوصفى ان كان مراد الشارح بيان معنى
غلبة الاسمية على الوصفية او الاسم الدال على المعنى ان كان المراد بيان معنى الغلبة مطلقا
ولا شك ان الاسود دال على المعنى الوصفى وعلى المعنى فيكون المثال مطابقا للمثل ووجه كون كل
من هذين الامرين معنى تضمنيا للوصفية ان الوصفية عبارة عن كون الشئ وصفا والوصف
كما يطلق على كون الاسود الاخ كذلك يطلق على الاسم الدال على المعنى الوصفى والمراد من
الوصف الذى هو فى ضمن الوصفية هو المعنى[عه] الثانى فجزئية الدال على المعنى الوصفى من الوصفية
ظاهر وجزئية الدال على المعنى منه لانه جزء الجزء وكلما هو جزء الجزء فهو جزء والعجب من الفاضل
المدقق انه فرق بين هذين الامرين بجعل الاول معنى تضمنيا والثانى التزاميا مع جزئية الامر
الثانى من الاول كما هو الظاهر هذا ما فهمه من الملك العلام وهو اعلم بحقيقة المرام **قوله**
مذهب الشيخ آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على الشارح بان كلامه مخالف لما هو
المفهوم من كلام المص لان المفهوم من كلامه عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على
الوصفية حيث لم يقيد الحية بالحية السوداء وكذا بالحية التى فيها سواد وبياض وكذا القيد بحمة
الدهمة والمفهوم من كلام الشارح اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على الوصفية
حيث بين معنى الغلبة باختصاصه ببعض افراده آه فلا اعتبار لكلام الشارح وبيان الدفع ان عدم
الاشتراط المفهوم من كلام المصنف مخالف للغة كما بينه الفاضل المحشى ووجود الاشتراط المفهوم
من كلام الشارح موافق لكلام الرضى فالاعتبار لكلام الشارح ووجه عبارة المص فى ما حققه
سيأتى فى كلام الفاضل المحشى عن قريب فانتظر هذا ما ظهر لى حين تحرير هذه السطور والله
اعلم بالصدور **قوله** فان اى حين غلبة الاسمية على الوصفية **قوله** اسما عرضا اى لفظا و
معنى **قوله** وصفا لفظا اى جاريا على الموصوف **قوله** لعدم آه هذا دليل على خروجه عن كونه
وصفا لفظا وبيان الدليل ان الوصف اللفظى عبارة عن الوصف الجارى على الموصوف وجريان
الوصف الغالب محال لانه اما ان يجرى على الفرد الذى لم يختص هو به او على الفرد الذى هو مختص
به لا سبيل الى الاول لعدم صحة الاطلاق عليه وكذا لا سبيل الى الثانى لعدم افادة هذا الاطلاق
لانه بمنزلة ان يقول الحية حية اقول وبالله التوفيق ان من مذهب هذا المسند لاشتراط بقاء

عه وانما قيد بالاصلى لان الغرض بيان معنى الامر الغير بيان على تفصيل ما هو المراد عنه لئلا يرد على التعريف بانه على الاول المنسلك على الثانى المختصر لاندلو كان نفيا للتعميم بقصر التعريف على الاسود الا الوصف للمناسب ان يقول اى معنى غلبة الاسمية او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفى او الدال على المعنى والمعنى ١٢ منه

عه لانه لو كان المراد منه المعنى الاول فيشكل ما يكون فيه كالا و وصفى ١٢ منه

المعنى الوصفي في الاوصاف الغالبة فكيف يكون قولنا الحية اسود بمنزلة قولنا الحية حية بل يكون
بمنزلة قولنا الحية حية فيه سواد ولا شك في افادة هذا القول وان كان نعرضا المستدلات
الغرم المنص اذا اخذ في مفهوم الصفة الغالبة فلا حاجة الى ذكره لافادته منه قال قولى في رجحان
الموصوف العام داخل في مفهوم المشتقات عند اهل[له] العرب مع انه قد يذكر معه كما لا يخفى
وايضا نقول ان الاختصاص ببعض الافراد المعتبر في الغلبة لا يدل على دخول ذلك البعض في مفاهيم
تلك الصفات والله اعلم **قوله** صرح الاشتراط اى بعدم اشتراط بقاء المعنى الوصفي في غلبة
الاسمية على الوصفية **قوله** مخالف للغة اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحشي اما مخالفة
الحمل على الاطلاق لبعض كتب اللغة او مخالفة لكلها الاول مسلم لكنه لا يضر لان الموافقة مع
ذلك البعض غير لازم والثاني غير مسلم كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة **قوله** فالاولى
آه يعني ان الاطلاق ليس بمراد للمصنف بل مراده التقييد لكن لما كان المص بصدد تقليل الدخل ولا
مدخل في ذلك لتقييدها بصفة فلم يقيده وعلى هذا يكون من مذهبه ايضا بقاء المعنى الوصفي
في الصفات الغالبة وفيه ان هذا التوجيه مخالف لراى المص حيث قال في شرح قوله وخالف
سيبويه الاخفش في نحو اجمع ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية
وان زال تحققها معنى انتهى لان هذه العبارة ينادي على ان نحو هذا الاسم زال عنه معنى الوصف
بالكلية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الى قرينة تميز الموصوف او غيره بخلاف سائر ما فيه
سواد فانه لا بد لكل واحد منه اذا اريد باسود من قرينة اما الموصوف نحو ابل اسود او غيرها نحو
عندي اسود من الرجال **قوله** الفاء للنتيجة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على
المص من ان الفاء لسببية ما قبلها لما بعدها فيفيد سببية الاصلين المذكورين قبل الفاء للصرف
والامتناع المذكورين بعد الفاء واللام لتعليل ما بعدها لما قبلها وما بعدها ذلك وهو اشارة الى
مجموع الاصلين كما ستعرف وما قبلها الانصراف والامتناع لان العبارة في الاصل هكذا صرف
ارنب وامتنع اسود لاعتبار تلك الاصلين فيفيد ما افاده الفاء فيلزم الاستدراك وبيان الدفع
ان الفاء للنتيجة ومفادها سببية ما قبلها لما بعدها لكن في العلم يعني ان علم ما قبلها مستلزم
لعلم ما بعدها اعم من ان يكون ما قبلها علة لما بعدها في الواقع والامر بالعكس او كانا معلولين
لثالث واللام للتعليل فمفادها علية ما بعدها لما قبلها في الواقع فلا استدراك بل يكون اجتماعهما
من قبيل التخصيص بعد التعميم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المذكور من اشتراطه آه
لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاشارة بذلك لا يجوز ان يكون الى الاشتراط الاصالة
في الوصفية او الى عدم مضرة الغلبة او الى كليهما لا سبيل الى الاول لانه على هذا لا يصح عطف

[له] واما عند اهل الميزان فلا يدخل الموصوف المشتقات لا مطابقة ولا تضمنا لا يجوز دخول العرض العام في الفصل والخاصة والا لزم انقلاب جميع الامكان الى الضرورة كما لا يخفى على من له ادنى ممارسة كتب الميزان ١٢ منه

امتنع علیٰ صرف لان العطف یقتضی ان یکون الامتناع معلولا کما یکون الانصراف معلولا له لانہ
لیس کذلک کما لا یخفی وجهه وکذا لا سبیل الی الثانی لانه علی هذا لا یصح ذکر صرف لعدم مداخلة
مضرة الغلبة فی الانصراف کما هو الظاهر وکذا لا سبیل الی الثالث لان ذلک من اسماء الاشارة
للمفردة فکیف یشار بها الی الاثنین کما هو المتقرر وبیان الدفع انا نختار الشق الثالث لکن اوّلنا
الاثنین بتاویل المذکور فیکون الانصراف بالنظر الی الجزء الاول من ذلک المذکور والامتناع بالنظر
الی الجزء الثانی فلا خدشة والله اعلم **قوله** وذلک آه ان اختلج فی قلبک ان هذا بعینه ما ذکره
الشارح فما الفایدة فی التکرار فانبه بان نمط الفایدة فی هذا الکلام اما قوله المترتب احدهما علی
الآخر وقوله وجه ذلک وهما مما فهما من کلام الشارح اما الاشارة الی ان التاویل لیس مختص ما ذکر
فایدة هذین الکلامین سنبینها ان شاء الله تعالیٰ فانتظر **قوله** المترتب آه لعل الغرض من هذه
العبارة دفع ما یتوهم من ان جعل الامرین بمنزلة الواحد بتاویله بالمذکور او المجموع یکون فیما
اذا کان بینهما علاقة وههنا لم یوجد فکیف یصح تاویلهما بالمذکور والدفع غنی عن البیان والله اعلم
قوله لیصح عطف آه وجه عدم صحة العطف علی تقدیر ان یشار الی الاصل الاول قد مرّ فی الحاشیة
المتعلقة بقول الشارح فتذکر **قوله** ووجه ذلک آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما یرد
من ان ذلک اذا کان اشارة لکلا الامرین بتاویلهما بالمذکور فلا یصح المعطوف وهو الامتناع وکذا
المعطوف علیه وهو الانصراف لعدم ترتب واحد منهما علی المجموع کما لا یخفی وبیان الدفع ان
المرتب مجموع المعطوف والمعطوف علیه علی مجموع الاصلین لا کل واحد منهما علیه حتی یرد ما
یرد وایماء کل فرع الی اصله فحال علی ذهن المتعلم للامتحان علیه والله اعلم **قوله** واما قوله
آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما یتوهم من ان قوله وضعف عطف علی امتنع فیکون مترتبا
علی ما یکون امتنع مرتبا علیه وهو عدم مضرة الغلبة والحال انه لا دخل له فیه کما لا یخفی والدفع
غنی عن البیان وحل ترکیب هذه العبارة ان هذا القول معطوف علی ما سبق بحسب المعنی والمعنی
اما قوله امتنع فقد عرفت حاله من عطفه علی صرف بارتکاب التکلف واما قوله وضعف فعطف
علیه بلا ارتکاب التکلف لکن فیه تکلف لان عدم التکلیف بعد ما ایمن تکلف فتأمل **قوله**
انسب الصرف آه لعل الغرض من هذه الجملة دفع ما یرد من ان الانصراف وعدمه من احوال
الاسم وصرفت بتسوة اربع جملة فکیف یصح نسبة صرف الیه وبیان الدفع ظاهر لکن هذا الجواب
بعینه معلوم من الشرح فلا فایدة فی هذا التعلیق من الفاضل المحشی بقول المصنف وذلک علی
نسخة المتن هکذا وصرفت مررت بنسوة اربع واما علی النسخة الاخری وهی صرف اربع فی مررت
الخ فلا حاجة الی ما قاله الفاضل المحشی والله اعلم **قوله** ای صرف النسوة آه لعل الغرض من

قوله وهذان الانصراف معلول لاشتراط الاصالة فی الوصفية وللامتناع معلول لعدم الوصفية العلمية ١٢ منه

هذه العبارة دفع ما يرد من ان السود واخواتها هو من الموجودات فكيف يصح نسبة امتناع

ايمائها وبيانا الدفع ان المراد من نسبة الامتناع اليها ليس نسبة الى نفسها بل الحكم فيها وهو فيها ممتنع غير

موجود آه اعلم ان مآل التوجيهين واحد لكن الاول اولى لموافقة بقول المصنف ويجوز صرفه واضعف

لانه تصرف وتأويل قبل الاحتياج فيكون من قبيل نزع الخف قبل الوصول الى الماء والثاني اولى

لانه تصرف بعد الاحتياج واضعف لانه مخالف لقول المصنف ويجوز صرفه والفاضل المحشي لو لم

يذكر التوجيه الثاني لكان احسن لانها معلومة من كلام الشارح فلا فائدة في السؤال والله اعلم

قال الشارح قدس سره لم يجعل آه ويرد ههنا ان مقصود الشارح من هذه العبارة تطبيق المثال

بالمثل وهو يحصل بقوله فان هذه الاسماء الى قوله اوصافا فالحاجة الى الازدياد الذي وقع من

من الشارح ويمكن ان يجاب بان الامر كما قلت لكن في الازدياد اشارة الى دليل اصالة الوصفية

في هذه الاسماء هذا اما فهمت والله اعلم قال الشارح قدس سره ووزن الفعل آه ويرد ههنا

ان وزن الفعل كيف يؤثر في منع الصرف السود مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء مفقود فيه

لانه يقال للحية الانثى اسودة ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاء التاء اللاحقة على القياس وتاء السودة

على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء وبهذا الجواب ظهر دفع ما يرد على انصراف الرجع

بعد ما اصالة الوصفية فيه بانه من اين يعلم ان انصرف لعدم شرط الوصف فيه وهو كما

والحال انه لم لا يجوز ان ينصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبول التاء وان قبول التاء

فيه ليس على القياس لان اربعة للمذكر والقياس كونه للمؤنث كما هو الظاهر والله اعلم قال

الشارح قدس سره على زعم آه الزعم بمعنى القول يعني ان منع صرف افعى الذي هو مبني على قول

الوصفية فيه ضعيف وعلة قول الوصفية فيه توهم اشتقاقه من آه فلا يرد ان الزعم عبارة

عن الظن الذي هو الجانب الراجح والتوهم هو الجانب المرجوح فكيف يكون هذا علة لذاك

واجاب عن هذا الايراد مولانا عبد الحكيم بوجه آخر ان شئت الاطلاع فارجع الى الحاشية قوله

محكوما فيه آه اشارة الى ان الشارح بين المعنى اللازم العدل لا الحقيقي مع ان الوصفية موجود

فيه ايضا قوله وهو طائر اخضر آه لان وجد في هذه الطائر الخيلان في نفس الامر فيكون هذا البيان

من الفاضل المحشي بيانا لما هو خيلان الذي جعله الشارح بمعنى الاخيل وان لم يوجد الخيلان

فيه في الواقع فيكون الغرض من هذه العبارة الايراد على الشارح بان الاخيل مفسر باشتقاق وهو

ليس بذي خيلان والله اعلم قوله الخال نقطة آه لعل الغرض من هذه العبارة ازالة التوهم

ليس بموجب للوصفية لان الخال عبارة عن النقطة وهي ليست من المعاني الوصفية كما لا يخفى ولا

ان يقال انه ليس عبارة عن النقطة مطلقا بل عن النقطة الاسودة كما ينادي على هذا قوله نقطة سيا

واما علم **قال** الشارح قدس سره عدم الجزم بكونهما آه ورجح ههنا الحكم الثاني اذ اعتبار الوصفية في
افعى واخواته مع جواز ما لتها يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع الجزم
بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيهما مع انه اولى بالضعف
ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان الفرق بين الصورتين بالوجدان وعدمه بان عمر واخواته تحقق
في كلام العرب غير منصرف فيقدر السبب له بخلاف افعى واخواته والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره ولا في الحال ايراده للمبالغة في نفي الوصفية والا فلا حاجة اليه كما لا يخفى **قال** الشارح
قدس سره مع ان آه الغرض منه دفع مساواة منع صرف افعى مع صرف الازم مما سبق اثبات
الضعف في جانب المنع والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اللفظي آه لعل الغرض من هذه
العبارة تدفع ما يرد على المتن من ان التانيث المعنوي ايضا كاين بالتاء لان التاء المذكورة في المتن
اعم من الملفوظة والمقدرة كما هو الظاهر والقسم الثاني موجود في التانيث المعنوي اما بنفسها
او بحرف يقوم مقامها كالحرف الرابع كما هو المتقرر ومشروط بالعلمية فيلزم استدراك قوله
والمعنوي كذلك وبيان الدفع ان المراد من التانيث التانيث اللفظي لا الاعم فلا استدراك
لكن فيه شيء وهو ان بناء كلام المتن على الاختصار فلو لم يرد الاعم لم يكتف بقوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية الا ان يقال انما كان اشتراط العلمية في التانيث اللفظي والمعنوي بالتفاوت
كما هو المشروح في الشرح فلذا افرد التانيث المعنوي من التانيث اللفظي **قال** الشارح قدس سره
الحاصل آه وههنا شك من وجهين الاول ان المتعارف في امثلة هذه العبارة تقدير النكرة فقد خالف
الشارح الاسلوب المتعارف وقدر المعرفة ههنا والثاني انه على هذا يلزم حذف الموصول مع
بعض الصلة وذا لا يجوز كما هو المتقرر ويمكن ان يجاب اما عن الوجه الاول فبان المتعارف وان كان
تقدير النكرة لكن جزالة المعنى في تقدير المعرفة لان النكرة تكون حالا والمعنى ليس على الحال
كما لا يخفى فلذا خالف الشارح الاسلوب المتعارف واما عن الثاني فبان اللام في الفاعل ههنا ليس
للحدوث وكون الالف واللام في اسم الفاعل الموصولية مبني على كونه للحدوث ولو سلم
المنقول ان ذلك الحذف جائز عند البعض هذا ما فهمت والله اعلم **قوله** من تاء زايدة آه اعلم ان
التاء مطلقة موجبة ومحصلة للتانيث كما هو الظاهر فاحتيج الى بيانها بينها الفاضل المحشي والمراد
من الزايدة ما لا يكون جزءا للكلمة لا ما لا يكون مقابلا للفاء والعين واللام كما هو المشهور فيجيء
فايدة هذا فانتظر فاحترز بهذا عن تاء مثل نفطقت لانها جزء هذا اللفظ **قوله** في اخر الاسم
فاحترز بهذا اللفظ عن تاء افتعال ونحو ضربت اما الاول فلانه ليس في الاخر بل في الوسط
واما الثاني فلانه ليس في آخر الاسم وان اختلج في البال ان تاء ضربت تاء التانيث فكيف يحترز عنها

فانه له بازاء المعرفت تاء التانيث لكن لا مطلقا بل التي لها دخل في عدم الانصراف وتاء ضربت وان
كانت للتانيث لكن ليس لها دخل في عدم الانصراف كما هو الظاهر وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض
الذي ذكره مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** مفتوحا ما قبلها واحترز بهذا القيد عن تاء
اخت **قوله** ينقلب في الوقف ها هذا القيد لزيادة التميز لا للاحتراز وفيه رد على
الكوفيه حيث ذهبوا الى ان الهاء اصل التاء **قوله** فتاء اخت آه ويختلج في الذهن شئ وهو
انه ما السبب في تعرض الفاضل المحشي الى محترز القيد الاخير وعدم تعرضه الى محترزات القيود
الباقية الا ان يقال انه لما كان في اخت حيز خفية المؤنث به اختلافا في انه كهذا وصمهوف وجوبا
كما ذكر الفاضل المحشي فلك الاحتراز بنفسه فللاشارة الى هذا الاختلاف ذكر محترز القيد الاخير
والله اعلم **قوله** لانتفاء القيدين اي فيه الاولى ان يقول لانتفاء القيد الذي يكون قبل القيد
الاخير لانه ليس للاحتراز **قوله** بل هي بدل من اللام لا يقال ان هذه التاء اذا كانت بدلا من اللام
فكانت اصلية فيكون خارجة بالقيد الاول لانا نقول ان المراد من الزائد ههنا ما لا يكون جزء الكلمة
كما سبق وهذا الامر موجود في هذه التاء فكيف يخرج بهذا القيد **قوله** كهنة اي جاز الصرف ومنعه
لان كلا منهما مشتمل على شرط جواز تأثير التانيث المعنوي وهو العلمية فهو مشتمل على شرط الفتح
وتحرك الاوسط والزيادة على الثلثة او العجمة **قوله** مصروفة اي وجوبا **قوله** قصعة لكونها
بدلا من اللام كما م **قوله** ولا يمكن آه دفع ما يتوهم من ان التاء ههنا وان كانت بدلا من اللام لكنها
لكن يحتمل ان يقدر فيه تاء اخرى فيكون غير منصرف وبيان الدفع ظاهر **قوله** متحققة اي التانيث
قوله اللزوم الالف يعني ان اشتراط العلمية للتانيث بحيله وميم وجهة لازمها الكلمة باعتبار الاصل لا
لازمة لها لانها جزء ها فما الحاجة الى الاشتراط **قال** الشارح قدس سره في سببية منع الصرف
لا في نفس وجوده لان العلمية ليست شرطا له كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اي علمية
الاسم آه لعل الغرض منه دفع ما يرد على المصنف من ان الياء في لفظ العلمية مصدرية فتقدير العبارة
شرط التانيث كونه علما فيلزم حمل الذات الذي هو العلم على الوصف الذي هو التانيث لان خبر الكون
محمول على اسمه وذا لا يجوز كما تقرر وبيان الدفع ان الالف واللام في لفظ العلمية بدل عن المضاف
اليه الذي هو الاسم المؤنث فالتقدير شرط التانيث كون الاسم المؤنث الذي وجد فيه التانيث
علما فيلزم حمل الذات على الذات وهو جائز اذا كان بينهما علاقة وهي موجودة كما لا يخفى **قوله** اي
بعد ما آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان التانيث بالتاء قد يلزم الكلمة من غير العلمية
كما في غرفة فما الحاجة الى اشتراط العلمية لاجل اللزوم وبيان الدفع ان اشتراط العلمية للزوم
التانيث فيما اذا لم يكن لازما كما هو الاصل فيه يعني ان الاصل في التاء عدم اللزوم لكونها للفرق بين

له وفيه تجوز الظاهر ولابد يلزم التناقض في العبارة لانه اذا لم يكن الوصف يكون قيدا فافهم ١٢ منه

له هكذا قال الفاضل المحقق ١٢ منه

المذكر والمؤنث فحيث اريد المذكر لم يؤات بها وحيث اريد المؤنث يؤتى بها فمست الحاجة فى لزومها الى اشتراط العلمية ولزومها للكلمة على خلاف القياس فى بعض الاعيان غير معتبر لكن يبقى شئ وهو ان لزوم التانيث بالتاء اذا وجدت فى الكلمة على خلاف القياس هل يشترط فيه العلمية فى منع الصرف ام لا قلنا العلمية شرط فيه ايضا لكن لا للزوم التانيث بل لفرعية هذا التانيث اللازم التانيث الا على الغير اللازم كما مر والله اعلم قوله وهى ح اى حين اذ اجاء على اصله قوله كمرة وحسنة الاول مثال الاول والثانى مثال الثانى قوله وح اى حين اذا جاء على خلاف اصله قوله كبهرة فان دخول التاء فيما ليس لمعنى من المعانى بل هى جزء الكلمة كالراء قوله لكنهم لم يعتبروا آه فيقولون شرط التانيث العلمية ليصير التانيث لازما ووجه عدم الاعتبار كون هذا اللزوم على خلاف القياس والله اعلم قوله اعتناء بشانها هذا علة لبيانها مفرطية الاعتبار هذا التعيين قوله او ما فى حكمها وهو الثقل والتعسر قوله كما فى الترخيم هذا مثال كلا الامرين كما بينه الفاضل المحشى بنفسه قوله جعل الحرف نفس حروف تبلى فالاول جعل الاول والوسط فى الوسط وجعل الاخر فى الاخر حتى جعل الكل فاتم قوله لك ان تقول آه المراد بالاعلام المذكورة فى القول الشارح لان الامر كما هو فى التعيين فى هذا التوجيه الاعلام التى فى كلمات العرب قيد بقيد الامكان احتراز عن التمر المضر دون الحقيقة او الحكمية فى اعلام تلك الكلمات فقط كما ان المراد بالاعلام فى التوجيه الاول اعم من ان يكون فى كلمات العرب ولا فيه تكلف لانه احتراز عن التعيين عن ضرورة الحقيقة او الحكمية فى اعلامكم لا خفاء والله اعلم قوله اى يكون الخ لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان المؤنث المعنوى ما يكون اسم المؤنث حقيقى فايراد سقر ولظى فى امثلة غير صحيح لعدم رعاية المؤنث الحقيقى وكذا لا يصح قوله فان سمى به آه لانه على التقدير المذكور لا يكون مؤنثا حقيقيا وبيان الدفع ان المراد بما يكون تاء مقدرة اعم من ان يكون اسم المؤنث حقيقى كهند وزينب او المذكر حقيقى كقدم اذا سمى به مذكر او لا هذا ولا ذاك كما وجد وسقر قوله ولا بها آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المذكور يحصل بارادة ما يتقدر فيه علامة التانيث عن المؤنث المعنوى فلم خصص نسبة التقدير الى التاء وقال ما يكون تاء مقدرة وبيان الدفع ان الالف لا يقبل التقدير لانها لازمة للكلمة بخلاف التاء فلذا خصص نسبة التقدير الى التاء لا لان دفع الاعتراض لا يحصل الا به والله اعلم قال الشارح قدس سره بالتاء لا كالتانيث بالالف لعدم اشتراط العلمية فيها قوله قيد آه فى وجه مشابهة التانيث المعنوى باللفظى فى اشتراط العلمية قوله وشرط الظاهر آه فالتقدير الذى هو اضعف من الظاهر اولى بهذا الشرط قوله مستلزم له آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان ما ذكره الشارح لا يفيد الفرق بين التانيث المعنوى واللفظى فى اشتراط العلمية لانها اذا كانت شرطا للجواز فى التانيث المعنوى يكون شرطا للوجوب

فيه ايضا لان الوجوب موقوف على الجواز كما هو الظاهر والجواز يكون موقوفا على العلمية بناء على الفرض
فالوجوب ايضا موقوفا على العلمية ولا معنى لاشتراط الشيء على الشيء الا توقفه به وبيان الدفع ان المراد
من الشرط المستلزم ولا شك ان العلمية ليست بمستلزمة لوجوب منع الصرف في التانيث المعنوي
بخلافه في التانيث اللفظي كما لا يخفى فيحصل الفرق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره كما اشار اليه
المراد من الاشارة الدلالة اعم من ان يكون بطريق التصريح او الخفاء والموجود ههنا هو الاول فلا
يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره احد امور ثلثة اشار بهذا الى ان كلمة او ههنا ليست
لمانعة الجمع حتى يتوهم الخلو ولو علم بالاستقراء عدم الجمع بين هذه الثلثة او بين الاثنين
لكانت للانفصال الحقيقي والله اعلم **قوله** اي بالفعل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان المراد بتحرك الاوسط اعم من ان يكون في الاصل او في الحال فيلزم ان لا ينصرف دار على
سبيل الوجوب لانه في الاصل دور بفتح الواو انقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبيان الدفع
ظاهر **قوله** كهند في جواز الصرف وعدمه **قال** الشارح قدس سره من حروفها الثلثة انما
قيد بالثلثة لانه لا حاجة الى تحرك الاوسط في الزائد على الثلثة لوجدان الامر الاول الذي هو شرط
التحتم في ذلك الاسم **قال** المصنف او العجمة في الثلاثي الساكن الاوسط وانما قيدنا بهذا القيد
لانه لا حاجة الى العجمة في الثلاثي المتحرك الاوسط وفي الاسم الزائد على الثلثة لوجدان الامرين الاولين
في ذينك الاسمين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** انقلت آه حاصل الاعتراض ان الدليل لا يوافق
الدعوى لانها امر خاص وهو اشتراط وجوب تاثير التانيث المعنوي باحد الامور الثلثة والمفهوم
من الدليل امر عام وهو اشتراط وجوب تاثير التانيث المعنوي او العلمية باحد تلك الامور الثلثة
كما ينادي عليه عبارة الشارح بنفسه ان تعارض ثقل احد السببين لكن بقي شيء وهو ان المناسب
للفاضل المحشي ان يقول هذا الثقل يوجب تعذر تاثير واحد من العلمية والتانيث في قوله آه لان
الخفة ليست من شانها التعارض لثقل السببين لا بمعنى المجموع كما يفهم من قوله وتعذر تاثير كليهما
ولا بمعنى كل واحد واحد على سبيل الاجتماع كما يفهم من قوله تاثير كل من العلمية والتانيث فافهم
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان الامر كما قلت لكن لما كان الكلام
مسوقا لبيان اشتراط التانيث فذا جعل للمصنف احد الامور الثلثة شرطا لتاثير التانيث المعنوي
فوافق الدليل الدعوى مع لحاظ تلك المقدمة لكن بقي شيء وهو ان تاثير العلمية ليست مشروطة
باحد الامور الثلثة الا ترى الى العلمية الجامعة مع سبب آخر كيف يعم ما هو المفهوم من
الدليل وكيف سلم الفاضل المحشي ذلك المفهوم في الجواب للصدر بقوله قلنا آه والله اعلم
قوله اولا ان المتبادر آه يعني ان المفهوم من الدليل الامر العام لكن ذلك الاعم متحقق في ضمن خاص

الاخص يعني التانيث المعنوي في نفس الامر لان الخاص الاكثر من ذلك الاعم اعني العلمية غير محتاج الى التقوية والاشتراط فلاجل هذا الامر جعل المصنف احد الامور الثلثة شرطا لتاثير التانيث المعنوي والله اعلم **قوله** دون العلمية بقوتها والدليل عليها كونها سببا براسها وشرطا لتاثير سبب آخر **قوله** لانه لا يلائم آه لان المناسب للشارح على ذلك التقدير ان يقول من سائها ان يتعارض التانيث المعنوي وفي ذكر عدم الملائمة اشارة الى ان ماقاله الشارح صحيح ايضا لان الاضافة في احد السببين للعهد اي احد السببين الذي هو محتاج الى التقوية والاشتراط وهو التانيث المعنوي والله اعلم **قوله** اشار بقوله آه دفع ما يتوهم من ان الشارح لم يقل علمين لمكانين بيان الدفع انه يشير بهذا الى وجه تانيث ماه وجور ولعل غرض الشارح من هذه الاشارة دفع ما يرد على المصنف من ان ايراد ماه وجور في امثلة الاسماء الغير المنصرفة لاجل العلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره غير صحيح لانه فيهما غير موجود لانهما اسمان لمكانين والمكان مذكر وبيان الدفع انهما بلدتين والبلدة مؤنثة والله اعلم **قوله** اعلم ان آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على المصنف بان امثال هذه الاسماء يجري فيها الوجوه الثلثة عدم الانصراف والانصراف وجواز الامرين فكيف يصح الحكم على ماه وجور بالامتناع على القطع واليقين الا ان يقال ان جريان الوجوه الثلثة في امثال تلك الاسماء حين عدم معلومية استعمالها على وجه الانصراف وعدمه والمصنف لعله علم على استعمال ماه وجور على طريق عدم الانصراف فلذا حكم عليهما بها بالقطع والله اعلم **قوله** معلوما قال الشارح الرضي واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تعدل عنها كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وحنينا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالمصنف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك المصنف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالها فلك فيها الوجهان هذا انتهى وعليك بتطبيق كلام الفاضل المحشي بعبارة الرضي فافهم **قوله** بالقبيلة يعني اذا اولت تلك الاسماء بالقبيلة فتكون مؤنثة وغير منصرفة واذا اولت بالحي تكون مذكرة ومنصرفة وان اولت بكلاء الامرين يجوز فيها كلا الامرين اعني التذكير والتانيث والانصراف وعدمه **قال** الشارح قدس سره صرفها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من

واما حيث معلومية استعمالها فالحكم عليها باحدهما من عدم الانصراف او الانصراف دون جواز الامرين ١٢ منه

ان حمل الممتنع على زينب مع معطوفاته غير صحيح لامرين احدهما ان كلا من هذه الاسماء موجود فی کلام العرب والممتنع لا یوجد فکیف یکون ممتنعة ثانیهما ان المبتداء ههنا متعدد بدون العطف بالواو وضمیر الخبر مفرد فلا تطابق وهو شرط وبیان الدفع ان المراد من الامتناع لیس امتناع نفسها بل امتناع صرفها وهو ای انصرافها غیر موجود فی کلام العرب فلا یرد الامر الاول وان امتناعها لیس مسندا الی زینب مع معطوفاته بل مسند الی الصرف وهو مفرد فلا یرد الامر الثانی وان اختلج فی قلبك ان لفظ الصرف غیر مذکور فیلزم حذف الفاعل وذا لا یجوز کما هو المتقرر فازله بان حذف الفاعل حین قیام شئ آخر مقامه جایز وههنا قام الضمیر الی الراجع الی زینب مع معطوفاته مقام فاعل لفظ الممتنع الذی هو الصرف وان اختلج ثانیا فی ذهنك ان الضمیر الکاین فی لفظ الممتنع غیر صحیح الارجاع الی زینب مع معطوفاته لافراده فکیف یصح قلت فازله بان زینب مع معطوفاته مأول بالجمع وهو مذکر مفرد فیصح ارجاع ضمیر المفرد المذکر الی زینب مع معطوفاته هذا منهم واساعلم **قوله** او الممتنع کل الخ جواب آخر عن الایرادین الوارد بین علی المصنف الذی سبق ذکرها بیان الجواب عن الثانی ان الضمیر راجع الی کل واحد من زینب مع معطوفاته لا الی جمیعها وکل واحد مفرد فیثبت التطابق وبیان الجواب عن الاول ظاهر **قوله** والاول اوفق الخ وجه الاوفقیة ان الجواز فی ذلك القول مسند الی الصرف فالموافق لذلك القول ان یسند الامتناع الیه ایضا والغرض من هذه العبارة بیان وجه اختیار الشارح ذلك التوجیه فی هذا المقام **قال** الشارح قدس سره ای بالمؤنث الخ لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما یرد من ان الضمیر فی به راجع الی التانیث المعنوی بقرینة ان هذه المسألة من تفصیلاته وهو غیر صحیح لان تسمیة المذکر بالتانیث المعنوی غیر موجود فی لفظ عقرب کما هو الظاهر وبیان الدفع ظاهر لکن بقی شئ وهو ان المؤنث المعنوی غیر مذکور فیما سبق فکیف یرجع ضمیر به الیه الا ان یقال انه مفهوم من التانیث المعنوی فی الساعلم **قال** المصنف فشرطه وغیرها بالبال ان الضمیر فی فشرطه لا یخلو اما ان یکون راجعا الی المؤنث المعنوی او الی التانیث المعنوی لا سبیل الی الثانی لوجهین احدهما الانتشار فی الضمایر فی غیر الخطب وهو من المستکرهات کما تقرر وثانیهما ان التانیث المعنوی قد یزول عن ذلك اللفظ حین تسمیة المذکر به فکیف یکون الشرط شرطه وکذا لا سبیل الی الاول لان المراد من الاشتراط الاشتراط فی سببیة منع الصرف والمؤنث المعنوی بسبب لیس لمنع الصرف لان اسبابا وصفا الاسم کما تقرر وهو نفس الاسم کما هو الظاهر والوجه الثانی من وجهی بطلان الشق الثانی یجری ههنا ایضا فافهم لعل الله یحدث بعد ذلك امرا **قوله** وههنا شروط الخ اعتذر ان اعتذار الفاضل المحشی لو قرر بان شرط تحتم تأثیر التانیث المعنوی حین تسمیة ما هو فیه وجوبا بالمذکر غیر منحصر فی الزیادة علی الثلاثة لان ههنا شروط ثلثة اخرها

قوله یجوز الواو اذا الخبر اذا کان خبرا عن شئ ثم عطف بواو العاطفة ما زید المبتداء فی ذلك الصورة ولیس فی الواقع ۱۲ منه

قوله لان التانیث المعنوی لیس یخفی عقرب کما ان المؤنث المعنوی منه ۱۲ الا ان یقال انه لا استکراه فیما الخ لم یکن الارجاع ههنا واما ان فاعل فلا استکراه منه هذا ذا انفصل التانیث المعنوی بما یکون مؤنثا کما قال عقرب لانا عصمت الله واما ان انفس بما یکون تاء لامتناعه کما قال الفاضل المحشی فلا وجه له فالله اعلم ۱۲ منه

قوله الا ان یقال ان التانیث راجعة الی المؤنث المعنوی من بعث انه مؤنث معنوی ۱۲ منه

عدم كون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل وثانيها عدم احتياج تانيث ذلك الاسم الى تأويل
غير لازم وثالثها عدم غلبة استعمال ذلك الاسم بحسب معناه الجنسي في المذكر فيدفع بما قيل
ان مقصود المصنف الحصر الاضافي يعني ان تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي لا ينفع تحرك الاوسط
او العجمة في سببية تانيثه لمنع الصرف بل لنا فع له من بين الشروط الثلثة المذكورة في عبارة المصنف
سابقا هو الزيادة على الثلثة ويدفع الاعتراض بان في عبارة المص قصورا حيث ترك في موضع
بيان شرط تحتم التاثير المعنوي حين تسمية المذكر ما هو منها وهو الامور الثلثة المذكورة سابقا
فيدفع بما قاله الفاضل المحشي في آخر الحاشية هذا ما فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم
قوله ذلك المؤنث كرباب اسم امرأة كان قبل التسمية مذكرا بمعنى السحاب **قوله** وكذا حائض آه
اي كالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر حائض ونحوه مما كان نعتا بغير التاء كالطالق فيما اذا سمي
به مذكر صرف ولعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بعدم كون ذلك
ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل ان لا يكون ذلك المؤنث مستعملا في المذكر وعلى هذا يوجد الشرط
في حائض ونحوه لعدم استعماله في المذكر مع ان الامر ليس كذلك وبيان الدفع ظاهر **قوله** كرجال
اي كل جمع مكسر بغير التاء **قوله** بتأويل الجماعة اذ بسبب هذا التأويل يكون التاء فيه مقدرة **قوله**
بالجمع يكون مذكرا **قوله** ان لا يغلب آه المراد من الغلبة المنفية غلبة استعماله مذكرا قبل تسمية
المذكر به لان الغلبة بل الكلية حين التسمية امر واجب كما لا يخفى **قوله** ثم ان تساوى اي قبل تسمية
المذكر به **قوله** تساوى اي بعد ذلك التسمية **قوله** وان غلب اي قبل تسمية المذكر به **قوله** ثم
اي بعد تلك التسمية **قوله** في الاول اي المؤنث الذي يكون مذكرا بحسب الاصل **قوله** بتعميم
اي الاسم والصفة **قوله** طارية اي عارضة على الوضع الاصلي **قوله** ما طرق وما عرض الاول
في الاول والثاني في الثاني **قوله** ان الحكم للغالب فاذا كان الغالب فيه التذكير يكون الاعتبار
له لا للتانيث **قوله** وما ذكرنا آه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الجواب عن الاعتراض
المذكور بان المتبادر من التانيث المعنوي هو التانيث المعنوي القوي وهو في تلك الصورة
ضعيف كما لا يخفى والحاصل ان التانيث المعنوي مطلقا اي سواء كان ضعيفا او قويا ان
محتاج في سببيته لمنع الصرف الى شرط سوى الزيادة على الثلثة لكن التانيث المعنوي
القوي لا يحتاج في ذلك السببية الى امر آخر سوى تلك الزيادة والمراد من التانيث المعنوي
هذا لا ذاك **قوله** فما هو آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الحرف الرابع
كما يقوم مقام تاء التانيث كذلك الحرف الخامس يقوم مقامها وكذلك السادس فلا
وجه للتخصيص وحاصل الدفع ان في العبارة حذفا فلا تخصيص وهنا كان تاء التانيث

فی الآخر فلا وجه لایهام جعل الحرف الرابع فی الاسم الخماسی کذا السداسی مقامها والله اعلم **قوله** لان موضع آه
الغرض من هذه العبارة الفرق بین الاسم الثلاثی والزاید علیه فی عدم جعل الثالث مقام تاء التانیث فی جعل
الزاید علی الثلثة مقامها **قوله** وثبة آه الغرض منه دفع مایرد بان التاء فی ثبة للتانیث مع انها ثلثة
فکیف یصح ان موضع التاء فی کلامهم فوق الثلثة وبیان الدفع ان التاء فی ثبة رابعة فی الاصل لان
لامها او عینها محذوفة والاصل ثبیة او ثوبة **قوله** اصلها ای اصل ثبة لکن اذا لم یعرض لها التاء و
هکذا فی واصلها ثوب فلا یرد مایتوهم فافهم **قال** الشارح قدس سره ای التعریف الغرض من
هذه العبارة دفع مایرد من ان عدّ المعرفة من اسباب منع الصرف لا یصح لانها وصف الاسم والمعرفة
ذات بیان الدفع ان المراد من المعرفة التعریف اما علی طریق الحقیقة وهذا اذا کان لفظ المعرفة مشترکا
بین الاسم المشتمل علی صفة التعریف والتعریف او طریق المجاز من قبیل ذکر المحل وارادة الحال لا یقال
لم یقل التعریف شرطه کذا مع انه صریح فی المقصود لانه علی هذا لا یحصل موافقة التفصیل مع الاجمال
لان المذکور فی الاجمال المعرفة کما لا یخفی ووجه ذکر لفظ المعرفة فی الاجمال هو ضرورة ویمکن جعل هذا
نکتة فی اختیار المعرفة علی العلمیة ایضا واضافة الوصف الی التعریف اضافة بیانیة کذا افهم من شیخی
مولانا عصمت الله **قوله** یجوز ان یقدر آه اشارة الی جواب آخر للایراد الذی دفعه الشارح بقوله ای
التعریف بیان الجواب ان المراد من المعرفة هو الاسم المشتمل علی صفة التعریف لانه الشایع من المعرفة
لکن المضاف فی العبارة مقدر والتقدیر تعریف المعرفة فالسبب یکون تعریف المعرفة وهو تعریف
المعرفة من الاسباب کما لا یخفی **قوله** الفاضل المحشی او ان یعتبر الحیثیة آه اشارة الی الجواب الآخر من ذلک
الایراد بیان الجواب ان المراد من المعرفة ما هو الشایع منه وهو الاسم المشتمل علی صفة التعریف لکن الحیثیة
مقدرة والتقدیر المعرفة من حیث انها معرفة فیکون المآل الی التعریف فیندفع الایراد لا یقال لم لم
یتعرض الشارح الی هذین الجوابین لانه علی تقدیرهما لا یحصل الموافقة مع سائر الاسباب لان التعلق
لیس فیها بموجود کذا افهم والله اعلم **قال** الشارح ای شرط تاثیرها الخ دفع مایتوهم من ان المعرفة توجد
بدون العلمیة کما هو الظاهر والمشروط لا یوجد بدون الشرط کما هو المتقرر فکیف یکون العلمیة شرطا
للمعرفة بیان الدفع ان العلمیة شرط تاثیر المعرفة فی منع الصرف وهذا التاثیر لا یوجد بدون العلمیة و
لیست العلمیة شرطا لذات المعرفة والحاصل ان فی عبارة المصنف تقدیرا **قوله** قیل لم یقل الخ لعل
غرض القایل بیان وجه زیادة لفظ ان تکون لان المصنف بلیغ وفعل البلیغ لا یخلو من نکتة ووجهه
ان تلک الزیادة موهم تکرار لفظ الکون کما ستعلم وجهه انشاء الله تعالی وحاصل ذلک الوجهان
المراد من المعرفة ههنا التعریف کما تقدم من الشارح ووجه هذا انه لو قال شرطها علمیة لکان المعنی التعریف
شرطه کون الشیء علما والشیء وان کان اعم من التعریف لکن الذی یصلح لکونه علما لکن المراد منه ههنا

هو التعريف والا لزم كون التعريف مؤثرا فی منع الصرف ابدا لان شرطه علی هذا یکون موجودا ابدا علی ما لا یخفی و اذا کان المراد من الشیء ههنا التعریف فیصیر المعنی التعریف شرطه کون التعریف علما و لا شك فی عدم صحة هذا لان التعریف لیس بعلم بل یوجد فی العلم **قوله** ان قلت الخ حاصل الاعتراض ان رجوع المعنی الی ان التعریف شرطه کون التعریف علما یلزم اذا کان المراد من قول المصنف المعرفة شرطها ان شرط التعریف کون التعریف نفسه علما و اما لو کان المراد منه ان شرط التعریف کون ما فیه التعریف مما فیه و المراد من ذلك القول هذا بشهادة ان للمصنف اراد من قوله التانیث بالتاء الخ ان شرط التانیث کون ما فیه التانیث علما لا کون التانیث نفسه علما و الله اعلم **قوله** قلنا هناك الخ حاصل الجواب ان ارادة علمیة ما فیه التعریف لعدم انه لو وجد ههنا ما یکون بدلا عن المضاف الیه هو ما فیه التعریف فانه لیس بموجود ههنا بخلاف قول المصنف التانیث بالتاء الخ لان ما یکون بدلا عن المضاف الیه هو ما فیه التانیث موجود و ذلك هو اللام فالمماثلة بین قول المصنف التانیث شرطه الخ و قوله التعریف شرطه الخ ممنوعة و مما یرد انه یعلم من هذا ان المضاف الیه محذوف فی قول المصنف التانیث بالتاء الخ و عوض عنه اللام و هذا کما تری لان حذف المضاف الیه مشروط بالبناء علی الضم و اضافة اخری مثل الاضافة الاولی او التنوین و فقدان هذه الامور فی ذلك القول مما لا یخفی و اجیب بان المراد ان فی ذلك القول وجد ما یؤدی مؤدی المضاف الیه ای علمیة المؤنث لانه وجد فیه لام العهد و یشار بها الی الحصة المعهودة هی علمیة الاسم اذ هو المعلوم فیما بینهم بقرینة المقام فصار الاسم بالمؤنث فتؤدی مؤدی المضاف الیه کما لا یخفی و لیس المراد ان فی ذلك القول حذف المضاف الیه و لعلك ذهبت من هذا انه فاء انما قلتم ان اللام کما یکون عوضا عن المضاف الیه کذلك التنوین یکون عوضا عن المضاف الیه کما یظهر علی من یهم کلما تعوض التنوین یوجد فی المعرفة شرطها علمیة و ان لم یوجد اللام فیه فبالجملة یجوز ان یقول المصنف المعرفة شرطها علمیة و یرید ان المعرفة شرطها علمیة ما فیه التعریف بجعل التنوین فی علمیة عوضا عن المضاف الیه فی ذلك لان التنوین لا یؤدی مؤدی المضاف الیه لانه لا یجیء للاشارة الی الحصة المعهودة و الله اعلم **قوله** قلنا اللزوم الخ بیان الجواب اللائق باللام ههنا ای لو قال المعرفة شرطها العلمیة للزم التکرار فیفوت التفنن الملحوظ للبلغاء فی کلامهم و لعل المراد من التکرار التکرار فی لفظ العلمیة لانه لا یلزم تکرار جمیع اجزاء الجملتین کما لا یخفی و الله اعلم **قوله** لفظا انما قال لفظا لانه لا تکرار معنی لان احدهما فی التانیث و الآخر فی التعریف **قوله** ان قلت الخ حاصل الاعتراض ان غرض المصنف من قول شرطها علمیة الی قول شرطها ان تکون علمیة لاجل لزوم التکرار اللفظی علی ذلك و من هذا لا یدفع التکرار اللفظی الموجب لفوات التفنن المطلوب للبلغاء لانه و ان لم یلزم بین اشتراط المعرفة و اشتراط التانیث بالتاء لکن یلزم بین اشتراط المعرفة و اشتراط العجمة لان المصنف قال فی هذا الاشتراط شرطها ان تکون علمیة **قوله** لا لزیادة الخ

ویجاب ایضا بان تنوین التنوین عوض عن المضاف الیه مختص بلفظ کل و بعض و اذا کما صرح بهذا محمد عبد الحکیم دیلمی علی قول الفاضل الخیالی ثم علل تاقلا و عنه الرضی ۱۲ منه

حاصل الجواب ان التفنن المدعی للبلغاء بعدم التکرار انما هو التفنن فی الجملة التامة دون المفردات و
ما فی حکمها اذ لا یمکن التحرز عن تکرار المفردات وما فی حکمها والجملة التامة فی اشتراط الجهة لیست
تکرار الجملة التامة فی اشتراط التعریف لان الجملة التامة فی اشتراط الجهة شرطها ان تکون علیة فی الجهة
والجملة التامة فی اشتراط التعریف شرطها ان تکون علمیة واللہ اعلم **قوله** لئلا یکون هذا آه لعل الغرض
من هذه العبارة الاشارة الی دفع ما یرد ههنا لوجهین بیانه ان یراد ان الیاء فی لفظ العلمیة اما ان تکون
للمصدریة او للنسبة فان کان الاول فیلزم تکرار الکون لان مآل العلمیة علی هذا بقرینة المقام یکون الی
کون المعرفة علما ومآل ان تکون باعتبار ان ایضا الی کون المعرفة لان ضمیر تکون راجع الی المعرفة فمآل
العبارة شرطها کونها کونها علما وهل هذا الا تکرار الکون ولا یخفی سخافته ومع هذا یستفاد من العبارة
کون التعریف علما لان المراد من المعرفة التعریف کما مر وجه هذا ولا یخفی عدم صحة ذلک وان کان الثانی
فیکون مآل العبارة الی شرطها کونها منسوبة الی العلم ونسبة شیء الی شیء یکون باعتبار من الاعتبارات کما لا
یخفی فنسبة المعرفة الی العلم ای اعتبار بیان الوجه الاول من الدفع ان الیاء فی لفظ العلمیة مصدریة
لکن لا یلزم تکرار الکون لان قول المصنف علمیة مؤول بهذا النوع والمراد من هذا النوع التعریف العلمی والنتیجة
فیکون التعریف العلمی علما بالقیاس الی مطلق التعریف فیکون مآل العبارة الی ان شرط التعریف کونه هذا
النوع ولا یخفی صحة هذا وباندفع المحذور الآخر ایضا کما لا یخفی ولما کان النوع مستعملا فی نص کلام الشارح
لفظا من جنس التعریف وبیان الوجه الثانی من الدفع ان الیاء فی لفظ العلمیة للنسبة والمعنی شرط التعریف
ان یکون التعریف منسوبا الی العلم باعتبار کونه متحققا وحاصلا فی ضمنه فالنسبة باعتبار التحقق والحصول
واللہ اعلم **قوله** الا ظهر ان آه تعریض علی الشارح بان الفرق بین التوجیهین ان علی الوجه الاول یستفاد من
العبارة حصول التعریف فی ضمن التعریف العلمی هذا الحصول حصول الکلی فی الجزئی لان التعریف العلمی جزئی
للتعریف کما هو الظاهر وعلی الوجه الثانی یستفاد من الکلام حصول التعریف فی العلم وهذا الحصول حصول
الصفة فی موصوفها لان العلم موصوف التعریف لیس بجزئی له کما لا یخفی فالا ظهر اسقاط لفظ الضمن من الاول
لانه متعارف فی حصول الکلی فی جزئیه وزیادة لفظ حصول الصفة فی موصوفها فلو لم یسقط لفظ الضمن فهم منه
کون العلم جزئیا للتعریف وهو باطل ولو لم یزد حصول الصفة فی موصوفها لکان موهما لکون حصول التعریف
فی العلم حصول الکلی فی جزئیه فلا یکون لفظ الضمن الذی هو وبالجملة ان اصلاح الفرق بین التوجیهین فان یقال حاصل
یحصل الصفة فی موصوفها فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوف بالعلمیة فصار العلمیة فیه حصول الجزء
فی الکل لا حصول الصفة فی الموصوف قلت العلمیة جزء من مفهوم العلم الکلام فیما صدق علیه العلم ولذا ذکرها
صفة کما مر **قوله** لا یخفی ان آه الغرض من هذه العبارة بیان الفرق بین اشتراط المعرفة بالعلمیة واشتراط
سائر الاعتبارات مثلا ما یتوهم کونها علی نسق واحد بیانه ان العلمیة نوع التعریف والتعریف جنس لها ومن التعریف

ان الجنس لا تحقق له الا بتحقق النوع ولا تحقق للتعريف الا بتحقق العلمية بخلاف الاسباب الاخر كما لا يخفى الوجه
فان العلمية ليست نوعا لما بينهما من التباين كما لا يخفى فلا يكون تحققها تحقق العلمية لا يقال ان هذه الحاشية
منوطة على القول المتعلق بكون ياء العلمية ياء النسبة والفرق المذكور انما يناسب كون تلك الياء ياء مصدرية
فما الوجه في ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية لانا نقول ان اشتراط تأثير التعريف بكونه منسوبا الى العلم
فيستلزم اشتراطه بالتعريف العلمي الذي هو مفاد كون ياء العلمية ياء مصدرية فباعتبار هذا
الاستلزام ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كذا افهم استاذ مد قوله او في حكم المنصرف دفع ما يرد من
ان التعريف باللام او الاضافة سبب للانجرار بالكسرة لا لجعل غير المنصرف منصرفا فان غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة تقوم مقامهما كما صرح به المصنف والانجرار بالكسرة لا يلزم خلو الاسم عنهما فكيف
يصح ما قاله الشارح بجعل غير المنصرف منصرفا فبين الدفع ان في الكلام حذفا للمعطوف مع العاطف والحكم المذكور
في المعطوف عليه مبني على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لم يدخله الكسرة والتنوين والحكم المذكور في
المعطوف مبني على تعريف المصنف لغير المنصرف والله اعلم قال الشارح قدس سره فلم يبق الا التعريف
فيه انه بقي تعريف النداء فالمناسب التعرض له بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من المبنيات
وبعضها مضاف او شبه به فلا يصلحان لسببية منع الصرف لما مر واما بعض الباقي وهو المنادى المستغاث باللام
فلم يوجد باللام لذا كذا في حاشية مولانا عصمت الله اعلم قوله هذا مبني الخ اى الحصر الباقي في التعريف
العلمي ولعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان السبب الآخر بعد انحصار الجمع اخوات التعريف بالاضافة المقدرة
او اللام المقدرة لان اصل قولهم جاء في القوم كلهم اجمع اجمعهم الا جمع هذا ليس بمسكوت فيما سبق لان
المراد من التعريف باللام او الاضافة في قول الشارح التعريف باللام الخ التعريف باللام الظاهرة او الاضافة الظاهرة
لانه لو كان المراد اعم لم يصح قول الشارح بجعل غير المنصرف منصرفا لان هذا الاعم باعتبار فرد من افراده
باللام المقدرة او الاضافة المقدرة سبب لمنع الصرف فلا يصح قول الشارح فلا يتصور كونه الخ ايضا ولما لم يكن
ذلك مسلوبا فيما سبق يكون باقيا فكيف يصح قول الشارح فلم يبق الا الخ فبين الدفع ان كون السبب الآخر لمنع
الصرف اجمع اخوات التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة ليس بمتفق لان المصنف ذهب الى ان السبب
الآخر فيه الصفة الاصلية والبعض ذهب الى ان السبب الآخر العلمية قول الشارح فلم يبق الا الخ مبني على احد
هذين المذهبين لعلك دريت من تقريرنا لا يراد الله فاه ما يقال ان الاولى كتابة هذه الحاشية تعليقها
بقول الشارح فلا يتصور كونه الخ فافهم لعله لو علق هذه الحاشية بقول المصنف شرطها ان تكون علمية لكان
اولى فافهم والله اعلم قوله والعلمية اى العلمية الجنسية وذلك لان اجمع يجئ لتاكيد المعرفة وتاكيد ما لا يكون
الا معرفة الا نادرا والنادر من لا اعتبار له فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون علما والعلمية
الشخصية منتفية فيكون علمية جنسية كذا افهم استاذ مد قال الشارح قدس سره وانما جعل الخ دفع

ما يرد من ان البعض جعل العلمية سببا لمنع الصرف والمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا فاى نكتة فى المخالفة بيان الدفع ان السبب لا بد له من الفرعية والفرعية فى التعريف اظهر من الفرعية فى العلمية كما سيجئ وجهه فلهذه النكتة خالف عن ذلك البعض **قوله** قيل فعلى هذا الخ لعل غرض القائل دفع ما يرد على المصنف من ان فى كلامه تدافعا لانه يعلم من قوله المعرفة شرطها الخ ان للتعريف تأثيرا فى منع الصرف وليس للعلمية تأثير لانه جعل شرطا ولا تأثير للشروط ويعلم من قوله او ما فيه علمية مؤثرة الخ ان للعلمية تأثيرا فى منع الصرف وحاصل هذا الا التدافع بيان الدفع ان المصنف جرى فى قوله وما فيه علمية آه على اصطلاح الغير فى قوله المعرفة شرطها آه جرى على اصطلاح نفسه التدافع يلزم على تقدير كون الجريان فى القولين من شخص احد او جرى فى قوله ما فيه علمية الخ على التجوز بارادة العام وهو التعريف من الخاص وهو العلمية وفى قوله المعرفة شرطها الخ جرى على الحقيقة ولزوم التدافع على تقدير كون الجريان فى القولين على سبيل الحقيقة وغرض الفاضل المحشى نقل كلام ذلك القائل الرد عليه وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى والله اعلم **قوله** فههنا كون الخ اشارة الى الرد على من قال فعلى هذا الخ بيان الرد ان الباء فى لفظ العلمية سواء كانت مصدرية ويكون مفاد العبارة كون تأثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية او نسبتية ويكون مفادها العبارة كون تأثير التعريف مشروطا بثبوته فى العلم يكون مفاد العبارة تحقق التعريف فى العلمية والعلمية نوع التعريف والتعريف جنس له ولا تحقق للجنس الا تحقق النوع فيرجع كون التعريف مؤثرا الى كون العلمية مؤثرا وانما الاختلاف فى التعبير فلا يوجد فى قول المصنف وما فيه علمية مؤثرة جرى باصطلاح الغير وتجوزه والله اعلم **قوله** لان الفرعية الخ اشارة الى وجه ظهور فرعية التعريف للتنكير بيانه ان الفرعية فى هذا السبب فرعية لما هو مقابل التنكير لانه الاصل ومقابل التنكير هو التعريف لا العلمية فالفرعية للتعريف لا للعلمية لكن لما كان العلمية نوعا من التعريف يكون العلمية ايضا مقابلا للتنكير لكن بالواسطة والتعريف بالذات فالفرعية فيه يكون اظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره هى كون اللفظ آه دفع ما يرد من ان العجمة لكونها عبارة عن الاسم العجمى لا يصح عدها من اسباب منع الصرف لان اسباب منع الصرف لكونها من اوصاف الاسم لا ذاته بيان الدفع ان المراد منها كون اللفظ ما الخ ولا شك فى كون هذا الكون من الاوصاف فيصح عدها من الاسباب وطريق معرفة ان هذا اللفظ مما وضعه غير العرب على ما نقل مولانا عصام الدين عن صاحب الفوائد هو النقل اجماع الائمة **قوله** لا غير اى لا غير غير العرب هو العربى يعنى لا يكون ذلك اللفظ مما وضعه العرب والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان اللفظ المشترك بين العجمى والعربى يوجد فيكون هذا اللفظ مما وضعه غير العرب هو العجمى فيلزم منع صرفه على تقدير وجود شرائط العجمة فيه كما هو

ليس كذلك بيان الدفع ان ذلك اللفظ وان وجد فيه كون هذا اللفظ آه لكن وجد فيه ايضا كونه
مما وضع غير غير العرب هو العرب لانه مما وضعه العرب ايضا والمراد ههنا انه لا يكون مما وضعه
غير غير العرب هو العرب فلا يلزم المحذور وهذا القيد مستفاد من المقام السكوتي وهو
معتبر عند الحل على ما قاله الفاضل المدقق قال مولانا عبد الحكيم الاظهر اعتبار الحيثية بان
يقال كون اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك انتهى ولعل وجه الاظهرية شيوع
اخذ الحيثية في امثال هذا المقام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لتأثيرها في الخ زاد
هذا القيد لان العلمية ليست بموجودة في كثير من الالفاظ العجمية كما هو الظاهر فلو كانت العلمية
شرطا لنفس العجمة للزم عدم وجدان العجمة في ذلك الكثير واللازم باطل فالملزوم مثله ولولا لفظ
شرطها ان لئلا يتوهم كون او الفاصلة في قول المصنف او الزيادة على الثلثة بمعنى الواو الواصلة فيكون
لتأثير العجمة في منع الصرف شرط ثالثة وهذا خلاف الواقع كما لا يخفى وبين الاول والثاني لئلا
يتوهم عطف ذلك القول للمصنف على قوله ان يكون علمية في العجمة فيكون الشرط الاول الخ
من هذا الكون للمذكورة تلك الزيادة المذكورة والشرط الثاني تحرك الاوسط وهذا خلاف
الواقع لان العجمة لا تؤثر في منع الصرف بدون العلمية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي منسوب
الى العلم بجعل الياء في لفظ العلمية ههنا للمصدرية لانه على هذا يلزم ان يقول اي يكون هذا النوع
من جنس العجمة كما يدل على هذا قوله في شرح قول المصنف شرطها ان آه في بحث المعرفة وذلك اللازم
ههنا مما لا يصح لعدم تحقق النوعية والجنسية ههنا كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره بان تكون
الخ الاظهر ان يقول بان تكون حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها لان ذكر لفظ الضمن شايع
في الجنس والنوع كما مر وآه العلم ليس بنوع للعجمة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة كابراهيم
الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللازم ان لا يؤثر العجمة في قالون ولا يجعله غير منصرف
لعدم وجود شرطها والعلمية في اللغة العجمية فيه لانه فيها اسم حسن بمعنى الجيد واللازم باطل بيانه
الدفع ان العلمية في تلك اللغة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاولى ان لم يوجد فيه لكن الثاني موجود
فيه كما بينه الشارح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره سمي به احد بصيغة المبني للمفعول الخ
مسندا الى الرواة والرواة جمع الراوي كالقضاة جمع القاضي **قوله** سمي نافع آه لما لم يعلم للشارح ان
قالون علم لاي راو من اي قار وهذا النوع جهالة فاراد الفاضل المحشي رفع تلك الجهالة فلفظ سمي
بصيغة المبني للفاعل والفاعل نافع وهو من القراء ومفعوله الاول راوية وعيسى بدل من الراوي او عطف
بيان له **قال** الشارح قدس سره وانما جعلت شرطا آه اي انما جعلت العلمية شرطا لتأثير العجمة في
منع الصرف وبيانه انه لو لم يكن العلمية شرطا لتأثرت العجمة في منع الصرف في اللفظ العجمي المنقول الخ

العرب مطلقا ای سواء نقل الیها مع العلمیة او بدونها واللازم باطل لان العرب یتصرف فی اللفظ العجمی المنقول الی لغتهم بغیر العلمیة فیضعف فیه معنی العجمة فلا یصلح لان یکون رافعا لما هو الاصل وهو الصرف لان الضعیف لا یقدر برفع القوی بخلاف ما اذا نقل الیها مع العلمیة لانهم لا یتصرفون فیه حینئذ لان الاعلام تکون محفوظة بقدر الامکان **قوله** تحقیق الاشتراط الخ هذه العبارة تشعر علی ان ما ذکره الشارح لیس تحقیق الاشتراط ولعل وجه ذلک انه یتوهم من کلام الشارح ان اللفظ العجمی اذا نقل الی لغة العرب مع العلمیة فلا یتصرف العرب فیه اصلا والامر لیس کذلک لانه یقبل الاعراب ویاء النسبة وتخفیف ما یستثقل فیه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها وایضا یتوهم منه ان بتطرق التصرف فی ذلک اللفظ یضعف معنی العجمة فلا یکون صالحا للسببیة لمنع الصرف والامر لیس کذلک لان التصرف باجراء الاعراب وبالحاق یاء النسبة وبالتخفیف بالحذف والقلب لا یضعف معنی العجمة کما هو المتقرر لکن الامر سهل لانه یحتمل ان یکون مراد الشارح من التصرف هو التصرف الخاص الذی یعلم من کلام الشیخ الرضی لا التصرف العام والله اعلم **قوله** وان العجمة الخ ای وصف العجمة فی الاعجمی المستعمل فی کلام العرب لان اللام فی الاعجمی للعهد بیانا وجه اشتراط العلمیة فی تاثیر العجمة فی منع الصرف علی ما یفهم من کلام الرضی انه لو لم یکن العلمیة شرطا لتاثرت العجمة فی منع صرف الالفاظ العجمیة المنقولة الی لغة العرب مطلقا ای مع العلمیة او بدونها واللازم باطل لان اللفظ العجمی المنقولة الی لغة العرب بدون العلمیة یتصرف فیه تصرف کلامهم کجعله قابلا للام والاضافة اذ لا مانع منها فیه ولما کان التنوین مما یعاقبها فیجعلونه قابلا للتنوین ایضا ولما کان الکسر تابعا للتنوین فیجعلونه قابلا للکسر ایضا ولا یخفی منافاة ذلک مع منع الصرف بخلاف اللفظ العجمی المنقول الی لغة العرب مع العلمیة لانه باعتبار منافاة العلمیة للام والاضافة کما سیجیء وجه هذا لا یکون قابلا لهما فلا یکون قابلا للتنوین ایضا لانه مما یعاقبهما فلا یکون قابلا للکسر ایضا لانه تابع له فحل هذا لا مقتضی منع الصرف والله اعلم **قوله** یقتضی ان لا یتصرف لان الاعجمی لیس من کلامهم ای العرب فما لیس من کلامهم کان الالیق عدم تصرفهم فیه لان تصرفهم یکون فیما هو من کلامهم **قوله** فیما یرد ههنا ان هذا الضمیر وکذا نظائره من ضمیر وقوعها وضمیر فیها الثانی وضمیر وقعت راجعة الی الاعجمی کما هو الظاهر والاعجمی مذکر فلا یوجد التطابق بین الراجع والمرجع فی التذکیر والتانیث ویعلم من حاشیة مولانا عبد الحکیم جواب ذلک الایراد بان الاعجمی مؤول بالکلمة وباعتبار هذا التاویل ایضا رجاع ضمیر المؤنث الیه ویعلم من حاشیة مولانا المدقق بان الاعجمی موصوفه اللفظ والمعنی الی هذا اللفظ موصوف محذوف والتقدیر ان العجمة فی افراد اللفظ العجمی یقتضی الخ فالضمایر المؤنثة راجعة الی تلک اللفظ المحذوف وعلی هذا یرجع الیه تلک الضمایر کما لا یخفی والله اعلم **قوله** ان یتصرف فیها الخ لانها وقعت فی کلامهم فکانت من کلامهم فیعملون به ما

يفعلون بما هو من كلامهم اعلم ان في قول الشيخ الرضي ان العجمة الى قوله تصرف كلامهم نوعا الى
الايراد بان نقل اللفظ العجمي الى لغة العرب لا يصح لانه على هذا يوجد فيه وضعان احدهما العجمة في
الآخر وقومه في كلام العرب الاول مقتض لئلا يتصرف فيه لان العقل يحكم على ان اللائق بالتكلم
ان يتصرفوا فيما هو من كلامهم لا فيما لا يكون من كلامهم والثاني مقتض لان يتصرف فيه لان
ذلك اللفظ لما وقع فيه فصار كانه منه فان رجح الاول فمع قطع النظر عن لزوم الترجيح بلا مرجح
يلزم ان لا يتصرف فيه والامر ليس كذلك لان تصرف اجراء الاعراب والحاق ياء النسبة وامثالها
يوجد من العرب في كل الالفاظ العجمية المنقولة الى لغة العرب كما هو المتقرر وان رجح الثاني فمع قطع
النظر عن ذلك اللزوم يلزم ان يتصرف فيه تاما والامر ليس كذلك لان تصرف الاضافة وادخال اللام والتنوين
والكسر مما لا يوجد في اللفظ العجمي المنقول مع العلمية الى لغة العرب كما هو المتقرر ايضا وان رجح كلاهما
يلزم اجتماع المتنافيين التصرف وعدم التصرف وفي قوله فاذا وقعت الخ اشارة الى الجواب عن ذلك الايراد
وسيأتي ان شاء الله تعالى بيانه واسمع قوله فاذا وقعت اي نقلت مع العلمية الى لغة العرب هذه العبارة
الخ اشارة الى جواب الايراد الذي مر تقريره آنفا بيانه انا نختار الشق الثالث لكن العجمة تراعى في حق ادخال
التنوين في اللفظ العجمي الذي نقل مع العلمية الى لغة العرب فيمتنع ادخال التنوين عليه فيتبع له الكسر على ما هو
عادتهم والوقوع في كلامهم يراعى في حق باقي التصرفات في اللفظ العجمي المنقول الى لغة العرب مع العلمية او بدونها
فتكون جارية في المنقول الى لغتهم فلا يلزم اجتماع المتنافيين لا يقال اذا كان الوقوع في كلامهم مرعيا
في باقي التصرفات ينبغي ان يكون ذلك اللفظ قابلا للام والاضافة والامر ليس كذلك لان هذا لاجل منافات بين
العلمية واللام والاضافة وان اختبرت بانه ما السبب في كون العجمة مرعية في تصرف ادخال التنوين في اللفظ العجمي المنقول
الى تلك اللغة مع العلمية وكون الوقوع في كلام العرب مرعيا في باقي التصرفات في اللفظ العجمي المنقول الى تلك
اللغة مع العلمية او بدونها فاجيب له بان النكات المذكورة في هذا الفن نكات بعد الوقوع وليست مطردة والله
اعلم قوله وهي منافية الخ لان حصول التعريف بالعلمية حصوله بجوهر الكلمة وحصوله باللام والاضافة ليس حصولها
بجوهرها كما لا يخفى والواو للحال قوله فامتنعتا معها اي اللام والاضافة مع العلمية يرد ههنا ان اللام قد
تجامع العلمية كالفضل والحسن والكافية والشافية والجواب ان هذا باعتبار الوصفية الكائنة في ذلك
الاعلام باعتبار الاصل والفاء للتفريع على المنافات بين العلمية واللام والاضافة قوله جاز ان يمتنع
العجمي الخ اذا وقعت الخ كذا قال مولانا عبد الحكيم قوله ما يعاقبها ولعل وجه معاقبة التنوين اللام
والاضافة ان الكلمة لو لم تكن تامة بالاسم باللام او الاضافة تكون تامة بالتنوين فكانه يعاقبهما والله اعلم قوله
وما به يلحق الخ مفعول له لامتناعهما ولا تعليهما على سبيل التنازع لان علة امتناع اللام والاضافة مع العلمية هو
المنافات بينهما لا رعاية حق العجمة وضميرا مكنتهما راجع الى الرعاية كذا فهمت والله اعلم قوله فيتبع الكسر الخ فجاز الامتناع

وربما البداءة فلان لو ملكوتح في سكون الوسط فلونجا عدم انصراف نوح للعجمة مع جوازه عدم انصراف لوط ايضا لكونه
مسموعا لان البحث عن مطلق الجواز وعدمه ليس من وظائف هذا العلم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ونما وهو معنى
يرد ان الضمير راجع الى الجهة ولفظ الجهة مؤنث كما هو الظاهر وما يدل على هذا تانيث ضمير اعتبارها الراجع للجهة فيكون
عدم مطابقة الراجع للمرجع والجواب ان ضمير المذكر راجع الى الجهة باعتبار تأويلها بالسبب او يقال ان الضمير مذكر باعتبار
الخبر وهو امر معنوي كذا يفهم من حاشية مولانا عصمت الله **قوله** اي ليس له علامة الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من
ان معنى الامر المعنوي ما لم يكن لفظا والتانيث المعنوي معنوي بهذا المعنى ايضا فكيف الافتراق بينه وبين العجمة بكونها امرا
معنويا بيانه دفع ان المراد من الامر المعنوي ما لم تكن له علامة تظهر في اللفظ في بعض الاحوال وقد يدل على هذا قول المصنف في الشافية
حيث قال في بحث التصغير ويرد في المؤنث الثلاثي بغير تاء تاء كعيينة واذينة انتهى اي في تصغير عين واذن كذا فهم
من حاشية مولانا الدقق مع زيادة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره انما هو لتقوية آه يرد ههنا ان احد السببين
في ما نحن فيه هو العلمية والعلمية لكونها سببا قويا الا ترى انها تؤثر بالشرطية وبالسببية كما لا يخفى مستغنية عن التقوى
فكيف يصح قول الشارح قدس سره لتقوية السببين وايضا قال بعيد هذا لو لا يلزم من اعتبارها لتقوية السبب الآخر
يعلم من هذا ان اعتبار العجمة في ما نحن فيه لتقوية احد السببين وهو التانيث المعنوي لان المراد من السبب الآخر ليس الا هذا
ويعلم من قوله انما هو لتقوية السببين ان اعتبار العجمة في ما نحن فيه لتقوية كلا السببين وهل هذا الا التدافع والجواب
ان العبارة على حذف المضاف وهو لاحد اي التقدير لتقوية احد السببين فاندفع الايرادان والله اعلم **قوله** قيل يجوز
ان يقال آه واشارة الى الاعتراض وبيانه ان عدم انصراف شتر لا يدل على ان العجمة تؤثر في منع الصرف مع تحرك الاوسط لجواز
ان يكون عدم انصراف شتر لاجل التانيث والعلمية لا العجمة والعلمية ولما لم يوجد التانيث في شتر في الظاهر اشار المعترض
الى شبهة بقوله لتأويلها بالقلعة يعني ان شتر مؤنث باعتبار ان مسماها وهو الحصن بديار بكر مؤول بالقلعة وهلكا
واسماء الاماكن لغالب الوقت بالبلدة او البقعة كانت مؤنثة كما مر من الفاضل الجامي والله اعلم **قوله** فانه لا يستعمل
الخ اشارة الى الجواب عن الاعتراض المشار بقوله قيل يجوز ان يقال آه بيانه ان عدم انصراف شتر لاجل العلمية والتانيث الحاصل
من تأويله بالقلعة موقوف على استعماله مؤنثا واستعماله مؤنثا مفقود اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث فلما كان العمدة
هو الرجوع التانيث في شتر فرجع ضمير المؤنث اليها وما كان الجيب مانعا لوجود التانيث فيه فرجع ضمير المذكر اليه والله
اعلم **قوله** للمناقشة فيه مجال اشارة الى تزييف الجواب المشار بقوله فانه آه بيانه ان من المشهور ان شهادة النفي ليست
مما لا يمكن ضبطه وباب رجوع الضمائر مما لا يمكن ضبطه فكيف يعتبر شهادة النفي للشارح بقوله اذ لا يرجع اليه فيجوز ان يرجع
ضمير المؤنث الى شتر في الاستعمال فيكون تأويلها بالقلعة صحيحا **قوله** بالملك بديار بكر فيه فكان **قوله** كان اسما
من الاعتراض قال مولانا عبد الحكيم حاصله انه لا سلامة من الاعتراض بكون ثانيا لو ثبت استعماله مذكرا وقد نوقش
فيه انتهى وما يدل على هذه المناقشة قول مولانا عصام الدين حيث قال فهم يريد بانه من الزيادة على الثلاثة لان كلاهما
نوع منفعة انتهى ويعلم من حاشية مولانا الدقق جواب اعتراض مولانا عبد الحكيم بانه يعلم من كلام الرضي حيث قال

العجمية لكن اسم ابي نوح على نبينا وعليه الصلوة والسلام فتوهم ان لفظ غير منصرف عند الشيخ الرضي لانه حكم بكونه منصرفا وكونه منصرفا موقوف على كونه غير منصرف كما هو الظاهر فحكم الفاضل المحشي مبني على زعمه عموم الشيخ الرضي في الحكم المبني على زعم شخص من الاشخاص ليس محله لا اعتراض لا سيما يكون الزاعم مثل الشيخ الرضي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو اسم حصن الخ هذا مخالف لما في القاموس من قلعة بايران بين بردعة وكنجه كذا في حاشية مولانا عصام الدين ولعل الشارح ينقل هذا من ثقة من الثقات ان لم يصل الى الاطلاع على هذا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فهو فرع ما يرد من ان حمل ممتنع على شتر وابراهيم بتأويل كل واحد يفيد امتناع شتر وابراهيم في عامة وجوههما وهذا غير صحيح كما هو الظاهر بيان الدفع ان المحتاج الى التصريف ممتنع هو الصرف بحذف مضاف اي امتناع صرف شتر وابراهيم وعدم وجوده لا انتفاء في صحة هذا **قال** الشارح قدس سره وفي براهيم الخ ويكن ابرهام ابرهم من لغات ابراهيم ممتنع من الصرف لوجود الشرطين فيه كذا في حاشية مولانا عصام الدين **قال** الشارح قدس سره وانما خص التفريع الخ دفع ما يتوهم من ان المصنف جعل لها تأثير العجمة في منع الصرف شرطين احدهما العلمية و ثانيهما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة ثم ان الشيخ التعرض الى تفريع الشرط الثاني وجودا او عدما وما تعرض الى تفريع الشرط الاول وجودا وكذا عدما وما الشيخ تقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر وابراهيم مع ان الاولى العكس لان انصراف نوح تفريع الشرط الثاني عدما وامتناع صرف شتر وابراهيم تفريع هذا الشرط وجودا وما هو تفريع الوجود يكون اولى مما هو تفريع العدم كما لا يخفى وجهه وما يكون الاولى يذكر مقدما بيان الدفع ان مقصود المص التنبيه على ما هو الحق عنده في الاختلاف الذي في نوح من انه منصرف وليس مقصوده بيان ذكر التفريعات لكن يختلج بالبال ان المقصود اذا كان ذلك التنبيه فلم ذكر امتناع شتر وابراهيم الخ الا ان يقال لما حصل في ذكره التنبيه على فوات التنبيه الذي حصل في تفريع الشرط الثاني عدما فتعرض بتتمة تفريع هذا الشرط وجودا من اول تفريع الشرط وجودا ابا عن ترك ذكره مع ذكر تفريع الشرط عدما وان كان حصول هذا الذكر في ضمن شيء آخر والله اعلم **قوله** يجوز ان يقال الخ اشارة الى الجواب الآخر عن التوهم المدفوع بقول الشارح انما خص الخ بيان الجواب ان مقصود المصنف هو التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر اما في الاول فان المصنف ذهب الى وجوب انصرافه والزمخشري ذهب الى جواز عدم انصرافه اما الثاني فلان المصنف ذهب الى عدم انصرافه للعجمة والعلمية واكثر النحاة ذهبوا الى عدم انصرافه لاجل التانيث والعلمية لان الشرط الثاني لتاثير العجمة في منع الصرف عندهم هو الزيادة على الثلثة فقط **قوله** تقديم انصراف الخ اشارة الى الجواب الاستفسار الثاني الذي في تعليق قول الشارح وانما خص الخ بيان ان المصنف اعتنى بشان انصراف نوح لانه مخالف من اصل كتابه اعني المفصل مجردا عن امتناع صرف شتر لانه ليس بمخالف عن اصل كتابه فلذا قدم انصراف نوح وان كان المناسب تاخيره لان تفريع الشرط عدما اه قوله صاحب المفصل قال فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه انتهى كلامه

العبارة تشعر بان القول بجواز الامرين في نوح غير مختار عند صاحب المفصل والقول بانصرافه مختار عنده كما لا يخفى فكيف يكون انصراف نوح مخالفا لاصل هذا الكتاب يعني للمفصل الا ان يقال ان المراد انه مخالف لما هو مذكور في اصل هذا الكتاب سواء كان على سبيل الاشارة الى تزييفه او لا والله اعلم **قوله** ما لا ينبغي آه يعني ان المصنف قدم انصراف نوح مع كونه تفريع الشرط الثاني عدمًا لانه جلي لا ينبغي ان ينازع فيه مما يدل على جلائه ما قاله الشيخ الرضي لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم **قوله** فانه ليس بمنزلة نحو لان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم تحرك الاوسط في العجمة تأثير في منع الصرف وقالوا ان امتناع صرف نحو شتر كجعل التانيث المعنوي الحاصل باعتبار التاويل بالبقعة والعلمية وما هو المنقول عن اكثر النحاة انه مما لا ينبغي ان يتنازع فيه لكن لا يكون خلافه جليا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اعلم ان اسماء الخلائق لم يكن الكتاب للمفصل في ملء الحيز خالي عن هذه القاعدة اراد الشارح ان تذكر هذه القاعدة في كتابه ايضا لكن هذه القاعدة منتقضة بشيث وهود عليهما السلام فانهما منصرفان كما يدل عليه المصرح كذلك في حاشية مولانا عصام الدين ومولانا عصمت الله اقول وبالله التوفيق ذكر صاحب تفسير الاتقان في النوع التاسع والستين وفيه اي في القرآن من اسماء المتقدمين غير الانبياء والرسل عزان ابوم ابرهيم وقيل ابو موسى ايضا واخوها هرون وليس بالنبي موسى كما في حديث اخرجه مسلم وسياتي في آخر الكتاب عزير الى آخره ويعلم من هذه العبارة صريحا ان ليس حظه فكيف يوجد النقض به واما النقض بشيث فيمكن ان يدفع بان المراد من الانبياء الانبياء المذكورة في القرآن وشيث ليس منها لانها على ما قاله صاحب الاتقان في ذلك النوع خمس عشرون آدم ونوح وادريس وابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب ويوسف ولوط وهود وصالح وشعيب وموسى وهارون وداؤد وسليمان وايوب وذو الكفل ويونس والياس واليسع وزكريا ويحيى وعيسى ومحمد عليه وعليهم الصلوة والسلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لكونها عربية فلا يوجد فيها العجمة وانتفاء الاسباب الاخر غير العلمية فيها ظاهر فلم يوجد فيها الا العلمية وبه فقط لا يحصل عدم الانصراف فتكون منصرفة وبعض الفضلاء اعني مولانا صاحب جاگ قال لي ان صالحا قبل اسمعيل عليهما السلام كما هو المتقرر في محله ومن المتقرر ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام كما صرح به الشارح فكيف يكون عربيا بل يلزم ان يكون عجميا وشرطا العجمة يعني العلمية والزيادة على الثلثة موجود ان فيه فلم لم يكن غير منصرف انتهى وما يدل على تقديم صالح على اسمعيل ما قاله صاحب تفسير الاتقان في النوع التاسع والستين ذيل نبيا صالح ولم يكن بين نوح ابراهيم نبي الا هود وصالح انتهى لان ابراهيم لكونه ابا اسمعيل مقدم على اسمعيل فصالح لما كان مقدما على ابراهيم كان مقدما على اسمعيل لان المقدم على المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء وبعد زمان ظهر لي دفع ذلك بانه لا يجوز ان يكون اسم صالح عربيا ومصداقه عجميا فان احتج بالك ان الظاهر ان الاسم العربي يوجد

وجود العرب في العرب لم يكونوا موجودين قبل اسمعيل كما ينطق به كلام الشارح وكان تسمية صالح بصالح
قبل اسمعيل كما هو الظاهر فكيف يجوز ان يكون اسم صالح عربيا فاز له بان وجود اللغة العربية
موقوف على وجود العرب بل يجوز ان يكون هذه اللغة موجودا قبل العرب ومما يدل على هذا قول
صاحب روح البيان تحت تفسير قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها حيث قال وفي الخبر عنه سبحانه
الف لغة فلما وقع في اكل الشجرة سلب اللغات الا العربية فلما اصطفاه بالنبوة رد الله تعالى عليه جميع
اللغات فكان من معجزاته تكلمه بجميع اللغات المختلفة التي يتكلم بها اولاده الى يوم القيامة من العربية
والفارسية والرومية والسريانية واليونانية والعبرانية والزنجية وغيرها فافهم والله اعلم **قال**
الشارح قدس سره من ولد اسمعيل الخ قيل اسمعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول آه ان يقال المراد ان
العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبله غير مشهور فح معنى قوله ومن نحو
ذلك فليس بعربي انه ليس بعربي في المشهور فلا منافاة حينئذ كذا في حاشية مولانا عبد الرحمن **قال**
الشارح قدس سره فيما يذكر اي في كتب التواريخ التي يذكر فيها حالات الانبياء عليهم السلام **قوله**
اي الجمعية دفع ما يرد من ان اسباب منع الصرف تكون اوصافا للاسم وذات الجمع لا تكون على هذا
التقدير فكيف يصح عده من اسباب منع الصرف للاسم بوجوه ثلثة احدها ان الجمعية لازمة للجمع كما هو
الظاهر فالمصنف ذكر الملزوم واراد اللازم وثانيها ان العبارة على حذف المضاف وهو الجمعية والتقدير اي جمعية الجمع وثالثها
ان الحيثية مرادة اي الجمع من حيث انه جمع والجمع المحيث بهذه الحيثية عائد الى الجمعية والجمعية من اوصاف
الاسم فيصح العد لكن يختلج انه على هذه التوجيهات يكون مفاد قول المصنف شرطه الخ كون شرط الجمعية صيغة منتهى
الجموع ولا معنى لهذا كما لا يخفى الا ان يقال ان المراد شرط الجمعية كون ما يوجد فيه الجمعية صيغة منتهى الجموع ولا
خفاء في صحة هذا والله اعلم **قوله** يجوز ان يجعل الخ لما كان قول الشارح هو سبب قائم مقام السببين تذكيرا للضمير
الجمع قائم مقام السببين لان قول المصنف ما يتوهم مقامها آه بعد مظنة التثنية والباعث على التذكير ان الشارح
اراد تفسير ضمير قول المصنف شرطه بما ذكره وهذا مقتض لذلك التذكير كما لا يخفى اراد الفاضل المحشي ذكر التوجيه
الاخر لذلك التوجيه فقال يجوز ان يجعل آه ولا يخفى ان كون لام لفظ الجمع للعهد هو على الاحتمال الاول والثاني
واما على الاحتمال الثالث فيكون الاضافة للعهد فلا حاجة على هذا الى كون اللام للعهد ولو قال الفاضل المحشي قوله
وهو سبب بدلهما او يجوز ان آه لكان اولى كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مساجد آه دفع ما يتوهم من ان المتبادر اما
ان يكون اسم زمان او اسم مكان او اسم مفعول لا سبيل الى الثالث لان الانتهاء لازم كما يدل على هذا قول الفاضل
المحشي في هذه الحاشية حيث قال اي صيغة منتهى الجموع آه الا ظهر ان لا يجيء منه صيغة اسم المفعول وكذلك لا
سبيل الى الثاني والثالث لان ... ولذلك منتهى الجموع كما مر انه كونه مكانا لهذا الانتهاء لكنه
كما لا يخفى ان ذلك اللفظ مساجد ... الفاعل فيفيد ان هذه الصيغة صيغة انتهاء الجموع له

لم يظهر من هذه الفائدة كون هذه الصيغة منتهى الجموع اعلم ان الشم ذلك ولم يكن المراد من منتهى الجموع مطلقة الجمع جمع تلك الصيغة بالسالم كما لا يخفى فسر الفاضل المحشي هذه العبارة لقوله اى صيغة آه وقيد الجموع بجموع التكسير ولست واحصل وجهاقويا لما قال الفاضل المدقق في غاية هذا التفسير لانه يلزم على بيانه تقدير معمول المصدر عليه وهو مخالف لما قال المعرف ان المصدر لا يتقدم عليه معموله اضافة الصيغة الى المنتهى من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعلم من قول الفاضل المحشي ينتهى بها اى يعرف والله اعلم **قوله** جموع التكسير المراد ما فوق الواحد **قوله** يعنى ان آه الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان صيغة رجال صيغة ينتهى بها جموع التكسير لان هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى كما هو المتقرر فيوجد فيه الجمعية مع شرطه مع انه ليس بغير منصرف وبيان الدفع ان عدم الجمعية في رجال بجمع التكسير مرة اخرى بخصوصية فيه لا للنوع هذا الوزن الا ترى الى حمار وحمر وحمير فلا يعتبر ولعل وجه الخصوصية بين في متره **قوله** بناء متعلق بالنفى وقوله فان آه لاثبات عدم القابلية باعتبار الخصوص ولو تعلق بالمنفى لم يظهر لقوله بخصوصه على هذا وجه فافهم **قوله** جمع على وزن كر يرد في بعض النسخ على غرر بضمتين كدرر **قال** الشارح قدس سره وهى الصيغة آه وذكر قول المصنف بغير هاء على ذلك التقدير اما للتحقيق او لعدم الاعتداد بالهاء المنقلبة عن التاء بجواز حذفها فيكون بعد الالف حرفان او الارادة الياء المدة من الوسط لا مطلقة فلا يرد ان ذكر قوله بغير هاء مستدرك لان المتلبس بالتاء لا يكون وسط ساكنا فيخرج بصيغة منتهى الجموع **قوله** اولها مكسور الخ الغرض هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف صيغة منتهى الجموع يصدق على صحارى وكمالات الاول بالاول لان فيه بعد الالف حرفان والثانى بالثانى لان فيه بعدها ثلثة احرف مع ان كل واحد منهما ليس من صيغة منتهى الجموع كما هو الظاهر وبيان الدفع ان المراد من الحرفين بعد الالف والثلثة بعدها ما يكون اولهما او اولها مكسورا ولم يوجد الكسر في صحارى وكمالات فيخرج كل منهما عن التعريف والقرينة على ذلك التقييد تمثيلا ان المذكورات في قول المصنف ولجيب عن النقض بكمالات بوجه آخر وهو ان الكلام في جمع التكسير وهو ليس منه كما هو الظاهر ورد هذا بوجهين الاول انه لا يعلم انه انما يتم الكلام بجمع التكسير الثانى ان عدم كونه من جموع التكسير لا يضر لان مقصود المتعرض نقض تعريف صيغة منتهى الجموع به وهو حاصل الا ان يراد من الصيغة المذكورة في التعريف صيغة جمع التكسير فيكون خارجا بهذا القيد الرد الاول ذكر في حاشية مولانا عبد الحكيم والرد الثانى ذكر في حاشية مولانا الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قال** الشارح قدس سره وهى التى

له اى على تقدير تعريف صيغة منتهى الجموع بما ذكره الشارح ١٢ منه

آه ويحتمل ان يكون ضمير هي راجعا الى صيغة منتهى الجموع ويكون هذا تعريفا آخر لها ولا خدشة
في تعدد التعريفين لو كانا من جملة الرسوم او الحدود الناقصة او يكون الواو بمعنى او لو كانا من
جملة الحدود التامة كما هو الظاهر لانه لا كنه للامور الاصطلاحية الا ما حصلت منها في التعر
ولعل هذا التعريف يكون احسن لانه يعلم منه وجه التسمية وغير مشتمل على كلمة او التي
وضعت للشك في الاصل وان لم تكن ههنا له بل للتنويع واما انتقاضه برجال نفقة كرة دفعتين
ويحتمل ان يكون ضمير هي راجعا الى الصيغة التي ذكرت في التعريف ويكون مقصود الشارح من
هذا القول الاشارة الى وجه التسمية وعدم ورود النقض برجال على ذلك التقدير وظاهر
هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لا يجتمع اى لا يجتمع مفردها لا
يرد ان المفهوم من هذه العبارة تحقق الجمعية الواحدة في صيغة منتهى الجموع كما لا يخفى مع ان
هذا مناف لكونها صيغة منتهى الجموع والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لانها آه دفع ما يتوهم
من ان المشار اليه بهذا عدم جمعية مفرد تلك الصيغة بجمع التكسير مرة اخرى وهو لا يقتضي
التسمية بصيغة منتهى الجموع لان لفظ الجموع لو بقي على حاله لكان مقتضيا لتكرار الجمعية ثلث مرات
واكثر ولو اريد منه ما فوق الواحد لكان مقتضيا لذلك التكرار مرتين وعدم الجمعية بجمع التكسير
مرة اخرى لا يستلزم واحدا من ذينك الامرين كما في مساجد لان العدم المذكور فيه موجود
مع انتفاء كل من الامرين فيه كما هو الظاهر فكيف يتم التعليل بيان الدفع ان المراد من الجموع
ما فوق الواحد والتكرار مرتين الذي هو من مقتضاه موجود في بعض صور صيغة منتهى الجموع
كما كان يعني ان العدم المذكور وان لم يستلزم للامر الثاني المختار ههنا بالنظر الى كل الصور لكن
يستلزمه بالنظر الى بعض الصور وان اختلج في قلبك ان المناسب على هذا تسمية ذلك البعض
بذلك الاسم لا البعض الآخر فازله بانهم يجوزون الامور الكثيرة لطرد الباب لعل هذا
التسمية يكون من ذلك القبيل والله اعلم **قوله** اى لانها صيغة آه بالاضافة لا بالتوصيف
لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد وهو ان المختار من اسم ان وهو المفرد اما يكون عنده
او لا وكلاهما ليسا بصحيحين اما الاول فلان مفرد هذه الصيغة جُمع على جمع ثم جمع تلك الجمع على
تلك الصيغة كما هو المتقرر لا ان مفرد تلك الصيغة جمع مرة على جمع ثم جمع مرة اخرى على
تلك الصيغة اما الثاني فلان تلك الصيغة لو جمعت مرة على جمع لا يكون صيغة منتهى الجموع جمعت
على شيء آخر في بعض الصور مرتين كما زعمت حتى يكون منافيا لكونها منتهى الجموع بل المرادات
الجمعية في تلك الصيغة في بعض الصور متحققة مرتين لانها اذا كانت جمع الجمع فكانما اعتبرت
جمعية مفردها جمعيتها ويمكن ان يدفع باختيار الشق الاول بان مفرد هذه الصيغة اذا كان

بهذا المفرد الاصل فكانه جمع مرتين هذا غاية التوضيح في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام
قوله وهو تعليل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح لانها
يكون علة التسمية بصيغة منتهى الجموع والحال ان ذلك التسمية علت سابقا بقوله ولهذا
وتوسط المعلول بين العلتين خلاف المتعارف فكيف فعل الشارح بيان الدفع ان هذا القول
ليس علة التسمية بل علة للعلية المستفادة من قوله ولهذا التسمية وبيان تلك العلية
فقرة منافي حاشية المتعلقة بقول الشارح لانها فتذكر **قال الشارح** قدس سره فانه لا
يغير الصيغة وان اختلج في ذهنك ان جمع السلامة اذا لم يغير الصيغة فكيف يكون فيه من الجمع
لان تلبس المفرد بالتغير مأخوذ في مفهوم الجمع كما لا يخفى فازله بان المراد بالنفي ههنا نفي التغير
في المفرد بان ينقص منه شيء او يغير حركاته او سكناته او يزيد في وسطه شيء والتغير المأخوذ في
المفهوم اعم مما ذكر ومن ان يلحق بآخره شيء هذا ما ظهر والله اعلم **قوله** منصوب لانه تنبيه على
الى ان علية الاشتراط بالكون المذكور ههنا وفيه رمز الى دفع ما يرد ههنا من ان المنع عن التغير
حصل بالعلمية ايضا فلم لم يكن شرطا الجمع كما كان شرطا لبعض الاسباب الآخر بيان الدفع
انه على تقدير العلمية لا يبقى الجمعية فضلا لزومها والمقصود بقاءها على وجه اللزوم حتى يكون
وانعا الاصل الذي هو الصرف في الاسماء **قوله** الباء للملابسة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم
من ان الباء للسببية وعدم صحتها ظاهر كما لا يخفى **قوله** والغير بمعنى آه لعل الغرض منه دفع
ما يتوهم من ان الباء اذا كانت للملابسة والغير بمعنى ما يغاير يكون المقصود ههنا تلبس تلك
الصيغة بما يغاير الهاء وهو زائد على الغرض كما لا يخفى بيان الدفع ان الغير ههنا بمعنى النفي لا بمعنى
المغاير **قوله** بل لا بهاء لما كان توهم تلبس تلك الصيغة بعدم الهاء قائما في المعنى المذكور نبه
على توهم ارادة العدول من كلمة الا اعرض عن ذلك وقال لا بهاء **قوله** جزء آخر لشرطه
والتقدير شرطه بغير هاء بل لا بهاء والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ههنا والتقدير
كونه بغير هاء لانه على ذلك التقدير يكون قوله بغير هاء خبرا لكون لا خبر شرطه كما هو الظاهر
وهذا الشرط ليس بمستقل في تأثير الجمع في منع الصرف بل لا بد معه من الشرط الاول كما ان
الاول ليس بمستقل بل لا بد معه من هذا الشرط ومن هنا علم ان جعل قوله بغير هاء صفة
لقوله صيغة منتهى الجموع اولى والله اعلم **قوله** او صفة آه وان اختلج في قلبك انه لا بد
ههنا من تقدير المتعلق معرفا ليطابق الصفة مع الموصوف وهذا التقدير متعذر لانه يلزم على هذا
حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة فازله بان الفاضل المحشي تبع في هذا الشارح حيث قدر
المتعلق معرفا بالعموم في قول النحو خبر لا لنفي الجنس **قال الشارح** قدس سره منقلبة عن آه

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فوارة غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو الظاهر
فكيف يصح قول المص بغيرها و بيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف وهاء فوارة ليست من هذا القبيل لانها من نفس الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لا نفسها
وانما سميت الهاء تاء لانها يؤل الى الهاء حالة الوقف وفوارة ليس بمتلبس بتاء التانيث فلا
خدشة في جمعية **قوله** فعلى الاول آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول
المص شرطه صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بمقيدة بجهة من الجهات
على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما لان
هذا الثبوت ادناه وهذا الثبوت متحقق في فوارنة لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير
متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا والامر بخلاف ذلك بيان الدفع ان هذه
القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مقيدة اما بقيد حالة الوقف ان كان المراد
من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقرينة على ذينك التقييدين عدم ظهور كون الهاء
المنقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل
ولا ادري وجه لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين
الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم
به الذهن الثاقب **قال** الشارح قدس سره او المراد آه قال مولانا عصمت الله والاظهر ان
يقال بغير تاء التانيث لئلا يحتاج الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل
التاء الا انه تفنن في العبارة انتهى ويختلج بالبال ان التفنن يحصل بطريق العكس ايضا كما هو
الظاهر الا ان يقال النكتة للخفاء لا للالغاء ولما كان المضر في الاشتراط ههنا وجود التاء بالفعل
وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل زاد القبول هنالك لا في هذا المقام
والله اعلم **قوله** كما قيل آه يعني ان غرض الشارح قدس سره من بيان جمعية فوارة الرد
على من قال انه جمع فارة ووجه الرد ظاهر **قوله** قال قدس سره آه لعل الغرض من هذه
العبارة احالة كون الفارة اسما بان للفارة معنيين وكل واحد منهما صفة فالفارة صفة
الى احد معنييه بقوله الفارة الحرق والى الآخر بقوله ويقال للبغل آه **قوله** يبين الفروهة
قال الفاضل مولانا المدقق في تاج البيهقي الفروهة والفراهة بفتحتين زيرك شدن ونيك
شدن انتهى **قوله** الحاذق لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية نصا في صفتية الحاذق
فسر الفاضل المحشي الحاذق ليكون نصا ولما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البغل
والحمار لم يحتج الى تفسير المعنى الآخر **قوله** ويقال للفرس آه يعني كما انه يقال في ذلك المعنى

له الضرورة او الدوام وغيرهما ونحو ذلك ١٢ منه

له اى تقدير الخبرية وتقدير الصفتية ١٢ منه

له اى ما الثبوت بطريق الامكان نصر فينبغي

له الخالى عن الوقوع فلعله لا يكون معتبرا عند النحاة ١٢ منه

له هذا ناظر الى الجواب الاول فى الشرح ١٢ منه

له هذا ناظر الى الجواب الثانى فى الشرح ١٢ منه

للفرس جواد كذلك يقال فيه له رايع يعني ان ذلك المعنى صفة للفرس ايضا لكن المستقبل فيه
ليس لفظ الفارة بل لفظ الجواد والرابع **قوله** فينبغي ان آه اذ غير اللازم في معرض الزوال
وما قيل في الحاشيتين المشهورتين اذ العارض في معرض الزوال لا يخلوا عن خدشة اذ اللازم
عارض كما تقرر وليس في معرض الزوال الا ان يقال في اصطلاح النحاة المراد من العارض
المفارق بالفعل والله اعلم **قوله** كما في وزن الفعل حيث ينقلب بهذا الوزن الى وزن لا
يقبله التاء قال الفاضل المدقق وانت خبير بان من اعترض على اعتبار تغير الوزن بالتاء في الجمع
كيف لا يعترض على اعتبار تغير الوزن بما في وزن الفعل فالجواب المذكور كما ترى انتهى اقول
بل لا اعتراض في ذلك المقام اولى لان المعتبر فيه القبول لا الفعلية الا ان يقال ان هذا
الكلام كلام على السند الاخص وهو ليس بمعتبر كما هو المتقرر **قوله** على ان التاء آه حاصل
العلاوة ان المعترض ان اراد بقوله التاء غير لازمة عدم لزوم التاء في جميع صور صيغة
منتهى الجموع على طريق السلب الكلي فهو ممنوع وسند هذا المنع مثل اشاعث وفرازنة لانهما
لم يستعملا في كلام العرب بدون التاء وان اريد عدم لزومها في بعض صورها على طريق
السلب عن البعض والاثبات للبعض الآخر فتفرع الانتفاء غير مسلم كما هو الظاهر **قوله**
وفيه نظر آه هذا النظر متوجه الى العلاوة وبيانه ظاهر ويمكن ان يجاب بان مراد صاحب
العلاوة المنع على السلب الكلي على تقدير وهو يتحقق باللزوم في بعض الصور وهو جيد للنسب
كما لا يخفى على من له ذائقة سليمة بقي شيء في مقابلة الفاضل المحشي الاعجمي للمنسوب فلتنظر
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** اذا كانت اي قصالة جمعا للمنسوب في تقدير المتعلق
خاص بقرينة المقام ويحتمل ان يتعلق لام المنسوب بكافية مثلا ويراد من الكسرونة الجمعية
له وهكذا الحال في قوله للاعجمي **قوله** اشعثي منسوب الى اشعث اسم رجل واما جمع اشعث
فهو اشاعث **قوله** لانها بدل آه تعليل للزوم التاء في المنسوب الجامع كون كل من ياء النسب
والتاء للفرق بين الفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج **قوله** بخلاف آه يعني ان التاء في
هذا القسم غير لازمة لا انها غير موجودة لان الحاق التاء في هذا القسم ايضا ثابت بطريق
الغلبة كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** وايضا عدم آه منع لسند
المستفاد من قوله لعدم استعمال آه لمنع عدم لزوم التاء على تقدير وتقريره انه يجوز ان يكون
موضوعا بلا تاء ويكون استعماله مشروطا بالحاق التاء كما في اسماء الاشارة والموصولات
والضماير على مذهب من قال وضعها للمفهوم الكلي ويمكن ان يجاب ان هذا منع على السند
وهو ليس بمعتبر والله اعلم **قوله** بزيادة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انه

مقصود الشارح من هذا الكلام الرد على من زعم انه لا بد فى تعريف صيغة منتهى الجموع
من زيادة قيد ولا بياء النسبة لاخراج نحو مدايني وهذا الرد لا يحصل بهذا الكلام بطريق الصراحة
وان استلزمه لان الامر الظاهر وری فى كلام الزاعم الاحتياج الى الاخراج لكن يتعين ايراد النفی
فى كلام الشارح الاحتياج الى مطلق الاخراج بيان الدفع ان مراد الشارح ايضا نفی الاحتياج
الى الاخراج الخاص لتحصيل الرد بطريق الصراحة ويرد ههنا ان مدايني خارج من تعريف صيغة
منتهى الجموع لان بعد الالف فيه اربعة احرف فكيف التزم الزاعم اخراجه بقيد زايد
وسلك الشارح مسلكه واجيب بان المقصود اخراج مداين فى مدايني لا مدايني وبعد
الالف فيه حرفان فيصدق تعريف صيغة منتهى الجموع عليه والحال انه فيه منصرف فلا بد
من قيد زايد حتى يخرجه فلذلك وجه الالتزام المذكور والسلوك المسطور واورد عليه
الفاضل المدقق بان مداين فى مدايني جزء منه والاحتراز عن جزء الكلمة لا معنى له انتهى
بحاصله اقول وبالله التوفيق ان جزء الكلمة لو كان له حكم خاص فلا بعد فى الاحتراز عنه
بشیء الا ترى ان عبد الله كلمة عند النحويين مع ان جزء ه الذي هو عبد او الله مثلا لو اخرج عن تعريف
غير المضاف او غير المضاف اليه فلا يكون فيه بعد كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مع انه لو زيد
آه اشارة الى ايراد الاخر على من زيد ذلك القيد لذلك الاخراج بيانه انه يلزم على هذا خروج
كراسي من الجمع الذي يؤثر فى منع الصرف لانه بياء النسبة مع انه غير منصرف اقول وبالله التوفيق
انه لو اريد ولا بياء النسبة التي لم تكن فى مفرده فلم يتوجه اليه هذا الرد ويرد ههنا ان الياء فی
كراسي ليست للنسبة كما يفهم من كلام الشيخ الرضی فی شرح الشافية فكيف يخرج بهذا القيد
واجيب بان اطلاق ياء النسبة على تلك الياء فى اصطلاح النحاة امر جائز كما يفهم من كلام
ذلك الشيخ فى شرح الكافية فى بحث وان لم يعلم ذلك الاطلاق عليها فى اصطلاح الصرف هذا
ملخص من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** لا يصح الا آه تفسير المفرد والمحض الباعث
عليه لعله دفع ما يتوهم من ان المفرد المحض ما لا يكون فيه وجه من التركيب فى مداين فی مدايني
تركيب مع ياء النسبة فكيف يكون مفردا محضا بيان الدفع ان المراد من المفرد المحض ما لا يعامل
معه الا معاملة المفرد وهو فيه كذلك لانه لو عومل معه معاملة الجمع لزم فى النسبة الى المفرد على
ما هو القاعدة فى نسبة الجمع **قوله** فلا يتوهم آه تفسير الجمع المحض ولعل الباعث على هذا التفسير
دفع ما يتوهم ان الجمع المحض ما لا يكون فيه جهة من الافراد وفى فرازنة هذه الجهة موجودة وهي
المشابهة بالكراهية اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشي لا يصح الا معاملة الجمع معه ولو
اورد الفاء فى السابق لكان عبارته بسلك واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تعالى لانه

ولو عبر بما وقع فی بعض النسخ ههنا لجمعها ١٢ منه

آہ يتجلي بالبال ان الكلام اذا كان في مداين في مداين كما سبق وجهه فعلى اثبات الجمعية له كما هو المصرح بهذا القول وفي نفي الجمعية عنه بقوله ليس جمعا آہ تدافع الا ان يقال ان الثاني لما كونه جزء مداين والاول وقت عدم كونه جزء لكن بقي شي وهو ان نفي الجمعية الحالية حال الجزئية ظاهر واما نفي الجزئية المآلية فهو غير ظاهر الا ان يقال ان مراد الشارح ان مداين في مداين جمعا في الحال ولا بعد حذف ياء النسبة عنه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقرر من ان في جزء الشئ لا يكون رفع للمانع واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سره بخلاف فرازنة لعل الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد من انه كما لا احتياج الى اخراج نحو مداين لعدم جمعية كذلك لا احتياج اخراج نحو فرازنة لانه لكونه على زنة المفردات مفرد بيان الدفع انه جمع وكون الشئ على زنة المفرد لا يقتضي الافراد نعم يثبت الفتور في الجمعية فاذا كان جمعا ضعيفا لا يقوى القيام مقام السببين احتيج الى قيد يخرجه **قوله** وهو معرب التضمير راجع الى الفرازن والمعرب منه لم يذكر كلام الفاضل المحشي وهو فرزين كما ينادي عليه عبارة المنتخب ولعل مقصود الفاضل المحشي من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الشارح لم اختار تقديم الفرزين على الفرزان ولم يقل جمع فرزان او فرزين بان الفرزان معرب فرزين فهو اصله والاصل يكون مقدما فلذا قدم الشارح هذا من سوانح الوقت واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سره فعلم مما سبق آہ لعل الغرض من هذا الكلام التمهيد الى دفع ما قيل ليست اما في قوله واما فرازنة للتفصيل لعدم التعدد اللازم لاما التفصيلية ولا للاستيناف لسبق كلام آخر عليها وانتفاء شرط في الاستينافية بان اما هذه للتفصيل والتعدد اللازم لها اعم من ان يكون مذكورا كما في قولك جاء اخوتك فاما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته واما خالد فكلمته او مقدرا كما في قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ الآية والثاني موجود ههنا لان تقديره الكلام صيغة منتهى الجموع قد يكون بهاء وقد يكون بغيرها اما الصيغة التي بغير هاء كمساجد ومصابيح فهو غير منصرفة واما التي تكون بالهاء كفرازنة فهي منصرفة **قوله** قيل ليست آہ لعل غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام الرد عليه باختيار الشق الثاني وسيجئ بيانه كما رد عليه الشارح باختيار الشق الاول ومرّ تقريره **قوله** للاستيناف يعني ان الكاف في اما الاستينافية عدم سبق الاجمال عليها كما ينادي عليه عبارة الشارح في بحث حروف الشرط لا عدم سبق الكلام عليها كما توهم هذا القايل والعجب من الفاضل المشهور جعل ما اخذ هذا الكلام كلام الفاضل الهندي الذي ذكره عن غيره مع وجود ماخذه في كلام الشارح في بحث اما في حروف الشرط واللہ اعلم **قوله** فمنصرفة مع وجود شرط

الا ان يقال ان قوله الفاضل ... فانه صريح في علية ... المحشي فالتعريج ... فلم ... بل الصحيح ... فانه ... عبارة الشارح ... عليه التعريج يلهم ... الفاضل في كلام ... منه ١٢ المحشي ... وجه ما ان الجمعية ... الاصلية ... حقا ... يكون مداين في ... غير منصرف ... ان ... حيث لا يكون ... فرازنة وههنا باعتبار ... حرف ياء النسبة ... وحيث الخلل ... فلا يراد التقدير ... المنتهى ... مشتملة ... الشارح ... غير المناسب ... مولانا ميرجان ... وكان المناسب ... ان يقيد ... ١٢

المطابقة بين المبتدا والخبر وذكرتها سابقا فی الحاشية المتعلقة بقول المصنف الكلمة لفظ
واعجب من الفاضلين المشهورين حيث اكتفيا فی بيان شروط المطابقة بالاشتقاق وحده
والله اعلم **قوله** لان المنصرف آه يعنی ان الخبر جامد فلا يلزم المطابقة اما الثانی فظاهر
واما الاول فلان المنصرف اسم اما لما ليس فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما كما هو عند
المصنف واما لما دخله الكسر والتنوين كما هو عند غيره **قوله** وان المراد آه يعنی ان المطابقة موجود
ههنا لان المبتدا ليس قرينة فی الواقع بل لفظ نحو مقدر او ما يؤدی مؤداه كمثل اقول و
بالله التوفيق ان هذا الجواب مما لم يشر اليه الشارح بقوله وامثالها بل اشار به الی حذف العطف
والمعطوف ليعم الحكم بالانصراف علی قرينة وحده ولو كان هذا الجواب مما استفيد من
كلام الشارح لكان المناسب للفاضل المحشی اما تقديمه او تأخيره كما لا يخفی علی من له ذهن
سليم وفهم مستقيم والله اعلم **قوله** او ان المراد اللفظ يعنی ان قرينة مذكر معنوی
كطلحة فروعی جهة المعنی فذكر الخبر اما الثانی فظاهر واما الاول فلان المراد به اللفظ **قوله**
وهذا هو الظاهر لان الكلام فی بيان انصراف الالفاظ وعدم انصرافها **قوله** ما العلمية لا
الالفاظ اذا اريد بها نفسها تكون اعلاما عند الجمهور خلافا للسيد السند كما تقرر فی محله
قوله لانا نقول آه ويرد ههنا ان هذا جواب بالتسليم يعنی بتسليم عدم الانصراف فكيف
يصح الحكم عليه بالانصراف واجيب بان الانصراف وعدمه بالاعتبارين هكذا ذكر فی
التحقيق بحسب المعنی **قوله** مع انه يجوز آه جواب آخر واما عدم الاحضار بوجه عدم ادخال
التنوين عليه فمما لا يصغی اليه لان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف فی
احضاره فلا يرد ما قيل انه يكون اختلال فی احضاره مستعملا فی معناه مع ان للتصرف
خلاف **قوله** ليس منصوبا آه لما كان لمتوهم ان يتوهم ان علما منصوب باعنی المقدر لانه
لو كان حالا فاما ان يكون حالا عن حفاجر او عن ضمير منصرف راجع اليه وكلاهما لا يخلو
عن الخدشة اما الاول فلانه مخالف لمذهب المصنف واما الثانی فلانه يجب تقديم المضاف
اليه علی المضاف لان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل فيه وهو غير جائز اتفاقا والنصب
به ايضا لا يخلو عن الخدشة لفقد الشرطه فی هذا المقام وهو المدح او الذم او الترحم كما هو
الظاهر فكيف يصح نصب علما اشار الفاضل المحشی الی دفعه بانه حال عن ضمير منصرف
راجع الی حفاجر ولا اضافة ههنا لان كلمة غير بمعنی النفی فيكون التقدير وحفاجر علما لا
منصرف والله اعلم **قوله** باعنی ای اعنی المقدر فلا يرد عليه ما يرد فافهم **قوله** فی غير منصرف
ای فی منصرف فی غير منصرف فلا يرد عليه ما يرد فافهم **قوله** وتمامه آه فاطلب الكلام الملتزم

[حاشیہ:] قوله ٢٩٩ فی قرينة مستغنی عن هذا التوجيه فی الحقيقة الی انه لو قيل ان الفاضل اخذ بمعنی المطابقة فی المبتدا ای فی النسخة السابقة فغفل فی جوابه ای الفاضل نقل الجواب اخذ من البعض الآخر والنسبة اليه اولی ١٢ منه

[حاشیہ:] قوله من حيث المعنی لو بيعه عن المبتدا ١٢ منه

واما الثانی فلانه الخ **قوله** بمعنی النفی ویحمل علیه لتصحیح العبارة **قوله** فانه ح فی قوة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما یتوهم من ان غیر اذا کان بمعنی النفی یکون التقدیر وحفاجر علما لیس منصرفا وتقدیم خبر لیس علیه مختلف فیه فکذا تقدیر معموله علیه بناء علی القاعدة المشهورة من ان المعمول لا یقع الا حیث یقع العامل فیه فکیف قال الفاضل المحشی وجاز علی لا اطرادا وقوله لا یلزم کون غیر بمعنی لیس علی تقدیر النفی بل یحتمل ان یکون بمعنی لا وههنا کذلک **قوله** من تقدیر بیان ما فی قوله ما ججا والمراد من المدخول فی کلا الموضعین مدخول لا وقوله وزیادة عطف علی تقدیر مثال التقدیر انا زیدا غیر ضارب ای انا لا ضارب زیدا ومثال الزیادة لا زید فی الدار ولا عمرو **قوله** ولا یخفی آه رد علی احتمال الحالیة **قوله** من ایهام آه انما قال من ایهام لانه بعد التامل یظهر عدم انصراف حفاجر فی حال التنکیر بطریق الاولی لانه لما اعتبر الجمعیة مع المنافی وهو العلمیة فاعتباره مع عدم المنافی وهو التنکیر اولی فالحال یکون قیدا لکن الاحترازیا فیکون هذا التقیید مثل التقیید فی نعم العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصه **قوله** علی انه خبر مبتدأ محذوف وهو هو ولم یجعل خبر حفاجر لان مثل هذا الحکم لیس بمقصود للنحوی کما لا یخفی **قوله** وینبغی آه یعنی وان امکن کونها جملة حالیة بناء علی انها لا تکون قید احترازیا کما فی قوله علما لکن جعل کونها اعتراضیة اولی لخلوه عن الایهام المذکور **قال الشارح** قدس سره علم جنس الفرق بین علم الجنس واسم الجنس من وجهین الاول ان علم الجنس موضوع الطبیعة مع اعتبار المعهودیة والمعلومیة بخلاف اسم الجنس لانه موضوع لها مع اعتبار عدم المعهودیة والمعلومیة الثانی انه یجری علی علم الجنس احکام المعارف بخلاف اسم الجنس فانه یجری علیه احکام النکایر **قال الشارح** قدس سره یطلق علی الواحد قال مولانا جمال الدین لیس مما یحتاج الیه اذ مجرد قوله علم جنس یکفی فی انتفاء الجمعیة انتهی اقول وبالله التوفیق لو کان غرض الشارح من هذه العبارة الرمز الی انتفاء الجمعیة بوجه آخر حاصله ان الجمع لا یطلق علی الواحد وحفاجر یطلق علیه فلا یکون جمعا فینبغی ان یکون منصرفا لان صیغة منتهی الجموع شرط الجمع لیس بسبب لکان الکلام الشارح خفا واطلاق حفاجر علی الکثیر مغایر لاطلاق الجمع علیه لانه اطلاق علی واحد واحد بخلاف اطلاق الجمع فهو ایضا ینافی الجمعیة هکذا قال مولانا عصمت الله والله اعلم **قال الشارح** قدس سره فینبغی ان یکون آه قیل انتفاء الجمعیة لا یقتضی الانصراف اذ کثیر من الاسماء المفردة غیر منصرف واجیب عنه بان منعه من الصرف مستند الی الجمعیة واذا انتفت الجمعیة فینبغی ان یکون منصرفا وبان هذا التفریع بالنظر الی ظهور انتفاء الاسباب الاخر فی حفاجر

هكذا قيل فى حاشية مولانا جمال الدين وعصمت الله **قال** الشارح قدس سره الجمعية الامر اشار به الى ان فى عبارة المصنف مسامحة لانه يشعر على ان النقل من الجمعية سبب عدم الانصراف والامر ليس كذلك **قوله** الجمعية وان كانت آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يتوهم من ان عدم الانصراف اذا كان للجمعية يلزم اعتبار المتضادين وهما الجمعية والعلمية فى حكم واحد وهو عدم الانصراف وهو من الممتنعات بيان الدفع ان للمنافات مسلم لكن لا نسلم معية الاعتبارين اى اعتبار الجمعية واعتبار العلمية فى حكم واحد وهو عدم الانصراف لانه لا حاجة فيه الى اعتبار العلمية لان الجمعية وحدها تقوم مقام السببين **قوله** كالوصف اى كمنافات الوصفية للعلمية **قوله** ومن قال آه فى دفع التوهم المذكور وبيان هذا الدفع عدم تسليم المنافات بين الجمعية والعلمية **قوله** منافيا العلمية حال عن ضمير لازم فيكون من قبيل عبارة المصنف وحفاجر علما غير منصرف **قوله** معنى الجمعية لان معنى الجمع الاحاد المقصودة بحروف مفرده بلا تعين **قوله** نحو يجوز كلمة نحو تصديق لما سبق وهو المنافات بين الجمعية والعلمية وقوله يجوز آه جملة مستانفة ذكرت لبيان منشاء غلط ذلك القايل بانه قد يبقى شايبة الجمعية وهى التعدد فى العلم كما انه قد يبقى شايبة الوصفية فيه فمن هذا البقاء يتوهم بقاء الجمعية والوصفية واجتماعهما مع العلم فيقال انه لا منافات بينهما **قوله** قال قدس سره آه غرض الفاضل المحشى من نقل هذه الحاشية الرد عليها بانها مخالفة لما فى الصحاح والصراح بمخالفته للجواب الاعتراض الذى ذكر فى الشرح بعد تسليم التانيث فى الضبع وغرض الشارح اثبات قوله لان الضبع هى انثى الضبعان لكن بقى فى نفسى شئ وهو ان الناسخ الفاضل المحشى ان يورد ههنا قوله لان الضبع هى آه فيقول بعده قال قدس سره وللشارح ان يثبت قوله بالنقل من كتاب ثقة من كتب اللغة لان ما قاله فى الحاشية ليس اولى مما قاله فى الكتاب حتى يثبت هذا بذلك هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** اندفع السوال لانه مبنى على كون حفاجر انثى الضبعان وان اختلج فى صدرك ان الجواب بعد تسليم التانيث صدر من الشارح نفسه فى الكتاب فى جواب الاعتراض المصدر بقوله فان قلت آه فكيف قال الفاضل المحشى فعلى هذا اندفع السوال قلنا له بان ههنا تانيثين تانيث حفاجر وتانيث الضبع قال الفاضل المحشى منع تانيث الضبع مستندا بالصراح والصحاح وتبعه يمنع تانيث حفاجر ايضا لانه علم له والشارح منع تانيث حفاجر لا الضبع كما يعلم من حاشية المتعلقة بقوله لانه علم لجنس الضبع لانه اول قول المصنف وحفاجر علما للضبع آه والله اعلم **قوله** الملازمة ممنوعة وحاصل المنع اما لا نسلم انه اذا كانت

العلمية مؤثرة فی حضاجر يكون منصرفا فبعد التنكير لان المانع من الجمعة العلمية فاذا زالت
بالتنكير عادت الجمعية فيكون غير منصرف كما فی احمر لان الوصفية زالت عنه بالعلمية
فاذا زالت بالتنكير عادت الوصفية فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل الا
ان يقال ان ملازمة الشارح مبنية على المذهب المختار وهو عدم عود الزائل بوقع المانع
اعنى بدون وجود المقتضى كما سيجئ فی شرح قول المصنف ومخالفة سيبويه الاخفش
قوله قال قدس سره آه غرض الفاضل المحشي من نقل هذه الحاشية الرد عليها بان التأويل
مستغنى عنه لانه مبنى على الباطل وهو تانيث الضبع وغرض الشارح دفع ما يرد عليه بان
عدم تسليم التانيث فی حضاجر غير موافق لقول المصنف وحضاجر علما للضبع انثى الضبعان كما
قاله الشارح سابقا بانا لا نسلم ان الضبع مؤنث لكن لا نسلم تانيث حضاجر لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا ومعنى قول المصنف وحضاجر للضبع انه علم لجنس
شامل للضبع لا له فقط وههنا سؤال على طبق ما مرّ وآلعجب من الفاضل المدقق حيث
تعرض للسؤال ههنا ولم يتعرض له فيما سبق مع انه مثل هذا المقام من غير فرق والله اعلم
قوله فعلى هذا اى على تقدير كون حضاجر علما لجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او
مؤنثا **قوله** بناه لانه لو لم يثبت التانيث فی الضبع بل يكون شاملا للمذكر والمؤنث
كما علم من الصراح والصحاح لكان العموم مستفادا بدون تقدير لفظ الجنس مع توصيفه
بشامل **قوله** ولا مكان آه دليل آخر لقول الشارح ولم يقل آه وبيانه ان اعتبار الجمعية
المطلقة اعنى الشاملة للجمعية الاصلية والجمعية الحالية ممكن فی منع الصرف ولو قال الجمعية
ان يكون فی الاصل ولو تامّلت تامل الانصاف لظهر لك ان هذا التعليل فی غير محله لان
الجمعية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية كما ان الوصفية الاصلية فيما سبق مقابلة للوصفية
العارضية لا للجمعية الحالية كيف ولو كانت الجمعية الاصلية مقابلة للحالية فی هذا المقام
لتوهم مقابلة الوصفية الاصلية بالوصفية الحالية فيما سبق ايضا فيلزم منه عدم اعتبار
الوصفية الحالية فی منع الصرف والامر ليس كذلك فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
قال الشارح قدس سره فاجاب بانه آه وتوضيحه ان الاعتراض على سراويل ليس الا على تقدير
عدم انصرافه فالاختلاف فی صرفه وعدمه كيف جوابا واجيب بان الجواب آخر الكلام و
اما اوله اى بيان الاختلاف فلبيانا منعه السؤال بان سراويل مادة النقض على الاتفاق
لانه اذا صرف لا يرد النقض به كما هو الظاهر هكذا افهم من حاشية مولانا عصمت الله
قوله ومذهب الاكثر آه يعنى ان فی عبارة المصنف خفاء اما عندنا فظاهر وكما

له يعنى ان المناسب له ان يزيد قوله لانه علم لجنس الضبع فيقول بعينه فقال فيه مسامحة آه ولو اراد بقول الشارح ولا لكان الى آخر لكان لو يراد الحاشية ههنا وهكذا فيه بعده فتأمل ١٢ منه

الشارح او حذف المضاف كما فعله الفاضل المحشي وفي كل التقديرين نوع تعسف اما في تقدير
الشارح فلانه موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير
منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر واما تقدير الفاضل فلانه موقوف
على ثبوت اختلاف النحاة في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم هكذا قال مولانا عصمت الله
ويفهم من قول مولانا عصام الدين ايضا ولعل الاختلاف المذكور في الشرح يكون امرا مشهورا
لا تحقيقيا كما هو المفهوم من حاشية مولانا عصام الدين **قوله** خبر مبتدأ محذوف لعل
الغرض من هذا دفع ما يرد من ان قوله اعجمي مقول القول المستفاد من قوله فقد قيل وهو لا
يكون الا جملة والاعجمي مفرد بيان الدفع انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اعجمي ومقول القول
ليس الا هو مع مبتدأه وهذا المجموع جملة والفرق بين كلام الفاضل المحشي والشارح
بقلة الحذف وكثرته فيكون في عبارة الفاضل المحشي تعريض على الشارح والى هذا التقدير
اشار الشارح قدس سره بقوله انه اسم اعجمي مع زيادة فائدة وهو تقدير الموصوف
وهذا التقدير ليس مما يستغنى عنه لانه قد يكون صفة للشيء وهو غير مراد ههنا هكذا فهم
من حاشية الفاضل المدقق **قوله** لانه دخيل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان حمل
سراويل على موازنه واعتبار الجمعية فيه حكما ليس باولى من حمل موازنه عليه وعدم الجمعية
فيها حكما بيان الدفع ان سراويل دخيل في كلام العرب على تقدير اعجميته فيكون تابعا لما هو
عربي في الاصل فيكون محمولا عليه بخلاف ما هو عربي في الاصل لانه لا يكون تابعا فلا
يكون محمولا **قوله** واما لم يمتنع آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن
لو كان مؤثرا في منع الصرف لكان المناسب عدم انصراف آجر المعرب حملا على موازنه منها
اذرح اسم بلدة بيان الدفع ان بعض موازن آجر المعرب منصرف كاكلب واجرو بعضه
غير منصرف كاذرح فلما لم يكن لغير المنصرف ترجيح على المنصرف بل الامر بالعكس نظرا
الى ما هو الاصل في الاسماء حمل الموازن المنصرفة بخلاف سراويل لان جميع موازنه غير
منصرفة فحمل عليها وجعل غير منصرف وان لم يكن فيه سبب من اسباب منع الصرف
قوله المعرب مخففا قال في الصحاح آجر فارسي معرب قد يشدد راءه وقد يخفف انتهى
فلما كانت موازنه الغير منصرفة مخففة كاذرح مثلا قال الفاضل المحشي مخففا والا فالترجيح
ليس بمختص بحال التخفيف والله اعلم **قوله** اعتبارا آه يعني ان المقصود من عبارة الشارح
قدس سره لكونه من قبيله حكما دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن غير معهود فيما سبق من
اسباب منع الصرف فكيف آثره ههنا فيه بيان الدفع ان المؤثر ههنا الجمعية الحكمية الحاصلة من الحمل

له كون الاعتذار من فعل الشارح فانه في كلمة الخ

المحل لا المحل بنفسه وفي استناد الفاضل المحشي الاعتذار بهذا القول الى شيخنا الكريم
قدس سره اهل العصر لم يحصل الى ذكره فافهم قوله وقد يعتذر عنه بيان هذا الاعتذار ان منع
هذا الحمل على الموازن من اسباب منع الصرف بما سبق لاجل انه سبب على سبيل الاحتمال
وليس بسبب على القطع لان السبب في سراويل على تقدير كونه عربيا الجمعية التقديرية وعلى
تقدير كونه عجميا الحمل على الموازن قوله قال المصنف آه غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام
الاشارة الى ان هذا الاعتذار اولى ليس بمعنى للمصنف لانه على تقدير يلزم على الذين قالوا بانه
عجمي الجمع بما اشبه الجمع كما ان بعضهم قال بذلك هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق اقول
وبالله التوفيق ان المصرح في كلام الشارح قدس سره ان بناء الجواب على هذا التقدير على
ان المراد من الجمعية اعم من ان يكون حقيقية او حكما فكما انه لا حاجة على تقدير كون الجمعية
اعم من ان يكون حقيقة او تقديرا الى زيادة القيد كذلك لا حاجة على تقدير تعميمها
من الحقيقة والحكمية الى الزيادة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في تعليق قول الفاضل
المحشي قال المصنف آه تائيد لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير حيث صرح المصنف بانه
حكمه في قران الجمع وانه قد قرن به البعض انتهى قال الشارح قدس سره فهنا هذا او
يرد ههنا ان بناء الجواب اذا كان على التعميم من الحقيقي والحكمي فلم قال به للمصنف سابقا في
دفع سوال حضاجر تقديرت المسافة ولم يرد الاعتراض على سراويل ويمكن ان يجاب عن
هذا الايراد بان الجمعية الحكمية تكون لاجل الحمل على الموازن وهو مفقود في الالفاظ المعربة
بعضها مع بعض لان بعضها ليس بدخيل في البعض الآخر بل كلها اصيل والحمل لا يكون الا في الدخيل
هكذا وجد في بعض الحواشي المكتوبة بيد مولانا وعمنا المرحوم نور الله مرقده وطيب الله
مضجعه والله اعلم قوله فنه تقدير الماخوذ في نصب تقدير اهما لنفاء لان المنصوب بجميع
اقسامه يقتضي الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان ههنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
الجمع وان كان مصدرا في الاصل لكنه نقل الى ما دل على احاد آه والحال يقتضي الفاعل
والمفعول واذا انتفى الفعل وشبهه فينتفيان ايضا وبيان سائر اقسام المنصوب ظاهر
اشار الفاضل المحشي الى انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو قدر والجملة
وقعت جوابا لمن قال كيف كان جمع سروالة مع ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل
بان هذه الجمعية تقديرية فيقدر السروالة بذلك المعنى وان لم يوجد بذلك المعنى في كتب
اللغة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم الجملة صفة سروالة ويرد عليه انه يفهم من هذا
ان لفظ السروالة موضوع له ليس كذلك كما هو الظاهر لانه مستعمل فيما بين العرب آه

ان يقال ان المراد من السروالة السروالة بمعنى قطعة من السراويل لا مطلقا والله اعلم قال الشارح قدس سره فكانه سمى آه الفاء للتفريع او للتعليل هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** انما قال كانه يعني انما ورد بصيغة التشبيه لان السروالة اذا كانت مفرد السراويل وهو يكون جمعا لها فيجب ان يكون السروالة بمعنى قطعة من السراويل كما لا يخفى وهي بهذا المعنى ليست بموجودة في كتب اللغة بل جاء فيها بمعنى قطعة الخرقة فلم يتعين كون السروالة بذلك المعنى ويكون مفردا لها وتعريض الغرض لا يخفى **قوله** فيكون للفرجة آه اى السروالة بمعنى قطعة من السراويل قال الفاضل المدقق تفريع على قوله فكانه سمى انتهى اقول وبالله التوفيق ان التفريع هذا مبنى على كلام الفاضل المحشي نفسه وهو قوله لان السروالة آه صحيح كما لا يخفى في الحاجة الى التفريع على كلام الشارح قدس سره وان كان صحيحا بالنظر الى المنع للتصادم من المستندين **قوله** والمام يحمل آه دفع ما يتوهم من ان السروالة انما جاءت بمعنى قطعة الخرقة فلم لم يعتبر السراويل جمعا لها بذلك المعنى مع ان الجمعية يكون على هذا التقدير تحقيقيا والمفرد ايضا يكون محققا بينا الدفع انه على هذا يكون السراويل مختصا بالخرقة وهو خلاف ما ثبت في كتب اللغة من اختصاصه بالازار **قوله** لقايل ان يقول آه غرض هذا القايل اثبات ان السراويل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقة بيانه ان اختصاص السراويل بالازار ليس الا بعد نقله من المعنى الجمعي الى هذا الجنس المعين الملحوظ فيه معنى الاقطاع مطلقا سواء كان اقطاع الازار او اقطاع الخرقة واما قبل نقله فيحتمل ان يلاحظ فيه معنى اقطاع الخرقة او اقطاع الازار بل الاول متعين لان السروالة بمعنى قطعة الخرقة ... موجود فالنقل الى هذا الجنس جائز ان يكون من اقطاع الخرقة بل هو متعين **قوله** لان قيل آه جواب الاعتراض الذي صدر بقول الفاضل المحشي لقايل ان يقول آه بيانه انه على ما تقرر التقدير يلزم النقل من الجمع الى الواحد الكاين في الاجناس وهو لم يوجد ولو قيل ان النقل من الجمع الى الواحد في الاجناس ثابت كما في حضاجر فكيف يتوجه هذا الجواب قلنا له بان مراد الفاضل المحشي بقوله في الاجناس في اسماء الاجناس على طريق حذف المضاف وحضاجر علم جنس كما تقرر لا اسم جنس فلو قيل انه على هذا لا يتوجه قوله نعم جاء في الاشخاص لانها اعرض من الاعلام والنقل ليس بثابت الا في الاعلام سواء كانت اعلام اشخاص كمدائن او اعلام اجناس كحضاجر قلنا له بان هنا ايضا حذف المضاف والتقدير اعلام الاشخاص والمراد من الاشخاص اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل الاجناس **قوله** اجيب آه بيان هذا الجواب ان الجمع على قسمين جمع محقق وهو ما يستعمل العرب في محاوراتهم في معنى الجمعية وجمع مقدر وهو ما لا يستعمل في محاوراتهم في معنى الجمعية لكن يقال به لامر متقرر مثلا لو لم يقل

له الخرقة بالكسر پاره از جامه و دوتا شدن ١٢ منتخب

له اى على تقدير كون صالح على محل النقل جمع اقطاع الخرقة ١٢ منه

فيها لانها ينفي جنس مدخولها سواء كان اعم او اخص والمدخول ههنا اخص بقرينة السياق كذا نعم من حاشية للمدقق قوله ويمكن ان آه بيان الدفع الاول ان سراويل مفرد عجمي دخيل في كلام العرب لا يوجب الفتور في قوة الجمعية موازنته للمفرد الدخيل فلذا لم يصرف منقنا بخلاف الكراهية فانه مفرد اصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية الفرازنة فصرف وهذا الجواب على تقدير انصراف سراويل قوله او بالندور بيان الدفع الثاني ان سراويل وان كان عربيا لكن انصرافه نادر والنادر كالعدم فلا يجيء موازنة مصابيح بالمفرد الفصيح حتى يكون منصرفا وهذا ايضا جواب على تقدير الانصراف قوله او نقول آه بيان هذا الدفع الثالث ان الجمعية في سراويل مقدرة ومفروض سواء صرف او لم يصرف الاختصاص هذا الوزن بالجمع فلا يكون مصابيح موازنا بالمفرد حتى يكون منصرفا قوله فمنه نظر آه لعل الغرض من هذا دفع ما يختلج بالبال من ان الجمعية اذا قدرت في سراويل فيكون غير منصرف فكيف يصح قوله سواء صرف او لم يصرف وبيان الدفع ظاهر قال المصنف ونحو جوار آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الجمعية مع شرطه الذي هي صيغة منتهى الجموع موجود في جوار لان اصله جواري مع انه منصرف بشهادة اجراء التنوين عليه بيان الدفع انا لا نسلم انه منصرف بل هو غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اما عن الياء المحذوفة او عن حركتها لا تنوين التمكن الممنوع من غير المنصرف وان سلم انه منصرف فنقول ان الجمعية وحدها يعني بدون صيغة منتهى الجموع لا يؤثر في عدم الانصراف وهي غير موجودة لان الاعلال مقدم على عدم الانصراف واعلم ان الاحتياج الى الجواب في حالة الرفع والجر واما في حالة النصب فلا اشكال فلا احتياج وان اختلج في ذهنك ان المصنف شابه نحو جوار بقاض حالة الرفع والجر ولا يعلم من هذا التشبيه هذا الجواب فلم قلت بيان الدفع انا لا نسلم آه فانه له بان التنوين في قاض تنوين العوض حال العلمية المؤنث كما سيعلم من قول المصنف بعيد هذا فافهم قال الشارح قدس سره اى كل جمع آه لعل الغرض منه دفع اختصاص نحو جوار بالجمع المنقوص اليائي قوله وكذا كل مفرد آه لعل الغرض من هذا التعريض على الشارح بان مثل الاعتراض المذكور في جوار جار في قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على الغرض فالمناسب للشارح ان يفسر نحو جوار بكل كلمة منقوضة غير منصرفة سواء كانت مفردا او جمعا تقرير الاعتراض في قاض انه غير منصرف للعلمية والتانيث مع اجراء التنوين عليه التي هي علامة انصراف الاسم وتقرير الاعتراض في اعيل انه مصغر اعلى وهو غير منصرف للوصفية ووزن الفعل والمتقرر ان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد فينبغي

[1] في بعض النسخ لم يوجد لفظ سواء ۱۲ منه

[2] وان اختلج في ذهنك كيف يصح تشبيه نحو جوار بكل كلمة لانه يصح التشبيه الشيء بنفسه كما لا يخفى فانه له بان فاجيب فيما ذكر المشبه ما هو ونحو الشيء بلفظ آخر وهو كل كلمة في نحو المشبه ملحوظ بكلية فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه والله اعلم

ان يكون هذا المصغر ايضا غير منصرف للعلتين المذكورتين مع اجراء التنوين عليه التي هي
علامة انصراف الاسم وبيان الدفع عن قاض واعيل انا نسلم عدم انصرافهما والتنوين
فيهما عوض عن الياء او عن الحركة لان اصل قاض قاضي بالياء واصل اعيل اعيلي بالياء
ثم اعلا اعلال مشهور والتنوين صرف والممنوع من غير المنصرف هذا دون ذلك الا
ان يقال لعل مقصود الشارح اظهار الجوابين جواب منع التسليم وجواب التسليم وهما
يجريان في الجمع المنقوص دون المفرد المنقوص لان تقدير الاعلال وتأخيره فيه لا يؤثر
في عدم الانصراف والانصراف كما لا يخفى على من له ادنى دراية من الفهم الصلب
بخلاف الجمع لان التقديم والتأخير فيه مؤثر كما بينه الشارح فلذا خص تفسيرهما
بالجمع المنقوص فاحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق **قوله** المقصور
عطف على قوله منقوص ولعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم ان الاعتراض كما هو جار
في المفرد المنقوص كذلك جار في المفرد المقصور فلم خصصت بالتشبيه المفرد الغير المقصور
المنقوص بيان الدفع ان الاعتراض لا يجري في المفرد المقصور لان اجراءه فيه موقوف على
اجراء التنوين عليه وهو موقوف على حذف الالف منه وهو غير ثابت لان الالف كتبها
ثابت فيه **قال** الشارح قدس سره في حالتي الرفع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
نصب رفعا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الحالية او المصدرية او الظرفية وكل منها غير
صحيح اما الاول فلعدم صحة حمل كل واحد من الرفع والجر على جوار على تقدير حاليتهما عن
الضمير الكاين في شبيه او مشابه المستفاد من كاف التشبيه الراجع الى جوار وعلى قاض على
تقدير حاليتهما عنه بناء على انه مفعول لشبيه او مشابه المستفاد كل واحد منهما من كاف
التشبيه ووجه عدم الحمل ظاهر واما الثاني فلعدم اشتمال معنى الفعل او شبهه المستفاد
من كاف التشبيه وهو المشابهة اما في قالب الفعل او شبه الفعل على الرفع والجر ومن شرط
النصب على المصدرية ذلك الاشتمال واما الثالث فلعدم كون كل من الرفع والجر ظرف زمان
او مكان كما هو الظاهر بيان الدفع انهما منصوبان على الظرفية بناء على حذف المضاف اعني
وقت واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** اشارة الى آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان مقصود
الشارح من هذا التقدير جعل قوله رفعا وجرا منصوبان على الحالية مع ان من شرط الحال
الحمل وهو ههنا مفقود فكيف يصح الاشارة بيان الدفع ظاهر **قوله** والعامل آه لعل الغرض
من هذا دفع ما يرد من انه لا بد للظرف من العامل الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان في
هذه العبارة فكيف يصح جعل رفعا وجرا منصوبا على الظرفية بيان الدفع ان العامل فيهما

معنى المماثلة المستفادة من كاف التشبيه والتقدير نحو جوار يشبه في حالة الرفع والجر بقاض

قال الشارح قدس سره لان الاعلال آه ويرد ههنا ان اعلال جوار بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل فلا يكون هذا الاعلال متعلقا بجوهر الكلمة اذ لا تعلق له بذاتها واجيب عنه بان المراد بتعلق الاعلال بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او القلب او التسكين موجب لتغير جوهر الكلمة لان الاعلال متعلق بما في ذاتها **قوله** ولان الاعلال آه ويرد ههنا ان قول الشارح قدس سره لان الاعلال آه علة لكون التنوين في جوار تنوين صرف وقول الفاضل المحشي على قول الشارح واجيب بانه معطوف على قول الشارح بحسب المعنى كانه قيل لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف من احوالها ولان الاعلال سببه آه **قوله** سببه قوي واذا كان السبب قويا فالاولى الاعتناء بشانه وهذا الاعتناء يقتضي التقديم **قوله** فصار مثل آه لعل غرض الفاضل المحشي من زيادة هذا القول الاشارة الى ان مقصود الشارح من قوله على وزن مساكن وكلام المصنف الى علة انصراف جوار بعد الاعلال وهو الفتور في الجمعية للمشابهة بالمفرد الاصلية لان المشتهر بهذا الوصف في هذا الباب سفوازنة والله اعلم **قوله** بفهم منه آه لعل الغرض من هذا الكلام الاعتراض على ذلك البعض بان المفهوم من كلامه انه قائل بتقديم الاعلال على منع الصرف والتعميم المصرح بقوله عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها ينافي ذلك القول لان القائل بتعويض التنوين عن الحركة هو المبرد وهو لا يقول بتقديم الاعلال على منع الصرف كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضي ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان القائل بتعويض التنوين عن الحركة مع تاخير الاعلال وان كان منحصرا في المبرد لكن عند العقل يحتمل ان يقول شخص آخر بذلك التعويض وتقديم الاعلال فلا يختل التعميم في قول ذلك البعض هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم ووجه فهم تقديم الاعلال على منع الصرف من كلام هذا البعض ظاهر كما لا يخفى **قوله** وجب الفتح فلا يوجد الاعلال عند هذا البعض ايضا الا في حالة واحدة وهو خلاف مذهبه واما وجوب الفتح في حالة الجر في غير المنصرف فهو اظهر من الشمس فيه يحتاج الى البيان **قوله** واصله آه المناسب ان يبدل الواو بالفاء لان هذا بيان اصل جوار على مذهب المبرد هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** بالتنوين يعني مع الياء المتحركة **قوله** عنده يعني بحذف التنوين دون حركة الياء ووجه حذف التنوين كونه على صيغة منتهى الجموع مع الجمعية **قوله** مولى من الالفاظ المشتركة يستعمل في المعتق بكسر التاء وفتحها

له اي معرفة حاشية من بعض الاعزة

وفى المعتق بفتحها المراد ههنا الثانى وغرض الفهرو فى الرمز الى حجو عبد الله بانه معتق معتق و
لعل الاستشهاد آخر اشعر **قوله** ويجوز آه وعلى هذا يبطل الاستشهاد لان الياء الثابتة
في موالى في حالة الجر على هذا لا تكون ياء نفس الكلمة بل ياء المتكلم ويختلج بالبال ان عدم
الانصراف اذا كان مقتضيا لحذف التنوين والحركة والياء في حالة الرفع والجر كما في جوار
فكيف يحصل تشديد الياء في موالى حال الاضافة الى ياء المتكلم بل يكون موالى كقاضى
لكن الامر فيه سهل وهو ان عدم الانصراف لا يقتضى الا حذف التنوين والكسرة لا حذف
الياء كما هو الاظهر وحذف الياء في جوار لالتقاء الساكنين الياء والتنوين المعوض
عن الحركة وههنا لم يوجد التنوين لان الاضافة ينافيها **قوله** وحذفت الياء الاولى ههنا
طريق آخر وهو قلب الياء الثانية الفا لكن لقلة بالنسبة الى الحذف اعرض الفاضل المحشى
عن ذكره كذا فهم من حاشية الفاضل اللاري **قوله** ما فيه من المبالغة لانه جعل معتق
معتق نفسه **قال الشارح** قدس سره وهو صبيره آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد
من ان مثل الخمر و جبرى اذا جعل علما ينبغى ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية مع عدم
الاضافة والاسناد مع ان الامر ليس كذلك بيان الدفع ان عدم حرفية الجزء ايضا مراد في
التركيب في المادة المذكورة فاحد الجزئين حرف وهى اللام والياء **قوله** ولا شبهة آه لا
لعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يرد ههنا من ان تعريف التركيب غير صحيح
لانه يخرج منه التركيبات التى لا يجعل الكلمتين او الكلمات فيها كلمة واحدة كزيد قائم مثلا
وبيان الدفع ان خروجها غير مضر لان المعروف ههنا التركيب الذى يوجد في الاسماء كاعلام
المناسب واللائق بالعد من الاسباب كما هو الظاهر وهو لا يكون بدون كون الكلمتين
او الكلمات فيه كلمة واحدة **قوله** اذن اى اذا كان المعرف هو التركيب اللائق بالعد
الذى هو التركيب الموجود في الاسماء **قوله** لا اشتراط يفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم
ان الاشتراط تقييد شئ بشرط والشرط بيان ما يتوقف عليه وجود شئ فالحاصل بعد
التسليم ان العلمية بيان لما يتوقف عليه وجود التركيب وثبوته وليس بتقييد له حتى
يفهم منه وجود التركيب بدون العلمية فعلى هذا يكون قول الفاضل المحشى لا اشتراط
عطفا على قوله شرط ويختلج بالبال ان اشتراط شئ بشئ لا يكون الغرض شئ مثلا اشتراط
سببا منع الصرف ههنا ليس الا لغرض تاثيرها في منع الصرف فلو اريد بالاشتراط
الواقع في كلام الفاضل المحشى التاثير يكون الاشتراط عطفا على قوله لتحققه بجواز
الجزوجه لانه يكون الحمل على هذا ان العلمية ليست شرطا لتاثير التركيب في منع

يعني ان التنوين يوجد فيما ليس بمنصرف فلا يرد ان التركيب لا يوجد ... قائم الاسماء ... في الاسماء ١٢ منه

حتى يفهم وجوده بدونها ولهذا فهمه في جواب التسليم انه على ذلك التقدير يلزم القلق في عبارة المصنف لان بعض الشروط المذكورة فيه يكون شرط التأثير والبعض الآخر يكون شرط الوجود فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت آه بيان الاعتراض ظاهر لكن يرد ههنا ان نفي الاضافة والاسناد اعتبر في كلام المصنف فكيف قال المحترز من غير اعتبار نفي الاضافة آه واجيب عنه بانه ليس المراد بالاعتبار في الموضعين مطلقه بل المراد الاعتبار على وجه الجزئية من المفهوم وهذا الاعتبار حاصل في نفي حرفية الجزء دون نفي الاضافة ونفي الاسناد كما هو الاظهر هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** فما ادرج بالتركيب اقول وبالله التوفيق الاولى للفاضل المحشي ان يقول في مفهوم التركيب او تعريفه لانه يعلم من عبارته ان ما ذكره الشارح مراد من التركيب لا تعريف له مع انه بنفسه قال سابقا وهو المعرف والله اعلم **قوله** تحكم اي حكم من غير دليل يعني ان الانتفاءات الثلثة متساوية الاقدام في كونها شروطا لتأثير التركيب في منع الصرف فكون احدها جزء وهو نفي جزئية الحرف من مفهوم التركيب والآخران خارجان شرطان له تحكم بلا دليل **قوله** قلنا الحرف آه حاصله اثبات الفرق بين الانتفاءات الثلثة وبيانه ان التركيب الذي هو من اسباب منع الصرف هو الذي له تأثير في اللفظ كجعل الاسم غير منصرف والتركيب من الاسمين مطلقا اضافيا كان او اسناديا يجوز له تأثير في اللفظ كالبناء والرواج المضاف الى الصرف فكانا متناسبين فالمناسب عدم خروج هذا التركيب من مفهوم ذلك التركيب اخراجه بقيد الاشتراط والتركيب من الحرف ليس له اثر في اللفظ فلا يكون مناسبا التركيب المراد ههنا فالمناسب اخراجه من مفهومه فالاعتبار المذكور والفرق المسطور دعوى مع دليل **قوله** وما لم يوجد آه دفع لما يقال لابد للشارح ان يزيد غير فعلية جزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر في منع الصرف وبيان الدفع ظاهر وانا اتعجب في بالك لان المناسب للفاضل المحشي ان يزيد قوله ومن الحرفين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر في ذلك المنع فانه له بان هذا القسم غير متروك في كلام الشارح لان التركيب اذا كان من الحرفين فيجي فيه حرفية الجزء وانتفاءه مذكور في كلام الشارح بطريق الصراحة فتأمل ما وضح وجهك وكالوا ان انتفاء التركيب من الفعلين ايضا مفهوم من كلام المصنف لا ان هذا التركيب ليس الا تركيبا اسناديا فاعرفهم بان الاسناد لابد له من الطرفين المسند والمسند اليه وفي ذلك التركيب الاخير مفقود فلا يكون هذا القسم من قبيل التركيب الاسنادي فلا يكون انتفاءه مفهوما منه هذا من سوانح الوقت والله اعلم

قوله ولا اغلال لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان التركيب لا يزول حين عدم العلمية
كما ترى فى المركبات كلها فكيف يصح هذا الاشتراط لتلك الفايدة وبيان الدفع ان المراد
من الزوال الاغلال ولا شك فى عدم الامر من الاغلال حين عدم العلمية كما هو
قوله او ليتحقق آه لعل هذا يكون نكتة بعد الوقوع والا فما الباعث على هذا فى اشتراط
العلمية بخصوصها فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اى اللزوم آه لعل الغرض من هذا دفع توهم
مقرر بتقريرين لاحدهما اشار الفاضل مولانا عبد الحكيم وللآخر اشار الفاضل المدقق
اما الاول فهو ان التركيب لا يقبل القوة والضعف فكيف يحصل بالعلمية فيه قوة ولعل
وجه عدم القبول ان القوة عبارة عن كون احد الفردين بحيث ينتزع منه العقل بتوسط
الوهم امثال الاضعف واما الثانى فهو ان قوة الشئ عبارة عن عدم احتمال النقيض لذلك
الشئ وعدم احتمال التركيب نقيضه غير مختص بالعلمية لانه لا يحتمله سواء كان علما
اولا فكيف يحصل بالعلمية هذه القوة بيان الدفع من التقرير الاول ان المراد منها
ليس معناه المقابل للضعف حيث يقال ان التركيب لا يقبل الاتصاف بمعنى اللزوم و
التركيب يقبل اللزوم وعدمه فبالعلمية يكون لازما لان الاعلام لا يتغير بيان الدفع
من الثانى ان عدم احتمال التركيب نقيضه فى حال التركيب مطلقا سواء كان حال التركيب
او فى المآل والمراد ههنا عدم الاحتمال مطلقا وذا يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير
اقول وبالله التوفيق ان قوة الشئ عبارة عن ظهور اثر ذلك الشئ فى احد الفردين ازيد من
الآخر وهذا موجود فى التركيب المراد ههنا قبل العلمية لان اثر التركيب اجتماع المتفرقات
وفى التركيب المراد ههنا هذا الاثر زايد الا ترى انه يعد اجزاء هذا المركب كلمة واحدة
واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه العبارة من الفاضل المحشى دفع لما يرد من ان القوة حاصل
فى التركيب المراد ههنا قبل العلمية فكيف يكون اشتراط العلمية لتحصيل القوة بيان
الدفع ان المراد من القوة لزومه لا نفسه والحاصل قبله نفسه لا لزومه والاشتراط
للزوم لا لتحصيل نفس القوة واللزوم يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير فاحفظ
هذا التقرير ولا تمل بالاطناب لان تقرير الطريق شئ واحد يوجب الطرب للنفس
والله اعلم **قال** المصنف ولا باسناد والمركب التوصيفى داخل فى الاسنادى كما هو
المفهوم من كلام مولانا عصام الدين **قوله** الباء للملابسة آه لعل الغرض من هذا الكلام
دفع ما يرد من ان الباء فى قول المصنف باضافة لا تخلو اما ان تكون للمصاحبة والملابسة
او للاستعانة والسببية او للالصاق او للمقابلة او للتعدية او تكون زايدة وكل منها لا يصح

وجه التسمية بهذا
التفسير
ان المعنى بها كان
الشيء لكن بما
متقابل تلك الشرائط
الضعف ومتقابل
القوة ايضا الضعف
فيجوز منه اتصافها
۱۲ منه

اما الزايد فا فرده هنا مجتنع في بعض المواضع قياساً وفي الآخر سماعاً وانتفاء الامرين في هذا المقام
ظاهر اما التعدية فلان الباء ها تجعل الفعل اللازم متعدياً باعتبار تضمين معنى التصيير كما في
ذهبت بزيد اى صيرته ذاهباً وهذا المعنى هنا مفقود كما لا يخفى واما المقابلة فلان الباء هنا
عبارة عن ان يكون مدخولها في مقابلة شئ آخر كما في قولك هذا بذاك وهذا المعنى معدوم
هنا كما لا يخفى اما الصادق فلان الباء عبارة عن ان يكون مدخوله ملصقاً بشئ آخر كما في قولك
مررت بزيد وبين التركيب المراد هنا والاضافة والاسناد منافات لان المراد من التركيب
التركيب الذى بعد شدة الامتزاج كلمة واحدة والاضافة والاسناد يقتضيان الحصول
الامتياز النسب التى لا تتصور الا بين الاثنين فلا يكون بينهما الالصاق اما الاستعانة والسببية
فلان الباء هنا عبارة عن ان مدخولها آلة وسبباً لشئ آخر والاضافة والاسناد ليسا سببين
وآلتين التركيب المراد هنا للمنافات بينهما كما سبق بل السبب له الوضع الثاني اما المصاحبة
والملابسة فلان الباء هنا عبارة عن ان يكون مدخولها مصاحباً وملابساً لشئ آخر وهذه
المصاحبة والملابسة بين التركيب المراد هنا والاضافة والاسناد ايضاً مفقود للمنافات
المسطور وبقى الدفع ان الباء للملابسة والمراد من الاضافة والاسناد هيئتهما والمنافات بين
التركيب وبين الاضافة والاسناد نفسهما لا هيئتهما كما هو الظاهر لكن يبقى شئ وهو ان المراد
الاضافة والاسناد اذ الهيئتهما فلم لا يجوز ان يكون الباء للالصاق فافهم ولا تسرع
بالرد والقبول **قوله** وذلك لان آه غرض الفاضل المحشى من هذا الكلام اقامة الاستدلال
على اشتراط نفى الاضافة والاسناد في تأثير التركيب في منع الصرف والرمز الى النقض
في الاستدلال الشارح على هذا المطلب بيان الاول ان من المتقررات فيما بين النحاة في
الكلمة المنقولة عن مركب كونها معربة ومبنية باعتبار المنقول عنه وكون معناها
باعتبار المنقول اليه فلو جعلت كلمة منقولة من المركب الاضافي والاسنادي وجعلت
علماً وتكون غير منصرفة باعتبار هذا الوضع يلزم خلاف المتقرر لانه يلزم على هذا
اعتبار الاعراب الذى هو حكم عدم الانصراف بالنظر الى المنقول اليه وبطلان جعلها غير
منصرفة باعتبار الوضع السابق ظاهر لعدم وجود السبب بيان الثاني ان دليل الشارح
يدل على ان المركب الاضافي لا يمكن منع صرفه نظراً الى حال الاضافة ولا يدل على عدم
صرفه نظراً الى الوضع العلمي والمقصود هذا دون ذلك والله اعلم **قوله** نقلت آه
والمراد من المنقول عنه الوصف المنقول منه وهو التركيب بالمنقول اليه الوصف المنقول
اليه وهو الافراد وبالنقل اللغوى فلا يرد ان المنقول اليه هو معناها فكيف يصح قوله

له وهو بجعة الاستعلاء بالفعل واللغو بليس وبها منه

له وهو عجيب لان زيد ملحق بالله تشبيها اولا لع بعيد ٢١٢ منه

ومعناها باعتبار المنقول اليه هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** اعرابها سواء كان المعنى
كما في المضاف اليه في عبد الله او المطلق كما في المضاف منه وسواء كان في الجزئين كما في
حسن وجهه وسيضرب زيد او في احدهما كما في ضرب زيد هكذا في حاشية مولانا
عبد الحكيم **قوله** باعتبار المنقول ليشعر بكونه منقولا **قوله** باعتبار المنقول اليه
باعتبار الوضع الطاري بالنقل **قوله** لامتناع اعتبار حكمه اى حكم منع الصرف فلان الذي
هو الاعراب ممتنع باعتبار الوضع العلمي بناء على المقرر المذكور فيكون منع الصرف
باعتبار ذلك الوضع ممنوعا **قال الشارح** قدس سره لان الاضافة اى التركيب الاضافي
فعلى هذا لا يرد المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب الاضافي
هكذا في العصمت **قوله** ولان آه دليل آخر لاشتراط انتفاء الاضافة بيانه ان تأثير التركيب
الاضافي اما ان يكون في الجزء الاول او يكون في الجزء الثاني لا سبيل الى الاول كما عرفت في
الشرح وهو كون الاضافة مخرجا للمضاف الى الصرف او الى حكمه ولا سبيل الى الثاني باعرابه
المكاني وترجيحنا انه لم لا يجوز شغل الجزء الثاني من المركب المراد هنا بالاعراب المكاني
واجيب عنه بان الشغل يقتضي سبق استعمال المركب المراد هنا على العلمية وهو معدوم
بخلاف المركب الاضافي الذي جعل علما كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اذا كان آه لعل الغرض
من هذه دفع ما يختلج في الوهم من انه يجوز ان يكون الاضافة مؤثرا في المضاف الصرف وفي المضاف
اليه عدمه نظرا الى تغاير المحلين بيان الدفع ان اقتضاء الضدين في طبيعة شيء من الممتنعات
لان مقتضى الطبيعة لا يختلف بحسب ظرف دون ظرف فان اقتضت الصرف اقتضته في
المضاف والمضاف اليه وان اقتضت عدم الصرف اقتضته في كليهما فتخصيص احدهما بامر
والآخر بالآخر مما لا وجه له **قوله** بما في مادة آه كانه العلاوة في الدفع المذكور بيانه ان المركب
الاضافي في حكم كلمة واحدة فاقتضاء الصرف في المضاف اقتضاء في المضاف اليه وعدم
الصرف في المضاف اليه اقتضاء في المضاف فيلزم على هذا اجتماع الضدين في امر واحد الذي
هو المركب الاضافي **قوله** في حكم كلمة واحدة قال مولانا عبد الحكيم ولذا يكتسب المضاف
التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة انتهى اقول وبالله التوفيق ان الشارح
قال في شرح قول المصنف وتفيد تعريفا ان تعريف المضاف مستفاد من هيئة الاضافة في المضاف
لا من المضاف اليه فلا محل لكلامه هنا واما حديث عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه في السعة فايضا مخدوش كما يعلم من قول القاضي البيضاوي في ذيل قوله تعالى وما هم
بضاري به من احد الا باذن الله حيث قال وقرئ بضاري على الاضافة الى احد وجعل الجار

جزء منه والفصل بالظرف انتهى واما النقصان فی کلامه لعدم التقیید بالمضاف الیه المعرفة فالامر فیه سهل لانه یقال فی ذلک الدفع ان المراد من المضاف الیه المضاف الیه المعرفة لا المضاف الیه مطلقا والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب **قوله** عندهما نهم آه لعل الغرض من هذا اعتراض علی الشارح بان تعلیل نفی الاسناد فی الترکیب بذلک الطریق الذی صدر منه یقتضی تخصیص ذلک النفی بالمص ومن وافقه لان بناء المرکبات الاسنادیة لیس الا عندهم واما الآخرون فذهبوا الی اعرابها علی الحکایة ولا بعد فی اعتبار علی اصل ذلک التقدیر فیها والامر لیس کذلک لان هذا النفی معتبر عند الکل وان لم یعتبر هذا القید عند الکل فهذا تحقیق لا اعتراض اطوات فی هذا المقام تطویلا فی الحاشیة الشهیر بحیث یملّ طبایع الطلبة فالخص ما بحیث یخلو عن ذلک الاملال فاستمع ان مولانا عبد الحکیم اعترض علی الفاضل المحشی بان نسبة بناء الاعلام المشتملة علی الاسناد الی المص افتراء علیه لان المعلوم من کلام الشیخ الرضی فی بحث المرکبات ان المرکب الاسنادی لیس بمعرب ولا مبنی عند المص لا قبل العلمیة ولا بعدها فاجاب عنه الفاضل المدقق بان المعلوم من کلام المص فی الضیاء المفصل ومن امالیه فی بحث الکنایات ان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات المحکیة وان اختلج فی ذهنک انه علی هذا الوجه لکلام الشارح الرضی حیث نفی البناء والاعراب من نسبة المرکبات الی المص فاز له بانه یحتمل ان یکون ذلک النفی من تحقیقات نفس الشارح الرضی ولا یکون داخلا فی المنسوب الی المص وان اختلج فی ذهنک ان تلک المرکبات اخرجها المص بقصد ولا نسبة فی تعریف المرکب فیما سیأتی عن المرکبات واخراجها عن باقی اقسام المبنی ظاهر فکیف تکون مبنیة عند المص فاز له بان تلک المرکبات مبنیة لا لاجل الترکیب والمقصود من المرکبات المبنیة المعدودة فی المبنیات المرکبات التی بناءها لاجل الترکیب فلذا اخرجها عن تلک المرکبات فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** بعد ما انصرافه الضمیر راجع الی العلم المشتمل علی الاسناد المعلوم من لفظ الاعلام المشتملة علی الاسناد المذکور فی الشرح ووجه صحة الارجاع المزج الذی هو من عادة المصنفین فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** وان لم یظهر اثره لکون آخره مشغولا بالحرکة الحکائیة ونظیر ذلک الحکم الحکم لعدم انصراف مسلمات حال العلمیة مع ظهور الحرکة ولولا منا عبد الحکیم فی عدّ الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المعربات المحکیة کلام ان شئت الاطلاع فارجع الی کلامه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره علی ان هذا قیدهما بالنظر الی القسمین اعنی ما تضمن حرف العطف وما یکون الجزء الثانی منه صوتا والتقیید بالمبنیا

ثلاث لا باعتبار الافراد المذكورة منها هٰهنا وبالنظر الى القسم الثانى وترك علية القسم الاول
للشهرة فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** لان المذكور آه هذا ناظر الى ايراد كلمة كان فى جواب السؤال
الوارد على خمسة عشر وستة عشر واما وجه ايراد كلمة كان فى جواب السوال الوارد على سيبويه
ونفطويه فهو انه يجوز ان يكون معنى قول المصنف والاعراب الثانى فى بحث المركبات انه وان
لم يكن الثانى متضمنا لحرف العطف اعرب الثانى مع منع صرفه مطلقا اى سواء كان مبنيا
قبل التركيب اولا وقوله على الاعم يكون قيدا لقوله ويبنى الاول فقط فيكون مثل سيبويه
ونفطويه معربا غير منصرف عند المصنف كما ذهب اليه البعض ايضا ولا ادرى وجه الغرض
الفاضل المحشى لوجه ايراد كلمة كان فى جواب خمسة عشر دون جواب سيبويه **قوله** مع
بعده اى فى الذكر يعنى ان هذه القرينة قرينة خفية لا ينساق الذهن اليها **قوله** ومن
الجائز آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه على ذلك التقدير يكون حكم ما يتضمن
حرف العطف فى الاصل معلوما بطريق الدلالة بيان الدفع ان المعلومية بطريق الدلالة
ينفع اذا كان حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل موافقا لحكم ما يتضمن حرف العطف
فى الاصل ولم لا يجوز ان يكون بين هذين الحكمين تخالفا **قوله** ولذا اى لاجل خلاف التركيبين
فى الحكمين ذهب البعض الى الاعراب مع عدم الصرف فى المتضمن لحرف العطف فى الاصل
قوله جواب آخر بيان هذا الجواب ان تقييد التركيب المؤثر فى منع الصرف بما يخرج خمسة
عشر مضر لانه من المعربات الغير المنصرفة عند المصنف وكذا يعلم جواب آخر للاعتراض
بسيبويه ونفطويه من بيان وجه ايراد كلمة كان فى جوابهما كما سبق فتذكر وافهم واجاب
مولانا عصمت الله عن اصل الاعتراض بان ما تضمن حرف العطف فهو خارج بقوله من غير
حرفية جزء واما ما يكون احد جزئيه صوتا فهو خارج بقوله صيرورة الكلمتين او اكثر لان
الصوت ليس بكلمة انتهى مع ادنى تغيير **قال الشارح** انها من قبيل المبنيات ويرد هٰهنا ان المصنف
فى كلامه المصنف فيما بعد بناء المتضمن لحرف العطف ولا تعرض فيه لبناء ما كان الجزء الثانى منه
صوتا واجيب عنه بان الشارح قال هذا بالنظر الى التوجيه الذى فعله فى عبارة المصنف وهو
قوله والاعراب الثانى وبنى الاول على الاعم وهو تقييد الشرط بقوله ان لم يكن مبنيا سابقا
وجعل قوله على الاعم متعلقا بالجملتين والتعرض لبناء ما كان الجزء الثانى منه صوتا
على هذا ثابت بطريق الاشارة وان لم يثبت بطريق الصراحة فى عبارة المصنف كما لا يخفى
والله اعلم **قال الشارح** قدس سره فلم يذكر بناؤها اصلا بل اخرجها من المركبات بقيد
والاسناد واخرجها من باقى المركبات ظاهر ووجه عدها فى المبنيات مع ذلك الاخراج

قد مرّ في الحاشية المتعلقة بقول الفاضل المحشي عند جماعة فتذكره **قال** الشارح قدس سرہ
علم لبلدة آه قال مولانا عصمت الله فيه انه اذا كان بعلبك علما لبلدة يجوز ان يكون منع
صرفه للعلمية والتانيث كما ه وجود فلم يكن مثالا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف
انتهى اقول وبالله التوفيق التانيث باعتبار البلدة ليس بثابت ومشتهر لانه او اوّل تلك
البلدة بالمكان يكون مذكرا على ما هو القاعدة في اسماء الاماكن فلذا لم يعتبر ذلك التانيث
وجعل غير منصرف للعلمية والتركيب اه والله اعلم لكن بقي شيء وهو ان المراد من الاضافة في
قوله لا باضافية هيئة كما علم من قول الفاضل المحشي سابقا لا قصد المعنى الاضافي ووجد
ان هيئة الاضافة في بعلبك مما لا يخفى فلا يوجد الشرط فكيف يمنع من الصرف ويمكن ان يجاب
بان المراد هيئة الاضافة والاسناد الهيئة التي يكون علامتها موجودة في اللفظ كجر الجزء الثاني
في عبد الله ونصب شرا في تابط شرا وهيئة بعلبك ليس بهذه المثابة **قوله** بل من غير
نقل آه لما كان يرد على الشارح ان المعلوم من كلامه نفي قصد النسبة لا اصلها في بعلبك والشرط نفي اصل النسبة لا نفي
القصد لغرض الفاضل المحشي ما قاله نفي اصل النسبة ويمكن ان يجاب عن قول الشارح بان النفي قد يفيد نفي المقيد
والقيد كليهما اذا دخل على شيء مقيد ولا يبعد ان يكون مراد الشارح ههنا نفي النسبة والقصد
لا الاخير فقط والله اعلم **قوله** على الارتجال اي من غير نقل بقلا احتمل الخطبة والشعر
ايتك ومن غير تثنية قبل ذلك **قال** الشارح قدس سره او غيرهما قال مولانا عصمت الله
لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضر في تاثير التركيب فلا حاجة
الى نفيه اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من كلام الشارح قبيل هذا اضرار النسبة العطفية
في التاثير كما لا يخفى ولو كان وجود النسبة العطفية غير مضر كما قال فلا يبقى وجه لجواب عن
الاعتراض المذكور في كلام الشارح بقوله فان قلت كان آه كما نقلت سابقا فتذكره
والله اعلم **قوله** قيل الواو بمعنى مع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الواو لمطلق
الجمع لا للاجتماع كما تقرر فنفلو كلام المعترض كون الالف والنون في الاسم على طريق الاجتماع
او التفريق بان يكون احدهما في اسم والآخر في اسم آخر وهذا ليس بمراد كما هو الظاهر
فدفع ان الواو ههنا بمعنى مع او العطف مقدم على الحكم وهو قوله ان كان آه فيفيد الاجتماع
المراد وهو الاجتماع في اسم واحد لكن لما كان هذا ان الامران خلاف الاصل مرّض هذا
التوجيه وقال قيل وقد يقرر الايراد بان الظاهر في العطف اعتباره متأخرا عن الحكم فلو
يصار جاء ضمير التثنية الى المعطوف عليه ولا الى المعطوف وضعف هذا التقرير مولانا
عبد الحكيم بان الشايع في العطف بالواو ايراد ضمير التثنية كما في قولك مررت بزيد وعمرو وجاء

فلا خدشة فی عبارة المصنف والله اعلم **قال الشارح** قدس سره المعد وداً من آه لعل الغرض
من هذا دفع ما یرد من ان الالف والنون موجودتان فی حسان من الحسن اسمًا مع انه منصرف
بیان المدفوع ان المراد من الالف والنون الالف والنون المزیدتان یجعل اللام للعهد اشارة الی ما ذکر فی اکتساب
والنون فی حسان لیست بزائدة کما هو الظاهر فلما لم یرد مثل هذا الایراد فی الاسباب الاخر لم
یشر الشارح فیها الی کون اللام للعهد وان کانت فیها له انتهی هکذا افهم من حاشیة مولانا جمال
والله اعلم بحقیقة الحال **قوله** بالفعل لما کان معنی کون الشیء من الحروف الزوائد موافقًا
لما سیأتی فی بحث الحروف امکان اتصافه بالزیادة فی مادة من المواد لا انه متصف بها فی کل
المواد فذهب الی الذهن کون الالف والنون من حروف الزیادة بهذا المعنی فیقتضی ان یکون حسانًا
مشتقًا من الحسن غیر منصرف بوجود ذلک المعنی فی نونه فیلزم ما عنه الفرار قید الفاضل
المحشی قول الشارح لانهما من الحروف الزوائد بقید بالفعل اشارة الی ان المراد بکون الالف
والنون من حروف الزیادة ههنا کونهما متصفتین بها بالفعل فیکون حسانًا منصرفًا لان نونه
لیس بمتصف بها بالفعل حال کونه ماخوذًا من الحسن والله اعلم **قوله** نونه بدل من قوله
لفظ ویحتمل ان یکون مضافًا الیه للفظ لفظًا والضمیر یکون راجعًا الی الشیء المرکوز فی کل الاذهان
والمذکور فی کل لسان **قوله** جاز صرفه هذا الجواز بالنظر الی الاحتمال الاصالة لا بالنظر الی
الاصالة لانها یوجب الصرف کما لا یخفی واما المنع فی قوله الآتی ویمنع ح بالنظر الی کون حسان
من الحس بفتح الحاء المهملة وتشدید السین المهملة لا بالنظر الی جواز ذلک الکون لانه یوجب
جواز المنع کما لا یخفی فنعلم ان الاولی للفاضل المحشی ترک الجواز فی الصرف او ذکره فی المنع
لیکون الکلام علی نسق واحد هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** بجواز آه الغرض بیان تطبیق
المثال وهو حسان المثل وهو کون نون هذا اللفظ محتمل الاصالة والزیادة **قوله** لمضارعتهما آه
اعلم ان الرضی فی شرح الشرح ههنا لفظ علیهما بعد قوله تاء التانیث ثم ذکر الفاضل المحشی هذه العبارة الطویلة بدون لفظ
علیهما فضر بیمان النقل الخ کما هو عادة المصنفین فی بعض المقامات ورمزنا الی ان ذلک اللفظ غیر موجود فی النسخة التی وصلت
للفاضل المحشی والی ان الاصل عدم ایراده لان المقرر فی وجه الشبه ان یکون مشترکًا بین المشبه والمشبه به وعلی تقدیر
الایراد المذکور یکون مختصًا بالالف والنون علی ما هو الظاهر وهو ارجاع ضمیر علیهما
الیهما وان تکلف علی ذلک التقدیر ایضًا بان الضمیر راجع الی ریفی التانیث التین جعلتا بمنزلة
امر واحد والالف والنون المزیدتین التین جعلتا ایضًا بمنزلة امر واحد والله اعلم **قوله**
لما کان آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان الشارح لم یجعل وجه مشابهة الالف
والنون المزیدتین مع الالف الممدودة تساوی الوزنین صدرًا او کون الزائدتین مختصًا

بالشئ الذی هو المذکر وکون المؤنث والمذکر فی لغتی الصیغة بیان الدفع ان تاثیر الالف والنون
المزیدتین فی منع الصرف لیس بدایر مع تلک الوجوه لان ندمان منصرف مع وجود الوجهین
الاولین فیه وعمران وعثمان ممتنعان من الصرف مع عدم تلک الوجوه فیهما بخلاف منع
دخول التانیث لان تاثیرها فی ذلک المنع معه دایر وجودا وعدما فتعین جعله وجه الشبه
فجعل الشارح وجه الشبه ایاه لا غیره **قوله** منع صرفهما لم یقل هذه العبارة علی الظاهر
لانه یستفاد منه نسبة الصرف الی الالف والنون المزیدتین وهو خلاف الواقع لانه
وصف للانصراف من اوصاف الاسماء اول الفاضل المدقق بان المنع المضاف الی الصرف
مضاف الی ضمیرهما فی الواقع والتقدیر منعهما الصرف ولا شک فی صحة هذا المعنی اقول
وبالله التوفیق ان لفظ منع صرف وان کان مرکبا اضافیا فی الواقع لکنه یحتمل ان یخرج عن
الترکیب الاضافی ویجعل کشئ واحد فاضیف الی ضمیرهما لادنی الملابسة وهی کونه حاصلا
من مرجعهما والله اعلم **قوله** دایرا علیه الضمیر راجع الی منع دخول تاء التانیث ومعنی کون
منع الصرف علی ذلک المعنی وجودا وعدما ان وجود منعهما دخول تاء التانیث مستلزم
لوجود منعهما الصرف وعدمه یستلزم لعدمه ویرد ههنا ان الدوران علامة العلیة کما
هو المتقرر فی علم الاصول فالمناسب ان یجعل سبب منع الصرف منع دخول تاء التانیث
لا الالف والنون المزیدتان ویمکن ان یجاب عنه بان الامر کما قلت لکن لما کان الاجماع
منعقدا علی جعل الالف والنون المزیدتین من اسباب منع الصرف والمخالفة منه من المتنقی
فجعل ذلک المنع سببا لما لاجله منع الالفُ والنونُ الصرفَ من الاسماء وهو المشابهة لالف
التانیث ولا یتیسر هذا الا بان یجعل منع دخول تاء التانیث وجه الشبه والله اعلم **قوله**
لان الوجوه آه اسم ان الوجوه وجزءها التساوی مع ما عطف علیه هذا اذا وجدت الواو
فی قوله الآتی ولا یدور علیها آه وان لم یوجد هناک حرف الواو فیکون الخبر هو وقوله مختلفا
الوزنین مع ما عطف علیه عطف بیان او بدل من الوجوه **قوله** صدره الاولی ترکه لان
الوزنین کما انهما متساویان صدرا لکنهما متساویان عجزا لکن الامر سهل وهو عدم کون
القید احترازیا **قوله** مع تحقق تلک الوجوه ویعلم من الحاشیتین المشهورتین ان المراد
من تحقق تلک الوجوه فی ندمان تحققها فیه ما سوی الوجه الثالث یعنی ان فی ندمان الاول
والثانی من تلک الوجوه موجودان وفی عمران وعثمان کل معدومة اقول وبالله التوفیق
لعل وجه استثناء الوجه الثالث من ندمان کون المراد بکون المؤنث صیغة اخری کونها
علی صیغة فعلی لا المخالفة المطلقة وهذا منتف فی ندمان المنصرف لان مؤنثه علی هذا

ای لفظهما ۱۲ منه

کما فی نسخة ۱۲ منه

کما فی نسخة صحیحة

قوله صدره الاولی ان یکون ... الاول منهما مفتوحا و الثانی ساکنا لکن ... متساویان یجب ان یکون حرف الثانی مضموما والاول ما کتابة

ندمانة لا ندمى ولعل وجه انتفاء الوجه الثاني في عمران وعثمان ان المفهوم من اختصاص الزا
يدتين بالمذكر في سكران مجيء المؤنث له مع عدم تبدل الزايدتين وهذا المعنى منتفٍ فيهما
لان المؤنث لم يجئ لهما ولولا ذا لانتفت التكلفات بل بقي كلام الفاضل المحشي على ظاهره لعلت
ان الوجوه كلها موجودة في ندمان المنصرف والاول والثالث منتفيان في عمران وعثمان
والثاني موجود فيهما فاحفظ ولا تسرع بالرد والقبول والله اعلم **قوله** عمران وعثمان بكسر
الاول في الاول وضم الاول في الثاني وبهذا اظهر وجه انتفاء الوجه الاول فيهما ولما لم يجئ
لهما مؤنث تحقق وجه انتفاء الوجه الثالث فيهما ايضا واما وجه انتفاء الوجه الثاني فيهما
فقد عرفت حاله **قوله** لا يظهر الغرض من هذا التزييف القول الاول بان المشروط في
الالف والنون الزايدتين انتفاء التاء وعدم دخولها عليهما وعلى هذا القول لا يظهر لذلك
الاشتراط وجه لان وجود التاء لا يقدح فرعيتهما للمزيد عليه **قوله** الا ان يقال الغرض
تصحيح القول الاول والجواب عن تلك التزييف وبيانه ان تاثير الالف والنون في منع
الصرف لاجل الفرعية ودخول التاء يقدح فيها لان المجرد عن التاء الذي هو المتلبس
بالالف والنون ههنا على تقدير دخولها به يكون اصلا بناء على ما تقرر ان المجرد عن التاء
اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية **قوله** اي في منع دخول آه لما كان
مشابهة الالف والنون بالفي التانيث متصورا بوجوه شتى مطلقة لم تكن مرادة كما سبق
كل من الامرين قيد الفاضل المحشي بما هو المراد والله اعلم **قوله** اما المشابهة آه او المشابه
ويرد ههنا ان المناسب للفاضل المحشي ان يقدم المشابه على المشابهة لان اسناد السببية الى
الالف والنون على الاول يكون حقيقيا وعلى الثاني يكون مجازيا كما لا يخفى واجيب عنه بان
الفاضل المحشي نظر الى ان سببية الثاني اصلية لان فرعية النسبة للطرفين في الوجود بين امر
ظاهر بخلاف سببية الاول ولكل وجهة هو موليها هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق
والله اعلم **قوله** لكنه سبب آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الفرعية اذا كانت
للمزيد تا عليه والسبب اذا كان الالف والنون فما الحاجة لمشابهة الالف والنون بالفي التانيث
وبيان الدفع ظاهر **قوله** مع ان المشبه آه يعني ان المشبه من توابع المشبه به وهو اذا كان
ههنا فرعا للتذكير يكون مشبهه ايضا فرعا له فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه
به **قوله** ظاهر وبيان التوجيه فيما سبق لا يثبت الظهور بل الصحة كما هو الظاهر فلا يرد ما اورد
فافهم **قال الشارح** قدس سره يعني به ما آه الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاسم اعم
مطلقا من الصفة وهو خاص منه مطلقا والمقابلة بين ذلك العام والخاص بكلمة او ليست

يه بالبال ويختلج انه ندمان ان للمؤنث ندمانة فينتفي اذا كان ندمان ايضا الوجه الثاني فيه كما لا يخفى الا ان يقال ان المراد من الانتفاء عدم علية التاء في المؤنث فقط لدوران وكان في ندمانة مع التاء كما هو الظاهر والله اعلم بالصواب

من المتعارفات فكيف حصلت من المصنف بيان الدفع ان للاسم اطلاقين باحدهما يكون اعم من الصفة وهو ما يذكر فى مقابلة الفعل والحرف وبالآخر مقابل لها وهو ما لا يدل على ذات ما الوحظ معه صفة من الصفات والمراد ههنا هو الثانى والمقصود من قول الشارح فان الاسم آه الاستدلال على اطلاق الاسم فى مقابلة الصفة كما انه يطلق فى مقابلة الفعل والحرف وقوله فالمراد بالاسم آه تفريع على الدليل اشارة الى ان نفى قصد الاسم الشامل للاسم والصفة مراد فى المدعى هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق: **قوله** ولا الاسم آه لعل الغرض من هذا الكلام التعريض على الشارح بان للاسم اطلاقات أخر ايضا اعم مطلقا من الصفة فالمناسب نفيها ايضا لئلا يتوهم ارادتها فيلزم المقابلة بين العام والمطلقين بكلمة او ويمكن[له] ان يجاب عنه بان المعنى المذكور فى الشرح هو الظاهر المتبادر من الاسم فى امثال هذه المواضع فلذا احتاج الى نفيه واما المعانى الأخر فليس كذلك فى مثل هذا المقام فلذا لم يحتج الى نفيها هكذا ذكر فى حاشية مولانا مير جان اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من الاسم الشامل للاسم والصفة المنفى فى قول الشارح الاسم المقابل للفعل والحرف لكان للسؤال والجواب وجه ولو اريد به ما هو ظاهره يعنى لم يرد بالاسم المعنى الذى يكون به شاملا للاسم والصفة باى وجه كان هذا الشمول لم يبق لهما وجه والله اعلم **قوله** المقابل آه وهو ما ما لا يكون مشعرا بالمدح والذم ولا مصدرا بالاب والابن كما يقال العلم اما اسم او لقب او كنية **قوله** والمقابل للمهمل اى اللفظ الموضوع لمعنى وعليه حمل القاضى البيضاوى الاسماء فى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها **قوله** والمقابل للظرف وهو ما لا يستعمل ظرفا لان الظرف اللازم هو الذى لا يستعمل الا ظرفا والى هذا المعنى اشار ابو على حيث قال حيث يستعمل ظرفا لا اسما **قوله** او مجموع اشارة الى تأويل آخر لافراد الضمير الراجع الى الالف والنون فى قوله فشرطه **قوله** وتثنية الضمير اشارة الى نكتة ايراد ضمير التثنية فى قوله وان كانا فى صفة اقول وبالله التوفيق الاولى ترك هذا القول لان كون النكتة للغاء لا للفاء من المشهور والله اعلم **قوله** الشروط السابقة اذ هى شروط الاسباب الاسم اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشى لو قال فيه انه يخالف الشروط بحذف السابقة لفظا كان احسن **قوله** لكن آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا التوجيه اذا كان مخالفا للشروط فالمناسب ان لا يذكر الشارح واكتفى بالاول فقط بان الدفع ان الحسن فيه ثابت من وجه وهو الخلوص عن لزوم التنافر الموجب لتعب المبتدى فلذا ذكر ففى كل من التوجيهين حسن وقبح وفى تقديم التوجيه الاول رمز الى ان الموافقة اهم من الخلوص عن لزوم التنافر والله اعلم **قوله**

له ووجه ضعف هذا الجواب مذكور فى حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها ١٢ منه

منهم من قال لما كان فى العلمية الجامعة مع الالف والنون المزيدتين خلاف فى انها سبب و
شرط كما فى شروط ماسوى العجم او شرط محض كما فى شرطه اشار الفاضل المحشى الى ذلك الخلاف
والاحتمال الاول اولى لان المتقرر ان المشبه لا يكون فى مرتبة المشبه به فكيف يقوم الالف
والنون مقام السببين والله اعلم قال الشارح قدس سره تحقيقا للزوم آه ويرد هنا ان العلمية
وضع ثان تجعل الالف والنون من سنخ الكلمة واصليين والحال تاثيرها فى منع الصرف لاجل الزيادة
فبينهما منافاة فكيف يشترط احدهما بالآخر فاجيب عنه بان العلمية وان كان وضعا ثانيا
وتجعل الزايدين من سنخ الكلمة لكن لا بمعنى انهما صارا اصليين بل بمعنى انهما صارا كالشئ الذى
من اصول الكلمة فى اللزوم وعدم الانفكاك هكذا فهم من حاشية مولانا عصام والله اعلم قوله
ولتحقق سبب آخر الغرض من هذا الكلام اصلاح الوجه الآخر لاشتراط العلمية فى الالف
والنون المزيدتين الكائنتين فى الاسم وفيه كلام سبق والرمز الخفى الى ان الوجه المذكور فى الشرح
ثانيا ناظر الى المذهب المرجوح وهو المذكور ثانيا فى كلام الفاضل المحشى فى الحاشية السابقة فتامل
فتدبر والله اعلم قوله وسلمان وعثمان الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع
ما ورد على المصنف بانه ما الوجه فى ايراد المثال المكسور الفاء فى الاسم والمفتوح الفاء فى الصفة
مع وجود مفتوح الفاء فى الاسم كسلمان بيان الدفع ان مفتوح الفاء ومضمومها مشتركان فيما
بين الاسم والصفة يعنى يوجد ان فيهما واما مكسور الفاء فلم يوجد فى الصفة فايراد المثال
الخاص بالاسم المقابل للصفة اولى فلذا اورده المصنف وخفته النقى ينادى باعلى ندائه على وجه
تخصيص المصنف للمثال المفتوح الفاء على مثال مضموم الفاء فى الصفة فلا يرد ما يرد فافهم واستقم
قوله لكن المؤنث الخ لعل الغرض من هذا دفع استدراك توهم مساوات مضموم الفاء
مفتوحها فى ساير الاحكام الناشى من المكوت عنهما فى الصفة ورمز خفى الى وجه اختيار المصنف فى ايراد
مثال الصفة مفتوحة الفاء وهو ان المفتوح لا يكون مؤنثه مع التاء ويدونها فيكون اعم من
مضموم الفاء لان مؤنثه لا يكون الا مع التاء والاعم اولى قوله فيه انه عطف آه الغرض
من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بانه يلزم فى كلامه عطف الامرين وهما فى صفة وانتفاء
فعلانة على المعمولين وهما فى اسم وفشرطه العلمية لعاملين مختلفين الاول لكان لانه جزء
والثانى لان الشرطية لانه جزاؤها بعاطف واحد وهو كلمة او وذا غير جائز كما تقرر والنحو
فى قلبك انه كيف يصح عطف فانتفاء فعلانة على فشرطه العلمية لانه على هذا يكون جزاء
ومن شرطه كونه جملة وهو ليس كذلك فاز له بان المراد من عطفه عطفه بتقدير المبتدا
يعنى عطف فشرطه انتفاء فعلانة على فشرطه العلمية هكذا فهم من الحاشيتين قال الفاضل

له وان نظر انه يوهم ان
فى عطف قوله فا
نتفاء فعلانة تقدير
المبتدا على قوله فشرطه
العلمية ولذلك لم
يقدر المبتدا وربط
عطف على قوله العلمية
كما لا يخفى فان العبارة
ويمكن على هذا وجه
ايراد الفاء فافهم

المدقق ما حاصله ان معمول ان الشرطية ما بعد الفاء لا هو ومعها فليس هناك العطف على معمولى العاملين المختلفين بل ليس هناك العطف على شيئين فان الظاهر ان كلمة او للعطف قوله او صفة على قوله فى اسم وبسبب العطف يكون التقدير وان كانا فى صفة ولما لم يصح الجزاء الاول لجزائية ان الشرطية ولا بد لها منه قاورده المص قوله فانتفاء قد يتقدير المبتدأ انتهى بحاصله والله اعلم قوله وليس على شرطه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المتقرر فى مقره ان المجرور اذا كان مقدما فى ذلك العطف يكون جائزا كما فى الدار زيد والحجرة عمرو وههنا المجرور مقدم فلا خدشة فى عبارة المص بيان الدفع ان ههنا مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموع الجار والمجرور لا ان المجرور وحده عطف على المجرور وحده واعادة الجار لا م لفظى لان الجار فى المعطوف ههنا لا يكون فى حكم العدم فلا يكون على شرط جوازه فيلزم النقصان فى عبارة المص هكذا افهم من الحاشيتين المشهورتين ولعل وجه عدم كون الجار فى المعطوف فى حكم العدم مع وجدان امر لفظى باعث على اعادته فيه كما ان الباعث له موجود فى المال بينى وبين زيد يعنى ان الباعث غير موجود فاذا ذكر فيكون لنكتة فلا يكون فى حكم العدم والله اعلم قوله قيل الصواب آه اعتراض على قول المص او فى صفة وبيانه ظاهر لكن لشهرة لفظ الصواب فى ضد الامر الغير الصحيح الاولى للفاضل المحشى ان يقول الظاهر او الاحسن او غيرهما وان كان هذه اللفظ من الفاظ القايل فايراد الجواب لهذا الاعتراض اشارة الى نقصان تقرير ايضا والله اعلم قوله باعتبار نفس آه اى طبيعة الالف والنون التى هى مفهوم كلى قوله فردها اى الالف والنون المخصوصتان بالخصوص الشخصى ورد ههنا ان الترديد فى نفس الالف والنون قرينة على ارادة الفرد الشخصى منه واجيب عنه بان الحصول صفة الافراد حقيقة لان الطبيعة لا يحصل فى شئ الا بواسطة الفرد قوله ويمكن ان يجاب آه يعنى ان الالف والنون على قسمين احدهما فى الاسم والآخر فى الصفة والمراد كلمة او فى الاخر شايع فلاجل الاشارة الى تقسيمهما اليهما اوردها المص قال الشارح قدس سره كانا فى صفة اشار بتقديركان الى انه من عطف الشرط والجزاء على الشرط والجزاء وليس من العطف على معمولى عاملين مختلفين لانه ليس ما جوز وهذا على تقدير كون كلمة فى مذكورا مع صفة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطف على معمولى عاملين مختلفين لانه يكون من قبيل ما جوز هكذا رايت فى بعض الحواشى قال الشارح قدس سره يمنع مع دخول آه اشار بهذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلانة يمنع الغاء ليس بمقصود

له وهو صحة العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار ١٢ منه

حتی یردان فی عریانة بضم العین تحقق انتفاء فعلانة بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التانیث هکذا قال مولانا عصمت الله **قال الشارح** قدس سره لیبقی مشابهتهما اه القلیل بالنظر الی القول الراجح فافهم **قوله** هذا عند الاکثرین ای من اهل اللغة لعل الغرض من هذا القول الاشارة الی امرین احدهما ان الملازمة المذکورة فی قول الشارح لیست منظرا الی کل اهل اللغة حتی یردان بنی اسد یقولون فی کل فعلان جاء منه فعلی فعلانة ایضا کما یقولون فی مؤنث سکران سکری وسکرانة وفی مؤنث غضبان غضبی وغضبانة بل بالنظر الی اکثر اهل اللغة وهم لا یقولون فی فعلان جاء مؤنثة علی فعلی فعلانة وثانیهما ان غرض الشارح من هذا القول الاشارة الی ضعف هذا المذهب الذی اشار المصنف الیه بلفظ قیل وبیانه ان مقصود هذا القایل اما وجود فعلی او انتفاء فعلانة فان کان الاول فالمناسب بل الواجب ان یحکم بعدم انصراف سکران وغضبان فی لغة بنی اسد لوجود الشرط وهو وجود فعلی والامر لیس کذلک عندهم لانهم یحکمون بانصرافهما وان کان الثانی فلا وجه للعدول عن المقصود وهو انتفاء فعلانة الی غیر المقصود وهو وجود فعلی مع عدم الملازمة بینهما لان المقصود قد یحصل بغیر وجود فعلی ایضا کما فی رحمن والله اعلم **قوله** عندهم ای عند ذلک القایل مع اتباعه وهکذا فی الثانی والثالث والرابع **قوله** لحصول المطلوب وهو انتفاء فعلانة لعدم استعمال رحمانة فی لغات العرب کما هو الظاهر **قوله** قلنا اه حاصل الجواب انه یحتمل ان یکون مراد ذلک القایل انتفاء فعلانة لکن لا مطلقا بل اذا کان مؤکدا بدلیل لفظی وهو ههنا لیس الا فعلی والانتفاء الموصوف بهذا الوصف منتف فی رحمن فلذا امتنع منعه من الصرف قال مولانا عبد الحکیم ما حاصله المنع لتلک الامور الثلث حاصل المنع الاول ان المراد من انتفاء فعلانة تحقق المشابهة بالف التانیث وهذا یحصل بمجرد ذلک الانتفاء فما الحاجة الی الانتفاء المؤکد وحاصل المنع الثانی ان الدلیل العقلی قد یکون اقوی من الدلیل اللفظی فما الحاجة علی تقدیر تسلیم الانتفاء المؤکد الی مؤکدیة بالدلیل اللفظی وحاصل المنع الثالث ان انتفاء فعلانة قد یکون بوجود فعلی وقد یکون بغیره فلا وجه للحصر لعلة ذلک الانتفاء فی وجود فعلی اقول وبالله التوفیق لو لوحظ کون الاحتمال کافیا للمجیب کما هو المشهور لا سیما مثل ذلک الاحتمال لم یرد علی الجواب شیء ولهذه المنوع اجوبة اخر فی حاشیة الفاضل المذکور ان شئت الاطلاع فارجع الیها والله اعلم **قال الشارح** فی انه منصرف لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان الاختلاف فی وجود رحمن الذی هو اسم الله تعالی غیر ثابت او

قوله بالنظر الی [illegible] ... والثانی بالنظر الی ... کان هذا الغالب علیه ... والبیان [illegible]

مثبت غیر مرتب علی الاختلاف فی شرط الالف والنون المزیدتین فکیف یصح قول المصنف ومن ثم اختلف فی رحمن بیان الدفع ان المراد من الاختلاف فی رحمن الاختلاف فی منعه وهو مترتب علی الاختلاف فی الشرط ویرد ههنا ان الامر المردد المذکور فی کلام الشارح متفق فکیف یوجد الاختلاف فیه ویمکن ان یجاب عنه بان الاختلاف لیس الا فی الصرف فقط او فی عدم الصرف فقط لا فی الامر المردد بینهما وان اختلج فی ذهنك انه یعلم من لا اختلاف فی الصرف ذهاب البعض الیه والبعض الآخر الی عدم الانصراف ولیس مفاد الاختلاف فی عدم الصرف الا هذا فما الحاجة الی قوله او فی عدم الصرف فازله بان الامر کما قلت لکن الفرق فی لحاظ الصرف اولا کما فی الاول وثانیا کما فی الثانی موجود ولعل الشارح نظر الی ذلك فقال ما قال وهذا الفرق اللحاظی ایضا قد یعتبر عند النحاة کما قال الشارح فی شرح قول المصنف لا یتصرف فیه بتقدیم وتأخیر فی بحث فعل التعجب یرد ههنا ان الانصراف وعدمه وکذا الاحکام الاخر النحویة یعلم من استعمالات العرب ورحمن فیها اما ان یکون منصرفا او یکون غیر منصرف فلا معنی للاختلاف فیه واجیب عنه بانه یجوز ان یستعمل فیما بین العرب معرفا او معرفا باللام فلا یعلم منه الانصراف وعدمه والله اعلم **قوله** فعلی الاول ینبغی آه الانبغاء بمعنی الوجوب وکذا فی الثانی فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** اللهم الا ان آه یعنی ان تحقق المشابهة بین الالف والنون المزیدتین وبین الفی التانیث وانتفاءه علی تقدیر وجود التانیث بالتاء والتانیث بالالف الاول بالثانی والثانی بالاول انما یثبت اذا کان ذلك الوجود منیا مقاءرا بالاستعمال واما اذا کان فیها سببا فقط کما کان ههنا فلا یکون فیه التانیث بالالف کافیا فی وجود منع الصرف والتانیث بالتاء مضرا للوجوه ولما کان ثبوت الاحکام بالنظر الی القیاس امرا مشهورا فیما بینهم کثبوت الاصل مثلا فی ثلث ومثلث باعتبار القیاس وهو ان المعنی اذا کان مکررا یکون اللفظ ایضا مکررا صدر الفاضل المحشی هذا الجواب بلفظ اللهم المشعر بالضعف والله اعلم **قال** المصنف دون سکران حال من رحمن ای من اجل الاختلاف فی الشرط اختلف فی رحمن متجاوزا عن سکران وندمان فالاختلاف فی الشرط سبب الاختلاف فی البعض والاتفاق فی البعض الآخر ولو لم یکن الشرط مختلفا بل متحدا لکان فی الکل اتفاق فاندفع ما قیل ان الاختلاف فی الشرط لا یکون منشأ عدم الاختلاف فی سکران وندمان لانه علی تقدیر الاتفاق ایضا یثبت عدم انصراف سکران وانصراف ندمان هکذا افاده مولانا جمال الدین **قوله** لما کان المراد آه لما کان ندمان منصرفا بالاتفاق لعدم وجود الشرط علی کلا المذهبین خطر فی الذهن ان ندمان الواقع فی عبارة الکافیة یکون مکسورا

ومنونا لاضافة دون اليه بحكم العطف فاشار الفاضل المحشي الى اعرابه بان المناسب عدم اجراء التنوين والكسر على ندمان الواقع فی عبارة الكافية لان المراد منه اللفظ فيكون علما للذكر المنصرف فيكون غير منصرف للالف والنون المزيدتين فی الاسم والعلمية نعم لو لوحظ حال مسماه فيكون الكسرة والتنوين جاريتين عليه للمشاكلة وبالجملة جواز الامرين فی ندمان الواقع فی تلك العبارة ثابت وهذا لاجل عدم العلم بالمنقول من المصنف فی اعرابه والله اعلم

قال الشارح قدس سره وهو كون الاسم آه لعل الغرض من هذا دفع الايرادين احدهما ان عدّ وزن الفعل من اسباب منع الصرف غير صحيح لان تلك الاسباب اوصاف الاسم ووزن الفعل وصف الفعل كما هو الظاهر وثانيهما ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيفيد الاختصاص فيلغو قوله شرطه ان يختص بالفعل بيان الدفع عن الاول ان وزن الفعل بالمعنى الاضافی صفة الفعل لكن فی الاصطلاح نقل عن ذلك المعنى الى كون الاسم آه وهو صفة الاسم وبيان الدفع عن الثانی ان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل والعد من اوزان الفعل كما يكون باختصاص كذلك يكون بمجرد الوجود فيه وهو غير كاف فی حصول منع الصرف فيحتاج الى قوله شرطه ان آه وبما حررنا من النقل اندفع ما قيل ان فی تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث فی حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعی الى حمله على هذا المعنى هذا ما فهم من الحواشی والله اعلم **قوله** سواء كان له زيادة آه لعل الغرض من هذا دفع ما يختلج بالبال من ان مثل الوزن المشترك بين الاسم والفعل من اوزان الفعل دون اوزان الاسم يشعر على زيادة اختصاص ذلك الوزن بالفعل فعلى تقدير تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه يفهم الاختصاص ايضا فيستدرك قوله شرطه وبيان الدفع ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد نسبتها اليه لا لزيادة نسبتها اليه **قوله** فالاضافة فی آه ويرد ههنا ان كون الاضافة بمعنى النسبة مرادة فی وزن الفعل الذی هو مذكور فی المتن غير صحيح لانه بالمعنى الاضافی وصف الفعل كما هو الظاهر واسباب منع الصرف اوصاف الاسم واجاب عنه الفاضل المدقق ان المراد من وزن الفعل فی قول الفاضل المحشي هو الذی ذكر فی ضمن اوزان الفعل او المأخوذ فی المفهوم الاصطلاحی لوزن الفعل لانه كون الاسم على وزن الفعل ومن هذا يظهر مخالفة ما فی بعض الحواشی المتعلقة بقول المصنف وزن الفعل لانه يفهم منه ارادة الاضافة فی قول المصنف وهو خلاف الواقع لانه مفرد منقول فی الاصطلاح الى ما هو صفة الاسم **قوله** والا لم يحتج آه ای ان كانت الاضافة محمولة على زيادة النسبة يكون لفظ شرطه مستدركا

لان شرط الشيء يكون اخص منه والاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادته على هذا
التقدير يكون مستفادا من وزن الفعل فيكون مساويا له ويرد ههنا ان المفهوم من كلام
الفاضل المحشي فيما سياتي ان الزيادة نسبة الوزن الى الفعل فردا آخر سوى القسمين المذكورين
في المتن وهو غلبة وجوده في الفعل مثل وزن فاعَلَ وتحقق وزن الفعل في هذا الفرد لا
يؤثر في منع الصرف كما يقول به الفاضل المحشي فيما سيأتي واذا كان الامر كذلك فيكون
الاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة اخص من وزن الفعل فلا يكون لفظ الشرط
مستدركا ويعلم هذا الايراد من حاشية مولانا عبد الحكيم المتعلقة بقول الفاضل المحشي
لا على الاشتراط لكن العجب منه في عدم تعرضه اليه في هذا القول ويجاب عن هذا الايراد
الفاضل المدقق لكن لست احصله فلذا لم اذكره والله اعلم **قوله** فشرطه المرئي في النسخ
الموجودة من كتاب الفاضل المحشي لفظ فشرطه بزيادة الفاء والحال ان هذا اللفظ ليس بموجود
لا في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الذين رشيتهما فيكون زيادة الفاء سهوا من الناسخ
او يكون نسخة المتن او الشرح بزيادة الفاء والله اعلم **قوله** فشرطه في زيادة الفاء في هذا
الكلام كلام مثل الكلام السابق **قوله** على شرط التحقق يعني ان هذا الشرط شرط التحقق
وهو لا يكون خاصا بل مساويا فمساواة الاختصاص بالفعل او كون الزيادة في اوله كزيادته
مع وزن الفعل على تقدير حمل الاضافة على الزيادة النسبة مما لا يضر لاشرط تاثيره في
منع الصرف فيكون المساوات المذكور مضرا له وفي هذا المقام يرد الايراد السابق المذكور
في حاشية قوله فالاضافة الخ بادنى تغيير فافهم **قوله** لان السببية آه اما ورد على ما فهم
من كلام مولانا عبد الحكيم ههنا من تعلق هذا القول بقول الفاضل المحشي ولك ان تحمل آه
ان الدليل انما يدل على اعتبار زيادة الاختصاص في وزن الفعل في الجملة سواء كان في
مفهومه او شرطه اعرض الفاضل المدقق عنه وقال تعليل للمفهوم مما سبق وهو لا بد في تاثير
وزن الفعل من زيادة النسبة بالفعل سواء حمل الاضافة على هذه الزيادة او على النسبة وانما
لوحظ الاشعار على الفرعية من اول الوهلة لكان لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وجه
لانه لو اعتبر زيادة اختصاصه في شرطه لكان فهم الفرعية ثانيا يعني بعد التعريف لا اولا
هذا ما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره اخذ الامرين فيه
اشارة الى ان لفظة او في قوله او يكون آه للترديد ولذا اورد لفظة اما **قال** الشارح فعّل
في اللغة العربية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان وزن فُعَلَ من المختصات بالفعل على
التقدير وهو لا يصح لان بقم وشلم موجودان في الاسماء بيان الدفع ان المراد من الاختصاص

له اى المذكور فى ضمن اوزان الفعل او المأخوذ فى ضمن المفهوم الا مختلطا فى اوزان الفعل ١٢ منه

له لم يذكر المحشى وجها للايراد عليها اعتراض منه ١٢ منه

الاختصاص فی اللغة العربیة وهما من الاسماء العجمیة فلا یقدح فی الاختصاص **قوله** فی اکثر
نسخ المتن لعل الغرض من هذا تعریض علی الشارح بان فی کلام المص ههنا نسختین احدیهما
محتمل لدخول الباء علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال القلیل و لدخول الباء علی المقصور
الذی هو الاستعمال الشایع و ثانیتهما مختص بدخول الباء علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال
القلیل فالمناسب له تعلیق قوله علی النسخة المحتملة لدخول الباء علی المقصور الذی هو
الاستعمال الشایع والله اعلم **قوله** والضمیر راجع ای ضمیر به راجع الی الفعل لیوافق اکثر
النسخ مع ان فیها ان کانت الباء علی هذا داخلة علی المقصور علیه الذی هو الاستعمال الاقل
قوله او بالعکس یعنی ضمیر به راجع الی الوزن وضمیر یختص راجعا الی الفعل لیکون الباء
داخلة علی المقصور الذی هو الاستعمال الاکثر الغالب ان کانت النسختان علی هذا المعنی
قوله وذا اعرب من الاعراب بمعنی الایضاح ای ابین وا وضح وافصح **قال الشارح**
قدس سره بمعنی انه لا یوجد آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان هذا الوزن اذا
کان مختصا بالفعل فکیف یکون سببا لتحصیل منع الصرف الذی یجیء فی الاسم بیان
الدفع ان المراد باختصاصه اختصاصه بطریق الاصالة وهو لا ینافی مجیئه فی الاسم بطریق
النقل و عدم الانصراف یقتضی مجیئه فی الاسم اعم من ان یکون بطریق الاصالة او علی
طریق النقل **قال** الشارح قدس سره علی صیغة آه لعل الغرض من هذا دفع ما یتوهم من کون
شمر علی صیغة الماضی المجهول من التشمیر اعنی من الثلاثی المجرد فیلزم التکرار فی المثال من غیر
فایدة وهو من المستبعدات بیان الدفع ظاهر اقول وبالله التوفیق ان المعلوم من کلام
الزبدة ههنا ان وزن الثلاثی المزید فیه سواء کان معلوما او مجهولا مختص بالفعل حیث
قال واعلم ان کل اوزان الفعل ثمانیة اقسام ستة منها مختصة بالفعل واثنان غیر مختص
اما الستة المختصة فهو الثلاثی المجرد المجهول والثلاثی المزید فیه سواء کان معلوما او
مجهولا لانه لم یوجد فی الاسم بطریق الاستقراء والرباعی المجرد المجهول والمزید فیه علی
الاطلاق لانه لم یوجد فی الاسم اصلا واما الاثنان اللذان هما غیر مختصین به فهو الثلاثی المجرد
المعلوم لانه یوجد فی الاسم کفرس والرباعی المجرد المعلوم لانه یوجد فی الاسم ایضا کجعفر
انتهی فلعل عدم الفایدة فی هذا التفسیر قول الشارح من التشمیر لان صیغة الفعل الماضی
المجهول منه ایضا مختص بالفعل علی ما فهم من کلام الزبدة فلو قال علی صیغة الفعل من التشمیر
لکان احسن ولو اراد من شمر صیغة الفعل المعلوم من المزید سواء کان مزید ثلاثی او رباعی
واراد من ضرب صیغة الفعل المجهول سواء کان من الثلاثی المجرد او الرباعی المجرد والمزید

عه ای الشرح بعضهم تعلیقه بتقدیره بتعلیق الشرح بنسخة بالفعل علی ما بنسخة وفی بعض النسخ الشرح واما علی تقدیر تعلیقه بنسخة لم یکن کما فالتعبیر ایضا لانه علیه هذا الی الرجوع ضمیره الی الفعل ۱۲ منه

عه وفی نسخة ان یختص ضمیره ۱۲ منه

عه علی تقدیر یکون ضمیره یختص راجعا الی الوزن وضمیره به راجعا الی الفعل ۱۲ منه

عه علی تقدیر یکون ضمیره یختص راجعا الی الفعل وضمیره به راجعا الی الوزن ۱۲ منه

عه وفی نسخة ان یختص بالفعل ۱۲ منه

من کلیهما لکان عبارة المصنف مشیرا الی کل الاوزان المختصة بالفعل فافهم هذا التقریر فانه
لعلک لا تجد فی غیر هذا التعلیق والله اعلم **قوله** من بذر المال لما بین المعنی الاصلی للمثال
المذکور فی المتن لهذا النوع فی الشرح اراد ان یبین الفاضل المحشی للمعانی الاصلیة للامثلة
المذکورة فی الشرح من هذا النوع ولعل المعنی الاصلی لعثر الذی یعبر عنه بالفارسیة
بلغزیدن یکون ظاهرا فلذا ترکه **قوله** علما مرتجلا اعلم ان المرتجل ما یکون موضوعا
لمعنی ثم نقل منه الی معنی آخر لا لمناسبة بینهما وهذا المعنی غیر موجود فی شلم لان له معنی
واحدا فلذا حصل وجه لزیادة الفاضل المحشی قید الارتجال ههنا فافهم ولا تسرع بالرد والقبول
قوله وزن فعل الغرض من هذه العبارة دفع ما یرد من ان وزن فُعِل موجود فی اسماء الا
جناس کدئل لدویبة فکیف یکون هذا الوزن مختصا بالفعل اجاب عنه الفاضل المحشی
اولا بقوله وزن فعل الخ وبیان الجواب ان دئل فی اسماء الاجناس لکونه واحدا لا اعتبار
له فلا یضر الاختصاص وثانیا بقوله وقیل آه حاصل هذا الجواب ان من عادات العرب
نقل الفعل الی اسماء الاجناس وان کان علی سبیل القلة فیجوز ان یکون دئل منقولا من الحال
کونه بمعنی اسرع ولا یکون موجودا فی اسماء الاجناس بطریق الاصالة فالوجود المذکور لا یضر
فی الاختصاص ولو قال الفاضل المحشی وزن فعل مجهولا من الخواص اما دئل اسم جنس او
قبیلة فهو علی سبیل الندرة او علی سبیل النقل من دئل بمعنی اسرع او من دال بمعنی مشی
لکان اظهر وادخل والله اعلم **قوله** نحو اکرم وقیل وقال الدلیل علی کونهما منقولین الی اسماء
الاجناس خارجین عن معنی الفعلیة دخول حرف الجر علیهما **قوله** واما دئل آه لعل الغرض
من هذا دفع ما یرد علی اختصاص وزن فعل مجهولا بالفعل بان دئل علما لقبیلة موجود فی
الاسماء فکیف یکون مختصا بیان الدفع انه منقول من دئل بمعنی اسرع او من دال بمعنی
مشی مشیا مخصوصا فکونه موجودا فی الاسماء یکون بطریق النقل لا بطریق الاصالة فلا
یقدح فی الاختصاص ولم یتعرض الفاضل المحشی الی نقل دئل اسم جنس من دال بمعنی مشی
مشیا مخصوصا لانه لا یحصل علی هذا وجه التغیر والله اعلم **قوله** والتغیر للدلالة
لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من انه کیف یکون منقولا من دال لان الموافقة بین
المنقول والمنقول عنه من المهمات بیان الدفع ان المغایرة اذا کانت لغرض فلا باس بها
ههنا الغرض الدلالة علی العلمیة **قوله** کما قیل الاول بالفتحات الثلثة والثانی بضم الاول
وکسر الثانی وفتح الثالث **قوله** واما الوعل آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان
الوعل وکذا الرئم بوزن الفعل موجودان فی الاسماء فکیف یکون هذا الوزن مختصا

له لان التالی اسم اوفاقال من قسم کامنوکی مع عصر لا منه

بالفعل بيان الدفع انهما شاذان فلا اعتبار لهما فلا يقدحان فى الاختصاص **قوله** فى الوعل
بفتح الواو وسكون العين بزكوهى **قوله** والرئم بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم
والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ههنا بفتح الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم نعم
لو ثبتت فى كتب اللغة على طريقة يكون كلامه اعتراضا على الفاضل المحشى بانه غير محتاج الى
الجواب والله اعلم **قال العلامة** قدس سره ولم يذهب الى منع آه ويرد ههنا ان الدليل
قد تم على قوله غير مختص بالفعل فما الحاجة الى زيادة هذا القول واجيب عنه بان هذا
دليل آخر على التقييد بالبناء للمفعول بيانه ان الذاهبين الى منع صرف فَعَلَ بالفتحات حال
العلمية مثلا ليسوا الا بعض النحاة والمقصود بالبناء ههنا مذهب الجمهور فلذا قيد البناء
للمفعول وَرُدَّ بان المقصود بالتمثيل ههنا الوزن الذى اختص بالفعل ووزن فعل بالفتحات
غير مختص بالفعل كما هو الظاهر فلا يصح التمثيل به وان كان الذاهبون الى عدم انصرافه الجمهور
فالحق فى الجواب ان هذا القول جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال من قال هل الوزن
المشترك سبب لعدم الانصراف ام لا هكذا افهم من حاشية مولانا ميرجان والله اعلم بحقيقة
الحال **قوله** بعضهم آه لعل الغرض من هذا الكلام تعيين ذلك البعض الذى اجمله الشارح
وتزييف مذهب ذلك البعض والله اعلم **قوله** بين القبيلتين اى الاسم والفعل و
معنى قوله يؤثر اى يؤثر مطلقا سواء كان منقولا من الفعل الى الاسم او لا ليصح التقابل عند
وجود السبب الآخر ويرد عليه انه اذا لم يكن منقولا من الفعل فكيف يتحقق الفرعية التى
بناء وجود السبب لمنع الصرف عليها فافهم **قوله** الى تاثيره آه يعنى اذا كان الوزن مشتركا
ويكون الكلمة التى وجد ذلك الوزن فيها منقولة الى الاسم فيؤثر ذلك الوزن فى منع الانصراف
عند تحقق السبب الآخر قال مولانا عبد الحكيم اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر
فى منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا فى الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم نحو
اقول وبالله التوفيق ان الوزن بسبب استعماله فى الاسم بطريق النقل من الفعل لا يكون
مشتركا والا يكون الوزن المختص مشتركا بين القبيلتين بل المشترك ما يكون مشتركا بين
القبيلتين قبل النقل ولا يكون مختصا باحدهما فبين اول كلامه وآخره تدافع والله اعلم
قوله كقوله انا آه هذا مثال لتاثير الوزن المشترك بين القبيلتين فى منع الصرف يعنى
يعنى ان جلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحال انه ليس من الاوزان المختصة بالفعل
فعلم ان الوزن المشترك ايضا يؤثر فى عدم الانصراف وانما حملنا هذا القول على مثال تاثير
الوزن المشترك بين القبيلتين فى منع الصرف دون مثال تاثير ذلك الوزن اذا كان

منقولا کما قالہ عیسیٰ لان المناسب للتمثیل علی ہذا ما یکون فیہ عدم التاثیر کجعل عدم
النقل دون مثل ہذا القول لانہ لا یعلم فیہ ان التاثیر من جہۃ الوزن المشترک مطلقا او من
جہۃ بعد النقل کما قالہ یونس وعلیہ الاول الاول والثانی الثانی وتمامہ متی اضع العمامۃ
تعرفونی جلا من الافعال التی استوی فیہ اللزوم والتعدیۃ یعنی انکشف او کشف فی الامور
ثم صار علما لشخص والثنایا جمع ثنیۃ وہی العقبۃ وطلاع الثنایا عبارۃ عن رکاب صعاب
الامور عطف علی ابن او جلا وتفسیر المصراع الآخر ظاہر **قولہ** ولولا ذلک آہ یعنی لو
کان جلا غیر منصرف لکان منونا لانہ اسم معرب ولا مانع فیہ من التنوین علی ہذا کما ہو الظاہر
والروایۃ بغیرہ فعلم انہ غیر منصرف فیکون ہذا القول دلیلا علی کون جلا غیر منصرف **قولہ**
وردہ آہ بیان الرد ان عدم التنوین فی جلا لا یدل علی تاثیر الوزن المشترک فی عدم الانصراف
لان وزنہ لیس من الاوزان المختصۃ بالاسم بل من الاوزان المشترکۃ بین القبیلتین فلا یجوز
ان یکون محکیا یعنی یکون جلا مع الضمیر علما فی البیت منقولا من الفعل ولیس بمنون فکیف
یکون المحکی بمنون لان المحکی لا یتغیر وان یکون صفۃ لمقدر یعنی یکون جلا فعلا فی البیت
ولم یکن علما وعدم کون الفعل منونا ظاہر فافہم ہذا التقریر للرد والمردود ولا تسرع
بالرد والقبول **قولہ** اما لم یقل بدلہ آہ لحل الغرض من ہذا وجہ عدول المصؒ عما قالہ ابن
ہہنا وہو قولہم او یغلب فی الفعل ہذا الوزن بان یکون فی الفعل اکثر منہ فی الاسم بیانہ
وجہ العدول انہ علی ہذا یرد وزن فاعل لانہ غالب فی الافعال بحیث لم یوجد فی الاسماء
الا کلمات معدودۃ مع انہ لو سمی بہ لا یکون غیر منصرف بخلاف ما قالہ المصؒ لانہ لا یرد
علیہ لان ہذا الوزن لیس بمختص بالفعل ولیس فی اولہ زیادۃ کزیادۃ الفعل علی ما ہو
الظاہر اقول وباللہ التوفیق ان ہذا الوزن یکون مختصا بالفعل علی ما قال فی الزبدۃ ونقلنا
عبارتہا سابقا لانہ مزید وہو مختص بالفعل سواء کان معلوما او مجہولا واللہ اعلم **قولہ**
لما ذکرنا لم یظہر لی الی الآن وجہ التقیید الا ان یقال ان عدم الانصراف علی تقدیر علمیۃ المؤنث
یحتمل ان لا یکون لوزن الفعل واللہ اعلم **قولہ** الا خاتم ویرد ہہنا ان المقصود لو کان
التمثیل فیکفی فیہ ایراد المثال الواحد لو کان المقصود الاستیعاب ففیہ قصور لان من
الاسماء موجودۃ بہذا الوزن غیرہما ذکرہ مثل طابع وقالب غیرہما الا ان یقال ذکر
الفاضل المحشی الخاص اراد العام ای الکلمات المعدودۃ فلا خلل واللہ اعلم **قولہ** ولان
فی آہ وجہ آخر للعدول یعنی ان معلومیۃ الغلبۃ یحصل اذا تتبع جمیع الاسماء والافعال
بخلاف معلومیۃ الوزن الذی یکون فیہ الزیادۃ مثل زیادۃ الفعل فانہ یحصل اذا تتبع

هو فقط ليتشكل انه قابل للتاء او غير قابل لها فيفي ما قاله النحاة يكون المؤنة زايد بخلاف ما قاله المصنف فان
المؤنة فيه قليلة بالنسبة الى ما عدل عنه والله اعلم **قوله** لا يقال آه اعتراض على الوجه الثاني
للعدول بيانه انا لا نسلم ان الاشتمال على المؤنة الزايدة علة لترك ما اشتمل عليه مستدلا بانه
لو كان كذلك لكان المناسب للمصنف ان يترك ان يختص ايضا فان معلومية الاختصاص موقوف
على تتبع جميع الاسماء والافعال كما لا يخفى **قوله** لانا نقول آه بيانه انا نسلم ان المناسب للمصنف
ترك الاختصاص لكن اذا لم يوجد لفظ يؤدي مؤداه من غير اشتمال على ما لا يقتضي المؤنة فاورده
للضرورة وحديث كون الضرورة مبيحا للمحذور آه مشهور بخلاف يغلب فقد عدل عنه **قوله**
ان قلت آه معارضة لاقامة الدليل على مختار النحاة وبيانها ان سببية اسباب منع الصرف موقوفة
على الفرعية كما تقرر وهي لا يحصل الا اذا كان لهذا الوزن زيادة اختصاص بالفعل وهو لا يكون
الا بالاختصاص وبالغلبة فاذا انتفى الاول فلا بد من اعتبار الغلبة **قوله** يظهر من الظهور
يعني پيدا شدن اي حتى يحصل فرعية اي فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك
لا فرعية له **قوله** قلنا آه حاصله منع انحصار زيادة الاختصاص بالفعل في الاختصاص والغلبة
مستدلا بانه يجوز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال دون الاسماء
قوله الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم كنعم وبئس **قال الشارح** قدس سره
او يكون غير مختص لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة او لاحد الامرين فيفهم منها ان في وزن
الفعل الذي هو سبب عدم الانصراف احد هذين الامرين وهو خلاف الواقع لانه يجوز ان
يجتمعا فيه كما في نحو يزيد وتشكر بيان الدفع ان قيد عدم الاختصاص مراد هنا فلا يجوز
اجتماعه مع الاختصاص في نحو يزيد بل الزيادة المرادة وهي الزيادة مع عدم الاختصاص غير موجودة
كما لا يخفى **قوله** بقرينة المقابلة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان عبارة المصنف
مطلقة فمن اي قرينة قيدت بقيد عدم الاختصاص بيان الدفع ظاهر **قوله** لعله
وجهه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه ما الباعث على المقابلة ولم لا يجوز ان يكون
الشق الثاني عاما شاملا للشق الاول بيان الدفع ان بين هذين الامرين اي الاختصاص
والزيادة في الاول تفاوتا في التاثير يعني ان الاختصاص اولى بالتاثير من الزيادة على ما لا
يخفى فالاولى بيان شق الزيادة على وجه لا يشتمل الاختصاص ويكون مقابلا له وانما قال
المصنف او يكون في اوله زيادة آه ولم يقل او يكون في اوله حرف من اتين مع انه اخصر لانه لو
قال كذلك لامتنع من الصرف أولق المشتق منه مألوقا اذا اسمي وكذا أيفع علما ونهشل
اذا اسمي بهما مع انهما منصرفات لاصالة اوايل هذه الكلمات كما علم من كلام الشيخ الرضي

قوله والظاهر آه هذا اعتراض على الشارح بان جوابه لدفع الاعتراض الوارد على عبارة المتن محتاج الى التقدير وان كان مع القرينة وههنا وجه آخر لصحة بلا تقدير فيها الباعث على فيه في انهما بيان للوجه الآخر ان الترديد بكلمة او الثانية لمنع الخلو بين العام والخاص من وجه ام ثبت فيما بينهما وهذه النسبة موجودة من بين هذين الامرين كما بينه الفاضل المحشي فلم لا يجوز ان يكون كلمة او ههنا لمنع الخلو فلا يثبت الخلل في الاجتماع ولا ينبغي المقابلة المشعرة بكون الشق الاول اولى بالتاثير واجاب عن هذا الاعتراض مولانا عصمت الله حيث قال قلنا نعم لكن الاحتياج الى اشتراط عدم قبول التاء انتهى اقول وبالله التوفيق لعل الاشتراط يكون بالنظر الى بعض الافراد الغير المختصة والله اعلم قوله وافتراقهما آه افتراق الاول عن الثاني موجود في الاول وافتراق الثاني من الاول موجود في الثاني قوله واجتماعهما آه ويرد ههنا ان الشقين اذا كانا مجتمعين في يزيد ويشكر يلزم اجتماع النقيضين الذين هما عدم الاحتياج الى اشتراط عدم قبول التاء والاحتياج الى ذلك الاشتراط فيهما لان في الشق الاول اقتضاء الاول و في الشق الثاني اقتضاء الثاني والجواب عنه ان هذا الاجتماع اذا كان بالنظرين فلا محذور فافهم ولا تنس بالرد والقبول قوله واستبرق اعجمي جملة معترضة وقعت جوابا لما يقال كيف يكون وزن استخرج معلوما مختصا بالفعل حتى يكون هذا مادة اجتماع الشقين مع ان استبرق موجود في الاسماء بيان الدفع ان هذا الوجدان غير مضر لانه اعجمي ليس بعربي والمراد من الاختصاص الا الاختصاص في اللغة العربية كما قاله الشارح في الصدر والله اعلم قال الشارح قدس سره اي اول وزن الفعل هذا الترديد بمجرد بيان مرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فالمآل على التقديرين واحد هكذا قال مولانا مير جمال قوله لما كان المراد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان المكان على وزن الفعل الذي هو موزون وزن لهذا الوزن غير مذكور فكيف يصح رجوع الضمير اليه بيان الدفع انه لو كان المراد من وزن الفعل ميزان الفعل لصح ما قال المعترض لكن المراد منه كون الاسم على وزن الفعل وهو مشتمل على الميزان والموزون الذي هو الاسم كما هو الظاهر فيصح رجوع الضمير الى كليهما والله اعلم قوله الا الوزن بمعنى الميزان لكونه مذكورا في ضمن موزون الفعل يرد ههنا ان المقصود كون زيادة الموزون الذي هو الاسم كزيادة الفعل وهو لا يحصل على هذا التقدير فكيف يصح ارجاع الضمير الى وزن الفعل واجيب عنه بان كون زيادة كزيادة في اوله مستلزم لذلك المقصود كما لا يخفى فيصح ذلك الارجاع هكذا فهم من حاشية

له لا تنحصر على تقدير كون الشق الثاني اعم مطلقا من الشق الاول ۱۲ منه

له اي فعلى تقدير ارجاع الضمير الى وزن الفعل ۱۲ منه

الفاضل المدقق والله اعلم قال الشارح قدس سره ای زیادة حرف لما كانت الزيادة مصدرا
مقتضيا للفاعل وهو لم يوجد في عبارة المصنف اول الشارح على طريقين عبارة المصنف احدهما ان التنوين
في زيادة عوض عن المضاف اليه وهو فاعل في المعنى وثانيهما ان الزيادة بمعنى الزايد والموصوف
اى الحرف قبله مقدر فيكون فاعله على هذا ضميرا راجعا الى موصوفه مستترا فيه في هذين
الطريقين لف ونشر على الترتيب الطريق الاول بالنظر الى الارجاع الاول والطريق الثانی با
لنظر الى الارجاع الثاني فافهم قوله على الاول آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه
يشكل على التقدير الظرفية اذ ليس في اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف
زايد كما هو الظاهر بيان الدفع ان وجه الظرفية على التقدير الاول شيوع نسبة الصفة
الى موصوفها يعنى كما يقال السواد في الجسم يعنى ان الزيادة صفة الاول فهو نسبة اليه يعنی
وعلى التقدير الثاني ان النسبة بين الحرف الزايد والاول عموم وخصوص من وجه كما بينه
ونسبة احدهما الى الآخر بكلمة في جايز فلا خدشة في عبارة المصنف ويعلم من حاشية مولانا
مير جان تزييف القول الاول الصادر من الفاضل المحشی بيانه ان الصفة هو الزيادة لا
زيادة الحرف والمنسوب ههنا ليس الا الثانی فما هو صفة ليس بمنسوب وما هو منسوب
ليس بصفة قوله عموم من وجه مادة اجتماعهما احمر ومادة الافتراق من جانب الاول
في ضرب مثلا ومادة الافتراق من جانب الحرف الزايد في استخراج مثلا قوله العام الى آه
تشبيها لاشتمال الكل اى الخاص على الجزء اى العام باشتمال الظرف على المظروف قوله بالعکس
آه تشبيها الشمول العموم بالشمول الظرف في وما كانت الاحاطة في العام والخاص من وجه
ناقصة فلا بد لهذه الصحة من النقل من الثقات وهو الى الآن لم يثبت هكذا في حاشية
الفاضل المدقق والله اعلم قوله او لان آه وجه آخر لصحة الظرفية بيانه ان العبارة بحذف
المضاف وبعده امر الظرفية ظاهر قوله ولو غير ذلك آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد
من ان هراق على صيغة الماضی وهرق على صيغة الامر معدود ان من اوزان الفعل با
لنظر الى القسم الثانی مع ان الزيادة في اوله كزيادته غير موجود كما هو الظاهر بيان الدفع ان
الزيادة في الاصل موجود والتغير الحالى لا يضر لانه نادر لان الاكثر في الاستعمال اراق
وارق قوله وكذا لو تصرف آه اى وكذا لا يضر التصرف المذكور في كلام الفاضل
المحشی لتأثير وزن الفعل في عدم الانصراف لان ذلك الزيادة يحفظ وزن الفعل قوله
لان السقوط دليل لقوله يرد المحذوف قوله جاء في يقول باعادة العين المحذوفة
لالتقاء الساكنين الحاصل لاجل الجزم واخشى باعادة اللام المحذوفة لاجل الوقف الجاری

حاشیہ: قاله

حاشیہ: بالنظر الى القسم الاول وهو بالنظر الى الكلام المذكور فى اول المبحث المذكور فيما سبق ۱۲ منه

بهما الجزم **قوله** حال من ضميرا وله بيان للواقع لان بيان وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل الذين يعلم ذ وحالهما من هذه العبارة ليس صادرا من الشارح الا في ضميرا وله
وحديث صحة الحالية من المضاف اليه وقت جواز حذفه واقامة المضاف مقامه كما في
بل نتبع ابراهيم حنيفا يدفع استبعاد وقوع الحال من ضميرا وله لانه مضاف اليه وفيه
ان هذا فيما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به والامر ههنا ليس كذلك ولو نظر الى ظاهر
عبارة الشارح في بحث الحال حيث لم يقيد المفعول بقيد به لم يرد هذا الاعتراض لكن
قول الفاضل المحشي هناك يهدى عن ارادة المفعول مطلقا الا ان يقال باصطلاح القوم
من ان المفعول فيه هو ما قدر فيه في واما ما هو الظاهر فيه في فهو مفعول به بالواسطة
كما هو المصرح في الشرح في بحث المفعول فيه فافهم والله اعلم **قوله** وانما لم يجعله آه بيان
ان القسم الاول من وزن الفعل لا يحتاج الى الشرط عدم قبول التاء لانه غير قابل لها
لاختصاصه بالفعل وبهذا اندفع ما يختلج بالبال ان وزن الفعل من جملة موانع الصرف
فيكون فاعلا لمنع المفهوم من فحوى الكلام فهذا الباعث على الشارح في اختيار حالية
هذا القول من ضميرا وله لانه على ذلك التقدير يفيد الاشتراط في الشقين والامر ليس
كذلك لان الاول غير محتاج الى الشرط والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لاختصاص
هما بالاسم ويرد هنا ايرادان الاول ان الالف واللام ايضا مختصان بالاسم فلم لم يخرج
بدخولهما عن وزن الفعل الثاني ان الخروج يكون على تقدير اللحوق لا على القبول فالمناسب
للمصنف ان يبغي اللحوق لا القبول والجواب عن الاول ان المراد من الاختصاص الاختصاص
باسم الجنسية وذا موجودة في التاء مفقود في الالف واللام كما لا يخفى وعن الثاني
ان المراد من القبول الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي هكذا افهم من حاشية مولانا
مير جمال **قوله** كانه اراد آه هذا الجواب عن جانب المصنف من ان اعتراض الشارح بان
وزن الفعل في اربع واسود مؤثر في منع الصرف مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء
مفقود كما هو الظاهر بيان الجواب ان مراد المصنف من عدم قبول التاء عدم قبولها
قياسا او بالنظر الى الوضع الاصلي وقبولها في اربع ليس بقياسي وفي اسود ليس بالنظر الى
الوضع الاصلي الذي هو وضع الوصفية كما لا يخفى وان اختلج في قلبك ان الفاضل المحشي
اجاب عن اعتراض اسود كما ينادي عليه زيادة قيد بحسب الوضع وتفريع عدم النقض
باسود فكيف يكون عبارة جوابا عن كلا الاعتراضين فازله بان مراد الفاضل المحشي
لو كان دفع اعتراض اسود فقط لكان المناسب له ان يقول اذ مؤنثة بحسب الوضع

يكون على فعلاء ولما اراد هٰهنا لفظ القياس فعلم ان مراده دفع الاعتراضين فيكون تقدير كلامه كانه اراد غير قابل للتاء قياسًا بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود واربع اذ قياس مؤنثهما وضعا ان يكون على فعلاء وار بعة وان اختلج فى ذهنك ان الفاضل المحشي لم ينسب الى المصنف ارادة القيد الذى دفع به الشارح اعتراض اسود وهو بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله كما نسب اليه ارادة القيد الذى دفع به اعتراض اربع وهو قياسًا فلازمه بان ارادة ذلك القيد من عبارة المصنف غير متبادر فلا يحمل عبارته عليه بخلاف ما قاله لانه متبادر من عبارته هذا ما انخصت عن حاشية الفاضل المدقق مع قدر زدته من عند نفسى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بالاعتبار آه الاولى ان يقول وبالاعتبار بزيادة الواو كما لا يخفى فلا يقال حذف العاطف غير عزيز فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح وبه ههنا ان المعلوم من الشرح ان اعتراض اربع يدفع بارادة قيد القياس واعتراض اسود يدفع بتقييد بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله والامر ليس كذلك لان القيد الذى يدفع به اعتراض اسود يدفع به اعتراض اربع ايضا لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسى وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمى وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء واجيب عنه بان الامر كما قلت لكن الشارح زاد قيد القياس لدفع اعتراض اربع لاجل حصول الموافقة لكلمات النحاة حيث قالوا ان وزن الفعل فى اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم قبول التاء قياسًا وانصرافه لاجل انتفاء الوصف الاصلى هذا خلاصة ما فى حاشية مولانا عبد الحكيم وقيل ان القيد الذى يدفع به اعتراض اربع وهو القياس يدفع به اعتراض اسود اذ الفرق بين الاسم المذكر ومؤنثه بالتاء خلاف القياس لان القياس الفرق بالصيغة كما صرح به الرضى فى بحث الجمع الصحيح واجيب عنه بان المصرح فى كلام الرضى غلبة الفرق فى الاسماء الجوامد بين مذكرها ومؤنثها بوضع الصيغ المخصوصة لكل منهما والغالبية لا يستلزم القياسية حتى يكون خلافه وهو الفرق بالتاء خلاف القياس عبارة الرضى هكذا الغالب فى الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس ايضا فى كليهما كاحمر وحمراء وافضل وفضلى وسكران وسكرى وكامر وامرءة انتهى هذا ما انخصت وعن حاشية مولانا عصام والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** قيل فى آه هذا اعتراض بيانه ان المتقرر المتعارف فيما بين القوم ان المشار اليه بذلك يكون علة لما بعده فيكون عدم قبول التاء المشار اليه بذلك علة لعدم انصراف احمر وانه لا يعمل وهو ليس بصحيح لان ذلك العدم

شرط وهو ليس بمستلزم للمشروط كما تقرر فكيف يكون علة لانه مستلزم للمعلول **قوله**
ولذا يدفع آه بيان الدفع ان المشار اليه بلفظ ثم الاشتراط لا الشرط كما ينادى عليه
قول الشارح ومن اجل اشتراط آه والاشتراط علة مستلزمة للحكم بعدم انصراف احمر وانتفى
يعمل لا شرط حتى لا يكون مستلزما له وان اختلج فى قلبك ان الاشتراط مستلزم للحكم
بانصراف يعمل لانه لو لم يشترط لكان غير منصرف وليس بمستلزم للحكم بعدم انصراف
احمر لانه لو لم يكن منصرف فلا بد يكون غير منصرف كما كان فازله بان المراد ان الاشتراط
علة مستلزمة للحكم باختلاف احمر ويعمل فى الانصراف وعدمه ولا شك فى هذا الاستلزام
لانه لولاه لكانا متفقين فى عدم الانصراف قال مير وجيه الدين معترضا على جواب الفاضل
المحشى ولست بخبير بان اشتراط الشروط المذكورة فى باب منع الصرف يكون لنفس الامتناع
لا للحكم بالامتناع يعنى لو وجد الشرط مع تحقق العلة يتحقق الامتناع فى نفسه سواء
حكمنا بالامتناع اولا ومجيبا عن اصل الاعتراض ان معنى قول المص ومن ثم اى من اجل
وجود الشرط مع العلة فى احمر امتنع من الصرف ومن اجل انتفاء الشرط وان كان العلة
موجودا فى يعمل انصرف انتهى بالحاصل والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اى كل اسم
آه لما كان الظاهر من قول المص ان وما فيه آه قاعدة والقواعد لا تكون الا كلية والكلية لا بد
من لفظ كل وهو لم يوجد فى هذا القول فقدر الشارح لفظ الكل ههنا ولما كان المراد من
المؤثر المؤثر فى منع الصرف بقرينة المقام فسرها بالاسم الغير المنصرف لان عدم الانصراف
لا يحصل الا فيه والله اعلم **قوله** او مع شرطية اعلم ان ههنا فى الشرح نسختين احدهما او بالشرطية
لسبب آخر وثانيهما او مع الشرطية لسبب آخر ففى هذا القول من الفاضل المحشى اشارة الى ان
الباء كما وقعت فى النسخة الاولى بمعنى مع والالف واللام عوض عن المضاف اليه وإلى ان
الالف واللام عوض عن المضاف اليه بناء على النسخة الثانية **قوله** لا بالشرطية المحضة
لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان تاثير العلمية كما يكون بالسببية المحضة وبها مع
الشرطية كذلك يكون بالشرطية المحضة كما فى الالف والنون المزيدتين حيث قالوا ان تاثير
العلمية الاسم الذى فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف
التانيث الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال فلم لم يتعرض الشارح
لها بيان الدفع ان تاثيرها بالشرطية المحضة مذهب الجماعة المخالفة للمذهب المختار
ومقصود الشارح حمل عبارة المصنف عليه وهو فى الصورة المذكورة ان العلمية
سبب شرط لا انه شرط كما تقدم وان اختلج فى قلبك ان صورة تاثير العلمية بالشرطية

له هنا اعتراض ظاهر الفاضل المحشى لكن فيه مخالفة لما سبق من تحقيق وهو منصوص من قال انما آه ١٢ منه

المحضة لا تنحصر في الصورة المتفرعة لانه اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والعجمة كان
السبب في منع الصرف هو التانيث والعجمة فالعلمية كانت شرطا محضا للتأثير هما
لا شرطا وسببا لان السببين موجودان غيرها فاثر له بان في حصول عدم الانصراف
في الصورة المذكورة بذينك السببين يلزم الترجيح بلا مرجح هذا ما فهمت من حاشية مولانا
عصمت الله لكن بقي شيء وهو ان الفاضل المحشي بين المذهبين في الالف والنون المزيدتين
سابقا بان احدهما مشهور ومنصور ولم يتعرض الى ان احد المذهبين مذهب الجمهور والآخر مذهب
الغير فمن اي وجه قال ههنا ما قاله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وصيغة منتهى
آه ويرد ههنا ان المعدود من الاسباب الجمع لا صيغة منتهى الجموع فالمناسب ان يقول
والجمع واجيب عنه بان الجمعية لا يبقى مع العلمية فلا بينهما من المنافات كما لا يخفى
بخلاف صيغة منتهى الجموع فانها يبقى معها كما هو الظاهر فللتنبيه على هذه النكتة قال
الشارح وصيغة منتهى الجموع لكن يرد عليه ان الجمعية الاصلية باقية حال العلمية
كما في حضاجر علما والزائل الجمعية الحالية والمعتبر في منع الصرف ذلك لا هذا الا ان
يقال ان المشهور لم تقسيم الجمع الى الاصلي والحالي في الظاهر كما قسم الوصف لم يذهب
الذهن الى اعتبار الجمع الاصلي في عدم الانصراف هذا ما ظهر لي وان تحرير هذه السطور
والله اعلم بالصدور **قوله** اي بمفهوم صالح آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه
يلزم المخالفة بين كلامي الشارح حيث يعلم من هذا المقام ان المراد من زيد واحد من
الجماعة المسماة به ومن قوله فانه اريد به المسمى بزيد بيان الدفع ان مراد الشارح في هذا المقام
ان يأول زيد بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة وهو ليس الا المسمى بزيد فالصلح
يطابق الجزء قال الفاضل المدقق ولا حاجة الى هذا التأويل فانه يجوز ان يكون في الكلام
الشارح اشارة الى تأويلين فان كلا منهما صحيح انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الشارح لو كان
تلك الاشارة فالمناسب له ان يصرح بذلك لان هذا بيان مقام التأويل للتنكير والاشارة
في مقام البيان ليس بمعهود والله اعلم **قوله** والا آه الغرض من هذه العبارة اثبات تلك
الارادة يعني ان لم يرد بزيد المسمى به ويلزم المخالفة بين الموصوف والصفة في التعريف والتنكير
كما لا يخفى **قال** المصنف ما تبين آه بيان على قانون الاستدلال ان الاسم الذي يكون العلمية
فيه مؤثرة اذا نكر يكون منصرفا لانه اذا نكر يكون بلا سبب او على سبب واحد وكلما هذا شأنه
يكون منصرفا فانه يكون منصرفا ويرد على الدليل منع الملازمة لان وجود السببين غير
لازم في عدم الانصراف الا ترى الى الجمع والف التانيث فاشار المصنف الى دفعه بقوله

اي يقول بانه
واحد من الجماعة
الشارح [illegible]
[illegible] منه

لما تبين آه بيانه ان العلمية المؤثرة لا تجتمع الا مع التانيث بالتاء لفظا و معنى و المعرفة و العجمة و التركيب و الالف و النون المزيدتين اذا كانا في اسم و العدل و وزن الفعل فقط لا مع غيرها من الاسباب من الجمع و الف التانيث و الوصف و المراد ههنا العلمية المؤثرة فلا يتصور المنع ههنا و بيان الصغرى المشار اليه بقوله لما تبين الى قوله الا احدهما انه لو لم يكن فالاسم على تقدير التنكير بلا سبب او على سبب واحد للزم وجود المشروط بدون الشرط كما في الخمسة الاول كما لا يخفى او لزم وجود المتضادين كما في الاثنين الثانيين فافهم و اغتنم لعلك لا تجد في غير هذا التعليق و منه الوصول الى التحقيق **قوله** اي دليل آه فسرنا بالدليل لان الشايع بعد كلام لاجل الدليل و قال بالالتزام لانه يرد على قول المص و الشارح ان الثابت من التبيين و الظهور بما يكون بطريق الصراحة و مقدمات هذا الدليل ليست صريحة فيما سبق كما لا يخفى بيان الدفع الايراد ان المراد من التبيين و الظهور اعم من الصراحة و الالتزام الموجود في هذا المقام في ضمن الاخير ارادة الاعم ايضا شايع و حكم معلومية مقدمات الدليل مما سبق ليس الا بالنظر الى الاكثر فان بعضها اعني تضاد وزن الفعل و العدل ليس بمعلوم مما سبق و طريق معلومية الاكثر مما سبق انه ظهر من قوله و ما يقوم مقامها الجمع و الف التانيث ان العلمية غير مؤثرة معهما و ظهر من قوله فلا تضره الغلبة ان العلمية لا يجامع الوصف لان مراد المص من الغلبة غلبة الاسمية لا مطلقها لان غلبة العلمية يضره كما علم سبق و ظهر من اشتراط بعض الاسباب بالعلمية انها تجامع ما هي شرط فيه و ظهر من امثلة العدل و وزن الفعل انها تجامعهما بغير اشتراط و الله اعلم **قال الشارح** و كذلك في التانيث اقول و بالله التوفيق لو زاد الشارح قوله و في المعرفة و قوله ان كانا في اسم لكان موافقا لما قاله المص فافهم[١] **قال الشارح** قدس سره الاربع لعل الشارح نظر الى لفظ الاسباب الى مفرده فلا يرد ان الاولى الاربعة فافهم **قال الشارح** قدس سره مشروطة الصواب مشروط بدل مشروطة الواقعة في بعض النسخ فافهم **قال الشارح** قدس سره استثناء آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان عبارة المص يلزم تعدد الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا عاطف و هو من المستحيلات بيان الدفع ان المستثنى منه ههنا متعدد لانه نظر الى الاستثناء الاول الكل اي كل الاسباب نظر الى الثاني ما بقي من الاستثناء الاول و اذا تعدد المستثنى منه فلم يلزم المحذور **قوله** اي استثناء بعد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه يعلم من عبارة الشارح ان الاستثناء الاول اخرج الكل و ابقى منه شيء باخراج البعض الآخر منه و لا معنى لهذا كما لا يخفى على من له بصيرة

له لان العدل و وزن الفعل متضادان فلو لم يجتمع العلمية الا بالتنكير لما احدهما اللازم اجتماع المتضادين كما هو الظاهر ١٢ منه

[١] لعل الشارح الى ان الموافق لعبارة المص ما قلت يكون للتنبيه فيما بين القوم من جرى داب الشارح عليه كون العلمية سببا و الوصف فيه متضادان كما هو الظاهر ١٢ منه

بيان الدليل ان غرض الشارح ان هذا الاستثناء من شئ بقى من نوع آخر بعد الاستثناء الاول
من هذا الشئ ولا غرض له في هذا الا ان المستثنى منه فى هذا المقام السبب المطلق وبالاستثناء
الاول خرج منه التانيث بالتاء والمعرفة والعجمة والتركيب والنون المزيدتان الكائنتان فى
اسم وبقى فيه العدل ووزن الفعل والوصف والجمع والف التانيث فاستثنى منه العدل
ووزن الفعل فافهم **قوله** فلم يلزم تفريع على تعدد المستثنى منه المذكور فى كلام
الشارح بطريق الاشارة وفى عبارة الفاضل المحشى بطريق الصراحة ويرد ههنا انه لا حاجة
ههنا الى الجواب عن هذا الايراد لان ما اراد المعترض ان تعدد الاستثناء من المستثنى منه
الواحد بلا عاطف محال مطلقا سواء كان مع تعدد ادات الاستثناء او لا لو ملوع وان
اراد ذلك التعدد محال وقت اتحاد الادات فمسلم لكن عبارة المصنف ليس من ذلك
القبيل كما هو الظاهر على ان هذا ايضا ليس مذهب الكل كما ينادى عليه عبارة
الشيخ الرضى حيث قال الاستثناء لشيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف واحد فلا يستثنى بها شيئان ويجوز مطلقا
عند البعض انتهى هكذا انهم من حاشية مولانا مير جان **قوله** ونظير ذلك آه يعنى كثيرا
ما يرد فى عبارة المصنفين بحيث يكون الجاران من جنس واحد فيها متعلقين بفعل واحد
بلا عاطف وهو من المستحيلات فيرد الاعتراض عليها فيجاب هناك بان الجار الواحد
متعلق بمطلق الفعل والآخر بمقيده بالجار الاول فلا يلزم تعلق الجارين من جنس واحد
بفعل واحد وغرض الفاضل من ايراد النظير تقوية ذلك الجواب لان الشئ يقوى با
لنظير والله اعلم **قوله** ولو جعل آه الغرض من هذا التعريض على الشارح بان قصد الاختصار
وهو مع الاظهرية فى ان يقول الا ما هى شرط فيه والعدل ووزن الفعل اما الاول فظاهر
واما الثانى فلعدم ورود الاعتراض عليه **قوله** ولعل النكتة آه جواب عن ذلك التعريض
بيانه ان الشارح قصد الاشعار على تفاوت تأثير العلمية مع ما شرط فيه ومع العدل ووزن
الفعل بان فى الاول الشرطية والسببية وفى الثانى بالسببية وقصد غرابة الاسلوب
فلاجل قصد هذين الامرين قال ما قال **قوله** لتحقيق الفائدة آه الغرض من هذا الكلام
تحقيق المقام وفى ضمنه يدفع ما يتوهم من ان العلمية المؤثرة مع العدل على نوعين
نوع يكون الاسم فيه قبل العلمية منصرفا كعمر ونوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبل
كثلث وكذا العلمية المؤثرة مع وزن الفعل على نوعين نوع يكون الاسم فيه غير منصرف
قبلها كاحمد ونوع يكون الاسم فيه منصرفا قبلها كاصبع ويزيد فمن اى وجه اختار الشارح

عه بمقام المادة منه ب
نظرا الى الظاهر كما
صحيح ۱۲ منه

عه هذا مثال على تقدير
فرض وضعه قبل
العلمية ۱۲ منه

التعريف بين ذينك النوعين فی التمثيل حيث اختار من النوعين الاولين الاول ومن
الثانيين ايضا الاول المشتمل على المخالفة وبيان الدفع ان مقصود الشارح بيان ما هو المتفق
على وجه يحصل بين المثالين صنعة التقابل وذا لا يحصل الا بما قاله لانه لو اورد النوع الثانی
من النوعين الاولين لم يحصل بيان هو المتفق لان فی عدم انصراف النوع الثانی كما قال
الفاضل المحشی بنفسه اختلافا فاورد النوع الاول منهما للاتفاق على عدم الانصراف فيه
فان اورد معه النوع الثانی من النوعين الثانيين لم يحصل صنعة التقابل لكن بقی شیء وهو
انه ما الباعث على الشارح فی اختياره صنعة التقابل على اختياره صنعة المناسبة و
لست احصل وجها لما فی الحاشيتين المشهورتين فی اختيار الشارح اسم فلذا اعرضت
عنه والله اعلم **قوله** لان العدل آه يعنی ان العدل فی ثلث ومثلث لا يكون الا لاجل
تكرار المعنی كما سبق وهو ليس الا فی المعنی الوصفی فيكون العدل تابعا فاذا زال المتبوع
بالعلمية زال تابعه ايضا وفيه ان زوال المتبوع لا يستلزم زوال تابعه لانه قد يكون اعم كما فی
الشمس والحرارة مع ان تكرار المعنی علة لوجود الاصل لا للعدل لان علة عدم الانصراف
ليس الا كما سبق فتذكر **قوله** اعتبار العدل يعنی ان الزايل العدل الحالی لزوال التبوع
اعنی الوصف والمعتبر هو عدم الانصراف العدل الاصلی وهو لم يزل فافهم **قوله** واما نحو
آه ورود ههنا ان اخر واخواته منصرفة فی الاسم الذی كان غير منصرف قبل العلمية
فما الحاجة الى ذكرها عليحدة اجيب بما انما ذكرت على حدة لوجهين احدهما ان فی
وصفيتها خفاء لكونها مستعملة استعمال الاسماء وثانيهما انها لو لم يذكر على حدة لكان الذهن
الى عدم انصرافها بجامعه والى انصرافها اكثر النحاة والامر ليس كذلك لان الذاهب الى عدم الانصراف
سيبويه والى الانصراف الكوفيون هكذا افهم والله اعلم **قوله** دفع لما يتوهم آه اعلم ان قول المصنف
وهما متضادان من جملة ما يتوقف عليه صغری قياس اثبات القاعدة المذكورة كما
ان قوله لما تبين آه من جملة ايضا كما سبق تقريره فيكون هذا القول عطفا على ما سبق
ولا يكون اعتراضا كما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وان اختلج فی ذهنك انه ليس
من داب الفاضل المحشی التعرض لمثل ذلك الامور الظاهرة فلم تعرض الى ذلك التوهم
ههنا فانا له بان مطمح نظره بيان الدفع الآخر لذلك التوهم وهو ان يحصل على طريق
الاجمال لكن على طريق التفصيل والبيان اولی والله اعلم **قوله** قبل ورودها وان اختلج
فی صدرك انه لم لا يجوز ان يكون العلمية سابقة على واحد من وزن الفعل والعدل فيكون
هی مع واحد منهما مستقلين بمنع الصرف لا العدل ووزن الفعل كما قاله الفاضل

ع لما ان يقال ان هذه الكلمة الوقوع كما هو شان الكتابة للمذكورة فی هذا انفسه ١٢ منه

ع ان يقول وقد يجمع ما دفع للصرف ان يقول ان العلمية ١٢ منه

فانزله بان انتفاء تقدير العلمية على وزن الفعل امر ظاهر اذ لا يتصور العروض فيه
واما مع العدل فلان الباعث عليه ليس الا منع الصرف كما تقرر فلو كانت العلمية
سابقة عليه فما الحاجة الى اعتباره لان منع الصرف يحصل بدونه بالعلمية ووزن
الفعل ومحصل الكلام ان تأخر العلمية فى الصورة المفروضة امر ضرورى فلذا
اسند الفاضل المحشى استقلال التأثير الى العدل ووزن الفعل والله اعلم قوله
اوزان ثلث آه لما قال الشارح على اوزان مخصوصة ولم يبينها فبين الفاضل المحشى فى ضمن
الامثلة واعلم فهم كليا تها منها فهم المتعلم والله اعلم قوله ثلث يعنى بضم الفاء وما قبل آخر
الف ساكنة يعنى فُعَال قوله ومثلث يعنى بفتح الميم الزايدة وسكون الفاء وفتح العين اعنى
مَفْعَل قوله واخر بضم الفاء وفتح العين اعنى فُعَل قوله وسحر يعنى بفتح الفاء والعين
اعنى فَعَل وان اختلج فى ذهنك ان الفعل على هذا الوزن موجود كما لا يخفى فكيف يصح
قول الشارح فازله بان هذا الوزن غير معتبر فى منع الصرف قوله وامس يعنى بفتح الفاء
وسكون العين اعنى فَعْل قوله عند بنى تميم آه ويختلج ببالى اما اولا فهو ان المناسب للفاضل
المحشى عدم تقييد امس ههنا بقيد عند بنى تميم لان المقصود ههنا بيان اوزان العدل واعتبار
العدل فى وزن امس غير مقيد بذلك القيد وان قيد ذلك الاعتبار الخ امر بخصوصه بذلك
القيد كما يعلم من الرضى حيث قال لان اوزان العدل اما فعال عند بنى تميم او مفعل او
فعل او فعل او فعال انتهى واما ثانيا فلانه اذا كان اعتبار العدل فى وزن امس
ووزن قطام كليهما عند بنى تميم فما الباعث فى التفرقة حيث لم يقل كامس وقطام
ولعل وجه التفرقة ان اعتبار العدل فى قطام عند بنى تميم لاجل الحمل على الموازن بخلاف
العدل فى وزن امس فانه لاجل عدم الانصراف واما ثالثا فهو ان تقييد عد وزن قطام
من اوزان العدل بقيد عند بنى تميم كما صدر من الفاضل المحشى غير صحيح لان الحجازيين
ايضا يعتبرون العدل فى قطام لكن لتحصيل البناء كما يعلم من حاشية مولانا عصمت الله
المتعلقة بقول الشارح فيما سبق لان الحجازيين يبنونه فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك
امرا قوله يعنى ان المستثنى آه غرض الفاضل المحشى من هذا بيان الاعتراض الذى دفعه
الشارح بقوله اى لا يوجد آه بيانه ان الضمير الذى فى يكون الذى هو المستثنى منه لا يخلو
اما ان يكون راجعا الى سبب المنع مطلقا او الى السبب الذى هو احد الامرين من العدل
ووزن الفعل وكلاهما غير درست اما الاول فلعدم صحة الحكم لان مع العلمية كما يكون
واحد من العدل ووزن الفعل كذلك يكون معها من الاسباب الاخر مثل التانيث

له لان المراد من العدل [illegible] الصرف [illegible] عندهم [illegible] ١٢ منه

مثلا واما الثانی فلانہ یلزم استثناء الشئ من نفسہ علی ھذا التقدیر کما ھو الظاھر بیان المرام
انا نختار الشق الثالث و نرجع الضمیر الی المفھوم المردد بین مجموع السببین و احدھما وھو
اعم من احدھما کما ھو الظاھر فیلزم استثناء الخاص من العام واللہ اعلم **قولہ** بل
بمفھوم ما مرحدا وھو ما یتصف بالتضاد اوذو تضاد کما وجد فی حاشیۃ الوجیہ ویختلج
بالبال ھھنا امران الاول ان الاتصاف بالتضاد لا یثبت للمجموع لانہ لیس بمتضاد مع
شئ بل ھو خاص فی احد السببین من العدل و وزن الفعل لان کل واحد منھما مضاد
مع الآخر الثانی ان ھذا الامر غیر مذکور فکیف یرجع ضمیر یکون الیہ ویمکن ان یجاب
من الاول بان اتصاف المجموع بالتضاد انما ھو باعتبار الاجزاء بعضھا مع بعض لا باعتبار
نفسہ مع شئ آخر وعن الثانی ان ھذا معلوم من قولہ وھما متضادان فکانہ مذکور
حکما ھکذا فھم وسنح بہ خاطری واللہ اعلم **قولہ** او مفھوما مساویا آہ یعنی ان ما قال
الشارح فی بیان المستثنی منہ لیس علی طریق التخصیص بل علی طریق التمثیل لانہ کما
یدفع الاعتراض بارجاع الضمیر الی المفھوم المردد کذلک یدفع الاعتراض بارجاع الضمیر
الی المفھوم المساوی مع احد السببین فی الواقع الاعم منہ بحسب الظاھر وھو ما یجامع
العلمیۃ مؤثرا ولم یکن مشروطا بھا **قولہ** کما فی کلمۃ التوحید یعنی ان الاعتراض والجواب
المذکورین ھھنا مثل الاعتراض والجواب المذکورین فی کلمۃ التوحید بیان الاول ان المراد
من الالہ اما المعبود مطلقا یعنی اعم من ان یکون حقا او باطلا او المعبود بالحق وھما غیر
شان اما الاول فلعدم صحۃ الحکم لوجود الآلھۃ الباطلۃ واما الثانی فللزوم استثناء الشئ
من نفسہ علی ھذا التقدیر بیان الثانی ان المراد من الالہ المعبود بالحق وھذا وان کان مساویا
مع اللہ تعالی فی الواقع لکنہ اعم منہ بحسب التصور والمفھوم ومن ھذا التقریر یعلم ان الشارح
علی تقدیر الجواب الذی ذکرہ الفاضل المحشی من عند نفسہ فافھم **قال الشارح** فقط
لا بمجموعھما قال مولانا عصمت اللہ لا حاجۃ بعد الحصر بالنفی والاستثناء الی قولہ فقط
ولا الی قولہ لا بمجموعھما کما بین فی محلہ انتھی قال مولانا میر جمال اجیب ان قولہ لا بمجموعھما
وان لم یوجد فی کلام العرب العرباء لکن کثیر فی عبارۃ العلماء انتھی **قال الشارح** قدرہ
احد اسبابہ ای احد اسبابہ التعریف المتحقق فی ضمن العلمیۃ علی مذھب المصنف
وھذہ العبارۃ محمولۃ علی مذھب غیرہ فلا یرد ما یرد فافھم **قال الشارح** قدس سرہ
ای لم یبق فیہ آہ لعل الغرض من ھذا دفع ما یرد علی المصنف بان التنکیر لا یزیل التانیث مثلا
کما ھو الظاھر فکیف یصح قولہ بقی بلا سبب بیان الدفع ان ھھنا امران احدھما ذات

التانيث مثلا والآخر وصف سببية والمراد بالانتفاء ههنا على تقدير التنكير الاخير
ولا شك فى انتفاء وصف السببية عن التانيث مثلا على ذلك التقدير لانه مشروط
بالعلمية وهو زال بالتنكير وفيه بحث وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق
بالتاثير وبدونه ليس فى السبب صفة السببية والعلية واذا عرفت هذا فلا فرق بين العدل
والتانيث مثلا فى ابقاء الاول من حيث وصف السببية على تقدير التنكير وانتفاء التانيث
من حيث ذلك الوصف على ذلك التقدير ويمكن ان يجاب عنه بانه اذا لم يفت من العدل
ما يصيره من الاسباب وفات من التانيث مثلا ما يصيره منها فلا مشاحة فى عد الاول
باقيا والثانى منتفيا هكذا افهم من حاشية مولانا مير جمال **قوله** وان كانت الاربعة
مجتمعة آه لعل الغرض من هذه الزيادة دفع ايهام عدم بقاء السبب على تقدير كون السبب
الجامع المشروط بالعلمية معها وحاصلها بيان الدفع ظاهر والمراد من الاربعة بقرينة المثال ما
سوى العلمية لان الاربعة التى سواها موجودة فيه وهى التانيث والعجمة والتركيب و
الالف والنون المزيدتان اما الاول فلانه اسم لبلدة واما الثانى فلانه معرب آذربايجان
واما الثالث فلانه مركب من آذر بمعنى بلند فى التركى وبايكان بمعنى جاى تونگران
فيه على ما علم من الغياث واما الرابع فلان حكم المعرب حكم العربى فى زيادة الحروف
وعدمها اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشى وان كانت الخمسة مجتمعة لكان اصوب
لان الاسباب المشروطة بالعلمية خمسة وكل منها موجودة فى آذربيجان فافهم والله اعلم
قال الشارح قدس سره من الاسباب الاربعة بل من الاسباب الخمسة **قال الشارح**
قدس سره لانه قد انتفى آه اقول وبالله التوفيق الاليق العبارة المحررة ان يقول لانه قد انتفى
السببان من حيث وسببيتهما بالتنكير مثلا انتفى المعرفة والتانيث المشروطان بالعلمية به
من تلك الحيثية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب ولعل هذا القول صدر من الشارح
على مذهب غير المعرف والله اعلم **قال** المصنف او على سبب واحد ويرد ههنا ان التنكير
يكون على طريقين احدهما ارادة الوصف المشتهر صاحب ذلك اللفظ به منه كما سبق
فاذا كان الوصف الذى اشتهر صاحبه به وصفا فى الاصل ويكون التنكير على هذا الطريق
فيجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والآخر العدل او وزن الفعل
كما فى احمر لانه كان فى الاصل وصف بمعنى ذات له الحمرة ثم جعل علما لشخص مشهور
بالحمرة فاذا نكر بان يراد منه ذات متصف بالحمرة يبقى فيه سببان احدهما الوصفية
الاصلية والآخر وزن الفعل ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى الحاصل بالتنكير غير الوصفية

الاصلية بقرينة انه لو فرض عدمها فى ذلك الاسم ونكر بذلك الطريق يستفاد منه هذا المعنى ولو كان مبنيا فعلى فرض عدمها كيف يحصل هكذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد قيل آه لو كان هذا القول استدلالا على عدم صحة الحكم الاستقرائى بان العدل ووزن الفعل متضادان بانه قد جمعا فى احمت بكسر الهمزة والميم لكان الجواب الذى حاصله المنع متوجها عليه وان كان هذا سندا لتضاد العدل ووزن الفعل مستند باجتماعهما فى احمت فخر لا يصح الجواب الذى حاصله المنع اذ منع السند غير موجه هكذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله وليت شعرى بان الشارح لم يذكر هذا القول فى ذيل قول المصنف وهما متضادان **قال** الشارح قدس سره لامر غير متحقق فيه انه لو كفى هذا الاحتمال فى رد العدل لما ثبت فى اخر جمعًا لجواز ان يكون استعمال فعل بدون الاضافة واللام ومن فى اصل اللغة الا انه هجر هكذا قال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره احمت بكسرتين آه لما لم يقل الشارح بجواز ورود احمت منه بكسرتين وان لم يشتهر لكانت عبارته محملة لمعنيين احدهما انه يجوز ان لو ورد احمت بكسرتين من حمت يحمت بكسر العين وان لم يشتهر هذه الكسرة فى هذا الباب وثانيهما انه يجوز ان يورد احمت بكسرتين من حمت يحمت بضم العين وان لم يشتهر مجئ الامر بكسرتين من ذلك الباب والله اعلم **قوله** به يندفع النقض آه لعل الغرض من هذه الاشارة الى التعريض على الشارح بان الجواب الثانى اولى من الجواب الاول لاشتماله على فائدة ليست فى الاول وهو دفع نقض وارد على آخر فالمناسب تقديمه بيان النقض ان الحكم الاستقرائى بتضاد العدل ووزن الفعل باطل لوجودهما فى آخر على وزن افعل اما الثانى فللغرض واما الاول فلانه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من بيان الدفع ان مجرد وجود الاصل لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بل لا بد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل والسبب فيه غير العدل موجودان وهما وزن الفعل والصفة الاصلية فلم يجعل منع صرفه مقتضيا للعدل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى الاخفش المشهور لعل الغرض من هذا المراد الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بان القاعدة فى باب المخالفة كون المنقول اصلا والناقل فرعا ويلزم من هذا كون الاستاذ الذى هو سيبويه فرعا للتلميذ الذى هو الاخفش وهذا غير مناسب بيان الجواب بان المراد من الاخفش ليس هو الاخفش المشهور الذى هو تلميذ سيبويه حتى يلزم ذلك بل استاذه آ د

معاصره على ما قيل ان الاخفش اسم ثلثة افراد احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب
الثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه ومعاصره وهو ابو
الحسن على بن سليمان فلا يلزم المحذور ببيان الرد ان المراد من الاخفش هو الاخفش
المشهور الذي هو تلميذ سيبويه لان نقل هذا المذهب عن غيره غير معلوم
ولما كان يرد على ذلك اسناد المخالفة الى الاستاذ للوجب لكونه فرعا دفعه الشارح
من جانب المصـ بقوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ ان الاستاذية لا يقتضي كونه اصلا
في جميع الاقوال بل قد يكون الحال في بعض الاقوال على العكس وهذا المقام من ذلك
القبيل كما ستعرف فلذا اسند المخالفة الى الاستاذ والله اعلم **قوله** يبعد ان يجعل
آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه من اين علم ان المصـ اسند المخالفة الى سيبويه
والحال انه يجوز ان يكون الاخفش مرفوعا فاعلا وسيبويه مفعولا منصوبا قدم لاجل
كونه استاذا له فيكون اسناد المخالفة الى التلميذ ببيان الدفع ان في ذلك الاحتمال
محذورين احدهما اصالة قول سيبويه والحال انه مخالف من القاعدة المحققة عند المصـ
وهو قوله وما فيه ملبة آه والمخالف عن القاعدة في قوة الخطاء فكيف يكون اصلا
وثانيهما ان اعتباره مفعول له يخالف وشرط نصبه اى تقدير اللام فيه اتحاد فاعله
وفاعل الفعل المعلل به وفاعل الاعتبار ليس الا سيبويه فالواجب ان يكون فاعل خالف
ايضا هو لا الاخفش والا لا يصح نصبه **قوله** اصلا اذ تحقق المخالفة يقتضي سبق تقرر
الاصل **قوله** عنده اى عند المصـ المذكور بقوله وما فيه ملبة الخ **قوله** وامتناع
آه عطف على جعل فيكون فاعل يلزم **قوله** والقول آه لعل الغرض من هذا دفع
المحذور الثاني بان نصب اعتباره ليس على كونه مفعولا له حتى يلزم المحذور لا نسلم لا يجوز
ان يكون منصوبا على الظرفية بتقدير المضاف والتقدير وخالف سيبويه الاخفش
وقت اعتباره الصفة الاصلية او على الحالية بتأويله بصيغة اسم الفاعل والتقدير
وخالف سيبويه الاخفش حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتمال
من سيبويه والتقدير خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية واتحاد فاعل
هذه الاشياء وفاعل فعلها ليس بشرط كما هو المثبت ببيان الدفع ان هذه الاحتمالات
بعيدة لان المقصود ههنا التعليل وشيء من هذه الوجوه ليس نصا فيه كما لا يخفى
والله اعلم **قوله** قال في مثل احمر آه وجد في بعض النسخ الكافية ههنا لفظ المثل وفي
بعضها لفظ النحو وقول الفاضل المحشي مبني على الاول **قوله** حال من احمر لعل الغرض

من هذا دفع ما يتوهم من ان علما صفة احمر قالوا جب جره مع ان المنقول من المصنف نصبه
بشهادة كتب الالغة في رسم خطه بيان الدفع ظاهر ولما ورد ان الحال لا يكون الا
عن الفاعل او المفعول واحمر ليس واحدا منهما كما هو الظاهر دفعه الفاضل المحشي بقوله
لانه مفعول للمماثلة بيان الدفع ان احمر مفعول لفعل يماثل المستفاد من لفظ
المثل والفاعلية والمفعولية في ذي الحال اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب
المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بنحو احمر آه لعل الغرض من هذا دفع
ما يرد من ان المتبادر من نحو احمر علما كل لفظ يكون على وزن افعل ويكون فيه معنى
الوصفية قبل العلمية فيخرج عنه مثل سكران مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر
ويدخل فيه افعل التاكيد نحو اجمع وكذا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية مع
ان كل واحد منهما منصرف بالاتفاق بيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره ظاهرا
غير خفي والمراد من الظهور الظهور من مجرد اللفظ فيخرج افعل التفضيل المقرون بكلمة
من لان ظهور معنى الوصفية فيه من التفضيلية كما ينادي عليه قول الشارح فيما سياتي
فاندفع ما قيل ان المراد بنحو احمر صادق على افعل التفضيل المقرون بمن فكيف يكون
غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير هكذا افهم من حاشية مولانا مير جان **قوله** وكذلك
ثلث لعل الغرض من هذا التعريض على الشارح بان مقصوده لو كان تفريع ما هو
الداخل والخارج على تلك الارادة من غير تعرض الى تفصيلهما لكان المناسب له ان
يكتفي على قوله ويخرج عنه افعل التاكيد لقوله وكذلك افعل التفضيل لا تمام على ذلك
القدر كما لا يخفى ولو كان المقصود ذلك مع تفصيل الجزئيات لكان المناسب له ان
يذكر ثلث ايضا لانه كافعل التاكيد الا ان يقال ان ثلث مثل احمر وليس مثل افعل
التاكيد لان الخلاف في انصرافه بعد التنكير ثابت ايضا كما هو المعلوم من قول الرضي ان
شئت الاطلاع فارجع اليه فكيف يخرج عن احمر والله اعلم **قوله** بخلاف افعل
فعلاء يعني ان فهم الوصفية من افعل فعلاء باعتبار نفسه لان لفظه مشعر بالالوان
والخلق الظاهرة في الوصف بخلاف افعل التفضيل المجرد عن من لان شرطه ظهور
الوصفية منه مقارنة من معه كما في الوافي **قوله** ولذا لا يعمل آه اي لاجل ان معنى
الوصفية خفي في افعل التفضيل المجرد عن من فيقل مشابهة بالفعل الذي هو وصف
الفاعل فلا يعمل في اسم ظاهر لانه قوي لا يكفي فيه رائحة الفعل بخلاف افعل
فعلاء لان معنى الوصفية فيه ظاهر فتتم مشابهته بالفعل فيعمل في اسم ظاهر قبل

العلمية هذا امر من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** اى طلق به لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان افعل التفضيل وان خفى فيه معنى الوصفية لكنه وصف فكيف يصير اسما لانه مقابله بيان الدفع ان الشارح لم يرد ان افعل التفضيل صار اسما حقيقة حتى يرد ما يرد بل اراد انه لخفاء ذلك المعنى فيه كانه اسم وملحق به والله اعلم **قوله** كا فكل معناه بالفارسية لرزه كن فى الرشيدى **قوله** يجوز ان يكون آه معطوف على مقدر والتقدير مفعول له لقوله خالف ويجوز ان يكون مصدرا آه ولما لزم فى المصدر كونه للتاكيد او العدد او النوع اشار الفاضل المحشى الى الثالث ههنا ومصدرية لعله يكون باعتبار المضاف المحذوف والتقدير نوعا سيبويه الاخفش خلاف اعتبار الخ وترك هذا الاحتمال فى ذيل قوله السابق والقول بانه منصوب آه يشعر بمنافاة هذا الاحتمال احتمال فاعلية الاخفش لخالف ومنافية لاحتمال فاعلية سيبويه له كاحتمال كون اعتبار مفعول له له هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** يعنى ان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان معنى الاحمر بعد التنكير مثلا شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض فكيف يرجع معنى الصفة الاصلية التى هى الحمرة حتى يكون معتبرا بيان الدفع ان معنى الاعتبار انه يجعله المعنى الوصفى الزائل كالثابت حتى لو اعتبره شخص يجاز لزوال ما يضاده والله اعلم **قال الشارح** قدس سره قيل الباعث آه حاصل الجواب ان المقتضى لاعتبار الوصفية الاصلية فى احمر موجود وهو انها اعتبرت فى اسود وارقم وكانا غير منصرفين فلم لم تكن معتبرة فى احمر مع انه مثلهما فى زوال الوصفية متمايل هو على حال منهما لان مانعهما فيه قد زال بالتنكير بخلافهما لان المانع فيهما علمية الاسمية وهى موجودة والله اعلم **قوله** ان قيل آه حاصل الاعتراض ان ابقاء شائبة من الوصفية فى اسود وارقم لا يجدى نفعا فى الفرق بينهما وبين احمر حتى يكون قياسه عليهما قياسا مع الفارق لان هذا الابقاء متصور فيه ايضا كما اذا سمى به من فيه حمرة وان اختلف فى قلبك انه فى الصور الاخر لا يكون المعنى الوصفى باقيا فكيف يعتبر فى جميع الصور فانه يقال ان هذا لا يثبت مذهب الاخفش لانه مبنى على السلب الكلى لان الايجاب الجزئى ينافيه نعم لا يثبت به مذهب سيبويه وهو الايجاب الكلى والله اعلم **قوله** اجيب آه بيان الجواب ان المقصود الاهم فى الاعلام المنقول عدم وجدان المعانى اللغوية فيها فلو وجدت فى بعض المواضع فلا يعتبر فكانه لا يبقى المعنى الوصفى فى الاعلام فى كل صورها بخلاف

له وانما قال مثلا وكونه معناه على احد طريقى التنكير واما على الآخر يكون معناه الوصف المشهور ذات الاحمر سواء كان وصف الحمرة او غيرها ومن هنا علم ان ما فى حاشية [illegible] عبد الحكيم [illegible] عن حمل كونه ليس معنى الاحمر ما ذكره لا على الاطلاق فقط ١٢ منه

السود وارقم فيحصل الفرق فيكون القياس قياسا مع الفرق واللہ اعلم **قوله** كزيد فانه مصدر زناد يزيد زيدا او زيادة مع ان الزيادة ليست معتبرة في حال العلمية **قوله** قال الشيخ الرضی آه لعل الغرض من نقل كلامه دفع ما يرد على الاخفش وتوابعه كالمصنف والشارح بانه لا يجري الكسر والتنوين على احمر بعد التنكير في كلمات العرب فكيف يكون منصرفا فبيان الدفع ان مراد الاخفش الخلاف عن سيبويه في مقتضى القياس لا مطلقا ولا شك في انصراف احمر على مقتضى القياس وان لم يسمع من العرب منصرفا والله اعلم **قوله** خلافه الضمير راجع الى الاخفش **قوله** من كل وجه احترز به عن الوصفية في السود وارقم فانها معدومة من وجه باقية من وجه فافهم **قال الشارح** قدس سره ولما اعتبر آه اشارة الى ان قول المصنف ولا يلزم آه جواب سوال بيانه ان سيبويه لما جعل الوصف الزائل المعدوم كالموجود ورتب عليه الحكم وهو عدم الانصراف في مثل احمر فاللازم عليه ان يجعله في باب حاتم ايضا كالموجود ويترتب عليه عدم الانصراف بجامع ان الوصف فيهما زائل حاصل الجواب ان بينهما فرق وهو ان اعتبار الوصف الزائد في حاتم يلزم اعتبار المتضادين لان ضده اعني العلمية لم يزل بشئ بخلاف الحمل لان ضده زال فيه بالتنكير فلا يلزم من اعتباره فيه اعتبار المتضادين فلاجل ذلك اعتبره في احمر ولم يعتبره في حاتم والله اعلم **قال الشارح** مع بقاء العلمية ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية فخرج لا يرد ما قيل ان هذا المراد صادق على احمر مع انه لا حاجة فيه الى اعتبار الوصفية لوجود السببين فيه غيرها **قوله** علة للنفي وعلة المنفي هو اعتبار الوصفية في احمر كما مرّ وغرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان الواقع لان الذهن بل الوهم لا يذهب الى كون قوله لما يلزم آه علة للمنفي والله اعلم **قوله** يعني انه اراد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان دليل الشارح لا يثبت المدعى الذي هو التضاد لوجهين احدهما انه لا يكون التضاد الا بين الامرين الوجوديين والخصوص والعموم ليسا بهذه المثابة لانهما عبارتان عن التعين وعدمه وثانيهما ان الخصوص والعموم صفات معاني موصوفي الوصفية و العلمية لا من صفاتهما فكيف يثبت التضاد بينهما بهما بيان الدفع ان مراده للضد من التضاد التقابل مطلقا يعني اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فانطبق الدليل على المدعى فلا تهم **قوله** اي في شان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحكم الواحد عبارة عن عدم الانصراف وهو ليس بموجود في باب حاتم فكيف يلزم اعتبار المتضادين فيه بيان

الدفع ان العبارة بحذف المضاف وهو الشان وهو ههنا بمعنى التفصيل فالتقدير لما يلزم
من اعتبار المتضادين فی تفصیل حکم واحد والمراد من الحکم الاثر لا المعانی الاخر کما لا
یخفی ولا خدشة فی هذا المعنی والله اعلم **قوله** فلا یرد الخ هذا فایدة قید الشارح هو
لفظ واحد ومعطوف هذا القول وهو ولا فی منع صرف احمر الخ فایدة القید الذی
ذکر فی کلام الفاضل المحشی وهو قوله منعا شخصیا بیان الایراد المدفوع بقید الشارح
هو ان لزوم اعتبار المتضادین فی حکم واحد هو منع الصرف غیر محال الا تری الی منع
صرف بعض الالفاظ من وجه العلمیة وسبب آخر وبعضها من وجه الوصفیة وسبب
آخر وان اختلج فی قلبك ان منع صرف الالفاظ لیس بواحد فکیف یلزم اعتبار المتضادین
فی حکم واحد فان له بانه واحد بالنوع وبیان الدفع ظاهر بیان الایراد المدفوع بقید
الفاضل المحشی هو ان اعتبار المتضادین فی حکم واحد هو منع صرف لفظ واحد غیر محال
الا تری الی منع صرف احمر تارة لاجل الوصفیة ووزن الفعل وتارة لاجل العلمیة
ووزن الفعل بیان الدفع ان المنع للاول وبین غیر المنع للثانیین بالتشخص کما لا یخفی و
الا لزم توارد العلتین المستقلتین الحکمیین علی معلول واحد شخصی علی سبیل التعاقب
وهو باطل عندهم کالتوارد الحقیقی والمراد وحدة المنع بالتشخص ولو تأملت تأمل
الانصاف ظهر لك ان قید الفاضل المحشی یکفی فی دفع الایراد الاول ایضا لان تعدد المنع
بالتشخص اذا حصل فی لفظ واحد فکیف لا یحصل فی الالفاظ المتعددة والله اعلم **قوله**
بل نقول الخ جعل فی الحاشیتین المشهورتین کلمة بل هذه للاضراب وان کان بینهما فرق
فیه کما لا یخفی وذهب القاصر یحکم علی انها للانتقال من کلام الی کلام ولیست للاضراب
لان التغییر فی کلام الفاضل المحشی من کلام الشارح لیس الا فی الامرین هما لفظا التوهم
والتقابلین ومآل حکم الفاضل المحشی سابقا علی ان المراد من التضاد التقابل وکان شبه
اجتماع المتضادین الذی ذکره الشارح مستلزما لایهامها فکیف یصح الاضراب عنهما
الموجب لفظا ما اضرب عنه والله اعلم **قوله** لیس فی هذا المقام ای مقام منع الصرف
علة الوصفیة الاصلیة والعلمیة **قوله** وهو ظاهر لان دلالة حاتم مثلا علی العموم
لاجل کونه صیغة وصف ودلالة علی الخصوص لاجل کون لفظه علما **قوله** لاختلاف
محلهما ویرد علیه ان اختلاف المحل لیس بضروری لهما علی الاطلاق فکیف یصح نفی
التضاد عنهما واجیب عنه بان فی العبارة تقدیرا والتقدیر لاختلاف محلهما عند
اعتبار ذلك الاختلاف کما فی ههنا لان محل العموم المعنی الوصفی ومحل الخصوص

یعنی ان الواقع فی کلام الشارح لفظ الشبه وفی کلام الفاضل المحشی لفظ التوهم والواقع فی کلام الشارح لفظ التضادین والواقع فی کلام الفاضل المحشی لفظ المتقابلین ١٢ منه

للمعنى العلوی هكذا افهم من قول الفاضل المدقق **قوله** استعمال المشترك لان القايل
بذلك الجواز لم يفرق بين ان يكون معانی المشترك من الاضداد او لا **قوله** فذلك
ليس آه يعنی ان علة عدم ذلك الجواز عدم ايراده فی الاستعمال لان كون المعانی من
الاضداد حتی لو كانت من المتلازمات كان ايضا ارادتها من المحالات **قوله** لاحال
الشبهة ای الشبهة المذكورة فی قول الشارح المصرحة بلفظ فان قلت آه ووجه عدم
حل هذه الشبهة فی هذا التقرير ان بناءها علی لزوم اجتماع المتضادين كما هو الظاهر
وبناء هذا التقرير ليس عليه كما ينادی عليه قول الفاضل المحشی فيما بعد سواء كان
الضدان آه **قوله** ان الوجود اللفظی آه هذا بناء علی مذهب من يقول ان الالفاظ
موضوعة للاعيان الخارجية وضعف وشنية هذا المذهب مما لا يخفی كما هو المتقرر
فی مقره **قوله** فی بادی النظر ای ظاهر النظر او اوله وفايدة القيد ما يجئ فی كلام الفاضل
المحشی بنفسه **قوله** وهو تأثير الضدين الاظهر ان يقول وهو المتقابلين كما لا يخفی **قوله**
سواء كان آه هذا هو المظهر لعدم حل تلك الشبهة فی هذا التقرير **قوله** كالكيفيات
المتقابلة ان كان بين الكيفيات تضاد بالمعنی المصطلح فيكون المراد من المتقابلة المتضادة
علی طريق ذكر العام وارادة الخاص وان كان بينهما تضاد بالمعنی اللغوی يكون المراد
منه قوله لان الضدين قد آه المتقابلين فانه فهم ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
للمثل والله اعلم **قوله** المؤثرة فی المزاج لعل القول بالتأثير سمع الفاضل المحشی
عن بعض من يبحث عن هذا واما فهو المخالف لما هو المشهور بينهم وهو ان العناصر
الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان تفيض عليها من
البارئ سبحانه كما هو رای المحققين او من المبدء الفياض كما هو رای غيرهم كيفية
متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة فی جميع الاجزاء ويعلم من هذا ان المؤثر
فی المزاج هو الباری سبحانه او المبدء الفياض لا الكيفيات كما قاله الفاضل المحشی
والله اعلم **قوله** وذلك تدقيق آه المشار اليه بذلك كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة
فی المزاج يعنی ان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فی المزاج تدقيق فلسفی ای منسوب
الی الفلاسفة واما العلماء الظاهريون فيستندون كل الامور الی الواجب الحق
الفعال لما يشاء ومنها المزاج فيكون مستند اليه فيكون الفاعل فيه هو الله تعالی
لا الكيفيات واذا كان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فی المزاج من التدقيقات
الفلسفية فكيف يكون فی بادی النظر والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** فان لزوم آه

علة الشبه وبيانه ان الوصفية الاصلية مع العلمية فى التصور حالة تاثيرهما فى منع صرف حاتم مثلا امر ضرورى كما هو الظاهر وهو بمنزلة اجتماعهما فى التحقق كانه كضوء تحقق كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح قدس سره اى باب غير المنصرف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان اللام فى قوله الباب للعهد اشارة الى باب حاتم فالمعنى جميع باب حاتم منجر بالكسر بسبب اللام والاضافة وهذا المعنى مخدوش لان الانجرار بالكسر ليس بممنوع عن باب حاتم حتى يكون اللام والاضافة سببا لتحققه كما لا يخفى وبيان الدفع ان اللام للعهد اشارة الى باب غير المنصرف فالمعنى جميع باب غير المنصرف الخ ولما كان هذا المعنى غير ظاهر قال مولانا عصمت الله اى جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف والله اعلم قوله يعنى اراد آه لعل الغرض من هذا بيان جواب السوال المدفوع بقوله اى بصورة الكسر بيان السوال ان الانجرار بالكسر غير متصور لان الانجرار لا يكون الا فى الحركات الاعرابية والكسر لا يكون الا فى الحركات البنائية وبينهما تضاد كما لا يخفى فالظاهر ان يقول ينجر بالكسرة لانها اى الكسرة مع التاء اعم من الحركات الاعرابية والبنائية بخلاف المجردة من التاء لانها مختصة بالحركات البنائية عند البصريين الذين بناء اكثر كلام المصنف على مذهبهم وبيان الجواب ان المراد من الكسر صورة الكسر اى الحالة الاعرابية الشبيهة بالكسر فى الصورة لا الحركة البنائية وان اختلف فى صدرك ان هذا معنى مجازى للكسر فمن اى علاقة اريد ذلك المعنى منها فانزله بان ارادته منها بعلاقة التشبيه يعنى انه مجاز مستعار والله اعلم قوله لان الكسر آه علة ارادة صورة الكسر من الكسر لا معناها منها قوله ويطلق آه المراد من هذا المجاز هو المجاز المستعار لانه لو اريد منه المجاز المرسل بعلاقة التضاد فلا يجئ لقول الفاضل المحشى على سبيل الاستعارة وجه لكن بقى شئ وهو ان المجاز المرسل بعلاقة التضاد اذا كان متصورا ههنا بان يكون المراد من الكسر صورة الكسر والمراد منها الحالة الاعرابية بدون لحاظ قيد الشبهة فما الباعث على الفاضل المحشى فى تفسير كلام الشارح على وجه يكون من قبيل المجاز المستعار فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال الشارح قدس سره ايضا ويرد ههنا ان قوله ايضا مستدرك لان الكسر بدون التاء لا يطلق على الحركات الاعرابية عند البصريين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا مبنى على ما هو المختار عند الشارح وهو ما ذكره فى اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانها كثيرا

وفى بعض النسخ بلفظ الاسمائية ١٢ منه

مما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا وان اختلج فى صدرك ان الكسر اذا كانت اعم من الحركة البنائية والاعرابية فما الحاجة الى التكلف فى قول المصنف بالكسر فانه بيان الحاجة اليه على الطريق المشهور لا على مختار الشارح فيكون فى الحقيقة قول الشارح اى بصورة الكسر جوابا على تقدير تسليم صماية الا بجرار بالكسر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وللنحاة خلاف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لم يقل المصنف وجميع الباب باللام او الاضافة ينصرف مع انه غير محتاج الى التكلف بيان الدفع ان صرف مختلف فيه والا بجرار بالكسر متفق والقول بالمتفق اولى **قال** الشارح قدس سره اعنى اللام و الاضافة بيان لما و نسبة الدخول اليهما على طريق التغليب **قوله** دون ساير الخواص لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان ذكر اللام او الاضافة من بين خواص الاسم بطريق التمثيل لا بطريق الحصر وبيان الدفع ان هذا الذكر بطريق الحصر الذى يعلم من السكوت فى مقام بيان ما اضيف اليه الدخول **قوله** قيل وجه ذلك آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللام والاضافة مشتركان مع سائر الخواص فى كونهما خاصيتين فمن اى وجه يحصل ضعف مشابهة الغير المنصرف بالفعل بسبب دخولهما عليه دون ساير الخواص بيان الدفع ان اللام والاضافة يؤثران فى مدلول الاسم لانهما يغيران من التنكير الى التعريف كما فى اللام والاضافة الى المعرفة ومن عدم التخصيص الى التخصيص كما فى الاضافة الى النكرة بخلاف ساير الخواص فانها ليست بهذه المثابة كما لا يخفى **قوله** قيل فى آه لما كان مذهب من قال ان الاسم بعد دخول اللام او الاضافة غير منصرف مطلقا غير صحيح لان الكسر لا يدخل على غير المنصرف وذلك الاسم بعد دخولهما عليه ينكسر فاجاب الشارح عن قبله بما اجاب اجاب لبعض عن ذلك الاعتراض بطريق آخر ولما كان جواب ذلك البعض غير مرضى للفاضل المحشى قال قيل فى توجيه والله اعلم **قوله** ان التنوين آه يعنى ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين لانه المنافى له لانه دال على التمكن والكسرة تابعة له فى السقوط لانه لو دخله الكسر لتوهم بجواز دخول التنوين ايضا لانهما يتعاقبان فى مثل غلام زيد والتنوين موجود حكما فيما دخله اللام او الاضافة لانهما خلفان له اى شبيهان بالخلف من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقبا فيوجد تابعه الذى هو الكسر ايضا وفيه ان ثبوت المتبوع حكمى وثبوت التابع حقيقى وهذا الوجه مزية الفرع على الاصل هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** وانه محذوف بيانه ان تبعية الكسر التنوين فى السقوط مختص بما اذا سقط التنوين لاجل

عدم الانصراف وتنوين الاسم الذي دخله اللام او الاضافة سقط لاجلهما لا لعدم الانصراف
لوجود المنافات بينهما وبين التنوين لان كلا منهما من متممات الاسم فكرهوا اجتماع
واحد منهما معه فلا يتبعه الكسرة في السقوط **قوله** وفيه اى في الوجه الاخير بحث
بيانه ان المتقرر فيما بين القوم تعاقب الاضافة للتنوين المفقود في حواج بيت الله و
هذا يدل على ان التنوين في حواج سقط لاجل منع الصرف والا لكانت الاضافة
متعاقبة للتنوين المحقق لا للتنوين المقدر اقول وبالله التوفيق ان عبارة المص وجميع
الباب باللام او الاضافة يدل على ان لحاظ عدم الانصراف في الاسم اولا دخول اللام
والاضافة عليه ثانيا كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك فكيف يذهب الذهن الى سقوط
التنوين لاجل اللام والاضافة لا لاجل عدم الانصراف لان نسبة انصرام شيء الى المنافي
الذي يكون في المرتبة الثانية مع وجود منافيه في المرتبة الاولى بعيد عن الانصاف والله
اعلم **قوله** فيه ان اللام آه بيان الاعتراض ان المنافات بين اللام والعلم غير مسلم لان
العلم اذا كان مصدرا او صفة في الاصل فيدخل عليه اللام بالنظر الى المعنى الاصلي
القابل لدخول اللام عليه فكيف يزول العلمية باللام واجاب عنه مولانا جلال بان
المراد من اللام اللام الذي يكون للتعريف حقيقة واللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل
مصدر او صفة للتعريف توهما لا حقيقة ورد عليه في الحاشيتين المشهورتين بان
هذا موجب للقصور في الشرح لان المناسب على هذا ان يقول وان لم يكن هناك
علمية او يكون ولكن لم تزل بقيت العلتان على حالهما والشارح لما لم يقل على هذا النظم
فتوجيه بذلك الطريق توجيه بما لا يرضى قايله واجاب الفاضل المدقق بان الشارح
لعله يدعي عدم تحقق منع الصرف في العلم الذي كان في الاصل مصدرا او والله
اعلم الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم وحصل لي الفراغ من البحث الذي قصر همته
الطلبة لاجل قصورهم همهم على قراءة ذلك البحث من حاشية الفاضل المحشي في هذا
الزمان في اليوم التاسع والعشرين يوم الاثنين من الجمادي الآخر سنة الف وثلثمائة
وثلث سنة ممن لا بضاعة له الا السيئات ولا خلاق له من الحسنات عبد الله ابن
ابرار اسكنهما الله في الجنان الاخيار اللهم كما كان المقصود في هذه الحاشية انتفاع
الطلبة لا غير اجعلها متداولة بينهم لاجل الانتفاع وليس ببعيد من فضل خالق
السماء والارض ان ينتفع بها من اولادي من كان يقرئ في هذا اليوم واذ جعلنا
البيت مثابة للناس الى والركع السجود وكان عمره خمسة سنة واربعة اشهر مع قدره

ط هذا آخر الربع الآخر
من الجزء الاول من
النعمان الحسيب الحسن

من الایام المسمی محمد الله ومن لم یشرع بالتعلیم لہ سنۃ السن المسمی بحبیب الله ومن لم ینفطم من الرضاعۃ للعلۃ المذکورۃ المسمی بحبید الله آوان ختم ہذہ الحاشیۃ

آمین ثم آمین

زمین فضل آلہی باین حقیر عباد ... تمام گشت ز تنظیم این بجہد وجہاد

امید نیست ز فضلش اگرچہ غور رسا زد ... در اشتہار حواشی ہمہ تار و زسناد

بقدر وسع بکوشیدم اتا بشود ... خطائے سہو خدا در نہال عمد نہاد

امید ما ز تو این است گر خطا بینے ... کہ چشم پوشی انسان تا نشود خاک رماد

بکشف مطلبہائے عفو رضا من ہست ... ز انتفاع مگردان خدا تو این برباد

اگر بود رسہای غفور رشد مقبول ... بگو کہ جرح و لم مستدل شدہ زضاد

ز نفع او تو مگردان خدا ہمہ محروم ... علی الخصوص کر دار و بالنسب ذو ولاد

بوقت ختم چو جستم سن ہجری ز حساب ... بگوش ہوش رسید است ز عرقاب سداد ۳۰

وہو بعد انقضاء عدۃ من الاشہر من ذلک السنۃ وفات

طبع شدہ تاریخ 20-5-1993

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ۔ فون: ۲۶۶۲۲۶۳۔